المدخل إلى الجامع المسند الصحيح والنسخة اليونينية

ومعه

هداية الساري لسيرة البخاري

للحافظ ابن حجر العسقلاني

بيت السنة

المدخل إلى الجامع المسند الصحيح
والنسخة اليونينية

ومعه هداية الساري لسيرة البخاري

ⓒ بيت السنة للنشر والتوزيع ، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البخاري ، محمد بن إسماعيل
الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (١/٨). / محمد بن إسماعيل البخاري ؛ عبدالرؤوف بن حسين الموجان .- جدة ، ١٤٤٢هـ

٧٤٢ ص ؛ ..سم

ردمك: ٩-٨٥١٥٨-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث الصحيح الموجان ، عبدالرؤوف بن حسين
ب.العنوان

ديوي ٢٣٥,١ ١٤٤٢/١٤١٩

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة
الموقع الإلكتروني : www.baitalsunnah.com
البريد الإلكتروني : info@baitalsunnah.com
صفحتنا في تويتر : @baitalsunnah
للتواصل جوال : 00 966 50101 7111

بيت السنة
لخدمة الحديث الشريف

المدخل إلى الجامع المسند الصحيح والنسخة اليونينية

ومعه

هداية الساري لسيرة البخاري

للحافظ ابن حجر العسقلاني
رحمه الله

بيت السنة



فِهرِسُ المَدْخَلِ لِلجَامِعِ الصَّحِيحِ

كَلِمَاتٌ فِي الإِمَامِ البُخَارِيِّ

قال الإمام أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خُراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال الإمام الدارمي: «رأيتُ العلماءَ بالحرمينِ والحجازِ والشامِ والعراقَيْنِ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد اللهِ محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال الإمام الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراقِ ولا بخُراسان في معنى العِللِ، والتاريخِ، ومعرفةِ الأسانيد، أعلمَ مِنْ محمد بن إسماعيل».

وقال الإمامُ محمدُ بن إسحاق بن خُزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديم السماء أعلمَ بحديثِ رسول الله ﷺ وأحفظَ له مِنْ محمد بن إسماعيل».

وقال الإمام أبو العباس القرطبيُّ: «هو العلَمُ المشهورُ، والحاملُ لواء علمِ الحديثِ المنشور، صاحب «التاريخ» و«الصحيح» المرجوعُ إليه في علم التعديل والتجريح، أحدُ حفّاظ الإسلام، ومَنْ حفظَ اللهُ به حديثَ رسوله عليه الصلاة والسلام».

وقال الإمام النوويُّ: «اعلم أنَّ وصفَ البخاري رَحِمَهُ اللهُ بارتفاعِ المَحلِّ والتقدُّمِ في هذا العلم على الأمثالِ والأقرانِ متفَقٌ عليه فيما تأخرَ وتقدَّمَ من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظمَ مَنْ أثنى عليه ونشرَ مناقبَه: شيوخُه الأعلامُ المُبرِّزون، والحُذَّاقُ المُتقنون».

وقال الحافظ المزِّي: «البخاريُّ الحافظُ صاحب «الصحيح» إمامُ هذا الشأن والمُقْتدى به فيه، والمُعوَّلُ على كتابهِ بين أهلِ الإسلامِ».

وقال الحافظُ ابن حجر العسقلاني: «جبلُ الحفظِ، وإمامُ الدُّنيا في فقهِ الحديث».

كلماتٌ في مكانة الجامع الصَّحيح

قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: «كان البخاري أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجمعهِ، ولو قلتُ: إني لم أرَ تصنيفَ أحدٍ يُشبِهُ تصنيفه في المُبالغة والحُسن لرجوتُ أنْ أكون صادقًا».

وقال الإمام النوويُّ: «اتفقَ العلماءُ على أنَّ أصحَّ الكتبِ المُصنَّفةِ صحيحا البخاري ومسلم، واتفقَ الجمهورُ على أنَّ صحيحَ البخاري أصحُّهما صحيحًا وأكثرُهما فوائد».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذي اتفقَ عليه أهلُ العلمِ أنَّه ليس بعد القرآنِ كتابٌ أصحُّ من كتابَي البخاري ومسلم».

وقال الحافظ الذهبيُّ: «وأمَّا جامع البخاري الصحيحُ فأجلُّ كتبِ الإسلام وأفضلُها بعد كتابِ الله تعالى».

وقال العلامة تاج الدين السبكي: «وأما كتابه «الجامع الصحيح» فأجلُّ كتبِ الإسلامِ وأفضلُها بعد كتاب الله».

وقال العلامة ابن الملقن: «هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان».

وقال الحافظ ابن حجر: «لله درُّه من تأليفٍ، رُفِعَ علَمُ علمهِ بمعارفِ معرفتهِ، وتسلسلَ حديثُهُ بهذا الجامعِ فأكرمْ بسندهِ العالي ورفعتهِ. انتصبَ لرفع بيوتٍ أذنَ اللهُ أنْ تُرْفَع، فيا له مِنْ تصنيفٍ تَسجدُ له جباهُ التصانيف إذا تُليتْ آياتُه وتركع».

مُقَدِّمَةُ النَّاشِر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد عزّ في تاريخ البشرية أنْ حظي عظيمٌ بمثل ما حظي به النبي الأكرم محمد بن عبد الله ﷺ مِن رصدٍ وتوثيقٍ لحياته؛ توثيقٌ لا يدع صغيرةً ولا كبيرةً إلا رواها وجلّاها، حتى صارت الكلمات تبعًا لنهجه، والعبارات تتماهى مع وصفه، فإذا قيل: (السيرة) فإنما هي سيرته، وإذا قيل: (الحِلْية) فإنما هي أوصافه وصورته، وإذا قيل: (السُّنّة) فإنما هي أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ.

سنةٌ رصدت يومه من مبدئه إلى منتهاه، في قيامِه ومنامِه، وتنقُّلِه وكلامِه، وفي وضوئِه وتطيُّبِه، وتسوُّكِه وتيمُّنِه، وعِمَّتِه وحُلَّتِه، وفي خروجِهِ من دارِه ومشيتِه، وتبسُّمِه وتواضعِه، وقدمِه حين يرفعُها عن الأرضِ وكيف يضعُها، ومدخلِه لمسجدِه ومخرجِه، وصلاتِه من مفتتحِها إلى منتهاها، وهكذا في سائر عباداتِه، وفي مغازيه وجهادِه، بل وفي شأنِه كلِّه؛ حتى كأننا نعيش معه، ننظر إليه، ونسمع من فيه، ونأتسي به في كل ما يصدر عنه ﷺ.

توثيقٌ بأعلى درجات الضبط والإتقان، وأدقّ صور الجمع والإحصاء، وأرقى عبارات التزكية والثناء، بما هو خليقٌ بمقامه الذي لم يبلغه أحد من العالمين، كيف لا والرافع هو الله القائل -جلّ في علاه- : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[الشرح:٤].

واختارك الله العظيم لرُسْلِه	خَتْمًا واسبغَ في العطاءِ جزيلا
الأرض تزهو حين تمشي فوقها	أولستَ مَن أوتيتَ ذا التنزيلا
هل كان إلا أنت عنوانًا له	في الكون؟ إذ تلقى به جبريلا
والله ما نَتلُوا الكتاب وآيَهُ	كلَّا، ولا الأحكامَ والتأويلا
والسُّنّةَ الغراء وهْي قرينُهُ	إلا وأحمد هاديًا ودليلا

فما مات رسول الله ﷺ حتى أتمّ الله على يديه الملّة، وأكمل به الدين، وتركنا على المحجة البيضاء، فما من خير إلا دلّ الأمة عليه، وما من شر إلا حذرها منه، بما عاقبته الفوز والفلاح في دنياها وأخراها، فعلّم وبلّغ وأدّى، و«تركنا ﷺ وما يحرِّك طائر جناحيه في السماء إلا أذْكرنا منه علمـًا»[١].

ثم أتى دورُ أصحابِه ﷺ من بعده، فما تركوا شيئًا مما أخبرهم وعلّمهم إلا رووه وبلَّغوه كما عقلوه أو سمعوه، فمِن أمين السماء إلى أمين الأرض، ومنه إلى صحابته الأمناء، فنِعمَ الأمانة، ونِعمَ الأمينَان، ونِعمَ الأمَّة هي خيرُ أمَّة أُخرِجت للنَّاس.

فحمل الصحابة النجباء ﷺ إرثَ النُّبوَّة كتابًا وسنَّة، فكان القرآن الكريم محفوظًا في صدور كثير منهم، أما السنّة فكانت تتفرق في آحادهم وتجتمع في مجموعهم، تفيض صدورهم وعقولهم بأنوار النبوة وعلوم السنّة، فحفظوا منها ما حفظوا، ودوّنوا ما دوّنوا، ومضى ذلك في عهد التابعين.

وكما كان للخلفاء الراشدين القِدْح المعلَّى في جمع القرآن على مصحف واحد حتى استقرّ وثبت في الصدور والسطور، فإن قصب السبق في تدوين السنة والأمر به كان للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله فبُريتْ أقلام التصنيف ومُلئتْ محابر التدوين، وانطلقت همم المحدّثين، يرتادون رياض السُّنّة، مدفوعين بخوف النسيان وفَوْتِ بعضِ السُّنن، بعد موت الصحابة ﷺ وتطاوُلِ العهد وظهور الفِرق، فدُوِّنَت الأحاديث، وانتشرت المصنفات.

لقد كان الحفظُ والفَهم يتناقصان مِن صدور الرجال مع كرّ السنين والأيام، فالتابعون -رحمهم الله- ليسوا كالصحابة ﷺ الذين أخذوا من فم النبي ﷺ مباشرةً، وتابعوا التابعين ليسوا كالتابعين، وهكذا قرنـًا بعد قرن، فبرز علمٌ جديد يتكامل يومًا بعد يوم، وتتشكَّل ملامحُه، وتتكسَّى جوانبُه، ذاك هو علم الحديث رواية ودراية؛ الذي هو

(١) رواه الإمام أحمد برقم (٢١٣٦١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

خِصِّيصةٌ من خصائصِ هذه الأمة.

ولا زال تدوينُ السُّنَّة كذلك في صعود واكتمال حتى بلغ المنتهى والغاية الأسمى يوم أن أناخ رحالَه بين يدَي أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري -فلم يُرَ عبقريّ يفري فَرْيه- فصنّف كتابًا أجمعت الأمة على أنه «أصح كتاب بعد كتاب الله».

ولا بد أن نقف على أسباب هذا الشرف العظيم الذي خُصّ به هذا الإمام! والقبول الكبير الذي حظي به كتابُه «الصحيح» بإجماع الأمة جيلًا بعد جيل، فنقول -والله تعالى أعلم-:

ثلاثة جوانب رئيسة أهّلت الإمامَ البخاريَّ لارتقاءِ تلك المكانة في ذروة سنام العلم والتصنيف: جانبُ الديانة والأمانة، وجانبُ الملَكات واستثمار الإمكانات، وجانب البيئة العلمية.

فأما جانب الديانة والأمانة فيتجلى في طِيب نشأته وصلاح والديه[1] وعفة لسانه وسلامة صدره[2] والمكانة العظيمة لكتاب الله تعالى في نفسه، فكان إذا تلاه أخذ بمجامعه وحلّق بروحه[3]، وفي تعظيمه لسنة رسول الله ﷺ وحسن اتباعه واقتفائه لآثاره[4]، مع زهده في الدنيا وتقلّله من شواغلها.

وأما جانب الملَكات واستثمار الإمكانات فيتجلى في الحافظة المذهلة بذهن سيَّال وقلب عَقول في سن مبكرة لم تتجاوز العاشرة من العمر، والبداية المبكرة في التصنيف

---

(١) قال والده عند موته: «لا أعلم في جميع مالي درهمًا من شبهة». سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٧.

(٢) أورد الذهبي قول البخاري المشهور: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا». سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٩٣.

(٣) حُكي أنه دُعي مرة إلى بستان، فلما صلى بهم الظهر قام يتطوع، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه وقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئًا؟ فنظر فإذا زنبور قد لسعه في ستة أو سبعة عشر موضعًا، وقد تورم من ذلك جسده! فقيل له: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما لسعك؟! قال: كنت في سورة فأحببت أن أتمّها. ينظر: تاريخ دمشق ٥٢/ ٧٩.

(٤) قال وراقه: سمعت نجم بن فضيل يقول: رأيت النبي ﷺ في النوم والبخاري يمشي خلفه، فكلما رفع قدمًا وضع البخاري قدمه في مكان قدمه ﷺ. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٥.

ولمّا يبلغ الثامنة عشرة من عمره[1] وإدامته النظر في كتب الحديث[2] والتمكن التام مِن علومه رواية ودراية، ومِن علومِ الشريعةِ حتى بلغَ مرتبةَ الاجتهاد[3] وغدا أستاذ الأستاذين وسيد المحدِّثين[4].

وأما **البيئة العلمية** فقد عاش في عصرِ ازدهارِ هذا العلم، محاطاً بأئمة هذا الفن وحُذّاقه[5] وقضى ستة عشر عاماً في تصنيف (الجامع الصحيح)[6] مع ما أُتيح له من مراجعة وتعديل[7]، حتى إنه أعاد تصنيفه ثلاث مرات[8] وعَرَضه على أئمة الحديث في عصره[9] وحسبك شاهدًا على ثراءِ بيئتِه العلميةِ أنْ تعلمَ أنَّ عددَ أشياخِه يزيدُ عن ألفٍ وثمانينَ نفسًا[10] وأنه أول أصحاب الكتب الستة والخمسة الباقون هم معاصروه وتلاميذه[11].

ونستأنس هنا بتلك الرؤى التي رُئيت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ فمن بشارة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لأمّه في المنام

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٣) صرّح به ابن تيمية فقال إنه: «إمام في الفقه من أهل الاجتهاد». مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٠.

(٤) مقتبس من عبارة الإمام مسلم عندما قبّل بين عيني شيخه البخاري -رحمهما الله- وقال: «دعني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين...». ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٧.

(٦) ألّفه فيما ظهر بين ٢١٧-٢٣٣هـ.

(٧) انتهى منه قبل وفاته بثلاث وعشرين سنة. ذكره فؤاد سزكين على وجه التقريب في تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢٥- ٢٢٦.

(٨) قال رحمه الله: «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات». فتح الباري ١/ ٤٨٧.

(٩) مثل عليٍّ بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، الذين أبدوا إعجابهم بعمله وباركوه، كأول محكّمين في كتابه. ينظر: هداية الساري (ص: ١٢٩).

(١٠) قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله يقول: كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث. ينظر سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥.

(١١) البخاري (ت ٢٥٦) مسلم (ت ٢٦١) ابن ماجه (ت ٢٧٣) أبو داود (ت ٢٧٥) الترمذي (ت ٢٧٩) النسائي (ت٣٠٣).

وهو دون العاشرة[١] إلى سلام رسول الله ﷺ عليه، يحمله له تلميذه النجيب الفِرَبْري[٢] إلى تلك الرؤيا العظيمة التي نَسب فيها رسول الله ﷺ «صحيح البخاري» إلى نفسه واصفًا إياه بـ: «كتابي»[٣]؛ فكأنما ادّخره الله لهذه المهمة الجليلة.

فاحتفت بـ(كتابه) الأمة، وتبارت في خدمته جيلًا بعد جيل، وقرنًا تِلْو قرن، وتأتي المِئة السابعة حافلة بعلماء أجلاء، وعلى رأسهم: أبو الحسين علي بن محمد اليونيني، الذي يحمل هذا الإصدارُ توقيعَ نسختِه الموسومةِ بـ(اليونينيةِ) كأصل أصيل أغنى كلَّ من يأتي بعده بنسخته المعزَّزة بفروق النسخ، والمقروءة على كبار المحدثين وعلماء اللغة، وحسبك حين تعلمُ أنَّ مِن تلاميذه ومَن حضروا مجالسَ السَّماعِ على يديه جهابذةً عظماءَ؛ كالمزي وشيخ الإسلام ابن تيمية والبرزالي والذهبي.

وما زال علماء عصرنا ومحدِّثوه يرون خدمة «صحيح البخاري» تحقيقًا وعنايةً دَيْنًا في عنق الأمة، يقوم كلٌّ منهم بواجبه نحوه.

ولما أذِن الله لهذا العمل أن يخرج في وقت اشتدت فيه حاجة الأمة لإحياء السنن، والذبِّ عن رسول الله ﷺ ونشر ما صحّ من أقواله وأفعاله؛ هيأ لذلك الأسبابَ وأعان ووفّق؛ ففي أحد مجالس قراءةِ «صحيح البخاري» - وقد حَضَرْتُها ضيفًا بدعوةٍ مِن أخي عبد الرحمن المَوجان - سمعت شيخنا عبد الوكيل الهاشمي -حفظه الله- يتحدث عن حاجة «صحيح البخاري» إلى مزيد خدمة وعناية، ثم وقع في نفسي العملُ على ذلك، ورجوت من الله أن يوفق ثلّة مِن حُذَّاق المحققين لخدمته على الوجه الذي يليق به، وأن يستعملني معهم.

وما إن نَقَلْتُ هذه الرغبةَ بخدمةِ «صحيح البخاري» لأخي الدكتور علي العمران حتى وجدتُ في نفسِه مثلَ الذي في نفسي، بل وجدت هذا الأمرَ وأهميةَ إعادةِ التَّحقيق

---

(١) كانت أمه صالحة مجابة الدعوة، وقد ذهب بصره وهو صغير فرأت في المنام إبراهيم عليه السلام يبشرها بعودة بصره. ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٠.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٨.

حُداءَ تلك الثلةِ المباركةِ في تلك المجالس، فشرعنا - بعد جلسات ومداولات - في بناء خطةِ المشروعِ وجمعِ فريقِ العملِ، فيسر الله تعالى الأمورَ وهيّأ الأسبابَ، وجمع القلوبَ، وأطلق الهممَ، وشحذ العزائمَ، فقام (بيتُ السُّنَّةِ) بالمهمةِ، في كوكبةٍ مِمَّن عَلَتْ بهم الهمةُ، مِن أهل العلم وحذّاقِ الصَّنْعة، في جَمْع من العلماء والباحثين، وبالشراكة مع (دار الكمال المتحدة) فكان هذا العملُ المستوي على سُوقِهِ بعد مُضي ثلاثةَ عَشَرَ عاماً من السعي الحثيث في خدمته نضعه اليوم بين يدي الأمة، في وجلٍ وحياءٍ؛ لما جُبل عليه البشرُ مِن النقصِ وفوتِ الكمال.

ولا بد لنا في هذا المقامِ أن نحمدَ الله العظيمَ ونشكرَه على تمامِ المشروع العلمي وخروجِ هذا السِّفرِ النفيسِ للناس، فلله الحمدُ أولًا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيمِ سلطانه.

ثم نُثَنِّي بالشكر لكل مَن شارك في التحقيق والمراجعة، ونخصّ منهم العلماءَ المُقَيِّمين للمنهجيةِ، والأساتذةَ المُحكَّمِينَ في الكتابِ وأجزائِه.

كما نشكر شريكَنا العلميَّ في التحقيقِ وصفِّ الكتابِ: (دارَ الكمالِ المتحدةِ) لصاحبها المهندس محمد كمال عبيد، وفريقَ التحقيقِ فيها، ونخص بالذِّكرِ الشيخَ حسنين سلمان مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي وافته المنيةُ قبل انتهاءِ العمل.

ونُشيد بالكوكبة العاملة في (بيت السنة) وفي مقدمتهم الشيخ الدكتور علي بن محمد العمران الذي قاد الفريقَ العلميَّ بمهارةٍ واقتدارٍ.

ونختمُ بصادقِ الدعواتِ للداعمينَ لهذا المشروعِ العلميِّ منذ بداياته: أبناءِ الشيخ الداعية حسين بن عبد الله الموجان ووالدتهم -رحمهما الله وغفر لهما - الذين بادروا بدعم سخي للعمل حتى تم واكتمل.

ونشير بأنَّ هذا الإصدارَ مِن «الجامع الصحيح» سَيَتْبَعُهُ -إن شاء الله- نسخةٌ مجرَّدةٌ مِن الهوامشِ مُقتصرةٌ على (المتنِ) مُستوفيةٌ ضبطَ الأصلِ وإتقانَهُ.

واللهَ نسألُ أن يُيسِّر ويُتمّ لـ (بيت السنة) تحقيقَ بقيةِ (الكتب الستة) وقد بدأ العمل بحمد الله في تحقيق «صحيح مسلم» فجمعنا له قرابةَ أربعمئة نسخةٍ خطيةٍ، اصطفينا منها نفائسَ مما يُقابَل لأول مرة.

فلله الحمدُ والمنّةُ، ونسأله العونَ والتوفيقَ لما يحب ويرضى، وأن يتجاوز عما كان مِن نقصٍ وتقصيرٍ، وأن ينفع بهذا العمل الأمةَ، ويكتب له القبولَ، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وموجبًا لشفاعة نبيه الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا إلى يوم الدين.

والحمد للهِ ربِّ العَالمين.

عَبْدالرَّؤُوف بن حُسَيْن المَوجَان

مُقَدِّمَةُ المُدِيرِ العِلْمِيِّ

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا إلى يوم الدين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على نبيِّه محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن سلَكَ سبيلَهم واقتفى أثَرَهم ... آمين.

«اللهم إنّا نعوذُ بك مِن فِتنةِ القولِ كما نعوذُ بك مِن فتنةِ العملِ، ونعوذُ بك من التكلُّف لما لا نُحسن، كما نعوذ بك من العُجْبِ بما نُحسن».

فهذا مقامٌ من مقامات الحمدِ والشكرِ لله سبحانه وتعالى، على ما هدى وتفضّل وأنعم ويسّر، من إتمام العمل في خدمة «صحيح الإمام البخاري» بعد رحلة طويلة مُضنية مَخُوفة، استغرقت أكثر من عشر سنوات، مع ما تخللها من توقّفات وانقطاعات مضطرين لها حينًا أو اقتضاها العملُ حينًا آخر، فالحمد لله حقَّ حمدِه، وزِنَةَ عرشه، ومِداد كلماته.

وبعد، فالحقيقة الثابتة التي لا يمتري فيها أحدٌ: أنّ خدمةَ «صحيح الإمام البخاري» شرَفٌ ومَطْمَحٌ تتنافس عليه مراكزُ العلم وتحقيق التراث، وغايةٌ تتطاول إليها أعناقُ فوَقَةِ المحققين والمعتنين بكتب الحديث ودواوين الإسلام، وما زالت الجهود في هذا المضمار تتوالى منذ أن طُبع قديمًا قبل أكثر من قرن ونصف، فلم ينقطع الخيرُ في هذا السبيل حتى يوم الناس هذا.

والحق أن العنايةَ بالصحيح (بإعادة خدمته على أصح نسخه الخطيّة) في عمل علميٍّ دقيق، لا يُعدّ تَرَفًا، ولا تكرارًا للجهود، ولا إضاعة للوقت والمال كما قد يظنُّه بعضُ الناس أو يتوهَّمُه! بل إن إخراج كتب أصول الإسلام ودواوينه العظام وتجويدها وتجديد خدمتها دَينٌ على الأمّة يتعاقبون الوفاءَ به خالفًا عن سالف.

وتصديقًا لهذا فقد نادى غيرُ واحد من العلماء والباحثين بأهميّة إعادة خدمة «صحيح البخاري» على الأصول الخطية النفيسة، وضرورة إخراجه وَفْق منهج علميّ دقيق، وفي حلةٍ وإخراج يليقان به.

ويصدِّق هذه الدعوات: أن «صحيح الإمام البخاري» لم يُخدَم خدمة علميّة لائقة بعد الطبعة السلطانية (طبعت مرتين سنة: ١٣١٣ و ١٣١٦)! أي: من نحو مئة وثلاثين سنة! وهذا سبب كافٍ لتجشُّم عناء إعادة خِدْمَة الصحيح ونشره على أوثق الأصول المعتمدة والنسخ الخطية المتقنة، وَفق منهج علميّ راشد.

ورغم الجهود الكبيرة التي بُذِلت في هذا السبيل، ورغم الاهتمام والحراك العلمي الكبير في نشر التراث والعناية به في العقود القريبة الماضية، إلا أن ميدان السباق في خدمته لا يزال مفتوحًا لخدمات كثيرة وعناية أكبر تليق بمقام هذا السِّفر العظيم، وهذا الأصل الأصيل.

ومع كون خدمته شرَفًا للمعتنين بسنة النبي ﷺ ومَطمحًا لناشري التراث كما أسلفنا، فهم يعلمون جميعًا في الوقت نفسه أنها مسؤولية عظيمة، ومهمّة جسيمة، وأنَّ حِمْلَها لينوء بالعُصْبَةِ أُولي القوّة!

إلى ذلك، فلم تكن خدمة «صحيح البخاري» على النحو المرضيّ أمرًا سهلًا تطولُه يدُ كلِّ أحد؛ بحيث يتيسّر لشخص أو أشخاص أن يقوموا به قيامًا صحيحًا! فيُعطى حقّه على نحو واف، من حيث التخطيطُ والإدارة، ومن حيث جمعُ المخطوطات ودراستُها، ومن حيث الضبطُ والتحقيقُ والتدقيقُ، ثم تحمّل تكاليف كل ذلك وأعبائه!

بيدَ أنّ الدواعي لخدمة الصحيح لم تزل تتوالى ـ وإذا أراد الله أمرًا هيّأ أسبابَه ـ ومِن خَبَرِ تلك الأسباب: أنني قرأتُ «صحيح البخاري» عام ١٤٢٥هـ مع أربعة من خُلّص الأصحاب على الشيخ المُسْنِد: عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي المكيّ حفظه الله (وهو من القلائل الذين لهم خبرة ودراية بكتاب البخاري ومشكلاته ولطائفه ورجاله)، فأتممناه قراءة وتعليقًا ومناقشة لبعض مناسباته ومشكلاته في نحو ستين مجلسًا، امتدّ بعضُها لساعات طوال!

وكان بين يدَي كلِّ واحد ممن حضر تلك المجالس طبعة مختلفة للكتاب، كالطبعة الهندية المطبوعة قبل سنة ١٢٧٠هـ في مجلدين، والطبعة السلطانية (النشرة التي اعتنى بها د. زهير الناصر)، وطبعة مصطفى البُغا، وطبعة البابي الحلبي.

وخرجنا من هذه المجالس الحِفال بفوائد جليلة ونِكات كثيرة، ومما أكّدَتْه لنا هذه المجالس التي تضمّنت المقارنة بين تلك الطبعات المذكورة، ومراجعة طائفة صالحة من الشروح والحواشي: أن «صحيح البخاري» يحتاج إلى خدمةٍ جديدة وإخراج أفضل مما هو عليه اليوم!

بقي هذا الأمر يتردد في مجالسنا وحواراتنا، وكلّما غَفلنا عنه قليلًا إذا به يُلِحّ في العودة إلى واجهة الاهتمام، وما إن ننشغل بغيره من الأعمال إلا جاءت مناسبةٌ تُعيده إلى الصَّدارة.

وقد أثمرت اللقاءات المتوالية مع الصديقَيْن الكريمَين د. **عبد الرحمن بن حسين الموجان، والمهندس عبد الرؤوف بن حسين الموجان** (مؤسِّس بيت السنة لخدمة الحديث الشريف) أثناء قراءة الصحيح وبعده قناعةً تامّةً بأهميّة خدمة «صحيح البخاري» من جديد.

لكن كيف السبيلُ إلى تحقيق هذا المطلب الشريف؟

لم نتقحّم العملَ بلا رُؤية ولا رَوِيّة، بل تلبَّثْنا مدّة ليست بالقليلة، نقلّبُ الأمرَ من نواحيه، ونعيدُ النظرَ في واضِحِ الأمر وخوافيه، نتركه حينًا ثم نعود إليه، إلى أن يسّر الله الكريمُ بمنّه العزمَ عليه أواخر عام ١٤٢٩هـ، وأذِنَ بانطلاقة مشروع العناية بـ«الصحيح» وانتقاله من كونه حُلمًا إلى تحقُّقِه واقعًا، على النحو الذي سنشرحه إن شاء الله تعالى.

لن أطيل بشرح كلِّ العقبات التي واجهتنا ونحن نعدّ للعمل، لكني أشير إلى واحدة منها؛ كانت العقبةُ الكؤود حينها (عند من يعرف هذا العمل ومصاعبه) هي حصر مخطوطات الكتاب بعددها الضخم، جمعًا وفهرسة، ودراسة وتصنيفًا، إذ بلغت في «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط»[1] ٢٣٢٧ نسخة، فكان مجرّد التفكير في جمع النُّسَخ يصيبنا بشيء من الإحباط!

لم يكن التخطيط لجمع نسخ الكتاب ولا تخطِّيه بالأمر السهل، لكننا أخذنا بالأسباب المتاحة حينذاك، وبدأنا مع حصيلة الفهرس المشار إليه آنفًا باستعراض فهارس

(١) ١/ ٤٩٣- ٥٦٥.

المكتبات، وعمل قوائم بنُسَخ الكتاب الكثيرة جدًّا، ووضعنا حدًّا للجمع والفهرسة إلى حدود سنة ٩٠٠ وما كان له خصوصية مما جاوزها.

فاستعرضنا ما وصلت إليه أيدينا من فهارس المخطوطات، وكان من شأننا لتقريب فحص هذا العدد الكبير من النسخ: أن صنعنا فهرسًا لمخطوطات الصحيح مرتبًا بحسب تاريخ نَسْخِها، من سنة ٤٠٠ إلى سنة ٩٠٠ هـ، وميَّزنا المخطوطات الكاملة من الناقصة، وصنّفناها تصنيفات متنوّعة: بما عليها من قراءات وسماعات، وصنفناها على الروايات، وعلى تَجْزِئة النُّساخ، وغير ذلك من أنواع التصنيف.

وحين وصلنا لمرحلة جَمْع النسخ الخطية، صوّرنا ما قَرُب نواله مما تطولُه أيدينا، وطلبنا ما بَعُد مما ظننّا نفاستَه وقِدَمَه واكتماله، فاجتمع لنا نحو ثلاثمائة نسخة خطيّة، صوّرنا ورقيًّا نحو ثلاثين نسخة، وحصَّلنا بقية النسخ إلكترونيًّا. وغنيّ عن الذِّكْر أن الحصول على المخطوطات قبل أكثر من عشر سنوات من الآن لا يُقارَن بحاله اليوم؛ سهولةً وسرعةً وتكْلفة.

وكنّا كلما أغْذَذْنا السيرَ في التكشيف والتصوير والفهرسة واختبارات تجارب المقابلة، وحَسِبنا أننا على قربٍ من الوصول، تبدّت لنا صعوباتُ العمل، وبانت لنا مشكلاتُه! لكنّنا في الوقت نفسِه كنا نكسب الخبرة في إدارة هذا الكمّ الكبير من النسخ والأصول الخطية.

كانت معالمُ الطريق تتحدّد وتتجلى، حيث استقرَّ الأمر ـ بعد دراسة وفحص ـ على اعتماد روايةً واحدة للصحيح لإخراج الكتاب؛ تُجْمَع نسخُها، ويدورُ العملُ عليها. وهي الطريقة التي ينبغي اعتمادها لإخراج كتب السنة والحديث، والكتب التي لها روايات معروفة وأسانيد تروى بها.

وبهذا الإجراء المنهجيّ استغنينا عن دراسة عدد هائل من النسخ الخطية ومقابلتها، كان من المتحتّم علينا جمعها ودراستها وفحصها، وما يستتبع ذلك من زمان وجهد كبيرين.

ثم خلصنا إلى أنّ أقرب الروايات من جهة إتقانها، واعتمادها، وعناية العلماء بها، وتوفُّرِ نُسَخِها وكثرتِها، واكتمالها = هي رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد الحَمُّويِي

(٣٨٩ هـ) على النسخة التي اعتنى بها الإمام الحافظ أبو الحسين عليّ بن محمد اليونيني (٧٠١ هـ) رحمهما الله تعالى، فاستقرّ العملُ على هذه الرواية بطريق هذه النسخة، فتحددت أطُرُ العمل، وتلملم شَعَثُه، وانكشفَتْ أسرارُه.

والإمام أبو الحسين اليونيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أبرز العلماء الذين اعتنوا بـ«صحيح البخاري» قراءةً وإقراءً ومقابلة، فقابل نسخته هذه على عدة نسخ جليلة، وأصول معتمدة، وأثبت على هوامش نسخته فروق الروايات الأخرى التي قابل بها نسخته، وذلك بحضرة جماعة من العلماء، منهم الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك الجيّاني النحوي (٦٧٢ هـ). وقد قال شهاب الدين النُّوَيريّ (٧٣٣ هـ) عن نسخة اليونيني هذه: «واعتنى بصحيح البخاري مِن سائر طرقه، وحرَّرَ نسختَه تحريرًا شافيًا، وجعل لكلِّ طريق إشارة، وكتب عليه حواشي صحيحة»[1].

وهنا يتبادر سؤال ما فتئ الناسُ يسألون عنه، وهو: أن النسخة اليونينية هذه قد اعتُني بها عناية فائقة في الطبعة السلطانية (التي ذكرناها في مفتتح حديثنا) فإذا كان الحال كذلك، فما عساكم تقدمون من جديد في عملكم هذا؟!

وللانفصال من هذا السؤال، نسأل سؤالًا آخر مهمًّا وهو: على أيّ النسخ الخطِّية اعتمد مصححو الطبعة السلطانية؟

وجوابًا على هذا السؤال ــ بعد قراءة مقدّمتها، وإعادة النظر والتأمّل فيها مليًّا ــ نستطيع القول: بأنَّنا لا ندري على أيِّ النسخ اعتمدوا! سوى أنهم قالوا: «على فروع جيدة». لكن ما الوصف الماديّ والعلميّ لهذه الفروع؟ وما قيمتها العلمية؟ ومتى نُسخت؟ وأين مكان حفظها؟ لم يفصحوا عن جواب واضح عن هذه الأسئلة، ولا نحن ندري أيضًا مِنْ خَبَرها شيئًا على وجه اليقين!

ثم يأتي السؤال الثالث ولا يقل أهميّة عن سابقيه: هل وقفوا على ما اعتمدنا عليه من النسخ؟

---

(١) «نهاية الأرب»: ٨/ ٣٢.

الجواب: لا، لم يقفوا؛ لا على ما اعتمدناه أصلًا في نشرتنا، ولا على أغلب النسخ المساعدة، وأدلة ذلك كثيرة متيقَّنة.

فهذا أوّل ما نقدّمه جديدًا في عملنا من جهة الأصول المعتمَدة، وهي ركيزة رئيسة في العمل العلميّ للعناية بأي كتاب تراثي، بل هي أهم مهماته، خاصّة في مثل هذا الكتاب الأصيل. وتحقيق هذه الميزة لِعَملنا استتبع مهمّات كثيرة لم تتحقق في الطبعة السلطانية، كما شرحناه في (المدخل ٥٣٢-٥٤٣) وسيأتي طرف منه.

وبعد استقرار الأمر على ذلك أعددنا منهجًا للتحقيق، وعرضناه على عدد من أهل العلم المتخصّصين لمراجعته وتقويمه، ثم صنعنا نموذجًا من التحقيق، وعرضناه مع المنهج على عدد من المعتنين بـ«صحيح البخاري» والمختصين في علم الحديث والتحقيق، منهم: الشيخ العلامة عبد الكريم الخضير، والشيخ المُسنِد عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي، والشيخ أبو الأشبال شاغف الباكستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ د. خلدون الأحدب الحموي، والشيخ د. سعدي الهاشمي العراقي، والشيخ د. عبد الرزاق أبو البصل، وغيرهم ممن عرضناه عليهم في مجالس العلم والمذاكرة كالشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، والشيخ د. عبد الباري بن حمّاد الأنصاري. واستمعنا إلى ملاحظات الجميع وإشاراتهم، وأخذنا بخلاصات ما أفادوا به.

انطلاقة جديدة للمشروع:

جلّ ما سبق كان في أواخر عام ١٤٢٩هـ، وبدايات عام ١٤٣١هـ، وفي أثناء عملنا للبدء بخطوات أكثر تقدّمًا في العمل وخدمة النص= نُمِيَ إلينا خبرُ مشروعٍ في خدمة «الصحيح» نظير مشروعنا؛ في الفكرة، والمنهج، وجمع النسخ، وطريقة الإخراج، كانوا يمضون في عملهم دون علمهم بما نعمل، وكنّا نحن كذلك.

وفي الحال سعينا إلى اللقاء والتعارف، لتبادل الأفكار والتعاون، فكان الاجتماع الأول مع الأخ المهندس محمد عُبيد كمال؛ صاحب (دار الكمال المتحدة)، وجرى الحديث مفصّلا عن العمل في الكتاب، وكان لقاء مثمرًا ولبنة صالحة للبناء عليها، للبدء بمشروع شراكة في خدمة «صحيح البخاري».

بعد لقاءات عديدة مطوّلة امتدت لأشهر، خلص الفريقان إلى خيار الاشتراك في العمل، فهو خيرٌ مِن عَمِل كلّ فريق منفردًا، أو استئثار أحد الفريقين به، واتفقنا أن تتولى «**دار الكمال المتحدة**» تنفيذ أعمال التحقيق والتعليق، وَفْق الخطة والمنهجية اللتين وضعتهما «**مؤسسة بيت السنة**»، ثم تتولى المؤسسة الإنفاق على المشروع والإشرافَ العلميَّ على التنفيذ، فكان ذلك، ثم ترقّى عملنا في «بيت السنة» إلى مقابلة جميع النسخ الخطية المعتمدة، ومراجعة تنفيذ كل مرحلة من مراحل التصحيح، مع المشاركة في أعمال التحقيق بكل تفاصيلها؛ في التعليق، والتحرير، وقراءة الرموز، وكل متعلقات العمل ودقائقه، حتى تنسيقه وإخراجه، وتصميم خطوطه، وإسناد تحكيمه ومراجعته إلى متخصّصين، وغير ذلك.

هذه قصة بداية المشروع باختصار، وما أفْضَت إليه من الشراكة في العمل عليه.

ميزات طبعتنا:

يمكن أن نجمل ميزات هذه الطبعة في نقاط مختصرة، تراجع تفاصيلها فيما سيأتي في (المدخل)[1]:

أولًا: المقابلة على الأصول النفيسة (نسختَي الشهاب النويري) اللتين نقلهما مباشرة من نسخة الحافظ اليونيني. وهذه ميزة تفرّدت بها طبعتنا عن سائر الطبعات.

ثانيًا: المقابلة على عدة فروع أخرى نفيسة للنسخة اليونينية.

ثالثًا: إثبات مقدمة الحافظ اليونيني لنسخته، المسمّاة بـ(الفرخة) التي شرَحَ فيها عمله، وبيَّن رموزَه. وقد حَقَّقْتُها على عدة أصول خطية متقنة.

رابعًا: بسط الرموز التي جعلها اليونيني إشارات إلى اختلاف نسخ «الجامع الصحيح» ورواياته، وقد أخذ منّا هذا العمل جهدًا كبيرًا، وكان من أشقّ مراحل العناية بهذه الطبعة.

خامسًا: التدقيق في محاكاة الأصل؛ في الضبط، وعلامات التصحيح والإهمال، وتعدد الأوجه الإعرابية، واحتمالات ضبط الكلمة إعرابًا وبناء، ووضع رموز الكتابة لدى المحدِّثين كما وُضعت في الأصل.

(١) ص٥٦٣-٥٧٧.

سادسًا: عدم التصرف في نص النسخة بالتصحيح والتغيير أيًّا كان مصدر هذا التغيير، سواء أكانت شروحًا، أو حواشيَ، أو نسخًا، أو غير ذلك، وضبط الأمر بالتنبيه على اختلاف الأصول في الحاشية الأولى.

سابعًا: التدقيق والمراجعة للكتاب مرات عديدة، بحيث نتلافى ما يمكن أن يقع فيه من خطأ أو سهو، وإن كان السهو والنسيان ملازمًا لطبيعة البشر، لكنا اجتهدنا ما استطعنا الاجتهاد، وجوّدنا ما وسعنا التجويد.

ثامنًا: شرح كثير من الغريب، من الكتب المعتبرة باختصار يناسب المقام، من غير تقصٍّ.

تاسعًا: كتبنا مدخلًا مفصلًا في مجلد كبير؛ يجمع بين دفتيه الكلامَ على الصحيح، وطريقة تأليفه، ورواته عن البخاري، وتواتره إلينا، والكلام على نسخة اليونيني وفروعها، والنسخ الخطية المعتمدة، ومنهج التحقيق، وألحقنا ترجمة الإمام البخاري (هداية الساري) للحافظ ابن حجر في آخر (المدخل).

عاشرًا: ختمنا العمل بمجلد مستقل للفهارس: الآيات القرآنية، والقراءات غير العشرية، والأحاديث والآثار، والمسانيد، والموقوفات على الصحابة رضي الله عنهم والأشعار، والكتب والأبواب.

خلاصة المنهج العلمي للتحقيق:

سنذكر هنا الخطوطَ العريضة التي بنينا عليها خدمتنا لـ«صحيح الإمام البخاري» رحمه الله في هذه الطبعة، على رواية أبي محمد الحمُّويِي (٣٨٩هـ) من طريق الحافظ أبي الحسين اليونيني (٧٠١ هـ) رحمهما الله:

١. الأصل المعتمد في إثبات متن كتاب «صحيح البخاري» هو نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني (٧٠١ هـ) عن أبي عبد الله الزَّبيدي (٦٣١ هـ)، التي رواها عن أبي الوقت السجزي (٥٥٣ هـ)، عن أبي الحسن الداوودي (٤٦٧ هـ)، عن أبي محمد الحمُّويِي (٣٨٩ هـ) عن أبي عبد الله الفَرَبْري (٣٢٠ هـ)، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ).

واعتمدنا في ذلك على أصلين خطيين نفيسين، نسخَهما العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النّويري المتوفى سنة (٧٣٣ هـ). وهما منقولان من أصل الحافظ اليونيني (٧٠١ هـ). وكان للنويريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ اختصاصٌ بالغٌ بنسخة اليونيني هذه، فقد نسخها مرارًا سبعًا، وقابلها واعتنى بها. قال عن نسخته هذه: «وقد نقلتُ صحيحَ البخاري من أصله مرارًا سبعة[1] وحرَّرْتُه كما حرَّرَه، وقابلتُ بأصله، وهو أصلُ سماعي على الحجّار ووزيرة»[2]. والقول في قيمة نسخة اليونيني وفرعها للنويري مفصَّلٌ في موضعه من (المدخل)[3].

ورمزنا للنسخة الأولى بـ (ن) وهي العمدة، والثانية (و) وتفصيل ذلك في المقدمة.

٢. عارضنا متنَ الكتاب كاملًا أيضًا على الفروع الآتية:

أ- نسخة هي فرعٌ عن نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري[4] (ب).

ب- نسخة القيصري (ص).

ت- نسخة القرشي (ق).

ث- نسخة إسماعيل بن عليّ أبي الخير البقاعي كتبها بخطه[5] سنة (٨٠٦) (ع).

فهذه ستة أصول.

ج- واستأنسنا في مواضعَ بنسخة الشيخ ثناء الله الزاهدي (ز) وهي قطعة من الكتاب.

فأثبتنا في الحاشية الأولى الفروقَ التي قيّدها اليونيني، وهي فروق الروايات، وكذلك الفروق المهمة الواقعة بين هذه النسخ.

واخترنا هذه النسخ لأنها فروع جيِّدة لنسخة اليونيني، وقد شرحنا ميزات كل نسخة

---

(١) وذكر الصفدي وابن حجر وغيرهما أنها ثماني مرات. فلعله نسخ نسخة ثامنة بعد كتابته ترجمة اليونيني في «نهاية الأرب».

(٢) «نهاية الأرب»: ٣٢/ ١٧.

(٣) ص٥٠٥ وما بعدها، و ٥٣٥ وما بعدها.

(٤) وهي نسخة نفيسة منقولة من نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري التي بخطه، وعليها خط ابنه سالم.

(٥) كان البقاعي يكتب الخط المنسوب. ونسخته هذه منقولة من إحدى فروع اليونينية، راجع المدخل ص٥٥٧-٥٥٨.

في المدخل[1]. فيستفاد من مقابلتها عدة أمور: منها: زيادة تثبيت نسختي النويريّ، ومنها: الترجيح بين نسختي النويري عند الاختلاف إن وقع.

٣. ضبطنا متن الصحيح ضبطًا قريبًا من التمام، شريطة أن يكون موافقًا لما في النويريتين، وما كان من ضبط زائد عليهما من النسخ الأخرى؛ فيذكر في الهامش، إلا ما دلت القرائن على أنه منقول من اليونينية؛ فيثبت في المتن، أما الضبط المخالف لهما فيذكر في الهامش، ويسترشد في ذلك بما في الفتح لابن حجر (٨٥٢ هـ) والإرشاد للقسطلاني (٩٢٣ هـ).

٤. أثبتنا رموز التصحيح، وما يختص بضبط متن الصحيح - مثل تعدد الضبط، أو الرموز على الألفاظ لتأكيد ضبط الكلمات مثل (معًا، جميعًا، خف، قصر، صح) - من النويريتين، وما في غيرهما نبهنا على بعضه في الهامش، إلا ما ترجّح بالقرائن أنه من اليونينية فيثبت في المتن.

٥. اعتنينا بعلامات الترقيم المعروفة، دون مبالغة أو إخلال.

٦. قسمنا صفحة الكتاب إلى متن وحاشيتين:

أ- **المتن**: فيه نص صحيح البخاري برواية اليونيني، من طريقه عن الحمّويي، عن الفَرَبْري، عن الإمام البخاري.

ب- **الحاشية الأولى**: خصصناها لفروق النُّسَخ التي قابل بها اليونيني ورمّز لها، وجرينا على فكّ الترميز وكتابته بالحروف، مسترشدين بما شرحه اليونيني في (الفرخة)، وبالشروح التي اعتنت بالروايات، وبالنسخ الخطية للروايات نفسِها. وهنا قد يحصل اشتباه في مواضع من تلك الرموز التي أثبتها اليونيني بين الأسطر فوق الكلمات، أو في طُرَر النسخة - حتى عند بعض شُرَّاح الصحيح ونُسَّاخِهِ والمعتنين به - خاصة تلك التي تشترك في رسم الحروف المرموز بها مثل: (خ، ح) و(حسـ، خ) وغيرها.

وقد استخدم الإمام اليونيني طريقةً مُبتكرةً للدلالة على الرواية المختارة عند أبي ذر في متن روايته؛ وذلك بأن يكتب رمز شيوخه على مستوى رمز أبي ذر، هكذا: (ه هـ) (ه حـ) (ه سـهـ) بينما يرفع رمز شيخ أبي ذر أعلى من مستوى رمز

(١) ص٥٣٥-٥٥٩.

أبي ذر في السطر المكتوب عليه؛ للدلالة على أنها في هامش رواية أبي ذر، هكذا: (هـ) (هـ) (هـ سه)[1]. فدققنا في هذه المواطن، وراجعنا عدة نسخ لرواية أبي ذر للتأكد من دقة الرموز التي قيدها النُّساخُ لفروع اليونينيَّة، واجتهدنا في حلِّ هذه المشكلات بما وسعنا من جهد.

ت- **أثبتنا في الحاشية الثانية**: عزو الأحاديث، وشرح الغريب، وبعض التنبيهات والفوائد، وشرح ذلك بالتفصيل في (المدخل).

٧. **العزو**: عزونا الأحاديث باعتبار من أخرج أصل الحديث من طريق الصحابي نفسه الذي خرَّجه البخاري عنه، واقتصرنا في العزو إلى الكتب الستة برقم الحديث في كل مواضع وروده في الكتب المشار إليها، وقد سوّدنا رقم الحديث إذا كان من خرّجه قد شارك البخاريَّ في ذِكْر موضع الشاهد الذي ساقه البخاري لأجله.

٨. **المعلّقات**: عزوناها إلى كتاب «تغليق التعليق» أو «الفتح» للحافظ ابن حجر إن لزم. وإذا كان الحديث المعلق في موضعٍ موصولًا في موضعٍ آخر من «الصحيح» كتبنا رقم الحديث الموصول عقب المعلّق.

٩. **الغريب**: اعتمدنا أربعة كتب لشرح الغريب وبيانه؛ هي (مشارق الأنوار لعياض، والتنقيح للزركشي، وهُدى الساري، وفتح الباري؛ كلاهما لابن حجر). وتصاغ منها عبارة مختصرة مؤدية للمعنى. وعند تكرار الكلمة نفسها في حديث آخر تشرح العبارة غالبًا بما يناسب ورودها، وكذلك إذا تكررت في الأحاديث.

١٠. كتاب «شواهد التوضيح» للعلامة ابن مالك يخدم «الصحيح» من الناحية اللغوية والتوجيه الإعرابي، وقد شارك ابنُ مالك في مجالس المقابلة مع أبي الحسين اليونيني، وألَّف هذا الكتاب على إثر ذلك لمزيد البحث والإفادة، فانتقينا منه مواضع عدة، وأثبتناها مع تهذيب العبارة واختصارها.

١١. رقمنا الكتب من أول «الصحيح» إلى آخره تسلسليًّا، والأبواب في كل كتاب، والأحاديث أبقيناها على ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (١٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) وقد تبينت لنا طريقة اليونيني هذه من طول ممارسة العمل في الكتاب في نسختي النويري والفروع الأخرى. انظر المدخل (ص٤٦١، ٤٧٢ وما بعدها).

١٢. عقب الحديث كتبنا أطرافه بين معكوفين [] وإذا تكرَّر الحديث وضعنا رقم الحديث الذي ذُكِرَت عنده الأطراف.

١٣. أثبتنا الآيات الكريمة على القراءة التي اختارها الإمام البخاري في «صحيحه» وإن خالفت القراءات العشر المتواترة، وأشرنا إلى من قرأ بها مِن قرّاء الأمصار. مع اجتناب وصف أي قراءة بالشذوذ وإن عُدّت كذلك عند ابن مجاهد (٣٢٧ هـ) فمن بعده.

١٤. كتبنا مقدّمة للتحقيق أسميناها (المدخل إلى الجامع الصحيح والنسخة اليونينية) تضمنت مباحثَ تعرِّف بالصحيح ونقَلَته ورواته، ثم التعريف برواياته، ثم مباحث مفصلة عن نسخة اليونيني؛ بما يكشف مكانتها، ومنهج اليونيني في خدمتها ومقابلتها وترميزها... ثم عن تفصيل منهج العمل في التحقيق. ووصف الأصول الخطية المعتمدة والمساعدة، والتعريف بميزات فرع النويري، ومكانته وإتقانه، وغير ذلك من المباحث المفيدة. وختمناه بترجمة مفردة للإمام البخاري كتبها الحافظ ابن حجر سمّاها (هداية الساري لسيرة البخاري).

١٥. بعد أن انتهينا من أعمال التحقيق والتدقيق والمراجعة، دفعنا كل مجلد من مجلدات الصحيح الستة إلى عدد من المحكّمين لمراجعته، واستلمنا كل نسخ المحكمين ووحّدنا الملاحظات في نسخة واحدة، للنظر فيها جميعًا، ومن ثمّ اعتماد الملاحظات لتعديلها، وبعد تعديل ما سبق، دفعنا المجلدات لمراجع آخر لقراءتها من جديد في ضوء النسخة الأخيرة، فاستخرجنا ملاحظات أخرى، وما زلنا نعيد النظر في مواضع متفرقة من الكتاب وحواشيه كرَّة بعد أخرى، وعملنا اختبارات عشوائية، لمزيد التأكد والاطمئنان حتى خرج بهذه الصورة. وقد بلغ عدد مجلدات تجارب التدقيق والمراجعة والتحكيم وما إليها أكثر من مئتي مجلد.

١٦. صنعنا مجلدًا خاصًّا بالفهارس؛ للآيات الكريمة والقراءات غير العشرية، والأحاديث والآثار والمسانيد، والموقوفات على الصحابة ﷺ، والأشعار، وفهرسًا موضوعيًّا للكتب والأبواب.

وفي ختام هذه المقدمة المختصرة نحمد الله ونشكره على ما منّ به من خدمة هذا الكتاب العظيم، فله الحمد والمنّة والثناء الحسن، ونثنّي بالشكر لمن موّل هذا المشروع

بسخاء في طول هذه المدّة وهم أبناء الشيخ الداعية حسين بن عبد الله الموجان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولكل من أسهم في إنجاحه، أو شارك فيه بأي نوع من أنواع المشاركة، داعين المشايخ الفضلاء والباحثين النبلاء إلى إفادتنا بما يرونه من ملاحظة أو رأي يكمِّل العملَ ويسدِّدُه.

والحمد لله حقَّ حمده.

عَلِي بن مُحَمَّد العِمْرَان

الهيكل الإداري لبيت السنة

د. عبد الرحمن بن حسين الموجان
رئيس مجلس الإدارة
عبدالرؤوف بن حسين الموجان
المدير العام
د. علي بن محمد العمران
المدير العلمي

المشاركون في مشروع خدمة الجامع الصحيح

أولا : فريق العمل لدى بيت السنة

الإشراف العلمي
د. علي بن محمد العمران

المقابلة على النسخ
د. مصطفى سعيد إيتيم

التدقيق و المراجعة
د. علي بن محمد العمران
محمد بن أحمد آل رحاب
أ. ممدوح جمعة
د. مصطفى بن سعيد إيتيم
د. نبيل بن نصّار السندي

التحكيم
د. محمد أجمل أيوب الإصلاحي المجلد ١
د. أحمد حاج عثمان المجلد ١
د. رياض بن عبد اللطيف الطائي المجلد ٤
د. عبد الله بن أحمد التوم المجلد ٢،٣
د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي المجلد ١، ٢
د. أحمد بن فارس السلوم المجلد ٤
عمر بن سعدي عشّاب المجلد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦
د. عبد الرحمن بن حسن قائد المجلد ٥، ٦

البحث

نايف بن محمد القطاع — تركي الفضلي

الدعم الفني والطباعة

آدم يوسف محمد — رائد أحمد آل بربوه

محمد شاجاهان

خطوط

مختار عالم شقدار

تصاميم

فؤاد حيدر سلام

ثانيا: فريق العمل لدى دار الكمال المتحدة

التحقيق والبحث

محمد نعيم عرقسوسي — حسنين سلمان مهدي -رحمه الله

عبدالرحيم محمد يوسفان — توفيق محمد تكلة

عمر موفق النشوقاتي — محمد كمال عبيد

في الصف والإخراج

عبد الخالق علي نتوف — محمد فراس محمد زكي الرواس

الطباعة

طبع في شركة سروات للطباعة والنشر - جدة - المملكة العربية السعودية

المدخل إلى الجامع المسند الصحيح والنسخة اليونينية

ومعه

هداية الساري لسيرة البخاري

للحافظ ابن حجر العسقلاني
رحمه الله

إعداد
حسنين سلمان مهدي
رحمه الله
عبد الرحيم محمد يوسفان

التدقيق والمراجعة
د. علي بن محمد العمران
د. مصطفى بن سعيد إيتيم
محمد بن أحمد آل رحاب

دار الكمال المتحدة
بيت السنة

المُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ لله، نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفُسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يَهدِه الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هاديَ له.

وأشهد أنْ لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له، ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٢-٣].

وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، وصَفيُّه وخَليلُه، اجتباه إليه وهداه صراطًا مستقيمًا، وأمره فاستقام على أمره قَلبًا وقالبًا، بلَّغ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصحَ الأمَّة، وجاهد في الله حقَّ جهاده، حتَّى أتاه اليقين، فـ(جزاه الله عنَّا أفضلَ ما جزَى مُرسَلًا عن مَن أُرسِلَ إليهِ؛ فإنَّه أنقذَنا به من الهَلَكة، وجعَلنا في خَير أمَّةٍ أُخرجَت للنَّاس، دائنِين بدِينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومَن أنعم عليه مِن خَلْقه، فلم تُمْسِ بنا نعمةٌ ظَهَرت ولا بَطَنت، نِلْنا بها حظًّا في دِينٍ ودُنيا، أو دُفِع بها عنَّا مكروهٌ فيهما وفي واحدٍ منهما، إلَّا ومحمَّدٌ ﷺ سببُها، القائدُ إلى خَيرها، والهادي إلى رُشْدِها، الذَّائد عن الهَلَكة وموارِد السَّوء في خِلاف الرُّشْد، المُنبِّه للأسباب التي تُورِدُ الهَلَكةَ، القائمُ بالنَّصيحة في الإرشاد والإنذار فيها)[1].

اللهمَّ صلِّ على محمَّدٍ، وعلى آل محمَّدٍ، كما صلَّيتَ على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، وبارِك على محمَّدٍ، وعلى آل محمَّدٍ، كما باركتَ على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ، في العالَمين، إنَّك حميدٌ مجيدٌ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

---

(١) اقتباسٌ من كلام الإمام الشافعيِّ رحمه الله في طَليعة «الرِّسالة»: ص١٦-١٧.

أمَّا بعد:

فإنَّ الله سبحانه وتعالى لمَّا اختارَ محمَّدًا ليكون خاتمَ الأنبياء والمرسَلين، واصطفاه ليبلِّغ دينَه الذي ارتضى للنَّاس أجمعين؛ جعل شِرعتَه ومِنهاجَه حذَّي الصِّراط المستقيم المؤدِّي إلى رضوانه سبحانه؛ فأمر النَّاس أن يتمسَّكوا به، وأن يوطِّنوا أنفسَهم على السُّلوكِ في مَدرجتِه، وأن يَحجزوا بينَ أقدامِهم وبينَ التزحزح عن مَحَجَّته، فقال جلَّ ذِكرُه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ۝ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [النساء: ١٣-١٤]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد أمَرَ الحقُّ سبحانه عامَّةَ عِبادِه بما أَمرَ به خاصَّتَهم، مِن وُجوبِ لُزوم هذا الدَّربِ، وتنكُّب الحَيدةِ عنه، وحثَّهم على ضرورةِ ائتلافِ القلوب والأبدان حولَ مَنارِه؛ ليفوزوا بسعادة الدارَين، وينعَموا بالسَّلام التامِّ في الدنيا والآخرة، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ۝ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

وكان ممَّا تأذَّن به الحقُّ سبحانه وتعالى أن يُعينَ السالكَ في سبيلِه، فقال جلَّ وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧]، قال قَتادةُ في تفسيرها: (هَلْ مِنْ طَالِبِ خيرٍ يُعَانُ عَلَيْهِ؟)[1].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (ط. التركي): ٢٢/١٣١، وهذا التفسير مرويٌّ عن مطر الورَّاق أيضًا، رواه الطبري أيضًا، والدارمي: ١/٥٣، وابن أبي حاتم في «تفسيره»: ١٠/٣٣٢٠، وعلَّقه -تفسير مطر- الإمام البخاريُّ في «الصحيح» قبل الرقم: (٧٥٥١).

وكان مِن معونة الله تعالى ومَدَده للباحث عن الحقِّ المُحقِّ أنْ نَصَبَ له مناراتٍ لا يُخطئُها مَن طَلَبها، قال معاذُ بنُ جبل رضي الله عنه موصيًا طلبةَ العلم عندَ موته: (إنَّ العلمَ والإيمانَ مَكانَهما، مَن ابتغاهما وجَدَهما)(١).

ولقد كان «الجامع الصَّحيح» -منذ أن ألَّفه الإمام أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيلَ البخاريُّ رحمه الله (المتوفَّى سنة ٢٥٦)، وحتَّى مطالعةِ هذه الكلمات- أحدَ أهمِّ تلك المنارات التي رفعها الله تعالى سَنَنًا للباحثين، وملاذًا للدارسين، ومثابةً آمنةً للمُقتَفين سُنَنَ النُّور، ودَليلًا صادقًا للمهاجرين إلى رضوان الله بأرواحهم وأبدانهم.

وتبوأَ هذا الكتاب الفذُّ مكانةً جَليلةً عظيمةً، وتسنَّم مرتبةً رَفيعةً ساميةً في الأمَّة الإسلاميَّة منذ أن رأى النُّورَ، فكان بحقٍّ -كما وصَفَه الحافظُ المزِّيُّ وهو يتحدَّث عن مصنَّفات العلماء في تَدوين السُّنَّة النبويَّة المطهَّرة-: (من أحسَنِها تَصنيفًا، وأجوَدِها تأليفًا، وأكثرِها صوابًا، وأقلِّها خطأً، وأعمِّها نفعًا، وأَعودِها فائدةً، وأعظمِها بركةً، وأيسرِها مَؤُونةً، وأحسنِها قَبولًا عندَ المُوافق والمُخالف، وأجلِّها موقعًا عندَ الخاصَّة والعامَّة)(٢). وقد كان بعضُ كِبار العُلماءِ لا يتصَوَّر أنْ يكونَ بيتُ الإنسانِ المُسلِم خاليًا من نُسخةٍ من هذا الكِتابِ العَظيم(٣).

وبذلك التفَّت جُهودُ أبناءِ الأمَّة المخلِصين حولَه، وتعدَّدت وتنوَّعت دراساتُهم عنه، وبلغتْ حدًّا يصعبُ الإحاطةُ بإحصائِه على وجه الاستيعاب التامِّ المفصَّل، لكنَّها في المُجمَل تراوَحت بين النَّسخ والتَّحصيل والسَّماع، والشَّرح والبيان والتَّعليق، والنَّقد والاستدراك

---

(١) رواه الإمام البخاريُّ في «التاريخ الكبير»: ٤/١٣٥-١٣٦، والترمذي (٣٨٠٤) -وقال: حسن غريب-، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٦)، وأحمد (٢٢١٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٧١٦٥).

(٢) «تهذيب الكمال»: ١/١٤٧.

(٣) يقول نَصْرُون بن فَتُّوحٍ (المتوفى حوالي ٥٤٠): (مَرضتُ مَرضةً أشفَيتُ منها على الموتِ، وبعثُ فيها كتبًا، أدبيَّةً وغيرَ أدبيَّةٍ، ومن جُملتِها «صحيحُ البخاريِّ» و«صحيح مسلم»، فذَكَرتُ ذلك بعدَ إفاقتي من مَرَضي لأبي القاسم ابن القَطَّاعِ [من كبار أئمَّة اللُّغة ومشاهيرهم]، فغضِبَ عَلَيَّ غضبًا شديدًا، وقال: كنتَ تَقنَعُ ببَيع كُتب الأَدَب؛ فعَنها عِوَضٌ، وتَترُكُ عندَكَ «الصَّحيحَين»، هل رأيتَ مُسلِمًا يُخرِجُ «الصَّحيحَين» من دارِهِ؟! هل رأيتَ مُسلِمًا يُخرِجُ «الصَّحيحَين» من دارِهِ؟! ولم يَزَل يُردِّد ذلك، حتَّى استَحيَيتُ من نَفسي ومن الحاضِرين، ونَدمتُ غايةَ النَّدَمِ). انظر «معجم السَّفَر» للسِّلَفيِّ (ط. البارُوديِّ): ص٤٠٣.

والتَّخريج، والاستخراج والتَّقليد، والاختصار وبيان الرجال، ولا يُجانبُ الصَّوابَ مَن يظنُّ أنَّ ما من كلمةٍ في «الجامع» إلَّا وقد أحيطَت بالدِّراسة والبحث من قِبَل أهل العِلم على مَرِّ العصور.

وفي عصرِ الثَّورة الطِّباعيَّة الحديث الذي نُعايِشُ، حَظي «الجامعُ الصَّحيح» بالعناية والاهتمامِ أيضًا، فكان من أوائل الكتب التي التَحَقت برَكْب المَطبوعات والمَنشُورات، بل قد تعدَّدت مطبوعاته وتنوَّعت نَشَراتُه في شتَّى بلدان المسلمين شَرقًا وغربًا، ولا ريبَ؛ فالكتابُ -في نَظَر عامَّة المُسلمين وغالبيَّتِهم العُظمَى- أَصَحُّ كتابٍ بعدَ كتابِ الله سبحانَه وتعالى، وهو المَرجعُ الذي كان الباحثون -وما زالوا- يلجؤُون إليه في النَّوازِل الدِّينيَّة؛ طلبًا للأدلَّة الصَّحيحةِ في المسائل العلميَّة وِفاقًا أو اختلافًا على السَّواءِ، بل كان -في فترة من الفترات- يمثِّلُ مرجعًا لبعض المُنتسِبين إلى العِلم ولِمَن وراءَهم من عوامِّ النَّاس حتَّى في النَّوازل الدُّنيويَّة[1].

لكنَّ الغالبية العظمى لهذه الطَّبعات على تعدُّدها وتنوُّعها واختلاف ألوانها[2] اتَّفقت على شيءٍ واحدٍ، ألَا وهو ضَعْفُ المنهج العلميِّ الصَّحيح الوَثيق اللائق بتَحقيق نصِّ «الجامع» كما تركه الإمام البخاريُّ رحمه الله على وجه التَّمام، أو كما نَقَلَه أحَدُ الرُّواة عنه، وللباحث الجادِّ المُجدِّ أن يَقضيَ بما شاءَ من العَجب للبَون الشَّاسع والفَرق المتباعِدِ الطَّرَفين بينَ ما تَمتازُ به مخطوطات «الجامع الصَّحيح» من الدِّقَّة والضَّبط والإتقان والاهتمام التَّفصيليِّ

---

(١) كان بعض الفضلاءِ يقول: إنَّ «الجامعَ الصَّحيحَ» ما قُرئَ في وقت شِدَّةٍ إلَّا فُرِّجت، ولا رُكِب به في مَركبٍ فغَرِقت قطُّ، انظر «بهجة النُّفوس» لابن أبي جمرة: ١/٦، وقد جَرَت العادةُ بينَ كثيرٍ من المتأخِّرين على قراءةِ «الجامع الصَّحيح» في مَحافلَ كبيرةٍ عندَ وقوع القَحط أو نزول البلاءِ أو انتشار الأوبئة العامَّة؛ طلبًا لرحمة الله سبحانه بتَقديم عملٍ صالحٍ يُرضيه بين يَدَي الرُّجوع إليه والتَّوبة والإنابة والدُّعاء والتضرُّع، وهذا التصرُّف -نعني تخصيصَ قراءةِ «الجامع الصَّحيح» لأجل ذلك- وإن كان يُظهِر مَكانةَ «الجامع» الرَّفيعةَ في عقول النَّاس وضمائرهم إلَّا أنَّه مُبتدَعٌ غيرُ منصوصٍ عليه ولا معمولٍ به عندَ العلماء من أئمَّة السَّلف الصَّالح. وانظر في نقد صنيعهم: «قواعد التحديث»: ص٤٦٣ وما بعدها، و«إصلاح المساجد من البدع والعوائد»: ص٢٥٥-٢٥٩، وأصلهما في «مجلَّة المنار»: ١/٤٢٥.

(٢) انظر جردًا بأهمِّ تلك الطَّبعات ذكرَه الدُّكتور يوسف المَرْعشليُّ في هامش تحقيقه لكتاب «المَجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس»: ١/٩٠-٩١، ذكر منها ما يزيد على الثلاثين طبعة.

المُحكَم، وبين ما تعانيه غالبُ طَبعاتِ الكِتاب ونَشَراتِه من الخطأ والخَلَل والإهمال التَّدقيقيِّ المُستَحكِم.

ويَزيدُ العَجَبُ حينَ ينمو إلى عِلمِكَ بيَقينٍ أنَّ بَعضَ هذه المَخطوطاتِ على دقَّتِها وضَبطِها وجَودتِها قد أنجزَها شخصٌ واحدٌ، كتَبَها في خضمِّ تَداعيات حياتِه اليوميَّة الشاقَّة المُتعِبة، ثمَّ تلتفتُ إلى بعض تلكَ المطبوعات على ما تحمَّلته وأُوقِرَت به من شُحنات الأغلاط، فتجدُها قد نَجَمت من تحت أَيدِي لجانٍ عِلميَّة مُرفَّهةٍ متفرِّغةٍ لتَحقيق ذلك العَمَل، بَعيدًا عن مشاغل الحياةِ ومتَطلَّباتها !!!

ولقد انتبه الكثيرون من علماء التَّدقيق والنَّقد المعاصِرين إلى هذا الخَلَل؛ فنبَّهوا على ضرورة إعادة نشر «الجامع الصَّحيح» نشرةً علميَّةً مُتقَنةً تَليق بقامتِه السَّامقة ومكانته الرَّفيعة في ضَمير الأمَّة، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور محمَّد عبد الكريم عُبيد في دراسته حولَ «الجامع الصَّحيح»؛ حيث قال -بعدَ أن سرَد واستَعرَض طَبَعات الكتاب-: (وبعدَ هذا العرضِ المُوجَز لأَشهَر النُّسخ المطبوعة من «الجامع الصَّحيح»، يتبيَّن لنا مدى حاجةِ هذا الكتاب الماسَّة إلى المزيد من العناية والرِّعاية، وضرورة إخراج طبعة جديدة منه محقَّقة معتمِدةٍ على أصولٍ عِلميَّة صحيحة موثَّقةٍ)[1]، وبذلك نادى الشيخ المجاهد نزار عبد القادر ريَّان -تقبله الله- في رسالته: «الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته» إذ كانت توصيته في آخرها بأن يطبع كتاب «صحيح البخاري» طبعة جديدة، يراعى فيها تحقيق مبتغى اليُوْنِينيِّ رحمه الله[2].

ولقد تمثَّل التَّقصير في ضبط نصِّ «الجامع الصَّحيح» بانعدام الاعتمادِ على النُّسخ الخطِّيَّة المُتقَنة المُدَقَّقة المُصَحَّحة؛ حيث اتَّكأ أغلبُ من قامَ بنَشر الكِتاب على جُهد غيرِه من الباحثين والعلماء المُعتَنين بتَحقيق نصِّ «الجامع» قديمًا وحَديثًا[3].

---

(١) انظر «روايات ونُسخ الجامع الصَّحيح للإمام البخاريِّ»: ص٤١ و٩٣.

(٢) انظر «الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته»: ص٢٣.

(٣) الكلام ها هنا موجَّه إلى مَن ادَّعى تَحقيق الكتاب، أمَّا النَّشرات التِّجاريَّة التي استغلت اسم الإمام البخاريِّ رحمه الله؛ فهي لا تستحقُّ النَّظرَ العابرَ، فَضلًا عن أن تُدَقَّق.

لكنْ ما نَبغي، فإنَّ واحدةً من بين تلكَ النَّشراتِ كلِّها قد نَجَت من وَصمةِ الإغراقِ في التَّقصير تلك؛ حيث توخَّى القائمون عليها سبيلَ السَّدَادِ، وتَحَرَّوا مَنهجَ الصَّواب، وهذا ما جَعَلها تَنالُ ما نالته من القَبول والثِّقة والاعتمادِ المتمثِّل بالإقبالِ الواسعِ النِّطاق، والحرصِ البالغ على اقتنائِها من قِبَل أعيانِ الأوساطِ العِلميَّة؛ مُجمِعينَ على كونِها أفضلَ نَشَراتِ الكتابِ، ونَعني بذلك الوصفِ نَشرةَ «الجامعِ» التي طُبِعت بأرض الكِنانة (مصر)، في المطبعة الكُبرى الأَميريَّة في (بُولَاق)، تلك النَّشرةُ التي عُرِفَت واشتُهِرت بينَ النَّاس باسم: (النُّسخة السُّلطانيَّة)[1].

على أنَّ هذه الطَّبعةَ -برَغم الصَّدى المدوِّي الذي أحدَثته بينَ المختصِّين والمُشتَغلين بنَشر التُّراث الإسلاميِّ- لم تَنجُ من الانتقاداتِ أيضًا[2]، والحقُّ أنَّها -لشِدَّة القَبُول والانتشارِ اللَّذَين حَظِيت بهما- قد شكَّلت منعطفًا تاريخيًّا في مسيرةِ تَحقيق «الجامع» ونَشرِه؛ حيث أصبحَت هي المَرجعَ الأهمَّ -إن لم نَقل: الوَحيدَ- عندَ أغلبِ الذين أقدَموا على نَشر الكتابِ بعدَها، حتَّى أدَّى الاعتمادُ عليها إلى إهمالِ قضيَّة تتبُّع النُّسخ الخطِّيَّة للكتاب وغربَلَتِها واختيارِ أفضلِها وانتخابِ أجوَدِها وتَرشيحِه لصَدَارةِ الضَّبطِ العلميِّ لنصِّ الكتاب.

وكان ينبغي أنْ تُتَّخَذ هذه الطَّبعةُ مُرتَكَزًا للانطِلَاق والمُضِيِّ قُدُمًا في نَشر كلِّ رِوايات «الجامع الصَّحيح» أصولًا وفروعًا؛ لتَكتَملَ بذلك صورةُ الكتابِ، وتتَّضحَ مَلَامحُه، فيستَقيمَ ويَنهَجَ سَبيلُ الاتِّباع النَّقيِّ لقاصديه؛ فإنَّ النُّسخةَ اليُونينيَّةَ (فَحوَى هذه الطَّبعةِ) ما هي إلَّا سِراجٌ وضَّاءٌ على طَريقِ ضَبطِ رِوايات «الجامعِ الصَّحيح»، كما أنَّ تلكَ الرِّواياتِ كلَّها ما هي إلَّا سُرُجٌ وضَّاءةٌ لضَبطِ نَصِّ «الجامع»، وكذلك «الجامعُ» نفسُه، ما هو إلَّا سِراجٌ وضَّاءٌ في طَريق ضَبط نُصُوصِ السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة[3].

---

(١) اشتُهِرت بذلك نسبةً إلى مَن وجَّه أوامره بتحقيق الكتاب وضبط نصِّه، ومن ثمَّ طباعته ونَشرِه، وهو خليفةُ المسلمينَ آن ذاك السُّلطانُ العثمانيُّ عبدُ الحميد الثاني رحمه الله، انظر فيها: ١/٢-٣.

(٢) سيأتي الكلام عن هذه الطَّبعة مفصَّلًا في أثناء الكلام عن العناية بالنُّسخة اليونينيَّة، إن شاء الله ص٥٢٦.

(٣) تشبيهٌ مقتَبَسٌ من كلام الإمام سُفيانَ بن عُيَينةَ رحمه الله في وَصف العلماءِ، انظر «الوَجيز في المُجاز والمُجيز» للحافظ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ: ص٥٧-٥٨، وهذا الكلامُ متعلِّقٌ بكلِّ مصنَّفاتِ العِلم النَّافعِ لا بكتاب «الجامع» وحده.

وإلى ذلك، فقد أضحَى من الأمور المعلومة بالضَّرورة لَدَى عوامِّ المُسلِمين قَبلَ خواصِّهم كونُ السُّنَّة النبويَّة المطهَّرة قَلعةَ الدِّينِ المَنيعةَ، وحِصنَ الإسلام الحَصِينَ[1]، وقد باتَ من المُسَلَّمات المعرفيَّة عندَ طلبةِ العِلم أنَّ كتابَ «الجامع الصَّحيح» للإمام البخاريِّ رحمه الله بمنزلةِ المَنفَذِ الأَعظَمِ لتلك القَلعةِ، وبمَثَابة البوَّابة الكُبرى لذلك الحِصْن[2]، ولا يمكن لحصنٍ أن يصونَ اللَّائذين به من هَجَماتِ الجَهل، أو أن يَحُوطَ العائِذين به من غاراتِ الظَّلام، ما لم تَنَل بوَّابتُه منهم حَقَّها من التَّدعيم والتَّرميم والصِّيانة والحِماية والرِّعاية والدِّفاع، خاصَّةً في عصرنا هذا؛ حيث أصبحَ الهُجومُ على «الجامع الصَّحيح» -بالتَّقليل من شأنِه، والتَّشكيك في محتواه، والغَضِّ من قِيمَتِه[3]- دَيدَنَ أربابِ الضَّلالِ، وشِنْشِنَةً تَلوكُها أَلسِنةُ الأذنابِ من أبناءِ الباطل؛ رغبةً في اقتحام القلعة، وشَهوةً لاختراقِ الحِصن، وطَمعًا في استباحةِ مَن فيه وما فيه!

ولا يَخفَى على العاقل المُوفَّق بمَرضاةِ الله سبحانَه أنَّ أكثر الوَسائل وأشهَرَ الطُّرُق التي اعتمَدَها قُوَّادُ تلك الحَملات المُتعاقِبة عبرَ الأجيال كانت متمثِّلةً بنَشْرِ التَّشكيك بصحَّة المصادر المعرفيَّة -ثبوتًا ومُحتوًى- في أرواحِ الأغرار النَّاشئين وعُقولهم من أبناءِ الأُمَّة، وإحكامِ ذلك الشَّرَك حولَ أفكارِهم؛ ليُؤدِّيَ بمحصَّلتِه إلى طَمْسِ مَعالِم رِواية السُّنَّة النبويَّة المطهَّرة، ومَحقِ آثارِ إيثارِها، والقَضاءِ على قضيَّة تداوُلِها إرثًا مقدَّسًا لَدَى المؤمنين الصَّادقين، وبثِّ رُوح الخُمُول والإحباطِ بالإعراضِ عن حيويَّةِ تلقِّي الشَّريعة الغرَّاءِ وتَلقِينِها تحصيلًا وأداءً، والانصرافِ إلى

---

(١) كان الإمام يحيى بن يحيى النَّيسابوريُّ رحمه الله يقول: (الذَّبُّ عن السُّنَّة أفضلُ من الجِهاد في سبيل الله). فقيل له: (الرَّجلُ يُنفق مالَه ويُتعبُ نفسَه ويُجاهد، فهذا أفضلُ منه؟!). قال: (نَعَم، بكثيرٍ). انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٠/٥١٨، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام»: ٤/١٤ (ط. دار الوفاء)، ولذلك كان الحافظُ عبد الغنيِّ المقدسيُّ رحمه الله يرى أنَّ الرِّحلةَ لطَلَب العلم وسماع الحديث أفضلُ من الغزوِ ومن سائر النَّوافل، انظر «الإنصاف» للمَرْداويِّ: ٤/١٠١ (ط. التركي)، ونصوص الأئمَّة في هذا الصَّدَد كثيرةٌ.

(٢) تشبيهٌ مقتَبَسٌ من كلام الإمام النَّسائيِّ رحمه الله في وصف الصَّحابة رضي الله عنهم، انظر «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور: ٣/١٠٣، و«تهذيب الكمال»: ١/٣٣٩.

(٣) لا يخفَى أنَّ هذا الكلامَ منطبقٌ على سائر مصنَّفاتِ السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة، والتي تمثِّل -بكلِّ أحجامِها المتباينةِ وأشكالِها المتنوِّعةِ ومكاناتِها المتعدِّدة- بوَّاباتِ الحصنِ الأُخرَى وأحجارَ جدرانِه.

جُمود الخيالاتِ الفارغة والأفكارِ المجرَّدة الخاوية؛ تَردِّيًا إلى دَركاتِ الضَّياع، وانسلالًا إلى مَتاهاتِ الإلحاد، وانحدارًا إلى غَياهِب الكُفر.

ولقد كان ذلك المقصدُ الخَبيثُ -وما يزال وسيبقَى- هاجسًا يحرِّك كلَّ تصرُّفات أهل الضَّلال قديمًا وحديثًا[1]، ولله دَرُّ الفقيهِ أبي نصرٍ مُحمَّد بن مُحمَّد بن سَلَّامٍ البَلْخيِّ حينَ قال: (لَيسَ شيءٌ أَثقل على أهلِ الإِلحادِ، ولا أَبغَض إِلَيهم، مِن سَمَاعِ الحَديثِ ورِوايتِه بإِسنادِه).
قال الإمام الحاكمُ النَّيسابُوريُّ مُعلِّقًا: (وعلى هذا عَهِدنا في أَسفارِنا وأَوطانِنا كلَّ مَن يُنسَبُ إلى نَوعٍ من الإِلحادِ والبِدَع، لا يَنظُرُ إلى الطَّائفة المَنصُورةِ إلَّا بعَين الحَقَارة، ويُسمِّيها: الحَشْوِيَّة)[2].

والنُّكتةُ اللَّطيفة التي عَمِيت على كثيرٍ ممَّن أعرَضوا عن دراسة العلوم الشرعيَّة استصغارًا لشأنها واستخفافًا بمكانتِها، هي أنَّ مصدرَ الاقتباس والهداية في علوم الشَّريعة هو الله سبحانه وتعالَى العليم الخبير وَحدَه، والنَّاسُ في كلِّ ذلك من الأنبياء والعلماء ما هم إلَّا وسائطُ ووسائلُ توصِلُ الطَّالبَ السَّالِك المُسترشِدَ إليه سبحانه، يقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشُّورى: ٥١-٥٣].

وحقيقة الإسنادِ قائمةٌ ومَبنيَّةٌ على معنى الاتِّصال والتعلُّق به سبحانه، كما شرَح ذلك

---

(١) البحثُ -ومن ثمَّ التأليف- في مصادر معرفة السُّنَّة النبويَّة المطهَّرة بقصد إيجاد الثَّغرات؛ لتَمرير الطُّعون وتسويق الشُّكوك وترويج الظُّنون الفاسدة، لُوثةٌ فكريَّةٌ عريقةٌ، توارثَها المُستغربونَ الشَّرقيُّون عن كُبرائِهم من المُستشرقين الغربيِّين، منذ زَمن (الجَهْم بن صَفْوان) إلى يومنا هذا، وقد تَوارثُوا معَها -بفضل الله تعالى- الفَشَلَ في مَساعيهم أيضًا، وإنَّما يعتني العلماءُ بردِّ شُبهاتِهم؛ إثباتًا للانتماءِ وإعلانًا للوَلاءِ، وتصفيةً لحَوضِ الشَّريعةِ المُطَهَّرة.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم: ص١١٠ (ط. السلُّوم)، ويعني الإمام الحاكم بالطَّائفة المنصورة: علماءَ الحديث النبويِّ الشَّريف ورُواتَه المختصِّين بنَقلِه ونقدِه، وإن كان هذا الإطلاق -الطائفة المنصورة- أوسع من ذلك، ولترجمة أبي نصرٍ الفقيه انظر «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٣/٣٢٦، و٤/٩٢ و٩٣.

الإمامُ أبو حمزةَ السُّكَّريُّ رحمه الله؛ حينَ سألَه بعضُ طَلَبة العِلم عن معنى التمسُّك بالأثر، فقال: (هل تَدري ما الأثَر؟ أنْ أُحدِّثَك بالشَّيء، فتَعمَلَ به، فيُقال لك يومَ القيامة: مَن أَمَرك بهذا؟ فتقولُ: أبو حَمزَةَ. فيُجاءُ بي، فيُقال: إنَّ هذا يَزعُمُ أنَّكَ أمَرتَه بكذا وكذا؟ فإنْ قلتُ: نَعَم؛ خُلِّي عنكَ، ويُقال لي: مِن أينَ قلتَ هذا؟ فأقولُ: قالَ لي الأَعمَش. فيُسأَلُ الأَعمَشُ، فإذا قال: نَعَم؛ خُلِّي عَنِّي، ويُقال للأَعمَشِ: مِن أينَ قُلتَ؟ فيقولُ: قال لي إبراهيمُ. فيُسأَلُ إبراهيمُ، فإنْ قال: نَعَم؛ خُلِّي عن الأَعمَشِ، وأُخِذ إبراهيمُ، فيُقال له: مِن أينَ قُلتَ؟ فيقولُ: قال لي عَلْقَمةُ. فيُسأَلُ عَلْقمةُ، فإذا قال: نَعَم؛ خُلِّي عن إبراهيمَ، ويُقالُ له: مِن أينَ قُلتَ؟ فيقولُ: قال لي عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ. فيُسأَلُ عَبدُ الله، فإنْ قالَ: نَعَم؛ خُلِّي عن عَلقَمةَ، ويُقالُ لابن مَسعودٍ: مِن أينَ قُلتَ؟ فيَقولُ: قال لي رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم. فيُسأَلُ رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فإنْ قالَ: نَعَم؛ خُلِّي عن ابن مَسعودٍ. فيُقالُ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فيقولُ: قالَ لي جِبريلُ. حتَّى يُنتَهى إلى الرَّبِّ تَبارَك وتَعالى، فهذا الأَثَرُ)[1].

ولقد باتَ مِن مَندُوحةِ القَولِ أن نُطلِعَ القارئَ الكَريمَ على مَدَى الصُّعُوباتِ الَّتي يُعانيها مَن يتصدَّى اليومَ لعمل رصينٍ في باب تحقيق التُّراثِ العِلميِّ الإسلاميِّ ونَشرِهِ؛ متَمثِّلةً في شِحَّةِ المَوارِد، وشُحِّ المُساعِد، وانقباضِ الهِمَم، وفُتُورِ العَزائِم، سيَّما في موضوعٍ أصبحَت تفصلُ الباحثَ فيه عن تَفاصيلِه وبَيِّناتِ بَياناتِه فَجوةٌ زَمنيَّةٌ شاهقةُ العُمقِ، فما كان له إلَّا أنْ يَردِمَ بعضَها بنَسجِ ما تحصَّل لَدَيه من جزئيَّاتٍ نَقليَّةٍ؛ ليشكِّل منها صورةً مُحتَمَلةً مُقارِبةً لواقعِ

(١) انظر «أحوال الرِّجال» للجُوزجانيِّ: ص٢١٠-٢١١، ويشهَد لهذا التصوُّرِ قولُ الحقِّ سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦-٧]، وانظر حكايةً مشابهةً في «تاريخ دمشق»: ٩٠/٦٤-٩٢، وأُخرى في «طبقات الحنابلة»: ٤٣٨/١-٤٤٣ (ط. العثيمين)، ولكنَّ أسانيدَ الحكايتَين غيرُ مَتينةٍ، أمَّا أبو حمزةَ؛ فهو: محمَّد بن مَيمونٍ السُّكَّريُّ، من كبار أئمَّة العلم، توفِّي سنةَ سبعٍ وستِّين ومئةٍ، لُقِّب بالسُّكَّريِّ لحَلاوة منطِقِه وسلاسةِ عباراتِه في الوَعظِ والإرشاد، وهذه الحكاية نموذجٌ من ذلك، انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٥٤٤/٢٦، وقد بيَّن الإمام محمَّد بن يوسفَ بن مَعْدانَ البنَّا الزَّاهدُ (المتوفَّى سنةَ ٢٨٦) رحمه الله كيفيَّةَ كونِ الإسنادِ معراجًا مبينًا إلى طاعة الله سبحانه، وسبيلًا سويًّا للتَّمسُّك بالسُّنَّة المطهَّرةِ، انظر «الحجَّة في بيان المَحجَّة»: ٢٧٠/١-٢٧٧.

الحَالِ، وفي مثلِ هذا تكمُنُ امتيازاتُ الباحثِ المُخلِصِ عَن سِواه من العابِرين -ونُوشِكُ أنْ نَقولَ: من العابِثين- بسَبيلِ البحث والدَّرس والتَّدقيق.

غيرُ هذا، فإنَّنا نأمَلُ ونَرجو أن نَكونَ بعَملِنا هذا -عَلى ما لَا يَخلو منه ولا ينفَكُّ عنه جُهدٌ بَشَريٌّ من وُقوعِ الأَخطاءِ ووُرُودِ الهَفَواتِ- مُندَرِجين في غِمارِ مَن قال فيهِم ولَهم الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: (أَفضَلُ المُسلِمينَ رَجلٌ أَحيَا سُنَّةً مِن سُنَنِ الرَّسُولِ ﷺ قد أُمِيتَتْ، فاصبِرُوا يا أَصحابَ السُّنَنِ رَحِمَكم الله؛ فإنَّكُم أَقَلُّ النَّاسِ)[1]. ذلك أنَّنا لا نَعلَمُ سُنَّةً مِن سُنَن الأنبياءِ والمُرسَلِين أَعظَم شأنًا، ولا أكبرَ قَدْرًا، ولا أَرفَع مَكانةً، ولا أَعلَى مَنزلةً، ولا أنبَلَ غايةً، ولا أَجَلَّ مَقصدًا، مِن سُنَّةِ نَشْر العِلم النَّقيِّ الصَّحيح وبَلَاغِه البيِّنِ إلى كَافَّةِ النَّاس في شتَّى الأصقاعِ على تقلُّباتِ الأزمانِ، فللعلم قام شأنُ السمواتِ والأرضين، وبه صلح أمر الدُّنيا والدِّين، قال الحقُّ سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطَّلاق: ١٢]، وبالعِلم استقامَت سَبيلُ الحقِّ واتَّضحت، قال جلَّ ذكرُه: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨].

«اللَّهمَّ رَبَّ جِبريلَ ومِيكائيلَ وإِسرافيلَ، فاطرَ السَّمواتِ والأَرضِ، عالمَ الغَيبِ والشَّهادةِ، أنتَ تَحكُمُ بينَ عِبادِكَ فيما كانوا فيهِ يَختَلِفون، اهدِنا لِمَا اختُلِفَ فيه من الحَقِّ بإذنِكَ، إنَّك تَهدي مَن تَشاءُ إلى صِراطٍ مُستقيمٍ»[2].

(اللَّهمَّ ثَبِّتنا علَى كَلمةِ العَدلِ في الرِّضا، والصَّوابِ، وقِوامِ الكِتَابِ، هادِينَ مَهدِيِّينَ، راضِينَ مَرضِيِّينَ، غيرَ ضالِّينَ ولا مُضِلِّينَ)[3].

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ١/١١٢، ١/١٦٨ (ط. الخطيب).

(٢) من أدعية الرسول ﷺ، رَواه مسلمٌ في «صحيحه»: (٧٧٠) من حديث أُمِّنا عائشة رضي الله عنها.

(٣) من أدعية أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، رَواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠١٣٢)، والبَغَويُّ في «مسند ابن الجَعد»: (٦٤)، بإسنادٍ حسنٍ.

اللهمَّ صلِّ على محمَّد، وعلى آل محمَّد، كما صلَّيت على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، وبارِك على محمَّدٍ، وعلى آل محمَّدٍ، كما بارَكتَ على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ، في العالَمين، إنَّك حميدٌ مجيدٌ.

سبحانك اللَّهمَّ وبحَمدِكَ، نَشهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا أنتَ، نَستغفرُكَ ونَتوبُ إلَيكَ.

ويحسن بنا هنا أن نذكر المباحث الرئيسة في هذا المدخل:

(١) مَعالِم الجامع الصَّحيح.

(٢) مَعَارج «الجامع الصَّحيح»:

أَوَّلًا: الرُّواة المُحتملون لجامع البخاريِّ.

ثانيًا: الرِّوايات الباطلة لجامع البخاريِّ.

ثالثًا: الرِّوايات الثابتة المُندَثرة لجامع البخاري.

رابعًا: الرِّوايات المُتداوَلَة.

خامسًا: أَغصَانُ رِوايةِ الفِرَبريِّ:

١ - الرِّواياتُ الباطلة عن الفِربري.

٢ - الرِّواياتُ غيرُ المؤرَّخة.

٣ - الرِّوايات المؤرَّخة.

(٣) مَلَامحُ النُّسخة اليُونِينِيَّة:

أولًا: نَسَبُ النُّسخةِ.

ثانيًا. المسيرة العلْميَّة والقلميَّة للنُّسخة:

[أ]. التَّداوُل العِلميُّ للنُّسخة.

[ب]. المَسيرةُ القَلَميَّة للنُّسخة.

(٤) وصف النسخ الخطية المعتمدة ومنهج العمل.

(١) معالم الجامع الصَّحيح

(التَّعريف بالجامع الصَّحيح)

كان «الجامع الصَّحيح» يومَ ألَّفه الإمام البُخاريُّ رحمه الله ثمرةً لشجرة جهود الأجيال المُبارَكة، وتلبيةً لطموح أمَّة بأكملها كانت تتوق إلى ذلك القطاف النقيِّ، ونقطةَ تحوُّلٍ في تاريخ تدوين السُّنَّة النبويَّة الشَّريفة، ومنعطفًا مصيريًّا في خطِّ سَير الترقِّي العِلميِّ والتطوُّر المعرفيِّ والتكامل التربويِّ، لذلك لم يكن من العَجب أن نالَ ما ناله من الاهتمام، وحظيَ بما حظي به من القَبُول، واستقطبَ إلى دَوحته الغنَّاء كلَّ شُداة الفَهم ورُوَّاد البصيرة ونَهَمةِ الوَعي[1].

يحدِّثنا الإمامُ البخاريُّ رحمه الله عن الأسباب الذَّاتيَّة والخارجيَّة التي تآزَرت حولَ كِيانِه؛ لتحضَّه على شروعِه المُبارَك في تصنيف «الجامع الصَّحيح»، فيقول: (كنتُ عندَ إسحاقَ ابن راهُوْيَه، فقال لنا بعضُ أصحابِنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصَّحيح لسُننِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذتُ في جمع هذا الكتاب)[2]. ويقول: (رأيتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام،

---

(١) يقول الحافظ ابن الأثير عن عصر الإمام البخاريِّ: (وكأنَّ ذلك العصرَ كان خلاصةَ العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى ... فكأنَّ غايةَ هذا العلم انتهت إلى البخاريِّ ومسلمٍ ومَن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثمَّ نزل وتقاصر)، انظر مقدمة «جامع الأصول»: ٤٢/١ و٤٣.

(٢) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٦/٢-٣٢٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٧٢/٥٢، و«شروط الأئمَّة الخمسة»: ص١٦٢-١٦٣ (ط. أبي غدَّة)، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» (ط. المنيرية): ٧٤/١، و«شرح صحيح البخاريِّ» للإمام النَّوويِّ (ط. الحلبي): ص٤٠، و«تهذيب الكمال»: ٤٤١/٢٤-٤٤٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٤٧/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٠١/١٢، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٢٢١/٢، و«هداية الساري»: ص١٢٠، و«تغليق التعليق»: ٤١٩/٥، و«تهذيب التهذيب»: ٤٢/٩، وقد اتَّفقت هذه المصادر كلُّها على سياقِ الحكاية كما ذكَرناها: أنَّ ذلك الرَّجلَ غيرَ المُعَيَّنِ هو الذي اقترَح فكرةَ الكتاب، ولكنْ سَقَطت عبارة (بعض أصحابنا) من لفظ الرِّواية عند الحافظ ابن حجرٍ عندَما نَقَلها -بإسنادِه إلى «تاريخ مدينة السَّلام»- في «هُدى السَّاري» (ط. المعرفة): ص٦-٧، فأثمرَ ذلك السَّقطُ في ذِهنِه تصوُّرًا مغلوطًا مَفادُه: أنَّ الإمامَ ابنَ راهُوْيَه هو الذي اقترَح الفكرةَ، فعبَّر عنه مصرِّحًا، وتَناقَل =

وكأنِّي واقفٌ بينَ يدَيه، وبيدِي مروحةٌ أذُبُّ عنه، فسألتُ بعضَ المعبِّرين، فقال: أنتَ تذُبُّ عنه الكذب. فهو الذي حمَلني على إخراج الصَّحيح)[١].

وقد كان الإمام البُخاريُّ رحمه الله على معرفة تامَّة وإدراك راسخ لأهمِّيَّة عملِه العبقريِّ ذاك؛ لذلك صَبَّ عليه جُهدَ عُمره، وأنفق عليه عُصارةَ حياته، غيرَ وانٍ في سَفرٍ أو حضَرٍ أن يُديمَ التنقيحَ ويواصلَ التدقيق؛ ناظرًا لمسؤوليَّة ما استرعاه اللهُ تعالى من العلم النافع، خاصَّةً في كتابٍ يقولُ هو عن مكانتِه لديه: (جَعلتُه حُجَّةً فيما بَيني وبينَ الله)[٢].

يقول تلميذُه ووَرَّاقُه أبو جعفرٍ محمَّد بن أبي حاتمٍ الورَّاق: (كان أبو عبدالله إذا كنتُ معه في سَفَرٍ يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلَّا في القَيظ أحيانًا، فكنتُ أراه يقُومُ في ليلةٍ واحدةٍ خمسَ عشرةَ مرَّةً إلى عشرين مرَّةً، في كلِّ ذلك يأخذ القَدَّاحةَ فيُوري نارًا بيده ويُسرِجُ، ثمَّ يُخرِج أحاديثَ فيُعَلِّمُ عليها، ثمَّ يضع رأسَه، وكان يصلِّي في وقت السَّحر ثلاث عشرة ركعةً يوتر منها بواحدةٍ، وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقومُ، فقلت له: إنَّك تَحمِل على نفسك كلَّ هذا ولا توقظني؟! قال: أنت شابٌّ، فلا أُحبُّ أن أُفسِدَ عليك نومَك)[٣].

ويقولُ تلميذُه وحاملُ لواءِ «جامعِه» الأشهرُ محمَّدُ بنُ يوسُفَ الفِرَبْريُّ: (كنتُ عندَ محمَّد ابن إسماعيل البخاريِّ بمنزلِه ذاتَ ليلةٍ، فأَحصَيتُ عليه أنَّه قام وأَسرَجَ يَستَذكِرُ أشياءَ يعلِّقُها في ليلةٍ ثماني عشرةَ مرَّةً)[٤].

= كثيرٌ من العلماءِ هذا التصوُّرَ عنه دون تمحيص ولا تدقيق، وقد بيَّن الأمرَ بيانًا شافيًا نصُّ هذه الحكايةِ كما نَقَله الإمام الحاكم النَّيسابوريُّ؛ حيث قال: (حدِّثونا عن محمَّد بن إسماعيل: أنَّه قال: كنتُ على باب إسحاقَ بن إبراهيم ابن راهُوْيَه بنَيسابورَ، فسمعتُ أصحابَنا يقولون: لو جَمَعَ جامعٌ مُختصرَ صحيحِ الحديثِ؛ تُعرَفُ به الآثارُ. فأخذتُ في جَمعِ هذا الكتاب). انظر «التعديل والتجريح»: ٣٠٩/١، ومن المحتمل جدًّا أنْ يكونَ هذا المتمنِّي قد عَرَض أمنيَّتَه على زملائِه الطَّلبة الواقفين على باب ابن راهُوْيَه أوَّلًا، ثمَّ أعادَ عَرضَها على الإمام ابن راهُوْيَه في مجلس السَّماعِ ثانيًا، فالله أعلم.

(١) انظر «هداية الساري»: ص١٢٤.

(٢) انظر المرجع السابق: ص١٢٣.

(٣) انظر المرجع السابق: ص٧٢.

(٤) انظر «معجم شيوخ ابن جُميع الصَّيداويِّ»: ص١٧٩ = (١٢٨)، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٣٣/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٧٠/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٤٨/٢٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٠٤/١٢.

بل إنَّ كثيرًا من تلك التصحيحات والتعليقات والتعديلات كان يعنُّ على بال الإمام البخاريِّ في أثناء مجلس إسماع الكتاب، فيضيفُها إملاءً، وتكون نسختُه الخاصَّة خاليةً من بعض تلك الزيادات الفرعية، إنَّما يلتقطها الطالبُ النَّبيه فيدوِّنُها، لذلك نجزم بأنَّ هذه التعليقات الفرعية لم تكن موجودةً مجموعةً في نسخةٍ واحدةٍ من نُسخ «الجامع»، إنَّما كانت موزَّعةً بين نُسخ التلاميذ والنُّسخة الأمِّ؛ ومن ها هنا تجد كثيرًا من الزيادات موزَّعةً بين الرُّواة الذين سمعوا منه غيرَ متَّفقٍ عليها بينَهم.

وكان رَحِمَهُ اللهُ ربَّما بالغ في التنقيح والتصحيح إلى حدٍّ يجعله مضطرًّا إلى إعادة صياغة الكتاب الذي يؤلِّفه من جديد، لذلك تجده يقول: (صنَّفتُ جَميعَ كُتبي ثلاثَ مرَّاتٍ)[1]. يعني بذلك تشكيلَه كرَّةً ثانيةً، أمَّا الترميمات والإضافات التي كان يُلحقُها فهي لا تُحصى، بل لقد ترك «الجامع الصَّحيح» مشبَعًا بتلك التصحيحات والتعديلات، كما وصفَ الحافظُ المُستَملي نسخةَ «الجامع» الخاصَّة بالإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ، التي كانت لدَى تلميذه الفِرَبريِّ؛ فقال: (انتَسختُ «كتابَ البخاريِّ» من أصلِه، كان عند محمَّد بن يوسف الفِرَبريِّ، فرأيتُه لم يتمَّ بعدُ، وقد بقِيتْ عليه مواضع مبيَّضةٌ كثيرة، منها تراجم لم يُثبِت بعدَها شيئًا، ومنها أحاديث لم يُترجم عليها، فأضفنا بعضَ ذلك إلى بعض)[2].

ونظرًا لتلك الحال الدائمة -التي هي حالة صحيَّةٌ تدلُّ على نفس مُتَوقدة- زلَق الظنُّ بالحافظ المُهلَّب بن أبي صُفرةَ الأندلسيِّ -وتبعَه على ذلك القاضي عِياضٌ- إلى الاعتقاد بأنَّ الإمامَ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ مات ولم يقضِ وطرَه من تأليف «الجامع الصَّحيح»، وأنَّه قد تركه مسوَّدةً ومشروعَ كِتابٍ، لا كتابًا ناضجًا مكتملَ الكِيان[3]، وهذا ظنٌّ خاطئٌ ولا ريبَ، إذ لو لم يكن

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص١٠٩.

(٢) انظر «التعديل والتجريح» للباجيِّ: ١/٣١٠-٣١١، وهذا حالُ أغلب أئمَّة العلم مع مصنَّفاتهم، يقول وَرَّاقُ الإمام أبي عُبيد القاسم بن سَلَّام: (كان أبو عُبيدٍ لا يَترُكُ القلمَ من يدِه، ويُصلِحُ كتابَه بعدَ أن سُمِعَ الكتابُ منه مَرَّاتٍ كثيرةً، ثمَّ قال أبو عُبيدٍ: لا إله إلَّا الله! أبَى الله أن يُصلِحَ كِتابًا إلَّا كتابَه!)، انظر «القند»: ص٥٩٤، وانظر «مُوضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغداديِّ: ١/٦، وسيأتي الكلام حولَ هذا الأصل مفصَّلًا، ضمنَ الكلام عن رواية الفِرَبْرِيِّ، إن شاء الله تعالى ص٢٠٠.

(٣) انظر «المختصر النصيح»: ١/١٥٠، و«مشارق الأنوار»: ٢/٣٢١.

الكتاب ناضجًا لما أظهرَه الإمام البخاريُّ للنَّاس، ولا كان حدَّث به جَحافلَ الطَّلبة، ولا عَقَد لإسماعِه المجالس الكثيرةَ، في شتَّى مُدُن إقليم خراسانَ، على امتداد تسع سَنواتٍ متتالياتٍ[1]، وقد عرضَه قبلُ على كبار أئمَّة العلم -كابن مَعينٍ (ت: ٢٣٣)، وابن المَدينيِّ (ت: ٢٣٤)، والإمام أحمد ابن حَنبل (ت: ٢٤١)- مستشيرًا، فأقرُّوه على حُسن تأليفِه، وبارَكوا جهدَه[2]، وكيف يكون ذلك لو لم يكن الكتاب مكتملًا؟!

إلى هذا، فقد اختصر الإمام البخاريُّ ﵀ كلَّ أحوالِ جهوده التي بذلها في تنقيح «جامعه الصَّحيح»، ولخَّص كلَّ ملامح كتابه الفذِّ في العنوان الذي اختاره ليكون وَسْمًا للكتابِ، وفي الاسمِ الذي انتخبه ليصبحَ دَليلًا لمَقاصِدِه، فسمَّاه: «الجامعُ المُسنَدُ الصَّحيحُ المختصرُ من أُمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننِهِ وأيَّامِهِ»[3]. هذا الاسم الذي هو في حقيقته كاشفٌ لمضمون

(١) حدَّث بالكتاب منذ سنة ثمانٍ وأربعين ومئتين إلى أن توفِّي ﵀ سنةَ ستٍّ وخَمسين ومئتين، كما سيأتي بيانُه.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص١٢٩، و«الأنوار الكاشفة»: ص٢٥٧-٢٥٨.

(٣) انظر «رجال صحيح البخاريِّ» للكَلَاباذيِّ: ٢٣/١، و«مشارق الأنوار»: ٩/١، و«فهرس ابن خير»: (١٥٢)، و«مقدِّمة ابن الصَّلاح»: ص٢٦، و«شرح صحيح البخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبي): ص٣٩، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» (ط. المنيريَّة): ٧٣/١، و«إفادة النَّصيح»: ص١٦، و«تغليق التعليق»: ٥/٢، و«تحقيق اسمَي الصَّحيحَين»: ص٩، والحافظ الكَلَاباذيُّ هو أقدَمُ مَن ذَكَر اسمَ الكِتاب، وكان من أهل العناية التَّامَّة بهذا الكتاب، وكان من جُملة شيوخه الَّذين سمع منهم الحافظ أبو يَعلى عبد المُؤمن بن خَلَف التَّميميُّ النَّسفيُّ، وكانت نسخةُ «الجامع الصَّحيح» التي بحوزة أبي يَعلَى مكتوبةً بخطِّ حمَّاد بن شاكر تلميذ الإمام البخاريِّ الَّذي نسخَها من أصل الإمامِ، فلا بدَّ أنَّ الحافظَ الكلَاباذيَّ قد ضبَطَ اسمَ الكتابِ من مشاهدتِه للمكتوب على طرَّة تلك النُّسخة، والله أعلم.

وسمَّى الكتابَ القاسمُ بن يوسف التُّجِيْبِيُّ في «برنامجه» ص٦٨، باسم: «الجامعُ المُختصرُ المُسنَدُ الصَّحيح ...» فقدَّم كلمة: «المُختصر» على كلمة: «المُسند» وأخَّر كلمة: «الصَّحيح».

وجاء اسمُ الصَّحيحِ في نسخة النُّويري الخامسة -الفرع الأصيل عن اليونينية-: «الجامعُ الصَّحيحُ المختصرُ المُسنَدُ من أُمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننِهِ وأيَّامِهِ».

وجاء اسمه في «فهرسة ابن عطية» ص٤٥: «الجامعُ الصَّحيحُ المختصرُ من أُمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وأيَّامِهِ».

وجاء اسمه على أصول خطية متينة قديمة: «الجامعُ الصَّحيحُ المُسْنَدُ من حديث رسول الله ﷺ وسننه» منها قطعة من رواية أبي زيد المروزي تعود للقرن الرابع، سيأتي الحديث عنها ص٣٢٩، وهو الذي ذكره ابن حجر في «هُدئ الساري» ص١٠، مع زيادة: «وأيامه»، وهو الذي عزاه الأستاذ المنوني إلى نسخة من رواية =

الكتاب، وشرط مؤلفه، وغايته، ليعرف القارئ مقوِّمات هذا الكتاب، ويُدرك الضوابطَ التي اتَّبعَها المؤلِّف في نَسج لُحمته.

لذلك فإنَّ توضيحَ مَعالمِ «الجامع الصَّحيح» للمُطالع الكريم لا بُدَّ أن يستند إلى شرح اسم الكتاب كما وضعه مؤلِّفه، وبفَهم التفاصيل العميقة لاسم الكتاب ستتَّضح للباحث محجَّة الصَّواب في خضمِّ المباحث المتعدِّدة والمتنوِّعة التي أثارت الجدل على مَرِّ العصور حولَ مقاصد الإمام البخاريِّ رحمه الله التي أودَعَها في طيَّات هذا الكتاب الذي أَذِن الله تعالى له أن يُرفَع بالتَّوفيق فالقَبُولِ والرِّضا.

= ابن الحطيئة محفوظة في المكتبة الأحمدية بفاس، انظر: «صحيح البخاري في الدراسات المغربية»: ص١٤٢.

وجاء اسمه على أصول خطية متينة أخرى: «الجامعُ الصَّحيحُ مِن حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم»، منها نسخة ابن سعادة الشهيرة، سيأتي الحديث عنها ص٤٨٦.

وكل ما سبق اقتصار ممَّن كتب الاسم على بعضه دون الاسم الكامل الجامع، الذي وضعه الإمام ليعبِّر به عن محتوى كتابه.

أ- كتابٌ جامعٌ

الجامعُ في اصطلاحِ المُحدِّثينَ هو: كتابُ حديث رُتبت أحاديثُه على الأبوابِ التي تشملُ جميعَ موضوعات الدين: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب، وغيرها(١).

هذا ما استقر عليه الاصطلاح، ولا شكَّ أنَّ المُطالعَ في «الصَّحيحِ» تَمُرُّ عليه هذه الأبواب كلُّها، فهل أرادَ البخاريُّ بتسميةِ كتابهِ هذا المعنى، وهذا المعنى فقط؟

لقد سَبَقت الإمامَ البخاريَّ رحمه الله جهودٌ متواصلةٌ متلاحقةٌ متضافرةٌ من أئمَّة العلم وطلبته على تعاقب أجيالهم في خدمة السنَّة النبويَّة المطهَّرة، ابتداءً من جيل الصَّحابة الكِرام رضوان الله عليهم، وانتهاءً بكِبار أئمَّة البحث والنَّقد من العلماء الذين تربَّى الإمام البخاريُّ على أيديهم، وسَلَك في مَدارجهم، وتخرَّج من أفنية معارفهم، مع تنوُّع تلكَ الجهود وتعدُّد أشكالها، نَشرًا وجَمعًا وتَدوينًا وتَمحيصًا وتدقيقًا.

وكان الإمام البخاريُّ رحمه الله قد أحصى مُعظَمَ تلك الجهودِ وحصَّل أغلبَها، وجمَع أطرافَها المتفرِّقةَ في المَواضعِ، وضمَّ عليها جَناحَي المعرفة: الرِّواية والدِّراية، فمحَّص خَليطَها، ونَخَل دَقيقَ مسائلها، فاستنبطَ من مَجموعِ ما آوَى إلى جعبته مادَّتَه التي أسَّس بها صرحَ هذا البناءِ المبارَك.

ولا يخفى على الباحث حينَ التأمُّل في «الجامع» أنَّه مؤسَّسٌ على أشهر تلكَ المصنَّفات، كصحيفة همَّام بن منبِّه، وكتب المغازي والسِّير لعروةَ بن الزُّبير، وموسى بن عُقبة، والزهريِّ،

---

(١) انظر «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة» ص٦٦، و«العَرف الشَّذي» ١/٣٢ كلاهما نقلًا عن «العُجالة النافعة» للشاه الدِّهلوي، و«الرسالة المُستطرفة» ص٣٢، و«منهج النقد» للدكتور نور الدين عتر: ص١٩٩، و«الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدكتور خلدون الأحدب: ص٢٥٥.

ولندرك مدى إحاطة «الجامع» للموضوعات يكفي أن نعلم أنَّ عدد الأبواب التي فرق الإمام البخاري تحتها الأحاديث والآثار وصل إلى حوالي أربعة آلاف بابٍ.

و«الموطَّأ» للإمام مالك بن أنس برواياته المتعدِّدة، ومؤلَّفات اللَّيث بن سعد، وعبد الله بن المبارَك، وسفيان الثَّوريِّ، والإمام الشافعيِّ، ومصنَّف عبد الرزَّاق، ومؤلَّفات شيوخه الذين أدركهم، كمسانيد كلٍّ من الحُميديِّ، والإمام أحمد، ومُسدَّد، والطَّيالسيِّ، وعبيد الله العَبسيِّ، ومصنَّف ابن أبي شيبة، منتهيًا إلى الإفادة من كتب أقرانه وتلامذته(١).

ولم يقتصر استيعابُه للمؤلَّفات القائمة على الرِّواية الحديثيَّة فحسب، بل حازَ إليه كتب التفاسير، ومصنَّفات الآراء الكلاميَّة والفقهيَّة، ومؤلَّفات فنونِ اللُّغة والأدب، على اختلاف مدارسِها، وتعدُّد مذاهبها، وتنوُّع مشاربها(٢)، **ملخِّصًا مادَّتَها في عبارةٍ خاصَّة به، حاجبًا المتلقِّيَ عن تعقيد النِّقاشات وتفاريع البحوث.**

ولا شكَّ أنَّ التَّصدِّي لتأليف كتابٍ بمستوى «الجامع» عملٌ لا ينهَضُ للقيام به على وجهه الأفضل إلَّا عالمٌ جامعٌ متكاملُ المعرفة، وقد كان الإمامُ البخاريُّ كذلك، إذ قال عن

---

(١) كان هذا الحرص على الإفادة والانتفاع من كلِّ شخصٍ منهج الإمام البخاريِّ عمومًا، لا فيما يتعلَّق بمادَّة «الجامع الصَّحيح» فحسب، ولا ريبَ في ذلك وهو القائل -فيما رُويَ عنه-: (لا يكونُ المُحدِّثُ كاملًا حتَّى يَكتبَ عَن مَن هو فَوقَه، وعن مَن هو مِثلُه، وعن مَن هو دُونَه)، انظر «هداية الساري»: ص٦١، وقد كان كثيرٌ من تلامذتِه يفخَرون بروايتِه عنهم واقتباسِه منهم، وحقَّ لهم ذلك، منهم:

[١]. الإمام التِّرمذيُّ، انظر «جامعه» بعد الحديث رقم: (٣٧٢٧)، و«التَّقييد»: ١/٩٤-٩٥، و«تهذيب الكمال»: ٢٦/٢٥٢، و٣٠/١٠٦، و«البداية والنِّهاية»: ١٤/٦٤٨ (ط. التُّركيِّ)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣/٢٧٢، وكان الإمام البخاريُّ يقول له: (ما انتفَعتُ بكَ أكثرُ ممَّا انتفَعتَ بي)، انظر «تهذيب التَّهذيب»: ٩/٣٤٥.

[٢]. الحافظُ الحُسَين القَبَّانيُّ، انظر «معرفة السُّنن والآثار»: ٢/١٣٢ = (٢١٠٦)، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ١٠/١٣٧، و«تهذيب التهذيب»: ٢/٣١٧، ورواية البخاري عنه في «الصحيح» الحديث (٥٦٨٠).

[٣]. الإمام محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج، انظر «معرفة الصَّحابة ﷺ» لأبي نُعيم: ٥/٢٤٢٤ = (٥٩٢٨)، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٢/٥٨ و٥٩، و٨/٦٨٥-٦٨٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ٢/١٧٥-١٧٦ (ط. الخطيب)، و«تاريخ دمشق»: ٥٠/٢٩٣-٢٩٤، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٣٩٢.

[٤]. عبد الله بن حماد الآملي صاحب «تاريخ بخارى»، وروى عنه البخاريُّ في «الصحيح» الحديث (٣٨٥٧).

(٢) كانت عنايته بهذا التحصيل الواسع دائمة النموِّ منذ صغره، انظر «هداية الساري»: ص٥٠-٥١، واعتماده على التصنيف في كتابه الجامع كان مبنيًّا على ركيزتين:

١- الكتب المدونة قبله.

٢- التحمل عن الشيوخ بمختلف طرق التحمل.

نفسه: (ما جَلَستُ للحَديث حتَّى عَرَفتُ الصَّحيحَ من السَّقيمِ، وحتَّى نَظرتُ في عامَّةِ كُتُب الرأي، وحتَّى دخلتُ البصرةَ خَمسَ مرَّاتٍ أو نَحوَها، فما تَركتُ بها حديثًا صحيحًا إلَّا كتبتُه، إلَّا ما لم يَظهَر لي)[1]. ويقول: (كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرةَ آلافٍ وأكثرَ، ما عِندي حديثٌ إلَّا أذكُر إسنادَه)[2]. ويقول: (لم تكُن كتابتي للحديثِ كما كَتَب هؤلاءِ، كنتُ إذا كَتبتُ عن رجلٍ سألتُه عن اسمِه وكُنيتِه ونَسَبِه وحَمْلِه الحديثَ، إنْ كان الرَّجلُ فَهِمًا، فإن لم يكن؛ سألتُه أنْ يُخرِجَ إليَّ أصلَه ونُسْختَه، فأمَّا الآخَرون فما يُبالُونَ ما يَكتبون؟ وكيف يكتبون؟)[3].

ويؤكِّد كلامَه هذا عن نفسِه كلامُ زُملائِه في الطَّلب والتَّحصيل العِلميِّ، يقول الإمام الدَّارميُّ: (لم يكن يُشبِهُ طَلبُ محمَّدٍ للحديثِ طَلَبَنا، كان إذا نَظَر في حديثِ رجلٍ أَنزَفَه)[4]. ويقولُ الحافظُ عبَّاسٌ الدُّوريُّ: (ما رأيتُ أحدًا يُحسِنُ طَلبَ الحديثِ مثلَ محمَّد بن إسماعيل؛ كان لا يَدَع أصلًا ولا فَرعًا إلَّا قَلَعه). ثمَّ أوصى طلَّابَه فقال: (لا تَدَعوا من كلامِه شيئًا إلَّا كَتبتموه)[5]. وفوقَ هذا شهادةُ مُعاصِريه من أئمَّة العِلم والنَّقد، ابتداءً من مشايخه الكِبارِ، وانتهاءً بتلامذته النَّابهين، وإقرارهم له بالرُّسوخ في العِلم والاتِّساع في الاطِّلاع على أصنافِه وفنونِه، وهو كلامٌ كثيرٌ متضافرٌ على إثبات هذا المعنى، وهو منقولٌ في ترجمته[6]، يكفي منه هنا قولُ شيخه أبي حَفصٍ عَمرو بن عليٍّ الفلَّاس: (حديثٌ لا يعرفه محمَّدُ بن إسماعيلَ ليس بحديثٍ)[7]. وقولُ رَفيقِه الإمام الدَّارميِّ: (قد رأيتُ العلماءَ بالحَرَمَين والحِجاز والشَّامِ والعراقَين، فما رأيتُ فيهم أَجمعَ من محمَّد بن إسماعيلَ)[8]. وقولُ قَرينِه الحافظِ عُبيدٍ العِجل: (كان أُمَّةً

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤١٦.

(٢) المصدر السابق نفسه: ١٢/٤٠٧.

(٣) المصدر السابق نفسه: ١٢/٤٠٦.

(٤) المصدر السابق نفسه: ١٢/٤٢٧، ومعنى: «أنزَفَه»: استوعبه ولم يترك عندَه شيئًا.

(٥) المصدر السابق نفسه: ١٢/٤٠٦. ومعنى: «كان لا يَدَع أصلًا ولا فَرعًا إلَّا قَلَعه»: استوعبه جمعًا ونقدًا.

(٦) انظر «هداية الساري»: ص٧٨-١٠٠.

(٧) المرجع نفسه: ص٨٧.

(٨) المرجع نفسه: ص٩٤، ويعني بالعراقَين: البصرةَ والكوفةَ.

من الأُمم، دَيِّنًا فاضلًا، يُحسِنُ كُلَّ شيءٍ»[1].

وعلى ذلك، كان الإمام البخاريُّ رحمه الله قد ابتدأ عملَه بتَدوين المادَّة العِلميَّة الأولية لكتابه «الجامع» في كِتاب سمَّاه: «المَبسوط»، ثمَّ شرَعَ يُسيمُ النَّظرَ النَّاقدَ في رِحابه، ومن زُهاءِ ستِّ مئةِ ألف حديثٍ -كما صرَّح هو بذلك رحمه الله- استخلص رَحيقَ «جامعِه» النقيَّ، مستنفدًا في عمله النَّبيل ذاك ستَّ عشرةَ سنةً[2]، رسَّخ فيها أركانَ الكتابِ، وأعلى دِعاماتِه، وسوَّى تقاسيمَه على سُوقِها، ومرَّد قواريرَ أبوابِه، مُتبِعًا ذلك بالتنقيح المتواصل والتَّدقيق المتوالي على مرِّ العُمر، حتَّى وافاه داعي الحقِّ رحمه الله[3].

واسم «الجامع» مشعرٌ بشموليَّة الكتاب في بابه، وقد راعى الإمام البخاريُّ رحمه الله في انتخابه للنصوص مسألةَ الشُّمول بكلِّ نواحيها، بالغًا بها أدقَّ تفاصيلِ الدِّينِ فقهًا وحياةً، موغلًا بها إلى أعمق تراكيب الكتاب نفسه، ابتداءً بصياغة عبارات الأبواب، مرورًا بسياق الأسانيد، وشرح وتوضيح الكلمات المحتاجة إلى البيان، وانتهاءً باختيارِ ألفاظ الرِّوايات.

ويظهرُ للباحثِ المدقِّق سعةُ أفق الإمام البخاريِّ رحمه الله وعُمقُ تتبُّعه للرِّوايات جليًّا من خِلال ذلك الكمِّ البليغ من المتابعات والشَّواهد التي يسوقُها؛ معزِّزًا مقصدَه في اختيار روايةٍ بعينها، أو مؤيِّدًا مذهبَه في ترجيح قولٍ بذاته، تلك المتابعات التي أعيى بعضُها كثيرًا من طلَّابِ العلمِ الراسخين بحثًا وتحصيلًا لإدراك فَحواها، خصوصًا مَن نشأ منهم في العصور التالية التي امتُحِنت بالفتن فأَودَت بكثير من مصادر النقل والرِّواية التي كانت منتشرةً معروفةً متداوَلةً عندَ العلماءِ زمنَ تأليف «الجامع».

وهذا في الحقيقة من الأمور التي منحت «الجامع الصَّحيح» أهمِّيَّةً مضاعَفةً؛ حيث جَعَلَه ذلك النقلُ مصدرًا مهمًّا لمعرفة كثيرٍ من الرِّوايات النادرة، بل ونسخةً دقيقةً يُعتَمَد عليها في

---

(١) المرجع نفسه: ص٩٣، ويُضاف إلى كلِّ هذا ما قد ذكره الإمام البخاريُّ عن نفسه أنَّه كان مُطَّلعًا حتَّى على الدِّيانات والملل غير الإسلاميَّة، انظر كتابه «خَلق أفعال العباد»: ص١١ (ط. الرِّسالة).

(٢) انظر «هداية الساري»: ص١٢١ و١٢٣، وكتاب «المبسوط» -حسب علمنا- في حيِّز العدم إلى اليوم.

(٣) سيأتي الكلامُ مفصَّلًا -إن شاء الله تعالى- عن كيفيَّة تأليف الإمام البخاريِّ لكتابه، وعن مراحل تطوُّره، فارتقبه ص٦٨.

تصحيح كثيرٍ من الكتب التي وصلت إلينا مبتورةَ الكِيان أو مشوَّهةَ النسيج، خاصَّةً وأنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله كان من كِبار العلماء المتمرِّسين بالنقد المقارَن، والضَّبط الدَّقيق للفوارق اللطيفة في الأسانيد والألفاظ؛ الأمر الذي حدا بكثير من شيوخه الكِبار إلى أن يُقرُّوا له بذلك الامتياز؛ عارضين عليه كتبَهم ومرويَّاتِهم ليدقِّقها لهم، ويمحِّص محتواها ممَّا قد يعتريها من سهوٍ أو غلطٍ أو خطأٍ أو اضطراب من قِبَل بعضِ الطَّلبةِ[1].

وعلى هذا الأساس بَنَى مَن بَنى من أئمَّة العلم -كالحافظ محمَّد بن يعقوب الأَخْرمِ وغيرِه- يقينَه بأنَّ الإمامَين البخاريَّ وتلميذَه مُسلمًا قليلًا ما كان يفوتُهما ذِكرُ حديثٍ صحيحٍ في «صحيحَيهِما» نصًّا أو إشارةً[2].

لكنَّ الإمام البخاريَّ لم يُودِع كلَّ ما يعرفه في «الجامع»، وإنَّما جَمع فيه خلاصةَ معارفِه، ناظرًا في ذلك إلى ضرورةِ تأسيس البُنيانِ وترسيخ الأركان، تاركًا التوسُّعَ متاحًا لمَن أرادَه من طلبة العلم، وقد كانت الدُّنيا في زمانه عامرةً بمجالس العلم والمصنَّفات والأصول لمَن طلبَها.

وعلى أساس ذلك الحرص في انتقاء النُّصوص الشرعيَّة الجامعة تكوَّنت قضيَّة تَكرارِ الحديث الواحد في عدَّة مواضع في «الجامع»، على أنَّ ذلك التَّكرار في عموم الرِّواية لم يمنع الإمامَ البخاريَّ رحمه الله مِن أن يكون شديدَ الحرصِ على تنويع الأسانيد وتشكيل السياقات اللفظيَّة بحسب المعلومة الفقهيَّة المستنبَطة من نفس النصِّ في مكانها.

ولعلَّ قضيَّة الاستنباط متعدِّد الأوجه من النصِّ الواحد من أشهر ميزات «الجامع الصَّحيح»

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٢٢/١٢، و«هداية الساري»: ص٧٨ و٧٩ و٨٢ و٨٣، و«علل التِّرمذيِّ الكبير» (ترتيب أبي طالبٍ القاضي): ص٣٤٠ = (٦٣١).

(٢) انظر «شروط الأئمَّة» لابن مَنْده: ص٧٣، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ١٢٣/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٩١/٥٨، وانظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٣١٩، وقد كان الحافظ ابنُ الأَخرمِ صنَّف كتابًا مستَخرَجًا على «الصَّحيحَين»، وكانت له عنايةٌ بالغةٌ بهما، كما في ترجمته من «تكملة الإكمال»: ١٢٧/١، و«تاريخ الإسلام»: ٨١٠/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٧/١٥، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٦٤/٣، فقولُه هذا حُكمٌ فَصلٌ نابعٌ من معرفةٍ تامَّةٍ واختصاصٍ كاملٍ ودراسةٍ معمَّقةٍ للكتابَين.

التي عُرف بها، والتي عُقدت الدِّراسات ووُضعت الشُّروحُ لبيانِ دقائقه، وتَوضيحِ خَفاياه، وبَسطِ مَكنوناته العجيبة[1]، وإن كان بعضُ أئمَّة العلم من المغاربة قد أنكرَ قدرة الإمامِ البخاريِّ العبقريَّة على الغوص إلى أعماق النصوص لاستخراج الأحكام والفوائد منها[2]، إلَّا أنَّ كلامَه مردودٌ بالواقع العلميِّ الملموسِ، بل إنَّ إنكارَه ذاك يوحي بعدم استيعابه الكامل للغَرض العلميِّ الذي كان الإمام البخاريُّ مولَعًا به، ألَا وهو تحريكُ ذهن المتلقِّي، والنُّزوع بعقلِه عن وِهاد الدَّعة والهدوء في المطالعة والسَّماع؛ لإدراكه أن التعلُّم تمرينٌ ورياضةٌ لا يُتقَنُ إلَّا بالنَّشاط العقليِّ الدَّؤوب للوقوف على خفيَّات المعاني والمقاصد.

وقد صرَّح رحمه الله بعدم رغبته في التَّكرار المجرَّد؛ فقال في إحدى فوائده الإملائيَّة أثناء إسماعه للكتاب: (يُزادُ في هذا الباب هَمْ هذا الحديثُ، حديثُ مالكٍ عن ابن شِهابٍ، ولكنِّي أريدُ أن أُدخِلَ فيه غَيرَ مُعادٍ)[3]. لكنَّه لم يجد بُدًّا من تكرار بعض الأحاديث سندًا ومتنًا عندما ألجأته الحاجةُ العلميَّة إلى ذلك، ولم يجد بديلًا أفضلَ من تلك الرِّواية المكرَّرة.

ورَغمَ اضطراره أحيانًا لتَكرار الحديث سندًا ومَتنًا[4]، إلَّا أنَّه حاولَ جاهدًا أن لا يتقارَب

---

(١) هناك العديد من الكتب التي وضعت لهذا الغرض دونَ الشروح الكاملة للصحيح، لعلَّ من أشهرها: «المتواري على تراجم البخاري» لابن المُنيِّر، وهو مطبوع متداوَلٌ، وقد وفَّق الغاية من ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه الفذِّ «فتح الباري» فشفَى صدورَ الدَّارِسين، وخَتَم تلك الجهودَ المبارَكةَ كلَّها العلَّامة محمَّد زكريَّا الكَانْدهْلَويُّ رحمه الله في كتابه: «الأبواب والتَّراجم للبخاريِّ».

(٢) انظر «التعديل والتجريح» للباجيِّ: ١/٣١١.

(٣) انظر «الكواكب الدراري»: ٨/١٦٠، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٣/٥١٥ = قبل الحديث رقم: (١٦٦٤)، والحديث المشار إليه قد أخرجه الإمام البخاريُّ قبل موضع هذا الكلام في «الصَّحيح» برقم: (١٦٦٣)، أمَّا لفظة: (هَمْ) في كلامه؛ فهي كلمةٌ بغداديَّة اصطلاحيَّة خاصَّة متداوَلةٌ عند أهلها، معناها: (أيضًا)، وهي لفظة عامِّية ما تزال مستخدمةً عند البغداديين إلى يوم الناس هذا.

(٤) أوَّلُ مَن جمع هذا فيما نعلم محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ مَرْزُوقٍ التِّلمسانيُّ (المتوفى سنة ٨٤٢) في كتابه: «أنوار الدَّراري في مكرراتِ البخاريِّ»، ولم نقف عليه، ولعله هو المراد بإشارة ابن حجر في «الفتح»: ١١/٣٤٠، إذ قال فيه: (وقد تتبَّعَ بعضُ مَن لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند، فبلَغ عدَّتها زيادة على العشرين، وفي بعضها يتصرفُ في المتن بالاختصارِ منه). ونقل القسطلَّانيُّ في «الإرشاد» (١/٤٦) عن ورقةٍ بخط الحافظِ ابن حجر فيها تعليقًا بنبذة من الأحاديث التي ذكرها البخاري في موضعين سندًا ومتنًا ... ثم ساق واحدًا وعشرين حديثًا، وزاد القسطلَّاني =

موضعا التَّكرار، ولم يقع له تكرارٌ تامٌّ متقاربٌ، إلَّا في موضعٍ واحدٍ؛ حيث كرَّر حديثًا بإسناده ومتنه في نفس الباب، لكنَّه أشار في ترجمة الباب إلى مرادِه من ذلك التَّكرار[1].

ويدلُّ هذا الجُنوحُ عن التَّكرار من قِبل الإمام البخاريِّ رحمه الله على ابتعاده عن التفاصيل الكثيرة التي كانت سائدة حينَ تأليف «الجامع» في أوساط الناس من طلبة العلم قبلَ عوامِّهم[2]، الأمر الذي يُنبئُنا بمراعاة الإمام البخاريِّ لجانب التلقِّي العامِّيِّ لكتابه، على عكس ما ادَّعاه بعض الدارسين من أنَّ «الجامع» كتابٌ موضوعٌ لخواصِّ العلماء دونَ عوامِّ الناس، لكنَّ عوامَّ الناسِ في ذلك الوقت يوازُونَ في معارفهم كثيرًا من المعدودين في الخواصِّ في عصورنا هذه.

ولقد شهد الأئمَّة الكبار لكتاب «الجامع الصَّحيح» أنَّه اسمٌ على مسمًّى، ومُلخَّصُ كلامِهم يندرج فيما ذَكَرَه الحافظ الخطيب البغداديُّ رحمه الله؛ حيث قال: (وكان مِن أَحسَنِهم مَذهبًا فيما ألَّفه، وأصحِّهم اختيارًا لـمَا صنَّفه، مُحمَّد بن إسماعيل البخاريُّ؛ هَذَّب ما في «جامعِه» جَمَّعَه،

= حديثًا أيضًا، ونقلها في «عادات الإمام البخاريِّ في صحيحه» عبدُ الحقِّ الهاشميُّ: ص٥٦-٦٤، وذكرَ الشَّيخ تقيُّ الدِّين النَّدْويُّ في كتابه «الإمام البخاريُّ سيِّد الحفَّاظ والمُحدِّثين» (ص١٢٩/الهامش): أنَّ صديقَه الشَّيخ محمَّد يونس الجونفوريَّ قد قام بإحصاءٍ دقيقٍ للرِّوايات المتكرِّرة في «الجامع»؛ فبلغَ عدَدُها مئةً وثمانيةَ أحاديثَ، وأنَّه قد سرَدَها في رسالةٍ خاصَّةٍ بهذا الموضوع سمَّاها: «إرشاد القاصد إلى ما تكرَّر في البخاريِّ بإسنادٍ واحدٍ»، وقد ضمنها في كتابه: «اليواقيت الغالية في الأسانيد العالية».

(١) انظر (باب حَكِّ البُزَاقِ باليَدِ من المَسجِدِ)، الحديث رقم: (٤٠٦)، والتعليقَ عليه في نشرتنا هذه، وقد اجتَهَد مصحِّحو الطَّبعة السُّلطانيَّة فحَذَفوا الحديثَ المكرَّر، وقد وَقَع للإمام البخاريِّ تكرارٌ آخَرُ في (كتاب العِلم)، في (باب مَن أعاد الحديثَ ثلاثًا؛ ليُفهَم عنه)، برقم: (٩٤ و٩٥)، لكنَّ المتنَ اختلَف سِياقُ لفظِه بينَ الرِّوايتَين، فلا يُعتَبَر هذا وأمثالُه تَكرارًا تامًّا، كما يجدر التَّنبيهُ إلى أنَّ بعضَ المَواضع المكرَّرة تكون بسبب تصرُّف الرُّواة عن الفَرَبْرِيِّ؛ وذلك بأن تكونَ تلك الرِّواياتُ المكرَّرة عندَهم كانت في الأصل مُلحَقةً بحَواشي نُسخة الإمام البخاريِّ، أو في بطاقةٍ مستقلَّةٍ، ويَخفَى عليهم موضعُ الإلحاق، فيَضَعون الزِّيادةَ في مَوضعَين احتياطًا، انظر الأحاديث بالأرقام: (٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٤ و٨٧٥)، وانظر «فتح الباري»: ٤/٣٠٠، والله أعلم.

(٢) ذَكَروا أنَّ كتبَ القاضي يحيى بن أكثم، وهو معاصر للإمام البخاريِّ، قد ترك الناسُ تحصيلَها مع كونها غايةً في الجَودة الفقهيَّة بسبب طُولِها، انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٨-٩، بل إنَّ شيخَ الإمام البخاريِّ أبا نُعيم الفضل ابن دُكين قد ذكَر أنَّهم كانوا لا يحفظونَ الرِّوايات الطَّويلة منذ زمنه، انظر «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغداديِّ: ٢/٤٣٠ (ط. الخطيب)، وكذلك ذَكَر الإمام الشَّافعيُّ ما يدلُّ على أنَّ تجنُّب الإطالة أثناءَ التأليف من عادات أهل العلم المتوارَثة، انظر «الرِّسالة»: ص٤٣١.

ولم يَأْلُ عن الحقِّ فيما أَوْدَعَه، غيرَ أنَّه عَدَل عن كَثيرٍ من الأُصول إيثارًا للإيجاز، وكراهةً للتَّطويل، وإن كان قد غَنِيَ عن المتروكِ بأَمثالِه[١]، ودَلَّ على ما هو من شَرْطِه بأَشكالِه، ولم يَكُن قَصدُه -والله أعلم- استيعابَ طُرقِ الأحاديث كلِّها ممَّا صَحَّ إسنادُه، وإنَّما جَعَل كتابَه أصلًا يُؤتَمُّ به، ومِثالًا يُستَضاءُ بمَجموعِه، ويُرَدُّ ما شَذَّ عنه إلى الاعتبارِ بما هو فيه)[٢].

ولا ريبَ أن تكونَ هذه نَظرةَ الرُّفعاءِ المُتقِنينَ نحوَ هذا الكتاب الرَّفيعِ المُتقَن؛ فلا يَعرف الفَضلَ لأهلِ الفَضلِ إلَّا أهلُ الفَضل، ولأنَّ صفةَ الكلامِ من صفة المتكلِّم، وقد كان الإمام البخاريُّ رحمه الله جامعًا صحيحًا دقيقًا لكلِّ موارد العلم ومصادره، فالثناء على الكتاب ظلٌّ من الثناء على كاتبه.

ويبدو أنَّ اعتبارَ مَعنى الشُّمول المتضمِّن في اسم «الجامع» قد غاب عن ذهن بعض أهل العلم ممَّن قَصَدوا إلى شرحه؛ فاستنكر على الإمام البخاريِّ توسُّعَه في مناقشة غريب الألفاظ وشرحها وبيانِها؛ ظانًّا أنَّ هذا التصرُّفَ خارجٌ بالكتاب عن مقصدِه من جَمع النُّصوص الصَّحيحة[٣]، وقد أخطأَ في ظنِّه ذاك، وجارَ به عن مقصد الإمام البخاريِّ من تفهُّم النُّصوص ومعرفة ما تنطوي عليه من فقه المعاني والدِّلالات، وهو غاية ما يُراد من النَّظر والتَّدقيق في الأسانيد وتتبُّع الطُّرق.

---

(١) يعني أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد أعرَضَ عن سِياق كلِّ الأحاديث الصَّحيحة في نَظَرِه؛ مكتفيًا ومستغنيًا بما أخرجَه في الكتاب من الأحاديث الصَّحيحة التي تُشابِه تلكَ التي لم يَذكُرها فيه وتدلُّ عليها.

(٢) انظر «مسألة الاحتجاج بالشافعيِّ» (ط. ملَّا خاطر): ص٤٩، وانظر كلامَ الحافظ أبي بكر الإسماعيليِّ المنقول في «هُدى الساري»: ص١١.

(٣) هو العلَّامة الكِرمانيُّ في شرحه المسمَّى: «الكواكب الدراري» ١/٥، وانظر «فتح الباري»: ١/٢٤٢-٢٤٣.

ب- كتابٌ مُسنَدٌ

الحديثُ المسنَدُ في اصطلاحِ المُحدِّثينَ هو: ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ.[1]

والإسناد: برهان الثِّقة، وسلاحُ الصِّدق، به تنهض قامةُ الأمانةِ، وعليه تتَّكئُ دِعامةُ القَبُولِ، وإنَّما يحرص عليه تحصيلًا وأداءً أهلُ العدالة والاستقامة والضَّبط؛ لما فيه من سلامة الضمير، والتخلُّص من تبعات المسؤولية، وهو الحدُّ الفاصلُ بينَ البراهين الصَّريحة الواضحة والحقائق العلميَّة الثابتة في النُّصوص الشرعيَّة، وبينَ أوهام الضَّلالة وأكاذيب الظُّنون ومزالق الأخطاء؛ لذلك قال الإمام عبدُ الله بن المبارَك رحمه الله: (الإسنادُ مِن الدِّينِ، ولَولا الإسنادُ لَقالَ مَن شاءَ ما شاءَ)[2].

وكان إمامُ أهل البصرة في زمنه بَهْزُ بنُ أَسَدٍ رحمه الله إذا ذُكر له الإسنادُ الصَّحيح؛ يقول: (هذه شهاداتُ العُدُولِ المَرضِيِّين، بعضُهم على بَعضٍ). وإذا ذُكر له الإسنادُ الذي فيه شيءٌ من الضَّعف؛ يقول: (هذا فيه عُهدةٌ. لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عشرةَ دراهم، ثمَّ جَحَدَه، لم يَستَطع أخذَها مِنه إلَّا بشاهدَين عَدلَين، فدِينُ الله عزَّ وجلَّ أحَقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُولِ)[3].

وعلى هذا كانت الكتب المُستحقَّة للعمادة -وما تزال، وستبقى- هي الكتب المؤسَّسة على قوائم توثيق المعلومات، بإرجاع مُطالِعها إلى مصادر النَّقل، وهو أصلٌ أصيلٌ أرشدَ إليهِ الحقُّ سبحانه رسولَه الكريم ﷺ ليتدرَّع به عندما يجادلُه أهل الضلالة والغيِّ؛ فقال جلَّ شأنُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقال سبحانه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصَّلاح»: ص٣٤٩، و«التقييد والإيضاح»: ص٦٤(ط. عبد الرحمن عثمان)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي: ١/١٨١.

(٢) رواه الإمام مسلم في مقدِّمة «صحيحه» (مع شرح النَّوويِّ): ١/٨٧، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: ٢/١٦.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: ٢/١٦.

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

ولمَّا كان الإمام البخاريُّ رحمه الله طالبًا لكتابه «الجامع» أن يكون حُجَّةً بينَه وبينَ الله تعالى؛ كان لِزامًا عليه أن يسلُكَ بمحتواه في هذا السَّنَن النَّقيِّ، تابعًا سبيلَ من تأسَّى بهم ممَّن سبقه من كِبار أئمَّة العلم في مصنَّفاتهم ومرويَّاتهم، متحرِّيًا الصَّوابَ في ما يسوقُ من الأسانيد والمتون، مع مراعاته لقضيَّة تَنويع الأسانيد للرِّواية الواحدةِ؛ لما كان يعرفُه من كونِ ذلك التنويع أثبَتَ للحُجَّة عندَ المتلقِّي، وأطيَبَ لنَفس السَّامع بالتَّسليم والقَبُول، وأظهَرَ للبرهان في نَظَر المُطالِع(١).

ولقد حرص على سياق الأسانيد النقيَّة المقبولة المعمول بها، المُحتَجِّ برواتها عندَ جماهير أئمَّة العلم، واعتنى بضبط الاختلافات الواردة في تلك الأسانيد إن وُجدت، مرجِّحًا بحسب طاقته من الاجتهاد، على ما سيأتي الكلام عن تفاصيله في المبحث التالي إن شاء الله.

وقد طَفَت على سَطح البحث والنقاش -نابعةً من خضمِّ هذا اليقين الراسخ بالتزام الإمام البخاريِّ بواجب توثيق النَّقل تجاه المتلقِّي لكتابه- قضيَّةُ الرِّوايات المعلَّقة في «الجامع الصَّحيح»، وهي روايات كثيرةٌ؛ أوجبَت بكثرتها جَولات نَظرٍ وصَولات تأمُّلٍ لدَى الباحثين والدارسين منذ عصر الإمام البخاريِّ إلى يومنا.

وخلاصةُ هذه القضيَّة: أنَّ الرِّوايات المعلَّقة في «الجامع» على صِنفين:

الأول: ما كان منها معلَّقًا بصيغة التَّمريض والتضعيف، مفتتحًا بعبارة: (ويُروَى، ويُذكَر، وقيل)، وهذا صنفٌ ربَّما اعترِضَ على دخولِه في كتابٍ التَزَم مؤلِّفُه الصِّحَّة في محتواه؛ على أساس أنَّه قد أشعرَ بضَعفه بسياقه على تلك الصِّيغة، فلا وجهَ لدخوله في «الصَّحيح»(٢).

---

(١) انظر ما قاله الإمام الشَّافعيُّ رحمه الله حولَ ذلك في «الرِّسالة»: ص٤٣٣.

(٢) هذا على العموم، وإلَّا فالصيغة هذه لا تقتضي تضعيفًا ولا تصحيحًا، فقد يُعلِّق البخاريُّ الحديثَ بصيغة التمريض ويُخرِّج أصله في الصحيح لنكتة، كقوله في (باب ذكر العشاء والعتمة): ويُذكر عن أبي موسى: كنَّا نتناوبُ النَّبيَّ ﷺ عندَ صلاةِ العشاءِ فأَعتم بها. فقد أخرجه موصولًا في الصحيح (٥٦٧). وقوله في (الطب): ويُذكر عن ابن عباس عن النَّبيِّ ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب، فقد أخرجه موصولًا في الصحيح (٥٧٣٧)، وانظر النكتة في ذلك «التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي: ص٣٢ (ط. عبد الرحمن عثمان)، و«فتح الباري»: ٢/٤٦، ١٠/١٩٨.

وهذا اعتراضٌ مردودٌ بعدَّة أسبابٍ؛ منها:

أنَّ هذه المعلقات لم يسقها البخاريُّ مسندةً، كما بيَّن في شرط كتابه: «... المسند ...» ليعترض بها عليه.

وأنَّ الرِّوايات الصَّحيحة لا تُضبطُ إلَّا بضَبط ما يُقابلُها من الرِّوايات الضَّعيفة[1]؛ لتستَبينَ سبيلُ الصَّواب عندَ الباحثِ الرَّائدِ فيُرشِدَ إلى منبعِها المُطالعَ المُرتادَ[2]، والتَّدافعُ بينَ المتناقضات أصلُ وجودِها وكَينونتها، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، وقد صرَّح الإمام البخاريُّ بأنَّه قد يذكُر الرِّوايةَ الضَّعيفةَ ليبيِّن أمرَها للمتلقِّي[3].

مثال ذلك ما صرَّح به البخاريُّ بعد حديث أبي ذر (٦٤٤٣): خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ ...

---

(١) ومشى على هذا المَلْمَح اللطيف الإمامُ التِّرمذيُّ في «جامعه»؛ إذ أخرج في كتابه قسمًا من الأحاديث للضدِّيَّة، انظر: «شروط الأئمة الستة» لابن القيسراني: ص٩٢، و«فضائل الكتاب الجامع» للإسعردي: ص٣٤.

(٢) صرَّح بذلك المعنى شيخُ الإمام البخاريِّ الإمامُ إسحاقُ ابن راهُوْيَه، حين سُئلَ عن سبب حفظِه للرِّوايات المزوَّرة الباطلة، فقال: (إذا مَرَّ بي منها حديثٌ في الأحاديث الصَّحيحة فَلَيتُهُ منها فَلْيًا). انظر «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغداديِّ: ٢/٣٨١-٣٨٢ (ط. الخطيب)، وكذلك قال الحافظ أبو زُرعةَ الرَّازيُّ، انظر «شرح علل التِّرمذيِّ» لابن رجب: ص٢٢٤ (ط. عتر)، وقد سَبَقهم إلى توضيح ذلك وبيانِه والإشارة إليه عُمدةُ النقَّاد وكبيرُهم وقدوتُهم الإمامُ يحيى بن مَعينٍ رحمه الله، ورفيقاه الإمامان ابنُ المَدينيِّ وابن حَنبلٍ أيضًا، انظر «المجروحين»: ١/٣٤ (ط. حمدي)، و«تاريخ دمشق»: ٦٥/٢٥، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ٢/٢٨٢-٢٨٣ (ط. الخطيب)، على أنَّ سلوكَهم هذا كان فيما يتعلَّق بالرِّوايات المكذوبة المردودة التي رَواها المتَّهَمون المتروكون، والتي يُؤمَن رَواجُها على الطَّلبة لاشتهار حالِ رواتِها بينَهم بالضَّعف والتُّهمة، وهذه الرِّواياتُ لا مَدخَل ولا وجودَ لها في «الجامع» بتاتًا، ولا رَيبَ، فما بالُ المطالع بالرِّوايات الضَّعيفة المحتملة التي رَواها أهلُ العدالة والثِّقة لكنْ قد وَقَع لهم فيها غلطٌ أو اشتباهٌ أو عدم ضبطٍ، ممَّا يمكن تقويتُه بالمتابعات وجَبرُه بالشَّواهد؛ فإنَّ تقييدَ هذا النَّوع من الرِّواياتِ وروايتَه والتَّنبيهَ إليه والعنايةَ بضبطِه أولَى؛ لأنَّ احتمالَ رَواجِه أقوَى، لا على المبتدئينَ من الطَّلبة فحسب، بل على العلماءِ غير المتمرِّسين الرَّاسِخين أيضًا؛ بسبب الاتِّفاق على عَدالةِ رواتِه وثقتِهم، وهذا النَّوع هو المُشارُ إلى وجودِ بعضِه في «الجامع»، وانظر «الجامع لأخلاق الراوي»: ٢/٢٢٧ (ط. الخطيب).

(٣) انظر ما بعد الحديث رقم: (٨٤٨)، وما قبل الحديث رقم: (٢٦٠٩ و٥٢٠٢ و٦٧٥٧).

قال بعده البخاريُّ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مُرْسَلٌ لَا يَصِحُّ، إِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْمَعْرِفَةِ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ. قِيلَ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ؟ قَالَ: مُرْسَلٌ أيضًا لَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ: اَضْرِبُوا عَلَىٰ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

ومنها: أنَّ التَّصحيحَ والتَّضعيفَ مسألةٌ اجتهاديَّةٌ نسبيَّةٌ متفاوتةٌ بينَ عالمٍ وآخَرَ، وقد راعَى الإمامُ البخاريُّ هذا التباين والتفاوتَ في الاجتهادِ، سالكًا منهج: (رأيي صوابٌ يَحتَملُ الخطأَ، ورأيُ غَيري خطأٌ يَحتَملُ الصَّوابَ).

ومنها: أنَّ تلكَ الرِّوايات مندرجةٌ في الضَّعف القريب المحتَمَل، وليست من الرِّوايات المقطوع ببطلانها أو مجانبتها للصَّواب[1].

ومنها: أنَّ العالِمَ مهما بلغَ من سعةِ المعرفة والاطِّلاع، فلا يُمكنه أنْ يدَّعيَ القَطعَ بإحاطته بكلِّ أجزاءِ موضوعِ بحثه العلميِّ، لذلك عليه أن يتركَ النوافذَ مُشرعةً لما يمكن أن يَرِدَ عليه من استدراكٍ وتعقُّبٍ يصبُّ في مصلحة معرفة الحقِّ وتبيُّن الصَّواب.

الثاني: ما كان من الرِّوايات معلَّقًا بصيغة الجَزم، وهو على وجوهٍ:

الوجه الأوَّل: ما كان معلَّقًا عن قائله مباشرة، بأن حذف البخاري جميع السند سوى القائل، سواء كان القائل الرَّسول ﷺ، أو الصحابي أو التابعي، أو من بعدهم، كقوله: «قال رسول الله ﷺ» أو: «قال أبو هريرة» أو: «قال عمر بن عبد العزيز»، أو: «عن الصحابي عن الرَّسول ﷺ»، فإمَّا أن يكون رحمه الله قد وَصَل إسنادَه في موضع آخَرَ من «الجامع»، أو أن يكون ذكرَه تنبيهًا إلى أدلَّة المسألة على وجه العموم، ومنعه حرصُه على الاختصار من تخريج كلِّ الرِّوايات، وإنَّما اختار الرِّواية الأقوى إسنادًا ودِلالةً على الحكم.

ويندرج تحت هذا في البخاري قوله: «تابعه فلان» و«رواه فلان»، والله أعلم.

الوجه الثاني: ما كان معلَّقًا عن الرُّواة الذين لم يُدرِكهم الإمامُ البخاريُّ رحمه الله، بأن يحذف بعض الإسناد ويُبقي بعضه، كقوله: «وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حدَّثَنَا دَاوُد، عَن عَامر، سَمِعت عبد الله

---

(١) انظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٣٢٥-٣٤٢.

عَن النَّبِي ﷺ» و«قَالَ أَبَانٌ: حدَّثَنَا قَتَادَةُ: حدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِي ﷺ: «مِنْ إِيمَانٍ» مَكَانَ «خَيْرٍ» وهذا قد يعود للحالة السابقة بأن يكون ﵀ قد وَصَل إسنادَه في موضع آخَرَ من «الجامع»، وإمَّا أن يكون الراوي المعلَّق عنه مشهورَ الحديث معروفَه عندَ العلماء، كأن يكون صاحبَ مؤلَّفات متداوَلةٍ، كمالك بن أنس والليث بن سعد ومحمَّد بن إسحاق وسُفيان بن سَعيد الثَّوريِّ وأبي داوُدَ الطَّيَالسيِّ، فيكون هذا الحديث مخرجًا في كتابه، أو أن يكون ممَّن اعتنى العلماءُ بجَمع حديثه وتدوينه في مصنَّفاتٍ خاصَّةٍ به، كالأعمش وشعبة وبَهز بن حَكيم، أو أن يكون من الرُّواة الذين جَمَعوا مَحصولَهم العلميَّ في كتابٍ خاصٍّ بهم، وكانوا يحدِّثون من هذا الكتاب، وبقي الكتاب مرويًّا محفوظًا عندَ ورثةِ ذلك الرَّاوي، كأَبَان بن يزيد العطَّار ومُعاذ بن مُعاذٍ العَنبَريِّ[1].

وعلى أي حال من الحالات السابقة فإن صنيعه يقتضي صحة السند إلى مَن علَّق عنه، ويبقى النظر فيما فوق ذلك ممن ذكره البخاري ﵀.

الوجه الثالث: ما كان معلَّقًا عن شيوخ الإمام البخاريِّ الذين أدركهم وأخذ عنهم[2]، وهذا من أكثر الأشكال التي أثارت الجدل عند شُرَّاح «الجامع»، وهي المعضلة الكبرى في الرِّوايات المعلَّقة في «الجامع»، حتَّى انزَلَق الخطأ في فهم هذه الصِّيغة ببعض العلماء[3] إلى اتِّهام الإمام البخاريِّ ﵀ بتهمة التَّدليس، وكيف يُظَنُّ به هذا وهو القائلُ لمَن استثبتَه في حديثٍ: (تُراني أُدلِّسُ؛ وقد تَركتُ عشرةَ آلاف حديثٍ لرجلٍ لي فيه نَظرٌ ؟!)[4].

ولا بدَّ أن يُراعيَ الباحث أمورًا مهمَّةً في هذه القضيَّة، وهي:

[١]. التأكُّد والتثبُّت من نقل عبارة الإمام البخاريِّ؛ فقد تختلف عبارةُ الرُّواةِ عنه،

---

(١) أشار إلى هذا المعنى الإمام الإسماعيليُّ، انظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٥٩٩.

(٢) أصل هذه المسألة يندرج تحت الكلام عن الحديث المعنعن وحكمه، والعلماء شرطوا في هذا شرطين: اللقاء أو إمكانه، والسلامة من التدليس، لكن درج المتأخرون على مناقشتها في الحديث المعلق.

(٣) هو الحافظ ابن مَنْده ﵀، في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة، انظر «التقييد والإيضاح» (ط. الطبَّاخ): ص٢٢، و«طبقات المدلِّسين»: ص٦.

(٤) انظر «هداية الساري»: ص٧٣-٧٤.

فيقول بعضهم عنه: (قال لي فلانٌ)، ويقول غيرهُ: (قال) مطلَقًا، ويقول غيره: (حدَّثنا)، ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ موجودة[1].

مثال ذلك ما جاء في الحديث (١٦١٨): «قال عمرو بن عليٍّ: حدَّثنا أبو عاصم ...» هكذا وقع في اليونينية، ووقع في رواية أبي ذر: قال لي عمرو بن عليٍّ، وهكذا رواه حمَّاد بن شاكر أحد رواة «الصَّحيح» عن البخاريِّ -ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن الكبير»- فهو متصل[2].

[٢]. مراعاة مذهب الإمام البخاريِّ في تسويته بينَ صيغ الأداء: (حدَّثنا، أخبرنا، أنبأنا، قال لي)، فإنَّه كان يرى أن لا فارقَ بينَها في المعنى، ويُجيز استخدامَها كيفما شاء الرَّاوي، طالَما أنَّه غير معروفٍ بالتَّدليس[3]، فاستنكار هذه العبارات عليه محاكمةٌ له إلى مذهب غيره؛ وهذا إجحاف وجَورٌ.

ويؤكِّد كونَها متساويةً عندَه: أنَّ كثيرًا من تلك الرِّوايات التي يقول فيها: (قال لي فلانٌ)، أو: (قال فلانٌ)، يرويها في موضعٍ آخرَ من «الجامع» نفسه أو في مؤلَّفاته الأخرى بصيغة: (حدَّثنا)[4]، وبالعكس، وقد سبقه إلى هذا الأسلوب الإمام سفيان بن عُيينة رحمه الله، فكان يستخدم العبارتين على الترادف والمساواة[5].

[٣]. الانتباه إلى اختلاف مؤدَّى عبارة الإمام البخاريِّ هذه عن مؤدَّى عبارات المدلِّسين؛ فتركُهُ لصيغة السماع الصريح يُوحي للقارئ بأنَّ في سماعه شيئًا، بعكس عبارات المدلِّسين

---

(١) انظر على سبيل المثال: «شرح السنَّة» للبغويّ: ٦٩/١ = (٣٤/مع الهامش)، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٣٣٦/٤، و٣/٥ و٤١٠، و٤١٩/٧ و٤٥٦، و٢٠٥/٨ و٢٨٥، و٤٢٨/٩ و٤٣٣ و٤٥٦، و٢٧٢/١٠ و٣٥٤، و٥٧٥/١١، و٤٧٣/١٣.

(٢) انظر: «هُدى السَّاري» (ط. المعرفة): ص٣٧، و«السنن الكبير» للبيهقي: ٧٨/٥.

(٣) ألمح إلى ذلك في «الجامع» نفسه، انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ١٤٤/١= (قبل الحديث بالرقم: ٦١)، وانظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٦٠١-٦٠٣.

(٤) انظر «فتح الباري»: ٣٣٥/٢ و٥١٣، و٥٧٥/١١، و٣٣٣/١٣.

(٥) انظر المصدر نفسه: ١٦٥/١، و٥٠/٤، و٩٠/١٠.

التي توهِمُ السَّماعَ فيما لم يَسمعوا، وهو بَعدُ حريصٌ جدًّا على التثبُّت في توضيح ما لم يسمعه من شيوخه حتَّى على وجه الشكِّ اليسير[1]، وقد تقرَّر عند علماء هذا الفنِّ أنَّ الراوي إذا كان غير موصوفٍ بالتدليس حُملت عباراتُه -غيرُ الصريحة- على السَّماع، فما بالك بإمامٍ بوزن الإمام البخاريِّ رحمه الله؟![2]

[٤]. تدقيق النظر وإمعانه في إدراك مقصد الإمام البخاريِّ من استخدامه لصيغة: (قال فلانٌ) في رواياته عن شيوخه[3]؛ لأنها هي الأكثر إشكالًا، فإن الفرق بينها وبين (قال لي) ظاهر لا يحتاج إلى دليل، فإنَّ: «قال لي» مِثْلُ التصريح في السماع، و«قال» المجردة ليست صريحة أصلًا.

وقد نحاول فَهمَ مقصدِه منها، باستقراء تصرُّفه في «الجامع»، فيظهر لنا أنَّه يستخدمها لأسبابٍ، من أبرزها[4]:

[أ]. أنه يستخدمها عندَ سرد الرِّوايات غير المرفوعة إلى الرَّسول صلى الله عليه وسلم، لتكون صيغة التحديث خالصةً للأحاديث المرفوعة التي أَلَّف الكتابَ لجَمعها، وهذا قد نبَّه عليه الحافظ ابن حجر[5].

---

(١) انظر «الجامع الصَّحيح»: (٢٦٦١ و٢٧٨١ و٣٩١٦ و٤٥٦٣ و٦٢٦٢ و٦٤٥٢)، و«التاريخ الكبير»: ٦٧/٤، و٣٢٦/٧، و«الأدب المفرد»: (٤٩٠)، و«فتح الباري»: ٣٩٧/٤.

(٢) روى البخاري عن جماعة من شيوخه مباشرة بلا واسطة في مواضع، وفي أخرى بواسطة، وفي هذا نفيٌ لتهمة التدليس عنه، إذ لو كان مدلِّسًا لما احتاج لذكر الواسطة، انظر جردًا لأسماء جملة منهم في «تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير» للبخاري للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد حفظه الله: ٢١٥/١، فقد بلغ بهم ستة وعشرين شيخًا.

(٣) كلام ابن الصَّلاح وجماعات من العلماء يفهم منه التفريق في هذه الصيغة: (قال لي) بين البخاريِّ وغيره، فهم لا يختلفون في أنها تستعمل فيما يجري بين العلماء في المناظرة والمذاكرة، لكنهم مالوا عن ذلك في حالة الإمام البخاري، تبعًا لاستقرائهم في هذا. انظر «مقدمة ابن الصلاح»: ص٦٩-٧٠، وقارن ص١٣٦، وانظر «نكت ابن حجر»: ص٦٠١-٦٠٣، و«تغليق التعليق»: ١٠/٢.

(٤) انظر أيضًا «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٦٠٠-٦٠١، و«هدى الساري»: ص٣٩٩، و«فتح الباري»: (٢٥٦/١١).

(٥) انظر «فتح الباري»: ٥١٣/٢.

[ب]. ويستخدمها إذا نقلَ عن مؤلَّفات شيوخه أو ما يشابهها من الصُّحف والنُّسخ الحديثيَّة، على نفس المعنى الذي سبق شرحه في الرِّوايات المعلَّقة عن غير شيوخه، ولعلَّ هذا المعنى هو الذي قصده الحافظ ابنُ مَنْده حينَ ذهب به الظنُّ إلى عدِّ الإمام البخاريِّ مدلِّسًا؛ معتبرًا أنَّه جاء بصيغةٍ تدلُّ على السماع فيما أخذه بالإجازة عن شيوخه، وقد نقل عن الحافظِ أبي جعفر الحِيريِّ؛ حيث قال: (كلُّ ما قال البخاريُّ: «قال لي فلان» فهو عَرضٌ ومُناولةٌ)[1].

وقد كان ذلك مذهبَ الإمام الأوزاعيِّ، والحافظِ حجَّاج بن محمَّد الأعور، أن يقول الراوي فيما أخذه مناولةً عن شيخه: (قال فلان)[2]، فلعلَّ الإمامَ البخاريَّ كان يميل إلى ذلك الرأي، وقد نقل الإمام التِّرمذيُّ عنه أنه كان لا يحبُّ القراءةَ على شيوخه، وإنَّما كان يميل إلى السماع من لفظهم[3]، وفي هذا -لمَن أنصف- نَفيٌ لتهمة التدليس عن الإمام البخاريِّ.

[ج]. أنَّه يستخدمها إذا كان شيخُه موصوفًا بسوء الحفظ أو الاختلاط أو ما شابه ذلك ممَّا يضعِّف روايتَه فيروي عنه أحيانًا بهذه الصيغة لنكتةٍ، كخليفة بن خيَّاط وهِشام بن عمَّار، فهو ينقل من كتبهم وصحفهم؛ ليدفعَ تلك التُّهمةَ عن حديثهم الذي يرويه في «الجامع»، وهذا السبب متفرِّعٌ من السبب السابق كما لا يَخفى.

[د]. وقد يستخدمها إذا حدَّث عن شيخٍ موجودٍ في نِطاق الأحياء وقتَ إسماعِه الكتاب، مثل محمَّد بن المثنَّى (المتوفَّى سنة: ٢٥٢)، ومحمَّد بن بشَّار (المتوفَّى سنة: ٢٥٢)، وعَمرو ابن عليٍّ الفلَّاس (المتوفَّى سنة: ٢٤٩).

ويلتحق بهذا النَّوع من الإشكالات الإسناديَّة في «الجامع» قضيَّةُ تعيين شيخ الرِّواية؛ فقد جرت عادة الإمام البخاريِّ بأن يذكُرَ اسمَ شيخِه غيرَ منسوبٍ، ممَّا فتَحَ هذا لطَلبة العِلم النابِهينَ ميدانَ بحثٍ جالت فيه الأفكار والدِّراسات وما زالت، وهو من أشدِّ معالم «الجامع

---

(١) انظر «افتتاح القاري» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٤٢، و«الباعث الحثيث» (ط. الحلبي): ١٢٣/١.

(٢) انظر «تاريخ أبي زُرعةَ الدِّمشقيِّ» (ط. دار الكتب العلميَّة): ص٩٣ و٣٨٤، و«تاريخ مدينة السلام»: ١٤٢/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «العلل الصغير» (آخر جامع الترمذي): ٧٥٢/٥.

الصَّحيح» استقطابًا للعقول، وأقواها جَذبًا للأذهان؛ لِما انطَوَى عليه من امتحانٍ لمعارف المُطالِع، واختبارٍ لبديهته، وقد كان الإمام البخاريُّ رحمه الله شديدَ العنايةِ بشَحذ همَّة المتلقِّي ليَنهضَ به من رَكدةِ التَّقليد البليد، قائلًا للتلميذ بلسان حاله ما قاله الحافظ الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله لأحد طلَّابه حينَ رآه حريصًا على السَّماع الفارغ الخالي من البحث والنَّظر والتَّدقيق: (أنتَ تُريدُ مِنِّي الرِّوايةَ، وأنا أُريدُ مِنكَ الدِّرايةَ)[١].

ولعلَّ -والله أعلم- أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يقصد الشُّمولَ في ذلك التصرُّف، خصوصًا في أسماء شيوخه كثيرة الانتشار، المشتَرِكة في الوُجودِ وفي الطَّبقة، مثل (محمَّد وأحمد وإسحاق ويَحيى وعبد الله)، فإنَّ لديه جَمعًا من الشُّيوخ مندرِجين تحتَ قائمةِ هذه الأسماء، وقد سمعوا وحصَّلوا العلمَ من أساتذةٍ مشتَرَكين، ونَعني بالشُّمولِ أنَّه كان يقصدُ أنَّ هناكَ أكثر من شيخ له اسمه (محمَّد) أو (أحمد) أو (إسحاق) أو (يَحيى) أو (عبد الله) قد حدَّثه بهذا الحديثِ عن ذلك الشَّيخ، فأراد استيعابَهم جَميعًا؛ فأطلق الاسمَ من النِّسبة؛ ناظرًا إلى المعنى الجامع لاسم «الجامع»، وقد جَرَت عادته رحمه الله بالاستغناء عن التَّكرار بالبيان في أوَّل موضعٍ يروي فيه من طريق ذلك الشَّيخ، ثمَّ يُهمل نسبتَه[٢]؛ ليبقى المتلقِّي في نِطاق التَّركيز والانتباه.

على أنَّ هذا الإشكالَ ليس له قاعدةٌ جامعةٌ يَلجأ إليها الباحث، وإنَّما لكلِّ حديثٍ خصوصيَّته[٣]، وقد أشبعَ العلماءُ هذا النِّطاق توضيحًا وبيانًا، وبَسَطوا له نَمارقَ الكَشفِ والتفتيش، ولكنْ ما يزال فيه متَّسعٌ للناظرين، تُعينُ عليه قرائن وحُجَجٌ ذكَرَها المؤلِّفون في هذا المَبحث وشُرَّاح «الجامع»[٤].

وكأيِّ كتابٍ مسنَدٍ، فقد حَرَصَ الإمامُ البخاريُّ على سِياق النُّصوص بذِكر الأسانيد

---

(١) انظر «معجم الأدباء» (ط. إحسان): ١/٣٩٢.

(٢) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٥/٣٠٢.

(٣) ذكر الحافظ ابن حجرٍ قاعدةً في هذا المَجال مَفادُها: أنَّ كلَّ مَن رَوَى عن شَيخَين مُتَّفقَين في الاسمِ، فإنَّ رِوايتَه عمَّن أهمَل نِسبتَه منهما مَحمولةٌ على قَصدِ مَن كان له به نوعُ اختصاصٍ، كطُول المُلازَمة والصُّحبة أو الإكثار عنه وما شابَه ذلك، انظر «فتح الباري»: ١/٢٠٤ و٣٣٤، و١٣/٢٩٩، وهي مُرتَكَزٌ جيِّدٌ للباحث في هذا المجال، لكنَّ المتتبِّع لتصرُّف الإمام البخاريِّ لا يجد هذه القاعدةَ منطبِقةً عليه على وجه الدَّوام، وإنَّما التَّرجيح بالقرائن المُرافِقة.

(٤) لخَّص الكلامَ حولَ هذا الاختلاف الحافظ ابن حجر في الفصل السابع من «هُدى الساري»: ص٢٢٢.

العوالي وتجنُّب الأسانيد النازلة ما استطاعَ[١]، فالعوالي دالَّةٌ على علوِّ كَعب المؤلِّف في مَجال التَّحصيل العلميِّ، نامَّةٌ عن رسوخ قدمه في مَيدان الرِّحلة والسَّماع، وهي تعين المُطالِعَ على تقبُّل النصِّ بشكلٍ أسرع دونَ أن تُثقلَ كاهلَ ذاكرته بكثرة الرُّواة، على أنَّ البخاريَّ كان يحرص على صحَّة الإسناد واستخراج الدَّليل فوقَ كلِّ اعتبارٍ، فربَّما ساق النصَّ بإسنادٍ نازلٍ ليحصِّل هذين الغرَضين أو أحدَهما، وكلا الحالَين تصرُّفٌ يدعِّم ثقةَ المُطالع بمكانة المؤلِّف، ويقوِّي عمادتَه في نَفسه.

وأعلى ما وقع للإمام البخاريِّ الأسانيد الثلاثيَّة، وهي أعلى ما يقع في زمانه لطالب العلم المجدِّ المثابر، وقد أودَعَ في «الجامع» من مَجموع ما تحصَّل لديه على تلك الصِّفة اثنين وعشرين حديثًا، روى أغلبَها عن شيخه المكِّيِّ بن إبراهيم[٢]، وما تبقَّى أخرجه عن شيخه أبي عاصم الضَّحَّاك بن مَخلَدٍ النَّبيلِ[٣]، إلَّا ثلاثةَ أحاديثَ أخرجها عن شيخه محمَّد بن عَبدِ الله الأنصاريِّ[٤]، وحديثًا واحدًا أخرجه عن شيخه خَلَّاد بن يحيى[٥]، وآخرَ أخرجه عن شيخه عِصَام بن خالدٍ[٦]، وقد اعتنى جَمعٌ من العلماء بشَرح هذه الثلاثيَّات وأفردوها في مؤلَّفاتٍ مستقلَّةٍ[٧].

أمَّا الأسانيد الرُّباعيَّة[٨]؛ فهي كثيرةٌ جدًّا في «الجامع»، وبعضُها -على ما يَرَى الحافظ

---

(١) الإسناد العالي هو الإسناد الذي يقلُّ فيه عدد الرُّواة بينَ العالم وبين الرَّسول ﷺ، وبعكسه الإسناد النازل، وهو الذي تكثر فيه الرُّواة بينَهما، وتأخذ هذه الأسانيد أسماءَها من عدد هؤلاء الرُّواة، فالإسناد الثلاثيُّ هو الذي فيه ثلاثة رواةٍ بينَ العالم وبين الرَّسول ﷺ، والرُّباعيُّ إذا كانوا أربعةً، والخُماسيُّ إذا كانوا خمسةً، وهكذا.

(٢) انظر الأحاديث بالأرقام: (١٠٩ و٤٩٧ و٥٠٢ و٥٦١ و٢٠٠٧ و٢٢٨٩ و٢٩٦٠ و٣٠٤١ و٤٢٠٦ و٥٤٩٧ و٦٨٩١) وهي عبارةٌ عن عشرة أحاديثَ في حقيقة الأمر، لأن واحدًا منها مكرر.

(٣) انظر الأحاديث بالأرقام: (١٩٢٤ و٢٢٩٥ و٢٤٧٧ و٤٢٧٢ و٥٥٦٩ و٧٢٠٨).

(٤) انظر الأحاديث بالأرقام: (٢٧٠٣ و٤٤٩٩ و٦٨٩٤)، وهي عبارةٌ عن حديثٍ واحدٍ في حقيقة الأمر، لكنْ أخرجه الإمام البخاريُّ مختصرًا ومطوَّلًا بعدَّة ألفاظ.

(٥) برقم: (٧٤٢١).

(٦) برقم: (٣٥٤٦).

(٧) انظر «تاريخ التراث العربيِّ» لسزكين: ١/٢٤٨، وكتاب «الإمام البخاريُّ سيِّد الحفَّاظ والمُحدِّثين»: ص١٢٩.

(٨) وقد جمع الدكتور حمزة الكتاني كتابه «رباعيات الإمام البخاري سندًا ومتنًا»، ووقعت له أوهام تسقط الاعتماد على كتابه، أعلاها عدم تمييزه بين الرباعيات المعلقة والمسندة.

ابن حجر العَسقلانيُّ- مَعدودٌ في حُكم الثلاثيَّات نِسبيًّا؛ لأنَّ الإمامَ البخاريَّ يروي الحديثَ فيها عن شيخه عن تابعيٍّ؛ فحقيقةُ الحال أنَّ بينَه وبينَ الصَّحابيِّ راويَين على وجه الاحتمال[1]، وكذلك الأسانيد الخُماسيَّة كثيرةٌ، وأطول إسنادٍ وَقَع في «الجامع» إسنادٌ تُساعيٌّ وَحيدٌ[2]، وهو خُماسيٌّ في حقيقته؛ لأنَّ بينَ الإمام البخاريِّ وبينَ أوَّل صحابيٍّ فيه أربعةُ رُواةٍ.

ولا يَخفى أنَّ في إطلاق صفة (المُسنَد) على الكِتاب تَلميحًا من الإمام البخاريِّ إلى أنَّ الرِّوايات التي التَزَم فيها بشَرط الصِّحَّة في كتابه، والتي تقصَّد جَمعَها وإيرادها أجمعِها لفظًا، وأشملِها حُكمًا، وأكثرِها عائدةً بالفائدة على المُطالع، هي تلك النُّصوص التي يسوقها بأسانيدها، أمَّا ما فيه من الرِّوايات المعلَّقة والمسرودة بدون إسنادٍ؛ فإنَّها مكمِّلاتٌ ومتمِّماتٌ لتتَّضح بهنَّ صورةُ الموضوع في نَظَر المتلقِّي، وهذه إشارةٌ مهمَّة جدًّا يندَفع بمراعاتها كثيرٌ من الإشكالات التي نوقشت حولَ محتوى «الجامع» على مرِّ العصور.

غيرُ هذا، فقد جَرَت عادته بأن يَسُوقَ للنصِّ الواحدِ أكثرَ من إسنادٍ، فيبدأ بالإسناد الأقوى، ثمَّ يحوِّل إلى سِياقِ الإسناد الآخَرِ، ويسوقُ النصَّ عادةً على لَفظِ رِواية الإسناد الأخير، بحسب حاجته إلى تفاصيل النصِّ لإثبات الحُجَّة لموضوع الباب، أو لرَفع إشكالٍ أو دَفع معضلةٍ في الإسناد الأوَّل[3]، وقد يستخدم رَمزَ حاء التحويل (ح) المتعارَف عليه بين المحدِّثين في مثل هذه الحال، وربَّما عَطَف بالواو دون رَمزٍ، وربَّما نبَّه الرُّواةُ عنه إلى أن الكلام ابتدأ جَديدًا من قِبل الإمام البخاريِّ؛ فيكتبون أوَّلَ الإسناد الثاني (خ) خاءً معجمةً اختصارًا من قولهم: (قال البخاريُّ)[4].

---

(١) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٢٢٥/١ و٤٦٩، و١٤٨/٥، و٩٣/١٠، و٢٥٦/١١، و٦٨/١٢ و١٨٩ و٢٥١، و٢٩٤/١٣ = الأحاديث بالأرقام: (١٢٧ و٣٥٤ و٢٥١٨ و٥٦٣١ و٦٤٣٨ و٦٧٧٩ و٦٨٦٤ و٦٩٠٦ و٧٣١١).

(٢) برقم: (٧١٣٥).

(٣) انظر «فتح الباري»: ٢٧/٤ = التعليق على الحديث رقم: (١٨٢٣).

(٤) انظر الأحاديث رقم: (٢١٤) (٢٣٠) (٢٤٠) (٣٣٥) (١١٧١) (١١٨٨) (١٨٢٣) ... وهذا ثابت في الأصول الخطية المتينة، ومن هنا يظهر لك بجلاء وهم من زعم أن (خ) تصحيف من (ح).

ج - كتابٌ صَحيحٌ

الحديث الصحيح في اصطلاحِ المُحدِّثينَ هو: الحديثُ الذي اتَّصل سندُهُ بنقل العدلِ الضَّابطِ[1] عن العدلِ الضَّابطِ إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلًّا[2].

شُروطُ الصِّحَّة المعتبَرة هذه عند علماء الحديث كان الإمام البخاريُّ رحمه الله أوَّلَ مَن التزمها وأفرَدَ الرِّوايات الصَّحيحة بالتأليف في تاريخ تَدوين السنَّة النَّبويَّة المطهَّرة[3]، لأنَّ كلَّ الجهودِ التي سبقته في باب التأليف لم تكن تلتزم الصِّحَّة في أسانيدها دائمًا، بل يُخرِّج مؤلِّفوها الرِّوايات بحسب ما وصل إليهم منها دونَ مراعاةٍ لضوابط الحديث الصَّحيح في كلِّ روايةٍ بعَينها.

وكان كتابُ «الموطَّأ» للإمام مالك بن أنسٍ رحمه الله أنقى تلك الكتب المؤلَّفة قبل «الجامع»، من حيث خلوِّه من الرِّوايات الضَّعيفة مُوازنةً بالموجود من المؤلَّفات، لكنَّه لم يخلُ من الرِّوايات المُرسلَة والمنقطِعة التي لا تقومُ بأمثالها الحُجَّة القاطعة عندَ المحدِّثين، لذلك قال عنه الإمام الشافعيُّ رحمه الله: (ما في الأرضِ كتابٌ مِن العِلمِ أكثرُ صَوابًا من موطَّأ مالكٍ)[4]. مشيرًا إلى أنَّه لم يكن من الخطأ بمنأًى، ولا احتَجَبَ بالصِّحَّة المُطلَقة عن وُرودِ الضَّعف عليه، ولا عيبَ في ذلك عليه؛ لأنَّه ما اشتَرَط صحَّة الرِّوايات في كتابه، وإنَّما كان مقصوده الأكبر تقييد

---

(١) والضبط إن خفَّ احتاج إلى عاضد، ووجود العاضد يجبر خفَّة الضَّبط، كما نبَّه على ذلك جماعات من أهل العلم منهم ابن حجر في «هدى الساري» ص١٠، و«النكت على ابن الصلاح»: ٤١٧/١، ويُنظر «التنكيل» ص٦٩٢.

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصَّلاح»: ص١١، و«التقييد والإيضاح»: ص٢٠ (ط. عبد الرحمن عثمان)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي: ١٠٣/١.

(٣) لا يُعَكِّرُ على هذا وجود أحاديث في «الجامع» ليست على شرطه، لأنه قد ميَّزها.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشَّافعيِّ ومناقبه»: ص١٩٥-١٩٦، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء»: ٣٢٩/٦، وفي «الحلية»: (ما بعدَ كتاب الله تعالى كتابٌ أكثر صوابًا من موطَّأ مالكٍ).

وتبيين مَذهب أهلِ المدينة المنوَّرة، ناقلًا عن كبار الأئمَّة الذين أدركهم وأخذ عنهم، متنكِّبًا الرِّوايةَ والنَّقلَ عن الضُّعفاءِ منهم، كما هو معلومٌ لدَى المختصِّين بدراسة «الموطَّأ».

ويبدو أنَّ الإمام البخاريَّ رحمه الله قد انتبه إلى هذا فوجَّه اهتمامه ناحية الرِّوايات الصَّحيحة المجرَّدة، فاستخلصَ من الموطأ الأسانيدَ الصَّحيحة وأدخَلَها في «جامعه»، ضامًّا إلى كتابِه أجودَ ما فيه، لذلك كان الحافظُ ابن العربيِّ يقول: (كتاب الجُعفيِّ هو الأصلُ الثاني في هذا الباب، والموطَّأ هو الأوَّل واللُّباب، وعليهما بناءُ الجَميع)[1]. وأمَّا الإمام أبو أحمد الحاكم الكَرابيسيُّ فقد طابَقَ مفصلَ الحقِّ في شهادته، فقال: (رحم الله الإمامَ محمَّد بن إسماعيل؛ فإنَّه الذي ألَّف الأصولَ وبيَّن للناسِ، وكلُّ مَن عمل بعدَه فإنَّما أخَذ من كتابه ... فإن عاندَ الحقَّ معاندٌ فيما ذَكَرتُ، فليس يَخفَى صورةُ ذلك على ذوي الألباب)[2].

ولا شكَّ أنَّ الإمام مالكًا كان من كِبار أئمَّة النقد والتمحيص، وأنَّه كان ممَّن اقتدى بأنوار سيرتهم الإمامُ البخاريُّ في بناء منهجه، لكنَّ الفارقَ بينَ «الموطَّأ» وبينَ «الجامع» يكمُن في القصد إلى جَمع الرِّوايات الصَّحيحة وتتبُّعها، والتحرِّي في حال الرُّواة في كلِّ طبقات الإسناد، فقد كان الإمام البخاريُّ رحمه الله يحرص أشدَّ الحِرصِ على إخراج أصحِّ الأدلَّة في كلِّ بابٍ، بنَظرةٍ شموليَّة واعيةٍ فَذَّةٍ، ولا عجبَ في ذلك فهو دَيْدَن روَّاد الحقِّ ومنهجهم في حياتهم العلمية[3].

ولم يكتفِ الإمام البخاريُّ برأيه في انتقاء محتوى كتابه، مُدرِكًا خطورةَ عَمَلِه، فاستأنس

---

(١) انظر «عارضة الأحوذيِّ»: ١/٥، وانظر كلام الإمام ابن حزمٍ في هذا الصَّدد، وتعليقَ الإمام الذَّهبيِّ عليه في «سير أعلام النبلاء»: ١٨/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٣/٩٦٢-٩٦٦، وانظر «الأسامي والكُنَى» للحاكم: ٢/٢٧٤-٢٧٥.

(٣) من أشهر الكلمات في هذا الباب كلمة الإمام الشافعيِّ رحمه الله، حين قال لنُقَّاد الحديث المختصِّين متمثِّلينَ بشَخص الإمام أحمدَ ابنِ حَنبل: (أنتم أعلمُ بالحَديثِ والرِّجال مِنِّي، فإذا كان الحديثُ صَحيحًا فأَعلِمُوني، كُوفيًّا كان، أو بَصريًّا، أو شاميًّا، حتَّى أذهَبَ إليه، إذا كان صَحيحًا). رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشَّافعيِّ ومناقبه»: ص٩٤-٩٥، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء»: ٩/١٧٠، وقد تلقَّى الإمام الشافعيُّ هذا المنهجَ من شيخه الإمام مالك رحمه الله؛ حين طلب منه الخليفةُ المنصور أن يجعل من «الموطَّأ» دستورًا لدولة المسلمين، ويمنع النَّاسَ من مخالفته، فلم يوافق على ذلك؛ وقال له: (إنَّ النَّاسَ قد جَمَعوا، واطَّلعوا على أشياءَ لم نطَّلع عليها). انظر «الباعث الحثيث» (ط. الحلبي): ١/١١٥.

بآراء كِبار أئمَّة النَّقد الذين أدركهم، شادًّا أسْرَ اجتِهادِه بحَصافةِ اجتهاداتهم، يقول الحافظ العُقيليُّ: (لَمَّا ألَّف البخاريُّ كتابَه في صَحيح الحديث، عَرَضَه على عَليٍّ ابن المَدِينيِّ، ويَحيى ابنِ مَعينٍ، وأحمدَ ابنِ حَنبل، وغيرِهم، فامتَحنُوه[1]، فكلُّهم قال له: كِتابُكَ صَحيحٌ إلَّا أربعةَ أَحاديث). قال العُقَيليُّ: (والقولُ فيها قولُ البخاريِّ، وهي صحيحةٌ)[2].

ولا بُدَّ ها هنا من الإشارة إلى أنَّ مَيدانَ دراسة الأسانيد ميدانٌ شائكٌ متشعِّبٌ، وأنَّ العالِمَ السَّالكَ في هذا السَّبيل مهما بلَغَ من السموِّ والرِّفعة ورُسوخ القَدَم، فإنَّه لا يعدو كونَه بشرًا، يعتريه ما يعتري البَشَرَ من الوَهن والخطأ والاشتباه، لذلك فإنَّ بعضَ أئمَّة العلم قد ناقشَ الإمامَ البخاريَّ في بعض أسانيده التي اعتمدَها في «الجامع»[3]، غيرَ مقَلِّلين بتصرُّفهم ذاك من شأنِه، ولا حاطِّين بتَعليقاتهم تلك من قَدرِ الكتاب، والانتقادُ ليس انتقاصًا، ولا معصومَ بعدَ رسول الله ﷺ؛ فكلٌّ دونَه يُؤخَذُ من قولِه ويُرَدُّ عليه.

غير هذا، فقد اتَّفق أئمَّة علم الرِّواية على أنَّ الحديثَ الصَّحيح هو الحديثُ المتَّصل الإسناد برواية العَدْل الذي ثبتَ ضبطُه عن مثله من أول السند إلى منتهاه، من غير شذوذٍ أو علَّةٍ قادحةٍ، وعلى أساس هذا المِنوال اختار الإمام البخاريُّ الرِّوايات التي أودَعَها في «الجامع»، غيرَ منفَرِدٍ عن أئمَّة العِلم بشَرطٍ خاصٍّ، ولا محلِّقٍ خارجَ سِربهم باعتباراتٍ تغايرُ هذا السِّياق أو تخالفُه، وإنَّما كان يمتاز عن غيرِه بالاجتهاد الحُرِّ في تحقيق مَناطِ تفاصيل هذا التَّعريف

---

(١) الذي في «هداية الساري» ص١٢٩ في حكاية هذه القصَّة: (فاستَحسَنوه).

(٢) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٩٥ (ط. الخانجي)، و«هداية الساري»: ص١٢٩، و«تهذيب التهذيب»: ٩/٤٦، و«تغليق التعليق»: ٥/٤٢٣، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٩ و٥١٤.

(٣) لخَّص الحافظ ابن حجر تلك الاعتراضات وناقشَ أصحابَها في الفصل الثامن من «هُدى الساري»: ص٣٤٦-٣٨٣، وقد بلغت مئةً وعشرة أحاديث، والنقاش فيها منحصرٌ في اختلاف وجهات النظر اختلافًا لا يعكِّر صفوَ «الجامع الصَّحيح»، أو يخدش صفتَه وعمادته لدى العلماء، ولم يتبيَّن في خضمِّ تلك النقاشات كلِّها أنَّ الخطأ لازمٌ للإمام البخاريِّ إلَّا في أحاديث لا يستغرقُ عدُّها أصابعَ اليدين، وهذا ينبغي أن يُعَدَّ في مناقبه ولا ريب، ولله درُّ الإمام أبي عُبيدٍ القاسم بن سَلَّامٍ حين سأَل حَمَّادَ بنَ إسحاقَ بن إبراهيمَ: (عَرَضتَ كِتابي في الغَريب المُصنَّف على أَبيكَ؟)، فأجابه حمَّادٌ: (نَعَم، وقال لي: فيه تصحيفُ مِئَتَي حَرفٍ)، فقال أبو عُبيدٍ: (كتابٌ مثلُ هذا، يكون فيه تَصحيفُ مئتَي حَرفٍ، قليلٌ). انظر «الفهرست» لـلنَّديم: ص١٠٦.

للحديث الصَّحيح؛ من حيث معرفةُ درجة عدالة الرَّاوي، وتحديدُ مستوى ضَبطه لرِواياته، والاطمئنانُ إلى ثبوتِ الاتِّصال بينَ رُواةِ الإسناد، والتأكُّد من نَجاةِ الرِّوايةِ من حَبائل الشُّذوذ وشِراك العِلَّة القادحة.

ومن الضَّرورة بمكانٍ التَّنبيه ها هنا على خطإٍ قديمٍ وقعَ فيه جماعةٌ من المحدِّثين حتَّى صار سَبيلًا مُشرَعًا، ألَا وهو تواطؤُ كثيرٍ من المشتغلين في مَجال تحقيق الرِّوايات على قولهم: (هذا حديث صحيحٌ على شَرْط البخاريِّ ومسلمٍ) أو: (على شرْط أحدِهما) لمجرد أنَّ رجاله قد أخرج لهما الشيخان، دون التدقيق فيمن أخرجا له: هل أخرجا له في الأصول أم في المتابعات والشواهد؟ ودون التدقيق في سلسلة السند: هل أخرجا من طريقها أم لا؟ فمثلًا سلسلة السند: (هُشيم عن الزهري) لا يُقال في حديث ورد من طريقها: صحيح على شرط البخاري ومسلم، مع أنَّ البخاري ومسلمًا قد رويا لهشيم، ورويا للزهري، لكن لم يرويا بهذه السلسلة، ناهيك عن أنَّ البخاري ومسلمًا ينتقيان من حديث بعض السلاسل أيضًا.

وكلُّ حديثٍ على وجه البَسيطة لا يَعدو أن يكون مندَرِجًا طَيَّ أحَدِ هذه الأصناف الثلاثة:

إمَّا أن تَجتمع فيه شُروطُ القَبُول، فهو صَحيحٌ، وهو على دَرَجات.

وإمَّا أن تُخرِجَه عِلَّةٌ محدَّدةٌ عن حَدِّ القَبُول، فهو المَردودُ، وهو على دَرَجاتٍ أيضًا.

وإمَّا أن يَكونَ في مَنزلةٍ بين المَنزِلَتين، حتَّى يلوحَ برهانٌ خارجيٌّ يُلحِقُه بأحَدِ المَنزِلَتين[1].

ورَغمَ عناية الإمام البخاريِّ بإخراج أصحِّ الأسانيد في «جامعه»؛ لأنَّها ثابتةٌ بنَفسها[2]،

---

(١) انظر «شروط الأئمَّة الخمسة» للحازميِّ: ص١٤٤ (ط. أبي غدَّة).

(٢) لكلِّ إمام من أئمَّة الحديث رأيٌ في أصحِّ الأسانيد، وقد ذكر هذه الآراء المؤلِّفون في علوم الحديث، أمَّا الإمام البخاريُّ فكان يرى أنَّ أصحَّها مُطلَقًا: ما ثبت من رواية الإمام مالك، عن نافع، عن ابن عُمر رضي الله عنهما. وأنَّ أصحَّها عن أبي هريرة رضي الله عنه: ما ثبت من رواية أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة رضي الله عنه. انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (٩٢) (ط. السلُّوم)، و«المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نُعيم الأصبهانيِّ: ١/٥٦، و«الكفاية في معرفة أصول علم الرِّواية» للخطيب: ٢/٤٦٠ و٤٦١ (ط. الدِّمياطي)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ٢/١٧٤ (ط. الخطيب).

إلَّا أنَّه كان يُدخِلُ فيه كثيرًا من الأحاديث الصَّحيحة بالمُرَجِّحات كالمتابَعات والشَّواهد، فتَجده يسُوق الاختلافَ الواقعَ بينَ الرُّواة في سِياق إسنادٍ أو ضَبط لفظ حديثٍ، ثمَّ يختارُ منها الأرجح عندَه(١)، وأحيانًا يَسُوق الاختلافَ دونَ أن ينصَّ على تَرجيحٍ(٢)؛ ليبيِّن للمطالع أنَّ الرِّوايةَ محلُّ نظرٍ وبحثٍ.

ومن ها هنا نشأت قضيَّةُ التتبُّعات التي أملاها الإمام أبو الحسن الدَّارَقُطْنيُّ كملاحظاتٍ حَولَ بَعض روايات «الجامع الصَّحيح» و«صحيح مسلمٍ»(٣)، فإنَّ أغلبَها من قَبيل اختلاف وجهات النَّظر بينَ المجتهِدين في المسألة الواحدة، كلٌّ يُدلي برأيه على وَفْق ما تبيَّن له وترجَّح عندَه بالبُرهان والحُجَّة، ولا يُلزِمُ قولُ أحَدِهما صاحبَه بالحَيدةِ عن رأيه الشَّخصيِّ المَبنيِّ على أساس اجتهادِه العلميِّ، والاجتهادُ لا يَنقُضُ الاجتهادَ، على أنَّ رأيَ الإمام البخاريِّ معتضدٌ بموافقة كِبار أئمَّة عصرِه، محصَّنٌ بإجماع الأمَّة على اعتماد «الجامع الصَّحيح»، وتلقِّي جُملةِ ما فيه بالقَبُول والرِّضا.

ومن الجَدير بالإشارة إليه أنَّ للإمام البخاريِّ تصرُّفًا في عبارات المتابعات، فهو لا يسوقُها كلَّها بعبارةٍ واحدةٍ، بل تختلف عبارتُه بحسب مقصدِه لبيانِ مرتبةِ المتابعة ومكانتها:

- فإذا كانت المتابعةُ قويَّةَ الإسنادِ ثابتةً عندَه، يتعادَل ويتَساوَى فيها راوي المتابعة مع راوي الرِّواية الأصل؛ فإنَّه يقول: (زادَ فلانٌ كذا)، إن احتاجَ إلى الزِّيادة الواقعة في روايته، وإلَّا فإنَّه يقول: (رواه فلانٌ)(٤).

---

(١) انظر ما بعد الأحاديث بالأرقام: (٩٨٦ و١٥٩٣ و١٩٣٧ و٢١٤٨ و٢٧١٨ و٢٨٣٩ و٣٤٢٤ و٥٠٥٢ و٥٠٦١ و٥٩٩٠ و٦٤٠٤ و٦٧٥٤ و٦٨٤٠ و٦٩٣٩ و٧٠١٧ و٧٢٨٤)، وما قبل الأحاديث بالأرقام: (٣٠٧٤ و٤٥٠٥ و٥٢٠٢ و٥٨٣٨)، و«فتح الباري»: ٤/٢٣١.

(٢) انظر الأحاديث بالأرقام: (٥٤٧١، و٥٥٠١ و٥٥٠٢ و٥٥٠٤ و٥٥٠٥ و٥٧٣٩ و٦٣٢٩ و٦٤٠٨ و٦٧٩٣ و٦٨٢٠ و٦٩٨٨ و٧٠٨٣ و٧١٩٨ و٧٣٩٣ و٧٤١٢).

(٣) لكنَّ اعتراضاته فيه على ما في «صحيح مسلمٍ» أكثر من اعتراضاته على ما في «الجامع»، وقد أجاب عن كلِّ اعتراضاته فيما يتعلَّق بكتاب «الجامع» الحافظُ ابن حجر في الفصل الثامن من «هُدى الساري»: ص٣٤٦-٣٨٣.

(٤) من الجدير بالذِّكر أنَّه يستخدم عبارة: (رواه فلان)، مع أصحاب الصُّحف والنُّسخ والمؤلَّفات، وانظر التعليق في الحديث (٣١٤٥) ووصله في (٩٢٣).

- أمَّا إذا كان راوي المتابعةِ مُقارِبًا -غيرَ مساوٍ- في القوَّة لراوي الرِّواية الأصل؛ فإنَّه يقول: (قال فلانٌ كذا)[١].

- أمَّا إذا كان راوي المتابعة فيه ضَعفٌ مُطلقٌ أو نسبيٌّ يدفعُه عن موازاة راوي الرِّواية الأصل؛ فإنَّه يقول: (تابعه فلانٌ)[٢].

فهو عندما يستخدم لفظة (المتابَعة) يكون قاصدًا تَقويةَ راوي المتابَعة براوي الأصل، لا العكس، وهذا متفرِّعٌ من كونه يُخرِّج أصحَّ ما يقع له من الرِّوايات في الباب، ثمَّ يتدرَّج في التَّخريج نُزولًا ضمن نِطاق الصِّحَّة والقَبول[٣].

ويحدِّثنا الإمام البخاريُّ عن شدَّة توقِّيه وتحرِّيه وتورُّعه في اختيار النصِّ وانتقاء الرِّواية التي يقرِّر أن يُودِعَها في «الجامع»، إضافةً إلى ما يبذله من جُهدٍ جاهدٍ في تَنقيح الأسانيد، فيقول: (ما وَضعتُ في كتاب «الصَّحيح» حديثًا إلَّا اغتَسلتُ قَبلَ ذلكَ وصَلَّيتُ رَكعتَين)[٤]. ويقول أيضًا: (صَنَّفتُ كتابَ «الجامع» في المَسجد الحرام، وما أَدخلتُ فيه حديثًا حتَّى استَخَرتُ اللهَ تعالى وصَلَّيتُ رَكعتَين، وتيقَّنتُ صِحَّتَه)[٥].

ويندَرِج في إطارِ هذا التوقِّي والتَّحرِّي تَخريجُه لبعض الرِّوايات عن الرُّواةِ الذين تكلَّم فيهم بعضُ أئمَّةِ النَّقد، وارتأَوا باجتهادِهم أن يُلحِقُوهم بقائمة الضُّعفاءِ غير المُعتَمَدين في

---

(١) وإن ظهر بالاستقراء فيما بعد أنَّ كلَّ ما قال فيه: (قال فلان) صحيح إلى مَن أسنده إليه.

(٢) هذا بشكل عام، وإن خرجت بعض الحالات عن هذا التقرير، كما في متابعة شيخه أبي عاصم التي ذكرها دَرْج الحديث (٣٢٠٩)، ثم ذكرها مسندة بواسطة عنه في «الجامع» الحديث (٦٠٤٠).

(٣) انظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٣٦٢-٣٦٣، وقد يكون المعنى المقصود من لفظة المتابعةِ: الموافقةَ على الرِّوايةِ المعيَّنة؛ إشعارًا بالمساواةِ بين الطَّرفَين، دونَ قصدِ الإشارةِ إلى ضَعف المتابِع أو المتابَع كما استقرَّ اصطلاح المتأخِّرين على استخدامِها، ومصطلحاتُ الإمام البخاريِّ تتمتَّع بالخصوصيَّة في أغلبها، ومَن تتبَّعها دراسةً شاهدَ مِصداقَ ذلك، فلا يصحُّ حَملُها دائمًا على مقاصد غيرِه من العلماءِ، والله أعلم.

(٤) انظر «هداية الساري»: ص١٢٣، وقد أصبَحَ تصرُّفه هذا مثالًا يُقتَدَى به في العصورِ اللَّاحقة؛ قال عليُّ بن عَبدالله الآمِديُّ: (لم يَذكُر الشَّيخُ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ في «المُهَذَّب في المَذهَبِ» مسألةً إلَّا بعدَ أنْ صَلَّى رَكعتَين، واستَخَارَ اللهَ تعالى فيها؛ كما فَعَل البُخاريُّ في «الصَّحيح»). انظر «معجم السَّفَر» للسِّلَفيِّ (ط. البارُوديّ): ص٢٩٦.

(٥) انظر «هداية الساري»: ص١٢٤.

الرِّواية، وهم في العُموم على طَبقاتٍ ودرجاتٍ متفاوِتةٍ، لكنَّهم في مُجمَلهم لا يَعدُونَ أحَدَ الطَّرَفَين:

إمَّا أن يكونوا من المُجمَع على تَرك حديثه وتجنُّب الأخذ عنه وطَرح روايته واعتبارها شبهَ المَعدومة، وليس لهذا القسم -ولا رَيبَ- نصيبٌ ولا نِصابٌ في «الجامع».

وإمَّا أن يكونوا من المُختَلَف فيهم بين أئمَّة النَّقد، وتحديدُ حالِهم محضُّ اجتهادٍ ونظرٍ عندَهم، وهم المعنيُّون بالبحث هنا، وأسباب الطَّعن من قِبَل الناقد في هؤلاء الرُّواة منحصرةٌ في وَجهَين:

الوجه الأوَّل: خَرْمٌ في العَدالة.

الوجه الثاني: خَرْمٌ في الضَّبط والإتقان.

وضَرَب الإمام البخاريُّ أروَعَ الأمثلة في مَجَال العَدل والإنصاف عندَ تَصدِّيه لتَنقيح الرِّوايات واختيار أفضلِها وأصحِّها وأقوَمِها على محجَّة الصَّواب؛ فقد تَعامَلَ بنظرةٍ عِلميَّةٍ موضوعيَّةٍ مجرَّدةٍ خاليةٍ من اتِّخاذ المواقفِ المُسبقة الظَّالمة الجائرة تجاه أيِّ راوٍ من الرُّواة بسبب الاختلاف المذهبيِّ أو التباين الفقهيِّ أو التنافر في وجهات النَّظر؛ حيث خرَّج مجموعةً من الأحاديث في «الجامع» كان بعضُ رجال أسانيدها متَّهمًا بنوعٍ من أنواع البِدَع المُخالِفة لطريقة أهل السُّنَّة والجَماعة من حيث الاعتقادُ أو السُّلوك، ناظرًا في اختياراتِه إلى صِفةٍ جوهريَّةٍ إذا وُجِدت في الرَّاوي حَجَبته عن الوقوع في دائرة التَّهميش والردِّ ألَا وهي الصِّدق والأَمانة، معتبِرًا أنَّ الآراءَ العقائديَّة قد يعتريها الخطأ الشَّخصيُّ الفَرديُّ لعِدَّة أسبابٍ ينحرف به عن الموقف السَّديد، لكنَّه لا يستلزم بالضَّرورة الانحرافَ بصاحبه عن جادَّة الصِّدق.

وكذلك الحالُ في موقفه من الرُّواة الذين وُصِفوا بقلَّة الضَّبط، بغضِّ النَّظر عن مناقشةِ حال كلِّ راوٍ، وبيانِ مكانته[1]، فإنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يُكثر النَّقل عن هؤلاء، ولا اعتمدَ رواياتهم

(١) لخَّص أسماءَ هؤلاء الرُّواة كلِّهم، وناقش حالَهم، وبيَّن وجهَ تخريج الإمام البخاريِّ عنهم في «الجامع»: الحافظُ ابن حجر في الفصل التاسع من «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٣٨٤-٤٦٤، وانظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» له: ص٢٨٦-٢٨٨، وانظر لذلك أيضًا الدِّراسة التي أعدَّها أبو بكر كافي بعنوان: =

كأصلٍ في بناء نسيج «الجامع»، ومَن أكثَرَ الرِّوايةَ عنه منهم فهو من شيوخه الذين سَبَر أحوالَهم وميَّز جيِّدَ أحاديثِهم من ضَعيفِها، وما ألطَفَ عبارةَ الإمام النَّسائيِّ رحمه الله وأصدَقَها وأدَقَّها حينَ سُئلَ عن حال (العَلاءِ بن عبد الرَّحمن، وسُهيل بن أبي صالح) -وهما ممَّن أخرج لهم الإمام مسلمٌ في «صحيحه»، ولم يعتَمدهما الإمام البخاريُّ- فقال: (هُما خَيرٌ من فُلَيحٍ[1]، ومع هذا، فما في هذه الكُتبِ كلِّها أجودُ من كتاب محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ).

وبذلك شَهِد أيضًا الإمامُ الدَّارقُطْنيُّ رحمه الله؛ حيثُ قالَ معلِّقًا على تصرُّفِ بعض الحفَّاظ ممَّن حاوَلَ مجاراةَ الإمامِ البخاريِّ في تأليف كتابٍ صحيحٍ مُستَخرَجٍ على نَسَقِ كتابِه «الجامع»، لكنَّه ما استَطاعَ رغمَ سَعةِ اطِّلاعِه أن يُدانِيَه في نَقَاوةِ الأَسانيدِ والرِّوايات: (ما في هذه الكُتُبِ خيرٌ وأَفضلُ من كتابِ محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ رحمه الله)[2].

وقد قرَّر الإمام البخاريُّ نفسُه قاعدتَه العامَّةَ التي التَزَمها كمَنهجٍ علميٍّ ثابتٍ في موقِفِه

= «منهج الإمام البخاريِّ في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصَّحيح»، وهي مطبوعةٌ متداوَلةٌ، صدرَت عن دار ابن حزم للنَّشر.

وتجدرُ بنا الإشارةُ ها هنا إلى أنَّ العلماءَ حينَ تقصَّدوا إحصاءَ الرُّواة المتكلَّم فيهم من رِجال «الصَّحيحَين» كان مقصدُهم تحذيرَ مطالِعي الكِتابَين من مغبَّة الوقوع في خطأٍ جسيمٍ يتمثَّل بقَبُول كلِّ الأحاديثِ التي تُروَى من طريق أولئك الرُّواة خارجَ «الصَّحيحَين»؛ مغترِّين بإخراج الشَّيخَين لبعض رواياتِهم، ومحتجِّين بذلك على ثقتِهم المطلَقة، ولم يكن قصدُهم الطَّعن على الكتابَين، كما حرَّف المُغرِضونَ كلامَهم عن مواضِعِه؛ فصَرَفوه إلى هذا الاتِّجاه المنكَر. وإذا تبيَّن هذا اتَّضح به خطأُ المقولة التي تَداوَلَها جماعة من المتأخِّرين التي مَفادُها: (كلُّ راوٍ أخرج له الشَّيخان فقد جازَ القَنطرةَ)، أي: خَرَج عن نطاق البحثِ والنَّظر والتَّدقيق في رواياتِه كلِّها، وهذا حكمٌ متجانفٌ حائدٌ عن الصَّواب، ولا ندري كيف راجَت هذه المقولةُ على كِبار أئمَّة النَّقد فقبلوها، وهم يتناقَلون -في نفس الآنِ- كلامَ الأئمَّة المتقدِّمين في بيان أحوال بعض أولئك الرُّواة جرحًا وتضعيفًا، والصَّحيح أن يُقال عِوضًا عن هذه العبارة: (كلُّ روايةٍ اعتمَدَها الشَّيخان فقد جازَت القنطرة)، لأنَّ هذا القولَ هو الحُكمُ الدَّقيق المطابقُ لواقع الحال، إذ قد يكون الراوي ثقة في شيخ ضعيفًا في آخر، والله أعلم.

(١) هو فُلَيح بن سُليمان أحَدُ الرُّواة الذين أخرج لهم الإمام البخاريُّ في «الجامع»، وانظر لهذا النصِّ «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٧/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٧٤/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٤٢/٢٤، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص١٠-١١.

(٢) انظر «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر: ٢٠/١ (ط. السريِّع)، ولا تَخفى أهمِّيَّةُ هذه الشَّهادة على المُطالع المطَّلع؛ لأنَّها صادرةٌ من ضمير أشهر العلماءِ الذين انتَقدوا بعضَ روايات «الجامع الصَّحيح» عبرَ العصورِ.

من الرُّواة عُمومًا، لا من رجال أسانيد كتابه «الجامع» فحَسب، حيثُ نَقَل عنه تلميذُه النَّجيبُ الإمامُ التِّرمذيُّ أنَّه قال: (كلُّ رجلٍ لا أَعرفُ صَحيحَ حديثِه من سَقيمِه، لا أَروي عنه، ولا أكتُبُ حديثَه)[1]. فبيَّن أنَّ ضَعفَ الرَّاوي غيرُ مستلزِمٍ لضَعفِ الرِّواية على الإطلاقِ، وأنَّ التَّمحيصَ والتَّدقيقَ والتَّحقيقَ والتَّمييز العلميَّ الجُزئيَّ في كلِّ نصٍّ على حِدَةٍ، هو الأسلوبُ العِلميُّ النَّاضجُ الذي اعتَنَقَه غيرَ معتمدٍ على مكانة الراوي أو الأحكام المُجمَلةِ العامَّة، وإنما عمدته البرهان والحُجَّة الرَّاسخة المَبْنِيَّةُ على السَّبرِ والاستقراءِ[2].

وأوضح مثال على هذا: مَعْمَر بن راشد الأزديُّ الحُدَّانيُّ، أبو عروة، أحد الأعلام الثقات، احتجَّ به الأئمة كلُّهم، لكنه حدَّث في البصرة بأحاديث غلط، كما أنَّ في روايته عن ثابت وقتادة والأعمش ضعفًا، فنرى البخاري أخرج له من روايته عن الزهري وابن طاوس وهمام بن مُنَبِّه ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وأيوب وثُمَامة بن أنس وعبد الكريم الجَزَرِي وغيرهم، ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلَّا تعليقًا، ولا من روايته عن الأعمش شيئًا، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلَّا ما توبعوا عليه عنه[3].

وبمجموع ذلك كلِّه؛ فقد قَضَى الإمامُ أبو عبد الله الحاكمُ النَّيسابوريُّ رحمه الله أنَّ الحديثَ الصَّحيحَ (لا يُعرَفُ برواتِه فقط، وإنَّما يُعرَفُ بالفَهم والحِفظِ وكثرةِ السَّماعِ والمُذاكرة)، ثمَّ ذكر أنَّ «الجامع الصَّحيح» مع رَديفه «صحيح الإمام مسلمٍ» هما كفَّتا ميزانِ الباحث، وحدًّا صراط الصَّواب للطَّالب، فقال بعدَ أن ساقَ ثلاثةَ أحاديثَ نظيفةَ الأسانيد لكنَّها معلولةٌ في الحقيقة: (فإذا وُجِدَ مثلُ هذه الأحاديثِ الصَّحيحةِ غير مخرَّجةٍ في كتابَي الإمامَين البخاريِّ ومُسلمٍ رحمهما الله؛

---

(١) انظر «علل التِّرمذيِّ الكبير» (ترتيب أبي طالبٍ القاضي): ص٣٩٤، وانظر فيه: ص٣٥ و٣٨٩، وانظر «الجامع» للإمام التِّرمذيِّ، ما بعد الأحاديث بالأرقام: (٣٦٤ و١٧١٥).

(٢) ما ينقلُه الإمام البخاريُّ في مصنَّفاتِه عن أئمَّة العلم من عباراتٍ في الجرح أو التعديل، إنَّما ينقلُها على وجه الموافقةِ للمنقولِ عنه منهم، لا على وجه التَّقليد، كما لا يخفَى ذلك، وعلى أساسٍ من ذلك الاستقلال النَّظريِّ كان من عباراتِه الخاصَّة به التي يُكثر استخدامَها في الجرح خصوصًا قولُه: (فيه نَظَرٌ)، وانظر «العواصم والقواصم» لابن الوزير: ٩٦/٣-١٠٨.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال»: ٣٠٣/٢٨، و«تهذيب التهذيب»: ٢٤٣/١٠ (ط. عطا)، و«هدى الساري»: ص٤٤٥.

لَزِم صاحبَ الحديثِ التَّنقيرُ عن عِلَّته، ومذاكرةُ أهل المعرفة به؛ لتظهرَ علَّتُه)[1].

وفوقَ هذا كلِّه، فقد شهد الإمامُ عبدُ الله بن عَبد الرَّحمن الدَّارميُّ رحمه الله -وهو رَفيقُ الإمام البخاريِّ في الطَّلب، وزَميلُه في التَّحصيل، وقَرينُه في العِلم، وشَبيهه في المكانة العِلميَّة- بأنَّ الإمامَ البخاريَّ كان متحرِّيًا لرواية الأحاديث الصَّحيحة وما يُقاربُها في عُموم مؤلَّفاتِه، وليس في «الجامع» فقط، يقول ورَّاقُ الإمام الدَّارميِّ: (سألني عبدُ الله عن كتاب «الأَدب» من تصنيف محمَّد بن إسماعيل؛ فقال: احمِلْهُ لأنظُرَ فيه. فأَخَذَ الكتابَ مِنِّي، وحبَسَه ثلاثةَ أشهرٍ، فلمَّا أخذتُه منه قلتُ: هل رأيتَ فيه حَشوًا أو حديثًا ضعيفًا؟ فقال: ابنُ إسماعيلَ لا يَقرأُ على النَّاس إلَّا الحديثَ الصَّحيحَ، وهل يُنكَرُ على محمَّدٍ؟!)[2].

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث»: ص٢٣٨-٢٣٩ (ط. السلُّوم).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٢٧.

د- كتابٌ مختَصَرٌ

الاختصارُ: هو أخذُ أوْساطِ الكلام وتَرْكُ شُعَبِهِ، وقَصْدُ معانيه[١]، أي: انتقاءُ المَعلومةِ الكُلية المُركَّزة، أو تركيزُ المعلومة المنتقاة، وهذه الحالةُ إنَّما يلجأ إليها الكاتبُ إذا أراد لكتابِه أن يكون دستورًا ومرجعًا شَرعيًا، ومنه قول رسول الله ﷺ: «بُعثتُ بجَوامعِ الكَلِمِ»[٢].

وعلى ضوءِ هذا المنار سار الإمام البخاريُّ رحمه الله في انتقاء معظَمِ نصوص «الجامع الصَّحيح»، موازِنًا بينَ حاجةِ المؤلِّف للدقَّة الواضحة، وبين حاجة المتلقِّي للتلخيصِ النافع[٣]، قال رحمه الله: (ما أدخلتُ في كتاب «الجامع» إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاحِ؛ كي لا يَطُولَ الكِتابُ)[٤]. ويقول: (لم أُخرِّج في هذا الكتابِ إلَّا صحيحًا، وما تَركتُ من الصَّحيحِ أكثرُ)[٥].

وإذا تقرَّر هذا؛ تبيَّن للباحث المنصِف خطأُ مَن ألزَمَ الإمامَ البخاريَّ بإخراج أحاديث جماعةٍ من الرُّواة، محتجًّا عليه بأنَّ حالَ مَن سَرَدَهم هو في وُريقات[٦] يشابه حالَ مَن أخرج لهم الإمامُ البخاريُّ في «جامعه»، وهذا قولٌ يجافي الصَّوابَ ويجانبُ الحقَّ؛ لأنَّ الإمامَ البخاريَّ ما اشترط على نفسه استيعابَ كلِّ الرِّوايات الصَّحيحة في نَظَرِه العلميِّ الرَّصينِ، بل على العكس

---

(١) «حلية الفقهاء» لابن فارس: ص٢٩.

(٢) أخرجه البخاري: (٢٩٧٧).

(٣) نقل الإمام البخاريُّ في كتابه «القراءة خلفَ الإمام» (ص٤٩) (ط. ابن حزم) عن الخليل بن أحمد الفَراهيديِّ أنَّه قال: (يُكثِّر الكلامُ ليُفهَم، ويُقلِّل ليُحفَظ). وهذه الكلمةُ من دِعامات منهجه في الاختصارِ، ولا شكَّ.

(٤) انظر «هداية الساري»: ص١٢١.

(٥) انظر «شروط الأئمَّة الخمسة»: ص١٦٠ (ط. أبي غدَّة)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٧١/١٢، و«تغليق التعليق»: ٤٢٦/٥، و«هُدى الساري»: ص٧، وذَكَر في «تغليق التعليق» أنَّ الإمامَ الإسماعيليَّ علَّق على هذا القولِ قائلًا: (فإخراجُه ما أَخرَجَ صحيحٌ، محكومٌ بصحَّته، وليسَ تَركُ ما تَرَكَ حُكمًا منه بإبطالِه).

(٦) المقصود هو الإمام الدارقُطنيُّ، حيث أملى وُريقات عُرِفَت فيما بعد بكتاب «الإلزامات»، ذكر فيها هذا الكلامَ، ولعلَّ عمله هذا في الإلزامات كان إضاءة في طريق من عمل المستخرجات والمستدركات على الصحيحين لِمَن بعده.

تَمامًا؛ فقد نُقل عنه -إضافةً إلى قَولَيه السَّابقَين- تصحيحٌ وتَحسينُ أحاديثَ كثيرةٍ لم يُخرِّج منها شيئًا في كتابه «الجامع»[1]، ولا ريبَ؛ فهو القائلُ: (أحفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ)[2]. وما أسنَدَه في «الجامع» كلِّه لا يُداني أن يَكونَ عُشْرَ ذلك المَحفوظ، وحَريٌّ به رحمه الله أن يكون في تصرُّفه النَّبيلِ هذا ممتثلًا منهجَ الإمام مالكٍ رحمه الله حين قيل له: (إنَّ عندَ ابنِ عُيَينةَ عن الزُّهريِّ أشياءَ ليست عندَك). فأجاب: (وأنا كلُّ ما سمعتُ من الحديثِ أُحدِّثُ به؟! أنا إذنْ أُريدُ أن أظلِمَهم)[3].

وكون البخاريِّ رحمه الله لم يستوعب الصحيح أمر مُسلَّم به عند العلماء. قال الحاكم: (وأمَّا محمَّد بن إسماعيل فإنَّه بالغ في الاجتهاد فيما خرَّجه وصحَّحه، ومتى قصد الفارس من فرسان أهل الصَّنعة أنْ يزيدَ على شرطه مِن الأصول أمكنه ذلك؛ لتركه كلَّ ما لم يتعلَّق بالأبواب التي بنى كتابه الصَّحيح عليها، فإذا كان الحال ما وصفنا بان للمتأمِّل من أهل الصَّنعة أنَّ كتابيهما

---

(١) قد كتبت دراساتٌ إحصائيَّةٌ حولَ هذا الموضوع في عصرنا الرَّاهن، منها: كتاب «الأحاديث التي صرَّح الإمام البخاريُّ بتصحيحها ولم يُودعها في الجامع الصَّحيح جَمعًا وتخريجًا ودراسةً» للأستاذ علي صالح الخطيب، وهي دراسةٌ قدِّمت في قسم الدِّراسات العُليا بالجامعة الأردنيَّة سنةَ (٢٠٠٣م)؛ لنَيل دَرَجة (الماجستير)، وكتاب «التَّصريح بما صحَّح البخاريُّ في غير الصَّحيح» للشَّيخ عثمان فاضل، وكتاب «الجَمع والتَّوضيح لمرويَّات الإمام البخاريِّ وأحكامه في غير الجامع الصَّحيح» للشَّيخ طارق بن عوض الله، ولأمثلةٍ من تلك الرِّوايات انظر «الجامع» للإمام التِّرمذيِّ (ط. أحمد شاكر)، بعد الأحاديث بالأرقام: (١١٢٦ [وعلَّقه الإمام البخاريُّ في «الجامع» استشهادًا بعدَ الحديث رقم: ٥١٠٨] و١٣٦٦ و١٥٧٩ و١٧٢٨ و١٧٤٢ و٢٨١١ و٣٢٣٥)، و«علل التِّرمذيِّ الكبير» (ترتيب أبي طالبٍ القاضي): (١٩ و٢١-٢٥ و٣٣ و٣٧ و٥٥ و٦٧ و٦٨ و٧٤ و٨٥-٨٧ و١٢٢ و١٣٧ و١٣٨ و١٤٢ و١٥٢-١٥٤ و١٥٧ و١٦٧ و١٦٨ و١٩٢ و١٩٥ و١٩٧ و٢٠٨-٢١٠ و٢٤٣ و٢٥٣ و٢٦٢ و٢٧٣ و٣٥٤ و٣٨٢ و٣٩٨ و٤٠١ و٤٠٥ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٥ و٤٧٩ و٥٠٦ و٥١٠ و٥١٥ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٥١ و٥٥٨ و٦٠٥ و٦٠٧ و٦٢٨ و٦٥٢ و٦٦١ و٦٦٣ و٦٦٩ [وعلَّقه الإمام البخاريُّ بصيغة الجزم في «الجامع» قبل الحديث رقم: ٦٣٤] و٦٧٠ و٧١٥ و٧١٧)، ويظهر من صنيع البخاريِّ أنَّ التَّحسينَ والتَّصحيحَ عنده مترادِفا المعنى؛ فقد أطلَقَ عبارةَ: (حديثٌ حسنٌ) على عدَّة أحاديث قد أخرجها في «الجامع»، انظر «علل التِّرمذيِّ الكبير»: (١٤٣ و١٦٦ و٢٥٤ و٣٥٠ و٤١٩)، ويُقابلُها في «الصَّحيح» على الوِلاء: (٢٢٦٦ و٤١٣١ و٤٥٨ و٢٠٧٦ و٦٧٧٣)، والله أعلم.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص١٠٩.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعيِّ ومناقبه»: ص١٩٩، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء»: ٣٢١/٦-٣٢٢، وفي «الحلية»: (أُضِلَّهم) بدل (أظلمَهم).

لا يشتملان على كلِّ ما يصحُّ من الحديث، وأنَّهما لم يحكما أنَّ مَن لم يخرجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق)[١].

وبنحوه قول الحافظ أبي نُعيم رحمه الله: (ومتى قصد فارسٌ من فرسانِ هذه الصَّنعة ورامَ الزِّيادة عليه في شرطه -يعني: البخاريَّ- من الأصول أمكنه ذلك لتركه -رحمه الله- ما لا يتعلَّق بالأبواب والتَّراجم التي بنى عليها كتابه)[٢]. قال الحافظ ابنُ ناصرِ الدِّين رحمه الله: (وهذا يَرُدُّ على أبي الحسن الدَّارقطنيِّ وغيره حيث ألزموا البخاري ومسلمًا إخراج أحاديث تركا إخراجها وأسانيدُها صحيحة، وأنَّه ليس بلازم في الحقيقة إخراج ذلك في «صحيحيهما» لِمَا ذكرناه).[٣]

وقد بالغ الإمامُ البخاريُّ في الاختصار أشدَّ المبالَغة، حتَّى اشتُهِر بكونِه -في عُموم مصنَّفاته لا في «الجامع» فقط[٤]- من المُولَعين بالتَّلميح دونَ التَّصريحِ، ومن المُغرَمين بالاكتفاءِ بالإشارةِ إلى المقصود دونَ مَكشوف العِبارة، وما كان ذلك منه إلَّا نابعًا من تَقديسِه لحِياضِ العِلم، وتعظيمِه لشأن هذا الدِّين، جَمعًا بينَ المَصلحتَين: تقييد العِلم ونَشره، وتَحفيز المتلقِّي على مداومة البحث والتفتيش والسُّؤال؛ ليكون استنباطُ الدِّلالة مَصونًا عن دَهماءِ النَّاس، محفوظًا بتَداول مَن اصطفاه الله تعالى منهم لنَقل الشَّريعةِ بدَوام مُدارَستِه وتَعاهُدِ مُذاكرتِه مع أهله، جاعلًا بذلك كتبَه -و«الجامعُ» إمامُها- غربالًا ينخلُ بمحتواها جموعَ الطَّلبة الوافدين لسماعها، ليصفوَ منهم لحَملِ العِلم ونَشره أهلُ العناية والإتقان، وقد كان ذلك.

ويبدو -والله أعلم- أنَّ الإمام البخاريَّ كان ناظرًا في تصرُّفه هذا إلى ما حكاه الإمام الشافعيُّ عن أسلوب الأمَّة العربيَّة في طرائق تعبيرها، حيث قال: (وتَكَلَّمُ بالشَّيءِ تُعَرِّفُه بالمَعنى، دونَ الإيضاحِ باللَّفظِ، كما تُعرِّفُ بالإشارةِ، ثمَّ يكونُ هذا عندَها من أعلى كلامها؛ لانفِراد أهلِ عِلمِها به، دونَ أهلِ جَهالَتِها)[٥]؛ مُراعيًا في سلُوكه ما قاله الإمام الأَوزاعيُّ: (ما

---

(١) «المَدخَل إلى معرفة الصحيح»: (١١٢/١).

(٢) «المُستخرج على صحيح مسلم»: (٥٢/١).

(٣) «افتتاح القاري»: ص٣٣٤.

(٤) انظر ما قاله هو عن «التاريخ الكبير» له، في «هداية الساري»: ص٥١.

(٥) انظر «الرِّسالة»: ص٥٢.

زالَ هذا العلمُ عَزيزًا؛ يتلقَّاه الرِّجالُ، حتَّى وَقَع فِي الصُّحُفِ، فَحَمَلَه -أو: دَخَل فيه- غيرُ أهلِه)، وفي رواية: (كان هذا العلمُ شيئًا شَريفًا، إذْ كانوا يتلَقَّونه ويتذاكَرونه بينَهم، فلمَّا صار إلى الكتب ذَهَب نُورُه، وصار إلى غير أهلِه)[١].

وقد استَخدم الإمام البخاريُّ الاختصارَ في أغلبِ تفاصيل «الجامع»:

فهو من حيث موضوعات الكتاب: لا يصرِّح بوجه الارتباط بين ترجمة الباب وبين الأحاديث التي يسوقُها فيه، ولا يبيِّن طريقتَه في الاستدلال بالنصِّ إلَّا نادرًا، بل قد يترجم للمسألة ببابٍ ثمَّ يكتفي بالإشارة إلى دليلها، فيقول: (رواه فلانٌ) من الصَّحابة ﷺ، تاركًا أمرَ اكتشافه للقارئ النَّبيه، وإذا كان في مسألة الباب اختلافٌ بين أهل العلم ساق كلامَهم معلَّقًا دونَ إسنادٍ، ثمَّ يبيِّن الصَّوابَ إن تبيَّن له بدليلٍ قطعيٍّ عندَه، وإلَّا سكت دالًّا على اتِّساع مجال البحث في الموضوع، وقد يعقد بابًا ويترجم له ويُورد الآيات الكريمة المتعلِّقة بالموضوع، مُكتفيًا بها عن سواها من الأدلَّة في الباب.

وربَّما لحق الاختصارُ البابَ ودَليلَه معًا؛ فيسوق في ترجمة الباب نصًّا، ثمَّ يُورد في الباب نصًّا آخَرَ غيرَه، مرشدًا القارئَ إلى وجود أكثر من نصٍّ يتعلَّق بموضوع الباب، وأحيانًا يدمج نصَّ دليل الباب مع ترجمته، دونَ أن يُفصِحَ عن ذلك النصِّ أو يَرويَه بعَينه، بل يَروي ما يدلُّ عليه ويعضد معناه من الأحاديث المرفوعة إن وُجد، وإلَّا اكتفى بالآثار[٢].

على أنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ رَغمَ اختصارِه قد يُعيدُ البابَ والتَّرجمةَ في أكثر من موضعٍ إن وجَدَ مصلحةً علميَّة تُوجبُ ذلك، وهذا قليلٌ جدًّا، وغالبًا ما يفعله إذا كان عنوان التَّرجمة متعلِّقًا بأكثر من موضوعٍ، فإنَّه يعيد الباب بنصِّه في متعلَّقه، كقوله مثلًا: (باب أداء الخُمس من الإيمان)، فقد ذَكَره في كتاب الإيمان، ثمَّ أعادَه في كتاب الخُمُس، ونحوه، أو قد يعيده إذا كان هناك اختلافٌ في تفسير عبارة التَّرجمة، كما فعل في قوله: (باب لا هامة)[٣].

---

(١) باللفظ الأوَّل رواه الدَّارمي في «مسنده»: (٤٨٣)، وبالثاني رواه الخطيب البغداديُّ في «تقييد العلم»: ص٦٤.

(٢) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ١/٢٣٥، و٢/١٤٢، و١٣/١١٤ و١٥٠، و«مقدِّمته»: ص١٣-١٤.

(٣) انظر «فتح الباري»: ١٠/٢١٥ و٢٤١.

لكنَّ المعضلةَ الكبرى التي أتعبت الشُّرَّاحَ وأعيَت الدَّارسين، قضيَّةُ الأبواب التي كان يعقدُها دون ترجمةٍ، فيقول: (باب). ثمَّ يسوق بعدَها حديثًا أو أكثر، وللعلماء في تفسير ذلك التصرُّف أقوال ملأَت بطونَ الكتب والشُّروح، مبثوثةٌ في مظانِّها، ولا قاعدةَ جامعة يُرجَع إليها في إدراك حقيقة حال هذه الأبواب المجرَّدة، فهي مَجالُ نظرٍ ومَحالُّ بحثٍ أبدًا.

وأمَّا من حيث الأدلَّة والنُّصوص والرِّوايات المُسنَدَة التي يسوقُها في «الجامع»: فإنَّه كان يقطِّع الحديثَ الواحدَ إذا كان طويلًا متعدِّد الفَقرات، منتقيًا الفقرةَ المتعلِّقةَ بموضوع البحث، وقد يسوقُه بطُولِه أحيانًا إذا ترجَّحت الفائدة بذلك، منوِّعًا في اختيار أسانيد الحديث ذاك؛ تجنُّبًا للتَّكرار المجرَّد الخالي من الفائدة العِلميَّة، وهذا التصرُّفُ قد أَوقَعَ الكثيرين من دارسي «الجامع» وشُرَّاحه في الوهم عندما أرادوا حِسابَ عَدَد أحاديث «الجامع»، خاصَّةً مَن لم يكن منهم مِن أهل العناية التامَّة بجَمع الرِّوايات وتتبُّع الطُّرق.

وكذلك كان يفعل بالأحاديث غير الطَّويلة المتون، لكنْ دونَ تقطيعٍ، وإنَّما كان يكرِّرها في عدَّة مواضعَ بتنوُّع أسانيدها وألفاظ رواياتها المختلفة؛ ليُحيطَ المتلقِّي بمُجمَل الفائدة من معرفة مَداخل الدَّليل الواحد الثَّابت في مسائل الفقه المتنوِّعة، خاصَّةً إذا كان الحديث مندرِجًا في قائمة الأحاديث الجامعة الحمَّالة الأوجه والمعاني، كحديث: «الأعمال بالنيَّات»، وحديث: «الولاءُ لمَن أَعتَق»؛ مِصداقًا وتأكيدًا لقول أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: (كنتُ إذا سمعتُ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم حديثًا، نَفعَني الله به بما شاءَ أن يَنفَعني منه)[1].

وأمَّا من حيث أسانيد الكتاب ورواياته: فالاختصارُ فيها أشدُّ وأبلغ، فهو كثيرًا ما يكتفي بذِكر اسمِ شيخِه في الرِّواية مفصَّلًا مُبيَّنًا في موضعٍ أو موضعَين، ثمَّ يذكره في باقي المواضع باسمه فقط دونَ زيادةِ بيانٍ، وهذا التصرُّف قد أوقع الكثيرين في حيرةِ بحثٍ لتحديد الشَّيخ المعنيِّ، خصوصًا في الأسماءِ المشترَكة الواسعة الانتشار، كـ(محمَّد وأحمد وإسحاق ويحيى)،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٢ و٤٧ و٤٨ و٥٦) (ط. الرِّسالة)، وأبو داود: (١٥٢١)، والتِّرمذي: (٤٠٦ و٣٠٠٦)، والنَّسائي في «سننه الكبرى»: (١٠١٧٥ و١٠١٧٦ و١٠١٧٨ و١١٠١٢) (ط. الرِّسالة)، وابن ماجه: (١٣٩٥)، قال الترمذي: حديث علي حديث حسن، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة، وصححه ابن حبان (٦٢٣).

وقد تقدَّم الكلامُ عن هذا[1].

أمَّا في أسماءِ مَن فَوق شيخه من رواةِ الإسناد؛ فهو يسوقهم كما ورَدوا في الرِّواية، وأحيانًا يبيِّن حالَ مَن قد يَخفَى على المتلقِّي منهم، أو مَن قد يشتبه حالُه بغيره ممَّن يوافقُه في الاسم أو الكُنية، أو قد يذكُر ثناءً على راوٍ[2]، لكنَّ الغالبَ الأعَمَّ على أسانيده محتاجٌ إلى بيانٍ وتوضيحٍ لمَن ليس من أهل العناية والإتقان من مبتدئي الطَّلبة، وكذلك حال المتابعات التي يسوقُها معلَّقةً بعدَ الأسانيد؛ لأنَّه لا يذكُر موضعَ المُتابَعة، ولا يظهر ذلك إلَّا لذوي الاختصاص المتمكِّنين، وهذه أمورٌ حرص شُرَّاحُ «الجامع» على بيانها وتفصيلها؛ لأنَّها من أهمِّ مطالبه ومقاصده.

والاختصارُ -باختصارٍ- أهمُّ مَعلَمٍ من معالم «الجامع الصَّحيح»؛ لتعلُّقه بما تقدَّم بيانُه من وَلَع الإمام البخاريِّ بقضيَّة التَّلميح والإشارة الخفيَّة إلى مقصدِه في الكلام، والظَّاهرُ أنَّ الاقتصادَ في الكلام كان طَبعًا من طِباع الإمام البخاريِّ؛ فقد وُصف بأنَّه في حياتِه عمومًا كان شديدَ الحياءِ، قليلَ الكلامِ، قد ينقطعُ به القَولُ دونَ مَقصدِه أحيانًا لشدَّة حيائِه، قال عنه تلميذُه الحافظُ صالح بن محمَّد البغداديُّ المُلقَّب بـ(صالح جَزَرة): (ما رأيتُ خراسانيًّا أفهمَ منه، لولا عِيٌّ في لِسانِه)[3].

---

(١) انظر ص٤٢.

(٢) انظر الأحاديث بالأرقام: (٨٨٠ و١٥٧٦ و١٦١١ و٣٥٨٣)، مع «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٣٦٥/٢، و٤٧٦/٣، و٦٠٢/٦.

(٣) هذه صُورةٌ مِن صُورِ تلازمِ السِّيرةِ مع المنهجِ، على حدِّ قولِ أحمدَ بنِ يوسفَ صاحبِ أبي عُبيدٍ:

قَدْ يَخزُنُ الوَرِعُ التَّقِيُّ لِسَانَهُ حَـذَرَ الكَـلامِ وَإِنَّـهُ لَمُفَـوَّهُ

ويبدو أنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله كان ممتثلًا في ذلك ما ذَكَره هو في كتابه «خَلْق أفعال العباد»؛ حيث قال [ص٩١ (ط. الرِّسالة)]: (يُذكَر عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه كان يُحبُّ أن يكونَ الرَّجلُ خَفيضَ الصَّوت، ويَكرَه أن يكونَ رَفيعَ الصَّوتِ)، وهو حديثٌ ضعيفٌ؛ لذلك ساقه بصيغة التمريض، انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألبانيِّ: ٣٠٠/٥ = (٢٢٧٣)، و١٣٦/٧ = (٣١٤٢)، وقد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضًا أنَّه قال: «الحياءُ والعِيُّ شُعبتانِ من الإيمان». أخرجه الإمام أحمد: (٢٢٣١٢) (ط. الرِّسالة)، والتِّرمذيُّ: (٢٠٢٧)، ومحمَّد بن نصر المروزيُّ في «تعظيم قَدر الصَّلاة»: (٤٤٦)، وقد فسَّر محمَّد بن مُطرِّفٍ -كما عند التِّرمذيِّ: (٢٠٢٧)- العِيَّ بأنَّه: قِلَّةُ الكلامِ. وانظر «موضح أوهام الجمع والتفريق»: ٧/١، و«هداية الساري»: ص٥٨ و٧٦.

هـ- موضوع الكتاب

(من أُمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننِهِ وأيَّامِهِ)

بعد أنْ صدَّر الإمامُ البخاري عنوان كتابه بقوله: «الجامع المسند الصحيح المختصر» الذي بيَّن فيه بأن كتابه:

يشمل كلَّ موضوعاتِ الدِّينِ؛ مِن خِلال وصفه بـ: «**الجامع**».

وبأنَّ كتابَهُ اختصَّ بما اتَّصل سندُهُ إلى رسول الله ﷺ صراحةً أو حكمًا؛ من خلاله وصفه بـ: «**المسند**».

وبأنَّ كتابه اختصَّ بالأحاديث التي حقَّقت أعلى درجات القَبول؛ وذلك من خلال وصفه بـ: «**الصحيح**».

وبأنَّه انتقى كتابه مِن كلِّ ما حقَّق شرطه السابق ولم يقصد الاستقصاء؛ وذلك من خلال وصفه بـ: «**المختصر**».

بقي عليه بيان الجانب الذي تناوله في هذا الكتاب، وما مدى شموله لما يتعلَّق بالرسول ﷺ فقال: «مِن أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ، وسننِهِ، وأيامِهِ».

فغطَّى بقوله: «**أمور رسول الله ﷺ**»:

- ما أثبت حُكمًا شرعيًا سواء كان خاصًّا بالرسول ﷺ، والذي عُرف فيما بعد بـ«الخصائص النبوية».

- أو حُكمًا عامًّا للأمةِ، والذي عُرف فيما بعدُ بـ«الأحكام الشرعية».

- أو كان فعلًا جِبلِّيًّا ممَّا تقتضيه الجِبِلَّة البشرية بطبيعتها، أو صفة خَلْقية لا يُبنى عليها تشريع، والذي عرف فيما بعد بـ: «الشمائل النبوية».

ثم أعاد ذكر بعض أفراد العام السابق للتأكيد وتوجيه الاهتمام وذلك بقوله: «**وسننه**»، والمطالع في كتابه رحمه الله يرى أنَّ هذا القسم هو الأكثر حضورًا في كتابه، وهذا الذي عرف فيما بعد

بـ: «أحاديث الأحكام».

ثم اتجه إلى الفترة الزمنية التي غطاها كتابه فقال: «وأيامه»؛ ليشمل حياة رسول الله ﷺ من ولادته حتى وفاته، وما تخلل ذلك من مغازٍ وسير، وهذا الذي عرف فيما بعد بـ: «السيرة النبوية».

وهو من خلال هذا الاسترسال في العنوان يُنبِّه إلى أنَّ اهتمامه بالرسول ﷺ أعمُّ من أن يكون خاصًّا بفترة البعثة وكونه مُشَرِّعًا، وإنما شمل كتابه ما يصح عليه كل الإطلاقات اللغوية للفظة السنة، فهي سيرته ﷺ(١)، وهي الأمر الذي داوم عليه ﷺ(٢)، وهي المثال المُتَّبع(٣)، وهي الطبيعة(٤)، والوجه(٥).

كما حوى كلَّ ما يصح أن يطلق عليه معنى السنة في الاصطلاح:

- من قوله أو فعله ﷺ(٦).
- من الأحكام الشرعية الشاملة للفرض والواجب والمندوب(٧).
- وما واظب على فعله ﷺ مع تركٍ ما بلا عذر(٨).

وبهذا يكون «الجامع المسند الصحيح المختصر» هو أصح تعبيرٍ وتفسير لما رآه ورَّاق البخاري رحمه الله حين قال: «رَأَيْتُهُ فِي المَنَامِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي، كُلَّمَا رَفَعَ

---

(١) «مقاييس اللغة» لابن فارس: ٦١/٣ (ط. دار الفكر).

(٢) «حجية السنة» لعبد الغني عبد الخالق: ص٤٧ (ط. دار الوفاء). وانظر «إرشاد الفحول»: ٩٥/١ (ط. دار الكتاب العربي)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس: ٦٠/٣.

(٣) «جامع البيان» للطبري: ٧٢/٦ (ط. هجر).

(٤) «حجية السنة» لعبد الغني عبد الخالق: ص٤٨، وانظر «مفرادت ألفاظ القرآن» للراغب: ص٣٠٣.

(٥) «لسان العرب» لابن منظور: ٢٢٠/١٣ (ط. صادر).

(٦) «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي: ٢٦٣/٢ (ط. دار الكتب العلمية)، و«نهاية السول شرح منهاج الوصول» للإسنوي: ١٠/٢ (ط. دار الكتب العلمية).

(٧) «الفصول للأصول» للجصاص: ٢٣٦/٣ (ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت).

(٨) «كشف الأسرار عن أصول الإسلام» للبزدوي: ٤٤٧/٢ (ط. دار الكتب العلمية)، و«التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج: ١٠٩/٤ (ط. دار الكتب العلمية).

النَّبِيُّ ﷺ قَدَمَهُ وَضَعَ أَبُو عبد اللهِ قَدَمَهُ في ذَلِكَ المَوْضِعِ»(١).

كما أنَّ الإمام البخاري في كتابه هذا لم يحقق ما أعلن الإمام ابن راهويه عن الحاجة إليه بقوله: «لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِسُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ» فحسب، بل فاض فكره عن عمق رؤية، فجعل كتابه جامعًا لكل ما له برسول الله ﷺ صلة ولو كان فرسًا له ﷺ.

(١) انظر «هدى الساري»: ص٧.

بيئة تصنيف «الجامع الصحيح»

يحسنُ بنا -وقد انتهى التطواف في بحث معالم «الجامع الصحيح» من خلال العنوان الذي ارتضاه المصنف له- أن نُعرِّجَ على البيئة التي تمَّ فيها تصنيف الكتاب، فقد نشأ الإمام البخاريُّ رحمه الله وترعرع في أجواءٍ علميَّة يسودُها شيءٌ من التعصُّب الناتج عن الخلاف العلمي الدَّائرِ بينَ مدرستَين فقهيَّتَين: مدرسة أصحاب الحديث، ومدرسة أصحاب الرَّأي[1]، فكان أصحابُ الحديث يعتبرونَ أصحابَ الرَّأي مخالفين للسُّنَّة النَّبويَّة المُطهَّرة[2]، وفي المُقابل كان أصحابُ الرأي يتَّخذون أصحابَ الحديث هُزُوًا ويَسخَرونَ منهم في كلِّ مَحفلٍ عامٍّ أو مجلسٍ خاصٍّ، ويُحاولونَ مَنعَهم من نَشر مَعارِفِهم[3]، وكان بعضُ أهل الحديث يرُدُّون لهم ذلك بالمِثل أيضًا[4].

وفي ذروة هذا الخلاف ابتَعَث الله سبحانه الإمامَ محمَّدَ بنَ إدريس الشافعيَّ رحمه الله مجدِّدًا لهذه الأمَّة المَرحومة أمرَ دِينِها، فلاءَم بعَقله بينَ المدرستَين، وألَّف بعِلمه بينَ الطَّريقتَين، وأرشَدَ بسُلوكه أتباع الطائفتين إلى وَسَطيَّة المَنهج الحقِّ، فقد تلقَّى رحمه الله العلمَ وأخذ المعرفة عن كِبار علماء المدرستَين، واطَّلع على حقيقة حالِ الفِرقتَين، ووفَّقه الله تعالى بالهداية إلى

(١) للتَّعرُّف على قَتَامةِ ذلك الجوِّ المتشنِّج في مدينة (بخارى) بالتَّحديد، انظر «إنباه الرُّواة»: ٢/١٧٧-١٧٨، و«تاريخ الإسلام»: ٥/٧٢٥، و٨/٢٩١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٢٩٠-٢٩١، ١٢/٤٦٥.

(٢) انظر مثلًا ما قاله الإمام مالك بن أنس رحمه الله في «حلية الأولياء»: ٦/٣٢٦-٣٢٧، وانظر ما قاله الإمام الخطَّابيُّ في «معالم السُّنن» (ط. الطبَّاخ): ١/٣.

(٣) انظر مثلًا حكاية أبي ثور والكرابيسيِّ في لقائهم الأوَّل مع الإمام الشافعيِّ رحمه الله في «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم: ص٦٥-٦٦، وانظر نماذج لذلك في «الجرح والتَّعديل»: ١/٣٤٧، و«تاريخ الإسلام»: ٦/٣٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «القند»: ص٢٥٤ و٥٢٠، وانظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (٣٧٦) (ط. السلُّوم)، و«تاريخ دمشق»: ٢٣/٣٩٧.

منهج الاعتدال الجامع بينَ الأوجه المُشرقة عندَ الطَّرفَين: همَّة أصحاب الحديث العالية في حفظ نصوص الشَّريعة وضبط ألفاظها عن التبديل والتحريف والتغيير، وقوَّة نظر أصحاب الرأي في استنباط الأحكام من النُّصوص وحلِّ المعضلات المستجدَّة عندَ الناس بما يوافقُ عُموميَّات الشَّريعة المقيَّدة بالنُّصوص.

وقد نشأ الإمام البخاريُّ يومَ نشأ وسيرةُ الإمام الشافعيِّ حديثٌ تتداولُه المجالس العِلميَّة شَرقًا وغَربًا، وأتباعُه وأصحابُه الذين اقتبسوا من سِراجه بالنَّصيب الأوفى قد تسوَّدوا وتصدَّروا للتَّعليم والإفتاء، وكان الإمام البخاريُّ في أوَّل طلبه للعلم قد جالس أصحابَ الرأي، وحضَر مجالسَهم، وتتلمذ على أيديهم، ونظر في مصنَّفاتهم[1]، ولم يكن قد التقى بأحدٍ من أصحاب الإمام الشافعيِّ حَمَلةِ شُعلة المنهج المُجدِّد بعدُ، ولا تعرَّف معارِفَه[2]؛ لسيطرة أتباع مدرسة أصحاب الرأي على بلدان الشَّرق في ذلك الزَّمان، لكنَّه كان قد اطَّلع على مصنَّفات الأئمَّة المقارِبين في منهجهم من منهج الإمام الشافعيِّ، كابن المُبارَك والثَّوريِّ ووَكيع بن الجرَّاح، من حيث اعتناؤهم بتتبُّع الأحاديث والرِّوايات المتعلِّقة بموضوع البحث.

ويبدو أنَّه كان قد انتبه بفطنته وحدَّة ذكائه رغمَ صغر سنِّه إلى الخلل الذي يعاني منه منهج أصحاب الرَّأي، ألَا وهو التقصير في الاطِّلاع على عُموم النُّصوص الشرعيَّة، وعدم

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص٥٠ و٥١ و١١٥.

(٢) كان محمود بن النَّضر بن واصل الباهليُّ البُخاريُّ (المتوفَّى سنةَ ٢٥٠) أوَّلَ مَن حَمَل كُتبَ الإمام الشَّافعيِّ إلى مدينة (بُخارَى)، وهو من أقران الإمام البخاريِّ، ولعلَّه كان رفيقَه في الرِّحلة، كما في «الإكمال»: ٣٥٤/٧، و«تهذيب الكمال»: ٤٧٣/٣٢، وكان زَكريَّا بن الحُسين ابن يَزداد النَّسفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٢٨٤) أوَّل مَن حَمَل كُتبَ الإمام الشافعيِّ إلى مدينته (نَسف)، انظر «القند»: ص١٧٧، وانظر «سير أعلام النبلاء»: ٣٧٧/١٤، وكان الحافظُ محمَّد بن عليٍّ الهُرْمُزْفَرهيُّ (المتوفَّى سنةَ ٣٠٦) أوَّلَ مَن حَمَل كتب الإمام الشَّافعيِّ إلى مدينة (مَرو)، انظر «الأنساب»: ٦٣٥/٥ = (الهُرْمُزْفَرهيُّ)، وكان الإمامُ أبو عَوَانَةَ الإسْفَرَايينيُّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٦) أوَّلَ مَن حَمَل عِلمَ الإمام الشَّافعيِّ ومصنَّفاتِه إلى مدينة (إسْفَرَايين)، انظر «تاريخ الإسلام»: ٣١٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقد كان هذا كلُّه بعد رحلةِ الإمام البخاريِّ إلى الحجِّ بمدَّةٍ مَديدةٍ كما لا يَخفَى، فتأمَّل.

ضبطهم -على وجه الخصوص- للرِّوايات الحديثيَّة إسنادًا ومتنًا[١]، وكان هذا التقصيرُ يبلغ أحيانًا درجةَ المخالفةِ والتضادِّ مع النُّصوص، وقد ناقشَ الإمام البخاريُّ ذلك مع بعض زملائِه في الدِّراسة، فأقرَّه الأخيرُ على وجود هذا الخللِ[٢]، فابتدأَتْ -منذ ذلك الحين- قضيَّةُ البحث عن المنهج الصَّواب تختمر في ضميرِه الفتيِّ، ولقد توصَّل في صِباهُ وحداثة سِنِّه -بما أمدَّه الله تعالى به من مَدَد التَّوفيق والسَّداد- إلى قناعةٍ تامَّةٍ ويقينٍ راسخٍ بأنَّ القرآنَ الكَريمَ ومعه السُّنَّة النبويَّةُ المطهَّرةُ هما المصدرُ الكافي الوافي الشَّافي لكلِّ ما يحتاجُه الفقيه في حَلِّ ما ينزل به وبغيره من معضلات المسائل، موافقًا بتلك القناعةِ قناعةَ الإمام الشافعيِّ رحمه الله قبلَ أن يطَّلع على كلامِه في ذلك[٣]، بل وزادَ على ذلك بأنَّه كان يعرف جازمًا أنَّ ما مِن قولٍ أو فتوى لصحابيٍّ أو تابعيٍّ إلَّا وهي مشتقَّةٌ من نصٍّ قُرآنيٍّ، أو مستفادةٌ من حديثٍ نبويٍّ، وكان يعرف مصدرَ كلِّ فتوى من أين انتَزَعها قائلُها[٤]، وهذه قدراتٌ فذَّةٌ فاذَّةٌ عجزت كِبارُ العقول عن إدراكِها إلَّا بشقِّ الأنفس مع الإيغال في النُّضوج والسِّنِّ، وقد ناضَلَ الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله طوالَ عُمره حتَّى يُوقِظَ البصائرَ ويستَنهِضَ الهِممَ إلى استيعابِها، فأَعيَته الحَياةُ وأعياها دونَ بِذارِه في أنفُسٍ مَعدوداتٍ من نُجَباءِ تلامذتِه.

ولا يمكن لقناعةٍ كهذه أن تترسَّخ بهذا الشَّكلِ إلَّا في نَفس شَخصٍ متَّقد الذِّهن، حادِّ الذَّكاءِ، خارقِ البَديهةِ، مواظبٍ على تلاوة القرآن الكريم، دائمِ التفكُّر في معاني آياته، مُثابرٍ على التأمُّل والنَّظر في الأحاديث النبويَّة الشَّريفة واستخراج فوائدها، وقد شهد له بذلك رَفيقُه

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص٥٠.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٠٦/١٢، ولعلَّ ذلك الزَّميلَ هو الحافظ يحيى بن عاصمٍ البُخاريُّ؛ فقد رُوي عنه أنَّه كان يناقشُ أبا حفصٍ الكبيرَ في المسائل الَّتي خالَفَ فيها كِبارُ أصحابِ الرَّأي الحديثَ النَّبويَّ الصَّحيحَ، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٢٥/٥-٧٢٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، والله أعلم.

(٣) انظر «الرِّسالة»: ص١٧-٢٠ و٧٦-١٠٥.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤١٧/١٢، والإمام الشافعيُّ رحمه الله يقول: (ليس لأَحدٍ دُونَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أن يقولَ إلَّا بالاستدلال، ولا يقول بما استَحسَنَ؛ فإنَّ القولَ بما استَحسَنَ شيءٌ يُحدِثُه ليس على مثالٍ سابقٍ). انظر «الرِّسالة»: ص٢٥.

الإمام الدارميُّ؛ حينَ سُئِلَ عن حديثٍ صحَّحه الإمامُ البخاريُّ، فقال: (مُحمَّدٌ أبصرُ مِنِّي؛ لأنَّ هَمَّه النَّظرُ في الحديثِ، مُحمَّدٌ أكيَسُ خَلْقِ الله؛ إنَّه عَقَل عن الله ما أَمَر به ونَهى عنه في كتابه، وعلى لسان نَبيِّه ﷺ، إذا قرأَ محمَّدٌ القرآنَ شَغَل قَلبَه وبصرَه وسَمعَه، وتفكَّر في أمثالِه، وعَرَف حلالَه وحرامَه)[١].

ويحدِّثنا تلميذُه مُسَبِّحُ بن سَعيدٍ عن بعضِ عاداتِه في تلاوةِ القرآن الكريم، والتي صاحبَته إلى أواخر أيَّامِ حياتِه رحمه الله؛ فيقول: (كان محمَّد بن إسماعيل يَختِمُ في رمضانَ في النَّهارِ كلَّ يومٍ خَتمةً، ويقومُ بعدَ التَّراويح كلَّ ثلاثِ ليالٍ بختمةٍ)[٢].

ويَروي لنا تلميذُه وخادمُه وورَّاقُه أبو جعفرٍ محمَّدُ بن أبي حاتمٍ حادثةً تدلُّ على عُمقِ انشغال كِيانِ الإمام البخاريِّ واندماجه التامِّ -رُوحًا وجَسدًا- بآيات القرآن الكريم عندَما يتلوه، فيقول: (دُعي محمَّد بن إسماعيلَ إلى بُستان بعضِ أصحابِه، فلمَّا صلَّى بالقَوم الظُّهرَ، قام يتطوَّعُ، فلمَّا فرغ من صلاتِه، رَفَع ذيلَ قميصِه، فقال لبعض مَن مَعه: انظُرْ؛ هل تَرَى تحتَ قميصي شيئًا؟ فإذا زنبورٌ قد أَبَرَه [أيْ: لَسَعَه] في ستَّةَ عشرَ أو سبعةَ عشرَ موضعًا، وقد تورَّم من ذلك جسدُه، فقال له بعضُ القوم: كيف لم تَخرج من الصَّلاةِ أوَّلَ ما أَبَرَك؟! قال: كنتُ في سُورةٍ، فأَحببتُ أن أُتِمَّها)[٣].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٢٦، وفي كلام الإمام الدَّارميِّ هذا إشارةٌ إلى أنَّ المُداومةَ على مُدارسة القرآن الكريمِ والمواظبةَ على تدبُّره هي من أثبت المقوِّمات التي ينبغي أن يعتني بها الطَّالبُ؛ للتَّمكُّن من معرفة السُّنَّة النبويَّة المطهَّرة وفَهمها وتَمييز صحيحِها من غيره؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ كان في كلِّ ما يقول ويفعلُ مفسِّرًا ومترجِمًا لمعاني القرآنِ، وهو ما شهدت به أمُّ المؤمنين عائشةُ رضي الله عنها حين قالَت في وصفِه ﷺ: (كان خُلُقه القرآن)، أخرجه مسلمٌ: (٧٤٦)، وعلى أساسٍ من ذلك استحثَّ الإمام الشافعيُّ رحمه الله همَّةَ طَلبة العِلم لاستغراق الطَّاقةِ في تعلُّم القرآن الكريم ومدارستِه؛ معلِّلًا أهميَّةَ ذلك بقوله: (فإنَّ مَن أَدركَ عِلمَ أحكامِ الله في كتابِه نصًّا واستدلالًا، ووفَّقه الله للقول والعَمل بما عَلِمَ منه؛ فازَ بالفضيلةِ في دِينه ودُنياه، وانتفَت عنه الرِّيَبُ، ونوَّرَت في قلبِه الحكمةُ، واستَوجبَ في الدِّينِ موضعَ الإمامةِ). انظر «الرِّسالة»: ص١٩، فتأمَّل اتِّفاقَ المنهَج بينَ هذين الإمامَين الكبيرَين دونَ أن يلتقيا واقعًا، لكنَّما «الأرواحُ جنودٌ مجنَّدةٌ؛ فما تعارَفَ منها ائتَلَفَ»، كما قال المُعلِّمُ المُعلَّمُ ﷺ، أخرجه الإمام البخاريُّ: (٣٣٣٦).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٣٨-٤٣٩.

(٣) نفسه: ١٢/٤٤٢.

والمقصودُ: أنَّه كان -مُحمَّلًا بهذا الوعي الشَّامخ- قد بقي مقيَّدَ الوجدان في مدينته الأُمِّ (بُخارَى)، تنازعُه رُوحُه التَّوقَ الأكيدَ، وتجاذبُه نَفسُه الرَّغبةَ الصادقةَ في الانطلاقِ إلى آفاقِ الدُّنيا لمواصلة التَّحصيل ومتابعة الترقِّي في صَرح العلم والمعرفة.

وقد نمَّى ما وهبه الله تعالى من قاعٍ روحيَّة خصبةٍ، وغذَّاها بكلِّ ما وَقَع تحتَ طائلةِ يدِه من تراث العِلم ومأثوراته -شفهيَّةً كانت أو خَطِّيةً- في بلده بُخارَى والبلدان المحاذية لها في إقليم خُراسان، حتَّى أذن الله تعالى له بمرافقة أُمِّه وأخيه في رِحلة الحجِّ وهو في السادسة عشرَ من سِنيِّ عمره، فدَخَل في طَريقِه نَحوَ الدِّيار المقدَّسة إلى حاضرةِ العالَم الإسلاميِّ والدُّنيا آنذاك دارِ السَّلام بغداد، ومنها إلى البصرة، ثمَّ إلى الكوفة، مواصلًا مسيرتَه إلى الحجاز، وقد كان في نيَّته أن يتمِّم رحلتَه بالدُّخول إلى اليمن؛ لينال فضلَ السَّماع من إمامها عبد الرزَّاق ابن هَمَّام الصَّنعانيِّ، لكنَّه عَلِمَ أنَّه قد أصابته علَّةُ الاختلاطِ وتغيُّر الحِفظ وضَعفِه بسبب كبر السِّنِّ؛ فأعرَضَ عن ذلك[1].

وقد كانت هذه الرِّحلةُ مفتاحَ الأفق العِلميِّ لهذا العقل الرائد؛ لِما اكتشَفَه من الكنوز والثَّروات العلميَّة في تلك البلدان التي مرَّ بها، متمثِّلةً في أشخاصِ مَن يقطنُها مِن كِبار أئمَّة العلم والمعرفة الذين التقى بهم، فما كان منه إلَّا أنْ يُفارِقَ أهلَه؛ ليُقيمَ في هذه الرِّياضِ الغنَّاءِ ناهلًا من مَعين عيونِها الصافية، لا سيَّما أنَّ هذه الرِّياض قد استقبلته بحَفاوةٍ بالغةٍ تفوقُ خيالَه، وفتَحت له أحضانَها على مِصراعَيها، فقد ضجَّ به أهلُ العلم فرحًا واغتباطًا، وحثُّوا طلَّابَهم على الكتابة عن هذا الشابِّ العبقريِّ، ونصَّبوه حَكَمًا في ما كان ينزل بهم من معضلات العلم وعَويص المسائل.

وتمسُّكًا بوعيه النبيل لم يهتزَّ الإمام البخاريُّ لتلك الاحتفالات، وإنَّما واصلَ سيرَه بتُؤَدةٍ ناضجةٍ نحوَ ما كان يَرنو إليه من مُداومة العمل الدَّؤُوب لتتميم جُهدِ السابقين، والالتحاق برَكب الفائزين الذين أفنَوا أعمارَهم في خدمة حِياض الشَّريعة؛ لذلك شَرَع في سنٍّ مبكِّرةٍ بوَضع أهمِّ مَشروعَين في نَظَره لتكميل إنجازات العلماء السالِفين، يقول: (فلمَّا حجَجتُ

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص٥٦، مع التعليق عليه، الهامش رقم: (٥).

رجع أخي، وتخلَّفتُ في طَلَب الحديث، فلمَّا طَعنتُ في ثَماني عشرةَ جَعلتُ أُصنِّفُ قضايا الصَّحابة والتابعين وأقاويلَهم، وذلك في أيَّام عُبَيد الله بن موسى، وصنَّفتُ كتابَ «التَّاريخ» إذ ذاكَ عندَ قبر النَّبيِّ ﷺ، في الليالي المُقمرة)[1].

ثم اتجه إلى تصنيف الصحيح[2] الذي أتمه في حدود سنةَ اثنتين وثلاثين ومئتين، حين بلغَ الثَّامنة والثلاثينَ من سنيِّ عُمُره، لأنَّ الحافظَ العُقيليَّ ذكَر أنَّه قام بعَرْض «الجامع» على مجموعةٍ من شيوخِه الكِبار، منهم: الأئمَّة ابن المَدينيِّ وأحمد ابن حنبل ويحيى بن مَعين[3]، وقد توفِّي ابنُ مَعِينٍ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومئتين، وتوفِّي ابنُ المَدينيِّ بعدَه بسنةٍ واحدةٍ، وتوفِّي الإمام أحمد سنةَ إحدى وأربعين ومئتين[4].

وعَرَضَ البخاري الصحيح عليهم مستشيرًا مسترشِدًا بآرائِهم، خصوصًا وأنَّهم كانوا يمثِّلون في نَظَره الصَّفوةَ العلميةَ في ذلك الزَّمان، خاصَّةً منهم الإمام عليَّ ابن المَدينيِّ؛ حيث كان كثيرًا ما يقول لتَلَامِذتِه: (ما تَصَاغَرْتُ نَفسي عندَ أحَدٍ إلَّا عندَ عليِّ ابن المَدينيِّ، ما

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص٥١.

(٢) تقدَّم النَّقل عنه رحمه الله أنَّه قال: (صنَّفتُ جَميعَ كتبي ثلاثَ مرَّاتٍ). انظر «هداية الساري»: ص١٠٩.

(٣) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٩٥ (ط. الخانجي)، و«هداية الساري»: ص١٢٩، و«تهذيب التهذيب»: ٩/٤٦، و«تغليق التعليق»: ٥/٤٢٣، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٩ و٥١٤.

(٤) انظر لتراجمهم «تهذيب التهذيب» على الوِلاء: ١١/٢٥١، و٧/٣١١، و١/٦٥، و«تحقيق اسمَي الصَّحيحَين»: ص٧٢، وما لا مِريةَ فيه أنَّه قد انتهى من تأليف الكتابِ قبلَ سنة (٢٣٣)، وهذا الإطلاقُ هو الذي قال به من قَبلُ فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التُّراث العربيِّ»: ١/٢٢٦، والشَّيخُ تقيُّ الدِّين النَّدْويُّ في كتابه «الإمام البخاريُّ سيِّد الحفَّاظ والمُحدِّثين»: ص٨٨-٩٠، ونقلَه عن شيخِه محمَّد زكريَّا الكَانْدَهْلَويِّ أيضًا: ص٩٣-٩٤، هذا إنْ صحَّ خبرُ العُقيليِّ الذي اعتمَدَ كُلٌّ منَّا عليه، والأظهرُ أنَّه خبرٌ صحيحٌ؛ لأنَّ العُقيليَّ أدركَ جماعةً من تلامذة الإمام البخاريِّ ومعاصريه، وقد جَزَم بلَفظ الحكاية ممَّا يُشعرُ بثبوتِها لَدَيه، وقد كان رحمه الله من كبار أئمَّة التَّحرِّي والضَّبط، حتَّى قيلَ: إنَّه لا يروي إلَّا عن ثقةٍ، ولأنَّ سُنَّة المحدِّثين جرَت بهذا التَّقليد النَّبيل: أنْ يعرضَ التلميذُ منجزاتِه العلميَّة على كِبار شيوخِه، انظر في توثيق هذا التقليد مقالًا ماتعًا منشورًا في مجلَّة «البَيان»، السَّنة (١٩)، العدد رقم: (٢٠٧)، الصَّادر في شهر (ذي القعدة)، سنةَ (١٤٢٥)، بعنوان: (من سُنن المحدِّثين عند تأليف كتبهم)، بقلم الدُّكتور عليِّ الصَّيَّاح، وانظر «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدُّكتور خلدون الأَحدب: ص١١٤-١١٨، والله أعلم.

سَمِعتُ الحديثَ من فِي إنسانٍ أَشهَى عِندي أنْ أَسمَعَه مِن فِي عَليٍّ)[١]. ولمَّا سألَه تلميذُهُ الحافظُ محمَّد بن العَبَّاس السَّرَّاجُ: (ما تَشتَهي؟) أَجابَ: (أَشتَهي أنْ أَقدَمَ العِراقَ، وعليٌّ ابنُ المَدينيِّ حَيٌّ، فأُجالِسهُ)[٢]. وكان يقول عنه: (كان أعلمَ أهل زمانِه)[٣]. وكذلك كانت نظرتُه للإمامَين أحمد ابن حنبل وابن مَعين[٤]، إلَّا أنَّ إعجابَه بابن المَدينيِّ كان أَكبرَ وأَرسخَ؛ فهو أستاذُه ومعلِّمُه الذي أَخَذَ عنه علمَ العِلل، وعلى يديه تشرَّبَه، وبهُداه تَدَرَّج في مَعارِجِه، ولا يَخفَى ذلك على الدَّارسين سيرتَه[٥].

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢/٣٣٧-٣٣٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٥٢/٨٢، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٥١، وانظر «هداية الساري»: ص٨٥.

(٢) انظر «المجروحين»: ١/٥٣ (ط. حمدي)، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ١٣/٤٢٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تهذيب الكمال»: ٢١/١٨، و«سير أعلام النبلاء»: ١١/٤٨.

(٣) انظر كتاب «رَفع اليدَين في الصَّلاة» للإمام البخاريِّ (ط. ابن حزم): ص٣٨.

(٤) انظر «رفع اليدَين في الصَّلاة»: ص٣٣ و٩٦، ويوازيهم عندَه في المنزلة والمكانة الإمامان الحُميديُّ وابن راهُوْيَه، أمَّا الإمام الحُميديُّ؛ فلم يطَّلع على الكتابِ؛ فقد توفِّي سنةَ تسعَ عشرةَ ومئتَين، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ١٤/٥١٥، وكان الإمام البخاريُّ وقتَها في أطوارِ تأليف الكتابِ الأُولَى.

وأمَّا الإمام ابن راهُوْيَه؛ فقد توفِّي في شهر (شَعبان)، سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ ومئتَين، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ٢/٣٨٨، وقد كان رحمه الله يحضُّ الطَّلبةَ على الإفادة والتعلُّم من الإمام البخاريِّ، وكان حريصًا أشدَّ الحِرص على متابعةِ إنجازاته العِلميَّة وتَفخيم أمرِها، وقد أُعجب كثيرًا بكتابه «التاريخ الكبير»، وأَطلَعَ الأميرَ عبدَ الله بنَ طاهرٍ عليه قائلًا: (أيُّها الأَمير، أَلَا أُريكَ سِحرًا؟!)، كما في «هداية الساري»: ص٨٤، ومع هذا كلِّه، فما نميل إليه أنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله لم يقم بعَرض «الجامع» على شيخِه الإمام ابن راهُوْيَه؛ تأدُّبًا معه؛ لأنَّ الرَّجلَ الذي تمنَّى تأليفَ «الجامع» -كما في القصَّة التي ذكَرناها سابقًا في بيان الدَّافع لتأليف الكتاب- كان قد توجَّه بأمنيَّته إلى الإمام ابن راهُوْيَه، كما في نَصِّ الحكاية في «هداية الساري»: ص١٢٠، والله أعلم.

(٥) انظر «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٣٦٤-٣٦٥، ويكفي للدِّلالةِ على عِظَم تلك المكانةِ أنْ يعرفَ المُطالعُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ على قوَّة استقلاليَّة اجتهادِه التَّامَّة، وشدَّة تفرُّد شخصيَّتِه العلميَّة الفذَّة، قد أخرج في «الجامع» نفسِه عن ابن المَدينيِّ حديثًا برقم: (٢٧٨٠)، في (باب قولِ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ...﴾ [المائدة: ١٠٦])، من (كتاب الوصايا)، فقال: (قال لي عليُّ بن عبد الله ...) -وفي رواية إبراهيم بن مَعقل النَّسفيِّ: (وقال عليٌّ)- ثمَّ ساقَ الحديثَ، وفي إسنادِه راوٍ اسمُهُ: (مُحمَّد بن أبي القاسم)، فعلَّق الإمامُ البخاريُّ على هذه الرِّواية قائلًا: (لا أَعرِفُ محمَّدَ بنَ أبي القاسمِ كما أَشتَهي، وكانَ عليُّ بن عَبد الله يستَحسِنُ هذا الحديثَ: حديثَ محمَّد =

واستقلالُ الإمام البخاريِّ بالاجتهاد واضحٌ جليٌّ في كلِّ مصنَّفاته، لا في «الجامع الصَّحيح» فحسبُ، أمَّا في «الجامع» فاستقلاليَّتُه أشدُّ وضوحًا؛ لاشتمال «الجامع» على عدَّة موضوعات رئيسةٍ، وتشعُّب أغصان بحوثه وتغلغلها في شتَّى تفاريع المسائل العلميَّة، فهو في القراءات القرآنيَّة يختارُ اختيارَ مجتهدٍ حرِّ النَّظر غير مكمَّم المَدى بقراءةٍ متواترةٍ معيَّنةٍ[1]، بل يُعاملُ كلَّ المرويِّ عنهم على اختلافِ أوجُهِه معاملةَ ألفاظ الأحاديث النبويَّة المتعدِّدة، فينتقي منها ما هو أكثر ملاءَمةً للدِّلالة والحُجَّة والبرهان الموافق لمعنى ما يختارُه أو يُشير إليه في الباب[2]، وقد ينبِّه إلى بعض الاختلافات إن اقتضى المَقامُ ذلك.

أمَّا في مَجال اللُّغة بفنونها؛ فعبارتُه نامَّةٌ عن تمكُّنٍ راسخٍ وبَراعةٍ تامَّةٍ، نابعٌ ذلك الاهتمام من يقينه المتين بأنَّ الجَهلَ والضلالةَ ما دَخَلَت على مَن دَخَلت عليه مِن أهل الأهواء والبِدع إلَّا باستيلاء العُجمةِ عليهم وضَعف اطِّلاعهم على أصول كلام العرب الدَّالَّة على معاني ألفاظ الكتاب والسُّنَّة[3].

وهو كثيرُ الاستفادة والنَّقل فيما يتعلَّق بذلك عن أئمَّة اللُّغة وعلمائها الكِبار، ينتقي انتقاءً واعيًا من كلامهم، ويسوق شيئًا من اختلافاتهم في التأويل اللُّغويِّ، لا سيَّما البصريُّون منهم[4]، فهو دائمُ النَّقل نصًّا أو تصرُّفًا عن أبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنَّى من كتابه «مجاز القرآن»، ويعتمدُه

= ابنِ أبي القاسم)، انظر «تهذيب الكمال»: ٣١٢/١٨، و٣٠٦/٢٦، و«فتح الباري»: ٤١٠/٥، فبيَّن أنَّه قد اتَّكأ -في اطمئنانِه لإخراج هذه الرِّوايةِ في «الصَّحيح»- على حُكم الإمام ابن المَدينيِّ ﷺ بتَحسينِها وقَبُولِها؛ لذلك أحالَ العُهدةَ عليه بعبارة: (وقال عليٌّ) ولم يقل: (حدَّثني)، والله أعلم.

(١) بالرَّغم من ذلك فإنَّ مخالفتَه لقراءة الكوفيِّين غالبةٌ واضحةٌ للمُطالع، وسيجد القارئ مِصداقَ ذلك في هوامش التَّحقيق المتعلِّقة ببيان القراءات.

(٢) وقد أدَّى عدم مراعاة هذا الأمر ببعض أهل العلم إلى الانزلاقِ خطأً في نسبة الإمام البخاريِّ إلى وقوعه في الوَهم عندَ سياقِه لبعض ألفاظ الآيات القرآنيَّة، انظر «أمالي السُّهيليِّ»: ص٦٤، و«فتح الباري»: ٣٦٠/١٣.

(٣) انظر طَليعة كلامه في كتابه «رفع اليدين في الصلاة»: ص٢٠.

(٤) قد تقدَّم النقل عن الإمام البخاريِّ ﷺ أنَّه كان شديد العناية بجمع روايات علماء البصرة، وأنَّه كان قد اتَّخذها مركزًا يسافر ويعود إليه ليواصل فيها تأليفَ كتبه، وهذا يدلُّ على مكانتها المَكينة في نفسه، ولا ريبَ؛ لأنَّ بعض العلماءَ من قبلِه قد اعتبروا البصرةَ مركزًا من مراكز العلم النقيِّ، انظر طَرفًا من كلامهم حولَ ذلك في «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب: ٤٣٥/٢ و٤٣٧ (ط. الخطيب).

كثيرًا[١]، لكنَّه لم يصرِّح باسمه إلَّا في بعض المواضع[٢]، على أنَّه لم يظلِم الكوفيِّين مَكانتَهم اللُّغويَّة العَريقة؛ فقد نَقَل عن يحيى بن زيادٍ الفرَّاء من كتابه «مَعاني القرآن»[٣]، دون أن يصرِّح باسمِه إلَّا نادرًا أيضًا[٤].

وعلى هذا المِنوال من النُّضوج المعرفيِّ كان حالُه في قضايا الحديث والفقه، وانطلاقًا من يقينه الرَّاسخ المتمثِّل بقولِه: (لا أعلَمُ شيئًا يُحتاجُ إليه إلَّا وهو في الكِتاب والسُّنَّة)[٥] نَسَج الإمام البخاريُّ رحمه الله صرحَ «الجامع الصَّحيح»، وأعلى بنيانَه، ووطَّد أركانَه، ومَشَقَه على كلمةٍ سَواءٍ، وما كان يَقَع فيه من موافقتِه في الاجتهاد لكثيرٍ من أقوال أئمَّة العلم السابقين له؛ فإنَّ مَرَدَّ ذلك إلى وِفاقٍ بَصيرٍ لا تَقليدٍ أعمى، وتتابعٍ متينٍ لا مُتابعةٍ جَوفاء.

وإن حاوَلَ لاحقًا بعضُ المؤلِّفين في طبقات فقهاء المذاهب مصادرةَ الإمام البخاريِّ

---

(١) انظر «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص ١٧١ و٢٠٧ و٢٨٩ و٢٩٥-٢٩٧ و٣١٠ و٣١٢-٣١٩.

و«فتح الباري»: ١/٢٤٣، و٣/١٤ و٢١٣ و٢٢٦ و٤٥١ و٥٢٢، و٤/٤ و٢٢ و٢٩ و٣٤٣ و٣٤٤ و٤٤٥، و٥/٩٥ و١٧٤ و٢٣٩ و٣٥١ و٣٥٧ و٤١٠، و٦/١٨ و٣٨ و٧٢ و٢٠٤ و٢٥٩ و٢٨٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٣١ و٣٣٣ و٣٧٧ و٣٨٥ و٤٣١، و٧/١١ و١٩٠ و٢٨٦، و٨/١٥٦ و١٦٢ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٤٨ و٢٨٣ و٢٨٨ و٣٠٧ و٣٣١ و٣٥٣-٣٥٤ و٣٥٥ و٣٧٣ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٩ و٣٨٣ و٣٩٣ و٤٣٦ و٤٤٢ و٤٤٧ و٤٩١ و٥٠٥ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٨ و٥٣٥-٥٣٦ و٥٥٤ و٥٦٨ و٥٧٥ و٦٦٦ و٦٨٥ و٦٩٦ و٧٠٣ و٧١٤، و٩/١٧٩، و١٠/٢٢٥-٢٢٦، و١٣/٤٠٨ و٤٦١ و٤٦٧ و٥٠٥-٥٠٦ و٥٠٩، ومواضع كثيرة أخرى، خصوصًا في كتاب التفسير من «الجامع»، والذي يشتمله الجزء الثامن من كتاب «فتح الباري».

(٢) انظر ما قبل الأحاديث بالأرقام: (٤٥٨٠ و٧٤٨٥ و٧٥٣٠)، وما بعد: (٤٩٢٩ و٤٩٥٢ و٥٣٢٠).

(٣) صرَّح بذلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: ١/٢٤٣، و٨/٦٢٦ و٧٢٩، وانظر «هُدى الساري»: ص١٢٣ و٢٩٥ و٣٠٠ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٤٤، و«فتح الباري»: ٣/١٦١ و٢٢٦ و٣٧٩، و٤/٣٤٤، و٥/٤١٠، و٦/١١ و٢٩٨ و٣٢٢ و٣٤٦ و٣٦٤ و٣٦٥ و٤١٦، و٧/٤٦، و٨/١٦٢ و١٧٥ و٢٠٣ و٤٣٧ و٤٣٨ و٥٠٥ و٥٦٠ و٥٨٦ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠٦ و٦١٦ و٦١٩ و٦٢١ و٦٢٣ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٣٢ و٦٤١ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠٢ و٧١٣ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٣ و٧٤١، و٩/٤٤٩، و١٠/١٤٨ و٥٣٢، و١١/٣٦٩ و٣٩٥، و١٣/٣٦٢، ومواضع أخرى كثيرةٌ أغلبها في كتاب التفسير من «الجامع» أيضًا.

(٤) انظر ما قبل الأحاديث بالأرقام: (٤٨٩٦ و٧٣٧٩)، وما بعد الأحاديث بالأرقام: (٣٦٨٢ و٤٩٦٣).

(٥) انظر «هداية الساري»: ص١١٥.

والظَفَر به والاستحواذَ على شخصيَّته[١]، فإنَّ تصنيفَه خارجَ نِطاق المجتهدين المُستقلِّين جَورٌ وإجحافٌ قد عَصَمه الله تعالى منه بما حَبَاه ومنَحَه من مقوِّمات العِلم والفَهم والتَّحصيل والوَعي والنَّباهة، ويَكفيه لإثبات ذلك شهادةُ كِبار الأئمَّة من شيوخه كالحُميديِّ وابن مَعين وابن راهُوْيَه، وإقرارُهم له بالتقدُّم عليهم في المعرفة، وإذعانُهم لقضائِه وحُكمِه في كثيرٍ من مسائل الخلاف والبحث[٢].

وممَّا اشتهر عنه رحمه الله مذهبه في أنَّ الأصولَ إذا ثَبَتت استغنى بها الطَّالبُ عن مذاهب النَّاس[٣]، ويقولُ: (إنَّ الإنسانَ ينبغي أن يُلقيَ رأيَه لحديث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حيثُ ثَبَت الحديثُ، ولا يعتلَّ بعللٍ لا تصحُّ ليقوِّيَ هواه)[٤]. ويقول: (إذا ثَبَت الخبرُ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وأصحابِه، فليس في الأَسوَدِ ونَحوِه حُجَّةٌ)[٥]. وكان دائمَ التَّرداد لعبارة حَبر الأمَّة عبدِالله بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما -ومِن بعده تلميذه مُجاهد بن جَبْرٍ-: (ليس أحَدٌ بعدَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم إلَّا يُؤخَذُ من قولِه ويُترَكُ، إلَّا النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم)[٦].

وبناءً على ما تقدَّم بيانُه استحقَّ «الجامع الصَّحيحُ» بجَدارةٍ مكانتَه التي احتلَّها في نفوس

---

(١) انظر «عمدة القاري والسَّامع» للسَّخَاويِّ: ص٦١-٦٤، و«سيرة الإمام البخاريِّ»: ١/٢٣٢-٢٣٧، و٢٣٨، وكتاب «الإمام البخاريُّ سيِّد الحفَّاظ والمحدِّثين» لتقيِّ الدِّين النَّدْويِّ: ص٥٧-٦٢.

(٢) نَقَل الصَّغانيُّ في مقدِّمة كتابه «أسامي شيوخ البخاريِّ» (ص٤٠) عن أبي حامد الأنماطيِّ أنَّه قال: (كنتُ ببغداد، ويحيى بن مَعين وأحمد بن محمَّد بن حنبل والبخاريُّ يُناظِرون، فلمَّا قام البخاريُّ قال أحمد ليحيى: تَرَى هذا الخراسانيَّ أرجحَ مِنَّا؟ قال يحيى: بكثيرٍ).

(٣) مراده في هذا أنَّ مَن عرف الدليل عرف الحقَّ أو الرَّاجح من مذاهب الناس، فاستغنى بالدليل عن الاضطراب والتردد في الأقوال، وانظر كتابه «القراءة خلفَ الإمام» (ط. دار الكتب العلميَّة): ص٤٩. ونقل رحمه الله في (كتابِ العِلم)، في (باب كَيفَ يُقبَضُ العِلمُ) قولَ عمرَ بنِ عبد العزيز: (لا يُقبَلُ إلَّا حَديثُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) وكأنه يُشير إلى أنَّ أصلَ قبضِ العِلم ومَوتِه قَبولُ حديثِ غير النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم واعتمادُه دينًا، فتأمَّل. انظر «الجامع»، قبل الحديث بالرَّقم: (١٠٠)، و«فتح الباري» ١/١٩٥.

(٤) انظر كتابه «رَفع اليدَين في الصَّلاة»: ص١٠٥.

(٥) انظر «القراءة خلفَ الإمام»: ص١٥، والأسود يقصد به الأسود بن يزيد النَّخعيَّ، وهو من كِبار أئمَّة العلم من التابعين، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٣/٢٣٣.

(٦) انظر «رَفع اليدَين في الصَّلاة»: ص١٥٣، و«القراءة خلف الإمام»: ص١٠٥.

العلماء ككتابِ فقهٍ حديثيٍّ(١)؛ مبنيٌّ على استنباطِ الأحكام الفقهيَّة التَّفصيليَّة من النُّصوصِ الشَّرعيَّة كتابًا وسُنَّةً، مستنيرًا بما دارَ حَولَها وبيَّن مقاصدَها من كلام أهل العِلم خِدمةً نَقلًا وبيانًا، ولقد تسنَّم قمَّةَ الهَرَمِ العِلميِّ -على كرِّ العُصور وتتابُع الأَجيال- للمؤلَّفاتِ المختصَّة بجَمع الرِّواياتِ الصَّحيحة الثابتةِ؛ فقد اتَّخذَه كبارُ أئمَّة العِلم والنَّقد -من جِيل تلامذتِه فمَن جاءَ بَعدَهم- إمامًا يُقتَدَى به، واعتَمَدوه أُنمُوذَجًا يُنسَجُ على مِنوالِه(٢)، وما كاد ينقضي قَرنٌ من الزَّمان على وَفاة الإمام البخاريِّ، حتَّى كان كتابُه موصوفًا عندَ أهلِ العِلمِ بكونِه (كَنزًا للدِّين، ورِكازًا للعُلُوم، وصارَ بجَودةِ نَقدِه وشِدَّةِ سَبكِه حَكَمًا بينَ الأُمَّةِ فيما يُرادُ أن يُعلَمَ من صحيحِ الحديثِ وسَقيمِه، وفيما يَجبُ أن يُعتَمَدَ ويُعوَّلَ عَليه منه)(٣).

---

(١) ما ذكَرَه العلماءُ من الكلامِ عن المفاضلةِ بينَ «صحيحَي» الإمامَين البخاريِّ ومسلمٍ مؤسَّسٌ على النَّظر إلى الصَّنعة الحديثيَّة في الأسانيد، أمَّا من غير تلك الناحية فلا يصحُّ وضعُ الكتابَين في ميزانٍ واحدٍ؛ لأنَّ أحكامَ الإمامِ البخاريِّ مستقلَّةٌ على وجه التَّمام في إيرادِ النُّصوص أو تَركها، أمَّا الإمام مسلمٌ فقد قال عن نفسِه: (عَرَضتُ كتابي هذا «المُسنَد» على أبي زُرعةَ الرَّازيِّ، فكلُّ ما أشارَ أنَّ له عِلَّةً تَركتُه، وكلُّ ما قال: إنَّه صحيحٌ وليسَ له عِلَّةٌ، أخرَجتُه)، انظر «صيانة صحيح مسلم»: ص٦٨، وقد كان الإمام أبو زُرعةَ نفسُه وغيرُه من الأئمَّة منكرين على الإمام مسلمٍ تأليفَه لكتابه في أوَّل أمره، انظر «سؤالات البَرْذَعيِّ»: ص٦٧٤-٦٧٧، وبذلك يُعلَم لماذا رَفَضَ الإمامُ الدَّارقطنيُّ فكرةَ الموازنة بينَ «الصَّحيحَين»؛ منكِرًا الموازنةَ بينَ الأصلِ وفرعِه، قائلًا: (لولا البخاريُّ لَمَا ذَهَبَ مسلمٌ ولا جاءَ)، انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٥/١٢٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقال أيضًا: (وأيَّ شيءٍ صَنَعَ مسلمٌ؟! إنَّما أَخَذَ كِتابَ البُخاريِّ وعمل عليه مُستخرجًا، وزادَ فيه زِياداتٍ)، انظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» لابن حجرٍ: ص٢٨٥-٢٨٦، فتأمَّل.

(٢) قال أبو بكر الإسماعيليُّ في كتابه «المَدخَل إلى معرفة الصحيح»: نظرتُ في الكتاب الجامع الذي أَلَّفَهُ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، وكتبَ إليَّ بإجازةِ روايته لي محمَّدُ بنُ يوسف الفِرَبْرِيُّ رواي هذا الكتاب عنه بخطه، فرأيته كتابًا جامعًا -كما سمَّاه- لكثير من السُّنن الصحيحة، ودالًّا على جُمَلٍ من المعاني الحسنة المُسْتَنْبَطَةِ التي لا يَكْمُلُ لمثلها إلَّا مَن جَمَعَ مع معرفةِ الحديثِ ونقلتِهِ، والعلمِ بالرواياتِ وعللِها علمًا بالفقه واللغة وتمكنًا منها كلِّها، ويتحرى فيها، ولم تَطِبْ نفسي بالاقتصار منه على الإجازة والكتابة، وعَرَضَ لي أنْ أُرَوِّضَ نفسي بقفو أثره، واحتذاءِ مثاله، في إخراج نحو ما أخرجه من سماعٍ؛ رجاءَ أنْ يَحْصُلَ لي به فضلُ معرفةٍ، وجمع منتشر من حديثي يقرب علي وعلى مَن أراد مثلي تناوله، ولمَّا سَنَحَ لي الشروع فيما ذكرته قدمتُ استخارة الله تعالى عليه، وسألتُهُ التوفيقَ لي والإرشاد والعصمة، وأن ينفعني وغيري به. انتهى. انظر: «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين»: ص٤٠٠.

(٣) هكذا وصَفَه الإمام الخَطَّابيُّ (المتوفَّى سنةَ ٣٨٨)، في مقدِّمة شرحِه «أعلام الحديث»: ١/١٠٢.

ولعلَّ المَنامَ الذي رآه الفقيهُ أبو زيد المَروزيُّ يُلخِّص الكلامَ في ذلك ويختمُه، قال أبو زيدٍ رحمه الله: (كنتُ نائمًا بينَ الرُّكن والمَقام، فرأيتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم في المَنام، فقال لي: يا أبا زيدٍ، إلى مَتى تُدَرِّسُ كتابَ الشَّافعيِّ ولا تُدَرِّسُ كِتابي؟! فقلتُ: يا رَسولَ الله، وما كتابُكَ؟ قال: جامعُ محمَّد بن إسماعيلَ)[1]. ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

بقي أن نشير إلى براعة استهلال الإمام البخاري بـ«باب بدء الوحي»، الأمر الذي لفت أنظار أهل العلم جميعًا، قالَ الإمامُ الذَّهبيُّ رحمه الله[2]: هذا أَوَّلُ شيْءٍ افتَتَحَ به البخارِيُّ «صحيحَهُ» -أيْ: كَيْفَ كانَ بَدْءُ الوَحْيِ إلىٰ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم- فصيَّرَهُ كالخُطبةِ له. قال في الإرشاد[3]: لم يقلْ في الأول: كتاب بدء الوحي؛ لأنَّه كالمقدمة، ومن ثَمَّ بدأ به؛ لأنَّ مِن شأن المقدمة كونها أمام المراد، وأيضًا فإنَّ مِن الوحي عُرِف الإيمان وغيره.

وأما افتتاحه بحديث «إنَّما الأعمال بالنيات» فهو عملًا بتوجيهات شيخه عبد الرحمن ابن مهديٍّ رحمه الله حين قال: «مَا يَنْبَغِي لِمُصَنِّفٍ أَنْ يُصَنِّفَ شَيْئًا مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ إِلَّا وَيَبْتَدِئُ بِهَذَا الْحَدِيثِ»[4].

---

(١) رواه شيخ الإسلام الأنصاريُّ في كتاب «ذمِّ الكلام وأهله»: ٢/١٩٠ = (٣٤١)، ومن طريقه نُقل الخبرُ في «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٢/٤٥-٤٦، و«تاريخ الإسلام»: ٣٦٤/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٨/١٢، و٣١٤/١٦-٣١٥، و«هداية الساري»: ص١٢٧-١٢٨، و«تغليق التَّعليق»: ٤٢٢/٥، و«هُدى السَّاري»: ص٤٨٩، ونُقل الخبرُ دونَ إسنادٍ في «شرح صحيح البخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٤١-٤٢، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» (ط. المنيريَّة): ٧٥/١، و٢/٢٣٤، قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التَّعليق» و«هداية الساري»: (إسنادُ هذه الحكايةِ صحيحٌ)، وزاد في «التَّغليق»: (ورواتُها ثقاتٌ أئمَّةٌ).

(٢) «سِيَر أعلام النبلاء»: (٦٢٠/١٠).

(٣) «إرشاد الساري»: (٨٥/١).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي والسامع»: (٣٠٠/٢) (ط. الخطيب).

(٢) معارج الجامع الصحيح

(التعريف برواة «الجامع الصحيح» ورواياته المندثرة والمتداولة في عصرنا)

بعدَ أن انتهى الإمام البخاريُّ من تأليف «الجامع الصَّحيح»، واستقرَّ قرارُه على الرِّضا بتكوين الكتاب على شاكلته التي عرَضها على كِبار الأئمَّة من مشايخه، لم يُسرع إلى المُبادرة بنَشر الكتاب في الأوساط العِلميَّة، بل جَنَح إلى التريُّث الأَدبيِّ؛ فقد كان كِبار الأئمَّة من أعيان شيوخه -حينَ انتهى من كتابه- على قيد الحياة، خاصَّةً الخمسة الذين كانوا أعلمَ أهل زمانِهم، ويمثِّلون المرجعيَّة العِلميَّة المَركزيَّة الحقيقيَّة لعوامِّ المسلمين وخواصِّهم، ألَا وهم: الحُمَيديُّ، وابنُ المَدينيِّ، وأحمد ابن حَنبل، وابن راهُوْيَه، وابن مَعين[1].

وما نميل إليه أنَّ الإمام البخاريَّ رحمه الله ما قرَّر نَشرَ الكتاب إلَّا بعدَ رحيل هذا الرَّعيل والتحاقِه بالرَّفيق الأعلى، أيْ: بعدَ وفاةِ الإمام أحمد ابن حنبل سنةَ إحدى وأربعين ومئتين؛ فإنَّه كان آخرَهم وفاةً[2]، بل يبدو جليًّا أنَّه قد تأخَّر أكثرَ من ذلك في نَشر الكتاب، فقد قام بآخِر

---

(١) انظر لتصريحه بذلك كتابَه «رفع اليدَين في الصلاة»: ص٣٣ و٩٦.

(٢) من المعلوم في أخلاقيَّات طَلَب العِلم المبدئيَّة: أن لا يتصدَّر الطالبُ مجالسَ الرِّواية وشيوخُه أحياءٌ، ويؤيِّدُ يقينَنا بأنَّ الإمامَ البخاريَّ ما حدَّث بالكتاب إلَّا بعدَ وفاةِ كِبار مشايخِه، ما وَرَد في «الجامع الصَّحيح» نفسه؛ فقد أخرج الإمام البخاريُّ في (كتاب الاعتصام) منه حديثًا، برقم: (٧٣٥٥)، في (باب مَن رأى تَركَ النَّكيرِ من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حُجَّةً، لا مِن غير الرَّسولِ)، فرَواه عن (حمَّاد بن حُميدٍ، عن عُبَيد الله بن مُعاذِ بن مُعاذٍ العنبريِّ)، وقد قال الإمام البخاريُّ معلِّقًا على هذه الرِّواية، كما في بعض النُّسخ العتيقة من «الجامع»: (حمَّاد بن حُميدٍ صاحبٌ لنا، حدَّثنا هذا الحديثَ وكان عُبَيدُ الله بن مُعاذٍ في الأحياءِ حينئذٍ). انظر «ملء العَيبة»: ١٥٢/٥، و«تهذيب الكمال»: ٢٣٣/٧، و«فتح الباري»: ٣٢٤/١٣، وانظر «تقييد المهمل»: ٩٩١/٣-٩٩٢، وقد توفِّي عُبيد الله بن مُعاذٍ بالبصرة، سنةَ سبعٍ وثلاثين ومئتين، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ١٦٠/١٩، وهذا يقطع بأنَّ الإمامَ البخاريَّ قد حدَّث بهذا الكتابِ بعدَ سنةِ وفاة عُبيد الله، ولم نجد أحدًا من تلامذة الإمام البخاريِّ قد حدَّد سنةَ سماعِه لكتاب «الجامع» منه في تاريخٍ سابقٍ على سنةِ سماع الفِرَبْرِيِّ الأوَّلِ منه، سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتَين، والله أعلم.

رحلةٍ له إلى أرضِ العراق، ثمَّ عادَ من هناكَ قافلًا إلى ديارِه الأمِّ خُراسان، سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين[١]، ولعلَّ في تلك السَّنة أو التي قَبلَها[٢] بدأ نَشر كتاب «الجامع» فيها وقراءته على طلَّاب العلم في بُلدان إقليم خُراسان[٣].

ويحدِّثنا الإمام البخاريُّ عن تردُّده في نشر الكتاب، حتَّى رأى تلكَ الرُّؤيا المبارَكة التي شجَّعته على إظهار الكتاب، فيقول: (رأيتُ في المنام النَّبيَّ ﷺ، كأنَّني واقفٌ بينَ يدَيه، وبيدِي مروحةٌ أذُبُّ عنه، فسألتُ عنه بعضَ المُعبِّرين، فقال لي: أنتَ تذُبُّ عنه الكذبَ. فهو الذي حَمَلني على إخراج «الصَّحيح»)[٤].

ويبدو أنَّ الإمام البخاريَّ كان عازمًا على نشر علمه في بلده الأمِّ خُراسان منذ دهرٍ طويلٍ؛ يقول: (دخلتُ بغدادَ آخِرَ ثمان مرَّاتٍ، في كلِّ ذلك أُجالسُ أحمدَ ابنَ حنبل، فقال لي في آخِرِ ما ودَّعتُه: يا أبا عَبدِ الله، تَدَعُ العِلمَ والنَّاسَ، وتصيرُ إلى خراسان؟!)[٥].

ويبدو أنَّه كان قد عادَ إلَى ديارِه الأمِّ بعدَ رِحلتِه لأَداءِ فَريضةِ الحَجِّ سنةَ عشرٍ ومئتَين[٦]، وأنَّه كان يزورُ مدينةَ السَّلامِ والبصرةِ بينَ الفَينةِ والفَينةِ[٧]، ويبدو أنَّه كان قد عادَ إلى ديارِه قَبلَ سنةِ خَمسٍ وعشرينَ ومئتَين؛ فقد ذُكر أنَّه عادَ من العِراقِ، وأنَّه ذهَبَ لزيارةِ شيخِه محمَّد

---

(١) انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٣/٩٥٩.

(٢) دَخَل الإمام البخاريُّ إلى مدينة الريِّ سنةَ سبعٍ وأربعين ومئتين، انظر «تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٥٨-٤٥٩، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٣٣، وكان سماعُ الفِرَبْرِيِّ الأوَّلُ لكتاب «الجامع الصَّحيح» منه في مدينة فربر سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين، كما سيأتي بيانُه ص١٨٩، وقد أشار مَسلَمةُ بن القاسم إلى كونِ الإمام البخاريِّ قد نَشَر «الجامعَ» في خُراسان، كما في «تهذيب التهذيب»: ٩/٤٦، ويؤكِّد هذا أنَّه لا يوجد ضمن رواة «الجامع» عن الإمام البخاريِّ المذكورين في كتب التاريخ راوٍ من أبناء العراق أو الشام أو غيرهما، إلَّا على وجه الشَّكِّ والنِّزاعِ، كما سيأتي بيانُه ص ١١٧، أمَّا الرُّواةُ المتَّفق عليهم؛ فكلُّهم من أبناء خراسان، والله أعلم.

(٣) لتحديد أبعاد هذا الإقليم الجغرافيَّة انظر كتاب «بلدان الخلافة الشرقيَّة»: ص٤٢٣، ولمدينة بُخارى انظر فيه: ص٥٠٣-٥٠٦.

(٤) انظر «هداية الساري»: ص١٢٤.

(٥) انظر «التقييد»: ١/١١، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٠٣.

(٦) على وجه التقدير والتخمين.

(٧) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٢٣.

ابن سَلَامٍ البِيكَنديِّ، وأنَّ شيخَه سألَه عن أحوال النَّاس في محنة (خَلْق القرآن)، وعن أخبار الإمام أحمد[1]، وقد ذَكَر الإمام البخاريُّ أنَّ شيخَه ابنَ سلَامٍ قد توفِّي يومَ الأَحَدِ، لسبعٍ مَضَين من صفر، سنةَ خمسٍ وعشرين ومئتين[2].

ولا شكَّ أنَّ قرارَ الإمامِ البخاريِّ بنَشر العِلم في دِيارِه الأمِّ كان نابعًا من معرفته التامَّة أنَّ العلمَ سلاحٌ مَكينٌ ودِرعٌ حَصينٌ ومَدَدٌ مَتينٌ ينبغي بثُّه في الثُّغور المعرَّضة للهَجمات، وتَعزيزُ مَواطن الضَّعف في جَسد الأمَّة الإسلامية بنَشرِه فيها، وكان يرَى أنَّ حواضرَ العالَم الإسلاميِّ كبَغدادَ والبصرة والكوفة ومكَّة المكرَّمة والمدينةَ المنوَّرة والشام ومصر محصَّنةٌ من أخطار الغزو الفكريِّ بكثرة ما فيها من منارات العلم ومراكز المعرفة المتمثِّلة بمَن يستوطنُها من كِبار أئمَّة العلم، أمَّا بلدان المشرق التي نشأ هو فيها وعانى ما عاناه في غِمارِها، فقد كانت مكشوفةَ الحِياض لكلِّ ناعقٍ، وبذلك كان أهلُ الرأي المذموم -المبنيِّ على عدَم معرفة روايات السُّنَّة النبويَّة، والمؤسَّس على الاعتماد المجرَّد على القياسات العقليَّة المحضة- هم الغالبين المتصدِّرين للتَّدريس والتَّعليم والتَّوجيه هناك[3]، وقد صرَّح الإمام البخاريُّ بذلك الدافع في كلامه عن المحنة التي واجهها على أيدي أتباع تلك المدرسة ومَن شاكَلَهم سُلُوكًا عندما رجع إلى بلده الأمِّ، فقال: (اللَّهمَّ إنَّك تَعلَمُ أنِّي لم أُرِد المقامَ بنَيسابورَ أشَرًا ولا بَطرًا، ولا طَلَبًا للرِّياسة، وإنَّما أَبَت عَلَيَّ نَفسي في الرُّجوع إلى وَطَني لغَلَبة المُخالِفين)[4].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤١٧-٤١٨.

(٢) انظر «التاريخ الكبير»: ١/١١٠، وانظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٢٥/٣٤٠.

(٣) يروي الإمام إسحاق ابن راهُوْيَه قصَّةً عن بدء طلبه للعِلم، ويصف فيها حالَه كيف أنَّه كان لا يعتقد أنَّ هناك أحدًا في الدُّنيا يجرؤ على مخالفة مذهب أهل الرأي؛ بسبب نشأته في تلك البلدان، انظر «أخبار الشُّيوخ وأخلاقهم» للمرُّوذيِّ: ص١٦٠-١٦١ = (٢٧٥)، وانظر قصَّة شيخ الإمام البخاريِّ يحيى بن جعفر البِيكَنديِّ في نفس الصَّدد، في «تاريخ دمشق»: ٣٦/١٨٥-١٨٦، وانظر «أحسن التَّقاسيم في معرفة الأقاليم» (ط. مدبولي): ص٣٢٣، و«سيرة الإمام البخاريِّ»: ١/٩٥ (الهامش)، و١٨٢.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٥٩، وانظر فيه دَعوى أهل الرأي أنَّه يُفسد عليهم البلد بنَشره للسُّنَّة النبويَّة الصَّحيحة بين طَلَبة العِلم، ص٤٦٥، أمَّا وصفُ الإمام البخاريِّ لأهل الرأي بالمُخالِفين؛ فلغلبة المخالفة في آرائهم للنُّصوص الصَّحيحة في نظره، وقد كان ﵀ شديدًا عليهم، حتَّى إنَّه كان إذا نقل شيئًا من كلام سادتهم =

ولقد أحسَنَ أهلُ خراسان عُمومًا وأهلُ بُخارَى خُصوصًا الحفاوةَ بابنِهم البارِّ؛ فاستقبلوا قرارَه الوفيَّ النَّبيلَ ذاك بالإقبال المُنقطع النَّظير على حضور مجالس سَماع «الجامع الصَّحيح»، حتَّى تَجاوَزَ عددُ المُتَزاحِمينَ على سماع الكتاب تسعينَ ألف شخصٍ[1]، وحتَّى أدَّى ورودُ النَّاسِ وطَلبة العلم على هذا الينبوع الثَّريِّ إلى ظهور الخَلَل وسيطرة النَّقص وتفشِّي الفَراغ في صفوف الحاضرين للتعلُّم في مجالس غير الإمام البخاريِّ من العلماء المتصدِّرين لتلك المهمَّة؛ ممَّا أثارَ في نفوسِهم جَمرةَ الحسدِ وأَذكى لَهيبَها؛ فلَفَحوه بشَرَرها وتكاتفوا على محاربته[2].

ورَغمَ ما تعرَّض له الإمام البخاريُّ إلَّا أنَّه بقي مصرًّا على تَعليم النَّاس وتوجيههم إلى سَبيل الرَّشاد، راجيًا ثوابَ الله تعالى، مُبتغيًا مرضاتَه، صابرًا محتسبًا، مقتديًا بمنهج مَن أدركهم من أئمَّة العِلم في تحرِّيهم واختيارِهم لنوعيَّة التلامذة عندَ أداءِ أمانة المعرفة[3]، بعدَ تحرِّيهم في انتقاءِ نوعيَّة الأساتذة من قَبلُ وقتَ تحمُّلهم تلكَ الأمانة.

إلى ذلك، فإنَّ مسألةَ إحصاءِ مَن سمع مِن الإمام البخاريِّ «الجامعَ الصَّحيحَ» من بين

= في «جامعه» بغرض الردِّ والمباحثة يقول: (وقال بعض الناس)، وقد وافَقَ بهذا التعبير في وصف أهل الرأي طريقةَ الإمام الشافعيِّ ﵀ في ذلك، انظر «آداب الشافعيِّ ومناقبه» لابن أبي حاتم: ص٢٠٢، وكتاب «الأمِّ»: ٤١٧/٧ (ط. رفعت فوزي)، وانظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٣٦٤/٣، و٢٥٧/٥ و٣٧٦، و٤٤٠/٩-٤٤١، و٥٦٩/١١، و٣٢٠/١٢-٣٤٩، و١٤١/١٣ و١٨٧، وانظر مناقشةَ أهل الرَّأي لهذه العِبارةِ في كتاب «كشف الالتباس» لعبد الغني المَيدانيِّ، وانظر «الاتِّجاهات الفقهيَّة عندَ أصحاب الحديث» للدُّكتور عبد المجيد محمود: ص٥٧٧ و٥٩٨-٦٤٠.

(١) انظر «هداية الساري»: ص١٥١، وشكَّك البعض في صحَّة هذه الحكاية، وعلى أي حال فهو عدٌّ تخميني تقديري، يُراد منه الإشارة إلى العدد الكبير، وقد حَجَب ذلك الزِّحامُ جَمعًا غفيرًا من طلبة العلم الساكنين في البلدان المجاورة لمدينة بخارى عن إمكانية الفوز بحضور تلك المجالس والانتفاع بها، انظر ما قاله محمَّد بن واصل البيكنديُّ بخصوص ذلك في «سير أعلام النبلاء»: ٤٦٥/١٢. وسيأتي نقاش ذلك في أثناء الكلام عن رواية الفِرَبْرِيِّ في فصل (الرِّوايات المتداوَلة)، إن شاء الله ص١٩٠.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص١٦٤-١٦٦.

(٣) انظر «رفع اليدين في الصلاة»: ص٥٨-٥٩، وانظر ما قاله الإمام البخاريُّ عن تحرِّيه في اختيار نوعيَّة شيوخه في «سير أعلام النبلاء»: ٣٩٥/١٢.

مصنَّفاتِه خصوصًا، قضيَّةٌ يَستعصي على الباحثِ إدراكُ جَردِها وسِياقُ أسماءِ ذَويها، فما بالُ المُطالع بإحصاءِ مَن سَمع منه عمومًا؟! لكنَّ الداخلَ في الوُسع والطَّاقة أن نَسرُدَ مِن أولئكَ أسماءَ مَن نُقل الكتابُ ورُوي عنهم عَبرَ العصور، حتَّى وَصَل إلينا من طَريقهم بالسَّماع المتَّصل الثابت.

ويَجدُر بنا ها هنا التوقُّفُ عندَ مسألةٍ إسناديَّةٍ مهمَّةٍ، تتعلَّق ببعض ما أثارَه المُغرِضون وشَوَّشوا به حولَ مصداقيَّة الأسانيد إلى «الجامع الصَّحيح»، مشكِّكين في صحَّة نِسبة الكتابِ إلى الإمام البخاريِّ على حالِه الذي هو موجودٌ عليه في متناوَل أيدي النَّاس الآنَ؛ مدَّعين العَجب من قلَّة عدد رواة الكتاب ونَقَلتِه عن الإمام البخاريِّ على الرَّغم من تمتُّع المؤلِّف والمؤلَّف بالشُّهرة عبرَ الأزمنة.

وهذا كلامٌ نابعٌ من تسلُّط الفكر الوجوديِّ على آراء بعض المعاصرين؛ لأنَّهم إذا تطرَّقوا للنَّظر في الرِّوايات تطرَّفُوا فحاكموها إلى الموجود بينَ أيديهم، لا إلى حقيقة حالِ الشيء المَرويِّ، غيرَ مفرِّقين بينَ النَّقل الإجماليِّ للموضوع، وبينَ النَّقل التفصيليِّ لأجزائِه، فيجعلونَ كلَّ ما لم تقع عليه أبصارُهم ولم تستوعبه مَداركُهم مَعدومًا.

غير هذا، فإنَّ هناك فرقًا كبيرًا في مَجال الرِّواية بينَ التَّحصيل وبينَ الأَداءِ، بمعنى أنَّ المَعلومةَ المرويَّةَ متعلِّقةُ الوجودِ بثبوت أدائِها من قِبَل حامِلها الأوَّلِ، أمَّا نَقلُها فوجودُه متعلِّقٌ بتحصيل متلقِّيها منه، ثمَّ إنَّ ذلك المتلقِّيَ يُصبح حاملًا للمعلومةِ بدَورِه مُرشَّحًا لأدائِها إلى غيرِه، وهكذا، لكنَّ النقطةَ الجَوهريَّةَ الفارقة بينَ الحالَين هي أنَّ التَّحصيل العِلميَّ بالنِّسبة للإنسان حاجةٌ أساسيَّةٌ لا يمكنه الاستغناء أو التنازل عنها، أمَّا الأداءُ فقضيَّةٌ كماليَّةٌ، لا تُوجَد إلَّا بمبرِّراتٍ ودوافعَ معيَّنةٍ، فكلُّ النَّاس لديهم تحصيلٌ علميٌّ، لكنَّ القلَّة القليلة منهم تُواصلُ مهمَّة الأداءِ، وهذا أمرٌ مشاهَدٌ معروفٌ.

وعلى هذا كان الحالُ في تحصيل «الجامع الصَّحيح» لَدَى أهل خُراسان، فقد شَهد محمَّدُ ابن يُوسف الفِرَبريُّ (أشهر رواة «الجامع» قاطبةً) أنَّ الذين سمعوا الكتابَ من الإمام البخاريِّ قد بَلَغوا جمًّا غفيرًا، وهذا يقطع الشكَّ بقضيَّة ثبوت نسبة «الجامع» إلى الإمام البخاريِّ على

حاله التي وصلنا عليها بشكل إجماليٍّ؛ لأنَّ الفَرَبريَّ وغيرَه من رواة «الجامع» -كما سيأتي سَردُهم- قد مَكثوا يَروُون الكتابَ ويؤدُّونَه لسنواتٍ عديدةٍ، غيرَ مختلفين في صياغة الكتاب وترتيبِه، إنَّما وقع بينَهم الاختلافُ في بعض التفاصيل الداخليَّة للنُّصوص بسبب ما كان يُحدِثُه الإمام البخاريُّ من تعديلاتٍ في ذلك، وقد مكثَتْ مثلهم جموعُ طَلبة العلم الغفيرة طوال سَنوات الأداءِ تلكَ متضافرةً على قبوله وتلقِّيه منهم، دون أيِّ نَكيرٍ أو هَمسةِ رِيبةٍ، مع حرصهم الشديد على نقل أيِّ ملحظ علمي نقدي.

أمَّا قلَّة العَدَد النِّسبيَّةُ في تَعدادِ الذين أدَّوا الكتابَ بعدَ تَحصيلِه إلى مَن تلاهم من أجيال طلبة العِلم، فهذه حالٌ أوجبتها أسبابٌ متعاضدةٌ، لعلَّ من أبرَزِها:

[١]. انتشار سَماعِ الكتابِ بشكلٍ واسعِ المَدَى بينَ جُمُوع النَّاس الذين حَضَروا مجالسَ الإمام البخاريِّ لمدَّة سنواتٍ عَديدةٍ، ممَّا جَعَل الهممَ فاترةً من طرفَين: الأوَّل من قِبَل تلامذتِه؛ حيث فتَرَت هممُ الكَثيرين منهم عن الحرص على رواية الكتاب والتَّحديث به وتَبليغه إلى الأجيال اللَّاحقة؛ اتِّكالًا واعتمادًا من بعضِهم على بعض، حيثُ كلٌّ يظنُّ أنَّ غيرَه -ممَّن هو أشدُّ إتقانًا وأدَقُّ ضَبطًا وأَجَلُّ شأنًا وأرفَع مَنزلةً- سيقوم بأعباءِ هذه المهمَّة[1].

ومن الطَّرفِ الآخَرِ فتَرَت هممُ أغلب الآخِذينَ عن تلامذةِ الإمام البخاريِّ عن السَّعي إلى تحصيلِ «الجامع» نَسْخًا، فقد قلَّل ذلك الانتشارُ الواسعُ المَدَى من شأن التَّداوُلِ الوَرَقيِّ للكتاب، خاصَّةً وأنَّ مؤلَّفات الإمام البخاريِّ عُمومًا -وكتاب «الجامع» من بينِها على وجه الاختصاص- لم يكن لها نسخةٌ أمٌّ وحيدةٌ ثابتةٌ واضحةُ الملامح لتمثِّل المرجعيَّة المركزيَّة لأقلام الراغبين في استنساخ الكتاب؛ لأنَّه رحمه الله كان دائمَ التَّعديل والتَّصحيح والإضافة والاستدراك وإلحاق المعلومات في كتبِه، وقد أقرَّ البخاريُّ رحمه الله أنَّ هذا الأسلوبَ الذي كان

---

(١) انظر «كشف الأسرار عن أصول البزدويِّ»: ٢٥/٣ (ط. الكتب العلمية)، وقد كانت العادة السائدة الغالبة عند الطَّلبة من أبناء تلك النَّواحي في سماع المصنَّفات: أنَّهم يتدرَّجون في السَّماع على الشُّيوخ على حسب الجلالة، كما فعَلوا ذلك في سماعهم لكتاب «الجامع الصَّحيح» نفسه على تلامذة الفِرَبْريِّ، انظر «التقييد»: ١١١/١-١١٢، و«الأنساب»: ٣٣٩/٤ = (الفَاشَانيُّ)، وقد ساعدَت هذه العادة الرَّاسخة على تَقليل عدَد الرُّواة المتصدِّين لإسماع «الجامع»، وزادَت في انحسارِ كمِّيَّتهم وتَقليصِها، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

يُلازمُه يشكِّل عَقبةً بوجه الأساتذة الكِبار -قَبلَ الطَّلبة المبتدئين- تعيقُهم عن استيعاب طريقة تأليفه، يقول: (لو نُشِرَ بعضُ أُستاذِي هؤلاءِ لم يَفهَموا كيفَ صنَّفتُ «التَّاريخَ»؟ ولا عَرَفوه، صنَّفتُه ثلاثَ مرَّاتٍ)(١).

وللباحث أن يتصوَّر مدى الإرهاقِ البليغِ الذي كان يُلجِمُ رَغبةَ الدَّارسِين ويَكبَحُ جِماحَ اندفاعِهم لنَسْخِ الكتاب، إذا عَرَف أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يُطالبُ الطَّلبةَ بمشاركته في تصحيح بعض تفاصيل الكتاب، فيوجِّههم في بعض تعليقاتِه إلى وضع حديثٍ معيَّنٍ في مكانٍ محدَّدٍ، أو حَذف آخَرَ، أو مُراجعةِ أصول التَّخريج للتأكُّد من لفظةٍ أو التثبُّت في روايةٍ، منطلِقًا من يقينِه أنَّ ضَبطَ العِلم مهمَّةٌ مزدَوجةٌ قائمةٌ على التَّعاضُد والمشاركةِ بين الأستاذ والتلميذ(٢)، وحِرصًا منه على تَدريب الطَّالب وتَمرينِه على مشاقِّ البحث والدَّرْس والتَّفتيش، ولذلك كانت مؤلَّفاتُه لِمَن حضَر مجالسَ سماعِها مدرسةً تربويَّة تعليميَّة لا يَنهَضُ لاحتمال أعبائِها إلَّا النَّوابغُ من الطَّلبة النَّابهين، وما أقلَّهم عددًا في كلِّ عصرٍ وأَوانٍ(٣)!

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص١٠٧-١٠٨، وسيأتي ما يزيد هذا المعنى وضوحًا عند كلامنا عن نُسخة الحافظ اليونينيِّ من كتاب «الجامع» وتوضيح ما عاناه هو ومَن سبقَه في محاولتهم لضبط نصِّ الكتاب.

(٢) يكفي للدِّلالة على مكانة التلميذ الكبيرة في مساندة شيخِه وشَدِّ أزرِه وإعلاءِ شأنه ونَشر عِلمه قولُ الإمام الشافعيِّ رحمه الله: (كان اللَّيثُ بن سعدٍ أفقهَ من مالكِ بن أنسٍ، إلَّا أنه ضيَّعَه أصحابُه). وفي رواية: (إلَّا أنَّ أصحابَه لم يقُومُوا به). انظر «طبقات المحدِّثين بأصبهان»: ٤٠٦/١، و«تاريخ دمشق»: ٣٥٨/٥٠، وكان القَسْطَلَّانيُّ يقول: (لا يُحَرِّر الكتابَ إلَّا الطَّلبةُ). انظر «الكواكب السَّائرة» (ط. الكتب العلميَّة): ١٢٨/١.

(٣) ألمَحَ إلى هذه العلَّة المُحيطة الإمام البخاريُّ رحمه الله نفسُه؛ حيث قال لورَّاقِه محمَّد بن أبي حاتم عندَما استَشعَر مَلَله وأحسَّ بتَعبه وإعيائِه بسبب مساعدتِه على نَسخ كُتبِه وترتيب محتواها: (طِبْ نَفسًا؛ فإنَّ أهلَ المَلاهي في مَلاهيهم، وأهلَ الصِّناعات في صناعاتهم، والتُّجَّارَ في تِجاراتهم، وأنت مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وأصحابِه). انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٤٥/١٢، وكذلك ألمَحَ إلى هذا المعنى لتلميذه الحافظ إبراهيم بن معقل النَّسفيِّ؛ حين حدَّثه قائلًا: (كنَّا ثلاثةً أو أربعةً على باب عليِّ بن عبد الله [يعني شيخَه ابنَ المَدينيِّ]، فقال: إنِّي لأَرجو أنَّ تأويلَ هذا الحديثِ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: «لا تَزالُ طائفةٌ من أمَّتي ظاهِرين على الحقِّ لا يضرُّهم مَن خَذَلهم أو خالفَهم»، إنِّي لأَرجو أنَّ تأويلَ هذا الحديثِ أنتُم؛ لأنَّ التُّجَّارَ قد شَغَلوا أنفُسَهم بالتِّجارات، وأهلَ الصَّنعةِ قد شَغَلوا أنفُسَهم بالصِّناعات، والملوكَ قد شَغَلوا أنفُسَهم بالمَملكة، وأنتم تُحْيُونَ سُنَّةَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم). انظر كتاب «شرف أصحاب الحديث»: (١٠٧) (ط. أوغلي).

[٢]. ما قالَه الحافظ الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله وهو يستنكر انقراضَ مؤلَّفات الإمام العبقريِّ محمَّد بن حِبَّان البُستيِّ رحمه الله، حيث قال: (مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن تَكثُر بها النُّسَخُ، ويتنافسَ فيها أهلُ العلم، ويكتبوها لأنفسهم، ويخلِّدوها أحرازَهم، ولا أحسب المانعَ من ذلك إلَّا قلَّة معرفة أهل تلك البلاد بِمحلِّ العلم وفضلِه، وزُهدهَم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به)[١].

ويؤيِّد هذا القولَ ما حكاهُ الإمام البخاريُّ نفسُه حينَ أحسَّ بضَياعِ جهدِه على يد بعض خواصِّ أهل العلم في بلده قَبلَ عوامِّ الناس، فيقول: (دخلتُ بغدادَ آخِرَ ثمان مرَّاتٍ، في كلِّ ذلك أُجالسُ أحمدَ ابنَ حنبل[٢]، فقال لي في آخِرِ ما ودَّعتُه: يا أبا عَبدِ الله، تَدَعُ العِلمَ والنَّاسَ، وتصيرُ إلى خراسان؟!)، ثمَّ علَّق الإمام البخاريُّ قائلًا: (فأنا الآنَ أذكُرُ قولَه)[٣]. وكأنَّ الإمامَ أحمدَ رحمه الله قد استشعرَ هذه الحقيقةَ من أحوال الناس هناك؛ فتَحسَّرَ على هذا العالِم الفذِّ أن يبذُلَ عِلمَه في غير محلِّ تقديرِه الذي يستحقُّ، وإنَّما يَنفُقُ العالِمُ بالعارِف، كما قال ابن المُعتزِّ رحمه الله[٤].

وقد كان شيخُ الإمام البخاريِّ الحافظُ يحيى بن جَعفرٍ البِيْكَنديُّ يقول له: (لَولا أنتَ ما استَطَبتُ العَيشَ ببُخَارَى)[٥]. وهذه عبارةٌ مُشعِرةٌ بالغُربة التي كان يُعانيها أهلُ العِلم هناك،

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي»: ٤٧١/٢ (ط. الخطيب).

(٢) كان الإمام أحمد رحمه الله من المُعجبين بالإمام البخاري، فقد قال فيه: ما أخرجتْ خُراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري. بل إنَّ أهل بغداد كلَّهم كان للبخاريِّ في نفوسهم مكانة عظيمة، ففي الرسالة التي أرسلوها إلى الإمام أحمد:

المسلمون بخير ما بقيتَ لهمْ ... وليس بعدَك خيرٌ حين تُفْتَقَدُ

انظر: «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٤٠/٢ (ط.بشار).

(٣) انظر «التقييد»: ١١/١، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٠٣/١٢، وقال الحاكمُ -كما في «سير أعلام النُّبلاء»-: سمعتُ أحمدَ بنَ محمد بن واصلٍ البِيْكَنْدِيَّ: سمعتُ أبي يقول: مَنَّ اللهُ علينا بخروج أبي عبد الله ومقامه عندنا، حتى سمعنا منه هذه الكتب، وإلَّا مَنْ كان يصل إليه؟! وبمقامه في هذه النواحي -فَرَبْرَ وبِيْكَنْد- بقيت هذه الآثار فيها، وتخرج الناس به. انتهى.

(٤) رواه الخطيب البغداديُّ في «الجامع لأخلاق الراوي»: ٤٧١/٢ (ط. الخطيب)، ووقع فيها تصحيفًا: (يتَّفق).

(٥) انظر «هداية الساري»: ص٩٠.

وهي تؤدِّي إلى نفس المعنى الذي قصَدَه الإمام أحمد، كما لا يَخفَى.

[٣]. ما عانَته مصنَّفات المُحدِّثينَ -بشكلٍ عامٍّ، لا مصنَّفات الإمام البخاريِّ وحَسبُ- من أضرارِ آفةِ الانحراف العلميِّ الذي طَرَأ وسيطر وغَلَب على جُمُوع الطَّلبة والباحثين في العصور التي تَلَت عصرَ الإمام البخاريِّ؛ حيث فَشَت الرَّغبةُ العَمياءُ في التجرُّد لتعلُّم معارف الأعاجم المتمثِّلة بمَباحث المَنطق ومسالِك الجَدَل وإتقانها، الأمر الذي صَرَف الهِمَم وقَعَد بها عن تحصيل كتب السُّنَّة النقيَّة الخالصة من شَوائب الأوهام والخيالات الجامحة، والذي أدَّى بدَورِه ومحصَّلته إلى تَشويه الشَّخصيَّة الإسلاميَّة المستقلَّة كما بَناها النَّبيُّ ﷺ وحافَظَ على تَكوينها من بعدِه الصَّحابة ﷺ ومَن تَبعهم من أئمَّة السَّلَف الصَّالح في القُرُون الثَّلاثة الفاضلة.

[٤]. نَشر الكتابِ في مكانٍ بعيدٍ عن حواضر العالم الإسلاميِّ العامرة بأصناف الطلَّاب المُجدِّين الحريصين على تلقِّي المعرفة والنَّهل من منابعها الثريَّة، ممَّا أدَّى إلى ظهور الخَلَل في نوعيَّة المتلقِّين، وكأنَّ الإمامَ البخاريَّ قد أحسَّ بهذا الخطأ التِّقنيِّ في آليَّة نشر الكتاب -إن جاز التعبير- فأشار إلى هذا المعنى عندما حَكَى ما سَبَق نقلُه آنِفًا عنه من قصَّته مع الإمام أحمد ﷺ، وقد كان بُعدُ تلكَ الدِّيار سببًا في اندثار كثيرٍ من المصنَّفات وغيابِها عن واقع الرِّواية[1].

[٥]. اختلاف الميولِ العلميَّة بينَ طلبة العلم في بلدان الشَّرق، وبينَ أقرانِهم في حواضر العالَم الإسلاميِّ العامرة الأُخرى[2]، فسكَّان الحواضر الكبرى كالحرَمَين والعراق والشام ومصر -وبسببٍ من كثرة العلماء المتخصِّصين بالحديث، ووفرة المرجعيَّات النَّقديَّة فيها- ميَّالون إلى تحصيل كتُب الفقه والأحكام أكثرَ من سِواها؛ لذلك هم مولَعون بكتب عبد الرزَّاق وابن

---

(١) انظر على سبيل المثال لذلك «سير أعلام النبلاء»: ٤٨٩/١٦، و٣١٢/٢٠، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٧٢٠/٢، وانظر «تهذيب الأسماء واللغات» (ط. المنيريَّة): ٨٢/١، وقضيَّة كون الإمام البخاريِّ قد نَشَر «الجامع» وحدَّث به في خراسان واضحةٌ؛ لأنَّ رواةَ الكتاب المذكورين -والذين سيأتي بيانُهم- كلَّهم من أبناءِ تلك الدِّيار.

(٢) أشار الإمام الخَطَّابيُّ ﷺ إلى لمحةٍ تدلُّ على هذا السَّبب، انظر «معالم السُّنن»: ٦/١.

أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبي داود السِّجستانيِّ، معوِّلون في دَرْسِهم عليها، أمَّا سكَّانُ البلدان الشرقيَّة فعلى عكسهم تمامًا، فإنَّهم -بسببٍ من وفرة الفقهاء وكثرة أهل الرأي عندَهم- ميَّالون إلى تحصيل الكتب المصنَّفة في جَمع الرِّوايات الصَّحيحة المجرَّدة أكثرَ مِن غَيرها؛ لذلك تجد أنَّ المصنَّفات التي تشترط الصِّحَّة في نصوصِها قد صُنِّفت في نواحيهم على يد أبنائِها البارِّين، كالإمام البخاريِّ ومسلم وابن خُزيمة وابن حبَّان، وبذلك تجد أنَّ روايات هذه الكتب المُباشِرةَ عن مؤلِّفيها قليلةٌ نادرةُ الوجود عندَ غير الرُّواة الشرقيِّين(١).

[٦]. وقوع الفِتن على كَرِّ الأزمان، وتكرُّر اشتعالِ نيران النِّزاعات المَذهبيَّة والصِّراعات الطائفيَّة في أرجاء الأمَّة الإسلاميَّة عُمومًا، وتركُّز أُوارِ لَهيبِها في البلدان الشَّرقيَّة خصوصًا، تلك الزَّلازل الوبائيَّة المقيتة التي كانت خَزائنُ الكتب ومستودَعاتُ المؤلَّفات أوَّلَ الضَّحايا فيها.

ونرى أنَّ هناك هجماتٍ منظَّمةً كانت تُشَنُّ بتدبيرٍ مسبقٍ على خزائن الوقف العلميَّة التي كان علماء أهل السُّنَّة يُنشئُونَها كنقاط ارتكازٍ لنشر العلم الإسلاميِّ الأصيل النَّقيِّ الصَّحيح.

[٧]. ما تعرَّض له الإمام البخاريُّ في أُخريات أيَّام حياتِه من التَّشريد والنَّفي وعَدم الاستقرار في بلدةٍ مُعيَّنةٍ؛ الأمر الذي أدَّى إلى فقدان المَركزيَّة التي يحتاجُها العالِمُ لنَشر عِلمه بشَكلٍ منظَّمٍ، بالإضافة إلى ردود الفِعل المتشنِّجة المُجحِفة التي تحجَّرَت تجاهه دُونَ تدقيقٍ وتأنٍّ في مُحاكَمتِه بالإنصاف، والتي بَدَرَت بشَكلٍ متعصِّبٍ نَحوَه من قِبل بعض الأئمَّة المُقتَدَى بهم في أوطانهم؛ فحَجَبت بشِدَّتها الكثيرين من الطَّلبة الواعِين الفَهِمين عن مجرَّد التَّواصل اليسير مع الإمام البخاريِّ.

يقول أحمد بن سَلَمةَ متحدِّثًا عن لَحظة مُغادَرة الإمام البخاريِّ لمدينة نَيسابُورَ بسبب مُعاداةِ الإمام محمَّد بن يَحيى الذُّهليِّ له ولِمن يتقرَّب منه: (دَخلتُ على البخاريِّ، فقلتُ: يا أبا عَبد الله، هذا رجلٌ مَقبولٌ بخُراسانَ، خصُوصًا في هذه المَدينة، وقد لَجَّ في هذا الحديثِ حتَّى

---

(١) يكفي للدِّلالة على ذلك أنَّ «الجامع الصَّحيحَ» للإمام البخاريِّ لم يطَّلع عليه طلبةُ العلم في مصر إلَّا بعدَ أن نقلَه إليهم الحافظ أبو عليٍّ ابنُ السَّكَن، بعدَ مرور أكثر من ثمانينَ سنةً على وفاة الإمام البخاريِّ، انظر «سير أعلام النبلاء»: ١١٧/١٦، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

لا يقدر أحدٌ مِنَّا أن يُكلِّمه فيه، فما تَرَى؟ فقَبَضَ على لحيته، ثمَّ قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللَّهمَّ إنَّك تَعلَمُ أَنِّي لم أُرِدْ المُقامَ بنَيسَابُورَ أشَرًا ولا بَطَرًا، ولا طَلبًا للرِّياسةِ، وإنَّما أَبَت عَلَيَّ نَفسي في الرُّجوعِ إلى وَطني؛ لِغَلبة المُخالِفين، وقد قَصَدني هذا الرَّجلُ حَسدًا لِمَا آتاني الله لا غير. ثمَّ قال لي: يا أَحمدُ، إنِّي خارجٌ غدًا؛ لتَتخلَّصوا من حديثِه لأجلي). قال أحمد: (فأَخبَرتُ جَماعةَ أصحابِنا، فوالله ما شَيَّعَه غَيري، كنتُ معَه حينَ خَرَج من البلَد، وأقامَ على بابِ البَلَدِ ثلاثةَ أيَّامٍ لإصلاحِ أمرِه)[١]!!

وهذا الإمام أبو محمَّد عبدُ الرَّحمن ابن الإمام أبي حاتم الرَّازيِّ يُتَرجِم للإمام البخاريِّ في كتابه «الجرح والتَّعديل» ترجمةً مُجتَزَأَةً غيرَ مُنْصِفة لقَدرِه ومكانتِه باقتصارِها على الذَّمِّ الذَّميم فقط؛ فيقول: (محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ، أبو عبد الله، قَدِم عليهم الرَّيَّ سنةَ مئتين وخمسين ... سمع منه أبي وأبو زُرعةَ، ثُمَّ تركا حديثَه؛ عِندما كتَب إليهما محمَّد بن يحيى النَّيسابوريُّ أنَّه أظهَر عندَهم أن لفظَه بالقرآن مَخلوقٌ)[٢].

وإذا كان هؤلاء الأئمَّة الكبار من أهل السُّنَّة قد جابَهوا مِحنةَ الإمامِ البخاريِّ وقضيَّته بمثل هذا، فللمُطالع أن يتخيَّل كيف كانت تصرُّفات أعداء أهل السُّنَّة ضِدَّه؛ مُدْرِكًا حَجمَ الألم الذي دَفَع الإمامَ البُخاريَّ إلى أن يتوجَّه إلى الباري سبحانَه وتعالى ليقبضَ روحَه إليه؛ مُستَريحًا من عناءِ هذه الحياةِ القاسية!

وفي المحصَّلة النِّهائيَّة كانت النتيجةُ الحَتميَّة لكلِّ هذا أن تَضاءَل عددُ الرَّاغبين في تَحصيل مؤلَّفات الإمام البخاريِّ، وَتفاقمَ في المُقابِل عَزمُ مَن تحصَّلت عندَه قبلَ تلك الحادثةِ إلى التَّخلُّص منها بإتلافِها حَقيقةً أو حُكمًا[٣]، وما نَجا منها فبإذن الله تعالى لِيقضيَ -جلَّت

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٥٩.

(٢) انظر «الجرح والتعديل»: ٧/١٩١، وانظر تعليق الشَّيخ شعيب الأرنؤوط على هذا التصرُّف في «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٦٢ = هامش (٣).

(٣) بَلَغت الجَهالةُ ببعضهم حينَها حَدَّ أن أطلَق التَّكفير بحقِّ هذا الإمام الجَليل، كما في «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٦٠، وإنَّما تُقاسُ تصرُّفات العامَّة استحسانًا أو استهجانًا بالاطِّلاع على تصرُّفات خواصِّ أهل العلم؛ لأنَّ أولئك بالتَّبعيَّة ما هم إلَّا مَرايا عاكسة لهؤلاء، وإذا كانت مؤلَّفات شيخ الإمام البخاريِّ الإمامِ عليِّ ابن المَدينيِّ =

قُدرتُه- أمرًا كان مفعولًا.

[٨]. وجود أَصلِ الإمام البخاريِّ من كتابِ «الجامع الصَّحيح» عندَ تلميذِه الفِرَبريِّ دونَ سِواهُ(١)؛ ممَّا حَدَا بطَلبة العِلم القاصدين إلى تَحصيل الكِتاب -انتساخًا وسماعًا- للعُدُول عن الحِرص على لِقاءِ غير الفِرَبريِّ من تلامذة الإمام البخاريِّ الذين كانوا مُنتشِرين في كلِّ أرجاء بخارى ونَيسابور وما حولَهما من مدُن إقليم خُراسان؛ ممَّا يوجب تتبُّعه المشَقَّةَ والعَناءَ غيرَ المُثمرَين، ولأنَّ النَّقلَ من كِتابِ العالِم المُقتَرِن بالرِّواية عن تلميذِه يُعادِلُ السَّماعَ منه مباشرةً، ويمثِّلُ نَوعًا من العلوِّ النَّبيل الذي يحرص طلبةُ العِلم على تحصيلِه دائمًا أبدًا، خصوصًا إذا اقتَرَن برواية الثِّقات الضَّابطين لمَرويَّاتهم، فهو وجادة لكتاب صحيح، مع سماع من ثقة.

وإلى هذا، فقد سجَّل لنا التاريخُ أسماءَ جَماعةٍ من الرُّواة، عُقِدت لهم ألويةُ الفَضل بحَمل شرَف إيصال «الجامع الصَّحيح» إلى أنحاءِ العالَم وأرجاءِ الدُّنيا، عن طريق قيامِهم بتحمُّل أعباءِ الرِّواية والأداءِ:

منهم مَن قد اندَثَرت الرِّوايةُ عنه باكرًا، ولم يبقَ من ذِكرها لَدَى المتأخِّرين إلَّا أَثارةٌ جَرداءُ سطَّرتها بعضُ أنامل أهلِ التتبُّع والتفتيش(٢).

= على جلالتِه وجلالتها في نفوس الطَّلبة، مع إقامته في قَلب العالَم الإسلاميِّ، ووجوده في أهمِّ مراكزه العِلميَّة (البصرة)، وهي محفوظةٌ في يد العارفين بقيمتها، قد أُبيدَت وأُتلِفَت وأفناها الناس تَجاهلًا وإهمالًا بسبب ما حصل منه خَوفًا من القَتل في محنة المأمون المشؤومة، فما بالك بمؤلَّفات الإمام البخاريِّ المنشورة في أطراف الأرض وغياهِب القرى وفي مُتناوَل براثِن ومَخالب أعدائِه وأعدائِها؟!

(١) سيأتي إثباتُ ذلك أثناءَ الكلام عن رواية الفِرَبْريِّ، في فصل (الرِّوايات المتداوَلة).

(٢) صنَّف الإمام نجمُ الدِّين النَّسفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٧) ﵀ كتابًا في شرح «الجامع الصَّحيح» للإمام البخاريِّ، سمَّاه: (النَّجاح في شرح أخبار الصِّحاح)، وقد ساقَ في أوَّله أسانيدَه إلى الإمام البخاريِّ من خَمسين طريقًا تصل إليه، انظر «كشف الظُّنون»: ١/٥٥٣، و٢/١٩٢٩، و«الحطَّة» لصدِّيق حسن خان (ط. الحلبي): ص ٣٤٤، و«سيرة الإمام البخاريِّ»: ١/٢٦١، فلا ندري إن كانت هذه الطُّرق متَّصلةً عن خمسين راويًا يروون الكتابَ عن الإمام البخاريِّ، أم أنَّها طُرقٌ متشعِّبةٌ منقولةٌ عن عدد أقلَّ من تلامذتِه، وعلى كلٍّ فقد نَقَل وليُّ الله الدِّهْلَويُّ ﵀ اتِّفاقَ المحدِّثين على كون «الصَّحيحَين» متواتِرَين نقلًا عن مصنِّفَيهما، انظر «حجَّة الله البالغة» (ط. الجيل): =

ومنهم مَن بقيت روايتُه مَنقولةً مُتداوَلةً عندَ الناسِ إلى يومنا هذا، إمَّا بالسَّماع المتَّصل، وإمَّا بالإجازات، مشكِّلةً بمَجموعِها البوَّابات التي تحيط سُورَ «الجامع الصَّحيح»، مرحِّبةً بالقادمين إلى باحتِه، مرتقيةً بالقاصدين صوبَها على معارج الانتفاع به.

والمُلاحَظُ على تلك الرِّوايات -سواءٌ ما كان منها مندَثرًا أو متداوَلًا- أنَّ الصِّفةَ الجامِعةَ المُشترَكة بين كلِّ أصحابِها هي كونُهم في جملتهم من تلامذة الإمام البخاريِّ غير النَّوابغ، مِن الَّذين لم يترَقَّوا في طِباق العِلم حتَّى تفرَّدوا بطَريقةٍ عِلميَّةٍ وأسلوبٍ مَعرفيٍّ ومَنهجٍ بَحثيٍّ خاصٍّ بهم يمثِّل شخصيَّتهم باستقلالِها التامِّ، بل كلُّهم من متوسِّطي الحال في مَجالِ العِلم، وكثيرٌ منهم ما تخطَّى حدودَ التَّقليد والتَّبعيَّة فيه، وهذه ميزةٌ خَدَمت نصَّ «الجامع الصَّحيح» ووَقَتْه من تشوُّهات التَّغيير والتَّعديل والتَّدخُّلات الجائرة به عن سَبيل التَّصوير الحقيقيِّ لطريقة الإمام البخاريِّ وأسلوبه ومنهجه.

ولعلَّ من نافلة القَول أنْ يُنبَّه المُطالعُ إلى أنَّ مُرادَنا ها هنا إحصاءُ الرُّواة الذين رَوَوا ونَقَلوا «الجامعَ الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ وحدَّثوا به تلاميذَهم نصًّا مجتمِعًا بأكمله؛ لدَفع رِيبة المُرتابين بكون «الجامعِ» غيرَ متواترٍ بالسَّماع والنَّقل عن الإمام البخاريِّ[1]، وإلَّا فمجرَّد السَّماع ليس روايةً، وكذلك الاقتباسُ منه والنَّقل عنه ليس داخلًا في معنى الرِّواية الخاصِّ بقضيَّة البحث هنا[2].

= ٢٣٢/١، بل إنَّ الكَرمانيَّ رحمه الله قد بالَغَ باعتمادِ ذلك التَّواترِ [كما في كتابه «الكواكب الدَّراري»: ٧/١]؛ فزَعَم أنْ لا حاجةَ بالمتأخِّرين -مع وجودِ ذلك التَّواترِ- إلى معرفة ذَوَاتِ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ، وأنْ لا داعيَ للبحث في عدالتهم أو جرحهم، بل وزَعَم أنَّ الحاجةَ منتفيةٌ لسياق الأسانيد إليهم أصلًا، وهذا منه رحمه الله غلوٌّ مردودٌ؛ فإنَّ الحاجةَ إلى ذلك ما انتَفَت -ولن تنتفيَ- مع نَقَلة القرآن الكريم نفسِه، فكيف بنَقَلة غيرِه من الكتب؟! والله أعلم.

(١) قد بَلَغ التَّطاول قديمًا ببعضهم أن يزعمَ بأنَّ الإمامَ البخاريَّ شخصٌ مجهولٌ؛ ما رَوَى عنه إلَّا الفِرَبْرِيُّ! وما أَليَقَ الذَّنَبَ بوَلْق الذَّنْبِ! انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٣٨/١٢، و«لسان الميزان»: ١٩٤/٢ (ط. أبي غدَّة)، وانظر «آثار البلاد وأخبار العِباد» للقَزوينيِّ: ص٥١٠، وانظر الهامش السَّابق.

(٢) انظر «بغية الطَّلب»: ١٢٦٧/٣، وبتقرير ذلك فقد استبعدنا ذِكرَ كثيرٍ من الحفَّاظ ضمنَ رواة الكتاب؛ لأنَّهم قد رَوَوا عن الإمام البخاريِّ نصوصًا من «الجامع» على وَجه الاقتباس وضمَّنوا تلك الرِّوايات في مصنَّفاتهم الخاصَّة، =

ولذلك أورَدنا ضِمنَ الجَرْدة بعضَ الرُّواة على وجه الاحتمالِ؛ بغرض الإشارةِ إلى أنَّ كلَّ مَن وُصِفَ بأنَّه كان من المُلازِمين للإمام البخاريِّ داخلٌ في نِطاق حَمَلة الكتاب ورواتِه، خصوصًا منهم مَن لم يتَصدَّ للتَّعليم والإفتاءِ والتَّأليف من بعدِه، وإنَّما اكتفى بالتَّصدُّر للرِّواية المَحضة فحَسب، فإنَّ مَن تسوَّد وصار رئيسًا في العِلم ذا مصنَّفاتٍ لا يُتوَقَّع منه أن ينشغل بنَشر مصنَّفات غيرِه من خلال روايته لها، إلَّا في حالاتٍ نادرةٍ جدًّا[1]، وهذا واقعٌ ظاهرٌ لعِيانِ مَن طالَع سيرةَ العلماء في تلك الحقبة الزَّمنيَّة النَّبيلة المُشرِقة المليئة بالمجتهدين، ولكلٍّ وِجهةٌ هو مُوَلِّيها.

= منهم: أبو بكر ابن أبي عاصم، انظر من كتبه «السُّنَّة»: (٨٤٢)، و«الجهاد»: (٢٧٣)، و«الزُّهد»: (٢٦٤)، و«الآحاد والمثاني»: ٣٨٨/٥ = (٣٠٠٤)، وقارن مع «الجامع» تِباعًا: (٢٢ و٢٧٦٦ و٣٩٠٤ و٢٥٨١)، ومنهم: أحمد بن عَمرو بن عبد الخالق البزَّار، انظر «مسنده»: ٢٣٤/١٣ و٣٥٧ = (٦٧٣٢ و٦٩٩٨)، و١٧١/١٤ = (٧٨٢١)، و٣١٨/١٥ = (٨٨٥٦)، وقارن مع «الجامع» تِباعًا: (٥٤٥٠ و٢٠٠ و٣٠٩٦ و٥١٠)، وانظر «تقييد المهمل»: ٦٣٨/٢، ومنهم: العلم الفذُّ عُمر بن محمَّد بن بُجَيرٍ البُجيريُّ، انظر «فتح الباري»: ٤١٠/٥.

(١) كابن وهب صاحب التصانيف الذي روى الموطأ عن الإمام مالك، والهيثم بن كُلَيب الشَّاشيِّ صاحبِ «المسند» الذي روى «شمائل النَّبيِّ ﷺ» عن الإمام الترمذي، وإبراهيم بن معقل صاحب (المُسْنَد الكَبِيْر) وَ(التَّفْسِيْر)، وغيرهما، الذي حَدَّثَ بـ«صَحِيْح البُخَارِيِّ» كما سيأتي ص١٦٨.

أوَّلًا: الرُّواة المُحتملون لجامع البخاريِّ

نقصد بهم مَن قامت قرينة تدل على احتمال سماع «الجامع» دون ثبوت نص عن الأئمة في ذلك، أمَّا مَن ادعى السماع من البخاري وردَّه أهلُ العلم لعدم وجود قرينة فلم نتعرض لذكرهم[1].

[١]. حاشِدُ بنُ إسماعيلَ الغزَّالُ (...- ٢٦١)

هو حاشِدُ بنُ إسماعيلَ بن عيسى الأَشقَرُ الغزَّال، أبو عَبدِ الرَّحمنِ البُخَاريُّ ثُمَّ الشَّاشيُّ[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، إمامٌ حافظٌ، صاحبُ رِحلةٍ واسعةٍ، وذو معرفةٍ راسخةٍ، متَّفقٌ على جَلالتِه.

قال شيخُهُ -وشيخُ الإمام البخاريِّ أيضًا- الإمامُ أبو جَعفرٍ المُسْنَديُّ البُخاريُّ: (حُفَّاظُ زَمَانِنا ثلاثةٌ: مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ، وحَاشِدُ بنُ إسماعيلَ، ويَحيى بنُ سُهَيلٍ)[3].

توفِّي رحمه الله بمدينة (الشَّاش)، سنةَ إحدَى -أو اثنتَين- وسِتِّين ومئتَين.

---

(١) كان آخر مَن ادعى السماع من البخاري موتًا -وردَّه أهلُ العلم لعدم وجود قرينة- أبو ظهير عبد الله بن فارس البلخيُّ (ت: ٣٤٦) انظر: «تاريخ الإسلام»: ١٤٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

وقد تم ترتيب هذه الروايات على حسب تقدُّم تاريخ الوفاة، إذ من المعلوم أنَّ مَن شأنه كشأن المذكورين كان يُؤخذ عنهم عند وفاة مَن هو أولى منهم أو فقده وبُعْدِه، والله أعلم.

(٢) انظر لترجمته «الإكمال»: ٩٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٠٩/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٥٦٤/٢، و«العبر»: ٢٨/٢، و«لسان الميزان»: ٥٣٥/٢ (ط. أبي غدَّة)، ولكنيتِه انظر «تاريخ دمشق»: ٢٥٨/١٥، أمَّا مدينة (الشَّاش)؛ فهي المعروفة في يومنا هذا باسم: (طَشْقَند)، وهي تقع على الضِّفة اليمنى لنهر سيحون، انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٧٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٣-٥٢٦.

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٦٢/٥٢-٦٣، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٤/١٢، و«تذكرة الحفَّاظ» [وفيه: حُفَّاظُنا]، و«لسان الميزان» [وفيه: حفَّاظُ بَلَدنا]، وكأنَّه الأشبهُ بالصَّوابِ، وانظر «هداية الساري»: ص٨٨، و«تغليق التَّعليق»: ٤٠٨/٥، و«هُدى الساري»: ص٤٨٤، ولترجمة (يحيى بن سُهَيل) انظر «الثِّقات»: ٢٧٠/٩، والله أعلم.

وقد كان حاشِدٌ من أصدقاءِ الإمام البُخاريِّ، مُقرَّبًا منه؛ لأنَّه كان زَميلَه ورَفيقَه في أيَّامِ طَلَب العِلمِ المُبكِّرة، وقد سمعَ حاشدٌ كثيرًا من كِبارِ الأئمَّة من مشايِخِهما في شَتَّى البُلدانِ يُثنونَ على عِلمِ الإمام البخاريِّ، ويُقِرُّونَ بمَعرفتِه، ويُشِيدُونَ بفَضلِه، وقد رُوِي عن حاشدٍ جُملةٌ من تلك الأقوالِ النَّبيلةِ[1].

أمَّا مَنزلتُه ومَكانتُه لَدَى زُمَلائِه وأقرانِه من الأئمَّة الكِبار؛ فيبيِّنُها لَنا ما حَكاه عنه أبو جَعفرٍ الوَرَّاق؛ حيث يقول حاشدٌ: (كان عبدُ الله بنُ عَبدِ الرَّحمن [يعني: الإمامَ الدَّارميَّ] يدُسُّ إلَيَّ أَحاديثَ مِن أحاديثِه المُشكِلةِ عليه؛ يَسألُني أنْ أَعرِضَها على محمَّدٍ [يعني: الإمامَ البُخاريَّ]، وكان يَشتَهي أنْ لا يَعلَمَ محمَّدٌ، فكنتُ إذا عَرَضتُ عليه شيئًا يقولُ: مِن ثَمَّ جَاءَتْ؟!)[2]. وهذا يوضِّح مَدَى جلَالتِه ورُسُوخِ الثِّقةِ به في نَفسَي الإمامَين المذكورَين في الحِكايةِ معًا.

وحاشِدٌ مَعروفٌ بمُلازمتِه للإمام البُخاريِّ؛ مَعدُودٌ ضِمنَ الرُّواةِ عنه[3]، أمَّا رِوايتُه لكتابِ «الجامعِ» عنه؛ فلَم يذكُرها أحدٌ إلَّا الحافظُ ابنُ حَجرٍ؛ فقد أشارَ إلى ذلك مُجمَلًا دونَ بيانٍ لتَفاصيلِ تلك المَعلُومةِ، ولا حدَّد مَصدَرَه في إثباتِ ذلك[4]، فالله أعلم.

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٠٨/١٢ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٨ و٤٣١ و٤٣٧.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٣٠/١٢.

(٣) انظر «تهذيب الكمال»: ٤٣٤/٢٤، و«هُدى الساري»: ص٤٩٢.

(٤) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٢٣٤/١٠، ومن الجدير بالذِّكر التَّنبيهُ إلى أنَّ حالَ حاشدٍ الغَزَّالِ قد يَختَلطُ بحَال مُعاصرِه (حاشِد بن عَبدِ الله بن عَبدِ الواحدِ بن محمَّدٍ التَّميميِّ، أبي عَبدِ الرَّحمن البُخاريِّ الأَغذُونيِّ)، وهو معدودٌ ضمنَ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ أيضًا، لكنَّه توفِّي قبلَه بسَنواتٍ، في سنةِ خمسين ومئتَين؛ فروايتُه لكتاب «الجامع» بعيدةٌ، وهو ثقةٌ صاحبُ رِحلةٍ، وقد تُكلِّم فيه بلا حُجَّةٍ بيِّنةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ١٩٤/١ = (الأَغذُونيُّ)، و«المغني في الضُّعفاء»: (١٢٦٨)، و«لسان الميزان»: ٥٣٥/٢ (ط. أبي غدَّة) [وقد خَفي حالُه على الحافظ ابن حجرٍ؛ فتَرجَم للغَزَّال]، وانظر لتوثيقه «تفسير ابن أبي حاتم»: ١٧٩٧/٦، وجَدُّه (عبدُ الواحد بن محمَّد الآغَزُونيُّ) [بمدِّ الألف وبالزَّاي بدل الذَّال] إمامٌ محدِّثٌ مشهورٌ، توفِّي في حدود سنةِ مئتَين، انظر لترجمته «الأنساب»: ٦٤/١ و١٩٤ = (الآغَزُونيُّ والأَغزُونيُّ).

[٢+٣]. محمد والفضل ابنا الهُذَيل النَّسَفيَّان (...-٢٨٥)

الأول:

هو محمَّد بن مُوسى بن الهُذَيل النَّسَفيُّ[١]، أبو بكرٍ، لَقَبُه: (مَتٌّ).

توفِّي سنةَ خَمسٍ وثمانينَ ومئتين[٢].

لم نجد له ترجمةً وافيةً، لكنَّه مَعدودٌ في ضمن الرُّواة عن الإمام البخاريِّ[٣]، ولم يُشِر أحدٌ إلى كَونِه من رُواة «الجامعِ الصَّحيح»، وقد رَوَى أيضًا عن جَمعٍ مِن كِبارِ الأئمَّة والحُفَّاظ، منهم: عَبْدُ بن حُمَيد، والدَّارِميُّ[٤]، ممَّا يدلُّ على عنايتِه بتَحصيل العِلم، وتحرِّيه لجَمْع دَواوينِ العُلماء ومُصنَّفاتهم.

ونلمح من خلال بعض النُّقول أنَّه كان رَفيقَ الإمام إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفيِّ وزَمِيلَه في السَّماعِ وقَرينَه عندَ المشايخ وطَلَبة العِلم ببلدِهم[٥]، فلعله كانَ شَريكَه في سماعِ «الجامع» من الإمام البخاريِّ أيضًا؛ وقد ساقَ الإمامُ نجمُ الدِّين النَّسَفيُّ رِوايةً منتقاةً من «الجامع الصَّحيح» وأسنَدَها من طريق أبي عُثمان سَعيد بن إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفيِّ[٦]، يرويها عن ابن هُذيلٍ، مَقرونًا بأبيه إبراهيم بن مَعْقِل -أحد رواة الجامع المشاهير-، وبطاهر بن الحُسين بن مَخْلَدٍ النَّسفيَّين، عن الإمام البخاريِّ[٧]، وهذا يدل على احتمال كونه أحَدَ رواة «الجامع» عن الإمام البخاريِّ.

---

(١) نسبة لمدينة (نَسَف)، ويُقال لها: نَخْشَب أيضًا، مدينة كبيرة بين جَيْحُون وسَمَرْقَنْد، والنسبة إلى نَسَفَ هي الغالبة عليه، انظر «معجم البلدان»: ٢٨٥/٥. ونَسَفُ حاليًّا تسمى: قرشي، وتقع في جمهورية أوزبكستان، في جنوبها. انظر هامش «الأنساب» للسمعاني ٣١٤/٤ (ط. البارودي).

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٨٢٥/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «القند»: ص٦٦٠، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» -تِباعًا-: ٥٢٧/١٨، و٢١٣/١٥.

(٥) انظر «تكملة الإكمال»: ٣٧٥/٤، و«الأنساب»: ١٢٧/٢ = (الجُويْباريُّ).

(٦) ستأتي ترجمته في أثناء الكلام عن رواية أبيه إبراهيم النَّسَفيِّ لكتاب «الجامع» ضمن الرِّوايات المتداوَلة.

(٧) انظر «القند»: ص٢٨٠، والرِّواية الَّتي انتقاها من «الجامع» هي الحديث الأوَّل منه.

الثاني:

الفَضلُ بن مُوسى بن الهُذَيل النَّسَفيُّ.

معدودٌ هو الآخَرُ ضمنَ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ(١)، وقد قال الإمام نجمُ الدِّين النَّسفيُّ عندَما تَرجَمَه: (أبو العَبَّاس الفَضل بن موسى بن هُذَيلٍ النَّسَفيُّ، هو أخُو محمَّد بن مُوسى، سَمعا البخاريَّ، رَوَى عن الفَضلِ أَسَد بنُ حَمْدُوَيه، وعبد المؤمِن بن خَلَفٍ)(٢). وعبارتُه هذه تشير إلى احتمال كونِ الفَضلِ قد شاركَ أخاه محمَّدًا سَمَاعَ «الجامع الصَّحيح» من الإمام البخاريِّ، فالله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٣٥-٤٣٦.

(٢) انظر «القند»: ص٦٦٠ = (١١٥٨)، ولترجمة أسَد بن حَمدُوْيه انظر «الأنساب»: ٥/٥٨٨ = (الوَرَثِينيُّ).

[٤]. ابن سَهْلَكٌ (...- حوالي ٢٩٠)

هو أحمَدُ بنُ سَهْلِ بن مَالكٍ، أبو حامِدٍ الإِسْفَرَايِينيُّ[١].

ثقةٌ حافظٌ، صاحبُ رِحلةٍ ومعرفةٍ.

سمعَ -في دَرْجِ مَن سمعَ منهم- الإمامَين أحمدَ ابنَ حَنبَلٍ وابنَ راهُوْيَه.

توفِّي سنةَ سَبعٍ وثَمانينَ ومئتَين، أو بعدَها[٢].

قال عنه أبو عبدِ الله الحاكم: (مِن أئمَّة الحَديث)[٣]، وقد بَلَغ من المَكانةِ والرِّفعة والجَلَالَةِ عندَ علماءِ عَصرِه حَدًّا جَعَلَ الإمامَ أبا العبَّاسِ مُحمَّدَ بنَ إسحاقَ السَّرَّاجَ يَفتَخِرُ بكَونِه قد كَتَب عنه حديثًا[٤].

---

(١) انظر لترجمته «الجرح والتَّعديل»: ٥٤/٢، و«طبقات الحَنابلة»: ٤٧/١ (ط. الفقي) = ١٠٨/١ (ط. العثيمين)، و«تاريخ الإسلام»: ٦٧٥/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، ويُقال له: (ابن سَهْلَك)، كما في «سير أعلام النبلاء»: ٢٣١/١١، وتصحَّف على محقِّقيه الأفاضل اسم: (سَهلَك) إلى: (شهاب)، ولهم عُذرُهم؛ قارن بما قاله محقِّق «تاريخ إربل»: ٢٦٦/١ و٦٢٠، وقارن مع «تهذيب الكمال»: ٦٤١/٢٦، و٣١٢/٣٠، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٥/١١، و«المغني في الضُّعفاء»: (٢٦).

واسم: (سَهلَكْ) صفةُ تودُّدٍ، وقد اعتادَ أهلُ إقليم (خُراسان) التَّعاملَ بهذا بينَهم؛ فيُلحِقونَ حرفَ الكاف السَّاكن بآخِرِ الاسمِ تصغيرًا له، انظر «معجم الأدباء»: ٣٩٨/١، و«الإكمال»: ٢٦١/٦ (الهامش)، وانظر لأمثلةِ من ذلك «نزهة الألباب»: ٢٠٣/١، و١٣/٢ و٣٥ و٧١ و٢٢٠ و٢٥٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦٥/١٤، و٢٠٨/٢٠.

(٢) انظر «الأنساب»: ١٢٤/١ = (الأَزْهَريُّ)؛ فقد ذَكَرَ أنَّ الحافظَ الحسَن بن محمَّد الإِسْفرايينيَّ ابنَ أُختِ الإمام أبي عَوَانَةَ قد رَحَل في تلك السَّنةِ لطَلَب العِلم خارجَ مدينة (إِسْفَرايين)، بعدَ أن سمعَ من أبي حامدٍ، وعلى ذلك؛ فقد يكونُ أبو حامدٍ هو نفسُه أبا بكرٍ النَّيسابُوريَّ (المتوفَّى سنةَ ٢٩٢)، المترجَم في «تاريخ الإسلام»: ٨٨١/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)؛ لاتِّفاقهما في الاسمِ وفي المَشايخ والتَّلاميذ اتِّفاقًا تامًّا، وقد وَصَف الإمام الحاكم في «تاريخ نَيسابور» [كما في تلخيصه: ص٤٢] أبا بكرٍ بكونه إِسْفَرايينيًّا نَيسابوريًّا، فلعلَّ أبا حامدٍ كانت له كُنيتان، وهو أمرٌ شائعٌ منتشرٌ، ويكون قد انتَقَل للسَّكن في مدينة (نيسابور) أواخر أيَّام حياتِه، أو لعلَّه كان دائمَ التنقُّل بين البلدتَين والتَّحديث فيهما، وهو ما نميل إليه، والله أعلم.

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٢٣٤/٥٦، وانظر لوصفِه بـ: (الحافظ) «تهذيب الكمال»: ٤٥٥/٢٠.

(٤) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٨٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ١٧٥/٢-١٧٦ (ط. الخطيب)، وقد قَرَنَه في عبارةِ افتِخارِه مع الإمامَين البُخاريِّ ومسلمٍ؛ فتأمَّل، وقد خَفيَ حالُه على الشيخ الأَلبانيِّ رحمه الله، انظر «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة»: ٢٧٠/١ = (١٤٠).

وهو مَعدودٌ ضمنَ الرُّواةِ عن الإمام البخاريِّ[١]، لكنَّ أحدًا لم يُشر إلى كونِه يَروي عنه كتابَ «الجامع الصَّحيح»، وقد حدَّث بروايتِه للكتابِ -في بَلدةِ (المَوصِل)- الحافظُ أبو سُلَيمانَ دَاوُدُ بنُ مُحمَّد بنِ الحَسَنِ الخَالديُّ الإِرْبِليُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٧٣)[٢]؛ فروَاهُ عن شيخِه أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ الأَنصاريِّ الصَّفَّارِ البُخاريِّ الزَّاهِدِ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٤)[٣]، وهو يرويه بالإجازةِ عن شيخِهِ الفقيه الصَّائِنِ عَبدِ الله بن أبي الحُسَينِ الأُسْرُوْشَنِيِّ[٤]، عن ابنِ سَهْلَكْ، عن الإمام البخاريِّ[٥].

وهذا إسنادٌ لا يستقيمُ على ميزان الصِّحَّة؛ للانقطاعِ الواضح بَينَ الأُسْرُوشَنيِّ وبينَ ابنِ سَهْلَكْ، وقد نبَّه إلى ذلك الإمام الذَّهبيُّ، وذَكَر أنَّ هناكَ رجلًا قد سَقَط ذِكرُه من هذا الإسنادِ[٦]؛ باعتبارِ أنَّ الفَترَةَ الزَّمنيَّةَ الواقعةَ بينَ وَفاةِ ابنِ سَهْلَك (حوالي سنةَ ٢٨٧)، وبينَ وِلادةِ الصَّفَّار (سنةَ ٤٦٠ هـ، تقريبًا)[٧] تمتَدُّ إلى مئةٍ وسَبعينَ عامًا، وهي فترةٌ لا يسُدُّ ثَغرَها إلَّا وجودُ راوِيَين معمَّرَين في الإسنادِ بينَهما، وإلَّا فهي بحاجةٍ لأكثرَ من ذلك عدَدًا، والله أعلم.

هذا، ويَشهَدُ لِصحَّةِ مَا قدَّره الإمام الذَّهبيُّ ما وَقَع في النُّسخة الخطِّيَّة المعتمَدَة لتحقيق كتاب «تاريخ إربِل»؛ فقد جاءَ سِياقُ الإسنادِ فيها: (... عن الشَّيخ الصَّائن عَبدِ الله بن أبي الحُسَين الأُسْرُوشَنيِّ، عن الشَّيخ الصَّالحِ، عن أحمد بن سَهْلَكْ ...). فظَنَّ المحقِّق الفاضلُ أنَّ

---

(١) انظر «شُعب الإيمان» للبَيهقيِّ: ٣٦٣/٤ = (٥٤١٧)، و«تاريخ دمشق»: ٥١/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٤/٢٤.

(٢) انظر لترجمته «الأنساب»: ١٠٥/١ = (الإِرْبليُّ)، و«تاريخ إربل»: ٢٦٥/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥٢٢/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) سيأتي التَّعريف به أثناءَ الكلامِ عن (رِواية الأَخْسِيكَثيِّ، عن الفَرَبْرِيِّ)، وقد سمعَ منه الخالديُّ في مدينة (بُخارى) سنةَ ثلاثٍ وعشرين وخمس مئةٍ، كما في «تاريخ إربل»: ٢٦٥/١.

(٤) نسبة إلى (أُسْرُوْشَنَة)، ويقال: (أُشْرُوسَنَة) أيضًا، وهو إقليمٌ واسعٌ يقع فيما وراءَ النَّهر، انظر «الأنساب»: ١٤١/١ = (الأُسْرُوشَنيُّ)، و«معجم البلدان»: ١٩٧/١، و«نزهة المشتاق»: ٤٦٦/١ و٥٠٣-٥٠٤، و٧٠٢/٢، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥١٧، أمَّا هذا الرَّاوي؛ فلم نجد له ترجمةً ولا ذِكرًا في كتب الرِّجال الَّتي وصَلَت إلَينا، فالله أعلم.

(٥) انظر «تاريخ إربل»: ٢٦٦/١، و«المغني في الضُّعفاء»: (٢٦).

(٦) انظر «تاريخ الإسلام»: ٥٢٢/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٧) انظر «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٧٤/١.

لَفظةَ (عَن) الواقعةَ بينَ لَفظتَي (الصَّالح وأحمد) وَهمٌ من النَّاسخ؛ فحَذَفَها[١]، وبإثباتِها يكونُ الإشكالُ أيسَرَ خَطبًا؛ حيث يؤُولُ أمرُ الانقطاعِ إلى إبهامِ هذا (الشَّيخ الصَّالح) الرَّاوي عن ابنِ سَهْلَكْ، وإن كان هذا الحالُ لا يُغني شيئًا لدَفعِ الإسنادِ ورَفعِه عن دائرةِ الوَهن والضَّعف، والله أعلم.

ونَعتَقد أنَّ العِلَّةَ قد تسَرَّبت إلى ضَبطِ هذا الإسنادِ من قِبَل الشَّيخ الصَّفَّار؛ فإنَّه كان مَوصوفًا بالزُّهد والعِبادةِ، مَعدودًا في الفقهاءِ الحَنفيَّة، ولم يكن من أئمَّة النَّقد الحَديثيِّ المختصِّين المُعتَنين بدَقائقِ هذا الشَّأن، فنَبَع له السَّهوُ في سِيَاقِ أسانيدِ مَرويَّاتِه[٢]، ويرسِّخ ذلك كونُ روايتِه عن شيخِه الأُسْرُوشَنيِّ بالإجازةِ، وهي مظنَّةٌ لوُقوع الخطأِ؛ بسبب عَدَمِ تحقُّق اللِّقاءِ بينَ الشَّيخِ والتِّلميذ المؤدِّي إلى الضَّبطِ والإتقانِ، أو أنَّ السَّهوَ تسرَّب من قِبَل الخَالديِّ؛ لأنَّه كان كثيرَ التَّرحالِ، وكان قاضيًا مُدَّةً من الزَّمَن، ولا يتسنَّى لمِثلِه ضَبطُ الأَسانيد، خاصَّةً بعدَ مرورِ خمسين سنةً على زَمَن السَّماع[٣]، ويؤيِّد هذا ما سيأتي بيانُه[٤] من الإشكالِ الواقعِ في رواية الصَّفَّار هذا عن الأَخْسِيكَثيِّ الرَّاوي عن الفَرَبريِّ، والله أعلم.

---

(١) انظر «تاريخ إربل»: ١/٢٦٦، وتعليق المحقِّق فيه: ١/٦٢٠.

(٢) قد وَرِثَ حَمَّادُ ابنُ الصَّفَّار هذه العِلَّةَ عن أبيه أيضًا، انظر «الأنساب»: ٣/٥٤٨ = (الصَّفَّار).

(٣) أمضَى الخَالديُّ الإجازةَ بروايةِ «الجامع» عنه لمَن راسلَه بطَلبها سنةَ اثنتَين وسبعين وخمس مئة، كما في «تاريخ إربل»: ١/٢٦٧، وقد عَصَّب الإمامُ الذَّهبيُّ الوَهمَ برأس الخالديِّ، كما في الموضع المُشار إليه آنفًا من «تاريخ الإسلام».

(٤) انظر صفحة ٢٤٣.

[٥]. ابنُ سُفيَانَ النَّسَفيُّ (...-٣٠٨)

هو مُحمَّدُ بنُ سُفيَانَ بنِ النَّضْرِ النَّسَفيُّ، أبو جَعفَرٍ الأَمينُ[١].

توفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثِ مئةٍ.

مشهورٌ بالرِّواية عن الإمامِ أبي عِيسى التِّرْمِذيِّ[٢]، أمَّا روايتُه عن الإمام البُخاريِّ؛ فقد ذَكَرها الحافظُ أبو العَبَّاس المُستَغْفريُّ، وذكَرَ أنَّ جَماعةً من طَلَبة العِلم بمدينة (نَسَف) قد حدَّثوا عنه، منهم: مُحمَّدُ بنُ زَكَريَّا النَّسَفيُّ، فهل روى عنه «الجامع الصحيح» أم غيره؟ ذكرناه على الاحتمال، والله أعلم.

---

(١) الذي جزم به الذهبيُّ أنَّه روى عن البخاري «صحيحه»، وقال: ورَّخه المستغفريُّ، لكن لم نجد لهذا مؤيدًا، فذكرناه على الاحتمال. انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١٣٨/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «تهذيب الكمال»: ٢٥١/٢٦، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٧٢/١٣.

[٦]. ابنُ فارسٍ (...-٣١٢)

هو مُحمَّد بن سُلَيمان بن فارسٍ النَّيْسَابُوريُّ، أبو أَحمدَ الدَّلَّالُ[١].

قال الإمام ابن السَّمعانيِّ: (مِن أهل نَيسابُورَ، كانت له ثَروةٌ ظاهرةٌ، وتجارةٌ واسعةٌ، فذهَبَتْ، فاشتغَلَ بالدِّلالة بعدَ أن كان أَقامَ ببغدادَ على التِّجارة سِنين، وقد كان أَنفَقَ على العِلم الأموالَ الكثيرةَ ... وكان التَمَسَ من محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ نُزُولَ دارِهِ؛ فنَزَل عندَه مدَّةً، فقرَأَ عليه كتابَ «التاريخ» من أوَّلِه إلى (باب فُضَيل) ... مات سنةَ اثنتَي عشرةَ وثلاث مئةٍ بنيسابور، وسُئِل أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأَخرَمِ الحافظُ عنه؛ فقال: ما أَنكَرنا علَيه إلَّا لِسانَه؛ فإنَّه كان فحَّاشًا).

وهو مشهورٌ برواية «التَّاريخ الكبيرِ» عن الإمام البخاريِّ، وقد جَبَر له الإمامُ رحمه الله النَّقصَ في قراءتِه للكتابِ -من (باب مَن اسمُه: فُضَيل)[٢] إلى آخِره- بالإجازةِ، وتَناقَلَه النَّاسُ ورَوَوه عنه على ذلك الحال[٣]، وقد سمعَ مِنه «التَّاريخَ الصَّغيرَ» المرتَّبَ على السَّنواتِ، ورَواه عنه أيضًا[٤]، وهو في الجُملةِ ممَّن ينفردُ عن الإمام البخاريِّ بروايةِ بعضِ الفوائد والتَّعليقاتِ الَّتي لا يرويها عنه غيرُه[٥]، وهو أمرٌ دالٌّ على انبساطِ الإمام البخاريِّ معَه، نامٌّ عن جلالةِ مكانته

---

(١) انظر لترجمته «الإرشاد» للخَليليِّ: ٨٥٨/٣، و«الأنساب»: ٥١٩/٢ = (الدَّلَّال)، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) يقابلُ المَطبوع من كتاب «التَّاريخ»: ١١٩/٧.

(٣) انظر «الكفاية في معرفة أصول علم الرِّواية»: ٣٥٢/٢ (ط. الدِّمياطيِّ)، وهو أحَدُ الرُّواةِ الَّذين من طَريقِهم انتشَرَ الكتابُ شَرقًا وغربًا، انظر «فَهرسة ابن خير»: (٣٣١)، و«المعجم المفهرِس»: ص١١٦ = (٦٣٠)، ولم ينفرد ابن فارسٍ بروايةِ هذا الكتابِ، فقد شارَكَه جماعةٌ ذلك؛ لأنَّ الإمامَ البخاريَّ كان قد نَشَر هذا الكتابَ قديمًا، واطَّلع عليه شيخُه الإمام ابن راهُوْيَه وأُعجبَ به، كما في «هداية الساري»: ص٨٤، وقد حدَّث به وسمعَه منه النَّاسُ نَوباتٍ، ومن بينها نوبةٌ في مدينة السَّلام (بغداد)، كما في «موضح أوهام الجمع والتَّفريق» (ط. المُعلِّميِّ): ٧/١، ونَوبةٌ أُخرى في (البصرة) سنةَ ستٍّ وأربعين ومئتَين، كما في إسنادِ روايةِ ابن سَهلٍ المَطبوعة: ٣/١، وهذا الكتاب تَوأمُ «الجامع الصَّحيح» من حيث الرِّوايةُ.

(٤) سمعَه منه الحافظ أبو أحمد الحاكمُ، انظر كتابَه «الأسامي والكنى»: ٤٨/٢ و٢٤٢ = (٤٢٢ و٧٤٠).

(٥) انظر «الأنساب المتَّفقة»: ص١٢٧، و«توضيح المشتبه»: ١٠٠/٨.

ورِفعةِ قَدْرِه عندَه، دالٌّ في الوقتِ نفسِه علَى مَدَى حِرص ابن فارسٍ على العِلمِ، وعنايتِه البَليغةِ باقتناص شَوارِدِه وتقييدِها.

أمَّا كَونُه قد سَمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من الإمام البخاريِّ؛ فلم يَذكُره أحَدٌ بذلك، على الرَّغم من إقامةِ الإمامِ عندَه مُدَّةً طَويلةً كافيةً لقِيامِه بذلك، بل لعلَّ قراءتَه لكتاب «الجامع الصَّحيح» على الإمام البخاريِّ -طيَّ ما قَرأَ عليه- هي الَّتي قصَّرت به عن إتمام قراءةِ كتاب «التَّاريخ الكبيرِ»، والله أعلم.

وقد رَوَى ابنُ فارسٍ عن الإمام البُخاريِّ قصَّةً تدُلُّ على سَماعِه لكِتابِ «الجامعِ» منه؛ فقد قال ابنُ فارسٍ: (سمعتُ البُخاريَّ يَقولُ: رأَيتُ في المَنامِ النَّبيَّ ﷺ، كأنَّني واقفٌ بينَ يَدَيه، وبيَدي مِرْوَحةٌ أذُبُّ عنه، فسألتُ عنه بعضَ المُعبِّرينَ، فقالَ لي: أنتَ تَذُبُّ عنه الكَذِبَ. فهوَ الَّذي حَمَلني علَى إخراجِ «الصَّحيح»)[1].

وقد قامَ الفِرَبريُّ بمقابلةِ نُسختِه علَى رِوايةِ ابن فارسٍ لكتاب «الجامع»، ونَقل عنها فائدةً متعلِّقةً بتفسير لَفظةٍ وَردت في نَصِّ حديثٍ أخرجه الإمام البخاريُّ في أواخرِ الكِتابِ[2]، وهو أمرٌ يشير إلى ما ذَكَرناه من كون ابن فارسٍ قد قرأ «الجامع» بتَمامِه على الإمام البخاريِّ، بل ورَوَاه عنه أيضًا؛ فإنَّ الفِرَبريَّ نَقَل تلك الفائدةَ عن شيخٍ له عن ابن فارسٍ، ممَّا يُشيرُ إلى أنَّه قد حدَّث بالكتابِ وحُمِل عَنه.

قال الفِرَبريُّ: (قال يُونُس: قال مُحمَّد بنُ سُلَيمانَ: قال أبو عَبد الله: «مِرْمَاةٌ»، ما بينَ ظِلْفِ الشَّاةِ مِن اللَّحمِ، مِثلُ «مِنْسَاة ومِيضَاة»، المِيمُ مَخفُوضةٌ)[3].

---

(١) انظر «هداية الساري»: ص١٢٤.

(٢) نَعَم، قد أخرج الإمام البخاريُّ ذلك الحديثَ في بدايات «الجامع» أيضًا، برقم: (٦٤٤)، ولكنَّ نَقلَ الفائدةِ هذه وتقييدها في الموضع الثَّاني دالٌّ على متابعةِ الفِرَبْريِّ لأصل النَّقل والاقتباس، والله أعلم.

(٣) انظر ما بعد الحديث رقم: (٧٢٢٤)، و«فتح الباري»: ٢١٦/١٣، و«عمدة القاري»: ٢٨٣/٢٤، و«إرشاد السَّاري»: ٢٦٣/١٠، وهذا التَّعليق زيادةٌ ثابتةٌ في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ عن المُستَملي فقط، ولم يتبيَّن لأحدٍ من الشُّرَّاح مَن هو يونُس شيخُ الفِرَبْريِّ في هذه الرِّواية، فالله أعلم.

[٧]. مَحمودٌ النَّسَفيُّ (...-٣١٤)

هو مَحمُود بن عَنْبَرِ بنِ نُعَيم بن حَبيبٍ الأَزْديُّ، أبو العَبَّاس النَّسَفيُّ.

ثقةٌ جَليلٌ، توفِّي سنةَ أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ[1].

معروفٌ بالرِّواية عن الإمام البخاريِّ، لكنْ لم ينصَّ أحدٌ على كونه سمع «الجامع الصَّحيحَ» منه[2]، وكان مِن أَوَاخِرِ مَن سمعَ منه؛ فقد ذكَرَ في بعض مرويَّاتِه أنَّه قد سمع من الإمام البخاريِّ في شهر رمضانَ من سنة ستٍّ وخَمسين ومئتين[3]، أيْ: قبل وَفاةِ الإمام البخاريِّ بأيَّام معدودةٍ.

ولا شكَّ أنَّ ذلك السَّماعَ كان في مدينةِ محمودٍ (نَسَف)؛ فقد قال الحافظ المُستَغفريُّ في «تاريخها» متحدِّثًا عن الإمام البخاريِّ: (دَخَل نَسَفَ سنةَ ستٍّ وخمسين، وحدَّث بها بـ«جامعه الصَّحيح»، وخرَج إلى سَمرقند لعشرٍ بَقِين من رمضانَ، ومات بقرية خَرْتَنك ليلةَ الفِطر)[4].

---

(١) انظر «الإكمال»: ١٠٣/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٢٨٧/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٧/١٢، وهو معدودٌ ضمنَ الرُّواة عن عَبد بن حُميدٍ أيضًا، انظر «تهذيب الكمال»: ٥٢٧/١٨، وقد رَوَى ابنُ عَنبرٍ عن الإمام التِّرمذيِّ «جامعَه»، انظر «القند»: ص٥٢٣، ويُقالُ: إنَّ الإمامَ التِّرمذيَّ قد ألَّف «جامعَه» لأجلِ ابنِه (محمَّد بن مَحمودٍ)، انظر «فضائل الكتاب الجامع»: ص٣٢، و«التقييد»: ٩٥/١، فالله أعلم.

(٣) انظر «القند»: ص٢٤٥-٢٤٦، والحديث الذي ساقَه عن الإمام البخاريِّ في هذه الرِّواية من أحاديث «الجامع»، لكنَّ شيخَ الإمام البخاريِّ في رواية محمودٍ عنه هو (يحيى بن قَزَعَة)، والحديث أخرجه في «الجامع» -كما في رواية الفَرَبْريِّ- عن عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيسيِّ، برقم: (٣٤٨٠)، وابن قَزَعةَ من بين شيوخه الذين اعتَمَدهم في «الجامع»، فلعلَّه أفادَهم هذه الطَّريق زيادةً على ما في الكتاب، وهو أمرٌ جَرَت به عادةُ الإمام البخاريِّ، انظر الحديث رقم: (٨٩١)، وما بعد الحديث بالرَّقم: (٣٤٧٩)، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٢٥٣/٨، والله أعلم.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٤٧/٦-١٤٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، وانظر «دلائل النبوَّة» للمُستغفريِّ: (٦٢٠). ولتحديد مكان مدينة (خرتنك) في الخريطة الجغرافيَّة المعاصرة انظر «أسامي مَن رَوَى عنهم البخاريُّ» لابن عديٍّ: ص٦٠-٦١، الهامش.

فاحتمالُ سماعِه للكتابِ وارد، وقد رَوَى عنه أحمد بن مُحتاج بن صَدِيقٍ، وبَكرُ بن محمَّد بن جَعفرٍ الرَّاهبيُّ، وهما من أشهَر مَن رَوَى «الجامعَ» عن حَمَّاد بن شاكرٍ النَّسَفيِّ، كما سيأتي بيانُه، فلعلَّهما قد سمعاه منه أيضًا[1]، والله أعلم.

(١) آخرُ مَن حدَّث عن محمودٍ أبو الفَضل: محمَّدُ بن عثمان بن إسحاقَ المَرْوَديُّ النَّسَفيُّ، شيخٌ ثقةٌ، ولكنَّ سَماعَه من محمودٍ قد ذَهَب عنه، وكان عندَه عنه نحوُ تسعين حديثًا، انظر «الأنساب»: ٢٦٥/٥ = (المَرُّوديُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٩٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

[٨]. الآفُرانيُّ

هو جَبرَئِيلُ بن عَونٍ النَّسَفيُّ الآفُرَانيُّ، أبو مُحمَّدٍ الوَرَّاقُ.

لم نجد له ترجمةً في ما وصَلنا من كتب التَّراجم، لكنَّ الإمامَ ابنَ السَّمْعانيِّ قال عنه: (يروي عن قُتيبةَ بن سَعيدٍ والأَجِلَّةِ، وكانَ رَفيقَ مُحمَّدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ، ووَرَّاقَه أيَّامَ مُقَامِه بِنَسَف، رَوَى عنه عبدُ العَزيز بن حَاتِمٍ الآفُرَانيُّ)[١].

فحالُه بهذا مماثلةٌ لحالِ أبي جعفرٍ الوَرَّاق -الذي سيأتي الحديث عنه-؛ من حيثُ الثِّقة والأمانة لَدَى الإمام البخاريِّ، وهو بكَونِه من أبناء مدينة (نَسَف) أيضًا مرشَّحٌ لأنْ يكونَ من رُواة «الجامع الصَّحيح» عنه، والله أعلم[٢].

---

(١) انظر «الأنساب»: ١/٦٥ = (الآفُرَانيُّ)، وهو منسوبٌ إلى قرية (آفُران)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (نَسَف)، انظر أيضًا «معجم البلدان»: ١/٥٥.

(٢) هناك رجلٌ آخَرُ من أبناء قرية (آفُرَان)، اسمه: (حاتم بن خُجَيمٍ)، واسم أبيه: (خُزَيمة)، وخُجيمٌ لَقبٌ، وهو مشهورٌ بالرِّواية عن الإمام البخاريِّ أيضًا، انظر «تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٣٤، و«توضيح المشتبه»: ٢/٢٣٤، فاحتمالُ سماعِه وروايتِه لكتاب «الجامع» مساوٍ ومُعادلٌ لاحتمال رواية (جَبرئيل الورَّاق) له، والله أعلم.

[٩]. ابنُ واصلٍ البِيْكَنْدِيُّ

هو محمَّد بن واصل بن إبراهيم بن نجاح السُّلمي البيكنديُّ.

لم نجد له ترجمةً، إلَّا أنَّه جُعفيٌّ[١]، وقد رَوَى عنه حفيده أحمدُ بن محمَّد بن واصل، وأبو حامدٍ أحمدُ بن سُلَيمان بن فَرِيْنَام بن خَازِمٍ البخاريُّ[٢].

وهو مَذكورٌ في عِدَاد الرُّواة عن الإمام البخاريِّ[٣]، قال السَّمعانيُّ في سياق حديثه عن حفيده أحمد: وأبو محمَّد أحمد بن محمَّد بن واصل بن إبراهيم بن نجاح السلمي البيكنديُّ النَّجاحيُّ، نسب إلى جده الأعلى، وهو -أي جده محمد- تلميذ محمَّد بن إسماعيل البخاري ورفيقه[٤].

وقد رُوِيت من طريقه أحاديث وأخبار من كتابَي «الصحيح» و«التاريخ» لكن لم يذكره أحدٌ ضمنَ رواة «الجامع الصَّحيح» و«التَّاريخ» عنه.

وقد صرَّح بأنَّه قد سمع من الإمام البخاريِّ كُتُبَه في أواخر أيَّام حياتِه؛ حينَ أُخرِجَ من مدينة (نَيسابورَ) ودَخَل مدينةَ (بِيكَنْدَ)، فقد رَوَى الإمامُ الحاكم في «تاريخ نَيسابُورَ» عن ابنه أحمد بن محمَّد بن واصل؛ قال: سمعتُ أبي يَقول: (مَنَّ الله عَلينا بخُرُوج أبي عَبد الله، ومُقامِه عِندَنا، حتَّى سَمِعنا منه هذه الكُتُبَ، وإلَّا مَن كان يَصِلُ إليه؟! وبمُقامِه في هذه النَّواحي: فِرَبْرَ

---

(١) هكذا نُسب ابنه في إحدى الرِّوايات، «الأنساب» (٤٥٧/٥)، وفي «سير أعلام النبلاء»: ٣٦٨/١٤: محمد بن أحمد ابن واصل، وانظر: «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٩٥/٦ (ط. بشار عواد)، والغالب على الظَّنِّ أنَّ نسبته -الجعفي- نسبةُ وَلَاءٍ للقَبيلةِ، لا نسبة وِلادة، فحالُه في هذا موافقٌ لحَال الإمام البخاريِّ.

(٢) انظر «الإكمال» لابن ماكُولا: ٢٨٩/٢، وكون أحمد حفيده مستفاد من «الأنساب»: (٤٥٧/٥) (النَّجَاحيُّ)، ورواية حفيده عنه في «المستدرك» للحاكم، وفي «شُعب الإيمان» للبيهقيِّ،

أمَّا أبو حامدٍ ابنُ فَرِينَام؛ فمُحدِّثٌ مُكثِرٌ، توفِّي سنةَ ثلاثين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «الإكمال»: ٢٨٩/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٥٨٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاج العروس»: ٩٢/٣٢ = (خ ز م).

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٥١/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤.

(٤) «الأنساب»: (٤٥٧/٥) (النَّجَاحيُّ).

وبِيْكَنْدَ، بَقِيَت هذه الآثارُ، وتخرَّج النَّاسُ به)[١].

وقد سمعَ منه كتابَ «التاريخ الكبير» في ضِمن ما سمع؛ وحَدَّث به فيما بَعدُ[٢]، واحتمال روايته «الجامعَ الصَّحيحَ» واردٌ؛ لأنَّ هذين الكتابَين كانا تَوأَمَي روايةٍ في مجالس الإسماع التي كان الإمام البخاريُّ يعقدها للطَّلبة، ومن جهةٍ أُخرى فقد أخرج الحافظُ البيهقيُّ في «سننه» الكبير حديثًا عن شيخه الحاكم النَّيسابُوريِّ، عن أحمد بن محمَّد بن واصل، عن أبيه، عن الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال: (أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح» هكذا)[٣]. والحديث بنَفس سِياقِه إسنادًا ومتنًا في «الجامع» برقم: (١٥٧٢)، وهذا يعضُدُ الاطمئنانَ إلى كونِه أحَدَ رواةِ «الجامع»، والله أعلم.

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٦٣/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٥/١٢-٤٦٦.

(٢) انظر «شُعب الإيمان» للبيهقيِّ (ط. زغلول): ١٥٨/٤ =(٤٦٥٤)، و١٦٤/٧ =(٩٨٥٧)، وقارِن بما في «التاريخ الكبير»: ١٨١/٧ و٢٦٦، ويبدو أنَّه كان يروي «التاريخ الصغير» أيضًا؛ فقد رَوَى عنه الحاكم نصًّا في «المستدرك»: ٤٦٣/١، بعد الرقم: (١١٩٣) (ط. عطا)، والنصُّ موجودٌ في «التاريخ الكبير»: ٣٣٦/٢، وفي «التاريخ الصغير» أيضًا: ١١٩/٢، لكنَّ سياقَه موافقٌ لسياقِه في الصغير، وانظر «المستدرك»: (٤٤٠٥) (ط. عطا)؛ فله روايةٌ أخرى عنه، وهي موجودةٌ في «التاريخ الكبير»: ٩٩/١، لكنْ باختلافٍ في تعيين شيخ الإمام البخاريِّ بينَ الرِّوايتَين، فلعلَّها من كتاب «أسامي الصَّحابة» للإمام البخاريِّ، ولم نقف عليه، وانظر «سير أعلام النبلاء»: ٣٦٨/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٧٢٣/٢، والله أعلم.

(٣) انظر «السُّنن الكبير»: ٣٣/٥ = (٨٨٨٩) (ط. عطا).

[١٠]. محمَّد بن العبَّاس الفِرَبريُّ

لم نجد له ترجمةً، ولكنَّه من أصحاب الإمام البخاريِّ المُلَازِمينَ له أثناءَ مُقامِه بقَرية (فِرَبر)؛ فقد رَوَى عنه أبو جَعفرٍ محمَّد بن أبي حاتِمٍ الوَرَّاق في كتابه «شَمائل البخاريِّ» قصَّةً تَدلُّ على كَونِه أحَدَ الجُلساءِ المُقرَّبين من الإمام البخاريِّ، قالَ أبو جعفرٍ الوَرَّاق: (حدَّثَني محمَّد بن العَبَّاس الفِرَبريُّ، قال: كنتُ جالسًا مع أبي عبد الله البُخَاريِّ بفِرَبر في المَسجِدِ، فرَفَعتُ من لحيَتِه قَذَاةً مِثلَ الذَّرَّةِ، أذكُرُها، فأَردتُ أنْ أُلقِيَها في المَسجِدِ، فقال: أَلقِها خارِجًا من المَسجِدِ)[١].

وفي «الصحيح» ورد ذكر محمَّد بن العَبَّاسِ في موضعين، ويظهر من سياقهما احتمال أن يكون أحَدَ الرُّواةِ والأصحابِ الَّذين قد قام الفِرَبريُّ بمُعارضةِ نُسختِه من «الجامع الصَّحيح» مع نُسخهم، وقد نَقَل عنه فائدتَين، قيَّدهما في حَواشي نسخته:

الأُولى: تعليقٌ من كلام الإمام البخاريِّ على روايةٍ للإمام اللَّيث بن سعدٍ، قال الفِرَبريُّ: (قال مُحمَّد بنُ العَبَّاس: قال أبو عَبدِ الله: ليسَ أَحَدٌ يَذكُرُ: «عُروة، عن عَبدِ الله»، إلَّا اللَّيثُ فَقَط)[٢].

الثَّانية: تعليقٌ تَوضيحيٌّ لمحمَّد بن العبَّاسِ نفسِه نامٌّ عن تتبُّعِه لأُسلُوب الإمامِ البخاريِّ في كتابه فيما يتعلَّق باعتمادِه لروايات بعض المشهورين بالتَّدليس، قال الفِرَبريُّ: (أنبأَنا مُحمَّد بن عَبَّاس؛ قال: لم يُخرِّج مُحمَّد بنُ إسماعيلَ البُخَاريُّ في هذا الكِتابِ من حَديثِ هُشَيمٍ إلَّا ما صَرَّح فيه بالإخبارِ. [وذَكَر أنَّ هُشَيمًا كانَ صاحبَ تَدليسٍ])[٣].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٤٥/١٢، وللقصَّة شاهدٌ آخَرُ رَواها، انظر «هداية الساري»: ص٧٣.

(٢) انظر ما بعد الحديث رقم: (٣٦٠٢)، و«التَّوضيح» لابن المُلقِّن: ٣٣٨/١٥، و«فتح الباري»: ٣٤/٥ و٣٨، و«عمدة القاري»: ٢٠٤/١٢، و«إرشاد السَّاري»: ١٩٩/٤، وهذا التَّعليق زيادةٌ ثابتةٌ في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ عن الحَمُّويِيِّ فقط.

(٣) انظر «التَّعديل والتَّجريح»: ١١٨٥/٣ [بمعناه، وما بين المعقَّفتين زيادةٌ منه]، و«فتح الباري»: ٤٠٥/٨ [واللَّفظُ له]، وقد ذكَرَ الحافظ الباجيُّ أنَّ هذه الزِّيادةَ ثابتةٌ في رواية المُستَملي عن الفَرَبْرِيِّ فقط. هذا، وقد تصحَّفَ (عبَّاس) في مطبوعة «الفتح» إلى: (عيَّاش)، فليصحَّح.

وحالُ هذا الرَّاوي كحَال أبي جعفرٍ الورَّاقِ وأبي مَعشَرٍ الضَّريرِ، من كونِه بمَكانةِ الخبير بدَقائق «الجامع» وإشكاليَّاتِه، وهو ما يرشِّحه -كما رشَّح مِن قَبلُ صاحبَيه المذكورَين- لأن يكونَ من رُواة «الجامعِ الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ.

وقد ظنَّ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله أنَّ هذا الرَّجلَ هو محمَّد بن العَبَّاس بن خالِدِ بنِ يَزيدَ بن مَاهَانَ السُّلَميُّ مَولَاهم، أبو عبد الله الأَصبَهَانيُّ الحافظُ[1]، والأَصبهانيُّ من أقران الإمام البخاريِّ طَبَقةً؛ فقد شارَكَه السَّماعَ والرِّوايةَ عن جماعةٍ من كبار مشايخِه، وقال فيه الإمام ابن أبي حاتمٍ الرَّازيُّ: (سمعتُ منه بأَصبَهانَ، وهو صَدوقٌ ثقةٌ، وكان من عِبادِ الله الصَّالحين؛ كان صاحبَ عِبادةٍ وفَضلٍ). وقد توفِّي بمدينة (أصبَهانَ) سنةَ سِتٍّ وسِتِّينَ ومئتَين[2].

وكان مشهورًا بين طَلَبة العِلم برواية كتاب «الموطَّأ» للإمام مالكٍ رحمه الله عن صاحبِه عَبدِ الله ابنِ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيِّ[3]، وما ذَكَره أحَدٌ ضمنَ أصحاب الإمام البخاريِّ ولا رِفاقِه في الطَّلَب، ولا يُعرَف أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد دَخَل مدينةَ (أصبَهانَ) أصلًا، ونَعتقد جازِمين أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ قد جانَبَ الصَّوابَ في ظنِّه ذاك؛ لعَدَم معرفتِه بحال محمد بن العبَّاس الفِرَبريِّ كما ذَكَرنا، ولأنَّه قد فَتَّش في طَبَقة الإمام البخاريِّ فلم يجد من المعروفينَ شخصًا يوافقُ اسمُه اسمَ هذا الرَّجلِ غيرَ الأَصبهانيِّ؛ فأَشارَ إليه، والله أعلم.

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٥/٣٨، وتابعه العَينيُّ والقَسطلَّانيُّ على قوله؛ جَريًا على عادتهما.

(٢) انظر لترجمته «الجرح والتَّعديل»: ٨/٤٨، و«طبقات المحدِّثين بأصبهان»: ٣/١٠٠، و«ذكر أخبار أصبهان»: ٢/١٩٥، و«تاريخ الإسلام»: ٦/٤٠٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «طبقات المحدِّثين بأصبهان»: ٣/١٠٠ و٣٧١، و«ذكر أخبار أصبهان»: ٢/٦٢.

[١١]. أبو مَعْشَرٍ الضَّريرُ

يبدو أنَّه أحَدُ رُواة «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ الَّذين قام الفَرَبريُّ بمُعارَضة نُسختِه من «الجامع» مع نُسخِهم؛ فقد نَقَل عنه -وذَكَره بكنيتِه- فائدةً واحدةً فقط قيَّدها في حَوَاشي نسختِه، ومَفادُها التَّنبيه إلى خطأٍ وقَعَ في نَصِّ «الجامع»؛ حيث قال الفَرَبريُّ -معلِّقًا على قول الإمام البخاريِّ: (﴿أَنقَضَ﴾ [الشرح:٣]: أَتْقَن)-: (سمعتُ أبا مَعشَرٍ يقولُ: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾: أَثقَلَ. ووَقَع في الكتاب خطأٌ)(١).

وسَواءٌ كان قولُه: (ووقع في الكتاب خطأٌ) من كلام أبي مَعْشَرٍ أو من كلام الفَرَبريِّ، فإنَّ الحكايةَ بمُجمَلِها تقتضي اختصاصَ أبي معشرٍ بمعرفة تَفاصيل الكتاب ودَقائِقِه، بحيث استحقَّ أن يكونَ بمنزلة مَن يُراجَعُ ويُستَشارُ في ضَبطِ إشكاليَّاتِه، وهذه مكانةٌ لا ينالُها عادةً إلَّا مَن عُرف بروايةِ الكِتابِ وسَماعِه المتعدِّد المتكرِّر من مؤلِّفه، وهي حالٌ دالَّةٌ على طُولِ مُصاحبتِه وملازَمتِه له، فهو بهذا مشابهٌ لحال أبي جعفرٍ الوَرَّاقِ؛ فاستأهلَ أن يُذكَرَ ضمنَ رُواة «الجامع» على وَجه الاحتمالِ القويِّ، والله أعلم.

وقد اختَلَف قولُ الحافظ ابن حَجَر في تَحديد هويَّة هذا الرَّاوي على وجهَين:

الأوَّل: أنَّه الفَضْلُ بنُ أحمدَ بن يَعقُوبَ بنِ أَشرَسَ الضَّبِّيُّ النَّسَفيُّ(٢).

وهو حافظٌ معروفٌ بصُحبة الإمام البخاريِّ والرِّوايةِ عنه، رَوَى عنه أبو يَعَلى عَبدُ المُؤمن ابن خَلَفٍ التَّميميُّ وغيرُه، توفِّي بعدَ سنةِ سبعٍ وثلاث مئةٍ(٣).

الثَّاني: أنَّه حَمْدُوَيْه بنُ الخَطَّابِ بن إبراهيمَ البُخاريُّ(٤).

---

(١) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٧١٢/٨.

(٢) انظر «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٢٥٩.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٢٢/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«هداية الساري»: ص١٥٥.

(٤) انظر «فتح الباري»: ٧١٢/٨.

وهو حافظٌ معروفٌ بصُحبةِ الإمام البخاريِّ وملازَمتِه أيضًا، وكان مُستَملِيه[1]، قال الحافظ ابن حجرٍ: (كان صدوقًا، وأَضَرَّ بأَخَرةٍ)، وله مع الإمامِ البخاريِّ أخبارٌ تدلُّ على طِيب الصُّحبة وطُولِ العِشرة بينَهما[2]، وقد توفِّي بمدينة (بُخارَى) بعدَ سنةِ ثَمانينَ ومئتَين.

وكلا الاحتمالَين قويٌّ، على أنَّنا نَميلُ إلى اعتِمادِ القَول الثَّاني؛ لقُرب الدَّار بينَ الفِرَبريِّ وبينَ (حَمدُويَه)، ولأنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ نفسَه لمَّا ذكَرَ الاحتمالَ الأوَّل وَصَفَ أبا مَعشرٍ فيه بكونِه (بُخاريًّا)، ولو أنَّ الفِرَبريَّ كان قد قامَ بزيارةِ مدينة (نَسَف)؛ لكان الأَولَى والأَحرَى به أن يُقابِلَ ويُعارِضَ نُسختَه بنُسَخ إبراهيم بن مَعقلٍ وحمَّاد بن شاكرٍ؛ لشهرتِهما بالضَّبط والإتقان، بَدَل أن يَفعلَ ذلك مع نسخة الفَضلِ، والله أعلم.

بقي أنْ نذكر -ضمن مَن يندرج في الروايات المُحتملة- أنه يَلتحق بهؤلاء على وجه الاحتمال القويِّ كلُّ مَن رَوَى كِتابًا عن الإمام البخاريِّ؛ لأنَّ مَن بَلَغ به السَّماعُ إلى أن حصَّل الكتبَ غير الشَّهيرة عنه يكون -من باب أولى في ذاك العصر- قد حصَّل مؤلَّفاته الشَّهيرة الذائعة الصِّيت، وخصوصًا منهم مَن كان من أبناء بلدة الإمام البخاريِّ، كيوسف بن رَيْحان، ومحمود ابن إسحاق الخُزاعيِّ، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال»: ٣٦٤/١، و٢٥٤/٣١، والمُستملي هو الَّذي يُبلِّغ ما يقول العالِم للطَّلبة عندَ ازدحامِهم وخَفَاءِ صوتِه على بعضِهم، ولترجمة حَمدويه انظر «الإكمال»: ٥٥٥/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٦٤٦/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٦٧٤/٢.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص٦٧ و١٠٦.

ومِن ضِمن الرُّواة المحتمَلين لكتاب «الجامع الصَّحيح»:

[١]. مُسبِّح بن سَعيدٍ البُخاريُّ، أبو جعفرٍ الوَرَّاق.

لم نجد له ترجمةً، لكنَّه معدودٌ ضمنَ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ(١).

كان أحد ورَّاقي الإمام البخاريِّ، ومن الملازمين له(٢).

وقد رَوَى عن الإمام البخاريِّ كتابَ «الضُّعفاء»(٣)، ورَوَى عنه أيضًا كتابَ «التَّاريخ الكبير»(٤)، وغير مستبعَدٍ لمِثلِه أن يكون قد نَسَخَ وسمعَ كلَّ مصنَّفات الإمام البخاريِّ منه، والله أعلم.

[٢]. المُستَنِيرُ بنُ عَتِيقٍ البَكْريُّ، أبو عَمْرٍو البُخاريُّ.

كان رَفيقَ الإمام البخاريِّ وصاحبَه منذ الصِّبَا، فقد شاركَه في السَّماعِ من أبي حفصٍ الكبير ومحمَّد بن سلَامٍ البِيكَنديِّ(٥)، وكان الإمام البخاريُّ يقول عنه: (إنْ كان بما وَراءَ النَّهر أحَدٌ من الأَبدالِ، فهو أبو عمرٍو المُستنير بن عَتِيقٍ)، وقد أَوصَى عندَ موتِه بكُتُبِه إليه(٦)، فربما قَصده النَّاسُ بعدَ وَفاةِ الإمام البخاريِّ ليَنسَخوا مصنَّفاتِه ويسمعوها منه، والله أعلم.

[٣]. جَعفر بن نَذِير بن يوسف الكَرْمِينيُّ، أبو محمَّدٍ الأديب.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٣٦، وقد رَوَى عن الإمام الدَّارميِّ أيضًا، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢/٣٤٩-٣٥٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٥٢/٨٨-٨٩، ولمعرفة بعض شيوخِه وتلامذته انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣/٤٨٧، و٨/١٨٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٤/٤٠٨-٤٠٩ و٤٣٤، و٧/٣٥٢.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص٧٢.

(٣) كما في «فهرسة ابن خير»: (٣٣٤)، و«مقدمة فتح الباري» (ط. المعرفة): ص٥١٧، و«إرشاد الساري»: ١/٣٦.

(٤) انظر «تهذيب مستمرِّ الأوهام»: ص١١٤، و«تاريخ دمشق»: ٥٩/٤٩، وقد نَسَخَ بيدِه منه نسختَين، كما في «تهذيب مستمرِّ الأوهام»: ص١٠٩ و١٩٦، وقام بمعارضة إحداهما وتصحيحها بعدَ وفاة الإمام البخاريِّ بمدَّةٍ، في شهر (صَفَر) سنةَ ثمانين ومئتين، كما في «جذوة المقتبس» للحُمَيديِّ: ص٥٠١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٢/٤٢٥.

(٥) انظر «الإكمال»: ٦/١١٢.

(٦) انظر «توضيح المشتبه»: ٨/٢٨٣.

هكذا سِيق نسبُه في روايةٍ عنه[١]، لكنَّ الحافظ ابن السَّمعانيِّ[٢] ذكر في كتابه «الأنساب» أنَّه كان يروي كتابَ «التاريخ الأوسط» عن الإمام البخاريِّ، فلعلَّه سمع منه «الجامع»، وإنَّما ذكرناه للفائدة؛ لأنَّ العلماءَ لم يذكروه ضمنَ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ، والله أعلم.

[٤]. عامر بن المُثنَّى، أبو عَمْرٍو الكَرْمِينيُّ.

مَعدودٌ في حُفَّاظ الحديث والأَثر ببلدان المَشرق، قال عنه الحافظُ السُّلَيمانيُّ: (لَزِمَ البخاريَّ، وتَفقَّه به، وَرَحَلَ وسمعَ عَمرَو بنَ عليٍّ ومحمَّدَ بنَ بشَّارٍ).

فحالُه بهذا كَحال الَّذين قَبلَه[٣].

وقد تَرجَم الإمام نجم الدِّين النَّسفيُّ لعامر بن المُنتَجِع أبي عَمرٍو الكَرمينيِّ، ووصَفَه بأنَّه كان مُستَمليَ الإمام البخاريِّ[٤]، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ ابنَ المُنتَجع وابنَ المثنَّى شخصٌ واحدٌ، فلعلَّ (المُنتَجع) لَقبٌ للمثنَّى، وابن المُنتَجع أَسَديُّ النَّسب، وله ابنٌ اسمه: (عَتِيقٌ)، يروي عن الإمام البخاري أيضًا[٥].

---

(١) انظر «تاريخ دمشق»: ١٩٠/١.

(٢) «الأنساب» ١١٤/١ = (الأَرْفُوديُّ).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٦٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «القند»: ص٦٠٥ = (١٠٦٦).

(٥) انظر «الإكمال»: ١١٣/٦، فالله أعلم.

ثانيًا: الرِّوايات الباطلة لجامع البخاريِّ

ونقصد بها كل رواية قامت القرائن على بطلان صحتها، وإن جاءت في الأثبات والإجازات المتأخرة، ومن هذه الروايات:

[١]. رواية ابن دِلُّوْيَةَ (...-٣٢٩)

هو محمَّد بن أحمدَ بن دِلُّويَةَ الدَّقَّاق، أبو بكرٍ النَّيسابوريُّ[١].

ثقةٌ فاضلٌ جَليلٌ.

توفِّي بمدينة (نَيسابُور)، في شهر جُمَادَى الآخِرة، سنةَ تسعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ.

وهو معروفٌ بالرِّواية عن الإمامِ البخاريِّ، وقد اشتهر برواية كتابِ «برُّ الوالدَين» عنه[٢]، وقد رُويت عدَّةُ نصوصٍ من طريقه عن الإمام البخاريِّ تدُلُّ على كونِه قد سمعَ منه ورَوَى عنه غيرَ ذلك من مصنَّفاتِه؛ فقد رَوَى الحافظ ابن عساكر من طريقِه عن الإمام البخاريِّ نصًّا، هو بعَينِه موجودٌ في كتاب «التَّاريخ الصَّغير» المرتَّب على السَّنَوات[٣].

---

(١) انظر لترجمته «الإرشاد» للخَليليِّ: ٨٣٤/٣، و«الأنساب»: ٤٩٠/٢ = (الدِّلُّويِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٧٨/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٥٢٣/١-٥٢٤، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١١٧٥/٢، و١٣٦٠/٣، و«المعجم المفهرس»: ص٨٣-٨٤ = (٢٣١)، و«المَجمَع المؤسِّس»: ٣٩٢/٢، و«هداية الساري»: ص١٥٢، و«تغليق التَّعليق»: ١٣٤/٣-١٣٥، و٤٣٦/٥، و«مقدمة فتح الباري»: ص٤٩٢، و«فتح الباري»: ٢١٩/٥، و«صِلة الخَلَف»: ص١٤٠، وانظر «الأنساب»: ١٤٦/٢ = (الجِيليُّ)، و«تغليق التَّعليق»: ٣٥٨/٣، و٨٣/٥-٨٤ و٨٦-٨٧.

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٣٦٢/٢٤-٣٦٣، وقارن مع «التاريخ الصَّغير»: ٣٢٢/٢، والنصُّ نفسُه موجودٌ أيضًا في كتاب «خلق أفعال العباد»: ص٤٥ (ط. الرِّسالة)، لكنَّه بلفظٍ مختلفٍ عن لفظ رواية ابن عساكر، وقد قال الحافظ ابن حجرٍ وهو يصف ابنَ دِلُّويةَ: (رَوَى عن البخاريِّ «برَّ الوالدَين»، وغيره)، انظر «تبصير المنتبه»: ٥٧١/٢، فلفظة (وغيره) تحتمل أن تكونَ عائدةً على الإمام البخاريِّ، وتحتمل أن تكونَ عائدةً على الكتابِ، فإن صحَّ الاحتمالُ الثاني كان قولُه هذا مؤيِّدًا للمَعنى المقصود في كلامنا، والله أعلم.

ولكنَّه لم يُعرَف برواية «الجامع الصَّحيح» عندَ مَن تَرجَم له، وإن كان ذلك ممكنًا، وقد رَوَى محمَّد بن عَبدِ الرَّحمن الفاسِيُّ (المتوفَّى سنةَ ١١٣٤) «الجامعَ» من طريقِه؛ فقال -وهو يَسُوقُ أَسانيدَه إلى الكتابِ-: (وأروي رِوايةَ الدَّقَّاق من طريقِ ابنِ البُخاريِّ، عن البَغَويِّ، عن أبي بكرٍ الشِّيرَازيِّ، عن أبي يَعلَى المُهَلَّبيِّ، عن أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن دِلُّويةَ الدَّقَّاقِ، عن البخاريِّ)[1].

ولا يُستَدَلُّ لصحَّة قَول الفاسيِّ هذا بأنَّ الإمامَ البيهَقيَّ قد أخرَجَ حديثًا من طريقِ ابن دِلُّويةَ عن الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال بعدَ إخراجِه: (هكذا أخرجَه البخاريُّ في «الصَّحيح»)[2]؛ لأنَّ الحديثَ في كتاب «برّ الوالدَين» بلفظه؛ وقد جرَت عادةُ الإمام البخاريِّ باعتمادِ النصِّ الواحدِ وتكرارِه في عدَّة مصنَّفاتٍ.

وعلى ذلك؛ فإنَّنا نَميلُ إلى كونِ رواية كتابِ «الجامع الصَّحيح» من طريق ابنِ دِلُّويةَ مجازفةً خياليَّةً لا واقعَ لها، ولا يمكن الوُثوقُ باعتمادِها؛ فإنَّ الإسنادَ الَّذي ذَكَره الفاسيُّ من طريق أبي بكرٍ أحمَد بن عليِّ ابن خَلَفٍ الشِّيرازيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٨٧)، عن أبي يَعلَى حَمزَةَ ابنِ عَبدِ العَزيز المُهلَّبيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٠٦)، عن ابن دِلُّوية، هو الإسنادُ المَعروفُ المُتداوَلُ عندَ أهلِ العِلم في رِوايتِهم لكتابِ «برُّ الوالدَين»[3]، فالَّذي يَبدو -والله أعلم- أنَّ الفاسيَّ كان قد قرأَ أو سمع في مكانٍ ما أنَّ الدَّقَّاقَ يَروي «الجامعَ الصَّحيحَ» عن الإمام البخاريِّ، ففتَّش في الرُّواة المَعروفين عن الإمام البخاريِّ، فلم يَقِف إلَّا على (ابن دِلُّويةَ) ممَّن وُصفَ بكونِه (دَقَّاقًا)؛ فظنَّ أنَّه هو المقصودُ، وفاتَه أنَّ (مَهيبَ بنَ سُلَيمٍ الكَرمِينيَّ) قد وُصفَ أيضًا بذلك

---

(١) انظر «المِنَح الباديَة في الأسانيد العاليَة» (نسخة المكتبة الأزهريَّة): ق ١٤/ب، وانظر «إتحاف السَّمير» للفَاذَانيِّ (بهامش «سدِّ الأرَب من علوم الإسناد والأدَب»): ص٣٧، و«المعجم الوجيز للمستجيز»: ص٢٦.

(٢) انظر «السُّنن الكبير»: (٣١٦٥) (ط. عطا)، و«شُعَب الإيمان»: ٦/١٧٥-١٧٦ = (٧٨٢٤)، والحديث الَّذي أخرجه موجودٌ في كتابه «بر الوالدين» (١)، وأخرجه أيضًا في «الجامع» برقم: (٥٢٧)، باختلافٍ يسيرٍ.

(٣) تقدَّمت الإشارةُ قريبًا إلى مصادر رواية هذا الكتاب، ولترجمة الشِّيرازيِّ انظر «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص١١٠، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٥٧٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/٤٧٨، ولترجمة المُهلَّبيِّ انظر «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٢٠٧، و«الأنساب»: ٣/٥٧٣ = (الصَّيدَلانيُّ)، و«التَّقييد»: ١/١٧٢، و«تاريخ الإسلام»: ٩/١٠٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٢٦٤.

الوَصفِ[١]، ومَهِيبٌ من رُواة «الجامع» المعروفين بذلك، كما سيأتي بيانُه.

وصاحبُ هذه الدَّعوَى (الفاسيُّ) -من ناحيةٍ أُخرى- لم يكن من فُرسان هذا الميدانِ، ولا من المنقِّبين عن الرِّوايات؛ ليُقَرَّ له بالتَّفرُّد بمثل هذه الطَّريقِ، وهو -عِلَاوةً على ذلك- صاحبُ ادِّعاءاتٍ غريبةٍ وشَطَحاتٍ مُستَهجَنةٍ؛ فقد كان يزعم أنَّه رأَى عيسى ابنَ مَريمَ ﷺ رأيَ العينِ[٢]، وهذا أحد مناكيره، والله أعلم.

---

(١) وَصَفه بذلك الإمامُ القُرطبيُّ، انظر «المُفهِم»: ١/٩٤.

(٢) انظر «فهرس الفهارس والأثبات»: ٢/٥٩٦، ولترجمة الفاسيِّ انظر أيضًا «شَجَرة النّور الزَّكيَّة»: ١/٣٣٣، و«الأعلام»: ٦/١٩٦.

[٢]. روايةُ المَحَامِليِّ (٢٣٥-٣٣٠)

هو الحُسَينُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُحمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ سَعيدٍ الضَّبِّيُّ، أبو عَبدِ الله المَحَامِليُّ البَغداديُّ القاضي[١].

والمَحَامِليُّ -كما قال السمعاني-: بفتح الميم والحاء المهملة وكسر الميم بعد الألف وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى المحامل التي يُحمل فيها الناس على الجمال إلى مكة، وهذا بيت كبير ببغداد لجماعة من أهل الحديث والفقه[٢].

ثقةٌ فاضلٌ، كبيرُ القَدْر، حافظٌ جَليلٌ، إمامٌ نَبيلٌ، متَّفَقٌ عليه.

وُلدَ في أوَّل شَهر المحرَّمِ، سنةَ خمسٍ وثلاثين ومئتَين.

وتوفِّي رحمه الله لثمانٍ بَقِينَ من شهر ربيعٍ الآخِر، سنةَ ثلاثينَ وثلاث مئةٍ.

ابتدأَ طَلَبَ العلم وسماعَ الحديثِ سنةَ أربعٍ وأربَعين ومئتَين، وهو ابنُ تِسعِ سنين، ثمَّ واظَبَ على ذلك[٣]، حتَّى تحصَّل له من العِلم ما لم يتحصَّل لغيرِه من أقرانِه، وساعَدَه سُكناه في (بَغداد) حاضرة الدُّنيا وقتئذٍ، فاغتنم تَوافُدَ العلماءِ والأئمَّة إليها من شتَّى أقطار الأرضِ أنبلَ اغتنامٍ؛ ليجنيَ ثمارَ الإفادةِ منهم يانعةً رَغيدةً.

وقد كان الإمامُ البُخاريُّ رحمه الله واحدًا من بين أبرَزِ أولئكَ الأئمَّة الوافدين إلى مدينة السَّلام؛ فقد كان يزورُها بينَ الحينِ والآخَر، وقد زارَها سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين زيارةً أَخيرةً، وكان الشَّمسَ التي تُطفئُ النُّجومَ إذا بَزَغَ نورُها، فما إنْ دَخَل بغدادَ حتَّى انصبَّت عليه جُمُوعُ

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٥٣٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الفهرست» لابن النَّديم (ط. المعرفة): ص٣٢٥، و«الأنساب»: ٢٠٨/٥ = (المَحَامِليُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٨٩/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٥٨/١٥، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٢٤/٣.

(٢) «الأنساب»: ٢٠٨/٥ = (المَحَامِليُّ).

(٣) حفَّزه ووجَّهه لذلك أبوه؛ فقد كان من طَلبَة العِلم ورواتِه، وكان من أهل البصرة ثمَّ انتَقَل للسَّكَن في بغداد، ولعلَّه انتَقَل إليها ليمهِّد لأولادِه سبيلَ طَلَب العِلم ويسهِّله عليهم، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٦٧/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

الطَّلبة[١]؛ لتَنهلَ من مَعين عِلمِه، وكان المَحَامِليُّ مُندرِجًا في خِضَمِّهم[٢].

والذي يبدو أنَّ داءَ الحَسَدِ قد دَبَّ سَوَادُه إلى سُوَيداءِ قلوبِ أربابِ مَجالس التَّحديث المُعطَّلةِ في بغدادَ بسبب زيارة الإمام البُخاريِّ غيرِ المُرحَّب بها عندَهم؛ فدَبَّروا له مَكيدةً عِلميَّةً لَاحَقته فيما بعدُ حيثما حلَّ، ألَا وهي قضيَّةُ القَولِ بأنَّ اللَّفظَ بالقرآن مَخلوقٌ المُفتَراةُ عليه، وكان رحمه الله يتجنَّب الكلامَ فيها ما استَطَاعَ، ويسمِّيها: (المَسأَلةَ المَشؤُومةَ)[٣]، وخلاصةُ قولِه فيها: أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ تلاوتَنا له من أفعالِنا، وأنَّ أفعالَنا مخلوقةٌ، وأنَّ امتحانَ النَّاسِ بذلك بدعةٌ. وكان مذهبُه هذا -وهو متَّفَقٌ عليه بين أئمَّة العِلم- معروفًا عنه في كلِّ البلدان التي زارَها، ويبدو أنَّ النَّاسَ قد ضايقوه في كلِّ تلك البلدان بسببه[٤]، لكنَّ أهلَ بَغدادَ كانوا أشَدَّ تطرُّفًا في رَفضِ هذه المسألةِ من غيرِهم؛ ردَّةَ فِعلٍ منهم

---

(١) كان عددُ الطَّلبة المزدحمين للسَّماع منه في (بغداد) يتراوَح بينَ العشرةِ والعشرين ألفَ شخصٍ، انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٤٠/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٦٨/٥٢ و٩٠.

(٢) انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٩٥٩/٣، وإنْ لم يكن المَحَامِليُّ في مقدِّمة السَّامعين من الإمام البخاريِّ وقتَها لصغر سنِّه، إلَّا أنَّه قد انفرَد بعدَ ذلك دونَهم بشَرَف كونِه آخِرَ مَن حدَّث عن الإمام البخاريِّ من أهل بغداد، انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٣/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تغليق التعليق»: ٤٣٩/٥، و«مقدمة فتح الباري»: ص٤٩٢.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٦٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٥٧/١٢.

(٤) يدلُّ على ذلك الحكايةُ التي قصَّها أحمد بن نصر الخفَّاف؛ حيث ذكَرَ أنَّه قد سأَل الإمامَ البخاريَّ عن حقيقةِ ما يدَّعيه أعداؤُه من كونِه قد قال: (لَفظي بالقرآن مخلوقٌ)، فأجابه الإمام البخاريُّ: (احفَظْ ما أقولُ لكَ، مَن زَعَمَ مِن أهلِ نَيسابُورَ وقُومِس والرَّيِّ وهَمَذَان وحُلْوان وبَغدادَ والكوفةِ والمَدينةِ ومَكَّةَ والبصرةِ أنِّي قلتُ: لَفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو كَذَّابٌ؛ فإنِّي لم أَقُلْ هذه المَقالةَ، إلَّا أنِّي قلتُ: أَفعالُ العِبَاد مَخلوقةٌ). انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٥٤/٢-٣٥٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٩٥/٥٢-٩٦، و«تاريخ الإسلام»: ١٦٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٧/١٢-٤٥٨، فهذا الجوابُ يبيِّن أنَّ هذه المسألةَ قد سبَّبت له المضايقاتِ في كلِّ تلك البلدان التي سمَّاها.

وقد نَقَل أبو يعلَى ابن الفرَّاء في كتابه «طبقات الحنابلة» [٢٥٩/٢ (ط. العثيمين)] عن الإمامِ البخاريِّ أنَّه قال: (قلتُ لأَبي عبد الله أحمدَ ابنِ حَنبلٍ: أنا رَجلٌ مُبتلًى، قد ابتُلِيتُ أنْ لا أقولَ لكَ، ولكنْ أقولُ، فإنْ أنكرتَ شيئًا فرُدَّني عَنه: القرآنُ مِن أوَّلِه إلى آخِرِه كلامُ الله، ليس شيءٌ مِنه مَخلوقٌ، ومَن قالَ: إنَّه مَخلوقٌ، أو: شيءٌ منه مَخلوقٌ، فهو كافرٌ، ومَن زَعَم أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوقٌ، فهو جَهميٌّ كافرٌ. قال: نَعَمْ). يعني بقولِه: (قد ابتُليتُ أنْ لا أقولَ لكَ) أنَّ النَّاسَ حذَّروه أن يَعرِضَ رأيَه في هذه المسألةِ على الإمام أحمدَ؛ لأنَّه مخالفٌ في ظنِّهم لرأي =

بسبب ما عانَوه من اضطهادٍ شديدٍ وتعذيبٍ بليغٍ على يد المأمون والمعتصم والواثق، إلى أنْ انتهَت محنتُهم البَغيضةُ تلكَ على يد الخَليفةِ المتوكِّل[1].

فيبدو أنَّهم قد دَسُّوا إليه مَن يسألُه عن هذه المسألةِ أمامَ حشودِ النَّاسِ؛ لينفِّروهم عنه، وقد كان لهم ذلك[2]، وبالرَّغم من ذلك فقد مَكَثَ الإمام البخاريُّ في أثناءِ هذه الزِّيارةِ -على ما

= أئمَّة الاتِّباع وعلى رأسِهم الإمام أحمد.

وهذا يدلُّ على أنَّ محنةَ الإمام البخاريِّ بسبب هذه المسألة محنةٌ قديمةٌ عَريقةٌ سابقةٌ على وقت رجوعِه وإقامتِه في مدينةِ (نيسابور)، وعلى ذلك فقد كان الإمام الذُّهليُّ على معرفةٍ بمذهب الإمام البخاريِّ هذا؛ لذلك حذَّر طلبتَه من أن يسألوه عن شيءٍ متعلِّق بهذا الموضوع عندما وَرَد إلى مدينتهم (نيسابور)، انظر الحكايةَ في «هداية الساري»: ص١٦٤-١٦٥.

بل إنَّ هناكَ قصَّةً تدلُّ على أنَّ العَداءَ للإمام البخاريِّ مِن قِبَل الذُّهليِّ كانَ مبيَّتًا له منذ دَهرٍ طَويلٍ يعودُ إلى أيَّام طَلَب العِلم المبكِّرة الأُولَى، وقد شَهد بذلك شاهدٌ من أهلِ بيت الذُّهليِّ، وهو ابنُه الحافظ يَحيى بنُ محمَّد ابن يَحيى الذُّهليُّ، المُلقَّب بـ: (حَيْكَان)، يقول: (قلتُ لأَبي: يا أَبَتِ، ما لَكَ ولِهذا الرَّجلِ [يعني الإمامَ البخاريَّ] وأنتَ لَستَ مِن رِجالِه في العِلم؟! قال: رأَيتُه بمكَّةَ يَتَّبعُ (شِمَخْصَةَ)، وشِمَخْصَةُ كوفيٌّ قَدَريٌّ. فبَلَغ ذلكَ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ، فقال: دَخلتُ مكَّةَ ولم أَعرفْ بها أَحدًا من المُحدِّثين، وكان شِمَخْصَةُ هذا قد عَرَفَ المُحدِّثين؛ فكنتُ أَتَّبعُهُ ليُقرِّبَني من المُحدِّثينَ، فأَيُّ عيبٍ في هذا؟!). انظر «أَسَامي مَن رَوَى عنهم البخاريُّ» لابن عديٍّ: ص٥٨-٥٩، وقد دَخَل الإمام البخاريُّ إلى مكَّة المكرَّمة سنةَ (٢١٠)، قبلَ محنتِه مع الذُّهليِّ باثنتَين وأربَعين سنةً، فتأمَّل!!

أمَّا شِمَخْصَةُ المُشَارُ إلَيه في القصَّةِ؛ فاسمُهُ: (إسحاقُ بنُ حُسَين)، كان من أصحابِ الحُسَينِ بن عليٍّ الكَرَابيسيِّ، وكان يهزأُ بجَهَلة الطَّلبة ويسخَر منهم، قال عنه ابن عديٍّ: (كان مُقيمًا بمكَّةَ، فكان يَدفَعُ إلى الخُراسانيِّينَ دَراهمَ لِيَلعَنُوه، فقيلَ له في ذلك، فقال: أَشتَهِرُ في الدُّنيا! وكانَ شِمَخْصَةُ صاحبَ الكَرابيسيِّ)، انظر «الكامل»: ٣٦٦/٢ (ط. الفكر)، وترجمته هذه من نَوادر التَّراجم؛ فانْتَبِهها، ويبدو جليًّا أنَّ مرافقةَ الإمام البخاريِّ لهذا الشَّخصِ جَعَلت مُتعصِّبي المحدِّثينَ يتَّخذون منه موقفًا عَدائيًّا مُسبقًا في مسألةِ اللَّفظ يَجعَلُه دائمًا في مَحلِّ التُّهمة والرِّيبةِ في هذا المَجالِ، ولو تَلَا عَليهم كلَّ آيةٍ بيِّنةٍ، والله أعلم.

(١) للاطِّلاع على الآثارِ السَّلبيَّة لتلك المحنة المَقيتة، انظر كتاب «مسألة خَلق القرآن» للشَّيخ عبد الفتَّاح أبو غدَّة.

(٢) يؤيِّد هذا أنَّ الإمامَ الذُّهليَّ قد ذكَرَ أنَّ أهلَ بغدادَ قد كَتَبوا إليه يخبرُونه أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد تكلَّم في اللَّفظِ، وقد استغلَّ الذُّهليُّ هذا الكتابَ في تأليب النَّاس على الإمام البخاريِّ وتنفيرِهم عنه، انظر «تاريخ مدينة السلام»: ٣٥٣/٢-٣٥٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٩٥/٥٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٥٩/٦-١٦٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٥/١٢. =

يبدو- مدَّةً من الزَّمَن كافيةً لإرواءِ غَليلِ بعضِ طَلَبةِ العِلم؛ فقد أملَى عليهم في تلك المدَّة عدَّةَ مجالسَ[1]، وقُرِئَ عليه كتابُه «التَّاريخ الصَّغير» المرتَّب على السَّنوات[2].

ولا نعرف على وجه اليقين إنْ كان الإمامُ البخاريُّ قد حدَّثَ بكتابه «الجامع الصَّحيح» في زيارتِه لبغدادَ تلك أمْ لا؟ فقد ذَكَر العلَّامةُ الكِرمانيُّ رحمه الله ما يدلُّ على سَماعِ المَحَامِليِّ للكتاب من الإمام البخاريِّ، حيث أسنَدَ الرِّوايةَ عن شيخِه ابن الصَّفِيِّ[3]، عن رَضِيِّ الدِّين الطَّبَريِّ،

= وقد قال تلميذُه أبو جعفرٍ الورَّاق: (سمعتُه يقول: لم يكن يتعرَّضُ لنا أحَدٌ من أفناءِ النَّاسِ [يعني من عوامِّهم] إلَّا رُميَ بقارعةٍ، ولم يَسلَمْ، وكلَّما حدَّثَ الجُهَّالُ أنفسَهم أن يَمكُروا بنا؛ رأيتُ من لَيلتي في المَنامِ نارًا تُوقَدُ ثُمَّ تُطفأُ، من غيرِ أن يُنتَفَع بها، فأتأوَّلُ قولَه تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]). قال أبو جعفر: (وكان هِجِّيراه [يعني دَيدَنَه الَّذي لا يُفارقُه] من اللَّيل إذا أتيتُهُ، في آخِرِ مَقدَمِه من العراق: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٠]). انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٦١/١٢-٤٦٢، فهذا النصُّ -بارتباطِه واتِّصالِه هكذا- يرسِّخ ما استنتجناه من تَشغيب البغداديِّين عليه، ويبيِّن مَدَى تألُّم الإمام البخاريِّ من تصرُّفهم ذاك، والله أعلم.

(١) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٥/١، ولعلَّ هذه المَجالس هي الَّتي استَوعبَها كتابه «ما انتقاه من حديثِه لأهل بغداد»، الَّذي رَواه عنه الحافظ ابنُ الشَّرْقيِّ، انظر «المعجم المفهرس»: ص٢٤٠ = (١٠٠٦)، خلافًا لِمَا نَقَلَه الحافظُ ابن بَشْكُوَال عمَّن قال: إنَّه يستوعبُ الأحاديثَ الَّتي قَلَبها علماءُ بغدادَ ليمتحنوا حفظَ الإمام البخاريِّ وضَبطَه؛ إذ لو كانت كذلك لَمَا سمَّاها: (مُنتقاةً)، ولَمَا كان عَزَا الانتقاءَ إلى نَفسِه فيها، والله أعلم.

(٢) كان مِن بين مَن سمعَه منه في هذا التَّاريخ عبدُ الله بن محمَّد بن عبد الرَّحمن ابن الأشقَر البغداديُّ، انظر «تهذيب الكمال»: ١٨٣/١، وانظر لترجمة ابن الأشقر «تاريخ مدينة السلام»: ٣٣٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١٦٨/١ = (الأشقر)، وكذلك الإمامُ أبو بَكر ابنُ أبي داوُدَ؛ فقد رَوَى الإمامُ أبو عَمرٍو الدَّانيُّ في كتابه «جامع البيان في القراءات السَّبع» [٢٠١/١-٢٠٢= (٣١٦)] نصًّا من كتاب «التاريخ الصَّغير» [قارن مع «التَّاريخ الصَّغير»: ٢٤٨/٢، و«التَّاريخ الكبير»: ١٤/٩]، يرويه ابنُ أبي داوُد عن الإمام البُخاريِّ، والله أعلم.

(٣) لم يصرِّح الكرمانيُّ باتِّصال إسنادِه في هذه الرِّوايةِ عن شيخه، لكنْ هكذا يُفهَم من تصرُّفِه في سياقِ حكاية الإسنادِ، فإنَّه ساقَ أوَّلًا إسنادَه إلى رِواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ الشَّهيرةِ عن شيخِه ابن الصَّفيِّ، عن الرَّضيِّ الطَّبريِّ، عن عَليِّ بن حُمَيدٍ، عن أبي مَكتومٍ عيسى بن أبي ذرٍّ، عن أبيه، عن مشايخِه الثَّلاثة، عن الفِرَبْرِيِّ، عن الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال: (هذا، وللشَّيخ رضيِّ الدِّين إمام المَقامِ طريقةٌ غير طريقة الفِرَبْرِيِّ)، ثمَّ ذكرَ إسنادَ الرَّضيِّ المذكورِ أعلاه، انظر «الكواكب الدَّراري»: ١٠/١، وقد رَوَى «الجامعَ» من طريقِ الكِرمانيِّ بهذا الإسنادِ -متَّصلًا عن شيخه ابن الصَّفيِّ- الرُّودانيُّ في «صلة الخَلَف»: ص٤٩-٥٠، ورواه -من طريقٍ آخَرَ عن السِّلَفيِّ- الفاسيُّ في «المنح البادية» (نسخة المكتبة الأزهريَّة): ق١٥/أ، والله أعلم.

عن ابن أبي حَرَمِيٍّ الكاتب، عن الإمام أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ، عن ابن البَطِرِ سَمَاعًا، عن ابن البيِّع، عن المَحَامِليِّ، عن الإمام البخاريِّ.

وقد وَصَف العلَّامة الكِرمانيُّ روايةَ المَحَامِليِّ هذه بأنَّها (مِن النَّفائسِ)، ثمَّ قال -بعدَ أن ساقَ إسنادَها-: (وقال بعضُهم: سَماعُه منه إنَّما هو لبعض «صحيحِه» لا لكُلِّه). وعبارتُه هذه توحي بأنَّ روايةَ المَحَامِليِّ لكتاب «الجامع» كانت مشهورةً معروفةً، لكنَّها لم تكن مُتداوَلةً بسبب الاختلافِ في اكتمالِها سماعًا من عَدَمِه[1].

أمَّا الحافظ ابن حَجَرٍ رحمه الله؛ فقد أنكَرَ ذلك قائلًا: (وقد عاشَ بعدَه[2] -ممَّن سمعَ من البخاريِّ- القاضي الحُسَينُ بنُ إسماعيلَ المَحَامِلِيُّ ببغدادَ، ولكنْ لم يكن عندَه «الجامعُ الصَّحيحُ»، وإنَّما سمعَ منه مَجالسَ أملَاها ببغدادَ، في آخِرِ قَدمةٍ قدِمَها البخاريُّ، وقد غَلط مَن

---

(١) من الجدير بالتنويه أنَّ الحافظَ البيهقيَّ قد أخرج في «سننه الكبير» [(١١٤) (ط. عطا)] حديثًا من طريق الإمام أبي بكر الإسماعيليِّ، عن أبي الحَسَن عليِّ بن العبَّاس بن الوليد البَجَليِّ الكُوفيِّ المَقَانِعيِّ، عن الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال: (أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح» هكذا). والحديث في «الجامع الصَّحيح» برقم: (٣١٠٩)، لكنَّ أسلوبَ سِياقِ إسناده عندَ البيهقيِّ مخالفٌ لأسلوب سياقِه في «الجامع» قليلًا، والمَقَانعيُّ ثقةٌ صدوقٌ، توفِّي سنة عشر وثلاث مئةٍ، ترجمته في «معجم شيوخ الإسماعيليِّ»: (٣٥٦)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٤٣٠، وهو مذكورٌ في الرُّواة عن الإمام البخاريِّ في «تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٣٥، وهو من أهل الكوفة، ولم يُذكَر عنه أنَّه كان صاحبَ رحلةٍ إلى بلدان المَشرق، فلعلَّه ممَّن سمع من الإمام البخاريِّ في بغدادَ في رحلته الأخيرة، فالله أعلم.

وكذلك الحالُ بالنِّسبة إلى (الهَيثم بن خَلَف بن محمَّد بن عَبد الرَّحمن الدُّورِيِّ، أبي محمَّد البغداديِّ)، فقد أخرج الحافظ البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» [٤/٣٦١] حديثًا من طريق الإمام أبي بكر الإسماعيليِّ أيضًا، عن الهيثم الدُّوريِّ، عن الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال: (أخرجه في «الصَّحيح» هكذا البخاريُّ). والحديث في «الجامع» برقم: (٤٢٦١)، لكنَّ في سِياق متنه شكًّا غيرَ موجودٍ في نصِّ «الجامع»، والهيثم حافظٌ ثقةٌ واسعُ الرِّواية، أدرك كثيرًا من مشايخ الإمام البخاريِّ، توفِّي سنة سبعٍ وثلاث مئة، ترجمته في «تاريخ مدينة السلام»: ١٦/٩٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٢٦١، وهو غير مذكورٍ في عِداد الرُّواة عن الإمام البخاريِّ، ويغلب على الظَّنِّ أنَّه قد سمع منه في رحلته الأخيرة إلى بغداد أيضًا، والله أعلم.

فإنْ صحَّ أنَّ المَقَانعيَّ والدُّوريَّ يرويان «الجامعَ الصَّحيحَ» عن الإمام البخاريِّ؛ فهذه قَرينةٌ قويَّةٌ جدًّا تؤيِّد وتؤكِّد كونَ المَحَامِليِّ قد سمعَه من الإمام البخاريِّ أيضًا، لكنْ يُعكِّر على صحَّة ذلك البحثُ الآتي بَسطُه، والله أعلم.

(٢) يعني أبا طلحةَ البَزْدَويَّ الآتي ذِكرُه والكلامُ عن روايتِه بعدَ قليلٍ.

رَوَى «الصَّحيحَ» من طَريقِ المَحَامِليِّ المَذكورِ غَلَطًا فاحشًا)[1].

وهناك عدَّةُ أمورٍ تؤيِّد ما ذَهَب إليه الحافظ ابنُ حجرٍ، لعلَّ من أهمِّها ما يلي:

[١]. الإسنادُ الذي ساقَه العلَّامة الكِرمانيُّ إسنادٌ صَحيحٌ مُسَلسَلٌ بالرُّواة المُعمَّرين الَّذين قَصَدهم النَّاسُ من شتَّى أصقاعِ الأرضِ للسَّماعِ منهم والأَخذ عنهم؛ لعلوِّ سِنِّهم ورِفعةِ إسنادِهم، ابتداءً من القاضي المَحَامليِّ الذي عاشَ خمسًا وتسعين سنةً، ثمَّ تلميذِه ابنِ البيِّع[2] الذي عاشَ سبعًا وثمانينَ سنةً، ثمَّ ابنِ البَطِر[3] الذي عاش سِتًّا وتِسعين سنةً، ثمَّ الإمام أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ[4] الذي عاش حتَّى جَاوَزَ المئةَ، ثمَّ ابنِ أبي حَرَميٍّ[5] الَّذي عاشَ حتَّى جاوزَ المئةَ أيضًا، ثمَّ رَضيِّ الدِّين الطَّبَريِّ[6] الَّذي عاشَ اثنتَين وثمانينَ سنةً، وختامًا ابن

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٥/١. أما ما ذكره الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله في مقدمة مصورة نسخة النويري الخامسة (ص١٧) من امتلاكه لقطعة من هذه الرواية، فلعلها قطعة من البخاري ألحق السند بها سهوًا.

(٢) هو عَبد الله بن عُبَيد الله بن يَحيى بن زكريَّا المؤدِّب، توفِّي ببغداد، سنةَ ثمانٍ وأربع مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٢٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٧١٣/٥ = (اليَهُوديُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١٢٩/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢١/١٧.

(٣) هو نَصر بن أحمد بن عبد الله بن البَطِر القارئ، وُلد سنةَ ثمانٍ وتسعين وثلاث مئةٍ، وتوفِّي ببغدادَ، سنةَ أربعٍ وتسعين وأربع مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٨٦/٤ = (الغَرَبيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢٩١/٤، و«الكامل في التَّاريخ»: ٤٥/٩، و«المُستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص٢٤٠، و«تاريخ الإسلام»: ٧٦٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) هو أحمد بن محمَّد بن أحمد (ولَقَبُه: سِلَفَة، ومعناه: الغَليظُ الشَّفَةِ، أو مشقوقُها) بن محمَّد بن إبراهيم الأصبهانيُّ، توفِّي بالإسكَندريَّة، سنةَ ستٍّ وسبعين وخمس مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٧٤/٣ = (السِّلَفيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٨/٥، و«ذيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبَيثيِّ: ٣٦٠/٢، و«المُستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص٦٨، و«التقييد»: ٢٠٤/١، و«وَفيات الأعيان»: ١٠٥/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥٧٠/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥/٢١، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٢٩٨/٤.

(٥) هو عبد الرَّحمن بن أبي حَرَميٍّ (واسمُه: فُتُوح) بن بَنِينَ العطَّار الكاتب، توفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ خمسٍ وأربَعين وستٍّ مئةٍ، انظر لترجمته «معجم شيوخ الدِّمياطيِّ» (نسخة باريس): ق ٢٥/ب، و«صِلة التَّكملة» للحُسَينيِّ: ١٨٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥١٨/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦٩/٢٣، و«ذيل التَّقييد»: ٥٠٠/٢ (ط. المراد)، و«العقد الثَّمين»: ٣٩٨/٥.

(٦) هو إبراهيم بن محمَّد بن إبراهيم الطَّبريُّ الأَصل المكِّيُّ الشَّافعيُّ، توفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ اثنتَين وعشرين وسبع مئةٍ، انظر لترجمته «معجم الشُّيوخ الكبير» للذَّهبيِّ: ١٥٠/١، و«المعجم المختصِّ» له: ص٦٢، =

الصَّفِيِّ[1] الَّذي عاشَ أربعًا وسَبعينَ سنةً.

وأمثالُ هؤلاءِ الأَعلامِ المُعَمَّرِين المتصدِّرين للقراءَةِ والإسماعِ والتَّدريس، والمُقيمين في كِبار حَواضر العالَم الإسلاميِّ، لا يُعقَل أن يكونَ لَدَيهم شيءٌ من (النَّفائسِ) الخَبيئةِ الدَّفينةِ في باب الرِّواية والنَّقل لم يَشْتَهر عنهم، خاصَّةً لكتابٍ ككتابِ «الجامع الصَّحيح» للإمام البخاريِّ، الذي كان عَوَامُّ النَّاس يتَفَاخَرون بسَماعِه ويَحرصونَ عليه قبلَ خَواصِّهم من طَلَبة العِلم، وكلُّ واحدٍ من رُواةِ هذا الإسنادِ قد استنزَفَه الطُّلَّابُ سَماعًا، فلم يتركُوا عندَه شيئًا مَرويًّا منقولًا إلَّا وقد سَمعوه منه -أو حصَّلوا منه الإجازةَ بروايتِه عنه- أفرادًا وجماعاتٍ.

نَعَم، قد يُسَلَّمُ لبَعض تلامذة العالِم المُكثِر الواسعِ الرِّواية انفرادُه عنه بشيءٍ من الرِّوايات، إذا كان الشَّيخُ من المعروفينَ بكونِه ممَّن يميِّز بينَ طَلَبتِه فيخصُّ بعضَهم بسَماع كتابٍ دونَ بعضٍ، وإذا كان ذلك التِّلميذُ من المُلازِمين المُرابِطين عندَ عَتَبةِ الشَّيخِ، معروفًا بكونِه من المختصِّين بطُول الصُّحبة والعِشرةِ له، وهذا أمرٌ غيرُ متحَقِّقٍ -لا من الشَّيخِ ولا مِن التَّلامذةِ- في رِجال هذا الإسنادِ:

أمَّا الإمام البخاريُّ؛ فقد قال عن نفسِه -لَمَّا طَلَبَ منه أَميرُ مَدينة (بُخَارى) أن يعقِدَ له ولأبنائِه مجلسَ سماعٍ خاصًّا بهم-: (لا يَسَعُني أنْ أَخُصَّ بالسَّماعِ قَومًا دونَ قومٍ)[2]. وقال عنه رَفيقُهُ عبدُ المَجيد بنُ إبراهيمَ البُوشَنْجِيُّ: (ما رأَيتُ مِثلَ محمَّدِ بن إسماعيلَ؛ كان يُسَوِّي بينَ القَويِّ والضَّعيفِ)[3].

= و«أعيان العصر»: ١/١١١، و«مرآة الجَنَان» (ط. دار الكتب العلميَّة): ٤/٢٠١، و«ذيل التقييد»: ١/٤٣٦ (ط. الحوت) = ٢/٢٤٣ (ط. المراد)، و«العقد الثَّمين»: ٣/٢٤٠، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١/٥٤.

(١) هو محمَّد بن أحمد بن عَبدِ الله بن محمَّد بن عَبدِ المُعطِي الأنصاريُّ المكِّيُّ، وهو ابنُ بنتِ أخي الرَّضيِّ الطَّبريِّ؛ فالصَّفيُّ الَّذي يُنسَب إليه هو جدُّه لأمِّه، وهو أخو الرَّضيِّ الطَّبريِّ، وُلد سنةَ اثنتَين وسبع مئةٍ، وتوفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ ستٍّ وسَبعين وسبع مئةٍ، انظر لترجمته «ذيل العِبر» لابن العراقيِّ: ٢/٣٧٦، و«درر العقود الفريدة»: ٣/٢٣١، و«ذيل التقييد»: ١/٧٣ (ط. المراد)، و«العقد الثَّمين»: ١/٢٩٦، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٣/٣٢٨، و«إنباء الغُمْر» (ط. حبشي): ١/٨٩، و«المَجمَع المؤسِّس»: ٢/٦٣٣.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص١٧٥.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٤٩.

وأمَّا القاضي المَحَامِليُّ؛ فكان -كشيخِ روايةٍ- رجلَ عامَّةٍ؛ فقد ذَكَر تلميذُه الإمامُ الدَّارقُطنيُّ أنَّه قد جَعَل من دارِه مَجلِسًا عِلميًّا عامًّا يجتمع فيه أهلُ المعرفة للمُباحثةِ والمُدارَسةِ والنَّظر، منذ سنةِ سبعينَ ومئتَين إلى أن توفِّي سنة ثلاثين وثلاثمئة[1]، وهو -كتلميذٍ راوٍ- غيرُ معروفٍ بطول مصاحبة الإمام البخاريِّ أثناءَ مُقامِه في بَغدادَ، بل ولا هو من المُكثِرين عنه روايةً أصلًا، ومن استَعرَضَ ما وصَلَ إلَينا من مؤلَّفات القاضي المَحَامِليِّ وَجَد أنَّه قليلُ الرِّوايةِ عن الإمام البخاريِّ، وأنَّ أغلبَ تلك الرِّواياتِ -على قلَّتِها- من مرويَّاتِ الإمام البخاريِّ التي ليست في «الجامع الصَّحيح»[2].

وأمَّا ابنُ البيِّع؛ فكان -كشيخ روايةٍ- رجلًا شبهَ المَغمورِ، ولم يكن له من التَّلاميذ عَدَدٌ يُتيحُ له بُحْبُوحةَ الانتقاءِ ورَفَاهيَةَ المُفاضَلَة بينَهم؛ ليخصَّ بسَماعِ (النَّفائس الإسناديَّة) شخصًا دونَ غيرِه، وعبارةُ الإمام أبي بكرٍ الخَطيبِ البَغداديِّ دالَّةٌ على مُجمَل حالِه، موضِّحةٌ لحَقيقةِ مَكانتِه لَدى طَلَبة العِلم في عَصرِه؛ حيث قال: (خَرَجتُ يومًا من مجلسِ القاضي أبي الحُسَين المَحَامِليِّ، فأَرَادَني أَصحابُ الحَديثِ عَلَى المُضيِّ معَهم إلَيه، فلم أَفعَل؛ لأَجل الحَرِّ، وكانَ يومًا صائِفًا، ولم أُرزَق السَّماعَ منه، وكان ثقةً)[3]. وهذا الوَصفُ يقتضي كونَ ابن البيِّع وَقتئذٍ غيرَ متفرِّدٍ عن شيخِه القاضي المَحَامِليِّ بروايةِ شيءٍ خاصٍّ دونَ سائرِ تلامذتِه، ولا ريبَ في ذلك؛ لأنَّ ابنَ البيِّع -كتلميذٍ راوٍ- كان ابنَ تسعِ سنَواتٍ فقط يومَ توفِّي شيخُه القاضي؛ فأنَّى لمِثلِه أن يتفرَّد بروايةِ شيءٍ عنه على وجه الاختصاصِ؟!

وأمَّا ابنُ البَطِر؛ فكان -كشيخ روايةٍ- شَرِسَ الطِّباعِ مع الطَّلبة عَسِرًا، وكانت فيه غَفلةٌ

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٨/٥٣٩-٥٤٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «أمالي المَحَامِليِّ» (رواية ابن البيِّع): (٦٩ و٨٤ و٢٤٣* و٢٧٢)، وفي رواية ابن مهديٍّ: (٦ و١٧٨ و٢١٧* و٣٥٤ و٣٦٤)، وليس في رواية ابن الصَّلت شيءٌ، وانظر كتاب «الدُّعاء» له: (٦٧ و٦٨ و٨٥)، وليس في هذه الرِّوايات كلِّها حديثٌ من أحاديث «الجامع» إلَّا حديثَين فقط، المنجَّم عليهما، وهما في «الجامع» تِباعًا بالرَّقمين: (٣٠٩٤ و٦٠٢٦)، وسياقُهما عندَ القاضي غير مُطابقٍ تمامًا لسياقهما في «الجامع».

(٣) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ١١/٢٢٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، وأبو الحُسين المَحامِليُّ هو محمَّد بن أحمدَ بن القاسمِ ابن إسماعيلَ الضَّبِّيُّ، حفيدُ أخي القاضي، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢/١٨٥ (ط. بشَّار عوَّاد).

وسلَامةٌ، وقد كانت سماعاتُه صحيحةً، أمَّا هو فلم يكن من أهل الضَّبط والإتقان العِلميِّ، وكان بعضُ الطَّلبة يَرتابُ في صحَّة بعضِ سَمَاعاتِه؛ لذلك كان هو شديدَ التَّوقِّي بالغَ التَّحرِّي في اختيارِ ما يَرويه؛ دَفعًا للشُّبُهاتِ عن عَدَالتِه، فلا يُظَنُّ بمِثلِه أنْ يَهتِكَ سترَ ثقتِه؛ فيخُصَّ ببعضِ (نَفائِسِه الإسناديَّةِ) طالبًا غَريبًا قد حَضَرَ للسَّماع منه بعدَ أنْ شاخَ وطَعَن في الخامسةِ والتِّسعين من سِنِيِّ عُمُرِه[١]، خصوصًا وأنَّه قد انزَعَجَ من تصرُّفٍ قامَ به ذلك الطَّالبُ نَمَّ -في ظنِّه- عن سوءِ أَدَبٍ وقِلَّة تَوقيرٍ له وللعِلم[٢].

أمَّا كتلميذٍ راوٍ؛ فقد كان ابنُ البَطِر ابنَ عَشرِ سنواتٍ فقط يومَ توفِّي شيخُه ابنُ البيِّع، وإنَّما أدركَ السَّماعَ منه بإفادةِ أخيه محمَّدٍ ابنِ البَطِرِ[٣]، فلو كان «الجامعُ» من مرويَّات ابن البيِّع؛ لكان محمَّدٌ وأَقرانُه مِن كِبار السِّنِّ أَولَى بروايتِه من أخيه الصَّغير نَصرٍ.

وأمَّا الإمام أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ؛ فكانَ -كشَيخ روايةٍ- رَحْبَ الجَنَابِ، وَاسعَ الرِّحَابِ، موطَّأَ الأكنافِ للطَّلبة، وكان في حُسن خُلُقِه كما وصَفَه تلميذُه الحافظُ عبدُ القادر الرُّهَاويُّ: (لا تَبدُو منه جَفوةٌ لأَحَدٍ... وكان حَليمًا مُحتَمِلًا لجَفَاءِ الغُرباءِ)[٤]. وقد سمع منه آلافُ النَّاس على تنوُّع أصنافِهم وتبايُن أشكال طَبَقاتِهم، ولازَمَه الحفَّاظ والأئمَّة الكِبارُ، فلَم يجِد بينَهم مَن يخُصُّه بهذه النَّفيسةِ الإسناديَّة إلَّا رجلًا مَغمورًا كَتَب إليه بالإجازةِ ولم يلتَقِ به بَتَاتًا! وهو الَّذي وَصَفَه تلميذُه الرُّهَاويُّ بقَولِه: (كان مُعَظِّمًا لأَحاديثِ رسولِ الله ﷺ، لا يُوجَدُ عنده

---

(١) سمعَ منه الإمام أبو طاهر السِّلَفيُّ في فترةٍ زمنيَّةٍ امتدَّت من شهر (شَوَّالٍ)، سنةَ ثلاثٍ وتسعين وأربع مئةٍ، إلى شهر (صَفَر)، سنةَ أربعٍ وتسعين وأربع مئةٍ، انظر «المشيخة البغداديَّة» (نسخة الأُسكُوريال): ق ٢/ب، وكان سماعُه منه في منزِل ابنِ البَطِر، انظر «برنامج التُّجِيبيِّ»: ص٢٣٠.

(٢) قال أبو طاهرٍ السِّلفيُّ متحدِّثًا عن لقائِه الأوَّل بابن البَطِر: (قَرَأتُ عَلَيه وأنا مُتَّكِئٌ؛ لأجل دَمَامِلَ في مَوضع جُلُوسي، فقال: أَبصِرْ ذا الكَلب! يَقرأُ وهو مُتَّكِئٌ! فاعتَذَرتُ بالدَّمَامِيل، وبَكَيتُ من كلامه، وقرأتُ عليه سبعةً وعشرين حديثًا، وقمتُ، ثمَّ تَرَدَّدتُ، وقرأتُ عليه خمسةً وعشرين جُزءًا). انظر «تاريخ الإسلام»: ١٠/٧٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٠/١٢٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢١/٢٤.

في شيءٍ مِن أَمرِ التَّحديثِ هَوَادَةٌ ولا تَرَخُّصٌ)[1].

أَمَّا كتلميذٍ راوٍ؛ فقد حدَّد الإمام السِّلَفيُّ ماهيَّةَ مسموعاتِه من شيخِه ابن البَطِر، فذَكَر أنَّه قد قرأَ عليه خمسةً وعشرين جُزءًا حَديثيًّا فقط، ولم يذكُر أنَّه قد قرأَ أو سَمع عليه شيئًا من الكتُب الطِّوَال أو المصنَّفات الكِبار، لا «الجامعَ الصَّحيحَ» ولا غيرَه[2].

وأمَّا ابنُ أبي حَرَمِيٍّ؛ فالَّذي يبدو من تفاصيل ترجمته أنَّه -كشيخ رِوايةٍ- لم يتصدَّر للإسماع إلَّا بعدَ علوِّ سِنِّه وانقراضِ أقرانِه واحتياج الطَّلَبة إلَيه، ولم تكن له حلقةٌ خاصَّةٌ بذلك في المسجد الحرام، إنَّما كان يحدِّث بمَنزلِه الواقع في زُقاق باب العُمرة[3]، وأنَّه كان قبلَ ذلك رجلًا معروفًا بجَودةِ الخطِّ، مُمارسًا لمهنة الكِتابة والنَّقش، يقيِّد سجلَّات القُضاة ويكتب الوثائقَ والمُبايعات، وينقشُ شَواخصَ القُبُور وأحجارَ المساجد والدُّور وما شابَهَ ذلك[4]، وهو -كتلميذٍ راوٍ- كان معروفًا بسَماع «الجامع الصَّحيح» من شيخِه عليِّ بن حُمَيد بن عَمَّارٍ الأَطْرَابُلُسيِّ بإسنادِه المعروفِ من طريق الحافظ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ[5]، وكذلك كان يَرويه عنه لكَافَّة مَن سمعَه منه، كما سيأتي بيانُه، أَمَّا الإمام أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ؛ فإنَّه لم يَلتَقِ به، إنَّما يَروي ابن أبي حَرَمي عنه بالإجازةِ، وأنَّى لصاحب الإجازةِ أن يتفرَّد بشيءٍ من (النَّفائس الإسناديَّة) غيرِ المعروفةِ عن مُجيزِه؟!

وأمَّا الرَّضيُّ الطَّبَريُّ؛ فقد كان -كشيخ روايةٍ- رجلَ عامَّةٍ، إمامًا مقدَّمًا مُفتيًا قاضيًا،

---

(١) انظر «التقييد»: ٢٠٩/١، ومن الجدير بالتَّنويه إلَيه أنَّ هناكَ تلميذًا من تلامذة الإمام أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ قد ادَّعى روايةَ كتابِ «الجامع» عنه بهذا الإسنادِ إلى المَحَامليِّ، ولكنَّ أئمَّةَ العِلم قد عَدُّوا ذلك التصرُّفَ من ذلك التِّلميذ ضمنَ سَقَطاتِه، واتَّهموه بسببها بتَركيب الأسانيد، ألَا وهو مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الأَنصاريُّ، أبو عَبدِ الله الأَندَلُسيُّ، المَعروف بابن اليَتِيم وبابن البَلَنسيِّ وبالأَنْدَرْشِيِّ (المتوفَّى سنةَ ٦١١)، انظر «تاريخ الإسلام»: ٦٧٨/١٣-٦٧٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهذا يؤكِّد براءةَ ساحة الإمام أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ من رواية الكتاب بهذا الإسنادِ، والله أعلم.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٦٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١١/٢١.

(٣) انظر «معجم شيوخ الدِّمياطيِّ» (نسخة باريس): ق٢٥/ب.

(٤) انظر «العقد الثَّمين»: ٤٠٠/٥.

(٥) يروي ابن حُمَيدٍ «الجامعَ الصَّحيحَ» -كما تقدَّم ذِكرُه- عن أبي مَكتومٍ عيسى بن أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، عن أبيه، عن مشايخِه الثَّلاثة: المُستملي والحمُّويِيِّ والكُشْمِيهنيِّ، عن الفِرَبْرِيِّ، عن الإمام البخاريِّ.

منبسِطًا في إسماعِ المصنَّفات للطَّلَبة المُجدِّينَ من غير كَللٍ ولا مَلَلٍ، غيرَ ممتنعٍ عن القيامِ بذلك بشاغلٍ أو بعارضٍ من عِلَّةٍ أو مرضٍ، وقد قال تلميذُه اليَافعيُّ: (كانت قراءَتي عليه في أوَّل سنةِ إحدى وعشرين، إلى أن اشتَدَّ مرَضُ موتِه، في شَهر صفَر، من سنة اثنتَين وعشرين، وقال لي: يا وَلَدي، لقد حصَّلتَ عَلَيَّ في هذه السَّنةِ ما لم أُحصِّله في سنينَ كثيرةٍ!). ثمَّ ساقَ اليافعيُّ أسماءَ بعضِ مسموعاتِه عليه، ومن بينِها دَوَاوين الإسلامِ الخمسةُ[1]، فشيخٌ مِثلُه مُستنزَفٌ أَريَحيُّ المِزاجِ لا يُمكن أن تَخفَى له (نَفيسةٌ إسناديَّةٌ) عن نُجَباءِ تَلامِذتِه، خاصَّةً مع اندِراجِ أبنائِه وأبناءِ أَخيه الصَّفيِّ الطَّبريِّ[2] وأحفادِهما في خِضَمِّ الرُّواةِ عنه.

وهو -كتلميذٍ راوٍ- لم يُتِمَّ الكتابَ سَماعًا بالكاملِ على شيخِه ابن أبي حَرَميٍّ من طريق أبي ذرٍّ الهَرَويِّ؛ فقد فاتَه منه قسمٌ جَبَره له شيخُه بالإجازة[3]، بخِلَافِ أخيه الأكبرِ الصَّفيِّ الطَّبريِّ وابن عمِّهما المُحبِّ الطَّبريِّ[4]، اللَّذَين كانا مواظِبَين على حضور مَجالسِ السَّماعِ حتَّى أتَمَّا الكتابَ كاملًا، فكيف يُحصِّل الرَّضيُّ -دونَ أَخيه وابنِ عمِّه- من شيخِهم نَفيسةً

(١) انظر «مرآة الجَنَان» (ط. دار الكتب العلميَّة): ٢٠١/٤.

(٢) هو أحمد بن محمَّد بن إبراهيم المكِّيُّ، ثقةٌ جليلٌ، رَوَى عنه أغلبُ مَن رَوَى عن أخيه الرَّضيِّ من الأئمَّة الكِبار، وُلد سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وستِّ مئةٍ، وتوفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ أربعَ عشرةَ وسبع مئةٍ، انظر لترجمته «معجم الشُّيوخ الكبير» للذَّهبيِّ: ٨٤/١، و«الوافي بالوفيات»: ٢٠٩/٧، و«العقد الثَّمين»: ١٢٨/٣، و«ذيل التَّقييد»: ١٥٢/٢ (ط. المراد)، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٢٤١/١.

(٣) هذا القسمُ من «الجامع» ممتدٌّ من (باب قولِ الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾)، وهو الباب الرابع والثلاثون في (كتاب الأنبياء)، ويقع بعدَ الحديث رقم: (٣٤١١)، إلى (باب مَبعَثِ النَّبيِّ ﷺ) من (كتاب المَنَاقب)، وهو يقع قبل الحديث رقم: (٣٨٥١)، وهذا القسم محدَّدٌ في كلِّ الرِّوايات عن الرَّضيِّ الطَّبريِّ، منها الرِّواية التي ساقَها الكِرمانيُّ نفسه.

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن محمَّد بن أبي بكرٍ الشَّافعيُّ، ثقةٌ إمام حافظٌ كبيرُ المحلِّ، وُلد سنةَ خمسَ عشرةَ وستِّ مئةٍ، وتوفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ أربعٍ وتسعين وستِّ مئةٍ، انظر لترجمته «معجم الشُّيوخ الكبير» للذَّهبيِّ: ٥٠/١-٥١، و«تاريخ الإسلام»: ٧٨٤/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٤٧٤/٤، و«الوافي بالوفيات»: ٩٠/٧، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٨/٨ و«العقد الثَّمين»: ٦١/٣، و«ذيل التَّقييد»: ٦٨/٢ (ط. المراد)، ولسماعه «الجامعَ الصَّحيحَ» كاملًا على ابن أبي حرميٍّ انظر «إتحاف الأخلَّاء» للعَيَّاشيِّ: ص١٣٩-١٤٠، وقد ذكر الفاسيُّ ذلك ظنًّا في «العقد الثمين»: ٦٢/٣، وفي «ذيل التَّقييد»: ٦٨/٢ (ط. المراد).

إسناديَّةً لروايةٍ أُخرى ؟!

وأمَّا ابنُ الصَّفِيِّ؛ فكان -كشيخ روايةٍ- رجلًا مُنجَمِعًا عن النَّاس قليلَ الخُلطةِ بهم، منصَبَّ الجُهدِ في تلاوةِ القرآنِ الكَريم ومُدارَسَة الفقهِ والفَرَائض، فلا يُتَصَوَّر بمثلِه أن يكونَ معتنيًا بروايةِ (النَّفائس الإسناديَّة) الخارجة عن نِطاق المُتعارَف عليه بين أقرانِه.

وهو كتلميذٍ راوٍ لم يكن من النَّابِهين النَّابغين المشتغلين بتَحصيل الرِّوايات وجَمعِها، وإنَّما نشَأَ في كَنَف جدِّه لأمِّه الصَّفيِّ الطَّبريِّ وأخيه الرَّضيِّ، فسمع منهما ومن بعض شيوخ الحَرَم المكِّيِّ، حتَّى إنَّه لم يكن معتنيًا بضَبط شيوخِه وإحصائِهم؛ لذلك خرَّج له أبو زُرعةَ ابنُ الحافظ العراقيِّ في أَواخر أيَّامِه مَشيخةً لجَمعِهم وبيَانِهم، وقد حانَت وفاتُه قبلَ إكمالِها؛ فحالَت دونَ قراءَتها عليه[1]، فأنَّىٰ لمِثلِه أن يكونَ ضابطًا لشيءٍ من النَّفائس الإسناديَّة عن شيوخِه ؟!

وأمَّا صاحبُ الدَّعوَى العلَّامةُ الكِرمانيُّ[2]؛ فإنَّه برغم رحلتِه الواسعة الَّتي جابَ فيها خَمسينَ مدينةً في طَلَب العِلم[3]، وكان تَحصيلُ «الجامع الصَّحيح» روايةً من أعظَمِ مَقاصِدِ رحلتِه الواسعة تلك، كما قال هو نفسُه[4]، إلَّا أنَّه -كشيخ رِوايةٍ- لم يحدِّث بالكتابِ من طَريق القاضي المَحَامِليِّ، ولا خَصَّ أحدًا من تلامذتِه بهذه النَّفيسة الإسناديَّة، وكان من بينِهم أولادُه[5]، واكتَفَى بسُلُوك الجادَّة.

---

(١) انظر «ذيل العبر»: ٢/٣٧٧.

(٢) هو شمسُ الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ السَّعِيديُّ، ولد سنةَ سبعَ عشرةَ وسبع مئةٍ، وتوفِّي سنةَ ستٍّ وثمانين وسبع مئةٍ، انظر لترجمته «طبقات الشَّافعيَّة» لابن قاضي شهبة (ط. الهند): ٣/٢٤٥، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤/٣١٠، و«إنباء الغُمْر» (ط. حبشي): ١/٢٩٩، و«بغية الوعاة»: ١/٢٧٩، و«شذرات الذَّهب»: ٦/٢٩٤، و(السَّعِيديّ) نسبة إلى جدِّه الأعلى الصَّحابيِّ الجَليل سَعيد بن زيد ﵁ أحَد العَشَرَة المبشَّرين بالجنَّة، انظر «الضوء اللَّامع»: ١٠/٢٥٩.

(٣) انظر «الضَّوء اللَّامع»: ١٠/٢٥٩-٢٦٠.

(٤) انظر «الكَواكب الدَّراري»: ١/٧.

(٥) من الجدير بالذِّكر أنَّ الرُّودانيَّ عندَما رَوَى هذه الرِّوايةَ من طريق العلَّامة الكِرمانيِّ، ساقَها من ضمن شرحه على «الجامع الصَّحيح»، لا كروايةٍ مستقلَّةٍ، انظر «صلة الخَلَف»: ص٤٩.

وهو -كتلميذٍ راوٍ- لـم يلازم ابنَ الصَّفيِّ ملازمةً تَمنحُه خصوصيَّةً وامتيازًا وحُظوةً لَدَى شيخِه تُبيحُ له التفرُّدَ عنه بشيءٍ من (النَّفائس)، والله أعلم.

[٢]. الاعتبارُ بتصرُّفات بعضِ رواةِ الإسنادِ أنفسِهم؛ فقد أخرجَ الإمام السِّلفيُّ حديثًا في بعض مصنَّفاتِه عن شيخِه ابنِ البَطِرِ بهذا الإسنادِ إلى الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال بعدَه: (لم يَقَع لي مِن حديثِ البُخاريِّ بعُلُوٍّ سِوَى هذا الحديثِ)(١). وهذا شبه التَّصريح منه بعَدَم تَحصيلِه لكتاب «الجامعِ الصَّحيح» عن ابن البَطِر؛ إذ لو كانَ عندَه لَمَا قال هذا، ولَكان قال: (هذا أعلَى مَا يقَعُ لي من الإسنادِ إلى البُخاريِّ)، ولَمَا كان خصَّص هذا الحديثَ بالعُلوِّ، وقد كان الإمام السِّلَفيُّ من أهلِ العنايةِ التَّامَّة البَليغة بمسألة العَوَالي الإسناديَّة، وكان أعلَى ما يَقَع له ويحدِّثُ به السُّباعيَّاتُ، وكان يتَّكئُ فيها على سُداسيَّات شيخِه ابن الحَطَّابِ(٢)، وأغلَبُ هذه السُّداسيَّات في أسانيدِها مَقَالٌ، ولو كان عندَه «الجامع» عن ابن البَطِر؛ لكانَ عَلَا بثُلاثيَّات الإمام البخاريِّ علُوًّا سُباعيًّا نَقيًّا نَبيلًا لا شائبةَ فيه.

وكذلك الحالُ مع الرَّضيِّ الطَّبريِّ؛ فقد خرَّجَ لنَفسِه كتابًا سمَّاه: (الأربعين التُّساعيَّات الصِّحاح العَوَالي)(٣)، وقد أَورَدَ فيه ستَّة وأربَعينَ حديثًا، فما أَخرَجَ بهذا الإسنادِ -بَل ولا عن شيخِه ابن أبي حَرَميٍّ- شيئًا بَتاتًا، ولو كان «الجامعُ» عندَه ولو بالإجازةِ لاستَغنَى به؛ إذ إنَّ ثلاثيَّاتِ الإمام البخاريِّ باعتبارِ هذا الإسنادِ تساعيَّاتٌ بالنِّسبةِ له، والله أعلم(٤).

من جهةٍ أُخرَى، فقد تصدَّر ابنُ البَطِر للتَّحديث والإسماعِ دَهرًا مَديدًا، وتفرَّد بالعُلُوِّ سِنًّا

---

(١) انظر «المَجالس الخمسة»: (٢١).

(٢) هو محمَّد بن أحمد بن إبراهيم الرَّازيُّ، توفِّي بمصرَ، سنةَ خمسٍ وعشرين وخمس مئةٍ، انظر لترجمته «الغُنية» (فهرسة شيوخ القاضي عِيَاض): ص٨٢، و«تكملة الإكمال»: ٤٣٣/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٣٦/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٨٣/١٩.

(٣) ما يزال هذا الكتاب مخطوطًا، ومنه نسخةٌ تقَع ضمنَ مجموعٍ محفوظ بالمكتبة الظَّاهريَّة بدمشق، بالرَّقم: (٣٧٤١)، يشغل الكتابُ منه الأوراقَ من (١/أ)، إلى: (٢٧/ب)، وهي مكتوبةٌ في حياةِ مؤلِّفها الرَّضيِّ سنةَ إحدى وعشرين وسبع مئةٍ، وعلى هذه النُّسخة اعتمدنا فيما نَحكيه، وقد خرَّج فيه عدَّةَ أحاديث بالإجازات.

(٤) وقد صنَّف الرَّضيُّ «فهرسًا» لمَرويَّاته، كما في مصادر ترجمته و«فهرس الفهارس»: ٤٣١/١، ولا نعلم عن أمر هذا الكتاب شيئًا، ولو وقفنا عليه لقَطَع النَّظرُ فيه طُولَ الكَلام والاستدلال، فالله المُستَعان.

وإسنادًا في (بَغداد)، وسمعَ منه أجيالٌ من طَلَبة العِلم مِن أهلِها ومن الوافدين إلَيها، فما عُرِف عنه -على شُهرتِه وازدِحام الطَّلبة للسَّماع منه- بكونِه من رواةِ «الجامع الصَّحيحِ» على الإطلاق، لا عن ابن البيِّع ولا عن غيرِه[1].

أمَّا الإمام أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ؛ فقد كان يحدِّثُ أحيانًا بكتاب «الجامع الصَّحيح» ويَرويه لطَلَبتِه معتَمِدًا على إجازتِه من أبي مَكتومٍ عيسَى بن أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، عن أبيه، بإسنادِه المَعروفِ إلى الإمام البخاريِّ[2]؛ طلَبًا للعلُوِّ في إسنادِه، ولو كان الكتابُ عندَه مُحصَّلًا عن ابنِ البَطِر سَماعًا -كما نَقَل العلَّامة الكِرمانيُّ- لَمَا احتاجَ إلى روايتِه بالإجازةِ عن أبي مكتومٍ؛ لتَساوي عدَد الرُّواة في الطَّريقَين بينَه وبينَ الإمام البخاريِّ.

وكذلك قد حدَّث كلٌّ من ابن أبي حَرَميٍّ، وتلميذِه الرَّضِيِّ الطَّبَريِّ، وتلميذِه ابنِ الصَّفيِّ -كلٌّ في عَصرِه- بكتاب «الجامع الصَّحيح» لعقُودٍ من الزَّمن، وسمعَه من كلٍّ منهم الأفواجُ ذَوَاتُ العَدَد من جُمُوع الطَّلبة الوافِدين إلى مكَّةَ المكرَّمة، وكان من بين أولئكَ الطَّلبة أئمَّةٌ معروفون بعنايتِهم التامَّة بتَحصيل «الجامع» من شتَّى رواياتِه، كالدِّمياطيِّ والرَّشيد العطَّار وابن مَسْدِيٍّ وغيرِهم عن ابن أبي حَرَميٍّ[3]، وكالعَلَائيِّ والتُّجِيبيِّ والوَادي آشي والذَّهَبيِّ

---

(١) شيوخ الرِّواية البغداديُّون من طبقة ابن البَطِر ومَن كان قبلَهم بعُمُومهم ليسوا من أهل العناية برواية «الجامع الصَّحيح»، وطُرُق روايتِه من سَبيلِهم قليلة، وحتَّى مَن حصَّله منهم وعُرِف باعتنائِه بذلك كالبَرْقانيِّ وتلميذِه الخطيب البغداديِّ إنَّما حصَّله من الغرباءِ الوافدين، ولم يُعرَف عنه أنَّه حدَّث به، ولا تكادُ روايةُ الكتابِ تُعرَف من طَريقِه.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٥٦٠/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٠٣/٣، و«ثَبَت البَلَويِّ»: ص٢٧٣، وانظر «الوجيز في المُجَاز والمُجيز» للسِّلَفيِّ: ص٨٤، و«التقييد»: ١٧٣/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٩٤/١٠-٧٩٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، وللإمام السِّلفيِّ عدَّة طُرُقٍ إلى «الجامع» كلُّها رُباعيَّةٌ بينَه وبينَ الإمام البخاريِّ؛ فقد أدرَك جماعةً من أصحاب الحافظ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، وجماعةً من أصحاب كَريمةَ المَروزيَّة، انظر كتابه «الوجيز»: ص٥١ و٥٦-٥٧ و٩٧، وأمَّا ما ذَكَره الفاسيُّ في كتابِه «المنح البادية» (نسخة المكتبة الأزهريَّة: ق١٥/أ) من إسنادِه إلى الحافظ السِّلفيِّ برواية المَحَامليِّ هذه من طريقٍ آخَرَ؛ فإنَّما هو تَنويعٌ متَّكئٌ على الإجازاتِ، وهو تَركيبٌ لا واقعَ له، والله أعلم.

(٣) لمعرفة بعض رواة «الجامع الصَّحيح» عن ابن أبي حَرَميٍّ انظر «ذيل التَّقييد»: ٧٢/١-٧٣ و٣٦١، و٢٧٣/٢ و٢٩٣ و٥١٠ و٥١٨ (ط. المراد).

واليَافِعيِّ وغيرِهم عن الرَّضِيِّ الطَّبَريِّ[١]، وكأبي الفضل العِراقيِّ وابنِه أبي زُرعَةَ والهَيثَميِّ وغيرِهم عن ابن الصَّفيِّ، فلم يخرُج أحدٌ منهم -في سِياق إسنادِه إلى «الجامع الصَّحيح» من هذا الطَّريقِ- عن طريقِ الرِّوايةِ الأُمِّ المتَّصلةِ بالحافظ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ إلى سِواها، لا نصًّا ولا إشارةً[٢].

[٣]. النَّظر في حال رِجال الإسناد الذي ساقَه العلَّامة الكَرمانيُّ مُوازنةً مع حال رِجال الأسانيد الأُخرَى المتداوَلة عندَ العلماءِ لكتاب «الجامع الصَّحيح»؛ فإنَّ أعلىٰ الرِّواياتِ المتَّصلة بالكتاب عندَ المتأخِّرين وأشهَرها هي روايةُ أبي الوَقت السِّجْزيِّ المتوفَّى سنةَ (٥٥٣)، وهو يروي الكتابَ عن الدَّاوُوديِّ عن الحَمُّويِيِّ عن الفِرَبريِّ عن الإمام البخاريِّ[٣]، فهو من حيثُ

---

(١) انظر «إثارة الفوائد المجموعة» للعَلَائيِّ: ١/١٣٠-١٣١، و«برنامج التُّجِيبيِّ»: ص٧٨، و«برنامج الوادي آشي»: ص١٨٩، و«المعجم المختصِّ» للذَّهبيِّ: ص٢٥٨، و«إرشاد الساري»: ١/٥٠، و«المنح البادية» للفاسيِّ (نسخة المكتبة الأزهريَّة): ق١٢/أ، و«صلة الخَلَف»: ص٥٣-٥٤.

ولمعرفة غيرهم من رواة «الجامع الصَّحيح» عن الرَّضيِّ الطَّبريِّ انظر «معجم الشُّيوخ الكبير» للذَّهبيِّ: ٢/٢٧٣، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٥، و«ذيل التَّقييد»: ١/٥٦ و١٢٥-١٢٦ و٢٢٣ و٢٤٤ و٢٤٨ و٤١٢ و٤٢٦ و٤٤٠، و٢/١٧ و٥٢ و١٢٠ و١٣٩ و١٥٥ و١٨٣ و١٨٦ و١٩١ و٣٦١-٣٦٢ و٤١٢ و٤٥٠ و٤٥٦ و٤٥٩ و٤٩٤، و٣/١١٨ و١٨٥ و١٨٦ و٢٨١ و٣٣٢ و٤٣٤ (ط. المراد)، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ١/٦، و«المَجمَع المؤسِّس»: ٢/١٠٣، و«المعجم المفهرس»: ص٢٥، و«تغليق التعليق»: ٥/٤٤٥، و«الإمتاع بالأربعين المتباينة السَّماع»: ص٢٦-٢٧ = (الحديث العاشر)، و«البُلدانيَّات» للسَّخَاويِّ: ص٢٤٢، و«ثَبَت البَلَويِّ»: ص٢٧٣، و«صلة الخَلَف»: ص٤٤، و«إتحاف الأخلَّاء» للعَيَّاشيِّ: ص١٣٩-١٤٠، و«إتحاف الأكابر» للشَّوكانيِّ: ص١٦٢ (ط. ابن حزم).

(٢) نَعَم، للرَّضيِّ الطَّبريِّ طريقٌ أُخرى إلى الحافظ أبي ذرٍّ أيضًا، انظر «قطف الثَّمر»: ص٣٩ (ط. عامر صبري)، و«حصر الشَّارد»: ١/٣٤٣، وله طريقٌ أُخرى إلى «الجامع الصَّحيح»، لكنَّها متَّصلةٌ بأبي الوقت، انظر «برنامج الوادي آشي»: ص١٨٩، و«أعيان العصر»: ١/١١٢، و«الوافي بالوفيات»: ٦/٨٣، و«المجمَع المؤسِّس»: ٢/١٠٤، فلا دَخلَ لهما بموضوع البحث هنا؛ لأنَّ مقصودنا إثباتُ مَسلَكِ الرِّواية من طَريق ابن أبي حَرَميٍّ.

(٣) سيأتي الكلامُ عن رواية أبي الوقت السِّجْزيِّ مفصَّلًا، إن شاء الله، وقد ذكَرَ الحافظ العَلَائيُّ (وهو من تلامذة الرَّضيِّ الطَّبريِّ) أنَّ روايةَ أبي الوقت في زَمَنه هي أرفَع الرِّوايات منزلةً وأعلاها إسنادًا وأندرها وجودًا، انظر «إثارة الفوائد المجموعة»: ١/١٢٤ و٢٧٤، ووافَقَه على ذلك القولِ الحافظ التُّجيبيُّ في «برنامجه»: ص٧١، وقد قال الحافظ العَلَائيُّ ما قال مع اطِّلاعِه على إسناد ابن أبي حَرَميٍّ إلى الإمام البخاريِّ من طريق القاضي المَحَامِليِّ، انظر «إثارة الفوائد»: ١/١٣٨-١٣٩.

العَدَدُ مساوٍ لعَدَد الرِّجال في إسنادِ الإمام السِّلَفيِّ إلى المَحَامِليِّ في الرِّواية التي ساقَ إسنادَها العلَّامة الكِرمانيُّ، وقد توفِّي السِّلفيُّ سنةَ (٥٧٦) متأخِّرًا عن أبي الوقتِ بثلاثٍ وعشرين سنةً، فلو كان عندَه «الجامعُ الصَّحيحُ» بهذا الإسنادِ المُتَّصل العالي الرَّفيعِ؛ لأعرَضَ النَّاسُ عن روايةِ الكِتابِ عن أصحابِ أبي الوَقت نازلًا، ولَاستَغنَوا بسماعِه من أبي طاهرٍ عاليًا مجوَّدًا، لا سيَّما وأنَّ الإمامَ السِّلَفيَّ رحمه الله كان في ضمائر الطَّلبةِ أَذيَعَ صِيتًا وأكبرَ مكانةً وأجلَّ قَدْرًا وأَنبَلَ شأنًا وأرسَخَ قَدمًا في العِلم والمعرفة والضَّبطِ من أبي الوقت رحمه الله.

[٤]. الاعتبارُ بأَحوالِ بعضِ مشاهيرِ رواة «الجامع الصَّحيح» والمُعتَنينَ به تحصيلًا ونقدًا من الَّذين عاصَروا القاضي المَحَامِليَّ وسَمعوا منه وأَخَذوا عنه، كأبي بكرٍ النَّقَّاش البغداديِّ المفسِّر، والحافظ أبي عليٍّ ابن السَّكَنِ المِصريِّ[1]، فلو أنَّهما وَجَدا «الجامعَ الصَّحيحَ» مَسموعًا لَدَى القاضي المَحَامِليِّ، أو لَدَى أَحَدٍ من أقرانِه البَغداديِّين الَّذين سَمِعوا من الإمام البخاريِّ، لَمَا تكبَّدا عناءَ الرِّحلةِ إلى مدينةِ (بُخَارى) للسَّماع من الفِرَبريِّ.

وكذلك الحالُ مع أبي القاسمِ عُبَيد الله بن عَبد الله التَّاجر السَّرخسيِّ، وأحمَد بن محمَّد ابن عُثمان الأنصاريِّ السِّجِستانيِّ، فقد أدْرَكا القاضي المَحَامِليَّ، وسمعا منه، ولو كان عندَه «الجامعُ الصَّحيح» لاكتَفَيَا بسَمَاعِه منه؛ لجلالتِه وثقتِه وشُهرتِه ورُسُوخِ قَدَمه في العِلم والفَضل، ولَمَا تَجَشَّما عَنَاءَ الرِّحلةِ إلى مدينة (نَسَف) ليسمَعا الكتابَ من أبي طَلحةَ البَزدَويِّ الَّذي لا يُداني القاضيَ المَحَامِليَّ في الرِّفعةِ العِلميَّةِ[2].

وكذلك الحالُ معَ الإمام الدَّارقطنيِّ[3]، فإنَّه قد أَدرَك أغلَبَ العلماءِ البغداديِّين الذين سمعوا من الإمام البخاريِّ، ولازَمَهم وبهم تخرَّج، وعلى رأسهم القاضي المَحَامِليُّ، لكنَّه لم

---

(١) لروايته عن القاضي المَحَامِليِّ انظر «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ: ١٩١/٤، و٣٤٩/٢٣، و«الاستيعاب»: ٧٠٨/٢، و«غَوَامض الأسماء المبهَمة» (ط. عالم الكتب): ٢١٦/١، و«بَيان الوَهم والإيهام»: ٢٠٨/٤، وسيأتي التَّعريف به وبأبي بكر النَّقَّاش ضمنَ الرُّواة عن الفِرَبْرِيِّ، إن شاء الله.

(٢) انظر «القند»: ص٤٦٣ و٨٩، وسيأتي ذكرُهما ضمنَ الرُّواةِ عن البَزدويِّ.

(٣) انظر لترجمته ومصادرها مقدِّمةَ تحقيق كتابه «المؤتلف والمختلف»، بقلم الدُّكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر: ٩/١-٥٦.

يجد بينَهم مَن يروي له شيئًا من مصنَّفات الإمام البخاريِّ لا مباشرةً ولا بواسطةٍ، وما تحصَّل لَدَيه منها إنَّما سمعَه من أبي بكرٍ النَّقَّاش، ومن أبي الحَسَن النَّجَّاد[1]، عن شيوخِهما من تلامذة الإمام البخاريِّ الخُراسانيِّين، عنه[2]، بل إنَّ عبارتَه وهو يصف الفِرَبريَّ تقتضي شُهرةَ الفِرَبريِّ بينَ البغداديِّين في ذلك الوَقت برواية «الجامع» عن الإمام البخاريِّ؛ حيث قال فيه: (محمَّد بن يوسُف ابن مَطَر الفِرَبريُّ، الرَّاوي لكتاب «الصَّحيح» عن محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ)[3]، والله أعلم.

وبمَجموع هذا يترجَّح لَدَينا صحَّةُ ما ذَهَب إليه الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله من تغليط مَن رَوَى «الجامعَ الصَّحيحَ» من طريق القاضي المَحَامِليِّ، وأنَّ ذلك كان -ممَّن ادَّعاه- تركيبًا ذِهنيًّا مجرَّدًا عن الواقع، غرَّه واستَزَلَّه لذلك إطلاقُ القَولِ بكون القاضي المَحَامِليِّ آخِرَ مَن حدَّث عن الإمام البخاريِّ من أهل (بغداد)، دونَ تَحقيقٍ لماهيَّة سَماعاتِه منه، والله أعلم.

وإنَّما أطَلنا القَولَ في هذا المَبحَث؛ لأنَّ هناك كثيرًا من الأفاضل قد اغترَّ بتصرُّف العلَّامة الكِرمانيِّ، فاعتَمَد القولَ بكون القاضي المَحامِليِّ مَعدُودًا ضمنَ رُواة «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ[4]، بل إنَّ بعضَهم -وإن شكَّك في صحَّة القضيَّة- قد تابَعَ العلَّامةَ الكِرمانيَّ بإدراجِ هذه الرِّوايةِ في حَيِّز التَّداوُل؛ فسَاقَ إسنادَه إلى «الجامع» من هذه الطَّريق[5]، وبذلك اقتضَى الحالُ توضيحَ حقيقةِ أمر هذه الرِّواية، وليَعلَم بذلك مَن يَرتابُ مَدَى دِقَّة نَظَر الحافظ ابن حَجرٍ رحمه الله، وشدَّةَ رُسوخِ قَدَمه في هذا الشَّأن النَّبيلِ رِوايةً ودِرايةً.

---

(١) هو عليُّ بن إبراهيم بن عِيسى المُستَملي، ثقةٌ، توفِّي سنةَ ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٣/٢٤٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر مقدِّمة تحقيق «المؤتلف والمختلف»: ١/١٠١ و١٠٢، و«الفهارس»: ٥/٢٥٦٠-٢٥٦١، وانظر «سنن الدَّارقطنيِّ»: (٣٠٠١) (ط. الرِّسالة)، نَعَم، قد سمع الإمام الدَّارقطنيُّ من مشايخِه أولئك عن الإمام البخاريِّ بضعةَ أحاديثَ يروُونَها مباشرةً عنه، أمَّا مصنَّفاتُه؛ فلا، انظر «سننه»: (١٠١٥ و١٧٣١ و٢١١٠) (ط. الرِّسالة)، و«العلل»: ٧/٣٠١-٣٠٢، و٨/٦٦، و٩/١٥٦-١٥٧.

(٣) انظر «المؤتلف والمختلف»: ٤/١٨٩٧.

(٤) انظر «تاريخ التُّراث العربيِّ» لسزكين: ١/٢٢٦، و«سيرة الإمام البخاريِّ»: ٢/٧٨٤، و«لامع الدَّراري»: ١/٦٤، و«روايات ونُسخ الجامع الصَّحيح»: ص٢٢.

(٥) انظر «صلة الخَلَف»: ص٤٩-٥٠.

ثالثًا: الرِّوايات الثابتة المُندَثرة[1] لجامع البخاري

[١]. رِواية أبي جعفرٍ الوَرَّاق (...- ...)

هو أبو جعفرٍ محمَّد بن أبي حاتم البخاريُّ النَّحويُّ الوَرَّاق.

ليست له ترجمةٌ في كتب التَّواريخ التي وصَلت إلينا، لكنَّه كان قد جَمَع كثيرًا من ذِكرياتِه معَ الإمام البخاريِّ مُدَّةَ خِدمتِه له، وأودَعَها في كِتابٍ سمَّاه: (شَمَائل البُخاريِّ)، ومن جُملةِ ما ذَكَره في هذا الكتابِ مِن نُصوصٍ يُمكنُ للباحثِ أن يُشَكِّل صُورةً مُقارِبةً لوَاقعِ حياةِ أبي جعفرٍ وتَفاصِيلِها[2].

فأوَّل ما يُطالعُنا نَصٌّ يُشيرُ إلى صِلةِ مودَّةٍ وتَعارُفٍ ممكنةٍ بينَ والدِ أبي جعفرٍ ووالدِ الإمام البخاريِّ؛ فقد كان والدُ أبي جعفرٍ ممَّن يحضُر مَجالسَ الفقهِ عندَ الإمام أبي حَفصٍ أَحمدَ بنِ حَفصٍ الكَبيرِ[3]، وكان إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ والدُ الإمامِ البخاريِّ من أَصدقاءِ أبي

---

(١) نعني باندثارها عدم روايتها بمجملها، أما فوائدها الإضافية فهي منثورة في كتب الرواية، والله أعلم.

(٢) كان أبو جعفرٍ يُلحِق بهذا الكتابِ نصوصًا يذيِّل بها على مادَّته العِلميَّة، وبالأَسَف نَقُولُ: هذا الكتابُ لم يصل إلَينا -حسب علمنا- ولا نعلَم عنه شيئًا الآنَ، وقد رَوَاه عنه مع الزِّياداتِ الفِرَبْرِيُّ كما في «سير أعلام النبلاء»: ٣٩٢/١٢ و٤١٦، وعلى هذا الكتاب اعتَمَدَ ومنه اقتَبَسَ الأئمَّةُ الذين ترجموا للإمام البخاريِّ كَثيرًا، كالإمام أبي بكر الخَطيب البَغداديِّ وغيرِه، وآخِرُ مَن وَقَف عليه ونَقَل منه -بظننا- الإمام الذَّهبيُّ ﵀، وقد ساقَ إسنادَه إلَيه، ووَصَفه بأنَّه (جُزءٌ ضَخمٌ)، وأَوْرَدَ أغلَبَ مادَّتِه في تَرجمةِ الإمام البخاريِّ في كتابَيه الفَذَّين: «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، وعن الإمام الذَّهبيِّ نَقَل مَن جاءَ بعدَه كالحافظ ابن حجر وغيرِه، انظر مقدِّمة تحقيق «هداية الساري»: ص٩ و٢٢، والله أعلم.

(٣) كان إمامَ عصرِه عِلمًا وزهدًا، كبيرَ المحلِّ جَليلَ القَدر، وُلد سنةَ خمسين ومئةٍ، ورَحَل في طَلب العِلم، توفِّي بمدينة (بُخارى) سنةَ سبعَ عشرةَ ومئتَين، انظر لترجمته «تاريخ بُخارَى» للنَّرْشَخيِّ: ص٨٦-٨٩، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٩/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٧/١٠.

حفصٍ المُقرَّبين[1]، وهذا يُشيرُ إلى احتمالِ وُجودِ تَرابطٍ أَخَويٍّ بينَ والد الإمام البخاريِّ ووالدِ أبي جعفرٍ؛ لاشتراكهما في البَلَدِ وفي الشَّيخِ.

يقول أبو جعفرٍ: (سَمعتُ أبي رحمه الله يَقولُ: كان مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ يَختَلِفُ إلى أبي حَفصٍ أحمَدَ بنِ حَفصٍ البخاريِّ وهو صَغيرٌ، فسَمعتُ أبا حَفصٍ يَقولُ: هذا شابٌّ كَيِّسٌ، أَرجُو أن يَكونَ له صِيتٌ وذِكْرٌ)[2]. وهذه الحكايةُ مُشعِرةٌ بكَون أبي حاتمٍ قد عاشَ حتَّى رأى رَجاءَ شيخِهِ يتحقَّق عِيانًا، ولعلَّ هذه الحكايةَ كانت من بين أهمِّ المُحفِّزاتِ الَّتي دَفَعت أبا جَعفرٍ للحِرص على ملازمة الإمام البخاريِّ فيما بعدُ.

غير هذا، فيبدو أنَّ أبا جعفرٍ قد وُلد في حدود سنةِ عشرٍ ومئتَين، أو بعدَها ببضعِ سَنَواتٍ؛ فقد ذَكَرَ أنَّه قد دَخَل مدينةَ (الشَّاش) عندَما كان إمامُها الحافظُ عَبدُ الله بنُ أبي عَرَابَةَ على قَيد الحَياة[3]، وقد توفِّي ابنُ أبي عَرَابَةَ في حدُود سنةِ ثلاثينَ ومئتَين[4]، فيغلب أن يكونَ أبو جعفرٍ قد دَخَل مدينةَ (الشَّاش) وقد جاوَزَ الخامسةَ عشرَة من عُمُرِه[5].

---

(١) ذُكر في ترجمة أبي حفصٍ أنَّ والدَ الإمام البخاريِّ قد عبَّر لأبي حفصٍ رؤيا رآها، وذُكر في ترجمة الإمام البخاريِّ أنَّ أبا حفصٍ زارَ والدَ الإمام في مَرَضِه الَّذي ماتَ فيه، انظر «هداية الساري»: ص٦٣، وذُكر أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد سمعَ في صِباه كتابَ «الجامع» لسُفيانَ الثَّوريِّ على أبي حفصٍ من نسخة أبيه إسماعيلَ، وأنَّه لمَّا راجَعَه عندَ القراءةِ أكثرَ من مرَّةٍ، سألَهم أبو حفصٍ: (مَن هذا؟) فلمَّا قالوا: (ابنُ إسماعيلَ). عَرَفه بمجرَّد هذه الكلمة، انظر «هداية الساري»: ص٥١-٥٢، وهذا نامٌّ عن علاقةٍ وَطيدةٍ بينَ أبي حفصٍ وإسماعيلَ رحمهما الله.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٢٥-٤٢٦، والكَيِّس: العاقل الضَّابط لِما يسمع، وقد ذُكر في بعض الرِّوايات أنَّ هناك راويًا اسمُه: (أبو حاتم الفِرَبْريُّ)، وأنَّه قد رأى رؤيا تخصُّ الإمامَ ابنَ المُبارَك رحمه الله، كما في «تاريخ دمشق»: ٣٢/٤٨٠، و«سير أعلام النبلاء»: ٨/٤١٩، فلعلَّه هو والد أبي جعفرٍ نفسُه، والله أعلم.

(٣) انظر «الأنساب»: ٥/١٢٢ -(الكَيْخَارَانيُّ)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤١٥.

(٤) ذَكَره الإمام الذَّهبيُّ في مَن توفِّي بينَ سنةِ (٢٢١) وسنةِ (٢٣٠)، انظر «تاريخ الإسلام»: ٥/٦٠٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، سمع منه الإمام البخاريُّ والفريَابيُّ، كما في «الأنساب»: ٣/٣٧٥ = (الشَّاشيُّ)، وهو معدودٌ في جُملة أصحاب الإمام أحمد، كما في «طبقات الحنابلة»: ٢/٤٩ (ط. العثيمين)، ولمَكانته وجَلَالتِه انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»: ٢/٣١٠-٣١٢، و«القند»: ص٤٣٣، و«تاريخ دمشق»: ٥٢/٦٢، و«المنتظم»: ١١/١١٦ [ووقَع في اسمِه خطأٌ، صوابُه: أبو محمَّد عبدُ الله]، و«التَّقييد»: ٢/١٤٥-١٤٦، وقد تصحَّف (عَرَابة) في أغلب هذه المصادر إلى: (عوانة)، فليصحَّح.

(٥) هذا السِّنُّ كان سِنًّا مؤهِّلًا للرِّحلة عندَ أبناء تلك البلدان وقتَها، انظر «الأنساب»: ٥/١٥٦ = (المَاجَرْميُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٥٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

والَّذي يَظهَر جليًّا لنا أنَّ أبا جعفرٍ نَشَأَ غيرَ معتَنٍ بطَلَبِ الحَديثِ وسَماعِه، وإنَّما كان معتنيًا بالأَدَب واللُّغة والنَّحو؛ ولذلك -ربَّما- وُصِفَ بكونِه (نَحويًّا)[1]، ومَن ينظُر في قائمةِ شيوخِه الَّذين رَوَى عنهم، يعلَم أنَّه ما رَحَل ولا غادَرَ مَدينةَ (بُخارَى) إلَّا إلى مدنٍ قريبةٍ منها؛ كمدينة (مَرو) -وقد دَخَلَها بتَكليفٍ من شيخِه الإمام البخاريِّ- ومدينة (سَمَرقند) وما حَولَها، ولعلَّه قد دَخَلَها بتَكليفٍ من الإمام أيضًا، أمَّا سائرُ شيوخِه فهم في الغالب الأَعَمِّ من أبناء مدينة (بُخارَى) وما يُحيطُ بها من القُرى، أو من الوافدين إلَيها، وبعضُهم مِن زُمَلائِه في مِهنةِ النَّسخ والوِراقةِ[2].

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٤/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٥٧/٥٢، و«المنتظم»: ١١٤/١٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤ و٤٣٩، ويؤيِّد ما ذكَرناه أنَّ أبا جعفرٍ يحدِّث ويَروي عن كِبار أئمَّة مدينة (بُخارَى) الَّذين عاصَرهم بواسطةٍ؛ ممَّا يدلُّ على عَدم حضورِه في شبابه الباكر لمَجالسِهم، منهم: عبد الله بن منيرٍ (المتوفَّى سنةَ ٢٤١)، وأحمد بن إسحاق السُّرْماريُّ (المتوفَّى سنةَ ٢٤٢)، انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤١٤/١٢ و٤١٧ و٤٢٤، وقد ذُكِرَ في ضمن علماءِ مدينة (بخارى) من طَبقة الإمام البخاريِّ رجلٌ اسمُه: (زاهر بن خالد بن عَمرٍو)، وهو صاحبُ رحلةٍ ومعرفةٍ، انتَقَل للعَيش في مدينة (سَمَرقند)، وتوفِّي بها في أواخرِ شهر شَعبان، سنةَ ستٍّ وخمسين ومئتَين، وقد وُصفَ بكونه نحويًّا صاحبَ معرفةٍ بالعربيَّة، وبكونِه ورَّاقًا أيضًا، كما في ترجمته من «الثِّقات»: ٢٥٩/٨، و«الإكمال»: ١٥٨/٤، و«القند»: ص١٧٣ = (٢٦٦)، و«تاريخ الإسلام»: ٨١/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، فلعلَّه كان شيخَ أبي جعفرٍ ومعلِّمَه في عِلم العربيَّة وفي مهنة الوِراقةِ مَعًا، فالله أعلم، وكلاهما ممَّن يُستدرَك على ابن القِفْطيِّ في كتابه «إنباه الرُّواة على أَنبَاه النُّحاة».

(٢) ليسَ ضمنَ شيوخِه -الَّذين صرَّح بكونِه سمع منهم أو التقى بهم من المذكورين في النُّصوص المقتبسة من كتابه (شمائل البخاريِّ)- شيخٌ بعيدُ الدِّيار باستثناءِ الحافظِ عبَّاس بن محمَّدٍ الدُّوريِّ، وهو بغداديٌّ، ولم يُعرَف بكونه قد رَحَل إلى نَواحي (خُراسان)، كما يُستفاد من ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٢٤٥/١٤، ولا يبعد أن يكونَ الوهمُ أو الاشتباه قد لَحِقَ بهذا النَّقل عنه، فإنَّ في (نيسابور) محلَّةً تسمَّى: (الدُّور) أيضًا، كما في «الأنساب المتَّفقة»: ص٦٤-٦٥، و«الأنساب»: ٥٠٤/٢-٥٠٥، فلعلَّ شيخَ أبي جعفرٍ منسوبٌ إلَيها، وقد حدَّث الفَرَبْريُّ في زياداتِه على «الجامع الصَّحيح» [بعد الحديث رقم: (١٠٠)] عن شيخٍ اسمُه: (عبَّاس)، فلعلَّه هو بعينِه شيخ أبي جعفرٍ؛ فإنَّ الفَرَبْرِيَّ قد شارَكَ أبا جعفرٍ في الرِّواية عن عدَّة مَشايخ، كحاشد بن إسماعيل الغزَّال والنَّجم بن الفُضَيل، فإن لم يكن ذلك صحيحًا، فلا بدَّ أنَّ الواسطةَ في الرِّواية بينَ أبي جعفرٍ وبينَ الدُّوريِّ البَغداديِّ قد سَقَطت على نَظَر النَّاقل، كما سَيَلِي بيانُه، فالله أعلم.

* تنبيه: أمَّا ما ذَكَره محقِّق كتاب «سيرة الإمام البخاريِّ» (ص٧٨٢) وهو يسرد أسماءَ شيوخِ أبي جعفرٍ؛ =

ولعلَّ هذا الخُمُولَ ممَّا يفسِّر لنا سَببَ عَدَمِ انتشارِ الرِّواية عنه، فيَبدو أنَّه قد نَشَطَ فَترةَ اتِّصالِه بالإمام البخاريِّ، ثمَّ عادَ إلى دَيدَنِه فاعتَزَل الحياةَ العِلميَّة العامَّة بعدَ وفاة شيخِه

= فسمَّى من بَينِهم أبا سَعيدٍ عبدَ الله بنَ سَعيدٍ الأَشَجَّ الكُوفيَّ (المتوفَّى سنةَ ٢٥٧)؛ فهو وَهمٌ أَزْلَقَه إلَيه محققو كتاب «سير أعلام النبلاء»، وعليه اعتَمَد المحقِّق في جَرد شيوخِ أبي جعفرٍ.

وبيانُه: أنَّ الإمامَ الذَّهبيَّ قد نَقَل (ص٤٢٩-٤٣٠) عن أبي جَعفرٍ أنَّه قال: (قال لي أبو عَمرٍو الكِرمانيُّ: سمعتُ عَمرَو بنَ عليٍّ الصَّيرفيَّ [وهو الحافظ الفلَّاس، المتوفَّى سنةَ ٢٤٩ هـ] يقول: أبو عَبد الله صَديقي، ليسَ بخُراسانَ مِثلُه)، ثمَّ قال: (وَحَكَيتُ لِمهيارٍ بالبصرةِ عن قُتيبةَ بن سَعيدٍ ...)، وساقَ عبارةَ مهيارٍ في تصديق قُتيبةَ بالثَّناءِ على الإمام البخاريِّ، ثمَّ قال: (وقالَ: سمعتُ أبا سعيدٍ الأشجَّ ...)، وساقَ حكايةً عنه في ثنائِه على الإمام البخاريِّ.

فعَمَدَ محقِّقو «السِّير» إلى هذا النصِّ الكامل فقطَّعوه إلى ثلاث فَقَراتٍ، وجَعَلوا كلَّ فقرةٍ منه مُبتدأَةً برأس سطرٍ جديدٍ مستقِلٍّ، كما نقلناه عنهم، فصارَ المُطالعُونَ -ومنهم محقِّق «سيرة الإمام البخاريِّ»- يظنُّون أنَّ رأسَ كلِّ سطرٍ هو استئنافٌ مُبتدأٌ من كلام أبي جعفرٍ الورَّاق، وبالفعل فقد عَدَّ المحقِّق (مهيارًا البصريَّ) أيضًا ضمنَ شيوخِ أبي جعفرٍ؛ اغترارًا بهذا التصرُّف، وليسَ الحالُ كذلك؛ انظر «هداية الساري»: ص٩٢.

والصَّحيحُ أنَّ العبارةَ كلَّها من كلام أبي عَمرٍو الكَرمِينيِّ، واسمُهُ: (عامرُ بن المثنَّى)، وهو من تلامذة الإمام البخاريِّ، وكان حافظًا جوَّالًا، رَحَل إلى العراقِ وسمعَ من الفلَّاس ومن محمَّد بن بشَّار (الملقَّب بِبُندارٍ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٢)، كما في ترجمته من «تاريخ الإسلام»: ٧٦٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، فالظَّاهر أنَّه هو مَن سمعَ أبا سعيدٍ الأَشجَّ؛ فقد جاءَ في نَفس الحكايةِ أنَّ أبا سعيدٍ سألَه فقال: (من أيِّ خُراسانَ أنتَ؟) فأجابه: (من بُخارَى). وقرية (كَرمِينية) -الَّتي يُنسَبُ إليها أبو عَمرٍو- من القُرى التَّابعة لمدينة (بُخارَى)، وهي أوَّل حدودها الجُغرافيَّة، كما في «نزهة المشتاق»: ٤٩٥/١ و٤٩٦، و«المبسوط» للسَّرخسيِّ: ١٨٢/١٥، و٢٠٠/٣٠، وبعضُ أهل العلم يقول في النِّسبة إلى قرية (كَرمِينية): (الكِرمانيُّ)، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٤٢/٨، و٩٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب المتَّفقة»: ص١٢٠، و«الأنساب»: ٥٧/٥ و٥٨ = (الكِرمانيُّ والكَرمينيُّ)، و«معجم البلدان»: ٤٥٦/٤، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٢٣٢/٢، فكأنَّ الألف في هذه النِّسبةِ مُمالةٌ كحالِها في اسم القرية؛ يُقال فيها: (كَرمينية)، ويُقال: (كَرمانية)، فالاختلاف في ضَبطها خطِّيٌّ لا لفظيٌّ، وتشبهها في هذا قَرينتُها قرية (بِيكَند) من قُرى (بُخارَى) أيضًا، يقال فيها أيضًا: (باكَند)، انظر «تهذيب الكمال»: ٣٤٠/٢٥، و٢٥٤/٣١، والله أعلم.

وإذا استَبانَ ذلك؛ فلا يُستبعَد أن يكونَ أبو عَمرٍو الكَرمِينيُّ هو الَّذي سمعَ عبَّاسًا الدُّوريَّ، وحدَّث الورَّاقَ بالحكاية الَّتي نَقَلها عنه الإمام الذَّهبيُّ، وغير مستبعَدٍ أن يكونَ كلامُ الدُّوريِّ متَّصلًا بكلام أبي عَمرٍو الكَرمينيِّ المنقولِ هنا في أصل كتاب «شَمائل البخاريِّ» لأبي جعفرٍ الورَّاق الَّذي ينقل منه الإمام الذَّهبيُّ، ويكون الإمام الذَّهبيُّ قد قطَّعه لأجل التَّبويب، فنَقَل كلَّ قسمٍ من الكلام في مكانِه اللَّائق من التَّرجمة، فتَرتفعُ بصحَّة ذلك كلُّ الإشكالاتِ، والله أعلم.

وأستاذِه ومُربِّيه، فلم يتصدَّر للرِّواية وإسماع الكُتب[١]، ويغلبُ على ظنِّنا أنَّه لم يَعِش أكثرَ من عَقدَينِ مِن الزَّمَنِ بعدَ الإمام البخاريِّ؛ لذلك اضمَحَلَّ ذِكرُه في مَرويَّاتِ المُحدِّثين والمؤرِّخين، وما رُوِي ونُقل عنه إنَّما تلقَّاه منه الفِرَبريُّ وبَلَّغه لنا، فربَّما كانت هناك صلةُ قرابةٍ تَجمعُهما اقتَحَم بها الفِرَبريُّ عليه عُزلَتَه، فالله أعلم بحقيقة الحال.

وقد لازَمَ أبو جعفرٍ الإمامَ البُخاريَّ في رَيعانِ شَبَابِه[٢]، ولم يُفارِقه حتَّى آخِرِ شهرٍ في حياةِ الإمامِ رحمه الله[٣]، ويبدو أنَّه قد التَحَق بخِدمة هذا الإمام الفذِّ في حدود سنة ثَلَاثين ومئتَين؛ فقد ذَكَر أنَّه قد ساعَدَه في نسخِ كِتاب «الجامعِ الصَّحيح»[٤].

ولم يكن أبو جعفرٍ يُرافقُه في سَفَرِه البَعيد خارجَ أطرافِ مَدينة (بُخارَى) وضَواحيها وقُراها، فلَم يكن معَ الإمام البخاريِّ في مدينة (نَيسابُور) وهو يَشهَد جِنازةَ الفَقيه أحمدَ بن

---

(١) قال الإمام البخاريُّ في بعض «أماليه»: سمعتُ أحمدَ ابنَ حَنبل يقول: (إنَّما النَّاسُ بشيُوخهم، فإذا ذَهَب الشُّيوخُ فمَع مَن العَيشُ ؟!). انظر «معجم أصحاب القاضي الصَّدَفيِّ»: ص٨٣، و«طبقات الحنابلة»: ٢/٢٤٩ (ط. العثيمين)، وفي «فضائل القرآن» للمُستغفريِّ: (١٠٤٣) نصٌّ يدلُّ على أنَّ الفِرَبْريَّ أخذ تلك الفوائدَ عن أبي جعفرٍ الورَّاق روايةً لا نقلًا عن النُّسخة مجرَّدًا، فلعلَّه حدَّث جماعةً بالكتاب مرَّةً، ثمَّ انقطَع إلى عُزلته، فهو خاملُ الذِّكر جدًّا، حتَّى إنَّ الإمامَ ابن السَّمْعانيِّ لم يذكره في رَسْم: (الورَّاق) من كتابه الفذِّ «الأنساب»: ٥/٥٨٤، وكذلك لم يُترجِم له الإمام الذَّهبيُّ في كتابه المَوسوعيِّ («تاريخ الإسلام»)، مع حرصهما على تتبُّع ما في تَواريخ البلدان المشرقيَّة واستيعابهما لمَن ذُكر فيها من النَّابِهين والخامِلين على السَّواءِ، والله أعلم.

(٢) انظر «هداية الساري»: ص٧٢، ولا شكَّ أنَّ للقصَّة -الَّتي سمعَها أبو جعفرٍ من والدِه رحمه الله، والَّتي سمعَ فيها ثَناءَ الفقيه أبي حفصٍ الكبير على الإمام البخاريِّ وهو ما يزال صبيًّا، والَّتي سَبَق نَقلُها أعلاه- أثَرَها البَليغَ في دَفع أبي جعفرٍ إلى مُلازمةِ الإمام البخاريِّ.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٣٩٥، حيث ذَكَر أنَّه سمعَ منه قبلَ موتِه بشَهَر، وقد قَضَى الإمام البخاريُّ الشَّهرَ الأَخيرَ من حياتِه (وكان شهرَ رَمَضان) في مدينة (نَسَف)، كما سيأتي بيانه أثناءَ الكلام عن رواية حمَّاد بن شاكر ورواية إبراهيم بن مَعقلٍ النَّسَفيَّين ص١٥٨، ١٦٨، ولم يكن أبو جعفرٍ مُرافقًا له في رحلتِه تلك؛ لأنَّه لم يشهَد وفاةَ الإمام، ولا حضَر دَفنَه، وإنَّما نَقَل ذلك عمَّن شاهَدَ، انظر «هداية الساري»: ص١٧٧-١٧٨.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٥٠-٤٥١، ويؤيِّد هذا ما تقدَّم نقلُه قريبًا من أنَّ أبا جعفر قد دَخَلَ مدينةَ (الشَّاش) في حياة إمامها عبدِ الله بن أبي عَرَابةَ (المتوفَّى في حدود سنةِ ٢٣٠)، وقد ذَكَرنا أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد رَوَى عن هذا الإمام، فلعلَّ أبا جعفرٍ كان قد دَخَل (الشَّاش) بصُحبة شيخِه الإمام البخاريِّ لقَصد الرِّباطِ؛ لأنَّها كانت من الثُّغور، والله أعلم.

حَربٍ سنةَ أربعٍ وثَلَاثين ومئتَين[١]، بل لم يُرافقه في مدَّة إقامته فيها[٢]، ولم يكن مَعَه في زياراتِه المتعدِّدة إلى مدينة السَّلام (بَغداد)[٣]، ولا في زيارتِه الأخيرة إلى العِراق[٤]، بل ولم يُرافقه في رحلتِه الأخيرة إلى مدينتَي (نَسَف وسَمَرقَند) والَّتي توفِّي رحمه الله فيها[٥]، والأقوَى دِلالةً على ذلك بما يَقطَعُ الشَّكَّ: أنَّه لَمَّا سمعَ الإمامَ البخاريَّ يقول: (ما تَوَلَّيتُ شِراءَ شيءٍ ولا بَيعَه قَطُّ)، سأَلَه: (فمَن كان يَتولَّى أَمرَكَ في أَسفارِكَ ومُبايَعتِكَ؟) فأجابَه: (كُنتُ أُكفَى ذلكَ)[٦]، فيبدو أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يستأمنُه على خِزانة كُتبه في مدينة (بُخارَى) أو في قرية (فَرَبر)؛ ليوَاصِلَ العَمَلَ في النَّسخ وتَرتيب أَوراقِ مصنَّفاتِه المتعدِّدة إلى حينِ عَودتِه، والله أعلم.

وقد كان أبو جعفرٍ طُوَالَ ما يربو على عِشرينَ عامًا ورَّاقَ الإمامِ البخاريِّ الأَثيرَ لَدَيهِ، وكاتِبَه المُقرَّبَ منه[٧]، وخادمَه الأَمينَ سِرًّا وعلَانيةً، وبِطانتَه الوَثيقةَ في الحِلِّ والتَّرحَالِ في بلاد خراسان، ومُستَودَع ثقتِه الحَصينَ شُهُودًا وغِيابًا، ومُساعدَه المُخلِصَ في تصنيف كتبه، وكان

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٥٠/٦، و٧٥٥/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤١٨/١٢.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٠٦/١٢ و٤١٢ و٤٤٧.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٤٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٠٣/١٢؛ فقد ذكَرَ أنَّ الإمامَ البخاريَّ حدَّثه عن زياراتِه لمدينة السَّلام.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٢٣/١٢ و٤٦١-٤٦٢؛ فقد صرَّح أنَّه لم يكن معه في رحلته الأخيرة إلى العراق، والَّتي قام بها الإمام البخاريُّ سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين، كما في «الإرشاد»: ٩٥٩/٣.

(٥) انظر المرجع السابق: ٤٦٦/١٢.

(٦) انظر المرجع السابق: ٤٤٦/١٢.

(٧) كان لدَى الإمام البخاريِّ أكثر من ورَّاق يتولَّون مهمَّة تجديد نُسَخ كُتبِه له، ولكنَّ أبا جعفر كان أشهرَهم وأنبَههم ذِكرًا في هذا الشَّأن، وقد ذكَرت المصادر التَّاريخيَّة بعضَهم بالإضافة إلى أبي جعفرٍ، الأوَّل: عبد الله بن حَمَّاد بن أيُّوب الآمُليُّ، المتوفَّى سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومئتَين، وكان خادمَ الإمام البخاريِّ وورَّاقَ كتبِه للطَّلبة والتَّلاميذ، كما وُصف بذلك في «تقييد المهمل»: ٩٩٦/٣، و٩٤/١، وانظر «فتح الباري»: ٣٠٣/٨. والثَّاني: جَبرئيل بن عون الآفُرانيُّ، وكان رَفيقَ الإمام البخاريِّ وورَّاقه أثناءَ مقامِه في مدينة (نَسَف)، كما في «الأنساب»: ٦٥/١ = (الآفُرانيُّ). والثَّالث: مُسبِّح بن سَعيدٍ، فقد وُصف بكونه ورَّاقًا، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٨٢/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٤٠٩/٤، و«تاريخ دمشق»: ٤٩/٥٩، وكان من الملازمين للإمام البخاريِّ، وقد نَسَخَ ورَوَى عنه بعضَ كتبه، كما سبق بيانه في آخِر مبحث (الرُّواة المُحتملون لجامع البخاري)، والله أعلم.

الإمامَ البخاريُّ قد أنزَلَه من نفسه مَنزلةَ الابنِ، واعتَمَد عليه وائتَمَنه في كلِّ شؤون حياتِه الخاصَّة والعامَّة، وكان لا يفارقه حتَّى عندَ مجالسةِ الإمام البخاريِّ لأقاربِه وأهلِه(١)، وكان الإمامُ البخاريُّ يُرسِل بيدِه رَسائلَه إلى كِبار مَشَايخِه(٢)، وكان هو مِن ضمنِ الَّذين يتولَّون قراءةَ المصنَّفاتِ على الإمام البخاريِّ في المَحافِل العامَّة(٣)، ويكفيه هذا كلُّه رِفعةً وجلالةً؛ لأنَّ هذه المُعامَلةَ تُعتَبرُ توثيقًا عَمليًّا من قِبَل الإمامِ البخاريِّ، وهو يفوقُ التَّوثيقَ القَوليَّ ويَربُو عَلَيه بدَرجاتٍ(٤).

وقد قال الحافظ ابن حجرٍ العَسْقَلانيُّ حينَ ذَكَرَه في جُملة الرُّواة عن الإمام البخاريِّ: (ووَرَّاقُه الإمامُ الجَليلُ... وكان يُلازِمُه سَفَرًا وحَضَرًا، فَكَتَبَ كُتبَه)(٥). وهذا أمرٌ لا يُساوِرنا الشَّكُّ فيه بَتاتًا: أنَّ مصنَّفاتِ الإمام البخاريِّ بأَجمَعِها كانت عندَ أبي جعفرٍ، إن لم تكن بأصولِها الأصيلة عَينِها فبنُسخةٍ عنها.

ويبدو جليًّا أنَّ الفِرَبريَّ قد عارَضَ نُسخَتَه من كتاب «الجامع الصَّحيح» مع نسخة أبي جعفرٍ الورَّاق؛ فقد نقل منها فوائدَ عَديدةً -قيَّدها الورَّاق عن الإمام البخاريِّ في مجالس الإسماع، أو في مباحثاتِه الخاصَّة معه- وألحَقَها بمواضعِها في حواشي نسختِه، وهذه الفَوائدُ عبارةٌ عن سِتِّ تعليقاتٍ وتنبيهاتٍ، منها ما سمعَه الفِرَبريُّ من الوَرَّاق، ومنها ما نقلَه من خطِّه، وهي:

الأُولى: تنبيهٌ من قِبَل الإمام البخاريِّ إلى ضَبطِ اسم راوٍ، قال الفِرَبريُّ: (وَجَدتُ في

(١) انظر «السِّير»: ٤٢١/١٢ و٤٤١ و٤٤٥ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٥٠-٤٥٢ و٤٥٣؛ حيث ساقَ عِدَّة نصوصٍ تدلُّ بمَجموعِها على مُجمَل ما ذَكَرناه، وانظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٦٠/٩.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٢١/١٢؛ حيث ذَكَر أنَّه قام بإيصال كتابٍ من الإمام البخاريِّ إلى عَليِّ بن حُجرٍ السَّعديِّ المُقيم في مدينة (مَرْو)، والمتوفَّى سنةَ أربعٍ وأربعين ومئتَين، انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٣٥٥/٢٠.

(٣) كان المحدِّثون في تلك الآونة الزَّمنيَّة يُطلقونَ صِفةَ (الوَرَّاق) على الطَّالبِ الَّذي يتولَّى مَهمَّةَ القراءةِ على الشَّيخ أيضًا، انظر «التقييد»: ٣٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٦٧١/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر طَليعة «التَّنكيل» للمُعَلِّميِّ: ص٢٣ (ط. المكتب الإسلاميِّ).

(٥) انظر «تغليق التَّعليق»: ٤٣٧/٥.

كِتابِ أبي جَعفرٍ: قال أبو عَبدِ الله: الزُّبَيرُ بنُ عَدِيٍّ، كُوفيٌّ. والزُّبَيرُ بنُ عَرَبيٍّ، بَصريٌّ)[1].

الثَّانية: توضيحٌ من قِبَل الإمام البخاريِّ لشأنِ حديثٍ من رِوايةِ الإمام ابن المُبارَكِ، قال الفِرَبريُّ: (قال أبو جَعفرٍ ابنُ أبي حاتمٍ: قال أبو عبدِ الله: هذا الحديثُ ليسَ بخُرَاسَانَ في كِتابِ ابنِ المُبارَكِ، أملَاهُ عَلَيهم بالبَصرَةِ)[2].

الثَّالثة: تعليقٌ من قِبل الإمام البخاريِّ لبَيانِ مَعنى حديثِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَزني الزَّاني حينَ يَزني وهُو مُؤمِنٌ»، قال الفِرَبريُّ: (وَجَدتُ بخَطِّ أبي جعفرٍ: قال أبو عَبدِ الله: تَفسيرُه أن يُنزَعَ منهُنَّ يُريدُ الإيمانَ)[3].

الرَّابعة: تبيانٌ مِن قِبَل الإمام البخاريِّ لتَفصيلِ اتِّصال إسنادٍ وانقطاعِ آخَرَ كان قد ساقَهُما معًا من رِوايةِ الأَعمَشِ عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ والضَّحَّاكِ المِشْرَقيِّ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ، قال الفِرَبريُّ: (سمعتُ أبا جَعفرٍ مُحمَّدَ بنَ أبي حاتمٍ وَرَّاقَ أبي عَبدِ الله يقولُ: قال أبو عبدِ الله: عن إبراهيمَ مُرسَلٌ، وعن الضَّحَّاكِ المِشْرَقيِّ مُسنَدٌ)[4].

الخامسة: إشارةٌ من قِبَل الإمام البخاريِّ إلى ضَبط لَفظةٍ في حديثٍ قد شَكَّ فيها ثمَّ استَيقَنَ

---

(١) انظر ما بعد الحديث رقم: (١٦١١)، و«التَّوضيح» لابن الملقِّن: ٣٨٩/١١، و«فتح الباري»: ٤٧٦/٣، و«عمدة القاري»: ٢٥٦/٩، و«إرشاد السَّاري»: ١٦٩/٣.

(٢) انظر ما بعد الحديث رقم: (٢٤٥٤)، و«فتح الباري»: ١٠٥/٥، و«عمدة القاري»: ٣٠٠/١٢، و«إرشاد السَّاري»: ٢٦١/٤.

(٣) انظر ما بعد الحديث رقم: (٢٤٧٥)، و«فتح الباري»: ١٢٠/٥، وعمدة القاري: ٢٧/١٣، وإرشاد السَّاري: ٢٧٧/٤، وهذا التَّعليقُ زيادةٌ ثابتةٌ في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ عن المُستَملي فقط، وضُبطَت العبارةُ في «الفَتح» و«العُمدة»: (أن يُنزَعَ منه نُورُ الإيمانِ)، وهو موافقٌ لما في «التَّوضيح» لابن المُلقِّن: ٢٤/١٦؛ لأنَّ الإمامَ البخاريَّ قد نَقَل هذا التَّفسير تعليقًا عن عبد اللهِ بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في أوَّل (كتاب الحُدُود) من «الجامع»، قبل الحديث رقم: (٦٧٧٢).

(٤) انظر ما بعد الحديث رقم: (٥٠١٥)، و«فضائل القرآن» للمُستغفريِّ: (١٠٤٣)، و«التَّوضيح» لابن الملقِّن: ٨٩/٢٤، و«فتح الباري»: ٦٠/٩، و«عمدة القاري»: ٣٤/٢٠، و«إرشاد السَّاري»: ٤٦٥/٧، ومرادُ الإمام البخاريِّ أنَّ إبراهيمَ يرويه عن الرَّسول ﷺ مرسلًا دونَ واسطة صحابيٍّ، وأنَّ المُسنَدَ فيه من رواية الضَّحَّاك عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، وقد بيَّنت ذلك روايةُ أبي خالدٍ الأَحمر عن الأَعمش لهذا الحديث بعَينِه إسنادًا ومتنًا، أخرَجها أبو يعلى الموصليُّ في «مسنده»: (١١٠٧)، والله أعلم.

ضَبطَها، قال الفِرَبريُّ: (قال أبو جعفرٍ: قال مُحمَّد بن إسماعيلَ: «فَخَلَّا»، ليسَ عِندي مُقَيَّدًا. ثُمَّ قال: «فَجَلَّى»، ليسَ فيه شَكٌّ)[1].

السَّادسة: روايةٌ عن أئمَّة اللُّغة لشَرحِ ألفاظٍ غَريبةٍ وَرَدَت في نصِّ حَديثٍ، وكان الوَرَّاقُ قد استَشكَلَها؛ فاستَفسَرَ عنها الإمامَ البخاريَّ وسأَلَه عن مَعانيها، فأَجابَه، قال الفِرَبريُّ: (قال أبو جَعفرٍ: حَدَّثتُ أبا عَبدِ الله، فقال: سمعتُ أَبًا أحمَدَ بنَ عاصمٍ يَقولُ: سَمعتُ أبا عُبَيدٍ يَقُولُ: قال الأَصمَعيُّ وأَبو عَمرٍو وغَيرُهما: «جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجالِ»، الجَذرُ: الأَصلُ من كلِّ شيءٍ، والوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيءِ اليَسيرِ مِنه)[2].

وهذه الفوائدُ دالَّةٌ على تَمَام عناية أبي جعفرٍ بكتاب «الجامع» رِوايةً ودرايةً، ومع شُهرتِه بخِدمة الإمام البخاريِّ، إلَّا أنَّا لم نَجِد مَن ذَكَرَه ضمنَ رواة «الجامع»[3]، وقد ذَكَرناه على وَجه الاحتمال لجلالته ومكانته في هذا المِضمار، والله أعلم.

---

(١) انظر ما بعد الحديث رقم: (٥٤٤٣)، و«فتح الباري»: ٥٦٨/٩، و«عمدة القاري»: ٧٠/٢١، و«إرشاد السَّاري»: ٢٤٠/٨.

(٢) انظر ما بعد الحديث رقم: (٦٤٩٧)، و«فتح الباري»: ٣٣٤/١١، و«إرشاد السَّاري»: ٢٨٦/٩.

(٣) أشار إلى هذا من قَبلُ العلَّامة محمَّد زكريَّا الكَانْدهْلَويُّ رحمه الله في هامش مقدِّمة كتاب «لامع الدَّراري»، كما نقل عنه ذلك تلميذُه الشَّيخ تقيُّ الدِّين النَّدْويُّ في كتابه «الإمام البخاريُّ سيِّد الحفَّاظ والمُحدِّثين»: ص١٤١ (الهامش)، وانظر «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدُّكتور خلدون الأحدب: ص٢٢٥، وانظر ما سبق قولُه عن رواية أبي مَعشرٍ الضَّرير ص١١٠.

[٢]. روايةُ جَعفرٍ الكَبير (...- بعد ٢٧٨)

هو جَعفر بن محمَّد بن العَبَّاس الدِّهقان النَّسَفيُّ، أبو الفَضْل التُّوْبَنِيُّ.

سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من الإمام البخاريِّ، وكانت عندَه نسخةٌ منه، عليها جَردٌ بأسماءِ مَن حَضَروا سَماعَ تلكَ النُّسخةِ على الإمام البخاريِّ مكتوبٌ بخطِّ جعفرٍ، وكان من بينِهم أبو طَلحةَ البَزْدَوِيُّ الآتي ذِكرُه في الرِّوايات المُتداوَلة، ونُسخةُ جعفرٍ بشَهادتها هذه كانت هي الدَّافعَ لإقبال النَّاس وانصبابِهم على السَّماعِ من البَزْدَويِّ، كما سيأتي بيانُه[1].

وقد توفِّي جعفرٌ بعدَ سنةِ ثمانٍ وسَبعينَ ومئتين[2]، ولعلَّ ذلك كان بعدَ مُدَّةٍ قريبةٍ من تلك السَّنة، ووفاته ليست بالبعيدة عن وفاة الإمام البخاريِّ، وهذا ما يفسِّر سببَ عدم انتشارِ روايةِ «الجامع» من طريقه، فقد عاجلته المَنيَّةُ قبلَ أن يحتاجَه الطَّلبة، وقد كان كِبارُ تلامذة الإمام البخاريِّ من الأئمَّة المُبرِّزين في العلم والمعرفة ما يزالون على قيد الحياة المُثمرة، متوافرين في شتَّى البلدان، دَؤوبينَ في نَشر الكتاب وإسماعِه؛ فكانوا هم القُطبَ الذي تَدورُ به رَحَى الرِّحلة، ولا ريبَ.

ويبدو -والله أعلم- أنَّ جعفرًا الكبير لم يكن مشهورًا بطلب العلم حتى تُجعل نسخته معتمدة في السَّماع، أو أنَّ نسخته من «الجامع» لم تكن نسخةً مُتقنةً عاليةَ الجودةِ من حيثُ الضَّبط والمُراجَعة والتَّدقيق وإلحاق الفَوائد الهامشيَّة؛ وإلَّا لَمَا أَعرَضَ عن استخدامِها الطَّلبةُ للسَّماع على البَزْدَويِّ واسمُهُ مدوَّنٌ في مَحضرها، ولَمَا كانوا انفَضُّوا عَنها ومالُوا إلى نسخة حمَّاد بن شاكرٍ لشَدِّ أَزْرِ مجلس الرِّوايةِ، كما سيأتي تفصيلُه، وهذا يزيدُ سببَ خُمول الرِّواية وانعدامِها من طريق جعفرٍ وُضوحًا.

---

(١) ص١٥٣.

(٢) انظر «الأنساب»: ٤٨٩/١، والمعلوماتُ المذكورةُ مستفادةٌ منه، والتُّوْبَنِيُّ: بضمِّ التاء المثنَّاة، وسكون الواو، وفتح الباء الموحَّدة، آخرها نون، نسبةً إلى (تُوْبَن)، وهي قريةٌ من قُرَى مدينة (نَسَف)، والدِّهْقان تعني: مالِكَ القرية أو كبيرَها، انظر «الأنساب»: ٥١٦/٢، و«فتح الباري»: ٩٥/١٠.

[٣]. رواية مُسَبِّحٍ النَّسَفيِّ (...- ...)

هو مُسَبِّحُ بن عِصْمَةَ النَّسَفيُّ، أبو يوسُفَ الشِّيْرَكَثِيُّ[١].

لم نجد له ترجمةً، ولم يذكُره أحدٌ من المتقدمين ضمنَ الرُّواة عن الإمام البخاريِّ.

لكنْ قال الأميرُ ابنُ ماكُولَا: (رَوَى عن البخاريِّ «الجامعَ الصَّحيحَ»، حدَّث به عنه أبو الأَحْوَص مُحمَّد بن مَسْلَمَةَ الدِّهْقَانُ)[٢].

وتابعه ابنُ ناصر في «توضيحُ المُشْتَبِه»[٣].

وذكر ابنُ حجر في «تَبْصِيرُ المُنْتَبِه» روايته عن البخاريِّ مطلقًا[٤].

---

(١) بكسر الشِّين المعجمة، وسكون الياء آخِر الحروف، وفتح الرَّاء والكاف، بعدَهما ثاء مثلَّثة، نسبة إلى (شِيرَكَث)، وهي قريةٌ من قُرى مدينة (نَسَف)، انظر «الأنساب»: ٤٩٧/٣، و«معجم البلدان»: ٣٨٢/٣، وقد اختُلف في ضبط اسم هذا الرَّاوي، فالأشهَر -كما أثبتناه- على صيغة اسمِ الفاعل من التَّسبيح، انظر «توضيح المشتبه»: ١٥٧/٨، و«تبصير المنتبه»: ١٢٨٨/٤، وضبطَه الأمير ابن ماكُولَا قولًا واحدًا: (مَسِيح)، بفَتح الميم وكسر السِّين المهملة، فالله أعلم.

(٢) انظر «الإكمال»: ٢٤٦/٧، والغالبُ على الظَّنِّ أنْ تكونَ هذه المعلومات مُستقاةً من «تاريخ نَسَف» للحافظ المُستَغفريِّ، والله أعلم.

(٣) «توضيح المشتبه»: ١٥٧/٨.

(٤) «تبصير المنتبه»: ١٢٨٨/٤.

[٤]. رواية طاهرٍ النَّسَفيِّ (...- ...)

هو طاهرُ بن الحُسين بن مَخْلَدٍ النَّسَفيُّ الميتمنانيُّ.

قال الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (ثقةٌ، من أصحاب محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ، رَوَى عنه «الجامعَ»، رَوَى عنه: أبو يَعلَى عَبدُ المُؤمن بن خَلَف، وسَعيدُ بن إبراهيم المَعْقِليُّ، ومُحمَّد بن زَكَريَّا، النَّسَفيُّون)[1].

ثمَّ ساقَ روايةً منتقاةً من «الجامع الصَّحيح» وأسنَدَها من طريق سَعيدِ بن إبراهيمَ المَعْقِليِّ، عنه[2].

وقد ذَكَر الحافظُ محمَّدُ بن طاهرٍ المَقدسيُّ في عِدادِ مَن رَوَى كتابَ «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ، رجلًا اسمُه: (طاهر بن محمَّد بن مَخْلد)[3]، فلا يُدرَى هل هو نفسُه (طاهر بن الحُسَين)، وأنَّ خطأً ما -أو حَذفًا في سِياق النَّسَب- قد وَقَع في تسمية أبيه؟ وهو احتمالٌ واردٌ قويٌّ جدًّا، أم أنَّه راوٍ آخَرُ؟ قد يكونُ ابنَ عمٍّ لصاحب التَّرجمة، شارَكَه في سَمَاع الكتاب من الإمام البخاريِّ، والسَّمَاعُ الجَمَاعيُّ العائليُّ من إمامٍ مُعيَّنٍ عُرفٌ معروفٌ مشهورٌ عندَ طَلبة العِلم.

---

(١) انظر «القند»: ص٢٨٠ = (٤٥٠).

(٢) الرِّواية الَّتي انتقاها من «الجامع» هي الحديثُ الأوَّل منه.

(٣) انظر «التقييد»: ٩/١، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٨/١٢، وانظر «البداية والنهاية»: ٥٢٧/١٤ (ط. التركي).

[٥]. رواية خَلَفٍ النَّسَفيِّ (...-٣٠٨)

هو خَلَف بن شاهِد بن الحَسَن بن هاشمٍ النَّسَفيُّ.

قال الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (رَوَى عن البخاريِّ «الجامعَ»، وسمع منه أهلُ سَمرقند «الجامعَ»، وكان على عَمَل البريد بها، في سنة اثنتين وثلاث مئة. مات في رَجب، سنةَ ثمانٍ وثلاث مئةٍ)[1].

ثمَّ ساقَ روايةً منتقاةً من «الجامع الصَّحيح» وأسنَدَها من طريق عَبد الله بن إبراهيمَ القُهُسْتَانيِّ[2]، عنه.

وقد ذَكَر الحافظُ الذَّهبيُّ أنَّ مِن ضمن مَن سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من خَلَفٍ بسَمرقند أيضًا أبا بكرٍ أحمدَ بن عبد العزيز بن المكِّيِّ المقرئَ[3].

---

(١) انظر «القند»: ص١٣٧ = (٢٠٦)، وكان بعضُ أحفادِه من أبناء مدينة (نَسَف) مَعدودًا ضمنَ رواة العِلم ونَقَلتِه، وإلى أبيه (شاهدٍ) يُنسَبونَ، منهم: عبدُ الوهَّاب بن أحمد بن خَلَف بن شَاهِدِ بنِ الحسَنِ بن هاشم، أبو يَعلَى الشَّاهديُّ، رَوَى عنه الحافظ المُستغفريُّ، توفِّي سنةَ اثنتَين وتسعين وثلاث مئة، انظر «القند»: ص٣٩٩-٤٠٠ = (٦٧٧)، وابنه: أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عَبد الوهَّاب بن أحمد، رَوَى عنه الحافظ المُستغفريُّ أيضًا، توفِّي سنةَ اثنتَي عشرةَ وأربع مئةٍ، انظر «الأنساب»: ٣٩٣/٣ = (الشَّاهديُّ)، وهما ممَّا يُستدْرَك على «تاريخ الإسلام» للإمام الذَّهبيِّ رحمه الله.

(٢) انظر لترجمته «القند»: ص٣١٦ = (٥٠٧)، والرِّواية الَّتي انتقاها في «الجامع» برقم: (٩٥).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٣٢/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وسيأتي الكلام عن حال المقرئ في ضمن الرُّواة عن أبي طلحة البَزْدَويِّ، ص١٥٦.

[٦]. روايةُ مَهيبِ الكَرْمِيْنيِّ (...- بعد ٣١٧)

هو مَهِيب بن سُلَيم بن مُجاهِد بن بَعِيشٍ الكَرْمِيْنيُّ الخُدِيْمَنْكَنِيُّ(١)، أبو حَسَّان الدَّقَّاق.

وُلدَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ ومئتين(٢).

وكان أبوه محدِّثًا حريصًا على التَّحصيل(٣)، وكانت له منزلةٌ مَكِينةٌ، ومَكانةٌ رَكِينةٌ لَدَى الإمام البخاريِّ؛ فقد كان يعرفُه منذ صِغر سِنِّ الإمام، التقى به عندَ شَيخِه محمَّد بن سَلَامٍ البِيْكَنديِّ، وبُهِرَ به، ولازَمَه بعدَ ذلك، وكان يُرافقُه في بعض أسفارِه لنَشْر العِلم(٤)، وكان من أشدِّ المُعجَبين بسَعة معرفته، ورُسوخ قدمه في العِلم والعَمَل به؛ وكان يقول: (لو أنَّ وَكيعًا وابنَ عُيَينةَ وابنَ المُبارَك في الأحياءِ لاحتاجُوا إلى محمَّد بن إسماعيل)(٥). ويقول: (ما رأَيتُ بعَيني منذُ سِتِّين سنةً أفقهَ، ولا أَورَعَ، ولا أَزهَدَ في الدُّنيا، من محمَّد بن إسماعيلَ)(٦).

فلا شكَّ -والحالُ هذه- أنْ يَكونَ هو الذي حضَّ ابنَه وحثَّه على ملازمة الإمام البخاريِّ؛ لِيَنهَل من مَعين عِلمه، وقد فَعَل مَهيبٌ ذلك بامتيازٍ؛ يقول عنه الحافظ الخَلِيليُّ: (ثقةٌ، متَّفقٌ عليه، مُكثِرٌ عن محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ، رَوَى عنه «المَبسُوطَ»، وكُتبًا أُخرى لم يَروِها غيرُه)(٧).

وقد نُقِلَ عن مَهيبٍ أنَّه قال: (رأيتُ محمَّد بن إسماعيل كلَّما جاءَ في كتابِه: «حدَّثنا يحيى

---

(١) نسبةً إلى (خُدِيْمَنْكَن)، قريةٌ من قُرى (كَرْمِينيَة)، انظر «الأنساب»: ٣٣٢/٢، و«معجم البلدان»: ٣٤٩/٢، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥١١، و(بَعِيش) بفَتح الباء الموحَّدة، بعدَها عينٌ مهملةٌ مكسورةٌ، ثمَّ ياءٌ آخِر الحروف، آخرُه شينٌ معجمةٌ، انظر «الإكمال»: ٤٣٠/٧، و«توضيح المشتبه»: ٢٤٣/٩.

(٢) انظر «تاريخ دمشق»: ٣٦/٦٥، و«تهذيب الكمال»: ٥٦٦/٣١، و«تاريخ الإسلام»: ٩٧٠/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٩١/١١.

(٣) انظر لترجمته «الأنساب»: ٣٣٢/٢-٣٣٣ = (الخُدِيْمَنْكَنيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩٥/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «القند»: ص٢٢٠-٢٢١، وقارن بما في «الإرشاد»: ٩٠٥/٣.

(٥) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٤٩/١٢ و٤١٧ و٤٢٩.

(٦) انظر المرجع السابق: ٤٤٩/١٢.

(٧) انظر «الإرشاد»: ٩٧٣/٣.

قال: حدَّثنا النَّضْر بن شُمَيلٍ» يقول: اضرِبْ عَلَيه. ولم يُرِد أن يُسمِعَني)[١]. وهذا نصٌّ مُشعِرٌ بمَكانةٍ خاصَّةٍ كان يتمتَّع بها مَهيبٌ لَدَى الإمام البخاريِّ؛ حيث جَعَل له -كما جَعَل لأبيه من قَبلُ[٢]- مَجلسًا عِلميًّا خاصًّا به دُونَ سائرِ النَّاسِ للإسماع والإفادة، نافلةَ مَودَّةٍ على حضُورِه مجالسَ السَّماعِ العامَّة مع النَّاس، ويبيِّن عُمقَ هذه الرَّابطةِ ما رَواه مَهيبٌ من أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد توفِّي عِندَهم في بلدتِهم[٣].

وقد ذَكَرَ غيرُ واحدٍ من العلماء مَهيبًا ضمنَ رواة «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ[٤]، لكنَّنا لم نَقف على شيءٍ من بقايا تلك الرِّواية ضِمنَ الاقتباسات؛ لنعرفَ بيقينٍ مَن رَوى «الجامعَ» عن مَهيبٍ، على أنَّ العلماءَ قد ذَكَروا جماعةً مِن الرُّواة عنه، ومن بينهم رواةٌ قد رَوَوا «الجامعَ» عن غير مَهيبٍ من تلامذة الإمام البخاريِّ الآخَرين، فمن المؤَكَّد أنَّ هؤلاء الرُّواة هم من أبرَز المرشَّحين لأن يكونوا ممَّن سمعَه منه أيضًا، منهم:

[١]. أحمد بن محمَّد بن رُمَيحٍ النَّسَويُّ الحافظ[٥]، وهو ممَّن رَوَى «الجامعَ الصَّحيحَ» عن حمَّاد بن شاكرٍ النَّسفيِّ، وعن الفِرَبريِّ، كما سيأتي بيانُه[٦].

[٢]. خَلَف بن محمَّد بن إسماعيلَ الخَيَّام الحافظ[٧]، وهو ممَّن رَوَى «الجامعَ الصَّحيحَ» عن إبراهيمَ بن مَعقلٍ النَّسفيِّ، كما سيأتي بيانُه[٨].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال»: ٥٢٧/٣١، في ترجمة (يحيى بن محمَّد بن معاوية اللُّؤلؤيِّ)، على أنَّ هذا الكلام: (كلَّما جاءَ في كتابِه: «حدَّثنا يحيى؛ قال: حدَّثنا النَّضر بن شُمَيلٍ») ليس في «الجامع»، ولعله في «المبسوط».

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٤٩/١٢.

(٣) انظر «تلخيص تاريخ نيسابور»: ص٢٩، و«تاريخ الإسلام»: ١٦٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٨/١٢، وعبارتُه تحتمل أن يكون قد توفِّي في بيتهم، فالله أعلم.

(٤) انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٩٥٩/٣، و«المُفهِم» للقُرطبيِّ: ٩٤/١، و«هداية الساري»: ص١٥٠، و«تغليق التعليق»: ٤٣٥/٥.

(٥) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (١٥٧) (ط. السلُّوم)، و«تكملة الإكمال»: ٧١٨/٢.

(٦) انظر ص١٦٥.

(٧) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٦٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٨/١٢.

(٨) انظر ص١٧٧.

[٣]. محمَّد بن أحمد بن حاجِبٍ الكُشَانيُّ[1]، وهو ممَّن رَوَى «الجامعَ الصَّحيحَ» عن الفِرَبريِّ، كما سيأتي بيانه[2].

[٤]. إسماعيل بن محمَّدٍ بن أحمد بن حاجِبٍ الكُشَانيُّ، وهو آخرُ مَن رَوَى «الجامعَ الصَّحيحَ» عن الفِرَبريِّ، كما سيأتي بيانُه[3]، وقد ذَكَر الحافظ الخَليليُّ أنَّ الكُشانيَّ كانَ آخِرَ مَن رَوَى عن مَهيبٍ أيضًا[4].

توفِّي مَهيبٌ رحمه الله بعدَ سنةِ سبعَ عَشرةَ وثلاث مئةٍ؛ فقد سمعَ منه محمَّدُ بن أحمد بن محمَّد ابن مُجٍّ الكُشَانيُّ الكَرْمِينيُّ[5]، وكان ابتداءُ طَلَب محمَّدٍ للعِلم سنةَ سبعَ عشرةَ[6]، فلعلَّ مَهيبًا قد توفِّي في السَّنة نفسها، والله أعلم.

فهؤلاء مُجمَلًا هم الرُّواة الذين تحقَّق لَدَينا قيامُهم بسَمَاعِ «الجامع الصَّحيح» عن الإمامِ البُخاريِّ رحمه الله ونَقله وروايته، لكنْ قد تَقطَّعت دونَهم السُّبُل عَلينا، فلم يَصِل إلينا «الجامعُ» متَّصلَ النَّسب الإسناديِّ من طَريقِهم، وبالرَّغم من ذلك الانقطاعِ فإنَّنا لا نَقطعُ بيقينٍ أنَّ رواياتِهم قد اندَثَرت نهائيًّا؛ لأنَّ خزانات المخطوطات المنثورة في أرجاء العالَم مُفعَمةٌ بشتَّى نُسخ «الجامع الصَّحيح»، وهي نُسَخٌ غير مفهرَسةٍ على الوَجه الدَّقيق، فلا يُستبعَد أن تَكون كلُّ تلك الرِّواياتِ أو بعضُها أسيرةَ الغَفلةِ، تنتظر مَن يحرِّرُها بالنَّشر، والله سبحانه غالبٌ على أمرِه.

---

(١) انظر «تكملة الإكمال»: ٢/٢٧٧-٢٧٨.

(٢) انظر ص٣٢٥.

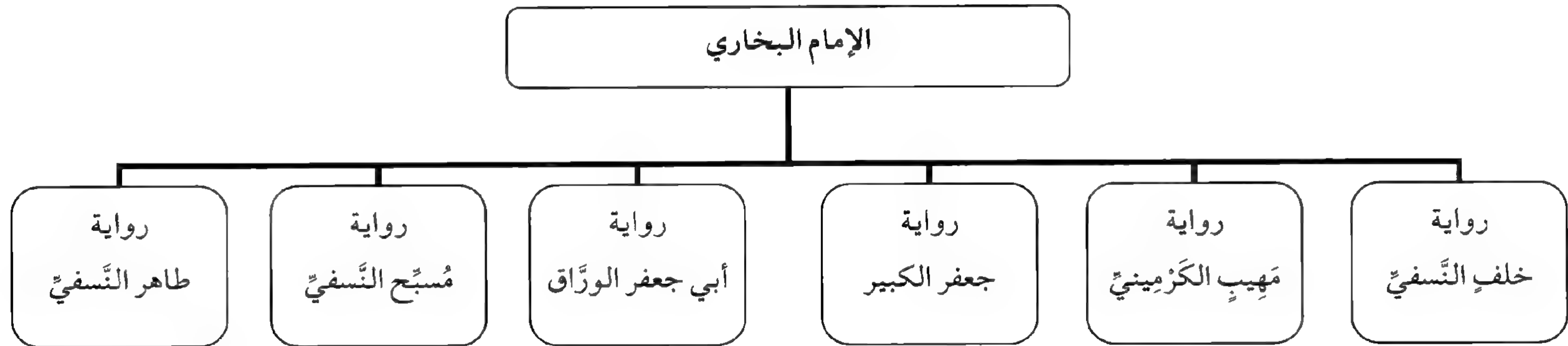
(٣) انظر ص٤٠٢.

(٤) انظر «الإرشاد»: ٣/٩٧٣، وانظر «فضائل القرآن» للحافظ المُستغفريِّ: (٩٨ و٦٧٤ و٦٨٤ و١٠٨٧ و١٣٦٥)، و«دلائل النُّبوَّة» له أيضًا: (١٣٧-١٣٩ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢١٨ و٥٣٥ و٥٩٧ و٦٣٧).

(٥) انظر «الإكمال»: ٧/٢١٥ و٣٥٠.

(٦) انظر «تاريخ الإسلام»: ٨/٦٣٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وسيأتي أنَّ إسماعيلَ الكُشَانيَّ قد سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من الفِرَبْريِّ سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ، والمتوقع أنَّ أباه لم يَخرُج به إلى مدينة (فِربر) لأجل سماع الكِتاب إلَّا بعدَ أن أَسمَعه إيَّاه من مَهيبٍ؛ لأنَّه من أبناء بلدتهم، والله أعلم.

الرِّوايات الثابتة المُندَثرة لجامع البخاري



رابعًا: الرِّوايات المُتداوَلَة[1]

[أ]. روايةُ البَزْدَوِيِّ (حوالي٢٤٨-٣٢٩)

(تاريخ السماع: حوالي٢٥٦)

هو مَنصُورُ بن محمَّد بن عَليِّ بن مُزَيْنَةَ (ويُقالُ: قَرِينةَ) بن سَوِيَّةَ الدِّهقان، أبو طَلْحةَ النَّسَفيُّ البَزْدِيُّ[2].

توفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ.

قال الحافظ جعفرُ بن مُحمَّد المُسْتَغفِريُّ في كتابه «تاريخ نَسَف»: (دِهْقَانُ بَزْدَةَ، آخرُ مَن رَوَى عن محمَّد بن إسماعيلَ «الجامعَ»، وَرَوى عن عُبَيد الله بن عَمْرٍو[3]، ويضعِّفون رِوايتَه؛ مِن جهة صِغَرِه حينَ سَمع، ويقولون: وَجَدوا سَماعَه بخطِّ جَعفر بن محمَّد مَولى أمير المؤمنين، وقَرؤوا الصحيح كلَّه من أصل حَمَّاد بن شاكرٍ، وسمع منه أهلُ بلدِه، وصارَت إليه

---

(١) تدرَّجنا في سَرْد الرِّوايات تصاعديًّا، من حيثُ أهمِّيتها وقيمتُها النَّقديَّة الإسناديَّة وعَمادتُها عندَ علماء الرِّواية، فبدَأنا بالأقلِّ قوَّةً لَدَيهم من حيث شُهرة النَّقل وبقاؤُه، ارتقاءً إلى الأقوى.

(٢) يقال: (البَزْدِيُّ)، ويُقال: (البَزْدَوِيُّ)، وكلاهما صحيحٌ، نسبةً إلى قرية بَزْدَةَ، وهي من قُرى مدينة (نَسَف)، انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥١٤، والاختلافُ في ضَبط اسم جدِّه (مُزَينة) قديمٌ، وما رجَّحناه موافقٌ للمنقول عن كتاب «تاريخ نَسَف» للحافظ المُستغفِريِّ، ووافقه عليه الإمام نجم الدِّين النَّسفيُّ، وهما أعلم بأهل نَواحِيهما، انظر «القند»: ص٨٩ و٣٧٩، و«تكملة الإكمال»: ٦٢٢/٤، و«توضيح المشتبه»: ٤٥٠/١، و٢٠٩/٧، وانظر لترجمة البَزْدويِّ «الإكمال»: ٢٤٣/٧، و«الأنساب»: ٤٨٨/٤ = (القَرِيني)، و«التقييد»: ٢٥٨/٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٧٩/١٥، و«تاريخ الإسلام»: ٥٨٣/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ١٦٨/٨ (ط. أبي غدَّة).

(٣) هو أبو عَبدِ الله عُبَيد الله بن عَمْرو بن حَفص بن إبراهيم البَزْدَويُّ، توفِّي سنةَ إحدى وسِتِّين ومئتين، انظر لترجمته «القند»: ص٤٦١ = (٧٩٥)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٦٦/٦-٣٦٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وتصحَّف في مَطبوعة «التقييد» إلى: (بن عُمَر)، وانظر لرواية البَزدويِّ عنه «القند»: ص٤٤٥.

الرِّحلةُ في أيَّامِه)[1].

وقال ابنُ ماكُوْلَا: (حدَّث عن محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ بكتاب «الجامع الصَّحيح»، وهو آخِرُ مَن حدَّث به عنه، وكان ثقةً)[2].

ويبدو واضحًا أنَّ أبا طَلحةَ لم يكن من أهل الضَّبط والإتقان المعرفيِّ، ولا من رِجال العناية بالعِلم، لا تَحصيلًا ولا أداءً، إنَّما أحضرَه في طفولتِه والدُهُ أو بعضُ أقاربه مَجالسَ السَّماع على الإمام البخاريِّ، منخرِطًا في غِمار عَوامِّ جَماهير الحاضرين من أهلِ مدينة (نَسَف) الذين احتَفَلوا وتحَفَّلوا حولَ قامة الإمام البخاريِّ حينَ دَخَل بلدَهم في سنة ستٍّ وخمسين ومئتين[3]، ثمَّ كبِر الفتَى فتشاغَلَ بشؤون حياتِه وإصلاحِ أمر دُنياه[4]، مع تمسُّكه بالتفاصيل الدِّينيَّة التَّقليديَّة، وبقي مَغمورَ الاسمِ خامِلَ الذِّكْر، كحَال أغلب عوامِّ المسلمين، وما التَفتَت إليه أنظارُ الطَّلبة إلَّا بعدَ وفاة الفِرَبريِّ رحمه الله، فوَجَد الرَّجلُ نَفسَه فَجأَةَ دَهرٍ متصدِّرًا لِرواية «الجامع» مُحاطًا بهَالةِ التَّبجيل العِلميِّ.

وقد انبَهَرَت الأوساطُ العِلميَّة وَقتَ ذاك بخَبر ظهورِ هذه الآصِرةِ الإسناديَّة غير المتوقَّعة

---

(١) انظر «التقييد»: ٢/٢٥٩، والنصُّ منقول تامًّا ومختصرًا في مصادر التَّرجمة.

(٢) انظر «الإكمال»: ٧/٢٤٣، والنصُّ منقولٌ في مصادر التَّرجمة، وممَّن صرَّح بأنَّ البَزْدَويَّ آخرُ مَن رَوَى «الجامع» عن الإمام البخاريِّ أيضًا -غير مَن تَرجم له- نَجم الدِّين النَّسفيُّ في «القَند»: ص٨٩ و٣٧٩ و٤٦٣.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ٦/١٤٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقد بلغ الفرح بأهل مدينة (نَسَف) لدخول الإمام البخاريِّ إلى بلدهم أنَّهم حافَظوا على مرِّ الأجيال على ضَبط ومعرفة الأماكن التي صلَّى فيها الإمام البخاريُّ رحمه الله بالتَّحديد، انظر «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ: ٢/٧٢٧، و«الأنساب»: ١/٢٧٦ = (البَايَانيُّ)، و«معجم البلدان»: ١/٣٣٣، ويكفي دلالةً على ذلك الابتهاج عندهم أنَّ المُطالعَ يَرَى أنَّ أغلبَ مَن رَوَى «الجامعَ» وحافَظَ على نَقلِه هم من أبناء هذه المدينة الوفيَّة.

(٤) وُصف بأنَّه كان دِهقانَ قرية (بَزْدةَ)، والدِّهقان -كما سَبَق توضيحُه في التَّعليق على رواية (جَعفرٍ الكَبير) ص١٤٣- هو مالِكُ القرية أو كبيرُها، أي: ما يُطلَق عليه في تَعبيرنا المُعاصِر: الإقطاعيُّ، وهذه صفةٌ لازمةٌ لأهل الغِنَى والثَّروات الضَّخمة الكبيرة، كما هو معلومٌ، وقد ذَكَر الإمام ابنُ السَّمعانيِّ ما يدلُّ علَى كون الدِّهقان عادةً ليس من أهل العِلم ولا المَعرفة، انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٤٣٩، أوِ «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/١٠٥٤.

مع الإمام البخاريِّ، فتوافَدَت عليها لأجل السماع، لكنَّ هذا لم يطل إذ ما لبثت أن اكتشفت حقيقةَ حال هذه الآصرة ووَهنِها؛ فقَنعت بالرُّجوع إلى التشبُّث بعُروةِ النُّزول المَتين في أسانيدها إلى الإمام البخاريِّ، مستغنيةً عن ذلك العلوِّ الضَّعيف.

لذلك فإنَّ روايةَ البَزْدويِّ روايةٌ شبهُ مُندثرةٍ نقليًّا، وهذا يظهر لنا بوضوح من خلال اضمِحلالِ بل انعدامِ الأسانيد المرويَّة إليه بالسَّماع، وإنَّما يذكرها بعضُهم لتَكثير سَوَاد الطُّرق إلى «الجامع الصَّحيح»، متَّكئًا على الإجازات العامَّة(١)، وإلَّا فإنَّ هذه الرِّوايةَ من حيثُ أثرُها روايةٌ مَعدومةٌ من الناحية العِلميَّة؛ لأنَّنا لم نقف على أحدٍ من أهل العلم -لا قديمًا ولا حديثًا- ينقل عنها شيئًا في مواضع البحث المتعلِّقة بالاختلافات الواقعة بين الرِّوايات المعتبَرة في بعض المواطن من «الجامع الصَّحيح»، لا إسنادًا ولا مَتنًا(٢).

وبتقرير هذا يتبيَّن لنا دِقَّةُ العبارة التي أطلَقَها الفِرَبريُّ رحمه الله حين قال: (سَمع «الجامعَ» من محمَّد بن إسماعيلَ تسعونَ ألفَ رجلٍ، فمَا بقي أحَدٌ يَرويه عنه غَيري)(٣). ويظهر بذلك أيضًا ضَعفُ الاعتراضِ عليه ببقاء البَزْدَويِّ بعدَه(٤)؛ لأنَّه اعتراضٌ غيرُ وَجيهٍ؛ مَبنيٌّ على غَضِّ النَّظر عن حقيقة حال رِوايةِ البَزْدَويِّ من النَّاحيةِ العِلميَّة، والتي سَبَق تَقييمُها، ومؤَسَّسٌ على عَدَم

---

(١) ساق الحافظ ابن حجر رحمه الله إسنادَه إليه في «فتح الباري»: ٧/١، معتمدًا على الإجازات الإسنادية، لكنَّه أعرض عن هذه الرِّواية ولم يعتبرها حينَ ساقَ أسانيدَه إلى «الجامع الصَّحيح» في كتابه «المعجم المفهرس»: ص٢٥-٢٧، ولا يعكِّر هذا القولَ ما ذكره الحافظ في «هُدى الساري» ص٤٩١: أنَّ الرِّوايةَ الوحيدةَ التي وصلَت إلينا بالسَّماع المتَّصل هي رواية الفِرَبْريِّ فقط؛ لأنَّ الرِّوايات الأخرى فُقدت نُسخُها. نعم، أمَّا خلافاتُها فبقيت محفوظةً في المؤلَّفات والشُّروح، وليس حال رواية البَزدويِّ على هذه الشَّاكلة بتاتًا.

(٢) تقدَّم النَّقل أنَّ الناسَ قرؤوا على البَزدويِّ «الجامعَ» من نسخة حمَّاد بن شاكر النَّسفيِّ؛ فلذلك ما اهتمَّ العلماءُ لتتبُّع ما في رواية البَزدويِّ؛ بكونِها تابعةً وفرعًا من رواية حمَّاد، وهذا يرسِّخ ما ذهبنا إليه من تعاضُد الرُّواة على عَدَم الالتفات إليها وإسقاط اعتبارِها عندَ وُرود المباحث العلميَّة.

(٣) انظر «هداية الساري»: ص١٥١، وسيأتي لتَوضيحِ مقصَدِ الفِرَبْرِيِّ من هذه العبارة زيادةُ بحثٍ وتَفصيلٍ في أثناءِ الكلام عن روايته إن شاء الله تعالى، فارتقبه ص٢٠٦.

(٤) اعترض عليه بذلك الحافظ الذهبيُّ، وتبعه الحافظ ابن حجر، انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/١٥، و«هداية الساري»: ص١٥١، و«هُدى الساري»: ص٤٩١، و«تغليق التعليق»: ٥/٤٣٦.

مُراعاةِ المعنى الدَّقيق لِصِفة الرِّواية بمَدلُول الأَداءِ والنَّقل المُميِّز للطَّالبِ المعتَني عن غيرِه، لا بمَدلُول الأَخذِ والسَّماعِ المُشتَرَكِ الشَّامل لعَوامِّ النَّاس.

وبالرَّغم من ذلك؛ فقد حَفِظت لنا كتبُ التَّراجم أسماءَ بعض الرُّواة الذين رَوَوا «الجامعَ الصَّحيحَ» عن أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ، لكنَّ أسانيدَهم اضمحَلَّت لاحقًا في خضمِّ الرِّوايات المُتقَنة التي حَجَّمت شأنَ هذه الرِّواية وضيَّقت عليها خِنَاقَ النَّقل؛ نظرًا لإحجامِ أهل العلم عن تلقِّيها وقَبُولِها واعتمادِها[1]، وهؤلاء الرُّواة هم:

[١]. عبد الملك بن سَعيد بن إبراهيم بن مَعْقِل المَعْقِليُّ، أبو مَروان النَّسفيُّ.

قال الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (الثِّقة المأمون، سمع أباه وعبدَ المؤمن بن خَلَف، وسمع «جامعَ البخاريِّ» من أبي طلحةَ ... رَحَّلَه أبوه أبو عثمانَ إلى بَلخ وطَخارُسْتَان في سنةِ خمسٍ وعشرين وثلاث مئةٍ ... وسمع منه أبو عامر عَدنان بن محمَّد الضَّبِّيُّ[2] لَمَّا دَخَل نَسَفَ مع الأمير أَيلَك، وُلد سنةَ إحدى عشرةَ وثلاث مئةٍ، ومات ليلةَ الاثنين، التَّاسع عشر من جُمَادَى الأُولى، سنةَ سبعٍ وتِسعين وثلاث مئةٍ)[3].

[٢]. أحمدُ بن عَبد العَزيز بن مَكِّيِّ بن نُوح المُقرِئ الفَرائضيُّ، أبو بكرٍ النَّسَفيُّ.

حدَّث عنه الحافظُ المُستغفريُّ فوصَفَه بـ: (الفقيهِ الشَّافعيِّ)[4].

---

(١) نقصد بالاعتماد اعتبارَ مخالفاتها مع الرِّوايات الأُخرى، وإلَّا فإنَّ الاعتبار النَّسخيَّ المُجرَّد كان موجودًا، فقد أشار الحافظ ابن نُقطة (المتوفَّى سنةَ ٦٢٩) إلى وقوفِه على نُسخةٍ من «الجامع الصَّحيح»، مرويَّة من طريق البَزدويِّ، انظر «تكملة الإكمال»: ٦٢٢/٤، وسيأتي بيان علاقتها برواية حماد أيضًا ص١٦٢.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٨٧/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وانظر «يتيمة الدَّهر»: ٣٣٤/٤، والأمير (أيلك) كان ملك التُّرك في تلك النَّواحي في تلك الحُقبة، انظر «الكامل في التاريخ»: ٤٦٢/٧ - ٧٨/٨، و«تاريخ ابن خَلدُون»: ٤٦٩/٤-٤٨٧ و٤٩٥، و«تاريخ الإسلام»: ١٥/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣٣/١٥.

(٣) انظر «القند»: ص٣٧٩ = (٦٣٤)، ووثَّقه الحافظ الذَّهبيُّ أيضًا، وقد حدَّث عنه الحافظ المُستغفريُّ في «تاريخه»، وسمع منه أيضًا أبو عليٍّ الحَسَن بن عليِّ بن المكِّيِّ الحَمَّاديُّ النَّخْشَبيُّ الفقيه، وأبو يَعلَى حَمزةُ بن محمَّد بن محمَّد الكَامليُّ، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٧٥/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١٢٧/٢ و٢٥٢ = (الجُويباري والحَمَّادي)، و٢٢/٥ = (الكاملي).

(٤) انظر من كتبه: «فضائل القرآن»: (٩٥٠ و١٠٦٣ و١٠٧٢)، و«دلائل النبوَّة»: (٦٤١)، و«طبُّ النَّبيِّ ﷺ» =

وقال الإمامُ نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (كان خزينةَ شيوخِ أصحابِ الحديث من أهل نَسَف؛ عامَّةُ أحاديثِهم كانت عندَه، تَخرَّج بالسِّيرَوانيِّ ... مات بنسَف، سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة)[1].

وقد ذَكَر الحافظُ المُستغفريُّ أنَّه قد حدَّثه عن أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ[2]، ولم يبيِّن أرَوى عنه مُطلَقًا أم رَوَى عنه «الجامعَ الصَّحيحَ»، لكنَّ الحافظَ ابنَ حَجرٍ ساقَ إسنادَه إلى رِواية البَزْدَويِّ من طريقِ الحافظ المُستغفريِّ، عنه[3]، وهذا يؤَكِّدُ ما استَنتَجناهُ مِن قَبلُ مِن أنَّ النَّاسَ ما رَوَوا عن أبي طَلحةَ إلَّا لأجل «الجامع»، كما تقدَّم، والله أعلم.

[٣]. أحمد بن محمَّد بن عُثمان بن سَيف بن صالح الأنصاريُّ، أبو زيد السِّجِسْتانيُّ.

قال الإمام نَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ: (رَوَى عن المَحَامليِّ وأبي نُعَيمٍ الإِسْتَراباديِّ وابن أبي حاتمٍ الرَّازيِّ. دَخَل نَسَفَ لِسماع «جامعِ البخاريِّ» من أبي طَلحةَ ... مات بمَرْو، سنةَ اثنتَين وسَبعين وثلاث مئة)[4].

[٤]. عُبَيدُ الله بن عَبد الله بن مُحمَّد بن إسحاق السَّرْخَسيُّ، أبو القاسم التَّاجر.

ثقةٌ فاضلٌ، رَحَل في تَحصيل العِلم فوُفِّق، وحدَّث به فرُضِي وقُبل، توفِّي بمدينة بُخارَى،

= (مخطوطة المكتبة الوطنية الإيرانية، برقم: ٦٠٩/ن): الورقة ١٥٠ = الباب رقم: (١٥٧): باب ما جاء في التِّين، الحديث الثاني، وكذلك وصَفَه الإمام نَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ، ولكنِّي لم نجد له ترجمةً في كتُب الطَّبقات لعلماء الشَّافعيَّة، وقد قال الحافظ المستغفريُّ في كتابه «طبُّ النَّبيِّ ﷺ»: (أخبرنا ابن المكِّيِّ، مع براءَتي مِن بِدعتِه) [الورقة: ٤٢ و١٥١/نسخة طهران]، ولم يبيِّن ماهيَّةَ بِدعتِه، ولا نَدري أقصَدَه هو أم قَصَد غيرَه؛ لأنَّه يَروي أيضًا عن جَعفر بن محمَّد بن المكِّيِّ النَّقبُونيِّ، وعن محمَّد بن المكِّيِّ الكُشْمِيْهَنيِّ، وعن عَبد الله بن المكِّيِّ الكَسْبَوِيِّ، فالله أعلم.

(١) انظر «القَند في ذِكر علماء سمرقند»: ص٨٥ = (٩٨)، والسِّيرَوانيُّ هو أبو عليٍّ أحمد بن إبراهيم بن مُعاذ، فقيهٌ فاضلٌ، سكن مدينةَ نسَف سنةَ ثلاث عشرة وثلاث مئةٍ، ودرَّس أهلَها العِلمَ إلى أن توفِّي فيها سنةَ تسع وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «القند»: ص٨٢ = (٩٤).

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٥٨٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٠/١٥.

(٣) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٧/١.

(٤) انظر «القند»: ص٨٩ = (١٠٦).

في الخامس من شهر رجب، سنةَ ثمانين وثلاث مئة.

وكان قد دَخَل سنةَ سبعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ إلى مدينة (نَسَف)؛ قاصداً لسَماع كتاب «الجامع الصَّحيح» من أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ[1].

- وممَّن يُحتَمَلُ سماعُهُ منه:

[*]. **محمَّد بن عَليِّ بن الحُسَين بن عبد الله بن أحمد النَّسَفيُّ، أبو جعفرٍ الحسَّانيُّ.**

لم نجِد له ترجمةً.

وقد ساقَ الحافظ المستغفريُّ نسبَه كما ذَكَرناه في بعضِ رِواياتِه عنه[2]، ووَصَفَه في «تاريخه» بأنَّه من أصحابِ الحافظ أبي يَعلَى عَبدِ المُؤمن بن خَلَفٍ التَّميميِّ، وذكَرَ أنَّ أبا يَعلَى حَمزةَ بنَ محمَّد بن محمَّد بن سُلَيمانَ الكامليَّ قد كَتَبَ عن الحَسَّانيِّ أيضاً[3].

وقد ذَكَر الحافظُ المُستغفريُّ أنَّه قد حدَّثه عن أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ[4]، ولم يبيِّن أروى عنه مُطلَقًا أم رَوَى عنه «الجامعَ الصَّحيحَ»، فالله أعلم.

[*]. **مَنصور بن عَبدِ الله بن خالد بن أحمد الذُّهْليُّ الخَالِديُّ، أبو عَليٍّ الهَرَويُّ**[5].

حافظٌ جَمَّاعٌ للعِلم، لكنْ قد تكلَّم فيه أهلُ العلم ولم يَرتضوه.

قال الحافظ الخَليليُّ: (أحاديثُه يقع فيها ما لا يُتابَع عليه).

وقال الحاكم النَّيسابوريُّ: (كَتَب الكثيرَ بخُراسانَ، وعُرِف بالطَّلَب ... وكان يَكتُبُ ويَطلُب على الرَّسْم المَرْضيِّ، ثمَّ تَغَيَّر).

---

(١) انظر «القند»: ص٤٦٣ = (٧٩٩)، و«تاريخ الإسلام»: ٤٨١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر كتابه «فضائل القرآن»: (١٠٦١ و١١٦١)، وانظر «القَند»: ص١٣٨.

(٣) انظر «الأنساب»: ٢٢/٥ = (الكَامِلي)، وسيأتي التعريف بالحافظ عبد المؤمن بن خَلَف أثناءَ الكلام عن رواية حمَّاد بن شاكر لكتاب «الجامع»، ضمن الرِّوايات المتداوَلة ص١٦٨.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام»: ٥٨٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٠/١٥.

(٥) انظر لترجمته «الإرشاد»: ٨٨٠/٣، و«تاريخ مدينة السلام»: ٩٧/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣١١/٢ = (الخالدي)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١١٤/١٧، و«لسان الميزان»: ١٦٣/٨ (ط. أبي غدَّة).

وقال الحافظُ الإدرِيسيُّ: (كذَّابٌ لا يُعتَمَد عَليه).

وقال الخطيب البغداديُّ: (حَدَّث عن جماعةٍ من الخُراسانيِّين بالغَرائب والمناكير).

توفِّي سنةَ اثنتين وأربع مئةٍ.

وقد ذكَر الحافظُ المُستغفريُّ أنَّه قد رَوَى عن أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ[1]، ولم يُبَيِّن أرَوى عنه مُطلَقًا أم رَوَى عنه «الجامعَ الصَّحيح»، فالله أعلم.

---

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: ٩/٣٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/١١٥.

[ب]. رواية حمَّادِ بنِ شاكرٍ (...-٣١١)
(تاريخ السماع: ٢٥٦)

هو حَمَّاد بن شَاكر بن سَوِيَّةَ بن وَنُوْسَانَ الـمَدِينيُّ النَّسَفيُّ[١]، أبو مُحمَّدٍ الوَرَّاق[٢].

ثقةٌ مأمونٌ، متَّفقٌ على عَدالتِه وجَلَالتِه.

من أهالي مدينة (نَسَف)، سمع من علماء بلدتِه، ثمَّ رَحَل في طَلبِ العِلم وتَحصيلِه إلى العراق والشَّام، وحدَّث عن جَمٍّ غَفيرٍ من كِبار العلماء، كان من أبرزِهم الإمامُ البخاريُّ، وتلميذُه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ، قال الإمام ابن السَّمْعانيِّ: (حدَّثَ بـ«الجامِعَين» عَنهما، وانتشَرت رِوايتُه ببلَدِه عَنهما)[٣].

مات في يوم الاثنين، لسَبعٍ بَقِينَ من شَهرِ ذي القَعْدة، سنةَ إحدى عشرةَ وثلاث مئةٍ[٤].

التَقَى بالإمام البخاريِّ وسمع منه «الجامعَ الصَّحيحَ» عندَ وُرُودِه إلى مَدينةِ (نَسَف) في أَواخر أيَّام حياتِه، وكان ذلك في أواسطِ سَنةِ ستٍّ وخَمسينَ ومئتين[٥].

ونظرًا للوَضع القَلِق غير الـمُستقرِّ الذي كان يُعانيه الإمام البخاريُّ في تلك الأيَّام وهو على هذه الحال من التنقُّل الإجباريِّ؛ فقد كانت مَجالسُ إسماع «الجامع» التي عَقَدها لأهل مدينة (نَسَف) مجالسَ غير متمركزةٍ، فقد كانت تأتلف بحَسَب ما يتيسَّر من الحاضِرين إلى مَكَان إقامة الإمام البخاريِّ من البيوت، لا في المساجد إلَّا نادرًا[٦]؛ لأنَّ النَّاسَ في تلك البلدان

---

(١) نسبه ابن حجر في: «هُدى الساري» و«الفتح»: (النَّسوي)، وهو وهم منه لم يسبقه إليه أحد، وانظر التعليق على: «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث» ص١٧٣.

(٢) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣٩٤/٤-٣٩٥، و«الأنساب»: ٢٣٩/٥ و٦١٧ -(الـمَدينيُّ والوَنُوسانيُّ)، و«التقييد»: ٣١٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٣٩/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥/١٥.

(٣) انظر «الأنساب»: ٦١٧/٥ = (الوَنُوسانيُّ).

(٤) انظر «الأنساب»: ٢٣٩/٥ = (الـمَدينيُّ)، وسنةُ وفاتِه مذكورةٌ في مصادر ترجمته باتِّفاقٍ.

(٥) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٤٧/٦-١٤٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«دلائل النبوَّة» للمُستغفريِّ: (٦٢٠).

(٦) كان رحمه الله يعقد تلك المجالس قبل محنته إمَّا في مسجده وإمَّا في بيته، ويبدو أنَّه كان يعقدها بعدَ محنتِه في مَسْكنِه، =

وقتَها كانوا منقسمين بينَ مرحِّبٍ بوجود الإمام البخاريِّ بينَهم، وبينَ رافضٍ لذلك مائلٍ إلى طَرْده وإخراجه[1]، فلا شكَّ أنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله كان يتجنَّب استفزازَ الرَّافضين لتَواجُدِه كي لا تضطَرِم النِّزاعاتُ بالطَّلبة؛ فكان يتوقَّى -بعد الفتنة التي وقعت- عَقدَ مَجالسِ الإسماع في الأماكن العامَّة المَفتوحةِ الأذرعِ لاحتواءِ مَن هَبَّ ودَبَّ من النَّاس.

ويبدو أنَّ النِّزاعَ بينَ أبناءِ المدينة حَولَ مُقامِ الإمام البخاريِّ عندَهم أخَذَ بالازدياد والتَّمادي في الأيَّام الأخيرة لتَواجده فيها، ممَّا اضطرَّه إلى تَجهيز أمرِه لمغادرتِها، فاختلَّت بسببٍ من ذلك لُحمةُ مَجالس الإسماعِ، بل لعلَّ مجالسَ خَتم الكِتابِ الأخيرة قد ضاقَت مَنافِذُ وُرُودِها على أهلِها، وتعذَّر على كثيرٍ منهم حضورُها؛ لذلك وَقَع النَّقصُ في رِوايةِ حَمَّاد بن شاكرٍ وزَميلِه إبراهيمَ للكتاب، لا مِن جهةِ تَكوين الكتابِ وتركيبته العِلميَّة نَفسِها، بل مِن جهةِ عَدَم حضورِهما لبعض المَجالس الأخيرة لإسماعِ الكِتابِ؛ ففاتَ كلَّ واحدٍ منهما أن يَسمعَ قسمًا من آخِرِ الكتابِ، وقد جَبَر الإمامُ البخاريُّ هذا الخَرْمَ لطُلَّابه النُّجباءِ أولئكَ، فأَجَازَهم بِروايةِ ما فاتَهم من الكتابِ، فتمَّ لهم بذلك كِيانُ الكِتابِ[2]، واستَقامَ متكامِلًا على جادَّة النَّقل الصَّحيح.

وعَمَلًا بمُقتَضى الصِّدق وما تُملِيه الأمانةُ العِلميَّة من الدِّقَّة، فقد كان حمَّادٌ رحمه الله يبيِّنُ للسَّامعينَ «الجامعَ» منه حُدودَ غيابِه عن مَجالسِ السَّماعِ، ويوضِّحُ لهم مَوضِعَ الرِّوايةِ بالإجازةِ مَفصولًا عن باقي الكتاب، وكان ذلك الخَرْمُ -كَمَا اصطَلَح المُحدِّثونَ على تسميتِه- متركِّزًا في نِهايةِ الكتاب فقط، حيث يبدأُ من أثناءِ (كِتابِ الأَحكامِ)، ويستمرُّ إلى آخِرِ الكِتاب[3].

= أو في مَسكن بعض العلماء المقرَّبين إليه؛ دَفعًا للإحراج الذي يسبِّبه وجودُه للنَّاس إن عقَدَه في بيوتهم، انظر «هداية الساري»: ص١٧٣، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٥/١٢، و«الأنساب»: ٨٦/١.

(١) انظر ما حكاه إبراهيم بن مَعقِل عن ذلك الانقسام الاجتماعيِّ، في «تاريخ الإسلام»: ١٦٢/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٦٣/١٢-٤٦٤.

(٢) وقع في رواية إبراهيم النَّسفيِّ للكتاب نقصٌ في آخرِه، بخلاف رواية حمَّادٍ، وسيأتي توضيح ذلك وبيانه في الكلام عن رواية إبراهيم. وانظر في قضية جبر نقص الرواية لحماد بالإجازة «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ٢٩٤/١.

(٣) انظر «التقييد والإيضاح» (ط. الطبَّاخ): ص١٥، و«النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: =

ولأنَّ حمَّادًا كان وَرَّاقًا يحترِفُ النَّسْخَ، فقد نَسَخ لنَفسِه نُسخةً من «الجامع الصَّحيح» نَقلًا عن أصل الإمام البخاريِّ؛ ليضبطَ فيها سماعَه منه، وقد بقيَت هذه النُّسخة متوَارَثةً بعدَ وفاة حمَّادٍ لَدَى حَفيدِه ابنِ صَدِيقٍ وهو أحَدُ الرُّواة عنه[1]، وقد نَقلَها ابنُ صَدِيقٍ معه إلى مدينة (سَمَرقند) حينَ انتَقَل للسَّكن فيها، وبقِيت هناك بعدَ وفاتِه بها.

ويبدو -والله أعلم- أنَّ قاضيَ (نَسف) أبا زَيدٍ طُفَيلَ بنَ زَيدٍ التَّميميَّ قد كَلَّف حمَّادًا بكتابة نسخةٍ أُخرَى خاصَّةٍ به من «الجامع»؛ ليضبطَ هو الآخَرُ فيها سَماعَه على الإمام البخاريِّ للكتاب في دارِه[2]، ومن ثَمَّ فقد كانت هذه النُّسخةُ الثانيةُ عندَ حفيدِ طُفَيلٍ وتِلميذ حَمَّادٍ الحافظِ أبي يَعلَى عبد المؤمن بن خَلَف التَّميميِّ، كما سيأتي بيانُه[3].

وكانت هذه النُّسخةُ الثانيةُ تمثِّل مَلجأً لأهل العِلم في مدينة (نَسَف)؛ حيثُ أسعَفَتهم لعَقد مَجالس سماع «الجامع الصَّحيح» على الرُّواة الذين سمعوه من الإمام البخاريِّ ولم تكن لهم نسخةٌ خاصَّةٌ بهم منه، كما مرَّ في ترجمة أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ[4].

والذي يظهر لنا أنَّ طلبةَ العِلم في بلدان تلك الأقاليم كانوا حريصين على سماعِ الكِتاب من تلامذة الإمام البخاريِّ من أبناءِ مَدينة (نَسف)؛ لأنَّهم كانوا آخِرَ مَن شافَههم به على وَضعِه التَّأليفيِّ الأخير الأقرب إلى ما استقرَّ اجتهادُه العِلميُّ عليه، ويبدو أيضًا أنَّهم في مُجمَلِهم

= ١/٢٩٤-٢٩٥، وقد قدَّر العلماءُ ذلك الخَرمَ بكونه مستوعِبًا لآخِرِ مِئتَي حديثٍ في «الجامع»، أي: إنَّ الخَرمَ يبدأ تَقديرًا من (باب قول النَّبيِّ ﷺ: لا تَسألوا أهلَ الكتابِ عن شيءٍ)، عند الحديث رقم: (٧٣٦١)، إلى آخرِ الكتاب، والله أعلم.

(١) سيأتي التعريف به قريبًا، وتأتي الإشارةُ إلى هذه النُّسخة هناك أيضًا ص١٦٩.

(٢) كان طُفيلٌ من المقرَّبين من الإمام البخاريِّ قديمَ المودَّة وَثيقَها معه، وقد أثنى الإمامُ على عِلمه وأدَبه وخُلُقه وحَثَّ الناسَ على السَّماع منه وأوصاهم بملازمته عندما غادر مدينةَ (نسف)، انظر «القند»: ص٢٨٩، والذي يظهر أنَّ طُفيلًا قد استضاف الإمامَ عندَه مدَّة إقامته في مدينة (نسف)، وأنَّ «الجامعَ الصَّحيحَ» قد قُرئَ عليه في دارِه، لأنَّ دارَ طُفيلٍ كانت مركزًا علميًّا تُعقَد فيه مجالس السَّماع للكتب المهمَّة، انظر «الأنساب»: ١/٨٦ = (الأجير)، و«تاريخ الإسلام»: ٦/٦١٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقد بقِيت دارُه تتمتَّع بامتيازها في استضافة أهل العلم حتَّى بعدَ وفاتِه، انظر «الأنساب»: ٥/١٦٨ = (المَاسْتِيْنِيُّ).

(٣) انظر ص١٦٨.

(٤) انظر ص١٥٣.

كانوا مُكتَفين برواية الحافظِ إبراهيم بن مَعْقِل النَّسفيِّ لكتاب «الجامع» عمَّا سواها من الرِّوايات؛ لتَمام ضَبطِه وإتقانِه وعلوِّ مَنزلته وجلالة قَدْرِه، وأنَّهم ما عَدَلوا للسَّماع من غيرِه إلَّا بعدَ وَفاتِه رحمه الله سنةَ خَمسٍ وتِسعين ومئتين؛ فقد جَرَت بذلك عادتُهم في التَّحصيل: أنَّهم يتدرَّجون في السَّماع نُزولًا بحَسب جَلالة الرَّاوي ورسُوخه في العِلم[1]، والله أعلم.

وهذا يبيِّن مَكانةَ حَمَّاد بن شاكرٍ الكَبيرة، ويوضِّح منزلتَه الرَّفيعةَ لَدَى العلماءِ؛ إذْ كان المحطَّةَ المركزيَّةَ الثَّانيةَ في مَسَار تَلقِّي «الجامعِ» من بين آلافِ التَّلامذة الذين سمعوه من الإمام البخاريِّ، وقد رَسَّخ له ذلك استقامةُ روايتِه على جادَّة الموافقةِ شبه التامَّة لِروايةِ غيرِه من أهل الإتقان والضَّبط؛ فلم يشذَّ عن سِواه في نَقل كِيان الكِتابِ، ولا خالفَ غيرَه في عامَّة تفاصيلِه، وإنَّما وقَع له ما وَقَع لغيره أيضًا من وجودِ بعض الاختلافاتِ اليسيرة والزِّيادات الطَّفيفة[2] التي مرَدُّها إلى تَعديلات الإمام البخاريِّ المستمرَّة التي سَبَق الكلامُ عنها.

ولم يستَشكِل أهلُ العِلم في روايتِه شيئًا إلَّا حديثًا وحيدًا، ظنَّ بعضُ الأئمَّة[3] أنَّه قد تفرَّد بزيادتِه، وهو الحديث الأوَّل في (باب تَشبيكِ الأَصابِع في المَسجدِ وغيرِه)، ضمنَ (كِتاب الصَّلاة) من «الجامع»، حيث قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: (حدَّثنا حامِدُ بن عُمرَ، عن بِشرٍ: حدَّثنا عاصمٌ: حدَّثنا واقِدٌ، عن أبيه، عن ابن عُمرَ -أو: ابن عَمرٍو-: شَبَّكَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أصابِعَه.

- وقال عاصم بن عَليٍّ: حدَّثنا عاصمُ بن محمَّدٍ: سمعتُ هذا الحديثَ من أبي فلم أحفَظه، فقَوَّمه لي واقدٌ عن أبيه، قال: سمعتُ أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم:

---

(١) يوضِّح ذلك ما فعلوه بصدد السَّماع من الرُّواة عن الإمام الفَرَبْرِيِّ، انظر «التقييد»: ١/١١١-١١٢.

(٢) انظر «فتح الباري»: ١/٣٣٣ و٤٩٧، و٢/٢١٦ و٤٧٣-٤٧٤، و٤/٤٦٧، و٦/٢٩٠ و٤٧٩، و١٠/٥٢، و١١/٣٧٤، و١٣/٣٤٤، و«تغليق التعليق»: ٣/٧٣ و٤٨٦، و٤/٣٨.

(٣) هو الحافظ المزِّيُّ رحمه الله، انظر «تحفة الأشراف»: ٦/٤١ = (٧٤٢٨)، وقد أخطأ بعضُ العلماءِ فزلَق بهم الوَهمُ إلى أن ظنُّوا أنَّ الحديثَ الذي قصدَه الحافظ المزِّيُّ هو حديث: (كيفَ بكَ يا ابنَ عُمَر إذا غُبِّرتَ في قَومٍ يَخبَؤُونَ رِزقَ سَنتِهم ويَضعُفُ اليَقينُ؟!)، وهو حديثٌ ضعيف الإسناد جدًّا، بل قد حَكَم الإمام النَّسائيُّ عليه بالوَضع، وبينَ إسنادِه وإسنادِ «الصَّحيح» بَونٌ شاسعٌ، انظر «تدريب الرَّاوي»: ١/٢٨٠، و«اللآلئ المصنوعة»: ٢/١٥٣، و«كنز العمَّال» (ط. الرِّسالة): ٣/٤٣٩، و«سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» للألبانيِّ رحمه الله: ١٠/٤٨٢ = (٤٨٧٤).

«يا عبدَ الله بنَ عَمرٍو، كيفَ بكَ إذا بَقِيتَ في حُثَالةٍ من النَّاس؟!». بهذا)[1].

قال الحافظ ابن حجرٍ: (وَقَع في بعضِ الرِّواياتِ ... وليس هو في أكثر الرِّوايات، ولا استخرَجه الإسماعيليُّ، ولا أبو نُعيمٍ، بل ذكرَه أبو مسعودٍ في «الأطراف» من رواية ابن رُمَيحٍ عن الفِرَبريِّ وحمَّاد بن شاكرٍ جَميعًا، عن البخاريِّ)[2]. فتبيَّن بهذا أنَّ حمَّادًا لم يتفرَّد بروايته.

والذي يبدو -والله أعلم- أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان قد ألحَقَ هذا الحديثَ أو أشارَ إليه في هامش نسختِه، متردِّدًا في شأْن إدراجِه ضمنَ نصِّ الكتاب، أو كان قد أخرجَه في الأصل، وأشار إلى استبعادِه دونَ أن يضرِب عليه ويشطُبَه، فاجتهَدَ طالباه (الفِرَبريُّ وحمَّادٌ) في أمر هذا الحديث، فكانا يُشيران إليه تارةً، ويُحجِمان عن ذِكْرِه أغلب الأحيان، فبذلك انفَرَد الحافظ ابنُ رُمَيحٍ بنَقلِه -ولا نَقول: بروايتِه- عنهما دونَ سائرِ جَماهيرِ تلامذتِهما الغَفيرة، وعبارةُ الحافظ أبي مَسعودٍ الدِّمشقيِّ مُشعِرةٌ بأنَّ ابنَ رُمَيحٍ لم يُدخِل الحديثَ في أصل الرِّواية، فقد ذكَر أنَّه قد رأَى هذا الحديثَ في كِتابِ ابن رُمَيحٍ عنهما[3]، فقد يكون ابنُ رُميحٍ قد كَتَبَه في حاشية نُسختِه لنفسِه على وَجه الفائدةِ دونَ قَصدِ الرِّواية، والله أعلم.

غيرُ هذا، فقد حَظِيت رِوايةُ حمَّادٍ بالاهتمام البليغ من قِبَل المحدِّثين وطَلبة العِلم في عصرِه؛ فقد قَصَدَه جمعٌ غفيرٌ منهم لسَماع الكِتابِ منه وتلقِّيه عنه، لكنَّ روايتَه بالرَّغم من ذلك لم تَلقَ رَوَاجًا خارِجَ إقليم خراسان، ولم ينتشر النَّقلُ عنها في نَواحي المراكز العِلميَّة الكُبرى في سائر أرجاء العالَم الإسلاميِّ، كالعراق والشَّام ومصر، وربما يعودُ السَّببُ في ذلك إلى أنَّ الغالبيَّة العُظمَى من طُلَّابه كانوا خامِلين؛ فلم يُغادِروا بلدانَهم لنَشْر العِلم الذي حصَّلوه، وقد أدَّى هذا الخمولُ بتتابُعِه جِيلًا إثرَ جِيلٍ إلى تَعتيمٍ تاريخيٍّ حَجَبَ عن كِبارِ العلماءِ قبلَ

---

(١) انظر «الجامع»: (٤٧٨-٤٨٠)، وانظر «مسند أبي يَعلَى»: ٩/٤٤٢ = (٥٥٩٣).

(٢) انظر «فتح الباري»: ١/٥٦٦، وانظر «تغليق التعليق»: ٢/٢٤٥، وأبو مسعودٍ هو إبراهيم بن محمَّد بن عُبَيدٍ الدِّمشقيُّ، حافظٌ كبير المحلِّ واسعُ الرِّحلة متَّفقٌ على ثقته وجلالته، توفِّي كَهلًا سنةَ أربع مئةٍ ببغداد، انظر لترجمته «سير أعلام النبلاء»: ١٧/٢٢٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٣/١٠٦٨.

(٣) انظر «الجمع بين الصَّحيحين» للحافظ الحُمَيديِّ: ٢/٢٧٨ = (١٤٣٥)، وسيأتي التعريف بابن رُميحٍ قريبًا ص١٦٥.

صِغارِهم مَعرفةَ أحوالِ العِلم وأخبار أهلِه في أرجاءِ تلك البلدان(١).

وقد حَفِظَت لنا كتب التَّراجم أسماءَ جماعةٍ من أهمِّ الرُّواة عن حمَّادٍ، منهم(٢):

[١]. أَحمدُ بن مُحمَّد بن رُمَيْح بنِ عِصْمَةَ النَّخَعيُّ، أبو سَعيدٍ النَّسَويُّ(٣).

حافظٌ كبيرٌ شَهيرٌ، جوَّالٌ في تَحصيل العِلم ونَشرِه، طافَ البلدان في سبيل ذلك، وكان صاحبَ معرفةٍ وفَهمٍ، تَنافَسَ النَّاسُ في السَّماع منه والقراءة عليه أينَما حَلَّ.

قال الخطيب البغداديُّ: (سمعَ العلمَ بخُراسان وغيرِها من البلدان، وكتَبَ الكثيرَ، وصَنَّف

---

(١) ذكَر الإمام الذَّهبيُّ أنَّ كثيرًا من محدِّثي خُراسانَ تَخفى أحوالُهم عليه على سَعة اطِّلاعِه وجَمعه واختصاصه بذلك، فما بالُك بنا نحن؟! انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢٣٦/١٢.

(٢) ذَكَر الرُّوْذَانيُّ في كتابه «صِلَة الخَلَف» (ص٥٣): أنَّ «الجامعَ الصَّحيحَ» قد وَصَل إليه -في ضمنِ ما وَصَل- مُسلسَلَ الإسنادِ بالفقهاءِ الحَنَفيَّة إلى الإمام البخاريِّ، ثمَّ ساقَ الإسنادَ إلى أبي الحَسَن عليِّ بن أبي بكرٍ الحَنَفيِّ [وهو المَرْغِيْنَانيُّ الشَّهير]، عن أبي حَفصٍ عُمرَ بن محمَّد الحَنَفيِّ [وهو الإمام نَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ الشَّهير]، عن أبي محمَّد الحَسَن بن أحمدَ الحَنَفيِّ [وهو الحافظ القاسميُّ السَّمَرقنديُّ الشَّهير]، عن أبي العبَّاس جَعفر بن محمَّد الحَنَفيِّ [وهو الحافظ المُستَغفريُّ الشَّهير]، عن حمَّاد بن شاكرٍ.

وهذا إسنادٌ منقطعٌ على الرَّغم من جلَالة رواتِه وشهرتِهم؛ لأنَّ الحافظَ المستغفريَّ قد وُلد بعدَ موتِ حمَّادٍ بأربعين سنةً، وهو إنَّما يروي «الجامعَ الصَّحيحَ» عن شيخِه بكر بن محمَّد الرَّاهبيِّ، عن حمَّاد بن شاكرٍ، كما سيأتي بيانه ص١٦٥، وكذلك ساقَ الحافظ ابنُ ناصر الدِّين إسنادَ هذه الرِّواية بعَينِها مسلسلةً بهؤلاء الرُّواة أنفسِهم، مُستقيمةً مُبيَّنةً متَّصلةً، انظر رسالته «إسناد صحيح البخاريِّ» (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٧ و٣٠٩، فتبيَّن بذلك السَّقط والخَرم الَّذي اعتَرَى إسنادَ رواية الرُّودانيِّ، ولله الحمد والمنَّة، وإنَّما ذكَرنا هذا الإسنادَ لننبِّه إلى هذا الخَلَل الذي وقَعَ فيه، ولنبيِّن رِجالَ إسنادِه المُبهَمِين؛ لكي لا يغترَّ بإبهامِهم مَن لا خبرةَ له بالرِّجال؛ فيستدركَ به راويًا عن حمَّادٍ.

انظر لترجمة المَرغينانيِّ «الفوائد البهيَّة» للَّكنَويِّ (ط. المعرفة): ص١٤١، ولترجمة نَجم الدِّين النَّسفيِّ «تاريخ الإسلام»: ٦٧٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، والفوائد البهيَّة: ص١٤٩، ولترجمة القاسميِّ «تاريخ الإسلام»: ٧٠٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠٥/١٩، ولترجمة المستغفريِّ «الأنساب»: ٢٨٦/٥ = (المُستغفريُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥١٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦٤/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٠٢/٣.

(٣) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٣٦/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٣٤٣/٥، و«الأنساب»: ١٠٣/٢ = (الجَوَّال)، و١٨٨/٣ و٤٢١ = (الزَّيْديُّ والشَّرْمَقَانيُّ)، و«التقييد»: ٢٠١/١، و«تاريخ الإسلام»: ١١١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦٩/١٦، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٩٣٠/٣، و«لسان الميزان»: ٦٠٠/١ (ط. أبي غدَّة).

وجَمَع، وذاكَرَ العُلماءَ، وكان مَعدودًا في حُفَّاظ الحَديث، وقدم بغدادَ دفعَاتٍ وحَدَّث بها). ثمَّ قال بعدَ أن ساقَ قولَ مَن ضعَّفه[١]: (والقَولُ عِندَنا بخِلَاف قَولِ أبي زُرْعةَ وأبي نُعيمٍ؛ فإنَّ ابنَ رُمَيحٍ كان ثقةً ثَبتًا، لم يَختَلف شيوخُنا الذين لَقُوه في ذلك).

وقال الحاكم النَّيسابُوريُّ: (ثقةٌ مأمونٌ). وقال أيضًا: (مَولدُه بالشَّرْمَقَان، ومَنشؤه بمَرْو، ثمَّ انتَقَل إلى العراقِ، ثمَّ انصَرَف إلى خراسانَ وقد شاخَ، وذلك في سنة خَمسين وثلاث مئةٍ، فعَقَدتُ له المَجلسَ في مَسجِد يحيَى بن صَبيحٍ[٢]، وقرأتُ عليه «الجامعَ الصَّحيحَ» للبخاريِّ، وحَضَر النَّاسُ، فأقامَ بنَيسابُور ثلاثَ سنين)[٣].

ثمَّ انصرَف منها متَّجهًا إلى اليَمَن، فاستقرَّ مدَّةً ببغدادَ، وخرج منها لأَداءِ مناسِك الحجِّ، فلمَّا أتمَّ حَجَّه، توفِّي بالجُحفةِ في شهر صَفَر، سنةَ سَبعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ.

وكان قد أدرَكَ جماعةً من تلامذة الإمام البخاريِّ وأخَذَ عنهم، وقد سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من حَمَّاد بن شاكرٍ، وسمعَه من الفِرَبريِّ أيضًا[٤]، لكنَّ روايتَه عن ابن شاكرٍ أشهَر وأكثر انتشارًا، بل هو أشهر مَن روى عن ابن شاكر، وقد اعتَمَدها الحافظُ البيهقيُّ فيما ينقلُه عن «الجامع» في مصنَّفاتِه[٥]، ومن طريق الحاكم النَّيسابُوريِّ عن ابن رُميحٍ اتَّصلت روايةُ حمَّادٍ إلى المتأخِّرين مَجبورةً بالإجازات، ولم تتَّصل سَماعًا[٦].

---

(١) ضعَّفه الحافظان أبو زُرعةَ الكشِّيُّ وأبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ تَضعيفًا مُجمَلًا دونَ بيانٍ لسبب تضعيفِه.

(٢) مقرئٌ ثقةٌ، انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٣٨٢/٣١، وقد كان مسجدُه مكانًا معتادًا مُرتادًا من قِبل طَلبة العِلم للسَّماع من المحدِّثين الواردين إلى مدينة نيسابور، انظر «الأنساب»: ٣٥٨/٤ = (الفَرَائضيُّ).

(٣) انظر «التقييد»: ٢٠٢/١، والنصُّ منقولٌ بتصرُّف في «تاريخ الإسلام» و«تذكرة الحفَّاظ» و«سير أعلام النبلاء».

(٤) انظر «الجمع بين الصَّحيحَين» للحُميديِّ: ٢٧٨/٢ = (١٤٣٥)، وانظر «السُّنن الكبير» للبَيهقيِّ: (٢٧٧١) (ط. عطا)، و«معرفة السُّنن والآثار»: ٢٥/٥ = (٨٧٤).

(٥) انظر «دلائل النبوَّة»: ٢٤٥/٢، و٣٨/٥، و٢٢٣/٦، و٢٧٧/٧، و«السُّنن الكبير»: (١١٦)، (٢٧٧١ و٣١٢٩)، (٧٨٩٩)، (٩٢٤٨ و١٠٥٨٠)، (١١٤٢٧ و١١٥٢٧ و١١٦١٥ و١١٨٩١ و١٢٩٩٣)، (١٣٩٧٢ و١٤٠٦٦)، (١٥٨٥٩)، (١٨٢٧٩ و١٨٨٣٧ و١٨٨٤٣) (ط. عطا)، و«معرفة السُّنن والآثار»: ٢٥/٢ = (٨٧٤).

(٦) انظر «إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٩، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٧/١، و«المعجم المفهرس»: ص٢٧، و«تغليق التعليق»: ٧٣/٣- ٧٤، و«إرشاد الساري»: ٥١/١، و«صلة الخَلَف»: ص٤٩.

[٢]. **بَكْر بن مُحمَّد بن جَعفرِ بن رَاهِبِ بن إسماعيلَ الرَّاهِبيُّ، أبو عَمرٍو النَّسفيُّ المؤذِّنُ**[١].

وُلدَ سنةَ سبعٍ وتسعين ومئتين.

أحضَرَه أهلُه[٢] مَجالسَ سَماعِ «الجامعِ الصَّحيح» على حمَّاد بن شاكرٍ؛ فصَحَّت له بذلك الرِّوايةُ عنه، وسمعَ من محمود بن عَنْبرٍ أيضًا.

قال الحافظ المُستَغفريُّ: (حدَّثنا بكتاب «الجامعِ» عن حمَّاد بن شاكرٍ ... سمعنا منه «الجامعَ» في سنةِ سَبعين وثلاث مئةٍ، ومات سنةَ ثَمانينَ وثلاث مئةٍ، وكان رحمه الله قارئًا للقرآنِ آناءَ اللَّيلِ والنَّهارِ، شَديدًا على أهل البِدَع).

وقال الإمام نجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (رَوَى عن حمَّاد بن شاكرٍ النَّسفيِّ الوَرَّاق «جامعَ» البخاريِّ، سمِعوا منه ذلك ببُخارَى ونَسَف، كان مُجتهِدًا في قيام اللَّيل وقراءة القرآن والأَذَان باللَّيل، ومات بقَرية وِيتكن[٣]، يومَ السَّبت، وحُمِل إلى البَلَد، ودُفنَ يومَ الأحد، لثلاثٍ بَقِينَ من المُحرَّم، سنةَ ثمانين وثلاث مئةٍ).

وقال الحافظ المُستغفريُّ أيضًا: (حدَّثني بـ«الجامعِ» من أوَّله إلى آخِره)[٤]. وقد أخرجَ عنه بعضَ الرِّواياتِ من «الجامع الصَّحيح» في مصنَّفاتِه[٥].

وقد سمعَ «الجامعَ» من الرَّاهبيِّ أيضًا مُحمَّدُ بن أحمَد بن أَحْيَد البَلْخيُّ، أبو المُنَازِل

---

(١) انظر لترجمته «القند»: ص١٠٢ = (١٣٨)، و«التقييد»: ٢٦٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٤٧٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٦/١٦.

(٢) هو من أهل بيتٍ معروفين بطَلَب العلم بمدينة (نسف)، انظر «الأنساب»: ٣٣/٣ = (الرَّاهبيُّ)، وقد ذُكر أبوه أبو النَّضْر محمَّد بن جَعفر بن راهبٍ كراوٍ من رواةِ العِلم في بعض الكتب، انظر «الإكمال»: ٤٦٨/٢.

(٣) هكذا في «القند»: ص١٠٢ (١٣٨) (ط.الهادي)، ولم أر لها ذكرًا في معاجم البلدان.

(٤) انظر «التقييد»: ٣١٤/١، ومن طريقِ المستغفريِّ عنه رَوى «الجامع الصَّحيحَ» -ضمنَ ما رَوَى- الحافظ ابن ناصر الدِّين في رسالته «إسناد صحيح البخاريِّ» (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٧ و٣٠٩.

(٥) انظر «دلائل النبوَّة» له: (٤ و٩٣ و١٤٨ و١٧٥ و١٨٥ و١٩٠)، وكتابه «طبُّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم» (نسخة المكتبة الوطنيَّة الإيرانيَّة): الورقة ١٦٨-١٦٩، الباب رقم: (١٨٠) = باب ما جاءَ في السِّواك ومَنافعه وفَضائِله، الحديث التَّاسع، وهو الحديث بالرقم: (٨٨٨) في «الجامع»، وسياقُه عندَ ابن عَساكرَ موافقٌ لسِياق رِواية الرَّاهبيِّ.

الحاكمُ؛ وكان على ديوانِ المَظَالم في مدينة (بُخَارَى)[١].

[٣]. عَبدُ المُؤْمِن بن خَلَفِ بن طُفَيلِ بن زَيدٍ التَّمِيميُّ العَمِّيُّ، أبو يَعلَى النَّسَفيُّ[٢].

حافظٌ ثقةٌ، واسعُ الرِّحلة والطَّلب، كبيرُ المحلِّ، متَّفقٌ عليه.

وُلدَ ليلةَ النِّصف من شهر شَعبان، سنةَ تسعٍ وخَمسين ومئتين.

ونشأَ في بيتِ علمٍ ودِيانةٍ وأَدبٍ ومَهابةٍ، وكانت دارُ جدِّه قاضي مدينة (نَسَف) مثابةً ومَضيفًا لكِبار أئمَّة المعرفة، تنعقد فيه مجالس السَّماع والبحث والفقه، فبذلك تحصَّل له ما لم يتحصَّل لغيره من أبناءِ جِيلِه، ثمَّ شدَّ زِمامَ تَحصيلِه بالرِّحلة إلى الآفاقِ ولقاءِ أئمَّة العِلم في شتَّى البلدان، فبلغ حدًّا جاوَزَ بعَددِ شيوخِه الألفَ.

توفِّي بمدينته (نَسَف) يومَ الخميس، الحادي عشرَ من شهر جُمَادَى الآخِرة، سنةَ ستٍّ وأربعين وثلاث مئةٍ.

سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من حمَّاد بن شاكرٍ[٣]، وكان عندَه أصلُ حمَّادٍ من الكِتابِ بخطِّ يدِ حمَّادٍ[٤]، ولا شكَّ أنَّه قد سمعَ الكِتابَ من غير حمَّادٍ أيضًا؛ لأنَّه قد طافَ البلدانَ في طَلَب العلم بعدَ أن استوعَبَ الرِّوايةَ عن كِبارِ علماءِ بلدتِه وما حاذاها وجاوَرَها من البلدان، وكانت تعجُّ بآلافٍ من تلامذة الإمام البخاريِّ، وكان جدُّه على عِلاقةٍ طيِّبة مع الإمام البخاريِّ، وكان أبوه خَلفٌ قد سمعَ من إبراهيم بن مَعْقِل صاحب الإمام البخاريِّ[٥]، فقد نشأَ أبو يَعلَى -ولا ريبَ- على صَدَى اسمِ البخاريِّ وسيرتِه وهو يتردَّد في ضميرِه من أفواه أُسرتِه بألسِنة الذِّكر الجميل، وقد كان الإمام البخاريُّ هو المَثلَ الأعلى والقُدوةَ المنتقاةَ عندَ طلبة العلم النَّابهين.

---

(١) انظر «الإكمال»: ٢٠٣/٧، و«توضيح المشتبه»: ٢٦/٨.

(٢) انظر لترجمته «القند»: ص٤٣٧ = (٧٥٦)، و«تاريخ دمشق»: ١٩٦/٣٧، و«تاريخ الإسلام»: ٨٣٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٨٠/١٥، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٦٦/٣.

(٣) انظر «الأنساب»: ٢٣٩/٥ = (المَدينيُّ)، و«معجم البلدان»: ٨٢/٥ = (نَسَف).

(٤) شاهدَه عندَه تلميذُه الحافظُ المُستغفريُّ، ونقل عنه بعضَ الفوائد المهمَّشة، انظر «الأنساب»: ٨٦/١ = (الأجير).

(٥) انظر «القند»: ص١٣٥ = (٢٠٣).

[٤]. أحمَدُ بن مُحتَاج بن رَوح بن صَدِيْقٍ بن سَوْرَةَ النَّسَفيُّ، أبو نَصِيرٍ الصَّيرفيُّ[(١)].

ولد بمدينة (نَسَف)، في شهر صَفَر، سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتين.

وقد اعتَنَى به جَدُّه لأُمِّه حَمَّاد بن شاكرٍ؛ فأَحضَرَه مجالسَ العِلم وسَماعِ المصنَّفات، لكنَّه لم يكن من أهلِ العناية والضَّبط لهذا الشَّأن؛ فلم يكن يميِّز ما سمِعَه من جَدِّه عَمَّا سمعَه مع جدِّه من غيرِه، وبذلك قال عنه الحافظُ أبو عليٍّ البَرْذَعيُّ: (فيه لِيْنٌ).

وقد فصَّل أمرَه بإنصافٍ تلميذُه الحافظ أبو سَعدٍ الإِدْرِيسِيُّ؛ فقال: (يَروي عن جَدِّه أبي أُمِّه حَمَّاد بن شاكرٍ، ومحمود بن عَنبَرٍ النَّسفيَّين، وعَبد الله بن يحيى السَّرْخَسيِّ، رَوَى عن محمَّد ابن المُنذِر شَكَّرٍ الهَرَويِّ[(٢)] من أُصُولٍ رَدِيَّةٍ، ذَكَر أنَّه سمِعَها مع جدِّه حَمَّادٍ عنه، وعِندي أنَّه سمِعَها من جَدِّه عن محمَّد بن المُنذِر، سمِعنا منه «جامعَ» محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ، و«جامعَ» أبي عِيسى التِّرْمِذِيِّ، حدَّثَنا بهما عن جدِّه حَمَّادٍ عنهما، من أصول جَدِّه، وسماعُه فيهما صحيحٌ).

وقد تبيَّن بهذا أنَّ اللِّينَ الذي أشارَ إليه الحافظُ البَرْذَعيُّ منحصرٌ في رِوايةِ ابن صَدِيقٍ عن الحافظِ شَكَّرٍ؛ لعَدَم تَوثيق حضورِه لمَجالس السَّماع عليه في مَحضَرٍ صحيحٍ، ولا مَدخَلَ لهذا اللِّين في روايته لـ«جامعَي» الإمامَين البخاريِّ والتِّرمذيِّ عن جدِّه؛ لثبوت حضورِه للسَّماع، وهذا هو مَنَاطُ الجرح والتَّعديل عندَ غالب المتأخِّرين من الرُّواة.

وقال الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (سَكَن سَمَرقَند، رَوَى عن جدِّه لأُمِّه حَمَّاد بن شاكرٍ «جامعَ» البخاريِّ، سمعَه منه أهلُ سَمَرقند والغُرباءُ).

توفِّي بمدينة (سَمَرقند)، في شهر شَعبان، أو في شهر رَمضان، سنةَ خَمسٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ.

---

(١) انظر لترجمته «القند»: ص٨٣ = (٩٥)، و«التقييد»: ٢١١/١، و«تكملة الإكمال»: ٥٧٥/٣، و«لسان الميزان»: ٥٨٤/١ (ط. أبي غدَّة).

(٢) حافظٌ ثقةٌ جَليلٌ مشهورٌ، وشَكَّر لقبُه وهي لفظةٌ أعجميَّة معناها بالعربيَّة: (سُكَّر)، توفِّي سنة ثلاث -وقيل: اثنتين- وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «المؤتلف والمختلف» للأزديِّ (ط. دا الغرب): ٤٥١/٢، و«الإكمال»: ٣٢٤/٤، و«تاريخ دمشق»: ٣١/٥٦، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢١/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٧٤٨/٢، و«نزهة الألباب»: ٤٠٣/١.

[ج]. رواية إبراهيمَ النَّسَفيِّ (٢١٠-٢٩٥)
(تاريخ السماع: حوالي ٢٥٥و٢٥٦)

هو إبراهيمُ بنُ مَعْقِلِ بنِ الحَجَّاج النَّسَفيُّ[١] السَّانْجَنِيُّ[٢]، أبو إسحاقَ القاضي[٣].

وُلد سنةَ عَشرٍ ومئتين[٤].

قال الحافظ الخَليليُّ: (حافظٌ ثقةٌ، أَخَذَ هذا الشَّأْنَ عن البخاريِّ).

وقال الحافظ المُستغفريُّ: (كان فقيهًا، حافظًا، بصيرًا باختلاف العلماء، عفيفًا، صَيِّنًا)[٥].

وقال الإمام ابن السَّمْعانيِّ: (إمامُ أهلِ نَسَف وقاضيها، بعد طُفَيل بن زيدٍ، أصله من قرية سانْجَن، كان إمامًا جليلًا، عارفًا بالفقه والحديث، عفيفًا صائنًا، عُنِي بجَمْع الأحاديث وتَصنيفِها، صنَّف كتابَ «التَّفسير»، وكتابَ «المسنَد»، وغيرهما، وانتشرت رواياتُه، له رحلةٌ إلى خراسان والعراق والحجاز والشَّام ومصر، لَقيَ فيها الأئمَّةَ ... ولَقِي أحمدَ ابنَ حَنبل بعدَ المِحنة، ولم يَسمع منه؛ لأنَّه كان قد امتنَعَ من الرِّواية، وحدَّث بكتاب «الجامع الصَّحيح» لمحمَّد بن إسماعيل البخاريِّ عنه، وهو [أجلُّ][٦] مَن رَوَى ذلك الكتابَ عنه، روى عنه جماعةٌ

---

(١) نسبة لمدينة (نَسَف)، ويُقال لها نَخْشَب أيضًا، مدينة كبيرة بين جَيْحُون وسَمَرْقَنْد، والنسبة إلى نَسَفَ هي الغالبة عليه، انظر «معجم البلدان»: ٥/٢٨٥. ونَسَفُ حاليًّا تسمى: قرشي، وتقع في جمهورية أوزبكستان، في جنوبها.

(٢) انظر لترجمته «الإرشاد»: ٣/٩٦٨، و«الأنساب»: ٣/٢٠٤، و«تاريخ دمشق»: ٧/٢٢٥، و«طبقات علماء الحديث»: ٢/٤٠٥، و«تاريخ الإسلام»: ٦/٩١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣/٤٩٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٢/٦٨٦، (السَّانْجَنِيُّ)، والسَّانْجَنيُّ: نسبة إلى قرية (سَانْجَن)، وهي من القُرى التَّابعة لمدينة (نَسَف)، انظر «معجم البلدان»: ٣/١٧٨.

(٣) لم نجد في ترجمته ذِكرًا لولد اسمه إسحاق، بل المذكور ابنه سعيد الراوي عنه، وسيأتي ذكره ص١٧٦.

(٤) «الأنساب»: ٣/٢٠٤.

(٥) انظر «تذكرة الحفَّاظ»: ٢/٦٨٦.

(٦) في المطبوع من «الأنساب»: ٣/٢٠٤: (آخِرُ)، وهو الذي في مخطوطة الكتاب المحفوظة في المتحف البريطانيِّ، وهي نسخة رديئة، والذي في مخطوطة كوبرلي (رقم: ١٠٨٠)، وفيض الله (رقم: ١٣٨٥): (أصل)، والغالب أن تكون مصحَّفةً من المثبت، والله أعلم.

كثيرةٌ، منهم: ابنُه سَعيدُ بن إبراهيم، ومات عن خمسٍ وثمانين سنةً، في ذي القعدة، سنةَ خمس وتسعين ومئتين).

وقال أيضًا: (كان من جِلَّة أهل السُّنَّة وأصحابِ الحديث، ومن ثقاتِهم وأفاضلِهم، كتَبَ الكثيرَ، وجَمَعَ «المُسنَد» و«التَّفسير»، وحدَّث بهما، يُقال: إنَّه كان على قَضاءِ نَسَف مُدَّةً ... رَوَى عنه جماعةٌ كثيرةٌ من أهل بلدِه والغرباءِ).

ولا شكَّ أنَّ معرفةَ إبراهيمَ بالإمام البخاريِّ قديمةٌ؛ فقد أدرَكَ إبراهيمُ جماعةً من شيوخ الإمام وسمع منهم، وقد كان بعضُ أولئكَ الأئمَّة من أشدِّ المعجَبين بالإمام البخاريِّ، وكانوا يحثُّون طلَّابَهم على السَّماع منه والأخذ عنه، وكان من بين أهمِّ أولئك العَمالقة الحافظ قُتَيبةُ ابن سَعيدٍ القائل في حقِّ البخاريِّ: (لو كان محمَّدٌ في الصَّحابةِ لَكانَ آيةً)، وقد أدركَه إبراهيمُ وسمعَ منه[1].

ولا شكَّ أنَّ إبراهيمَ لمَّا سمعَ من مَشايخه هذا الثَّناءَ العَطِرَ على الإمام البخاريِّ سارَ قاصدًا إلى اللِّقاءِ والانتفاع به، وحرص على الأَخذ عنه، لكنَّه لم يكن ملازِمًا له، بل كان يزورُه على الفَترات.

ويبدو أنَّه قد توجَّه إليه حينَ عادَ الإمام البخاريُّ إلى مدينة (بُخارَى) بعدَ تعرُّضه لاضطهادٍ في مدينة (نَيسابُورَ)، سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتين[2]؛ ليَسمَعَ منه «الجامعَ الصَّحيحَ»، فقد شهِدَ

(١) لقاؤه بقُتيبة مشهورٌ، مذكورٌ في مصادر ترجمته، وانظر «القند»: ص٣٤٧، و«هداية الساري»: ص٩٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٢/١٢ وما بعدها.

(٢) ذكَر الحافظ أبو حامد الأَعْمشيُّ أنَّ الذُّهليَّ بدأ بتحريض النَّاس على مقاطعة الإمام البخاريِّ بعدَ مرور أقلَّ من شهرٍ على شهودِهما معًا جنازةَ أبي عثمانَ سَعيدِ بن مروانَ البغداديِّ بمدينة (نيسابور)، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٥٣/٢-٣٥٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٩٥/٥٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٥/١٢، وقد توفِّي أبو عثمانَ في النِّصف من شهر شعبان، سنةَ اثنتَين وخمسين ومئتين، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ٥٧/١١، وهذا يقتضي أنَّ محنةَ الإمام البخاريِّ مع الذُّهليِّ قد ابتدأَت مظاهرها في أوائل شهر رمضان من تلك السَّنة، وأخذت تتزايد وتضطرم شيئًا فشيئًا خلالَ ثلاث سنواتٍ، إلى أن استَحكمت الوَحشةُ وضيَّقت خناقَها على الإمام البخاريِّ هناك سنةَ خمسٍ وخمسين، فاضطرَّ إلى المغادرة، وكان الإمام البخاريُّ ممتنعًا من أذَى الذُّهليِّ في مدينة (نيسابور) بسُكناه طيلةَ تلك المدَّة في (دار البخاريِّين)؛ فكان أبناءُ بلدتِه يحيطون به، كما في «تاريخ دمشق»: ٩٢/٥٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٦٠/٦-١٦١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٨/١٢، =

يومَ دُخولِ الإمامِ إلى مدينتِه (بُخَارى)، وشاهَدَ الحَفَاوةَ والاحتفالَ به من قِبَل أهلِها، لكنَّ المحنةَ مدَّت أحابيلَها إلى هناكَ أيضًا، فمنَعَت إتمامَ سماعِ الكتاب له، يقول إبراهيم: (رأيتُ محمَّدَ بنَ إسماعيل في اليوم الذي أُخرِج فيه من بُخارَى، فتقدَّمتُ إليه فقلتُ: يا أبا عبد الله، كيفَ تَرى هذا اليومَ من اليوم الذي نُثِر عليك فيه ما نُثِر؟ فقال: لا أُبالي إذا سَلِم دِيني)[1].

ولم يَستَقِم لإبراهيمَ سماعُ «الجامع» إلَّا في مدينته (نَسَف)، حين دَخَلها الإمام البخاريُّ في تَجوالِه القَسريِّ ذاك، في أَواخر أيَّام حياتِه، وكان ذلك في أواسطِ سَنةِ ستٍّ وخَمسينَ ومئتين[2]، ولم يُطِل الإمامُ المُكوثَ كذلك في مدينةِ (نَسَف)، كما تقدَّم شرحُه في كلامنا عن رواية حمَّاد بن شاكرٍ[3]، وذكَرنا هناك أنَّ مجالسَ خَتم الكِتابِ الأخيرة قد ضاقَت على أهلِها، وتعذَّر على كثيرٍ منهم حضورُها؛ لذلك وَقَع النَّقصُ في رِوايةِ إبراهيمَ وزَميلِه حَمَّاد بن شاكرٍ للكتاب، مِن جهةِ عَدَم حضورِهما لبعض المَجالس الأخيرة لإسماعِ الكِتابِ؛ ففاتَ كلَّ واحدٍ منهما أن يَسمعَ قسمًا من آخِرِ الكتابِ، وقد جَبَر الإمامُ البخاريُّ هذا الخَرْمَ لطُلَّابه النُّجباءِ أولئكَ، فأَجَازَهم برِوايةِ ما فاتَهم من الكتابِ، فتمَّ لهم بذلك كِيانُ الكِتابِ، واستَقامَ متكامِلًا على جادَّة النَّقل الصَّحيح[4].

وقد حدَّد إبراهيمُ نفسُه أماكن الفَوت -من جهة السماع- في نَصِّ «الجامع الصَّحيح»؛ فقد رَوَى تلميذُه الحافظ صالحُ الأصبهانيُّ عنه: أنَّ البخاريَّ أجَازَ له آخِرَ الدِّيوان، من أوَّل كِتاب الأَحكام، إلى آخِرِ ما رَوَاه إبراهيمُ من «الجامع»[5].

= فيبدو أنَّ الذُّهليَّ بدأ يضايق أبناءَ مدينة (بُخارى) المقيمين في مدينة (نيسابور)؛ ليكشفَ غطاءَ الحماية عن الإمام البخاريِّ، فقرَّر الإمامُ مغادرةَ المدينةَ دَفعًا للشرِّ والأَذَى عن أبناءِ بلدته، وقد رُوي عنه مراعاتُه لذلك القصد صريحًا، انظر «هداية الساري»: ص١٧٠-١٧١، والله أعلم.

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٦٣/١٢، واستنكر الإمام الذهبيُّ القصَّةَ.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٤٧/٦-١٤٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«دلائل النبوَّة» للمُستغفريِّ: (٦٢٠).

(٣) انظر ص١٦٠.

(٤) سيأتي قريبًا التنبيه إلى اختلاف الحال في هذا بينَ رواية حمَّاد ورواية إبراهيم.

(٥) «فهرسة ابن خير»: (١٥٢). يعني من الحديث رقم: (٧١٣٧)، إلى آخر الكتاب، ومجموع ذلك (٤٢٦) حديثًا حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

أما مِن جهةِ تلقيه «الجامع الصحيح»، فنصوص أهل العلم تنبئك أنَّ إبراهيمَ -والله أعلم- كان يَنسَخ من أصل الإمام البخاريِّ للكتاب تَدريجيًا على حَسب مَجالس السَّماع، فيَنسَخ من الكتاب القَدْرَ المُحدَّدَ روايتُه من قِبَل الإمام البخاريِّ في المَجلس التالي؛ لتتمَّ له المُقابلةُ والضَّبط مع السَّماع معًا، ولعلَّه في آخِرِ نَوباتِ النَّسْخِ ما كان يتوقَّع مغادرةَ الإمام البخاريِّ لمدينة (نَسَف) في تلك الأثناءِ، فقامَ بنَسْخِ ما يَكفيه أكثرَ من مَجلسٍ للسَّماع مشتمِلًا على (كِتاب الأحكام) وما بعدَه إلى (حديث الإفك) في الباب المُشار إليه ضمنَ (كِتاب التَّوحيد) من «الجامع»، ولم تنعقد المجالس المُخصَّصةُ لذلك لظروفٍ قاهرةٍ، فأجازَه الإمام البخاريُّ بما تبقَّى من الكِتاب عندَ اضطرارِه لمغادرة مدينة (نَسَف)، ولم يكن يَدري بأمر النَّقص في نُسخة إبراهيمَ، فحالَت رَغبةُ الإمام البخاريِّ في المُغادرة دونَ دَرْكِ غايتِه، وعاقَته وفاةُ الإمام القريبةُ الزَّمن من تاريخ مُغادرتِه[1] عن تَمام إرادتِه، ثمَّ إنَّه بعدَ وفاةِ الإمامِ رحمه الله لم يَرضَ أن ينسَخ ما تبقَّى من نَصِّ الكتاب عن النُّسخة الأُمِّ أو بعض فروعِها؛ تشدُّدًا منه في باب الرِّواية، وحِفاظًا منه على قوَّة روايتِه، وصِيانةً لها عن أيِّ شكلٍ من أشكال الضَّعف[2]؛ فتكوَّن بسببٍ من ذلك ذٰلكَ النَّقصُ في نُسختِه ومِن ثَمَّ في روايته.

وعلى ضوء هذا يفهم كلام الحافظِ أبي عليٍّ الجيَّانيِّ: (لأنَّ في رواية إبراهيمَ النَّسفيِّ نُقصانَ أوراقٍ من آخِرِ الدِّيوان عن رواية الفِرَبريِّ، قد عَلَّمتُ على الموضع في كِتابي، وذلك في «باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾»، رَوَى النَّسفيُّ من هذا البابِ تسعةَ أحاديثَ، آخرُها بعضُ حديث عائشةَ في الإفك، ذَكَر منه البخاريُّ كلماتٍ استشهَدَ بها، وهو التَّاسعُ من أحاديثِ البابِ، خرَّجه عن حجَّاجٍ عن النُّميريِّ عن يونُسَ عن الزُّهريِّ بإسنادِه عن شيوخه عن

---

(١) توفِّي الإمام البخاريُّ بعدَ مغادرته مدينةَ (نسف) بعشرة أيام فقط، انظر «تاريخ الإسلام»: ٦/١٤٧-١٤٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) لو أنَّه قام بنَسخ ما تبقَّى له من نصِّ الكتاب بعدَ وفاة الإمام البخاريِّ؛ لكان ذلك القسم معدودًا في (الوِجَادة)، والوِجادة هي أضعف أشكال الرِّواية، كما هو معلومٌ ومقرَّر عند أئمَّة علم الحديث، نعم، كان يمكنه أن يجبر ضعفَها برواية ذلك القسم عن تلميذٍ آخَر من تلامذة الإمام البخاريِّ، لكنْ يبدو أنَّه لم يرضَ بالنُّزول؛ فأَعرض عن ذلك، والله أعلم.

عائشةَ، ورَوَى الفِرَبريُّ زائدًا عليه من أوَّل حديث قُتيبةَ عن مُغيرةَ عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا أرادَ عَبدي أن يعملَ سيِّئةً فلا تكتبوها»، إلى آخِرِ ما رَواه الفِرَبريُّ عن البخاريِّ من الدِّيوانِ، وهو تسعُ أوراقٍ من كتابي). اهـ[1].

فيتضح بهذا أن في رواية النسفي:

نقصًا من جهة السماع -جُبِرَ بالإجازة- يبتدأ من أوَّل «كِتاب الأَحكام»، إلى آخِرِ ما رَواه إبراهيمُ من «الجامع».

ونقصًا في بنية الكتاب -لم يُستدرك- يبدأ من بعد حديث عائشةَ في الإفك في «باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾»، إلى آخِرِ «الجامع».

وهذا النَّقصُ مسلَّمٌ به، ولا شكَّ في وجودِه[2]؛ فقد وَقَف الحافظ ابن حجرٍ العسقلانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٨٥٢) على نُسخة الحافظ ابن عَبد البرِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٣) من كتاب «الجامع»، وهي من رواية إبراهيم النَّسفيِّ عن الإمام البخاريِّ[3]، وقد وصَفَها بأنَّها نسخةٌ مُعتمَدةٌ[4]، واعتمدَ عليها كثيرًا في شرحه البارع «فتح الباري» لَدَى ضَبط الاختلافات الواقعة بين رُواة «الجامع» عند الحاجة[5]، والمُطالع في «الفتح» يجد أنَّ النَّقلَ في هذا المَجَال عن رواية إبراهيم

---

(١) بعدَ حديث الإفك المُشار إليه ثمانيةُ أحاديث يتمُّ بها الباب المذكور، وبعدَ ذلك الباب ثلاثة وعشرون بابًا (تشتمل على خمسة وخمسين حديثًا) يتمُّ بتَمامها الكتاب، كما في رواية الفِرَبْرِيِّ، فمجموع الأحاديث الزَّائدة في رواية الفِرَبْرِيِّ وليست في رواية إبراهيم المكتوبة ثلاثة وستُّون حديثًا، بحسب ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي المتداوَل، والله أعلم. انظر «تقييد المهمل»: ٦٢/١، و«فهرسة ابن خير»: (١٥٢)، وانظر «مشارق الأنوار»: ١٠/١.

(٢) قد أشارَ إلى وجود هذا النَّقصِ في رواية إبراهيمَ النَّسفيِّ الإمامُ الخَطَّابيُّ أيضًا، لكنَّه لم يحدِّد موضعه، انظر «أعلام الحديث»: ١٠٦/١، وإذا تقرَّر هذا؛ فلا بدَّ من الإشارة إلى ضرورة توضيح ما ذكره الحافظ ابن حجر حولَ رواية إبراهيم من كونها تامَّةً موافقةً لسائر الرِّوايات من حيث أصل التَّصنيف، وأنَّ النقصَ اعتراها من جهة فَوت السَّماع فقط كرواية حمَّاد بن شاكرٍ، لأنَّ الصواب التفريق بينَ الرِّوايتَين من هذه الناحية، وإن كانتا مشتركتَين في وقوع الفَوت في سَماع آخِرِ الكتاب، انظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» للحافظ ابن حجر: ص٢٩٤-٢٩٥، وانظر «النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» للزَّركَشيِّ: ١٨٩/١-١٩٠.

(٣) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٢٦/٦.

(٤) انظر «فتح الباري»: ٧/٩، و٢٢٩/١١، و«تغليق التعليق»: ٣٤٩/٣.

(٥) انظر «فتح الباري»: ٤٧٤/٢ و٤٧٦، و٥٥٨/٣ و٦١٣، و٣٠١/٤، و١٨٦/٥ و١٨٧، و٤٦٦/٧ و٥١٨، و٤٩/٨ و٢٦١.

ينتهي بالفِعل ولا يظهر بتاتًا بعدَ الموضع المُشار إليه آنِفًا في وَصف النَّقص الواقع في رواية إبراهيم[1].

وعلى كلٍّ، فقد حَظِيت روايةُ إبراهيمَ بالعناية والاهتمام، وحرص النّاسُ على سماعِها منه، وتَكاثَروا لروايتها عنه؛ نظرًا للمكانة الكبيرة والمنزلة الرَّفيعة التي كان يتمتَّع بها إبراهيمُ في الأوساط العِلميَّة من ناحيةٍ، واعتبارًا لكونِه من آخِرِ مَن سمع الكتابَ من الإمام البخاريِّ رحمه الله من ناحيةٍ أُخرى، فالكتاب من طريقِه يمثِّل الشَّكلَ الأقومَ والصِّيغةَ الأتَمَّ التي استقرَّ عليها اجتهادُ مؤلِّفه، ويظهر ذلك جليًا عند تأمُّله لنوعيَّة التعديلات التي امتازَت بها روايةُ إبراهيم؛ من خلال احتوائِها لتَصويباتٍ مهمَّةٍ عُولِجت فيها بعضُ المواضع المُشكِلة في سِياقِ الأسانيد وألفاظ المتون[2]، وكذلك الحالُ من حيث اكتنازها بالزِّيادات التي زادَها الإمام البخاريُّ في أثناء الكتاب[3]، وقد رَفَع من شأن الرِّواية أيضًا انعدامُ التَّدخُّلات من قِبَل إبراهيمَ في نصِّ الكتاب، على ما جَرَت به عادةُ الحفَّاظ الكِبار من الرُّواة أمثاله من القِيام بإدراجِ بعضِ الزِّيادات الموضِّحة وإلحاقِ بعض الرِّوايات المبيِّنة لحال بعض الطُّرق المُشكِلة

---

(١) يُقابل ذلك النَّقص من كتاب «الفتح»: ٤٧٠/١٣ وما بعدَها، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ آخرَ اختلافٍ نقلَه الحافظ ابن حجر عن رواية النَّسفيِّ كان في «كتاب التَّوحيد» من «الجامع»، في أوَّل «باب قول الله تعالى: (إنَّما أمرُنا لشيءٍ إذا أردناه)»؛ لتوضيح الإشكال في ضبط لفظ الآية الكريمة، وقد نقلَه من كلام القاضي عياض لا من نسخة الحافظ ابن عبد البرِّ التي اعتمَدَها، انظر «الفتح»: ٤٤٣/١٣، أمَّا آخرُ نَقلٍ مباشرٍ له عن رواية النَّسفيِّ؛ فكان في شرح الحديث بالرقم: (٧٤٣٢)، انظر «الفتح»: ٤١٨/١٣.

(٢) انظر «فتح الباري»: ٤٧٤/٢، و٤/١٣٧-١٣٨ و١٤٥ و٣١٣ و٤٢١ و٤٢٣، و٥/١٨ و٥٩ و١٨٦ و٢٢٩، و٦/٤٠ و٧٥ و١٣٨ و١٧٠ و١٨٦ و٢٥٢ و٣٦٤ و٣٩١ و٤١١ و٤٢٨ و٥٥٩، و٧/١٣٦ و١٥٦ و٢٥٤ و٣١٠ و٣٢٨ و٤٢٣ و٤٢٧ و٥٠٨ و٥١٠، و٨/٢٦٩ و٢٩٦ و٤٤١ و٤٤٥، و٩/٣٩ و١٢٨ و٢٨٥ و٢٩٨ و٣٥٧ و٣٩٤ و٣٩٦ و٥٠٤ و٥١٣ و٥٣٧ و٥٧٦، و١٠/١٠٢ و١٤٨ و١٥٣ و٣٣٥ و٣٥٨، و١١/٢٠٣ و٦١٥، و١٢/١٠٩ و٢١٩ و٣١٣ و٣٧٣ و٣٧٤، و١٣/٢٩٩ و٣١٨ و٣٤٠.

(٣) انظر «فتح الباري»: ٤/١٢٥ و٢٦٢ و٣٤٣ و٤٦٧، و٥/٤١٠، و٦/٩٤ و٦٢٦، و٧/٧٧ و٣٦٨، و٨/٢٠٦ و٢٨٧ و٣٠٦ و٤٣٦ و٤٤١ و٤٤٥-٤٤٧ و٤٩٠ و٥٠٥ و٥٤٠ و٥٤٣ و٥٤٦ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٧ و٥٦١ و٥٩٩ و٦٤١ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٤-٦٦٦ و٦٧٠ و٦٧٦ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٩-٦٩٢ و٦٩٤-٦٩٧ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٧-٧٠٩ و٧١٣ و٧٢٩، و٩/٥٣ و٥٠٧ (زادها هنا بابًا وحديثًا)، و١٠/٢٣٦ و٣٩٦ و٥٧٨، و١١/٥٥٩.

لَدى المتلقِّي في أصل الكتاب المرويِّ[1].

وقد حَملَ بعضُ طلبة إبراهيمَ النُّجباء روايتَه فبلَّغوها إلى الآفاق، حتَّى ساوَت رِوايةَ الفِرَبريِّ من حيث الانتشار، ورافقَتها في الوصول إلى دِيار المغرب الإسلاميِّ ومنها إلى الأندلس[2]، لكنْ على الرَّغم من ذلك فإنَّ المصادر التاريخيَّة لم تقيِّد عددًا كبيرًا من أسماءِ الرُّواة الذين تحمَّلوا الكتابَ سماعًا عن إبراهيمَ، والسَّبب في ذلك -على ما يبدو، والله أعلم- راجعٌ إلى قُرب وَقت وفاة إبراهيمَ من وقت وفاة الإمام البخاريِّ؛ وهذه مُدَّة لا تتَّسع لاستيعاب عددٍ كبيرٍ مُتعاقبٍ من أجيال الرُّواة والسَّامعين، مع انشغاله بمؤلفاته وتشاغله بالقضاء، على عكس الحال مع باقي رواة «الجامع الصَّحيح» المشهورين الذين تأخَّرت أزمانُ وفياتهم لسنواتٍ أكثر من ذلك، مُضافًا إلى ذلك كونُ إبراهيم قد تولَّى مَنصبَ القضاءِ في مدينتِه (نَسَف) مُدَّةً من الدَّهر، وكونُه من أصحاب المصنَّفات الخاصَّة، فقد ألَّف كتابًا مُسندًا وكتابًا في التَّفسير، وكان الوافدون إليه حريصين على سماع هذين الكتابَين منه كحرصهم على سَماع «الجامع الصَّحيح» للإمام البخاريِّ، فضَاق بسببٍ من ذلك كلِّه فَضاءُ الرِّوايةِ عليه وعليهم عن أن تتَّسع لكمِّيَّةٍ أكبر من الآخذين لكتاب الإمام البخاريِّ كما كانت حالُ سائر رواة «الجامع» الذين تفرَّغوا لروايته فقط.

أمَّا هؤلاء الرُّواة الموصوفون بنَقل «الجامع الصَّحيح» وروايته عن إبراهيمَ تحقُّقًا أو

---

(١) لم يُنقَل عنه زيادةٌ من ذلك القَبيل، إلَّا رواية وحيدة على وجه التَّخمين أن يكون هو مَن قالَها، ويبدو أنَّها كانت مهمَّشة في نسخته غيرَ مُلحقةٍ في غضون النصِّ، وهذه الزيادة نبَّه عليها ابن حجر في «فتح الباري»: ٤٩٦/٣، قال عقب حديث ابن عمر (١٦٤٠): تنبيه: وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في «نسخة الصغاني» تعلية السند المذكور لبعض الرواة، ولفظه: قال أبو إسحاق: حدَّثنا قتيبة ومحمد بن رمح قالا: حدَّثنا الليث مثله. وأبو إسحاق هذا إن كان هو المستملي فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن رمح رجل، وإن كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم بن معقل النسفي الراوي عن البخاري والله أعلم. انتهى. ونُقلت عنه كذلك عبارةٌ توضيحيَّة وحيدةٌ فقط، انظر فيه: ٥٢/١٢، وانظر ما قاله الحافظ ابن حجر عن عادة الحفَّاظ المُشار إليها فيه: ٥٢/١٠.

(٢) انظر «مشارق الأنوار»: ٩/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ القاضي عِيَاض): ص٣٥؛ حيث ذَكَر أنَّ «الجامعَ الصَّحيحَ» لم يدخل إلى بلدان المغرب إلَّا من هذين الطريقَين، وانظر ما سيأتي ذكرُه في الكلام عن رواية صالح الأصبهانيِّ عن إبراهيم النَّسفيِّ ص١٨٢.

احتمالًا مؤكَّدًا؛ فهم[١]:

[١]. **خَلَف بن مُحمَّد بن إسماعيل البُخاريُّ، أبو صالحٍ الكَرَابِيسيُّ الخَيَّام[٢].**

وُلدَ بمدينة (بُخارَى)، سنةَ خَمسٍ وسَبعِينَ ومئتَين.

وأَفاقَ على مدينته وما جاوَرَها من بلدان ما وَرَاء النَّهر حينَ نشأَ طالبًا للعِلم وهي عامرةٌ بأهل العِلم من أبنائِها ومن الوافدين إليها[٣]؛ فاكتَفَى بهم، ولم يَرحَل في طَلَب العِلم إلى غَيرِها من البلدان البَعيدة، ولازَمَ شيوخَها حتَّى استَنزَفَ ما لَدَيهم من العِلم؛ فكان بذلك -كما وصَفَه تلميذُه الحافظ غُنْجَارٌ البخاريُّ- بُنْدارَ الحديثِ ببُخَارَى[٤].

وكان من بين أكابر الحفَّاظ والأئمَّة الأَعلام الذين حَظِي بمجالستِهم وملازمةِ ظِلال مَعارِفهم في رَيعَان شَبابِه وأوائل أيَّام طَلَبه ودراسته للعِلم، جماعةٌ من كِبار أئمَّة العِلم والحِفظ والمعرفة في ذلك الوَقت[٥]، منهم: الإمام صالح بن محمَّد البَغداديُّ المُلقَّب بـ: (جَزَرَة)، ولم

---

(١) الرُّواة عن إبراهيم كثيرون، ولم نذكر منهم إلَّا مَن نصَّ العلماءُ على روايته لكتاب «الجامع» عنه وصرَّحوا بذلك، أو مَن وجدنا ما يدلُّ على روايته للكتاب عن إبراهيم بشكلٍ شبه قاطعٍ، وإلَّا فإنَّ الاحتمالَ يشمل أغلبَ أولئك الرُّواة.

(٢) انظر لترجمته «الإرشاد»: ٩٧٢/٣، و«القند»: ص١٣٤ = (٢٠٢)، و«الأنساب»: ٤٢٧/٢ = (الخيَّام)، و«تاريخ الإسلام»: ١٩٤/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٧٠/١٦ و٢٠٤، و«لسان الميزان»: ٣٧٢/٣ (ط. أبي غدَّة). والخَيَّام نسبة إلى الخيمة وخياطتها كما في «الأنساب».

(٣) كان والي خراسان في وقت نشأة خَلَفٍ الأمير المجاهد إسماعيل بن أحمد بن أسد السَّامانيُّ، وكان كأَبيه طالبًا من طلَّاب العِلم المجتهدين، يُضرَب به المَثل في حُسن الخُلُق والفَضل والصَّلاح، وكان مُكرِمًا لأهل العِلم معظِّمًا لهم، وكان قد وليَ الإمارةَ بعدَ وفاة أخيه الأمير نصر بن أحمد، سنةَ تسعٍ وسبعين ومئتين، كما في «تاريخ الإسلام»: ٦٣٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، وتوفِّي إسماعيلُ رحمه الله بمدينة (بُخَارَى)، للنِّصف من شهر صَفَر، سنةَ خمس وتسعين ومئتَين، انظر لترجمته «الإكمال»: ١٤٩/٥، و«تاريخ بخارى» للنَّرْشَخيِّ: ص١١٣-١٣٠، و«القند»: ص٦٥ = (٦٠)، و«الأنساب»: ٢٠٠/٣ = (السَّامَانيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩١٨/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٤/١٤.

(٤) انظر «لسان الميزان»: ٣٧٣/٣ (ط. أبي غدَّة/وسقط النصُّ من طبعة الهند).

(٥) أقدم شيخٍ سمع منه خلفٌ فيما وقفنا عليه هو: موسى بن أَفلَح بن خالد، توفِّي في شهر جُمادَى الآخِرة، سنةَ إحدى وتسعين ومئتين، وكان معمَّرًا، انظر لترجمته «الأنساب»: ٤٣٣/١-٤٣٤ = (البيفاريني)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٥٨/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولرواية خلف عنه انظر «تاريخ مدينة السلام»: ٥٧٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ =

يكن بعدَ الإمام البخاريِّ أعلمَ ولا أحفظَ منه في تلك البلدان[1]، وقد لازَمَه خَلَفٌ لمُدَّة ثلاث سنين بتَمامِهِنَّ، يسمَع منه كلَّ يومٍ عشرينَ حديثًا، مضافًا إلى ما يُلقِّنه إيَّاه من أصول النَّقد[2]. ومنهم: الإمام نَصْر بن أحمَد الكِنديُّ البَغداديُّ المُلقَّب بـ: (نَصْرَك)، وكان من بُحور المعرفة التي لا تَنضَب، مُقارِبَ المَكانةِ والمَنزلةِ من الإمام صالحٍ (جَزَرَة)[3]، وكانا صَدِيقَين مترافِقَين لا يكادان يفترِقان. ومنهم: الحافظ حامِدُ بن سَهْلٍ البخاريُّ الدَّهَّان، وكان ثقةً عارفًا جَوَّالًا صاحبَ رِحلةٍ واسعةٍ في طَلَب العِلم ونَشْرِه، صنَّف «المُسنَدَ»[4]. ومنهم: الحافظُ سَهْل بن شَاذَوَيه الباهِليُّ البُخاريُّ، وكان عارفًا مصنِّفًا، صاحبَ غرائب وأفراد؛ يَروي أحاديثَ يتفرَّد بها؛ لسَعة تَحصيله[5]. ومنهم: الحافظُ محمَّد بن حُرَيث الأنصاريُّ البُخاريُّ، وكان من أهل

= دمشق»: ٣٥٦/٢٢، و٣٥/٦٤، وقد سمع أيضًا من الحافظ إسحاق بن أحمد بن خَلَفٍ الأَزْديِّ، ولم نجد له ترجمةً، لكنَّ الحافظ الخليليَّ وصفَه بأنَّه أَسَنُّ من الإمام البخاريِّ، انظر «الإرشاد»: ٩٥٨/٣، وانظر لرواية خلفٍ عنه «شُعب الإيمان»: ٣٧٤/٣ = (٣٨١٢)، و«فضائل الأوقات» للبيهقيِّ: (١٢)، و«تاريخ مدينة السلام»: ٣٣٧/٢ و٣٤٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٣١٨/٢٩، و٥٧/٥٢ و٧٩ و٨٢ و٩٠، وقد سمع خَلَفٌ أيضًا من الفقيه وَحيدِ بن عُمَر بن هارون البخاريِّ، المتوفَّى سنةَ ثلاث وتسعين ومئتين، انظر «تاريخ الإسلام»: ١٠٦٣/٦ (ط. بشَّار عوَاد).

(١) توفِّي بمدينة (بُخارَى)، أَواخرَ شهر ذي الحجَّة، سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومئتين، انظر لترجمته «الإرشاد»: ٩٦٧/٣، و«تاريخ مدينة السلام»: ٤٣٩/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«القند»: ص٢٥٣ = (٤١١)، و«تاريخ دمشق»: ٣٨٥/٢٣، و«تاريخ الإسلام»: ٩٥٣/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٦٤١/٢.

(٢) انظر «تاريخ دمشق»: ٣٩٥/٢٣، ولخلَفٍ عنه سؤالاتٌ في الجرح والتعديل وعلل الحديث، يُكثر العلماءُ النَّقلَ عنها في مصنَّفاتهم.

(٣) توفِّي بمدينة (بُخارَى)، في شهر رَجبٍ، سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومئتين أيضًا، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ٤٠٠/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٦١/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٣٨/١٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٦٧٦/٢.

(٤) توفِّي بمدينة (بُخارَى)، سنةَ سَبعٍ وتسعين ومئتين، انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٨/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ٩٢٧/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٠/١٤، ولرواية خلَفٍ عنه انظر «غريب الحديث» للخَطَّابيِّ: ٣٨٨/١، و«شُعب الإيمان» للبيهقيِّ: (٢٦٠٩).

(٥) توفِّي سنةَ تسعٍ وتسعين ومئتين، انظر لترجمته «القند»: ص٢١٤ = (٣٤٢)، و«الأنساب»: ٦٦٠/٥ = (الهَيْذَاميُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩٥١/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

المعرفة، مكثرًا في الجَمع والتَّصنيف[1]. ومنهم: الإمام أحمدُ بن نَصْرٍ الخَفَّاف النَّيسابُوريُّ، وكان آيةً من آيات الله في الحِفظ والمعرفة والإتقان والزُّهد والصَّلاح[2]، وبهؤلاء الفطَاحِل العُظَماءِ تَخرَّج خَلَفٌ، واستَغنَى بلقائِهم والأَخذِ عنهم عن الرِّحلةِ[3].

وواظَبَ فوقَ ذلك على تَحصيل العِلم وسَماعِه طوالَ حياتِه من كلِّ مَن أَذِن له الله تعالى بلقائِه من حَمَلَة العِلم الوارِدين إلى بلدتِه من الغرباءِ، أو المُقيمين بها من أهلِها[4]؛ حتَّى برَزَ نَجمُه، وذاعَ صِيتُه، وانتَشَر ذِكرُه، وقصَدَه طَلبةُ العِلم من شتَّى البلدان للسَّماع منه والإفادة عنه، واعتمَدَه الحفَّاظُ الكِبارُ مَصدرًا من مصادر معارِفِهم[5].

ومع كلِّ هذا فإنَّ جماعةً من أهل العلم ضعَّف خلفًا هذا، فقد قال الحافظ الخَليليُّ: (كان له حفظٌ ومعرفةٌ، وهو ضعيفٌ جدًّا؛ رَوَى في الأبوابِ تراجمَ لا يُتابَع عليها، وكذلك متونًا لا

---

(١) توفِّي في شهر جُمَادَى الأُولى، سنةَ اثنتَين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته: «فتح الباب»: ص١١٣، و«الإكمال»: ٥٤١/٢، و«الأنساب»: ٢٠٧/٢ = (الحَرَميّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولرواية خلَفٍ عنه انظر «المستدرك» (ط. عطا): (٥١٥٤ و٥٧٥٣ و٥٨٤٩)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم: ص٢٢٧ و٤١٨، برقم: (٩٤ و٣٥١) (ط. السلُّوم)، و«تاريخ مدينة السلام»: ٣٤٣/٢، و١٨٧/٤ و٤٥٩، و٢٥٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٣٤٦/٤٨، و٦٤/٥٢-٦٥ و٧٦.

(٢) توفِّي بمدينة (نَيسابُور)، في شهر شعبان، سنةَ تسعٍ وتسعين ومئتَين، انظر لترجمته «الجرح والتعديل»: ٧٩/٢، و«الأنساب»: ٣٨٧/٢ = (الخفَّاف)، و«تاريخ الإسلام»: ٨٩٨/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦٠/١٣، و«تَذكرة الحفَّاظ»: ٦٥٤/٢، وانظر لرواية خلفٍ عنه «تاريخ دمشق»: ٧٨/٥٢ و٨٩، وقد سمع منه في مدينة (بخارى)، انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» للَّالَكائيِّ: ٣٥٨/٢-٣٥٩ = (٦١١)، و«تاريخ دمشق»: ٩٥/٥٢.

(٣) وَصَف الإمامُ الذَّهبيُّ الحافظَ الأندلسيَّ الكبيرَ (القاسمَ بنَ أَصبَغَ بنِ محمَّدٍ) بكَونِ الآخِذِ عنه مستريحًا من عَناءِ الرِّحلةِ؛ لسعة معرفتِه واتِّساعِ رُقعةِ تحصيلِه العِلميِّ الجُغرافيَّة، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٣٨/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) كان الفِرَبْريُّ من بين الَّذين سمعَ منهم خلَفٌ، ولكنَّه كان يَروي عنه كتابَ «شمائل البخاريِّ» لأبي جعفرٍ الورَّاق، فلا نَدري إن كان قد سمعَ منه «الجامعَ الصَّحيح» أيضًا أم لا؟ انظر لروايته عنه «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٥/٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) كان العلماءُ يروُون عنه مصنَّفاتٍ أُخرَى غير «الجامع الصَّحيح»، منها كتاب «الفِتَن» للحافظ عيسى بن موسى الملقَّب بـ: (الغُنْجَار)، انظر «تاريخ مدينة السلام»: ١٧/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢٥٢/١.

تُعرَف، سمعتُ ابنَ أبي زُرْعَةَ والحاكمَ أبا عَبد الله الحافظَين يقولان: كتَبنا عنه الكَثيرَ، ونَبرأُ من عُهْدَتِه، وإنَّما كتَبنا عنه للاعتبار)[١].

ووافقَهم على تليينِه أيضًا تلميذُه الحافظ أبو سَعْدٍ الإدريسيُّ.

أمَّا ابن الجَوزيِّ؛ فقد جَهل حالَه ومَقامَه ومكانتَه؛ فأَسرَف في حَقِّه حيثُ رَمَاه واتَّهمَه بوَضع الحَديث تَخمينًا وظنًّا بغير حُجَّةٍ تُعتَمَد[٢].

وحقيقةُ حال خَلَفٍ أنَّ وَصمةَ الضَّعفِ والوَهن التَزَقتْ به لأنَّه قد حدَّث بكلِّ شيءٍ سمعَه وحصَّله، ولم يَنتَقِ مَرويَّاتِه، ولم يضعْها على ميزان النَّقد والتَّمحيص، وإلَّا فإنَّ تلامذتَه لم يطعَنوا في عَدالتِه، ولا ساورَهم الشكُّ في ثقتِه الذَّاتيَّة؛ لذلك لم يتنكَّبوا الرِّوايةَ عنه، ولا تَركوا حديثَه، كما يفعلونَ عادةً مع الرُّواة المتَّهمين غيرِ المُعتَمَدين[٣].

وطالَما أنَّه قد ساقَ إسنادَ الرِّواية وبيَّنه للمتلقِّي، مؤدِّيًا أمانةَ النَّقل الدَّقيق، تاركًا النَّقد لغيره من المختصِّين بذلك، فقد بَرِئت ذِمتُه من العُهدَة عندَ جَمْهرةِ المُحدِّثينَ، وهذا صَنيعٌ دَرَج عليه جمٌّ غفيرٌ من كِبارِ أئمَّة العِلم من المشهورين بالبَحث والتَّدقيق، بل إنَّ جَمْعًا منهم لم يَكتَفُوا بالرِّواية الشَّفَويَّة لأمثال تلك النُّصوص كما فَعَل خَلَفٌ، وإنَّما تَخَطَّوا ذلك إلى خطأٍ أكبر؛ فوثَّقوها بإيداعِهم لها في بطون مصنَّفاتِهم التي تناقَلتها الرُّكبان وسارَت بها إلى الآفاق، ساكِتِين عن بيان حالِها للمُطالِع[٤]، وللإنصاف نَقول: إنَّ الذينَ آخَذُوه على تَحديثِه بتلك الرِّواياتِ الضَّعيفةِ هم في واقع الحال من بين أبرَزِ هؤلاءِ، فلَيتَهم إذ وافَقُوه تصرُّفًا عَذَروه، أو

(١) انظر «الإرشاد»: ٣/٩٧٢-٩٧٣، وابن أبي زُرعة هو الحافظ عبدُ الله بن محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الفَرَج القَزوينيُّ، انظر لترجمته «الإرشاد»: ٢/٧٢٧، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٧٧٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٤٣.

(٢) انظر «الموضوعات» (ط. دار الكتب العلميَّة): ١/٢٠٨، و«تنزيه الشَّريعة المرفوعة»: ١/٥٨ و٨٨.

(٣) أشار الإمام الذهبيُّ إلى هذا المعنى حين نقل تليينَ تلميذِه الحافظ الإدريسيِّ له؛ فقال: (غَمَزَه ولَيَّنه، وما تَرَكَه). انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٦/٧٠، وعبارةُ تلميذَيه ابن أبي زرعةَ والحاكم: (كَتبنا عنه للاعتبار) مُشعرةٌ بذلك المعنى أيضًا؛ لأنَّ أهلَ الاعتبار من الرُّواة يُتَوَقَّف في ما انفَرَدوا به من الرِّوايات حتَّى يظهَرَ ما يؤيِّدُها ويقوِّيها، أو يوجَد ما يردُّها ويوهِنُها، فالإشكاليَّة فيهم إشكاليَّة رِوايةٍ لا راوٍ، والله أعلم.

(٤) والمراد ابن الجوزي رحمه الله.

ليتَهم إذ انتَقَدوه سُلُوكًا خالَفوه!.

توفِّي رحمه الله في شَهر جُمَادَى الأُولَى، سنة إحدَى وستِّين وثلاث مئةٍ.

أمَّا روايةُ خَلَفٍ رحمه الله لكتاب «الجامع الصَّحيح» عن إبراهيمَ النَّسفيِّ -وهو أشهر من رواه عنه- وهو ما يهمُّنا في هذا البحث؛ فهي بمنأًى عن ذلك الطَّعن؛ لأنَّ مَنَاطَ الجرح أو التَّعديل في رواية المصنَّفات متعلِّقٌ بصحَّة سَماع الرَّاوي للكِتابِ المُعَيَّن للرِّواية -إذا كان مشهورًا معروفَ الكِيان- من الشَّيخ المُعَيَّن في الرِّواية، ونَظرًا لرُسوخ صِدق خَلَفٍ في النُّفوس تجِد أنَّ الأئمَّة الكِبارَ قد اعتَمَدوا روايتَه لكتاب «الجامع الصَّحيح»[1]، وتَناقَلُوها في مصنَّفاتِهم اقتباسًا، وبلَّغوها على وجه التَّمام إلى تلامذتِهم، وكان من بين أشهَر مَن سمعَ الكتابَ منه ورَواه عنه:

[أ]. العلَّامةُ أبو بكرٍ محمَّد بن أبي إسحاقَ الكَلَابَاذيُّ[2].

[ب]. الإمام الخَطَّابيُّ[3].

[ج]. الحافظ الزَّاهد أحمد بن أبي عِمران الهَرَويُّ[4].

---

(١) من طريقه روى الأئمة: الخطابي والحاكم والبيهقي وأبو علي الجياني وعياض وابن حجر رحمهم الله.

(٢) انظر لترجمته «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٤/١٠٥، و«تاج التراجم» (ط. دار القلم): ص٣٣٣ = (٣٣٥)، و«طبقات المفسِّرين» للدَّاوُوديِّ: ص٨٥ = (١١٥)، وانظر لروايته عن خلفٍ كتابَه «بحر الفوائد = معاني الأخبار»: ص٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٩ و٢٩٩ و٣٣٧ و٣٤٣ و٣٥٤ و٣٦١ و٣٦٥ و٣٨٧.

(٣) اعتمَد عليها كأساسٍ لشَرح «الجامع الصَّحيح» في كتابه الفذِّ «أعلام الحديث»، وهو أوَّل كتابٍ أُلِّف في شَرح «الجامع»، وقد ذكر في أوَّل شرحِه أنَّه قد سمعَ من خلَفٍ جميعَ الكتابِ إلَّا أحاديثَ من آخِره، لكنَّه في آخِر (كتاب المَغازي) ذَكَر أنَّ روايةَ النَّسفيِّ لَدَيه تنتهي عندَ هذا الموضع، مع كون نُسخته من رواية إبراهيم النَّسفيِّ كاملةً على ما يبدو؛ لأنَّه نَقَل عنها بعدَ ذلك، وقد تمَّم باقي «الجامع» روايةً من رواية الفِرَبْرِيِّ، انظر «أعلام الحديث»: ١/١٠٥-١٠٦، و٣/١٧٩٥ و٢٢١٨ و٢٢٦٦، و٤/٢٣٢٧، وانظر لروايته «الجامع» عن خلفٍ أيضًا كتابَه «غريب الحديث»: ١/١٦٣ و٢٠٨ و٢٢٦ و٢٣٢ و٢٥٩ و٣٣٦ و٣٦٤-٣٦٥ و٣٨٥ و٦٠٩ و٦٢٨، و٢/٥٧٧.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٥/٨٧، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٧٩٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/١١١، ومن طريقه اتَّصلت رواية خَلَف عن إبراهيم النَّسفيِّ للمَغاربة وأهل الأندلس، انظر «تقييد المهمل» لأبي عليٍّ الجيَّانيِّ: ١/٦١، ومن طريق أبي عليٍّ الجيَّانيِّ اتَّصلت رواية خلفٍ للمتأخِّرين غربًا وشرقًا، انظر =

[د]. الإمام الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوريُّ[(١)].

[٢]. صالح بن مُحمَّد بن شَاذَان الكَرَجيُّ، أبو الفَضْل الأَصبَهَانيُّ ثُمَّ المكيّ[(٢)].

ثقةٌ، كثيرُ الحديث، واسعُ التَّحصيل والرِّواية، طافَ الآفاقَ شَرقًا وغربًا في طَلَب العِلم، وكذلك في نشرِه أيضًا، حتَّى وصل إلى أطراف إفريقيَّة[(٣)]، واستوطَنَ مكَّة المكرَّمةَ، وبها كانت وفاتُه، في شهر رجب، سنةَ أربعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ.

كان يروي عدَّةَ كتبٍ من مصنَّفات الإمام البخاريِّ، منها: كتاب «التَّاريخ الصَّغير»[(٤)]، وكتاب «الجامع الصَّحيح»، وقد كان سمع «الجامعَ» من إبراهيم، وبذلك رَواه للطَّلبة أثناءَ مُقامِه بمكَّة المكرَّمة، وهناك سمعَه منه بعضُ طَلَبة العِلم من أبناءِ الأَندلس، وبه انتقَلَت روايةُ إبراهيمَ إليهم رَديفةً لرواية خلفٍ الخيَّام، ولرواية الفِرَبريِّ من قَبلُ.

والذي يبدو -والله أعلم- أنَّ روايتَه لكتاب «الجامع» لم تَلقَ رَواجًا كبيرًا هناك؛ لأنَّ

= «مشارق الأنوار»: ١/١٠، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ القاضي عِيَاض): ص٣٥، و«فهرس ابن عطيَّة»: ص٦٧، و«فهرسة ابن خير»: (١٥٢)، و«فتح الباري»: ١/٧، و«المعجم المفهرس»: ص٢٧، و«إرشاد الساري»: ١/٥١، و«صلة الخَلَف»: ص٤٩.

(١) انظر «السُّنن الكبير» للبَيهقيِّ: (١٣٥٠٨ و١٥٣٤١) (١٧٣٥٨) (ط. عطا)، وكتاب «الأسماء والصِّفات» للبيهقيِّ أيضًا: (٨٣٤)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٢/٦٨٦-٦٨٧.

(٢) انظر لترجمته «طبقات المحدِّثين بأصبهان»: ٤/٢٩٧، و«ذكر أخبار أصبهان»: ١/٣٤٩، و«القند»: ص٢٦١ = (٤٢٥)، و«تاريخ دمشق»: ٢٣/٣٨١، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٤٩٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة» لابن قُطلُوبُغا: ٥/٣٠١.

(٣) انظر «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفَرَضيِّ: ٢/١٤٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «تاريخ دمشق»: ٢٣/٣٨٢-٣٨٣، و«الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة»: ٥/٣٠١، وقد نُقل فيهما الكلامُ عن الحافظ ابن يونس من كتابه «تاريخ مصر»، ولم يُحدِّد أيَّ كتابَي «التاريخ» للإمام البخاريِّ قد حدَّث به صالحٌ، ورجَّحنا أنَّه «التاريخ الصَّغير»؛ لأنَّ مدَّة مكوثه بمصر كانت قصيرةً لا تكفي لرواية كتابٍ كبيرٍ ككتاب «التاريخ الكبير»، ولأنَّ صالحًا من أبناء مدينة (الكَرَج) الأصبهانيَّة، وهذه المدينة كان قد دَخَلها عبدُ الله بن محمَّد بن عبد الرَّحمن ابن الأَشقَر، ووَلي القضاءَ فيها، وحدَّث بها، وكان يروي كتابَ «التاريخ الصَّغير» عن الإمام البخاريِّ، كما في ترجمته في «ذكر أخبار أصبهان»: ٢/٧٢، و«تاريخ مدينة السلام»: ١١/٣٣٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، فالغالب على الظنِّ أن يكون صالحٌ قد سمعَه من ابن الأشقر، والله أعلم.

الذي حمَلَها إلى أهل الأندلس هو أصبَغُ بن قاسمٍ[(١)]، وكان هذا الرَّجل عندَ عودته من رحلته المشرقيَّة قد تَولَّى منصبَ القضاءِ ببلدته (إِسْتِجَة)، فأساءَ السِّيرةَ، ولم يَحمده النَّاسُ حتَّى وفاتِه[(٢)]، وكان من ثمرة ذلك أن أَعْرَضُوا عنه وعن مرويَّاته؛ لكنَّها بقِيت كنُسخةٍ مقروءةٍ -على ما يبدو- فقد عرفَ الأندلسيُّون من وَصفِ صالحٍ حجمَ النَّقص الواقع في رواية إبراهيم لكتاب «الجامع»، وبكلامه اعتمَدوا في تَحديده[(٣)]، ومع ذلك فلم يسُق أحدٌ من أئمَّتهم الإسنادَ إلى رواية إبراهيمَ النَّسفيِّ عن طريقِه على وَجه السَّماع، إنَّما ساقوه مَجْبورًا بالإجازة غير المُبيَّنة[(٤)]، فالله أعلم.

أمَّا في المَشرق؛ فإنَّ كثرةَ تَرحالِه، ودَوامَ تنقُّله بينَ البلدان[(٥)]، حالَ بينَه وبينَ الاستقرار الذي يتطلَّبُه عقدُ مجالس الإسماع لكتابٍ كبير ككتاب «الجامع»، لذلك اندثَرَت روايةُ «الجامع» عنه هناك أيضًا، والله غالبٌ على أمرِه سبحانه.

وممَّن سمع «الجامع» من إبراهيم بن معقل على سبيل الاحتمال:

[*]. ابنه سَعيد بن إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج المَعْقِليُّ، أبو عُثمانَ النَّسفيُّ[(٦)].

ثقةٌ، فاضلٌ، نَبيلٌ، صاحبُ أدبٍ وشعرٍ، كبيرُ المحلِّ؛ كان رئيسَ أصحابِ الحديث ببلدته (نَسَف).

طلبَ العلمَ وحصَّله في بلدته وما جاوَرَها من بلدان إقليم خراسان وما وراء النَّهر، ثمَّ

---

(١) قد رَوَى عنه هناك أيضًا محمَّدُ بن أحمد بن محمَّد بن جعفر البَلَويُّ القيروانيُّ، لكنْ لم يُذكَر إن كان يروي «الجامعَ» عن صالحٍ أم أنَّ روايته عنه مُطلقةٌ، وكذلك ذَكَروا ضمنَ رواة رِواية إبراهيمَ النَّسفيِّ لكتابِ «الجامع» محمَّدَ بنَ فَرَج بن سَبعُونَ البَجَليَّ، لكنَّهم لم ينصُّوا على تسمية شيخِه في تلك الرِّواية، فلعلَّه ممَّن سمعَه من أبي الفَضلِ أيضًا، والله أعلم، انظر -تِباعًا- «تاريخ علماء الأندلس»: ١٤٦/٢ و١٠٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «تاريخ علماء الأندلس»: ١٣٣/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٢١١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) تقدَّم نقل كلام الحافظ أبي عليٍّ الجيَّانيِّ بخصوص هذا الموضوع قريبًا؛ ص١٦٦.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٥٦٦/٢.

(٥) ذكروا في مصادر ترجمته أنَّه دَخَل إلى مدينة (أصبهان) سنةَ (٣١٨)، وأنَّه دخَل إلى (مصر) في سنة وَفاتِه.

(٦) انظر لترجمته «القند»: ص٢٠٢ = (٣٢٣)، و«الأنساب»: ٤٨٧/٥ = (النَّسفيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٥٩٢/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٧٦٩/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

رَحَل -في حَياة أبيه- في الطَّلب أيضًا إلى الآفاق بصُحبةِ الحافظ أبي يَعلَى عبد المؤمن بن خَلَفٍ التَّميميِّ[١]، فأدركَ السَّماعَ من الكِبار في العراق والحرمَين واليمن، لكنَّ الرِّوايةَ عنه لم تنتشر كثيرًا؛ لأنَّه قد أفنَى عمرَه في الجِهاد ومحاربة القَرامطة الذين حاوَلوا الاستيلاءَ على نواحي شبه الجزيرة العربية في زَمَنه، وقد قاسَى في سَبيل ذلك المحَنَ والشَّدائدَ حتَّى نَصَره الحقُّ سبحانه وأظهرَه عليهم، فما وَنِيَ عن تتبُّعهم في جحورهم؛ ليُبيدَ دَعوَتهم وضلالتَهم عن آخِرِها، رضوان الله عليه.

قال الإمام نجمُ الدِّين النَّسفيُّ: (رَوَى عنه أهلُ بلده وأهلُ سمرقند وبُخارَى والغرباءُ من أهل الآفاق ... سَكَن سمرقند، ومات بها، يومَ الثُّلاثاء، الثَّالث من صَفَر، سنةَ إحدى وأربعين وثلاث مئةٍ، وصلَّى عليه الأميرُ أبو منصورٍ عبدُ الله بن مَسْلَمةَ، وحُمل إلى نَسَف ودُفِن بها).

وآخرُ مَن رَوَى عن أبي عثمان هو أبو الفَضْل مَنصورُ بن نَصر بن عبد الرَّحيم الكاغَذِيُّ السَّمرقنديُّ، عاشَ بعدَه ثلاثًا وثمانين سنةً؛ توفِّي سنةَ ثلاث وعشرين وأربع مئةٍ[٢].

لم يُشر أحدٌ ممَّن تَرجَمَ لأبي عثمانَ -أو ممَّن تكلَّم عن أسانيد «الجامع الصَّحيح» ورواياته- إلى كونِه من رواة «الجامع» عن أبيه، لكنَّ الإمامَ نجمَ الدِّين النَّسفيَّ قد أخرجَ روايةً منتقاةً من «الجامع» في مَعرِض تَوثيقِ رِواية (طاهر بن الحُسين بن مَخلدٍ) للكتاب عن الإمام البخاريِّ؛ فأسندَها من طريق محمَّدِ بن إسماعيلَ بن يوسفَ اليَعْقُوبيِّ سِبطِ أبي عُثمان[٣]، عنه، وهو يرويها عن أبيه مقرونًا بطاهرٍ وبمحمَّد بن موسى بن الهُذَيل، ثلاثتهم عن الإمام البخاريِّ[٤]، وهذا دليلٌ يقوي كونَه قد سمع «الجامعَ» من هؤلاء الرُّواة الثلاثة، وأنَّه قد

---

(١) تقدَّم التعريف به ضمنَ الرُّواة عن حمَّاد بن شاكر ص١٦٦.

(٢) انظر لترجمته «الأنساب»: ١٩/٥ = (الكَاغَذيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٩٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٦٨/١٧.

(٣) انظر لترجمته «الأنساب»: ٦٩٩/٥ = (اليَعقُوبيُّ)، و«التقييد»: ١٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٦٥٢/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «القند»: ص٢٨٠، والحديث الذي أخرجه هو الحديث الأوَّل في «الجامع الصَّحيح»، وقد أخرج من طريقه أيضًا حديثًا آخرَ، ولكن سَقَطت الواسطةُ الإسناديَّة فيه بين سعيدٍ وبين الإمام البخاريِّ [لعلَّه خطأٌ طِباعيٌّ]، =

رَواه عنهم أيضًا.

غير هذا، فإنَّ روايةَ الحافظ إبراهيمَ بن مَعقلٍ النَّسفيِّ لكتاب «الجامع الصَّحيح» من بين أكثر الرِّوايات التي لم تَنَل ما تستحقُّه من العناية والرِّعاية والاهتمام من قِبَل طَلَبة العِلم ورواته المعتَمَدين، لا سيَّما في العصور المتأخِّرة[1]؛ حيث جَمَحت الرَّغبةُ -في تَحصيل الأسانيد العالية- عددًا من الرُّواة إلى الجُنُوح عن سَماع غيرِ رواية الفِرَبريِّ لكتاب «الجامع»[2]، ومَن فَطِن إليها منهم فإنَّما استَجلبَها لنَفسِه بالإجازة العامَّة المجرَّدة عن السَّماع، غيرَ مُعتَنٍ بتَحصيل نُسخةٍ عنها[3].

= ويغلب على الظَّنِّ -والله أعلم- أنَّ سعيدًا يرويه عن أبيه عن الإمام البخاريِّ؛ لأنَّ الإسنادَ إلى الإمام البخاريِّ من أوَّلِه إلى آخرِه إسنادٌ أُسَريٌّ مكوَّنٌ من أبناءِ إبراهيم بن مَعقلٍ خَلَفًا لسَلفٍ، انظر «القند»: ص٥٧٨، والحديث الَّذي أخرجه هو في «الجامع» برقم: (١٥).

(١) أدرَكَ الإمام الخَطَّابيُّ رحمه الله بعبقريَّته الفذَّة قيمةَ هذه الرِّواية؛ ولذلك اعتمَدها -كما ذكَرنا آنِفًا- نَواةً نَسَج عليها شَرحَه لكتاب «الجامع» المسمَّى: (أعلام الحديث)، لكنَّ شرحَه للأسف كان قائمًا على الانتقاء لا على سَرد الكتاب كاملًا، وكانت روايةُ إبراهيمَ لَدَيه غيرَ تامَّة من جهة السَّماع على شيخِه (خَلَف الخيَّام)، فلم يحفَظ لنا شرحُه إلَّا قسمًا من تلك الرِّواية.

(٢) حتَّى رواية الفِرَبْرِيِّ تداوَلُوها بالسَّماع المتَّصل من طريق أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، ومن طريق أبي الوقت السِّجْزيِّ فقط، كما سيأتي بيانُه ص٣٠٨، ٤٧٨.

(٣) سبَق أن نقلنا أنَّ الحافظَ ابنَ عبد البرِّ كانت له نسخةٌ من هذه الرِّواية، وأنَّ الحافظ ابن حجر قد وقف عليها ونَقل عنها، فلا بدَّ من السَّعي إلى التفتيش عنها في غَياهب المَكتبات في (تُركيا)؛ لأنَّ أغلب محفوظات المكتبة المحموديَّة التي كانت بمصر [وهي المكتبة التي كان الحافظ ابن حجرٍ يعتمد على مخطوطاتها] قد انتقَلَت إلى هناك، والله يختصُّ برحمته مَن يشاء.

[د]. رواية الفِرَبْرِيِّ (٢٣١-٣٢٠)

(تاريخ السماع: ٢٤٨ و ٢٥٢ و ٢٥٥)

هو مُحمَّد بن يُوسُف بن مَطَرِ بن صالحِ بن بِشْرِ بن إبراهيمَ، أبو عَبد الله الفِرَبْرِيُّ[1].

وُلِدَ بمدينة (بُخَارى)، سنةَ إحدى وثلاثينَ ومئتَين.

وقال الحافظ أبو الوَليدِ الباجيُّ: (ثقةٌ مَشهورٌ).

وقال الإمام أبو بكرٍ السَّمْعانيُّ: (كان ثقةً وَرِعًا).

وقال الحافظ ابنُ رُشَيدٍ السَّبتيُّ: (عُمدةُ المُسلِمين في كتاب البُخاريِّ، وشُهرتُه مُغنِيةٌ عن التَّعريفِ بحالِه ... فما ظنُّكَ بمَن جَعَلَه المسلمون عُمدتَهم؟! على أنَّ الحقيقَ بجَواب السَّائِلِين عنه وعن أمثالِه ما أجابَ به يحيى بنُ مَعينٍ ﵀). ثمَّ ذَكَر أنَّ أحدَهم سأَلَ يحيى عن أبي بكرٍ وعثمانَ ابنَي أبي شيبةَ؛ فقال: (يا مَجنون! هل رأَيتَ أحدًا يَسأَلُ عن مِثلِ هؤلاءِ؟!)[2].

---

(١) انظر لترجمته «المؤتلف والمختلف» للدَّارقطنيِّ: ١٨٩٧/٤، و«الأنساب»: ٣٥٩/٤ = (الفِرَبْرِيُّ)، و«التقييد»: ١٣١/١، و«وَفيات الأعيان»: ٢٩٠/٤، و«الإشراف على أعلى شرف»: ص١١٣، و«إفادة النَّصيح»: ص١٠، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠/١٥، و«العِبر في خَبَر مَن عَبَر»: ١٨٩/٢.

و(بن إبراهيم) في نَسَبه زيادةٌ صحيحةٌ، قد ذكرَها الحافظ الحُمَيديُّ في «الجمع بين الصَّحيحَين»: ٣٢١/٤-٣٢٢، وهي ثابتةٌ في سِياق الإسناد إليه في مَطلَع النُّسخة اليونينيَّة أيضًا، وانظر «رحلة ابن بطُوطة» (ط. الرِّسالة): ١٢٢/١، و«أسانيد الكتب السِّتَّة» لابن ناصر الدِّين: ص٢٧٦، و«إسناد صحيح البخاريِّ» له أيضًا (كلاهما ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٩، و«ثَبَت البَلَويِّ»: ص٢٥٩-٢٦٠.

أمَّا (الفِرَبْرِيُّ)؛ فبفَتح الفاء والرَّاء وسكون الباء ثاني الحروف، وقيل: بكسر الفاء، والفتح أشهر، نسبة إلى (فَرَبْر)، وهي بلدة تقَع على الضِّفَّة اليُمنى لنهر جيحون، قريبةٌ من مدينة (بُخارَى)، وهي معدودةٌ ضمنَ مُلحقاتِها من القُرَى، انظر «الرَّوض المعطار»: ص٤٤٠، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٤٦ و٤٨٦، وموقعها الآن في جمهورية أوزبكستان.

(٢) عبارة: (لا يُسأل عن فلان) عادةً ما يستخدمها أئمَّة الجرح والتَّعديل في الرَّاوي الَّذي يبلغ الغايةَ القُصوَى في قضيَّة السُّؤال؛ بحيث يكونُ في مَكانةٍ من الشُّهرة -قَبولًا أو رَدًّا- مُغنيةٍ عن السُّؤال والتَّفتيش عن حالِه، انظر -على سبيل المثال للمَقبولين كالفِرَبْرِيِّ- «سؤالات ابن الجُنيد»: (٣٩٠)، و«سؤالات ابن طَهمان»: (٣٤٥)، و«الجرح والتعديل»: ٢٥٥/٢ و٣٤٤ و٤٢٣ و٤٨٧، و٧٦/٣ و٤٥٩، و٢١١/٤ و٣٦٦ و٣٧١، و٢٩٥/٩، و«تاريخ =

ثمَّ قال: (ومَدَّ الله تَعالَى في عُمُر أبي عبدِ الله الفِرَبريِّ وبارَكَ فيه، حتَّى انفَرَد برواية «الصَّحيح» زَمانًا؛ لِذهاب رواتِه، فرُحِل إلَيه في رِوايتِه عنه، وتُنُوفِس في سَماعِه منه ... وكان عندَه أصلُ البخاريِّ، ومنه نَقَل أصحابُ الفِرَبريِّ، فكان ذلكَ حُجَّةً له عاضدةً، وبصِدقِه شاهدةً)[1].

وقال الحافظُ المُؤَرِّخُ أبو شَامَةَ: (شيخٌ ثقةٌ).

وقال الحافظُ الذَّهبيُّ: (المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، العَالِمُ)[2].

وقد طَلَب الفِرَبريُّ العِلمَ في شَبابِه[3]، واجتَهَد في تَحصيلِه بحَسب طاقتِه؛ فسمعَ من

= مدينة السلام»: ٢٦٨/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٢٩٠/١٨، و«تهذيب الكمال»: ٢٢/٣، و٧١/٩-٧٢، و٣٤١/١١، و٥٥٣/١٢، و١٠٥/١٦، و٥٣٥/١٩، و٤٥٥/٢٧، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٩٠/٨، و٥٧٥/١٨، وبالرَّغم من ذلك فإنَّنا لم نجد بُدًّا من بَسط ترجمة الفِرَبْرِيِّ؛ لانعدام المصادر التَّاريخيَّة الَّتي تَرجمت بإسهابٍ وتوسُّعٍ وتفصيلٍ لأبناءِ بلدان خُراسان وتلك النَّواحي بين أيدينا.

(١) انظر «إفادة النَّصيح»: ص١٤-١٨، أمَّا أصل الإمام البخاريِّ المُشار إليه؛ فسيأتي الكلام عنه مُفصَّلًا قريبًا ص٢٠٠.

(٢) انظر «شرح الحديث المُقتَفى»: ص٢٣٠، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠/١٥-١١.

(٣) ذَكَر الحافظ ابن نُقطةَ (وتبعَه الإمام النَّوَويُّ) أنَّ الفِرَبْرِيَّ قد أدركَ السَّماعَ من (قُتَيبةَ بنِ سَعيدٍ) شيخِ الإمام البخاريِّ، انظر «التقييد»: ١٣١/١، و«شرح صحيح البخاريِّ» (ط. الحلبيِّ): ص٥٩، وقد أنكَرَ الإمام الذَّهبيُّ ذلك؛ لأنَّ الفِرَبْرِيَّ كانَ ابنَ تسع سَنَواتٍ حينَ توفِّي قُتيبةُ سنةَ أربعينَ ومئتَين في قرية (بَغْلَان) التَّابعة لمدينة (بَلخ) بعيدًا عن قرية (فَرَبر)، انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٠/١٥-١١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولترجمة قتيبةَ انظر «تهذيب الكمال»: ٥٢٣/٢٣.

نَعَم، قد جَرَت عادةُ أهل مدينة (بُخَارَى) أن يُسمِعُوا أبناءَهم العِلمَ بعدَ بلوغِهم سنَّ السَّابعة، كما في «الأنساب»: ١١٤/٥ = (الكَلَاباذيُّ)، ولكنْ يُعضِّد قول الإمام الذَّهبيِّ أنَّ الفِرَبْرِيَّ لم يدرك السَّماعَ من جماعةٍ من شيوخ الإمام البخاريِّ قد ماتوا في قريته (فَرَبر) بعدَ وَفاة (قُتيبة)، منهم: (عبد الله بن مُنيرٍ المَرْوَزيُّ) الَّذي توفِّي سنةَ إحدى وأربعين ومئتَين، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ١٧٩/١٦، وانظر «هداية الساري»: ص٨٧ (والتَّعليق عليه، هامش: ٥)، ومنهم: (عُبَيد الله بن سَعيدٍ أبو قُدَامةَ السَّرْخسيُّ) الَّذي توفِّي سنةَ إحدى وأربعين ومئتَين أيضًا، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ٥٢/١٩، فكيف يسمع من قتيبةَ المتوفَّى قبلَ ذلك في مدينةٍ بعيدةٍ؟! ويرسِّخ ذلك أنَّنا قد وجدنا الفِرَبْرِيَّ يروي عن قتيبةَ بواسطةٍ دائمًا، ولمثالٍ على ذلك انظر «الجامع الصَّحيح» نفسَه، بعد الحديث رقم: (١٠٠)، ومن العَجَب أنَّ العَينيَّ قد علَّق على رواية الفِرَبْرِيِّ بواسطةٍ عن قتيبةَ في هذا الموضع من «الجامع» قائلًا وهو يصف حالَ الفِرَبْرِيِّ: (سمع من قتيبةَ بن سعيدٍ، فشارَكَ =

علماءِ مدينةِ (بُخَارَى)، كالحافظ خَلَف بن عامر بن سَعيدٍ الهَمْدَانيِّ[1]، ومحمَّدِ بن المُهَلَّب البخاريِّ[2]، وسمع أيضًا من العلماءِ الذين كانوا يَرِدُونَ إليها، وخصوصًا القاصدِين لدخول قَريتِه (فَرَبر)؛ حيث كانت رِباطًا يقصدُه المتطوِّعون لِجِهاد قبائل الأتراك -ولم تكن أسلمت بعدُ- وأعوانِهم وكَسْر شَوكتِهم وصدِّ غاراتِهم المُباغِتةِ المتكرِّرة على حدود الدَّولة الإسلاميَّة

= البخاريَّ في الرِّواية عنه). انظر «عمدة القاري»: ١٣٢/٢.

والظاهر أنَّ الوَهمَ قد تسرَّب إلى ذِهنِ الحافظ ابن نُقطةَ بإثباتِ سماع الفِرَبْرِيِّ من قتيبةَ؛ بسبب أنَّ هناك أربعة رُواةٍ من نَفس طَبَقة الفِرَبْرِيِّ، وهم:

[١]. محمَّد بن يوسف بن عاصم بن شَرِيك، من أبناء مدينة (بُخارى)، كان حافظًا جَوَّالًا، سمعَ من طَبقة قُتيبة بن سعيدٍ، وهو يروي عن الإمام البخاريِّ، كما في «الكامل» لابن عديٍّ: ١٩٠/٤، و٣٧/٥ و٥٢، وحضَر مَجالسَ تحديثِه الَّتي عَقَدها في بَغداد، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٤٠/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٩٠/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٥٢/٢٤، وذكَرَه الإمام الذَّهبيُّ فيمَن توفِّي بينَ سنة (٢٩١) وسنة (٣٠٠)، انظر «تاريخ الإسلام»: ١٠٥٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولعلَّه هو قَرابةُ الإمام البخاريِّ الَّذي يروي عنه أبو جعفر الورَّاق، كما في «سير أعلام النبلاء»: ٤٢٢/١٢، فالله أعلم.

[٢]. محمَّد بن يوسف، من أبناءِ مدينة (هَمَذَان)، يروي عن قتيبة بن سعيد، كما في «هداية الساري»: ص٨١.

[٣]. محمَّد بن يوسف، من أبناءِ مَدينة (بَلخ)، وكان معاصرًا لقُتيبةَ بن سَعيد، لكنْ كان بينَ أخيه إبراهيمَ وبين قُتيبةَ منافرةٌ وعَدَاءٌ؛ فمن المُستبعَد روايتُه عنه، انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٩٣٧/٣-٩٣٨.

[٤]. محمَّد بن يوسف بن الصِّدِّيق البِيكَنديُّ، أبو جعفرٍ الورَّاق، يروي عن الإمام التِّرمذيِّ وطبقتِه، توفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، ورواية هذا عن قُتيبةَ مستبعَدةٌ أيضًا، انظر لترجمته «الإكمال»: ١٧٦/٥-١٧٧.

فلعلَّ الحافظَ ابنَ نُقطةَ قد وَقَفَ على رِواية أحَد هؤلاء الأربعة عن قتيبةَ، وكان ذلك الرَّاوي غيرَ منسوبٍ فيها لا إلى الجَدِّ ولا إلى البَلَد، أو كان منسوبًا إلى (بُخارَى)، فظنَّ أنَّه الفِرَبْرِيُّ، وقد وقع مثلُ هذا الاشتباهِ للحافظ ابن حجرٍ في أوائل طلبه للعِلم، انظر «هداية الساري»: ص٨١، والتَّعليق عليه في الهامش رقم: (٤)، والله أعلم.

(١) انظر «فتح الباري»: ٣١٨/٢، و«تهذيب التهذيب»: ١٣٢/٣، وقد توفِّي خلَفٌ يومَ الثلاثاء، الثالث من شهر جُمَادَى الأُولى، سنةَ اثنتَين وثمانين ومئتَين، انظر «القند»: ص١٣٤ = (٢٠٠)، وانظر «تاريخ الإسلام»: ٥٤٤/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «الكامل» لابن عديٍّ: ١٠٠/٢، و٧/٧، و«أحاديث في ذمِّ الكلام وأهلِه»: ٧١/٢ = (٢٢٨)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦١٩/١٠، وقد ذُكر أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يزورُه ويكتُب عنه، وهذا يدلُّ على ثقته وجلالته، انظر «تهذيب الكمال»: ٢٠٨/٤، ولعلَّه هو نفسُه الحافظ السَّرْخسيُّ، المتوفَّى سنةَ ستِّين ومئتين بمدينة (سَرْخَس)، انظر «الثِّقات» لابن حبَّان: ١٤٢/٩، و«الأنساب»: ٢٤٤/٣ = (السَّرْخسيُّ)، فالله أعلم.

من ناحيتِها[١]، وكان من بينهم: الإمام البخاريُّ، كما سيأتي تَفصيلُه[٢]، وعليُّ بن خَشْرَمٍ[٣].

ثمَّ رَحَل الفِرَبريُّ إلى بلدان ما وَراء النَّهر المتنوِّعة المُتعدِّدة؛ ليَنهَلَ من مَنابِع العِلم التي فيها، فدَخَل إلى مدينة (الشَّاش)، وسمعَ فيها من الحافظ حاشِد بن إسماعيلَ الغزَّال[٤]، ودَخَل مدينة (مَرْو)، وسمع فيها من الحافظ عبد الله بن أحمَدَ ابن شَبُّويَه[٥]، ومن زهير بن سالمٍ[٦]، ومن عَبد الكَريم بن عَبدِ الله السُّكَّريِّ[٧]، ومن محمَّد بن نَصْر بن الحَجَّاج[٨]، ومن غيرهم، ولم يرحَل خارجَ تلكَ النَّواحي؛ مُكتفيًا بما تجمَّع لَدَى علمائِها من العِلم النَّافع.

---

(١) انظر «تاريخ بُخارَى» للنَّرْشَخيِّ: ص٥٨، وانظر «الأنساب»: ٧٥/٥ = (الكُشْمِيْهَنيُّ)، ولنماذج من هذه التجاوزات انظر «آثار البلاد وأخبار العِباد» للقَزوينيِّ: ص٥١٤-٥١٥.

(٢) انظر: ص١٩٢.

(٣) زارَ قريةَ (فَرَبر) سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئتين مُرابِطًا؛ فسمع منه الفِرَبْرِيُّ في تلك الزِّيارة، انظر «الأنساب»: ٣٥٩/٤ = (الفِرَبْرِيُّ)، و١٥٤/٥ = (المَايِرْسَاميُّ)، و«التقييد»: ١٣٢/١، و«تهذيب الكمال»: ٤٢٣/٢٠، ولرواية الفِرَبْرِيِّ عنه انظر بهامش «الجامع» الزِّيادةَ الَّتي وَرَدت في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ عن الحَمُّوييِّ عنه، بعد الحديث رقم: (٣٤٠٢)، وانظر «الكامل» لابن عديٍّ: ١٣٥/١ و٢٢١ و٢٢٦ و٢٢٧ و٤٣٣، و٣٢٧/٤، و٢٣/٥ و٣٠٢ و٣٦٧، و١٨٦/٦، و٦/٧ و٣٤.

(٤) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ الرواة المتحملين لـ«الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ ص٩٥، وروايةُ الفِرَبْرِيِّ عنه مذكورةٌ في مصادر ترجمته، أمَّا مدينة (الشَّاش)؛ فهي المعروفة في يومنا هذا باسم: (طَشْقَند)، وهي تقع على الضِّفة اليمنى لنهر سيحون، انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٧٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٣-٥٢٦.

(٥) انظر «الثِّقات» لابن حبَّان: ٣٦٦/٨، وانظر لروايته عنه «روضة العقلاء» لابن حبَّان: ص١٦، و«الكامل» لابن عديٍّ: ٩٧/١ و١١٩، وقد توفِّي ابن شَبُّويَه سنةَ خمسٍ وسبعين ومئتين، واستبعدَ ذلك الإمام الذهبيُّ مرجِّحًا أنَّه قد توفِّي سنةَ ستٍّ وخَمسين، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ٦/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣٩٨/٣ = (الشَّبُّويي)، و١٥٨/٥ = (المَاخُوَانيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٠/٦ و٥٥٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وللتعرُّف على أحوال مدينة (مرو) انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٣٩-٤٤٥.

(٦) انظر «الكامل» لابن عديٍّ: ٣٨/٣، وكان الفِرَبْرِيُّ يروي عنه كتابَ «الجامع» للإمام سفيان الثَّوريِّ، وكان زهير قد سمعَه من عبد الله بن الوليد بن ميمون العَدَنيِّ عن الإمام الثَّوريِّ، انظر «الكامل» لابن عديٍّ: ٢٤٩/٤، و«تهذيب الكمال»: ٢٧٢/١٦، وزهير ذكره الإمام ابن السَّمعانيِّ في «الأنساب»: ٣٤٠/٤ = (القَاشَانيُّ)، ولم نجد له ترجمةً.

(٧) انظر لرواية الفِرَبْرِيِّ عنه «الكامل» لابن عديٍّ: ٩٦/١، و«أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله»: (١٩٧)، (٤٦٨)، ولم نجد له ترجمةً.

(٨) انظر لرواية الفِرَبْرِيِّ عنه «الكامل» لابن عديٍّ: ٢٢/٣.

ويَظهَر أنَّ الفِرَبريَّ رحمه الله كان ميَّالًا للإقامة في قريتِه (فَرَبر)، مُمضيًا فيها سائرَ أيَّام حياتِه[1] مُكرِمًا مَن يأتي لزيارتِه برواية ما عندَه من العِلم، أو يكتُب بالإجازةِ إلى مَن يسألُه ذلك من الطَّلبة، دونَ تصدُّرٍ للمَجالسِ[2]، إلى أنْ قصَدَه الغُرباءُ من طلبة العِلم بعدَ وفاةِ حمَّاد بن شاكرٍ النَّسفيِّ سنةَ إحدى عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ ليسمَعوا منه «الجامعَ الصَّحيحَ»؛ فلزمته الصَّدارةُ بذلك، وأُلجِئَ إليها دونَ رَغبةٍ منه.

ولكنَّه ربَّما كان يقوم في تلك المدَّة قَبلَ شُهرتِه ببعض الرِّحلاتِ إلى المُدُن المجاورة لأسبابٍ لم تتَّضح لنا بجَلَاءٍ؛ فقد دَخَل مدينةَ (خُوارَزْم) سنةَ أربعٍ وتِسعين ومئتَين[3]، وحدَّث في حاضرتِها الكُبرى (المَنصُورة) بكتاب «الجامع الصَّحيح»، وسمعَ منه جُزءًا من الكِتابِ بعضُ طلَبةِ العِلم هناك[4].

وقد سمعَ منه في قريتِه (فَرَبر) كِبارُ أئمَّة العِلم من أصحابِ الرِّحلة من أبناءِ خُراسانَ وما

(١) يلاحَظ أنَّ المدنَ التي دَخَلَها الفِرَبْرِيُّ متقاربةٌ من بعضِها البعض جغرافيًّا، انظر «سيرة الإمام البخاريِّ»: ٦٤/١.

(٢) كان الإمام أبو بكرٍ الإسماعيليُّ يروي عن الفِرَبْرِيِّ بالإجازة الَّتي كَتَبها له بخَطِّه، انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعليِّ بن المُفضَّل المَقدسيِّ: ص٤٠٠-٤٠١، و«فتح الباري»: ٢٦٩/٨، و٢٥٦/١٣، وقد كان أوَّلُ سماعِ الإسماعيليِّ للعِلم سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومئتين، كما في «معجم شيوخه»: ص٦٢٥-٦٢٦، وكانت أوَّلُ رحلةٍ له في طلبِ العِلم سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومئتَين، عندما بلغه نبأُ وفاة محمَّد بن أيُّوب الرَّازيِّ، كما في «تاريخ جرجان» للحافظ السَّهْميِّ (ط. المُعَلِّميِّ): ص٦٩-٧٠، فكانت رحلته إلى الفِرَبْرِيِّ ممكنةً، فربما تراخى عن الرِّحلة إليه لعِلمه بعَدَم تصدُّر الفِرَبْرِيِّ للرِّواية كما استظهَرْنا، والله أعلم.

(٣) انظر «دلائل النبوَّة» للمُستغفريِّ: (٦٢١)، وانظر «تاريخ مدينة السلام»: ٣٢٨/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٥٢/٧٧-٧٨، ومن الجدير بالذِّكر التَّنبيهُ إلى أنَّ أحَدَ رِفاقِ الإمام البخاريِّ وأصدقائِه المقرَّبين كان ما يزال على قيد الحياة في وَقت زِيارة الفِرَبْرِيِّ لمدينة (خُوارزْم)، وكان الإمامُ البخاريُّ يُقيمُ عندَه عندَما يزور هذه المدينة، وقد رَوَى عنه في مصنَّفاتِه، ألَا وهو قاضيها ومحدِّثها الحافظ عبدُ الله بن أُبيٍّ، انظر «سير أعلام النبلاء»: ٥٠٣/١٣-٥٠٤.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٩٥/١٦، ولمدينة (المَنصورة) الخُوارزْميَّة -وتُعرَف باسم: (الجُرجانيَّة)- انظر «معجم البلدان»: ١٢٢/٢ و٣٩٧، و٢١١/٥، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٩١، ولا نعتقد أنَّ الفِرَبْرِيَّ قد حدَّث بالكتاب في مَحفلٍ عامٍّ، ولا أنَّه حَظيَ بإقبالٍ وقَبُولٍ من عامَّة الطَّلبة هناك؛ لأنَّ أهل (خُوارزْم) عُرفوا بكَونهم من أهل الرَّأي المُولَعين بعلم الكلام، ولم تكن لهم مُيولٌ إلى سَمَاع الحديث ومدارستِه، انظر «آثار البلاد وأخبار العِباد» للقَزوينيِّ: ص٣٧٧-٣٧٨ و٥٢٠، والله أعلم.

حَولَها قَبلَ شُهرتِه أيضًا، منهم الإمامان الحافظان: محمَّد بن حِبَّان البُستيُّ، وعبد الله بن عَديٍّ الجُرْجَانيُّ(١)، ثمَّ تَوَافَدت عليه جُموعُ النَّاسِ بعدَ ذلك، وازدادَ عددُ الطُّلَّاب القاصدين إليه من شتَّى أقطار الأرضِ حتَّى تَجاوَزَ الإحصاءَ، وقد بَقي الفِرَبريُّ متواصِلًا مع هذه الجُموع، يعقد لهم مجالسَ الرِّواية والإسماعِ دونَ كَلَالٍ أو مَللٍ، حتَّى أواخِرِ أيَّامِ حياتِه(٢).

وقد توفِّي رحمه الله في شهر شَوَّالٍ(٣)، سنةَ عشرين وثلاث مئةٍ(٤).

وكان من تَمام تَوفيق الله تعالى للفربريِّ أنْ تَزامَنَت بداياتُ طَلَبه للعِلم معَ عَودةِ الإمام البخاريِّ الميمونةِ سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين إلى إقليمِ خراسان من آخِرِ رِحلةٍ قامَ بها إلى دار السَّلام بَغداد(٥)، عازمًا على الاستقرارِ والمُقام في دِيارِه الأمِّ؛ لِنَشْرِ ما حصَّله من المَعرفة -في تَرحالِه الواسِع- بينَ سُكَّانها من طَلَبة العِلم النُّجباءِ، وكان الفِرَبريُّ من أوائل أولئك التَّلامذة

---

(١) ابتدأ الحافظ ابنُ عديٍّ طَلبَ العلمِ سنةَ تسعين ومئتين، وكانت أوَّل رحلةٍ له في طلب العِلم سنةَ سبعٍ وتسعين ومئتين، كما سيأتي في ترجمته ضمنَ رواة الكتاب عن الإمام الفِرَبْرِيِّ ص٢٣٩، أمَّا الحافظ ابن حبَّان فقد ابتدأ طلبَ العلم على رأس سنة ثلاث مئةٍ، كما في ترجمته من «ميزان الاعتدال»: ٥٠٦/٣ (ط. البجاوي)، وروايةُ هذين الإمامَين عن الفِرَبْرِيِّ مرسِّخةٌ لثقته وجلالتِه؛ فقد ألَّف كلٌّ منهما كتابًا في المحدِّثين الضُّعفاء المجروحين، وقد ذكَر كلاهما في الكتابَين تراجمَ جماعةٍ من كبار الأئمَّة، وأورَدا جماعةً من شيوخِهما الذين كَتَبا عنهم، وما تعرَّضا لذِكر الفِرَبْرِيِّ، ولا أشارا إليه بحرفٍ، لا سيَّما الحافظ ابن عديٍّ؛ لأنَّه قد اشتَرَط أن يذكُر مستوعِبًا في كتابه كلَّ مَن تكُلِّم فيه ولو بجرحٍ طَفيفٍ، وإنَّما أَشَرنا إلى هذا لِما تَواصَى به أهلُ البغي العلميِّ في زماننا من إطلاق عبارة الجهالة والطَّعن على الفِرَبْرِيِّ رحمه الله؛ ليوهنوا صِلةَ الوَصل بينَ المسلمين وبين كتاب «الجامع الصَّحيح»، والله تعالى مِن وَرائِهم محيطٌ.

(٢) سمع منه الكُشْمِيْهَنيُّ وإسماعيلُ الكُشَانيُّ كتابَ «الجامع» في سنة وفاتِه، كما سيأتي بيانُه ص٣٥٤، ٤٠٣.

(٣) اختُلف في تحديد يوم وفاتِه؛ فقال الإمام ابن السَّمعانيِّ: (يومَ الأحد، لثلاثٍ خَلَون من شوَّالٍ)، ووافقه ابن خلِّكان، وقال تلميذُ الفِرَبْرِيِّ أبو إسحاق المُستملي نقلًا عن الحافظ الطَّرْخانيِّ: (لعَشرٍ بَقِينَ منه)، واعتمَدَ في ذلك على مَن نَقَل له الخَبرَ من القادمين عليه من المسافرين إلى مدينته (بَلْخ) [كما في إفادة النَّصيح: ص٢٣]، وهذا القول قد اعتمدَه الحافظ ابن نُقطة والإمام الذَّهبيُّ، ورجَّحه الحافظ ابن رُشيدٍ، ولا تعارُض بينَ القولَين؛ إذا أخَذنا بعين الاعتبارِ الفَرقَ بين وقتِ الوَفاةِ الحقيقيِّ، وبين وقت انتشار الخبرِ، والله أعلم.

(٤) اتَّفق على تحديد وفاتِه في هذه السَّنة تلامذتُه ومعاصروه وكافَّة من تَرجم له، وانفرَد دونَهم العلَّامةُ مجدُ الدِّين أبو السَّعادات ابن الأثير؛ فأرَّخ وفاتَه سنةَ إحدى وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر «جامع الأصول»: ٨٩٦/١٢، وتابعَه على ذلك أخوه عزُّ الدِّين أبو الحَسَن ابن الأثير في كتابه «الكامل في التَّاريخ»: ٩٣/٧.

(٥) انظر «الإرشاد»: ٩٥٩/٣.

الوافدين إلى مَجالسِ السَّماع، الحريصين المواظِبين على الإفادة والانتفاع، حيث كان سماعُه الأوَّلُ لكتاب «الجامع الصَّحيح» من الإمام البخاريِّ في قريتِه (فَرَبر)، في نَفس تلك السَّنة[١]، وهو في مُقتَبَل العُمُر ابنُ سبعَ عشرةَ سنةً.

ثمَّ تَكرَّر حضورُ الفِربريِّ إلى مجالسِ السَّماعِ، وواظَبَ على ملازمة الإمام البخاريِّ، ولم يدَع فرصةً تُتاحُ له في ذلك إلَّا استغلَّها، على أنَّ لقاءاتِه بالإمام البخاريِّ كانت منحصرةً في أوقات وجود الإمام في مدينة (بُخارَى)، وخصوصًا في نَوباتِ زِياراتِه المتكرِّرة إلى قرية (فَرَبر)، حيثُ كان يقصدُها كثيرًا[٢]؛ رغبةً منه بتَحصيل أجر المُرابطة في سبيل الله تعالى[٣]؛ لكون قرية (فَرَبر) رباطًا معروفًا، كما سَبَق بيانُه[٤]، وقد بَنَى الإمام البخاريُّ فيها رِباطًا للمجاهدين[٥]؛ مشاركةً منه في ذلك الواجب المقدَّس، وكان يُقيمُ فيها في كلِّ نوبةٍ من تلك النَّوباتِ مدَّةً من الزَّمن ليست بالقصيرة؛ حيث كان يواصلُ أثناءَ إقامتِه هناكَ -بمساعدة ورَّاقِه أبي جعفرٍ- تأليفَ مصنَّفاتِه وتنقيحها، مع مُداومتِه على مُمارَسة تَمارين الرِّماية وركوب الخَيل[٦]، وكانت فترةُ إقامتِه تمتدُّ أحيانًا إلى حدٍّ يحتاجُ معَه إلى مَن يقومُ بتَدبيرِ شؤونه الخاصَّة في مَنزِله[٧]، وقد كان رحمه الله ملازمًا للإمام البخاريِّ إلى آخِرِ سنةٍ من سَنَوات حياتِه، فقد سمعَ منه كتابَ «خَلق أفعال العِباد» سنةَ ستٍّ وخمسين ومئتَين[٨].

---

(١) انظر سند الرِّواية المذكور في أوَّل نشرتنا هذه لكتاب «الجامع» ص٧، وانظر «رجال صحيح البخاريِّ» للكَلاباذيِّ: ٢٤/١، و«الأربعين في الجهاد» لأبي عبد الرحمن المقرئ: ص٢١، و«التقييد»: ١٣١/١-١٣٢، و«مشيخة أبي بكرِ ابن عبد الدَّائم»: (١٧).

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٥٥/٦ و١٥٦-١٥٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٤٥/١٢ و٤٤٦ و٤٥٣.

(٣) الأحاديث في ذلك مشهورةٌ، ومنها ما أخرجه الإمام البخاريُّ في «الجامع الصَّحيح»، برقم: (٢٨٩٢)، من حديث سَهل بن سعدٍ السَّاعديِّ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «رِباطُ يوم في سبيل الله، خيرٌ من الدُّنيا وما عَليها».

(٤) انظر ص١٨٨.

(٥) انظر «هداية الساري»: ص٧١.

(٦) انظر المرجع نفسه: ص٦٦.

(٧) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٥٥/٦-١٥٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٤٧/١٢.

(٨) انظر مقدمة «خلق أفعال العِباد» (ط. الفهيد): ٩١/١ و٩٥، وسياق الإسناد أوله: ٥/٢.

وعلى الرَّغم من استقرار الإمام البخاريِّ سَكَنًا في مدينة (نَيسابُور) طِوالَ السَّنواتِ الخَمسةِ الممتدَّة بينَ سنة خمسين ومئتين إلى سنةِ خمس وخَمسين ومئتين، عاقدًا فيها مجالسَ الإسماعِ والدَّرس للطَّلبةِ على الدَّوَام[١]، إلَّا أنَّه كان شديدَ الحرصِ في تلك الفترةِ، وخصوصًا في السَّنَواتِ الثَّلاث الأَخيرة، على زِيارة قرية (فَرَبر) وغيرِها من القُرَى والمدن المحيطة بمدينته الأُمِّ (بُخارى)؛ ليُعلِّم النَّاسَ وينشرَ فيهم المعرفةَ التي حصَّلها.

وبهذه الزِّيارات المتكرِّرة أُتيحَ للفَربريِّ -كغيرِه من أبناءِ تلك النَّواحي[٢]- أن يَنالَ شَرَف لِقاءِ الإمام البخاريِّ والسَّماع منه، ونظرًا لحرص الفِرَبريِّ الشَّديد على تلك اللِّقاءات؛ فقد تسَنَّى له أن يسمَع «الجامعَ الصَّحيحَ» على الإمام البخاريِّ -في ضمنِ ما سمعَه من مصنَّفاتِه الأُخرى- ثلاث مرَّاتٍ[٣]: الأُولى سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين، والثَّانية سنةَ اثنتَين وخمسين ومئتين، والثَّالثة امتدت من سنة ثلاثٍ وخمسين إلى سنة خمسٍ وخمسين ومئتين، وكانت هذه السَّماعاتُ كلُّها في قرية (فَرَبر)، إلَّا المرَّة الثَّانيةَ؛ فإنَّها كانت في مدينة (بُخارَى)[٤].

---

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: ٦/١٤٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٠٤، و«تغليق التَّعليق»: ٥/٤٣٠، و«هُدى الساري»: ص٤٩٠.

(٢) انظر ما قاله محمَّد بن واصل البيكنديُّ، في «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٦٥-٤٦٦.

(٣) المشهور عندَ أغلب المختصِّين بشأن الرِّواية أنَّ الفِرَبْريَّ سمعه مرَّتين فقط، ونبَّه الحافظ الدِّمياطيُّ إلى كونِه قد سمعَه ثلاث مرَّاتٍ، كما في هامش «إفادة النَّصيح»: ص١٦-١٧.

(٤) هو المنقولُ عن الفِرَبْريِّ نفسِه، من طريق الحافظ أبي ذرٍّ الهَرويِّ عن مشايخِه الثَّلاثة (المستملي والسَّرخسيِّ والكُشْمِيهنيِّ) عنه، كما في بعض مخطوطات الصحيح، انظر مخطوطة مكتبة الفاتح (١٠٨٤) ومخطوطة مكتبة لالالي(٦١٤)، وانظر «إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٩، وثَبَت عبد القادر التَّغلبيِّ: ص٥٧-٥٨ [وقد ساقَه من طريق أبي الوَقت السِّجزيِّ، إلى الحَمُّويِيِّ]، لكنَّهما حدَّدا السَّماعَ الثَّاني بسنة ثلاثٍ وخمسين ومئتَين، وقد ذكره الحافظ ابن حجر بتحديد بلدان السَّماع دونَ تحديد سَنَوات السَّماع، انظر «المعجم المفهرس»: ص٢٥، والمذكور أعلاه هو الذي اعتمَدَه الحافظ الكَلَاباذيُّ ونَصَّ عليه في كتابه «رجال صحيح البخاريِّ»: ١/٢٤، ونَقَله عنه الحافظ أبو ذرٍّ الهَرَويُّ [كما في «فهرسة ابن خير»: ص٩٥ (ط. الخانجي)]، وابن نُقطةَ في «التقييد»: ١/١٣١-١٣٢، والنَّوَويُّ في «شرحه على صحيح البخاريِّ» (ط. الحلبيِّ): ص٥٩، والعَينيُّ في «عمدة القاري»: ٢/١٣٢، وهو الذي اعتَمَده أيضًا الحافظ التُّجِيبيُّ ونَصَّ عليه في «برنامجه»: ص٦٩، وكذلك الحافظ ابن حجر في كتابه «هداية الساري»: ص١٤٨، و«فتح الباري»: ١/٥، وتبعه القَسطَلَّانيُّ في «إرشاد الساري»: ١/٥١. =

أمَّا السَّماعان الأَوَّل والثاني؛ فمتَّفَقٌ علَيهما عندَ العلماءِ بأُصول الرِّواية؛ لأنَّ الفِرَبريَّ رحمه الله نَصَّ عليهما صراحةً في إسنادِ الرِّواية المتداوَلَة المشهورةِ لكتاب «الجامع» عندَ المتأخِّرين، وهي منقولةٌ من طريق الحافظ أبي الوَقت السِّجْزيِّ، عن الدَّاوُوديِّ، عن أبي محمَّدٍ الحَمُّويِيِّ السَّرْخَسيِّ، عن الفِرَبريِّ[1].

وأمَّا السَّماع الثَّالث؛ فقد صَحَّ عن الكُشَانيِّ أنَّه سمعَ الفِرَبريَّ رحمه الله يقول: (سمعتُ «الجامعَ الصَّحيحَ» من أبي عَبد الله بفِرَبر، وكان يُقرأُ عليه، في ثلاث سِنين: في سنةِ ثلاثٍ وخَمسين، وأَربعٍ وخَمسين، وخَمسٍ وخَمسين)[2]. وعلى ذلك وَقَع التَّصريحُ منه بالسَّماعِ في سنة ثلاثٍ

= أمَّا مَن قال بأنَّ السَّماع الثاني كان في قرية (فَرَبر) أيضًا كسائر السَّماعات الأُخرَى [كالإمام الذهبيِّ في «سير أعلام النبلاء»: ١٠/١٥]؛ فلأنَّ سِياقَ الإسنادِ إلى «الجامع» عن طريق الفِرَبْريِّ قد وصلَ إليهم مُجمَلًا غيرَ مفصَّلٍ من رواية الحَمُّويِيِّ السَّرخسيِّ فقط عنه، وعبارتُه توهِم ذلك؛ فقد وَقَع في سياقِه [كما في أوَّل إسناد النُّسخة اليونينيَّةِ، و«نهاية الأَرَبِ: ٢٨٥/١٦-٢٨٦، ومَسْموعات أبي محمَّد ابن زَيدٍ الحنبليِّ»: ق٧٤/ب]: (حدَّثنا الإمام البخاريُّ بفَرَبرَ، سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتين مرَّةً، ومرَّةً سنةَ اثنتَين وخَمسين ومئتين). وفي بعض الرِّوايات [كما في الأوائل السُّنبليَّة: ص٣]: (أخبَرَنا ... مرَّتَين، بفَرَبر مرَّةً سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتين، ومرَّةً سنةَ اثنتَين وخَمسين ومئتين). وفي بعضِها [كما في «رحلة ابن بطُوطة» (ط. الرِّسالة): ١٢٢/١]: (أخبرنا ... سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين، بفَرَبر، ومرَّةً ثانيةً بعدَها، وبعدَها سنةَ ثلاثٍ وخَمسين). فظنَّ السَّامع لهذا السِّياق أنَّ السَّماعَين في تلك السَّنتَين المذكورتَين كانا بقرية (فَرَبر)؛ معتبرًا أنَّ العطفَ بينَ المرَّتَين متَّصلٌ، وإنَّما الكلامُ هاتين الثَّانية مستَأنَفٌ؛ لِما دلَّت عليه النُّقول الأُخرى، والله أعلم.

وقد ورَد سِياقُ الإسناد في بعض الرِّوايات بتحديد سنةِ اثنتَين وخمسين ومئتَين فقط دونَ تحديد بلد السَّماع [كما في «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢١٦/٣]، ووَرَد في بعضِها بتَحديد السَّنتَين دونَ تحديد بلَد السَّماع [كما في «وَفَيات الأعيان»: ٢٢٦/٣، و«مشيخة ابن عبد الدَّائم»: (١٧)]، وورد في بعضِها منبِّهًا إلى تعدُّد مرَّات السَّماع دونَ تحديدٍ لسنواتها ولا بلدانِها [كما في «نَكت الهميان»: ص٢٧، و«غرر الفوائد المجموعة»: ص١١٢-١١٤]، وهذا خارجٌ عَنْ نِطاق الإشكالِ، والقول الفَيصَل في توضيحِ حقيقة الحال في كلِّ ذلك يُرشِدُ إليه التَّفصيلُ الذي جاءَ في سِياق الإسناد الذي جاء أوائل الأصول الخطية السابقة الذكر، وذكَره الحافظ ابن ناصر الدِّين في «إسناد صحيح البخاريِّ»، والحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»؛ فبجَمعه مع السِّياق المُجمَل للإسناد المذكور يتَّضح وجه الاعتماد الذي بنَى عليه الحافظ الكلاباذيُّ ومَن وافَقه قولَهم، والله أعلم.

(١) وهو سَنَدُ النُّسخة اليونينيَّة، وكذا نقله الكلاباذي في «الهداية والإرشاد»: ٢٣/١ -ومن طريقه ابن نقطة في «التقييد»: ص١٢٦ - وأبو عليٍّ الجيانيُّ في «تقييد المهمل»: ٦٤/١، وابن رُشَيد في «إفادة النصيح»: ١٦.

(٢) نقله عنه الإمام أبو بكر السَّمعانيُّ في «أماليه»، كما في هامش «إفادة النَّصيح»: ص١٧، وأسنَدَه بإسنادٍ صحيحٍ =

وخَمسين ومئتين، في سِياقِ رِوايةِ الإمام أبي زيدٍ المَروزيِّ للكتاب عنه، وفي رِواية الحافظ ابن السَّكَن عنه أيضًا؛ حيث قال لهُما: (حدَّثنا البخاريُّ سنةَ ثلاثٍ وخَمسين ومئتَين)(١). ووَافَقهم على ذِكر هذه السَّنةِ عنه أيضًا الإمامُ أبو محمَّدٍ الحَمُّوييُّ السَّرْخَسيُّ، في إحدى الرِّوايات عن الحافظ أبي الوَقتِ السِّجْزيِّ، بإسنادِه المتقدِّمِ ذِكرُه إلَيه؛ حيث قال له الفِرَبريُّ: (أخبرَنا الإمام البخاريُّ، سنةَ ثمانٍ وأربَعين، وسنةَ اثنتَين وخَمسين، وسنةَ ثلاثٍ وخَمسين ومئتَين)(٢).

والمُتعيِّن بهذا يَقينًا أنَّ الفِرَبريَّ رحمه الله قد سمعَ الكتابَ على الإمام البخاريِّ ثلاثَ مرَّاتٍ، لا مرَّتَين كما هو مشهورٌ(٣)؛ فالمُتبادرُ إلى ذِهن المُطالِعِ من تلك العِبارةِ الَّتي قالَها لتلميذِه الكُشَانيِّ أنَّ سَماعَ الفِرَبريِّ لكتاب «الجامعِ» في تلك السَّنواتِ الثَّلاث بقَرية (فِرَبر) كان سَماعًا واحدًا، امتدَّت مَجالسُه مستغرِقةً ثلاثَ سِنين مُتتالياتٍ مُتعاقِباتٍ(٤)، فلعل الإمام البخاريَّ

= إليه الحافظُ ابن نُقطة في «التقييد»: ١٣٢/١، وانظر «الأنساب»: ٣٥٩/٤ = (الفِرَبْرِيُّ)، و«برنامج التُّجيبيِّ»: ص٦٩، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١، و«فهرسة ابن خير»: ص٩٥-٩٦ (ط. الخانجي)، ويوافقه ما نَقَلَه الحافظ ابن ناصر الدِّين في رسالته «إسناد صحيح البخاريِّ» (ضمن مجموع رسائله: ص٣٠٩) -في سِياق أسانيده إلى «الجامع»- عن ثمانيةٍ من أصحاب الفِرَبْرِيِّ (وهم: ابن السَّكَن، وأبو زيدٍ، والجُرجانيُّ، والكُشميهَنيُّ، والكُشَانيُّ، والحمُّوييُّ، وابن شبُّويَه، والمُستملي) عن الفِرَبْرِيِّ، به.

(٢) انظر «الأربعين في الجهاد والمجاهدين» لعَفيف الدِّين المقرئ: ص٢١ = الحديث الأوَّل، ويوافقه سِياقُ الإسنادِ عنه كما وَرَد في «رحلة ابن بطُّوطة» (ط. الرِّسالة): ١٢٢/١.

(٣) سَبَق أن نَبَّه إلى ذلك الحافظ الدِّمياطيُّ رحمه الله، كما في هامش «إفادة النَّصيح»: ص١٦-١٧.

(٤) هو ظاهرُ صَنيع الإمام ابن السَّمعانيِّ في عبارتِه، كما في «الأنساب»: ٣٥٩/٤ = (الفِرَبْرِيُّ)، وانظر «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدُّكتور خلدون الأحدب: ص٢٢٦-٢٢٨، ومن أغرَب ما وَقفتُ عليه في تحديد زمان هذه السَّماعَات ومكانها ما نَقَلَه الحافظ البُوصيريُّ (المتوفَّى سنة ٨٤٠) في مَجموعٍ حديثيٍّ له مكتوبٍ بخطِّ يدِه سنةَ ثلاثٍ وثمان مئةٍ، وهو محفوظٌ بمدينة (إستانبول)، في مكتبة (راغب باشا)، برقم: (١٤٧٠)، حيث ساقَ (في الورقة: ٢٤٠/أ، منه) عن رَفيقِه وشَيخِه الحافظ ابن حجرٍ العسقلانيِّ إسنادَه إلى «الجامع الصَّحيح»، من طريق الرَّضيِّ الطَّبريِّ (الَّذي تقدَّم الكلام عنه في رواية المَحَامِليِّ) ص١٢٦ إلى أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، بإسنادِه المَعروف إلى الفِرَبْرِيِّ؛ قال: (أخبرنا أبو عبد الله البخاريُّ، قراءةً عليه وأنا أسمع، مرَّتَين: مرَّةً ببُخارَى، سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين، ومرَّةً بفَرَبر، أوَّلُها سنةَ اثنتَين وخمسين ومئتَين، وآخِرُها سنةَ خمسٍ وخمسين، ومات بعدَ ذلك، في سَلْخ رَمَضانَ من سنةِ ستٍّ وخَمسين). ولا نظنُّ هذه العبارةَ إلَّا تصرُّفًا من قِبَل الحافظ ابن حَجَرٍ، أو =

كان يقرأ عليهم جزءًا من «صحيحه» كلما جاء زائرًا إلى بلدته إلى أن تمَّ لهم السماع خلال هذه السنين الثلاث، وهذا متوافق مع ما قاله الدِّمياطيُّ ﷺ[1]، وبناء عليه يحمل نقل من نقل سماعه سنة ثلاث وخمسين على أنَّه حصل غالب الكتاب في هذه المدة.

والتَّساؤلُ الَّذي يطفو -بذلك- على سَطحِ التَّأمُّل: لماذا اشتهرَ السَّماعان الأوَّلان عن الإمام الفِرَبريِّ أكثرَ مِن السَّماع الثالث؟ أو بعبارةٍ أَدَقَّ: لماذا كان الإمام الفِرَبريُّ ينصُّ على هذين السَّماعَين أكثرَ من السَّماعات الباقية؟

لا ريبَ أنَّ هذا التَّمايزَ راجعٌ إلى اختلافِ حال السَّماعات بعضِها عن بعض، من حيث الاتصال والتَّمام، أو من حيث النُّسخة المسموعةُ على الإمام البخاريِّ من كتاب «الجامع»، أو من حيث طَريقة السَّماع على الإمام البخاريِّ، ولكلٍّ من هذه الحالات ما يؤيِّدُها:

[١]. أمَّا من حيث طَريقة السَّماع على الإمام البخاريِّ؛ فمِن الواضحِ أنَّ الفِرَبريَّ كان في مَجَالسِ السَّماع المَعقودة في السَّنواتِ الثَّلاثِ (من سنة ثلاث وخَمسينَ إلى سنةِ خمسٍ وخمسين ومئتَين) حاضرًا بصِفة المُستَمِع المُجرَّدِ في غِمَارِ الطَّلَبة دونَ أن يُشاركَ في قراءة الكتاب على الإمام البخاريِّ، دلَّ على ذلك وصفُه لتلك المَجَالس؛ حيث قال: (سمعتُ «الجامعَ الصَّحيحَ» من أبي عَبد الله بفَرَبرَ، وكان يُقرأُ عَليه، في ثلاثِ سِنينَ)[2]، وقد أفادَه ذلك الحضورُ المجرَّد بأنْ فَسَحَ له مَجالًا أرحَبَ وأوسَعَ ليدوِّن الفَوائدَ الإملائيَّة الَّتي كان الإمام البخاريُّ يُضيفُها على أصل الكتابِ عندَ قراءَتِه؛ جَوابًا على استفسارٍ، أو تبيانًا لإشكالٍ عارضٍ، أو تنبيهًا إلى معنًى دَقيقٍ جدًّا.

= من قِبَل الرَّاوي عنه الحافظ البُوصيريِّ، وليست نصًّا من كلام الفِرَبْرِيِّ، ولو كانت محفوظةً ثابتةً عنه لقَطَعت كلَّ قولٍ في ما نَحن بصَدَد بحثِه، ولكنَّ هذا الاختلافَ في نصِّ عبارة الرِّواية يَدفعُ بنا إلى الجزمِ بكونِه نابعًا من تصرُّفات الرُّواةِ في التَّعبير عن تصوُّرِهم لواقع الحال، الأمر الَّذي يدلُّ على اضطرابٍ في فَهم العبارات المنقولة عن الفِرَبْرِيِّ في تحديد مرَّات وسَنَوات السَّماعات، كما سيأتي توضيحُه ص١٩١، والله أعلم.

(١) انظر هامش «إفادة النَّصيح»: ص١٦-١٧.

(٢) لم يذكر هاتَين السَّنتَين إلَّا مرَّةً وحيدةً في النَّصِّ الَّذي سمعَه منه إسماعيلُ الكُشَانيُّ، والكُشَانيُّ أصغرُ الرُّواة الَّذين سمعوا من الفِرَبْرِيِّ سِنًّا، وكان آخرَهم وفاةً، كما سيأتي بيانُه ص١٩٢.

لكنَّ الفِرَبريَّ في السَّماع الأوَّل سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين، وكذلك في السَّماع الثَّاني سنةَ اثنتَين وخمسين ومئتَين، كان قد نالَ شَرَفَ المُشارَكةِ في قراءة جزءٍ من الكتاب على الإمام البخاريِّ؛ فقد نُقلَ عنه أنَّه قال في وَصفِ سماعَيه هذَين من الإمام البخاريِّ: (قراءةً عَليه وأنا أسمَعُ)(١). وجاءَ في بعض الطُّرق عنه من نفس إسنادِ الرِّواية تلك أنَّه قال: (بقراءَتي علَيه)(٢). وبالجَمعِ بينَ النَّقلَين يتَّضح أنَّه قد شارَكَ بقراءةِ قسمٍ من «الجامع» على الإمام البخاريِّ في السَّماعَين القَديمَين، وهذا ما جَعَله معتزًّا بهما بشكلٍ أبلَغَ وأعمَقَ؛ لما اشتَملَا عليه من ذكرياتٍ نَبيلةٍ راسخةٍ في قَرارةِ نَفسِه، فكان بذلك ميَّالًا إلى تعيينِهما أكثرَ من تعيين غيرِهما عندَ الرِّواية لقاصديه من الطَّلبةِ، خاصَّةً الفَوجَ الأوَّلَ منهم، والله أعلم.

[٢]. أمَّا من حيث اتصال السَّماعِ؛ فقد كان سماع الفِرَبريِّ في المرتين الأولى والثانية متصلًا متتابعًا، بينما كان سماعه في المرة الثالثة مقطعًا متتابعًا استغرق فيه ثلاث سنين، ولعله أثناء هذه المدة قد فاته شيءٌ من «الصحيح»، فلذلك كان يُعرِضُ عن تَعيينها، والله أعلم.

[٣]. أمَّا من حيث النُّسخة المسموعة على الإمام البخاريِّ من كتاب «الجامع»، وهي القضيَّة الجَوهريَّة في هذا المَبحَثِ؛ فممَّا لا ريبَ فيه أنَّ الفِرَبريَّ لَمَّا توجَّه إلى مَجلسِ الإمام البخاريِّ لسَماع «الجامع» للمرَّة الأُولى سنةَ ثمانٍ وأربَعين ومئتَين، كان قد اتَّخَذ لنَفسِه نُسخةً من الكتاب؛ ليضبطَ سَماعَه ويقيِّد فَوائدَ الإملاءِ وتَعليقات الإمام البخاريِّ في حَواشِيها، ثمَّ انقَطَع الإمام البخاريُّ بعدَ تلكَ السَّنةِ عن زيارةِ (فَربر)؛ منشغلًا بنَشر العِلم في مدينة (نَيسابور)، حتَّى ابتدأَت محنتُه مع الذُّهليِّ فيها سنةَ اثنتَين وخمسين ومئتَين، فرَجع إلى زيارةِ بلدِه الأُمِّ (بُخارَى) بانتظامٍ أكثرَ من ذي قَبلٍ، وتَنامَى إلى عِلم الفِرَبريِّ ذلك الخَبرُ، فحَمَل نُسختَه القَديمةَ

(١) انظر «نكت الهميان»: ص٢٧، و«غرر الفوائد المجموعة»: ص١١٤، و«تحفة الصَّديق»: ص١٠٨، و«المعجم المفهرس»: ص٢٥.

(٢) انظر «مشيخة أبي المَواهب الحَنبليِّ»: ص١٠١-١٠٢، ويشهَد له ما في «جامع الأصول»: ١٢/٨٩٥.

تلك، وسارَعَ لحضور مَجالسِ السَّماعِ المعقودة في (بُخارى)، وتفاجأَ عندَ مقارنتِه بينَ نصِّ الكِتابِ كما هو مكتوبٌ في نُسختِه القديمةِ، وبينَ نصِّه الَّذي يحدِّث به الإمام البخاريُّ في هذه النَّوبة؛ لكثرةِ التَّعديلاتِ الَّتي أجراها على الكتابِ، وتعدُّد الإلحاقاتِ الَّتي أضافَها إلَيه، وما شابَه ذلك من التَّغييراتِ، فقرَّر الفِرَبريُّ أن يتَّخذ لنَفسِه نسخةً ثانيةً[1] من الكِتابِ؛ لضَبط الرِّواية والسَّماع على وَجهٍ مُستقيمٍ موافقٍ لشاكِلةِ الكِتابِ الجَديدةِ، ولا شكَّ أنَّ هذه النسخة قد عُرِضت على الإمام البخاريِّ فأَقرَّها ووافقَ على تقييدِها؛ وبذلك صحَّت روايتُها عنه فتحصَّل عندَه بذلك التصوُّر نُسختان للكتاب خاصَّتان به، ثمَّ التَحَقت بهما نُسخةُ الإمام البخاريِّ الَّتي وَهَبها له بعدَ ذلك، فتمَّت لَدَيه من نُسخ الكتابِ ثلاثُ نُسخٍ.

ويؤيِّد ويؤكِّدُ صِحَّةَ هذا التصوُّرِ الاختلافُ الواقعُ بينَ نُسَخ الرُّواةِ عن الفِرَبريِّ، فإنَّنا نجدُ أنَّ هناكَ تعليقاتٍ للإمام البخاريِّ في «الجامع» لا يُمكن أن تكونَ مدوَّنةً في نُسختِه الأُمِّ؛ وأَوضحُ من ذلك دِلالةً الزِّياداتُ الخاصَّة الَّتي زادَها الفِرَبريُّ من كلامه على نصِّ الكتابِ[2]، فهي بلا ريبٍ مقيَّدةٌ ومدوَّنةٌ على هامش نسختِه الخاصَّة به هو، ولو أنَّه كان قد أضافَها على هوامش وحواشي أصل الإمام البخاريِّ؛ لَسَقط الاعتمادُ على ذلك الأصل عندَ الرُّواة الآخِذينَ عنه، ولفَقَد قيمتَه ومَكانتَه التَّوثيقيَّة لَدَيهم، بل ولكانَ الفِرَبريُّ نفسُه محلَّ شُبهةٍ وانعدامِ ثقةٍ

---

(١) لعلَّ هذه النُّسخةَ هي الأصلُ الَّذي نَقَل عنه الحافظ ابنُ السَّكَن، فجاءَت روايتُه متفرِّدة في هذا المضمار، وسيأتي الكلام عنها إن شاء الله، أمَّا أبو زيدٍ المَروَزيُّ؛ فقد صرَّح في عدَّة مواضعَ مشكلةٍ في «الجامع» أثناءَ روايته له بأنَّه وجَدَ النصَّ مضبوطًا بذلك الشَّكل في أصل الفِرَبْرِيِّ، كما في «تقييد المهمل»: ٢/٦٩٠ و٧٥٣، و«مشارق الأنوار»: ١/١٢٤ و٣٦٧، و٢/٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤٣ و٣٩٨، ولو كانَ قد اطَّلع على أصل الإمام البخاريِّ لنَسَب إشكالَ النصِّ إليه بلا ريب، والله أعلم.

وانظر ما بعدَ الأحاديث بالأرقام: (١١٢ و٢٧١٨ و٢٨٧٢ و٤٠٢٧ و٤١٤٢ و٤٨١٥ و٦٣٠٨ و٦٤٤٣ و٦٨٢٠ و٧١٢٠ و٧١٥٢ و٧٢٧١)، و«تقييد المهمل»: ٢/٥٨٣، و«فتح الباري»: ١/١٥٣ و٢٤٢ و٥٥٩، و٢/١٢٢ و٢٩٩، و٤/٢٣٢ و٤٦٧، و٥/١٦٥ و٤١٠، و٦/٧٣، و٨/٤٨٩ و٥٥٩، و١٠/١٠٠ و٤٣٥، و١٣/١٣٠-١٣١ و٥٢١.

(٢) انظر ما بعد الأحاديث بالأرقام: (١٠٠ و٨١٣ و٨٣٢ و١١٢٠ و٢٣٦٠ و٢٤٥٤ و٢٤٧٥ و٣٤٠٢ و٣٤٤٧ و٥٠١٥ و٥٤٤٣ و٦٤٩٧ و٧٢٢٤)، و«فتح الباري»: ١/١٩٥ و٥٤٢، و٢/٣١٨، و٣/٦ و٤١، و٦/٢٥٩، و٨/٤٠٥ و٧١٢، و«تهذيب التهذيب»: ١٠/١٥٤.

بأمانته العِلميَّة، وهذا ما لم يكن بَتاتًا.

وفي الحالَتين، فقد كان كثيرٌ من الرُّواةِ عن الفِرَبريِّ يُعرِضونَ عن نَقل هذه التَّعليقات والزِّياداتِ كُلِّها أو بَعضها، ولا يَميلونَ إلى تَدوينِها في نُسَخِهم؛ مكتَفينَ بسَماعِ أصل التَّصنيف، فالمُطالعُ يجدُ أنَّ هناكَ زياداتٍ كثيرةً يَرويها بعضُ الرُّواة عن الفِرَبريِّ، أو ينفَردُ بها راوٍ واحدٌ عنه، ولا يرويها الباقون[1]، وهذا التَّصرُّفُ من قِبَل الرُّواةِ دالٌّ عَلى مَعرفتِهم يَقينًا بحقيقةِ ما ذَكَرناه من كَون بعضِ تلك الزِّياداتِ داخلةً في باب الفَوائد الإملائيَّة الزَّائدة على أصل الكِتابِ، وأكثرُ تلك الزِّياداتِ يدلُّ على كونِهم قد نَقَلوا من عدَّة نُسخٍ للكتابِ

---

(١) انظر -على سبيل المثال- الأحاديث بالأرقام: (٢٦ و٦٣ و٦٧ و٤٤٧ و٤٦٦ و٥٥٤ و٦٤٦ و٦٨٨ و٧٣٢ و٧٥٨ و٧٧٨ و٧٨٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١١٥٤ و١١٩٦ و١٢٦٩ و١٢٩٨ و١٩٣٩ و٢٠٧٥ و٢٦٠٦ و٢٧٠٤ و٢٨١٢ و٣٠٢٤ و٣٠٨٦ و٣١٦٣ و٣٣٢٣ و٣٦١٩ و٣٦٨٣ و٣٧١٠ و٣٧١٣-٣٧١٥ و٣٨٧١ و٣٩٦٧ و٤١٢٢ و٤٨٤٢ و٥٧٦٦ و٦٤٤٣ و٧١٢٣ و٧١٢٥)، وما بعد الأحاديث بالأرقام: (١١٩ و١٤٢ و٢٥٩ و٥٥٢ و٦٣٨ و٦٩٠ و٧٣٦ و٩١٢ و٩٨٦ و١٢١٠ و١٣٢٥ و١٣٣٤ و١٣٤٢ و١٥٦٠ و١٥٦٨ و١٥٩٣ و١٦٦٦ و١٧٦٢ و٢٠٦٣ و٢١٢٥ و٢٢٧٦ و٢٣٩٧ و٢٥٤٥ و٢٧٣٣ و٢٧٨١ و٣٣٠٨ و٣٤٧٩ و٣٥٦٥ و٣٦٥٢ و٣٦٨٢ و٣٨٧٢ و٣٩٠٧ و٣٩٤٩ و٤١٦٢ و٤٣٤٥ و٤٤٦٧ و٤٦٨٤ و٤٨٩٠ و٤٩٢٩ و٥٠٣٢ و٥٤٤٣ و٦٧٥٨ و٦٩٨٢ و٧١١٢ و٧١٧٤ و٧٣٩٣)، وما قبل الأحاديث بالأرقام: (٧٣ و٨٨ و١٠٠ و١٩٣ و٢٤٤ و٢٨٧ و٤٠٨ و٤٤٤ و٤٦٢ و٤٧٥ و٥٢١ و٥٥٩ و٥٥٠ و٥٩٩ و٦٢٤ و٦٣٦ و٦٤٨ و٦٩٢ و٧٣٠ و٧٩٢ و٧٩٣ و٨١٢ و٨٦٦ و١٠٦٤ و١٠٧٥ و١١٠١ و١١٣٧ و١١٤٤ و١٢٦٣ و١٢٦٧ و١٢٦٩ و١٢٨٣ و١٣٠١ و١٣٠٣ و١٣٠٨ و١٣١٠ و١٣٤٧ و١٣٧٩ و١٥٣٧ و١٥٤٥ و١٥٧٤ و١٨٧١ و١٩٣٠ و٢١٢٦ و٢٢٨٢ و٢٣٥١ [الباب الذي قبلَه] و٢٧٨٠ و٢٧٩٠ و٢٨١٨ و٣٠١٢ و٣٠٤٦ و٣٢١٤ و٣٣١٤ و٣٤١٢ و٣٧١١ و٣٩٦١ و٤٥٣٥ و٤٦٠٦ [الباب الذي قبلَه] و٤٦٨١ و٤٧٣٠ [الباب الذي قبلَه] و٤٨٩٧ و٤٩٠٤ و٥٠١٣ و٥٧٨٣ و٥٩٦٦ و٥٩٧٥ و٦٢١٣ و٦٢١٤ و٦٢٩٢ و٦٣٧٠ و٦٣٨٥ و٦٤٣٣ و٦٥١٩ و٦٨٣٧ و٧٢٦٤ و٧٣٣٧ و٧٥٥١)، و«أعلام الحديث»: ١٩٢١/٣، و«تقييد المهمل»: ٤٧١/٢، و«فتح الباري»: ٣١٣/١ و٥٦٦، ٥٠١/٢ و٥٤٨، و٥٩٠/٣، و٣٠٠/٤ و٤٦٧، و٣٨٧/٥، و١٧٠/٦، وتغليق التَّعليق: ٢٤٥/٢، و٤٢٥/٣، هذا بغضِّ النَّظر عن زيادة الكلمة والكلمتَين، وعن الاختلاف في ضَبط العبارات، وبغضِّه عن مواضع التَّقديم والتَّأخير في نصوص الكتابِ وأبوابِه؛ لاحتمالِ كونِ الأصل محتويًا على إشاراتٍ لذلك خَفيت على بعضِ الرُّواة عندَ النَّسخ نَظَرًا أو فَهمًا، ويُشبهه ما نُقل عن بعضِهم من إيرادِ كلامٍ للإمام البخاريِّ مكرَّرٍ في موضعَين متجاورَين، كما وَقَع بعدَ الأحاديث بالأرقام: (١١٧٢ و١١٧٣ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و٢٨٨٦ و٢٨٨٧)، وانظر ما تقدَّم بحثُه في الكلام عن الزِّياداتِ في رواية حمَّاد بن شاكرٍ النَّسَفيِّ، ص١٥٦، والله أعلم.

كانت في حَوزةِ الفَرَبريِّ[١]، خلافًا لمَن قالَ: إنَّهم قد نَسَخوا نُسَخَهم من أصلٍ واحدٍ، كما سيأتي نَقلُه[٢]؛ فإنَّه من غير المَعقولِ -على سَبيلِ المِثالِ- أنْ ينقلَ ثلاثةٌ من الرُّواةِ الثِّقات الأَثبات (كشيوخِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ) في سَنَواتٍ متفاوتةٍ متباعدةٍ -كلٌّ منهم على حِدَةٍ- من أصلٍ واحدٍ، وهُم يَعلَمون بيَقينٍ جازمٍ لا مِريةَ فيه أنَّه أصلُ الإمام البخاريِّ، ويَرَون عليه خطَّه وتعليقاتِه وإلحاقاتِه، ثمَّ يُعرِضُ بعضُهم عن تَقييد تلك الزِّياداتِ في نُسْختِه؛ لأنَّ هذا تصرُّفٌ لَو كانَ لَكَانَ جارحًا لعَدَالتِهم، طاعِنًا في الاعتِمادِ عَلَيهم، وإنَّما نُرى أنَّ الَّذي أَباحَ لَهم ذلك الإعراضَ وسَوَّغَ لهم ذلكَ التصرُّفَ كونُ تلكَ الزِّياداتِ مكتوبةً في غير نُسخةِ الإمام البخاريِّ الَّتي اعتَمَدوها أصلًا يَنسَخون عنه نُسَخَهم[٣]، فكانوا لذلك يَنتَقُونَ مطمئنِّينَ من تلك

---

(١) لعلَّ الاختلافَ في حِساب عَدَد أحاديث «الجامع» -الَّذي ناقَشَ فيه الحافظُ ابنُ حجرٍ ما ذَكَرَه الإمامُ الحَمُّوييُّ (تلميذ الفَرَبْرِيِّ)- مَرَدُّ كثيرٍ منه إلى هذا السَّبب (نعني اختلافَ النُّسخ عندَ الفَرَبْرِيِّ) غير المُنبَّه عليه ولا المُنتَبَه لَه، فلعلَّ الحَمُّوييَّ قد عدَّ ما كان موجودًا في أصل الإمام البخاريِّ، ولم يعدَّ الموجودَ في نُسخة الفَرَبْرِيِّ الخاصَّة المنسوخة عن الكتاب بعدَ تَنقيحِه؛ لأنَّ الاختلافَ بينَ عدَد الحمُّوييِّ وعَدَدِ ابن حجرٍ قريبٌ جدًّا في التَّفصيل لا في الجُملة النِّهائيَّة، هذا في الغالب الأعمِّ، وهناك بعض الاختلافاتِ البَونُ والفَرقُ فيها بين العَدَدين شاسعٌ، وهو محتاجٌ إلى تَحريرِ سَببِه، انظر «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٤٨٩-٤٩٢ = الفصل العاشر، والله أعلم.

هذا، وقد ذُكر أنَّ بعضَ أهل العلم قد وَقَفوا على نُسخٍ من كتاب «الجامع» مكتوبةٍ بخطِّ الفَرَبْرِيِّ، كما في «فتح الباري»: ١/١٥٣ و٣١٣ و٥٤٢، ولو صحَّ هذا وثبَت لكان حجَّةً قاطعةً في كونِ الفَرَبْرِيِّ حائزًا لأكثر من نسخةٍ من الكتاب كما ذَكَرنا، لكنَّ المشهورَ من تلك النُّسخ ما قُرئَ على الفَرَبْرِيِّ وعليه خطُّه، كما في «فتح الباري»: ١/٤٩ و٢٤٢، و٢/١٠٩، و٥/١٨٧، و«الضَّوء اللَّامع»: ٣/١٥٩، فالله أعلم.

(٢) انظر: ص٢٠٤.

(٣) لعلَّ الاختلافَ الواقعَ بينَ الثَّلاثةِ في ضَبطِ عبارةِ ترجمةِ البابِ الواحدِ بعَينِه من أقوى الدَّلائل على هذا الَّذي قلنا، انظر ما قبل الأحاديث بالأرقام: (٢٩٨ و٥١١ و٦٣٨ و٨١٨ و٩١٤ و٩٤٨ و٩٩٠ و١٠٠٥ و١٠٤٠ و١٠٦٤ و١٠٦٧ و١٠٨٠ و١١٣٠ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٧ و١٢٦٣ و١٢٦٩ و١٢٧٣ و١٤٧٣ و١٥٠٣ و١٧٧٣ و١٨٦٧ و٢٠٠٨ و٢٢٥٧ و٢٢٦٠ و٢٢٨٧ و٢٣٢٠ و٢٤٤٠ و٢٥٠٨ و٢٥١٧ و٢٩٥٥ و٣٣٧٢ و٣٥٢٢ و٤٢٥١ و٤٥٧٥ و٤٩٠٨ و٦٠٠١ و٦١٧٦ و٦٢٦٦ و٦٤١٢ و٦٨١٢ و٧٣٧١)، وأقوى منه دِلالةً انفرادُ بعضِهم عن بعضٍ بزيادة تَرجمةٍ لبابٍ، انظر ما قبل الأحاديث بالأرقام: (١١٤٤ و١٢٩٨ و١٣٠٣ و١٣٠٨ و١٣١٠ و٢٠٢٣ و٢٠٦٤ و٢٥٧٣ و٢٧٥٨ و٢٨٧٣ و٢٩٧٣ و٣١٧٣ [الباب الذي قبلَه] و٣١٩٠ و٣٣٢٠ و٣٣٧٦ و٣٣٩٢ و٣٣٩٣ و٣٤١٢ [الباب الذي قبلَه] و٣٤١٧ و٣٤٢٠ و٣٤٦٥ [الباب الذي قبلَه] و٣٥٣٦ و٣٧٠٠ و٣٩٣٤ و٣٩٦٠ و٤٤٧٧ [الباب -

الزِّياداتِ، مجتَهدينَ كلٌّ بوجهةِ نَظَره الشَّخصيَّة الخاصَّة، وبحَسب استشعارِ كلٍّ واحدٍ منهم لقيمةِ الفائدةِ المُنتَقاةِ[1]، والله أعلم.

والحقُّ أنَّ الأمرَ هذا مَجَالُ نَظَرٍ وبَحثٍ فَسيحٌ، وأنَّ عَدَمَ مراعاةِ هذه الاختلافاتِ في حال السَّماعات هو الَّذي أَوقَعَ الرُّواةَ في الاضطرابِ البيِّن في تحديد أماكن السَّماعات وتاريخها، والَّذي نجزم به أنَّ الفَرَبريَّ قد بيَّن للرُّواة عنه أشكالَ سماعاتِه على الإمام البخاريِّ على وجه الدِّقَّة التَّامَّة، وأنَّ التصرُّف بعباراتِه من قِبَل المتأخِّرين هو الَّذي أدَّى إلى هذا التَّذبذُب وعَدَمِ الاستقامَة علَى سَنَنٍ واحدٍ في البَيان، والله أعلم.

غير هذا، فالذي يبدو أنَّ لقاءَ الفَرَبريِّ بالإمامِ البخاريِّ هو الَّذي حفَّزه على طَلَب العِلم ابتداءً[2]، واستفزَّه للحرص والمواظبة على تَحصيلِه بعدُ؛ لِمَا وَفَّرته له مَجالسُ الإمام البخاريِّ من فرصةٍ ثمينةٍ للِّقاءِ بالمِئاتِ بل بالآلافِ من طَلَبةِ العِلم الحاضرين للسَّماع[3]، أوَّلًا، ولِمَا رآه من حَفَاوة النَّاس بالإمام البخاريِّ واحتفالِهم بقدومِه إليهم مُزدحمين عليه بالآلافِ المؤلَّفةِ، المُؤتَلِفةِ أرواحُهم له حبًّا وتكريمًا وتبجيلًا[4] -ثانيًا- ولِمَا لَمَسه من تَعظيم الإمام البخاريِّ

= الذي قبلَه] و٤٥٤٧ و٤٥٧٣ و٤٦٣٥ و٤٧٠١ [الباب الذي قبلَه] و٤٧٧٣ و٤٨٥٦-٤٨٥٨ و٤٨٧٠ و٤٨٩٠ و٤٩٥٧ و٥١٠٦ و٥٣٩٤ و٥٦٨٠ و٥٩٦٧ و٦٣٦٥ و٦٣٧٨ و٦٣٨٠ و٦٣٨٥ و٦٥٠٦ و٦٧١٧ و٦٧٦٥ و٧٢٢٦)، بل وبزيادةِ بابٍ بتَمامِه أحيانًا، انظر أبوابَ الأحاديث بالأرقام: (١٧١٢ و٢٢٩٨ و٢٧٣٤ و٤٤٩٥)، وانظر «فتح الباري»: ٥٠١/٢، و٢٧٩/٣، و٤١٨/٤، و٦٠١/١١، ويشبهه الاختلافُ بينَهم في نسبةِ رِجال بعض الأسانيد، انظر «فتح الباري»: ٢٩٩/١٣ و٣١٨، والله أعلم.

(١) لو اعتُمد هذا التصوُّر أصلًا في تنقيح نصِّ «الجامع»؛ لأصبحَ في الإمكانِ تمييزُ أصل التَّصنيف من الزِّيادات المُلحَقة به، وذلك باعتبار ما اتَّفق عليه الرُّواة الثَّلاثة أصلًا، وتَمييز الزِّيادات معزوَّةً إلى كلِّ راوٍ، ثمَّ موازنةُ الجميع مع روايات الكتاب الأُخرى ومقابلتها، ومعارضةُ المحصَّلة بما جَرَده الإمام الحَمُّوييُّ وعدَّه من أحاديث «الجامع» في جزئِه المشهور، وهذا سيكون نواةً وقاعدةً مَتينةً لضَبط النصِّ وإتقانِه، والله سبحانه وليُّ العِصمة والتَّوفيق.

(٢) يُلاحَظُ أنَّ شيوخَه الَّذين سَبَق ذكرُهم كلّهم قد تُوفُّوا بعدَ الإمام البخاريِّ، رحمهم الله جميعًا.

(٣) كان من بينهم أئمَّةٌ وعلماء كِبار من رفاق الإمام البخاريِّ وأصدقائِه، كما هو معلوم.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٥٣/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٧/١٢ و٤٦٣، و«هداية الساري»: ص١٠٦ و١٦٤ و١٧٣.

لِحياض العِلم وتَوقيرِه لأهلِه، والمتمثِّل بحُنوِّه الأَبَويِّ على الطَّلبة ورِفْقِه بهم ورِعايتِه لحقوقِهم[(١)]، ثالثًا.

وقد حَظِيَ الفِرَبريُّ بنَصيبٍ وافرٍ من تلك الرِّعاية الأَبَويَّة الحانيَةِ؛ فقد ذكَر أنَّه كان يَبِيتُ في مَنزِل الإمام البخاريِّ[(٢)]، وأنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يُحاورُه محاورةً خاصَّةً يوضِّح له فيها كيفيَّةَ تأليفِه لكتاب «الجامع»[(٣)]، ويبدو أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد أكرَمَ الفِرَبريَّ إكرامًا خاصًّا على وَجهِ المُكافَأَة له؛ فقد جاءَ إلَيه محمَّلًا ببِشَارةٍ نَبيلةٍ جَليلةٍ، يقول الفِرَبريُّ: (رَأَيتُ النَّبيَّ ﷺ في النَّومِ، فقالَ لي: أينَ تُرِيدُ؟ فقلتُ: أُرِيدُ مُحمَّدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ. فقال: أَقرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ)[(٤)].

وقد بَلَغتْ حُظْوةُ الفِرَبريِّ وكَرامتُه لَدَى الإمام البخاريِّ حدًّا جَعَلته يَنَال شَرَفَ امتلاكِ إحدَى نُسخِ الإمامِ البخاريِّ الأُمِّ الخاصَّةِ من كتاب «الجامع الصَّحيح»، وكأنَّ الإمامَ البخاريَّ قد التَقَطَ من ذلك المنامِ إشارةً مؤدَّاها: أنَّ هذا الفَتَى سيكون له شأنٌ ومكانةٌ متعلِّقةٌ بكتابك «الجامع»؛ فبادَرَ رحمه الله للاستجابةِ إلى ما نَجَم في هاجِسه؛ فمَنَحه تلكَ النُّسخةَ.

ولا نَدري على وجهِ التَّحديد والدِّقَّة كيفَ انتقَلت هذه النُّسخةُ إلى حَوزةِ الفِرَبريِّ، وسَوَاءٌ أَأَعطاه الإمام البخاريُّ إيَّاها في حياتِه، أو أوصى بها أن تُعطَى إليه بعدَ موتِه[(٥)]،

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٤٥ و٤٤٩ و٤٥٠-٤٥٢، و«هداية الساري»: ص٧٢.

(٢) انظر «معجم شيوخ ابن جُمَيعٍ الصَّيدَاويِّ»: ص١٧٩ = (١٢٨)، ومن طريقه نُقل الخبرُ في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢/٣٣٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«برنامج التُّجِيبيِّ»: ص٨٢، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/٤٤٨، و«تاريخ الإسلام»: ٦/١٤٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٠٤.

(٣) انظر «هداية الساري»: ص١٢٣، فالفِرَبْرِيُّ يروي النصَّ عنه بعبارة: (قال لي البخاريُّ)، وهي عبارةٌ مُشعرةٌ بالمعنى الذي ذكرناه، والله أعلم.

(٤) انظر «هداية الساري»: ص١٢٧، وللفربريِّ رؤيا أُخرى في حَقِّ الإمام البخاريِّ، قال: (رأَيتُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ وهو يَجنِي لَنا تَمرًا بكِلتَيْ يَدَيه). انظر «الصِّلة» لابن بَشْكُوَال (ط. بشَّار عوَّاد): ٢/٣٠٢-٣٠٣.

(٥) شواهد النظر تعضِّد أنه وَهَبه النُّسخةَ في حياتِه؛ لأنَّ الإمامَ البخاريَّ شهد على نفسِه بأنَّه كان يُعيد تصنيفَ كتبِه أكثرَ من مرَّةٍ، وكان كثير التغيير والتعديل والتنقيح في نُسخة الكتاب الواحد، كما وصفَ ورَّاقُه أبو جعفر والفِرَبْرِيُّ ذلك الحالَ منه في الإقامة وفي السَّفَر على السَّواءِ، فكان بلا ريبٍ يحتاج كلَّ مدَّةٍ إلى تغيير النُّسخة وتجديدِها، ولذلك كان لديه أكثر من ورَّاق يتولَّون مهمَّة تجديد النُّسَخ له، كما سَبق بيانُه أثناءَ الكلامِ عن =

فالنتيجةُ واحدةٌ بالنِّسبة لنا؛ ألَا وهي تفرُّدُ الفِرَبريِّ بهذا الامتياز عن سائر تلامذة الإمام البخاريِّ، وهو أمرٌ ينُمُّ في حقيقتِه عن لَوذعيَّةٍ فَذَّةٍ وألَمعِيَّةٍ فَريدةٍ من قِبَل الإمام البخاريِّ؛ حيث كان موفَّقًا كلَّ التَّوفيق في اختيارِ التِّلميذ المرشَّح ليكون حَواريَّ «الجامع الصَّحيح» الأمينَ عليه.

ولقد كان لوجودِ هذا الأصل النَّفيسِ عندَ الفِرَبريِّ الأَثَرُ البليغُ في رَفْعِ مكانةِ الفِرَبريِّ وإعلاءِ شأنِه بينَ جُموع طلبة العِلم الوافدين إليه، إضافةً إلى ما شاهَدوه وعايَنوه من ضَبطِه وإتقانِه واعتنائِه بالكِتابِ وتعدُّد سَماعِه له من الإمام البخاريِّ؛ فقد أَباحَ لتلامذتِه أنْ يطَّلعوا على هذا الأصل، وسَمَح لهم أنْ ينتَسِخُوا نُسخَهم عنه، فوَجَدوا الكتابَ على وَضعِ يدِ الإمام البخاريِّ، ما تزحزَحَ حرفٌ عن مكانِه حَكًّا أو شَطبًا، ولا تسرَّبَ نَقْطٌ غَريبٌ إلى نَسيجِه إصلاحًا أو إلحاقًا، فكانوا كأنَّهم يتناوَلُونه من يد مؤلِّفه كِفاحًا[1]، ولا تكون الثِّقةُ والعَدالةُ

= رِواية أبي جعفر الورَّاق ص١٣٦، وعلى ذلك؛ فغيرُ مستبعَدٍ أن يكونَ الإمام البخاريُّ قد وَهَب الفِرَبْريَّ إحدى نُسخه التي أصبحت تشبه المُسَوَّدة لكثرة التعديلات والتنقيحات التي دَوَّنها فيها، وكذلك كان حالُ هذه النُّسخة التي بحَوزة الفربريِّ، كما سيأتي وصفها على لسان تلميذه أبي إسحاق المُستملي ص٢٠٤، بل يبدو أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد استَودَعَ هذه النُّسخةَ عندَ الفَربريِّ؛ لينسَخَ منها طلبةُ العِلم -من أبناءِ قرية (فَرَبر) أو الوافدين إليها- نُسخَهم من الكتاب، في فترة عودتِه إلى مدينة (نيسابور)؛ لتوفير الزَّمن له ولهم في زيارتِه التَّالية، فيتَّسع وقتُ مجلس الرِّواية والإسماع للقراءةِ أكثرَ عندَ رَجعتِه إلى (فَرَبر)، ولعلَّ هذا الأمرَ -والله أعلم- هو الذي أتاح للفَربريِّ أن يكونَ على معرفة تامَّةٍ بإحصاءِ عدَدِ مَن سمعَ الكتابَ على الإمام البخاريِّ، ومن جهة أخرى فإنَّ النُّسخةَ الأمَّ الخاصَّةَ بالإمام البخاريِّ التي نَقَل عنها إبراهيم بن مَعقِل النَّسفيُّ نُسختَه من كتاب «الجامع» فيها اختلافٌ عن «نُسخة الفربريِّ»، وهي غير متطابقةٍ معها تمامًا، كما تقدَّم شرحُه أثناءَ الكلام عن رواية النَّسفيِّ ص١٦١، وهذا يؤكِّد كونَ الإمام البخاريِّ قد استَحدَث نسخةً جديدةً للكتاب عندَ -أو قُبيلَ- دخولِه إلى مدينة (نَسَف)، خاصَّةً وأنَّ ورَّاقَه في مدينة (نَسَف) هو غيرُ ورَّاقِه أبي جعفرٍ الذي كان ملازمًا له دائمًا قبلَ ذلك، ومن جهةٍ أُخرى فقد تقدَّم التَّنبيه إلى أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد أَوصى بكتبه إلى رَفيقِه (المُستَنير بن عَتِيقٍ)، والله أعلم. انظر: ص١١٤.

(١) كان الإمام ابنُ المُبارَك ﵀ يَصِفُ حديثَ الإمام الزُّهريِّ بكونِه في أعلَى مَراتب الثِّقة والضَّبط والإتقان؛ فيقول: (حديثُ الزُّهريِّ عندَنا كأَخذٍ باليَد). انظر «الجرح والتَّعديل»: ١/٢٧٤، وكان الإمام الأعمشُ ﵀ يقولُ في زيدِ ابن وَهبٍ: (إذا حدَّثكَ زيدُ بنُ وَهبٍ فكأنَّما سَمعتَه من الَّذي حدَّثكَ عنه). انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٢/٥٣٨، فهم يقولون هذا في الحِفظ المُتقَن، فما بالكَ بكِتابٍ لمؤلِّفٍ بخطِّه على يد تلميذٍ ثقةٍ مُلازمٍ له؟!

والضَّبطُ والأمانةُ في مرتبةٍ أرفعَ من هذه الحالُ.

يقولُ الحافظُ أبو إسحاق المُستَملي: (انتَسَختُ كتابَ البخاريِّ من أصلِه، كان عندَ محمَّدِ بن يوسُفَ الفِرَبريِّ، فرأيتُه لم يَتِمَّ بَعدُ، وقد بَقِيت علَيه مَواضعُ مُبَيَّضَةٌ كثيرةٌ، منها: تَراجمُ لم يُثبِتْ بعدَها شَيئًا، ومنها: أحاديثُ لم يُتَرجِم علَيها. فأَضَفنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ).

قال الحافظُ أبو الوليد الباجيُّ معلِّقًا على هذا الكلام: (وممَّا يدُلُّ على صِحَّة هذا القول أنَّ روايةَ أبي إسحاق المُستَملي، وروايةَ أبي محمَّدٍ السَّرْخَسيِّ، وروايةَ أبي الهَيثم الكُشْمِيْهَنيِّ، وروايةَ أبي زَيدٍ المَرْوَزيِّ -وقد نَسَخوا من أصلٍ واحدٍ- فيها التَّقديمُ والتَّأخيرُ، وإنَّما ذلك بحسب ما قَدَّر كلُّ واحدٍ منهم -في ما كان في طُرَّةٍ أو رُقعةٍ مُضافةٍ- أنَّه من موضعٍ ما؛ فأَضافَه إليه، ويُبيِّنُ ذلك أنَّك تَجِدُ تَرجمتَين -وأكثرَ من ذلك- متَّصلةً ليس بينهما أحاديثُ)[1].

ولم يكتَفِ الفِرَبريُّ بكَونِ هذا الأصلِ في حِيازتِه، ولا بكونِه قد سمعَ الكتابَ أكثرَ من مرَّةٍ من مؤلِّفه، فحَدَا به الحرصُ العِلميُّ إلى أن قام بمعارضة نسختِه الخاصَّة من كتاب «الجامع» ومُقابلتِها على نُسَخ تلامذة الإمام البخاريِّ من زُملَائِه ورِفاقِه من أبناءِ مَدينة (بُخارَى)، كأبي جعفرٍ الورَّاقِ، وأبي معشرٍ الضَّريرِ، وغيرِهما[2]؛ ليتتبَّع ويُقيِّدَ فيها زِياداتِ تلك النُّسخِ المتمثِّلة بفوائد الإملاءِ والدَّرس الَّتي كان الإمامُ البخاريُّ يُضيفُها خِلَالَ مَجالسِ السَّماعِ؛ جَوابًا على استفسارٍ، أو توضيحًا لشيءٍ مُبهَمٍ، أو تنبيهًا لضَبطِ لفظةٍ، أو تقييدًا لخَاطرٍ يَعرِضُ له، أو تبيانًا لحالِ راوٍ من الرُّواةِ، تلك الفوائدُ الَّتي كان كلُّ واحدٍ من الطلَّابِ يسجِّلُها على حَواشي نُسختِه

---

(١) انظر «التعديل والتجريح» للباجيِّ: ١/٣١٠-٣١١، و«إفادة النَّصيح»: ص٢٥-٢٦، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٨، و«فتح الباري»: ٤/٣٠٠، ولنا في مضمون هذا التَّعليق نَظَرٌ ومُباحثةٌ، بيانُه ما تقدَّم وصفُه من ميلنا إلى كون الفَربريِّ حائزًا على أكثر من نسخةٍ لكتاب «الجامع»، وأنَّ من أهمِّ أسباب اختلاف الرُّواة عنه اختلافَ نقل كلِّ واحدٍ منهم من أصلٍ غير الَّذي نَقَل منه صاحبُه.

(٢) تقدَّم نَقلُ هذه الفَوائدِ الَّتي اقتَبَسها الفربريُّ من نُسَخ زُملَائِه بالتَّفصيل، انظر فصل (الرِّوايات الثابتة المندثرة ص١٤٢)، ويتبيَّن لمَن يُطالع تلك الفوائد أنَّ أصحابَ النُّسخ كلَّهم من أبناءِ مدينة (بُخَارى)، وليس بينهنَّ إلَّا فائدةٌ وحيدةٌ منقولةٌ عن ابن فارسٍ الدَّلَّال النَّيسابوريِّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٢)، وقد رَوَاها الفربريُّ عنه بواسطةٍ، ولم يسمعها منه مباشرةً، وهذا يؤكِّد ما ذَكَرناه من كونِه ميَّالًا للعُزلةِ والاكتفاءِ بالإقامة في مَوطنِه.

الخاصَّة، بدافعٍ انتقائيٍّ ليسَ له ضابطٌ مُحدَّدٌ[1].

ويبدو أنَّ الفَرَبريَّ رحمه الله قد أفنى عُمرَه في مُعالجةِ إشكالاتِ «الجامع الصَّحيح» العِلميَّة، فقد كان رائدًا في مَجَال تَحرير نصِّ الكتابِ، سَبَّاقًا إلى إتقانِ مُحتَوَاه، مواظبًا على دِراستِه مع أهل العِلم والمَعرفة من أبناءِ مدينة (بُخارَى)، وهذا امتيازٌ زادَه ثقةً وجَلالةً في نُفُوسِ طَلَبة العِلم الغُرباءِ الَّذين اكتَشَفوه كنزَ روايةٍ دَفينًا؛ فتَقاطَروا إلَيه من شتَّى أقطارِ الأرضِ رغبةً في سَماعِ الكِتابِ منه، حتى صحَّ فيه قول ابن رُشيد: (وسيلةُ المسلمين إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في كتاب البخاري وحبلُهم)[2].

وإنَّه لمِن دَوَاعي العَجَب والاعتبارِ ما خَصَّ الله سبحانَه به هذا الرَّجلَ من الرِّفعةِ وبَقاءِ الذِّكْر وذُيُوعه من بين الأُلُوف من تلَامذة الإمام البخاريِّ، على الرَّغم من تواضعِهِ البالغ وابتعادِهِ عن الأَضواءِ العِلميَّة، إن جازَ التَّعبيرُ بذلك[3]، ويَجدُرُ بنا ها هنا التَّوقُّف للتَّأمُّل مَلِيًّا

---

(١) قد قيَّد الفربريُّ نفسُه كثيرًا من تلك الفوائد الَّتي سمعَها هو من الإمام البخاريِّ على حواشي نسختِه الخاصَّة، ولذلك لم يتَّفق كلُّ الرُّواة عنه على نَقلِها في نُسخِهم، انظر -على سبيل المثال- الأحاديث بالأرقام: (١١٢ و٧٨٩ و٨٣٦ و٩٣٨ و١٠١٣ و٦٨٣٠ و٧٤٣٩)، وما بعد الأحاديث بالأرقام: (٧٩ و١٠٥ و١١٢ و٢٥٣ و٥٤٤ و٥٥٢ و٧٣١ و٧٣٦ و٨١٣ و٨٢٨ و٨٤٢ و٨٥٥ و٨٨٠ و٩١٢ و١٠٢٨ و١١١٦ و١١٤٩ و١٢١٠ و١٢٥١ و١٣٤٢ و١٤٨٤ و١٥٦٠ و١٥٦٨ و١٥٧٦ و١٥٨١ و١٨٣١ و١٨٧٠ و١٩٣٤ [في الباب الَّذي بعدَه] و١٩٤٤ و١٩٩٠ و٢١٢٥ و٢١٣٢ و٢٢٢٤ و٢٣٠١ و٢٣٢١ و٢٣٤٧ و٢٣٨٤ و٢٤٤٩ و٢٤٧٧ و٢٧١٨ و٢٧٨١ و٢٨٥٥ و٢٨٦٩ و٢٨٨١ و٢٩٥٣ و٣٠٦٨ و٣٠٧٤ و٣٠٩٣ و٣١٤١ و٣٨٧٢ و٣٩٤٥ و٤٠٦٥ و٤٢٣٨ و٤٢٩٥ و٤٣٤٧ و٤٥٠٧ و٤٦٤٠ و٤٩٠٥ و٥٠٩٣ و٥٢٧٣ و٥٣٤٣ و٥٤٣٤ و٥٨٨٧ و٥٩٩٠ و٦١٧٥ و٦٢٣٩ و٦٣٣٧ و٦٤٠٤ و٦٤٣٤ و٦٤٤٣ و٦٥١٠ و٦٨٠١ و٦٨٢٠ و٦٨٢٢ و٦٩٣٩ و٦٩٩٣ و٧٠١٧ و٧١١٢ و٧١٥٢ و٧٢٧١ و٧٣٦٤)، وما قبل الأحاديث بالأرقام: (٤٢١ و٥٩٩ و٦٣٦ و١٨٠٦ [الباب الذي قبلَه] و١٩١٢ و١٩٨٤ و٢٢٦٧ [الباب الذي قبلَه] و٢٦٨١ و٢٧٣٥ و٢٧٩٠ و٢٤٧٧ و٣٩٥١ و٤٠٦٧ و٤١٤١ و٤٨١٦ و٥٨٣٨ و٦١٣٥)، و«تقييد المهمل»: ٥٨٣/٢، و«فتح الباري»: ١٥٣/١ و٢٤٢ و٥٥٩، و٢٩٩/٢، و٣١٠/٣، و٢٣٢/٤ و٤٦٧، و١٦٥/٥ و٤١٠، و٤٨٩/٨، و٢٠٥/١١، وقد أضاف الفربريُّ إليها تعليقاتٍ من كلامِه هو، وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى هذه الإضافات قريبًا.

(٢) انظر «إفادة النَّصيح»: ص١٧-١٨.

(٣) قد تَنطَبِقُ على مثل حالة الفَربريِّ هذه مقولةُ الإمام أبي بكر بن عيَّاشٍ رحمه الله؛ حين قيل له: (إنَّ أُناسًا يَجلسونَ، ويَجلسُ إلَيهم النَّاسُ، ولا يَستأهِلونَ)، فقال: (كلُّ مَن جَلَسَ؛ جَلَسَ إلَيه النَّاسُ، وصاحبُ السُّنَّة إذا ماتَ =

عندَ عِبارة الفِرَبريِّ النَّبيلَةِ الشَّهيرة الَّتي نُقِلَت عنه؛ لاستيعاب فَحواها على حَقيقتِه، وإدراكِ مَغزاها على وَجهه، وهي قولُه: (سَمِعَ كتابَ «الصَّحيح» من محمَّد بن إسماعيلَ تسعُونَ ألفَ رجلٍ، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري!)[1].

ولا بدَّ -لانتِقاشِ ما تَنطوي عليه هذه العبارةُ من مَدلولاتٍ- أن نُدرِكَ حُدودَ المَجالَين الجُغرافيِّ والتَّأريخيِّ لها، فلا يصحُّ بَتاتًا أن نوسِّع مَدَى المَجالَين ليَشملَا جُغرافيًّا مَكانًا لم يَتوَاجَد فيه الفِرَبريُّ، أو ليَستَوعِبا تأريخيًّا زَمانًا لم يحضره؛ لِمَا يَنطوي عليه ذلك التَّوسُّعُ من تُهمةٍ للمتكلِّم بالمُجازَفةِ والاقتحامِ بكلامٍ لم يُحِطْ به خُبرًا، وهو مُناقِضٌ لعَدالتِه وثقتِه وضَبطِه المُتَّفَق عليها.

وبالتَّالي فلا بدَّ مِن حَصرِ هذا القَولِ جُغرافيًّا بأبناءِ قرية (فَرَبر)؛ لأنَّ الفِرَبريَّ -كما مرَّ مَعَنا- كان مقيمًا فيها غالبَ أيَّام حياتِه، ولم يُغادرها إلَّا لزيارةٍ بعض المُدن القريبةِ زيارةً لا

= أحيا الله ذِكرَه، والمُبتدِعُ لا يُذكَرُ). انظر كتاب «العلل» الصَّغير للإمام التِّرمذيِّ (آخر «الجامع» له) (ط. أحمد شاكر): ٧٣٩/٥، والله أعلم.

(١) رَواها الإمام أبو بكر الخطيبُ البغداديُّ -عن شيخَين من شيوخِه، عن المُستملي، عن الفَربريِّ- في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٩/٢ (ط. الفقي) = ٣٢٨/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، وعن الخطيبِ نُقلَت العبارةُ في «تقييد المهمل»: ١٤/١-١٥ [ومن طريقه في «إفادة النَّصيح»: ص١٧-١٨]، و«طبقات الحنابلة»: ٢٥٠/٢ (ط. العثيمين)، و«التقييد»: ١٣١/١، و«تاريخ دمشق»: ٧٤/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٤٣/٢٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٨/١٢ و٤٦٩.

وقد نُقلَت دونَ إسنادٍ في «مشارق الأنوار»: ٩/١، و«وَفيات الأعيان»: ١٩٠/٤، و«المنتظم»: ١١٥/١٢، و«المُفهم»: ٩٤/١، و«المتواري»: ص٤٢، و«شرح البخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٢١، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» (ط. المنيريَّة): ٧٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/١٥، و«هداية الساري»: ص١٥١، و«تغليق التَّعليق»: ٤٣٦/٥، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٤٩١.

والعبارةُ صحيحةُ الإسناد إلى الفربريِّ ثابتةٌ عنه، انظر «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدكتور خلدون الأحدب: ص٢١٣-٢١٨، وقد ضُبطَ لفظُها في «تاريخ مدينة السَّلام» -وعندَ مَن نَقَل عنه- كما ذكَرناه، ووَرَدَت في بعضِ المصادر بلفظ: (فما بقي أحدٌ يَرويه غيري)، وفي بعضها بلفظ: (يرويه عنه غيري)، وفي بعضها بلفظ: (ما بقي منهم غيري)، وكلُّه -باستثناءِ اللَّفظ الأخير- تصرُّفٌ قائمٌ على أساس إرادة المعنى المستقرِّ في نَفس المتصرِّف بالعبارة من حصر قضيَّة الكلام برواية «الجامع» فقط، وسيأتي بحثُ ما فيه أعلاه، أمَّا العَدَد؛ فقد وقَعَ في «التَّقييد» أنَّهم (سَبعُون ألفًا)، وهو تصحيفٌ، والله أعلم.

تَجعلُه مطَّلِعًا على حَقيقةِ أحوالِ طَلَبة العِلم في تلك المُدُن اطِّلاعًا يُتيحُ له إدراجَهم تَحتَ سَقفِ إحصائِه الدَّقيقِ هذا.

ولا بدَّ من حصرِ هذا القول تأريخيًّا بالوافِدينَ إلى مدينةِ (بُخارَى)، أو إلى قرية (فَرَبر) وما حولها من القرى القريبة، خلَالَ أوقات مُلازمةِ الفَرَبريِّ للإمام البخاريِّ أثناءَ زيارتِه وإقامتِه هناكَ، والَّتي امتدَّت علَى مَدَار سِتِّ سِنين: سنةَ ثَمانٍ وأربَعين ومئتَين؛ حيثُ كان اللِّقاءُ الأَوَّلُ بينَ التِّلميذِ وشيخِه، ثمَّ من سنةِ اثنتَين وخمسين ومئتَين إلى سنةِ ستٍّ وخَمسين ومئتَين[1]؛ فبدون هذا التَّقييد والحَصرِ تصبحُ العبارةُ رَجمًا بالغَيب المُبهَمِ، وتخرُّصًا بالظَّنِّ الكاذبِ؛ مُسقِطًا لها عن مَقَام الاعتبارِ والقَبُول، وهذا ما يأباه ويَرفضُه تصرُّفُ الأئمَّة المحقِّقين الكِبار الَّذين تتابَعوا على نَقلِها، وتَضافَروا على اعتمادِ فَحواها.

وإذا تبيَّن هذا؛ اتَّضحَ به خَطأُ مَن اعترَضَ علَى صحَّة مَدلولِ العبارةِ الظَّاهرِ؛ حيث زَعَمَ المُعترِضُ أنَّ الفَرَبريَّ قالَ ما قالَ غيرَ عالمٍ بوُجودِ أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ (وهو آخِرُ مَن رَوَى «الجامعَ» عن الإمام البخاريِّ) علَى قَيد الحياةِ في مدينة (نَسَف)[2]، وهو اعتراضٌ منتَقَضٌ بعدَّة أمورٍ -عِلَاوةً على ما تقدَّم بَيانُه من تخصيصِ العبارةِ بالكلامِ عن أبناءِ قرية (فَرَبر) أو مدينة (بُخارَى) في مدَّةٍ زَمنيَّةٍ مُعيَّنةٍ- من أهمِّها:

[١]. حقيقةُ حال أبي طَلحةَ البَزْدَويِّ عندَما قال الفَرَبريُّ قالتَه هذه، فقد كان أبو طلحةَ وقتَها رجلًا مغمورًا غيرَ معروفٍ بالرِّوايةِ عن الإمام البخاريِّ، حتَّى لَدَى طَلبةِ العِلم من أبناءِ مدينتِه (نَسَف)، وما التَفَتت الأنظارُ إلَيه إلَّا بعدَ وَفاةِ الفَرَبريِّ، وقد تقدَّم مفصَّلًا بيانُ مكانتِه العِلميَّة وتقييمُه كراوٍ لكتاب «الجامع الصَّحيح» بما لا حاجةَ إلى تَكرارِ القولِ فيه ها هنا[3].

[٢]. إن كان وُجودُ أبي طَلحةَ البَزدويِّ خارجَ حدودِ مَعرفةِ الفَرَبريِّ عندَما قالَ قالتَه هذه،

---

(١) قد انقطَع الفَربريُّ عن مُلازمة الإمام البخاريِّ لمدَّة ثلاث سَنَواتٍ أو أكثرَ، وهذا يجعلُه بعيدًا عن التَّمكُّن من إحصاءِ الطَّلبةِ الحاضرين لسَمَاع الكتاب على شيخه في تلك المدَّة، وهي قضيَّةُ البَحث ها هنا، فتأمَّل.

(٢) اعترض عليه بذلك الإمام الذَّهبيُّ، وتبعه الحافظ ابن حجر، انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/١٥، و«هداية الساري»: ص١٥١، و«هُدى الساري»: ص٤٩١، و«تغليق التعليق»: ٥/٤٣٦، وتبعَهما مَن تبعهما تقليدًا.

(٣) انظر ص١٥٣.

فإنَّه كان علَى عِلمٍ بوُجودِ مَن هو أوثَقُ وأشهَرُ عندَه وأقربُ دارًا إلَيه من أبي طَلحةَ مِن رُواة «الجامع» وسامِعيه عن الإمام البخاريِّ من المشهورين المعروفين بطُول مصاحبتِه وملازمتِه، ألَا وهو مَهيبُ بنُ سُليمٍ الكَرمينيُّ؛ فقد كان علَى قيد الحياةِ في قريتِه (كَرمينيَة) التَّابعةِ لمَدينة (بُخارَى) عندَما قالَ الفِرَبريُّ مقالتَه هذه.

وبيانُه: أنَّ مَهيبًا قد توفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، أو بعدَها بقليلٍ، كما تقدَّم إثباتُه في ترجمته ضمنَ الرِّوايات الثابتة المندثرة لكتاب «الجامع»[1]، والفِرَبريُّ قد قال كلمتَه هذه سنةَ أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ لأنَّ راويها عنه (المُستَملي) قد التَقَى به وسمعَ «الجامعَ» منه في تلك السَّنة، كما سيأتي بيانُه[2]، ولا شكَّ أنَّ الفِرَبريَّ كان على معرفةٍ بمَهيبٍ وبمكانتِه وفَضلِه؛ لاشتراكهما في البلَد، ولشُهرة مَهيبٍ بصُحبةِ الإمام البخاريِّ حَضَرًا وسَفرًا، كما تقدَّم تقريرُه.

هذا من ناحيةِ عِلم الفِرَبريِّ بوجودِ راوٍ من رواة كتابِ «الجامع» على وجه الخصُوص، أمَّا عِلمُه بوجود راوٍ عن الإمام البخاريِّ من أبناءِ مدينة (بُخارَى) على وجه العُموم، فلا يُظَنُّ بمِثلِه في تتبُّعِه وإحصائِه أن يكونَ غيرَ عارفٍ بوجودِ مَحمودِ بنِ إسحاقَ الخُزَاعيِّ القَوَّاسِ، والَّذي توفِّي سنةَ اثنتَين وثلاثين وثلاث مئةٍ، وكان آخِرَ مَن رَوَى عن الإمام البخاريِّ من أبناءِ مدينة (بُخارَى)، ولم يروِ عنه «الجامعَ»، وإنَّما كان يروي عنه بعضَ كتبِه الصَّغيرة الحَجمِ[3]، فالاعتراضُ بوجودِ مَهيبٍ ومَحمودٍ وأمثالِهما من المَشاهير[4] أولَى من الاعتراضِ بوجودِ أبي

---

(١) انظر ص١٤٩.

(٢) انظر ص٢٩٩.

(٣) انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٩٦٨/٣، ومن طريق محمودٍ تناقَل العلماءُ كتابَي «رَفع اليَدَين في الصَّلاة» و«القراءة خلفَ الإمام» للإمام البخاريِّ، انظر «تاريخ الإسلام»: ٦٦٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«هداية الساري»: ص١٥٢، و«تغليق التَّعليق»: ٤٣٦/٥، و«هُدى الساري»: ص٥١٦.

(٤) من بين أولئكَ المشاهير الرُّواة عن الإمام البخاريِّ من أبناءِ إقليم (خراسان)، ممَّن كان على قيد الحياةِ عندَما قال الفربريُّ مقالتَه، لكنَّهم لم يُعرَفوا برواية «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ، إنَّما كانوا يروُون عنه روايةً مُطلَقةً أو بعضَ كتبِه الأُخرى:

[١]. محمود بنُ عَنبَر بن نُعَيم الأزْديُّ، أبو العبَّاس النَّسَفيُّ.

ثقةٌ جَليلٌ، توفِّي سنةَ أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رُواة «الجامع» المحتملين عن الإمام =

= البخاريِّ. انظر ص١٠٥.

[٢]. **مُحمَّد بن مُحمَّد بن يُوسُفَ البُخاريُّ، أبو ذرٍّ القاضي.**

ثقةٌ جليلٌ، توفِّي سنةَ أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، معروفٌ بروايتِه عن الإمام البخاريِّ، وكان أبوه رَفيقَ الإمام البخاريِّ في طَلَب العِلم، انظر «الإكمال»: ٣١٦/٤، وانظر لترجمته «تكملة الإكمال»: ٦٤٣/٢، و«بغية الطَّلَب»: ٤٣٩٧/١٠، و«المقتنى في الكنى»: (٢١١٤)، و«تاريخ الإسلام»: ٢٨٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وانظر «تذكرة الحفَّاظ»: ١١٦٨/٣-١١٦٩، وقارن مع «الجامع الصَّحيح»: (١٤٢٢).

[٣]. **مُحمَّد بن أَحمَد بن زُهير بن طَهمان القَيسيُّ، أبو الحَسَنِ الطُّوسيُّ.**

ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ، توفِّي بمدينة (طُوس)، سنةَ سبعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٣٢٨/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٩٣/١٤، ولروايته عن الإمام البخاريِّ انظر «شُعب الإيمان»: ٢٧٧/٢ = (١٧٥١)، و«تقييد المهمل»: ٦٩٧/٢-٦٩٨، و«التدوين في ذِكر علماء قزوين»: ١٨٨/٣، ويبدو أنَّ الطُّوسيَّ كان يروي كتابَ «التاريخ الصغير» المرتَّب على السَّنوات؛ انظر «السُّنن الكبير» للبَيهقيِّ: (٨٠٤٦) (ط. عطا)، وقارن مع «التاريخ الصغير»: ٢٨٩/١، والله أعلم.

[٤]. **الحَسَن بن مُحمَّد بن الحَسَن بن زِيَادٍ الأَصبَهانيُّ، أبو عليٍّ الدَّارَكيُّ.**

ثقةٌ صدوقٌ، صاحبُ كتابٍ، توفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «ذِكر أخبار أصبهان»: ٢٦٨/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢١/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٨٦/١٤.

[٥]. **زَنجَوَيه بن محمَّد بن الحَسَن اللَّبَّاد، أبو مُحمَّدٍ النَّيسابُوريُّ.**

ثقةٌ فاضلٌ، صاحب رحلةٍ ومعرفةٍ، توفِّي سنةَ ثمان عشرةَ وثلاث مئةٍ، اشتهر برواية «التَّاريخ الصَّغير» المرتَّب على السَّنوات، وقد طُبعت روايتُه، انظر «الإرشاد» للخَليليِّ: ٨٥٨/٣ [وأرَّخ وفاتَه خطأً سنةَ عشرٍ وثلاث مئةٍ]، و«الأنساب»: ١٢٤/٥ = (اللَّبَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٣٩/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٢٢/١٤، و«فهرسة ابن خير»: (٣٣٢)، و«السَّنَن الأبين»: ص١٤٠، و«المعجم المفهرس»: ص١٦٦ = (٦٣١)، و«هُدى الساري»: ص٤٩٢.

[٦]. **أحمدُ بن حَمدُون بن أحمد النَّيسابُوريُّ، أبو حامدٍ الأَعْمَشيُّ.**

ثقةٌ حافظٌ جَليلٌ، توفِّي سنةَ إحدى وعشرين وثلاث مئةٍ، مشهورٌ بمصاحبة الإمام البخاريِّ ومجالستِه والرِّوايةِ عنه، انظر «تاريخ دمشق»: ٥١/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٣٤/٢٤، و«هداية الساري»: ص١٣٩- ١٤٣، وانظر لترجمته «الأنساب»: ١٩٠/١ = (الأَعمشيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٤٣٧/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٥٣/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٠٦/٣، و«لسان الميزان»: ٤٤٨/١ (ط. أبي غدَّة).

[٧]. **أحمد بن محمَّد بن الجَليلِ بن خالدٍ العَبْقَسيُّ البزَّازُ، أبو الخَيرِ البُخاريُّ الكَرمِينيُّ.**

توفِّي سنةَ اثنتَين وعشرين وثلاث مئةٍ، أو بعدَها، اشتهر برواية كتاب «الأدب المفرَد»، انظر إسناد الكتاب =

طَلحةَ، كما لا يَخفَى.

[٣]. الاعتراضُ علَى فَهم العِبارةِ؛ فإنَّ حَملَ مَدلولِ عِبارة الفِرَبريِّ علَى مَعنَى الافتخارِ تَميُّزًا بالتفرُّد بالرواية عن الإمام البخاريِّ بينَ زُملَائِه من أبناءِ بَلَدَتِه، وهو معنًى غيرُ مسَلَّمٍ

= في طليعته، و«تاريخ الإسلام»: ٤٥٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«المعجم المفهرس»: ص٨٤ = (٢٣٢)، و«هداية الساري»: ص١٥٢، و«تغليق التَّعليق»: ٤٣٦/٥، و«هُدى الساري»: ص٤٩٢.

[٨]. **مُحمَّد بن الحَسَن بن مُحمَّد بن قُدَيدٍ السَّعْديُّ، أبو مَنصورٍ البُخاريُّ.**

كان عاملًا على البريد بمدينة (جَوْزَجَانَان)، وتوفِّي بها سنةَ ثلاثٍ وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «الإكمال»: ١٠٣/٧، و«تاريخ الإسلام»: ٤٨١/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

[٩]. **عُتَيق بن عامر بن المُنتَجِع الأَسَديُّ، أبو بكرٍ البُخاريُّ.**

توفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «الإكمال»: ١١٣/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٤٩٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«توضيح المشتبه»: ١٧٦/٦.

[١٠]. **عَبدُ الله بنُ مُحمَّد بن الحَسَنِ النَّيسابُوريُّ، أبو مُحمَّدٍ ابنُ الشَّرْقيِّ.**

توفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرين وثلاث مئةٍ، عن اثنتَين وتسعين سنةً، انظر لترجمته «الإرشاد» للخَليليِّ: ٨٣٨/٣، و«الأنساب»: ٤١٩/٣ = (الشَّرْقيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٥١/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٠/١٥، و«لسان الميزان»: ٥٦٩/٤ (ط. أبي غدَّة)، ولروايته الكتاب انظر «هُدى الساري»: ص٤٩٢، و«المعجم المفهرس»: ص١٥٨ = (٥٨٢)، وانظر «تاريخ جرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٤١٣، و«تاريخ دمشق»: ٣١٢/٣، و٨١/٤، و١٧٧/٢٣، ويبدو -والله أعلم- أنَّه كان يروي كتابَ «التاريخ الصَّغير» المرتَّب على السَّنوات أيضًا، انظر «تاريخ دمشق»: ٢٥٧/٤٧، وقارن مع «التاريخ الصغير»: ٧٧/١.

[١١]. **محمَّد بن أحمدَ بن دِلُّويةَ الدَّقَّاق، أبو بكرٍ النَّيسابوريُّ.**

توفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين وثلاث مئةٍ، اشتهر برواية كتابِ «برُّ الوالدَين»، وقد ذَكَره بعضُهم ضمنَ رواة «الجامع»، ولا يصحُّ ذلك، كما تقدَّم بيانُه ص١١٦.

[١٢]. **مُحمَّد بن جَعفَر بن مُحمَّد بن عِصَامٍ الأنصاريُّ النَّسَفيُّ.**

شيخٌ مُعمَّرٌ، رَوَى عن الإمام البخاريِّ أربعةَ عشَرَ حديثًا فقط، قال الحافظ المُستغفريُّ: (هو آخِرُ مَن رَوَى عنه، فيما أعلمُ). وقد أدرجَه الإمام الذَّهبيُّ ضمنَ طبقةِ مَن ماتَ بينَ سنةِ (٣٣١) وسنة (٣٤٠)، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٥١/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

[١٣]. **عبد الله بن فارس بن محمَّدٍ العُمَريُّ، أبو ظُهَيرٍ البَلْخيُّ.**

توفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين وثلاث مئةٍ، وهو آخرُ مَن ادَّعى السَّماعَ من الإمام البخاريِّ في الدُّنيا، وقد شكَّك الحافظ ابنُ حجرٍ في صحَّة دَعواه تلك، انظر «تكملة الإكمال»: ٧٨/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٨٣٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ٥٤٣/٤ (ط. أبي غدَّة).

لِمَن فهمَه؛ إذْ إنَّ حَملَ العبارةِ على مَعنى الاستغرابِ والتَّعجُّبِ من ذلك التفرُّدِ أقربُ للذِّهنِ وأَقوى في الضَّمير؛ لأنَّ الفَهمَ الأوَّلَ متضمِّنٌ لمَعنَى الإقرارِ للفَرَبريِّ بكونِه مطَّلعًا على أحوالِ الرُّواة البالغ تسعينَ ألفَ رجلٍ وأخبارهم، وهذا أمرٌ مُستَحيلٌ، ولا يظنُّ عاقلٌ بعاقلٍ أن يدَّعيَ هذا، إلَّا أن يكونَ سُلطانًا متخصِّصًا مُستَفرِغَ الجُهدِ في هذه القضيَّة.

والأقربُ تصوُّرًا -بما يُلائِمُ وَرَعَ الفِرَبريِّ وتَقواه- أن يكونَ قالَ ما قالَه مستغربًا من انصِبابِ النَّاسِ عَليه زُرافاتٍ متتابعةً، متعجِّبًا من إقبال جُمُوعِ الطَّلبةِ بالرِّحلةِ إلَيه من البلدان القريبةِ والنَّائيةِ؛ محتجًّا لاستغرابِه بالرَّقمِ المَهُولِ الَّذي ناهزَه عَدَدُ تلامذةِ الإمام البخاريِّ وطُلَّابِه الَّذين سمِعوا «الجامعَ» منه في قرية (فَربر) أو مدينة (بُخارَى) لوَحدِها، مضافًا إلَيهم الجُموعُ الغَفيرةُ في سائر البلدان الَّتي حدَّث فيها بالكتابِ، مُريدًا بقَولِه هَضمَ نَفسِه تَواضُعًا؛ حيثُ لم يَرَ أهليَّتَه للقيامِ بذلك؛ بسبب اعتقادِه كونَه من أقلِّ تلامذةِ الإمامِ البخاريِّ ملازمةً له، إقرارًا عَمَليًّا منه بتَفضيلِهم وتَقديمِهم على نَفسِه في هذا المَجالِ.

ولا يَخفَى أنَّ هذا الفهمَ للعبارةِ هو أكثرُ مُراعاةً وأشدُّ ملاءَمةً لحالِ الفَرَبريِّ القانعِ بالإقامة في قريتِه؛ إذ لو كان من المولَعين بالافتخارِ لَمَا عاشَ كلَّ تلك الحقبةِ من الزَّمن -الَّتي أربَت على خمسٍ وخمسين سنةً[1]- بعيدًا عن أضواءِ الشُّهرةِ، مع امتلاكِه لأبرَزِ مقوِّماتِها فيما يتعلَّق بكتابِ «الجامع الصَّحيح» على وجه الخصوص؛ ألَا وهو أصلُ الإمامِ البخاريِّ الَّذي كان بحوزتِه، بل كيف يُظَنُّ برجلٍ جاوزَ الثَّمانينَ[2] أن يَصبُوَ إلى طَيشِ التَّفاخُر، بعدَ أن تمرَّس قلبُه بالوَرَع، وأُترِعَت رُوحُه بالتَّقوَى، ولم يتبقَّ له من غيثِ الحياةِ في كَأسِ العُمُر إلَّا شَرْبةٌ[3]؟!

---

(١) هي المدةُ الزَّمنيَّة الممتدَّة ما بين وفاة الإمام البخاريِّ رحمه الله سنةَ (٢٥٦)، وبينَ إقبالِ النَّاسِ جَماعاتٍ للسَّماعِ علَى الفَربريِّ بعدَ وفاة حمَّاد بن شاكرٍ سنةَ (٣١١)، بغضِّ النَّظر عن السَّماعات الفرديَّة عليه قبلَ ذلك التَّاريخ، والَّتي تقدَّمت الإشارةُ إلى بعضِها ص٢٠٣.

(٢) قال الفربريُّ رحمه الله عبارتَه تلك وهو ابنُ ثلاثٍ وثمانين سنةً.

(٣) لقائلٍ أن يقولَ: إنَّه قد قال مقالتَه تلك على وجه التحدُّث بنعمة الله تعالى عليه. وهذا لا يدفَعُ الاعتراضَ القائمَ بضرورةِ الإقرار للفربريِّ باطِّلاعِه على أحوال الرُّواة التِّسعين ألفًا، كما لا يَخفَى، والله أعلم.

أمَّا المَكان؛ فقد كانت مدينة (بُخارَى) حاضرةَ الدُّنيا لأهل تلك النَّواحي والأقاليم، وهي من المُدن الَّتي استحقَّت لقبَ (قُبَّة الإسلامِ) بجَدَارةٍ[1]، وبالإمكانِ أن يُطلَقَ القَولُ بكونِها مستأهلةً لأنْ تسمَّى: (بَغدادَ العَجَم)؛ لِمَا كانت تتمتَّع به من مكانةٍ سامقةٍ ومَنزلةٍ رَفيعةٍ، ولِما كانت تَمتازُ به من ازدهارٍ وعُمرانٍ في شتَّى المَوارِد الحَضَاريَّة، البشريَّةِ وغيرِ البَشَريَّة، فقد كان في سوقِها المركزيِّ -على سَبيل المثال- ألف دُكَّانٍ[2]، وكان بها من المُحارِبين فقط غيرِ المَدَنيِّين -في زَمَن الخَليفة المهديِّ العبَّاسيِّ- خمسُ مئةٍ وسَبعونَ ألفًا[3]، وهي تضُمُّ في حدودِها الجغرافيَّة والإداريَّة أكثرَ من ألف قريةٍ، وكان أبناءُ كلِّ قريةٍ من هذه القُرَى يَبنونَ في ثُغُورِ المَدينةِ رباطًا خاصًّا بالمُجاهِدين من أهلِهم، ويعيِّنونَ في ذلك الرِّباط مَن يقومُ بإدارةِ شؤونِه[4]، وقد كانت مدينة (بُخارَى) -باختصارِ القَولِ- المركزَ الدِّينيَّ لإقليم (خراسان)[5]، وكانت في الوقت ذاتِه تمثِّلُ المركزَ الزِّراعيَّ والصِّناعيَّ والتِّجاريَّ الرَّئيسَ لقارَّة (آسيا) كلِّها[6]، ولعلَّ هذا يكفينا لنُدركَ مَدَى ما كانت تَمتاز به هذه المدينة من التَّوسعِ العِمرانيِّ والسُّكَّانيِّ، إلى درجة تجْعلُ عَدَدَ الرُّواةِ الَّذي ذَكَرَه الفِرَبريُّ ضَئيلًا متواضعًا بالقياسِ إلى هذا الحجم المَهُول.

وأمَّا الزَّمانُ؛ فإنَّ الإحصاءَ الَّذي ذكرَه الفِرَبريُّ مُواكبٌ لسَنَواتٍ كانت فيها مدينة (بُخارَى) قِبلةً لأهلِ العِلم أساتذةً وتلامذةً على السَّواء؛ لأنَّ واليَها في تلك الحُقبةِ كان خالدَ ابنَ أحمدَ بن خالدٍ الذُّهليَّ[7]، وكان مِن طَلَبة العِلم المُجدِّين الحَريصين على تَحصيلِه؛ أنفقَ

(١) انظر «تاريخ بُخارَى» للنَّرْشَخيِّ: ص٨٧، و«نفح الطِّيب»: ٣٧٢/٢.

(٢) انظر «تاريخ بخارى» للنَّرْشخيِّ: ص٨٥.

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: ص١٠٦.

(٤) انظر المرجع السابق نفسه: ص٣٦، وذكر فيه أنَّ موسمَ الشِّتاءِ كان موسمَ اجتماع المتطوِّعين للجهاد في تلك الرِّباطات؛ لأنَّه موسمُ غَلبةِ الكفَّار واشتدادِ هَجَماتِهم على ثُغُور المُسلمين.

(٥) انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥٠٣-٥٠٦.

(٦) انظر «بُخارَى الشَّريفة، تاريخها وتراثها الحضاريُّ» لخالد عزب: ص٢٨-٢٩.

(٧) انظر لترجمته «الجرح والتَّعديل»: ٣٢٢/٣، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٥٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١٨/٣ = (الذُّهليُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢٢/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣٧/١٣.

في سَبيل ذلك أموالًا طائلةً، وكان يمشي على رِجلِه إلى مَجالس العُلماءِ؛ تعظيمًا وتوقيرًا للعِلم وأهلِه، وكان قد استَقطَبَ إلى رِحابِه كِبارَ العلماءِ من المُحدِّثينَ، ورغَّبهم في سُكنَى مدينة (بُخارَى)، وأكرَمَ مَثواهم فيها، حتَّى اجتَمَع فيها من أساطينهم وحُفَّاظِهم في وقتِه ستُّ مئةِ إمامٍ، وقد تَزامَن رُجُوعُ الإمام البخاريِّ إلى مدينتِه الأُمِّ (بُخارَى) -مُضيَّقًا علَيه، من مدينة (نيسابُورَ)- معَ هذا الزِّحامِ العِلميِّ الضَّخمِ، وقد تحرَّك هذا الزِّحامُ برُمَّتِه لاستقبالِ الإمام البخاريِّ[1]؛ وهذا حالٌ يجعَلُ العَددَ الَّذي ذكرَه الفِرَبريُّ -في نظرنا- قريبًا من الواقع، والله أعلم.

فإذا استَبانَ للمُطالِعِ هذا الحالُ، واتَّضحَت لَدَيه الأبعادُ المُحيطةُ بدَوافعِ المتكلِّم (الفِرَبريِّ) لقَولِ ما قالَه، وجَدَ نفسَه تلقائيًّا ضامًّا صوتَه إلى صوتِه في إعلانِ الاستغرابِ والتعجُّبِ من قلَّة عددِ الرُّواةِ الَّذين قاموا بواجِبِ نَقلِ كتابِ «الجامعِ الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ وتبلِيغِه الأجيالَ اللَّاحقةَ، ولله الأمرُ من قَبلُ ومِن بعدُ.

ثمَّ استمَرَّ النَّقلُ والتَّداوُلُ بالسَّماعِ عبر الأزمانِ لكتابِ «الجامعِ الصَّحيح» علَى هذا المِنوالِ من إيثارِ رِوايةِ الفَرَبريِّ بالتَّقديمِ والتَّفضيلِ علَى سائرِ رِواياتِ أصحابِ الإمام البخاريِّ؛ ليقضيَ الله سبحانَه أمرًا كان مفعولًا، حتَّى ارتبَطَ اسمُ الكتابِ باسمِ الفِرَبريِّ روايةً كارتباطِه باسم مؤلِّفه تصنيفًا، وما عادَت الرِّوايات الأُخرَى عن الإمام البخاريِّ داخلةً في حيِّز التَّداوُل إلَّا بالإجازاتِ العامَّةِ في بُطون الكُتُب؛ تكثيرًا للطُّرق ليس غيرَ، وإلَّا فإنَّها قد أضحَت -من حيث السَّماعُ المتَّصلُ- مُلحقةً بالرِّواياتِ المُندثرةِ، وبالأَسَف نَقُول[2].

---

(١) أراد خالدٌ رحمه الله أن يجبرَ خاطرَ الإمام البخاريِّ عندَ عودَتِه من مدينة (نيسابورَ)؛ بعدَ أن تعرَّض فيها للمضايقاتِ والاتِّهامات الباطلة الجارحة، فأرسَلَ إليه يطلبُ منه أن يحضرَ إلى قصرِه ليَسمَعَ منه كتابَيه «الجامعَ الصَّحيحَ» و«التَّاريخ الكبير»، لكنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله رفض طلبَه دونَ أن يُدرِكَ قصدَه النَّبيلَ ذاكَ، فاستَغَلَّ المُغرِضُونَ من أعداءِ الإمام البخاريِّ سوءَ التَّفاهُم النَّاجمَ بينَهما بسبب تلك الحادثةِ؛ فأَوغَروا صدرَ خالدٍ علَيه، وأزُّوا في ضميرِه حتَّى استزَلُّوه إلى الخطأِ والإساءةِ في حقِّ الإمام البخاريِّ؛ فنَفَاه من مدينة (بُخارَى)، وتوفِّي الإمام البخاريُّ على أثَر هذه الحادثةِ بعيدًا عن أهلِه، انظر «هداية الساري»: ص١٧٢-١٧٦.

(٢) نَقول هذا مع اعتقادِنا بأنَّ انتقاءَ رواية الفَربريِّ من قِبَل الرُّواة في زَمَنِه كان مبرَّرًا من النَّاحية العِلميَّة بكونِ =

وقد تَمَادَى التَّقصيرُ بالنَّقَلةِ من المتأخِّرين حتَّى نالَت رِوايةُ الفِرَبريِّ نفسُها نصيبَها الوافرَ منه؛ فقد جَنَحت الجَماهيرُ الغفيرةُ من الرُّواة -الحريصين على العُلُوِّ الإسناديِّ العَدَديِّ- إلى الاقتصارِ علَى بعض الطُّرُق المتَّصلة بالفِرَبريِّ دونَ بعضٍ[1]، بالرَّغم من كثرتِها وتعدُّدها وتنوُّعها، كما سيأتي تسميةُ كثيرٍ من أصحابِها، الذين كانوا بقيَّةً من حَمَلةِ النُّورِ الإلهيِّ الكَريم، ووَرَثةِ القَبَسِ النَّبويِّ الشَّريفِ، فالحمدُ للهِ ربِّ العالمين ﴿ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨] ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا وَنَصِيرٗا﴾ [الفرقان: ٣١].

= روايتِه أتمَّ الرِّواياتِ سَماعًا عن الإمام البخاريِّ، وبكون الفربريِّ قد كرَّر سَماعَ الكتابِ عدَّةَ مرَّاتٍ على مؤلِّفه، وبكونه حائزًا لأصل الإمام البخاريِّ من الكتاب، فتأمَّل.

(١) ابتدأَ ذلك التَّقصيرُ في القَرن السَّادس؛ حيث اكتفَى المغاربةُ بتناقل رواية الحافظِ أبي ذرٍّ عَبدِ بن أحمدَ الهَرَويِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٤) لكتاب «الجامع الصَّحيح»، ثمَّ باعتمادِ نسخة الحافظ أبي عليٍّ الحُسين بن محمَّدٍ الصَّدَفيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٤) من تلك الرِّواية، واكتفَى المشارقةُ -بالمُقابلِ- بتَوارث رواية الحافظ أبي الوقت عبدِ الأوَّل بن عيسى السِّجزيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٥٣) للكتاب، ثمَّ باعتماد نُسخةِ الحافظ اليُونِينيِّ من تلك الرِّوايةِ، حتَّى كاد الكتابُ لا يُعرَف في الخافقَين إلَّا من هذين الوجهَين فقط، ثمَّ تَمادَى ذلك التَّقصيرُ وتَنامَى بعدُ، حتَّى استَحكمَ بعدَ عصرِ الحافظ ابن حَجَرِ العَسقلَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٨٥٢)، فالله المُستَعان.

الرِّوايات المُتداوَلَة لجامع البخاري

الإمام البخاري

١ - روايةُ البَزْدَوِيِّ (ت٣٢٩)

[١]. أبو مَروان النَّسفيُّ (ت٣٩٧).

[٢]. أبو بكرٍ النَّسَفيُّ (ت٣٨١).

[٣]. أبو زيد السِّجِسْتانيُّ (ت٣٧٢).

[٤]. أبو القاسم التَّاجر (ت٣٨٠).

٢ - رواية حمَّادِ بنِ شاكرٍ (ت٣١١)

[١] ابن رُمَيْحٍ أبو سَعيدٍ النَّسَويُّ (ت٣٥٧).

[٢] الرَّاهِبيُّ، أبو عَمرٍو النَّسفيُّ المؤذِّنُ (ت٣٨٠).

[٣] أبو يَعلَى النَّسَفيُّ (ت٣٤٦).

[٤] أبو نَصِير الصَّيرفيُّ (ت٣٧٥).

٣ - رواية إبراهيمَ النَّسَفيِّ (ت٢٩٥)

[١]. خَلَف أبو صالحٍ الكَرَابِيسيُّ الخَيَّام (ت٣٦١).

[٢]. صالح أبو الفَضْل الأَصبَهَانيُّ (ت٣٢٤).

٤ - رواية الفِرَبْرِيِّ (ت٣٢٠)

خامسًا: أَغصَانُ رِوايةِ الفِرَبريِّ

تبيَّن لنا بمَجموعِ ما تقدَّم أنَّ الفِرَبريَّ يمثِّل المحطَّةَ المَركزيَّة الثَّالثةَ الَّتي حلَّ في رِحابِها طَلَبةُ العِلم المُعتَنون بسَمَاع «الجامعِ الصَّحيح» عن تلامذةِ مؤلِّفه، وذلك بعدَ انقراضِ جِيلِ السَّامعين للكتابِ من أبناءِ مَدينة (نَسَف)؛ بوَفاةِ آخِرِهم -وهو حمَّاد بن شاكرٍ- سنةَ إحدى عشرَةَ وثلاث مئةٍ[1]، والَّذي كان بدورِه يمثِّل المحطَّةَ المركزيَّةَ الثَّانيةَ بعدَ وَفاةِ الإمام إبراهيمَ ابن مَعقِلٍ النَّسَفيِّ سنةَ خمسٍ وتِسعينَ ومئتَين، الَّذي كانَ أَجَلَّ مَن سمعَ الكتابَ من مؤلِّفه الإمام البخاريِّ، رحمهم الله ورضيَ عنهم جميعًا.

وهذا التَّسلسُلُ والتدرُّج الإسناديُّ الَّذي حَرَص على مُراعاتِه طَلَبةُ العِلم من أبناءِ إقليم (خُراسان) في سَمَاع الكتابِ ينمُّ عن مَنهجيَّةٍ عِلميَّةٍ رَصينةٍ، تدلُّ على وَعيٍ مَعرفيٍّ منظَّمٍ دَقيقٍ، كانوا يتميَّزونَ به عن سائرِ الطَّلبة في باقي بِقَاعِ المَعمورةِ المَغمورةِ بالرُّواةِ، ويبدو أنَّ وجودَهم في خطِّ المواجهةِ المستمرَّةِ مع الكفَّار من قَبائل التُّرك وأَشياعِهم قد جَعَلَهم يَتَرَاصُّونَ بهذا الشَّكل المُتَكاتِفِ المُثير للإعجابِ في كلِّ مَجالاتِ حياتِهم العامَّة والخاصَّة؛ فأنتَ تَرَى أنَّ صِفةَ (رَئيسِ أصحاب الحديث) -مثلًا- لم تكن مُستخدمةً إلَّا في دِيارِهم[2]، وهي عبارةٌ معبِّرةٌ عن مَدَى التَّنظيم العِلميِّ والأَدبيِّ الَّذي كان طَلَبةُ العِلم يُديرونَ بِهِ تَفاصيلَ حياتِهم اليوميَّة.

---

(١) بقي محمود بن عَنبَرٍ النَّسفيُّ بعدَ حمَّادٍ؛ فقد توفِّي سنةَ (٣١٤)، وقد ذكرناه فيما تقدَّم كأَحَدِ الرُّواة المحتمَلين لكتاب «الجامع» ص٩٨، فلعلَّه لم يكن يحدِّث بالكتاب، إن صحَّ احتمالُ سماعِه، والله أعلم.

(٢) تماثلُها عبارة: (رئيس أصحاب الرَّأي)، وما شابهها في التَّعبير عن ذلك التَّنظيم المقصودِ بيانُه؛ لأنَّها عبارة دالَّةٌ ببساطةٍ على معناها السِّياسيِّ المتعارَف عليه بينَ النَّاسِ، فالملقَّب بها كبيرُ أصحابِه ومَرجعهُم المقصود في مهمَّاتهم، انظر -لبعض مَن وُصف بذلك، على سبيل المثال- «تاريخ جُرجان» للسَّهميِّ (ط. المُعلِّميِّ): ص١٥٦، و«المنتخَب من كتاب السِّياق»: ص٣٦٨-٣٦٩، و«التَّدوين»: ٤٧/٣، و«القند»: ص٨٢٠ (الفهارس: الرَّئيس)، و«الأنساب»: ٥٤٠/٣ = (الصُّعلُوكيُّ).

وقد كان ظهور الفِرَبريِّ نتيجة طبيعية لذلك التَّنظيمِ الدَّقيق؛ فقد حَرَص الطَّلبةُ عَلَى سَماعِ الكتابِ من تلامذةِ الإمام البخاريِّ من أبناءِ مدينة (نَسَف)؛ لأنَّها كانت المحطَّة الأخيرة في حياتِه رحمه الله، فلمَّا انقرَضَ الرُّواةُ عنه من أبنائِها، نَظَروا في سيرتِه، فوَجَدوا أنَّ قريةَ (فَرَبر) هي المحطَّة المركزيَّة في حياتِه عمومًا، وأنَّها كانت آخرَ بلدةٍ يحدِّث فيها بمصنَّفاتِه قبلَ خُروجِه إلى مدينة (نَسَف)، فقَصَدوها، فوَقَعوا فيها بغير حُسبانٍ على هذا الكنز النَّبيلِ، المَخبُوءِ بأَمر الله سبحانَه وتعالى لهم.

ثمَّ ما لبثَ أن انتَشَر خبرُ اكتشافِ هذا الكنز الثَّرِّ في آفاقِ العالَم؛ فتَوافَدَ الطَّلبةُ من تلك الآفاقِ إلَيه؛ ليَنهَلوا ويرتَوُوا من مَنبعِه النَّقيِّ، وقد حَفظَت لنا دَوَاوينُ التَّاريخ أسماءَ جمعٍ كبيرٍ غَفيرٍ من الرُّواة عن الفِرَبريِّ من شتَّى بِقاعِ الأرضِ، ولكنَّنا سنكتفي بذِكر مَن صُرِّح بروايتِه لكتابِ «الجامع» عنه منهم، وإلَّا فإنَّنا نعتقد جازِمينَ أنَّ كلَّ مَن وُصفَ بلقاءِ الفِرَبريِّ والسَّماعِ منه -ممَّن ليس من أهل فِربرَ- داخلٌ في نِطَاقِ رُواةِ «الجامع» عنه، ولو لجزء يسير منه؛ لارتباطِ اسمِ الفِرَبريِّ في الأوساط العِلميَّة في زَمَنِه ارتباطًا وَثيقًا بكَونِه راويةً لكتاب «الجامع»، ولشهرة قصده لتحمُّل «الصحيح» عنه، والله أعلم[1].

---

(١) لم نذكر ضمنَ جَردِ الرُّواة هذا مَن وُصف منهم بسَماعِه للكتابِ أو رِوايتِه عن الفربريِّ، لكنَّه لم يُوصَف بكونِه قد حدَّث به ولا بلَّغه عنه، كالإمام أبي بكرٍ أحمدَ بنِ إبراهِيمَ بنِ إسماعِيلَ الإسماعيليِّ الذي كان يروي الكتابَ عن الفربريِّ بالإجازة في مصنَّفاتِه، انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعليِّ بن المُفضَّل المَقدسيِّ: ص٤٠٠-٤٠١، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٢٦٩/٨، و٢٥٦/١٣.

* تنبيه:

اشتهَرَ عندَ بعضِ المتأخِّرين من أصحاب كُتُب الأثبات والمُسَلسلات الإسناديَّة روايةُ «الجامع الصَّحيح» عن الإمام البخاريِّ من طريق الفَربريِّ، بإسنادٍ تَعَارَفوا علَى تسميتِه بـ: (المُسلسَل بالمُحمَّدين)، وهم يسُوقونَ أسانيدَهم في بعضِ طُرُقِه إلى محمَّد بنُ محمَّدِ بن الحُسَين، عن أبيه: محمَّد بن الحُسَين، عن محمَّد بن أبي الفَوَارس، عن محمَّدٍ الفَربريِّ. كما في «صِلة الخَلَف» للرُّوْدَانيِّ: ص٥٢-٥٣، و«إتحاف السَّمير» للفَادَانيِّ (بهامش «سدِّ الأَرَب من علوم الإسناد والأدَب»): ص٣٧.

وقد ظنَّ بعضُ الفضلاء أنَّ (محمَّدَ بن أبي الفَوَارس) راوٍ لم ينتبِه إلى ذِكرِه أهلُ العِلم ضمنَ رواةِ الكتابِ عن الفَربريِّ؛ فاستَدرَكوه عليهم، كما فَعَل ذلك الفَادانيُّ في «إتحاف السَّمير»، وتبِعَه الدُّكتور خلدون الأحدب في كتابه «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح»: ص٢٣٣-٢٣٤. =

ويَجْدرُ بنا هنا أنْ نُلخِّصَ مُقومات العَمادة لروايةِ الفِرَبريِّ قبلَ الوُلُوجِ إلى دَوْحَةِ الرُّواة عنه بالأمور التالية:

١ - عدالةُ الرَّاوي -الفِرَبريِّ رحمه الله-.

٢ - ضبطُ الفربري رحمه الله، ضبط صدر وضبط كتاب.

٣ - ملازمةُ الفِرَبريِّ للبخاريِّ رحمهما الله.

٤ - تكرارُ سماعِ الكتابِ، إذ ثبتَ أنَّ الفِرَبريَّ سمِعَ «الجامع» من البخاريِّ ثلاثَ مراتٍ.

٥ - صِحَّةُ الأصلِ المقروء -أو المنقول- منه، فقد كانت عنده نسخة البخاريِّ رحمه الله.

٦ - كمال النُّسخة.

٧ - تعدد النُّسخ ومقابلتها، إذ ثبت أنَّ الفِرَبريَّ امتلك نسختين من «الصحيح» احتوتا على زيادات شارحة من كلام الإمام البخاري رحمه الله.

٨ - طول بقاء الفِرَبريِّ بعد البخاري رحمهما الله، فقد عاش بعد البخاري أربعًا وستِّين سنةً.

ولنبدأ بذكر تلك الروايات عن الفربري، مفتتحين ذلك بنفي الروايات الباطلة عنه:

= وهو استدراكٌ غيرُ صحيحٍ؛ مَبنيٌّ على عَدَم الانتباهِ إلى السَّقط الواقعِ في الإسنادِ بينَ (ابن أبي الفَوَارسِ) وبين (الفَربريِّ)، وبيانُه: أنَّ (محمَّدَ بن محمَّدِ بن الحُسَين) المذكورَ في الإسنادِ هو القاضي أبو الحُسَين ابنُ الإمام أبي يَعلَى الفَرَّاءِ الحَنبَليِّ، صاحبِ كِتابِ «طَبَقات الحَنابلة» الشَّهيرِ، وقد أخرَجَ في كِتابِه هذا عدَّةَ أحاديثَ من كتاب «الجامع الصَّحيح»، وسَاقَ إسنادَه إلَيه عن أبيهِ، عن ابن أبي الفَوَارس، عن النُّعَيميِّ، عن الفَربريِّ، عن الإمام البخاريِّ، انظر: ١/٧٧، و٢/٢٤٤-٢٤٥ (ط. العثيمين)، وذكر إسنادَه إلَيه عن غير أبيه أيضًا عن ابن أبي الفَوَارسِ، بنفس السِّياقِ، انظر: ١/٣٠٦، و٢/٣٢٤ و٤٢٦ (ط. العثيمين).

فتبيَّن بهذا السَّقطُ الَّذي وَقَع في سِياقِ (المُسلسَل)، ولله الحمد والمِنَّة.

أمَّا ابن أبي الفَوَارس؛ فهو حافظٌ جليلٌ، من أساطين العِلم والمعرفة البغداديِّين، وقد رَحَل وسمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» -ضمنَ ما سمعَ- من عدَّةٍ من أصحاب الفربريِّ، منهم: النُّعيميُّ، كما سيأتي بيانُه ص٢٥٩.

وهذا بخلاف ما جاء في «الأربعين من رواية المحمدين المخرج ذلك من صحيح البخاري» المروي من طريق محمَّد بن موسى بن عبد الله الصَّفَّار، وبخلاف «الأحاديث المئة المخرجة من الصحيح المسلسلة بالمحمَّدين» المروي من طريق محمَّد بن أحمد بن عبيد الله بن حفصٍ الحفصيِّ، كلاهما عن محمَّد بن مكِّيِّ بن زرَّاعٍ الكُشمِيهنيِّ، عن محمَّد بن يوسف بن مطرٍ الفربري، عن محمد بن إسماعيل البخاري.

١- الرِّواياتُ الباطلة عن الفِربري

(*) روايةُ الخَتْلَانيِّ

هو يحيى بن عَمَّار بن مُقبِلِ بن شَاهَانَ، أبو لُقمانَ الخَتْلَانِيُّ[1].

لم نَجد له ترجمةً ولا ذِكرًا في كُتب التَّواريخِ والرِّجالِ، بالرَّغم من أنَّ الَّذينَ اعتَمَدوا رِوايتَه ورَوَّجوها بِسياق الأسانيدِ المُركَّبةِ -اعتمادًا على الإجازاتِ العامَّة- إلَيه[2] قد ذَكَروا ما

(١) منسوبٌ إلى (خَتْلَان)، وهي بلادٌ مجتمعةٌ قرب مدينة (سَمَرقَند)، انظر لهذه النِّسبة «معجم البلدان»: ٣٤٦/٢، و«تاريخ دمشق»: ٣٠٢/٨، و«تاريخ الإسلام»: ٧٩٣/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقيلَ: هي قرب مدينة (بَلخ)، انظر «إتحاف السَّمير» للفَادَانيِّ (بهامش «سدِّ الأَرَب»): ص٢٩، وانظر «الأنساب»: ٣٢٢/٢ = (الخَتْليُّ)، و«تاج العَروس»: ٣٩٣/٢٨ = (خ ت ل)، وقيل: إنَّه منسوبٌ إلى (خُتَّل)، بضمِّ الخاءِ المعجمة، وفتح التَّاء المشدَّدة، وهم بعضُ شُعُوبِ التُّرك، انظر «حُسنُ الوَفَا لإخوانِ الصَّفَا» لفالحِ الظَّاهريِّ: ص٣٧، والأوَّل أصحُّ؛ لأنَّ هذا الرَّجلَ قد وُصِفَ بكونِه من أهل (سَمَرقَند)، وقد وُصفَ غيرُه من أبناءِ (سَمَرقند) بهذه النِّسبة أيضًا، كما في «كشف الظُّنون»: ٢٩٠/١، والله أعلم.

هذا، ولأنَّنا نعتقد بُطلانَ هذه الرِّوايةِ لم نُدرِجها في حِسَاب الرِّوايات، وألحَقنَا بها ضمنَ الكلامِ عَليها رِوايةَ ابن عَلِيجَةَ، كما سيأتي ص٢٢١؛ تَنبيهًا إلى تشابههما من هذه النَّاحية؛ طَردًا لهما عن حِياضِ الرُّواةِ الصَّادِقينَ؛ لأنَّ المَكذوبَ كالعَدَمِ، كما يقول إمامُ النقَّادِ الذَّهبيُّ رحمه الله، انظر «لسان الميزان»: ٤٥٩/٣ (ط. أبي غدَّة)، وقد شكَّك جمعٌ من كِبار أئمَّة النَّقد في صحَّة هذه الرِّوايةِ، وساقُوا أدلَّتَهم وبيِّناتِهم لإثباتِ ذلك، وأول من نعرفهم أنكروا هذا جمال الشام جمال الدين القاسمي رحمه الله انظر «جَمال الدِّين القاسميُّ سيرتُه الذَّاتيَّة» بقَلَمه: ص٣٥١-٣٥٣، وانظر: «فهرس الفَهارس والأثبات»: ٩٤٨/٢-٩٦١، و«مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري» للدكتور عمر النُّشوقاتي: ص١٨٨-١٩١، و«مجموع إجازات ابن العنابي» بتعليق الشيخ محمد زياد التِّكلة ص٣٨، و«الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدُّكتور خَلدون الأحدَب: ص٢٣٤- ٢٣٦، وقد لخَّصنا أهمَّ الأدلَّةِ في كلامِهم وزِدنا عليها.

(٢) هذا الإسناد أول من دَنْدَن به المنلا إبراهيم الكُورَانِيُّ في القرن الحادي عشر في «الأَمَم لإيقاظِ الهِمَم»: ص٤-٥، وعنِ الكُورانِيِّ شاعَ السَّندُ وانتشر، واحتلَّ مكانًا سامقًا في الأثباتِ واشتهر، حتى جاء المُرتضى الزَّبيديُّ، وكان من أكثرهم بهذه السِّلسلة الصُّوفيَّة الفارسيَّة اهتزازًا، فأنشد افتخارًا واعتزازًا: =

يدُلُّ على اتِّصافِه بخَمسةِ أوصافٍ مُجتَمِعةٍ، يَكفي وُجُودُ واحدةٍ منها منفَرِدةً لأن تَجعلَ منه شَخصًا مَشهُورًا ذائعَ الصِّيتِ مُنتَشِرَ الذِّكْر بينَ عُمُومِ النَّاسِ لا بينَ الأَوساطِ العِلميَّة فحَسبُ؛ فقد زَعَموا أنَّه من أبناءِ مَدينةِ (سَمَرقَند)، وأنَّه كان مُعَمَّرًا، وأنَّه كانَ من الأَبدَالِ، وأنَّه قد سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» كاملًا تامًّا على الفِرَبريِّ، وأنَّ الرَّاويَ الَّذي تَفَرَّد بالرِّوايةِ عنه من أبناءِ مدينةِ (فَرْغَانَةَ) وليس من أبناءِ مدينتِه (سَمَرقَند)، ولا يَخفَى على المُطالِعِ اللَّبيبِ -بَلْهَ الباحث المدَقِّق- أنَّ اجتماعَ هذه الأمورِ فيه مَعَ جَهَالةِ حالِه ممَّا يُرسِّخُ الرِّيبةَ في النَّفسِ بحَقيقةِ وُجودِه، أو بِصِدقِ دَعواه إنْ سُلِّمَ بوُجُودِه جَدَلًا.

فأمَّا كونُه من أبناءِ مَدينة (سَمَرقَند)؛ فإنَّ هذه المَدينةَ قد حَظِيَت بعنايةِ المؤرِّخين، وقد تتابَع وتَعَاقَبَ على تَصنيفِ تاريخٍ لها ثلاثةٌ من كِبار الأئمَّة النُّجَباءِ الَّذين عُرِفوا بالتَّفتيش والتَّدقيق والبَحثِ والتَّقييد لأحوالِ أهلِها، وهم: أبو سَعدٍ عَبدُ الرَّحمنِ بن مُحمَّدٍ الإدْريسيُّ

=

وَبِالعُلُوِّ قَدْ رُوِي البُخَارِيْ	عَنِ ابْرَاهِيمَ بِالْكِتَابِ السَّارِيْ
أعْنِي فَتَى كُورَانَ الشَّهْرَزُورِيْ	عَنْ شَيْخِهِ الْمُعَمَّرِ اللاهُورِيْ
وَهْوَ عَنِ الْقُطْبِ مُحَمَّدٍ عَنِ	وَالِدِهِ الْمُحَدِّثِ الْمُفَنِّنِ
عَنْ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِالطَّاوُسِي	عَنْ يُوسُفَ الْمُعَمَّرِ الْمَنُوسِ
عَنِ ابْنِ شَاذَبَخْتٍ الْفَرْغَانِي	عَنِ ابْنِ شَاهَانَ هُوَ الْخَتْلانِ
عَنِ الْفِرَبْرِيِّ عَنِ الْمُصَنِّفِ	وَذَا الْعُلُوُّ بُغْيَةٌ لِلْمُنْصِفِ
كَأَنَّنِي بِذَا السِّيَاقِ الْحَاوِي	مُصَافِحٌ لِلْحَافِظِ السَّخَاوِي

انظر: «الأَمَم لإيقاظ الهِمَم»: ص٤-٥، و«الإمداد»: ص٤٨-٤٩، و«المنح البادية» (نسخة المكتبة الأزهريَّة): ق ١٤/ب-١٥/أ، و«الفَضل المُبين» للدِّهلَويِّ: ص٨٤-٨٥ = (١٩/المسلسل بالمَشَارقة)، و«إجازة الزَّبيديِّ لسَعيدٍ السُّويديِّ» (الملحق الثَّاني بكتاب «المعجم المختصِّ» للزَّبيديِّ): ص٧٩٣-٧٩٤، و«قَطف الثَّمر»: ص٤١-٤٣ (ط. عامر صبري)، و«سدُّ الأَرَب من علوم الإسناد والأدب»: ص٢٧-٣٠، و«النَّفَس اليَمَانيُّ»: ص١٩٠-١٩٣، و«ثَبَت ابن عابِدِين»: ص٣٠٧-٣٠٩، و«إتحاف الأكابر»: ص١٦٠-١٦١ (ط. ابن حزم)، و«حصر الشَّارد»: ٣٤٧/١-٣٥٢، و«اليانع الجَنيُّ» (بهامش «كشف الأستار عن رجال مَعَاني الآثار») (ط. الحجَر): ص٢١-٢٧، و«حُسن الوَفا لإخوان الصَّفَا»: ص٣٦-٣٧، و«فهرسة ابن الأَمين الحَرَّار»: ص٤١-٤٢، و«فَهرسة الحَجْويِّ»: ص١١٧-١١٩، و«العُجالة في الأحاديث المسلسَلة»: ص٥٤ = (٣٩/مُسلسلٌ ثالثٌ بالمَشَارقة).

(المتوفَّى سنةَ ٤٠٥)، وجَعفرُ بنُ مُحمَّدٍ المُستَغفريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٢)، ونَجمُ الدِّين عُمَر ابن مُحمَّدٍ النَّسَفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٧)، وقد سَجَّل كلُّ واحدٍ منهم في تاريخِه أسماءَ مَن عُرِف بشيءٍ من نباهةِ الذِّكر وانتشار الصِّيتِ -لأيِّ سببٍ كان يوجِبُ ذلك- من أبناءِ مَدينة (سَمرقند) الأصليِّين، أو من الغرباءِ الوارِدين إلَيها، ولم يَنقل أحدٌ من أهل العِلم الَّذين اطَّلعوا على هذه التَّواريخ[1] شيئًا فيها يتعلَّق بذِكر هذا الخَتْلَانيِّ -ولا الرَّاوي عنه- فللباحثِ أن يتساءَلَ مستنكِرًا: كيفَ خَفيَ أمرُ هذا المعمَّر المَوصوفِ بكَونِه من الأبدالِ على هؤلاءِ الأئمَّة تِباعًا، ثمَّ جاءَ شخصٌ بَعيدُ الدَّار غَريبٌ، فاطَّلَع واكتَشَف أمرَ هذا الرَّجلِ، بل وسمِعَ عليه «الجامعَ الصَّحيحَ» بتَمامِه؟!!

وأمَّا كونُه من المُعمَّرين، بل ومِن الأَبدال؛ فكُلُّ صِفةٍ من هاتَين تَقتَضي كونَه معروفًا مَشهورًا منتشِرَ السُّمعةِ بينَ النَّاسِ عُمومًا لا في الأوساط العِلميَّة فقط؛ فإنَّ الإنسانَ يكونُ أُحدُوثةً للمَجالسِ إذا ناهَزَ المئةَ من عُمُرِه[2]، فكيفَ بشَخصٍ جاوزَها حتَّى بلَغَ الثَّالثةَ والأَربَعينَ بعدَها؟! وكذلك لا يُوصَفُ الشَّخصُ بكونِه من الأَبدالِ إلَّا إذا جَرَّب علَيه النَّاسُ استجابةَ الدُّعاءِ، ولَمسوا له -ومِنه- وقوعَ الكَراماتِ وأشباهِها من الأحوالِ الدَّالَّةِ على رُسُوخِ ذلك المَعنَى في أنفُسِهم[3]، كما لا يَخفَى.

وأمَّا سَمَاعُه للكتابِ كاملًا تامًّا على الفَرَبريِّ؛ فهو أدعَى لشُهرتِه، وأوثَقُ دافعٍ لانتشارِ

---

(١) لتاريخ الحافظ المُستَغفريِّ انظر: «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/١٨١-١٨٢، والتاريخان الآخَران مشهوران معروفان، أمَّا «تاريخ الحافظ الإدريسيِّ»؛ فلم يَصِل إلَينا، وأمَّا تاريخ الإمام النَّسفيِّ -واسمُه: «القَند في ذِكر علماء سَمَرقَند» - فقد وصَل إلَينا قسمٌ منه، وهو مطبوعٌ مَعروفٌ متداوَلٌ، على أنَّ أئمَّة التاريخ كابن السَّمعانيِّ والذَّهبيِّ قد استَوعبوا أغلبَ التَّراجمِ المذكورةِ في هذه التَّواريخ، ولله الحمد.

(٢) لذلك اعتنَى العلماءُ بجَمع أخبار المعمَّرين الَّذين جاوَزوا المئةَ، وأفرَدوا لهم مصنَّفاتٍ مستقلَّةً لإحصائِهم، وكان من بينِ مَن صنَّف في ذلك الإمامُ الذَّهبيُّ ﵀ في كتابه «أهلُ المئةِ فصَاعِدًا»، وهو مطبوعٌ متدَاوَلٌ، ولم يَترَجم فيه للخَتلَانيِّ ولا للرَّاوي عنه.

(٣) يُطلَقُ مصطلَحُ (الأَبدَال) في عِباراتِ النَّاس عامَّةً على الأشخاصِ الصَّالحين الأتقياءِ المشهورين بذلك، وهو مَعنًى يَتَعارَضُ مع جَهالةِ الحالِ ويناقضُه، فتنبَّه.

ذِكره؛ في وَسَطٍ عِلميٍّ منظَّمٍ منسَّقٍ، كان أبناؤُه شَديدِي الحِرصِ على تتبُّع أحوالِ رُواةِ العِلمِ عُمومًا، والتَّفتيش عن حَمَلةِ «الجامعِ الصَّحيح» جيلًا بعدَ جيلٍ خُصوصًا[1]، وقد كان الإمامُ نَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ (ت:٥٣٧) على رأسِ أولئكَ المتتبِّعين المفتِّشينَ؛ فقد كان أوسَعَ مَن جَمَع طُرُقَ روايةِ الكتابِ مِن بين كلِّ شُرَّاحِه المَعروفين[2]، وقد سبَق أن ذَكَرنا أنَّه لم يذكُر هذا الخَتلَانيَّ ولا تَرجَم له في تاريخِه الَّذي جَمَعَه لمدينتِه (سَمَرقند).

من ناحيةٍ أُخرَى؛ فإنَّ سَماعَه لكتاب «الجامع الصَّحيح» كاملًا تامًّا على الفِرَبريِّ بَعيدًا عن دِيارِه -بل قد زَعَم بعضُهم أنَّه قد سمعَ كتابَ «المُوطَّأ» للإمام مالك بن أنسٍ ﵀ في مدينةِ (سُرَّ مَن رأَى) في العِراقِ من الأمير أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عَبدِ الصَّمَد الهاشميِّ (المتوفَّى سنة ٣٢٥)[3]- يقتضي كونَه من رواةِ العِلم ووُعاتِه الرَّحَّالين الجَوَّالين في طَلَبِه وتَحصيلِه، الصَّابرين المُداوِمين المواظِبينَ على حُضُورِ مَجالسِه، وهذا من دَواعي الشُّهرة والمَعرفة، ولا يتناسَبُ مَع جَهالة الحَالِ -بَلْهَ الجَهالة العَينيَّة- الَّتي تُحيطُ مَعالِمَ شخصيَّتِه، فتأمَّل.

وأمَّا الرَّاوي عنه، واسمُهُ: (مُحمَّد بنُ شَاذَبَخْتَ الفَرْغَانيُّ)[4]؛ فقد وَرِث عن شيخِه مَشاكِلَه التَّعريفيَّة بعَينِها؛ فإنَّه هو الآخَر كان من المُعمَّرين قد بَلَغ سنَّ الأربَعين بعدَ المئةِ بزَعمِ مَن

---

(١) ذكر الإمام الخطَّابيُّ ﵀ أنَّ أغلبَ أبناءِ إقليم (خُراسان) كانوا مُولَعين بكتاب «الجامع الصَّحيح» روايةً ودرايةً، انظر: «معالم السُّنن» (ط. الطَّبَّاخ): ٦/١.

(٢) صنَّف ﵀ كتابًا في شرح «الجامع الصَّحيح» للإمام البخاريِّ، سمَّاه: «النَّجاح في شرح أخبار الصِّحاح»، وقد ساقَ في أوَّله أسانيدَه إلى الإمام البخاريِّ من خَمسين طريقًا تصل إليه، انظر «كشف الظُّنون»: ٥٥٣/١، و١٩٢٩/٢، و«الحطَّة» لصدِّيق حسن خان (ط. الحلبي): ص٣٤٤، و«سيرة الإمام البخاريِّ»: ٢٦١/١.

(٣) انظر: «قطف الثَّمر»: ص٣٣-٣٤ (ط. عامر صبري)، و«إتحاف السَّمير» للفَادانيِّ (بهامش «سدِّ الأرب»): ص٢٩، ولترجمة إبراهيم الهاشميِّ انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٠/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٠٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٧١/١٥، و«لسان الميزان»: ٣١٣/١ (ط. أبي غدَّة)، ولا يُعرَف لإبراهيمَ رحلةٌ إلى بلدان المَشرق.

(٤) وَصَفوه بكونِه فَرغانيًّا فارسيًّا، وهذا يقتضي أنَّه منسوبٌ إلى قَرية (فَرْغَانَ) الفارسيَّة، وليس إلى مدينة (فَرغانَةَ) الواقعةِ وَرَاءَ مدينة (الشَّاش) القريبةِ من مدينة (سَمَرقَند)، انظر «الأنساب المتَّفقة»: ص١١٠، و«الأنساب»: ٣٦٧/٤ = (الفَرغانيُّ)، فلعلَّ مَن اعتمَد روايتَه لم يفرِّق بينَ النِّسبتَين؛ لأنَّ نسبتَه إلى مدينة (فَرغانَةَ) المُحاذيةِ لإقليم (خراسان) أقربُ للتصوُّر، وهو أولَى بالقَولِ لمَن أرادَ أن يمرِّر هذه الرِّوايةِ، والله أعلم.

اعتَمَد روايتَه، وعليه فيكون قد حدَّث بالكِتابِ في حدود سنةِ سِتِّينَ وخمس مئةٍ، ويَرِدُ عليه من المَباحث والإشكالاتِ والتَّساؤلاتِ ما سبَقَ إيرادُهُ على شيخِه المَزعوم، والله أعلم.

والراوي عن الفرغاني الشَّيْخُ الْمُعَمَّرُ بَابَا يُوسُفَ الْهَرَوِيُّ ثالثة الأثافي، لم نجد له ترجمة[1].

وإلى هذا، فإن كانَ هذا المُدَّعَى -أو المُدَّعِي، سَواءٌ- قد أَفلَتَ هو والرَّاوي عنه بشَخصَيهما من قَبضةِ أئمَّة النَّقدِ والتَّدقيق المعاصِرين لهما أو المُقارِبين لعَصْرهما، فقَد سَقَطَ في قبضتهم مَن يُقارِبُهما حالًا ويُدانِيهما دَعوًى من المُريبينَ والمزوِّرين؛ حيثُ تَرجَمَ الأئمَّةُ لرجلٍ اسمُهُ: (سَعدُ بنُ عَليٍّ بنِ مُحمَّدٍ القاضي، أبو الوَفاءِ النَّسَويُّ)، وَوَصَموه بالكَذِب والاختلاقِ؛ لأنَّه قد ادَّعَى سنةَ سَبعينَ وأربَعِ مئةٍ سَمَاعَ «الجامعِ الصَّحيح» من أبي بكرٍ مُحمَّد بنِ أحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ ابنِ عَلِيْجَة العَلِيجيِّ النَّسَويِّ، عن الفِرَبريِّ[2]، وكذلك اتَّهموا رجُلًا اسمُهُ: (أبو سَعدٍ ابنُ عَلِيجَةَ النَّسَويُّ) بالكَذِب؛ لأنَّه ادَّعَى في حدودِ سنةِ سَبعينَ وأربعِ مئةٍ أيضًا سَمَاعَ «الجامعِ» من بعضِ تَلَامذة الفِرَبريِّ[3]، فماذا كانوا سَيَقولونَ -والحالُ هذه- لو أنَّهم سمِعوا هذا الخَتْلَانيَّ في

---

(١) ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع» (٣١٩/١٠) نقلًا عن «مشيخة الطاوسي» الذي تفرد بالرواية عن بابا يوسف، وادعى فيه التعمير أزيد من ثلاثمئة سنة بسبع سنين، فهو -والله أعلم- من مناكيره. والإسناد من بعده ظلمات بعضها فوق بعض إلى العلَّامة الكوراني رحمه الله.

(٢) انظر «تاريخ دمشق»: ٢٧٥/٢٠، و«تاريخ الإسلام»: ٢٩١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«المُغني في الضُّعفاء»: ٢٥٥/١، و«لسان الميزان»: ٣٢/٤-٣٣ (ط. أبي غدَّة)، و«تنزيه الشريعة»: ٦٢/١، وانظر «تاريخ دمشق»: ١٦٩/١٥، و«ميزان الاعتدال» (ط. البجاويّ): ٧٧/١، و«المغني في الضُّعفاء»: ٣١/١، وعلَى وُضُوحِ كذبِه فقد وَجَد مَن يروي عنه، انظر «تاريخ دمشق»: ١٩٧/٧.

أمَّا أبو بكرٍ ابنُ عَلِيجَة؛ ففقيهٌ من بيت الثَّروةِ والعَدَالةِ في بلدتِه (نَسَا)، أسلَكَه أهلُه في طَريق طَلَبِ العِلم صغيرًا، ثمَّ رَحَل في شبابِه إلى العراقِ، فسمعَ من أبي بكرٍ الشَّافعيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٥٤) وأقرانِه، سمعَ منه أبو عبد الله الحاكم النَّيسابُوريُّ، و(عَلِيجَة) تصغير(عَليٍّ)، انظر «الأنساب»: ٢٣١/٤ = (العَلِيجيُّ)، والَّذي تفيدُه ترجمته هذه أنَّه من الممكن أن يكونَ قد سمعَ «الجامعَ» من بعض تلامذة الفَربريِّ، لا منه هو، فالله أعلم.

(٣) انظر «بغية الطَّلب»: ٤٤٦٠/١٠، وقد قدَّرنا تاريخَ ادِّعائِه تقديرًا؛ فقد ذكَرَ ابنُ العَديمِ أنَّ الحافظَ المُؤتَمنَ السَّاجيَّ قد التَقَى بهذا الرَّجلِ في مدينةِ (حَلَب)، وسمعَه يدَّعي ما ادَّعاه، وأنَّه قد طالَبَه بما يُثبِت دَعواه فتَمَلَّص، وذكَرَ أنَّ السَّاجيَّ قد استوثَقَ في شأنِه أصحابَ قاضي مدينة (حرَّانَ) ابنِ جَلَبَةَ، وقد دَخَلَ الحافظُ السَّاجيُّ مدينةَ (حَلَب) في حدودِ سنةِ سَبعينَ وأربعِ مئةٍ؛ لأنَّ الإمامَ الذَّهبيَّ قد ذَكَر أنَّه قد سمعَ من الحَسَنِ بنِ مكِّيِّ الشَّيزَريِّ =

حدودِ سنةِ ثلاثٍ وأربَعينَ وأربعِ مئةٍ[1] يدَّعي السَّمَاعَ من الفَرَبريِّ نَفسِه؟! ولَيسَت حَالُ الفَرغانيِّ الرَّاوي عنه بأحسَنَ من حالِه[2]، فتأمَّل.

بل إنَّ جَهالَةَ الحالِ المُحيطةَ بحَمَلَةِ هذه الرِّوايةِ المُريبةِ لَتَمتدُّ بظِلَالِها القاتِمةِ إلى شَخصيَّاتِ الرُّواةِ عن الفَرغانيِّ أيضًا؛ لتَزيدَ سَبيلَها تَعتيمًا وعمًى؛ ممَّا لا يَدَعُ للبَصيرةِ تردُّدًا للقَطعِ ببُطلانِها، والله أعلم.

ولَعلَّ زاعِمًا -قانِعًا بالقَبُولِ لهذه الرِّوايةِ، من عَصَبَةِ المُروِّجينَ لها- أن يحتَجَّ لصحَّتِها بالجَوازِ العَقليِّ؛ متَّكئًا علَى وُقُوعِ التَّعمير في السِّنِّ لبَعضِ النَّاسِ، كما احتجَّ بذلك الصَّفَديُّ لإثباتِ دَعوَى (رَتَنْ الهِنديِّ)[3]، ولا حُجَّةَ له في ذلك؛ لأنَّ الجَوازَ العَقليَّ يطَّردُ قُوَّةً أو ضَعفًا مَعَ الوَقائعِ الثَّابتةِ من جهةِ النَّقلِ الدَّالَّة على إمكانِه كَثرةً أو قِلَّةً، فكُلَّما كانت الوقائعُ قليلةً كانَت دِلالتُه أضعَفَ، والعَكسُ للعَكس، ووقائعُ تَعميرِ بعض النَّاسِ ومجاوزتِهم لسِنِّ المئةِ داخلةٌ في نِطَاقِ النُّدرةِ من قِلَّتها؛ ولذلك سهُلَ إحصاؤُها وعَدُّها، فالجَوازُ العَقليُّ أضعَفُ ما يكونُ حُجَّةً في هذا السِّياقِ، كما لا يَخفَى.

ومن ناحيةٍ أُخرَى؛ فإنَّ النَّافينَ المُنكِرينَ لَدَيهم جَوازٌ عَقليٌّ مُضادٌّ مُركَّبٌ، وهو أَقوَى حُجَّةً وأرسَخُ دِلالةً من الجَوازِ العَقليِّ البَسيطِ الَّذي يَحتجُّ به المُثبِتون؛ لكَثرةِ الوَقائعِ الثَّابتةِ الدَّالَّة على صِدقِ المُركَّبِ، أَلَا وهو جَوازُ الدَّعوى الكاذبة بالتَّعمير من قِبَل الرَّاوي (محلِّ النِّزاع)،

= المقرئ بها، كما في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»: ٣٠٩/١٩، وقد ذكَر أنَّ الشِّيرَزيَّ قد توفِّي بها في حدودِ تلك السَّنةِ، كما في «تاريخ الإسلام»: ٣٠٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، أمَّا ابنُ جَلَبةَ؛ فقد توفِّي قَتيلًا بمدينة (حرَّان) سنةَ ستٍّ وسبعين وأربع مئةٍ، كما في ترجمته من «تاريخ الإسلام»: ٣٩٥/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، فالله أعلم.

(١) قدَّرنا هذه السَّنةَ أن تَكونَ سنةَ تَحديثِه بالكتابِ؛ على افتراضِ كونِه قد سمعَه من الفِربريِّ في سنةِ وَفاتِه (سنةَ ٣٢٠)، وهو في العشرين من عُمُرِه، وكذلك الحالُ في تَقديرنا لسنةِ تَحديثِ الفَرغانيِّ بالكِتابِ، كما سبق، والله أعلم.

(٢) ولهذَين الرَّجلَين أشباهٌ ونَظائرُ من الرُّواة، انظر -على سبيل المثال- «لسان الميزان»: ٤٧٨/٢، و٤٣٤/٣، و٣٨٠/٥، و٢٧٣/٦ و٤٠٠، و٩٢/٨ و١١٨، و٦٦/٩ (ط. أبي غدَّة).

(٣) انظر «لسان الميزان»: ٤٦٢/٣ (ط. أبي غدَّة)، و«الإصابة في تمييز الصَّحابة»: ٥٣٨/٢ (ط. البجاوي)، وانظر «توضيح المشتبه»: ١٣٣/٤.

أو جَوازُ وقوعِ الخَرَفِ والاختلاطِ لذِهنِه إن سُلِّمت له الدَّعوَى، فلا أقلَّ -والحالُ هذه- من أن يكونَ الجَوازان -المُحتَجُّ بهما من قِبَلِ الطَّرَفين إثباتًا ونَفيًا- قد تكافآ؛ فَتساقَطا، فكَيفَ ولا تَكافُؤَ بينَهما ؟ ! فتأمَّل.

ولا بُدَّ ها هنا من القَولِ بأنَّ شَهوةَ العُلُوِّ السَّاذَجةِ قد تَقَحَّمَت بكثيرٍ من الأَغمارِ في غَياهِبِ الكَذِبِ، وقد شَخَّص هذه العِلَّةَ -النَّافرةَ بأَهلِها بَعيدًا عن حِياضِ الحقِّ- قَديمًا الإمامُ أبو عَبدِ الله ابنُ مَنْدَه (المتوفَّى سنةَ ٣٩٥)؛ حيثُ قال: (لَا يُخرِّجُ الصَّحيحَ إلَّا مَن نَزَلَ، أو يَكذِبُ)[1]. فإذا كنتَ مِن هذا على بيِّنةٍ؛ فلَكَ أن تَعجَبَ ما شِئتَ ممَّن تبجَّح بكونِ العَوالي المَرويَّة لَدَيه عن طريق هؤلاء المزعومين هي مِن فَضل الله تعالى الَّذي اختصَّ به هذه الأُمَّةَ، ورَفَع به شأنَها بين الأُمم!.

(١) انظر «تاريخ دمشق»: ٥٢/٣٢-٣٣، و«تاريخ الإسلام»: ٧٥٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٣٣/٣، وقد فسَّر الإمام الذَّهبيُّ هذه العبارةَ في «تذكرة الحفَّاظ» فقال: (يعني أنَّ شيوخَ المتأخِّرين لا يَرتَقُونَ إلى دَرجةِ الصِّحَّة، فيَكذِبُ المُحدِّثُ إن خَرَّج عنهم). وليس المَعنى على ظاهر ما فسَّر رحمه الله، وإنَّما مرادُه أنَّ العلوَّ في زَمَنه قد صار دَعوًى يدَّعيها الكذَّابون؛ فلا يَصفو للمحدِّث سُلوكُ سَبيلِها إن تَحرَّى الصِّدقَ، وأنَّ الاتِّصالَ الصَّحيحَ المُعتبَر لا يكونُ إلَّا بكثرةِ العَدَد في الإسناد، ولا تكون قلَّةُ العَدَد فيه إلَّا بالاعتمادِ على الإجازات العامَّة الدَّالَّة على الانقطاع، وهو حالٌ مناقضٌ لشَرطِ الصِّحَّة، والله أعلم.

٢ - الرِّواياتُ غيرُ المؤرَّخة(١)

[١]. روايةُ اللَّاكُمَالَانيِّ (حوالي ٣٠٥-حوالي ٤٠٠)

هو أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ المَرْوَزيُّ، أبو الفَيضِ اللَّاكُمَالَانيُّ(٢).

سمعَ الحافظَ الكبيرَ أبا عَليٍّ الحُسَينَ بنَ مُحمَّدِ بنِ مُصعَبٍ المَرْوَزيَّ السِّنْجيَّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٥)، وكان أبو عَليٍّ لا يُحدِّث إلَّا أهلَ السُّنَّة المتمسِّكين العامِلين بها(٣)، وقد رَوَى عن أبي الفَيضِ كِبارُ الأئمَّة، منهم: الفقيهُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ مُحمَّدٍ النَّوْشيُّ (المتوفَّى بعدَ سنةِ ٤١٠)(٤)، والإمامُ الحافظُ الكبيرُ أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ غالبٍ البَرْقَانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٢٥)(٥)؛ ممَّا يدلُّ علَى جلالةِ أبي الفَيضِ وعلوِّ مكانتِه.

---

(١) رتَّبنا الرُّواةَ عن الفَربريِّ بحَسب تاريخِ سَماعِ كلٍّ منهم للكتابِ عنه، وقدَّمنا ذِكرَ مَن لم نَعرف تاريخَ سماعِه منهم، وأفرَدنا لهم هذا القسمَ المستقلَّ عن قِسم أصحاب السَّماع المؤرَّخ، وقد رتَّبنا أصحابَ الرِّوايات غير المؤرَّخة بحسب الثِّقة والشُّهرة والجَلَالة تصاعديًّا، ونُرَى أنَّ اعتمادَ هذا التَّقسيمِ سيكون تأسيسًا لجَداول الموازنةِ بينَ اختلافات الرِّوايات عن الفَربريِّ، إذا تَمَّ -بإذن الله تعالى- اكتشافُ ما وَصَل إلَينا من مخطوطاتِ تلك الرِّوايات إلى حيِّز النُّورِ في قابلِ الأيَّام ونَشرها وابتعاثها؛ لتَكتَمل بذلك الصُّورةُ بأبعادِها في عَينِ الباحثين عندَ دِراستِهم للكتابِ بتفاصيلِه الدَّقيقةِ، والله وليُّ التَّوفيق.

(٢) منسوبٌ إلى (لَاكُمَالَان)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرْو)، أشار إلَيه ابنُ السَّمْعانيِّ، وترَكَ لترجمته بياضًا، انظر «الأنساب»: ٦٦٨/٥ = (اللَّاكُمَالَانيُّ)، ولم نجد له ترجمةً عندَ غيرِه، وما ذَكَرناه عنه أعلاه مستفادٌ ممَّا جمَّعناه، والله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٥٣/٤ و٤٧٣-٤٧٤، و«الأنساب»: ٣١٨/٣ = (السِّنجيُّ) [وأرَّخ وفاتَه في شهر رجبٍ، سنةَ ٣١٦ هـ]، و«تاريخ الإسلام»: ٢٩١/٧ و٣٠٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤١٣/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٠١/٣.

(٤) لروايته عنه انظر «الأنساب»: ٥٣٥/٥ = (النَّوْسيُّ)، و«معجم البلدان»: ٣١١/٥، و«توضيح المشتبه»: ٦٥٢/١، وهو منسوبٌ إلى (نَوْش) بالشِّين، وتضبَط بالسِّين أيضًا، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرْو).

(٥) لروايته عنه انظر «تاريخ مدينة السلام»: ٥٩٣/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، وفيه روايةُ أبي الفيض عن الحافظِ الحُسين ابن محمَّد بن مُصعبٍ السِّنجيِّ.

أمَّا روايتُه لكتاب «الجامع» عن الفِرَبريِّ؛ فقد أَشارَ إِلَيها القاضي عِياضٌ[1]، وقد سمعَ الكتابَ من أبي الفَيضِ المُحدِّثُ الأَندلُسيُّ الرَّحَّالُ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ الله بن خالدٍ الهَمْدانيُّ، المَعروفُ بابنِ الخَرَّاز (المتوفَّى سنةَ ٤١١)[2]، وقد حدَّث به عنه ورَواه عندَ رجوعِه إلى ديارِه، فسمعَه منه -ضمنَ مَن سمعَه منه هناكَ- الإمامُ الفقيه أبو مُحمَّدٍ ابنُ حَزْمٍ الظَّاهريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٦)، واقتَبَس من روايتِه بعضًا من نصوص «الجامع» فأَودَعها في مصنَّفاته[3].

---

(١) انظر «مشارق الأنوار»: ٩/١، ولكنَّه لم يسُق إسنادَه إلَيها.

(٢) سيأتي التعريف به ضمنَ رواةِ كتاب «الجامع» عن أبي إسحاقَ المُستَملي، وذكَر الحافظُ ابنُ بَشكُوال في ترجمة ابن الخرَّاز روايتَه عن أبي الفَيض مُطلقًا ولم يحدِّدها بكتاب «الجامع»، انظر: «الصِّلة» (ط. بشَّار عوَّاد): ٤١٠/١.

(٣) انظر كتابه «حجَّة الوداع»: (٢٨٣ و٣٤٢ و٤٨١)، وقارن مع «الجامع» -تِباعًا-: (١٦٧٤ و١٦٣٥ و١٥٥١).

[٢]. روايةُ حَفِيدِ الفِرَبريِّ (...-٣٧١)

هو أَحمَد بن عَبدِ الله بن مُحمَّد بن يُوسُفَ بن مَطَرٍ، أبو مُحمَّدٍ الفِرَبريُّ(١).

قال الإمام ابنُ السَّمْعَانيِّ: (يَروي عن جدِّه كتابَ «الجامعِ الصَّحيحِ»، رَوَى عنه غُنْجَار(٢)، وتوفِّي في سنةِ إحدَى وسَبعين وثلاث مئةٍ).

وهو يروي عن جدِّه (الفِرَبريِّ) أيضًا كتابَ «شَمائل البُخاريِّ» لأبي جعفرٍ الوَرَّاق، وهو أَحَدُ الرُّواةِ الَّذين اشتَهر نَقلُ هذا الكِتابِ من طَريقِهم عندَ العُلماءِ، وقد رَوَاه عنه سِبطُهُ محمَّدُ ابن مُحمَّدِ بنِ العَبَّاسِ الضَّبِّيُّ، وأبو طاهرٍ أحمَدُ بنُ عَبدِ الله ابنُ مَهْرَوَيهِ(٣).

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٣٥٩/٤ = (الفَربريُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٥٤٧/٤.

(٢) هو مُحمَّد بن أحمدَ بن محمَّد بن سُلَيمانَ البُخاريُّ، أبو عَبدِ الله الوَرَّاق، حافظٌ ثقةٌ مشهورٌ، له كتابُ «تاريخ بُخارَى»، توفِّي بها سنةَ اثنتَي عشرةَ وأربع مئةٍ، والغُنجارُ معناه: أحمرُ الوَجنتَين، انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٥، و«الأنساب»: ٣١١/٤ = (الغُنجَار)، و«معجم الأدباء»: ٢٣٤٩/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٤/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٥٢/٣.

(٣) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٤/٢ و٣٣١ و٣٣٧* و٣٤٣ (ط. بشَّار عوَّاد) [ومواضع أُخرى في ترجمة البُخاريِّ منه]، و«المنتخب من معجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ١٣٦٩/٣، و«الأنساب»: ١٢٢/٥ = (الكَيْخَارانيُّ)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٢/١٢، و«هداية الساري»: ص٤٥-٤٦، و«تغليق التَّعليق»: ٣٨٦/٥، وهذا الكتابُ يُشاركُ أحمدَ روايتَه عن جدِّه (الفَربريِّ) أيضًا ابنُ ناقب، كما سيأتي في ترجمتِه ٢٩٣، وأبو نصرٍ محمَّدُ بنُ سَعيدِ بن أحمدَ بن سَعيدٍ التَّاجر، كما في «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٣٣/٢-٣٣٤ و٣٣٦ و٣٣٨ و٣٣٩-٣٤٠ و٣٤٢ (ط. بشَّار عوَّاد) [ومواضع أُخرى].

وقد صرَّح الضَّبيُّ في الموضع المنجَّم عليه في العَزوِ سابقًا بكون أحمدَ جدَّه، وانظر «طبقات الحنابلة»: ١٣٧/٢ (ط. العثيمين)، و«تاريخ دمشق»: ٨١/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٥٤١/٢٤، ولم نجد للضَّبِّيِّ ترجمةً، أمَّا ابن مَهرَوَيه؛ فهو من شيوخ الإمام البيهقيِّ، انظر «إتحاف المُرتقي بتراجم شيوخ البيهقي»: ص٦٧.

*تنبيه:

ذَكَر الأستاذُ فؤاد سزكين رحمه الله ما يدُلُّ على أنَّ لأحمدَ هذا أخًا اسمُهُ: (أيُّوب)، وأنَّه يروي كتابَ «الجامع»، وهذا منه اعتمادًا على قراءة خاطئة لمخطوط «عوالي الصحاح» المحفوظ في الظاهرية تحت رقم (٧٠ -مجاميع) إذ فيه رواية أبو ...عبد الله ...محمد بن يوسف بن مطر الفربري عنه، ووقع حك موضع النقاط بقيت بعده آثار حروف قدرها الأستاذ فؤاد سزكين: أيوب بن عبد الله بن محمد. انظر «تاريخ التُّراث العربيِّ»: ٢٤٣/١.

[٣]. روايةُ الإسْتِرَابَاذيِّ (٢٧٢-٣٥٤)

هو نُعَيمُ بنُ عَبدِ المَلِك بن مُحمَّد بن عَديٍّ، أبو الحَسَن الإسْتِرَابَاذيُّ[1].

ثقةٌ فاضلٌ عارفٌ بهذا الشَّأن، كبيرُ المحلِّ، متَّفَقٌ عليه.

وُلدَ سنةَ اثنتَين وسَبعين ومئتَين.

وتوفِّي في شهر (ذي القَعدة)، سنةَ أربعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ.

وقد اعتنَى به والدُه؛ فرَحَل به إلى شتَّى البُلدانِ لسَماعِ الحديثِ وتَحصيلِ العِلم، ويبدو أنَّه قد رَحَل به في حُدُود سنةِ سبعٍ وثمانين ومئتَين، وهو في الخامسةَ عشرَ من عُمُره؛ فقد أدرَكَ نُعيمٌ السَّماعَ في (مكَّةَ المُكرَّمة) من بَكْر بنِ سَهْل بن إسماعيلَ الدِّمياطيِّ (المتوفَّى سنةَ ٢٨٩)، وأدرَكَ السَّماعَ في مدينة السَّلام (بَغداد) من الإمام عبدِ الله ابن الإمام أحمد ابن حَنبَلٍ، ومن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ مِلْحَانَ، وقد توفِّيا سنةَ تسعينَ ومئتَين، ولا ريبَ -والحالُ هذه- أن يكونَ نُعيمٌ قد سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من الفَرَبريِّ في وَقتٍ مُقاربٍ لذلك التَّاريخ، والله أعلم.

وقد حدَّث نُعيمٌ بالكتابِ، فسمعَه منه جَماعةٌ، وقد رَوَاه عنه منهم رجلٌ اسمُهُ: (أبو عمرو إسماعيلُ الجَوْزفَلقيُّ الجُرْجَاني)[2]، روى عنه أبو بكر الجَاجَرمي[3] وأبو مسعود أحمد بن محمد البجلي (المتوفى سنة ٤٤٩)[4]، ولم يَبلُغنا عن هذه الرِّوايةِ أكثرُ ممَّا ذَكرناه، فيبدو أنَّها لم تَحظَ بالرَّواجِ في الأوساطِ العِلميَّة بسبب نُزُول إسنادِها، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٤٣٧، و«الإرشاد» للخَليليِّ: ٧٩٩/٢، و«الأنساب»: ١٣٢/١ = (الإِسْتِراباذيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «تاريخ جُرجان»: ص١١١، و«الأنساب»: ١١٩/٢ = (الجَوْزفَلقيُّ).

(٣) انظر «تاريخ جُرجان»: ص١٥١، ٤٦٢ (ط. عالم الكتب)، و«الأنساب»: ٦/٢ = (الجَاجَرمي).

(٤) انظر «تاريخ جُرجان»: ص١٢٧وص١٥١ (ط. عالم الكتب)، «سير أعلام النبلاء»: ٦٢/١٨، والمشهور عنه روايته عن الكُشمِيهني، انظر «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور»: ص٩٧.

[٤]. روايةُ النَّقَّاش (٢٦٦-٣٥١)

هو مُحمَّد بن الحَسَنِ بنِ مُحمَّد بن زِيَادِ بن هارُونَ بن جَعفَرِ بن سَنَدٍ الأنصاريُّ مَولَاهم، المَوصِلِيُّ ثُمَّ البَغداديُّ، أبو بكرٍ النَّقَّاشُ المُقرئُ المُفسِّرُ(١).

وُلِدَ سنةَ سِتٍّ وسِتِّين ومئتَين.

وتوفِّي بمدينة السَّلام (بغداد)، يومَ الثُّلاثاءِ، ليومَين مَضَيا من شهر (شَوَّالٍ)، سنةَ إحدَى وخَمسين وثلاث مئةٍ.

طَلَبَ العِلمَ في حَدَاثتِه(٢)؛ فأَدرَكَ السَّماعَ من كِبار أئمَّة العِراق، ثمَّ ارتَحَل في تَحصيلِ العلم إلى آفاقِ الأرضِ شَرقًا وغَربًا، وقد أثمَرَت تلكَ الرِّحلةُ الواسعةُ على يدَيه مصنَّفاتٍ ذَوَاتِ عَدَدٍ، لكنَّه شَحَنها بالغَثِّ والسَّمين؛ فقد كان رجلًا صالحًا مُجرَّدًا في باب الرِّوايةِ، ولم يكن من أهلِ النَّقدِ والتَّمحيصِ والتَّدقيقِ والتَّحقيق في باب الدِّرايةِ؛ فكان يحدِّث بكلِّ ما وَقَع له وأُلقيَ إلَيه(٣)، ونَظَرًا لكثرةِ المَناكيرِ والغَرائبِ الَّتي كان يَرويها فقدْ فَقَدَ مصداقيَّتَه عندَ كثيرٍ من العُلماءِ، وَرَمَاه النُّقَّادُ بالكَذِب نَقلًا وتَرويجًا، لا ادِّعاءً واختلاقًا(٤)، أمَّا عِلمُ القراءاتِ؛ فكان

---

(١) انظر لترجمته «الفهرست»: ص٥٠، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٠٢/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٥١٧/٥ = (النَّقَّاش)، و«تاريخ دمشق»: ٣٢٠/٥٢، و«البداية والنِّهاية»: ٢٥٩/١٥ (ط. التُّركيّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٧٣/١٥، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٩٠٨/٣، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ٥٧٨/٢، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٤٥/٣، و«لسان الميزان»: ٧٨/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٢) يبدو أنَّ أبا بكرٍ قد ابتدأ طَلَبَ العِلم وهو في حُدُودِ سِنِّ الخامسةَ عشَرَ؛ فقد أدرَكَ السَّماعَ من أبي بكرٍ محمَّدِ بن سُلَيمانَ البَاغَنْديِّ، ومن إسحاقَ بن إبراهيمَ ابنِ سُنَينٍ الخُتَّليِّ، وكلاهما قد توفِّي ببغدادَ، سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومئتَين، انظر «أبو بكرٍ النقَّاش ومنهجه في تفسير القرآن الكريم» (رسالة دكتوراه) لعليِّ بن إبراهيم النَّاجم: ص١٠٤ و١٠٦.

(٣) كان أبو بكرٍ في أوَّل طَلبه للعِلم منشغلًا بتَحصيل القراءاتِ وضَبطِ علومِها، ولم يكن علمُ الحديث النَّبويِّ الشَّريفِ مُدرَجًا في قائمة اهتماماتِه لا روايةً ولا درايةً، وإنَّما سمعَ ما سمعَ منه لأنَّ المَجالسَ العِلميَّةَ في زمنِه كانت غاصَّةً عامرةً بأهلِ الحديث، فالرِّواياتُ جاءَت إلَيه ولم يسعَ هو إلَيها، ولذلك لم يكن من أهل التَّمييز فيها لا أخذًا ولا أداءً، وبذلك احتَمَلَه مَن احتَمَله ممَّن رَوَى عنه من الأئمَّة الكِبار، فتأمَّل.

(٤) يُطلقُ أئمَّةُ النَّقد صفةَ الكَذِب على نوعَين من الرُّواة: نوعٌ يَختَلق الرِّواياتِ، ويُركِّب الأسانيدَ والمتون، =

رأسًا مُقدَّمًا فيه.

ويبدو أنَّ أبا بكرٍ كان قد سمعَ الكتابَ من الفِرَبريِّ قبلَ سنةِ ثلاث مئةٍ، في حُدُودِ سنةِ أربعٍ وتسعين ومئتَين أو ربَّما قبلَها؛ لأنَّه قد أدرَكَ السَّماعَ من عِدَّةِ شيوخٍ ورحل إليهم، وكانت وفاةُ كلٍّ منهم مُقاربةً لتلك السَّنة، منهم: مُحمَّد بن عُمَيرِ بنِ هِشامٍ القَمَاطِرِيُّ، المتوفَّى سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتَين[١]، وجَعفَرُ بن وَجيهٍ المَروَزيُّ، المتوفَّى سنةَ سبعٍ وتِسعينَ ومئتَين[٢]، فيبدو أنَّه قد رَحَل إلى بلدان إقليم (خُراسان) وما وَرَاءَ النَّهر في حُدُودِ ذلك التَّاريخ، والله أعلم.

ولقد كان «الجامعُ الصَّحيحُ» من بين الكتُب الَّتي تحصَّلَت لأبي بكرٍ بالسَّماعِ؛ فقد حدَّثَ به في (بَغدَاد)، وسُمِعَ منه -فرَواه عنه- مُحمَّدُ بنُ عَليٍّ أبو عبد الله السَّقَطيُّ، المَعروفُ بابن أُختِ مَهديٍّ[٣].

وقد سمعَه من أبي بكرٍ النَّقَّاشِ أيضًا شيخُ الحنَابلة في وقتِه أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمَدَ ابنِ عُمرَ بن حَمْدَانَ بن شَاقِلا البَغداديُّ (المتوفَّى سنةَ ٣٦٩)[٤]، ولا نظنُّ أنَّه قد حدَّث به؛ لأنَّ ابنَ شاقِلا كان متصدِّرًا لتدريس الفقه وللإفتاء، ولم يمتَّع بطُول العُمُر ليحتاجَ النَّاسُ إليه في رِواية المصنَّفات.

= ويزوِّر الحِكايات، وهو النَّوع الَّذي يطلقونَ على صاحبِه عادةً اسمَ: (الوَضَّاع). ونوعٌ يَروي تلكَ الرِّواياتِ المَكذوبةَ فيروِّجُها بالنَّقلِ دونَ تَمييزٍ ووَعيٍ، والغالبُ على أصحابِ هذه الحال أن يكونوا من أهل الغَفلةِ وقِلَّة المَعرفة.

(١) انظر «معجم شيوخ الإسماعيليِّ»: (١٥٧)، وسؤالات السَّهميِّ: (٣٩٦)، و«تالي تلخيص المتشابه»: ٥٠٥/٢، و«تاريخ دمشق»: ٤٣/٥٥، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٤٠/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «الأنساب»: ٥٣٢/٢ = (الدِّيوانيّ)، ولرواية النَّقَّاش عن هؤلاء الشُّيوخ انظر «أبو بكرٍ النقَّاش ومنهجه في تفسير القرآن الكريم» (رسالة دكتوراه) لعليِّ بن إبراهيم النَّاجم: ص٨١.

(٣) انظر «سؤالات السِّلَفيِّ» لخَميسٍ الحَوْزيِّ: ص٩٤ = (٧٦)، ولم نَقف على ترجمةٍ للسَّقَطيِّ هذا إلَّا ما ذُكر في السُّؤالات من كونِه قد اختَلَطَ قبلَ موتِه الَّذي كان قبلَ سنةِ عشرٍ وأربع مئةٍ.

(٤) انظر لترجمته «طبقات الحنابلة»: ٢٢٧/٣ (ط. العثيمين)، و«تاريخ مدينة السلام»: ٥٠٧/٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣٨٢/٣ = (الشَّاقِلَانيّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٠٠/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٩٢/١٦، ولروايته كتاب «الجامع» عن النقَّاش انظر «طبقات الحنابلة»: ٢٣٧/٣-٢٣٨ (ط. العثيمين)، وقارن مع «الجامع الصَّحيح»: (٤٩١٩).

وعلى كلٍّ؛ فروايةُ النقَّاشِ لكتابِ «الجامعِ» عن الفِرَبريِّ روايةٌ غيرُ مشهورةٍ في الأوساطِ العِلميَّة؛ لمَكانةِ النَّقَّاشِ الَّتي بيَّنَّاها؛ فيبدو أنَّه لم يتصدَّ لإسماع الحديث، وانشغل بالقرآن وعلومه، وأنَّ أهلَ العِلم في زَمانِه مالوا عنه إلى من هو أضبط وأشهر وأخص بالفِرَبريِّ[1]، والله أعلم.

(١) لعلَّ أبا بكرٍ قد سمعَ الكتابَ من الفَربريِّ في مدينة (خُوارَزْم)؛ ولم يدخل (بخارى)؛ لأنَّ الفَربريَّ كان في تلك المدينة سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتَين، وهناك حدَّث بالكتابِ، كما سبق بيانُه في أثناءِ الكلامِ عن (رواية الحِيريِّ) ص٢٣٦، والله أعلم.

[٥]. رِوايةُ أبي الحَسَنِ الجُرجَانيِّ (...-٣٦٦)

هو عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ العَزيز المُحتَسِبُ، أبو الحَسَن الجُرْجَانيُّ[١].

سَكَن مدينةَ (نَيسابُور)، وتوفِّي بها سنةَ ستٍّ وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

قال تلميذُه أبو عَبدِ الله الحاكمُ النَّيسَابُوريُّ: (حدَّث بنَيسَابُور، وكان كثيرَ السَّماعِ، مَعروفًا بالطَّلَب، إلَّا أنَّه وَقَعَ إلى أبي بِشْرٍ المُصْعَبيِّ المَرْوَزيِّ الفَقيهِ، فكأنَّه أَخَذَ سِيرتَه في الحَديث؛ فَظَهَرت منه المُجَازَفةُ عندَ الحَاجةِ إلَيه[٢]؛ فتُرِكَ).

أمَّا فيما يتعلَّق بِكِتابِ «الجامعِ»؛ فقد كان أبو الحَسَنِ معروفًا بسَمَاعِه من الفِرَبريِّ، مَشهُورًا بروايتِه عنه[٣]، لكنْ يَبدو أنَّه كان قد أكثرَ مِن رِوايةِ تلكَ الأحاديثِ المُنكَرة سالكًا مَسْلك شيخِه أبي بِشْرٍ المُصعَبيِّ؛ فتجنَّبه النَّاسُ لذلك جُملةً وتَفصيلًا، وتنكَّبوا الأَخذَ عنه، فلم يرو عنه «الصحيح» أحدٌ فيما نعلم، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميّ): ص٢٧٦، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٧/٨ (ط. بشّار عوّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٤٧/١٦، و٢٢/١٧، و«المغني في الضُّعفاء»: (٤٢٢٢)، و«لسان الميزان»: ٤٨٢/٥ (ط. أبي غدَّة)، والمُحتَسِب: هو متولي أمر الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكَر في البَلَد، انظر «الأنساب»: ٢١٢/٥، وكان أبو الحَسَن رحمه الله يتولَّى هذه المَهمَّة في مدينة (نَيسابُور)، وقد ترجمه الذهبي في «السير» مرتين، مرة وصفه بالإمام، ومرة قال: (وهَّاه الحاكم). انظر: «السير»: ٢٤٧/١٦، ٢٢/١٧.

(٢) كان أبو بشرٍ المُصعَبيُّ (واسمُهُ: أحمد بن محمَّد بن عَمرٍو) حافظًا كبيرَ المحلِّ في المَعرفة والفَهم، لكنَّه كان يَضَع الأحاديثَ ويُركِّب الأَسانيدَ ويدَّعي السَّماعَ من شيوخٍ لم يَرَهم؛ نُصرةً لمذهبِه، توفِّي سنةَ ثلاثٍ وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «المجروحين»: ١٥٦/١، و«الكامل»: ٢٠٦/١، و«الإرشاد» للخَليليِّ: ٨٩٦/٣، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٣٨/٦ (ط. بشّار عوّاد)، و«الأنساب»: ٣١٢/٥ = (المُصعبيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٤٧١/٧ (ط. بشّار عوّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٨٠٣/٣، و«لسان الميزان»: ٦٤٢/١ (ط. أبي غدَّة).

(٣) انظر -إضافةً إلى مصادر ترجمته السَّالفة- «التقييد»: ١١١/١، و«شرح صحيح البُخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٢١.

[٦]. روايةُ الوَرْقُوْدِيِّ (... - بعد٣٧٦)

هو أَحمَدُ بنُ مُحمَّد بن أَحمَدَ بنِ مَحفُوظٍ الوَرْقُوْدِيُّ، أَبو أَحمَدَ الكَرْمِينيُّ[١].

حدَّث بكتاب «الجامع» عن الفِرَبريِّ في بَلدتِه (كَرمينية)، سنةَ سِتٍّ -أو سَبعٍ، أو ثَمانٍ- وسَبعين وثلاث مئةٍ، فسمعَه منه أهلُ بلدتِه، وكان من بينِهم -خَطيبُ البلدة لاحِقًا- أبو نَصْرٍ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن أبي عُبَيدٍ أحمدَ بنِ عُروَةَ الخُدِيْمَنْكَنيُّ[٢]، وقد حدَّث به أبو نصرٍ فيما بَعدُ في نَفسِ بَلدةِ السَّمَاعِ، في شَهر (رَمَضَان)، سنةَ تسعٍ وأربَعين وأربع مئةٍ[٣].

وهذا كلُّ ما بَلَغنا من عِلمٍ حَولَ هذه الرِّواية، وقد شَهد به إمامٌ من كِبار أئمَّة العِلم الحُفَّاظ الجَهَابِذَةِ من أبناءِ إقليم (خُراسان)، وهو تِلميذُ أبي نصرٍ: عبدُ العَزيزِ بنُ مُحمَّد بنِ مُحمَّدٍ النَّخْشَبيُّ، المتوفَّى سنةَ سَتٍّ -وقيلَ: سَبعٍ- وخَمسين وأربع مئةٍ[٤]، وشَهَادةُ مِثلِه كمُشَاهدةٍ بالعَين للسَّامعِ.

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٥٩٢/٥ = (الوَرْقُوديُّ)، و(وَرْقُود) قريةٌ تابعة لبَلدة (كَرْمِينية) الواقعة بينَ مَدينَتي (سَمَرقند وبُخارَى)، انظر «معجم البلدان»: ٣٧٢/٢، وضبطَها بفَتح الرَّاء.

(٢) نسبة إلى (خُدِيْمَنْكَن)، وهي قريةٌ من القُرى التَّابعة لبلدة (كَرمِينية)، يُنسَب إليها كثيرٌ من العلماء، منهم (مَهيبُ ابنُ سُلَيمٍ) صاحبُ الإمام البخاريِّ، كما تقدَّم بيانُه ص١٤٣، هذا وفي رواية أبي نصرٍ عن الوَرقُوديِّ لَطيفةٌ إسناديَّةٌ: الاتِّفاقُ بينَ اسمِ الشَّيخِ والتِّلميذ إلى الجَدِّ.

(٣) انظر «الأنساب»: ٣٣٢/٢ = (الخُدِيْمَنكَنيُّ)، و«معجم البلدان»: ٣٤٩/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٣٣/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر لترجمته «الأنساب»: ١٣٣/١ = (الأُسْتُغْدَادِيْزِيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٣٤٢/٣٦، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٥٦/٣، و(نَخشَب) الَّتي يُنسَب إليها هي مدينة (نَسَف) الشَّهيرة نفسُها، انظر «معجم البلدان»: ٢٧٦/٥، و«تاج العروس»: ٢٥١/٤.

[٧]. روايةُ ابن رُمَيحٍ (...-٣٥٧)

هو أحمَدُ بنُ مُحمَّد بن رُمَيحِ بنِ عِصْمَةَ النَّخَعيُّ، أبو سَعيدٍ النَّسَويُّ.

توفِّي سنةَ سبعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ.

مَشهُورٌ بروايةِ كتابِ «الجامعِ الصَّحيح» عن حمَّاد بن شاكرٍ النَّسَفيِّ، وتقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ الرُّواةِ عن حمَّادٍ[1]، ومن طريقِه وصَلَت روايةُ حمَّادٍ إلى المتأخِّرين.

وقد ذَكَره غيرُ واحدٍ من أئمَّة العِلم ضمنَ رواةِ الكِتابِ عن الفِرَبريِّ أيضًا[2]، لكنَّ الرِّوايةَ من طريقِه عن الفِرَبريِّ لم يسُقها أحَدٌ من المتأخِّرين، على الرَّغم من كونِ النُّقُول المذكورةِ عن روايتِه تدلُّ على كونِه كان يحدِّث بالكِتابِ عن حمَّادٍ والفِرَبريِّ معًا، فيبدو أنَّه كان قد قابَلَ روايةَ حمَّادٍ على أصل الإمام البخاريِّ الَّذي كان بحوزةِ الفِرَبريِّ عندَما أعادَ سَماعَ الكِتابِ منه، وقيَّد الاختلافاتِ في حَواشي نُسختِه، والله أعلم.

---

(١) انظر ص١٦٥.

(٢) انظر «السُّنن الكبير» للبَيهقيِّ: (٢٧٧١) (ط. عطا)، و«معرفة السُّنن والآثار»: ٢٥/٥ = (٨٧٤)، و«الجَمع بين الصَّحيحَين» للحُمَيديِّ: ٢٧٨/٢ = (١٤٣٥)، و«التَّقييد»: ١١١/١، و«شرح صحيح البخاريِّ» للنَّوَويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٢١، و«تحفة الأشراف»: ٢٨٩/١٠ = (١٤٢٧١)، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ٥٦٦/١، و٢٩٠/٦، و١٢٨/٩.

* تنبيه: خَفي أمرُ ابنِ رُميحٍ على بَعض فضلاءِ عصرنا؛ فظنَّ أنَّ النَّوَويَّ -ومَن نَقَل عنه- قد وَقَعَ في الوَهمِ عندَ ذِكرِه لروايةِ ابنِ رُمَيحٍ، والَّذي أوجَبَ ذلك الظَّنَّ أنَّ النَّوَويَّ -ومَن نَقَل عنه- قد ذَكَر اسمَ ابنِ رُمَيحٍ بصيغةٍ مُجمَلةٍ مُبهمةٍ، فقال: (وأبو سَعيدٍ أحمد بن محمَّد)، ولم يزِدْ على ذلك، فَزَلَق ذِهنُ المتعقِّب إلى كونِ المقصودِ بالكلامِ أبا نصرٍ أحمدَ بن محمَّدٍ الأَخْسِيكَتيَّ، الآتي ذِكرُه، وليس كذلك، انظر «الإمام البخاريُّ وجامعه الصَّحيح» للدُّكتور خَلدون الأَحدب: ص٢٣١-٢٣٢.

[٨]. رواية الهَمَذَانيِّ (...- ...)

هو أَحمَدُ بنُ صالحٍ الهَمَذَانيُّ.

هكذا ذَكَره القاضي عِيَاضٌ ضمنَ رواةِ كِتابِ «الجامعِ» عن الفِرَبريِّ[١]، وقد أَفَاد من روايتِه للكتابِ ونَقَل عنها عدَّةَ اختلافاتٍ[٢]؛ ممَّا يدلُّ علَى انتشارِها وتَدَاوُلها لَدَى أهلِ العِلم في بُلدان المَغربِ، لكنَّه لم يَسُق إسنادَه إلى هذه الرِّوايةِ؛ فلَم يتبيَّن أمرُها ولا أمرُ راويها جَليًّا في نَظَر المُطالِع؛ ولذلك -على ما يبدو- أَعرَضَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ العَسْقَلَانيُّ عن نَقلِ اختلافاتِها معَ حِرصِه البالِغ على استيعابِ المعلوماتِ الواردة في «مَشَارق الأَنوار»، واللهُ أعلَم.

ولو فتَّش الباحثُ في طَبَقة الرُّواةِ من أبناءِ مَدينة (هَمَذَان) الآخِذينَ عن طَبقةِ الإمام الفِرَبريِّ؛ لوَجَد أنَّ أشهَرَهم ذِكرًا وأبعَدَهم صِيتًا وأرفَعَهم مكانةً ممَّن يستَجلِبُ الاعتقادَ بكونِه المَقصُودَ هو الحافظُ أَحمَدُ بنُ مُحمَّد بنِ أَحمَدَ بنِ صَالحِ بنِ عَبدِ الله بن قَيسٍ التَّميميُّ الأَحنفيُّ، أبو الحُسَين الهَمَذَانيُّ الكُوْمُلَابَاذيُّ -ويُقالُ: الكُوْمُلَاذيُّ- البَزَّازُ، المتوفَّى بعدَ سنةِ خَمسين وثلاثِ مئةٍ[٣].

وكان من كِبار أئمَّة العِلم والمَعرفة، ثقةً ثَبتًا حافظًا رحَّالًا، يُشبَّه بالإمام أحمدَ ابنِ حَنبَلٍ، أدركَ السَّماعَ من أَقرانِ الفِرَبريِّ، كمُحمَّد بن إبراهيمَ بن خَليلٍ الهَمَذَانيِّ المُفتي (المتوفَّى سنةَ ٢٩٨)[٤]، ومُوسَى بنِ عَبدِ الحَمِيدِ بنِ عِصَامٍ الجُرْجَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٠٠)[٥]، وعَبدِ الرَّحمنِ

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ٩/١، و٢٧٦/٢، وقد راجعنا عشر أصول خطية في ضبط اسمه، خوف احتمال التصحيف.

(٢) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٤/١ و١١٣ و٢٣١ و٣٣٤ و٣٨٦ و٤٠٢، و٦٣/٢ و٨٢ و٨٦ و١٩٨ و٣١٥ و٣٤٠ و٣٧٣.

(٣) انظر لترجمته «الأنساب»: ١١٢/٥ = (الكُوْمُلَاباذيُّ)، و«معجم البلدان»: ٤٩٥/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٩٠٣/٧، و١٦١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥١٩/١٦، وهو منسوبٌ إلى (كُوْمُلَاباذ)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (هَمَذَان).

(٤) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١٠٠٧/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر لترجمته «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ١٤٤/٤، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٥٩/٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(ولَقبُه: عَبْدُوس) بنِ أَحمدَ بنِ عَبَّادٍ الهَمَذَانيِّ الحافظِ (المتوفَّى سنةَ ٣١٢)[1].

وقد رَحَل الكُوْمُلَابَاذيُّ إلى مدينة السَّلام (بَغداد)[2] في حدود سنةِ ثلاثِ مئةٍ؛ فسَمع من كبار أئمَّة العِلم فيها، ورَوَى عنه جَمعٌ غفيرٌ من طلبةِ العِلم الوارِدين إلى مدينة (هَمَذَان)، فلعله سمع هناك «الصحيح» ويكون مَن رَواه عنه قد نَسبَه إلى جدِّه علَى عادةِ المُحدِّثينَ الدَّارجة في الاختصارِ؛ احترازًا من اشتباه اسمِه معَ غيرِه من الرُّواة، فالله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٥٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٨/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٧٧٣/٢.

(٢) كان أبو الحُسَين قد رُزِق بوَلَدٍ سنَة ثلاثٍ وثلاثِ مئةٍ سَمَّاه: (صالحًا)، ولا ريبَ أنَّه قد اعتَنَى بتَربيتِه وأنشأه نشأةً عِلميَّةً؛ جَريًا على سَنَن العُلماءِ الكِبارِ؛ فرَحَل به في فتوَّته إلى بُلدان إقليم (خُراسان)؛ ليُمَسِّكَه مَحَجَّةَ الدِّراية بتَدريجِه في مَحافلِ الرِّواية؛ فيَلقَى كِبَار الأئمَّة والحفَّاظ ويَسمعَ مِنهم، ولعلَّ أباه كان قد سمَّعه كتابَ «الجامع الصَّحيح» من الفِرَبريِّ وسمعَه معَه، وقد أصبحَ (صالحٌ) في كبر سِنِّه -بسببٍ من ذلك- نِعمَ الخَلَفِ لأَبيه حافظًا إمامًا عظيمَ الشَّأنِ رَفيعَ المَنزلةِ جَليلَ القَدْرِ، صنَّف تاريخًا لأهل العلم في مدينة (هَمَذَان)، وتوفِّي سنةَ أربعٍ وثَمانين وثلاث مئةٍ وكان قد دَخَل إلى مدينة السَّلام (بَغداد) سنةَ سبعين وثلاث مئةٍ وحدَّث بها، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٤٥٠/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١١٢/٥ و٦٥٠ = (الكُوْمُلَاباذيُّ والهَمَذَانيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٥٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥١٨/١٦، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٩٨٥/٣.

[٩]. روايةُ الحِيْرِيِّ (٢٧٣-٣٥٦)

هو محمَّد بن أحمَدَ بن حَمدانَ بن عليٍّ بن عبد الله بنِ سِنَانٍ النَّيسَابُوريُّ الحِيرِيُّ، أَبُو العَبَّاسِ[١].

ثقةٌ حافظٌ فاضلٌ، متَّفَقٌ عليه.

وُلدَ سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومئتَين.

وَتُوُفِّيَ لَيْلَةَ السَّبتِ حَادِيَ عشرَ صفرٍ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاثِ مئَةٍ.

اعتَنَى به -وبأَخيه أبي عمرٍو- أبوه الحافظُ الكَبيرُ أبو جَعفرٍ[٢]؛ فَرَحَل بهما إلى شتَّى البُلدانِ لسَمَاع الحديثِ وتَحصيل العِلم، ولقد أَورَثَهما زُهدَه ووَرَعَه وجَمعَه للمعرفةِ نَظَرًا وعَمَلًا، فكانا من أئمَّة الهُدَى ومَنَاراتِ الدِّين في بلدان ما وَرَاءَ النَّهر.

طوَّل ترجمته ابنُ أَرْسلان محدِّث خُوارَزْم «في تاريخه» فقال: (سَكَنَ خُوارَزْمَ، فسُمِّي بها أبا العبَّاس الزاهد من ورعه واجتهاده.. وكان مُؤْتمنًا عند الأمراء والكُبراء، يقوم بالأمور الخطيرة، ... كبيرُ القدر، جُعِلَ ناظرًا للجامع، فعَمَّره.

وكان حافظًا للقرآن، عارفًا بالحديث، والتاريخ، والرجال، والفقه، كافًّا عن الفتوى.

وقد سمع بمنصورة -وهي أم بلاد خُوارَزْم- بعض «صحيح البخاري» من الفِرَبريِّ، فوجده نازلًا، فصنَّف على مثاله مستخرجًا له).

وسماعُ هذه القطعة من «الجامع» -والله أعلم- على الفِرَبريِّ في مدينة (خُوارَزْم)، كان سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتَين[٣].

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١٠٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٩٣/١٦، و(الحِيريُّ): نسبةٌ إلى محلَّةٍ مَشهورةٍ بمدينة (نَيسابُور) انظر «الأنساب»: ٣٢٦/٤.

(٢) توفِّي سنةَ إحدى عشرةَ وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «طبقات الصُّوفيَّة» (ط. عطا): ص٢٥٤، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ١٨٥/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٢٢٩/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٩٩/١٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٧٦١/٢.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٩٥/١٦، وقد ذَكَر فيه أنَّ أبا العبَّاس كان قد انتَقَل للسَّكن في مدينة (خُوَارَزْم) سنةَ -

وحدَّث أبو العبَّاس بالجامعِ ورَوَاه، وسمعَه منه بمدينة (خُوارَزْم) -ضمنَ مَن سمعَه- الإمامُ أبُو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ غَالبٍ البَرْقَانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٢٥)، ونقلَ روايتَه معَه إلى مَدينة السَّلام (بَغداد) حينَ استَوطنَها، وحدَّث بها هناكَ؛ فتلقَّاها عنه -ضمنَ ما تلقَّاه عنه- الإمامُ أبو بكرٍ الخطيبُ البَغداديُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٣)، وقد نقَل الخطيبُ من طريقها بعضًا من روايات «الجامع» الَّتي أَودَعها في مصنَّفاته[1].

= إحدى وتسعين ومئتَين؛ لأجل التِّجارةِ، وقد كان الفربريُّ موجودًا في مدينةِ (خُوَارَزْم) سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتَين، كما في «دلائل النُّبوَّة» للمُستغفريِّ: ٢/٧٩٠ = (٦٢١)، فسَماعُه منه كان في تلك السَّنة، والله أعلم.

(١) انظر «الأسماء المُبهَمة في الأنباء المُحكَمة»: ص٤٦٣، و«الفَصل للوَصل المُدرَج في النَّقل» (ط. الزَّهرانيِّ): ٣١٥/١-٣١٦، وقارن بما في «الجامع» -تِباعًا- الحديث بالرَّقم: (٤٤٤٢)، وبالرَّقم: (٥٣٠٩)، وانظر «الجمع بين الصَّحيحَين» للحُميديِّ: ٣٠٧/٣.

[١٠]. روايةُ ابنِ عَدِيٍّ[1] (٢٧٧-٣٦٥)

هو عَبدُ اللهِ بنُ عَدِيٍّ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُبارَكِ الجُرجانيُّ، أَبو أَحمَدَ ابنُ القَطَّانِ[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، إِمامٌ بارعٌ، رَفيعُ المَكانة، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (جُرْجانَ)، يومَ السَّبتِ، غُرَّةَ شهر (ذي القَعدة)، سنةَ سَبعٍ وسَبعينَ ومِئتَين.

وتوفِّي بها ليلةَ السَّبتِ، غُرَّةَ شهر (جُمَادَى الآخِرةِ)، سنةَ خمسٍ وسِتِّينَ وثلاث مئةٍ.

ابتَدأَ طَلَبَ العِلم وتَحصيلَه سنةَ تِسعين ومِئتَين، وهو في الثَّالثةَ عشرَ من عُمره، وواظَبَ علَى التَّحصيلِ، فطَاف الآفاقَ بسَبيله، وكانت له -بسَببٍ من ذلك- رِحلتَان: الأُولى سنةَ سَبعٍ وتِسعينَ ومِئتَين، والأُخرَى سنةَ خَمسٍ وثلاث مئةٍ.

وقد كان الإمامُ الفِرَبريُّ أَحدَ أَبرزِ المَشَايخِ الَّذين التَقَى بهم أبو أَحمَدَ خِلَالَ رِحلتَيه، والَّذين رَبَا عَدَدُهم عن الأَلفِ شيخٍ، علَى أنَّ المصادرَ لَم تُعيِّن سنةَ اللِّقاءِ هذا علَى وَجهِ التَّحديدِ، والغالبُ علَى الظَّنِّ أنَّه كان قريبًا من سنةِ الرِّحلةِ الأُولى؛ لأنَّ مَدينةَ (بُخارَى) -حيثُ تَقَعُ قريةُ (فَربر)- كانت من أَكبرِ الحَواضرِ العِلميَّة في إقليم (خُرَاسَان) ذلكَ الوقت، فلا شَكَّ أنْ يتوجَّه إلَيها أبو أَحمَدَ قاصِدًا الاغترافَ من عُيُونها المَعرفيَّة قَبلَ الاغترابِ لذلك؛ وِفَاقًا لِما جرَت به سُنَّةُ طُلَّاب العِلم من استِيفاءِ السَّماعِ أوَّلًا من شُيُوخ البَلَد، ثمَّ من شُيوخِ البُلدان المُجاوِرةِ والقَريبةِ، قبلَ الرِّحلة للتَّلقِّي عن مَشايخِ البُلدان النَّائية، والله أعلم.

وأَيًّا كان، فقد وَجَد أبو أَحمَد لَدَى الإمام الفِرَبريِّ من العِلم ما يُرشِّحه للثِّقةِ؛ فأَكثَرَ عنه

---

(١) أدرَجنا هذه الرِّوايةَ ضمنَ الرِّوايات غير المؤرَّخة؛ لعدم استطاعتنا تحديدَ تاريخ سماع الإمام ابن عديٍّ لكتاب «الجامع» من الإمام الفربريِّ على وجه الدِّقَّة، علَى أنَّها محتملةٌ لأن تكونَ مُدرجةً ضمنَ الرِّواياتِ المؤرَّخة، لِما سيأتي بَسطُه أعلاه.

(٢) انظر «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٢٢٦، و«الإرشاد» للخَليليِّ: ٧٩٤/٢، و«الأنساب»: ٤٠/٢-٤١ = (الجُرْجانيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٥/٣١، و«معجم البلدان»: ١٢١/٢، و«التَّقييد»: ٥٨/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٤٠/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٤/١٦، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٩٤٠/٣، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣١٥/٣.

الأَخذَ؛ كما دَلَّ علَيه نَقلُه الوافرُ عنه في مصنَّفاتِه لاحِقًا[1]، وقد كان كتابُ «الجامع» -ولا ريبَ- من بين أَهمِّ رَكائِز المَخزُون العِلميِّ الثَّريِّ الَّذي كان الإِمامُ الفِرَبريُّ مَقصُودًا لأَجلِه؛ فممَّا لا شكَّ فيه أن يكونَ أبو أَحمَدَ قد سمعَه منه في جُملةِ ما سمِعَ، ويؤكِّد هذا أنَّ أبا أَحمَدَ قد نَقَل نصًّا من كتاب «الجامع» فأَسنَدَه عن الفِرَبريِّ به[2]، ولا يُعكِّر علَى هذا الاستنباطِ أنَّ مَن تكلَّم عن روايات كتابِ «الجامع» لم يتَطرَّقوا لذِكر أبي أَحمَدَ ابنِ عَديٍّ ضمنَ رُواة الكتابِ عن الإمام الفِرَبريِّ؛ فإنَّ أغلبَهم ما تقصَّد الإِحصاءَ الدَّقيقَ لذلك، والله أعلم.

غيرُ هذا، فقد حدَّث أبو أَحمَدَ رحمه الله بكتاب «الجامع»[3] وبلَّغه للطَّلبة الوافدين إلَيه، وقد سمعَه منه النَّاسُ، وكان من بينِهم أَحمَدُ بنُ مُحمَّدٍ البِشْريُّ، أبو عَمرٍو الإِسْتراباذيُّ، وقد رَواهُ فيما بعدُ عن أبي أَحمَدَ، وإن كان لم يسمعْه منه تامًّا[4]، ولكنَّ هذه الرِّوايةَ -نَعني رِوايةَ ابن عَديٍّ- قد اندَثرَ ذِكرُها جُملةً وتَفصيلًا في خِضمِّ ما اندَثَر من تُراثنا العِلميِّ المَنكُوب، ولا حَولَ ولا قوَّة إلَّا بالله العَليِّ العَظيم.

---

(١) انظر «أَسامي مَن رَوى عنهم البُخاريُّ»: ص٤٩، و«الكامل في الضُّعفاء»: ١/٤٩ و٩٦ و٩٧ و١١٩ و١٢٧ و١٣١ و٢٢١ و٢٢٦ و٢٢٧ و٣١٠ و٤٣٣، و٢/١٠٠، و٣/٢٢ و٣٨، و٤/٢٤٨ و٣٢٧، و٥/٢٣ و٣٠٢ و٣٦٧، و٦/١٨٦، و٧/٦ و٧ و٣٤.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب»: ٩/٣٣٧ (دائرة المعارف).

(٣) انظر «الكامل في الضُّعفاء»: ١/٤٩، وقارن بكتاب «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (١٠٠٢).

(٤) انظر «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٨٥، ولترجمة البِشْريِّ انظر «الإكمال»: ١/٣٠٥، و«توضيح المشتبه»: ١/٥٠٥، ولم يُشيرُوا إلى روايته لكتاب «الجامع».

[١١]. روايةُ الأَخْسِيْكَثِيِّ (...-قبل ٣٩٠)

هو أَحمَدُ بنُ مُحمَّد بن أَحمَدَ الدِّهْقَانُ، أبو نَصْرٍ الأَخْسِيْكَثِيُّ(١).

لم نجِد له ترجمةً، على الرَّغم من اشتِهارِه بصُحبةِ الفَرَبريِّ والرِّوايةِ عنه، وقد وُصِف بـ: (الإمام) في سِياقِ الإسنادِ إلَيه، ويبدو أنَّه قد توفِّي قَبلَ سنةِ تِسعينَ وثلاث مئةٍ؛ لاتِّفاق أئمَّة العِلم على كَونِ أبي عليٍّ الحَاجبيِّ الكُشَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٩١) آخِرَ مَن رَوَى الكِتابَ عن الفَرَبريِّ في الدُّنيا، والله أعلم.

وقد بلَغَنا مِن أسماءِ مَن رَوَى كتابَ «الجامع الصَّحيح» عنه تَعيينُ رجلين، وهُما:

[أ]. نَصْرُ بنُ الحَسَنِ الإمامُ، أبو الحَسَنِ المَرْغِيْنَانيُّ(٢).

قال الإمام ابنُ السَّمعانيِّ: (مِن مَشَاهير الأئمَّة والعُلَماء، وكان له شِعرٌ مَليحٌ لَطيفٌ في الزُّهد والحِكمة، سارَ في الآفاق وتَداوَلته الرُّواة، يَروِي عن أحمَدَ بنِ محمَّد بن أَحْيَد(٣) صاحبِ محمَّد بن يوسف الفِرَبريِّ، روى عنه عبدُ الرَّزَّاق بنُ مَسعودٍ الإمامُ وجَماعةٌ كَثيرةٌ).

وهذا يقتضي أنَّ المَرغِينانيَّ قد عُمِّر حتَّى توفِّي في حُدُودِ سنةِ سِتِّين وأربعِ مئةٍ؛ لأنَّ عَبدَ الرَّزَّاقِ بنَ مَسعُودٍ الرَّاويَ عنه قد وُلدَ سنةَ سبعٍ وخَمسين وأربعِ مئةٍ(٤)، فالله أعلم.

ولقد وجدنا الإمامَ نَجمَ الدِّين النَّسَفيَّ قد أَخرَجَ روايةً منتقاةً من «الجامع»؛ فسَاقَ إسنادَها

---

(١) نسبة إلى (أَخْسِيكَث)، ويُقال في ضَبطِها: (أَخسِيكَت) أيضًا، بالتَّاءِ المثناة في آخِرها بدَلَ الثَّاء المثلثة، وهي عاصمة إقليم (فَرغانَة) الواقع فيما وراءَ النَّهر، انظر «الأنساب»: ٩٥/١، و«معجم البلدان»: ١٢١/١، و٢٥٣/٤، و«معجم الأدباء»: ٥١٤/١، و«نزهة المشتاق»: ٧٠٦/٢، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥٢٠.

(٢) انظر لترجمته «دمية القصر»: ٦٦٦/١، و«الأنساب»: ٢٦٠/٥ = (المَرْغِينانيُّ)، و(مَرْغِيْنَان) من مُدُن إقليم (فَرغانَة).

(٣) يعني الأَخسِيكَثيَّ، و(أَحيَد) هكذا هو في المَطبوع تبعًا للنُّسخة الخطِّيَّة (٥٢٢/أ)، وهو اسمٌ شائعٌ جدًّا في أبناء مدينة (بُخارى)، انظر «الإكمال»: ٢١/١-٢٥، ولا نَعلَم أيَّ الضَّبطَين هو الصَّحيح في اسمِ جدِّ الأَخسِيكَثيِّ، أمَّا شِعر المَرغِينانيِّ؛ فقد ذَكَر البَاخَرزيُّ جُملةً منه في دمية القَصر.

(٤) انظر: «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٤٤١/١، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٠٥٦/٢.

من طَريق عَبدِ العَزيزِ بنِ عَبدِ الرَّزَّاقِ بنِ أبي نَصرٍ المَرْغِينَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧٧)، عن أبي الحَسَنِ، عن الأَخْسِيكَثيِّ، عن الفَرَبريِّ، عن الإمام البخاريِّ[1]، والرِّوايةُ بعَينِها إسنادًا ومَتنًا موجودةٌ في «الجامع» برقم: (٦٠١١)، وهذا يجعلنا نرجِّح كَونَه يَروي الكِتابَ من طريق الأَخسِيكثيِّ، والله أعلم.

[ب]. إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ الأَنصاريُّ، أبو إسحاقَ الصَّفَّار البُخاريُّ[2].

إمامٌ فاضلٌ، زاهدٌ عابدٌ، من بيتِ عِلمٍ وزُهدٍ، معدودٌ ضمنَ فقهاءِ الحَنفيَّة.

وُلدَ في حُدُود سنةِ سِتِّين وأربع مئةٍ، وتوفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين وخمس مئةٍ.

حدَّث بكتابِ «الجامع» بمدينة (بُخَارَى) سنةَ ثلاث وعشرين وخمس مئةٍ، فسمعَه منه داوُدُ بنُ مُحمَّد بن الحَسَن[3] الخَالديُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٧٣)، وقد رَواه عن الصَّفَّارِ، مباشرةً عن الأَخْسِيكثيِّ[4]، ولا يستقيمُ له ذلك؛ للفَجوَة الزَّمنيَّة الممتدَّة بينَ وَفاةِ الأَخْسِيكثيِّ وبينَ وِلادَةِ شيخِه الصَّفَّارِ، فلا بُدَّ مِن وُجُود راوٍ معمَّرٍ بَينَهما، كما نبَّه إلى ذلك الإمام الذَّهبيُّ[5]، ونَحن نَجزم بوُجودِ راويَين بينَهما، ورُبَّما أكثر؛ فقد وَجَدنا أنَّ الإمامَ نَجمَ الدِّين النَّسفيَّ (المولود سنةَ ٤٦١، والمتوفَّى سنةَ ٥٣٧) يَصِلُ إلى الأَخسِيكثيِّ بواسطةِ ثلاثةِ رُواةٍ[6]، وهو إمامٌ مُتقنٌ ضابطٌ معاصرٌ للصَّفَّار، وكانت له عنايةٌ بكتاب «الجامع» رِوايةً ودرايةً، وهو أمرٌ

(١) انظر «القند»: ص٤٣٠، في ترجمة عبد العَزيز، وانظر أيضًا «الأنساب»: ٢٦٠/٥، و«تكملة الإكمال»: ٤٨٠/١.

(٢) انظر لترجمته «القند»: ص٦١ = (٥٣)، و«التَّحبير في المعجم الكبير»: ٧١/١، و«الأنساب»: ٥٤٨/٣ = (الصَّفَّار)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٤٤/٣٦، و٦٠٨/١١، و٥٨١/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٩٢/٢١، و«المُغني في الضُّعفاء»: ٤٠/١، و«الجَواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٧٣/١، و«الفوائد البهيَّة»: ص٧.

(٣) ومن طريقه ساق ابن حجر أسانيده في «الفتح»: ٨/١، لكن وقع في المطبوع من «الفتح» تصحيف: (أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسين الخالدي عنه). وصوابه: (أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخالدي، عنه).

(٤) انظر «تاريخ إربل»: ٢٦٥/١-٢٦٦، ووقع فيه (عن الدهان)، وصوابها: (عن الدِّهْقَانِ).

(٥) انظر «تاريخ الإسلام»: ٥٢٢/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، وكذلك نبَّه إلى وجودِ ذلك السَّقطِ في إسنادِه محقِّقُ كتاب «تاريخ إربل»: ٦١٩/١.

(٦) انظر «القند»: ص٤٣٠.

لا يُدانيهِ الخَالديُّ ولا يُقاربُه فيه، بل إنَّ للخَالديِّ هذا سَقَطاتٍ في ضَبط أسانيد الرِّواية عن شيخِه الصَّفَّار[1]، كما تقدَّم التَّنبيهُ إلى أحَدِها أثناءَ الكلامِ عن رواية (ابنِ سَهْلَكْ) ضمنَ (الرُّواة المحتملون لجامع البخاري)[2]، والله أعلم.

(١) سماه ابن حجر في «الفتح» (٦/١): إسمَاعيل بن إسحاقَ بنِ إسماعيلَ الصَّفَّار الزَّاهد، وساقَ الإسنادَ إلَيه -بالإجازاتِ- من طريق القاضي أبي سُليمانَ دَاوُدَ بنِ محمَّد بن الحَسَنِ الخَالديِّ، عن إسماعيلَ الصَّفَّارِ هذا. وهذا وَهمٌ منه رحمه الله في تسمية الرَّاوي، وإنَّما هو إبراهيم بن إسماعيل السَّابقُ ذِكرُه قبلَه؛ بدِلَالة رِوايةِ الخالديِّ عنه، ولكنْ لم يضبط الحافظُ رحمه الله اسمَه، أو أنَّ المَصدَرَ الَّذي نَقَل عنه لم يكن محرَّرًا مُتقنًا، والله أعلم.

(٢) انظر صفحة ١٠٠.

[١٢]. روايةُ ابنِ أبي الهَيثَم (حوالي ٣٠٠-٣٦٢)

هو مُحَمَّد بنُ أبي الهَيثَمِ خالدِ بنِ الحَسَنِ بنِ خَالدٍ البُخَاريُّ الفِرَبريُّ الدِّهْقَانُ، أبو بَكرٍ المُطَّوِّعيُّ[(١)].

قال الإمام ابنُ السَّمْعَانيِّ: (مِن مَشَايخ بُخَارى، وأولادِ المَشَايخ، وكانَ حَسَنَ الحديث، سمعَ ببُخَارَى: مَسِيحَ[(٢)] بنَ محمَّدٍ، وأبا عبد الرَّحمن ابنَ أبي اللَّيث، وبمَروَ: عبدَ الله بن مَحمُودٍ السَّعْديَّ، وبنَيسابورَ: أبا بكر محمَّدَ بنَ إسحاقَ بن خُزَيمةَ، وأبا العَبَّاس الثَّقفيَّ السَّرَّاجَ، وبالرَّيِّ: أبا العَبَّاس الجَمَّال، وببغداد: أبا بكرٍ ابنَ الباغَنْديِّ، وطبقتَهم.

حدَّث ببلادِه وبخُراسانَ، سمعَ منه الحاكمُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بن عبدِ الله الحافظُ، وقال: قدِم عَلَينا نَيسابورَ حاجًّا سنةَ تِسعٍ وأربعين، وكَتَبنا عنه، ثمَّ انتَقَيتُ علَيه ببُخارَى سِنينَ، وجاءَنا نَعِيُّه سنةَ اثنتين وسِتِّين وثلاث مئةٍ).

ويبدو لنا من تَفاصيلِ هذا السَّردِ أنَّ ابنَ أبي الهَيثَمِ قد وُلدَ في حُدُودِ سنةِ اثنتَين وتسعين ومئتَين، أو بعدَها؛ لأنَّ شيخَه أبا عَبدِ الرَّحمنِ ابنَ أبي اللَّيثِ قد توفِّي بمدينة (سَمَرقند) سنةَ سبعٍ وثلاثِ مئةٍ[(٣)]، فلو افتُرِضَ أنَّه قد سمعَ منه في تلك السَّنةِ وهو في رَيعانِ شبَابِه ابنَ خَمسَ عشرةَ سنةً؛ لَصَحَّ تقديرُنا، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٣٢٧/٥ = (المُطَّوِّعيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٥٤٧/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، وانظر -لمعرفة بعضِ شيوخِه والرُّواة عنه- «الإكمال»: ٥١٣/١-٥١٤، و١٧٩/٣ و٢٧٤، و٥١/٦، و«تفسير الثَّعلَبيِّ»: ٨٢/١، و«القند»: ص١٥٠، و«تاريخ دمشق»: ٤٦٦/٥، و٣٨٧/٤٨، و«الأنساب»: ٣١١/٤ = (الغُنْجَار)، و(الدهقان) في نَسَبِه زيادةٌ وَرَدت في بعضِ رواياتِ الحاكم النَّيسابُوريِّ عنه، كما في «الأسماء والصِّفات» للبَيهقيِّ: (٥٦٢)، و(المُطَّوِّعيُّ) نسبةٌ إلى المُطَّوِّعة، وهم الجَماعةُ الَّذين فرَّغوا أنفسَهم للجِهاد والغَزوِ في سبيل الله تعالى؛ فرَابَطوا في الثُّغُور.

(٢) كذا جاء في «الأنساب»: ٣١٨/١٢، وجاء في «تاريخ الإسلام»: ٢٠٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد): (مُسَبِّح).

(٣) هو عَبدُ الله بنُ عُبَيدِ الله بن سُرَيجِ بن حُجْرٍ الشَّيبانيُّ الطَّهْمَانيُّ، ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، صاحبُ رِحلةٍ واسعةٍ ومصنَّفاتٍ جَمَّةٍ، انظر لترجمته «الإكمال»: ٢٧٦/٤، و«القند»: ص٣١٥ = (٥٠٥)، و«الأنساب»: ٨٨/٤-٨٩ = (الطَّهمانيُّ)، ولبعض مصنَّفاته انظر «الأنساب»: ٢٢٦/١ = (الأَوْذَنيُّ)، و١٢٦/٤ = (العَبَايِيُّ).

وبناءً على ذلك أيضًا؛ فيبدو أنَّ ابنَ أبي الهَيثَمِ قد التَقَى بالفِرَبريِّ وسمعَ منه في حُدُودِ سنةِ سَبعٍ وثلاث مئةٍ، أو بعدَها؛ لأنَّ مَشايِخَه المَذكورين في السَّردِ من أبناءِ البُلدانِ الأُخرَى قد وافَق بَعضَهم الأَجلُ سنةَ إحدَى عشرةَ وثلاث مئةٍ، كالإمام ابن خُزيمةَ وعَبدِ الله بن مَحمودٍ السَّغديِّ، وقد مَضَت سُنَّةُ العُلماءِ بأنْ لا يَرحَلَ الطَّالبُ خارجَ بلَدِه لطَلَب العِلم إلَّا بعدَ أن ينتَهي مِن تَحصيلِه من كِبار مَشايِخ بَلَدِه.

وقد كانت مصنَّفاتُ الإمامِ البخاريِّ من بينِ أهمِّ رَكَائزِ المَعرفةِ الَّتي اعتَنَى ابنُ أبي الهَيثَمِ بتَحصِيلِها من تلامذةِ الإمام البخاريِّ، وكان الفِرَبريُّ من أبرَزِهم ذِكرًا وأَذيَعِهم صِيتًا عندَ أبناءِ مَدينة (بُخَارَى)؛ فقد سمعَ منه كتابَ «الجامع الصَّحيح»، وكتابَ «خَلْق أَفعال العِبَاد»، وحدَّث بهذه الكُتُبِ عنه، أمَّا «خَلْق أفعال العِباد»؛ فرَوَاه عن ابن أبي الهَيثم الإمامُ الحاكمُ النَّيسابوريُّ[1]، وأمَّا «الجامع الصَّحيح»؛ فرَوَاه عنه الإمامُ أبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحمَّدٍ الخَطَّابيُّ (المتوفَّى سنةَ ٣٨٨)، وقد بَنَىٰ على روايتِه -كروايةٍ رَدِيفةٍ لرواية إبراهيمَ بن مَعقِلٍ النَّسَفيِّ- شَرحَه لِكِتابِ «الجامعِ»، المُسمَّى: (أعلامُ الحَديثِ)[2]، وقد حَفِظَ لنا -بذلك- هذا الشَّرحُ جُزءًا يَسيرًا من تَفاصيل هذه الرِّواية[3]، لعلَّه لا يَسُدُّ ولا يشُدُّ بضَآلتِه النَهْمةَ لعَقدِ

(١) انظر «تاريخ مدينة السلام»: ٢/٣٠-٣١ (ط. الفقي) = ٢/٣٥٣ (ط. بشّار عوّاد)، و«الاعتقاد» للبَيهَقيِّ: ص١٠٩-١١٠، و«الأسماء والصِّفات» له: (٥٦٢ و٥٧٠)، و«القضاء والقَدَر» له أيضًا: (٩٢)، و«تقييد المهمل»: ١/٣٥، و«تاريخ دمشق»: ٥٢/٩٣، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٥٤ و٤٥٦، و«هداية الساري»: ص١٦٦-١٦٧، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٤٩٠، وقارن النُّصوصَ بما في كتاب «خَلْق أفعال العِباد»: ص١١ و١٣ و١٥ و٢٥-٢٦ (ط. الرِّسالة).

(٢) انظر «أعلام الحديث»: ١/١٠٥-١٠٦، و٣/١٧٩٥.

(٣) ممَّا زادَ في تَقليل نَقل هذه التَّفاصيل أنَّ الإمامَ الخَطَّابيَّ لم يشرَح الكِتابَ شَرحًا تامًّا، وإنَّما كان ينتقي الأحاديثَ المُحتاجة -في نَظَرِه وتَقديره- إلى البَيان والتَّوضيح فيُورِدُها، وليُدرِكَ المُطالعُ مَدَى الاختزالِ في النَّقل من هذه الرِّواية لَدَى الإمام الخَطَّابيِّ؛ لا بدَّ أن يكونَ على عِلمٍ بأنَّه قد ابتدأَ النَّقلَ عن هذه الرِّواية من أوَّل (كِتاب التَّفسير) إلى آخِر (كتاب التَّعبير)، أيْ: مِن عندِ الحديث رقم: (٤٤٧٤) في «الجامع الصَّحيح»، إلى آخِرِ الحديث رقم: (٧٠٤٧) = «أعلام الحديث» ٣/١٧٩٥-٤/٢٣٢٧، وما تبقَّى من «الجامع» الَّذي ينتهي بالحديث رقم: (٧٥٦٣) [بحسب ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي الشَّهير في عصرِنا] ذَكَر الإمام الخَطَّابيُّ أنَّه انتقاه ممَّا لم يسمعه من طريق الفَربريِّ [ولم يبيِّن إن كان قد انتقاه من رواية إبراهيمَ بن مَعقلٍ، أو من رواية حمَّاد =

المُوازنةِ بينَه وبينَ غيرِه من الرِّوايات عن الفِرَبريِّ، لكنَّه كافٍ في توضيحِ مَدَى الاتِّفاقِ والالتِئامِ أو عَكسِه بينَ عامَّة الرِّواياتِ عنه في ضَبطِ نَصِّ «الجامعِ الصَّحيح».

ولَم تَحظَ هذه الرِّوايةُ -من ناحيةِ المُوازنةِ معَ غيرِها- باهتمامِ العُلماءِ الَّذين تَصدَّوا لشَرحِ «الجامعِ الصَّحيح»[1]، ويبدو -ممَّا نَقَله الإمامُ الخَطَّابيُّ عنها في شَرحِه- أنَّها قد اشتَمَلَت على زِياداتٍ واختلافاتٍ في سِيَاقِ بعضِ ألفاظِ الأَحاديثِ لا تقلُّ أهمِّيَّةً عمَّا اشتَمَلت عليه الرِّواياتُ الأُخرَى[2]، ممَّا يَدعُو إلى صَرفِ العِنايةِ مِن قِبَل الدَّارسِين والباحِثِين للقِيامِ بتلك المُوازنةِ؛ سَدًّا لهذه الثَّغرة العِلميَّةِ[3]، والله وليُّ العِصمة والتَّوفيقِ.

= ابن شاكرٍ، أو من روايةِ غيرِهما]، وهذا يقتضي أنَّ ما بقي بينَ يدَيه من الكِتاب للشَّرح مشتملٌ على ثلاثةِ آلافٍ وتسعين حديثًا، لكنَّه انتَقَى للشَّرح من هذه الرِّوايةِ ثلاثَ مئةٍ وأربعةً وعشرين حديثًا فقط، وأربعةً وعشرين حديثًا في آخِرِ الكِتابِ انتقاها من رِوايةِ غير الفَرَبريِّ، بل إنَّ مَجموعَ ما شرحَه من الكتابِ كلِّه هو ألفٌ ومئتان وثمانيةٌ وثلاثون حديثًا، فتأمَّل.

(١) قد نبَّه محقِّق كتاب «أعلام الحديث» الفاضلُ -جَزاه الله خيرًا- إلى بعضِ الاختلافاتِ الواردة في بعض ألفاظ الأحاديثِ بينَ المُثبَت في نَصِّ «الجامع الصَّحيح» المَطبوعِ وبينَ المُثبَت في رِوايةِ الإمام الخَطَّابيِّ عن ابن أبي الهَيثَم [وإن كان المحقِّقُ الفاضلُ قد تصرَّف فأقحَمَ مُستدرِكًا بعضَ الألفاظِ في متنِ الرِّوايةِ، إلَّا أنَّه قد نبَّه إلى مواضع تلك التصرُّفاتِ]، وفيما قيَّده كفايةٌ للمتأمِّل، أمَّا للباحثِ في هذا الصَّدَد؛ فالقضيَّة بحاجةٍ إلى تدقيقٍ أكثرَ وتتبُّعٍ أدقَّ، فيما يتعلَّق بالتَّقديم والتَّأخير والزِّياداتِ والاختلافات، والله أعلم.

(٢) انظر -على سبيل المِثال- أعلام الحديث: ١٩٢١/٣ [ونَقَله عنه في «فتح الباري»: ٦٣٢/٨] و١٩٤٣ و١٩٤٩ و١٩٧٦ و٢٠٤٨ و٢٠٦٨ و٢٠٨٥ و٢٠٩٨ و٢١١٥ و٢١٢٤ و٢١٣٩ و٢١٦١ و٢١٦٦ و٢١٦٧ [قارن مع «فتح الباري»: ٤٢١/١٠] و٢٢٣٤ و٢٢٣٩ [قارن مع «فتح الباري»: ١١٦/١١-١١٧] و٢٢٥٠ [ونقله عنه في «فتح الباري»: ٣١٧/١١] و٢٢٥٢ و٢٢٥٣ و٢٢٧٥ و٢٢٧٦ [قارن مع «فتح الباري»: ٤٧٤/١١]، و٢٢٧٩/٤ [قارن مع «فتح الباري»: ٥١٩/١١] و٢٢٨٤ و٢٢٨٧ [قارن مع «فتح الباري»: ٦٠٤/١١] و٢٢٩٣ و٢٣٠٤-٢٣٠٥ و٢٣١٢ و٢٣٢٠ [قارن مع «فتح الباري»: ٤٤١/١٢ و٤٤٢].

(٣) قد قامَ الإمام الخَطَّابيُّ بعَقدِ مُوازنةٍ بينَ رِوايةِ ابن أبي الهيثم وبينَ روايةِ غيرِه في موضعٍ وحيدٍ أثناء شرح الحديث (٦٥٢٠)؛ للتَّأكُّد من ضَبطِ لَفظٍ مُشْكِلٍ، انظر «أعلام الحديث»: ٢٢٦٦/٣، فهو بذلك سَلَفٌ صالحٌ محرِّضٌ للقيام بتلك المُوازنةِ، والله الموفِّق.

[١٣]. روايةُ أبي أَحمدَ الجُرْجَانيِّ (حوالي ٣٠٠-٣٧٣)

هو مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ بنِ مَكِّيٍّ القاضِي، أَبو أَحمَدَ الجُرْجَانيُّ(١).

نشَأَ في بيئةٍ عِلميَّةٍ؛ فقد كان عمُّه (أحمَدُ بنُ يوسُفَ) محدِّثًا، وقد سمعَ منه أبو أحمَدَ(٢)، ولا شكَّ -والله أعلمُ- أنْ يكونَ لهذه النَّشأةِ دَورُها الفَعَّالُ في تَحريضِ أبي أَحمدَ على الرِّحلة إلى الآفاقِ لطَلَبِ العِلمِ بعدَ أنْ سمعَ من كِبار العُلماءِ في بلَدِه (جُرْجان)، فأدرَكَ بذلك السَّماعَ من كبار أَئمَّة عصرِه، كالبَغَويِّ وابنِ صاعدٍ والدَّغُوليِّ.

ويبدو لنا -من مُجمَل النَّظَر في أحوال شيوخِ أبي أحمَدَ- أنَّه قد وُلدَ سنةَ ثلاث مئةٍ، أو قَبلَها؛ فإنَّه قد أدركَ السَّماعَ بمدينة (نَيسابُور) من أبي الطَّيِّب طَاهِرِ بنِ يَحيَى بن قَبِيصَةَ الفِلَقيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٥)(٣)، وبمدينة السَّلام (بَغداد) من أبي بكرٍ ابن أبي داوُدَ (المتوفَّى سنةَ ٣١٦)، ومن أبي القاسم البَغَويِّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٧)، ومن أبي محمَّدٍ ابن صاعِدٍ (المتوفَّى سنةَ ٣١٨)، ولا يستَقيمُ هذا إلَّا بكَونِ أبي أحمدَ قد رَحَل وهو في سنِّ الخامسةَ عشرَ من عُمُرِه أو في سِنٍّ أكبرَ، والله أعلمُ.

وعلى ذلك؛ فلعلَّه قد سمعَ «الجامعَ الصَّحيحَ» من الفِرَبريِّ في سنةِ أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، أو بعدَها، في أوَّل رِحلتِه، وربَّما كان برِفقةِ أبي إسحاقَ المُستَملي، أو برِفقةِ أبي مُحمَّدٍ الحَمُّوييِّ عندَ سَماعِه للكِتابِ من الفِرَبريِّ؛ فإنَّ لَدَيهم شيخًا مُشتَرَكًا آخَرَ هو (إبراهيمُ بنُ

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٣٨٤، و«ذِكر أخبار أصبهان»: ٢٨٨/٢، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٦٢/٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٤١/٢ = (الجُرجَانيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٧/٥٥، و«التقييد»: ١٠٢/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٩٥/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«المُغني في الضُّعفاء»: (٥٩٥٤)، و«المُقفَّى الكبير»: ٩٤/٧، و«لسان الميزان»: ٣٦٣/٥ (ط. الهند) = ٤٧٨/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٢) انظر «تاريخ جرجان»: ص٥٩.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣٣٤/٦، و«الأنساب»: ٢٢٧/٤ و٣٩٨ = (العَلَقيُّ) و(الفِلَقيُّ)، و«معجم البلدان»: ٢٧٥/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٢٩٢/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢٨٠/٢، وهو مَنسوبٌ إلى (فِلَقَة) قريةٍ تابعةٍ لمدينة (نَيسابور).

خُزَيمٍ الشَّاشيُّ) راوي مصنَّفاتِ الإمام عَبدِ بنِ حُمَيدٍ[1]، فالله أعلم.

توفِّي أبو أحمَدَ رحمه الله بمدينة (أَرجَان)، سنةَ ثلاثٍ -أو أَربعٍ- وسَبعين وثلاثِ مئةٍ.

وكانَ طَوَّافًا في الآفاقِ في سبيل نَشرِ العِلمِ، كما كان طَوَّافًا فيها -مِن قَبلُ- في تَحصيلِه؛ فقد دَخَل عِدَّةَ مُدُنٍ وحَدَّث فيها بكتاب «الجامع الصَّحيح» وغيرِه من مَسموعاتِه، فسمعَ منه أهلُها والوارِدون إليها من طَلَبة العِلم، منها:

- مدينةُ (أصبَهانَ)، دَخَلها سنةَ خَمسينَ وثلاث مئةٍ[2].

- مدينةُ (شِيراز)، ولم نَعرِفْ تاريخَ دخُولِه لها على وَجهِ التَّحديد[3].

- مدينةُ (الأَهوَاز)، دخَلَها مرَّةً سنةَ إحدى وخَمسينَ وثلاث مئةٍ[4]، ومرَّةً أُخرى سنةَ اثنتَين وسَبعين وثلاث مئةٍ[5].

- مدينةُ (البَصرة)، ولم نَعرف تاريخَ دخُولِه لَها على وجهِ التَّحديد[6]، ولعلَّه دخَلَها في إحدَى رَحَلاتِه إلى (الأَهوازِ)؛ لأنَّهما بَلدَانِ متجاوران.

- مدينةُ السَّلام (بَغداد)، دخَلَها مرَّتَين: مرَّةً سنةَ سَبعٍ وخَمسين وثلاثِ مئةٍ، ومرَّةً سنةَ تِسعٍ وخَمسينَ وثلاث مئةٍ[7].

---

(١) انظر لترجمة (إبراهيمَ) «تاريخ الإسلام»: ٣٨٠/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقد سمعَ منه الحَمُّوييُّ بمدينة (الشَّاش) في شهر (شَعبانَ)، سنةَ ثَمان عشرةَ وثلاث مئةٍ، ولرواية أبي إسحاقَ المُستملي عن (إبراهيم) انظر «التحبير في المعجم الكبير»: ٥٥٧/١، أمَّا سماعُهما لكتاب «الجامع» من الفَرَبريِّ؛ فسيأتي تحديدُ زَمنِه ضمنَ (الرِّوايات المؤرَّخة) ص(٢٨٦) و(٢٩١).

(٢) انظر «ذِكر أخبار أصبهان»: ٢٨٨/٢، و«الأنساب»: ٤١/٢.

(٣) انظر «تاريخ جرجان»: ص٣٨٤، و«الأنساب»: ٤١/٢، و«التَّقييد»: ١٠٢/١.

(٤) انظر «الأنساب»: ٤١/٢.

(٥) انظر «تاريخ دمشق»: ٢٠٨/٥٥-٢٠٩.

(٦) انظر «تاريخ جرجان»: ص٣٨٤، و«الأنساب»: ٤١/٢.

(٧) انظر «ذِكر أخبار أصبهان»: ٢٨٨/٢، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٩/٥٥، وذَكَر في «تاريخ دمشق» ما يقتضي أنَّ أبا أحمدَ قد دَخَل مدينةَ السَّلام (بَغداد) مرَّةً واحدةً فقط، لكنَّه شكَّ في تَحديد سنةِ دخُولِه، ورجَّحنا أنَّه دَخَلها مرَّتين؛ لِما سيأتي بيانُه من كَون الحافظِ أبي نُعيمٍ قد سمعَ من أبي أحمدَ فيها سنةَ سبعٍ وخمسين، أمَّا المرَّة الثانية؛ فبكونه موافقًا لِمَا سيأتي بيانُه من تحديدٍ لسنة سماع الأَصيليِّ من أبي أحمدَ، والله أعلم.

وبالرَّغم من هذه الجُهُودِ النَّبيلةِ الَّتي قامَ بها أبو أحمدَ لنَشرِ العِلم، إلَّا أنَّه لَم يَسلَم من سِهَامِ النَّقدِ؛ فقد قال تلميذُهُ الحافظ أبو نُعَيمٍ الأَصبهانيُّ: (سمعتُ منه بأَصبَهانَ بعضَ كِتابِ «الصَّحيحِ»، وسمعتُ منه بقيَّتَه ببَغداد، وقد تَكَلَّموا فيه، وضَعَّفُوه). وقال الإمامُ أبو بكرٍ الخَطيبُ البَغداديُّ: (قَدِمَ بَغدادَ، ورَوَى بها عن محمَّدِ بن يوسُفَ الفِرَبريِّ كتابَ «الصَّحيح» للبُخاريِّ، ولم يُحدِّثنا عنه أَحَدٌ مِن شُيُوخِنا البَغداديِّين). وفي هذا القَولِ إشارةٌ إلى مَوقفِ العلماءِ البَغداديِّين من أبي أَحمدَ بما يُوافقُ ما قالَه الحافظُ أبو نُعيمٍ آنِفًا.

ومن الجَديرِ بالمُلاحظةِ أنَّ مَدينةَ السَّلامِ (بَغداد) كانت -يومَ دَخَلَها أبو أحمدَ- عامرةً بِكبار أئمَّة النَّقلِ، مُتخمةً بالرَّاسخين من أساطينِ النَّقدِ، كابن المُظَفَّر (المولود سنةَ ٢٨٦) وأبي الحَسَن الدَّارَقُطنِيِّ (المولودِ سنةَ ٣٠٦)، بل قد كان ضمنَ طَلَبةِ العِلمِ النَّابهين في ذلك الوَقتِ مَن قد عُرِف بعنايتِه وحِرصِه على تتبُّع طُرُقِ رِواية «الجامع الصَّحيح» خاصَّةً وجَمعِها، ومع ذلك لم يُذكَر أنَّهم قد سمعُوا من أبي أحمدَ علَى شُهرتِه زَمَن طَلبِهم بروايتِه للكِتابِ، كالحاكم النَّيسابُوريِّ (المولود سنةَ ٣٢١)[1] وأبي بكرٍ البَرْقَانيِّ (المولود سنةَ ٣٣٦) وأبي الفَتحِ ابنِ أَبي الفَوَارِسِ (المَولُود سنةَ ٣٣٨) وحَمزةَ السَّهْميِّ (المولود سنةَ ٣٤٥، تقديرًا)[2]، ولا ريبَ أنَّ في إعراضِ أمثالِهم عن السَّماعِ منه وتَركِهم الرِّوايةَ عنه غمزًا له، والله أعلم.

وعلى ذلك؛ فلم يبيِّنوا لَنا سَبَبَ تَضعيفِ أهلِ العِلم لأبي أَحمَد، ولا شَرَحوا مُقَوِّماتِهم الَّتي استَنَدوا عَلَيها ليَجرَحُوه، ولا وَضَّحوا حَيثيَّاتِهم الَّتي رَكَنوا إلَيها ليتنكَّبوا الرِّوايةَ لأَجلِها عنه، ولا نَدري علَى وجهِ الدِّقَّة إن كانوا قد ضَعَّفوه مُطلَقًا، أو ضَعَّفوا روايتَه لكتابِ «الجامعِ» على وَجهِ الخُصُوصِ، وإن كان المُتَبادرُ إلى ذِهن المُطالِع لعبارةِ الحافظِ أبي نُعَيمٍ أنَّ العلماءَ قد ضَعَّفوه مُطلَقًا، فإنْ كان الأَمرُ كذلك فربَّما كان تضعيفُهم له لكونِه قد حدَّث بكثير من

---

(١) لم يُترجم الحاكمُ لأبي أحمدَ في كتابه «تاريخ نَيسابور» [كما في تلخيصه]، بالرَّغم من كونه قد دَخَلها، كما تقدَّم، فتأمَّل.

(٢) لتحديد سنةِ مولدِه انظر مقدِّمة تحقيق «تاريخ جُرجان» للسَّهميِّ، بقلم العلَّامة المُعلِّميِّ: ص (ح)، ويُلاحَظُ أنَّ حَمزةَ السَّهميَّ جُرجانيٌّ؛ فكانت عنايتُه بالسَّماع من أبي أحمد أشدَّ ضرورةً من غيرِه، فتأمَّل.

الرِّواياتِ الغَريبةِ أو المُنكَرةِ، أو غير ذلك من الأسباب، وهذا التضعيف لا يلزم منه عدم المعرفة بالحديث روايةً ودرايةً، والله أعلمُ.

أمَّا من حيثُ روايتُه لكتاب «الجامع»؛ فيبدو أنَّها قد كانت السَّببَ الرَّئيسَ الَّذي كان يَحدو بطَلَبةِ العِلم في شتَّى البلدان الَّتي قَصَدها أبو أحمدَ ليَهتَمُّوا بمَجالسِه المَعقودةِ للرِّوايةِ والتَّحديثِ، وأنَّها كانت السبب الذي يَدفعُهم ليُبالِغوا في الاحتفاءِ به، يقول محمَّدُ بنُ عَبدِ العَزيز القَصَّار في كتابِه «طَبَقات أهل شِيراز» متحدِّثًا عن دُخُول أبي أحمدَ إلى تلك المَدينة: (اجتَمَع النَّاسُ عَلَيه والقُضاةُ والعُدُولُ، وأَقعَدُوه ببابِ المَصَاحِفِ، وسَمِعوا منه؛ كان عندَه كتابُ «الصَّحيح» للبُخاريِّ من رِوَايتِه عن الفِرَبريِّ عنه)[1].

على أنَّه -برَغمِ ذلك القَبُولِ النِّسبيِّ المتعلِّق بروايتِه لكتابِ «الجامع»- لَم يَنجُ من المَطاعِن والانتقاداتِ أيضًا -على ما يبدو- فقد قال الحافظُ أبو نُعيمٍ: (سمِعنا منه أصلَ كِتابِ البُخاريِّ، عن الفِرَبريِّ، عنه)[2]. وعبارتُه هذه مُشيرةٌ ومبيِّنةٌ لبعضِ أسباب الطَّعنِ ودَوافِعه الَّذي وُجِّهَ لأبي أحمَد؛ فهي تدُلُّ علَى أنَّ العلماءَ لم يَقبَلوا منه شيئًا من الزِّياداتِ على أصلِ الكِتابِ، وأنَّهم كانوا يدقِّقونَ معَه النَّصَّ أثناءَ رِوايتِه له؛ متوخِّينَ الحَذَرَ من أخطائِه وأوهامِه خشيَةَ أنْ تَحيدَ بالسَّامعينَ عن سَبيلِ الضَّبط، والله أعلم.

وبإمكان الباحثِ أن يَتأمَّلَ الاختلافاتِ المَنقُولةَ عن رِوايةِ أبي أحمدَ ضمنَ شُرُوحِ كتابِ «الجامع»؛ ليطَّلعَ علَى حقيقةِ حالِ رِوايتِه، ويُقدِّرَ قيمتَها العِلميَّةَ الَّتي حَدَت بأولئكَ النُّقَّاد الكِبارِ ليتَّخِذوا منها هذا المَوقفَ الحادَّ، ويتَّضح ذلك بمُلاحظةِ الأَوهامِ والأَخطاءِ الكَثيرةِ الواقعةِ في انفراداتِه، بالرَّغمِ مِن قلَّتها عَدَدًا[3]، والله أعلم.

---

(١) انظر «التَّقييد»: ١/١٠٢-١٠٣، وتصحَّف قوله: (من رِوايته) في المَطبوع إلى: (عن زرارة)، وهذا أوقع الدكتور الأعظمي رحمه الله في وهم عدِّ زرارة من رواة الصحيح عن الفربري. انظر مقدمته لصورة النسخة الخامسة من النويرية ص١٩.

(٢) انظر «ذِكر أخبار أصبهان»: ٢/٢٨٨-٢٨٩، و«تاريخ دمشق»: ٥٥/٢٠٩.

(٣) للاختلافاتِ المَنقولةِ عنه انظر:

* «تقييد المهمل»: ١/١٧٩*، و٢/٥٧٠-٥٧١* و٥٧٩* و٥٨٠ و٥٨٣ و٦٠٤* و٦٠٨* و٦٢٢ و٦٢٣* =

ويؤكِّد هذا ويرسِّخُه ما يَرَاه المُطالعُ والباحثُ والمُنقِّبُ في مصنَّفاتِ تَراجمِ الرِّجالِ من

= و٦٤٠* و٦٤١* و٦٦٦* و٦٦٧* و٦٧٠ و٦٧٣* و٦٩٠ و٦٩٣* و٦٩٤* و٦٩٧* و٦٩٩* و٧٠٠ و٧٠٨* و٧٠٩* و٧١١ و٧١٢* و٧١٤* و٧٢٢ و٧٢٥ و٧٢٧* و٧٢٩ و٧٣٥* و٧٣٨ و٧٣٨-٧٣٩* و٧٤١* و٧٤٢* و٧٤٤-٧٤٧ و٧٤٨* و٧٤٩* و٧٥١ و٧٥٣ و٧٥٨-٧٥٩، و٣/١٠٥٢-١٠٥٣ و١٠٦٣.

* «**مشارق الأنوار**»: ١٣/١ و١٥ و١٨ و١٩ و٢٢ و٢٣ (ثلاثة نقولٍ أحدها وهمٌ) و٢٥ و٢٧ و٢٨ و٢٩* و٣٤* و٣٥ و٣٦ و٣٩ و٤٦ و٥٠ و٦٣* و٦٤* و٦٥* و٦٧* و٧٥* و٧٨* و٩٢* و٩٣* و٩٥* و١٠٣* و١٠٥* و١٠٩* و١١٢ و١١٧* و١١٨ و١٢١* و١٢٤* و١٣٠* و١٣٣ و١٣٦ (ثلاثة نقولٍ أحدها وهمٌ) و١٣٦-١٣٧ و١٣٧* و١٤٢ و١٤٦ و١٤٨* و١٥٦ و١٥٧ و١٥٩* و١٦٠* و١٧٢ و١٧٧* و١٧٨* و١٧٩* و١٨٠* و١٨٦* و١٨٩ و١٩٠* و١٩٣ و٢٠٢* و٢٠٤* و٢١٩* و٢٢٦* و٢٤٨* و٢٥٥ و٢٧٣ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و٣٠٥ و٣١٣* و٣١٥* و٣١٧ و٣٢٥ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و٣٣٤ و٣٣٥* و٣٤٢ (خمسة نقولٍ) و٣٤٩* و٣٥٥ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٤ و٣٦٦* و٣٦٧ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و٣٧٥* و٣٧٧* و٣٧٨* و٣٨٣ و٣٨٤* و٣٨٦ و٣٩٥* و٤٠٣، و٣/٢ (نقلان اثنان أحدهما وهمٌ) و٨* و١٢ و١٦* و١٩ و٢٧ و٣٠* و٣٣* و٣٦* و٣٩* و٤١* و٥١* و٥٤ و٨٥* و٨٨* و٩٣* و٩٤ و١٠٢* و١٠٤* و١٠٦ و١١١* و١١٣ و١١٤* و١١٦* و١١٧* و١٢١ و١٢٤ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و١٢٥* و١٤٦* و١٥٠ و١٥٥ و١٥٩* و١٦١ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و١٦٢* و١٦٥* و١٦٨* و١٧٥* و١٨١* و١٨٢ و١٨٦* و١٨٩ و١٩٥ و١٩٧* و٢٠١* و٢٠٦ و٢٠٧* و٢١٦* و٢١٨* و٢١٩* و٢٢٤* و٢٢٧ و٢٣٢* و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٤٠* و٢٥٠* و٢٥١* و٢٥٧* و٢٦٧* و٢٦٨ و٢٧٠* و٢٧١ و٢٧٤ و٢٧٩* و٢٨٧* و٢٩٦* و٣١٢* و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٩* و٣٢١ و٣٣١ (نقلان اثنان أحدهما انفرادٌ بخطأ) و٣٣٩ و٣٤١ (انفرادان اثنان أحدهما خطأ) و٣٤٢* و٣٤٣ (أربعة نقولٍ اثنان منهما خطأ) و٣٧٧ و٣٨٣ و٣٨٥* و٣٨٦ و٣٨٩* و٣٩٠ و٣٩٢ و٣٩٧ و٣٩٨ و٤٠٠.

* «**تهذيب الكمال**»: ٥١٦/١٨*.

* «**فتح الباري**» (ط. المعرفة): ١٢٥/٢* و٢٣٨* و٤٦٢، و٢٦٥/٣* و٤١٦ و٤٧٦*، و٣٦٨/٤، و٢٢٦/٥* و٣٠٠، و٢٣٥/٦* و٢٥٣* و٢٧٠* و٢٧١* و٢٩٠* و٣٤٢ و٥٣٩*، و٥٢/٧* و١٤٣* و٣٩٦*، و٦٣/٨ و١٧٨* و٢٠٦ و٢٨٨* و٣١٤ و٤٣٤* و٤٨٢* و٤٨٧* و٥٣٨* و٥٥٩ و٦٤٥* و٦٥٦ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٩ و٦٩٩*، و٤٨/٩* و٣٣٠* و٣٥٧* و٣٦٠* و٤٥٦-٤٥٧* و٦١٦، و٢٥/١٠ و٢٢٩* و٢٧٧* و٣٠٣* و٤٨٥ و٥٠٥* و٥٧٤*، و١٥/١١* و٨٧ و٢٥٠* و٣١٤* و٣٨٨* و٤٥٤*، و٨٥/١٢* و١٧٧* و١٧٩* و٢٦٤* و٣١٩ و٣٩٧ و٤٠٢*، و٩٤/١٣ و١٧٠* و٢١٦* و٢١٧* و٢٣٣ و٢٩٦ و٣١٨ و٥٢١.

والمواضعُ المنجَّم عليها هي مواضع انفراداتِه، وما تحتَه خطٌّ منها هي مواضعُ الوَهم والتَّصحيفِ، وسيأتي بيانُ تصرُّف الإمام الأَصيليِّ معَ رِوايةِ أبي أحمدَ؛ حيث كان يحوِّق حَولَ الألفاظِ الَّتي ينفرد بها أبو أحمد عن أبي زيد المَروزيِّ، والتَّحويقُ -وهو رَسمُ دائرةٍ حَولَ اللَّفظة- من علامات تَضعيف النَّصِّ والشَّكِّ في دقَّتِه، كما هو معلومٌ عندَ المختصِّين بِعلم الرِّواية، فتأمَّل.

ارتباطِ اسمِ أبي أَحمدَ بروايةِ كتابِ «الجامع» فقط، وهو أمرٌ لا يَتَناسَبُ معَ ما ذُكر عنه من سَعَة الرِّحلةِ في تَحصيلِ العِلم وسَماعِه، وفي نَشرِه وتَبليغِه، على السَّواءِ؛ إذ يَنبَغي لمِثلِه أن يكونَ شخصيَّةً مَركزيَّةً محوريَّةً في روايةِ العَديدِ من المصنَّفات الشَّهيرةِ الأُخرى، ولكنَّ انعدامَ ذلك دالٌّ على وُجُودِ موجباتِ الجَرحِ فيه، والَّتي مَرَدُّها كلِّها إلى اتِّصافِه بقِلَّةِ الضَّبطِ والإتقانِ، كما لخَّص الحافظُ ابنُ حَجَرٍ القَولَ فيه فأَصابَ جَوهرَ قضيَّتِه[١].

وبذلك يزولُ العَجَبُ عن ذِهن الباحثِ حينَ يَرَى قِلَّةَ المَوصوفينَ بروايةِ كتابِ «الجامع» عن أبي أحمدَ في كُتُب التَّراجم، ولم نَقِف ضِمنَ مَن وُصفَ بذلك إلَّا علَى ثلاثة رِجالٍ فقط، وهم:

[أ]. **إسمَاعيلُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بن بَكْرانَ السُّلَميُّ، أبو القاسِمِ الأَهْوَازيُّ**[٢].

سَكَن (مِصرَ)، قال الذَّهبيُّ: وقد حدَّث بها بـ«صحيح البخاري» عن أبي أحمد محمد بن محمد بن مكي الجرجاني، روى عنه أبو الحسن الخِلَعي وغيره[٣].

توفِّي بها في شَهر (رَبيعٍ الأَوَّل)، سنةَ ثلاثَ عَشرةَ وأربَع مئةٍ.

[ب]. **أَحمَدُ بن عَبدِ الله بن أحمدَ بن إسحاقَ المِهْرَانيُّ، أبو نُعَيمٍ الأَصبَهانيُّ**[٤].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، متَّفقٌ عليه.

وُلدَ في شَهر (رَجَب)، سنةَ سِتٍّ وثلاثين وثلاث مئةٍ[٥].

وتوفِّي يومَ الاثنَين، في العِشرينَ من شَهر (المُحرَّم)، سنةَ ثلاثين وأربعِ مئةٍ.

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٦/٢٩٠.

(٢) انظر لترجمته «الوَفيات» للحَبَّال: (١٩٧)، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٢١٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) «تاريخ الإسلام»: ٩/٢١٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٩١-٩٢، و«تبيين كذب المفتري»: ص٢٤٦، و«التقييد»: ١/١٥٦، و«وفيات الأعيان»: ١/٩١، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٤٦٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٤٥٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٣/١٠٩٢، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٤/١٨، و«لسان الميزان»: ١/٥٠٧ (ط. أبي غدَّة)، ولجَردة مصنَّفاته انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/١٧٩-١٨٢.

(٥) هذا هو المنقولُ عنه في تَحديد سنةِ وِلادتِه، كما في «التَّقييد»: ١/١٥٨، وقيل: إنَّه وُلدَ سنةَ أربعٍ وثلاثين وثلاث مئةٍ، وهو مبنيٌّ على التَّخمين، والمثبَت هو الصَّوابُ، واعتَمَده أغلبُ أئمَّة العِلم، والله أعلم.

يقولُ الحافظ أبو نُعَيمٍ متحدِّثًا عن لِقائِه بأبي أحمدَ الجُرجانيِّ: (سمعتُ من مُحمَّد بن مُحمَّد بن مَكِّيٍّ بأَصبَهانَ بعضَ كِتابِ «الصَّحيحِ»، وسمعتُ منه بقيَّتَه ببَغداد، وقد تَكلَّموا فيه، وضَعَّفُوه)[1]. وقال أيضًا: (قَدِمَ علَينا سنةَ خَمسين، ورأَيتُه ببَغدادَ سنةَ سَبعٍ وخَمسين، وسَمِعنا منه أصلَ كِتابِ البُخاريِّ، عن الفِرَبريِّ عنه)[2].

وقد اتَّصلت روايةُ كتابِ «الجامعِ» للمتأخِّرين -ضِمْن ما وَصَل إلَيهم مَجبورًا بالإجازاتِ- من طَريق الحافظِ أبي نُعَيمٍ، عن أبي أحمدَ[3]، وقد اعتَمَد أبو نعيم على روايةِ أبي أَحمدَ في ضَبطِ نَصِّ كتابِ «الجامعِ» فيما يَنقُلُه عنه في كِتابِه الَّذي صنَّفه مُستَخرَجًا على نَسَقِ «الجامع الصَّحيح»[4]، والله أعلم.

[ج]. عبدُ الله بن إبراهيمَ بنِ مُحمَّد بن عَبدِ الله الأندَلُسيُّ، أبو مُحمَّدٍ الأَصِيليُّ[5].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ بارعٌ، متَّفقٌ عليه.

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٦٢/٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٩/٥٥.

(٢) انظر: «ذِكر أخبار أصبهان»: ٢٨٨/٢-٢٨٩، ونَقَله عنه الحافظ ابنُ عَساكر في «تاريخ دمشق»: ٢٠٩/٥٥، وَوَقع عندَ ابن عساكر: (سنةَ تسعٍ وخمسين)، وقد نبَّه ابنُ عساكر إلى أنَّ غيرَ مَن حدَّثَه عن أبي نُعيمٍ قد ضَبَط النصَّ عن الحافظ أبي نُعيمٍ: (سنةَ سبعٍ)، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ أبا نُعَيمٍ قد رَحَل إلى مدينة السَّلام سنةَ سِتٍّ وخَمسين وثلاث مئةٍ، كما في طَبقات الشَّافعيَّة الكبرى: ١٩/٤، فسَماعُه من أبي أحمدَ سنةَ سبعٍ هو الأقربُ للتصوُّر، على أنَّ سماعَه منه سنةَ تسعٍ ممكنٌ أيضًا؛ لأنَّ الأَصيليَّ سمعَ من أبي أحمدَ ببغدادَ سنةَ تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، كما سيأتي بيانُه ص٣٣٠، فلعلَّ أبا نُعيمٍ سمعَ منه في السَّنتَين معًا؛ فكان يتردَّد في ذِكر إحداهما، ومَناطُ البيان في ذلك بمَعرفة مدَّة إقامة أبي أحمدَ الجُرجانيِّ في مدينة السلام (بغداد)، وهو أمرٌ لم يتبيَّن لنا، فالله أعلم.

(٣) انظر «إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٨، و«فتح الباري»: ٦/١.

(٤) وَقَف الحافظُ ابنُ حَجَرٍ على المستخرج وأفادَ منه كثيرًا في شرحه «فتح الباري»، انظر فيه: ١٢٥/٢، و٢٩٠/٦، و٢٠٦/٨ و٥٥٩ و٦٩٩، و٤٨/٩، و٨٥/١٢، و١٧٠/١٣ و٢١٧ و٣١٨. وقد وقعنا -ولله الحمد- على قطعة منه تضمُّ (٦٧٠) حديثًا.

(٥) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٣٣٤/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الفقهاء»: ص١٦٤، و«جذوة المقتبس»: ص٣٦٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ١٣٥/٧، و«بغية الملتمس»: ٤٤٠/٢ (ط. الأبياري)، و«تاريخ الإسلام»: ٧١٢/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦٠/١٦، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٢٤/٣، و(الأصيليُّ) نسبة إلى (أَصِيلة) -ويقال لها: (أَزيلَة)- وهي مدينة مغربية تقع على شاطئ المحيط الأطلسي. انظر «معجم البلدان»: ٢١٢/١-٢١٣.

وُلدَ سنةَ أربعٍ -وقيلَ: سنةَ اثنتَين- وعشرين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (قُرطُبة) ليلةَ الخميسِ، لإحدَى عشرةَ ليلةً بقِيت من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ اثنتَين وتِسعين وثلاث مئةٍ[١].

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى الأَندلس وهو ابنُ ثمان عشرةَ سنةً؛ سنةَ اثنتَين وأربَعين وثلاث مئةٍ، ثمَّ ابتدأَتْ رحلتُه باتِّجاه بلدان المَشرِق سنةَ إحدى وخَمسين وثلاث مئةٍ، وبقي هناكَ أكثرَ من ثلاثةَ عشرَ عامًا[٢]، دَخَل إلى مكَّة المكرَّمة حاجًّا سنةَ ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، فسمع من كِبار الأئمَّة هناك، وكان على رأسهم الإمام أبو زيدٍ المَروَزيُّ، سمعَ منه كتابَ «الجامع الصَّحيح»، ثمَّ سمعَه منه مرَّةً أُخرَى في مدينة السلام (بَغداد)، في شَهر (صَفَر)، سنةَ تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، وهناك -في تلك السَّنة- التَقَى بأبي أحمدَ الجُرجانيِّ؛ فسمعَ منه كتابَ «الجامع»؛ معزِّزًا سماعَه له من أبي زيدٍ[٣].

ويحدِّثنا القاضي عِياضٌ عن مَدَى اعتناءِ أبي محمَّدٍ الأَصيليِّ بضَبطِ روايةِ شيخَيه، مبيِّنًا لنا شِدَّة حِرصِه على عَقدِ المُوازنةِ العِلميَّة بينَهما في تقييد اختلافات روايةِ النَّصِّ؛ فيقول: (وقد يَقتَصرُ بعضُ المشايخِ على مجرَّدِ التَّخريجِ والتَّحويقِ والشَّقِّ لإحدَى الرِّوايتَين، ويَكِلُ الأَمرَ إلى ذِكرِه وما عَقَده مع نَفسِه من ذلك، وقد رأَيتُ أبا مُحمَّدٍ الأَصيليَّ التَزَمَ ذلك في كَثيرٍ من كِتابِه في «صَحيح البُخاريِّ» الَّذي بخطِّه، وما سمعَ[٤] فيه على أبي زيدٍ المَروَزيِّ، وقيَّد فيه روايتَه وروايةَ أبي أحمدَ الجُرجانيِّ، الَّذي عليها أصلُ كِتابِه، فما سَقَط لأبي زيدٍ ولَم يَروِه عنه؛ شَقَّ علَيه بخَطٍّ أو حَوَّق عليه، وما سَقَط لهما معًا؛ شَقَّ علَيه بخَطَّين؛ ليَظهَرَ سُقوطُه لهما، وما اختَلَفا فيه؛ أَثبتَ علَيه اسمَ صاحبِه)[٥].

---

(١) بهذا صرَّح عامَّة مَن تَرجَم له، وقد أرَّخ ابنُ قُنفُذٍ وفاتَه بسنة تسعين، كما في وفياته: ص٢٢٣.

(٢) عاد إلى الأندلس سنةَ ستٍّ وسِتِّين وثلاث مئةٍ، انظر «ترتيب المدارك»: ١٣٧/٧، وعامَّة التفاصيل مستفادةٌ منه.

(٣) يعني وعمره: ٣٥ عامًا، وانظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١-٦٠، و«فهرسة ابن خير»: (١٥٢).

(٤) في نصِّ المطبوع: (وما وقع)، وأشار المحقِّق الفاضلُ أحمد صقر رحمه الله في الهامش إلى ورُود المثبَت أعلاه في نسختَين خطِّيَّتين.

(٥) انظر «الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع»: ص١٩٠-١٩١، والتَّخريج: كتابة الملاحظات على =

ويبدو أنَّ الأَصيليَّ قد انتبه إلى ضَعفِ ضَبطِ أبي أحمدَ الذي أشار إليه الحافظُ أبو نُعيمٍ؛ لذلك اختارَ التَّحويقَ والشَّقَّ للإشارةِ إلى ما يتفرَّد به أبو أحمدَ من الألفاظِ والنُّصوص عن الإمام أبي زيدٍ؛ فإنَّ التَّحويقَ والشَّقَّ من العلامات الَّتي كان المحدِّثون يستخدمونَها للدِّلالةِ على ضَعفِ اللَّفظة المَرموزِ عليها بإحداهما واستحقاقِها للإلغاءِ وعَدَمِ الاعتبارِ بالحَذفِ والشَّطب[1].

وعلى الرَّغم من ذلك فقد كان أبو مُحمَّدٍ الأَصيليُّ يَروي كتابَ «الجامع» في مَحافِلِ العِلم والرِّوايةِ في بلاد (الأَندَلُس) -عندما عادَ من رِحلتِه- عن شَيخَيه معًا[2]، مُكتفيًا بوُجُود تلكَ الرُّموز في نُسختِه المُتقَنةِ للإشادة بروايةِ أبي زيدٍ وتَفضيلِها على روايةِ أبي أحمد، وقد حَفِظَ لنا بذلك التصرُّف الفريد شيئًا كثيرًا من تفاصيل روايةِ أبي أحمدَ[3]، ساعدَتْ في إفساحِ ثَغرةٍ

= حواشي النُّسخة، والتَّحويق: رسمُ قوسٍ يُشبه الهلالَ أوَّلَ وآخِر الكلمة أو الجُملةِ، والشَّقُّ: مَدُّ خَطٍّ أُفقيٍّ فوقَ الكلمةِ أو الجُملة.

* **تنبيه**: قول القاضي عياض في وصف أصل الأصيليِّ بأنَّه قد قيَّد فيه روايةَ أبي زيدٍ (وروايةَ أبي أحمدَ الجُرجانيِّ، الَّذي عليها أصلُ كِتابِه)، يُشعر بكون الأصيليِّ قد نسخَ نسختَه مطابِقةً لأصل أبي أحمد الجرجانيِّ، وهو تصوُّرٌ يُشكل عليه ما في سائر كلام القاضي؛ حيث ذكَر أنَّ الأصيليَّ كان يرمز على بعض المواضع برمز السُّقوط لأبي أحمد وأبي زيد معًا، وكذلك كان يكتب أحيانًا على حاشية نسخته على بعض العبارات أنَّها لم تكن في أصلَي شيخَيه [كما في «مشارق الأنوار»: ٢٠١/٢ و٣٨٦ و٣٩٢]، فالظاهر أنَّ الأصيليَّ قد انتسخ نسختَه من روايةٍ ثالثةٍ كانت موجودةً منتشرةً في مدينة السلام (بغداد) حينَ دخَلَها، ولكنَّه لم يروها عن صاحبها لعَدَم سماعِه لها منه، وهي غير معلومةٍ لنا على وجه التحديد، فلعلَّها رواية أبي بكرِ النقَّاشِ المفسِّر، وقد تنبَّه إلى هذا المعنى القاضي عياض نفسُه؛ فأشار إلى أنَّ للأصيليِّ شيخًا غيرَ أبي أحمَد وأبي زيدٍ، انظر: «مشارق الأنوار»: ٣١٢/٢ و٣٦٠، والله أعلم.

(١) انظر «الإلماع»: ص١٧١، و«مقدِّمة ابن الصَّلاح»: ص١٩٨-٢٠٠، و«التقييد والإيضاح» (ط. الطبَّاخ): ص١٨٠-١٨١، وانظر «تقييد المهمل»: ١٠١٣/٣، و«مشارق الأنوار»: ٣٩٨/٢.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١-٦٠، و«فهرس ابن عطيَّة»: ص٦٥-٦٦، و«فهرسة ابن خير»: (١٥٢)، و«مشارق الأنوار»: ٩/١، و«الإلماع»: ص٥٤-٥٥، و«الغنية» (فهرسة شيوخ القاضي عياض): ص٣٢-٣٣، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٨، و«فتح الباري»: ٦/١.

(٣) نقل تلك التفاصيل وحفظها لنا الحافظان الكبيران: أبو عليٍّ الجيَّانيُّ في كتابه «تقييد المهمل»، والقاضي عياضٌ في كتابه «مشارق الأنوار»، وقد سَبَق أن أشَرنا إلى مواضعِ نَقلِهما عن نسخة الأصيليِّ فيه ص٣٣٠، أمَّا إحصاءُ =

لبَصيصٍ من ضَوءِ النَّقدِ؛ لتَقييم تلك الرِّواية الَّتي طَوَتها يدُ الإهمالِ معَ ما طَوَت من سائر رواياتِ الكتابِ المختلفة؛ فأَصبحَت أَثرًا بعدَ عَينٍ، والله المُستعان.

هذا مَن وقفنا على التصريح لسماعهم منه، وإلَّا فإنَّ كلَّ مَن وُصفَ بكونِه قد سمعَ مُطلَقًا منه داخلٌ في احتمالِ رِوايةِ الكتابِ عنه؛ لِمَا سَبَق أنْ بيَّنَّاه من كونِ روايتِه للكتابِ كانت هي الدَّافعَ الرَّئيسَ للسَّماعِ منه، ولعلَّ أشهرهم:

(*). **أحمَدُ بنُ مُوسَى بنِ مَردَوَيهِ بنِ فُوْرَك الفُوْرَكيُّ، أبو بَكرٍ الأَصبَهانيُّ**[1].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ جَليلٌ، كَبيرُ القَدْر، واسعُ الرِّحلةِ، كثيرُ التَّصانيفِ، متَّفقٌ عليه.

وُلدَ سنةَ ثلاثٍ وعشرين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي لِستٍّ بَقينَ من شَهر (رَمَضان)، سنةَ عَشرٍ وأربع مئةٍ.

يقُولُ عن لِقائِه بأبي أحمدَ الجُرجانيِّ: (قَدِمَ أَصبَهانَ، فسُمِعَ منه «جَامعُ البُخاريِّ»، ورأَيتُه أنا بالأَهْواز، وكَتَبتُ عنه بها سنةَ إِحدَى وخَمسين وثلاثِ مئةٍ)[2].

ولا نَعرفُ إن كان ابنُ مَرْدويه قد حدَّث بكتابِ «الجامعِ» عن أبي أحمَدَ أمْ لا؟ وقد ذُكِر في تَرجمتِه أنَّه قد صَنَّف -ضِمنَ ما صَنَّف- كِتابًا مُستَخرَجًا على نَسَقِ «صَحيح الإمام البُخاريِّ»، ولـم نَقِف علَيه، فلعلَّه أفادَ فيه من روايةِ أبي أحمدَ في ضَبطِ نَصِّ «الجامع» كما فَعَل قَرينُه الحافظُ أبو نُعَيمٍ، كما سيأتي بيانُه، فالله أعلم[3].

= أسماءِ مَن رَوَى كتابَ «الجامع» عن الأصيليِّ؛ فسيأتي سَردُ مَن عرفنا منهم أثناءَ الكلام عن رواية (أبي زيدٍ المَروَزيِّ)، إن شاء الله تعالى ص٣٢٩.

(١) انظر لترجمته «ذِكر أخبار أصبهان»: ١٦٨/١، و«التَّقييد»: ١٩٩/١، و«تاريخ الإسلام»: ١٤٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٨/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٥٠/٣.

(٢) انظر «الأنساب»: ٤١/٢ = (الجُرجانيُّ).

(٣) ذَكَر الحافظ ابن حجرٍ (وتبعَه القَسطَلَّانيُّ) أنَّ أبا الحَسَن عَليَّ بنَ محمَّدٍ القابِسيَّ قد رَوَى «الجامعَ» عن أبي أحمدَ الجُرجانيِّ، انظر «فتح الباري»: ٦/١، وإرشاد الساري: ٥٠/١-٥١، وهذا وهمٌ أكيدٌ؛ أوقعَه فيه شُهرةُ القابسيِّ بِرفقة الأصيليِّ ومصاحبته في الرِّحلة إلى المَشرق وبالسَّماع من أبي زيدٍ المَروَزيِّ في مكَّة المكرَّمة، وغابَ عن ذِهنه أنَّ القابسيَّ لم يدخل إلى مدينة السلام (بَغداد) مع الأصيليِّ حيث سمع من أبي أحمد الجُرجانيِّ كتابَ «الجامع» دونَ رفيقِه أبي الحسن، وقد تنبه إلى هذا السندي رحمه الله في «حصر الشارد»: ٣٣٤/١، فقوَّم إسناد الصحيح من طريق أبي أحمد الجرجاني.

[١٤]. روايةُ النُّعَيْميِّ (حوالي ٣٠٠-٣٨٦)

هو أَحمَدُ بنُ عَبدِ الله بن نُعَيْمِ بن الخَلِيلِ السَّرْخَسِيُّ، أبو حَامِدٍ النُّعَيميُّ[١].

وُلِدَ بمدينة (سَرْخَس)، في حدود سنةِ ثلاثِ مئةٍ؛ وقد أدرَكَ السَّماعَ بمدينة (مَرْو) من الحُسَين بن مُحمَّد بن مُصعَبٍ السِّنْجيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٦)[٢]، ويبدو أنَّ رحلتَه في طَلَب العِلم لَم تتجاوَز مدنَ إقليم (خُراسان)؛ لأنَّ عامَّةَ شيوخِه المذكورين في ترجمته من أبناء ذلك الإقليم، وكان الفِرَبريُّ من بينِهم، وقد سمعَ منه كتابَ «الجامع الصَّحيح» بقريته (فِرَبر)[٣].

توفِّي بمدينة (هَرَاة)، في الثاني والعشرين من شهر (رَبيعٍ الأوَّل)، سنةَ ستٍّ وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ.

عَقَد مجالسَ للإملاءِ[٤]، ورَحَل إليه الحفَّاظُ من شتَّى البلدان؛ وهذا يدلُّ على جلالته وثقته وعدالته، وقد سمعَ كتابَ «الجامع» منه -ورَواه عنه- جماعةٌ من أكابر أئمَّة العِلم، ممَّا يدلُّ على أنَّ روايتَه لم تكن تقلُّ أهمِّيةً عن رواية مشاهير أصحاب الفِرَبريِّ، كأبي زيدٍ والحمُّوييِّ والمُستملي والكُشمِيْهَنيِّ، وقد حفظَت لنا كتُبُ الرِّجال أسماءَ بعضِ أولئكَ الرُّواةِ عنه، منهم:

[أ]. الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ الكَرَابِيسيُّ، أبو مَنصُورٍ الهَرَويُّ[٥].

توفِّي في شهر (رَمَضان)، سنةَ اثنتَين وخمسين وأربعِ مئةٍ.

---

(١) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣٧٨/٧، و«الأنساب»: ٥١٠/٥ = (النُّعيميُّ)، والتقييد: ١٥٥/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥٨٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٨٨/١٦، وجاء في نَسَبِه زيادةٌ ثبَتت في بعض الرِّوايات الصَّحيحة عنه: (أَحمَدُ بنُ [مُحمَّدِ بنِ] عَبدِ الله بن نُعَيمٍ...) انظر «تاريخ دمشق»: ٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠، و«البلدانيَّات» للسَّخَاويِّ: ص١٠٩.

(٢) لذلك قدَّر الإمام الذَّهبيُّ أنَّ النُّعيميَّ قد توفِّي وهو في عَشر التِّسعين من عمره، انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٨٨/١٦.

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٥١/٥٢-٥٢.

(٤) انظر أحاديث «في ذمِّ الكلام وأهله»: (٢٤١ و٢٦٤).

(٥) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٧/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

حدَّث بكتابِ «الجامع» عن النُّعَيميِّ، وسمعه منه جماعةٌ ورَوَوه عنه، منهم: إسماعيلُ ابن مَنصُور بن مُحمَّدٍ المُقرئُ، قُرئَ الكتابُ علَيه سنةَ اثنتَي عشرةَ وخمسِ مئةٍ[1].

[ب]. **مُحمَّد بن أحمد بن مُحمَّد بن فَارسٍ (ويلقَّب بـ: فُرَيسٍ) بنِ سَهْلٍ البَزَّازِ الفُرَيْسيُّ، أبو الفَتح ابن أبي الفَوَارِس البَغداديُّ**[2].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ جَليلٌ، متَّفقٌ عليه.

وُلدَ بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ ثَمانٍ وثَلاثينَ وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها في شَهر (ذي القَعدَة)، سنةَ اثنتَي عَشرةَ وأربعِ مئةٍ.

ابتدأ طلَبَ العِلم وتَحصيله سنةَ سِتٍّ وأربَعين وثلاثِ مئةٍ وهو في الثامنة من عمُره، وواظَبَ على السَّماعِ، ورَحَل إلى إقليم (خُراسان) في ذلك، وقد تقدَّم تقديرُنا لزَمَنِ دخولِه إلى هناكَ بسنة إِحدى وثمانينَ وثلاثِ مئةٍ[3]؛ حيث التَقى بعِدَّةٍ من أئمَّة العِلم والرِّواية وسمعَ منهم، وكان من بينِهم النُّعَيميُّ، فقَرأَ عليه -ضمنَ ما قرَأ- كتابَ «الجامع الصَّحيح»، وسمعَه النَّاسُ بقراءته عليه.

وقد حدَّث بالكتابِ ورَواه عندَ عودتِه إلى مدينة السَّلام (بَغداد) ضمنَ مَجالسِ العِلم الَّتي كان يَعقِدُها لنَشرِه في جامع الرُّصافة، وقد سمعَه منه ثَمَّةَ جَمعٌ غفيرٌ من طلبةِ العِلم ورَوَوه عنه، من أشهَرِهم:

[١]. الفقيهُ عُبَيدُ الله بنُ أَحمدَ بن عَبد الأَعلى الرَّقِّيُّ، أبو القاسمِ ابنُ الحَرَّانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٤٣)[4].

---

(١) انظر «التقييد»: ٢٥٠/١.

(٢) انظر لترجمته «المؤتلف والمختلف» للدَّارقطنيِّ: ١٨٨١/٤-١٨٨٢، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٥٢/١ (ط. الفقي) = ٢١٣/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ١١٦/٧، و«الأنساب»: ٣٧٨/٤ = (الفُرَيسيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٧/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢٣/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٥٣/٣، و(أبو الفَوَارس) هي كُنيةُ جدِّه (سَهْل)، ولضَبط لقَب جدِّه (فُرَيس) انظر «توضيح المشتبه»: ٩٧/٧ و١٩٨.

(٣) انظر ما سيأتي بيانُه آنفًا في ترجمة (خَلَف بن محمَّد الواسطيِّ) ص ٢٥٥.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ١٢٣/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٨٤/٣ = (الرَّقِّيُّ)، و«تاريخ =

[٢]. القاضي مُحمَّدُ بن الحُسَين بن مُحمَّدٍ البغداديُّ الحَنبليُّ، أبو يَعلَى ابنُ الفَرَّاء (المتوفَّى سنةَ ٤٥٨)[1].

[٣]. الخطيبُ مُحمَّدُ بن عَليٍّ بن مُحمَّد ابنِ المُهتَدي بالله العبَّاسيُّ، أبو الحُسَين ابنُ الغَرِيقِ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٥)[2].

[٤]. النَّقيبُ عَبدُ السَّلَامِ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الأنصاريُّ، أبو الغَنَائِمِ البَغداديُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧٦)[3]، أي بعد وفاة شيخه بـ(٦٤) سنة.

[ج]. عَبدُ الواحِدِ بنُ أَحمَدَ بنِ أبي القاسِمِ بْنِ مُحمَّدٍ الهَرَويُّ، أبو عُمَرَ المَلِيحيُّ[4].

ثقةٌ فاضلٌ، متَّفقٌ عليه.

وُلد بمدينة (هَرَاة)، سنةَ سبعٍ وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، في شَهر (جُمَادَى الآخِرة)، سنةَ ثلاثٍ وسِتِّين وأربَعِ مئةٍ.

= دمشق»: ٣٩٨/٣٧، و«تاريخ الإسلام»: ٦٤٧/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٢٣١/٥، ولروايته كتاب «الجامع» عن ابن أبي الفوارسِ انظر «معجم الشُّيوخ» لابن عساكر: (٩٢٥)، وقارن مع «الجامع»: (٥٨٤٧).

(١) انظر لترجمته «طبقات الحنابلة»: ٣٦١/٣ (ط. العثيمين)، و«تاريخ مدينة السلام»: ٥٥/٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣٥١/٤ = (الفَرَّاء)، و«تاريخ دمشق»: ٣٥٤/٥٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٠١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٨٩/١٨، ولروايته كتاب «الجامع» عن ابن أبي الفوارسِ انظر «طبقات الحنابلة»: ٧٧/١، و٢/٢٤٤-٢٤٥ (ط. العثيمين).

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ١٨٣/٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«التقييد»: ٨٩/١، و«الكامل في التاريخ»: ٤٠١/٨، و«تاريخ الإسلام»: ٢٢٦/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٤١/١٨، وهو مشهورٌ بروايته لكتاب «الجامع» عن ابن أبي الفوارسِ، انظر «التقييد»: ٧٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٦٤٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨/٢٠.

(٣) انظر لترجمته «المنتظم»: ١٦٩/١٦، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٢/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولروايته كتاب «الجامع» عن ابن أبي الفوارسِ انظر «طبقات الحنابلة»: ٣٠٦/١، و٣٢٤/٢ و٤٢٦ (ط. العثيمين).

(٤) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣٢١/٧، و«الأنساب»: ٣٨٣/٥ = (المَلِيحيُّ)، والتقييد: ١٥٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٩٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٥٥/١٨، و«بغية الوعاة»: ١١٩/٢، و(المَليحي) نسبة إلى (مَليح)؛ وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (هَرَاة)، انظر «معجم البلدان»: ١٩٦/٥.

كان محدِّثَ (هَرَاة) في وقتِه، وانتهى إليه علوُّ الإسنادِ فيها، وهو آخِرُ مَن رَوَى عن النُّعَيميِّ[1]، وكان قد سمعَ كتابَ «الجامع» عليه -في جُملةِ ما سمعَ عليه وأَخذ عنه- بقراءة الحافظ أبي الفَتح ابنِ أبي الفَوَارسِ البَغداديِّ، وقد رَحَل النَّاسُ إلَيه من الآفاقِ بعدُ وسمعوه منه في جُملةِ ما سمعوه من المصنَّفات الَّتي كان يرويها، وقد رَوَاه عنه جمعٌ غفيرٌ، بعضُهم من كِبار الحفَّاظ الأعلام، منهم[2]:

[١]. إسماعيلُ بن منصور بن مُحمَّدٍ المُقرئُ، المتوفَّى سنةَ ٥١٢ هـ، أو بعدَها[3].

[٢]. الإمام مُحيِي السُّنَّة الحُسَينُ بنُ مَسعُود بن مُحمَّدٍ الفَرَّاء، أبو مُحمَّدٍ البَغَويُّ، المتوفَّى سنةَ ٥١٦ هـ[4]، وهو مشهورٌ برواية كتاب «الجامع» عن المَلِيحيِّ، وقد اعتمَدَ على روايته فيما ينقلُه عن «الجامع» من نصوصٍ ورواياتٍ يُدرجها ضمنَ مصنَّفاتِه الشَّهيرة، وقد حفِظَ لنا في تفسيره «مَعالم التَّنزيل» وفي كتابه الفذِّ «شرح السُّنَّة» -وغيرهما- الكثيرَ من تلك الاقتباسات التي تساعد على ضبط اختلاف الرِّوايات بين النُّعَيميِّ وغيرِه من الرُّواة عن الفِرَبريِّ، فيما يتعلَّق بنصِّ الكتاب.

[٣]. مُحمَّد بن الرَّبيع الهَرَويُّ، أبو سَعدٍ الجَبَليُّ، المتوفَّى في حدود سنةِ ٥٢٠ هـ[5].

---

(١) انظر «الأنساب»: ٥١١/٥ = (النُّعَيميُّ)، و«توضيح المشتبه»: ١٠٢/٩.

(٢) كان من ذرِّية المَليحيِّ طلبةٌ للعِلم، منهم: ابنُه (عبدُ الأعلَى بن عبد الواحد، المتوفَّى سنةَ ٤٩٢) [ترجمته في «الأنساب»: ٣٨٣/٥ = (المَلِيحيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)]، وحفيدُه (عبدُ الرَّشيد ابن عَبدِ المُنعِم بن عبد الواحد) [ترجمته في «التحبير»: ٤٤٣/١، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ١٠٥٩/٢]، ولكن لم يُذكَر عنهما أنَّهما حدَّثا بكتاب «الجامع» عنه، ويغلب على الظنِّ سماعُهما للكتاب منه، فالله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «التقييد»: ٢٥٠/١، وهو مشهورٌ برواية الكتاب عن المَلِيحيِّ، وقد قرأ الكتابَ عليه حَمزةُ بن مُحمَّد بن بَخْشُولٍ سنةَ اثنتي عشرةَ وخمس مئةٍ.

(٤) انظر لترجمته «التقييد»: ٣٠٥/١، و«تكملة الإكمال»: ٤٢٠/١، و٥٦١/٤، و«وفيات الأعيان»: ١٣٦/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٩/١٩، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٧٥/٧.

(٥) انظر لترجمته «الأنساب»: ١٩/٢ = (الجَبَليُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو معروفٌ بروايته للكتاب عن المَلِيحيِّ.

[٤]. مُحمَّدُ بنُ خَلَف بن يُوسُفَ بن مُحمَّدٍ الهَرَويُّ، أبو عَبدِ الله الصُّوفيُّ الأَديب، المتوفَّى سنةَ ٥٣٠ هـ، أو بعدَها[١].

[٥]. مُحمَّد بن إسماعيلَ بن الفُضَيلِ بن مُحمَّدٍ الفُضَيليُّ الأَنصاريُّ، أبو الفَضْلِ الهَرَويُّ، المتوفَّى سنةَ ٥٣٤ هـ[٢].

[٦]. خَلَفُ بن عَطَاء بن أبي عاصمٍ الهَرَويُّ، أبو بَكرٍ المَاوَرْديُّ النَّجَّار، المتوفَّى سنةَ ٥٣٦هـ[٣]، وكان سماعُه لكتاب «الجامع» على المَلِيحيِّ سنةَ سِتٍّ وخَمسين وأربع مئةٍ، وقد سمعَ الكتابَ منه جماعةٌ من كبار المحدِّثين، منهم: الحافظ الإمام أبو القاسم ابنُ عَساكر[٤]، وأبو رَوْحٍ عَبدُ المُعِزِّ بن مُحمَّدٍ السَّاعديُّ الهَرَويُّ[٥]، سمعَه منه بقراءة عبدِ الرَّحمن بن عبدِ الجبَّار الفاميِّ في مجالس، آخرُها في شهر (رَمَضان)، سنةَ ثلاثين وخمسِ مئةٍ[٦].

[د]. إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بن عُبَيدٍ، أبو مَسعُودٍ الدِّمشقيُّ[٧].

ثقةٌ جليلٌ، حافظٌ كبيرٌ، إمامٌ راسخُ المعرفة، واسعُ الرِّحلة، متَّفقٌ عليه.

توفِّي بمدينة السَّلام (بَغداد)، في شَهر (رَجب)، سنةَ أربعِ مئةٍ، وقيل: سنةَ إحدى وأربع مئةٍ.

---

(١) انظر لترجمته «التحبير في المعجم الكبير»: ١٢٧/٢، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ١٤٥١/٣، و«معجم البلدان»: ١٠٨/٥.

(٢) انظر لترجمته «التحبير في المعجم الكبير»: ٩٤/٢، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ١٤٠٥/٣، و«الأنساب»: ٣٩١/٤ = (الفُضَيليُّ/وأرَّخ وفاته فيه سنةَ ٥٣٧)، و«التقييد»: ١٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٦١٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦٤/٢٠.

(٣) انظر لترجمته «التحبير في المعجم الكبير»: ٢٦٧/١، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ٧٧٣/٢، والتقييد: ٣٢٠/١.

(٤) انظر «تاريخ دمشق»: ١٩٢/٩، و١٣/١٦-١٤، و٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠-٢٤٠.

(٥) انظر «ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» (ط. دار الكتب العلميَّة): ١٥٥/٤، و«التقييد»: ١٦٨/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٥٤٧/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١١٤/٢٢.

(٦) انظر «التقييد»: ٣٢٠/١.

(٧) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١١٢/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ١٩٩/٧، و«الكامل في التاريخ»: ٦٦/٨، و«البداية والنهاية»: ٥٣٣/١٥ (ط. التُّركيِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٨١٢/٨، و٢٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢٧/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٦٨/٣.

ذكَرَ في كتابه «أطراف الصَّحيحَين» أنَّه قد سمعَ كتابَ «الجامع» -في ضِمن ما سمعَه- من النُّعَيميِّ، ولا نعتقد أنَّه قد حدَّث بالكتابِ عنه؛ لأنَّ أبا مسعودٍ قد توفِّي كَهلًا؛ فلم يُدركه سِنُّ التصدُّر للإسماعِ، وكان -عِلاوةً على ذلك- قليلَ الرِّواية، لكن نقل العلماء عنه ضبط نقلين عن رواية النعيمي[1]، والله أعلم.

ومن الرواة المحتملين عن النعيمي:

[*]. خَلَف بن مُحمَّد بن عَليِّ بن حَمْدُون، أبو مُحمَّدٍ الواسِطيُّ[2].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ مُتقنٌ، متَّفقٌ عليه.

توفِّي بعدَ سنةِ أربعِ مئةٍ.

كانت له عنايةٌ بصحيحَي الإمامَين البخاريِّ ومُسلمٍ؛ وصنَّف أطرافَهما في كتابٍ جَليلٍ[3]، وكان قد لازَمَ الحافظَ أبا الفَتحِ ابنَ أبي الفَوَارسِ (الذي سبق ذِكرُه[4])؛ فأَخَذ عنه علمَ الحديثِ، ورافقَه في رِحلتِه إلى إقليم (خُراسان)، فشاركَه في السَّماع من شيوخِ الرِّواية الذين التَقَى بهم هناك، وكان النُّعَيميُّ من أبرزِهم.

وكان خلفٌ قد دَخَل إلى إقليم (خُراسان) مرَّتين: مرَّةً سنةَ إحدى وسَبعين وثلاث مئةٍ[5]، فدَخَل عدَّةَ مُدنٍ، وكَتَب عن أئمَّة العِلم بها، منها: نَيسابور، وأَصبَهان، ومَرو، وهَرَاة، ومرَّةً أُخرَى سنةَ إحدى وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ[6]، ويترجَّح أنَّه كان بصُحبة أبي الفَتح ابنِ أبي الفَوَارسِ

---

(١) انظر «تحفة الأشراف»: ٤٥٧/٥(٧٢٠٥)، ١٦٤/١٠ (١٣٦٦٢).

(٢) انظر لترجمته «ذكر أخبار أصبهان»: ٣١٠/١، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٨٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ١٦/١٧، و«التقييد»: ٣٢١/١، و«بغية الطلب»: ٣٣٥٠/٧، و«تاريخ الإسلام»: ١٦٥/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦٠/١٧، و«تذكرة الحفاظ»: ١٠٦٧/٣.

(٣) ما يزال هذا الكتاب مخطوطًا لم يُطبَع إلى الآن، وله عدَّة نُسخٍ خطِّيَّة في شتَّى مكتبات العالَم الإسلاميِّ، انظر «الفهرس الشامل للتراث العربيِّ المخطوط/قسم الحديث النَّبوي الشريف وعلومه ورجاله»: ٢٠٥/١ = (١١٦١)، ولم نقف عليه لنطَّلع على تفاصيل رواية النُّعيميِّ بمقارنتها مع سائر الرِّوايات عن الفَربريِّ.

(٤) ص٢٥١.

(٥) انظر «بغية الطلب»: ٣٣٥٢/٧.

(٦) انظر «ذِكر أخبار أصبهان»: ٣١٠/١.

في المرَّة الثانية؛ لأنَّ العلماءَ قد ذَكَروا أنَّ أبا عُمرَ المَلِيحيَّ (الذي سبق ذِكرُه[1]) قد كان حاضرًا مجلسَ سماع كتاب «الجامع» على النُّعَيميِّ أثناءَ قراءةِ ابنِ أبي الفَوارسِ للكتابِ علَيه، والمَلِيحيُّ في الرابعة من عمُره وقتَ دُخُولِ خلَفٍ الأوَّلِ إلى إقليم (خُراسان)، ولم يذكر أحدٌ أنَّ المَلِيحيَّ قد سمعَ الكتابَ في صِغَرِه حضورًا، وهذا يؤكِّد ما ذكَرناه في تَعيين زمَن رِحلةِ ابن أبي الفَوارسِ إلى إقليم (خُراسان)، والله أعلم.

وإلى ذلك؛ فلم يذكر أحدٌ ممَّن تَرجمَ لخَلَفٍ كونَه من الرُّواة عن النُّعَيميِّ، وإنَّما ذكَرناه احتمالًا لمرافقتِه للحافظ ابن أبي الفَوَارسِ في رِحلتِه، ولا يبدو أنَّ خَلفًا قد حدَّث بكتابِ «الجامع» أو رَواه؛ لأنَّه كان قد اعتَزَل الحياةَ العِلميَّة باكرًا، واختارَ العُزلةَ في مدينة (الرَّملَةِ)، وهناك وافاه أجلُه رحمه الله.

---

(١) ص٢٦٠.

[١٥]. روايةُ ابنِ السَّكَن (٢٩٤-٣٥٣)

هو سَعِيدُ بنُ عُثمانَ بنِ سَعِيدِ بن السَّكَنِ بن سَعِيدِ بن مُصْعَبٍ الكِسْرَوِيُّ البَزَّازُ، أبو عَليٍّ البَغداديُّ ثمَّ المِصريُّ[١].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، رَفيعُ المكانة، متَّفقٌ عليه.

وُلد بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ أربعٍ وتِسعين ومئتَين.

ابتدأ طَلَب العِلم بنَفسِه في شبابِه؛ فسمع من كِبار أئمَّة العِلم بمدينة السَّلام، كأبي القاسم البَغَويِّ وابن أبي داوُدَ وابن صاعدٍ، ثمَّ رَحَل إلى الآفاقِ في تَحصيله، وطافَ في البلدان بينَ جَيْحُون والنِّيل لأجل ذلك؛ مستعينًا بتجارتِه، إلى أن أَلقَى عصا التَّرحال في أرض الكِنانة (مصر)؛ مستقرًّا بها، حتَّى وافاه فيها الأَجلُ، ليلةَ الأَربعاء، لخَمسَ عشرةَ ليلةً خَلَت من شهر (المُحرَّم)، سنةَ ثلاثٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» على الفِرَبريِّ -في جُملةِ مَا سمعَ منه[٢]- بقريته (فِرَبر)، ولم تحدِّد لنا المصادرُ وقتَ لقائِه بالفِرَبريِّ، لكنْ يبدو أنَّ ذلك قد كان في السَّنوات الأخيرة من حياة الفِرَبريِّ؛ لِما تدلُّ عليه أحوال شيوخِ ابن السَّكن من أبناء إقليم (خُراسان)، فإنَّ وفياتِهم كلِّهم متقاربةٌ، وكلُّهم ممَّن توفِّي بعدَ وفاة الفِرَبريِّ (سنةَ ٣٢٠)، واللهُ أعلم.

وهو أوَّلُ من أدخل «الجامع الصحيح» إلى مصر[٣].

ويبدو أنَّ ابنَ السَّكن قد اطَّلع على أصل الإمام البخاريِّ الذي كان بحَوزةِ الفِرَبريِّ، علاوةً على الأصول الأُخرى من الكتاب التي كانت عندَ الفِرَبريِّ[٤]، فلمَّا رآه -على حالِه

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٢١/٢١٨ (وساق نسبَه إلى كِسرى)، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٥٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/١١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٣/٩٣٧.

(٢) انظر بيان الوهم والإيهام: ٢/٤٢٩؛ ففيه روايةٌ لابن السَّكن عن الفربريِّ عن البخاريِّ لنصٍّ لم نجده في كتبه التي وصلت إلينا، ولعلَّه في كتب الإمام البخاريِّ الأُخرى المجهولةِ بالنِّسبة إلينا، والله أعلم.

(٣) «سير أعلام النبلاء»: ١٦/١٣٣.

(٤) قد حدَّد الحافظُ ابنُ السَّكَن في روايتِه أنَّه يَروي عن الفَربريِّ سماعَه لكتاب «الجامع» من الإمام البخاريِّ =

الذي وُصف به - شبيهًا بالمسوَّدة؛ وقع في ظنِّه أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد اخترَمته المنيَّة قبلَ أن يُنهيَ عملَه في الكتاب؛ لذلك ارتأى ابنُ السَّكن أنَّه من الجائز له أن يقومَ ببعض الإصلاحاتِ والتَّعديلات الطَّفيفةِ المكمِّلة لجُهد الإمام البخاريِّ في ضَبط نصِّ الكتاب، مستعينًا بالنَّظر والتَّدقيق والمُوازنةِ بينَ الأُصولِ المُختلفة للكتابِ والَّتي كانت بحَوزةِ شيخِه الفَرَبريِّ؛ ليُقاربَ بالنَّصِّ مُرادَ الإمام البخاريِّ منه دِقَّةً وصوابًا.

وقد كان أمرُ هذه الإصلاحات الَّتي قام بها ابن السَّكن معروفًا عنه في الأوساط العِلميَّة التي تناقَلت وتَدَاوَلت روايتَه للكتاب[1]، على أنَّ ذلك لم يؤثِّر على الثِّقة بنَقلِه في ضَبطه لنصِّ الكتاب؛ فإنَّ الأوهامَ والأخطاءَ المنسوبةَ إلى روايته قليلةٌ جدًّا قياسًا إلى غيرِه من الرُّواة[2].

= المؤرَّخ بسنة ثلاثٍ وخمسين ومئتَين، كما هو منصوصٌ عليه في كتب الأسانيد الَّتي وثَّقت روايةَ ابن السَّكَن، والتي ستأتي الإشارة إليها ص٢٧٠.

(١) أشار إلى تلك الإصلاحات الحافظ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في كتابه «تقييد المهمل»: ٢/٥٩٧ و٦٧١ و٧٢٢، وكذلك نبَّه إلى ذلك القاضي عياض في كتابه «الإلماع»: ص١٨٧، وذكَر أنَّ طريقتَه في ذلك الإصلاح كانت قائمةً على مراجعةِ النُّصوص المُشكِلة في بعض المواضع من «الجامع» مع مواضعها الأُخرى الخالية من الإشكال فيه أوَّلًا، ثمَّ -إن انعَدَم تَكرارُ تلك النُّصوص في «الجامع»- بمراجعتها معَ أمَّهات مصنَّفات السُّنن التي رَوَت النصَّ من نفس الطَّريق، وقد يعلِّق في حاشية نسخته على بعض النُّصوص لتوضيح غموضٍ فيها، انظر «مشارق الأنوار»: ١٤٩/٢، ٣٨٣/٢؛ ففيه أنَّ من ضمن تلك التصرُّفات اختصارَه لحديث طويلٍ، وقد سبَق لنا أن بيَّنَّا أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان يطلب من طلبته أحيانًا التدخُّل والتصرُّف في بعض نصوص الكتاب لضَبطه وإحكامِه، انظر في «الجامع» -على سبيل المثال لا الحصر- ما بعد الحديث رقم: (٧٢٧١).

وممن نبَّه على ذلك ابن رجب في «فتح الباري»: ١٦٣/٦.

(٢) للاختلافات المنقولة عنه انظر:

* «**تقييد المهمل**»: ٥٨٣/٢ و٥٩٨* و٦٠٨-٦٠٩ و٦١٣* و٦١٤ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٣٢ و٦٣٨ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٦٠ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٩٠ و٧٠٣ و٧١١ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٣٨ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٣.

* «**مشارق الأنوار**»: ١٣/١ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٦ و٣٢ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٦ و٤٧ و٤٩ و٥٤ و٥٥* و٥٨ و٦٠ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٧٠ و٧٤ و٧٥ و٧٧* و٧٨ و٧٩ و٨١ و٨٥ و٨٦ و٩٠ و٩١ و٩٥ و٩٩ و١٠٢ و١٠٨ و١١٣ و١١٩ و١٢٠ و١٢٤ و١٢٨ و١٢٩-١٣٠ و١٣٦ و١٣٩ و١٤٣ و١٤٦ و١٥٥ و١٦٢ و١٦٦ و١٦٨ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٣ و١٩٠ و١٩٢ و١٩٣ و٢٠٤ و٢٠٧ و٢١١* و٢١٧* و٢١٨ و٢٢٦ و٢٤٣ و٢٤٥ و٢٥٠ و٢٥٢ و٢٥٤ =

أمّا المسألَةُ المُثيرةُ للانتباه في تفاصيل روايتِه -وهي نابعةٌ من تصرُّفه السَّالف الذِّكر- فهي وُجودُ الاستبدالات النصِّيَّة؛ بأن يذكُرَ لفظةً في نصِّ الكتاب تتَّفق الرِّواياتُ الأُخرى على إثباتِ غيرِها في موضعِها دونَ الإشارةِ إلى وجودِ اختلافٍ، وهذه الاستبدالاتُ قليلةٌ جدًّا في روايته[1].

= و٢٥٥ و٢٥٧ و٢٦١ و٢٦٥ و٢٧٨ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٧ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٢٠* و٣٢٥-٣٢٦ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٤ و٣٤٢ و٣٤٩ و٣٥٢ و٣٥٥ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٣ و٣٦٩ و٣٧٣ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٩٠ و٣٩٦ و٣٩٨ و٤٠٠ و٤٠٢ و٤٠٣، و٢/١١-١٣ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٥ و٢٧ (نقلان اثنان أحدهما خطأ) و٢٨ و٣٣ و٣٧ و٤١ و٤٥ و٥٧ و٥٨ و٦٠ و٦٣ و٦٤ و٦٧ و٨٦ (نقلان اثنان أحدهما خطأ) و١٠١ و١٠٢ و١١٤ و١١٦ و١٢١ و١٢٥ و١٢٦ و١٣١ و١٣٣ و١٣٤ و١٤١ و١٤٦ و١٥٥ و١٥٦ و١٦١ و١٦٢ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٦٨ و١٧١ و١٧٥ و١٨٨ و١٩٠ و١٩٦* و١٩٨ و٢٠١ و٢٠٦ و٢٠٩ و٢٢٠ و٢٢٢ و٢٢٤ و٢٢٨ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٤٤ و٢٥١ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٧ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٤ و٢٨٠ و٢٨٥ و٢٨٧ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٩ و٣٠٥ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ (نقلان اثنان أحدهما خطأ) و٣١٦ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٣١ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٣ (نقلان اثنان أحدهما خطأ) و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٨ و٣٧٠-٣٧١ و٣٧٢ و٣٨٢ (ثلاثة نقول أحدها وهمٌ) و٣٨٤-٤٠٠.

* «فتح الباري»: ١/٧٤ و٢٣٩* و٣٣٣* و٣٧٦* و٣٩٠ و٣٩٣ و٥٤٢ و٥٥٤ و٥٥٩*، و٢/٩٨ و٢٩٩* و٣٠٨* و٣٧٧ و٤٦٢ و٤٧٣* و٥٤٧* (ونسب الخطأ إلى الناسخ)، و٣/٢١٧* و٣١٠* و٣١٩* و٤٩١* و٦١٤*، و٤/١٩ و٥٧ و٣١٢*، و٥/٢٢٦ و٢٤٢ و٢٦٧* و٣٢٨* و٣٣٥*، و٦/٢٥٥* و٢٧٨* و٣٩٤* و٦٠٨-٦٠٩، و٧/٣٥٠ و٣٩٦ و٤٣٧ و٥٠٩*، و٨/٨١* و٩٠* و١١٧ و١١٨* و١٤٥* و١٤٦* و١٧٦* و٢٠٦* و٢١٤* و٣١٤* و٣٤٣* و٤٢٠ و٥٠٤ و٥٨٠* و٥٨١ و٦١٩* و٦٥٥* و٦٥٦* و٦٥٩ و٧١٢*، و٩/٢٣٤* و٢٤٨* و٢٥١* و٣٧٣* و٤٧٣ و٥٧٤* و٥٨١* و٦١٦ و٦٢٥*، و١٠/٢٦٨ و٢٨٩* و٤٢٦* و٤٨٧، و١١/٣١٤ و٥٢٠، و١٢/٧٧ و٧٨ و١٥٢، و١٣/٧٣* و١٦٥ و٣٨٨ و٤٦٧.

والمواضع المنجَّم عليها هي مواضع انفراداته، وما تحته خطٌّ منها هي مواضع الوهم والخطأ في نظر مؤلِّف المصدر، فتأمَّل.

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ١/٥٧ (الحديث رقم: ٤٣٦٤) و٨١ و١٣٩ (الحديث رقم: ٥٧٩٨/ونقله في «فتح الباري»: ١٠/٢٦٨) و١٥٢ (الحديث رقم: ٥٨٩٦/ونقله في «فتح الباري»: ١٠/٣٥٣) و١٩٠ (قبل الحديث رقم: ١٧٢٦/تابعه القابسيُّ عن أبي زيدٍ المَرْوَزيِّ) و٢٥٠ (الحديث رقم: ٢٤٦٨) و٢٦١ (الحديث رقم: ١١٤٩) و٢٧٨ (الحديث رقم: ٢٨٠١) و٢٨٩ (الحديث رقم: ٥٤٤٣) و٣٠٨ (الحديث رقم: ٥٢٦٦) و٣١٥ (الحديث رقم: ٧) و٣٦١ (الحديث رقم: ٩٣٦ و٢٠٥٨) و٣٧٣ (الحديث رقم: ٥١٨٠)، و٢/٦٤ (الحديث رقم: ٣٣٩٢) و٩٥ =

أمَّا الاستبدالات الإسناديَّة، وهي أن يسمِّيَ في سياق الإسنادِ راويًا تُخالفُه فيه الرِّواياتُ الأُخرى بتَسميَةِ غيرِه في موضعِه؛ فهي أكثرُ عَددًا، حتى قالَ الحافظُ أبو عليٍّ الغَسَّانيُّ: (لابن السَّكَنِ انفراداتٌ في الأسانيد غَريبةٌ)[1]؛ ومجموعُ تلك الاستبدالاتِ الإسناديَّة -الَّتي نقَلها الغَسَّانيُّ نفسُه وغَيرُه عن ابن السَّكَن- هو ثَلاثةٌ وعشرونَ استبدالًا، وهي علَى ثَلَاثةِ أشكالٍ:

[١]. زيادةُ راوٍ في الإسناد:

وقَع له ذلك في ثلَاثةِ مَواضعَ من «الجامع»:

الأوَّل: في (كتاب الصَّلاة)، في (باب الخَوخَةِ والمَمَرِّ في المَسجِدِ)، الحديث بالرَّقم: (٤٦٦)، وهو حديثُ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ خَيَّرَ عَبدًا بينَ الدُّنيا وبَينَ ما عِندَه ...»، فقد ساقَ أغلَبُ رواةِ الكتابِ إسنادَ هذا الحديثِ: (حدَّثَنا مُحمَّدُ بن سِنَانٍ: حدَّثنا فُلَيحٌ: حدَّثنا أبو النَّضْرِ، عن عُبَيدِ بنِ حُنَينٍ، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه ...)، أمَّا ابنُ السَّكَن فساقَه من طَريق أبي النَّضرِ، عن عُبَيد بن حُنينٍ، عن بُسْرِ بنِ سَعيدٍ، عن أبي سَعيدٍ رضي الله عنه، وتابعَه على هذه الزِّيادةِ أبو أحمدَ الجُرجانيُّ، والحَمُّوييُّ كما في رِوايةِ أبي الوَقتِ، وقد نَقَل ابنُ السَّكَن عن الفِرَبريِّ تَعليقًا للإمام البخاريِّ بعدَ هذا الحديثِ يقول فيه: (هكذا رَوَاه مُحمَّدُ بنُ سِنانٍ، عن فُلَيحٍ، وإنَّما هو: عن عُبَيدِ بنِ حُنَينٍ، وعن بُسْر بن سَعيدٍ)[2]. يعني: بإثبات واو العَطفِ بينَهما، وهذا

= (الحديث رقم: ٦٦٨٥) و٢٢١ (قبل الحديث رقم: ٥١٦٤/الباب الذي قبلَه)، وهناك زياداتٌ في بعض ألفاظ الرِّوايات وقَعت في رواية ابن السَّكن يمكن أن تعدَّ ضمنَ الاستبدالات وإن كانت مُلحقةً بإصلاحاته المُشار إلَيها آنفًا، انظر: «مشارق الأنوار»: ٤٢/١ (الحديث رقم: ٤٤٥٢) و٥٤ (الحديث رقم: ٤٥٥٢) و٢٥٧ (الحديث رقم: ٥٩٩٣) و٣٥٥ (الحديث رقم: ٢٦٥٢) و٣٥٩ (الحديث رقم: ٥٤٤٤)، و٣٨٩/٢ (الحديث رقم: ٢٦٥٥) و٣٩١ (الحديث رقم: ٣٨٦٢) و٣٩٥ (الحديث رقم: ٥٥٦١) و٣٩٦ و٤٠٣ (الحديث رقم: ٦٦٠٤) و٤٠٠ (الحديث رقم: ٢٩٧٦).

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٦٩٥/٢.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٥٨٣/٢، و«مشارق الأنوار»: ٣٣٨/٢-٣٣٩، و«تحفة الأشراف»: ٣٩٥/٣ = (٤١٤٥)، و«فتح الباري»: ٥٥٨/١-٥٥٩، وقد ذكَر في تحفة الأشراف أنَّ هذه الزِّيادة (يعني قولَه: عن بُسر بن سَعيدٍ) قد ضُرب عليها في أصل الإمام البخاريِّ.

يبرِّئ ساحةَ ابن السَّكَن، بل يعصِّبُ الإشكالَ بروايةِ مَن حَذَفَ هذه الزِّيادةَ، علَى أنَّ حذفَها ليسَ خطأً ولا وَهمًا، والله أعلم.

الثَّاني: في (كِتاب الكُسُوف)، في (بابِ قَولِ الإمامِ في خُطبةِ الكُسُوفِ: أمَّا بَعدُ)، الحديث بالرَّقم: (١٠٦١)، وهو حديثُ أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنهما: «فانصَرَفَ رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم وقد تَجَلَّت الشَّمسُ»، فقد اتَّفق رواةُ الكِتاب على سِياقِ إسنادِه: (وقال أبو أُسامةَ: حدَّثنا هِشَامٌ؛ قال: أخبَرتني فاطمةُ بنتُ المُنذِر ...)، أمَّا ابنُ السَّكَن فسَاقَه: (عن هِشامٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبير، عن فاطمةَ)[1].

وهِشامٌ المذكورُ غيرَ منسُوبٍ في الرِّواية هو هِشامُ بنُ عُروةَ بنِ الزُّبير، بلا خِلافٍ، وفاطمةُ الَّتي يَروي عنها هذا الحديثَ هي زَوجتُه، ولذلك قال الحافظ ابن حجرٍ العَسْقَلانيُّ: (لعلَّه كانَ عندَه: هِشَامُ بنُ عُروَةَ بنِ الزُّبير، فتَصَحَّفت «بن»، فصارت: «عن»، وذلك من النَّاسخ، وإلَّا فابنُ السَّكَن من الحُفَّاظ الكِبار)[2]، وهو احتمالٌ قويٌّ جدًّا، يبرِّئُ ساحةَ ابن السَّكَن، فالله أعلم.

الثَّالثُ: في (كِتاب التَّوحيد)، في (بابِ قَولِ الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾)، الحديث بالرَّقم: (٧٤٩٢)، وهو الحديث القُدُسيُّ: «يقولُ الله عز وجل: الصَّومُ لي وأنا أجزي بهِ ...»، فقد ساقَ أغلَبُ الرُّواةِ إسنادَ هذا الحديث عن الإمام البخاريِّ: (حدَّثنا أبو نُعَيمٍ: حدَّثنا الأعمَشُ ...)، أمَّا ابنُ السَّكَن فساقَه: (حدَّثنا أبو نُعَيمٍ؛ قال: حدَّثنا سُفيانُ: حدَّثنا الأَعمَشُ)[3].

ولم يتفرَّد ابنُ السَّكَن بهذه الزِّيادة؛ فقد تابعَه أبو الحَسَنِ القَابسيُّ في روايتِه عن أبي زيدٍ المَروَزيِّ عن الفَرَبريِّ؛ فقال فيه: (حدَّثنا أبو نُعَيمٍ، أُرَاهُ: حدَّثنا سُفيانُ الثَّوريُّ: حدَّثنا الأعمشُ)[4]،

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٥٩٨.

(٢) انظر «فتح الباري»: ٢/٥٤٧.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٧٥٨-٧٥٩.

(٤) انظر «فتح الباري»: ١٣/٤٦٧، وقوله: (أُراه) بضمِّ الهمزة، معناه: أظنُّ، وهي من العبارات الدَّارجة على لسان الإمام البخاريِّ كثيرًا.

وهذا يدلُّ علَى أنَّ الزِّيادةَ كانت مَوجودةً في أصلِ الإمام البخاريِّ، لكنَّها -علَى ما يَبدو- كانت مُلحقةً بالهامشِ على وَجه الشَّكِّ، فأَخَذ الحافظُ ابنُ السَّكَن بالأَحوَط؛ فَأدرَجَ الزِّيادةَ في محلِّها، خاصَّةً وأنَّ المُسمَّى فيها إمامٌ يَزيدُ بوجودِه الإسنادُ قوَّةً، والله أعلم.

على أنَّ هذا الحديثَ مشهورٌ من رِواية أبي نُعيمٍ الفَضْلِ بن دُكَينٍ عن سُلَيمانَ بنِ مِهرانَ الأَعمشِ[1]، وهو مشهورٌ أيضًا من روايةِ سُفيانَ بن سَعيدٍ الثَّوريِّ عن الأَعمشِ[2]، فغَيرُ مُستبعَدٍ أن يكونَ أبو نُعيمٍ قد سمعَه من الأَعمشِ، ثمَّ سمعَه من الثَّوريِّ عنه، فكان يَرويه على الوجهَين؛ بحسَب نَشاط الذِّهنِ، كما هو مَعلومٌ عندَ المختصِّين بدراسة الأسانيد، وهذا يُبرِّئُ ساحةَ ابنِ السَّكَن، والله أعلم.

[٢]. حَذفُ راوٍ من الإسناد:

وقَع له ذلك في مَوضعٍ واحدٍ فقط من «الجامع»: في (كتاب الصَّيد والذَّبائِح)، في (بابِ إذا أَصابَ قَومٌ غَنيمةً، فذَبَح بعضُهم غَنَمًا أو إبلًا بغَيرِ أَمرِ أَصحابِهم)، الحديث بالرَّقم: (٥٥٤٣)، وهو حديث رافِع بن خَديجٍ رضي الله عنه: «قلتُ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: إنَّنا نَلقَى العَدُوَّ غدًا ولَيسَ مَعَنا مُدًى...»، فقد اتَّفق رُواةُ الكِتاب علَى سِياق إسنادِه: (حدَّثنا مُسَدَّدٌ: حدَّثَنا أبو الأَحوَصِ: حدَّثنا سَعيدُ بنُ مَسروقٍ، عن عَبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ، **عن أَبيهِ**، عن جدِّه رافعٍ ...)، وسَقَط قولُه: (عن أَبيه) في رواية ابن السَّكَن؛ فصارَ الإسنادُ من رِوايةِ عَبَايَةَ بنِ رِفاعَةَ، عن جدِّه رافعٍ مُباشرةً[3]، وهذا وإن كان هو المَحفوظ الصَّحيح في سِياقِ هذا الإسنادِ، إلَّا أنَّه مُخالفٌ للمَنقولِ المَحفُوظِ المَرويِّ عن كلٍّ مِن أبي الأَحوَصِ سَلَّامِ بن سُلَيمٍ الحَنَفيِّ -فقد انفَرَد بهذه الزِّيادة وعُرف بذلك الانفِرادِ في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٩١١٢) (ط. الرِّسالة)، وأبو زرعةَ الدِّمشقيُّ في «الفَوائد المعلَّلة»: (٢٧)، وأبو عَوَانَةَ الإسفرائينيُّ في «مستخرجه على صحيح مسلمٍ»: ١٦٤/٢ = (٢٦٧٦)، والبَيهقيُّ في «السُّنن الكبير»: (٨١٠٩ و٨٣٣١) (ط. عطا)، والسِّلفيُّ في «المجالس الخمسة»: ص٩٧-٩٨؛ من طُرُقٍ عن أبي نُعيمٍ، به.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٧٦٠٧ و١٠١٧٥) (ط. الرِّسالة)؛ من طرقٍ عن الثَّوريِّ، به.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٧٢٢/٢-٧٢٤، و«مشارق الأنوار»: ٣٤٣/٢، و«فتح الباري»: ٦٢٥/٩، ومقدِّمته: ص٣٧٧.

سِياقِ هذا الإسنادِ[١] - والرَّاوي عنه مُسَدَّد بن مُسَرهَدٍ[٢].

ولا شكَّ أنَّ الخطأَ في حذفِ قولِه: (عن أَبيه) مُعصَّبٌ بذِمَّة ابن السَّكَن، كما اتَّفق على ذلك العُلماءُ[٣]، لكنْ يُمكنُ الاعتذارُ عنه بعَدَم التَّعمُّد لفِعلِ ذلك؛ لاحتمالِ تردُّد نَظَرِه عندَ نَقلِه لإسنادِ هذا الحَديث في هذا الباب من «الجامع»، مع إسنادِ الحديث في الباب التَّالي له، وهو (باب إذا نَدَّ بَعيرٌ لِقَومٍ ...)؛ فقد كرَّر الإمام البخاريُّ نَفسَ الحديث، وساقَه علَى السِّياق المَشهُورِ من طريقٍ آخَرَ: (عن سَعيد بن مَسروقٍ [وهو شيخ أبي الأَحوَصِ في الإسنادِ الأَوَّل]، عن عَبَايَةَ بن رِفَاعَةَ، عن جدِّه رافعٍ)، فلعلَّ بَصرَ ابنِ السَّكن قد انزَلَق إلى إسنادِ الحديث في الباب الثَّاني؛ فطَغَى على ذِهنِه فَهمًا، ومن ثَمَّ على قَلَمِه نَسخًا أثناءَ كِتابةِ سِياقِ الإسنادِ الأَوَّل، والله أعلم.

[٣]. استبدالُ اسمِ راوٍ باسم راوٍ آخر:

هذه الاستبدالاتُ هي الأكثر وقوعًا في رواية ابن السَّكَن، وهي على نَوعَين:

---

(١) إضافةً إلى المصادر السَّالفة الذِّكر انظر «علل الحديث» لابن أبي حاتم: ٤٥/٢ (ط. المعرفة) - ٥٢٦/٤، برقم: (١٦١٦) (ط. الحميِّد والجريسيِّ)، و«أطراف الغرائب والأفراد»: (٢٠٦١)، و«بُغية النقَّاد»: ٢٦١/٢، و«تحفة الأشراف»: ١٤٦/٣-١٤٨ = (٣٥٦١)، و«تهذيب الكمال»: ٢٠٠/٩-٢٠٢، وكذلك رواه النَّاسُ عن أبي الأَحوَصِ؛ أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (ط. عوَّامة): (٢٠١٥٩)، وفي «مسنده»: (٦٣) [ومن طريقه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»: ٢٧١/٤ = (٤٣٨٥)، وابن عساكر في «معجم شيوخه»: (١٤٠٢)]، والتِّرمذيُّ: (١٤٩١ و١٤٩٢ و١٦٠٠)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبير»: ٦٢/٣ = (٤٤٩٣)، وفي «المُجتبَى»: ٢٢٦/٧؛ من طُرقٍ عنه، به.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»: (٢٨٢١)، والبيهَقيُّ في «السُّنن» الكبير: (١٨٩٣٧) (ط. عطا)، وابن عبد البرِّ في «التَّمهيد»: ١٥٢/٥-١٥٣؛ من طرقٍ أُخرَى عن مسدَّدٍ، عن أبي الأَحوَص، به، بإثباتِ قولِه: (عن أَبيه) في الإسنادِ.

(٣) لا ينقُضُ هذا الاتِّفاقَ ما نَقَلوه عن الحافظ عبدِ الغنيِّ بن سَعيدِ الأَزديِّ من كونِه كان يعتقد أنَّ الإمامَ البخاريَّ هو الَّذي قام بهذا الحذف والإصلاح في الإسناد؛ لأنَّهم ذَكَروا أنَّ الحافظَ الأَزديَّ لم يكن مطَّلعًا على سائر روايات «الجامع»، ولا على سائر الرِّوايات عن الفَربريِّ، والَّتي اتَّفقت جميعًا على إثبات العبارة المحذوفة، والله أعلم.

الأوَّل: استبدالُ اسمِ راوٍ في الإسناد من غير شيوخ الإمام البخاريِّ.

الثَّاني: استبدالُ اسمِ شيخٍ من شيوخ الإمام البخاريِّ.

وهذه الاستبدالاتُ -وعدَدُها تِسعةَ عشرَ استبدالًا- منها ما تُوبِعَ عليه ابنُ السَّكَن، ومنها ما تفرَّد به دونَ سائر الرُّواةِ المَعروفين عن الفِرَبريِّ[1]، وتنحصرُ أسبابُ وقوعِها في دافِعَين، وهما:

[أ]. أن يَكونَ التردُّدُ في تَعيينِ أَحَدِ الرَّاويَين المُستَبدَلِ أحَدهما بالآخَرِ مَوجودًا في أصل كتاب «الجامع»، بمَعنى أنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يَجزِم باختيارِ أَحدِهما؛ فأَثبَتَ اسمًا في مَتنِ الكتابِ، وأَشارَ إلى الثَّاني في الهامش، وهذا تصرُّفٌ مشهورٌ عن الإمام البخاريِّ معروفٌ عندَ أئمَّة العِلم المُختصِّين بدراسةِ مَنهجِه وكتابِه؛ مُلحَقٌ عندَهم بطَريقتِه في تَنويعِ الأسانيدِ؛ هَربًا من التَّكرارِ والإعادةِ المجرَّدة عن الفائدة، لذلك نَقَلُوا وتقبَّلوا تلكَ الاستبدالاتِ في روايةِ ابن السَّكَن وغيرِه، ولم يَحكُمُوا علَيها بالوَهم أو الخطأِ جازِمين.

كاستبدالِه (نافعًا) مكانَ (عَبدِ الله بن دِينارٍ)، في الحديث رقم: (٢٩٠)[2].

واستبدالِه (مُجاهدًا) مكانَ (عَطاءٍ)، في الحديث رقم: (١٣٥٢)[3].

واستبدالِه (أَبا نُعَيمٍ الفَضلَ بنَ دُكَينٍ) مكانَ (عَبدِ الله بنِ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيِّ)، في الحديث

---

(١) نقول هذا تبعًا لكلام العلماء، وكلامهم مبنيٌّ على ما اطَّلعوا عليه من روايات كتاب «الجامع»، وإلَّا فإنَّ الجَزمَ حُكمًا بالتفرُّد على ابن السَّكن متعذِّرٌ إلَّا لِمَن استَوعَبَ جميعَ الرِّوايات عن الفربريِّ وعن الإمام البخاريِّ روايةً ودرايةً، ونَخَلها تمحيصًا وفَحصًا، وفَلَاها دراسةً وبَحثًا، وهذا أمرٌ لا يدَّعيه أحدٌ، فتأمَّل.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٥٧٩/٢-٥٨٠، و«مشارق الأنوار»: ٣٣٨/٢، و«فتح الباري»: ٣٩٣/١، وقد توبِع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٦٠٢/٢، وقد تابعَه على هذا الاستبدال إبراهيمُ بن مَعقلٍ النَّسفيُّ في روايتِه للكتاب عن الإمام البخاريِّ، كما في «مشارق الأنوار»: ٤٠١/١، ولم يُشر الحافظ ابن حجرٍ إلى هذا الاستبدال في «فتح الباري»: ٢١٥/٣-٢١٦، بالرَّغم من كونه قد استشكَل روايةَ (عَطاء)، فيبدو أنَّ الإمام البخاريَّ قد وَضع إشارةً ما تدلُّ على ضَرورة المُراجَعة والتَّدقيق في هذه الإشكاليَّة، ثمَّ أصلحَها فيما بعدُ، كما نقلَها عنه النَّسفيُّ، وهو آخِرُ مَن رَوَى الكتابَ عنه، كما تقدَّم، فلعلَّ ابنَ السَّكن قد دقَّق هذا الموضعَ مع رواية النَّسفيِّ؛ فأثبَت الصَّوابَ في رأيِه، فالله أعلم.

رقم: (١٦٩٩)[(١)].

واستبدالِه (إسماعيلَ بنَ زُرارَةَ) مكانَ (عَمْرِو بن زُرارَةَ)، في الحديث رقم: (٢٧٤١)[(٢)].

واستبدالِه (قُتَيبةَ) مكانَ (قَبيصَةَ)، في الحديث رقم: (٣٠٥٣)[(٣)].

واستبدالِه (مُسَدَّدًا) مكانَ (مُوسى بنِ إسماعيلَ)، في المتابعة بعدَ الحديث رقم: (٣٤٧٩)[(٤)].

واستبدالِه (زَيدَ بنَ سَلَّامٍ) مكانَ (يَحيى بنِ أَبي كَثيرٍ)، في الحديث رقم: (٤١٧١)[(٥)].

واستبدالِه (عُثمانَ بنَ عُمَرَ) مكانَ (أبي عامرٍ العَقَديِّ)، في الحديث رقم: (٤١٧٣)[(٦)].

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٢٣/٢-١٢٤ و٣٤٠، ولم يُشر الحافظ ابن حجرٍ إلى هذا الاستبدال في «فتح الباري»: ٥٤٤/٣، والحديث نفسُه كان الإمام البخاريُّ قد أخرجه برقم: (١٦٩٦) عن شيخه أبي نُعيمٍ، فالذي يبدو أنَّه قد خرَّجه في أصلِه في الموضع الثاني برقم: (١٦٩٩) عن أبي نُعيمٍ أيضًا، ثمَّ عاد إليه فاستبدَلَه بالقَعنَبيِّ؛ دَفعًا للتَّكرار في التَّخريج في المواضع المتقاربة من كتابه، فنقَل الرُّواة كلُّهم الإصلاحَ، وبقي ابن السَّكَن على النصِّ القديم، والله أعلم.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٦٢٥/٢، و«فتح الباري»: ٣٦١/٥، و«تهذيب التهذيب»: ٢٦٩/١، وقد توبع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال، وأقرَّه عليه الكِبار من أئمَّة العِلم، في حين قد خطَّأه بعضُهم وعَدُّوه من الشُّذوذ النابع من طُغيان القَلم، ويؤيِّد قولَهم أنَّ شيخَ ابنِ زُرارةَ في الحديث هو (إسماعيلُ ابنُ عُليَّة)؛ فاحتمالُ تردُّد النَّظر واردٌ هنا، وعلى ذلك؛ فيبدو أنَّ الموجودَ في أصل الإمام البخاريِّ كان: (ابن زُرَارة) غيرَ مُعَيَّنٍ، فمن ها هنا نشأ الاختلاف، كما وقع في الحديث رقم: (٦٤٣٣)، انظر «تقييد المهمل»: ٧٤١/٢، فإن صحَّ هذا التصوُّر؛ كان هذا الاستبدالُ مُلحقًا بقضيَّة تعيين المشايخ في «الجامع»، والله أعلم.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٦٣٤/٢، و«مشارق الأنوار»: ٢٠١/٢، و«فتح الباري»: ١٧٠/٦، وقد توبع ابن السَّكَن على هذا الاستبدال.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٦٥٩/٢-٦٦٠، و«فتح الباري»: ٥٢٢/٦، وقد توبع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال، والخطأُ فيه -إن كان متحقِّقًا- فمِن أصل الإمام البخاريِّ، والله أعلم.

(٥) انظر «تقييد المهمل»: ٦٧٥/٢-٦٧٦، و«تهذيب الكمال»: ٧٨/١٠، و«فتح الباري»: ٤٥٠/٧، وقد توبع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال؛ فقد ذكَرَ الإمامُ الدَّارقطنيُّ (زيدَ بنَ سلَّامٍ) ضمنَ رجال الإمام البخاريِّ، فالله أعلم.

(٦) انظر «تقييد المهمل»: ٦٧٦/٢، و«فتح الباري»: ٤٥١/٧، وعثمان بن عُمر بن فارسٍ مشهورٌ بالرِّواية عن (إسرائيلَ بنِ أبي يونسَ) شيخِ (أبي عامرٍ) في هذا الحديث، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»: ٤٦١/١٩، وكذلك حال (عَبد الله بن محمَّد المُسنَديِّ) الرَّاوي عن أبي عامرٍ؛ فهو مشهورٌ بالرِّواية عن (عثمانَ بن عُمر) أيضًا، فالجَزم بالخطأ على رواية ابن السَّكن متعذِّرٌ؛ ولذلك توقَّف الحافظ ابن حجر عن الحُكم بذلك، والله أعلم.

واستبدالِه (النَّزَّالَ بنَ سَبرَةَ) مكانَ (زَيدِ بنِ وَهبٍ)، في الحديث رقم: (٥٨٤٠)[1].

واستبدالِه (سُنَيدًا) مكانَ (صَدَقةِ بنِ الفَضلِ)، في الحديث رقم: (٤٥٨٤)[2].

واستبدالِه (عُقَيلًا) مكانَ (يُونُسَ بنِ يَزِيدَ)، في الحديث رقم: (٦١٨١)[3].

واستبدالِه (عَبدَ الله بنَ سَعيدٍ) مكانَ (عَبدِ ربِّه بنِ سَعيدٍ)، في الحديث رقم: (٦٥١٣)[4].

[ب]. أن يكونَ خَطُّ كتابةِ النُّسخة الأُمِّ المُختارَة من بين أُصولِ الفِرَبريِّ والَّتي نَقَل عنها ابنُ السَّكَن -أو نُسختِه هو عندَ مَن رَوَى عنه- خطًّا غيرَ مُجَوَّدٍ، قد اعترَاه الضَّعفُ والتَّشويشُ في أماكنِ الاستبدالاتِ؛ ممَّا أَدَّى إلى وُقوعِ التَّصحيفِ أو ما يشابهُه في أسماءِ الرُّواةِ المُستبدَلين في الإسنادِ؛ خطأً في القراءةِ أو في السَّماعِ دَفعَ لانزلاقِ الذِّهنِ إلى الرَّاوي الأَشهَر، مع مُراعاةِ الازدِحام المَعرفيِّ في ذِهن الطَّالب المُثابر، الَّذي يدفَع به إلى مزالِق الاشتباهِ أحيانًا.

كما هو واضحٌ للعِيانِ في استبدالِه (سُفيانَ) مكانَ (شُعبةَ)، في الحديث رقم: (٣٥٣٨)[5].

واستبدالِه (مُحمَّدَ بنَ كَثيرٍ) مكانَ (محمَّدِ بن يَزِيدَ)، في الحديث رقم: (٣٦٧٨)[6].

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٧٢٨-٧٢٩، و«فتح الباري»: ١٠/٢٩٦، وقد جَزَما بالوَهم على ابن السَّكَن في هذا الاستبدال؛ بسبب الانتقال الذِّهنيِّ بينَ هذا الحديث وحديث النَّزَّال في حُلَّة الحَرير المخرَّج بنَفس الإسنادِ في «الجامع» برقم: (٥٦١٦)، ولعلَّ الحافظَ ابنَ السَّكن كان يُطالع في مسند الإمام أحمد وقتَ النَّسخ؛ فإنَّ الحديثَين مترادفَين في «المسند»: (١٣١٥ و١٣١٦) (ط. الرِّسالة)، فوَقع له ذلك الاشتباه عندَ نَسخ «الجامع»، والله أعلم.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٦٩٥، و٣/١١١٢، و«تحفة الأشراف»: ٤/٤٥٧ = (٥٦٥١)، و«تهذيب الكمال»: ١٢/١٦٤، و«فتح الباري»: ٨/٢٥٣.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٧٣٦-٧٣٧، و«فتح الباري»: ١٠/٥٦٥.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٧٤١-٧٤٢، و«مشارق الأنوار»: ٢/١٢١، و«فتح الباري»: ١١/٣٦٥، وقد توبع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال، كما وقع في أصل الإمام الأَصيليِّ، على أنَّه في الحقيقة ليس استبدالًا، وإنَّما هو -لو تأمَّله المتأمِّل بإمعانٍ- تصويبٌ لتصحيفٍ قديمٍ قد يكون واقعًا دونَ قصدٍ في أصل الإمام البخاريِّ؛ ذلك أنَّ لفظ الجلالة (الله) إذا نُقصت منه إحدى اللَّامَين صارَ يشبه لفظة: (ربِّه) في الخطِّ، فلعلَّه كان كذلك، فالله أعلم.

(٥) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٦٦٠-٦٦١، و«مشارق الأنوار»: ٢/٢٤٠ (وجعل هذا الاستبدالَ في الحديث الَّذي قبلَه في «الجامع» برقم: ٣٥٣٧)، و«فتح الباري»: ٦/٥٦٠، وتاء (شُعبة) إن لم تكن مُحكمةَ إغلاقِ النَّبرة صارت تشبه النون، والرَّاوي عن (شُعبة) هو (محمَّد بن كثيرٍ)، وهو مشهورٌ بالرِّواية عن سفيان الثَّوريِّ أكثرَ.

(٦) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٦٦٢، و«مشارق الأنوار»: ١/٣٥٢، و«فتح الباري»: ٧/٤٠، ونَبرةُ (الزَّاي) إذا اتَّصلت =

واستبدالِه (الحَسَنَ بنَ خَالدٍ) مكانَ (الحَسَنِ بنِ خَلَفٍ)، في الحديث رقم: (٤١٥٩)[1].

واستبدالِه (أبا ظَبيَانَ) مكانَ (أبي ذُبيَانَ)، في الحديث رقم: (٥٨٣٤)[2].

واستبدالِه (هِشَامًا) مكانَ (هَمَّامٍ)، في الحديث رقم: (٥٨٥٧)[3].

واستبدالِه (مُحمَّدَ بنَ بَشَّارٍ) مكانَ (مُحمَّدِ بنِ زِيَادٍ)، في الحديث رقم: (٦١١٣)[4].

واستبدالِه (مُحمَّدَ بنَ يَحيى) مكانَ (مُقدَّمِ بنِ مُحمَّد بنِ يَحيى)، في الحديث رقم: (٧٤١٢)[5].

على أنَّ هذا الشَّكلَ من الاختلافاتِ لا يصحُّ أن يُعَدَّ استبدالًا في حقيقتِه؛ لانعدامِ القَصدِ العِلميِّ الواعي إلى تَعيينِ راوٍ غيرِ الرَّاوي المُستَبدَلِ اسمُه، ومثلُ هذه الهَفَواتِ لا يَنجو منها أحَدٌ من العلماءِ الكِبارِ، فما بالُكَ بابن السَّكَن الَّذي كانَ -يومَ قرأَها ونقَلَها إلى نُسختِه-

---

= بنَبرة (الياء) صار (يزيد) شبيهًا باسم (كثير)، وفي رجال إسناد هذا الحديث (يحيى بن أبي كثيرٍ)، فمن المحتَمل أن يكونَ النَّظر قد تردَّد بين الكلمتَين فطَغَى، والله أعلم.

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ٢٥٢/١، ولم يُشر الحافظ ابن حجر إلى هذا الاستبدال في «فتح الباري»: ٤٤٥/٧، كأنَّه أهملَه؛ لأنَّ الاشتباه بينَ (خلَف) وبين (خلد) -وهكذا كانت تكتب عادةً بدون ألف- أمرٌ معلومٌ معروف، ولأنَّ هذا الرَّاوي ليس له إلَّا هذا الحديث الوحيد في «الجامع»، وليس هو من مشاهير شيوخ الإمام البخاريِّ ولا من كبارِهم، ولذلك خفيَ أمرُه على من أخطأَ في ضبط اسم أبيه، والله أعلم.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٧٢٧/٢-٧٢٨، و«فتح الباري»: ٢٨٩/١٠، وحرف (الذَّال) -والذي عادةً ما يكون غيرَ منقوطٍ- إذا اتَّصل في الخطِّ بحرف (الباء) صارت الكلمة شبيهةً بـ(ظَبيان)، وقد توبع ابنُ السَّكن على هذا التَّصحيف؛ حيث وقع في رواية أبي زيد المَروزيِّ: (عن أبي دِينار)، وهذا يؤكِّد ما قلناه عن عَدَم جودة الخطِّ في الأصل المنقول عنه؛ فكلٌّ اجتهَد في تقدير الكلمة، والله أعلم.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٧٣٠/٢، و«فتح الباري»: ٣١٢/١٠، ونبرة (الميم) إذا لم تكن مُحكمةَ الإغلاق صار الحرف شبيها بحرف (الشِّين)، وهِشام الدَّستوائيُّ وهمَّام بن يحيى كلاهما مشهوران بالرِّوايةِ عن (قَتادة).

(٤) انظر: «مشارق الأنوار»: ١١٣/١ و٤٠٢، وقد تُوبع ابنُ السَّكَن على هذا الاستبدال، ولم يُشر الحافظ ابن حجرٍ إلى هذا في «فتح الباري»: ٥١٨/١٠، وحرف (الدَّال) إذا اتَّصل في الخطِّ مع نبرة (الياء) صار شبيها باسم (بشَّار)، ومحمَّد بن بشَّار من كبار شيوخ الإمام البخاريِّ ومشاهيرِهم، وهو معروفٌ بروايته عن (محمَّد بن جَعفرٍ)، على عكس (محمَّد بن دِينارٍ)؛ فإنَّه من أواسط شيوخه، ولم يَروِ عنه إلَّا في هذا الموضع من كتاب «الجامع».

(٥) انظر: «مشارق الأنوار»: ٤٠٣/١، ولم يُشر الحافظ ابن حجرٍ إلى هذا الاستبدال في «فتح الباري»: ٣٩٦/١٣، كأنَّه أهمَلَه؛ لأنَّه خطأٌ واضحٌ، والظاهر أنَّه ناشئٌ من سُقوط لفظة (بن) في الأصل المنقول عنه بين اسم (مقدَّم) واسم أبيه (محمَّد بن يَحيى)؛ فاعتقَد الناقلُ أنَّ لفظةَ (مقدَّم) صفةٌ للحَديث وإشارةٌ إلى تقديمِه، وظنَّ أنَّ شيخَ الرِّواية فيه هو (محمَّد بن يحيى الذُّهليُّ)، فأمضاه، والله أعلم.

طالبًا مبتدئًا في مَدَارج المعرفة والنَّقد والتَّمحيص؟! والله أعلم.

وإلى هذا؛ فإنَّنا نرَى أنَّ هذه الاستبدالاتِ الإسناديَّةَ بمَجموعِها لا تستحقُّ صفةَ الاستغرابِ الَّتي تخرجه عن حدِّ الثِّقة والإتقان، خاصَّةً وأنَّ ابنَ السَّكَن قد تُوبع على بعضِها ولم يتفرَّد بذِكرها تفرُّدًا مُطلَقًا، وأنَّ بعضَها الآخَر كان بسببِ خطأٍ نَسخيٍّ أو زلَّةٍ بصَريَّةٍ منه أو من الآخِذين عنه، وأمَّا ما يُعَصَّب برأسِه منها باعتبارِه وَهمًا -إنْ ثَبَت ذلك علَيه جَزمًا- فلا يَستَغرقُ عَدُّه أصابعَ الكفِّ الواحدِ، وهذا مَغمورٌ في شهرة جَلَالتِه مندَثِرٌ في أخبار إمامتِه، ولا ريبَ.

وتفريعًا على ما تقدَّم؛ فقد امتازَت رواية ابن السَّكَن عن سواها بضَبطها وتحديدِها لهويَّة الكثير من الرُّواة المُهْملين غير المنسوبين في سِياق أسانيد الكتاب، سواءً مَن كان منهم من شيوخ الإمام البخاريِّ أو من غيرِهم من رِجال الإسنادِ، وإن كانت عنايةُ ابن السَّكَن قد انصبَّت بالدَّرجة الأَساس على تَعيين هويَّة شيوخ الإمام البخاريِّ أكثرَ من غيرهم[1].

وقد نُقلت عن ابن السَّكَن قاعدةٌ عامَّةٌ في تحديد هويَّة بعضِهم؛ تدلُّ على تمعُّنه وتمكُّنه في دراسة أسانيد الكتابِ خصوصًا، وتتبُّعه لأحوال الإمام البخاريِّ وطِباعه وعاداته في صِياغةِ عِبارات الرِّواية عُمُومًا، يقول فيها: (كلُّ ما في كتاب البخاريِّ ممَّا يقولُ فيه: «حدَّثنا محمَّدٌ قال: أخبَرَنا عبدُ الله»؛ فهو مُحمَّد بنُ مُقاتلٍ المَرْوَزيُّ عن عَبدِ الله بنِ المُبارَكِ. وما كان فيه: «مُحمَّدٌ»، عن أهل العِراقِ، مثل أبي مُعَاويَةَ، وعَبْدَةَ، ويَزيدَ بنِ هَارُونَ، ومَروانَ الفَزَاريِّ»؛ فهو مُحمَّدُ بنُ سَلَامٍ البِيْكَنديُّ. وما كان فيه: «حدَّثنا عبدُ الله» غير منسوبٍ؛ فهو عَبدُ الله بن مُحمَّدٍ الجُعْفيُّ المُسْنَديُّ، وهو مَولَى البُخاريِّ مِن فَوق. وما كان فيه: «عن يَحيَى» غير منسوبٍ؛ فهو يَحيَى بن مُوسَى البَلْخيُّ، المَعروفُ بخَتٍّ. وسائرُ شيوخِه فقَد نَسَبَهم، غيرَ أصحابِ ابنِ المُبارَكِ؛

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٥٧٦/٢ و٥٩٩ و٦٦٥ و٦٧٠ و٦٩١ و٦٩٩-٧٠٠ و٧٣١ و٧٤٧ و٧٥٨، و٩٣٩/٣- ١٠٦٩، و«مشارق الأنوار»: ٦٨/١ و٦٩، و٣٠٢/٢ و٣٠٨ و٣٤٢، و«تهذيب الكمال»: ١٢٢/٣، و٧٨/١٠، و١٦٤/١٢، و١١٣/١٥-١١٥، و«فتح الباري»: ٤١٥/١ و٤٧٤ و٥١٨ و٥٣٢ و٥٦١ و٥٩٠، و٤٩/٢ و٣٨٦ و٤٧٢، و١٧/٣ و١١٧ و٤٧١ و٥٤٩ و٥٦٢-٥٦٣ و٥٧٠ و٥٨٤ و٥٩٥، و٧١/٤ و٤٣٨ و٤٧٧، و٥٣/٥ و١٧٩ و٣٠١ و٣٢٧، و٢٦/٦ و١٣٦ و٢٧٣-٢٧٤ و٣١٠ و٣٤٠ و٤٩٩ و٥٤٤، و٥/٧ و٩٠ و١٣٥ و١٧٠ و٣٠٨ و٣١٠ و٤٩٥، و٦٣/٨ و١٣٨ و١٦٤ و٣٠٣ و٣٠٥ و٥٨٥ و٥٨٦ و٦٥٦، و٢١٧/٩ و٦٤٥، و٢٥٥/١٠ و٢٩٥ و٣٥٣ و٥٢٥ و٥٤٧، و٢٥٠/١١ و٤٢٣، و٢٠٠/١٢، و٢٩٩/١٣.

فهُمْ جَماعةٌ. وما كان فيه: «عن إِسحاقَ» غير منسوبٍ؛ فهو إِسحاقُ ابنُ راهُوْيَه»[1].

ومن ذلك ما جاء في «اليُونينيَّة»: وقال أبو صالح: حدَّثني عبد الله، عن يونس.

قال الجيَّانيُّ: وفي رواية أبي علي بن السَّكَن: وقال أبو صالح سلمويه: حدَّثني عبد الله ابن المبارك، عن يونس[2].

وجاء في كتاب الجنائز: حدَّثنا يحيى قال: حدَّثنا أبو معاوية.

نسبه ابن السَّكَن فقال: يحيى بن موسى، ووافقه أبو علي ابن شبُّويه[3].

علَى أنَّ ابنَ السَّكَن قد توقَّف في تَعيين كثيرين منهم؛ ممَّا يدلُّ على التحرِّي والضَّبط وعدم المجازفةِ في هذا المَجال، وهو المَظنون بإمامٍ جَليلٍ مثلِه[4].

غيرُ هذا، فقد كان أبو عَليٍّ ابنُ السَّكَن معظِّمًا لكتابِ «الجامع الصَّحيح»، يَعتقدُ أنَّه من أهَمِّ قَواعِدِ الإسلام الَّتي ينبَغي على طَلَبة العِلم صَرفُ العِنايةِ إلى تَحصيلِها وإتقانِ ما فيها من مَعالِم السُّنن النَّبويَّة الشَّريفة[5]، وبدافعٍ من ذلك كان حريصًا على نَشرِ الكتاب وروايتِه وتَبليغِه إلى الأجيال اللَّاحقة؛ فقد كان أوَّلَ مَن حدَّث بالكتاب ورَواه عن الفِرَبريِّ من بين جماهير الرُّواةِ الآخذين عنه[6]، وكان أيضًا أوَّلَ مَن نَقل الكتابَ وأَوصَلَه إلى طَلَبة العِلم في الدِّيار المصريَّة؛ حيث حدَّث به بعدَ استقرارِه فيها، متَّخذًا من دارِه مركزًا عِلميًّا لنَشرِه وروايتِه وإسماعِه، وذلك ابتداءً من سنةِ ثلاثٍ وأربَعين وثلاثِ مئةٍ[7] حتَّى وافَاه أجَلُه رحمه الله.

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٣/١٠٣١ و١٠٦٨-١٠٦٩.

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٢٢٩٧)، و«تقييد المهمل»: ٢/٦١٩.

(٣) انظر «صحيح البخاري» (١٣٦١)، و«تقييد المهمل»: ٣/١٠٦٠. وقد تكرر هذا في (٣٦٣) (٤٨٢١)، فراجع الشروح وانظر اضطراب الشرَّاح في بيان المهمل في المواضع الثلاثة بما يجلي لك قيمة رواية ابن السكن بشكل واضح.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٣/٩٤٦ و٩٦٣ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٧٩ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠١٧ و١٠٣٥ و١٠٦٠.

(٥) انظر قصَّته مع الطَّلبة الَّذين سأَلوه النَّصيحةَ في ذلك في «تاريخ دمشق»: ٥٨/٩٣، و«طبقات الحفَّاظ»: ص٣٨٠.

(٦) هذا حُكمُ الإمام الذَّهبيِّ، وهو الَّذي تشهَد له تَواريخ السَّماعات، أمَّا الإمام ابن السَّمعانيِّ؛ فقد ذَكر أنَّ أبا زيدٍ المَرْوَزيَّ كان هو أوَّلَ مَن رَوَى الكِتابَ عن الفربريِّ، انظر «الأنساب»: ٤/٣٥٩ = (الفَربريُّ)، فالله أعلم.

(٧) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧/٣٧٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/١١٧.

وقد حظِيَت روايتُه بالقَبُول والانتشارِ في الأَوساطِ العِلميَّة؛ لجَلَالةِ قَدرِه وعمادتِه ورُسُوخ الثِّقة بإتقانِه وضَبطِه.

وهو في الميزان النَّقديِّ العِلميِّ -بحقٍّ- أعلمُ مَن رَوَى كتابَ «الجامع» عن الفِرَبريِّ، لكنَّ وفاتَه المبكِّرةَ حالَت دونَ استقطابِ الرُّواةِ إلَيه استقطابًا واسعًا، ممَّا جَعَل الطُّرقَ الإسناديَّةَ إلَيه عَزيزةَ المَنالِ عندَ المتأخِّرين.

وقد كان لأهل الأَندلُس النَّصيبُ الأَوفرُ في تَحصيلِ سماعِ كتابِ «الجامع» -مع سائر المصنَّفاتِ الخاصَّة- من ابن السَّكَن، ومن ثَمَّ روايته عنه؛ فقد خَفَّف وجودُه في الدِّيار المصريَّة -وهي سَبيلُ الحُجَّاج المغاربة- على طَلَبة العِلم منهم عَناءَ الرِّحلة ومشاقَّها إلى إقليم (خُراسان)؛ لتَحصيلِ الكتاب من تلامذة تَلَامذة الإمام البخاريِّ، ولذلك لم تُسَمِّ لنا كُتُبُ التَّواريخ والرِّجال من جُملةِ رُواةِ الكتابِ عن الحافظِ ابن السَّكَن إلَّا عَدَدًا يسيرًا، أغلبُهم من أبناء الأَندلس[1]، منهم:

[أ]. سَعْدُ بنُ سَعِيدِ بن سَعْدِ بنِ جُزَيٍّ الأَندَلُسيُّ، أبو عُثمانَ البَلَنْسيُّ[2].

توفِّي سنةَ ثَمانٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ.

وكان قد رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه رحلةً طَويلةً إلى بُلدان المَشرِق، دامت نَحوًا من أَحَدَ عشرَ عامًا، سمعَ خلَالَها -ضمنَ مَجموعِ ما سمع- كتابَ «الجامع الصَّحيح» من الحافظ ابن السَّكَن بالدِّيار المصريَّة، سنةَ خمسٍ وأَربَعين وثَلَاث مئةٍ، وانتَسَخَ منه نسخةً كتَبَها بخطِّه[3].

وقد بَقِيت نُسختُه هذه محفوظةً عندَ أولادِه وأحفادِه من حَمَلة العِلم ونَقَلتِه من أبناء مدينة (بَلَنسِية)، حتَّى زَمن الحافظ ابن الأَبَّار (المتوفَّى سنةَ ٦٥٨)؛ حيث وَقَف عَليها فنَقل لنا

---

(١) أحوالُ أغلبِ رواةِ العِلم وحَملتِه من أهل الأندلس تَخفَى علَينا؛ لضَياعِ أكثر مصنَّفاتِ علمائِها المعرِّفة بهم، وهذا أمرٌ شَكَا منه قَديمًا الإمام الذهبيُّ رحمه الله، انظر «سير أعلام النبلاء»: ٣٤٥/١٨، فالله المُستعان.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفَرَضيِّ: ٢٥٠/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«بغية الملتمس»: ٣٩٠/٢ (ط. الأبياريِّ)، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة» لابن الأَبَّار (ط. الفكر): ١٠٥/٤-١٠٦.

(٣) انظر ما سبق، و«الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» للمراكشي: ١٥/٢.

منها المَعلوماتِ السابقة، وأمَّا الآن فلا نعلم عنها شيئًا، ولعلها من الكنوز المجهولة في إحدى المكتبات، نسأل الله أن يأذن بكشفها، والله المُستعانُ.

[ب]. **مُحمَّدُ بنُ يَحيَى بنِ زَكَريَّا بنِ يَحيى التَّميميُّ القُرطُبيُّ، أبو عَبدِ الله ابن بَرْطال المالكيُّ القاضي**[1].

ثقةٌ فاضلٌ فقيهٌ.

وُلد بمدينة (قُرطُبة)، لعَشرٍ خَلَونَ من شهر (رَجَبٍ)، سنةَ تِسعٍ وتسعينَ ومئتَين.

وتوفِّي فيها ليلةَ الأَحَدِ، لثَمانٍ بَقِينَ من شهر (جُمَادَى الآخِرة)، سنةَ أربعٍ وتسعينَ وثلاث مئةٍ.

رَحَل إلى بلدان المشرقِ حاجًّا وطالبًا للعِلم، سنةَ إحدَى وأربَعينَ وثلاثِ مئةٍ، وأقام هناك زَمنًا؛ فتحصَّل له من العِلم والسَّماع شيءٌ كثيرٌ، ولمَّا عاد إلى ديارِه تولَّى منصبَ القضاءِ، وحدَّث بمسموعاتِه فتقبَّلها النَّاسُ عنه وتداوَلوها، وكان كتابُ «الجامع» من بين أهمِّ تلك المسموعاتِ.

يقول تلميذه الحافظُ أبو الوَليدِ ابنُ الفَرَضيِّ (المتوفَّى سنة ٤٠٣): (حدَّث بكتابِ البخاريِّ عن أبي عَليٍّ ابن السَّكَنِ، وقَرأتُه علَيه، وسمعَه معَنا جماعةٌ من الشُّيوخِ والكُهُول، وكان مَجلسُنا فيهِ مِن أجَلِّ المَجالسِ الَّتي شَهِدْنا بالأَندَلُس)[2].

ولكنَّ الرِّوايةَ من طريقِه -علَى الرَّغمِ من ذلك الحَشدِ الموصوفِ من السَّامعين- لم تتَّصل إلى المتأخِّرين، واندَرَست كَحَالِ مَدارس العِلم هناك.

[ج]. **مُحمَّد بنُ إسماعِيلَ بنِ مُحمَّدٍ الأَنصاريُّ، أبو عَبدِ الله الأَندَلُسيُّ**[3].

ثقةٌ فاضلٌ.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ١٣٩/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المَدارك»: ٣٠٧/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٧٤٣/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٧/١٧، و«المقفَّى الكبير»: ٤٢٧/٧، و«المُغرِب في حُلَى المَغرب»: ٢١٥/١.

(٢) انظر «تاريخ علماء الأندلس»: ١٤١/٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ١٤٢/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٤١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

وُلد بمدينة (رَيُّه) الأَندلسيَّة، سنةَ إحدَى وعشرين وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي ليلةَ الجمعةِ، لِثَمانٍ بَقِينَ من شهر (شَعبان)، سنةَ أربعٍ وتِسعينَ وثلَاثِ مئةٍ.

رَحَل إلى المشرق في سِنِّ الثانية والعشرين، سنةَ ثَلاثٍ وأربَعين وثلاثِ مئةٍ، وأقامَ هناك طالبًا للعِلم -بعدَ أن أدَّى فريضةَ الحجِّ- ثلاثةَ أعوامٍ، فسمعَ خلالَ إقامته بمصرَ كتابَ «الجامع» من الحافظ ابن السَّكَن، وسمعَ النَّاسُ منه، وأجاز أبا الوَليدِ ابنَ الفَرَضيِّ بمروياته، لكن لم يصرح العلماء بروايته للصحيح عن ابن السَّكَن، ولم يَرِدْ له ذكر في إسناد من أسانيد البخاري المنتشرة في الأثبات أو النسخ الخطية، ولعلَّ ذلك عائدٌ إلى أنه بعد عودته إلى الأندلس انقبض عن الناس ولزم الزُّهد.

[د]. **أَحمَدُ بنُ عَونِ الله بنِ حُدَيرِ بنِ يَحيَى القُرطُبيُّ، أبو جَعفرٍ البَزَّازُ**[1].

ثقةٌ ثَبتٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، متفقٌ عليه.

وُلدَ بمدينة (قُرطُبة) سنةَ ثلَاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها ليلةَ السَّبت، لثَلاثَ عشرةَ ليلةً بَقِيت من شهر (رَبيعٍ الآخِر)، سنةَ ثَمانٍ وسَبعين وثلَاثِ مئةٍ.

واظَبَ علَى طَلب العِلم، ورَحَل في تحصيلِه إلى بلدان المشرق بصُحبة ابنِ مُفَرِّجٍ (الآتي ذِكرُه بعدَه)، وذلك سنةَ سبعٍ وثلاثين وثلاث مئةٍ[2]، وأقاما هناك جاهِدَين في الطَّلَب مُجاهِدَين إلى سنة خمسٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، فسمعا من خَلقٍ كثيرٍ من كِبار أئمَّة العِلم روايةً ودرايةً، وكان الحافظُ أبو عَليٍّ ابنُ السَّكَن من بينِهم، سمعَا كتابَ «الجامع» منه بدارِه في (مصرَ)، سنةَ ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، وقد شاركَهما في سَمَاعِ الكتابِ أبو مُحمَّدٍ ابنُ أَسَدٍ، كما سيأتي بيانُه.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ١٠٢/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ١١٧/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٤٤٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٠/١٦.

(٢) انظر «تاريخ علماء الأندلس»: ١٢٢/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩١/١٦.

حدَّث أبو جعفرٍ بكتاب «الجامع» في دَرْجِ ما حدَّث به من المصنَّفات عند عَودتِه إلى ديارِه، فسمعَه منه خَلقٌ من طلبة العِلم الأندلسيِّين، ورَوَوه عنه، منهم:

[١]. عبدُ المَجيدِ القُرطُبيُّ الفَتَى، من غِلمان الحَكَم المُستنصِر بالله الأُمويِّ، وكان من أهل العناية بالعِلم والرِّواية، سمعَ كتابَ «الجامع» من ابن عَون الله بمدينة (قُرطُبة)، في مُدَّةٍ كان آخرُها سنةَ أربعٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ، وكَتَب له نُسختَه من الكِتابِ الحافظُ أبو عُمرَ الطَّلَمنكيُّ(١).

[٢]. الحافظُ الإمامُ أحمدُ بنُ مُحمَّد بن عَبدِ الله بن لُبٍّ المَعَافِريُّ، أبو عُمَرَ الطَّلَمَنكيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٢٩)، مشهورٌ بالرِّواية عن ابن عَون الله، معروفٌ بملازَمتِه(٢)، وكان صِهرَه علَى بنتِ أَخيه(٣)، لكنَّ كتابَ «الجامع» لم يُروَ من طريقِه، لسببٍ ما، مع ما ذكرناه آنفًا من النَّقل الصَّريح بكونِه قد حضَر سَماعَ الكتابِ مع (عبد المَجيد)، وأنَّه هو مَن تولَّى نَسخَ نُسختِه من الكتاب.

[٣]. عَبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ عِيسَى بنِ وَليدٍ النَّحويُّ، أبو مُحمَّدٍ ابنُ الأَسْلَميِّ (المتوفَّى بعدَ سنةِ ٤٢٠)(٤)، سمعَ كتابَ «الجامع» من ابن عَونِ الله، ولم يُروَ الكِتابُ من طريقِه؛ فيبدو أنَّه لم يحدِّث به عنه؛ لاشتغالِه واشتهارِه بعِلم النَّحو، والله أعلم.

[٤]. مُحمَّدُ بنُ سَعِيدِ بنِ محمَّد بن عُمرَ بنِ نَبَاتٍ الأُمَويُّ، أبو عَبد الله النَّباتيُّ القُرطُبيُّ المُقرئُ المحدِّث (المتوفَّى سنةَ ٤٢٩)، مشهورٌ بالرِّواية عن ابنِ عَونِ الله والأَخذِ عنه(٥)،

---

(١) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٤٠/٣.

(٢) انظر لترجمته «ترتيب المدارك»: ٣٢/٨، و«الصِّلة» لابن بَشكُوال (ط. بشَّار عوَّاد): ٨٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٤٥٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦٦/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٩٨/٣.

(٣) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٣١١/١.

(٤) انظر لترجمته «الصِّلة» لابن بَشْكُوال: ٣٤٤/١، و«إنباه الرُّواة»: ١٢٧/٢، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٢٣٩/٢ وذكَر فيه سماعَه لكتاب «الجامع»، و«تاريخ الإسلام»: ٨٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر لترجمته «الإكمال»: ٤٤٤/١، و«الصِّلة» لابن بَشْكُوال: ١٤٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٦٥/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

حدَّث بكتابِ «الجامع» عنه، ومن طريقِه اتَّصلت روايتُه -ضمنَ ما اتَّصلت به- إلى القاضي عِيَاضٍ(١).

[هـ]. **مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بن يَحيَى بنِ مُفَرِّجٍ الأُمَويُّ مَولَاهم، أبو عَبدِ الله القُرطُبيُّ القاضي، المَعروف بـ(ابنِ الفَنْتَوْرِيِّ)(٢).**

ثقةٌ ثبتٌ، إمامٌ، حافظٌ جَليلُ المكانة، متَّفقٌ عليه.

وُلد بمدينة (قُرطُبة)، أوَّلَ سنةِ خَمسَ عشرةَ وثلَاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها ليلةَ الجُمُعة، لإحدَى عشرةَ ليلةً خَلَت من شهر (رَجَبٍ)، سنةَ ثمانينَ وثلاث مئةٍ، ودُفنَ قريبًا من قبر رَفيقِه في الرِّحلةِ والطَّلب أبي جعفرِ ابنِ عَون الله، رحمهما الله.

حدَّث بكتابِ «الجامع» ضمنَ ما حدَّث به من المصنَّفات الَّتي حصَّلها بطُول التَّغرُّب والرِّحلة، فسمعَه منه الجَمعُ الغفيرُ من طلَبة العِلم الأندلُسيِّين، ورَوَوه عنه، منهم:

[١]. أبو عبد الله ابن نَبَاتٍ، ومن طريقِه اتَّصلت روايةُ الكتابِ للقاضي عياضٍ(٣).

[٢]. عَبدُ الله بن رَبيعِ بنِ عَبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ التَّميميُّ، أبو محمد القُرطُبيُّ، المَعروفِ بابنِ بُنُوش (المتوفَّى سنةَ ٤١٥)، وهو مشهورٌ بالرِّوايةِ عن ابن مُفَرِّجٍ(٤)، وقد حدَّث عنه بكتاب «الجامع» وسمعَه منه -ضمنَ مَن سمعَه منه- الإمامُ أبو مُحمَّدٍ ابنُ حَزْمٍ الفقيه، وعلَيه اعتمَد فيما اقتبَس عن روايةِ ابن السَّكَن من نصُوص كتاب «الجامع» الَّتي أودَعها في مصنَّفاته(٥).

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ١/١٠، و«الغُنية» (مشيخة القاضي عياض): ص٣٤.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٢/١٢٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«جذوة المقتبس»: ص٦١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ٥١/١١٤، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٤٨٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٣٩٠، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٣/١٠٠٧، و«نفح الطِّيب»: ٢/٢١٨، و«توضيح المشتبه»: ٧/١٧٧-١٧٨، ويُكنى (أبا بكرٍ) أيضًا، و(الفَنْتَوْريُّ) نسبةٌ إلى (عَين فَنت أورية)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (قُرطبة) الأندلسيَّة.

(٣) تقدَّمت الإشارةُ قريبًا إلى مصادر ترجمته وروايته، ضمنَ الرُّواة عن (ابن عَون الله) ص٢٨١.

(٤) انظر لترجمته «جذوة المقتبس»: ص٣٧٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الصِّلة» لابن بَشكُوال: ١/٣٤٥، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٢٥٣ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «المُحلَّى»: ١/٨٢ و١٠٦، و٢/٤٧، و٣/١٤٢، و«الإحكام في أصول الأحكام» (ط. دار الحديث): ٦/٢١٥، و«حَجَّة الوَداع»: (٤٧٩)، و«جَمهرة أنساب العَرب»: ص٢٣٤.

[و]. عَبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَسَدٍ الجُهَنيُّ، أبو مُحمَّدٍ الطُّلَيطُليُّ ثمَّ القُرطُبيُّ المالِكيُّ البَزَّازُ[1].

ثقةٌ ثبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ، مُحدِّثٌ مُتقنٌ، متَّفقٌ عليه.

وُلدَ بمدينة (طُلَيطُلة)، سنةَ عَشرٍ وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (قُرطبة)، يومَ الاثنَين، لسَبعٍ بَقِين من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ خَمسٍ وتِسعينَ وثلاثِ مئةٍ.

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بُلدان المَشرق، سنةَ اثنتَين وأربَعين وثلاثِ مئةٍ، وهناك التَقى ببَلَديَّيه: ابنِ عَونِ الله وابن مُفرِّجٍ، فشارَكهما في السَّماع من أئمَّة العِلم بمصرَ وغيرِها، ولَمَّا عاد إلى ديارِه امتَنَع عن الجلوسِ للرِّواية والتَّحديث؛ إجلالًا وتَعظيمًا لرفيقَيه، وقال: (لا أُحدِّثُ ما دامَ صاحبايَ حَيَّين)، فما حدَّث إلَّا بعدَ وَفاتَيهما.

وقد كان شارَكهما سماعَ كتاب «الجامع» علَى الحافظ أبي عليٍّ ابن السَّكَن في دارِه بمصرَ، وذلك سنةَ ثلاثٍ وأَربَعين وثلاث مئةٍ[2]، وقد كَتَب بيدِه نُسخةً من الكِتابِ حمَلَها معَه إلى دِيارِه، ونَظَرًا لِمَا عُرِفَ به (ابنُ أسَدٍ) من الدِّقَّة والضَّبط وشِدَّة التَّحرِّي والتَّدقيق؛ فقد بَقيَت هذه النُّسخةُ مَحفوظةً مُتداوَلةً عندَ أهلِ العِلم في الأَندَلُس إلى زَمَن الحافظِ الكَبيرِ أبي عَليٍّ الغَسَّانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٨)، والَّذي اطَّلع علَيها وعارَضَ بها نُسختَه الخاصَّةَ من كتاب «الجامع»[3].

أمَّا مَن رَوَى الكتابَ وحدَّث به عن (ابنِ أَسَدٍ) من أهلِ الأَندلُس؛ فهُم:

[١]. عَبدُ الله بنُ أحمَدَ بنِ عَبدِ المَلِك بنِ هَاشمٍ الإشْبِيليُّ، أبو مُحمَّدٍ ابنُ المُكْوِيِّ (المتوفَّى

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٣٣٤/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«جذوة المقتبس»: ص٣٦١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المَدارك»: ٢٠٩/٧، و«الصِّلة» لابن بَشكُوال: ٣٣١/١، و«تاريخ دمشق»: ٢٤٧/٣٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٥١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٨٣/١٧.

(٢) «تاريخ السَّماع» ومكانُه محدَّدان في كتب الرِّواية الَّتي تَداوَلت روايةَ (ابن أسدٍ)، وسيأتي تسميتها قريبًا.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٦٠/١، و١٠٦٨/٣، وكانت نُسخةُ الحافظ الغَسَّانيِّ من كتاب «الجامع» الَّتي نَسَخها بخطِّه مكوَّنةً من ستَّةِ أجزاء، انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص٨٤.

سنةَ ٤٤٨)[1]، مَعروفٌ بسَماعِه لكتابِ «الجامع» عن أبي مُحمَّدٍ ابنِ أَسَدٍ، لكنْ يبدو أنَّه ما حدَّث به عنه؛ لاشتهارِه بعَدَم الإتقان والمَعرفة، ولِمَا كان يُعانيه من مَرَضٍ عُضَالٍ مَنَعَه من التصدُّر للرِّواية، والله أعلم.

[٢]. الإمامُ الحافظُ أبو عُمرَ ابنُ عَبدِ البَرِّ النَّمَريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٣)[2]، وقد اعتَمَد علَى روايةِ أبي مُحمَّدٍ ابنِ أَسَدٍ في النُّصوصِ الَّتي كان يقتبسُها عن كتاب «الجامع» ويودِعُها في مصنَّفاتِه الجَليلةِ[3]، وقد حدَّث بالكتاب ورَواه الطَّلبةُ عنه، ومن طريقِه اتَّصلَت روايةُ ابنِ السَّكَن للمتأخِّرين[4].

[٣]. أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ يَحيى التَّمِيميُّ، أبو عُمرَ ابنُ الحَذَّاءِ القُرطُبيُّ القاضي (المتوفَّى سنةَ ٤٦٧)، مشهورٌ بروايةِ كتابِ «الجامعِ» عن أبي مُحمَّدٍ ابنِ أَسَدٍ[5]، وكان سماعُه للكتابِ عَليه بصُحبةِ الإمام ابنِ عبد البرِّ، وذلك سنةَ أربعٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ[6]، وقد حدَّث به ابنُ الحذَّاءِ لسَنَواتٍ بعدَ تفرُّدِه وعلوِّ سنِّه؛ فسمعَه منه جمٌّ غفيرٌ من رواةِ العِلم وحَمَلتِه من أهل الأَندلُس، من أشهرِهم الحافظان: أبو عليٍّ الغَسَّانيُّ، وأبو الحَسَنِ يُونُس بنُ مُحمَّدِ بن مُغِيثٍ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٢)، وقد سمعَا الكتابَ معًا بقراءة أبي عَليٍّ الغَسَّانيِّ علَى ابنِ الحَذَّاء، وذلك سنةَ

---

(١) انظر لترجمته «الصِّلة» لابن بَشْكُوال: ٣٦٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٧٠٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) لترجمته ومصادرها انظر هامش تحقيق «الصِّلة» لابن بَشكُوال: ٣٢٦/٢، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٣/١٨.

(٣) انظر «التمهيد»: ١١٢/١ و٣٣٧، و٦٥/٢ و٢٥٠ و٢٩٢، و٢٤٩/٣، و١٧٠/٥ و٢٣٠-٢٣١ و٣٠٤-٣٠٥، و١١٩/٦-١٢٠ و١٦١ و٤٧٩-٤٨٠، و٢٣١/٧، و٣٧/٨-٣٨، و١٤٨/٩ و١٧٧، و١٢٥/١٠ و١٧١، و٨/١٢-٩، و١٢٧/١٣-١٢٨، و٢٠١/١٤، و٢٧٧/١٥، و١٦٠/١٦، و٩٩/١٨، و١٠/١٩ و٢٧١-٢٧٢ و٢٧٤، و٢٢٩/٢١، و١٩٥/٢٢ و٢٩٨ و٣٠٥، و١٦/٢٤ و٢٢٩، و«الاستيعاب» (ط. الجيل): ٧/١ و٨ و١٦٣، و«جامع بيان العِلم وفضلِه»: ١٤/١ و٢٠ و١١٣ و١٥١، و٦٤/٢-٦٥ (ط. المنيريَّة) = (٤٩ و٨٥ و٧٢٢ و١٠١٣-١٠١٥ و١٦٣٥) (ط. ابن الجوزيِّ).

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٦٠/١، و«مشارق الأنوار»: ١٠/١، و«الغنية» (فهرسة شيوخ القاضي عياض): ص٣٣ و٣٤، و«فهرس ابن عطيَّة»: ص٦٦-٦٧، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٨-٣٠٩، و«المعجم المفهرس»: ص٢٧، و«فتح الباري»: ٦/١.

(٥) انظر لترجمته «الصِّلة» لابن بَشكُوال: ١٠٥/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٤٢/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٤٤/١٨.

(٦) انظر «تقييد المهمل»: ٦٠/١، و«فهرسة ابن خَير»: (١٥٢).

خَمسٍ وسِتِّين وأربعِ مئةٍ[(١)]، ومن طريقِهما اتَّصَلت روايةُ ابنِ السَّكَن للكتابِ سَماعًا عندَ عامَّة أهل العِلم والرِّواية الأَندلُسيِّين سابقًا ولَاحِقًا[(٢)]، وأمَّا روايتُه بالإِجازةِ؛ فقد شارَكَهما غيرُهما في نَقلِه، ولا رَيبَ[(٣)].

ومن الرواة المحتملين عن ابن السَّكَن:

[أ]. **زَكَريَّا بنُ بَكرِ بنِ أَحمَدَ الغَسَّانيُّ، أبو يَحيَى ابنِ الأَشَجِّ التَّيْهَرتيُّ**[(٤)].

ثقةٌ فاضلٌ.

وُلدَ بمدينة (تَيْهَرت)، سنةَ عشرٍ وثَلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (قُرطبةَ)، ليلةَ الأَربعاء، لأَحَدَ عشرَ يومًا خَلَت من شهر (رَمضان)، سنةَ ثَلَاثٍ وتِسعينَ وثَلَاثِ مئةٍ.

ابتدأَ طَلَبَ العِلم في سنِّ السادسةَ عشرَ، سنةَ ستٍّ وعشرين وثلاثِ مئةٍ؛ فرَحَل إلى الأندلُس، ثمَّ إلى أرض الكِنَانة (مصرَ) وما حولَها، وحصَّل وسمعَ الكثير من كِبار أئمَّة العِلم والرِّواية بها، ثمَّ استقرَّ بمدينة (قُرطُبَةَ)، واتَّخذها مركزًا لنَشر العِلم، وكان كتابُ «الجامع» من بين أهمِّ الكُتُب الَّتي حدَّث بها، فسمعَه الناسُ منه هناك.

---

(١) انظر «فهرسة ابن خَير»: (١٥٢)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣٧/٢٣.

(٢) تقدَّمت الإشارةُ قريبًا إلى مصادر رواية أبي عليٍّ الغسَّانيِّ؛ فقد كان يروي الكتابَ عن ابن عبد البرِّ وابن الحذَّاء مقرونَين معًا، ولرواية ابن مُغيثٍ انظر «غوامض الأسماء المُبهَمة» لابن بَشكُوال: ٢٣٥/١ و٢٩٤ و٣٠٥ و٣٣٧ و٣٥٥ و٣٧٧ و٤٩٤، و٥٣٦/٢-٥٣٧ و٥٩٨ و٦٣٤ و٦٤٢ و٦٩٩ و٧٢٥ (ط. عالم الكتب)، و«فهرسة ابن خَير»: (١٥٢)، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٢٢٢/١-٢٢٣، و٢٥٤/٢-٢٥٥ و٢٦٤، و١٤٣/٣، و٥٥/٤ و١٩١، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢١/٢١، و١٣٧/٢٣.

(٣) ممَّن رَواه عن ابن عبد البرِّ وابن الحذَّاءِ بالإجازة: أبو مُحمَّدٍ ابنُ عَتَّابٍ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٠)، انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ القاضي عِياض): ص٣٤، ولترجمة ابن عَتَّابٍ انظر «الصِّلة» لابن بَشكُوال: ٤٤٣/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣١٩/١١ (ط. بشَّار عوَّاد: ٤٤١/٣٥-٤٤٢).

(٤) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٢١٤/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«بغية الملتمس»: ٣٧٠/١ (ط. الأبياريِّ)، وهو منسوبٌ إلى مدينة (تَيْهَرت) ويقال لها: (تَاهَرت) أيضًا، وهي مدينة مشهورةٌ بالمغرب الأقصى تقَع بالقرب من مدينة (تلمسان)، وهي اليوم مدينة جزائرية تقع في شمالي الجزائر، أمَّا (الأَشجُّ)؛ فهو لقبٌ لجدِّه (أحمد).

ويذكر القاضي عياضٌ حادثةً لطيفةً وقَعَت مع ابن الأَشجِّ، تخُصُّ قضيَّة روايتِه لكتاب «الجامع» وتحديثِه به في (قُرطبة)، وتبيِّن لنا تاريخَ تسميعِه للكتاب، وذلك أنَّه لمَّا وَرَد إلى مدينة (قُرطبةَ) سأَلَه طَلبةُ العِلم أن يحدِّثَهم بكتاب «الجامع»، فامتَنَع؛ وقال: (لَا يَرَاني الله أُحدِّثُ به، والأَصيليُّ حَيٌّ، أبدًا)، فلمَّا توفِّي الإمامُ أبو محمَّدٍ الأَصيليُّ (وكان ذلك في ذِي الحجَّة، سنةَ ٣٩٢)؛ عقَد لهم ابنُ الأَشجِّ مجلسَ إسماع الكتاب[1].

وهذا يبيِّن لنا سببَ عدم اشتهار الكتابِ روايةً من طريقه؛ ذلك لأنَّه لم يعِش بعدَ الإمام الأصيليِّ إلَّا بضعةَ أشهُرٍ، علَى الرَّغم من شهرتِه بالعَدَالة والضَّبط، وكثرةِ الآخذين عنه، فلم تَعلُ سِنُّه حدًّا يجَعل طلبةَ العِلم يستَغنُون بعُلُوِّ إسنادِه عن الرِّوايةِ نازلًا عن غيرِه، مع انشغالِه بالتِّجارةِ في أغلَب وقتِه.

وإلى ذلك، فإنَّ الَّذين تَرجموا لابن الأَشجِّ وأشاروا إلى روايتِه لكتاب «الجامع» لم يحدِّدوا لنا شيخَه في رواية الكتاب، ولا بيَّنوه لنا، وإنَّما رجحنا كونَه الحافظَ ابنَ السَّكَن؛ لأنَّ عامَّةَ مشايخِه المذكُورين في ترجمته هم من أبناء (مصرَ)، وهم من أَقران الحافظ ابن السَّكَن شُهرةً وجلالةً، ولأنَّهم قد ذَكَروا في ترجمته أنَّه قد التَقَى هناكَ أبا الطَّيِّب المتنبِّيَ الشَّاعرَ، وسمعَ منه ديوانَه، وقد كان المتنبِّي مُقيمًا في (مصرَ) في فترة تحديث أبي عَليٍّ ابن السَّكَن بالكتاب (بعدَ سنة ٣٤٣)[2]، فالله أعلم.

[ب]. **عَبدُ الغَنيِّ بنُ سَعيدِ بن عَليِّ بنِ سَعيدِ الأَزْدِيُّ، أبو مُحمَّدٍ المِصْريُّ**[3].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، متَّفقٌ عليه.

---

(١) انظر «ترتيب المدارك»: ١٣٩/٧.

(٢) أقام المتنبِّي بأرض الكنانة قرابةَ الخمس سنوات، من أواسط سنة ستٍّ وأربَعين وثلاث مئةٍ، إلى أواخر سنة خمسين وثلاث مئةٍ.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٨٥/٣، و«الأنساب»: ١٢٠/١ = (الأَزديُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٣٩٥/٣٦، و«التقييد»: ١٣٥/٢، و«وفيات الأعيان»: ٢٢٣/٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٤٠/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦٨/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٤٧/٣، ومقدِّمة تحقيق كتابه «المؤتلف والمختلف» (ط. دار الغرب الإسلاميِّ).

وُلدَ بمِصرَ، للَيلَتَين بَقِيَتا من شهر (ذي القَعْدة)، سنةَ اثنتَين وثلاثين وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها، ليلةَ الثُّلَاثاء، السَّابع من شهر (صَفَرٍ)، سنةَ تِسعٍ وأَربعِ مئةٍ.

نشأَ في أُسرةٍ عِلميَّةٍ؛ فابتدأَ طَلَبَ العِلم باكرًا وهو في العاشرةِ، سنةَ اثنتَين وأَربَعينَ وثلاثِ مئةٍ، فسمعَ من كِبار الأئمَّة والعلماء من أبناءِ (مصرَ) ومن الوافِدين إلَيها، ثمَّ رَحَل إلى الشَّام؛ ليستَكملَ تَحصيلَه العِلميَّ، وقد أَودَع كثيرًا من عِلمِه الغَزيرِ في مصنَّفاتِه الكثيرة الَّتي تَدَاوَلَها طَلبةُ العِلم وتناقَلوها نَسخًا وروايةً.

ولعله سمع من الحافظِ ابنِ السَّكَن، فقد جاء في «تقييد المُهمل» ما يوحي بسماعه من ابن السَّكَن، فقد قال الحافظ الجياني بعد أنْ ساق تعقبًا للأزديِّ على روايةٍ للبخاري: وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السَّكَن ...[1].

لكنْ يبدو أنَّه لم يتسَنَّ له روايتُه وإسماعُه لتلامذتِه؛ لِما عاناه رَدحًا من الدَّهر من الاضطهادِ علَى أيدي العُبَيديِّين الَّذين غَزَوا (مصرَ) في ذلك الوقت واستَولَوا علَيها، وحارَبوا رِجالَ السُّنَّة وحَمَلتَها، لذلك لم تتَّصلِ روايةُ الكِتابِ من طريقِه، والله أعلم.

ويلتحق بهذا -الروايات غير المؤرَّخة- جملة من الروايات مذكورة عن الفِرَبريِّ، ولا نعرف عنها شيئًا[2]:

[١]. روايةُ أبي بَكرٍ السَّرْخَسيِّ

لم نستَطِع تَحديدَ شخصيَّة هذا الرَّاوي، ولا عثرنا له على ذِكرٍ في كتُبِ التَّواريخِ أو التَّراجمِ الَّتي بَلَغتنا، ولا في الكُتُب الَّتي اعتَنَت بالكلام عن رواة «الجامع الصَّحيح»، ولا ذُكِر في عِدَادِ الرُّواةِ عن الفِرَبريِّ، إلَّا ما نَقَله الإمامُ المُهلَّب ابنُ أبي صُفرةَ (ت:٤٣٥) عنه إشارةً إلى روايتِه عن الفِرَبريِّ[3]، فالله أعلم.

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٢/٧٢٣-٧٢٤، وبنحوه في «فتح الباري»: ٩/٦٢٥، وجزم السيوطي في «حسن المحاضرة»: ١/١١٧، بسماعه منه مطلقًا دون أن يُقيِّد ذلك بـ«صحيح البخاري».

(٢) إنما أوردناهم على حدة لاحتمال التصحيف والتحريف.

(٣) انظر «المختصر النَّصيح»: ٣/٣٣٨؛ حيث قال -ناقلًا اختلافَ ضَبطٍ لنصٍّ-: (في رواية أبي ذَرٍّ عن شيوخِه، =

[٢]. رواية محمَّد بن حَمزة

لم نَجد له ترجمةً، ولا عثرنا له على ذِكرٍ في كتُبِ التَّواريخِ أو التَّراجمِ، ولا في الكُتُب الَّتي اعتَنَت بالكلام عن رواة «الجامع الصَّحيح»، ولا ذُكِر في عِدَادِ الرُّواةِ عن الفِرَبريِّ، إلَّا ما ذَكَرَه الحافظ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلَانيُّ إشارةً إلى روايتِه عن الفِرَبريِّ[١].

لكنْ ... قد ذُكِرَ في ضمنِ الآخِذينَ عن الإمام البخاريِّ من أبناءِ مدينة (نَيسابُور) رجلٌ اسمُهُ: (محمَّد بن حَمزةَ)[٢]، فلعلَّه هو؛ إن تصوَّرنا أنَّه كان من طَلَبةِ العِلمِ غيرِ القادِرين على ملازمةِ الإمامِ البخاريِّ أثناءَ مدَّةِ إقامتِه في مدينة (نَيسابُور)؛ بسبب المِحنةِ الَّتي وَقَعَت بينَه وبينَ إمامِها الذُّهْليِّ، فكان من الَّذين لم يتسَنَّ لهم سماعُ كِتابِ «الجامع» منه هناكَ، فرَحَل بعدَ وفاةِ الإمام البخاريِّ إلى مدينة (بُخارَى) وسمعَه من بعضِ تلامذتِه المُلازِمين له، واقتَنَع بالفِرَبريِّ واكتَفَى به؛ لَمَّا وجَدَ عندَه أصلَ الإمام البخاريِّ من الكِتابِ، فالله أعلم.

[٣]. رواية محمد الحِيرِيِّ الزاهد

محمَّد بن أحمد بن حَمْدان، أبو عمرو الحِيْرِيُّ النَّيْسَابُوريُّ الزَّاهد المحدِّث النَّحويُّ، قال الحاكم: سماعاته صحيحة، وصحِب الزُّهَّاد، وأدرك أبا عثمان الحِيريَّ الزَّاهد، وسمع سنة (٢٩٥)، توفي في سنة (٣٧٦)[٣].

= وروايةِ أبي بكرٍ السَّرخَسيِّ ...)، وقد علَّق محقِّقُه الفاضل قائلًا: (كذا في الأَصل، وهو أبو مُحمَّدٍ السَّرخَسيُّ) اهـ، يعني ابنَ حَمُّويه، وهو أحَدُ شيوخ أبي ذرٍّ الثَّلاثة المُشار إلَيهم في عبارة المُهلَّب، وذكرناه بناء على ما في الأصل، فتنبَّه.

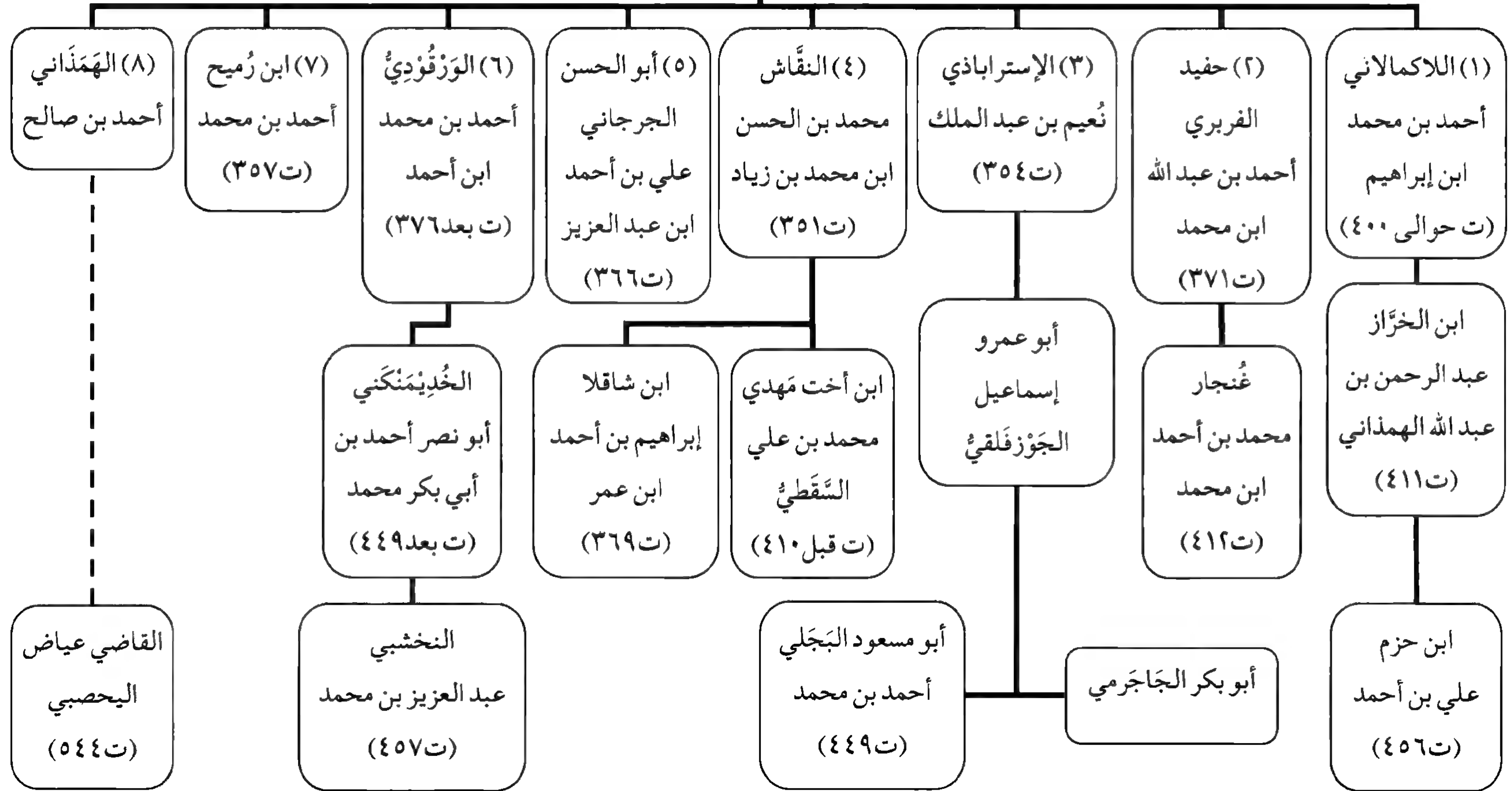
(١) انظر «فتح الباري»: ١٧٠/٦، ويبدو أنَّ الحافظَ قد نقَل المعلومةَ الَّتي ساقَها من هذه الرِّوايةِ اقتباسًا من بعض المصنَّفاتِ؛ لأنَّه لم يذكر هذه الرِّوايةَ ضمنَ الرِّواياتِ عن الفَربريِّ الَّتي وَصَلت إلَيه، ولا نَقَل شيئًا عن هذه الرِّوايةِ إلَّا في هذا الموضع الوَحيد، قبل الحديث (٣٠٥٣)، والله أعلم.

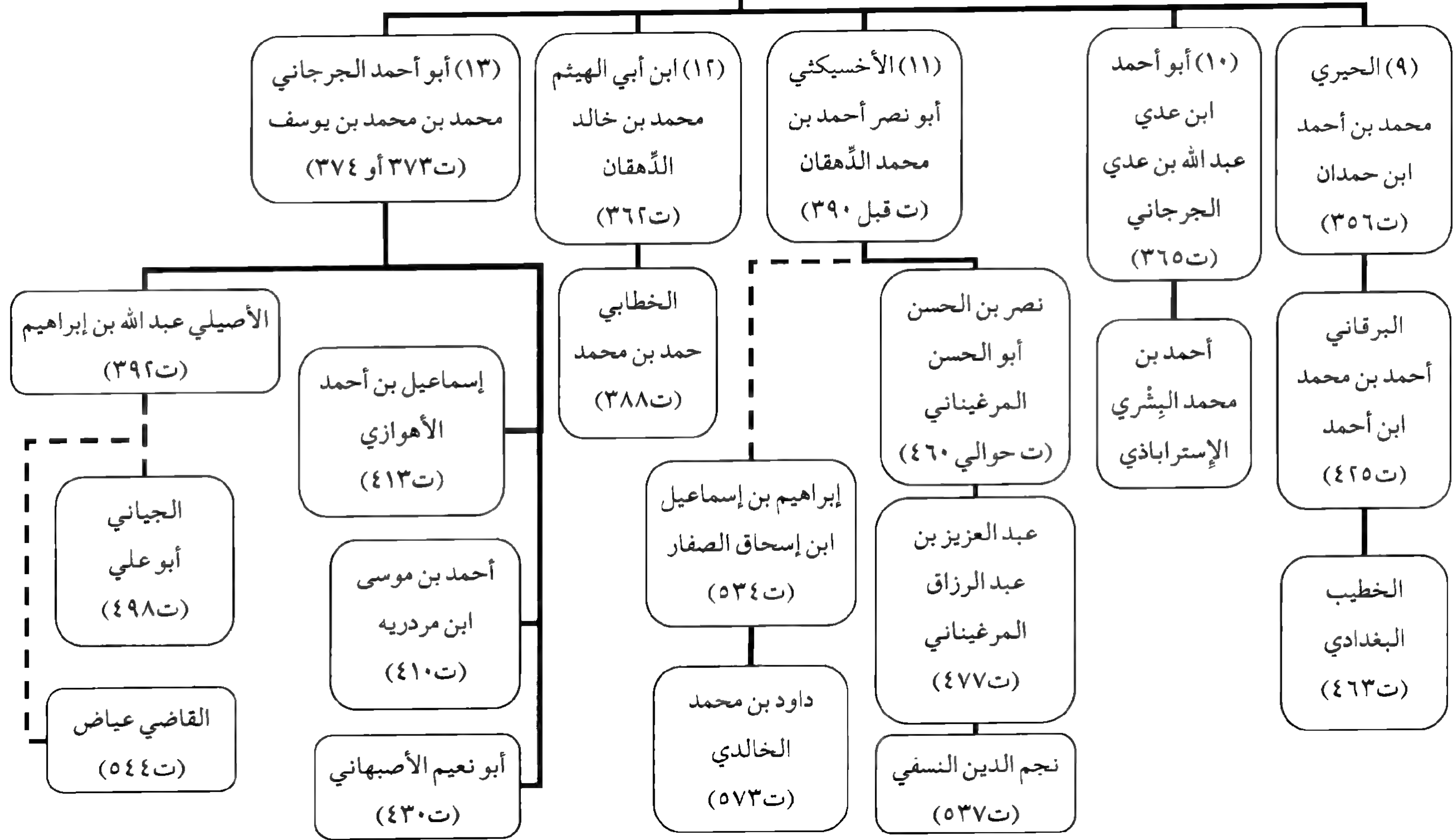
(٢) انظر «تهذيب الكمال»: ٤٥٣/٢٠ -و«تهذيبه»: ٢٨٨/٧- وفيه أنَّ هذا الرَّجلَ قد سأَل الإمامَ البخاريَّ عن حال شيخِه (عَليِّ بن سَلَمةَ اللَّبَقيِّ/المتوفَّى سنةَ ٢٥٢)، وسِياقُ الحكاية يقتضي أنَّ حادثةَ السُّؤالِ هذه كانت بعدَ وفاةِ اللَّبَقيِّ، والله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «طبقات الشافعية»: ٧٠/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٤٣١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو أخو أبي العبَّاس السابق الذكر في الروايات المحتملة ص٢٣٨.

وقد ذكَرَ الحافظُ أبو نُعَيمٍ الأَصبهَانيُ أنَّ أبا عمرو محمد بن أحمَدَ بن حَمدانَ الحِيرِيَّ الزاهد كان يمتلك نسخةً من الكِتابِ قد كَتَبَها عن الفَربريِّ[1]، ولكنَّ أحَدًا ممَّن تَرجَمَ لأبي عَمرٍو لم يذكُر كَونَه من الرُّواةِ عن الفَربريِّ، ولا ذكر أنَّ أبا عَمرٍو حدَّث بالكتابِ عن الفربريِّ، ولا أن أحدًا حدَّث بالكتاب عنه، فالله أعلم.

(١) انظر «تغليق التَّعليق»: ٣/٤٢٥، وانظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٥/٣٨٧.


الروايات غير المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفَرِبَري (ت٣٢٠)
(١) اللاكمالاني أحمد بن محمد ابن إبراهيم (ت حوالى ٤٠٠)
(٢) حفيد الفربري أحمد بن عبد الله ابن محمد (ت٣٧١)
(٣) الإستراباذي نُعيم بن عبد الملك (ت٣٥٤)
(٤) النقَّاش محمد بن الحسن ابن محمد بن زياد (ت٣٥١)
(٥) أبو الحسن الجرجاني علي بن أحمد ابن عبد العزيز (ت٣٦٦)
(٦) الوَرْقُوذِيُّ أحمد بن محمد ابن أحمد (ت بعد٣٧٦)
(٧) ابن رُميح أحمد بن محمد (ت٣٥٧)
(٨) الهَمَذَاني أحمد بن صالح
ابن الخرَّاز عبد الرحمن بن عبد الله الهمذاني (ت٤١١)
غُنجار محمد بن أحمد ابن محمد (ت٤١٢)
أبو عمرو إسماعيل الجَوْزَفَلقيُّ
ابن أخت مَهدي محمد بن علي السَّقَطيُّ (ت قبل٤١٠)
ابن شاقلا إبراهيم بن أحمد ابن عمر (ت٣٦٩)
الخُدِيْمَنْكَني أبو نصر أحمد بن أبي بكر محمد (ت بعد٤٤٩)
ابن حزم علي بن أحمد (ت٤٥٦)
أبو بكر الجَاجَرمي
أبو مسعود البَجَلي أحمد بن محمد (ت٤٤٩)
النخشبي عبد العزيز بن محمد (ت٤٥٧)
القاضي عياض اليحصبي (ت٥٤٤)



الروايات غير المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري (ت ٣٢٠)
(٩) الحيري
محمد بن أحمد
ابن حمدان
(ت ٣٥٦)
البرقاني
أحمد بن محمد
ابن أحمد
(ت ٤٢٥)
الخطيب
البغدادي
(ت ٤٦٣)
(١٠) أبو أحمد
ابن عدي
عبد الله بن عدي
الجرجاني
(ت ٣٦٥)
أحمد بن
محمد البِشْري
الإستراباذي
(١١) الأخسيكثي
أبو نصر أحمد بن
محمد الدِّهقان
(ت قبل ٣٩٠)
نصر بن الحسن
أبو الحسن
المرغيناني
(ت حوالي ٤٦٠)
عبد العزيز بن
عبد الرزاق
المرغيناني
(ت ٤٧٧)
نجم الدين النسفي
(ت ٥٣٧)
إبراهيم بن إسماعيل
ابن إسحاق الصفار
(ت ٥٣٤)
داود بن محمد
الخالدي
(ت ٥٧٣)
(١٢) ابن أبي الهيثم
محمد بن خالد
الدِّهقان
(ت ٣٦٢)
الخطابي
حمد بن محمد
(ت ٣٨٨)
(١٣) أبو أحمد الجرجاني
محمد بن محمد بن يوسف
(ت ٣٧٣ أو ٣٧٤)
إسماعيل بن أحمد
الأهوازي
(ت ٤١٣)
أحمد بن موسى
ابن مردريه
(ت ٤١٠)
أبو نعيم الأصبهاني
(ت ٤٣٠)
الأصيلي عبد الله بن إبراهيم
(ت ٣٩٢)
الجياني
أبو علي
(ت ٤٩٨)
القاضي عياض
(ت ٥٤٤)

الروايات غير المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري (ت٣٢٠)

(١٤) النعيمي أحمد بن عبد الله (ت٣٨٦)

الحسن ابن علي الكرابيسي (ت٤٥٢)
إسماعيل ابن منصور المقرئ (ت بعد ٥١٢)

ابن أبي الفوارس محمد بن أحمد (ت٤١٢)
أبو الحسين ابن الغريق محمد بن علي (ت٤٦٥)
عبيد الله بن أحمد الرقي (ت٤٤٣)
أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين (ت٤٥٨)
النقيب عبد السلام بن أحمد (ت٤٧٦)

أبو عمر المليحي عبد الواحد بن أحمد (ت٤٦٣)
إسماعيل بن منصور المقرئ (ت بعد ٥١٢)
البغوي محيي السنة الحسين بن مسعود (ت٥١٦)
أبو سعد الجيلي (ت بعد ٥٢٠)
محمد بن خلف أبو عبد الله الصوفي (ت٥٣٠)
محمد بن إسماعيل أبو الفضل الهروي (ت٥٣٤)
خلف بن عطار النجار (ت٥٣٦)

إبراهيم بن محمد أبو مسعود الدمشقي (ت٤٠٠ أو ٤٠١)

الروايات غير المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفَرِبَري (ت٣٢٠)

(١٥) ابن السكن: سعيد بن عثمان (ت٣٥٣)

(أ) سعد بن سعيد
ابن جزي
البلنسي
(ت٣٧٨)

ذريته

ابن الأبار
(ت٦٥٨)

(ب) محمد بن يحيى
ابن برطال
(ت٣٩٤)

أبو الوليد
ابن الفرضي
(ت٤٠٣)

(ج) محمد بن إسماعيل
أبو عبد الله الأندلسي
(ت٣٩٤)

(د) أحمد بن عون الله
أبو جعفر البزاز
(ت٣٧٨)

عبد الله بن محمد
الأسلمي
(ت بعد ٤٢٠)

عبد المجيد
القرطبي
(ت بعد ٣٩٤)

أبو عمر الطلمنكي
أحمد بن محمد
(ت٤٢٩)

ابن نبات
محمد بن سعيد
(ت٤٢٩)

محمد بن عتاب
(ت٤٦٢)

عبد الرحمن بن
محمد بن عتاب
(ت٥٢٠)

القاضي عياض
(ت٥٤٤)

الروايات غير المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري (ت٣٢٠)
(١٥) ابن السكن: سعيد بن عثمان (ت٣٥٣)
(هـ) أبو عبد الله ابن الفنتوري محمد بن أحمد القرطبي (ت٣٨٠)
ابن نبات محمد بن سعيد (ت٤٢٩)
محمد بن عتاب (ت٤٦٢)
عبد الرحمن بن محمد بن عتاب (ت٥٢٠)
القاضي عياض (ت٥٤٤)
ابن بُنُّوش عبد الله بن ربيع (ت٤١٥)
ابن حزم علي بن أحمد (ت٤٥٨)
(و) عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أسد الجهني (ت٣٩٥)
ابن المكوي عبد الله بن أحمد (ت ٤٨٨)
أبو عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣)
أبو علي الجياني (ت٤٩٨)
ابن الحذاء أحمد بن محمد (ت٤٦٧)
أبو علي الجياني (ت٤٩٨)
ابن مغيث يونس بن محمد (ت٥٣٢)

٣ - الرِّوايات المؤرَّخة(١)

[١]. روايةُ ابنِ ناقِبٍ (قبل ٣٠٠-٣٨١)

(تاريخ السماع: ٣١٣)

هو مُحَمَّدُ بنُ حَمٍّ بنِ ناقِبٍ البُخَاريُّ اليُوْخَسُوْنِيُّ، أبو بَكرٍ الصَّفَّارُ(٢).

شيخٌ مَستُورٌ، مَقبُولُ الرِّوايةِ، لم يَطعن أحَدٌ عَليه بجَرحٍ(٣).

يبدو أنَّه قد وُلدَ قبلَ سنةِ ثلاثِ مئةٍ؛ فإنَّ حاتمَ بنَ أَحمَدَ بنِ مَحمودٍ الكِنْديَّ البُخاريَّ الصَّيْرفيَّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٤) هو أقدَمُ مَشايخِه -الَّذين وقَفنا علَى ذِكرِهم- وفاةً(٤)، وقد سمعَ أبو بكرٍ من الفِرَبريِّ بقريتِه (فَربر) كتابَ «الجامع الصَّحيح» -ضمن ما سمعَ منه(٥)- سنةَ ثلاثَ

---

(١) الرُّواةُ في هذا القسم مرتَّبون بحسب سنَواتِ سَماعِ كلٍّ منهم للكتابِ من الفربريِّ، وقد ذكَرنا «تاريخَ السَّماعِ» جِوارَ كلِّ روايةٍ قبلَ فَرشِ تَفاصيلِها.

(٢) انظر لترجمته «الإكمال»: ٤٢٢/٧، و«الأنساب»: ٧٠٩/٥ = (اليُوْخَسُونيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢٩٦/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٥٢٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٤/١٦، و«توضيح المُشتبه»: ٢٠٦/٩-٢٠٧، وهو منسوبٌ إلى (يُوخَسُون)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (بُخارَى)، وضبَطَها ياقوت بالشِّين المعجمة، انظر «معجم البلدان»: ٤٥٢/٥، وقد نَقل ابنُ ماكُوْلا عن الإمام أبي بكرٍ الخَطيب البَغداديِّ أنَّ اسمَ والده هو (أَحمَد)، كما في «تهذيب مستمر الأوهام»: ص١٤٢، فيبدو أنَّ (حَمَّ) لَقبٌ غَلَبَ علَيه، والله أعلم.

(٣) لم تبلغنا أخبارُه كما ينبغي، وما ذكَرناه هو تصوُّرٌ ناشئٌ عن الاستنباطات المُستَقاةِ من المعلوماتِ المُجمَّعة عنه في المصادر المتاحة، والله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٨٠/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، ورواية ابن ناقبٍ عنه مذكورةٌ في ترجمة ابن ناقبٍ من كتاب «الأنساب» ٥٣٠/١٣.

(٥) يروي ابنُ ناقبٍ عن الفَربريِّ كتابَ «شمائل البخاريِّ» لأبي جعفرٍ الورَّاق، وقد اقتبَس من طريقِه الإمام أبو بكر الخطيب البغداديُّ كثيرًا من نصوص هذا الكتاب، انظر «تاريخ مدينة السلام»: ٣٢٥/٢-٣٢٦ و٣٢٨ و٣٣٢ و٣٣٧* و٣٣٨ و٣٤٦ و٣٤٩* (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تقييد المهمل»: ٢٠/١ و٢١، و«تاريخ دمشق»: ٧٠/٥٢-٧١ و٧٣ و٧٥ و٧٧ و٨٣* و٨٧-٨٨*، و«تهذيب الكمال»: ٤٤٠/٢٤ و٤٤٣ و٤٤٧ و٤٥٠* و٤٥٣، وقد حدَّث ابن ناقبٍ بهذا الكتاب في مدينة (سمرقند)؛ فسمعَه منه جماعةٌ من أهل العلم، منهم: الحافظ أبو سَعدٍ الإِدْريسيُّ، كما في المواضع المنجَّم عليها آنفًا.

عشرةَ وثلاثِ مئةٍ[1]، فيَنبَغي أن يَكونَ وقتَئذٍ -في أقلِّ تَقديرٍ- ابنَ خَمسَ عشرةَ سنةً، والله أعلم.

ويبدو أنَّ ابنَ ناقِبٍ لم يَرحَل إبَّانَ طَلَبه للعِلم خَارجَ حُدودِ مدينة (بُخَارَى)، مكتفيًا بمَن فيها من أئمَّة العِلم والرِّواية من أبنائِها أو الوَافدِين إلَيها؛ لأنَّ كلَّ الَّذين وقَفنا علَى تَسميتِهم من مشايِخِه هم من أهل مدينة (بُخارَى) أَصلًا أو وفادةً[2]، علَى أَنَّه قد انتَقل -فيما بَعدُ- إلى مدينة (سَمَرقند) وسَكَنها؛ ففيها حدَّث بكتابِ «الجامع» مرَّتَين: سنةَ ثمانٍ وسِتِّين وثلاثِ مئةٍ، وسنةَ ثمانٍ وسَبعينَ وثلاثِ مئةٍ[3]، وهناكَ وافَاه أَجلُه في شهر (رَبيعٍ الأوَّل)، سنةَ إِحدَى وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ.

ولم تَلقَ رِوايتُه لكتاب «الجامع» رَواجًا كافيًا يَليقُ بها؛ فالنَّقلُ عَنها مَعدومٌ في المصنَّفات الَّتي أُلِّفت لشرح الكتابِ وبَيانِ مشكلاتِه وتوضيح اختلافِ رواياتِه؛ لعَدَم اطِّلاعِهم علَيها، لا إعراضًا عنها، ولعلَّ السَّببَ في ذلك -والله أعلمُ- نابعٌ من مُقامِه الدَّائمِ في شمال إقليم (خُراسان)؛ ممَّا أدَّى إلى عَدَم انتشارِ ذِكرِه واشتهارِه لَدَى طَلبةِ العِلم الوافدين من بلدان الشَّرق، عِلَاوةً علَى مُعاصرتِه لكِبارِ أئمَّة العِلم الآخذين عن الفَربريِّ، كالمُستَملي والحَمُّوييِّ، ولَمَعانُ أسمائِهم

---

(١) انظر «توضيح المشتبه»: ٣/٣٢٦، و٥/٣١-٣٢، و٩/٢٠٧.

(٢) لم نَقف إلَّا علَى تسمية ثلاثةٍ من مشايخه -إضافةً إلى الفَربريِّ وحاتمِ الكِنديِّ-، وهم:

[١]. مُحمَّد ابنَ سَعيدِ بن حاتم البُخاريُّ، أبو جعفرٍ الزَّنْدَنيُّ، المتوفَّى في شَهر (رمضان)، سنةَ عشرين وثلاث مئةٍ، انظر «الإكمال»: ٤/١٤٦، و٧/٤٢٢، و«الأنساب»: ٣/١٧٢-١٧٣ = (الزَّنْدنيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢/٢٩٦، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٣٧٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«توضيح المشتبه»: ٤/١٢٦.

[٢]. مُحمَّد بن سَعيد بن مَحمود بن مُوسى البُخاريُّ النَّوْزَابَاذيُّ الخَيَّاطُ، المتوفَّى في شهر (المُحرَّم)، سنةَ إحدى وعشرين وثلاث مئةٍ، انظر «الأنساب»: ٢/٤٢٦ = (الخيَّاط)، و٥/٥٣٤ = (النَّوْزَاباذيُّ).

[٣]. الحُسَين بن إسماعيلَ، أبو عَليٍّ الفارسيُّ، نَزيلُ (بُخارَى) [كما في «تفسير الثَّعلبيِّ»: ٩/٢١٠]، المتوفَّى سنةَ تسعٍ وثلاثين وثلاثِ مئةٍ، انظر لترجمته «سؤالات السَّهميِّ»: (٤٠٦)، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٧٢٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، ورواية ابن ناقبٍ عنه ذكَرها ابنُ ماكُولا في ترجمته من «الإكمال».

(٣) انظر «توضيح المشتبه»: ٣/٣٢٥-٣٢٦، و٥/٣١-٣٢، و٩/٢٠٧، ولم يصرِّح بكونِه قد حدَّث بكتاب «الجامع» في مدينة (سمرقند)، وإنَّما استنبطنا ذلك؛ لأنَّه قد ذَكَر أنَّ (الحُسَينَ بنَ عليٍّ البَرذَعيَّ) قد سمعَه منه، والبَرذَعيُّ سَمَرقنديُّ النَّشأة، كما في ترجمته، وقد أشَرنا آنفًا إلى كون ابن ناقبٍ قد حدَّث في مدينة (سَمَرقند) بكتاب «شمائل البخاريِّ» لأبي جعفرٍ الورَّاق أيضًا، وأنَّ الحافظَ أبا سعدٍ الإدريسيَّ قد سمعَه منه هناك، فغير مستبعَدٍ أن يكونَ قد سمعَ منه «الجامعَ» أيضًا، والله أعلم.

غَمَّى علَى اسمِه، ولا ريبَ[1].

لكنَّ نُسخةً من كتاب «الجامع» قد قرأها جَماعةٌ من طَلبة العِلم علَى ابنِ ناقبٍ[2]، وذلك سنةَ ثَمانٍ وسِتِّين وثلاثِ مئةٍ، قد اختَرَقت -بإذن ربِّها سبحانَه- حُجُبَ الزَّمانِ والمَكانِ المسوَّرة بالفِتَن الطَّاحنةِ، حتَّى بَلَغت بلادَ الشَّامِ؛ مستقرَّةً في خِزانةِ كُتُبِ الإمامِ الحافظِ الكَبير ابنِ ناصر الدِّين الدِّمَشقيِّ (المتوفَّى سنةَ ٨٤٢)، وهو الَّذي أَسعَفَ البَحثَ بما نقَلَه عنها من المعلُوماتِ الَّتي أَلقَت الضَّوءَ علَى هذه الرِّواية.

وممَّا أسعَفَ به الإمام ابن ناصر الدِّين[3]: أنَّ روايةَ ابنِ ناقبٍ قد تفرَّدَت عن سائرِ الرِّوايات -الَّتي وَصَلت إلَينا عن الفِرَبريِّ- بزيادةِ حديثٍ في كتاب «الجامع»، وذلك في (كتاب الطَّلَاق) منه، في (بابِ مَن أَجَازَ طَلَاقَ الثَّلَاث)، جاءَ فيه: (حدَّثنا أبو دَاوُدَ السِّنْجِيُّ: حدَّثَنا عَبدُ الرَّزَّاقِ: أخبَرَنا ابنُ طَاوُوس، عن أَبيهِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ قال: كانَ الطَّلَاقُ علَى عَهدِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأبي بكرٍ ...)[4].

وبناءً علَيه؛ فقد قَضَى الحافظ ابنُ ناصر الدِّين بكَون الإمامِ البخاريِّ قد شارَكَ الإمامَ

---

(١) نقولُ هذا غيرَ متناسينَ شحَّةَ -بل شبهَ انعدامِ- المراجع والمصادر الَّتي وَصَلت إلَينا من كتب التَّواريخ والتراجم الَّتي تتناوَل تفاصيلَ حياةِ علماءِ تلك الديار.

(٢) منهم [كما في «توضيح المشتبه»: ٢٠٧/٩]: الحافظ أبو عليٍّ الحُسَين بن عَليِّ بنِ مُحمَّد بن الحُسَين بن طاهرٍ البَرْذَعيُّ، الهَمَذانيُّ الأصلِ، السَّمَرقنديُّ النَّشأة، كما سيأتي التَّعريف به ٢٩٥، ولعلَّه هو ناسخُ هذه النُّسخة، فالله أعلم.

(٣) انظر «توضيح المشتبه»: ٣١/٥-٣٢.

(٤) هكذا نقلَه الحافظ ابن ناصر الدِّين مختصرًا، وقال: (وذَكَر الحديثَ بطُولِه)، والمُرادُ به حديث: (كان الطَّلَاقُ علَى عَهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكرٍ، وسنتَين من خِلافةِ عُمرَ، طَلاقُ الثَّلاثِ: واحدةٌ، فقالَ عُمرُ: إنَّ النَّاسَ استَعجَلُوا أمرًا كانَت لَهم فيه أناةٌ؛ فلَو أَمضَيناه علَيهم. فأَمضاهُ علَيهم)، أخرجه عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه»: (١١٣٣٦)، عن مَعمَرٍ، عن ابن طاوسٍ، به، وكذلك أخرجه -من طُرقٍ شتَّى عن عبد الرَّزَّاق- الإمامُ أحمدُ في «مسنده»: (٢٨٧٥) (ط. الرِّسالة)، ومسلمٌ في «صحيحه»: (١٤٧٢)، والطَّبرانيُّ في «معجمه الكبير»: ٢٣/١١ = (١٠٩١٦)، والدَّارقطنيُّ في «سننه»: (٤٠٢٨) (ط. الرِّسالة)، والبَيهقيُّ في «السُّنن الكبير»: (١٤٩٧٢) (ط. عطا)، وقد ذَكَر الحافظُ ابن ناصر الدِّين أنَّ سُقوطَ اسمِ (مَعمَرٍ) شيخِ عبد الرَّزَّاق هكذا هو في نُسخة «الجامع»، وعصَّب هذا الخطأَ بذمَّة أبي داودَ السِّنْجيِّ.

مُسلمًا وغيرَه الرِّوايةَ عن أبي دَاوُدَ سُلَيمانَ بنِ مَعْبَدٍ السِّنْجيِّ (المتوفَّى سنةَ ٢٥٧)[1]، وفي قضائِه هذا نَظَرٌ؛ للاحتمالِ شبهِ الأكيدِ بكَونِ هذه الزِّيادةِ ليسَت من كلام الإمام البخاريِّ، والَّذي ترجِّحُه عدَّةُ قَرائنَ ودلَالاتٍ، لعلَّ من أهمِّها وأَوضحِها: هذا الخَلَلَ الواضحَ في سِياقِ إسنادِ الحديث، المتمثِّل بسُقُوط الواسطةِ الإسناديَّة بينَ (عبد الرَّزَّاق بن هَمَّامٍ) وبين (ابنِ طَاوُوس)، وهو (مَعمَرُ بنُ راشدٍ)، والَّذي يَجعَلُ الحديثَ بهذا الشَّكل مَعلُولًا ضَعيفًا؛ غيرَ مؤهَّلٍ للإدراجِ ضمنَ كتابٍ صحيحٍ مُتقَنٍ، إضافةً إلى كَونِ كتابِ «المُصنَّف» لعَبد الرَّزَّاق -وهذا الحديثُ منقولٌ عنه- من أبرَزِ مصادر الإمام البخاريِّ المُعتمَدة في كتاب «الجامع»، وقد سمعَه من كِبار الأئمَّة من مشايخِه، كابن راهُوْيَه والكَوسج وغيرِهما، فما الَّذي يَحدو به للنَّقل عنه بهذه الصِّيغةِ الخَديجةِ العَليلةِ، ثمَّ يَرويه عن رَجلٍ مَعدُودٍ من أَقرانِه، وهو متمكِّنٌ من نقلِه واقتباسِه تامًّا عن أولئك الكِبار؟!.

والَّذي يظهَر أنَّ هذه الزِّيادةَ قد تسرَّبت إلى الكتابِ عن طَريقِ احتمالٍ يُفضي إلى اعتبارِها زيادةً مُقحمةً دَخيلةً، لا يصحُّ اعتمادُها ضمنَ تَركيبةِ الكتابِ، ولا عَدُّها من مكوِّناتِه العِلميَّة، وأن تَكونَ من كلام الفِرَبريِّ وزوائدِه على الكِتابِ، ويكون ابنُ ناقبٍ قد كتَبها عنه على وجه الفائدةِ يومَ سمعَ الكتابَ منه، ويكونُ سائرُ الرُّواة عن الفِرَبريِّ قد تجنَّبوا نَقلَها عمدًا؛ لِمَا ظَهَر لهم فيها من الخَلَل غيرِ اللَّائقِ بكتاب «الجامع» الَّذي أشَرنا إليه آنفًا، وسماعُ الفِرَبريِّ من أبي داوُدَ السِّنجيِّ مُحتَملٌ جدًّا؛ لأنَّ أبا دَاوُدَ كان رجلًا رحَّالًا جَوَّالًا في البُلدان، وكانت له صِلةٌ ومَعرفةٌ بأَمير مدينة (بُخَارَى) خالدِ بنِ أَحمدَ الذُّهليِّ[2]، فلعلَّ خالدًا قد استَدعاه واستضافَه ضمنَ حُشُود المحدِّثين والعلماء الكثيرةِ الغَفيرةِ الَّتي استضافَها مدَّةَ تولِّيه الإمَارةَ بمدينة (بُخارَى)؛ فسمعَ منه الفِربريُّ عندئذٍ، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ١٢/٦٧.

(٢) أبو داوُدَ السِّنْجيُّ مَعدُودٌ ضمنَ مشايخ الأمير خالدِ الذُّهليِّ الَّذين سمعَ منهم ورَوى عنهم، كما في ترجمة خالدٍ من «تاريخ مدينة السلام»: ٩/٢٥٦-٢٥٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

[٢]. روايةُ المُسْتَمْلي (قبل ٣٠٠-٣٧٦)

(تاريخ السماع: ٣١٤)

هو إِبراهِيمُ بنُ أَحمَدَ بنِ إبراهِيمَ بنِ أَحمَدَ بنِ دَاوُدَ البَلْخِيُّ، أبو إِسحَاقَ المُسْتَمْلي[١].

ثقةٌ ثبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، فقيهٌ فاضلٌ، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي بمَسقَط رأسِه مدينة (بَلْخ)، سنةَ سِتٍّ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ.

رَحَل في طَلَب العِلم إلى الآفاقِ؛ فسمعَ جَمعًا غَفيرًا من الأئمَّة والمَشايخ في شتَّى البُلدان، جَمَع أسماءَهم في «مُعجمٍ»، وقد كان الفِرَبريُّ واحدًا من أولئكَ المشايخ، التَقى به في قريتِه (فَرَبر)، سنةَ أربعَ عشرةَ وثلاثِ مئةٍ، وسمعَ علَيه كتابَ «الجامع»، ونَسَخَ نُسختَه عن أصل الإمام البخاريِّ للكتاب الَّذي كان بحَوزةِ الفِرَبريِّ، ويُحدِّثنا أبو إِسحاقَ نفسُه عن ذلك؛ فيَقولُ: (انتَسَختُ كتابَ البُخاريِّ من أَصلِه، كان عندَ محمَّدِ بن يوسف الفِرَبريِّ، فرأيتُه لم يَتِمَّ بعدُ، وقد بَقِيت علَيه مواضعُ مُبَيَّضةٌ كثيرةٌ، منها تَراجم لم يُثبِتْ بعدَها شيئًا، ومِنها أَحاديثُ لم يُتَرجِم علَيها، فأَضفنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ)[٢].

وقد حدَّث أبو إِسحاقَ بكتابِ «الجامع» ورَواه، فسمِعَه منه النَّاسُ ورَحَل إلَيه طَلبةُ العِلم من شتَّى البُلدان لأَجل ذلك، وقد حَفظَت لنا كُتبُ التَّواريخ والتَّراجم بعضًا من أسماءِ مَن سمعَ الكتابَ منه ورَواه عنه، منهم:

[أ]. مُحمَّد بن أَحمَدَ، أبو نَصرٍ المُقرئُ.

لم نجد له ترجمةً[٣]، وقد ذَكَر الإمامُ الرَّافعيُّ أنَّه كان يَروي كتابَ «الجامع» عن أبي

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٨٧/٥ = (المُستَملي)، و«التقييد»: ٢٢٠/١، و«إفادة النَّصيح»: ص٢٥، و«تاريخ الإسلام»: ٤٢٤/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٩٢/١٦، وقد لُقِّب بالمُستَملي لأنَّه كان يَستَملي للطَّلبة بمدينة (بَلخ) علَى الحافظ أبي بكرٍ عَبدِ الله بن محمَّد بن عَليِّ بنِ طَرخَانَ الطَّرخَانيِّ، وهي مهمَّة لا تُسنَد عادةً إلَّا للفاهمين من الطَّلبة، أمَّا مدينة (بَلْخ) الَّتي يُنسَب إلَيها؛ فهي إحدى عَواصم إقليم (خُراسان) الأربع، وهي تقَع اليوم ضمنَ أراضي (أَفغانستان)، انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٢١ و٤٢٤ و٤٦٢-٤٦٥.

(٢) انظر «التعديل والتَّجريح»: ٣١٠/١-٣١١.

(٣) يغلب على ظنِّنا أنَّه هو نفسُه (محمَّد بن أحمد، أبو نصرٍ البَلْخيُّ الغَزْنَويُّ) راوي كتاب «مَعالم السُّنن» عن =

إِسحاقَ المُستَملي، وأنَّ أبا الفَتحِ ناصرَ بنَ نَصرِ بن أبي الفَوَارِسِ قد سمِعَه منه ورَواه عنه[1]، فالله أعلم.

[ب]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ خَالِدِ بنِ مُسَافِرِ الهَمْدَانيُّ، أبو القاسِمِ ابنُ الخَرَّازِ الوَهْرَانيُّ ثمَّ البَجَّانيُّ[2].

ثقةٌ ثبتٌ، فاضلٌ، متَّفقٌ علَيه.

وُلِدَ سنةَ ثَمانٍ وثَلاثينَ وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (المَرِيَّة) الأندلسيَّة، في شهر (رَبيعٍ الأَوَّل)، سنةَ إِحدَى عشرةَ وأربعِ مئةٍ.

رَحَلَ في طَلب العِلم وتَحصيلِه إلى بُلدان المشرق الأَقصى، وبقي في التَّرحال والطَّواف هناكَ نَحوًا من عشرين عامًا[3]، فاجتَمَع له ما لم يجتَمع لغَيرِه من أبناء بلدِه، وكان كتابُ «الجامع» من بين أهمِّ المصنَّفات الَّتي حصَّلها سماعًا في رِحلتِه؛ فقد سمعَه علَى عِدَّةٍ من تلامذةِ الإمام الفِرَبريِّ، كأبي الفَيض اللَّاكُمَالَانيِّ وابنِ شَبُّويَه وأبي إسحاقَ المُستَملي، وكان سماعُه للكتاب علَى ابن شَبُّويَه والمُستَملي سنةَ خمسٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ[4].

= مؤلِّفه الإمام الخَطَّابيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٨٨)، انظر «معجم السَّفَر» للسِّلَفيِّ (ط. الباروديِّ): ص١٨٣-١٨٤، و«ذيل التَّقييد»: ٤٦٦/١، و٢٤/٣ (ط. المراد)؛ لأنَّه كأبي إسحاقَ المُستَملي بَلْخيٌّ، ولأنَّ الإمامَ الفقيه أبا المَحاسنِ عَبدَ الواحدِ بنَ إسماعيلَ الرُّوْيانيَّ يَروي عنه، وقد ذكَر العلَّامة ابنُ رُشَيدٍ أبا المَحاسنَ ضمنَ رواةِ كتاب «الجامع» عن أبي إسحاقَ المُستَملي، كما في «إفادة النَّصيح»: ص٢٨، وروايتُه عنه مباشرةً مستحيلةٌ؛ لأنَّ الرُّويانيَّ وُلد سنةَ (٤١٥)، بعدَ وفاة المُستَملي بتسعٍ وثلاثين سنةً، كما في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»: ٢٦٠/١٩، فيبدو أنَّ الرُّويانيَّ كان يَروي الكتابَ عن شيخِه أبي نصرٍ البَلْخيِّ عن المُستَملي، فسقَط اسمُ أبي نصرٍ في ذِهن ابن رُشَيدٍ وقتَ الكتابة، على أنَّ هذا الاتِّحادَ الظَّنِّيَّ -إنْ صحَّ- لا يُغيِّر شيئًا من انعدام المعرفة بحال أبي نصرٍ؛ لأنَّنا لم نجد للغَزْنَويِّ تَرجمةً أيضًا، فالله أعلم.

(١) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ١٥٦/١، و٤٢١/٣، والرَّاوي عنه (ناصر) لم نجد له ترجمةً هو الآخَر.

(٢) انظر لترجمته «جذوة المقتبس»: ص٣٩٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المَدارك»: ٢١٨/٧، و«الأنساب»: ٦٢٠/٥ = (الوَهْرَانيُّ)، و«الصِّلة» لابن بَشكوال (ط. بشَّار عوَّاد): ٤١٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ١٩٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٣٢/١٧.

(٣) انظر «ترتيب المدارك»: ٢١٩/٧.

(٤) انظر «طَوق الحَمَامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ٢٨٦/١.

وقد حدَّث بالكتاب عنهم عندَ رجوعِه إلى ديارِه، وسمعَه النَّاسُ منه هناكَ، وكان من أبرزِ مَن سمعَه منه الإمامُ الفقيهُ أبو محمَّدٍ عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ سَعيدِ بنِ حَزْمٍ الظَّاهريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٦)؛ فقد سمعَه منه في مَسجدِ العُمَريِّ الواقعِ بالجانب الغَربيِّ من مدينة (قُرطبة)، وذلك سنةَ إِحدى وأربع مئةٍ[1].

وقد اعتمَدَ الإمامُ ابنُ حَزمٍ على روايةِ ابنِ الخَرَّاز للكتاب عن المُستَملي اعتمادًا شبهَ كُلِّيٍّ في النُّصوص الَّتي كان يقتبسُها من كتاب «الجامع» ليودِعَها في مصنَّفاتِه[2]، فأسهَمَ بذلك في تَوفيرِ عددٍ من النُّقولِ يَكفي الدَّارسَ لعَقد المُوازنة بينَ روايتِه وروايةِ الحافظِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ

---

(١) انظر «طَوق الحَمَامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ٢٨٦/١.

(٢) للاطِّلاع على تلك الاقتباسات، انظر:

* «المحلَّى»: ٢٠/١ و٣٣ و٣٩ و٧٠ و٨٦ و٩٦-٩٧ و١٠١ و١٠٣ و١٢٧ و١٢٩ و١٧٧ و١٨٨ و٢٠٨ و٢١٦-٢١٧ و٢٢٠، و٩/٢ و١٩-٢٠ و٢٣ و٢٨ و٢٩-٣٠ و٤٤ و٥٦ و١٢٠-١٢١ و١٢٣ و١٤١ و١٤٤ و١٥٤ و١٥٥ و١٦٤ و١٨٦ و٢٠٩ و٢٥٢ و٢٥٥ و٢٧٣، و٥١/٣-٥٢ و٥٦-٥٧ و٥٨ و٦٠ و٨٥ و١١٩-١٢٠ و١٢٢-١٢٤ و١٤٧ و١٥٢ و١٦٢-١٦٣ و١٩٨ و٢١٠-٢١١ و٢١٧ و٢٣٢-٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٦ و٢٥٦ و٢٦١، و٥/٤ و٩ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٣٧ و٥٥ و٦١ و٦٥ و٧١ و٧٣ و٧٧ و٧٩ و٨١ و٩٠ و٩٨-٩٩ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٨ و١١١ و١٢٢ و١٢٤ و١٢٦ و١٥٢ و١٥٨ و١٨٩ و٢٠٤ و٢٠٨ و٢١٥ و٢٣٩ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٥٢ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٥، و٢٦/٥ و٦٢-٦٣ و٦٥ و٦٨ و٧٤ و٧٦ و٨٥ و٨٧ و٨٩-٩٠ و٩٢ و٩٤ و٩٥ و٩٨ و١٠١-١٠٢ و١١٠ و١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٩ و١٣٩ و١٤٤-١٤٧ و٢٠١-٢٠٢ و٢٥١ و٢٦٩ و٢٧٠، و١٨/٦-١٩ و٥٠ و٦٠ و٦٥ و١٠٧ و١١٨ و١٤٦ و١٥٧ و١٦٥ و١٧٧ و٢٠٠ و٢٠٦ و٢٢١ و٢٣٠ و٢٦٩، و٢/٧ و١٢ و٢١-٢٢ و٧٢ و٨٥-٨٦ و٨٩-٩٠ و٩٨-٩٩ و١٠٠ و١١٠-١١١، و٤٦١/٩.

* «الإحكام في أُصول الأَحكام»: ١٣٠/١، و٢٠٣/٢، و٢٨٠/٣، و٥٢٧/٤ و٥٥٤ و٥٨٣ و٥٨٥، و١١/٥ و١٣ و١٤-١٥ و٢٠ و٢٣ و٢٥ و٢٨ و٢٩ و٣٣ و٦٣-٦٤ و١٧٢، و١٧٩/٦ و٢١١ و٢٦٥، و٤٥٦/٧، و٥٤٨/٨.

* «حَجَّة الوَداع»: (١ و٨-١٠ و١٥ و١٦ و٢٧ و٢٨ و٥٣ و٦٨ و٦٩ و٧١-٧٣ و٧٨ و٨١ و٨٧ و٩٤ و٩٥ و٩٩ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٩ و١١٠ و١١٢ و١١٣ و١٢١ و١٣٢ و١٣٨ و١٤٨ و١٥١ و١٥٢ و١٧٠ و١٨١ و١٨٩ و٢٠٢ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢١٢ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٩ و٢٢٧ و٢٣٢ و٢٦٤ و٢٩٤ و٣٠٩ و٣١٦ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٣٤ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٦٠ و٣٧٠ و٣٧٤ و٣٨٩ و٣٩٠ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٧٢ و٥٠٨ و٥١٠ و٥١٢ و٥٢٥).

* «الفِصَل في المِلل والأَهواء والنِّحَل»: ١٦٠/١، و١٣١/٢ و١٣٦.

* «طَوق الحَمامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ٢٨٦/١-٢٨٧ و٢٩١ و٢٩٢.

* «جمهرة أنساب العرب»: ص٢٣٣.

للكتاب عن المُستَملي، ممَّا يُتيح للباحث تقييمًا عِلميًّا دقيقًا لكلٍّ منهما.

[ج]. عَبدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بنِ عَبدِ اللهِ الأَنصاريُّ، أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ[1] المالكيُّ[2].

حافظٌ كبيرٌ، وإمامٌ حجَّةٌ.

توفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين وأربعِ مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» على ثلاثةٍ من تلامذة الإمام الفَربريِّ، وهم: الحَمُّويِيُّ والمُستَملي والكُشْمِيهَنيُّ، في سنَواتٍ متفاوتةٍ، وروايتُه عنهم من أَشهَرِ رواياتِ الكتابِ لَدَى العلماءِ والمحقِّقين، ومن أكثرِها تداوُلًا شَرقًا وغَربًا، وكان سماعُه لكتاب «الجامع» علَى أبي إسحاق المُستَملي بمدينة (بَلْخ)، سنةَ أربعٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ، وأَتمَّه سنةَ خَمسٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا في فصلٍ خاصٍّ ضمنَ الكلام عن (أَعمدة النُّسخة اليونينيَّةِ)[3]؛ فقد اعتَمَد الحافظُ اليُونِينيُّ علَى رواية أبي ذرٍّ بكلِّ تفاصيلِها في ضبط نصِّ «الجامع»[4].

وممَّن يُحتمل سماعه من المُستملي:

[*]. مُحمَّد بن أَحمدَ بن محمَّد بن سُلَيمانَ بنِ كَامِلٍ البُخاريُّ، أبو عَبدِ الله الوَرَّاق، المَعروف بـ(غُنْجَار)[5].

---

(١) الهَرَويُّ نسبة إلى (هَرَاة) مدينة أفغانية تقع غربي (أفغانستان) يمر بها نهر هريرود. انظر «الأنساب»: ٦٣٧/٥.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ٤٥٦/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٣٣٤/٣، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٤٠٠، و«ترتيب المدارك»: ٢٢٩/٧، و«تبيين كذب المفتري»: ص٢٥٥، و«التَّقييد»: ١٧٠/٢، و«إفادة النَّصيح»: ص٣٩، و«تاريخ الإسلام»: ٥٤٠/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٥٤/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٠٣/٣، و«البداية والنِّهاية»: ٦٨٨/١٥ (ط. التُّركيِّ)، و«العِقد الثَّمين»: ٥٣٩/٥، و«فهرس الفهارس والأثبات»: ٦١٠/٢، وجدُّه: (غُفَير) بضمِّ الغين المعجمة مصغَّرًا، انظر «تكملة الإكمال»: ٣٧٧/٤، و«تبصير المنتبه»: ١٠٤٧/٣.

(٣) انظر ص٤٧٧.

(٤) ذكر ابن المِبْرَد في «النِّهاية في اتِّصال الرِّواية» ممَّن روى عن المستملي: سَعِيدَ بنَ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ نُعَيمٍ النَّيْسَابُوريَّ، أبا عُثمانَ الصُّوفيَّ العَيَّارَ (ت: ٤٥٧) وهو من رُواة الكتابِ المشهورين عن (الشَّبُّويِيِّ)، أمَّا روايتُه للكتاب عن أبي إسحاقَ المُسْتَملي؛ فهو غير مَعروفٍ بها، ولا مَعدودٍ ضمنَ الرُّواة عنه، فلعل وهمًا قد وقع في الأسانيد، والله أعلم. انظر «النِّهاية في اتِّصال الرِّواية»: ص٢٤٦ و٢٥٧ = (٤٠٥ و٤٢٤).

(٥) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٥، و«الأنساب»: ٣١١/٤ = (الغُنجَار)، و«معجم =

ثقةٌ ثبتٌ، حافظٌ كبيرٌ، إمامٌ مشهورٌ، له كتابُ «تاريخ بُخَارَى».

توفِّي بها سنةَ اثنتَي عشرةَ وأربع مئةٍ.

نشأَ في أُسرةٍ عِلميَّةٍ[1]، ورَحَل في طَلب العِلم إلى بُلدان إقليم (خُراسان)، فسمعَ بمدينة (بَلْخ) -ضمنَ ما سمع- كتابَ «الجامع» علَى أبي إسحاقَ المُستَملي، وحدَّث به عنه بمدينتِه (بُخارَى)[2].

= الأدباء»: ٢٣٤٩/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٤/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٥٢/٣، والغُنجارُ معناه: أحمرُ الوَجنتَين، ولم يكن هو أحمرَ الوَجنتين وإنَّما لُقِّب بذلك لأنَّه اعتَنى بجَمع حديث (عيسى بن موسى) الذي كان يلقَّب بذلك اللَّقب.

(١) ذكَرَت المصادرُ له أَخَوين كانا من المُحدِّثين، وهما: عَليُّ بن مُحمَّد (المتوفَّى بعدَ سنةِ ٤١٤)، وكامِل بن مُحمَّد (المتوفَّى بعدَ سنةِ ٤٠٥)، انظر لترجمتَيهما -تِباعًا- «المُنتَخب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٣٧٥ و٤٢٦، و«تاريخ الإسلام» (ترجمة كاملٍ): ١٦٩/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) هكذا يُفهَم من عبارة الإمام ابن السَّمْعانيِّ، ولم يصرِّح بروايته لكتاب «الجامع»، فذكرناه علَى وجه الاحتمال، انظر «الأنساب»: ٢٨٧/٥ = (المُستَملي)، والله أعلم.

[٣]. رِوايةُ الحَمُّوْيِيِّ (٢٩٣-٣٨١)

(تاريخ السماع: ٣١٥ و٣١٦)

هو عَبدُ الله بنُ أَحمَدَ بن حَمُّويَهْ [بنِ مَرْدُويَهْ] بنِ أَحمَدَ بنِ يُوسُفَ بن أَعْيَنَ الحَمُّوْيِيُّ، أبو مُحمَّدٍ السَّرْخَسِيُّ ثُمَّ الهَرَويُّ البُوْشَنْجيُّ[١].

ثقةٌ ثبتٌ، حافظٌ مُتقنٌ ضابطٌ، متَّفقٌ علَيه.

وُلد سنةَ ثَلَاثٍ وتِسعِينَ ومئتَين.

وتوفِّي بمدينة (هَرَاة)، للَيلَتَين بَقِيتا من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ إِحدَى وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ.

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بُلدان ما وَراء النَّهر، ولم يتجَاوَزها إلى غيرِها، وكان مُعتنيًا بكُتُبه وسَماعاتِه، ضابطًا لها؛ فقد وصَفها تلميذُه الحافظُ أبو ذرٍّ الهَرَويُّ بأنَّها (أُصولٌ حِسَانٌ)، وكان كتابُ «الجامع» من أهمِّ تلك الأصول الَّتي حصَّلها أبو مُحمَّدٍ في تَرحالِه[٢]؛

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٦٨/٢ = (الحَمُّوييُّ)، والتقييد: ٦٣/٢، و«تكملة الإكمال»: ١٨/٢، و«إفادة النَّصيح»: ص٢٩، و«تاريخ الإسلام»: ٥٢٠/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٩٢/١٦، و«توضيح المشتبه»: ٣٢٥/٣، وما بين المعقَّفتَين ثابتٌ في نَسبِه، كما في «توضيح المشتبه»، وكذلك في «الأنساب»: ١٥٢/٥ = (اللَّيثيُّ)، وبرنامج الوادي آشيّ: ص١٨٩، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣، أمَّا (حَمُّويَهْ)؛ فهو مَعدولٌ عن اسم (مُحمَّد) بلسان الفُرس، كما في «برنامج التُّجيبيِّ»: ص٧٨، وإفادة النَّصيح، وقد ذَكَر الحافظ ابن ناصر الدِّين أنَّ جدَّه (أعيَن) كان صاحبَ لِواءِ أمير المؤمنين عَليِّ بن أبي طالبٍ ﵁، وقد نَقل العلَّامة ابنُ رُشَيدٍ في الكلام على نسبته فوائد في كتابه «إفادة النَّصيح»، ومدينة (سَرخس) تابعةٌ لمدينة (مَرو)، وتسمَّى اليومَ: (تَجَنْد)، انظر بلدان الخلافة الشرقيَّة: ص٤٣٧-٤٣٨، ويبدو أنَّها كانت مسقَط رأسِ الحَمُّوييِّ، أمَّا مدينة (هَرَاة)؛ فهي كمدينة (مَرْو) إحدى عَواصم إقليم (خُراسان) الأربع، وتقع اليومَ ضمنَ أراضي (أفغانستان)، ومدينة (بُوشَنج) تقَع غَربيَّ مدينة (هَراة) وهي تابعةٌ لها، انظر «بُلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٢١ و٤٢٤ و٤٤٩-٤٥٥.

(٢) كان كتاب «المُسنَد» [المُنتَخب منه] وكتاب «التَّفسير» كِلَاهما للإمام عَبدِ بن حُمَيدٍ من بين تلك الأُصول الَّتي حصَّلها أبو محمَّدٍ؛ فقد سَمعَهما من (أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ خُزَيم الشَّاشيِّ) عن مؤلِّفهما، وكذلك كتاب «المُسنَد» [المعروف بالسُّنن] للإمام الدَّارميِّ؛ فقد سمعَه من (عيسى بن عُمَر بنِ العَبَّاس السَّمَرقَنديِّ) عن مؤلِّفه، وقد اتَّصلت روايةُ هذه الكُتب للمتأخِّرين شَرقًا وغَربًا من طَريق أبي مُحمَّدٍ الحَمُّوييِّ، انظر =

فسمعَه على الفِرَبريِّ بقريتِه (فَربر).

وأما تَحديد سنةِ سَماعِ أبي مُحمَّدٍ للكتاب علَى الفِرَبريِّ، فإنَّ الحافِظَ أبا ذَرٍّ الهَرَويَّ يتردَّد في تَعيين سنةِ السَّماع بينَ سنةِ خَمسَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، وبينَ سنةِ أَربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ[1]، وكان في الأَغلَب جازمًا بكونه سنةَ خمسَ عَشرةَ وثلاث مئةٍ[2]، وأمَّا الدَّاوُوديُّ؛ فحدَّد سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ تاريخًا للسَّماعِ[3].

فأمَّا سنة أربعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ فلم نَجد أحدًا مُعَيَّنًا حَكَم بها[4]، لكن ذكر أنَّ سماعَ المُستَملي للكتاب بدَأَ سنةَ أربعَ عشرةَ، وانتَهى سنةَ خمسَ عشرةَ[5]، فلعلَّ الحافظَ أبا ذرٍّ كان

= «المُحلَّى»: ٢٦٩/٤، و٢٨٠/٨، و٤٤٨/٩ و٥٢٨، و٨٨/١٠ و١٠١ و١٠٢-١٠٣ و٣٣٨، و٢٠٩/١١-٢١٠ و٣٨٦، و«أحاديث في ذمِّ الكلام وأهلِه» للهَرَويِّ: (٧ و١١٧ و١٤٥ و١٥٥ و٢٢٣ و٢٤٧ و٣٠٩ و٣٢٠ و٤٨٨ و٥٥٤ و٦٣٥ و٧٣٥ و٧٥٩ و٧٦٥ و٧٧٥ و٨٤٤ و٩٥٧)، وتفسير البغَويِّ (ط. طيبة): ٣٩/١ و٤٥، و١٢٦/٧ و٣٤٨، و٢٨٤/٨-٢٨٥ و٥١٩، و«معجم السَّفَر» للسِّلفيِّ (ط. البارودي): ص٢٩٢، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٧٣/٤، و«برنامج التُّجِيبيِّ»: ص١٢٥-١٢٦، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٥٣٤/٢، و«برنامج الوادي آشيِّ»: ص١٩٩ و٢٠١ = (١٦ و١٩)، و«المعجم المفهرس» - تِباعًا -: ص١٣٤ و١٠٨ و٤١-٤٢ = (٤٨٢ و٣٦٤ و١٨)، و«تغليق التَّعليق»: ١٦٩/٤، وكتاب «موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق»: ٥٨٣/١-٥٨٦ و٥٤٤-٥٤٧.

(١) نقَل عبارتَه المعبِّرة عن الشكِّ العلَّامة ابنُ رُشيدٍ في «إفادة النَّصيح»: ص٣٣.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٦٣/١-٦٤، و«فهرسة ابن خير»: (١٥٢)، و«إفادة النَّصيح»: ص٣٣.

(٣) كما هو مذكورٌ في سند روايةِ الحافظ أبي الوَقت السِّجزيِّ للكتاب عنه، وهو أشهرُ أسانيد الكتاب عندَ المتأخِّرين، ومن طريقه رُوي في (النُّسخة اليُونِينيَّة)، وانظر «الأربعين في الجهاد والمُجاهدين»: ص٢١ = الحديث الأوَّل، و«وفيات الأعيان»: ٢٢٦/٣، و«مشيخة أبي بكرٍ ابن عبد الدَّائم»: (١٧).

(٤) ذكرَ الحافظ التُّجِيبيُّ الاختلافَ في تحديد سنة سماعِ الحَمُّويِيِّ للكتاب، فقال: (واختُلفَ في تاريخ هذا السَّماع؛ فقيل -وهو الأَكثرُ-: إنَّه كان في سنة ستَّ عشرة وثلاث مئةٍ، وقيل: بل كان سنةَ خمسَ عشرةَ، وقيلَ غير ذلك)، انظر «برنامجه»: ص٦٩، فلعلَّ القولَ الأَخيرَ غيرَ المبيَّن يقصد به سنةَ أربعَ عشرةَ، فالله أعلم.

(٥) حكاه الحافظ التُّجِيبيُّ دونَ أن يسمِّي قائلَه، انظر «برنامجه»: ص٧٥، وقد شاركَ أبو إسحاقَ المُستَملي أبا محمَّدٍ الحَمُّويِيَّ الرِّوايةَ عن (إبراهيم بن خُزيم)، كما في «التحبير في المعجم الكبير»: ٥٥٧/١، ولعلَّ ما قالَه المُستَملي وهو يصف أصلَ الإمام البخاريِّ الَّذي نَقَل عنه نسختَه [كما نقلناه عنه]؛ حيث قال: (فأَضَفنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ)، يؤيِّد السَّماعَ المُشترَكَ للكتاب بينَهما، خاصَّةً وأنَّ الحافظَ أبا ذرٍّ قد سمعَ الكتابَ علَى المُستَملي بعدَ أن سمعَه على أبي محمَّدٍ الحَمُّويِيِّ، فيبدو أنَّ أبا ذرٍّ قد أخبرَه بذلك عندما استشكَل بعضَ الاختلافاتِ بينَهما من التقديم والتَّأخير؛ فحكَى له المُستملي تلكَ الحكايةَ لتَستَبينَ حقيقةُ الحالِ، فالله أعلم.

يتردَّد بسبب الاشتباهِ الذِّهنيِّ في تَعيينِ السَّماعِ بينَ زَمَنَي ابتدائِه وانتهائِه[1]، والله أعلم.

وأمَّا سنة خمسَ عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ فقد حَكَم بها الحافظان: أبو مُحمَّدٍ الرُّشَاطِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٢)، وأبو بَكرٍ ابنُ خَلْفُون (المتوفَّى سنةَ ٦٣٦)[2]، والإمام الذَّهَبيُّ في أحَدِ الأقوالِ[3].

وأمَّا سنة ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ فقد حَكَم بها كلٌّ من الحُفَّاظ: ابن نُقطَةَ البَغداديُّ (المتوفَّى سنةَ ٦٢٩)، وابنُ رُشَيدٍ السَّبْتيُّ (المتوفَّى سنةَ ٧٢١)، والذَّهبيُّ في أَحَد الأَقوال[4]، وحَكَم في قولِه الثَّالثِ بأنَّ سماعَ أبي مُحمَّدٍ للكتابِ كانَ في سنة خمسَ عشرةَ وستَّ عشرةَ معًا[5]، ولم يُبيِّن إن كان قصدُه أنَّ السَّماعَ تكرَّر مرَّتَين في سنتَين متوالِيتَين، أو أنَّه لمرَّةٍ واحدةٍ استمرَّت لمدَّة سنتَين.

على أنَّنا نميلُ إلى القول بتَكرار سماع الكتاب مرَّتين؛ لأنَّ هذا يُبرِّر ويُفسِّرُ الاختلافَ الواقعَ بينَ روايةِ أبي ذرٍّ ورواية الدَّاوُوديِّ (وعنه أخذ أبو الوقت) في بعض المواضع من كتاب «الجامع»[6]، إذ نجد أنَّ النصَّ (لفظةً كان أو جُملةً) يكون موجودًا ثابتًا في رواية الدَّاوُوديِّ (وهو ممَّن أخذ عن الحَمُّوييِّ)، ولا يكون كذلك في رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّوييِّ، والعَكسُ كذلك[7]، ممَّا يدلُّ على أنَّ كلًّا منهما قد نَقَل عن أبي مُحمَّدٍ روايةً غيرَ الَّتي نقلَها صاحبُه،

(١) من الواضح أنَّ أبا محمَّدٍ الحَمُّوييَّ قد أخبَرَ أبا ذرٍّ بذلك شَفهيًّا، وأنَّ أبا ذرٍّ لم يقيِّد ذلك عنه كتابةً، ولم يجده مقيَّدًا في أصول سماعِه؛ لأنَّه لو كان مكتوبًا لَمَا تسرَّب الشكُّ إلى ذِهنِه، والله أعلم.

(٢) نقلَه عنهما الحافظ التُّجِيبيُّ، كما في هامش «إفادة النَّصيح»: ص٣٣.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/١٥.

(٤) قالوه في ترجمة الحَمُّوييِّ من «التقييد» و«إفادة النَّصيح» و«تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء».

(٥) انظر «تاريخ الإسلام»: ٣٧٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٦) وهو اختلافٌ أثارَ الاستغرابَ في نفس الحافظ اليُونِينيِّ من قَبلُ؛ فأشار إلى ضَرورة تفحُّص أسبابِه بَحثًا بإمعان النَّظر فيه، انظر تعليقَه على قول معمر قبل الحديث رقم: (٢٣٢٨)، علمًا أنَّ سماع أبي ذر من الحمُّويي كان سنة (٣٧٣) وسماع الداوودي منه سنة (٣٨١)، كما يظهر هذا بجلاء في الأصول الخطية.

(٧) انظر -على سبيل المثال- الأحاديث بالأرقام: (١٠٥ و٣١٣ و٦٨٨ و٦٨٩ و٧٦٤ و٨١٨ و٨٤٢ و٨٦٩ و١٤١٣ و١٤٦٩ و١٦٩٥ و١٨٨١ و١٩٢٧ و٢٠٦٢ و٢٠٧٥ و٢١٠٠ و٢٣٢٧ و٢٣٦٠ و٢٤٨٨ و٢٤٩٠ و٢٥٢٢ و٢٦٥١ و٢٦٦٤ و٢٦٩٠ و٢٧٥٢ و٢٨١٢ و٢٨٤٩ و٢٨٩٧ و٢٩٠٥ و٢٩٠٦ و٥١٢٨ و٥٧٦٦ و٦٩٨٤ و٧١١٣ و٧١٣٩ و٧٤٢٤ و٧٤٤٠ و٧٤٤٧)، وما قبل الأحاديث بالأرقام: (٨ و٥٤ و٩١ و١٢٠ و١٢٢ و١٨٠ و١٩٢ و٢٥٣ و٢٧٨ =

فرَوى أبو ذرٍّ سماعَه الأوّل، ورَوَى الدّاوُوديُّ سماعَه الثاني، وكان عندَ أبي مُحمَّدٍ -علَى ما يبدو- أصلان لكلِّ سماعٍ علَى حِدةٍ، ويؤكِّد هذا أنَّ أبا ذرٍّ نفسَه ينقُل عنه أحيانًا روايتَين لنصٍّ واحدٍ[(١)]، والله أعلم.

غيرُ هذا، فقد كان لأبي مُحمَّدٍ عنايةٌ خاصَّةٌ بكتاب «الجامع»؛ فقد كان يُقيِّد علَى حَواشي نُسختِه من الكتابِ تَعليقاتٍ يُبيِّن فيها وجهةَ نظرِه في بَعضِ إشكالاتِ «الجامع»[(٢)]، ومن ناحيةٍ أُخرى قامَ بإحصاءِ أبوابِ «الجامع»، وتَعدَادِ أحاديثِ كلِّ بابٍ، بحَسبِ ما شاهدَه في أصل الإمامِ البُخاريِّ الَّذي وَجَده بحَوزةِ شيخِه الفِرَبريِّ، وقيَّد ذلك كلَّه في كِتابٍ صغير الحجم تناقَلَه الطَّلبةُ عنه[(٣)].

وقد رَحَل طَلَبةُ العِلم من آفاق الأرضِ إلى أبي مُحمَّدٍ أثناءَ مُقامِه المتنقِّل بينَ مدينتَي

= و٤٠٨ و٤٢١ و٤٧٥ و٥٢١ و٥٩٩ و٦٢٤ و٦٣٨ و٦٩٠ و٦٩٢ و١٣٩٧ و١٤٣٠ [الباب الَّذي قبلَه] و١٥٧٦ و١٩١٢ و١٩٣٠ و١٩٣٥ [الباب الَّذي قبلَه] و٢٠٤٧ و٢٥٤٥ و٢٦٦٢ و٢٦٧٨ و٣٠٣٨ و٣٠٤٦ و٣١٩٠ و٣٣٩٣ و٣٤١٢ و٣٤١٧ و٣٤٦٥ و٣٨٧٢ و٤٤٧٧ و٤٤٩٥ و٤٥٤٧ و٤٥٧٣ و٤٦٨١ و٤٦٨٥ و٤٧٠١ و٤٨٠٢ [الباب الَّذي قبلَه] و٤٩٠٨ و٤٩٦٢ و٥١٠٦ و٥٢٩٢ و٥٩٦٦ و٥٩٩٤ و٦٢١٣ و٦٢١٤ و٦٢٩٢ و٦٣٧٠ و٦٤٣٣ و٦٤٣٤ و٧٢٦٤ و٧٤٠٩ و٧٤٦٤ و٧٥٥١)، وما بعد الأحاديث بالأرقام: (٢١٨ و٢٥٣ و٥١٨ و٦٤٣ و٧٣١ و٨٥٥ و١٤٨٤ و١٥٦٠ و١٥٩٣ و٢٦٠٨ و٢٨٨١ و٣٠٩٠ و٣٣٠٨ و٣٣٦٨ و٣٥٦٥ و٤٥٨٠ و٥٠٣٢ و٦٨٠١ و٦٩٨٢ و٦٩٩٣ و٧٠١٧ و٧١٢٦ و٧١٥٢ و٧١٧٤ و٧٣٩٣)، ومن أهمِّ هذه الاختلافات زياداتُ أحاديث كاملةٍ، كما في الأحاديث بالأرقام: (٧٥٨ و٢٦٠٦ و٤٤٩٥ و٧١٢٣)، وزيادات الأَبواب قبلَ الأحاديث، انظر ما قبلَ الأحاديث بالأرقام: (١٥٦ و٢٩٤ و٧٠٦ و٧٩٢ و٧٩٣ و٦٣٨٥ [الباب الَّذي قبلَه] و٦٧٠٩ و٦٧٦٥)، بل وزياداتُ أبوابٍ تامَّةٍ، كما في الحديث رقم: (٢٧٥٨).

(١) انظر -على سبيل المثال- الأحاديث بالأرقام: (٧ و٧٨٩).

(٢) نُقل لنا بعضُ تلك التَّعليقات، انظر التَّعليق على الحديث رقم: (٣)، و«مشارق الأنوار»: ٨٤/١ و١٧٨.

(٣) انظر «شرح البخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٤٥-٤٩، و«هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٤٨٩-٤٩٢، وقد طُبع هذا الكتابُ بتَحقيق الدُّكتور أحمد فارس السَّلوم، باسم: «عدد أحاديث صحيح البخاري»، وأخرجته دار الكمال إلكترونيًّا عن أربعة أصول خطية، والمدقق فيها يرى الاختلاف بين هذه الأصول، إذ قد وقع اختلافٌ في حِساب أحاديث «الجامع» بينَ ما قيَّده الحَمُّوييُّ، وبينَ ما قيَّده الحافظُ ابن حجرٍ، وهو راجعٌ إمَّا إلى طَريقةِ حِساب الرِّوايات، وإمَّا إلى عدَم اطِّلاع الحَمُّوييِّ علَى الزِّيادات الصَّحيحة الَّتي ألحَقها وأضافَها الإمام البُخاريُّ ونَقَلها عنه سائرُ الرُّواة، والله أعلم.

(بُوشَنْج) و(هَرَاة)؛ ليَسمَعوا منه كتابَ «الجامع» -في دَرْجِ ما كان يُقصَد لسَماعِه علَيه من المصنَّفات- وقد سجَّلت لنا كتبُ التَّراجم والرِّوايات أسماءَ مَجموعةٍ من أولئكَ الطَّلبة، منهم[1]:

[أ]. عَبدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بنِ عَبدِ اللهِ الأَنصاريُّ، أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ (سماع سنة: ٣٧٣).

سمعَ كتابَ «الجامع» على ثلاثةٍ من تلامذة الإمام الفِرَبريِّ، وهم: الحَمُّويُّ والمُستَملي والكُشْمِيهَنيُّ، في سنَواتٍ متفاوتةٍ، وروايتُه عنهم من أَشهَرِ رواياتِ الكتابِ لَدَى العلماءِ والمحقِّقين، ومن أكثرِها تداوُلًا شَرقًا وغَربًا، وكان سماعُه لكتاب «الجامع» علَى أَبي محمَّدٍ الحَمُّويِّ بمدينة (هَرَاة)، سنةَ ثلاثٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا في فصلٍ خاصٍّ ضمنَ الكلام عن (أَعمدة النُّسخة اليونينيَّةِ)[2]؛ فقد اعتَمَد الحافظُ اليُونِينيُّ علَى رواية أبي ذرٍّ بكلِّ تفاصيلِها في ضبط نصِّ «الجامع».

على أن المُدَقِّق في رواية أبي ذر -التي أخذها عن شيوخه الثلاثة كما سبق- يرى أنَّ أغلبَ اختيارات أبي ذر في نسخته متابعةٌ لرواية الحموي، فكثيرًا ما ترى أبا ذر قد جعل لفظ

---

(١) رَوَى العَيَّاشيُّ (المتوفَّى سنةَ ١٠٩٠) في «إتحاف الأخلَّاء»: ص٩٥-٩٦، ومحمَّد الفاسيُّ الصَّغير (المتوفَّى سنةَ ١١٣٤) في «المِنح البادية»: ق ١٣/أ، كتابَ «الجامع» من طريق المُعمَّر عيسى بن عَبدِ الله، شَرَف الدِّين بن جَمالِ الدِّين أبي عَبد الله الحَجَبيِّ (كذا عندَهما، وصوابُه: الحَجِّي)، عن أبي محمَّدٍ الحَمُّويِّ، وهذا سندٌ منقطعٌ ولا ريبَ؛ قد سَقَط على ناقلِه الواسطةُ بينَ الرَّجُلَين، ولم يكن عيسى النَّخْليُّ الحَجِّي (المتوفَّى سنةَ ٧٤٠) يدَّعي هذا السَّماعَ؛ فقد وُلد سنةَ إحدى وأربَعين وستِّ مئةٍ، ووصفَه الآخذون عنه بالثِّقة والعَدَالة، كما في ترجمته من «العقد الثَّمين»: ٤٥٩/٦، و«ذيل التقييد»: ٢٥١/٣ (ط. المراد)، و«توضيح المشتبه»: ٣٧٩/١، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٢٠٥/٣، وإنَّما كان يَروي كتابَ «الجامع» عن مُحمَّد بن أبي البَرَكاتِ الهَمَذَانيِّ البَطَائحيِّ (المتوفَّى سنةَ ٦٦٢)، وكان البَطَائحيُّ هذا يرويه عن أبي الوَقت السِّجْزيِّ بالإجازة العامَّة، وقد تُكلِّم فيه بسبب ذلك، كما في ترجمته من «العقد الثمين»: ٤٢٣/١، و«ذيل التقييد»: ١٨٨/١ (ط. المراد)، و«المقفَّى الكبير»: ٤٣٣/٥، و«لسان الميزان»: ١٠/٧ (ط. أبي غدَّة)، وبإثباتِ الواسطة الإسناديَّة هذه كان أهلُ العِلم المُتقِنين يَروُون الكتابَ من طريقِ عيسى الحَجِّي، كما في «بَرنامج المجَاريِّ»: ص١٠٨-١٠٩، و«ثَبَت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٥٨- ٢٦٠ و٢٦٩-٢٧٠، فتنبَّه لهذا.

(٢) انظر ص٤٧٧.

الحمويي متنًا، ولفظ مَن خالفه في هامش نسخته[1]، وهذا يدل على مدى دقة الإمام أبي ذر وشدَّة تحريه، والتي تعني تقديم الحمويي على صاحبيه: الكُشْمِيْهَنيِّ والمُسْتَمْلِي رحمهم الله.

[ب]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ بن المُظَفَّر بنِ مُحمَّد بن دَاوُدَ بنِ أَحمدَ بنِ مُعَاذٍ الدَّاوُوديُّ، أبو الحَسَنِ البُوْشَنْجيُّ، المُلقَّب بـ(جَمَال الإِسلام)[2] (سماع سنة: ٣٨١).

ثقةٌ ثبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، متَّفقٌ علَيه.

وُلد بمدينة (بُوْشَنْج)، في شهر (رَبيعِ الآخِر)[3]، سنةَ أربعٍ وسَبعينَ وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها، في شَهر (شَوَّالٍ)، سنةَ سَبعٍ وسِتِّين وأَربعِ مئةٍ.

اعتنَى والدُه بتَكوين شخصيَّته العِلميَّة؛ فأَحضَرَه إلى مَجالسِ العِلم منذ نُعُومة أظفارِه، فلمَّا استَوَى عَلَى سُوقِه؛ رَحَل في طَلبِه وتَحصيلِه لشتَّى البُلدان، لا سِيَّما مدينة السَّلام (بَغداد)، وذلك سنةَ تسعٍ وتِسعين وثلاثِ مئةٍ، فما عادَ إلى دِيارِه إلَّا سنةَ خمسٍ وأربع مئةٍ؛ ليَنشُر فيها أريجَ ما حصَّله وجَمَعه.

وقد كان كتابُ «الجامع» من أوائل المصنَّفات الَّتي حصَّلها سماعًا؛ حيث أحضرَه والدُه وهو ابنُ سِتِّ سَنواتٍ إلى مَجالس أبي مُحمَّدٍ الحَمُّوييِّ الَّتي عقَدَها للرِّوايةِ عِندما قَدِم إلى مدينتِهم (بُوْشَنج) زائرًا[4]، فأَسمعَه -ضمنَ ما أَسمعَه علَيه- الكتابَ منه، وذلك في شَهر (صَفَر)،

---

(١) وقع في نسخة ابن الحطيئة من رواية أبي ذر -ستأتي ترجمته ص٤٦٨- أنَّ لفظ المتن الذي اختاره أبو ذر موافق لروايتي الحمويي والمستملي، وعبر عن ذلك بقوله: «واللفظ لأبي محمد وأبي إسحاق»، انظر مخطوطة مكتبة نور عثمانية (٦٨٩)، ومخطوطة آيا صوفيا (٨٠٠).

(٢) انظر لترجمته «المُنتَخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٣١٢، و«الأنساب»: ٤٤٨/٢ = (الدَّاوُوديُّ)، و«التقييد»: ٨٥/٢، و«تكملة الإكمال»: ٥٨٨/٢، و«الكامل في التَّاريخ»: ٤١١/٨، و«إفادة النَّصيح»: ص١٢٥، و«تاريخ الإسلام»: ٢٤٩/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢٢/١٨، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١١٧/٥، وهو منسوبٌ إلى مدينة (بُوشَنْج)، وهي قريبةٌ من مدينة (هَرَاة)، تبعد عنها سبعةَ فراسخ.

(٣) بهذا جَزَم أغلبُ مَن تَرجَم له من أئمَّة التَّحقيق، وقيل: في شهر (رَبيعِ الأوَّل)، كما في «تَكملة الإكمال»، و«إفادة النَّصيح»، وهو موافقٌ لِما في «طبقات الشَّافعيَّة» للنَّوويِّ [كما نقلَه الإِسْنَويُّ في «طَبقاته»: ٢٥٥/١]، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن كثير: ٤١٩/١، أمَّا كتاب «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»؛ فالَّذي في المَطبوع: (ربيع الأوَّل)، والَّذي نَقَله عنه الإمام الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام»: (ربيع الآخِر)، فالله أعلم.

(٤) صرَّح بذلك الدَّاوُوديُّ، انظر «تاريخ دمشق»: ٣٥٦/٤-٣٥٧؛ فلا تَغترَّ بما جاء في بعض الطُّرق عنه من أنَّ =

سنةَ إِحدى وثَمانين وثلاثِ مئةٍ[1]؛ وبذلك كان الدَّاوُوديُّ -بعدَ أن عُمِّر- آخِرَ مَن رَوَى كتابَ «الجامع» وغيرَه عن أبي مُحمَّدٍ.

وقد أصبَحَ الدَّاوُوديُّ في سَنوات حياتِه الأَخيرةِ -بما مَنَّ الله تعالى عَليه به مَعرفةً وسُلوكًا- مَنارًا عِلميًّا يَسري السّراةُ إلى ضيائِه؛ ليَقتَبسوا منه روايةً ودِرايةً[2]، فتَوافَد إلَيه طَلبةُ العِلم من شتَّى الآفاقِ، واحتَشَدوا في مَجالسِه، فسَمِعَ كتابَ «الجامع» منه -في خِضَمٍّ مَن سَمِع علَيه- جَمعٌ غفيرٌ، سجَّلت لنا كتبُ التَّراجم والرِّواية بَعضًا منهم، وهم[3]:

[١]. مُحمَّد بن عِيسَى الأَهوَازيُّ المُقرِئُ، أبو عَبدِ الرَّحمنِ الدَّقَّاق، حدَّث بالكتابِ وسمعَه منه الإمامُ ابنُ السَّمْعانيِّ قراءةً علَيه، وعن طريقِه اقتَبَس نصًّا من كتاب «الجامع» فأَودَعَه بَعض تصانيفِه[4].

[٢]. مَنصُورُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الشَّيْبانيُّ العَاصِميُّ، أبو سَعْدٍ البُوْشَنْجيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٠)[5]، سمعَ كتابَ «الجامع» وحدَّث به، ومن بينِ مَن رَوَى عنه: الإمامُ ابنُ

= سماعَه من أبي محمَّدٍ الحَمُّويِيِّ كان بمدينة (سَرخس)، كما في كتاب «الأربعين في الجهاد والمجاهدين» لعَفيف الدِّين المُقرئ: الأحاديث (١١ و١٧ و٢١ و٢٧ و٢٩ و٣٦ و٤٠).

(١) اتَّفق أئمَّة النقل والتَّراجم علَى تحديد هذه السَّنة للسَّماع؛ وِفاقًا للمنقول عن الدَّاوُوديِّ نَفسِه في إسنادِ روايتِه المشهور، كما هو مذكورٌ في أوَّل (النُّسخة اليُونينيَّة)، وغيرِها [انظر -على سبيل المثال- «وفيات الأعيان»: ٣/٢٢٦، و«مشيخة أبي بكرٍ ابن عبد الدَّائم»: (١٧)]، فما وقع في كتاب «الأربعين في الجهاد والمجاهدين» لأبي عبد الرحمن المُقرئ: ص٢٨ = (الحديث الأوَّل)، من أنَّه كان سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئةٍ، ليس إلَّا وَهمًا؛ لأنَّه قد ذَكَره في إسنادٍ آخَر [ص٢٨ = (الحديث الخامس)] علَى الصَّواب موافقًا سائرَ أهل العِلم، والله أعلم.

(٢) يكفينا دلالةً علَى المَكانة السَّامقة الَّتي تسنَّمها الدَّاوُوديُّ في نُفُوس أهل العِلم كِبارِهم قَبلَ صِغارِهم أن نَعلَم أنَّ بعضَ الأئمَّة الأَعلامِ كان يُفضِّل الرِّوايةَ عنه بالإجازةِ علَى الرِّوايةِ عن غيره بالسَّماع، كما نَقَل ذلك الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمته من «تاريخ الإسلام»: ١٠/٢٥٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) أورَدنا في هذا الجَردِ أسماءَ مَن صُرِّح برواياتِهم لكتاب «الجامع» عن الدَّاوُوديِّ، وإلَّا فإنَّ كلَّ مَن وُصف بالرِّوايةِ عنه -سَماعًا أو إجازةً- فيحتمل إدراجُه في نِطَاق هذا الجَرْد، والله أعلم.

(٤) انظر «أدب الإملاء والاستملاء»: ص١٠٦، وقارن مع «الجامع»: (١٠٣)، ولم نجد للأَهوازيِّ هذا ترجمةً، فالله أعلم.

(٥) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/٣١٦، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ٣/١٧٤٧.

السَّمْعانيِّ بالإجازةِ.

[٣]. المُختَارُ بنُ عَبدِ الحَمِيدِ بنِ المُنتَصِرِ بن مُحمَّدٍ البُوْشَنْجيُّ الإشْكِيْذَبَانيُّ الخَطيبُ، أبو الفَتحِ الأَديبُ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٦)(١)، حدَّث بكتابِ «الجامع» فسمعَه منه جماعةٌ من أهلِ العِلم وطَلَبتِه ورَوَوه عنه، منهم: أبو رَوحٍ عَبدُ المُعِزِّ بنُ مُحمَّدٍ السَّاعديُّ الهَرَويُّ، سمعَه علَيه بمدينة (هَرَاة)، بقراءةِ الحافظِ أبي النَّضْر عَبدِالرَّحمنِ بن عَبدِ الجبَّار الفاميِّ، في مَجالسَ، آخرُها سنةَ ثلاثين وخمس مئةٍ(٢)، ومنهم: الحافظُ أبو القاسمِ ابنُ عَساكر، وعن طريقِه اقتَبسَ عدَّةَ نصوصٍ من كتاب «الجامع» فأَودَعها في مصنَّفاته(٣).

[٤]. عبدُ الأَوَّل بنُ عِيسى بن شُعَيبِ بنِ إبراهِيمَ السِّجْزيُّ، أبو الوَقت الصُّوفيُّ، وهو أَشهَرُ مَن رَوى كتابَ «الجامع» عن الدَّاوُوديِّ(٤)، ومن طريقِه اتَّصلت روايةُ الكتاب لَدَى المُسلمين عامَّةً شَرقًا وغَربًا، ويأتي التَّعريف به وبروايته مفصَّلًا ضمنَ الكلامِ عن (أَعمدة النُّسخة اليُونينيَّة)(٥)؛ لأنَّ روايتَه هي العَمُودُ الفِقَريُّ لها.

وممَّن يحسن ذكره في هذه الجردة:

[*]. أَسْعَدُ بنُ عَليِّ بنِ المُوفَّق بنِ زِيَادٍ الزِّيَاديُّ الحَنَفيُّ، أبو المَحَاسِن الهَرَويُّ (المتوفَّى

---

(١) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/٢٩٢، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ٣/١٧١١، و«التَّقييد»: ٢/٢٧٤، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٦٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو مَنسوبٌ إلى (إِشْكِيْذَبَان)، وهي قريةٌ تقعُ بين مدينتَي (بُوشَنج وهَرَاة)، وفيها توفِّي.

(٢) انظر «التقييد»: ٢/٢٧٤.

(٣) انظر «تاريخ دمشق»: ٩/١٩١-١٩٢، و١٦/١٣-١٤، و٥٢/٥١-٥٢، و٦٠/٢٣٩-٢٤٠، وانظر كتاب «مَوارد ابن عساكر في تاريخ دمشق»: ١/٥٣٠.

(٤) كان أبوه (عيسى) من طَلبة العِلم وحَملتِه الثِّقات الأفاضل، وهو الَّذي حَمَل ابنَه صَغيرًا إلى مدينة (بُوشَنْج)؛ ليُسمعَه كتابَ «الجامع» وغيرَه من الإمام الدَّاوُوديِّ، فهو -بلا ريب- مَعدودٌ أيضًا ضمنَ سامعي الكِتاب، لكن يبدو أنَّه لم يتصدَّر للرِّواية والتَّسميع، وقد عُمِّر حتَّى توفِّي سنةَ (٥١٢) وقد جاوزَ المئةَ بسَنتَين، وقد كَتَب بالإجازة لجَميع مَرويَّاته للإمام ابن السَّمْعانيِّ، انظر لترجمته «المنتخب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٢٨٩، أو «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٦١١، و«تاريخ الإسلام»: ١١/١٩٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٩/٣٨٩.

(٥) انظر ص٤٧٤.

سنةَ ٥٤٤)[1]، وصَفَه الإمامان اليَافعيُّ والذَّهبيُّ بكَونِه راويًا لكتاب «الجامع»[2]، وهو وَصفٌ غيرُ دَقيقٍ؛ لأنَّه كان لا يَروي كِتابَ «الجامع» على وَجه الخُصُوص، معَ يَقينِه وتأكُّدِه من سماعِه له على الدَّاوُوديِّ معَ سائِر المصنَّفات الَّتي كانت تُقرأُ عليه؛ يقولُ: (سَمعتُه وأتَحَقَّقُ، ولكنْ لا أَروِي؛ ما لَم أَجِد أصلَ السَّماعِ)، وقد وُجد سماعُه بعدَ موتِه بخَمسِ سِنين[3]؛ فلا يصحُّ عدُّه ضمنَ رُواةِ الكِتاب، وإنَّما ذَكَرناه للتَّنبيه، والله أعلم.

[*]. إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بن عُبَيدٍ، أبو مَسعُودٍ الدِّمشقيُّ. وقد تقدَّم التَّعريف به ضمنَ رواةِ كتابِ «الجامع» عن النُّعيميِّ؛ فقد ذكَرَ في كتابه «أطراف الصَّحيحَين» أنَّه قد سمعَ الكتابَ من النُّعيميِّ، ومن أبي مُحمَّدٍ الحَمُّوييِّ أيضًا، ولا يُعرف أنَّه قد حدَّث بالكتابِ عنهما؛ لأنَّ أبا مسعودٍ -كما تقدَّم بيانه[4]- قد توفِّي قبلَ أن يُدركَه سِنُّ التصدُّر للإسماعِ، وكان قليلَ الرِّواية، والله أعلم.

[*]. عَليُّ بنُ شَافِعِ بنِ عَليٍّ الصَّابُونيُّ، أبو الحَسَن الطُّرَيْثِيْثيُّ[5]، كان أبوهُ (المتوفَّى سنةَ ٤٨٨) ثقةً نبيلًا من كِبار رُواةِ العِلم وحَملتِه[6]؛ فيُظَنُّ أنَّه قد حَمَل ابنَه إلى مدينة (بُوشَنج) لسَماع كتاب «الجامع» علَى الدَّاوُوديِّ، ذَكَرناه علَى وجه الاحتمال؛ لأنَّنا لا نَدري أحدَّث بالكتاب أم لا، فالله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٤٤٤/١، و«التقييد»: ٢٥٦/١، و«تاريخ الإسلام»: ٨٥١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢١٢/٢٠.

(٢) انظر «مرآة الجنان» (ط. دار الكُتب العِلميَّة): ٢١٦/٣، و«العِبَر في خَبَر مَن عَبَر»: ١٢١/٤.

(٣) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٤٤٦/١.

(٤) انظر «تحفة الأشراف»: ٤٥٨/٥ = (٧٢٠٥)، وانظر ص٢٦٢.

(٥) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٣٩٧، وهو منسوبٌ إلى (طُرَيْثِيث)، وهي ناحيةٌ كبيرةٌ من نَواحي مدينة (نَيسابُور).

(٦) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق»: ص٢٥٣، و«الأنساب»: ٦٥/٤ = (الطُّرَيثيثيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٩٨/١٠ و٦٢٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، والظن بسماعه من الحموِيي أورده أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في «سياق تاريخ نيسابور»، انظر «المنتخب من تاريخ السِّياق» للصَّرِيْفِيْني: ص٤٣٤.

[٤]. رِوايةُ الشَّبُّوْيِّ (...-٣٧٨)

(تاريخ السماع: ٣١٦)

هو مُحمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ مُحمَّدِ بنِ شَبُّوْيَه الشَّبُّوْيِيُّ، أبو عَليٍّ المَرْوَزيُّ(١).

ثقةٌ، زاهدٌ عابدٌ، فقيهٌ فاضلٌ(٢)، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي سنةَ ثمانٍ وسَبعينَ وثلاث مئةٍ، أو بعدَها بقَليلٍ؛ فقد سُمعَ كتابُ «الجامع» علَيه في هذه السَّنة، وانقطَعَت بعدَها أخبارُه، فالله أعلم.

لم تَروِ لنا المصادرُ التَّاريخيَّة المتوفِّرةُ لَدَينا ما يَروي الغَليلَ من تفاصيل حياتِه، ولكنْ يبدو أنَّه قد نشَأَ في أُسرةٍ مُحبَّةٍ للعِلم، تحُضُّ أبناءَها علَى طَلَبِه وتَحصيلِه؛ فقد كان لأبي عَليٍّ

---

(١) انظر لترجمته «الإكمال»: ١٠٧/٥، و«الأنساب»: ٣٩٨/٣ = (الشَّبُّويئُ) [وسمَّاه: (أَحمد)، وكذلك هو في «اللُّباب»: ١٨٣/٢]، و«التقييد»: ٧٧/١، و«تكملة الإكمال»: ٤٠٠/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٤٩٧/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٣/١٦، و«توضيح المُشتبه»: ٢٩١/٥، و(بن محمد) في نسبِه ثابتةٌ في بعض الرِّوايات عنه، انظر «تاريخ دمشق»: ٤٠/١، و١٩١/٩، و٤٨١/٢١، و٣٣٢/٣٥، و٣٣٠/٤٤ و٣٤١، و٢٥٣/٥٥-٢٥٤، و«توضيح المشتبه»: ٢٧١/٩، وكذلك ثبتت في نسَب أَخيه الآتي ذِكرُه، كما في «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٤٢٤، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٤٨٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد) [وتصحَّف فيهما اسمُ جدِّه]، و«تاريخ دمشق»: ٤٥٨/١٣، و«تكملة الإكمال»: ٤٠٠/٣، وقد جُعل مكانَها في بعض الرِّوايات عن أبي عَليٍّ: (بن يوسُف)، كما في «تاريخ دمشق»: ٩٤/٢٢-٩٥، و٣٦٨/٢٣، و١٦٦/٤٩، و٢٣٩/٦٠، فلا نَدري إن كانت زيادةً في سِياق نَسبِه أو انتقالا ذِهنيًّا مع اسمِ شيخِه (مُحمَّد بن يوسف الفَربريِّ)، وكذلك قد جُعِل مكانَها (بن عَليّ) في «تاج العَروس»: ١٥٥/٣، وهو وهمٌ، ويُقال في نسبتِه: (الشَّبَّوِيُّ) أيضًا؛ للاختلاف الشَّهير بين اللُّغويِّين والمحدِّثين في ضبط اسم جدِّه، والله أعلم.

(٢) أمَّا الزُّهد والعبادة؛ فقد ذكرَه أبو عبد الرَّحمن السُّلميُّ في «طَبقات الصُّوفيَّة» وأثنَى علَيه بكَونِه صاحبَ لسانٍ ذَرِبٍ في مَعارِف الزهَّاد والمتصوِّفة، كما نقلَه عنه الإمام الذَّهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»، وانظر كتاب «ذمُّ الكلام وأهلِه»: (٤١٥)، وأمَّا الفقه؛ فقد قال ابن خَلِّكان: (كان فقيهًا فاضلًا)، ونقَل عنه مسألةً فقهيَّةً، انظر «وفيات الأعيان»: ٢١٥/٤-٢١٦، والمسألة نفسُها قد نَقَلها عنه أيضًا الإمام الرَّافعيُّ ووصفَه بأنَّه مُفتي مدينة (مَرْو)، انظر «شرحه الكبير على الوَجيز»: ٤٧٨/٧، وبذلك تَرجم له الإِسْنَويُّ في «طبقات الشَّافعيَّة»: ٥/٢، وكذلك ابنُ قاضي شُهْبة (ط. عالم الكتب): ١٥٠/١.

أَخٌ من رُواة العِلم أيضًا، اسمُهُ: (أَحمَدُ)، ويُكنى: (أَبا الهَيثَم)[1]، وكانا -علَى ما يبدو- قد جَمَعتهما آصرةٌ تَربويَّةٌ بالإمامِ القُدوةِ الزَّاهد أبي العَبَّاسِ القاسِمِ بنِ القاسِمِ بنِ عَبدِ الله بن مَهْديٍّ السَّيَّاريِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٤٤)[2]؛ فقد حدَّثا عنه كِلَاهما.

أَمَّا كتابُ «الجامع»؛ فقد سمعَه أبو عَليٍّ علَى الفِرَبريِّ سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ، ولا نَدري إن كان أَخوه (أَحمدُ) قد شاركَه ذلك السَّماعَ أم لا، وعلَى كلٍّ؛ فإنَّ أبا عَليٍّ لم يحدِّث بالكتابِ ولَم يَروِه للنَّاس طِيلةَ حَياة الإمام أبي زيدٍ المَرْوَزيِّ، حيثُ كان أبو زيدٍ يمثِّل لطَلَبة العِلم من أبناء مدينة (مَرو) الحَلْقةَ المَركزيَّةَ الأُولى، فلمَّا توفِّي سنةَ إِحدى وسَبعين وثلاثِ مئةٍ؛ كان أبو عَليٍّ هو الحَلْقةَ المَركزيَّةَ الثَّانيةَ لهم في سَماع الكتابِ.

قال أبو بكر السمعانيُّ: كان -يعني «صحيح البخاري»- يُسْمعُ قبلَ أبي الهَيثَمِ -يعني الكُشْمِيْهَني- بمرو من أبي زيد الفاشاني[3]، فلما توفي سمعوه من أبي علي الشَّبُّوِيِّ، فلما توفي سمعوه من أبي الهَيثَم[4].

وهذا يدلُّ علَى جلالةِ أبي عَليٍّ وسُموِّ مَنزلتِه وعلوِّ مكانتِه في الأوساط العِلميَّة.

ويَظهَرُ لنا جانبٌ مُهمٌّ من الأَسباب الَّتي رَفَعت القِيمةَ العِلميَّةَ لرواية أبي عَليٍّ الشَّبُّويِّ لكتاب «الجامع» على وجه الخُصُوص لَدَى العُلماءِ والباحثين، متَمثِّلًا بالانعِدامِ شبه التَّامِّ للأَخطاءِ والأَوهامِ عِندَه في ضَبطِ نصِّ الكتابِ[5]؛ حيث لم يُؤخَذ علَيه إلَّا خطأٌ وَحيدٌ، ولم

---

(١) انظر لترجمته «تكملة الإكمال»: ٣/٤٠٠، وقد توفِّي سنةَ خمسٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ، كما نقلَه الإِسْنَويُّ -عن «تاريخ نيسابور» للإمام الحاكمِ- في «طبقاته»: ٢/٦، ولروايته والرُّواة عنه انظر «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٤٢٤، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٨/٤٨٩، و٩/٣٩٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١/٢٩٨ = (البُدَيْحيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ١٣/٤٥٨، و«تكملة الإكمال»: ٣/٥٤٠.

(٢) انظر لترجمته «طبقات الصُّوفيَّة» (ط. عطا): ص٣٣٠ [وأرَّخ وفاتَه سنةَ ٣٤٢ هـ]، و«الإرشاد» للخَليليِّ: ٣/٩٢٢، و«الإكمال»: ٤/٥٠٩، و«الأنساب»: ٣/٣٥٢ = (السَّيَّاريُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٧٨٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥/٥٠٠ [وأرَّخ وفاتَه سنةَ ٣٤٢ هـ].

(٣) هو أبو زيد المروزي، سيأتي الحديث عنه ص٣٢٧.

(٤) ذكَر ذلك الإمام أبو بكر السَّمعانيُّ في «أماليه»، انظر: «التقييد»: ١/٧٨ و١١١، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٤٢٣.

(٥) للاختلافات المنقولة عن روايته انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ١/٤٣٢ و٤٧٤ و٥٦١، و٢/٥٣ و١٠٢* =

يتفرَّد به[1]، وهو امتيازٌ مُحرِّضٌ للمُجدِّين من العامِلين علَى إحياءِ التُّراثِ العِلميِّ للسَّعي الحَثيثِ لاكتشافِ نُسخةِ كتاب «الجامع» المَنقولَة من روايةِ أبي عَليٍّ، والَّتي بَقِيت مُتداوَلةً بأَيدي أئمَّة العِلم حتَّى استقرَّت في كَنَف الحافظ ابن حَجرٍ العَسْقَلانيِّ؛ فأَفادَ منها ونَقَل عنها مُباشرةً في «شرحه»[2].

وعلى ذلك؛ فقد حَفظَت لنا كتبُ التَّراجم والرِّواية مَجموعةً من أَسماءِ مَن سمع كتابَ «الجامع» علَى أبي عَليٍّ ورَواه عنه، منهم:

[أ]. سَعِيدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ نُعَيمِ بنِ إِشْكَاب النُّعَيْميُّ الصُّعْلُوكيُّ النَّيْسَابُوريُّ، أبو عُثمانَ الصُّوفيُّ العَيَّارُ[3].

صَدُوقٌ فاضلٌ مُعَمَّرٌ، تُكُلِّم في صِحَّةِ بعضِ سَمَاعاتِه، أَمَّا رِوايتُه لكتابِ «الجامع»؛ فمُتَّفقٌ

= و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٥٨ و٤٦٢ و٤٧٢ و٤٧٨ و٤٨٧ و٤٩٢* و٥٤٨، و١٣٢/٣ و١٣٣ و٢٢٥* و٢٧٩ و٣٨٠، و٨١/٤ و٣٠٥ و٣٢٩ و٣٦٨ و٤٣٨ و٤٧٧ و٤٨٢*، و٤/٥ و٢٦ و٥٣ و٥٩ و٦٨ و٩٢* و١٢٩ و١٣٦* و١٣٩* و١٤٠ و١٤٦ و١٥٠ و١٧٩ و١٨٤ و١٩٧ و٢٤٠-٢٤١ و٢٤٢* و٢٤٨ و٢٥٩ و٣٨٥ و٤٠٥، و٣/٦ و٤ و٩٤* و١٢٣* و١٢٦ و١٧٠ و١٨٦ و٢٠٤ و٢٩٩ و٣٦١ و٣٦٤، و٤٧٩/٧ و٥١١، ١٠٨/١١، و٤٧/١٢، ومقدِّمته: ص٢٢٣-٢٢٦ و٢٢٨-٢٣١ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٤٠، والمواضع المنجَّم عليها هي مواضع الانفرادات، والموضع الَّذي تحتَه خطٌّ هو موضع الوَهم الوحيد في روايته، وسيأتي الكلام عنه مفصَّلًا في الهامش التَّالي.

(١) وهو ما وقعَ له في ضبط اسمِ شيخ الإمام البخاريِّ (إسحاقِ بنِ مُحمَّدٍ الفَرْوِيِّ) في أوَّل (كتاب الخُمُس)، في الحديث رقم: (٣٠٩٤)، حيث انقلَبَ اسمُه عند أبي عَليٍّ إلى: (مُحمَّد بن إسحاقَ)، وقد تابعَه علَى هذا الانقلابِ في الاسمِ كلٌّ من القابِسيِّ وعَبدُوسٍ في روايتَيهما عن أبي زيدٍ المَرْوَزيِّ، وهو يدلُّ علَى أنَّ ذلك الانقلابَ أصيلٌ قد وقَع في «نُسخة الفَربريِّ» أصلًا، وأصلحَه الرُّواةُ بَعدُ، والله أعلم، انظر «فتح الباري»: ٢٠٤/٦، و«تقييد المهمل»: ٦٣٦/٢، و«مشارق الأنوار»: ٦٨/١.

(٢) لتصريحِه بمطالعتها والنَّقل المُباشر عنها انظر «فتح الباري»: ٥٣/٢ و٥٤٨، و٥٣/٥ و٥٩ و١٨٤، و٢٩٩/٦، و«مقدِّمته»: ص٢٢٦ و٢٣٧.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٢٨٧/٦، و«ذَيل مولد العلماء ووفياتهم»: ص٢٢٣، و«الأنساب المتَّفقة»: ص٢٠٢، و«المُنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٢٣٦، و«تاريخ دمشق»: ٣/٢١، و«التقييد»: ٢٠/٢، و«المُستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص١٢١، و«تاريخ الإسلام»: ٩٠/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٨٦/١٨، و«لسان الميزان»: ٤٠/٤ و٥٣ (ط. أبي غدَّة)، والعيَّار هو اللصُّ قاطعُ الطريقِ، وروي أنه كان يسلك مسالكهم في شبابِه ثمَّ تابَ وأنابَ، ولعلَّ نسبه: «الصعلوكي» يدل على هذا أيضًا، لأني لم أرَ من ذكر أنه نسب إلى الإمام الصعلوكي: أحمد بن محمد الحنفي.

علَى صِحَّتِها وتَداوُلِها قَبُولًا واعتِمادًا.

وُلدَ بمدينة (نَيسابور)، سنةَ خَمسٍ وأَربَعين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (غَزْنَة) -صحيحَ الذِّهنِ، مُجتَمِعَ العَقلِ- في شهر (رَبيعٍ الأَوَّل)، سنةَ سَبعٍ وخَمسينَ وأربع مئةٍ، وقد جاوَزَ المِئةَ باثنَتَي عشرةَ سنةً.

حرَصَ والدُه علَى نشأَتِه العِلميَّة؛ فبَكَّر بإحضارِه صغيرًا إلى مَجالس العِلم والرِّواية الَّتي كان يَعقدُها العُلماءُ بمدينة (نَيسابور)، ولَمَّا بَلَغ أبو عُثمانَ أَشُدَّه ارتَحَلَ كَهْلًا إلى الآفاقِ في طَلبِ العِلم وتَحصيلِه، وابتدأَ رِحلتَه قَبلَ سنةِ سِتٍّ وسَبعين وثلاث مئةٍ؛ فقد سمع كتابَ «الجامعِ» على الإمامِ أبي إسحاقَ المُسْتَملي المتوفَّى بمدينة (بَلْخ) في تلك السَّنة[1]، وقد دَخَل إلى مدينة (مَرْو) سنةَ ثَمانٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ، وسمعَ الكتابَ فيها علَى أبي عَليٍّ الشَّبُّويِيِّ، وعلَى أبي الهَيثم الكُشْمِيْهَنيِّ أيضًا، وسمعَه أيضًا علَى أبي مُحمَّدٍ الحَمُّوييِّ بمدينة (هَرَاة)، ثمَّ تابَعَ مسيرتَه العِلميَّة إلى شتَّى أقطار الأرضِ.

وقد بَقيَ أبو عُثمانَ -برَغم ما تحصَّل لَدَيه وتجمَّع من العِلم- ماضيًا في تَطوافِه وتَجوالِه في البُلدان، مُمتنِعًا عن التصدُّر وعَقد مجالسِ الإسماعِ والرِّوايةِ دَهرًا مَديدًا، حتَّى رَأَى -وهو مُقيمٌ بمدينة (دِمشق)- رُؤيا تحُضُّه وتُحرِّضُه علَى القِيامِ بواجِبه المُقدَّر له بسَبيل نَشْر العِلم وتَبلِيغِه[2]؛ فبادَرَ إلى الامتثالِ؛ وأَخَذ يَطُوفُ في البُلدان محدِّثًا وناشرًا، كما طاف فيها -من

---

(١) انظر «النِّهاية في اتصال الرِّواية» لابن المِبْرَد: ص٢٤٦ و٢٥٧ = (٤٠٥ و٤٢٤) [وتصحَّف فيه (العَيَّار) إلى: (القيَّار)]، وذُكر فيه سماعُ أبي عثمان من الأئمَّة الأربعة معًا، أمَّا الإمام الذَّهبيُّ؛ فقد ذكر أنَّ رِحلتَه قد ابتدأَت سنةَ ثمانٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ، كما في ترجمته من «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«العِبر في خَبر مَن عَبَر»: ٢٤٣/٣، معتمِدًا علَى تاريخ سماعِ أبي عثمان لكتاب «الجامع» من ابن شَبُّويَه، والله أعلم.

(٢) كانت الرُّؤيا عبارةً عن رسالةٍ من النَّبيِّ ﷺ علَى لسان الصِّدِّيق أبي بكرٍ رضي الله عنه، مَضمونُها: العتابُ علَى التَّقصير بالامتناعِ عن نَشر العِلم وروايتِه، ويبدو أنَّ هذه الرُّؤيا قد كانت في سنةِ ثمانٍ وثلاثين وأربع مئةٍ؛ فقد كان أبو عثمان في تلك السَّنة في مدينة (دمشق)، وحدَّث فيها، انظر «تاريخ دمشق»: ٥/٢١، وذُكر في المصدر نفسه أنَّ سماعَ أبي عثمانَ لكتاب «الجامع» قد وَجَده طَلبةُ العِلم بإقليم (خُراسان) عندما كان مُقيمًا هو في مدينة (دمشق)، وأنَّهم كانوا جادِّين في البَحث عن أبي عثمان لسَماع الكتابِ منه، فأَخبرَه بذلك الحافظُ النَّخشبيُّ عندما التقَى به؛ فسافر إلَيهم.

قَبلُ- طالبًا وناشِدًا.

وقد كان كتابُ «الجامع» علَى رأس قائمةِ المصنَّفات الَّتي حدَّث بها أبو عثمان حيثُما حلَّ من البُلدان؛ فسمعَه -بسببٍ من ذلك- جَمعٌ غَفيرٌ من طلبةِ العِلم ورَوَوه عنه، وقد حفظت لنا كُتبُ التَّراجم والرِّواية عَددًا كَبيرًا من أسمائِهم، ومنهم:

[١]. جَامِعُ بنُ عَبدِ الوَهَّابِ بنِ عَبدِ الله بن مُحمَّدٍ الدَّهَّانُ البَيِّعُ، أبو سَهْلٍ النَّيسَابُوريُّ (المتوف حوالي ٤٨٠)(١).

[٢]. الإمامُ عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بن عَليٍّ الواحِديُّ، أبو الحَسَنِ النَّيسَابُوريُّ الشَّافعيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٨)(٢).

[٣]. مُحمَّدُ بنُ الفَضْلِ بنِ عَليِّ بنِ أَحمَدَ التَّيْميُّ الطَّلْحيُّ، أبو جَعفرٍ الأَصبَهَانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٩١)(٣).

[٤]. سَهْلُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَليِّ بنِ أَحمَدَ النَّيسابُوريُّ الأَرْغِيَانيُّ، أبو الفَتح الحاكمُ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٩)(٤).

[٥]. سَعِيدُ بنُ هِبةِ اللهِ بنِ مُحمَّدِ بنِ الحُسَين البِسْطَاميُّ، أبو عُمرَ النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٢)(٥).

[٦]. إسماعِيلُ بنُ أَحمَدَ بنِ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بن مُوسَى الخُسْرَوْجِرْدِيُّ، أبو عَليٍّ ابنُ الإمامِ أبي بَكرٍ البَيْهَقيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٧)(٦).

---

(١) انظر «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص١٧٨، ولم يذكر وفاته، ولم أجد من ذكرها لكن شيخه العيَّار توفي سنة (٤٥٧) وتلميذه أبو العلاء الهمذاني توفي سنة (٥٦٩).

(٢) انظر تفسيره «الوسيط»: ٤/٤٩٢ = (١٣٥٥).

(٣) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١١/٦٢٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٨١، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٢٧٨ [ضمن ترجمة ابنِه قوام السُّنَّة]، ولروايته انظر كتابَ ابنِه «الحجَّة في بيان المَحَجَّة»: ١/٩٧-٩٨ = (١٢)، وقارن مع كتاب «الجامع» الحديث رقم: (٣٢٧٦).

(٤) انظر «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥) انظر المرجع السابق نفسه: ص٢٣٩.

(٦) انظر «التقييد»: ١/٢٤٧-٢٤٨.

[٧]. حَمْزَةُ بنُ الحُسَينِ بنِ عَليٍّ القَايِنِيُّ ثمَّ الغَزْنَويُّ، أبو سَعْدٍ المُقرئُ الصُّوفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٣ هـ، أو بعدَها)(١).

[٨]. عَبدُ الرَّحيمِ بنُ عَبدِ الكَريمِ بنِ هَوَازِنَ بنِ عَبدِ المَلِكِ القُشَيريُّ، أبو نَصْرٍ ابنُ الإمامِ أبي القاسمِ (المتوفَّى سنةَ ٥١٤)(٢).

[٩]. عبدُ الكَريمِ بنُ عَبدِ الرَّزَّاقِ بنِ عَبدِ الكَريمِ بنِ عَبدِ الوَاحِدِ الحَسْنَابَاذيُّ، أبو طاهرٍ المَكْشُوفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٢)(٣).

[١٠]. المُحَسَّنُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ وَاقِدٍ السُّكَّريُّ، أبو الوَفاءِ الأَصبَهانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٣)(٤).

[١١]. جَعفَرُ بنُ عَبدِ الواحِدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَحمُودٍ الثَّقَفيُّ، أبو الفَضْلِ الأَصبَهانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٣)(٥).

[١٢]. عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدٍ السِّجْزيُّ ثمَّ البَلْخيُّ، أبو الحَسَنِ الإِسلَاميُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٨)(٦).

[١٣]. مُحمَّدُ بنُ الفَضْلِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الفُرَاويُّ، أبو عَبدِ الله النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٠)(٧)، وقد بقِيَت روايتُه للكتابِ عن أبي عُثمانَ العَيَّارِ في نِطاقِ التَّداوُل العِلميِّ حتَّى

---

(١) قدَّرنا وفاتَه في هذه السَّنة أو بعدَها؛ لأنَّه قد كَتب فيها بالإجازة للإمام ابن السَّمعانيِّ، انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٢٠٩، و«التحبير في المعجم الكبير»: ١/ ٢٥٦، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/ ٧٥٩، ولروايته انظر «تاريخ الإسلام»: ١٢/ ٣٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/ ٣٢٤.

(٢) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر لترجمته «الأنساب»: ٢/ ٢١٩ = (الحَسْنَاباذيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١١/ ٣٨٠، و«توضيح المشتبه»: ١/ ٦٦٩، وانظر «الأنساب»: ٥/ ٣٧٥ = (المَكشُوفيُّ)، ولروايته انظر «التقييد»: ٢/ ٣٠٦.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١١/ ٣٩٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولروايته انظر «التقييد»: ٢/ ٣٠٦.

(٥) انظر «التحبير في المعجم الكبير»: ١/ ١٦٥-١٦٦، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١/ ٥٥١، و«تاريخ الإسلام»: ١١/ ٣٨٥ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٦) انظر «التحبير في المعجم الكبير»: ١/ ٥٦١، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/ ١٢٢٤، و«تاريخ الإسلام»: ١١/ ٤٧٧-٤٧٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٩/ ٦٣٥-٦٣٦.

(٧) انظر «التقييد»: ١/ ١٠٠، و«تاريخ الإسلام»: ١١/ ٥١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٩/ ٦١٥-٦١٦.

وَصَلت إلى المتأخِّرين[1].

[١٤]. الحُسَينُ بنُ عَبدِ المَلِكِ بنِ الحُسَينِ بنِ مُحمَّدٍ الأَثَريُّ الأَصبهانيُّ، أبو عَبدِ الله الخَلَّالُ (المُتوفَّى سنةَ ٥٣٢)[2]، وهو ممَّن بَقِيت روايتُه في نِطاقِ التَّداوُل العِلميِّ أيضًا[3]، لكنَّها لم تَصِل إلى المتأخِّرين.

[١٥]. غَانِمُ بنُ أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ مُحمَّدٍ الأَصبَهانيُّ، أبو الوَفَاءِ -وأبو المُظفَّر أيضًا- الجُلُوديُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٨)[4]، وقد بَقِيت روايتُه في نِطَاق التَّداوُل العِلميِّ حتَّى وصَلَت إلى المتأخِّرين أيضًا[5].

[١٦]. مُحمَّدُ بنُ إسماعِيلَ بنِ مُحمَّدِ بنِ الحُسَينِ النَّيسابُوريُّ، أبو المَعَالي الفارسيُّ (المُتوفَّى سنةَ ٥٣٩)[6]، وروايتُه من أَشهَر الرِّوايات المُتدَاوَلة عِلميًّا، وقد وصَلَت إلى المتأخِّرين أيضًا[7].

---

(١) انظر «الأربعون حديثًا من المساواة»: (٨ و٦٠)، و«تاريخ دمشق»: ١/٤٠، و٦/١٦٦، و٩/١٩١-١٩٢، و١٣/٤٦٦-٤٦٧، و١٦/١٣-١٤، و٢١/٤٨١، و٢٢/٩٤-٩٥، و٢٣/٣٦٨ و٣٦٩، و٣٥/٣٣٢-٣٣٣، و٣٦/٣٠٧، و٤٤/٣٣٠ و٣٤١ و٤٠٥-٤٠٦، و٤٩/١٦٦، و٥٢/٥١-٥٢، و٥٥/٢٥٣-٢٥٤، و٦٠/٢٣٩، و«إسناد صحيح البخاري» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣-٣٠٤، و«فتح الباري» (ط. المعرفة): ١/٦، و«عمدة القاري»: ١/٥، و«ثبت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٤، و«حصر الشَّارد»: ١/٣٤٥.

(٢) انظر «التقييد»: ١/٢٩٩، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٥٦٨ و٥٦٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «التقييد»: ٢/١٥٢ و٣٠٦، و«تكملة الإكمال»: ١/٣٥٧.

(٤) انظر «التقييد»: ٢/٢١٤، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٦٨٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٩٩.

(٥) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣/٣٩١ و٤٥٢، و«التقييد»: ١/٢٥٧ و٣٢٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٣/٧٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٢٦٩، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣-٣٠٤، و«توضيح المشتبه»: ٩/٢٧١، و«المَجمَع المؤسِّس»: ١/٣٥٤-٣٥٥، و«النِّهاية في اتِّصال الرِّواية»: ص٢٤٦ و٢٥٧ -(٤٠٥ و٤٢٤).

(٦) انظر «التقييد»: ١/١٥، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٧١٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٩٣.

(٧) انظر «التقييد»: ١/٢٢٨، و٢/٢٦٢-٢٦٣ و٢٦٦ و٣٢٦، و«إتحاف الزَّائر» لأبي اليُمن ابن عساكر: ص١٣١، و«تاريخ الإسلام»: ١٣/٢٠١ و٤٣٥ و٥٣٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين: ص٣٠٣-٣٠٤، و«فتح الباري»: ١/٦، و«عمدة القاري»: ١/٥، و«إرشاد السَّاري»: ١/٥١، و«ثبت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٤، و«حصر الشَّارد»: ١/٣٤٥.

[١٧]. فاطِمَةُ بنتُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ البَغداديِّ، أُمُّ البَهاءِ الأَصبَهانيَّةُ (المتوفَّاة سنةَ ٥٣٩)[١]، وقد بَقِيت روايتُها للكتابِ في نِطاق التَّداوُل العِلميِّ حتَّى وصَلت إلى المتأخِّرين أيضًا[٢].

[ب]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ خَالِدِ بنِ مُسَافرٍ الهَمْدَانيُّ، أبو القاسِمِ ابنُ الخَرَّازِ الوَهْرَانيُّ ثمَّ البَجَّانيُّ.

توفِّيَ بالأَندلُس، سنةَ إِحدَى عشرةَ وأربعِ مئةٍ.

تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رُواةِ الكِتابِ عن (أبي إسحاقَ المُستَملي)[٣]، وذَكَرنا هناكَ أنَّ رِحلتَه إلى بلدان المَشرقِ لطَلَب العِلم قد استغرَقَت نَحوًا من عِشرينَ عامًا، وقد كان كتابُ «الجامع» من أهمِّ المصنَّفات الَّتي حصَّلها سماعًا علَى عِدَّةٍ من أصحاب الإمام الفَربريِّ، وكان أبو عَليٍّ الشَّبُّويّ علَى رأس القائمةِ، يقول أبو القاسمِ: (لَمَّا وَصَلتُ إِلَى مَدينةِ مَرو، من مَدَائنِ خُرَاسانَ، سمعتُ «الجامعَ الصَّحيحَ» علَى مُحمَّدِ بنِ عُمَر بنِ شَبُّويَه المَرْوَزيِّ)[٤]، وقد كان سماعُه للكتاب علَى ابن شَبُّويَه سنةَ خمسٍ وسَبعين وثلاث مئةٍ[٥].

وقد حدَّث أبو القاسمِ بالكتاب عندَ رجوعِه إلى ديارِه، وسمعَه النَّاسُ منه هناكَ، وكان من أبرزِ مَن سمعَه منه الإمامُ الفقيهُ أبو محمَّدٍ ابنُ حَزْمٍ الظَّاهريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٦)؛ وقد اقتَبَس من روايتِه للكتابِ عن ابن شَبُّويَه عِدَّةَ نُصوصٍ أَودَعَها في مصنَّفاتِه[٦]، وكذلك فَعَل -مِن قَبلُ- الإمامُ أبو عَمْرٍو الدَّانيُّ المُقرئُ (المتوفَّى سنةَ ٤٤٤)[٧].

---

(١) انظر «التقييد»: ٢/٣٢٢-٣٢٣، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٧١٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «التقييد»: ١/٣٢٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٣/٧٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢/٢٦٩، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين: ص٣٠٣-٣٠٤، و«توضيح المشتبه»: ٩/٢٧١، و«المَجمَع المؤسِّس»: ١/٣٥٤-٣٥٥، و«النِّهاية في اتِّصال الرِّواية»: ص٢٤٦ و٢٥٧ = (٤٠٥ و٤٢٤).

(٣) تقدم التعريف به ص٢٩٩.

(٤) انظر «الصِّلة» لابن بَشْكُوال (ط. بشَّار عوَّاد): ١/٤١١.

(٥) انظر «طَوق الحَمَامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ١/٢٨٦.

(٦) انظر «حَجَّة الوداع»: (٣٤٤)، و«طَوق الحَمامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ١/٢٨٦-٢٨٧.

(٧) انظر «جامع البيان في القراءات السَّبعة»: ١/١٢٤ = (٩٦)، و«المُكتفى في الوقف والابتدا»: (٥٤)، و«البيان في عدِّ آي القرآن»: ص٢٤ و٦٢ و٦٥، و«السُّنن الواردة في الفتن»: (٧٩).

ومن طريق ابن حزم ساق ابن حجر إسناده إلى رواية ابن شَبُّويَه[١].

[ج]. الوَلِيدُ بنُ بَكْرِ بنِ مَخْلَدِ بنِ أَبي زِيَادٍ الغَمْريُّ، أبو العَبَّاسِ السَّرَقُسْطيُّ[٢].

ثقةٌ ثبتٌ، حافظٌ مُتقنٌ، متَّفقٌ علَيه.

رَحَل عن بلدته (سَرَقُسطة) الأَندلُسيَّة سنةَ سِتِّين وثلاث مئةٍ[٣]؛ مُتَّجهًا إلى بلدان المَشرق؛ لطَلب العِلم وتَحصيلِه، وحَمَل معَه إلى هُناكَ كتابَ «مَعرفة الرِّجال» للإمام العِجْليِّ فاحتَفى النَّاسُ به وسمعوه منه، وقد جَابَ شتَّى البلدان سامعًا ومُسمِعًا، حتَّى وافاه الأَجلُ غَريبًا بمدينة (الدِّينَوَر)، في شَهر (رَجَبٍ)، سنةَ اثنتَين وتِسعين وثلاث مئةٍ.

وقد كان كتابُ «الجامع» من بين أهمِّ المصنَّفات الَّتي حصَّلها أبو العبَّاس في رحلتِه هذه؛ فقد سمعَه علَى أبي عَليّ الشَّبُّويِيِّ، ولم يذكر أنَّه قد حدَّث بالكتابِ عنه؛ لأنَّه لم يمتَّع بالعُمر إلى وقت الحاجةِ إليه؛ فقد كان أبو عليٍّ الكُشَانيُّ صاحبُ الإمام الفِرَبريِّ -وهو آخِرُ مَن رَوَى عنه كتابَ «الجامع»- علَى قَيد الحَياةِ، وكانت وفاتُهما مُتقاربةً، والله أعلم.

لكنَّ نُسخةً من كتاب «الجامع» مَرويَّةً من طريق أبي العَبَّاس قد وَصَلت إلى يد الحافظ ابن حجرٍ العَسْقَلانيِّ، وقد نَقَل عنها في «شرحه»[٤]، فلعلَّها هي نُسخةُ أبي العَبَّاسِ؛ إذ كان من

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٨/١، إذ رواه ابن حجر من طريق تنتهي برواية شريح بن [محمد، عن] علي بن أحمد بن سعيد -وهو ابن حزم- عن عبد الرحمن. وما بين معقوفين سقط من مطبوع «الفتح»، وهو في مخطوطات «الفتح»، انظر على سبيل المثال مخطوطة شهيد علي: ٤٤١، بخط تلميذ ابن حجر شمس الدين ابن القاسم.

(٢) انظر لترجمته مشتبه النِّسبة: ص١٥٤، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٢٥/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٣٦٥/٦، و«جذوة المقتبس»: ص٥٣٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣٠٩/٤ = (الغَمْريُّ)، و«تاريخ دمشق»: ١١١/٦٣، و«الصِّلة» لابن بَشْكُوال (ط. بشَّار عوَّاد): ٢٨٥/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦٥/١٧، وقد ضبط الإمام الذَّهبيُّ كُنيةَ جدِّه: (أبي دُبَار) ضبطَ قَلمٍ، أمَّا (الغَمْريُّ)؛ فنسبةٌ إلى (غَمْر)، وهي بطنٌ من قبيلة (غافِق)، وقد نُقل عن صاحب التَّرجمة أنَّه (عُمَريٌّ)، بضمِّ العين المُهملة، وأنَّه تعمَّد إخفاءَ نسبه عندما دَخَل إلى بلدان (إفريقيَّة)؛ لأنَّ الدولةَ وقتئذٍ كانت بيد العُبَيديِّين الرَّوافض؛ فخشيَ علَى نفسِه من بطشِهم بسبب النَّسب، فنَقَط العَين، وكان يقول لخاصَّة تلامذتِه المقرَّبين: (إذا رجعتُ إلى الأَندلُس جَعَلتُ النُّقطةَ الَّتي علَى الغَين ضمَّةً)، انظر «توضيح المشتبه»: ٣٥٩/٦.

(٣) انظر «العِبر في خَبَر مَن عَبَر»: ٥٥/٣.

(٤) انظر «هُدى الساري»: ص٢٢٣، ويبدو أنَّها هي النُّسخة الَّتي كان دائمَ الرُّجوع إليها، والَّتي تقدَّمت الإشارةُ إلى مواضع نقلِه عنها واقتباسِه منها ص٣١٤، والله أعلم.

عادة المحدِّثين الجوَّالين اتخاذ نسخة خاصة من الكتب الأُمَّات يحملونها معهم، فالله أعلم.

[د]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ القَنْطَرِيُّ، أبو عَمْرٍو الحَاكِمُ(1).

فقيهٌ فاضلٌ، من كِبار أَهل العِلم بمدينة (مَرو)؛ سمعَ منه جَمعٌ غَفيرٌ من طلبةِ العِلم من أبنائِها ومن الوافِدِين إِلَيها(2)، ودَخَل إلى مَدينتَي (نَيسابُور وبُخَارَى) وحدَّث فيهما أيضًا، ولم تُسعِف المصادرُ بمَعلوماتٍ وافيةٍ عن تَفاصيل حياتِه.

توفِّي سنةَ خَمسٍ وأَربَعينَ وأَربع مئةٍ، أو بعدَها؛ فقد سُمِع علَيه كتابُ «الجامع» في شَهر (جُمَادَى الآخِرة) من هذه السَّنة، وكان من بين مَن سمعَه منه في هذا التَّاريخ -ورَواه عنه فيما بعدُ- القاضي أبو سَعِيدٍ مُحمَّدُ بنُ عَليٍّ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ الدَّهَّانُ المَرْوَزِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٨)(3).

وممَّن يذكر له سماع لرواية الشَّبُّوْيِيِّ:

[أ]. الحُسَينُ بنُ شُعَيب بنِ مُحمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، أبو عَليٍّ السِّنْجِيُّ(4).

ثقةٌ نَبيلٌ، فَقيهٌ فاضلٌ، متَّفقٌ علَيه.

---

(١) انظر لترجمته «الجواهر المُضيَّة» (ط. الحلو): ٣/٢٣٢، وهو منسوبٌ إلى (القَنطَرة)، وهي الجسر الَّذي يتَّخِذه النَّاسُ فوقَ الأنهار للعُبور عليه، ولا تَخلو غالب المدن منه.

(٢) انظر «الأنساب»: ٣/١٠٦ = (الرُّوَيَانِيُّ)، و«التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٥٨٦-٥٨٧، أو «المُنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمْعانيِّ»: ٢/١٢٥٩، و«تاريخ دمشق»: ٣٢/٢٥٢-٢٥٣، و٦٤/١١٨، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/٤٠٧-٤٠٨، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٢٣٥.

(٣) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/١٨٩، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٥٤٧، و«تاريخ الإسلام»: ١١/١١٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، وروايتُه للكتاب مذكورةٌ في ترجمته من «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٥٤٩.

(٤) انظر لترجمته «طبقات الفقهاء»: ص١٣٢، و«الأنساب»: ٣/٣١٨ = (السِّنْجِيُّ)، و«تَهذيب الأسماء واللُّغات» (ط. المنيريَّة): ٢/٢٦١، و«وفيات الأعيان»: ٢/١٣٥، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٤٧٤ و٥١٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٥٢٦، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٤/٣٤٤، و«طبقات الشَّافعية» للإِسْنَويِّ: ١/٣٢٠، و«البداية والنِّهاية»: ١٥/٧٠٥ (ط. التُّركيِّ)، و«توضيح المشتبه»: ٥/٣٤، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن قاضي شُهبة (ط. عالم الكتب): ١/٢٠٧، وقد قيل: إنَّ اسمَه هو (الحَسَن بن مُحمَّد بن شُعَيبٍ)، وهو منسوبٌ إلى (السِّنج)، وهي قريةٌ كبيرةٌ تابعة لمدينة (مَرْو).

توفِّي في شَهر (رَبيعِ الأوَّل)، سنةَ اثنتَين وثلَاثين وأربع مئةٍ[١].

سمِعَ بعض كتابِ «الجامع» -ضمنَ ما سمعَ وحصَّل من العِلم- علَى أبي عَليٍّ الشَّبُّويِيِّ في قرية (السِّنْج) بمدينة (مَرْو)، وقد اقتبَس من روايتِه للكتابِ نصًّا أودَعَه ضمنَ «أماليه» الَّتي رَواها عنه الإمامُ الفقيه أبو الفَضلِ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّزَّاقِ بنِ عَبدِ المَلِك المَاخُوَانيُّ المَرْوَزيُّ[٢]، ولا نعتقدُ أنَّ أبا عَليٍّ قد حدَّث بالكتابِ تامًّا عن الشَّبُّويِيِّ[٣]، والله أعلم.

[ب]. إبراهِيمُ بنُ مُحمَّد بنِ أَحمَدَ بنِ عَليٍّ الأُرْمَوِيُّ، أبو إسحاقَ النَّيسابُوريُّ[٤].

ثقةٌ فاضلٌ، صاحبُ رِحلةٍ ومَعرفةٍ، رَوَى عنه الإمام أبو بكرٍ الخَطيبُ البَغداديُّ، وقال: (كان شيخًا صالحًا فاضلًا عالِمًا)[٥].

---

(١) هكذا أرَّخه الحافظُ مُحمَّدُ بنُ الفَضل الهَرَويُّ، المعروفُ بجَهَانْدَار (المتوفَّى سنةَ ٤٥٠)، في كتابه «الوَفَيات»، ويؤيِّده أنَّ مُعظمَ مَن تَرجَم لأبي عليٍّ السِّنجيِّ أرَّخ وفاتَه بسنةِ نَيِّفٍ (أو بضعٍ) وثلاثين وأربع مئةٍ، وقد قيل: إنَّه توفِّي سنةَ سبعٍ وعشرين وأربع مئةٍ، حكاه ابن قاضي شُهبة عن الإمام الرَّافعيِّ، وقيل: إنَّه توفِّي سنةَ ثلاثين وأربع مئةٍ، قاله الإمام ابن السَّمعانيِّ، فالله أعلم.

(٢) توفِّي سنةَ نيِّفٍ وتِسعين وأربع مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ١٨٥/٥ = (المَاخُوَانيُّ)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٧٧/٤، وهو منسوبٌ إلى (مَاخُوَان)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرْو)، علَى بُعد ثلاثة فراسخ منها، ولروايته عن أبي عليٍّ السِّنْجيِّ انظر «مُعجم الشُّيوخ» لابن عساكر: (٨٣٢)، وقارن مع «الجامع» الحديث رقم: (٦٨٨٢)، وأبو عليٍّ السِّنجيُّ مَعدودٌ ضمنَ أئمَّة العِلم الَّذين كانوا مُعتَنين بعَقد مَجالس الإملاءِ الحَديثيَّة، انظر: «أدب الإملاء والاستملاء»: ص٢٣.

(٣) إنَّما قُلنا ذلك استنباطًا؛ لأنَّ الحافظَ ابنَ عساكر قد نَقَل حديثًا عن شيخِه عَتيق بن مُحمَّد بن عَبد الرَّزَّاق الماخُوَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٥) عن أَبيه، وقال بعدَها: (لم أَسمَع من عَتيقٍ غَيرَه)، فلو كان أبو الفَضل يَروي كتابَ «الجامع» تامًّا عن أبي عَليٍّ السِّنْجيِّ؛ لرَواه عنه ابنُه عَتيقٌ وافتَخَر بذلك، وقد سمعَ الإمام ابنُ السَّمعانيِّ من عَتيقٍ أيضًا، كما في «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٦١٠/١، أو «المنتخَب من معجم شيوخِه»: ١٢٨٧/٣، وذَكَر أنَّه قد حدَّثه عن أبيه أبي الفَضلِ بمجالسَ من «أمالي أبي عليٍّ السِّنْجيِّ» فقط، ولو كان كتابُ «الجامع» ضمنَ مَسموعاتِه لصرَّح الإمامان ابنُ عساكر وابنُ السَّمعانيِّ بذلك، ولحَملاه عنه ورَوَياه من طَريقِه ولو بالإجازة؛ فقد كانا من أحرص أئمَّة العِلم علَى تتبُّع طُرُق الكتابِ وتَحصيلِها، والله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص١٢٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٣٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و(الأُرْمَويُّ) نسبة إلى (أُرْمية)، وهي بلدةٌ من بلدان إقليم (أَذْرَبِيْجان).

(٥) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٥١٠/٣ (ط. بشَّار عوَّاد).

توفِّي بمدينة (نَيسَابُور)، في شهر (شَوَّالٍ)، سنةَ ثمانٍ وعشرين وأربع مئةٍ[١].

رَحَل إلى شتَّى البلدان لتَحصيل العِلم؛ فجَمَع الكثيرَ وجَنَى، وقد روى الحافظُ أبو الفَضلِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أَحمدَ الرَّازيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٤) من طريقه حديثًا من الصحيحِ[٢] فلعلَّ كتابَ «الجامع» كان من بين ذلك القطافِ العِلميِّ المُبارَك الَّذي حَوَاه في رحلاته[٣].

---

(١) إضافةً إلى مصادر ترجمته انظر «تاريخ دمشق»: ٣٧٢/٥٣.

(٢) انظر كتابَه «فضائل القرآن وتلاوته»: (١١٨).

(٣) لم يذكر أحدٌ الأُزْمويَّ في عِداد رواة كتاب «الجامع»، لا عن أبي عليٍّ الشَّبُّويِّ، ولا عن غيرِه.

[٥]. رِوايةُ أبي نَصْرٍ الكُشَانيِّ (...-٣٥٧)

(تاريخ السماع: ٣١٦)

هو مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ حَاجِبِ بنِ مُحمَّدٍ [بنِ أَحمَدَ] بنِ خَمَانَةَ -ويُقالُ: ابنُ أبي خَمَانَةَ[١]- الخَمَانيُّ الحَاجِبيُّ، أبو نَصْرٍ السُّغْديُّ الكُشَانيُّ[٢].

قال عنه تلميذُه الحافظُ أبو سَعدٍ الإدْرِيسيُّ: (كان شَيخًا فاضلًا ثقةً كثيرَ الحَديثِ).

توفِّي بمدينة (كُشَانِيَة)، سنةَ سَبعٍ وخَمسينَ وثَلاثِ مئةٍ.

نشَأَ في بيئةٍ عِلميَّةٍ؛ فقد كان أبوه جَليلَ القَدر من كِبارِ طَلبة العِلم وحَملتِه ورواتِه الثِّقات المعروفين[٣]؛ وبذلك حُرِّضَ أبو نَصرٍ فحَرَص علَى تحصيل العِلم وسماعِه منذ صِغَر سِنِّه، ويبدو أنَّ أبا نَصرٍ قد وُلد في حُدود سنةِ تِسعين ومئتَين؛ فقد أَدرَك السَّماعَ من أبي حاتمٍ جِبرِيلَ ابنِ مُجَّاعٍ الكُشَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٠٦)[٤]، وكان أبو نَصرٍ قد تزوَّج وأنجَبَ ابنَه (إسماعِيلَ)[٥]،

---

(١) انظر «توضيح المشتبه»: ٤١٧/٢،وهي بفَتح الخاء، على وَزن (أَمانة).

(٢) انظر لترجمته «المُؤتَنِف تَكملةَ المُؤتَلِف والمُختَلِف» للخطيب البَغداديِّ: ق ١٢٨/أ = (باب الكِسَائي والكُشَاني)، و«الإكمال»: ١٨٥/٧، و«الأنساب»: ٧٣/٥ = (الكُشَانيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢٧٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ١١٨/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«توضيح المشتبه»: ٣٣٢/٧-٣٣٣، وما بين المعقَّفتَين زيادةٌ ثابتةٌ في سِياق نسَبِه، كما في «الأنساب»: ٣٩٦/٢ = (الخَمَانيُّ)، و«اللُّباب في تَهذيب الأنساب»: ٤٥٩/١، وانظر «شرح السُّنَّة» للبَغَويِّ: ٣٢٧/١٤ = (٤١٤٠)، وهو منسوبٌ إلى (كُشَانِيَة)، بضمِّ الكاف، وقيل: بفَتحها، وهو الَّذي استَظهَره ياقوتٌ الحَمويُّ، وهي بَلدةٌ مُحصَّنةٌ تابعةٌ لناحية (السُّغْد) الواقعة بين مدينتَي (سَمرقَند وبُخارَى)، وهي تَقَع علَى بُعد اثنَي عشرَ فَرسخًا من مدينة (سَمَرقند)، وعلى بُعد يومَين من مدينة (بُخَارَى)، انظر «معجم البلدان»: ٢٢٢/٣-٢٢٣ و٤٠٩، و٤٦١/٤، و«نزهة المشتاق»: ٥٠٣/١، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥٠٩.

(٣) توفِّي بعدَ سنة ثلاثين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ٧٣/٥ = (الكُشَانيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢٧٧/٢، و٣٢٦/٣، و«معجم البلدان»: ٤٦١/٤-٤٦٢، و«توضيح المشتبه»: ١٠٠/٥، و٣٣٣/٧.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٩٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تلخيص تاريخ نيسابور» للحاكم: ص٤٥، و«القند»: ص١٢٤ = (١٨٧)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠٣/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ٤١٨/٢ (ط. أبي غدَّة)، ويُقال في اسم أبيه: (مُجَّاعة) أيضًا.

(٥) سيأتي التَّعريف به ص٣٨٩؛ فقد كان آخرَ مَن رَوى كتابَ «الجامع» عن الفَربريِّ وفاةً.

وحَملَه معَه وهو في حدود الثَّامنة من عمرِه إلى قرية (فَربر)؛ يومَ قصدَها لسماعِ كتابِ «الجامع» من الإمام الفِرَبريِّ، وكان ذلك سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ[1]، فيَصحُّ تَقديرُنا لسنةِ مَولِد أبي نَصرٍ؛ باحتِمالِ كَونِه في سِنِّ الثَّامنةَ عشرةَ من عُمرِه يومَ وُلِد له ابنُه (إسماعِيلُ)، والله أعلمُ.

ويبدو أنَّ أبا نَصرٍ لم يَرحَل خارجَ حُدودِ إقليم (خُراسان)، لا وَقتَ السَّماعِ، ولا وَقتَ الإسمَاعِ؛ لأنَّ مَشايخَه المَذكُورين كلَّهم من أبناءِ ذلك الإقليم، وكذلك الرُّواةُ عنه، وهذا ما يبرِّرُ عَدَمَ اشتهارِ اسمِه في الأَوساط العِلميَّة، ويُبيِّن لنا سَببَ عَدَم انتشار الرِّوايةِ عنه كثيرًا[2]، وخُصُوصًا روايتَه لكتاب «الجامع»؛ لوُجودِ غيرِه من مشاهير الرُّواة وأَجلَّة العلماءِ القائمين بأَعباءِ إسماعِهِ للطَّلبة في شتَّى البُلدان، والَّذين قد مُتِّعوا بالعُمرِ مُدَّةً أَطولَ ممَّا عاشَ أبو نَصرٍ رحمه الله، والله تعالى أعلمُ.

---

(١) انظر «الأنساب»: ٢/١٤٩ = (الحَاجِبيُّ).

(٢) لم تذكر المصادرُ ضمنَ الرُّواة عنه إلَّا الحافظَ أبا عَبدِ الله الغُنْجارَ البُخاريَّ مؤرِّخ مدينة (بُخارى)، كما في «المؤتنف» للخَطيب البَغداديِّ، والحافظَ أبا سَعدٍ الإدريسيَّ، كما في «تكملة الإكمال» و«القند»: ص١٢٤ و٢٢٥ و٢٤٢، والحافظَ المُسيَّب بن محمَّدٍ القُضَاعيَّ الكَرْمِينيَّ، كما في «الأنساب»: ٥/٥٩ = (الكَرْمِينيُّ)، علَى أنَّ هؤلاء المذكورين يوضِّحون للباحثِ النَّوعيَّةَ النَّبيلةَ للرُّواة عن أبي نصرٍ؛ ممَّا يدلُّنا علَى رِفعة مكانتِه وجلالتِه.

[٦]. رِوايةُ الإِشْتِيْخَنيِّ (٢٩٤-٣٨٨)

(تاريخ السماع: ٣١٧)

هو مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مَتٍّ السَّمَرْقَنديُّ السُّغْديُّ، أبو بَكْرٍ الإشْتِيْخَنِيُّ(١).

ثقةٌ ثَبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ، زاهدٌ عابدٌ، كبيرُ المَحلِّ، رَفيعُ القَدر، مُتَّفقٌ عليه.

وُلِد نحو سنة أربعٍ وتِسعينَ ومئتَين.

وتوفِّي بمدينة (إِشْتِيخَن)، غُرَّةَ شَهر (رَجَبٍ)، سنةَ ثَمانٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ(٢).

طافَ في طَلَب العِلم وتَحصيلِه بُلدانَ إقليمِ (خُراسان)، ودَخَل أثناءَ تَطوافِه ذاكَ إلى قرية (فَرَبر) وهو في سِنِّ الثَّالثةِ والعِشرين؛ فسمعَ بها من الفِرَبريِّ -ضمنَ ما سمعَ منه(٣)- كتابَ «الجامع»، سنةَ سَبعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ(٤).

---

(١) انظر لترجمته «الإكمال»: ١٢٤/٣، و«الأنساب»: ١٦٣/١ = (الإشْتِيخَنيُّ)، و«التقييد»: ٣٢/١، و«تاريخ الإسلام»: ٦٣٨/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٢١/١٦، و«طبقات الشَّافعيَّة الوُسطى» ١/ق ٥٥/ب: واسمه فيه: محمَّد بن أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بن مَتٍّ، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٩٩/٣، و«توضيح المشتبه»: ١٠٠/٥-١٠١، ولضَبط اسمِ جدِّه انظر «الأنساب»: ١٩٥/٥ = (المَتِّيُّ)، وهو منسوبٌ إلى (إِشْتِيْخَن)، وهي مدينةٌ تابعةٌ لناحية (السُّغْد) الواقعةِ بينَ مدينتَي (سَمَرقَند وبُخَارى)، وتَقَع هذه المدينةُ على بُعد سَبعة فَراسخ (أو واحدٍ وعشرين ميلًا) من مدينة (سَمرقند)، انظر «معجم البلدان»: ١٩٦/١، و«نزهة المشتاق»: ٥٠٢/١، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥٠٨-٥٠٩.

(٢) هكذا أرَّخ وفاتَه تلميذُه الحافظُ أبو سَعدٍ الإدريسيُّ، وقيل: إنَّه قد توفِّي سنةَ إحدى وثَمانين وثلاث مئةٍ، والإدريسيُّ أعلمُ وأوثقُ، أمَّا سنةُ ولادتِه؛ فقد قدَّرناها استنباطًا ممَّا سيأتي بيانُه في تَحديد سنةِ سماعِ أبي بكرٍ لكتاب «الجامع» من الإمام الفَربريِّ، والله أعلمُ.

(٣) يروي الإشْتِيخَنيُّ عن الفَربريِّ أَشياءَ غيرَ كتاب «الجامع»، انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٢٨/٢، و٢٥٢/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ دمشق»: ١٣٦/٨، و٢٥٠/٤١، و٧٧/٥٢-٧٨، و«تهذيب الكمال»: ٤٤٤/٢٤، و«المعجم المختصّ» للذَّهبيِّ: ص١٢٠، و«تغليق التعليق»: ٨٣/٢.

(٤) هذا هو التَّاريخُ المرويُّ عن الإشتِيخَنيِّ نَفسِه، كما نقلَه الحافظُ ابنُ نُقطةَ في كتابه «التَّقييد»، أمَّا الإمام الذَّهبيُّ -وتبعَه الحافظُ ابنُ ناصر الدِّين- فحدَّده بسنة تسعَ عشرةَ وثلاث مئةٍ، والقصَّةُ الَّتي سنسوقُها أعلاه في الموازنة بين سماعِ الإشتِيخَنيِّ وسماعِ إسماعِيلَ الكُشَانيِّ تؤيِّد التَّاريخ الَّذي نقلَه الحافظُ ابنُ نُقطةَ؛ لأنَّ إسماعيلَ =

وقد كان أبو بكرٍ حَريصًا علَى تَسميعِ الكتابِ ورِوايتِه للطَّلبةِ؛ يقولُ الفقيهُ أبو نَصْرٍ الدَّاوُوديُّ: (دَخَلتُ إلى الشَّيخِ أبي بَكرِ ابنِ مَتٍّ إلى إِشْتِيخَن للسَّماعِ، فقال لي: أَسَمِعتَ «جامعَ البُخاريِّ»؟ قلتُ: سمعتُ. فقال: مِمَّن؟ فقلتُ: مِن إسماعِيلَ الحَاجِبيِّ. فقال: اسْمَعْه مِنِّي؛ فإنَّه أَثبَتُ لكَ؛ فإنِّي كُنتُ أُدَرِّسُ المُتَفَقِّهةَ، وكُنتُ فَقيهًا كَبيرًا حِينَ سَمِعتُه من الفَرَبريِّ، وإسماعِيلُ الحَاجِبيُّ كان صَغيرًا يُحمَلُ علَى العَاتِقِ، ولا يَقدِرُ على المَشْيِ، فسَمَاعي وسَماعُه يَستَوِيانِ؟! فابتدأتُ الكتابَ وسمعتُ مِنه، وصَدَقَ الشَّيخُ أبو بَكرٍ ابنُ مَتٍّ، كان سَمَاعُ الحَاجبيِّ في وَقتِ صِغَرِه، وسَمَاعُنا من الحَاجِبيِّ كان في وَقتِ كِبَرِه وضَعْفِه، كان ضَعيفًا وقتَ السَّماعِ، وضَعيفًا وَقتَ الإسماعِ)[1].

وبالرَّغم من شُهرةِ أبي بكرٍ وحِرصِه علَى تَسميع الكتاب ورِوايتِه ونَشرِه، فإنَّ رِوايتَه في عِدَاد الرِّواياتِ المُندَثرةِ بالنِّسبةِ للمتأخِّرين؛ حيثُ انعَدَم نَقلُها والنَّقلُ عنها لدَيهِم، فالله المُستَعانُ.

= كان صَغيرَ السِّنِّ -كما وصفَه الإشتيخَنيُّ في القصَّة- عندما كان برِفقة أبيه -والَّذي ترجمنا له قبلَ الإشتيخنيِّ- عندَ سماعِ أبيه للكتاب سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ، ولذلك كان إسماعيلُ نفسُه لا يعتَدُّ بذلك السَّماع عندَ تحديثِه بالكتاب، وإنَّما كان يعتدُّ بسماعِه له سنة عشرين وثلاث مئةٍ، كما سيأتي بيانُه أثناءَ الكلامِ عن روايتِه ص٤٠٠، فلعلَّ ذلك السَّماعَ المُشتَرَكَ الَّذي أشار إليه الإشتيخَنيُّ كان قد ابتدأ سنةَ ستَّ عشرةَ، وانتهى سنةَ سبعَ عشرةَ، أو تكرَّر في سنتَين متتالِيتَين، والله أعلم.

(١) انظر «الأنساب»: ١٦٣/١ = (الإشْتِيخَنيُّ)، والقصَّة قد أورَدها الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمته أيضًا بالمعنى، وقد علَّق الإمام ابنُ السَّمعانيِّ على العبارة الأخيرة لأبي نصرٍ مبيِّنًا أنَّ ضَعفَ إسماعيلَ المقصودَ إنَّما هو ضَعفُ البَدَنِ لا ضَعف السَّماعِ، وهذه العبارةُ لا تناقضُ ما سبَق ذكره من اعتدادِ إسماعيلَ عندَ الرِّوايةِ بسماعِه الثَّاني للكتابِ سنةَ عشرين وثلاث مئةٍ، لا بسماعِه الأوَّل مع أبيه سنةَ ستَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ؛ لأنَّه في السَّماع الثَّاني أيضًا كان صَغيرَ السِّنِّ موازنةً بأبي بكرٍ الإشتيخنيِّ، والله أعلم.

[٧]. رِوايةُ أَبي زَيدٍ المَرْوَزيِّ (٣٠١-٣٧١)

(تاريخ السماع: ٣١٨)

هو مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الله بنِ مُحَمَّدٍ المَرْوَزيُّ، أبو زَيدٍ الفَاشَانيُّ[١].

ثقةٌ ثَبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيه.

وُلدَ بقَريةِ (فَاشَانَ)، بمدينة (مَرو)، سنةَ إِحدَى وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّيَ بها يومَ الخَميسِ، الثَّالثَ عشرَ من شهر (رَجبٍ)، سنةَ إِحدَى وسَبعينَ وثَلاثِ مئةٍ، ودُفنَ في مَقبرةِ مدينة (مَرو) المعروفة باسم: (سنجدان)[٢].

ابتَدأَ طَلَبَ العِلمِ منذُ حَدَاثةِ سِنِّه، فرَحَل وطَاف في بُلدان إقليمِ (خُراسانَ) في سَبيلِ ذلك، ودَخَل إلى حَواضِرِها العِلميَّة المتعدِّدة، وكانت مدينة (بُخارَى) علَى رأس تلكَ الحَواضر ولا ريبَ، وقد دخلَها سنةَ ثَمان عشرةَ وثَلاثِ مئةٍ، وفي شَهر (ذي القَعْدَة) من هذه السَّنةِ كان لقاؤُه بالإمام الفِرَبريِّ بقريتِه (فَرَبر)[٣]، فسمعَ منه فيها ضمن ما سمعَ كتابَ «الجامع»[٤].

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٥٤/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الفقهاء»: ص١١٥، و«الأنساب»: ٣٣٨/٤ = (الفَاشَانيُّ)، و«تاريخ دمشق»: ٦٦/٥١، و«تبيين كذب المُفتري»: ص١٨٨، و«التقييد»: ٣٥/١، و«تهذيب الأسماء واللُّغات»: ٢٣٤/٢ (ط. المنيريَّة)، و«وفيات الأعيان»: ٢٠٨/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٣٦٣/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣١٣/١٦، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٧١/٣، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن كثير: ٣١٤/١، و«العقد الثَّمين»: ٢٩٧/١، وهو منسوبٌ إلى (فَاشَان)، ويُقال لها: (بَاشَان) أيضًا؛ لأنَّ الفاء فيها أعجميَّةٌ، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرْو)، انظر «معجم البلدان»: ٢٣١/٤، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٤١-٤٤٢.

(٢) حدَّد مكانَ قبرِه الإمامُ ابنُ السَّمعانيِّ، وذَكَر أنَّه كان معروفًا يُزارُ، انظر «الأنساب»: ٣٣٩/٤.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١.

(٤) وَقَع لأبي زيدٍ فَوتٌ يَسيرٌ من الكتابِ فلَم يسمَعه علَى الفَربريِّ، وكان يبيِّنُه للطَّلبة فيما بَعدُ ويمتَنعُ عن قراءَتِه، وهذا الفَوت مِقدارُه ورقتان، ويُعادلُ أربعةَ أحاديثَ فقط من كتاب «الجامع»، وهو في (كتاب المغازي)، بعدَ (باب قَتل أبي جَهلٍ)، ويبتدئُ عندَ الحديث بالرَّقم: (٣٩٧٣)، عندَ لفظةِ (عاتِقِه) في قَولِ عُروةَ بن الزُّبير: (كان في الزُّبير ثلاثُ ضَرباتٍ بالسَّيفِ، إحداهنَّ في عاتِقِه)، وينتَهي عندَ نهاية الحديث بالرَّقم: (٣٩٧٦)، انظر =

ثمَّ وسَّع دائرةَ رِحلتِه عندَ نُضُوجِه واشتِدادِ عُودِه ووضوحِ مَنهجِه، فطوَّف في الآفاقِ لنَشر العِلم الَّذي حصَّله، فدخَل حَواضرَ الدُّنيا الكُبرى، واحتَفى به أهلُها من الطَّلبة، فدَخَل مدينة (نَيسابُور) عدَّة مرَّاتٍ، وكذلك مدينة السَّلام (بَغداد)، ومدينة (دمشق)، وجاوَرَ في (مكَّة) المُكرَّمة سبعَ سنين دَأَبًا[1]، وأثناءَ مُجاورتِه هناكَ ابتدأَ بروايةِ كِتابِ «الجامع» وإسماعِه لطَلَبة العِلم.

ويحدِّثُنا أبو زيدٍ رحمه الله عن الدَّافِع وَراءَ شُروعِه بذلك العَمَل النَّبيلِ؛ فيَقولُ: (كنتُ نائمًا بينَ الرُّكن والمَقام، فرأيتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم في المَنام، فقال لي: يا أبا زيدٍ، إلى مَتى تُدَرِّسُ كتابَ الشَّافعيِّ ولا تُدَرِّسُ كِتابي؟! فقلتُ: يا رَسولَ الله، وما كتابُكَ؟ قال: جامعُ محمَّد بن إسماعيلَ)[2].

وقد امتَثَل أبو زيدٍ رحمه الله لهذا التَّحريضِ الشَّريفِ أتَمَّ الامتثالِ؛ فحَرَص علَى روايةِ كتابِ

= «المختصر النَّصيح»: ٨٤/٤ و١٤٦-١٤٧، و«مشارق الأنوار»: ٣٩٢/٢.

ومن الجدير بالتَّنبيه إليه في هذا المقام أنَّ أبا زيدٍ رحمه الله قد انتسَخ نُسختَه من كتاب «الجامع» عندَ سماعِه له علَى الإمام الفَربريِّ من أصل الفَربريِّ، وليسَ من أصل الإمام البُخاريِّ الَّذي كان بحَوزةِ الإمام الفَربريِّ، كما ذَهَب إليه الإمام أبو الوَليد الباجيُّ في كتابه «التَّعديل والتجريح»: ٣١١/١؛ فإنَّ أبا زيدٍ كان إذا وَرَد في نصِّ الكتاب لفظٌ مُشكلٌ يقولُ: (هكذا كان في أصل الفَربريِّ)، انظر «تقييد المهمل»: ٦٩٠/٢ و٧٥٣، و«مشارق الأنوار»: ٣٦٧/١، و٩٠/٢ و١١٣ و٣٣٨-٣٣٩ و٣٨٧، بل إنَّه قد نقل عن شيخِه الفَربريِّ في أحَدِ المَواضعِ أنَّه قال: (كذا في أصل البخاريِّ)، انظر «تقييد المهمل»: ٧٢٠/٢-٧٢١، و«مشارق الأنوار»: ٣٣٩/٢، وهذا نقلٌ دالٌّ قَطعًا علَى عَدَم وقوفِ أبي زيدٍ علَى أصل الإمام البخاريِّ، والله أعلم.

(١) قاله الإمام الحاكمُ النَّيسابُوريُّ، انظر «تاريخ دمشق»: ٦٧/٥١، وتابعَه الإمام الذَّهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»: ٣١٥/١٦، وقارن بما في «العقد الثمين»: ٢٩٧/١-٢٩٨.

(٢) رواه شيخ الإسلام الأنصاريُّ في كتاب «ذمّ الكلام وأهله»: ١٩٠/٢ = (٣٤١)، ومن طريقه نُقل الخبرُ في «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٤٥/٢-٤٦، و«تاريخ الإسلام»: ٣٦٤/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٨/١٢، و٣١٤/١٦-٣١٥، و«هداية السَّاري»: ص١٢٧-١٢٨، و«تغليق التَّعليق»: ٤٢٢/٥، و«هُدى السَّاري»: ص٤٨٩، ونُقل الخبرُ دونَ إسنادٍ في «شرح صحيح البخاريِّ» للنَّوويِّ (ط. الحلبيِّ): ص٤١-٤٢، و«تهذيب الأسماء واللُّغات»: ٧٥/١، و٢٣٤/٢ (ط. المنيريَّة)، قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التَّعليق» و«هداية السَّاري»: (إسنادُ هذه الحكايةِ صحيحٌ)، وزاد في «التَّغليق»: (ورواتُها ثقاتٌ أئمَّةٌ).

«الجامع» ونَشرِه بينَ طَلبةِ العِلمِ في شتَّى البُلدان الَّتي دخَلها، مُبتَدِئًا ذلك المَسعَى الكَريمَ -في تَقديرنا، واللهُ أعلمُ- في حُدُود سنةِ اثنتَين وخَمسينَ وثلاثِ مئةٍ؛ فإنَّه أقدَمُ تاريخٍ بَلَغَنا لسماعِ الكتابِ منه، فإنْ صحَّ هذا التقديرُ التَّاريخيُّ عَلِمنا أنَّ أبا زيدٍ يكونُ ثانيَ راوٍ من طَبقةِ تَلامذةِ الإمام الفِرَبريِّ يقُومُ بمَهمَّةِ روايةِ كتابِ «الجامعِ» وتَبليغِه إلى أجيال الطَّلبةِ، رَديفًا للحافظِ أبي عَليٍّ ابنِ السَّكَنِ المُتصدِّر في هذا المَيدان[1]، فالله أعلمُ.

وبذلك الحِرصِ والالتزامِ النَّبيلِ كان أبو زيدٍ رحمه الله أحَدَ أهمِّ الرُّواةِ المَركزيِّين للكتاب، بل كانَ أجلَّ مَن رَوَى هذا الكتابَ عن الإمام الفِرَبريِّ، كما قَضَى بذلك الإمامان الحافِظان: أبو عَبدِ الله الحاكمُ النَّيسابُوريُّ، وأبو بَكرٍ الخَطيبُ البَغداديُّ، ووافقَهما العُلماءُ علَى ذلك[2]، تلكَ الجلَالَةُ الَّتي رسَّختْها في النُّفُوسِ مُعامَلةُ طلبةِ العِلم لأبي زيدٍ بالإقبالِ والزِّحام عليه حيثُما حلَّ سماعًا وأخذًا عنه، والَّتي بلغَت أَوْجَها لَدَى أبناءِ مدينتِه (مَرو)؛ حيثُ جَرَت أعرافُهم العِلميَّة ألَّا يقرَؤُوا كتابَ «الجامعِ» علَى وجهِ الخُصُوصِ ولا يحصِّلوه سماعًا إلَّا علَى أبي زيدٍ رحمه الله طُوَالَ مُدَّةِ حياتِه، مع كَثرةِ رواةِ هذا الكتابِ الثِّقاتِ المُتقِنين من أبناءِ بلدتِهم[3].

ونَظرًا لتلك المَكانةِ الرَّفيعةِ الَّتي حَظِيَ بها أبو زيدٍ في الأوساط العِلميَّة في شتَّى البُلدان؛ فقد كان عَدَدُ رواةِ كتابِ «الجامع» عنه كثيرًا يصعبُ إحصاؤُهُ، فاكتفينا بسَرْدِ أسماءِ مَن عُرِفُوا بسَماع الكتابِ عنه، واشتُهِروا بذلك من بينِ الجَمْع الغَفير لأسماءِ طَلَبتِه وتلامذتِه والرُّواةِ عنه المَذكورِ في بُطُون كُتُب التَّواريخِ والرِّجال، وهم[4]:

---

(١) ذَهَب الإمامُ ابنُ السَّمعانيِّ إلى القَولِ بكَون أبي زيدٍ هو أوَّل مَن رَوَى الكتابَ عن الفَربريِّ، انظر «الأنساب»: ٤/٤٥٩ = (الفَربريُّ)، وما ذكَرناه أعلاه هو الَّذي قَضى به الإمامُ الذَّهبيُّ، كما سَبَق نَقلُه في ترجمة (ابن السَّكن) ص٢٥٧، وهو الَّذي تؤيِّده التواريخُ، فالله أعلم.

(٢) لا يتقاطعُ هذا الاتِّفاق علَى جلالةِ أبي زيدٍ معَ النَّقد العِلميِّ الَّذي وُجِّه إلى بعضِ الأخطاءِ والأوهام الَّتي سجَّلها العُلماءُ على بعض تفاصيل روايتِه للكتابِ؛ ناظرين في ذلك إلى صِغَر سنِّه ولِين قَناتِه وقتَ سماعِه للكتابِ.

(٣) انظر «الأنساب»: ٤/٣٣٩، و«التقييد»: ١: ٧٨ و١١١.

(٤) رتَّبنا الرُّواةَ عن أبي زيدٍ بحسب وفياتِهم، ثم ذكرنا مَن لم نعلم تاريخ وفاته.

[أ]. عُبْدُوسُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عُبْدُوسٍ الطُّلَيْطُليُّ، أبو الفَرَجِ الثَّغْريُّ[١].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ نَبيلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، مُتقِنٌ ضابطٌ، متَّفقٌ عَليه.

توفِّي -حيثُ وُلِد- بمَدينة (طُلَيطُلةَ)، يومَ الجُمُعة، للَيلَتَين خَلَتا من شَهر (ذِي القَعْدة)، سنةَ تِسعِينَ وثَلاثِ مئةٍ.

وكان قد رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بُلدان المَشرق رِحلَتين: أُولَاهُما سنةَ سِتٍّ وخَمسينَ وثَلاثِ مئةٍ، وأُخراهُما سنةَ إحدَى وسَبعينَ وثَلاثِ مئةٍ، وفي الرِّحلة الأُولى كان لقاؤُه بأبي زيدٍ، في بلاد الشَّام، حيثُ سمعَ منه جُزءًا من كتاب «الجامع»، وأجازَ له الباقي، وقد كَتَب بخطِّه المُتقَن نُسخةً من الكتابِ بَقِيت في حيِّز التَّداوُل لَدَى الأوساطِ العِلميَّة المَغربيَّة إلى زَمَن القاضي عِياضٍ (المُتوفَّى سنةَ ٥٤٤)؛ حيث وَقَف عليها، وأَفادَ منها في ضَبط بعضِ أَلفاظ الكتاب وتَقييدِها[٢]، ويبدو أنَّ عبدُوسًا كان قد قابَلَ رِوايةَ أبي زيدٍ بروايةِ غيرِه، وقيَّد بعضَ الملاحظاتِ والإصلاحاتِ في حاشية نُسختِه بذلك[٣].

[ب]. عبدُ الله بن إبراهيمَ بنِ مُحمَّد بن عَبدِ الله الأندَلُسيُّ، أبو مُحمَّدٍ الأَصِيليُّ[٤].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ بارعٌ، كبيرُ القَدر، متَّفقٌ عليه.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٤٣٧/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«بغية الملتمس»: ٥٧١/٢ (ط. الأبياري)، و«تاريخ الإسلام»: ٦٦٥/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولضَبط اسمه انظر «تاج العروس»: ٢٢٠/١٦ = (ع ب د س).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار»: ٩/١-١٠ و١٢ و١٣ و١٤ و١٦ و١٩ و٢٢ و٢٤ و٤٠ و٥٠ و٥٣-٥٥ و٦٣-٦٥ و٦٨ و٦٩ و٧٤ و٧٩ و٨٤-٨٦ و٩٠ و٩٥ و٩٨ و١١٣ و١١٧-١١٨ و١٢٤ و١٤٠ و١٤٦ و١٤٧ و١٥١ و١٥٩ و١٦٦ و١٧٢ و١٧٧ و١٧٩ و١٨٥ و١٨٩ و١٩٣ و١٩٨ و٢٠٨ و٢١٩ و٢٢٩ و٢٥٢ و٢٥٤ و٢٥٨ و٢٦٦ و٢٧٤ و٢٧٦ و٢٨٤ و٢٩٠ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٧ و٣٠٥ و٣٤٤ و٣٤٨ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٦٠ و٣٦٤ و٣٧٢ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٨٣ و٣٨٦ و٣٨٨ و٣٩٧ و٤٠٢، و٣/٢ و٢٧ و٣٣ و٣٩ و٤٨ و٦٧ و٧١ و٧٩ و٨١ و٨٦ و٨٩ و٩٠ و٩٨ و١١٤ و١١٩ و١٣٦ و١٤٦ و١٥٦ و١٥٩ و١٦٠ و١٦١ و١٨٣ و١٨٥ و٢٠٣ و٢٠٦ و٢٠٩ و٢١٣ و٢١٧ و٢١٩ و٢٤١ و٢٤٥ و٣٠٠ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٥ و٣١٧-٣١٩ و٣٢٢ و٣٣٠ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤٢ و٣٨٤ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٩٠-٣٩٢ و٣٩٦ و٣٩٩ و٤٠٠.

(٣) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٤/١ و٧٩ و٣٧٨ و٤٠٢، و٣/٢ و١٨٣ و٣١٣ و٣٤٠.

(٤) تقدَّم التَّعريفُ به، والإشارةُ إلى مصادر ترجمته ضمنَ رُواة كتاب «الجامع» عن أبي أحمد الجُرجانيِّ ص٢٥٢.

توفِّي بمدينة (قُرطُبة)، سنةَ اثنتَين وتِسعين وثلاث مئةٍ.

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بلدان المَشرق، وأَقامَ جوَّالًا فيها في سبيلِ ذلك دَهرًا، وكان كتابُ «الجامع» من بينِ أَهمِّ ما حصَّله هناك؛ فقد سمعَه من أبي زيدٍ -ضمن ما سمعَه علَيه[1]- مرَّتَين: الأُولى بمكَّة المُكرَّمة، سنةَ ثَلاثٍ وخَمسين وثَلاثِ مئةٍ، والأُخرَى بمدينة السَّلام (بَغداد)، في شهر (صَفَرٍ)[2]، سنةَ تِسعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، ثمَّ قَرَن إلى ذلك سماعَه للكتابِ من أبي أَحمَدَ الجُرْجانيِّ، وذلك بمدينة السَّلام أيضًا في نفس السَّنة، وكان يحدِّث بالكتاب عنهما جميعًا.

وقد أَتقَنَ الأَصيليُّ نُسختَه من كتابِ «الجامع»، واتَّخَذ من مَتنِها وحَواشيها مَيدانَ ضَبطٍ وتَحرٍّ، فسجَّل بقَلَمه وقيَّد أَدَقَّ تَفاصيل الاختلافاتِ الَّتي كانت تمُرُّ به عندَ قراءَتِه للكتابِ علَى شَيخَيه، بل ودَوَّن بدقَّةٍ متناهيةٍ الفُروقَ والاختلافاتِ الَّتي وَقَعَت لأبي زيدٍ نفسِه في عَرضَتَي السَّماعِ علَيه؛ ولذلك حَكَم القاضي عياضٌ -مُسَدَّدًا- بكَون الأَصِيليِّ أَقْعَد مَن رَوى الكتابَ عن أبي زيدٍ[3].

وبسببٍ من ذلك الإتقانِ نالَتْ نُسختُه من الكتاب هذه شُهرةً واسعةً في الأَوساط العِلميَّة في بلاد المَغرب الإسلاميِّ، فقد بَقيَت مُتداوَلةً مُعتمَدًا علَيها في ضَبطِ نصِّ الكتاب إلى زَمنٍ لاحقٍ مَديدٍ، وقد وقَف علَيها جَمعٌ مِن كَبار أئمَّة العِلم وأَفادُوا منها، منهم: الحافظُ أبو عَليٍّ الغَسَّانيُّ، والقاضي عياضٌ[4].

---

(١) يروي الأَصيليُّ عن أبي زيدٍ كتابَ «العلل» للإمام التِّرمذيِّ، انظر «ترتيب العلل الكبير» لأبي طالب: ص٢٠، و«المعجم المفهرس»: ص١٥٨ = (٥٨٤).

(٢) انظر «فَهرسة ابن خير»: ص٨٤.

(٣) انظر: «مشارق الأنوار»: ٣٣٩/٢، والقُعُود كنايةٌ عن التَّمكُّن والضَّبط.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٦٠/١ و٦٣، و«مشارق الأنوار»: ٩/١، والإلماع: ص١٩٠-١٩١، و«الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ»: ١٦٨/٢، و«إفادة النَّصيح»: ص١١٠، وقد تقدَّم -في أثناء كلامِنا عن رواية أبي أَحمَدَ الجُرجانيِّ- نَقلُ كلام القاضي عياضٍ في وَصفِ طَريقةِ الأَصيليِّ في التَّرميز القَلَميِّ للتَّفريق بينَ روايتَي شَيخَيه أبي زيدٍ وأبي أَحمَدَ، فانظُره ص٢٥٥.

أمَّا الرِّوايةُ؛ فقد كان الإمامُ الأَصِيليُّ ﵀ شديدَ الحِرصِ علَى إسماعِ كتاب «الجامع» لجُمُوعِ الطَّلبة الوافِدِين إلَيه عندَ عَودتِه واستِقرارِه في بلاد الأَندَلُسِ، وكان يُقرِئه لتلامذتِه قراءةَ دَرْسٍ وشَرحٍ وبَيانٍ، لا قراءةَ سَرْدٍ مُجرَّدٍ، وكان هذا من أَهمِّ الأَسبابِ الَّتي حلَّقَت النَّابِهينَ منهم حولَه، وجَذَبَت إلَيه النُّجباءَ، وجَعَلَت منه قُطبَ رحًى تَدورُ علَيه وتَنتَهي إلَيه مَقاليدُ الكِتابِ رِوايةً ودِرايةً[1].

وقد احتَفَظَت لنا كُتُبُ الرِّواية والأسانيد ودَواوينُ الرِّجال بعَددٍ من أسماءِ رُواةِ كتابِ «الجامع» عن أبي مُحمَّدٍ الأَصِيليِّ، وهم[2]:

[١]. القاضي حُمَامُ بنُ أَحمَدَ بن عَبدِ اللهِ بنِ مُحمَّدِ بن أَكْدَرَ بنِ حُمَامٍ اللَّخميُّ، أَبُو بكرٍ القُرطُبيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٢١)[3]، حدَّث بالكتابِ فسمعَه منه -ضمنَ مَن سمعَه منه- الإمامُ أَبُو مُحمَّدٍ ابنُ حَزْمٍ، وقد اعتَمَد عليه كَثيرًا في تَخريج الرِّوايات والنُّصُوص الَّتي انتَقاها من كتاب «الجامع» وأَودَعَها في مصنَّفاتِه الكَثيرة[4].

---

(١) نُقلَت عنه تَعليقاتٌ وشروحٌ عديدةٌ تتعلَّق بإشكالات «الجامع الصَّحيح»، وببيان بعض فوائدِ رواياته، انظر لشيءٍ من ذلك -علَى سبيل المثال- «المختصر النَّصيح»: ١/١٨٧ و٢٥٦ و٤٧٠، و٢/٣١٠، و٣/١١٨ و١٨٥ و٢٢٠، و«شرح صحيح البُخاريِّ» لابن بَطَّال: ١/٢٢١ و٢٤٠ و٣٠٦ و٣٣٢ و٤٦٧، و٢/٢٣٣ و٣٩٧ و٤٥٣ و٥٢٢-٥٢٣ و٥٤٣، و١٠/٤٢٠-٤٢١.

(٢) ذَكَرنا في هذا الجَرد مَن صُرِّح بروايته لكتاب «الجامع» عن الأَصيليِّ، وقد أعرَضنا عن ذِكر عددٍ جمٍّ من كبار أئمَّة العِلم في الأندلس الَّذين عُرفوا بملازمة الإمام الأَصيليِّ، واشتُهروا بطُول صُحبتهم له؛ لأنَّنا ما وَقَفنا علَى التَّصريح بروايتهم للكتاب عنه، مع انعقادِ الضَّمير علَى شِبه اليَقين بكونِهم قد سمعوه منه، والله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٢/٥٢٨، و«جذوة المقتبس»: ص٢٨٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الصِّلة» (ط. بشَّار عوَّاد): ١/٢٢٠، و«بغية الملتمس»: ١/٣٤٢ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٣٦٣ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «الإحكام لأصول الأحكام» (ط. دار الحديث): ٢/٢٠٢ و٢٤٠، و٥/٢٨-٢٩ و٣٣ و١٣١ و١٣٢، و٦/٢٣٨ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٨٧، و٧/٤٢٥، و٨/٤٩٩، و«المحلَّى»: ١/٧٣، و«حجَّة الوداع»: (٧ و٥٤ و١٤٩ و٢١١ و٢٢٠ و٢٩٥ و٣١٠ و٣١٧ و٣٢٨ و٣٣٨ و٣٤١ و٣٤٣ و٣٥٠ و٣٦١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٥ و٣٧٦ و٤٤٤ و٤٥٢ و٤٦٠ و٤٨٥ و٥٠٦ و٥٠٩)، ورسالة «التَّلخيص لوجوه التَّخليص» (ضمن رسائل ابن حزم): ٣/١٦٦، و«جمهرة أنساب العرب»: ص٢٣٣-٢٣٤ (وقد تصحَّف اسمُه فيه إلى: عَبَّاد، فليُصحَّح).

[٢]. مُحمَّدُ بنُ سَعِيدِ بنِ محمَّد بن عُمرَ بنِ نَبَاتٍ الأُمَويُّ، أبو عَبد الله النَّباتيُّ القُرطُبيُّ المُقرئُ المحدِّث (المتوفَّى سنةَ ٤٢٩)(١)، حدَّث بكتاب «الجامع» عن الأَصيليِّ، ومن طريقِه اتَّصلت روايتُه -ضمنَ ما اتَّصلت به- إلى القاضي عِيَاضٍ(٢).

[٣]. الإمامُ العَلَّامةُ مُوسَى بنُ عِيسَى بنِ أبي حَاجٍّ (واسمُهُ: يَحُجٌّ) الغَفَجُوميُّ، أَبُو عِمْرانَ المالكيُّ الفَاسيُّ ثمَّ القَيرَوَانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٠)(٣)، مَعروفٌ بملازمة الإمامِ الأَصِيليِّ والأَخذِ عنه، وكان كتابُ «الجامع» من جُملةِ ما سمعَه منه ورَواه عنه(٤).

[٤]. الإمامُ الكَبيرُ القاضي المُهَلَّبُ بنُ أَحمَدَ بنِ أَبي صُفْرَةَ أَسِيدِ بنِ عَبدِ الله الأَسَديُّ، أبو القَاسِمِ الأَنْدَلُسيُّ المَرِيِّيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٥)(٥)، معروفٌ بملازمةِ الإمام الأَصِيليِّ والأَخذِ عنه؛ فقد كان أبو القاسِمِ صِهرَه علَى ابنتِه، وعَلَى رِوايتِه اعتمَد في تَصنِيفِه لكتابِه «المُختَصَر النَّصيح في تَهذيب الكتاب الجامع الصَّحيح»(٦)، وقد بَقيَ كِتابُ «الجامع» مَرويًّا من طَريقِه لَدَى بعضِ المتأَخِّرين(٧).

---

(١) انظر لترجمته «الإكمال»: ٤٤٤/١، و«الصِّلة» لابن بَشْكُوال: ١٤٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٦٥/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهذا الإمامُ قد وُلد سنةَ خمسٍ وثلاثين وثلاث مئةٍ، ولو أنَّه رَحَل إلى بلدان المَشرق لأدرَكَ السَّماعَ بنَفسِه من أبي زيد رحمه الله.

(٢) انظر: «مشارق الأنوار»: ٩/١.

(٣) انظر لترجمته «طبقات الفقهاء»: ص١٦١، والإكمال: ٨٠/٧-٨١ و١٨٩، و«جذوة المقتبس»: ص٤٩٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ٢٤٣/٧، و«الأنساب»: ٣٣٨/٤ = (الفاسيُّ)، و«الصِّلة»: ٢٤٨/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٨١/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٤٥/١٧، و«الدِّيباج المُذهَب»: ٣٣٧/٢، وهو منسوبٌ إلى (غَفَجُوم) -بالغين المُعجمة والفاء المفتوحة- وهي قبيلة من قبائل البَربر.

(٤) انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص٦٥، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٧٣/٢.

(٥) انظر لترجمته «جذوة المقتبس»: ص٥٢١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المَدارك»: ٣٥/٨، و«الصِّلة»: ٢٦٨/٢، و«بغية الملتمس»: ٦٣١/٢ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٥١/٩ و٦٧٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٧٩/١٧، وهو منسُوبٌ إلى (المَرِيَّة) بلدةٌ مشهورةٌ من بلاد الأَندلُس، وقد اختُلفَ في تَحديد سنةِ وَفاتِه؛ فقيل -غيرَ ما ذَكرناه-: سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وأربع مئةٍ، وقيل: سنةَ ستٍّ وثلاثين وأربع مئةٍ.

(٦) انظر «المختصر النَّصيح»: ١٥٨/١.

(٧) انظر «ثبت أبي جعفر البَلَويِّ»: ص٢٧٣.

[٥]. الشَّيخُ الصَّالحُ الثِّقة أَحمَدُ بنُ ثَابِتِ بنِ أبي الجَهْمِ القَبْريُّ الواسِطيُّ، أَبو عُمَرَ القُرطُبيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٧)[١]، مشهورٌ بملازمة الإمام الأَصيليِّ ومُصاحَبتِه؛ فقد كان هو الَّذي يتولَّى القراءَةَ علَيه، وقد سمعَ منه كتابَ «الجامع» -ضمن ما سمعَه منه- ورَواه عنه، ومن طَريقِه اتَّصلَت روايةُ الكتابِ -ضمنَ ما اتَّصلَت به- إلى القاضي عِياضٍ[٢].

[٦]. مُفَرِّجُ بنُ مُحمَّدِ بنِ اللَّيثِ، أَبُو القَاسِمِ القُرطُبيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٨ هـ، أو بعدَها)، سمعَ كتابَ «الجامع» من الإمامِ الأَصِيليِّ سنةَ ثَمانٍ وثَمانينَ وثَلاثِ مئةٍ، وحدَّث به عنه؛ فسمعَه منه القاضي أبو عَبدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ بنِ خَليفةَ المَالَقيُّ، وذلك سنةَ ثَمانٍ وثَلاثينَ وأَربعِ مئةٍ[٣].

[٧]. الإمامُ الفقيهُ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَعِيدِ بنِ عَابِدٍ المَعَافِريُّ، أَبُو عَبدِ الله القُرْطُبيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٩)[٤]، مشهورٌ بمُلازمة الإمام الأَصيليِّ؛ فقد كان آخِرَ مَن عُرِفَ بذلك من أبناءِ مَدينة (قُرطبة) وَفاةً، وكان قد سمعَ كتابَ «الجامع» منه -ضمنَ ما سمعَه منه- سنةَ ثَلاثٍ وثَمانينَ وثَلاثِ مئةٍ، وكان سماعُه له علَيه بقراءة ابنِ الأَنصاريِّ محمد بن أحمد[٥]، وَرواه عنه؛ فسمعَه منه جماعةٌ من أهلِ العِلم سنةَ ثَلاثٍ وعَشرين وأربعِ مئةٍ[٦].

[٨]. سَيِّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الغَافِقيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الشَّاطِبيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٤)، سمعَ كتابَ «الجامع» من الإمام الأَصِيليِّ بمدينة (قُرطُبة)، وحدَّث به عنه أَثناءَ مُقامِه بمدينة (شَاطِبة)؛ فسمعَه منه الإمامُ أبو القاسِمِ خَلَفُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَعِيدِ ابن مُدِيرٍ[٧].

---

(١) انظر لترجمته «الصِّلة»: ١/٩٢، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٥٦٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى (واسط)، وهي قريةٌ من قُرى مَدينة (قَبْرة) الأَندلسيَّة.

(٢) انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٤، و«مشارق الأنوار»: ١/٩، و«الإلماع»: ص٥٤-٥٥.

(٣) انظر «الصِّلة»: ٢/٢٥٨.

(٤) انظر لترجمته «الصِّلة»: ٢/١٥٨، و«بغية الملتمس»: ١/١٢٥ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٥٨٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٦١٤.

(٥) انظر «الصِّلة»: ٢/١٣٦.

(٦) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٨٣ و٨٤، وقد رواه من طريق ابن عابدٍ سماعًا وإجازةً.

(٧) انظر «الصِّلة»: ١/٣٠٩، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٤٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

[٩]. القاضي الإمامُ سِرَاجُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحمَّدِ بنِ سِرَاجِ الأُمَويُّ مولاهم، أَبو القاسِمِ القُرطُبيُّ المالكيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٦)[١]، سمعَ مُعظَمَ كِتابِ «الجامع» علَى الإمام الأَصيليِّ، وأجَازَه لِما فاتَه سَماعُه منه، وحدَّث بالكتابِ فسَمعَه منه كِبارُ الأَئمَّة ورَوَوه عنه، منهم: أبو عَليٍّ الغَسَّانيُّ[٢]، وأبو الوَليدِ أَحمَدُ بنُ عَبدِ الله بنِ طَرِيفٍ، وأبو الحَسَنِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ ابن بَقِيٍّ[٣]، ومن طَريقِه اتَّصلت رِوايةُ الأَصيليِّ للكِتابِ لَدَى المتأخِّرين[٤].

[١٠]. الإمامُ الفقيهُ عَبدُ الوَاحِدِ بنُ مُحمَّدِ بنِ مَوْهَبِ بنِ مُحمَّدٍ التُّجِيبيُّ، أبو شَاكرٍ القُرطُبيُّ ثمَّ الشَّاطبيُّ، المَعروف بابنِ القَبْريِّ المالكيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٦)[٥]، من نُبلاء أصحاب الإمامِ الأَصيليِّ المُلازمين له؛ وكانت بينَ أبيه وبين الأَصيليِّ مودَّةٌ وإخاءٌ[٦]، رَوَى عن الأَصيليِّ جُملةً من المصنَّفاتِ[٧]، وكان كتابُ «الجامع» علَى رأس القائمة، وقد سمعَه من ابن القَبريِّ الإمامُ أبو عَليٍّ الغَسَّانيُّ، ومن طريقِه اتَّصلت روايةُ الكتابِ للمتأخِّرين أيضًا[٨].

---

(١) انظر لترجمته «ترتيب المدارك»: ١٣٩/٨، و«الصِّلة»: ٣٠٦/١، و«بغية الملتمس»: ٣٨٨/٢ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٠/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧٨/١٨.

(٢) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١-٦٠.

(٣) انظر «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بَشْكُوَال: ٣٣٤/١ و٣٨٧ و٣٩٠ و٤٥٤ (ط. عالم الكتب).

(٤) انظر: «مشارق الأنوار»: ٩/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٢-٣٣، و«الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى»: ٩٤/١ و١٦٦ و٢١٣، و١٧/٢، و«فهرس ابن عطية»: ص٦٥-٦٦، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٧ و٣٠٨، و«تغليق التعليق»: ٤٤٦/٥.

(٥) انظر لترجمته «الإكمال»: ١٣٦/٧، و«جذوة المقتبس»: ص٤٢٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ١٤٤/٨، و«الصِّلة»: ٤٨٤/١، و«بغية الملتمس»: ٥١٠/٢ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧٩/١٨، وانظر «طوق الحَمامة» (ضمن رسائل ابن حزم): ١١٩/١، وأبوه مَنسوبٌ إلى مدينة (قَبْرة) الأندلُسيَّة.

(٦) انظر «ترتيب المدارك»: ١٨٨/٧.

(٧) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٧٢ و٩٥ و٩٧ و١٢١ و١٢٤ و١٢٦ و١٩٣-١٩٤ و١٩٧ و٢٣٠.

(٨) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١-٦٠، و«مشارق الأنوار»: ٩/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٢-٣٣، و«فهرس ابن عطية»: ص٦٥-٦٦، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين: ص٣٠٧، و«فتح الباري»: ٦/١، و«تغليق التعليق»: ٤٤٦/٥، و«المعجم المفهرس»: ص٢٦، و«إرشاد السَّاري»: ٥٠/١.

[١١]. الأَديبُ دَاوُدُ بنُ خَالدِ الخَوْلَانيُّ، أَبو سُلَيمانَ المَالَقيُّ، حدَّث بكتاب «الجامع» عن الإمامِ الأَصيليِّ، رَواه عنه الأَديبُ العلَّامةُ أبو مُحمَّدٍ غَانِمُ بنُ وَلِيدِ بنِ مُحمَّدٍ المَخْزُوميُّ المَالَقيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧٠)[١].

[١٢]. القاضي الفاضلُ الثِّقةُ مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ السَّرَقُسْطيُّ، أَبُو عَبدِ اللهِ ابنُ الأَنصاريِّ، سمعَ كتابَ «الجامع» من الإمام الأَصيليِّ بمدينة (قُرطُبة)، وقد تولَّى هو القراءَةَ علَيه، وبقراءَتِه سمعَه الإمامُ أبو عَبدِ الله ابنُ عابِدٍ المَعَافِريُّ وغيرُه[٢]، وكان ذلك سنةَ ثَلاثٍ وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ[٣].

[١٣]. العَلَّامةُ الثِّقةُ مُحمَّدُ بنُ مُوسَى بنِ فَتحٍ الأَنصاريُّ، أَبو بَكرٍ البَطَلْيَوْسيُّ، المعروف بابن الغَرَّاب (المتوفَّى سنةَ ٤٦٠)[٤]، ولعلَّه آخِرُ مَن رَوَى عن الإمامِ الأَصِيليِّ، ومن طريقِه اتَّصلَت روايةُ كتابِ «الجامع» لبعض المتأخِّرين[٥].

[ج]. أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ زَيدٍ القَزْوينيُّ، أَبو سَعِيدٍ المالكيُّ[٦].

ثقةٌ نَبيلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، رَفيعُ المكانة.

توفِّي سنةَ نَيِّفٍ وتِسعينَ وثلَاثِ مئةٍ.

حَضَر مَجالسَ سماعِ الإمام الأَصيليِّ لكتابِ «الجامع» علَى الإمام أبي زيدٍ، بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ تسعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، وقد قيَّد الأَصيليُّ اسمَه ضمنَ طَبق السَّماع الَّذي دوَّنه علَى نُسختِه من الكتاب.

والظاهر أنَّ أبا سعيدٍ لم يُحدِّث بالكتاب؛ لانشغالِه التَّامِّ بالفَتوى والتَّدريسِ، ولاعتنائِه بالتأليف الفقهيِّ، والله أعلم.

---

(١) انظر «الصِّلة»: ٢٥٧/١.

(٢) انظر «الصِّلة»: ١٣٦/٢، وانظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٣٠٧/١.

(٣) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٨٣.

(٤) انظر لترجمته «الصِّلة»: ١٧٢/٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٢٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص١٢٧-١٢٨.

(٦) انظر لترجمته «طبقات الفقهاء»: ص١٦٧، و«ترتيب المَدارك»: ٧٣/٧، و«تاريخ الإسلام»: ٨٢٦/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الدِّيباج المُذهَب»: ١٦٢/١.

[د]. **عُثمَان بنُ عَبدِ الله بنِ إبراهيمَ الطَّرَسُوسيُّ، أَبو عَمْرٍو الكاتبُ**[1].

أَديبٌ فاضلٌ، تولَّى القَضاءَ بمدينة (مَعرَّة النُّعمان).

توفِّي بمدينة (كَفرطَاب)، سنةَ إحدَى وأَربع مئةٍ.

كان أَحدَ الحاضرينَ مَجالسَ سماع كتاب «الجامع» علَى أبي زيدٍ في مدينة (دمشق)، وجرَت له معَه فيه قصَّةٌ[2]، ولكنَّ الرِّوايةَ من طريقِه لم تُعرَف عندَ المُعتَنين برواية الكتابِ؛ لاشتهارِه -ربَّما- بالعناية بشؤُون الأدب والشِّعر، ولانشغالِه بالقضاء، وعَدَم تفرُّغِه لذلك، والله أعلم.

[هـ]. **عَليُّ بنُ أبي بَكرٍ مُحمَّدِ بنِ خَلَفٍ المَعَافِريُّ، أَبُو الحَسَنِ القَيرَوانيُّ المَالكيُّ، المَعروفُ بابن القَابِسيِّ**[3].

ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ عُمدةٌ، كَبيرُ القَدر، رَفيعُ الشَّأن، متَّفقٌ علَيه.

وُلِد كَفِيفًا بمدينة (القَيرَوان)، يومَ الاثنَين، لستٍّ لَيالٍ مضَين من شهر (رَجَبٍ)، سنةَ أربعٍ وعِشرينَ وثلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها ليلةَ الأربعاء، الثَّالث من شهر (رَبيعٍ) الآخِر[4]، سنةَ ثَلاثٍ وأربعِ مئةٍ.

قاوَمَ -بفَضل الله تعالى علَيه- ضَرارَتَه؛ فجَدَّ واجتَهَد في طَلَب العِلم، ورَحَل إلى بلدان المَشرقِ في سبيل ذلك صُحبةَ الإمام الأَصيليِّ، وابتدأَت رحلتُه يومَ السَّبت، لعَشر ليالٍ مَضَين من شهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ اثنتَين وخَمسين وثلاث مئةٍ، ودَخَل (مكَّةَ) المُكرَّمة حاجًّا سنةَ ثلاثٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، فسمع من أَهل العِلم بها، ثمَّ رَجَع إلى بلدته فوصلَها غَداةَ يوم

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٤١٨/٣٨، و«معجم الأدباء»: ١٦٠٥/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) ذَكرها الحافظُ ابن عساكر في ترجمته من «تاريخ دمشق».

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣٨٠/٦، و«طبقات الفقهاء»: ص١٦١، و«ترتيب المدارك»: ٩٢/٧، و«وفيات الأعيان»: ٣٢٠/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٦١/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٨/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٧٩/٣، و«نَكت الهِميان»: ص٢٠١، و«غاية النِّهاية»: ٥٦٧/١، وكان عمُّه يلفُّ عِمامتَه بطَريقةٍ تُشبه طَريقةَ أهل مدينة (قابس)؛ فنُسبوا إلى ذلك، وهذا من غرائب النِّسبة.

(٤) وقيل: في شهر (جُمَادَى) الأُولى، انظر «الصِّلة»: ٢٢٢/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٧٥/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

الأربعاء، غُرَّةَ شهر (شَعبان)، سنةَ سَبعٍ وخَمسين وثلاثِ مئةٍ[1].

وقد كان كتابُ «الجامع» من بين أَهمِّ كُنوزِ الثَّروة العِلميَّة الَّتي عادَ أبو الحَسَن مُحمَّلًا بها؛ فقد سمعَه بمكَّة المُكرَّمة علَى الإمام أبي زيدٍ[2]، وقد نَسَخ له رَفيقُه وصاحبُه الإمامُ الأَصيليُّ بيدِه نُسختَه من الكتاب وأتقَنها وضَبطها وحَرَّرها له، وبالرَّغم من ذلك فإنَّ أبا الحَسَن ما اكتَفَى بذلك الضَّبط والتَّحرير؛ فقد قامَ -علَى عادةِ الكِبار من أئمَّة النَّقد والتَّحرِّي- بمُداوَمة التَّتبُّع لنُسخ الكِتاب، ومُواصَلة البَحث والتَّقصِّي لرواياتِه، مُقابِلًا ذلك بنُسختِه؛ ليُتقِنَ نَسجَها وينقِّيه من الوَهم والغَلَط[3]، مُميِّزًا ما تحصَّل لَدَيه من زياداتٍ وتَعديلاتٍ علَى أصلِه القَديم بكِتابتِه بالمِداد الأَحمرِ[4].

وإلى منزلِ أبي الحَسَن الواقعِ عندَ (باب تُونُس) من أبواب مدينة (القَيرَوان)[5] تَدافَع طَلَبةُ العِلم من كلِّ أَنحاء (إفريقيَّة)، مُردَفِين بإخوانِهم ونُظَرائِهم من سائر مُدن الأَندَلُس؛ ليَنهَلُوا من مَعين عِلمه معرفةً وفَهمًا وسُلُوكًا، وقد كان كتابُ «الجامع» من بين أَهمِّ المَنابع

---

(١) انفرَد العلَّامةُ ابنُ خَلِّكان بتسجيل هذه التَّواريخ المفصَّلة للرِّحلة، انظر «وفيات الأعيان»: ٣/٣٢٠-٣٢١.

(٢) وذلك سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، كما رآه الجَيَّاني مقيَّدًا بخطِّ أبي محمد في الجزء الأول من «الجامع». كما في «تقييد المهمل» ١/٦٣. ولم يسمعه أبو الحَسَن من غير أبي زيدٍ، وقد تقدَّم التَّنبيه إلى خطأ قَول مَن قال بأنَّه قد سمعَه من أبي أَحمدَ الجُرجانيِّ أيضًا، وذلك في أثناء الكلام عن رواية الجُرجانيِّ، فانظره ص٢٥٧ حاشية (٣).

(٣) دلَّنا إلى ذلك الزِّيادات الَّتي نَقَلها العلماءُ من نُسختِه، والَّتي انفرَد بها عن رَفيقِه الأَصيليِّ، انظر: «مشارق الأنوار»: ٢/٣١٩ و٣٢٠ و٣٤٣ و٣٨٤ و٣٩٤، ولإصلاحاته انظر «مشارق الأنوار» أيضًا: ١/٢٩ و٦٤ و٦٨ و٩٣ و٣٠٦ و٣٥٦ و٣٨٢-٣٨٣، و٢/٦٣ و١١٤ و٣٣٩ و٣٤١ و٣٩١، وانظر «غوامض الأسماء المبهمة»: ٢/٦٥٥ (ط. عالم الكتب).

(٤) انظر «الإلماع»: ص١٨٩-١٩٠، وكان قد استَعانَ علَى ذلك بثقات أصحابه والأُمناء من طلَّابه، وأشهرُ مَن عُرف بذلك منهم: مكِّيُّ بنُ عَبدِ الرَّحمن الرَّضيُّ القُرشيُّ، أبو عَبدِ الله المُنَستِيرِيُّ، معروفٌ بكونِه كاتبًا لأبي الحسن ابنِ القابسيِّ ومُختصًّا بخدمتِه، انظر «ترتيب المدارك»: ٧/٢٦٢، و«مشارق الأنوار»: ١/٣٩٩، و«الإلماع»: ص١٤٣، وهو منسوبٌ إلى (المُنَستِير)، وهي مدينةٌ في تونس علَى ساحل البحر، كانت رِباطًا للمجاهدين، وما تَزالُ عامرةً معروفةً باسمِها نفسه الَّذي هو بلسان الإفرنج، ومعناه: المعبد الكبير، انظر «معجم البلدان»: ٥/٢٠٩، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٤٦١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٩/١٣٤، و«توضيح المشتبه»: ٨/٢٨٤.

(٥) انظر «السُّنن الواردة في الفتن»: (٥).

الَّتي أَورَدَ أبو الحَسَن تلامذتَه إلى حياضِها، فكان الكتابُ يُقرأُ علَيه قراءةَ دَرْسٍ وبَحثٍ؛ باسِطًا فيه لسانَ البيان والشَّرح[1].

وقد وَاظَبَ أبو الحَسنِ رحمه الله علَى نَشرِ كتاب «الجامع» وتَبليغِه روايةً ودرايةً -ضمنَ ما كان يُدرِّسه- مُنذ أن تصدَّر لأداءِ تلك المهمَّة النَّبيلة الَّتي أَثرَى بجُهُودِه فيها مَيدانَها مُمسِكًا ومُمَسِّكًا بالهُدَى والحقِّ والرَّشاد، والَّتي حثَّه علَى تَولِّيها -مُكرَهًا- إصرارُ أبناء مدينتِه عندَ عودَتِه، فقام بأَعبائِها موفَّقًا مُسدَّدًا حتَّى آخِرِ أيَّام حياتِه[2].

فممَّن عُرِف وصُرِّح بكونِه قد سمعَ الكتابَ وَرَواه عنه:

[١]. الإمامُ الفَقيهُ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ الحَضْرَميُّ، أبُو القاسِمِ اللَّبِيديُّ المالكيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٤٠)[3]، معروفٌ بملازمة الإمام القابسيِّ ومصاحبتِه، وكان يُرْسِله لتَعليم النَّاس الفقهَ، ومن طريقِ أبي القاسِمِ اتَّصَلت روايةُ ابنِ القابسيِّ للكتابِ -ضمنَ ما اتَّصَلت به- لَدَى القاضي عِيَاضٍ[4].

[٢]. الثِّقة الفاضلُ الخَطيبُ عَبدُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بن عَبدِ اللهِ الجَذَليُّ، أبو مُحمَّدٍ المَرِيِّيُّ، المعروف بابن الزِّفْت (المتوفَّى سنةَ ٤٤٤)، رَحَل في طَلَب العِلم إلى بلدان المَشرِق، فلَقيَ في طَريقِه الإمامَ ابنَ القابسيِّ، وسمعَ منه -في جُملةِ ما سمعَ- كتابَ «الجامع»[5].

---

(١) للفوائد المنقولة عنه فيما يتعلَّق بذلك انظر «المختصر النَّصيح»: ٣/١٩ و٢٣٢، و«مشارق الأنوار»: ١/١٥ و١٦ و١٩ و٢٧ و٤٨ و٥٥ و٦٣ و٦٦ و٧٥ و٨١ و٨٥ و٩٥ و١٠٣ و١٠٨ و١٣٣ و١٨٥ و١٨٩ و٢١٧ و٢٢٢ و٢٦٠ و٢٦٦ و٣٠٦ و٣٢٤ و٣٢٧ و٣٤٤ و٣٥٢ و٣٦٣-٣٦٤ و٣٨٢-٣٨٣ و٤٠٠ و٤٠١، و٢/٣٠ و٣٦ و٣٨ و٥٨ و٧٥ و٨٢ و٩٥ و١١٩ و١٢٦ و١٤٤-١٤٥ و١٦١ و١٦٨ و١٩٨ و١٩٩ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٥٣ و٢٩٤ و٢٩٩ و٣١٢-٣١٥ و٣١٧ و٣٢٠ و٣٣١ و٣٤٠ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٧٠ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٩٤، و«شرح صحيح البخاريِّ» لابن بَطَّال: ١/١٨٤، و٣/٢٧ و١٤٢ و٢٨٨، و٤/٩٠، و٥/٣٦٦ و٤٠٦، و٦/١٦٠ و١٩٤ و١٩٦، و٧/٢٩١ و٣٦٥، و٨/٢٣ و٥٠٥ و٥٣٦، و٩/٤٠٥ و٤٢٠، و١٠/١٤١ و١٤٢ و١٤٤ و٢٥١ و٤٠٠.

(٢) سيأتي قريبًا أنَّ كتابَ «الجامع» قد قُرئَ عليه في سنة وفاتِه ص٣٤٢.

(٣) انظر لترجمته «الإكمال»: ٧/١٩٥، و«ترتيب المدارك»: ٧/٢٥٤، و«الأنساب»: ٥/١٢٧ = (اللَّبِيديُّ)، و«الدِّيباج المذهب»: ١/٤٨٤، وهو منسوبٌ إلى (لَبِيدة)، مدينةٌ علَى السَّاحل التُّونسيِّ.

(٤) انظر: «مشارق الأنوار»: ١/١٠.

(٥) انظر «الصِّلة»: ١/٣٦١.

[٣]. الإمامُ الحافظُ المُقرئُ الفقيهُ الجَليلُ عُثمانُ بنُ سَعيدِ بنِ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ الأُمَويُّ مَولاهُم، ابن الصَّيرَفِيِّ القُرطُبيُّ، المشهور بأَبي عَمرٍو الدَّانيُّ، (المتوفَّى سنةَ ٤٤٤)، وقد اعتَمَد علَى رِوايةِ شَيخِه ابنِ القابسيِّ لكتابِ «الجامع» اعتمادًا شبهَ تامٍّ في النُّصوص والرِّواياتِ الَّتي انتقاها منه وأَودَعَها في مصنَّفاتِه[١].

[٤]. الإمامُ الجَليلُ حَاتِمُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ حَاتِمٍ التَّمِيميُّ، أبو القاسمِ القُرطُبيُّ، المَعروفُ بابنِ الطَّرَابُلُسِيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٩)[٢]، مشهورٌ بالسَّماع والأَخذ عن الإمام بن القابسيِّ؛ فقد رَحَل إلَيه سنةَ اثنتَين وأربعِ مئةٍ، ولازمَه حتَّى فرَّقت المنيَّةُ بينَهما بوفاة شَيخِه، وقد حدَّث بكتابِ «الجامع» -مع غَيرِه من مَسموعاتِه الكَثيرةِ- بعدَ عَودتِه إلى دِيارِه، وحَظِيت روايتُه بالقَبُولِ في الأَوساطِ العِلميَّة، ونالَت النَّصيبَ الأَوفرَ من اهتِمامِ العُلماءِ، فتَداوَلوها كابرًا عن كابرٍ[٣].

وممن رواه عنه إجازة، وبعضهم سمع بعضه:

[١]. الإمامُ الفقيهُ مُوسَى بنُ عيسى بنِ أبي حَاجٍّ الغَفَجُوميُّ، أبُو عِمرَانَ الفاسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٠)[٤]، وقد وَصَلَ القاضي عِياضٌ روايةَ الكتابِ من طريقِه بالإجازةِ[٥].

---

(١) انظر «المُكتَفَى في الوقف والابتدا»: (١١٩ و١٧٢)، و«البيان في عدِّ آي القرآن»: ص٣٠-٣١ و٦٤، و«السُّنن الواردة في الفتن»: (٥ و١٦ و٣٨ و٤٣ و٤٦ و٥٢ و٦٠ و٦١ و٦٤ و٧٨ و٨٢ و٩٣ و١٣٩ و١٨٧ و١٩٣ و٢٠٢ و٢٤٣ و٢٤٨ و٢٦٧ و٣٨١ و٣٨٥ و٣٩٠ و٤٢٥ و٤٤٠ و٥٠٧ و٥٣٢ و٥٤٢ و٦٣٦ و٦٥٢).

(٢) انظر لترجمته «الصِّلة»: ٢٢٢/١، و«بغية الملتمس»: ٣٣٢/١ (ط. الأبياريِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٢٧٥/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٣٦/١٨.

(٣) انظر «تقييد المهمل»: ٥٩/١، و«فهرس ابن عطيَّة»: ٦٥-٦٦ و٨٤، و«مشارق الأنوار»: ١٠/١، و«الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى»: ٢٤/١ و٩٦ و١١٥ و٢٤٢، و٦/٢، و«الإلماع»: ص٦٢-٦٣، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٣، و«فهرسة ابن خير»: ص٨٤، و«غوامض الأسماء المبهمة»: ٧٤/١ و٨٦ و١١٩ و١٤٤ و١٥٠ و٢٩٢ و٣٣٢ و٣٤٢ و٣٩٣ و٤٥٥ و٤٥٩ و٤٦٤ و٤٦٧-٤٦٩ و٤٧٤ و٤٩١ و٤٩٩ و٥٠١، و٥٤٤/٢ و٥٩٤ و٦٠٤ و٦٢٠-٦٢١ و٦٣٦ و٦٤٦ و٦٦٥-٦٦٦ و٦٦٩ و٧٨١ و٧٩١ و٨١٦ و٨٢٣-٨٢٤ و٨٢٦ و٨٥٦ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٧١ (ط. عالم الكتب)، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٦/٤، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٨.

(٤) تقدَّم قريبًا الإشارةُ إلى مصادر ترجمته، ضمنَ سَرْد الرُّواة عن الإمام الأَصيليِّ ص٣٣٥.

(٥) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٠/١.

[٢]. الإمامُ أبو القاسمِ المُهَلَّبُ بنُ أَحمَدَ بنِ أبي صُفرَةَ الأَسَديُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٣٥)، تقدَّم ذِكرُه ضمنَ رواةِ كتابِ «الجامع» عن الإمام الأَصيليِّ، ويَرويه عن ابن القابسيِّ أيضًا، ولكنْ بالإجازةِ(١)، ومن طريقِه اتَّصلت الرِّوايةُ عندَ بعض أئمَّة العِلم من المَغاربة(٢).

وممَّن يحتمل سماعه منه:

[*]. الإمامُ الحافظُ الكَبيرُ عَبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ بنِ نَصْرٍ الأَزْديُّ، أبو الوَليدِ القُرطُبيُّ، المَعروف بابن الفَرَضيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٠٣)(٣)، نَقَل عنه القاضي عِياضٌ ما يُوحي بسماعِه لكتابِ «الجامع» من ابن القابسيِّ(٤)، وأبو الوَليد مَعروفٌ بِرحلتِه إلى بلدان المَشرق في طَلَب العِلم، وقد كانت مدينة (القَيروان) من أَهمِّ مَحطَّات هذه الرِّحلة، وكان ابنُ القابسيِّ من أَبرَز مَعالِم المدينةِ العِلميَّة، فسماعُه منه شبه أَكيدٍ، لكن لَم يُنَصَّ علَيه في تَرجمته، والله أعلم.

[و]. **عَبدُ الوَهَّابِ بنُ جعفَرِ بنِ عَليٍّ الدِّمَشقيُّ، أبُو الحُسَينِ المَيدَانيُّ**(٥).

صَدوقٌ صالحٌ مُعتَمَدٌ.

وُلدَ بمدينة (دمشقَ)، سنةَ ثَمانٍ وثَلاثينَ وثَلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، يومَ السَّبت، لسَبعٍ بَقِين من شَهر (جُمَادَى الأُولَى)، سنةَ ثَماني عشرةَ وأَربع مئةٍ.

---

(١) كما صرَّح هو بذلك في طَليعةِ كتابه النَّبيل «المختصر النَّصيح»: ١/١٥٨، ولا يُشكِل علَى هذا شُهرةُ لقائِه لابن القابسيِّ، والأَخذ عنه، فلعلَّه قد سمعَ منه جزءًا من الكتاب، وأجازَه بالباقي، والله أعلم.

(٢) انظر: «مشارق الأنوار»: ١/١٠، و«الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى»: ١/٢٢٩، و«إفادة النَّصيح»: ص١١٠، و«ثَبَت أبي جَعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٧٣، ولم يبيِّنوا كونَ رواية المهلَّب عن ابن القابسيِّ إجازةً، فتنبَّه.

(٣) انظر ترجمته ومصادرها في مقدِّمة تحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد لكتابه «تاريخ علماء الأندلس»: ١/١٠.

(٤) نقل عنه قوله: «قَالَ أَبُو الْوَلِيد: وبالصاد كَانَ فِي كتاب أبي الْحسن، وَكَذَا قُرِئَ عليهِ». انظر: «مشارق الأنوار»: ١/٢٢٢.

(٥) انظر لترجمته «ذيل تاريخ مَولد العُلماءِ ووفياتهم»: (١٨٢)، و«تاريخ دمشق»: ٣٧/٣١١، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٢٩٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٤٩٩، و«لسان الميزان»: ٥/٣٠١ (ط. أبي غدَّة)، ويُقال له أيضًا: (ابنُ المَيدانيِّ)، وهو وأبوه منسوبان إلى (المَيدان)، وهي محلَّةٌ مشهورةٌ بمدينة (دمشق) عامرةٌ إلى يوم النَّاس هذا، وانظر «توضيح المشتبه»: ٨/٣١٤-٣١٦.

اعتنَى بطَلَب العِلم منذ رَيعان شَبابِه، وأَعانته مهنةُ الوِراقة الَّتي كان يَتعاطاها[1] علَى نَسخِ الكثير، وقد أَدرَك السَّماعَ من كِبار أئمَّة العِلم والرِّواية من أبناء مدينته (دمشق) ومن الوافدين إِلَيها، ومنهم الإمامُ أبو زيدٍ، فقد حَضَر مَجالسَ سماعِ كتاب «الجامع» علَيه[2].

وقد حدَّث أبو الحُسَين الميدانيُّ بالكتاب، وسمعَه النَّاسُ منه، وتَداوَلُوه من طَريقِه؛ لأنَّ سماعَه للكتاب صحيحٌ مَعروفٌ ثابتٌ سالمٌ من الطَّعن[3].

[ز]. عَبدُ الوَاحِدِ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ مِشْمَاسٍ الهَمْدَانيُّ، أبو مُحمَّدٍ -وقيل: أبو القاسِمِ- الدِّمشقيُّ[4].

شيخٌ مَقبُولٌ، صَحيحُ السَّماعِ.

توفِّي بمدينة (دمشق)، يومَ السَّبت، مُستَهلَّ شهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ تسعَ عشرةَ وأربع مئةٍ[5].

اعتنَى به والدُه؛ فأحضَرَه مَجالسَ العِلم، وأَشهَدَه مَحافلَ الرِّواية، وكان كتابُ «الجامع» من بين أهمِّ تلك المَسموعاتِ النَّبيلة الَّتي رَفَعت شأنَ ابنِ مِشماسٍ في الأَوساط العِلميَّة عندَ كبر سِنِّه؛ حيث حدَّث بالكتاب، وسمعَه النَّاسُ منه مُكتَفين بوجودِ اسمِه مقيَّدًا في سماعاتِ والدِه، وتَداوَلوه من طريقِه حِينًا من الدَّهرِ[6] علَى الرَّغم من مَعرفتِهم بكونه راويًا مُجرَّدًا للكتاب، ليس من أهل المعرفة والضَّبط والإتقان، وهي الحقيقةُ الَّتي أَدَّت فيما بَعدُ- علَى ما يبدو- إلى اندِثار الرِّوايةِ من طريقِه، والله أعلم.

[ح]. أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ مِشْمَاسٍ الهَمْدَانيُّ:

والد المذكور سابقًا، لم نجد له ذكرًا في كتب التراجم، لكن ذُكر له سماع لرواية أبي زيد.

---

(١) انظر «تاريخ دمشق»: ٣٧٦/٥٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٥٥/١٧.

(٢) انظر المرجع السابق: ٤١٩/٣٨-٤٢٠.

(٣) انظر المرجع السابق: ٦٦/٥١-٦٧، و«معجم السَّفر» للسِّلَفيِّ (ط. البارُوديِّ): ص٤٤٠.

(٤) انظر لترجمته «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»: (١٨٤)، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٢/٣٧، و«تاريخ الإسلام»: ٣٠٩/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) وقيل: سنةَ ثَماني عشرةَ وأربع مئةٍ. وقيل: في شهر (شَعبان)، سنةَ عشرين وأربع مئةٍ.

(٦) انظر «تاريخ دمشق»: ٦٦/٥١-٦٧.

[ط]. **أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ بنِ أَحمَدَ البَغداديُّ، أَبو الحُسَينِ الصُّوفيُّ الواعظُ، المعروفُ بابن السَّمَّاكِ**[1].

وُلدَ بمدينة السَّلام (بَغداد)، مستَهلَّ شهر (المُحرَّم)، سنةَ ثلاثين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، يومَ الأَربعاء، الرَّابع من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ أربعٍ وعِشرين وأربع مئةٍ.

ضَعيفٌ جدًّا؛ متَّهمٌ بالكَذب ودَعوَى لِقاءِ كِبار أئمَّة العِلم، وكان يُلحِقُ اسمَه في السَّماعات؛ فيدَّعيها[2]، مَكشوفَ الحال لَدَى أهل مدينة السَّلام (بَغداد)، لذلك كان جَوَّالًا كثيرَ الأَسفار؛ ليُروِّج بضاعتَه علَى الغُرباء، ويبدو أنَّ ادِّعاءَه لسَماع كتاب «الجامع» علَى أبي زيدٍ قد رَاجَ علَى الإمامِ أبي الوَليد ابنِ الفَرَضيِّ حينَ التَقَى به خارجَ دِيارِه، وغرَّه كِبرُ سِنِّه وحَلاوةُ مَنطِقِه[3]؛ فسمعَه منه، ونَقَل نُسخةً من روايتِه للكتاب إلى بلاد الأَندلس، ومن ثَمَّ وَصَلت هذه الرِّوايةُ إلى القاضي عِياضٍ، فنَقَل عنها شيئًا من اختلافاتٍ ضَبطها لبعض النُّصوص[4]، والله أعلم.

[ي]. **أَحمَدُ بن عَبدِ الله بن أحمدَ بن إسحاقَ المِهْرَانيُّ، أبو نُعَيمٍ الأَصبَهانيُّ.**

إِمامٌ جَليلٌ، ثقةٌ حافظٌ، مُتقنٌ حُجَّةٌ، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي سنةَ ثلاثين وأربعِ مئةٍ.

تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رواة كتاب «الجامع» عن أبي أَحمَد الجُرجانيِّ[5]، وقد سمعَ الكتابَ أيضًا من أبي زيد أثناءَ مُكْثِهِ في مَدينة السَّلام (بَغداد) طالبًا للعِلم، وذلك سنةَ تسعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٧٧/٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، والإكمال: ٣٥٢/٤، و«الأنساب»: ٢٩٠/٣ = (السَّمَّاك)، ومختصر «تاريخ دمشق»: ٤٦/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٣٩٦/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ٤٣٦/١ (ط. أبي غدَّة).

(٢) وقد وَرَّث هذا الدَّاءَ لابنِه ولحَفيدِه من بَعدِه؛ فأَمضَوا سُنَّتَه، انظر «المنتظم»: ١١٤/١٧.

(٣) لسماع أبي الوليد منه انظر: «مشارق الأنوار»: ٢٨٨/٢.

(٤) انظر: «مشارق الأنوار»: ٥٢/١* و١٢٤ و١٥٧ و٢١٤*، و٧١/٢ و٢٨٨، والموضعان المنجَّم علَيهما فيهما التَّصريح برواية ابن السَّمَّاك للكتاب عن أبي زيدٍ.

(٥) انظر ص٢٥٣.

وقد اتَّصلت رِوايتُه للكتاب لدَى المتأخِّرين[١].

[ك]. عَليُّ بنُ مُوسَى بنِ الحُسَينِ الدِّمَشقيُّ، أبُو الحَسَنِ ابنُ السِّمسَارِ[٢].

شيخٌ صَدوقٌ، صَحيحُ السَّماع، عالي الإسنادِ، ولكنَّه لم يكُن من فُرسان هذا الشَّأنِ، ولا مِن المُعتَنين بالضَّبط والإتقانِ، واتُّهم بمَيلِه إلى التَّشيُّع[٣].

وُلدَ بمدينة (دمشق)، سنةَ ثلاثٍ وأَربَعين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، يومَ الثُّلاثاء، لسَبعٍ خَلَون من شَهر (صَفَرٍ)، سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وأَربع مئةٍ.

حدَّث بكتاب «الجامع» في مدينة (دمشق)، وسمعَه منه كثيرون مِن طَلبة العِلم من أهلِها ومِن الوافدين إلَيها، وأَشهَرُ مَن بلَغَنا ذِكرُه مِنهم:

[١]. الإمامُ الفَقيهُ مُحمَّدُ بنُ سَلَامةَ بنِ جَعفَرِ بن عَليٍّ القُضَاعيُّ، أَبو عَبدِ الله القاضي المِصْريُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٤)[٤].

---

(١) انظر «إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٨، و«فتح الباري»: ٦/١، و«إرشاد الساري»: ٥٠/١، وقد نَقَل القاضي عياضٌ -مِن قَبلُ- شيئًا من الاختلافات عن رواية أبي نُعيمٍ، لكنَّه لم يبيِّن إن كانت من روايته عن أبي أحمدَ أو عن أبي زيدٍ، انظر: «مشارق الأنوار»: ٨٨/١ و١١٣ و١٣٦ و٢٠٤ و٣٤٩ و٣٥٢، و١٤١/٢ و٢٠٧ و٢١٤ و٣٩٠ و٣٩٧، وقد تقدَّم ص٢٥٤ أنَّ اعتمادَ أبي نُعيمٍ في رواية الكتاب كانت علَى أبي أَحمَد غالبًا، والله أعلم.

(٢) انظر لترجمته «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»: (٢٢٧)، و«تاريخ دمشق»: ٢٥٥/٤٣، و«تاريخ الإسلام»: ٥٣٠/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٠٦/١٧، و«لسان الميزان»: ٣٢/٦ (ط. أبي غدَّة).

(٣) دافَع عنه الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»، وعلَّل ما كان يبدر منه ممَّا أَوجَبَ هذا الظنَّ به بكَونه مستعملًا للتَّقيَّة؛ دَفعًا لشرِّ الرَّوافض الَّذين استَولَوا علَى سُدَّة الحُكم في ذلك الزَّمان في مصر والشَّام، واستَنَد الإمام الذَّهبيُّ في دفاعِه إلى كونِ الرَّجل قد نشَأَ في أُسرةٍ عِلميَّةٍ سُنِّيَّةٍ سَنِيَّةٍ مَعروفةٍ بالتزام سَبيل الحقِّ، ونُضِيفُ إلى ما قالَه أنَّ إصرارَ ابن السِّمسار علَى روايةِ كتاب «الجامع» -وغيرِه من كُتب السُّنَّة المُطهَّرة- يؤكِّد ما مال إلَيه الإمام الذَّهبيُّ؛ فإنَّه كتابٌ تَكرهه الرَّافضة، ولا نظنُّ أنَّ أحدًا يَميلُ إلى مَذهبِهم يحرِصُ كلَّ هذا الحِرص علَى تَبليغ هذا الكتاب إلى الأَجيال دَهرًا طَويلًا كما فَعَل ابنُ السِّمسار، فلعلَّه كان يغطِّي علَى مَقصدِه ببعض التَّصرُّفات؛ ليواصلَ مَسعاه في نَشر السُّنَّة الصَّحيحة دونَ أن يُثيرَ حَفيظةَ المتسلِّطين علَيه، والله أعلم.

(٤) انظر كتابه الشَّهير «مسند الشِّهاب»: (٢ و١٠ و٤٣ و٤٩ و٦١ و١١٠ و١١٣ و١٣٥ و١٦٣ و١٦٩ و١٨٠ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٥٨ و٣٦٠ و٤٧٧ و٥٢٣ و٥٤٨-٥٥٠ و٥٧١ و٥٧٣ و٦١٩ و٦٢٥ و٦٨٢ و٦٩٨ و٨٤٧ و٨٨٩ و٩٧٦ و٩٨٤ و١٠٠٣ و١٠٣٠ و١٠٨٩ و١٠٩٧ و١١٠٤ و١١٥٤ و١١٧٢ و١١٧٤ و١١٧٧ و١٢٢٨ و١٢٧٣ و١٤٠١).

[٢]. الأَميرُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ بنِ سَعَادَةَ، أَبو طَاهِرٍ المَقْدسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٠)، لم يُحدِّث بالكتاب، وإنَّما وَقَف نُسختَه منه علَى دار العِلم بمدينة (القُدس الشَّريف)(١).

[٣]. الإِمامُ الحافظُ الكَبيرُ عَبدُ العَزيزِ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَليٍّ التَّميميُّ، أبو مُحمَّدٍ الكَتَّانيُّ الدِّمَشقيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٦)(٢).

[٤]. أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ هِبَةِ الله بنِ عَليٍّ الأَنصاريُّ، أبو الحُسَينِ بنُ أبي الفَضْلِ الأَكْفَانيُّ الدِّمَشقيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧١)(٣)

[٥]. الفقيهُ الجَليلُ عَليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ حَمزَةَ الهاشِميُّ العَبَّاسيُّ، أَبو الحَسَنِ القاضي الشَّافعيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧٣)(٤).

[٦]. المُحدِّثُ الصَّدُوقُ عَليُّ بنُ عَبدِ الصَّمَدِ بنِ عُثمَانَ بنِ سَلَامةَ بنِ هِلَالٍ العَسْقَلَانيُّ، أَبو الحَسَن المفيدُ (المتوفَّى سنةَ ٤٨٨، أو بعدَها)(٥).

[٧]. الإِمامُ الفَقيهُ الجَليلُ نَصْرُ بنُ إبراهِيمَ بنِ نَصْرِ بنِ إِبراهِيمَ النَّابُلُسيُّ ثمَّ المَقْدِسيُّ، أَبو الفَتْحِ الشَّافعيُّ، المعروف بابن أبي حَايِطٍ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٠)(٦)، حدَّث بالكتاب دَرْجَ مَجالسِ العِلم الكثيرة الَّتي كان يَعقدها لإفادة الطَّلبة وتَدريسِهم، فسمعَه منه جمعٌ غَفيرٌ، ومن طريقِه اشتهرت روايةُ ابن السِّمسارِ لكتاب «الجامع»، واتَّصَلت لأهل العِلم شَرقًا وغَربًا(٧).

---

(١) انظر «تاريخ دمشق»: ١٧/٩.

(٢) انظر لروايته «تاريخ دمشق»: ٦٦/٥١-٦٧، وقارن مع «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٨).

(٣) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٤٦٣/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولروايته انظر «تاريخ دمشق»: ٦٧/٥١، وقارن مع «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٨).

(٤) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ١٨٨/٤٣، و«تاريخ الإسلام»: ٣٥٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، والصَّوابُ في اسم جدِّه: (عبد الله) مكبَّرًا، ولروايته انظر «معجم السَّفَر» للسِّلفيِّ (ط. الباروديِّ): ص٣٤٢، وقارن مع «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٢٠٨٧).

(٥) انظر «تاريخ دمشق»: ٧٢/٤٣.

(٦) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ١٥/٦٢، و«تبيين كذب المفتري»: ص٢٨٦، و«تاريخ الإسلام»: ٦٥٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣٦/١٩، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣٥١/٥.

(٧) انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص١٨١، و«تاريخ دمشق»: ٤٦٦/١٣، و٤/٥٩، و«معجم ابن عساكر»: =

[ل]. **الحُسَينُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ الخَطَّابِ بن عُمَرَ العُمَريُّ مَولَاهُم، أَبو عَبدِ الله البَغداديُّ**[1].

شيخٌ مَستُورٌ، سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي زيدٍ في أثناءَ زِيارتِه لمدينة السَّلام (بَغداد)، وحدَّث به عنه، ورَوَاه عنه أبو عَليٍّ الحَسَنُ بنُ عَليٍّ بنِ مُحمَّدٍ التَّميميُّ، المعروفُ بابن المُذْهِبِ.

[م]. **عَبدُ المَلِكِ بنُ الحَسَنِ بنِ عَبدِ اللهِ، أبو مُحمَّدٍ الصَّقَلِّيُّ ثمَّ القَيرَوانيُّ.**

لم نَقف له علَى تَرجمةٍ فيما بلَغَنا من كُتُب الرِّجال والتَّراجم.

والَّذي يَظهَر من شَأنِه -مِن مَجموعِ ما ذُكِر به في المصنَّفات- أنَّه شيخٌ جَليلٌ، كَبيرُ القَدر، راسخُ المَكانةِ، مُعتَمَدٌ في نَقلِه وعِلمِه[2]، وأنَّه صاحبُ رِحلةٍ واسعةٍ[3]، سَكَن مدينةَ (القَيروان)، وهناكَ نَهَل طَلبةُ العِلم من مَعين عِلمِه[4].

ويبدو أنَّه قد توفِّي بعدَ سنةِ اثنتَين وأربع مئةٍ؛ لأنَّ من بين الرُّواةِ عنه حاتِمَ بنَ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ التَّميميَّ، المَعروفَ بابنِ الطَّرابُلُسيِّ[5]، وقد دَخَل حاتمٌ إلى مدينة (القَيروان) طالبًا للعِلم في تلك السَّنة، كما تقدَّم بيانُه لَدَى تَسميتِه ضمنَ رواة كتاب «الجامع» عن الإمامِ

= (٣١٦ و١٤٩٣)، و«معجم السَّفَر» للسِّلفيِّ (ط. البارُوديِّ): ص٣١٩ و٣٥٢ و٤١٥، و«تاريخ الإسلام»: ٣٠١/١١، و١٧٢/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٧/٢٠، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٧-٣٠٨.

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٥٢٣/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) للفوائد العِلميَّة المنقولة عنه انظر «النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» للزَّركَشيِّ: ١٨٩/١-١٩٠، و«مواهب الجليل لشرح مختصر خليل»: ٣٥٠/٦.

(٣) كان طالبًا للعِلم في مدينة (نَيسابُور)، سنةَ اثنتَين وثَمانين وثلاث مئةٍ، انظر «تقييد المهمل»: ٦٥/١، وقد رَوَى عن الإمام أبي عَبدِ الله الحاكم النَّيسابوريِّ كتابَه «المَدخَل إلى مَعرفة الصَّحيح»، انظر «فَهرسة ابن خَير»: ص١٩٢- (٣٩٤).

(٤) انظر «ترتيب المَدارك»: ٢٧٨/٧-٢٧٩، و٧٤/٨، و«الصِّلة» لابن بَشكُوَال: ٢٤٨/١ و٤٢٦، و«تاريخ الإسلام»: ٨١٤/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «تقييد المهمل»: ٦٥/١، و«مشارق الأنوار»: ١١/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٦، و«عَرْف العَنبر في وصف المنبر» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٧٦.

ابن القابسيِّ[1]، والله أعلم.

وكان من بين مَن التقى بأبي مُحمَّدٍ في مَدينة (القَيرَوان) الإمامُ المُقرئُ أبو عَمرٍو الدَّانيُّ[2]، وأَخَذ عنه جُملةً من المصنَّفات الَّتي حصَّلها الصَّقَلِّيُّ بطُول رِحلتِه، منها كتاب «المُسنَد الصَّحيح» للإمام مُسلم بن الحَجَّاج[3]، وغيره من مصنَّفات أهل العِلم وفَوائِدِهم[4].

وقد رَوَى الإمامُ أبو عَمرٍو عن أبي مُحمَّدٍ الصَّقَلِّيِّ حَديثًا انتَقاه من كتاب «الجامع الصَّحيح» للإمام البُخاريِّ، وقَرَنَه بالإمام ابنِ القابِسيِّ، يَرويانِه معًا عن الإمام أبي زيدٍ[5]، وهذا يدُلُّ بشَكلٍ قاطعٍ علَى كَون الصَّقَلِّيِّ قد التَقى بالإمام أبي زيدٍ وأَخَذ الكتابَ عنه، ولكنَّ روايةَ الكتاب من طريق أبي مُحمَّدٍ لم تَشتَهر، بخلاف روايتِه لكتاب مُسلمٍ؛ فقد كان هو أَحَد أهمِّ حَلقات الوَصل الإسناديَّة المُفضِيةِ إلَيه لَدَى أَهل العِلم غَربًا وشَرقًا[6]، فالله أعلم.

---

(١) انظر ص٣٤٢.

(٢) انظر «السُّنن الواردة في الفتن»: (٢ و٧).

(٣) انظر «السُّنن الواردة في الفتن»: (٢ و٧ و٢٣ و٤٠ و٤٥ و٢٢٠ و٢٥٠ و٣٢٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٤١٠ و٤٢٦ و٤٤٨ و٤٥٠ و٤٥٨ و٤٦٣ و٤٩٦ و٥١٧ و٥٢٦ و٥٩٢ و٥٩٨ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٤ و٦٢٣ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٣٣ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٦٠-٦٦٣ و٧١٥ و٧٢٥).

(٤) انظر «جامع البيان في القراءات السَّبع»: ١/١٨٦ و١٩٩= (٢٥٨ و٣٠٨)، و«البيان في عَدِّ آي القرآن»: ص١٢٩، و«المُقنِع في رَسم مصاحف الأمصار»: ص١٩ و٣٦، و«فهرسة ابن خير»: ص٦٢ و١٦٧= (١١٢ و٣٠٩)، و«تاريخ الإسلام»: ٦/٤٠٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «المكتفى في الوقف والابتدا»: (١٧٢) [وتصحَّف فيه اسمُ أبيه إلى: (الحُسين)]، والحديث في «الجامع» برقم: (٤٩٦٩)، ولكنَّ شيخَ الإمام البخاريِّ في رواية عبد الملك وابن القابسيِّ هذه -كما نقلَها أبو عَمرٍو عنهما- هو: (عُثمَانُ ابنُ أَبي شَيبَةَ)، والَّذي في «الجامع» أخوه: (عَبدُ الله ابنُ أَبي شَيبَةَ)، وكلاهما من شيوخ الإمام البُخاريِّ المُعتَمدين في الكتاب، ولكنَّ أحدًا لم يُشر إلى وجود اختلافٍ بينَ رُواة الكتاب في تَحديد شيخ الإمام البُخاريِّ في هذا الموضع، والَّذي يَغلِب علَى الظنِّ أنَّ تسميةَ (عُثمان) زَلَّةُ نَظرٍ من الإمام أبي عَمرٍو الدَّانيِّ؛ لأنَّ الحديثَ الَّذي في «الجامع» [برقم: (٤٩٦٨)]، والَّذي يَسبقُ الحديثَ الَّذي أَورَدَه أبو عَمرٍو من «الجامع»، قد رَواه الإمامُ البُخاريُّ عن (عُثمان)، فيبدو أنَّ بَصرَ أبي عَمرٍو قد انتَقَل إلَيه سَهوًا أثناءَ النَّقل؛ لتَجاوُر الأَسطُر في كتابه، أو أنَّ ذِهنَه قد تداخلَ فيه الحديثان إن كان يَنقُل من حِفظِه، والله أعلم.

(٦) انظر «تقييد المهمل»: ١/٦٥، و«مشارق الأنوار»: ١/١١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٦، و«عَرْف العَنبر في وصف المنبر» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٧٦.

وممَّن يذكر في هذا الباب جماعة سمعوا الكتاب من أبي زيد، لكنهم لم يحدِّثوا به لسببٍ ما، منهم:

[*]. دَرَّاسُ بنُ إسماعِيلَ الفاسيُّ، أبو مَيمُونَةَ الفقيه[1].

ثقةٌ ثَبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ، إمامٌ زاهدٌ، كبيرُ المَحلِّ، رَفيعُ القَدر، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي بمدينتِه (فَاس)، سنةَ سَبعٍ وخَمسين وثلاثِ مئةٍ[2].

رافَقَ الأَصيليَّ والقَابسيَّ في رِحلَتِهما إلى بُلدانِ المَشرق؛ فشارَكهما السَّماعَ بمكَّة المُكرَّمة من أبي زيدٍ[3]، لكنَّه لم يشتهر برواية كتاب «الجامع»، ولا عُرف بذلك، ولا نظنُّ أنَّه قد حدَّث به أصلًا؛ لأنَّه قد توفِّي في حياة أبي زيدٍ؛ فلم يُحتَجْ إلى رِوايتِه، والله أعلم.

[*]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الوتليُّ، أبو جَعفرٍ الأَبهَريُّ الأَصغَرُ، ويُعرَف بابنِ الخَصَّاصِ، وبغُلَامِ الأَبهَريِّ[4].

فقيهٌ مالكيٌّ فاضلٌ، جَليلُ القَدرِ.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ٢٠٧/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ٨١/٦، و«تاريخ الإسلام»: ١١٥/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الوافي بالوفيات»: ٧/١٤، و«جذوة الاقتباس»: ١٩٤/١، ولضبط اسمه انظر «تاج العروس»: ٧١/١٦ = (د ر س).

(٢) قبرُه بها مشهورٌ إلى يوم النَّاس هذا، وقد قيلَ: إنَّه توفِّي سنةَ ثمانٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، وقيلَ: سنةَ اثنتَين وستِّين وثلاثِ مئة، وما نقلناه هو المشهور، وهو المَكتوب على شاخص قبرِه، كما رآه ابنُ القاضي ونَقلَه في كتابه: «جذوة الاقتباس»، وانظر «الاستقصا لأخبار دُول المغرب الأقصى»: ٢٦١/١-٢٦٢، والله أعلم.

(٣) انظر «جذوة المقتبس»: ص٣٧٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«بغية الملتمس»: ٤٤٠/٢ (ط. الأبياري)، وقد كان لهم رفيقٌ رابعٌ في هذه الرِّحلة، اسمه: (عيسى بن سَعَادَة، أبو مُوسى)، وهو من أبناء مدينة (فاس) أيضًا، وقد توفِّي بمصر، سنةَ خَمسٍ وخَمسين وثلَاث مئةٍ، وكان فقيهًا محدِّثًا ثقةً حافظًا، وإنَّما لم نُدرِجه في السَّرد؛ لأنَّ مَن تَرجَم له لم يصرِّح بمشاركته لهؤلاء الثَّلاثة السَّماعَ من أبي زيدٍ، ولا ذَكَروا أنَّه دَخَل (مكَّة المُكرَّمة)، انظر لترجمة (عيسى) «ترتيب المدارك»: ٢٧٧/٦، و«الصِّلة» لابن بَشْكُوَال (ط. بشَّار عوَّاد): ٦٠/٢، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٤/٤، و«جذوة الاقتباس»: ٤٩٩/٢.

(٤) انظر لترجمته «الفهرست»: ص٢٨٣، و«طبقات الفقهاء»: ص١٦٧، و«ترتيب المدارك»: ٧٢/٧، و«الدِّيباج المُذهَب»: ٢٢٨/٢، و«حُسن المُحاضرة»: ٤٥١/١، و«شجرة النّور الزَّكيَّة»: ٩١/١، وهو مَنسوبٌ إلى (أَبْهَر)، وهي قريةٌ قريبةٌ من مَدينة (زَنْجَان)، انظر «الأنساب»: ٧٧/١، و«معجم البلدان»: ٨٢/١-٨٣، أمَّا (الوتليُّ)؛ فلم نَجد مَن ضبطَه أو بيَّن معناه، وأمَّا (الخَصَّاص)؛ فهو نسبةٌ إلى عَمَل (الخَصِّ)، وهو بيتٌ من القَصَب، انظر «الأنساب»: ٣٧٦/٢.

توفِّي بمِصر، سنةَ خَمسٍ وسِتِّين وثلَاثِ مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي زيدٍ في مدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ تسعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، برِفقة الإمام الأَصِيليِّ، وقد قيَّد الأَصيليُّ اسمَ أبي جَعفرٍ -طيَّ مَن حَضَر وشَهِد مَجلس القراءة- في طَبَق السَّماع الَّذي دوَّنه علَى نُسختِه من الكتابِ[1]، ومن الواضح أنَّ أبا جعفرٍ لم يُدرِك زَمَن الحاجةِ إلى روايةِ الكِتابِ عن شيخِه؛ فقَد سَبَق إلَيه أجَلُه قَبلَ شيخِه، والله أعلم.

[*]. **مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يَعقُوبَ بنِ مُجَاهِدٍ الطَّائيُّ، أبو عَبدِ الله البَصْريُّ**[2].

ثقةٌ فاضلٌ، فقيهٌ جَليلٌ، متَّفقٌ علَيه.

وُلِدَ بمدينة (البَصرة)، ونشَأَ بها، ثمَّ انتَقَل للعَيشِ في مدينة السَّلام (بَغداد)، وبقيَ فيها ناشِدًا للعِلم وناشِرًا له، حتَّى توفِّي بها، في حُدودِ سنةِ سَبعينَ وثَلاثِ مئةٍ[3].

وبمدينة (السَّلام) كان سماعُه لكتاب «الجامع» -في ضِمن ما سمعَ فيها- علَى أبي زيدٍ؛ حيث كان حاضرًا في مجالسِ سماع الإمام الأَصيليِّ للكتاب علَى أبي زيدٍ، سنةَ تِسعٍ وخَمسين وثَلاثِ مئةٍ، وقد دَوَّن الأَصيليُّ اسمَ ابن مُجاهِدٍ في طَبَق السَّماعِ الَّذي قيَّده علَى نُسختِه من الكتابِ[4].

ولم يُروَ الكتابُ من طريق ابن مُجاهِدٍ؛ لسَبقِه في الوفاة شيخَه فيه، ولعلَّه لم يحدِّث بالكتاب أصلًا؛ لاشتهارِه وانشغالِه بتَدريس الفقه والأصول وغيرِها من العلُوم، ولكونه غيرَ معروفٍ لَدَى عُمُوم الطَّلبة في عصرِه بالتصدِّي للرِّواية وإقراء كُتُب الحديث.

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٦٣/١، و«ترتيب المدارك»: ٧٢/٧.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٠٠/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ١٩٦/٦، و«الأنساب»: ١٩١/٥ = (المُتكلِّم)، و«تبيين كذب المفتري»: ص١٧٧، و«تاريخ الإسلام»: ٣٣٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٥/١٦.

(٣) هكذا قدَّر تاريخَ وفاتِه الإمامُ الذَّهبيُّ؛ لأنَّ ابنَ مُجاهِدٍ كان حيًّا في سنة ثَمانٍ وستِّين وثَلاثِ مئةٍ، كما في ترجمته من «ترتيب المدارك»: ١٩٧/٦، أمَّا الإمام اليافعيُّ؛ فجزَم بأنَّه قد توفِّي سنةَ سَبعين وثلاثِ مئةٍ، انظر «مرآة الجنان» (ط. دار الكتب العِلميَّة): ٢٩٧/٢، فالله أعلم.

(٤) انظر «تقييد المهمل»: ٦٣/١، و«ترتيب المدارك»: ١٩٧/٦، و«إفادة النصيح»: ص١١١.

[*]. **حُبَاشَةُ بنُ حَسَنٍ اليَحْصُبيُّ، أبُو مُحمَّدٍ القَيرَوانيُّ ثمَّ الأندلُسيُّ**[1].

ثقةٌ حافظٌ، فقيهٌ فاضلٌ، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (القَيرَوان)، وطَلَب العِلمَ فيها صغيرَ السِّنِّ، ثمَّ رَحَل في سَبيل ذلك يافِعًا إلى الأندَلُس، ثمَّ إلى بُلدان المَشرق حاجًّا؛ فسمعَ -ضمنَ ما سمعَ هُناكَ- كتابَ «الجامعِ» علَى أبي زيدٍ بمكَّة المُكرَّمة، ثمَّ رَجع بعدَ ذلك فاستَوطَنَ الأَندَلُس مُنقطعًا إلى العبادة والدِّراسة والجهاد، حتَّى وافاهُ داعي الحقِّ؛ فتُوفِّي بمدينة (قُرطُبَة)، لَيلةَ السَّبتِ، لإحدى عشرةَ ليلةً خَلَت من شهر (جُمَادَى الآخِرة)، سنةَ أربعٍ وسَبعينَ وثَلَاثِ مئةٍ.

ويبدو أنَّ روايةَ كتابِ «الجامع» عنه لـم تَنتشر لقُرب وفاتِه من وفاةِ أبي زيدٍ، فالله أعلم.

[*]. **مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ صَالِحِ بنِ عُمَرَ بنِ حَفْصٍ التَّمِيميُّ، أبو بَكرٍ الأَبهَريُّ المالكيُّ القاضي**[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، فقيهٌ عُمدةٌ، إمامٌ جَليلٌ، كَبيرُ القَدر، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بقَرية (أَبهَر) بالقُرب من مَدينة (زَنْجَانَ)، سنةَ تِسعٍ وثَمانينَ ومِئتَين.

وتوفِّي بمدينة السَّلام (بَغداد)، يومَ السَّبتِ، لسَبعٍ خَلَونَ من شَهر (شَوَّالٍ)[3]، سنةَ خَمسٍ وسَبعينَ وثَلاثِ مئةٍ.

رَحَل في طَلب العِلم إلى كِبار الحَواضر الإسلاميَّة، واستوطَن مدينةَ السَّلام (بَغداد)، ويبدو أنَّه قد نشَأَ فيها، وأنَّ أهلَه قد انتقَلوا للعَيش فيها وهو صغيرُ السِّنِّ؛ فإنَّ عامَّةَ شيوخِه ليسوا من أبناء إقليم (خُراسان)، بل إنَّ كَونَه قد سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي زيدٍ الَّذي يصغُرُه في السِّنِّ اثنتَي عشرةَ سنةً يؤكِّد ذلك؛ فإنَّ سِنَّ أبي بكرٍ تَحتملُ أن يكون قد أدرَكَ السَّماعَ من

(١) انظر لترجمته «تاريخ علماء الأندلس»: ١/١٨٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ترتيب المدارك»: ٦/٢٦٥، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٧٣٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تبصير المنتبه»: ١/٣٩٩، ويُقال في اسم أبيه: (حصن) أيضًا.

(٢) انظر لترجمته «الفهرست»: ص٢٨٣، و«تاريخ مدينة السَّلام»: ٣/٤٩٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الفقهاء»: ص١٦٧، و«ترتيب المدارك»: ٦/١٨٣، و«الأنساب»: ، و«تاريخ دمشق»: ٥٤/١٠، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٤١٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٢٣٢، و«الدِّيباج المُذهَب»: ٢/٢٠٦، و«المقفى الكبير»: ٦/١٠٧.

(٣) قيل: إنَّه قد توفِّي في شهر (ذي القَعْدة).

كِبار أَصحاب الإمام البُخاريِّ، لو أنَّه نشأَ وقتَ طَلَبه للعِلم في إقليم (خُراسان)، والله أعلم.

وفي مدينة السَّلام (بغداد)، كان سماعُ أبي بكرٍ لكتاب «الجامع» من أبي زيدٍ؛ حيث حَضَر مجالسَ قراءَته عليه بِرفقة الإمام الأَصيليِّ، سنةَ تسعٍ وخَمسين وثلاث مئةٍ، وقد سجَّل الأَصيليُّ اسمَ أبي بكرٍ في طَبَق السَّماعِ الَّذي قيَّده على نُسختِه من كتاب «الجامع»[١]، وهذا السَّماعُ يدُلُّ على جَلَالةِ الرَّجُلَين: أبي بكرٍ وأبي زيدٍ معًا، وينُمُّ عن رَفيعِ مكانتَيهما.

وإلى ذلك؛ فإنَّ كتابَ «الجامع» لم ينتَقل روايةً من طريق أبي بكرٍ؛ لانشغالِه شبهِ التَّامِّ بالفقهِ، ولانصِباب اهتمامِه للإفتاءِ، وتصدُّرِه للتَّدريس في ذلك، ولقُرب عهدِ وَفاتِه من حَياةِ كثيرين من رُواةِ الكتابِ المشهورين المَقصودين ممَّن هُم في طبقة شيخه أبي زيد؛ ممَّا لم يوفِّر الحاجةَ ولا الدَّافعَ لروايتِه، والله أعلم.

[*]. **مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ عَطِيَّةَ الحَارثيُّ، أبو طَالبٍ المَكِّيُّ الصُّوفيُّ**[٢].

زاهدٌ عابدٌ، ثقةٌ صالحٌ، شيخ الصوفية.

أصلُه من جِبال العَجَم، ونَشأَ بمكَّة المُكرَّمة؛ فطلَب فيها العِلم، وسمع فيها -على ما يبدو- من أبي زيدٍ في ضمن مَن سمع منهم من مشايخها، ثمَّ انتَقل للعَيشِ في مدينة السَّلام (بَغدَاد)، وبها كانت وفاتُه في شَهر (جُمَادَى الآخِرة)، سنةَ سِتٍّ وثَمانين وثَلاثِ مئةٍ.

اقتَبسَ بعضَ الرِّوايات والنُّصوص من كتاب «الجامع» بسماعِه وروايتِه له عن أبي زيدٍ، وأَودَعها في بعض مصنَّفاتِه[٣]، ولا نظنُّ أنَّ أبا طالبٍ قد حدَّث بالكتابِ، ولا رُويَ عنه؛ لانشغالِه بالوَعظِ والمجاهدات من ناحيةٍ، ولرغبة النَّاسِ عنه بسبب ما بَدَر منه من عباراتٍ مشكلةٍ، والله أعلم.

---

(١) انظر «تقييد المهمل»: ٦٣/١، و«ترتيب المدارك»: ١٨٣/٦، و«إفادة النصيح»: ص١١١.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٥١/٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٣٧٦/٥ = (المكِّيُّ)، و«وفيات الأعيان»: ٣٠٣/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٥٩٩/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٣٦/١٦، و«العقد الثَّمين»: ١٥٨/٢، و«لسان الميزان»: ٣٧٣/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٣) ذَكَر الإمام الذَّهبيُّ في ترجمته أنَّه وقفَ علَى كتابٍ لأبي طالبٍ فيه أربعون حديثًا خرَّجها لنفسِه، وأنَّه قد رَوَى -في ضمن ما رواه فيها- أحاديثَ من كتاب «الجامع»، أسندَها عن أبي زيد عن الفربريِّ عن الإمام البخاريِّ.

غيرُ هذا، فقد طُبعَت من روايةِ الإمام أَبي زيدٍ للكتابِ قِطعةٌ، تضُمُّ اثنتَين وخَمسين ورقةً، وقد نوَّه بها المُستَشرقُ (مَنْجَانا)، ونَشَرها في مدينة (كَامبرِج)، سنةَ (١٩٣٦م)، مُلحقةً بدراسةٍ عنها، كتبَها بلُغتِه، ولكنَّ تفاصيلَ هذه النُّسخةِ لم تحدِّد شخصيَّةَ راوي الكتاب عن أبي زيدٍ، وإن كانت طَريقةُ سِياق النصِّ فيها دالَّةً علَى أنَّها لأَحد تلامذتِه المُباشرِين، أو مَنقولةً عن نُسخة أحدِهم[1]، فالله أعلم.

---

(١) لوصفٍ مفصَّلٍ عن هذه النُّسخة انظر ما كتبه الدكتور أَحمد بن فارس السلُّوم في مقدِّمة تحقيقه لكتاب «المختصر النَّصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصَّحيح» للإمام المهلَّب ابن أبي صُفرةَ: ١/٧٦-٨٦.

[٨] رِوايةُ الكُشْمِيْهَنيِّ (...-٣٨٩)

(تاريخ السماع: ٣٢٠)

هو مُحمَّدُ بنُ مَكِّيِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَكِّيِّ بنِ زُرَّاعِ بنِ هَارُونَ بنِ زَرَّاعٍ المَرْوَزيُّ، أَبو الهَيثَمِ الكُشْمِيْهَنيُّ(١).

صَدوقٌ زاهدٌ، فقيهٌ فاضلٌ، أَديبٌ لُغويٌّ بارعٌ، لكنَّه لم يكن من فُرسان هذا الشَّأن(٢).

توفِّي بقريته (كُشْمَيهَن)، يومَ عَرَفة، سنةَ تسعٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ(٣).

سمعَ -ضمنَ ما سمعَ، خِلالَ رِحلتِه في طَلَب العِلم- كتابَ «الجامع» من الإمام الفِرَبريِّ بقريته (فَربر)، في شهر (رَبيعٍ الأَوَّلِ)، سنةَ عِشرين وثلاث مئةٍ(٤)، في آخِر سَبعةِ أشهُرٍ من حَياةِ الإمامِ الفِرَبريِّ؛ فكان بذلك من أواخر مَن سمعَه علَيه، إن لَم يكن آخِرَهم إطلاقًا.

---

(١) انظر لترجمته «الإكمال»: ٣/٣٨٥، و«الأنساب»: ٥/٧٦ = (الكُشْمِيهَنيُّ)، و«التَّقييد»: ١/١١٠، و«تكملة الإكمال»: ٢/٦٥٠، و«إفادة النَّصيح»: ص٣٦، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٦٥٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٤٩١، واختُلف في ضبط اسم جدِّه: (زراع)؛ فضبطه ابنُ ماكُولَا بضمِّ الزَّاي وفتح الراء المخفَّفة، وضبطه ابن نُقطة بفتح الزَّاي وفتح الرَّاء المشدَّدة، وهو مَنسوبٌ إلى (كُشْمَيهَن)، ويُقال لها أيضًا: (كُشْمَاهَن)؛ لأنَّ الألف فيها مُمالَةٌ علَى نُطق الأعاجم؛ ولذلك اختُلف في ضبط ميمها بالفتح وبالكسر، وهي قريةٌ من القُرى التَّابعة لمدينة (مرو)، انظر «معجم البلدان»: ٤/٤٦٣، و«برنامج التُّجِيبيِّ»: ص٧٩، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٤٢.

(٢) نَقَل الحافظُ ابنُ حَجرٍ -في «فتح الباري» (ط. دار المعرفة): ١/١٧- عن الحافظِ أبي ذرٍّ الهَرويِّ أنَّه كان في آخِرِ أمرِه يَحذفُ كثيرًا من روايةِ شيخِه أبي الهَيثم حيث يَنفَرِدُ؛ معلِّلًا ذلك بأنَّه لم يكن يَراهُ من أهل العِلم المتمكِّنين، ولذلك كان أبو ذرٍّ يقول فيه -كما نُقل عنه في ترجمته-: (أَرجو أن يكونَ ثقةً)، يعني ضابطًا متقنًا، والله أعلم.

(٣) قيلَ -ولم يثبُت- أنَّه توفِّي سنةَ خمسٍ وتِسعين وثلاث مئةٍ، انظر «التقييد»: ١/١١١.

(٤) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٨٤، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٣٧٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥/١٢، وزَعَم أبو الخَير ابنُ أبي عِمرانَ الصَّفَّارُ في روايتِه عن أبي الهَيثَم -علَى لِسانِه- أنَّ أبا الهَيثَم قد سمعَ كتابَ «الجامع» من الإمام الفَربريِّ سنةَ سِتَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ، كما في «الجواهر المضية» (ط. الحلو): ٣/٢١٦، وهو وهمٌ أكيدٌ؛ مرسَّخٌ لضَعف الصَّفار، كما سيأتي بيانُه في ترجمته ص٣٨٨، والله أعلم.

ومع هذا الامتيازِ فقد كان أبو الهَيثَم هو المحطَّةَ المَركزيَّةَ الثَّالثةَ في قضيَّةِ رِوايةِ الكِتاب وسَماعِه علَى تلامذة الإمام الفِرَبريِّ، بالنِّسبة إلى طَلبة العِلم من أبناء مدينة (مَرو)؛ حيثُ كانوا يسمَعون الكتابَ ويَقرَؤُونَه على الإمامِ أبي زيدٍ أوَّلًا، ثمَّ علَى الإمامِ أبي عَليٍّ الشَّبُّويِيِّ ثانيًا، بعدَ وَفاة أبي زيدٍ، فلمَّا توفِّي أبو عَليٍّ؛ انصَبَّ الطَّلبةُ علَى أبي الهَيثم لسماعِ الكتابِ[1]، فنَزَل أبو الهَيثم في مدينة (مَرو)، سنةَ ثمانٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ، واتَّخَذ من مسجِد (عَبْدان) فيها[2] مركزًا عِلميًّا لقراءة الكتابِ وتسميعِه ونَشرِه، فقُرِئَ علَيه هناكَ إلى أَوائل شُهُور سنة تسعٍ وثمانينَ وثلاث مئةٍ.

وقد كان أبو الهيثَم مُكرِمًا لكتاب «الجامع»، مُحتَفلًا بإقرائِه للطَّلَبة وإسماعِه لهم، وكان قد اعتادَ أن يَدعوَ بدُعاءٍ خصَّصَه لمَجلس خَتمِ الكِتابِ، وقد تناقَلَ بعضُ أهل العِلم هذا الدُّعاءَ، واحتَفَوا به مُعجَبين؛ فنَقَشُوه علَى نُسخِهم من الكتاب، يقول فيه أبو الهَيثَم[3]:

(الحَمدُ للهِ، حَمدَ مُعتَرفٍ بذَنبِه، ومُستَأنِسٍ برَبِّه، جَعَلَ فاقتَه إلَيه، واعتَمَد بالعَهدِ[4] علَيه، بِرُّهُ يُفَنِّقُه[5]، وذُنوبُه تُقْلِقُه، رَوَّحَ قَلبَه بذِكرِه، وطَاشَ عقلُه مِن جُرمِه، لا يُوجَدُ في أَحوالِه

---

(١) يقول الإمامُ ابن طاهرٍ المَقدسيُّ: (اشتُهر من روايتِه بأخَرةٍ؛ فرَوَاه عنه جماعةٌ)، انظر «التقييد»: ١٠٩/١.

(٢) يبدو -والله أعلم- أنَّ هذا المسجدَ هو المسجدُ الَّذي كان يصلِّي فيه الإمامُ أبو عَبدِ الرَّحمنِ عَبدُ الله بنُ عُثمانَ بن جَبَلةَ الأزديُّ المَروَزيُّ (المتوفَّى سنةَ ٢٢١)، ويعقد فيه مَجالسَ العِلم والرِّوايةِ؛ وبهذا نُسبَ إلَيه، وعَبدَانُ من أكابرِ شُيوخِ الإمام البُخاريِّ الَّذين اعتَمَد رِوايتَهم في «الجامع»، انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٢٧٦/١٥.

(٣) انظر «برنامج التُّجيبيِّ»: ص٨٣، و«ثبَت أبي جَعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٣٩-٢٤١، وقد اعتَمدنا نصَّ البَلويِّ؛ لأنَّه قد نقلَه من نُسخٍ صَحيحةٍ مُعتَمدةٍ مُتقَنةٍ، وأثبَتنا بعضَ الاختلافات بينَ الكتابَين، علَى أن طبعةَ «برنامج التُّجِيبيِّ» فيها جملة من التَّصحيفات والتَّحريفات، فالله المُستَعان.

(٤) في مَطبوعةِ «برنامج التُّجيبيِّ»: (بالعفو).

(٥) هكذا ضبطها أبو جعفرٍ البَلَويُّ، وصحَّح عليها، ونَقَل في الهامش عن نُسخةِ الطَّنجيِّ أنَّه ضَبطَها: (يَفْنِقُه)، ونَقل أيضًا عن نُسخةٍ أُخرى مُتقَنةٍ بدَلَها: (يُنَفِّقُه)، من الإنفاق، والَّذي في مطبوعة «برنامج التُّجيبيِّ»: (يقدِّمه)، وهو تصحيفٌ، وما أثبتناه مأخوذٌ من التَّفنيق، وهو التَّنعيمُ والإكرام، انظر «تاج العروس»: ٣١٧/٢٦ = (ف ن ق)، فالجُملةُ بمعنى: فضلُ الله وإحسانُه يجعَلُه مطمئنًّا لكَرامة ربِّه، والله أعلم.

إلَّا قَلِقا، وطَائرُ القَلبِ فَرِقا؛ خَوفًا من النَّار، وفَضيحةِ العار، وغَضَبِ الملِكِ الجبَّار، إذا مُيِّز الأَخيار والأَشرار، وجِيءَ بالجَنَّة والنَّار، وبُدِّلَت الأَرضُ وانشقَّت السَّماوات، وتناثَرَت النُّجوم الزَّاهرات، وانتَظَر المحشُورونَ ما يَكون في ذلك اليَوم، يوم وأيُّ يوم؟ يومٌ يَفزَع مِن هَولِه المُحسِنُون، ويَغرَق في بِحارِه المُسيئُون، في يَومٍ تَلَاقَت[1] أَوجالُه، وتَرادَفَت أَهوالُه، ونَادَى المنادي باسمِكَ؛ تُدعَى إلى الحِساب، وإلَى قِراءَة ما حصَّلتَه في ذلك الكِتَاب، وتُقامُ بينَ يدَيه عَاصِيًا، وتُقَدَّم إلَيه خاطِيًا، فإمَّا مَغفورٌ لكَ؛ فصِرتَ إلى الجنَّة مَسرُورًا، وإمَّا مَسخوطٌ علَيكَ؛ فصِرتَ إلى النَّار مَأسُورًا، باللهِ نَعُوذُ[2] مِن النَّار، ونَسأَلُه البُعدَ مِنها، فإنَّه مِلِك كريم، جَوَادٌ رَحيم، وصلَّى الله على النَّبيِّ مُحمَّدٍ[3] وآلِه وسلَّم[4]).

غيرُ هذا، فقد حَفِظَت لنا كُتُبُ الأَسانيد والتَّراجم عَددًا كَبيرًا مِن أسماءِ الجَمِّ الغَفيرِ من الرُّواة الَّذين سمعُوا الكتابَ من أبي الهَيثم، وهو كَمٌّ يدُلُّ الباحثَ إلَى المكانةِ الرَّفيعةِ الَّتي كان يتمتَّع بها أبو الهَيثم، ويُنبِّه المُطالِعَ إلَى المَنزلةِ السَّامقة الَّتي تسنَّمها في نُفُوس طَلبة العِلم في زَمنِه؛ حيثُ إنَّه ما حدَّث بالكتاب ولا أسمَعَه للنَّاس إلَّا في سنةٍ وأقَلَّ من نِصفِ أُختِها، ثمَّ بقِيت روايتُه في التَّداوُل العِلميِّ لَدَى الأَجيال اللَّاحقة علَى مَرِّ الأزمان، تُنمَى إلَيه مِن عِدَّة طُرُقٍ، حتَّى يومِ النَّاس هذا.

وإلى ذلك، فإنَّنا سنذكُر من أسماء رواةِ الكتابِ عن أبي الهَيثم أسماءَ مَن عُرِفوا بتَحمُّل الكتابِ عنه، وإلَّا فإنَّ كُلَّ مَن وُصفَ بكَونِه قد سمعَ من أبي الهَيثَم داخلٌ في الإحصاءِ غالبًا؛ لكَون اسمِه مُرتَبطًا بروايةِ كتابِ «الجامع»؛ فقد كانت الرِّحلةُ إلَيه من الآفاقِ في سَبيل سماعِه منه، ولكنْ فيمَن نسُوقُ أَسماءَهم كِفايةٌ وغُنيةٌ؛ تَكريمًا لهم إذْ أَدَّوا واجبَهم تُجاه الكتابِ فبلَّغوه إلى الأَجيال، وهم:

---

(١) في مطبوعة «برنامج التُّجيبيِّ»: (تلاحَقَت).

(٢) في مطبوعة «برنامج التُّجيبيِّ»: (نَعوذُ بالله).

(٣) في مطبوعة «برنامج التُّجيبيِّ»: (علَى مُحمَّدٍ النَّبيِّ).

(٤) في «برنامج التُّجيبيِّ» زيادة: (تَسليمًا).

[أ]. **العَلاءُ بنُ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يَعقُوبَ بنِ سُلَيمانَ بنِ دَاوُدَ الإِسْفَرَايِينيُّ المِهْرِجَانيُّ، أَبو الحَسَنِ النَّاطِفِيُّ المُزَكِّي**[1].

قال الإِمامُ عَبدُ الغَافِرِ الفارسيُّ بَعدَ أن وَصفَه بالزَّاهدِ: (ثِقةٌ، فاضلٌ، كَبيرٌ، كَثيرُ السَّماعِ، حدَّثَ عن بِشْرٍ الإِسفَرايينيِّ وأبي القاسم جِبريلَ بنِ مُحمَّدٍ وطَبقتِهما، ورَوَى «صَحيحَ البُخاريِّ» عن الكُشْمِيهَنيِّ).

وهو من شيوخ الإِمام أبي بكرٍ البَيهَقيِّ الَّذين أَكثَرَ الرِّوايةَ عنهم في مصنَّفاتِه، وقد سمعَ منه بمدينة (إِسْفَرَايِين)[2].

[ب]. **الحُسَينُ بنُ عَليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ سَلَمَةَ بنِ الحُسَينِ بنِ مُحمَّدِ بنِ سَلَمَةَ بنِ سَهْلِ بنِ سَلَمَةَ الكَعْبيُّ، أبو طَاهرٍ الهَمَذَانيُّ**[3].

ثقةٌ ضابطٌ، حافظٌ نَبيلٌ، واسعُ الرِّحلةِ في الطَّلب والتَّحصيل، وكان من رُؤَساءِ أَصحابِ الحَديثِ بمدينته.

وُلد بمدينة (هَمَذَان)، سنةَ أربَعين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، في شهر (ذي القَعدة)، سنةَ سِتَّ عشرةَ وأربع مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» -أثناءَ رحلاتِه الواسعةِ في بلدان إقليم (خُراسان)- من أبي الهَيثَم بقرية (كُشمِيهَن)، وحدَّث به عنه عندَ رُجوعه إلى بلده (هَمَذَان)، ولم تسجِّل لنا المصادرُ شيئًا من أسماءِ مَن سَمِعوا الكتابَ ورَوَوه عنه، فالله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٠١، وهو منسوبٌ إلى (المِهْرِجان)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (إِسْفَرايين)، وقيل: هو لقبٌ يُطلَق على مدينة (إسفرايين)؛ لجمالها وخضرتها، انظر للقولَين -تِباعًا- «معجم البلدان»: ١/١٧٧، و٥/٢٣٣، و«الأنساب»: ٥/٤١٤ = (المِهْرِجانيُّ)، ومدينةُ (إِسْفَرايين) تقعُ بينَ مَدينتَي (جُرجان ونَيسابُور)، انظر «بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٣٤، أمَّا (النَّاطفيُّ)؛ فنسبة إلى صناعة النَّاطف -وهو نوعٌ من الحَلواءِ- وبيعِه، انظر «الأنساب»: ٥/٤٤٦.

(٢) انظر «إتحاف المُرتقي بتراجم شيوخ البَيهقي»: ص٢٩٧.

(٣) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص١٩٩، و«التَّقييد»: ١/٣٠٦، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٢٦٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٤٣٥.

[ج]. المُحسَّنُ بنُ الحَسَنِ بنِ عَبدِ الله بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ الرَّاشِدِيُّ، أَبو الفَتْحِ القَزْوِينيُّ[1].

قال الإمام الرَّافعيُّ: (مِن الشُّيُوخِ المُكثِرِين جَمعًا وكِتْبةً وسَماعًا وسَفَرًا، وسَمِعَ بقَزوِين عَليَّ بنَ أَحمَدَ بنِ صَالحٍ، ومُحمَّدَ بنَ الحَسَن بنِ فَتحٍ الصَّفَّارَ، وأَبا القاسمِ عَبدَ العَزيز بنَ مَاك، وأبا الحُسَينِ أَحمَدَ بنَ مُحمَّدِ بنِ المَرْزُبَانِ الصُّوفيَّ، وأَبا بَكرٍ أَحمَدَ بنَ عَليِّ بنِ عَبدِ الله الأُستاذَ، وسَمِعَ بالدِّينَوَر وبجُرْجَان وبِنَيْسَابُور ومَرو وسَمَرقَند وغيرِها، وسمعَ «صَحيحَ مُحمَّدِ بنِ إِسماعِيلَ البُخَارِيِّ» من أَبي الهَيثَم مُحمَّدِ بن المَكِّيِّ الكُشْمِيهَنيِّ وإِسماعِيلَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَاجِبٍ، بروايتهما عن الفِرَبريِّ عن البُخاريِّ ... وأَكثَرَ السَّماعَ من أبي الفَتحِ الرَّاشِدِيِّ البَلَديُّونَ والغُرباءُ، ومِمَّن رَوَى عنه أَبو سَعدٍ السَّمَّانُ[2] وغيرُ واحدٍ مِن المَشهُورين).

والَّذي يبدو من مَجموعِ ما ذُكِر به أبو الفَتح أنَّه كان متصدِّرًا للتَّدريس والإفادةِ في المَسجِد الجامع بمدينة (قَزوِين)[3]، وأنَّه كان يُقرئُ النَّاسَ فيه ما تحصَّل لَدَيه من المصنَّفات سَواءً الَّتي سمعَها أو الَّتي صَنَّفها هو[4]، وكان كتابُ «الجامع» من بين أَهمِّ تلك المصنَّفات

---

(١) انظر لترجمته «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٦٤/٤، وقد ضُبط اسمُ أبيه في كثيرٍ من مواضع ذِكره في نفس الكتاب: (الحُسَين)، انظر «التَّدوين»: ٢٩/١ و٤٦٩ و٤٩٠، و١٩٥/٢، وما ورَد في ترجمته موافقٌ لموضعٍ آخَر في «التَّدوين»: ٣١٤/٢، فالله أعلم.

(٢) هو إِسماعِيلُ بنُ عَليِّ بن الحُسَين بنِ زَنْجُويه الرَّازيُّ، حافظٌ جَوَّالٌ متقنٌ ضابطٌ، لكنَّه كان من المائلين إلى بِدعة الاعتزال، توفِّي سنةَ خَمسٍ وأربعين وأربع مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٩٢/٣ = (السَّمَّان)، و«تاريخ دمشق»: ٢١/٩، و«التَّدوين»: ٢٦٨/٢، و«بُغية الطَّلب»: ١٧٠٦/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٦٦٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٥/١٨، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٢١/٣.

(٣) انظر «التَّدوين»: ٢١٢/١ و٣١٤، و٤٨٧/٢، و١٧/٣.

(٤) كان من جُملتها كتابُ «الجامع» للإمام حَمَّاد بن سَلمةَ، وكتابُ «التَّاريخ الصَّغير» للإمام البُخاريِّ (رواية ابن الأَشقَر)، وكتابُ «الزُّهد» للإمام ابن أبي حاتم الرَّازيِّ، وكتاب «الأَحكام» للإمام أبي عَليٍّ الطُّوسيِّ، وغيرها، انظر «التَّدوين»: ١٧٩/١ و١٨٩ و٢١٢ و٢٦٣ و٤٤٦ و٤٩٩، و٦١/٢ و١٢٣ و١٢٥ و١٣٨ و٢٤٧ و٢٦١ و٢٧٩ و٣٠٦ و٣١٧ و٣٨٧ و٤٠٥ و٤٧٣ و٤٧٥، و٢٧/٣ و٦٩ و١٠٩ و١٢٨-١٢٩ و٢٧٢ و٣٥٧ و٤١٣، و٤١/٤ و١٢١، وكان أبو الفَتح ﷺ قد وَقَف مَجموعةً من تلك المصنَّفات المنسُوخة بخطِّ يدِه في مكتبةٍ خاصَّة في المسجد، وقد اطَّلَع الإمامُ الرَّافعيُّ عليها ونَقل منها كثيرًا، انظر «التَّدوين»: ٥٣/١ و١٤١، و٣٢٣/٣ و٣٢٨.

الَّتي قُرِئَت علَيه في نَوباتٍ متفرِّقةٍ، علَى سَنواتٍ متفاوتةٍ، وبذلك سمعَه منه عامَّةُ أبناءِ مدينة (قَزوين)، وقد أحصاهم وسَردَ أسماءَهم الإمامُ الرَّافعيُّ؛ حيثُ كان أبو الفتح -علَى ما مَضَت به سُنَّةُ أهل العلم قديمًا وحديثًا- حريصًا غايةَ الحرص علَى تَدوين تلك الأَسماءِ وتقييدِها في محاضر السَّماع علَيه المُسجَّلة بهامش نُسخة -أو نُسَخ- كتابِ «الجامع» المُخصَّصة لذلك الغَرض، كُلٌّ بقَدْر مَسمُوعِه من الكتاب، تامًّا كان سَماعُه أو ناقصًا.

فمنهم مَن سمعَ الكتابَ مِنه سنةَ سِتٍّ وأربع مئةٍ[(١)]، ومنهم مَن سمعَه سنةَ سبعٍ وأربع مئةٍ[(٢)]، ومنهم مَن سمعَه سنةَ إحدى عشرةَ وأربع مئةٍ[(٣)]، ومنهم مَن سمعَه سنةَ أربعَ عشرةَ وأربع مئةٍ[(٤)]، ومنهم مَن سمعَه سنةَ خَمسَ عشرةَ وأربع مئةٍ[(٥)]، ومِنهم مَن سمعَه سنةَ سِتَّ عشرةَ وأربع مئةٍ[(٦)]، ومنهم مَن سمعَه سنةَ ثَمان عشرةَ وأربع مئةٍ[(٧)]، ومنهم جَمعٌ غفيرٌ لم تُحدَّد سنةُ سماعِهم للكتاب[(٨)].

ولا نَدري علَى وجه اليَقين إن كان مِيقاتُ آخِرِ نَوبةٍ لإسماع كتاب «الجامع» هو سنة ثَمان عشرةَ وأربع مئةٍ أَمْ لا؟ فإنَّ التَّواريخَ المُتعلِّقةَ به -الَّتي كان الإمامُ الرَّافعيُّ حريصًا علَى نَقلِها- تتوقَّف عندَ هذه السَّنة، علَى أنَّ أبا الفَتح رحمه الله قد استَمرَّ في عطائِه العِلميِّ العامِّ إلى سنةِ اثنتَين

---

(١) انظر «التَّدوين»: ١/١٧٠ و٢٠٨ و٢٢٨ و٤٦٠، و٢/١ و٢٥٧، و٣/٣٢ و٣٢٤ و٤٧٦، وهذا أقدمُ تاريخٍ مسجَّلٍ لنَوبات الإسماع، فلعلَّ أبا الفتح رحمه الله قد ابتدأ إسماعَ الكتاب في هذه السَّنة، والله أعلم.

(٢) انظر المرجع السابق نفسه: ١/١٩٨، و٢/٣٠٤، و٣/٣٥٦.

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: ٢/٤٠٧.

(٤) انظر المرجع السابق نفسه: ١/٢١٢ و٢٩٧ و٤٢٥ و٤٣٦ و٤٩٩، و٢/١٥٨ و٢٠٤-٢٠٥ و٣٠٥ و٣٧٢ و٤٧٥.

(٥) انظر المرجع السابق نفسه: ١/٢٤٣، و٣/١٢٩.

(٦) انظر المرجع السابق نفسه: ١/٢١٠، و٢/٢٢١ و٤٠١-٤٠٢، و٣/٤٠٨.

(٧) انظر المرجع السابق نفسه: ٢/١٣٩ و٣٩٣-٣٩٤ و٤٥٥.

(٨) انظر المرجع السابق نفسه: ١/٢١٠ و٢١٢ و٢١٥ و٣٠٦ و٣١٤ و٤٨٣ و٤٨٨-٤٨٩ ٤٩٠-٤٩١ و٥٠٠، و٢/٨ و٤٤ و٥٣ و١٠٠ و١٢٩ و١٣٩-١٤٠ و١٥٨ و١٧٣ و٢٥٤ و٢٥٩-٢٦٠ و٢٦٣ و٢٧٠-٢٧١ و٢٧٨ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٨ و٣٠٠ و٣١٥ و٣١٧ و٣١٨ و٣٦٤ و٣٨٨ و٣٩١ و٣٩٩ و٤٠٧ و٤٣٦ و٤٥٦ و٤٦٧ و٤٩٢، و٣/١٥ و١٧ و٢٠ و٢٨ و٥٢ و٦٣ و٨٠ و٩٢ و١٠٧ و١١٣ و١٢٦ و١٤٠ و١٨٨-١٨٩ و٢٦٩ و٣١٦ و٣٢٢ و٣٥٦ و٣٦٨ و٣٧٠ و٤٠٢ و٤٢٠ و٤٦٦، و٤/١٨ و٢٧ و٥٥ و١٥٨ و١٥٨-١٥٩ و١٥٩ و١٦٦ و١٩٤ و٢٠٠.

وعِشرين وأربع مئةٍ[1]، فلعلَّه توفِّي فيها أو بَعدَها بيَسيرٍ، فالله أعلم.

[د]. مُحمَّدُ بنُ أَبي سَعِيدِ بنِ سَخْتُويَه الإِسْفَرايِينيُّ ثمَّ المكِّيُّ، أبو بَكرٍ المُجاوِرُ[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، فقيهٌ فاضلٌ[3].

وُلد في حُدُود سنةِ خَمسٍ وخَمسينَ وثلاث مئةٍ[4]، وقد عُرِف بملازمتِه وصُحبتِه للإمام أبي بَكرٍ الإسماعيليِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٧١)، وهذا يقتضي أنَّه قد رَحَل إلى مدينة (جُرجان) بَلد الإسماعيليِّ قبلَ ذلك التَّاريخ، وقد أَدركَ السَّماعَ أيضًا بمدينة السَّلام (بَغداد) من عَليِّ بنِ مُحمَّد بن أَحمَدَ بنِ كَيسَانَ النَّحويِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٧٣)[5]، ولا تَستَقيمُ هذه الرِّحلاتُ إلَّا لمَن كان في رَيعان شَبابِه قد تجاوَز الخامسةَ عشرةَ من سِنيِّ عُمُره، والله أعلم.

انتَقَل للعَيشِ في مدينة (جُرجان) مُدَّةً، وقد حدَّث خِلالَ إقامتِه فيها فسمعَ منه أهلُها وقَبلوه، ثمَّ شَدَّ رِحالَه إلى الدِّيار المُقدَّسة؛ فاستَوطَنَ (مَكَّةَ المُكرَّمةَ)، وكان ذلك قبلَ شَهر (رَمضان) سنةَ ثمانٍ وأربع مئةٍ[6]، وقد نَشَر فيها عِلمَه الَّذي حصَّله، فسمعَ منه هناكَ الحُجَّاجُ الوافدونَ إلَيها من أقطار الأرض[7]؛ حيثُ كان له مَجلسٌ عِلميٌّ في المسجد الحَرام[8]، وقد

---

(١) انظر «التَّدوين»: ١/١٧٩، و٢/٢٤٧ و٣٠٦ و٤٧٥، و٣/٢٧ و١٠٧ و٢٧١ و٣٠٦ و٣٧١، و٤/٢٤ و١٠١.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٤١٩، و«المُنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٤٦، و«الأنساب»: ١/١٤٥ = (الإِسْفَرايينيُّ).

(٣) كان رحمه الله من فقهاء الشَّافعيَّة، انظر «جذوة المقتبس»: ص٥٤١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) لأنَّه كان سنةَ إِحدى وسَبعين وثلاث مئةٍ طالبًا للعِلم في بلدتِه (إِسْفَرايين) يسمَع من أكابر شيوخِها. انظر «فهرسة ابن خير»: ص٣٢٠ = (٨٩٤).

(٥) انظر «السُّنن الكبير» للبَيهَقيِّ: (٧٠٩٤) (ط. عطا)، ولترجمة ابن كَيسان انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٣/٥٦٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٣٩٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٣٢٩، و«لسان الميزان»: ٦/١٥ (ط. أبي غدَّة).

(٦) لقيَه فيها بعضُ طلبة العِلم الأَندلسيِّين بعدَ ذلك التَّاريخ، انظر «جذوة المقتبس»: ص١٩٥-١٩٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الصِّلة» لابن بَشكُوال (ط. بشَّار عوَّاد): ١/١١٠.

(٧) انظر «مسند الشِّهاب»: (١٥٠ و٣١٨ و٤٥٥ و٥٠٢ و٧٢٩ و٩٣٨ و١٣٣٦)، و«التَّعديل والتَّجريح»: ١/٢٧٦ و٢٧٧ و٣٢٣ و٣٢٦، و«شُعب الإيمان»: ٣/١٧٣ = (٢٩٨٩)، و«دلائل النُّبوَّة» للبَيهقيِّ: ١/١٥٧، و«الأنساب»: ١/٣٦٢ = (البَشِيتيُّ)، و٤/٥١٦-٥١٧ = (القُضَاعيُّ)، و«الصِّلة»: ٢/١٧٨ و٢٩٥.

(٨) انظر «مسند الشِّهاب»: (٤٠٧)، و«تاريخ دمشق»: ٥٤/٣٩٥.

بَقِيَ مواظبًا علَى شأنِه ذلك حتَّى وافاه الأَجلُ فيها سنةَ ثلاثينَ وأربع مئةٍ، أو بَعدَها[1]، والله أعلم.

وقد كان كتابُ «الجامع» من بين أَهمِّ ما حصَّله أبو بَكرٍ من المَسموعاتِ؛ حيثُ سمعَه من أبي الهَيثَم خِلالَ جَولاتِه لطَلبِ العِلم في بُلدان إقليم (خُراسان)[2]، ثمَّ رَواه وحدَّث به عندَ مُجاورتِه بمكَّة المُكرَّمة، فسمعَه النَّاسُ منه[3]، لكنَّ روايتَه لم تَنتَشر، ولم تَحظَ بنَصيبٍ وافرٍ من الشُّهرة، ربَّما لأنَّ أبا بَكرٍ كان مُعاصرًا للإمام أبي ذرٍّ الهَرَويِّ؛ فطَغَت جَلالةُ أبي ذرٍّ ورُسُوخُ مكانته في ضَمير طَلبة العِلم علَى روايةِ أبي بكرٍ؛ فأَخمَلَت ذِكرَه بها، والله أعلم.

[هـ]. إسمَاعِيلُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ اللهِ الحِيْرِيُّ، أبو عَبدِ الرَّحمنِ النَّيسَابُوريُّ[4].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، كبيرُ القَدر، ممَّن جَمع وصنَّف، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ مَكفوفًا بمدينة (نَيسابُور)، في شَهر (رَجبٍ)، سنةَ إِحدَى وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، بَعدَ سنةِ ثلاثينَ وأربع مئةٍ بمدَّة وَجيزةٍ.

رَحَل في طَلب العِلم وجَال في سبيل ذلك في بُلدان إقليم (خُراسان)؛ فتحصَّل لَدَيه الكثيرُ، وكان كتابُ «الجامع» من بين ذلك المَحصُول العِلميِّ النَّضيجِ؛ حيث سمعَه من أبي الهَيثَم، وقد حدَّث به في بَلدتِه (نَيسابُور) ضمن ما حدَّث به فيها، وكان يصطَحبُه معَه في سَفَرِه ضمنَ ما يصطَحبُه من مصنَّفات كثيرةٍ.

---

(١) سمعَ منه بعضُ طلبة العِلم من أبناءِ (الأَندَلُس) في تلك السَّنة، انظر «الصِّلة»: ١٧٩/٢، وانظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٧٢/٢-١٧٣.

(٢) شارَكه سماعَ الكتاب من أبي الهَيثم ابنُه (الحَجَّاجُ بنُ مُحمَّد السَّختُويِيُّ)، كما في ترجمته من «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٢١٢، ولم نُدخِله في السَّرد؛ مُكتَفين بهذه الإشارة إلى روايتِه، فإنَّنا لم نجد له ترجمةً ولا ذِكرًا إلَّا في كتاب «المنتخَب».

(٣) انظر «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٦.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ٣١٧/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٤٣/٣، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص١٢٩، و«الأنساب»: ٢٩٨/٢ = (الحِيْرِيُّ)، و«معجم الأدباء»: ٦٤٦/٢، و«التَّقييد»: ٢٤٢/١، و«تاريخ الإسلام»: ٤٧٣/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٣٩/١٧، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٢٦٥/٤، وهو منسوبٌ إلى (الحِيرَة)، وهي محلَّةٌ مشهورةٌ بمدينة (نيسابور).

وقد دَخَل إلى مَدينة السَّلام (بَغداد)، وحدَّث بالكتاب هناك طَيَّ ما حدَّث به؛ فسمعَه منه أكابرُ طَلبة العِلم من أبنائِها، وكان علَى رأسِهم الإمامُ الكبيرُ أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَليٍّ بن ثابتٍ الخَطيبُ البَغداديُّ؛ حيث وَقَعت له ولأَصحابِه مع الحِيريِّ حادثةٌ غَريبةٌ عَجيبةٌ في سَماعِهم لكتاب «الجامع» منه، يحدِّثنا عنها أبو بَكرٍ فيَقولُ:

(قَدِم عَلَينا حاجًّا في سَنة ثَلاثٍ وعِشرين وأَربع مئةٍ... كَتَبنا عنه، ونِعمَ الشَّيخُ كانَ؛ فَضلًا وعِلمًا ومَعرفةً وفَهمًا وأَمانةً وصِدقًا ودِيانةً وخُلُقًا ... ولَمَّا وَرَدَ (بَغدادَ) كانَ قَد اصطَحَب معَه كُتُبَه؛ عازِمًا على المُجاوَرَة بمكَّةَ، وكانَت وِقْرَ بَعيرٍ، وفي جُملَتِها «صَحيحُ البُخاريِّ» -وكانَ سَمِعَه من أَبي الهَيثَمِ الكُشْمِيهَنيِّ، عن الفِرَبريِّ- فلَم يُقضَ لقَافلةِ الحَجيجِ النُّفوذُ في تِلكَ السَّنَة؛ لفَسَادِ الطَّريقِ؛ ورَجَع النَّاسُ؛ فعَادَ إسماعِيلُ معَهم إلى (نَيسَابُور)، ولَمَّا كانَ قَبلَ خُرُوجِه بأَيَّامٍ خَاطبْتُهُ في قِراءَة كتابِ «الصَّحيحِ»، فأَجَابَني إلى ذلك؛ فقَرَأْتُ جَميعَه عَلَيه في ثَلاثةِ مَجالسَ، اثنَانِ مِنها في لَيلَتَين، كنتُ أَبتَدِئُ بالقِراءَة وَقتَ صَلَاةِ المغرِبِ، وأَقطَعُها عِندَ صَلَاةِ الفَجرِ، وقَبلَ أَن أَقرَأَ المَجلِسَ الثَّالثَ عَبَرَ الشَّيخُ إلى الجَانب الشَّرقيِّ معَ القافِلة، ونَزَلَ الجَزيرةَ بسُوق يَحيَى[1]، فمَضَيتُ إلَيه معَ طائفةٍ مِن أَصحابِنا كانوا حَضَروا قِراءَتي علَيه في اللَّيلَتَين الماضِيَتَين، وقَرَأتُ علَيه في الجَزيرةِ مِن ضَحْوَة النَّهارِ إلى المَغرِبِ، ثُمَّ من المغرِبِ إلى وَقت طُلُوعِ الفَجرِ، ففَرَغتُ من الكِتابِ، ورَحَل الشَّيخُ في صَبِيحَةِ تِلكَ اللَّيلةِ معَ القافِلَةِ)[2]!!

---

(١) هذا السُّوق من محلَّات (بَغداد) الشَّهيرة في جانب الرُّصافة (وهو الجانب الشَّرقيُّ منها)، وهو منسوبٌ إلى مؤسِّسه يَحيى بن خالد البَرمكيِّ، ويَقَع بجَوار مَرقَد الإمام أبي حَنيفةَ ﵀، وهو في منطقة تسمَّى اليومَ بمنطقة (الأعظميَّة)، وما تزال مَربِضًا لقَوافل الحُجَّاج القادمين من جهة الشَّرق حتَّى يوم النَّاس هذا، انظر «دليل خارطة بغداد المفصَّل»: ص١١٤، و«الأُصول التَّاريخيَّة لمحلَّات بَغداد»: ص٧١-٧٢.

(٢) سرَدها الخَطيبُ في تَرجمة الحِيريِّ من «تاريخ مدينة السلام»، وتناقلَها أهلُ العِلم إلى يوم النَّاس هذا كأُعجوبةٍ من الأَعاجيب، وحُقَّ لهم العَجبُ، ويَزيدُ الانبهارَ في ضمير المُطالع أن يَعرِفَ أنَّ الخَطيبَ وأصحابَه قد قرَؤوا علَى شيخِهم الحِيريِّ كُتُبًا أُخرى سِوى كتاب «الجامع»، انظر -علَى سبيل المثال- «تاريخ مدينة السَّلام»: ٤٤٣/١، و٣٨٠/٢، و١٦١/٣ و٢٤٧ و٦٠٤، و٢٨٣/٤، و٨/٦ و٢٨٤، و١٣/٧ و١٣٧، و٤٥/٨، و٣٧٣/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«شرف أصحاب الحديث»: (٢٣٣)، و«المتَّفق والمُفترَق»: ١٠٩٣/٢ = (٦٧٧)، و«الفقيه والمتفقِّه»: (٨٢٢).

وقد أَكثرَ الإمامُ الخَطيبُ النَّقلَ والرِّوايةَ عنه فيما كان ينتَقيه من نُصُوصِ كتابِ «الجامع» ورواياتِه الَّتي كان يُودِعُها في مصنَّفاتِه(١).

[و]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ الحَسَنِ بنِ عَلِيَّكْ بنِ الحَسَنِ، أَبو سَعْدٍ النَّيسَابُوريُّ(٢).

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، رَفيعُ المكانةِ، ممَّن جمعَ وصنَّف، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (نَيسابُور)، في حُدُود سنةِ سِتِّين وثلاث مئةٍ(٣).

وتوفِّي بها، سنةَ إحدَى وثلاثينَ وأربع مئةٍ(٤).

لم يذكُره أحدٌ ضمنَ رواةِ كتاب «الجامع»، وثَبت سماعُه له من أبي الهَيثم الكُشْمِيهَنيِّ وروايتُه له عنه، ورَواه عن أبي سعد الحافظُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ الحَسَن بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعْدُويَه القَزوينيُّ(٥).

[ز]. جَعْفَرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ المُعتَزِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُسْتَغفِرِ بنِ الفَتْحِ بنِ إدرِيسَ المُستَغفِريُّ، أَبُو العَبَّاسِ النَّسَفيُّ(٦).

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ بارعٌ، فقيهٌ فاضلٌ، رَفيعُ المَكانةِ، راسخُ القَدَم في العِلم، ممَّن جَمَع وصنَّف،

---

(١) انظر «الكِفَاية في معرفة أصول علم الرِّواية»: (٥٥٣ و٨٢٦ و٩٣٩) (ط. الدِّمياطيِّ)، و«طُرق حديث تَرائِي الهلال»: (٢٣)، و«مُوضح أوهام الجمع والتَّفريق» (ط. المُعلِّميِّ): ١/٤٣٠، و٢/٣٧٧، و«الفَصل للوَصل المُدرَج في النَّقل» (ط. الزَّهرانيِّ): ١/١٦٤-١٦٥ و١٧١-١٧٢ و٤٤٨-٤٤٩ و٤٣٢-٤٣٣ و٥٢٠، و«السَّابق واللَّاحق»: ص٦٧-٦٨، و«الأسماء المبهَمة في الأنباء المحكَمة»: ص٢٦.

(٢) انظر لترجمته «الإكمال»: ٦/٢٦٢، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٣٠٧، و«تكملة الإكمال»: ٤/١٩١، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٤٤٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٥٠٩، وللاختلافِ في ضَبط اسمِ جدِّه (عَليك) انظر «توضيح المشتبه»: ٦/٣٣٨-٣٤٠.

(٣) لم يحدِّد أحدٌ ممَّن ترجمَ له سنةَ مولدِه، وإنَّما استنبطناها من قول الإمام الذَّهبيِّ في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» أنَّه قد مات وهو من أبناء السَّبعين، فالله أعلم.

(٤) قيل -وهو غيرُ مُعتَمَدٍ-: إنَّه توفِّي سنةَ ثَمانٍ وعشرين وأربع مئةٍ، انظر «تاريخ الإسلام»: ٩/٤٤٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣/٣٥١-٣٥٢، وقد بقي ابنُ جَعدُويه حيًّا إلى سنةِ ثمانٍ وسِتِّين وأربع مئةٍ، انظر «التَّدوين»: ٣/١٧٧ و٤٦٨ و٤٧١، و٤/١٠٥.

(٦) انظر لترجمته «دُمية القَصر»: ١/٦٦٤، و«الأنساب»: ٥/٢٨٦ = (المُستغفريُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٥١٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٥٦٤، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٣/١١٠٢، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢/١٩، و«تاج التَّراجم» (ط. دار القلم): ص١٤٧ = (٨٢).

وكان إمامَ بلدتِه وخَطيبَها، متَّفقٌ علَيه.

ولد بمدينة (نَسَف)، سنةَ خَمسِينَ وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، سَلْخَ شهر (جُمَادَى الأُولى)، سنةَ اثنتَين وثلاثين وأربع مئةٍ.

طافَ في طَلب العِلم بُلدانَ إقليم (خُراسان) وما جاوَرَها، وحصَّل الكثيرَ، وكان كتابُ «الجامع» من جُملةِ المصنَّفات الَّتي تحصَّلَت لدَيه من عِدَّة طُرقٍ عن الإمام البُخاريِّ، وقد كان أبو الهَيثَم الكُشمِيهَنيُّ واحدًا من أبرَز حَلقاتِ وَصلِه بالكتابِ، وقد اعتَمَد أبو العَبَّاس على روايةِ أبي الهَيثَم اعتمادًا رَكينًا فيما كان ينتَقيه من نصُوص كتاب «الجامع» ورواياتِهِ الَّتي كان يُودِعُها في مصنَّفاتِه[1]، وقد اتَّصَلت روايتُه للكتابِ عن الكُشمِيهَنيِّ إلى الحافظِ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيِّ بالإجازة[2].

[ح]. عَبدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بن عَبدِ اللهِ الأَنصاريُّ، أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ.

حافظٌ كبيرٌ، وإمامٌ حجَّةٌ.

وُلدَ سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وخمسينَ وثلاثِ مئةٍ، وتوفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثين وأربعِ مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» على ثلاثةٍ من تلامذة الإمام الفِرَبريِّ، وهم: الحَمُّوييُّ والمُستَملي والكُشْمِيهَنيُّ، في سنَواتٍ متفاوتةٍ، وروايتُه عنهم من أشهَرِ رواياتِ الكتابِ لَدَى العلماءِ والمحقِّقين، ومن أكثرِها تداوُلًا شَرقًا وغَربًا، وكان سماعُه لكتاب «الجامع» علَى أبي الهَيثم بمدينة (كُشْمَيهَن)، سنةَ تسعٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا في فصلٍ خاصٍّ ضمنَ الكلام عن (أَعمدة النُّسخة اليونينيَّةِ)[3]؛ فقد اعتَمَد الحافظُ اليُونِينيُّ علَى رواية أبي ذرٍّ بكلِّ تفاصيلِها في ضبط نصِّ نُسختِه من كتاب «الجامع» وبيان فروقها.

---

(١) انظر من مصنَّفاته «فضائل القرآن»: (١١٦ و٢٣٢ و٢٨٢ و٣٧٣ و٣٧٥ و٣٨٤ و٤٢٦ و٤٣٤ و٦٥٣ و٨١٩ و٩٠٣ و١٠٤٢ و١١٢٢)، و«دلائل النُّبوَّة»: (٤ و٨٢ و٩٣ و١٤٨ و١٦٦ و١٧٥ و١٨٥ و١٩٠).

(٢) اتصالها بالإجازة يشير إلى اتصالها لفترة من الزمن سماعًا -والله أعلم- أو وجادة، انظر كتابَه «إسناد صحيح البُخاريِّ» (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٦-٣٠٧.

(٣) انظر ص٤٧٧.

[ط]. **الحُسَينُ بنُ عُثمَانَ بنِ أَحمَدَ بنِ سَهْلِ بنِ أَحمَدَ بنِ عَبدِ العَزيزِ بنِ الأَميرِ أبي دُلَفٍ القاسِمِ بنِ عِيسَى، أَبو سَعْدٍ العِجْلِيُّ الشِّيْرَازيُّ**(١).

ثقةٌ مُتقِنٌ، واعظٌ فاضلٌ، نَبيلُ القَدر.

وُلِدَ بمدينة (شِيراز)، يومَ الأَربعاءِ، الرَّابعَ عَشَرَ من شَهر (شَوَّالٍ)، سنةَ اثنتَين وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

جَدَّ واجتَهَد في طَلَب العِلم؛ فرَحَل إلى سائر الآفاقِ في سَبيل ذلك، ودَخَل شَتَّى البُلدان في تَحصيلِه، ثُمَّ أَلقَى عَصا التَّرحال مُدَّةً من الدَّهر بمدينة السَّلام (بَغداد)، وحدَّث بها ناشرًا ما جمَّعَه من العِلم، فقَبِله أهلُ العِلم بها ورَوَوا عنه، ثمَّ انتَقَل في أَواخر أَيَّام حياتِه إلى (مكَّة المكرَّمة)، مجَاوِرًا بها حتَّى وافاه أَجلُه بها، في شَهر (شَوَّالٍ)، سنةَ خَمسٍ وثلاثينَ وأَربع مئةٍ.

وقد كان كتابُ «الجامع» من أَبرَزِ المصنَّفات العِلميَّة الَّتي حَرَص أبو سَعدٍ علَى تَبليغِها وروايتِها، وقد سمعَه منه -ضمنَ مَن سمعَ منه من طَلبة العِلم من أهل (بَغداد)- الإمامُ أبو بكرٍ الخطيبُ البَغداديُّ، وقد أَفادَ من روايتِه؛ فنَقَل عنها كمًّا مُعتبَرًا من روايات «الجامع» الَّتي كان ينتَقيها ليُودِعَها في مصنَّفاته(٢).

[ي]. **مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ جعفَرٍ الحاكِمُ الفَاميُّ المُزكِّي، أبو عَبدِ الرَّحمنِ الشَّاذْيَاخِيُّ النَّيسابُوريُّ**(٣).

ثقةٌ فاضلٌ، مُحدِّثٌ نَبيلٌ، جَليلُ القدرِ، من أَعيانِ أهلِ العِلم ببلده وأَكابرهم.

توفِّي بمدينة (أَرْغِيَان)، سنةَ أربَعين وأربع مئةٍ.

حدَّث بكتاب «الجامع» عن أبي الهَيثَم، ضمنَ ما حدَّث به من مَحصولِه العِلميِّ الثَّريِّ،

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٤٢/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص١٩٧، و«تاريخ الإسلام»: ٥٤٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر «مُوضح أوهام الجمع والتَّفريق» (ط. المُعلِّميّ): ٤٣٠/١، و٣٧٧/٢، و«الكِفَاية في معرفة أصول علم الرِّواية»: (٥٥٣ و٨٢٦ و٨٥٦ و٩٣٩) (ط. الدِّمياطيّ)، و«الفَصل للوَصل المُدرَج في النَّقل» (ط. الزَّهرانيّ): ١٦٤/١-١٦٥ و٤٤٨-٤٤٩، و«السَّابق واللَّاحق»: ص٦٧-٦٨.

(٣) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٣٩، و«تاريخ الإسلام»: ٥٩١/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو مَنسوبٌ إلى (شَاذْيَاخ)، وهي قريةٌ على باب مدينة (نيسابور)، انظر «الأنساب»: ٣٧٢/٣، و«معجم البلدان»: ٣٠٥/٣، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٢٦-٤٢٧.

والَّذي كان يَعقد لنَشرِه مَجالسَ الإملاءِ في (مَسجد عَقِيلٍ) بمدينة (نيسابور)[1]، وقد سمعَه طَلبةُ العِلم منه ضمن ما سَمعوه منه من المصنَّفات، وكان من بينِ مَن سمعَه الإمامُ أبو الحَسَن عَليُّ ابنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الوَاحِديُّ المفسِّرُ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٨)، وقد نَقَل عن طَريقِه نصًّا من كتاب «الجامع» أَودَعَه ضمنَ بعض مصنَّفاته[2].

[ك]. **مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَليٍّ بن حَمْدَانَ بنِ حَمُّويَه الأُمَويُّ، أبو طَاهرٍ الرَّازيُّ[3].**

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ.

وُلدَ بمدينة (الرَّيِّ)، في حُدود سنة خَمسٍ وسِتِّين وثلاث مئةٍ؛ فقد كان طالبًا للعِلم يسمَع من مشايخِها سنةَ ثَمانينَ وثلاث مئةٍ[4].

وتوفِّي بها، سنةَ إحدى وأَربَعينَ وأربع مئةٍ، أو بَعدَها؛ فقد سَمع منه بعضُ طَلبة العِلم في هذه السَّنة، فالله أعلم.

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيله إلى شتَّى البُلدان، وكان كتابُ «الجامع» من بين ما تحصَّل لَدَيه؛ بسماعِه له من أبي الهَيثَم بقريته (كُشمَيهَن)، وقد رَواه عنه عندَ عَودته إلى بلدتِه (الرَّيِّ)، فسمعَه منه جَماعةٌ من الطَّلبة ورَوَوه عنه، منهم:

[١]. الحافظُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ الحَسَن بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعْدُوْيَه القَزوينيُّ[5].

---

(١) سُمِّي هذا المسجدُ باسم (عَقِيل بن خُوَيلِد بن مُعاويةَ الخُزاعيِّ)، انظر «تلخيص تاريخ نيسابور»: ص٣٣، و«الإكمال»: ٢٣٠/٦، و«الأنساب»: ٣٥٨/٢ = (الخُزاعيُّ)، وكان أَحَدَ أَبرَز المراكز العِلميَّة لأصحاب الحديثِ بمدينة (نيسابور)؛ حيث كان أهلُ العِلم يوقِفُون في خِزَانة كُتُبه ما يحصِّلونه من المصنَّفات النَّفيسة، وكانت تُعقَد فيه مجالسُ الإملاء وحَلقاتُ التَّدريس، ولم يكُن يَتولَّى هذا المنصبَ فيه إلَّا أكابرُ الأئمَّة، وكان الشَّاذْياخيُّ منهم؛ حيث أَملى فيه لمدَّة تُقاربُ العشرَ سنين، انظر «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص١٢٠ و٣٦٠ و٤٩٣، و«الكامل في التَّاريخ»: ٤٤٨/٩، و«المنتظم»: ٢٣٧/١٦-٢٣٨، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٣٥/١٨.

(٢) انظر كتابه «أسباب نزول القرآن»: ص١٣٦ (ط. الحميدان)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٤٥٦٧).

(٣) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٨، و«تاريخ الإسلام»: ٦٢٨/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦٦٣/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١١١/٣.

(٤) انظر «الأمالي الخَميسيَّة» لابن الشَّجَريِّ: ١٤٤/٢.

(٥) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣٥١/٣-٣٥٢، وقد بقي ابنُ جَعدُوْيَه حيًّا إلى سنةِ ثمانٍ وسِتِّين وأربع مئةٍ، انظر «التَّدوين»: ١٧٧/٣ و٤٦٨ و٤٧١، و١٠٥/٤.

[٢]. الحافظُ أَبو إِسحاقَ إِبراهِيمُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ اللهِ بن مُحمَّدٍ المَرَاغيُّ ثمَّ الرَّازيُّ البيِّعُ (المتوفَّى بعدَ سنةِ ٤٨٠)[١].

[٣]. أبو طَاهرٍ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ الرَّازيُّ البَزَّازُ، وهو شيخٌ من مشايخ الحافظ مُحمَّد ابنِ طاهرٍ المَقدسيِّ[٢].

[ل]. إبراهيم بن حُمَيز بن الحسن بن حُمَيز الحُمَيزِيُّ العِجْليُّ، أبو إسحاقَ القاضي القَزوينيُّ الخِيَازَجِيُّ[٣].

لم نَقف له على تَرجمةٍ وافيةٍ فيما بلَغَنا من المصادر، وقد وُصِفَ بأنَّه كان يَشغَل مَنصبَ قاضي القُضاة بمدينته (قَزوين)[٤]، وهذا ينُمُّ عن مكانةٍ رَفيعةٍ، ومَنزلةٍ رَصينةٍ، ويدُلُّ على جلالةٍ وعَدالةٍ، والله أعلم.

غيرُ هذا، فقد كان معروفًا برواية كتاب «الجامع» عن أبي الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ، مَشهُورًا بذلك، مَقصُودًا له، وقد سمعَه منه بمدينته (قَزوين) جَمعٌ من طَلبة العِلم غَفيرٌ[٥]، وقد سُمع الكتابُ منه سنةَ اثنتَين وثلاثين وأربع مئةٍ[٦]، واتَّصلت روايتُه للكتاب عن طَريق أَحَدِ تلامذتِه

(١) انظر لترجمته «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ١٠١/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٦٥٨/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، مع ما ذُكر في «اللُّباب في تهذيب الأنساب»: ٤٥٨/١، ولروايته انظر «معجم ابن عساكر»: (١٢٣٤)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٢٢٢٦).

(٢) انظر «نُزهة الحفَّاظ» لأبي موسى المَدينيِّ: ص٣٧ [وتحرَّف في المطبوع اسمُ أبيه إلى: (عَبد الوهَّاب)]، وكتاب «المُسَلسلات» لابن الجَوزيِّ: ق ١٦/أ-ب = (الحديث التاسع والثلاثون)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٣/٦، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٥٧٣٩).

(٣) انظر لترجمته «التَّدوين في ذِكر أهل العِلم بقَزوين»: ١٠٩/٢، و«توضيح المشتبه»: ٤٣٩/٢، و«تبصير المنتبه»: ٣٥٥/١، وقد ضَبَط الحافظُ ابنُ حَجر العَسقلانيُّ اسمَ أَبيه: (حَمِيز)، بفَتح الحاء المُهمَلة، وكسر الميم، فالله أعلم، وهو منسوبٌ إلى (خِيَازَج)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (قَزوين)، انظر «معجم البلدان»: ٤٠٩/٢، وهي من النّسب الَّتي استدرَكها العلَّامةُ المُعلِّميُّ على الإمام ابن السَّمعانيِّ.

(٤) انظر «التَّدوين»: ٣٥١/٣، ووُصِفَ بكونِه يروي عن الإمام الحاكم النَّيسابُوريِّ بواسطة الإجازة، انظر «التَّدوين»: ٤٥/٢، و١٣٠/٣ و١٨٩.

(٥) انظر «التَّدوين»: ٣٩/١ و١١٩ و٢٤٣ و٣٢١-٣٢٢ و٣٢٤ و٣٤٠ و٤٣٦ و٤٧٣ و٤٩٣-٤٩٤، و١٠٤/٣-١٠٥ و١١٨ و١٩٠ و٣٢٧ و٣٥١-٣٥٢ و٤٩٢، و١١٥/٤.

(٦) انظر «التَّدوين»: ٢٦٠/١ و٢٩٨ و٣٢٠ و٤٧٦، و١٦/٢، و١٦/٣.

للحافظِ الإمامِ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ[1].

[م]. عَمْرُو (ويُقالُ: عُمَرُ) بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ بَحِيرِ بنِ نُوحِ بنِ حَيَّانَ بنِ مُختَارٍ البَحِيريُّ، أبو عَبدِ الرَّحمنِ النَّيسابُوريُّ المُزَكِّي[2].

مُحدِّثٌ صَدوقٌ، وَجيهُ المَكانة، لكنَّه خلَّطَ في بعضِ سماعاتِه أواخِرَ أيَّام حياتِه؛ لكَبْرةِ سِنِّه وشَيخُوخَتِه.

توفِّي بمدينة (نَيسابُور)، في شَهر (رَبيعٍ الأَوَّل)، سنةَ سِتٍّ وأَربعينَ وأربع مئةٍ.

نشَأَ في عائلةٍ عِلميَّة شَهيرةٍ كَبيرةِ المَنزلةِ بمدينة (نيسابور)[3]؛ فاقتَفَى آثارَها في الرِّحلة لطَلب العِلم، لكنَّه اقتصَرَ في تَجوالِه للتَّحصيل المَعرفيِّ على بُلدان إقليم (خُراسان) وما جاورَه، وقد سمعَ كتابَ «الجامع» خِلَالَ تَجوالِه ذاك من أبي الهَيثَم بقريتِه (كُشمِيهَن)، وحدَّث به في مجالسِ العِلم الَّتي كانت تُعقَد له بمدينته (نَيسابُور)، فسمعَه منه النَّاسُ ورَوَوه عنه، وكان من بينِهم الإمامُ أبو الحَسَن عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الوَاحِديُّ المفسِّرُ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٨)[4]، وقد

---

(١) انظر كتابه «معجم السَّفَر» (ط. البارودي): ص١١٧، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (١٤٣٣).

(٢) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٤٠١، و«تاريخ الإسلام»: ٦٨٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ٣٨/٦ (ط. أبي غدَّة)، وقد ترجَموه باسم: (عُمَر)، مع اتِّفاق المصادر علَى تسميته (عَمْرًا) عندَ تَرجمتِهم لابنِه (إسمَاعِيل)، انظر «المنتخب من السِّياق»: ص١٤٧، و«تاريخ الإسلام»: ٤٢٠/١٠، و٢٣/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٧٢/١٩، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٥٢/٧، وكذلك عندَ ترجمة حفيدتِه (خَدِيجَة)، انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٤٠٥/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٨٧٨/٣، فالله أعلم، وقد خَفِيت تَرجمةُ أبي عَبدِ الرَّحمن علَى كثيرٍ من المُحقِّقين المُعاصرين الفُضَلاءِ الَّذين اعتَنوا بنَشر مصنَّفات الإمام الواحديِّ؛ لأنَّه دَرَج على أنْ يُسمِّيَه: (عَمرو بن أبي عَمرٍو المزكِّي)، فاغتنمها، والحمدُ لله علَى فَضله بتَوفيقِه.

(٣) انظر لسَرد جَماعةٍ منهم «الإكمال»: ٤٦٥/١ (مع الهامش)، و«تكملة الإكمال»: ٣٧٠/١-٣٧٣، و«توضيح المشتبه»: ٣٦٠/١-٣٦٢، وقد كان أبوه أبو عَمرٍو من الحُفَّاظ الثِّقات المُتقِنين الرَّحَّالين في طَلب العِلم، توفِّي سنةَ سِتٍّ وتِسعين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٥٠/١ (ط. الفقي) = ٢١٠/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٦٨/٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) كان سماعُ الإمام الواحديِّ من أبي عَبدِ الرَّحمن في حُدُود سنة سِتَّ عشرةَ وأربع مئةٍ، أو في سنة سَبعَ عشرةَ وأربع =

اعتَمَد علَى روايتِه للكتابِ اعتمادًا شبهَ تامٍّ فيما كان ينتَقيه من نُصُوص «الجامع» ورواياته الَّتي كان يُودِعُها ضمنَ مصنَّفاته[1].

[ن]. **مُحمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ الخَبَّازِيُّ، أبو عَبدِ الله النَّيسَابُوريُّ**[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، إمامٌ جَليلٌ، مُقرئٌ مُتقِنٌ، كَبيرُ القَدر، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (نَيسابُور)، سنةَ اثنتَين وسَبعين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، في شَهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ تسعٍ وأربَعينَ وأربع مئةٍ.

بَرَع في علم القراءَات؛ سالكًا طَريقَ أَبيه أبي بَكرٍ الَّذي كانَ إمامًا فَذًّا في هذا الشَّأن[3]، ثمَّ أَضافَ إلى نُبُوغِه ذاكَ الرِّحلةَ في طَلَب الحديثِ وتَحصيلِ سائِر العُلُوم، فتحصَّل لَدَيه الكثيرُ من المصنَّفات والمَجاميعِ العِلميَّة، وكان كتابُ «الجامع» من أَهمِّها؛ فقد سمعَه من أبي الهَيثَم بقريتِه (كُشمِيهَن)، وأَتقَن نُسختَه من الكتاب وضَبطَها عنه إتقانًا بَليغًا؛ وبذلك استَحقَّ ما نَعته به الإمامُ عَبدُ الغافر الفارسيُّ بقوْلِه: (كانَ الاعتِمادُ في وَقتِه علَى سَماعِه ونُسخَتِه).

= مئةٍ؛ فإنَّ الإمامَ الواحديَّ دَخَل مدينةَ (نَيسابُور) طالبًا للعِلم في تلك السَّنوات، انظر تفسيره «الوسيط»: ٣٠١/١، و٢٢٣/٢، و٧١/٣ و٥٠٦، وعلَى هذا فسماعُه منه غيرُ مُضَارٍّ بما قيلَ في شيخِه من تَخليطٍ كَدَّر مَكانتَه في كبر سنِّه، والله أعلم.

(١) انظر تفسيره «الوسيط»: ٢١٨/١-٢١٩* و٣٠٢ و٣٠٧-٣٠٨ و٥٢٢، و٦٤/٢ و٣١٨ و٣٦٨-٣٦٩ و٤٣٧-٤٣٨ و٤٧٨-٤٧٩ و٥٢٢، و٤٧/٣ و٥٧ و٣٢٤، و٣٧٨/٤، وكتابه «أسباب نزول القرآن»: ص٦٢ و١١١-١١٢ و١٣١ و١٣٥ و٢١١ و٢٦٦* و٢٨٥-٢٨٦ (ط. الحميدان) = (١١٣ و٢١٩ و٢٦٩* و٢٧٩ و٤١٨ و٥٣٩* و٥٧٤(ط. زغلول)، وقد سمَّاه: (عُمَر) في المواضع المنجَّم عليها، فتنبَّه.

(٢) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٤٣، و«تبيين كَذب المفتري»: ص٢٦٣، و«التَّقييد»: ٨٤/١، و«تكملة الإكمال»: ٤٧٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٤١/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٤/١٨، و«معرفة القرَّاء الكبار»(ط. قولاج): ٧٨٩/٢، و«توضيح المشتبه»: ٤٦٠/٢، و(الخَبَّازيْ) نسبةٌ إلى صناعة الخُبز وبيعِه، انظر «اللُّباب في تهذيب الأنساب»: ٤١٧/١، والياءُ فيه يزيدها العَجمُ بلسانهم إضافةً إلى الصَّنعة والمهنة، فهي بمعنى (الخبَّاز)؛ فلا ينبغي أن تشدَّد ياؤُها كياء النِّسبة بلسان العَرب، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٤٣/١٩، و«العِبر في خَبَر مَن عَبَر»: ٢٣٦/١، والله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٧٩٠/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«معرفة القرَّاء الكبار»(ط. قولاج): ٧١٤/٢، و«توضيح المشتبه»: ٤٦٠/٢، و«غاية النِّهاية»: ٥١٠/١.

وما منَعَته أُستاذيَّتُه بتصدُّرِه لتَعليم القرآن الكريم وتَدريسِه للطَّلبة الملتفِّين حَولَه من أبناءِ مَدينتِه (نَيسابُور) أو من الوافدين إلَيها[1] من أن يُفسِح في وَقتِه مَجالًا رَحْبًا لرواية الكتابِ وتَبليغِه، فسمعَه منه جمعٌ غَفيرٌ، لكنَّ المصادرَ لم تُسعِفنا إلَّا ببَعضٍ من أَسماءِ مَن كانوا مُندَرِجين في ذلك الجَمع الغَفيرِ من سامِعي الكتابِ ورواتِه عن الخَبَّازيْ، وهم:

[١]. أَحمَدُ بنُ نَصْرِ بنِ أَحمَدَ الخَوجَّانيُّ، أبو مَنصُورٍ المُذَكِّرُ (المولود سنةَ ٤٣٣ هـ، وكان حيًّا سنةَ ٥٠٣)[2].

[٢]. إسماعِيلُ بنُ أَحمَدَ بنِ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بن مُوسَىٰ الخُسْرَوْجِرْدِيُّ، أبو عَليٍّ ابنُ الإمامِ أبي بَكرٍ البَيْهَقيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٧)[3].

[٣]. مُحمَّدُ بنُ الفَضْلِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الفُرَاويُّ، أبو عَبدِ الله النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٠)[4]، وقد بقِيَت روايتُه للكتابِ عن الخَبَّازيْ في نِطاقِ التَّداوُل العِلميِّ؛ فنَقَل عنها كثيرٌ من أئمَّة العِلم واعتَمَدوها فيما انتَقَوه من نصُوصِ «الجامع» ورواياتِه ليُودِعُوها في مصنَّفاتِهم[5].

---

(١) ذلك في مَجلسِه العِلميِّ الَّذي كان يَعقدُه في مسجِدِه الَّذي اشتُهر وعُرِفَ باسمِه.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٨٠١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«توضيح المشتبه»: ٥١٣/٢، وهو منسوبٌ إلى (خَوَجَّان)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرو)، انظر «الإكمال»: ٢٩٩/٣، و«اللُّباب في تهذيب الأنساب»: ٤٦٨/١، و«معجم البلدان»: ٣٩٩/٢، ولروايته انظر «جزء من أحاديث انتخبها أبو طاهرِ السِّلَفيُّ» من أجزائِه: ق١٢٩/ب = ص٧٩ = (٣/ضمن مجموعٍ فيه ستَّة أجزاء حديثيَّة) (ط. دار الفاروق الحديثة)، وقارن مع «الجامع» رقم: (٧٩)، والمَعلوماتُ عن مولدِه وسنة بقائِه على قَيد الحياة مذكورةٌ في طَليعةِ «الجُزء» المنتخَب، وقد أَخلَّت بها مصادر التَّرجمة.

(٣) انظر «التقييد»: ٢٤٧/١-٢٤٨.

(٤) انظر لترجمته «التقييد»: ١٠٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥١٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦١٥/١٩-٦١٦.

(٥) انظر «الأربعون حديثًا من المساواة»: (٧)، و«معجم ابن عساكر»: (١٢٣٤)، و«تاريخ دمشق»: ٣٩/١-٤٠، و١٩١/٩-١٩٢، و٤٦٦/١٣-٤٦٧، و١٣/١٦-١٤، و١٠٣/٢٢-١٠٤، و٣٦٩/٢٣، و٣٣٢/٣٥-٣٣٣، و٣٤١/٤٤ و٤٠٥، و٤٥٥/٤٦-٤٥٦، و٢٣٩/٦٠، وكتاب «المُسَلسَلات» لابن الجَوزيِّ: ق ١٦/أ-ب = (الحديث التاسع والثلاثون)، و«التَّدوين في ذِكر أهل العِلم بقَزوين»: ١٣/٣-١٤، وكتاب «الأربعين في مَناقب أمَّهات المؤمنين ﵅» =

[٤]. هِبةُ اللهِ بنُ سَهْلِ بنِ عُمَرَ بن مُحمَّدِ بنِ الحُسَينِ البِسْطاميُّ، أَبو مُحمَّدٍ النَّيسَابُوريُّ، المعروفُ بالسَّيِّديِّ (المولودُ سنةَ ٤٤٣هـ، والمتوفَّى سنةَ ٥٣٣)[١]، وهو يروي كتابَ «الجامع» عن الخَبَّازيْ إمَّا حُضُورًا في مَجالسِ السَّماع، وإمَّا بالإجازةِ العامَّة؛ لصِغَرِ سِنِّه[٢]، والله أعلم.

[س]. مَكِّيُّ بنُ عَبدِ الرَّزَّاقِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَكِّيٍّ، أَبو مُحمَّدٍ الكُشْمِيْهَنيُّ.

هو حَفيدُ أبي الهَيثَم، ولم نَجد له ترجمةً فيما بلَغَنا من المصادر.

والَّذي يبدو -من مَجموعِ ما ذُكر به أو نُقِل عنه- أنَّه قد رَحَل في طَلب العِلم وفي نَشرِه؛ فدَخَل إلى (مكَّةَ المُكرَّمة) قَبلَ سنةِ سَبعٍ وأربع مئةٍ؛ فقد سمعَ من الإمام أبي مُحمَّدٍ عَطيَّة بن سَعيدٍ الأَندلسيِّ الَّذي كان مُجاوِرًا بها إلى حينِ وفاتِه في حُدود تلك السَّنة[٣]، ودَخَلَ مدينةَ (بُخارى)؛ فقد كان يَعْقِدُ فيها مجالسَ لإملاءِ الحديث[٤]، وأنَّه قد جَمعَ وصَنَّف[٥]، وأنَّه قد توفِّي بعدَ سنةِ خَمسين وأربع مئةٍ؛ لأنَّ أَحَدَ الرُّواة عنه قد وُلدَ في حُدود سنة أربعين وأربع مئةٍ[٦]، فالله أعلم.

= لأبي مَنصور ابنِ عَساكر: ص٧٦ = (الحديث السَّابعَ عَشر)، ومَلء العَيبة: ١/١٣٤-١٣٥، و«مشيخة ابن جَماعة»: ٢/٥١١-٥١٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٦/٢٨٣، و«ثَبَت أبي جعفر البَلَوي»: ص٢٣٧-٢٣٨.

(١) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٤٧٨، و«التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/٣٥٦، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٨٠٩، و«التَّقييد»: ٢/٢٩٢، و«تكملة الإكمال»: ٣/٣٥٤، و«اللُّباب في تهذيب الأنساب»: ٢/١٦٤، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٦٠٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/١٤، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٧/٣٢٦.

(٢) لروايته انظر «معجم ابن عساكر»: (٩٩٤)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٨).

(٣) انظر «تذكرة الحفَّاظ»: ٣/١٠٨٩، ومن المَعلُوم أنَّ كثيرًا من طَلبة العِلم من أبناء إقليم (خُراسان) وما حَولَه كانوا يستغلُّون فُرصةَ سفَرهم لأداءِ فريضة الحَجِّ في تَوسيع نِطاق تَحصيلِهم العِلميِّ؛ بالدُّخول إلى شتَّى البُلدان والحَواضر الآهلةِ العامرة بأئمَّة العِلم والرِّواية، أمَّا ترجمةُ عَطيَّة بن سَعيدٍ؛ فستأتي ضمنَ رواة الكتاب عن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ ص٣٩٢.

(٤) انظر «تاريخ دمشق»: ٦١/١٣٠، وبعضُ تلامذته كان من أكابر الفقهاء الشَّافعيَّة في مدينة (بُخارى)، انظر «تاريخ الإسلام»: ١٠/٤٥٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/١٤٢٥، ومقدِّمة تحقيق كتاب «الإكمال» لابن مَاكُولا بقلم العلَّامة المُعلِّميِّ: ١/٧.

(٦) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/٢١١-٢١٢، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/١٨٥٢-١٨٥٤.

أمَّا روايتُه لكتاب «الجامع الصَّحيح»؛ فقد سمعَه منه الإمامُ الجَليلُ الكَبيرُ أبو المُظَفَّرِ مَنصُورُ بنُ مُحمَّد بن عَبدِ الجبَّارِ التَّمِيميُّ المَروَزي السَّمْعانيُّ (المولود سنةَ ٤٢٦ هـ، والمتوفَّى سنةَ ٤٨٩)، وعلَى روايتِه اعتمَد أبو المُظفَّر فيما ينقلُه من نصوصٍ كتاب «الجامع» ورواياته أَودَعها في مصنَّفاته[1].

[ع]. كَرِيمَةُ بنتُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَاتِمٍ، أُمُّ الكِرَامِ المَرْوَزِيَّةُ[2].

ثقةٌ مُتقِنةٌ، عابدةٌ فاضلةٌ، عالِمةٌ نَبيلةٌ، جَليلةُ القَدر، رَفيعةُ المَنزلةِ، متَّفقٌ علَيها.

وُلِدَت بقرية (كُشمَيهَن)، قُرابةَ سنةِ ستين وثلاث مئةٍ[3].

وتوفِّيَت -بِكْرًا- مُجاورةً في (مكَّةَ المُكرَّمةِ)، سنةَ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ وأربعِ مئةٍ[4].

اعتَنَى والدُها بتَحصيلِها العِلميِّ؛ فكان يُحضِرُها مَجالسَ العُلماءِ ومَحَافِلَ الرِّواية؛ لِسَماع المصنَّفات علَى كِبار مَشايخ بلدهم وما جاوَرها، فأَدرَكَت بذلك الأَخذَ عن الكِبار الأَجِلَّة، وكان من بينِ أبرَز هؤلاءِ أبو الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ؛ لشُهرتِه ولاشتراكِه معَهم سُكنَى البَلدَةِ نفسها، وذلك سنة سبعٍ وثمانينَ وثلاث مئة[5]، ثمَّ طافَ بها أبوها شتَّى البُلدان للطَّلب، حتَّى أَلقَيا

(١) انظر «تفسير السَّمعانيِّ»: ١٤٩/٣ و٢٧١ و٣١٠-٣١١ و٣٦٣-٣٦٤ و٤١٢ و٤١٧-٤١٨ و٥٠٧-٥٠٨ و٥٣٩، و١٩/٤ و٦٩ و٧٣-٧٤ و٢٥٨، و٢٣/٥ و٣٩٨، و٢٤٢/٦-٢٤٣ و٢٩٨.

(٢) انظر لترجمتها «ذَيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»: (٤)، و«الإكمال»: ١٧١/٧، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٤٢٧، و«التَّقييد»: ٣٢٤/٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٩٥/١٠ و٢٢٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٣٣/١٨، و«العقد الثَّمين»: ٣١٠/٨، وبعضُهم يَقولُ في اسمِ جدِّها: (ابن أبي حاتِمٍ)، والَّذي أثبَتناه هو المُتداوَلُ علَى أَلسِنة تلامذتِها، والله أعلم.

والمروزية نسبة إلى مَرو الشَّاهِجان، ومعنى مرو باللغة الفارسية المرج، والشاهجان تعني رُوح الملِك أو نَفَس الملِك، أي معناها بالعربية: مرج نَفَس المَلِك، وهي أشهر مدن خراسان، وهي الآن عاصمة منطقة ماري في تركمانستان -وماري تحريف لمرو-، والنسبة إليها على غير القياس. انظر «معجم البلدان»: ١١٢/٥، و«الأنساب»: ٢٠٧/١٢.

(٣) لم يذكر في المراجع تاريخ ولادتها، وذُكِرَ أنَّها بلغت سِنَّ المئة عندَ موتِها، وحرَّروا وفاتها سنة (٤٦٣)، فتكون ولادتها قريب (٣٦٣)، وجزم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في «العلماء العزاب» (١٢٧) بأنَّ ولادتها كانت سنة (٣٦٥).

(٤) قيل: إنَّها توفِّيت سنةَ خَمسٍ وسِتِّين وأربع مئةٍ، ولا تَنهَضُ بهذا القَولِ بيِّنةٌ، والله أعلم.

(٥) كما ثبت في أول نسخة من روايتها في مكتبة حسين باشا (٤٩) بتركيا.

عصا التَّرحال في (مكَّة المُكرَّمة)، فاستوطناها.

وقد كانت كَريمةُ مُعتنيةً بضَبط نُسخَتِها من كتاب «الجامع»، شديدةَ الحِرصِ على إتقانِها، بَليغةَ الدِّقَّة في تَصحيح ما يَعتري نُسَخَ الآخِذين عنها من الغَلَط والخَطأ، وكانت تُعارِضُ وتُقابلُ معَ تلامذتِها نُسخَهم بنَفسِها، ولا تَسمَح لهم أن يَغيبُوا عن ناظِرِها عندَ اقْتباسِهم لنُسَخِهم من نُسختِها[1]؛ حِفاظًا علَى نُسختِها من التَّلاعُب أو العَبَث غيرِ المَقصُود ولا المُبرَّر، وحِمايةً لجَنَاب النَّقلِ عنها من تَعكير الأَوهام، وقد واظَبَت علَى هذه الطَّريقة إلى أواخر أيَّام حياتِها دونَ كلَلٍ أو مَلَلٍ، مثيرةً بذلك العَجَبَ في نُفُوس كِبار أئمَّة العِلم الآخِذِين عنها، الأمر الَّذي جَعَل من نُسختِها رُكنًا رَكينًا في ضَبط نَصِّ الكتابِ علَى اختلافِ الأَجيالِ[2]، حتى إنَّ الحافظ أبا ذرٍّ حَثَّ طَلبتَه علَى السَّماع منها حينَ حَضَرته المَنيَّةُ[3].

ويبدو أنَّ نسختها قد وُقِفَت ضمنَ خِزانة المسجد الحَرام؛ فقد استَخدَمها بعضُ طَلبة العِلم هناكَ لقراءَة الكتاب علَى بعضِ تلامذتِها، وذلك سنة سَبعين وأربع مئةٍ، بعدَ وفاتِها بسَبع سَنَواتٍ[4]، فالله أعلم.

ونَظَرًا لاغتِنامِ كَريمةَ مَواسِمَ الحَجِّ باتِّخاذِها مِنبرًا لرواية الكتابِ وإسماعِه للطَّلبة الوافِدِين من أقطار الأرض[5]؛ فقد اتَّسَعَت الرُّقعتَان المَكانيَّةُ والزَّمانيَّةُ للرُّواةِ عنها، وقد سَجَّلت لنا دَوَاوينُ التَّراجِم والرِّواية جَمعًا غَفيرًا من أسمائِهم، وهم[6]:

[١]. الإمامُ الحافظُ الجَليلُ أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَليِّ بنِ ثابتٍ الخَطِيبُ البغداديُّ (المتوفَّى

---

(١) سيأتي نَقلُ ما يدُلُّ على ذلك في ترجمة الرَّاوي عنها (أُبيٍّ النَّرْسيُّ)، برقم: [١٠].

(٢) كانت روايتُها من أعمدة الإمام اليُونينيِّ في ضَبط نصِّ نُسخته من كتاب «الجامع»، كما سيأتي بيانُه ص٤٦٧.

(٣) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٢٩/١، وهذا خلاف ما نقله القاضي عياض بلاغًا من أنَّ أبا ذر كان يتكلم في سماعها من الكُشمِيهني، انظر «الإلماع» (١٤٥)، وكيف يصحُّ ذلك عند القاضي وقد اعتمدها كراوية للصحيح في كتابه «المشارق» (٩/١) وساق أسانيده إليها في «الغُنْيَة» (٣٣).

(٤) انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص٦٤.

(٥) كانت تعقد مجلسَها العِلميَّ للرِّواية في مَسجِد الخَيْفِ من (مِنى)، انظر «تاريخ دمشق»: ٣٣٨/٥٩، و«مَشيخة ابن جَمَاعةَ»: ٤٥١/١.

(٦) سَرَدنا في هذا الجَزْد أَسماءَ مَن صُرِّح بكَونِه قد سَمع كتابَ «الجامع» منها.

سنةَ ٤٦٣)، وقد قرأَ كتابَ «الجامع» علَيها في مَوسِمِ الحَجِّ لِسَنةِ خمسٍ وأربَعين وأربع مئةٍ[١]، وعمرها (٨٢) عامًا، فأَتَمَّه قراءةً خِلالَ خَمسة أيَّامٍ[٢].

[٢]. الحافظُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ الحَسَن بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعْدُويَه القَزوينيُّ[٣].

[٣]. أَحمَدُ بنُ الحَسَنِ بنِ أَبي الأَخْطَلِ الطُّلَيطُليُّ[٤]، أَبو جَعفَرٍ المالكيُّ القاضي، حدَّث بالكتاب عنها؛ فسمعَه منه ورَوَاه عنه أبو الحَسَن عبدُ الرَّحمن بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الله التُّجِيبيُّ، أبو الحَسَنِ ابنُ المَشَّاطِ الطُّلَيطُليُّ (المتوفَّى آواخر القرن الخامس أو أوائل القرن السادس تقديرًا)[٥].

[٤]. مُحمَّدُ بنُ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَحمُودٍ الهَمَذَانيُّ، أَبو يَعلَى السَّرَّاجُ (المتوفَّى سنةَ ٤٨١)[٦].

[٥]. الإمامُ الحافظُ أبو عَبد الله مُحمَّدُ بنُ أبي نَصرٍ فُتُوحِ بنِ عَبدِ الله الحُمَيديُّ الأَندَلُسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٨٨)، قرأَ كتابَ «الجَامع» علَيها أكثرَ من مرَّةٍ[٧]، وكان لِقاؤُه بها وسماعُه منها

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٩٤/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الإسلام»: ١٧٦/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٢٩/٤.

(٢) انظر «المنتظم»: ١٢٩/١٦، و«معجم الأدباء»: ٣٨٦/١، و«تاريخ الإسلام»: ١٧٩/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٣٨/٣، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣٠/٤، ولرواية الإمام الخطيب عن كريمةَ سوى كتاب «الجامع» انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢١٢/٤، و١٠٤/١٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر «التَّدوين في ذِكر أهل العِلم بقَزوين»: ٣٥١/٣-٣٥٢، وقد بقي ابنُ جَعدُويه حيًّا إلى سنةِ ثمانٍ وستِّين وأربع مئةٍ، انظر «التَّدوين»: ١٧٧/٣ و٤٦٨ و٤٧١ و١٠٥/٤.

(٤) هكذا ضبطها الحُميديُّ الأندلسيُّ، بضم الطاءين وفتح اللام، كما نقل ياقوت عنه، ثم قال: وأكثر ما سمعناه من المغاربة بضم الأولى وفتح الثانية، وضبطه السمعاني بكسر الطاء الثانية. انظر «معجم البلدان»: ٣٩/٤، و«الأنساب»: ٨١/٩.

(٥) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٢٨/١، ولترجمة ابن المَشَّاط انظر «الصِّلة»: ٤٣٩/١، و«تاريخ الإسلام»: ٨٢٦/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، وإنَّما أدرَجنا ذِكرَ هذا الرَّاوي في هذا الموضِع من الجَرْد، وإن لم نَقِف علَى تَحديدٍ لسنة وفاتِه؛ استِنباطًا من سنة وفاة الرَّاوي عنه؛ على احتمال وفاتِه في حُدُود سنة (٤٨٠) تقديرًا، والله أعلم.

(٦) انظر «المنتظم»: ٢٨٠/١٦، و«تاريخ الإسلام»: ٤٩٨/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٧) انظر كتابه «الجمع بينَ الصَّحيحَين»: ٣٢١/٤.

في موسم الحجِّ لسنة ثَمانٍ وأَربَعين وأربع مئةٍ[1] وعمرها (٨٥) عامًا.

[٦]. الإمامُ الحافظُ أَبو المُظَفَّرِ مَنصُورُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الجبَّارِ التَّمِيميُّ المَروَزيُّ السَّمْعانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٨٩)[2]، وكان يَقُولُ في تَزكيةِ شيخَتِه: (هَل رَأَى إِنسَانٌ مِثلَ كَريمةَ ؟!!)[3].

[٧]. عَبدُ العَزيزِ بنُ عَبدِ الوَهَّابِ بنِ أَبي غَالبٍ القَيرَوانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٥)[4].

[٨]. الإِمامُ الفَقيهُ الشَّافعيُّ الجَليلُ الحُسَينُ بنُ عَليِّ بنِ الحُسَينِ الشَّيبانيُّ، أَبو عَبدِ الله الطَّبَريُّ ثمَّ المكِّيُّ القاضي، المَعروفُ بإِمامِ الحَرَمَين (المتوفَّى سنةَ ٤٩٨)، وقد قُرِئَ الكتابُ علَيه من نُسخَةِ كَريمةَ بعَينِها، عندَ بابِ بَني شَيبَةَ في المسجد الحَرام، سنةَ سَبعِينَ وأَربعِ مئةٍ[5].

[٩]. أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ الأَنصاريُّ، أَبو العَبَّاسِ الأَندَلُسيُّ الشَّارِقيُّ الوَاعظُ (المتوفَّى قريبًا من سنة ٥٠٠)[6].

[١٠]. الإِمامُ المُحدِّثُ المُقرئُ الكَبيرُ مُحمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ مَيمُونِ بنِ مُحمَّدٍ العُرَنيُّ الكُوفيُّ، أَبو الغَنَايِمِ النَّرْسِيُّ، الملقَّب بأُبَيٍّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٠)، مشهورٌ بروايتِه عن كَريمةَ، يَقُول متحدِّثًا عن نَسخِه للكتابِ من نُسختِها: (أَخرَجَتْ كَريمةُ إِلَيَّ النُّسخةَ بـ«الصَّحيح»، فقَعدتُ بِحِذَائِها، وكَتَبتُ سَبعَ أَوراقٍ، وقَرأْتُها، وكنتُ أُريدُ أَن أُعَارِضَ وَحدي، فقالَت: لا، حتَّى تُعارِضَ مَعي! فعَارَضتُ معَها)[7]، ويقول مسَجِّلًا إعجابَه بتَدقيقِها أثناءَ المُعارَضةِ: (ما رَأَيتُ

---

(١) انظر «الصِّلة» لابن بَشكُوَال (ط. بشَّار عوَّاد): ٢/١٩٢-١٩٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٦١٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٢١٨.

(٢) انظر «تفسيره»: ٤/٢٠١-٢٠٢، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٦٤٠٦).

(٣) نَقَله الإمامُ الذَّهبيُّ في تَرجمتها من كتابَيه «تاريخ الإسلام»: ١٠/١٩٥، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/٢٣٣.

(٤) انظر لترجمته «الصِّلة» لابن بَشكُوال (ط. بشَّار عوَّاد): ١/٤٧٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٧٦٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولروايته انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص٩٤-٩٥.

(٥) انظر «فهرسة ابن عَطيَّة»: ص٦٤، وانظر «التَّقييد»: ١/٢٩٨، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٨٠٢-٨٠٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«العقد الثَّمين»: ٤/٢٠٠.

(٦) انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياضٍ): ص١١٤، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١/٣١، وانظر «الصِّلة»: ١/١١٩.

(٧) نَقَله عنه الإمامُ الذَّهبيُّ في تَرجمتها «تاريخ الإسلام»: ١٠/١٩٥، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/٢٣٣.

امرأةً عَجوزًا -تَضبِطُ بالنَّظَرِ في كِتابِها، وتَرُدُّ علَى مَن يَقرأُ علَيها- مِثلَها)[1]، وقد حَدَّث بالكتاب عنها بمدينته (الكُوفة)، سنةَ ثَمانٍ وتِسعِينَ وأربع مئةٍ، قرأه علَيه الإمامُ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ[2].

[١١]. الإمامُ الخَطيبُ المُقرئُ خَلَفُ بنُ إبراهِيمَ بنِ خَلَفِ بنِ سَعِيدٍ القُرطُبيُّ، أَبو القَاسِمِ ابنُ النخَّاسِ، ويُعرَف بابنِ الحَصَّارِ أيضًا (المتوفَّى سنةَ ٥١١)[3]، وكان سماعُه منها في مَوسم الحَجِّ لسنة أربعٍ وخَمسين وأربع مئةٍ[4]، وعنه أَخَذ القاضي عِياضٌ روايتَها[5].

[١٢]. الإمامُ الفَقيهُ الحَنَفيُّ الجَليلُ الحُسَينُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الوَهَّابِ بنِ سُلَيمَانَ بنِ مُحمَّدٍ الهاشِميُّ العَبَّاسيُّ النَّقِيبُ، أَبو طالِبٍ الزَّينَبيُّ البَغداديُّ القاضي، المُلَقَّب بنُورِ الهُدَى (المتوفَّى سنةَ ٥١٢)، وكان سماعُه منها في مَوسم الحَجِّ لسنة ثَمانٍ وخَمسين وأربع مئةٍ[6]، وقد تَفَرَّد بالرِّواية عنها في مدينة السَّلام (بَغداد)[7]؛ فسمعَه منه ثَمَّةَ جَماعاتٌ من طَلبة العِلم من أبنائِها ومن الوافدِين إلَيها، وانتشَرَت -بذلك- روايتُه للكتابِ شَرقًا وغَربًا[8].

[١٣]. أَحمَدُ بنُ عُثمَانَ بنِ مَكْحُولٍ الطَّبيبُ، أَبو العَبَّاسِ الأَندلُسيُّ، المَعرُوفُ بابن

---

(١) نقلَه عنه تلميذُه الحافظُ مُحمَّدُ بنُ ناصرٍ السَّلاميُّ، كما في هامش كتاب «الإكمال» لابن ماكُولا: ١٧١/٧، وهو منقولٌ في حَواشي نُسخةٍ مُتقنةٍ اعتُمد علَيها كأصلٍ في التَّحقيق، انظر مقدِّمة تحقيق «الإكمال»: ٤٨/١-٤٩، والله أعلم.

(٢) انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأَربعين» لعَليِّ بن المُفَضَّل المقدسيِّ: ص٤٨٢، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (١).

(٣) انظر لترجمته «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص١٤٧، و«الصِّلة»: ٢٤٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ١٧٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص١١٩-١٢٠.

(٥) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٠/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٤، و«الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى»: ١٦٢/١، و«الإلماع»: ص٥٢-٥٣.

(٦) انظر هامش «الإكمال» لابن ماكُولا: ١٧١/٧، و«الجَوَاهر المضيَّة» (ط. الحلو): ١٣٣/٢-١٣٤.

(٧) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٩٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٥٣/١٩.

(٨) انظر «التَّدوين»: ٢٣١/١، و١٦٤/٣، و«التَّقييد»: ٩٠/١ و٣٠٥، و١٥٠/٢، و«تكملة الإكمال»: ١٠٥/٣، و«إتحاف الزَّائر» لأبي اليُمْن ابنِ عَساكر: ص١٣١-١٣٢، و«مَلء العَيبة»: ٦٩/١-٧٠، و«تَوضيح المشتَبه»: ٢٧١/٩-٢٧٢.

الحَذْرَة[1] (المتوفَّى سنةَ ٥١٣)، وكان سماعُه منها في مَوسم الحجِّ لسنة إِحدى وخَمسين وأربع مئةٍ[2].

[١٤]. الشَّيخُ المُقرئُ الجَليلُ مُرْشِدُ بنُ يَحيَى بنِ القَاسِمِ بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ خَلَفِ بنِ زَعْبَلٍ المَدِينيُّ المَقدسيُّ ثمَّ المِصْرِيُّ، أبو صَادِقٍ البَزَّازُ (المتوفَّى سنةَ ٥١٧)، مشهورٌ بسماعِه كتابَ «الجامع» من كريمةَ، مَعروفٌ بروايتِه عَنها[3]، وقد وَقَف نُسختَه من الكتاب في خِزانة جامع عَمرو بن العاص رضي الله عنه[4]، حيث كان يتولَّى الإمامةَ فيه[5]، وهناكَ سمعَ النَّاسُ منه كتابَ «الجامع» في دَرْجِ ما سمعوا منه[6]، وقد واظَبَ على عَقد مجالس الإسماع والرِّواية إلى أَواخر أيَّام حياتِه[7]؛ فانتشَرت الرِّوايةُ عنه شَرقًا وغَربًا، وقد بَقيَت روايتُه للكتابِ في حَيِّز التَّداوُل العِلميِّ حتَّى وصَلَت إلى المتأخِّرين[8]، وقد قابل عليها الحافظ عبد الغني نسخته من

---

(١) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٢٢/٢، والحَذْرة -بسكون الدَّال-: العينُ الواسعةُ الجاحظةُ الحادَّةُ النَّظَر، وبفَتح الدَّال: جَمعُ حادِرٍ، وهو الفتَى الغَليظُ الجَسَد، السَّمينُ المُجتَمِعُ، الحَسَنُ المَنظَرِ، انظر «تاج العَرُوس»: ٥٥٦/١٠-٥٥٧ = (ح د ر)، فلعلَّ بعض آباءِ هذا الرَّاوي كان مُتَّصفًا بإحدَى هاتَين الصِّفتَين؛ فلُقِّب بها، والله أعلم.

(٢) انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص١٠١، و«الصِّلة»: ١٢٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد/ وسقَطَت ترجمتُه من طبعة التدمري)، ولروايته انظر «فهرس ابن عَطيَّة»: ص١٢٧.

(٣) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٨٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٧٥/١٩، و«ذيل التقييد»: ٢٩٠/٣ (ط. المراد)، و«توضيح المُشتبه»: ٢٠٥/٤ (وما بين المعقَّفتَين زيادةٌ منه)، ولسِياق نَسبه كما ذكَرناه انظر إسناد كتاب «جزء البِطاقة» لحَمزةَ الكِنَانيِّ: ص٣١، و«مَشيخة ابن البُخاريِّ»: ١٧٤٧/٣، ولم يُشر الإمامُ اليونيني إلى قضيَّة روايتِه لكتاب «الجامع» عن كريمةَ، وبالرَّغم من كونِها أرسَخَ دِعاماتِ شُهرتِه، وبالرَّغم من اطِّلاعِه عليها، كما سيأتي نَقلُه في الهامش (١+٢) ص٤٦٨، فالله أعلم.

(٤) انظر «إرشاد السَّاري»: ٤٠/١، وقد كانت نسخته إحدى النسخ التي قابل عليها اليونيني وسجل فروقها بهامش نسخته من الصحيح.

(٥) انظر «وفيات الأعيان»: ٦٧/٦.

(٦) للمصنَّفات المرويَّة من طريقِه انظر «فهرسة ابن خير»: (٧٣)، و«المعجم المفهرس»: ص٣٥ و٥٣ و١٤٣ و١٧٤ و١٧٩ و١٨٦ و٢٢٨ و٢٤٨ و٢٦٨ و٢٨٤ و٢٩٦ و٣٠٧ و٣٠٩-٣١٠ و٣٣٠ و٣٥٧ و٣٦٦ و٣٨٥ =(٦ و٥٧ و٥١٢ و٦٧٨ و٧١٩ و٧٦١ و٩٨٤ و١٠٢٣ و١١٢١ و١١٨٩ و١٢٥٣ و١٢٩٨ و١٣١٣ و١٤١٠ و١٥١٩ و١٥٧١ و١٦٤٠).

(٧) انظر «مَشيَخة أبي بكرٍ ابن عَبد الدَّائم»: (٦٠)، و«مَشيخة ابن جَمَاعة»: ٢٣١/١-٢٣٢ و٢٦٤، وإسناد «كتاب الجُمعة» للإمام النَّسائيِّ (ط. زَغلول): ص٢٤.

(٨) انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعَليِّ بن المفضَّل المقدسيِّ: ص٢٨٤-٢٨٥ و٤٨٢، =

«الصحيح»، كما سيأتي.

[١٥]. أَحمَدُ بنُ عَبدِ الله القُرْطُبيُّ العَطَّارُ، أَبو العَبَّاسِ القُونْكِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٨)[١].

[١٦]. عَليُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عُمَرَ المَوْصِليُّ ثمَّ المِصْرِيُّ، أبو الحَسَنِ ابنُ الفَرَّاءِ (المتوفَّى سنةَ ٥١٩)، مَشهورٌ بسماعِه من كَريمةَ[٢]، وروايتُه عنها من أَشهَر الرِّوايات تَداوُلًا لَدَى أهل العِلم -علَى تعاقُب الأَجيالِ- شَرقًا وغَربًا[٣].

ونسخته من رواية كريمة هي النسخة الثانية التي قابل عليها الحافظ عبد الغني نسخته من «الصحيح»، كما سيأتي.

[١٧]. العلَّامةُ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ الجَليلُ مُحمَّدُ بنُ بَرَكَاتِ بنِ هِلَالِ بنِ عَبدِ الوَاحِدِ بنِ عَبدِ اللهِ السَّعِيدِيُّ، أبو عَبدِ الله المِصْرِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٠)، معروفٌ بسماعِه من كَريمةَ أيضًا[٤]، وكان سماعُه للكتابِ منها سنةَ سِتٍّ وخَمسينَ وأربع مئةٍ[٥]، وروايتُه له عَنها من أَشهَر

= و«التَّدوين»: ٣١٨/١، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٧٧/٤، و«برنامج التُّجيبيِّ»: ص٧٠، و«برنامج الوادي آشيّ»: ص١٩١-١٩٢، و«تاريخ الإسلام»: ٣٨٤/١٢-٣٨٥ و٨١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تَنزيل السَّكينة على قَناديل المدينة» لابن السُّبكيِّ: ص٨-٩، و«ذيل التَّقييد»: ٢٩٠/٢ (ط. الحوت) = ٢٩٥/٣ (ط. المراد)، و«توضيح المشتبه»: ٢٠٥/٤، و«المَجْمَع المؤسِّس»: ٧٧/٢، و«المعجَم المفهرِس»: ص٢٦، و«برنامج المَجَاري»: ص١٥٢-١٥٤.

(١) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٣٧/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٨٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى (قُونْكَة)، وهي بلدةٌ أندلُسيَّةٌ. انظر «معجم البلدان»: ٤١٥/٤.

(٢) انظر لترجمته «مُعجَم السَّفَر» للسِّلفيِّ (ط. الباروديِّ): ص٢٩٧-٢٩٨، و«تاريخ الإسلام»: ٣٠٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ذيل التَّقييد»: ١٤٣/٣ (ط. المراد).

(٣) انظر «غُرَر الفوائد المجموعة»: ص١٧٢-١٧٣ و٢١٧، و«برنامج التُّجيبيِّ»: ص٧٠، و«مشيخة ابن جَمَاعةَ»: ٣٧٨/١-٣٧٩، و«برنامج الوادي آشيّ»: ص١٩١-١٩٢، و«مَشيخة ابن إمام الصَّخرة»: (٤٣)، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٥٣٩/٣، و«مشيخة ابن أُمَيلة»: ص٣٠ و٤١، و«المصباح المُضِي» لابن حُدَيدَةَ: ٣٢٧/٢-٣٢٩، و«إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٤-٣٠٥، و«المجمَع المؤسِّس»: ٧٧/٢، و«المعجم المفهرِس»: ص٢٦، و«عُمدة القاري»: ٤/١، و«برنامج المَجَاري»: ص١٥٢-١٥٤، و«إرشاد السَّاري»: ٥٠/١، و«ثَبَت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٧.

(٤) انظر لترجمته «إنبَاه الرُّواة»: ٧٨/٣، و«معجم الأُدباء»: ٢٤٤٠/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٣٢٣/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ذيل التَّقييد»: ١٩١/١ (ط. المراد).

(٥) انظر «غرر الفوائد المَجمُوعة»: ص١١٢-١١٣، و«المصباح المضي» لابن حُدَيدَةَ: ٣٢٧/٢-٣٢٩.

والرِّواياتِ أَكثرها تَداوُلًا لَدَى العُلَماءِ في الخافِقَين أيضًا[1]؛ إذ عنه أخذ البوصيري أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود (المتوفى سنة ٥٩٨)، وعن البوصيري اشتهرت رواية كريمة، فرواها عنه الكثير.

[١٨]. عَبدُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ إسمَاعِيلَ بنِ صَدَقَةَ المِصْرِيُّ ثمَّ المكِّيُّ، أبو مُحمَّدٍ المُقرِئُ، المَعروفُ بابنِ الغَزَّالِ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٤)، مشهُورٌ بسماعِه من كَريمةَ، وكانَ آخِرَ مَن رَوَى عنها وفاةً من أهل (مكَّة المُكرَّمة)[2]، وكان في آخِرِ عُمُرِه قد كُفَّ بَصَرُه، وثَقُل سَمعُه؛ فتنكَّب النَّاسُ السَّماعَ منه، وكان من أَواخِرِ مَن تحمَّل منه الكِتابَ -وهو علَى تلكَ الحالِ- الإمامُ أبو القاسِمِ ابنُ عَسَاكر، قَرأَ علَيه أوَّلَ حديثٍ منه فقط، وأَجازَه بالباقي، وكان ذلك عِندَما حَجَّ سنةَ إحدى وعِشرين وخَمس مئةٍ[3].

[١٩]. عِيسَى بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ عِيسَى بنِ مُؤَمَّلِ بنِ أَبي البَحْرِ الزُّهْريُّ، أَبو الأَصْبَغِ الشَّنْتَرِيْنِيُّ (المتوفَّى نحوَ سنةِ ٥٣٠)، مَعروفٌ بسَماعِه من كَريمةَ[4]، وهو من مَشايخ القاضي عِيَاضٍ الَّذين سمعَ منهم روايتَها[5].

---

(١) انظر «كتاب الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعَليِّ بن المفضَّل المقدسيِّ: ص٢٨٤-٢٨٥ و٤٨٢، و«غُرَر الفوائد المجموعة»: ص١٥٤ و١٥٩-١٦٠ و١٧٢-١٧٣ و١٧٥ و١٧٩ و١٨٨-١٨٩ و١٩٥-١٩٦ و٢١٧ و٢٨٥-٢٨٦ و٢٩٧، و«برنامج التُّجِيبيِّ»: ص٧٠، و«مَشيَخة ابن جَمَاعةَ»: ٣٧٨/١-٣٧٩، و«برنامج الوادي آشي»: ص١٩١-١٩٢، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٥٣٩/٣، و«مَشيَخة ابن أُمَيلةَ»: ص٣٠ و٤١، و«إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٤-٣٠٥، و«فتح الباري»: ٧/١، و«تغليق التَّعليق»: ٤٤٥/٥-٤٤٦، و«المجمَع المؤسِّس»: ٧٧/٢، و«المعجَم المفهرِس»: ص٢٦، و«عُمدة القاري»: ٤/١، «برنامج المَجَاري»: ص١٥٢-١٥٤، و«ثَبَت أبي جَعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٧.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ١٦٥/٣٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٠٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ذيل التَّقييد»: ٤٤٧/٢ (ط. المراد)، و«العقد الثَّمين»: ٢٤٢/٥، و«توضيح المُشتبه»: ٤١٩/٦، و(الغَزَالُ) لَقبٌ أُطلِقَ علَى جَدِّه تَشبيهًا؛ لسُرعَتِه في العَدْوِ.

(٣) انظر «معجم ابن عَسَاكر»: (٥٧٥)، و«الأربعون البُلْدَانيَّة» له: (١) = (مكَّة المكرَّمة).

(٤) انظر لترجمته «الغُنية» (فهرسة شيوخ عِياض): ص١٨٣، و«الصِّلة»: ٥٩/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٥٠٨/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦٢٨/١٩.

(٥) انظر: «مشارق الأنوار»: ١٠/١، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٤، و«الإلماع»: ص٥٢-٥٣، وقد ذَكَر الإمامُ الذَّهبيُّ في تَرجمته من كتابه «سير أعلام النبلاء» ما يدُلُّ علَى أنَّ الحافظَ ابنَ خَيرٍ الإشْبيليَّ قد رَوَى عن =

[٢٠]. الإمامُ الفَقيهُ عَبدُ الملكِ بنُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الملكِ بنِ المُعَافَى القَزْوِينيُّ، أَبو القَاسِمِ القاضي (المتوفَّى سنةَ ٥٣٤)، سمعَ الكتابَ منها في مَوسِمِ الحَجِّ لسنة تِسعٍ وخَمسينَ وأَربع مئةٍ[١].

[٢١]. الإمامُ الفَقيهُ الجَليلُ سُلْطَانُ بنُ إبراهِيمَ بنِ المُسَلَّمِ المَقدِسيُّ، أبو الفَتْحِ الشَّافعيُّ القاضي، المَعروفُ بابنِ رَشَا (المتوفَّى سنةَ ٥٣٥)[٢]، وقد حدَّث بكتاب «الجامع» عَن كريمة؛ فسمعَه منه أبو أُمَيَّةَ إبراهِيمُ بنُ مُنبِّهٍ الغافِقِيُّ الأَندلُسيُّ، وقد رَوَاه عنه بدِيَاره (الأَندلُس) في آخِرِ شَهر (ذي الحجَّة)، سنةَ خَمسٍ وخَمسين وخمس مئةٍ[٣].

وممَّن تحمَّل الكتاب عنها بالإجازة:

[١]. صَالحُ بنُ حُمَيدِ بنِ مُلهَمٍ المِصْرِيُّ اللَّبَّانُ، أبو التُّقَى الشَّرابيُّ المالِكيُّ (المتوفَّى سنة ٥١٦)، كان من أئمَّة الصَّلاة بجامع عَمرِو بن العاصِ ﷺ في (مصر)[٤]، وهو من شُيُوخ الإمامِ أَبي طاهِرٍ السِّلَفيِّ، حَكَى له أنَّه قد حَجَّ مَرَّتَين، وأنَّه قد سمعَ في إِحدَى حَجَّتَيه نِصفَ كتابِ «الجامع» علَى كَريمةَ[٥]، ويبدو أنَّه لم يحدِّث بالكتاب عَنها؛ لعَدَم تَمامِ سَماعِه منها، والله أعلم.

= أبي الأَصبَغ كتابَ «الجامع» أيضًا، علَى أنَّ ابنَ خيرٍ لم يَسُق إسنادَه إلى كتاب «الجامع» عن أبي الأَصبَغ في فَهرسة ما رَواه عن شيوخِه، فالله أعلم.

(١) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٢٦٠/٣، وقارِن بما في «تاريخ الإسلام»: ٤٧٦/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)؛ فقد تَرجمه الإمامُ الذَّهبيُّ ضِمنَ مَن مات سنةَ (٥٢٨)، وأشار إلى سماعِه من كَريمةَ بصِيغةِ تَضعيفٍ؛ فكأنَّه ما استَحضَر النَّظرَ في كتاب «التَّدوين» للإمامِ الرَّافعيِّ وقتَ التَّأليف؛ ففاتته الدِّقَّةُ في القضيَّتَين، والله أعلم.

(٢) انظر لترجمته «تكملة الإكمال»: ٧٠٩/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٦٣٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٩٤/٧، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن كَثير: ٥٦٤/٢، و«توضيح المشتبه»: ١٩٠/٤، و«رَفع الإِصر»: ص١٦٢، وكان الإمامُ الذَّهبيُّ قد أرَّخ وَفاتَه -اعتمادًا على التَّخمين- سنةَ (٥١٨)، كما في «سير أعلام النبلاء»: ٥١٤/١٩، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٢٧٠/٤، و«العِبر في خَبَر مَن عَبَر»: ٤١٠/٢، ولكنَّه قد تَراجَع عن هذا؛ فأَلحَق تَرجمةَ أبي الفَتح بمَوضعِها الصحيح في «تاريخ الإسلام»، فوجب التنبيه.

(٣) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٢٩/١، و٣١٢/٢و٢٠٨/٣، و«مُعجَم أصحاب القاضي الصَّدَفيِّ»: ص٦٥-٦٦، و«نَفح الطِّيب»: ٦٠٥/٢، وانظر «تاريخ الإسلام»: ٩٠/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٥٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد) وكنيتُه لَدَيه: (أبو الثَّنَاء)، فالله أعلم.

(٥) انظر «مُعجَم السَّفَر» للسِّلَفيِّ (ط. البارُوديِّ): ص١١٩-١٢٠.

[٢]. الإمامُ العَلَّامةُ الجَليلُ أَبُو بَكرٍ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الباقي بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ الأَنصاريُّ البَغداديُّ، المَعروفُ بقاضي المارِسْتَان (المتوفَّى سنةَ ٥٣٥)، وكان يَروي كتابَ «الجامع» عن كَريمةَ بالإجازةِ[١].

[٣]. أَحمَدُ بنُ خَلِيفَةَ بنِ قَاسِمِ بنِ مَنصُورِ بنِ عَبدِ الله الخُزَاعِيُّ، أَبو العَبَّاسِ المكِّيُّ، من شُيُوخ القاضي عِياضٍ، وقد رَوَى عَنه -عن كَريمةَ- كتابَ «الجامع» إجازةً بالمُكاتَبة[٢].

وممَّن ادعى السماع من كريمة، ولم يرتضه العلماء:

- الأَميرُ شُمَيْلَةُ -واسمُهُ: عَبدُ الله- بنُ مُحمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي هاشِمٍ -واسمُهُ: مُحمَّدُ بنُ الحُسَينِ- الهاشِميُّ الحَسَنيُّ، ضياءُ الدِّينِ أبو مُحمَّدٍ الزَّينُ المكِّيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٠ هـ، أو بَعدَها)، ادَّعَى -فيما ادَّعاه- أنَّه سمعَ كتابَ «الجامع» من كَريمةَ، وهو في سِنِّ الرَّابعةِ حُضُورًا، وأنَّ ذلك كان في شَهر (رَمَضَان) المُبارَك، سنةَ تِسعٍ وثَلَاثينَ وأربع مئةٍ، وقد اتَّهمه أهلُ العِلم بذلك، ولم يصدِّقوا دَعواه[٣]، فالله أعلم.

[ف]. **مُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عُبَيدِ الله بنِ عُمَرَ بنِ سَعِيدِ بنِ حَفْصِ بنِ هاشِمٍ الحَفْصيُّ، أَبو سَهْلٍ المَرْوَزيُّ الكُشْمِيهَنيُّ**[٤].

شيخٌ صالحٌ مَقبُولٌ؛ صَحيحُ السَّماعِ.

توفِّي بمدينته (مَرو)، سنةَ سِتٍّ وسِتِّين وأربع مئةٍ.

---

(١) انظر «التقييد»: ١/٧٢-٧٣، ويبدو أنَّ أبا بكرٍ لم يَذكُر كريمةَ رحمها الله ضمنَ شيُوخِه في مَشيخَتِه الكُبرى المسمَّاة: «أَحاديث الشُّيُوخ الثِّقات» -وهي مَطبوعةٌ مُتدَاوَلةٌ- لكونِه لم يَلتَقِ بها، وقد أَشار مُحقِّقُ «المَشيخةِ» الفاضلُ إلى هذا: ١/١٠٧ و٢٥٨، والله أعلم.

(٢) انظر «الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٤ و١١٥، و«مشارق الأنوار»: ١/١٠، و«الإلماع»: ص٥٢-٥٣.

(٣) انظر «تكملة الإكمال»: ٣/٤٥١، و«العقد الثَّمين»: ٥/١٧، و«لسان الميزان»: ٤/٢٦٢ (ط. أبي غدَّة)، و«تبصير المنتَبه»: ٢/٧٩١. وانظر «خَريدة القصر» (قسم الشَّام): ٣/١٧-١٩، و«عُمدة الطَّالب في أنساب آل أبي طالب» (ط. الحَجَر/الهند): ص١٢٠، و«تاج العروس»: ٢٩/٢٩١ = (ش م ل).

(٤) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٦٠، و«الأنساب»: ٢/٢٣٩ = (الحَفْصيُّ)، و«التَّقييد»: ١/٣٧، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٢٣٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/٢٤٤.

هُو رجُلٌ من عَوامِّ النَّاسِ، لكنَّه كان -علَى ما يَبدُو- حَريصًا علَى حُضُور مَجالس العِلم والرِّواية الَّتي تُعقَدُ في المساجِد، فحَضَر مجالسَ سَماع كتابِ «الجامع» علَى أبي الهَيثَم بقريتِه (كُشمَيهَن)، وسُجِّلَ اسمُهُ في طِبَاق السَّماع؛ استِيعابًا للحاضِرين، علَى ما جَرَت به العادَةُ الأَدبيَّةُ لطَلَبة العِلم في هذا المِضمَارِ، فلما انقَرَضَ جِيلُ العلماءِ المُتقِنين السَّامعين للكتابِ من أبي الهَيثَم؛ بمَوت كَريمةَ المَروَزيَّة، ظهر نجمه وعلا شأنه؛ حيثُ كانَ آخِرَ مَن بَقيَ علَى قَيد الحياةِ ممَّن اتُّفقَ علَى سماعِه للكتابِ من أبي الهَيثَم من أبناءِ مَدينتِه (مَرْو)، فانتَشَر صِيتُه وذَاعَ ذِكرُه في المَحافِلِ العِلميَّة في بُلدان إقليم (خُراسان)؛ ليَقضيَ الله تعالى أَمرًا كان مَفعُولًا؛ بأَنْ يُسَجَّل اسمُهُ في صَفَحاتِ الرِّفعةِ بالشُّهرةِ النَّبيلةِ.

ونَمَا خَبَرُه حتَّى بَلَغ مَسَامِعَ الوَزيرِ النَّبيلِ أبي عَليٍّ الطُّوسيِّ المُلَقَّب بنِظَامِ المُلْكِ، وكان مَشهُورًا بِرعاية أهلِ العِلم وتَكريمِهم؛ إذْ كان مِن أَكَابرِ طَلَبتِه الجادِّين المُجتَهدين في جَمعِه وتَحصيلِه، فبَادَرَ لعَقد مَجلسٍ عِلميٍّ حافلٍ لإسماعِ كتاب «الجامع» في المَدرسة النِّظَاميَّة[1] بمدينة (نَيسابُور) قراءةً علَى أبي سَهلٍ الحَفصيِّ؛ فاستَوفَدَه من مدينتِه (مَرْو) مُعَزَّزًا مُكَرَّمًا، فانعَقَد المَجلسُ سنةَ خَمسٍ وسِتِّين وأربع مئةٍ، وقد شَهِدَه جَمعٌ غَفيرٌ لا يُحصَى كَثرةً؛ فما بقيَ في المدينة عالمٌ ولا مُتعلِّمٌ ولا وَجيهٌ ولا رجلُ دَولةٍ إلَّا وحَضَر وأَحضَر أولادَه معَه؛ فكان بذلك تَجَمُّعًا جَماهيريًّا عِلميًّا قَلَّ ما يَجُودُ الزَّمانُ بمِثلِه، كما وصَفَه شاهدُ العِيَانِ الإمامُ عَبدُ الغافِرِ الفارسيُّ رحمه الله[2].

وقد انتُدِبَ لتولِّي مَهمَّةِ قراءَةِ الكتابِ على أبي سَهلٍ في ذلك المَحفَلِ العَظيمِ شَخصان مَعروفان مَشهُورانِ بطَلَب العِلم، مَشهودٌ لَهُما بالضَّبط والإتقان وحُسنِ الإلقاءِ في مَجالِسه، فقاما بذلك علَى التَّمَامِ بالتَّناوُب، الأوَّل: أبو الحَسَن عَليُّ بنُ سَهْل بن العبَّاسِ بنِ سَهلٍ

(١) سُمِّيت بذلك نِسبةً إلى الوَزير المَذكور، وله أكثر من مدرسةٍ تسمَّى بهذا الاسم في عدَّة بُلدان من أقطار العالَم الإسلاميِّ، ومن أشهرِهنَّ المدرسةُ النِّظاميَّة بمدينة السَّلام (بَغداد)، والَّتي ما تزال قائمةً -كمَعلَمٍ تُراثيٍّ كَريم- إلى يوم النَّاس هذا، وسيأتي الإشارةُ إلى مصادر ترجمة الوزير أبي عليٍّ نظام الملك رحمه الله قريبًا ص٣٨٤؛ ضمنَ تَعدادِ رُواة كتاب «الجامع» عن أبي سَهلٍ، بالرَّقم: [١].

(٢) انظر «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٦٠.

المفسِّرُ (المتوفَّى سنةَ ٤٩١)، والآخَر: أبو سَعيدٍ إِسماعِيلُ بنُ عَمرِو بن محمَّدِ بنِ جَعفرٍ البَحِيرِيُّ المُزكِّي (المتوفَّى سنةَ ٥٠١)[1].

غيرُ هذا، فإِنَّ أبا سَهلٍ لم يَملأْ نُفُوسَ بعض مَن شَهِدَ ذلك المَحفَل من أهلِ المَعرفة والضَّبطِ والإِتقان، ويدُلُّنا على ذلك ما صرَّحَ به أَحَدُ أَكابرِهم، أَلَا وهو الإِمامُ أَبو الحَسَنِ عَبدُ الغافرِ بنُ إِسماعيلَ الفارسيُّ؛ حيث يقُول: (سَمعتُ «الصَّحيحَ» من أبي سَهْلٍ الحَفصيِّ، وأَجَازَه لي أبو الحَسَنِ الدَّاوُوديُّ، وإِجازةُ الدَّاوُوديِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن السَّماعِ مِن الحَفصيِّ)[2]!!

ويبدو -واللهُ أعلمُ- أنَّ هذه النَّظرةَ إلى مكانةِ أبي سَهلٍ العِلميَّة هي الَّتي حَدَت بالكَثيرين مِن حُضُور ذلك الجَمعِ العَظيمِ إلى الإِعراضِ لاحقًا عن رِواية الكتابِ عنه، ودَفَعتهم إلى تنَكُّب اعتمادِه كمَصدرٍ من مصادر الاتِّصال الإِسناديِّ المؤدِّية إلى الكتاب؛ فبسببٍ من ذلك لم تُسجِّل لنا كتبُ التَّراجم والرِّوايةِ إِلَّا أَسماءَ عَدَدٍ ضَئيلٍ من الرُّواة الَّذين حدَّثوا بالكتاب ورَوَوه عنه؛ فبقيَت بهم روايتُه في حَيِّز التَّداوُل العِلميِّ فترة من الزمن، وهم[3]:

[١]. الوَزيرُ النَّبيلُ أَبو عَليٍّ الحَسَنُ بنُ عَليِّ بنِ إِسحاقَ بنِ العَبَّاسِ الطُّوْسيُّ، قِوَامُ الدِّينِ المُلقَّبُ بنِظَامِ المُلكِ، والمُلقَّب بـ(بَزُرْك) أيضًا (المتوفَّى سنةَ ٤٨٥)[4]، كان يَنتَقي -من روايتِه

---

(١) انظر «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٣٩٤.

(٢) انظر «طَبقَات الفُقهاء الشَّافعيَّة» لابن الصَّلاح: ٥٣٨/١، و«تاريخ الإِسلام»: ٢٥٠/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٢٤/١٨، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١١٩/٥، وقد تقدَّم التَّعريف بالإِمامِ الدَّاوُوديِّ ضمنَ رواةِ الكتابِ عن الحَمُّويِيِّ ص٣٠٧، وإذا تَقرَّر في الذِّهن حالُ أبي سهلٍ العِلميَّةُ هذه في نَظَر الآخِذين عنه؛ تبيَّن أنْ لا اعتبارَ للاختلافات المنقولة -في ضبط نصِّ «الجامع»- عن روايتِه في بعض مصنَّفات أهل العِلم الأَكابر، كما في «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٤٧٢/٢، و٣٧٢/٦ و٣٧٥، والله أعلم.

(٣) سَرَدنا في هذا الجَرد أسماءَ مَن صُرِّح بروايته للكتاب عن أبي سَهلٍ، وإلَّا فإنَّ كلَّ مَن وُصف بكونه قد سمع منه داخلٌ في نِطَاقِ الجَرد؛ فإنَّ الرَّجلَ ما حدَّث إلَّا بكتاب «الجامع» فحَسبُ، وللاطِّلاع علَى أسماءِ بَعض مَن حضرَ مَحفَل السَّماع على الحفصيِّ انظر «المنتخَب من السِّياق»: ص٧٣ و١٥٢ و٢٦٨ و٣٥٧-٣٥٨، و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٤٥٠ و٤٥٩، والله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص١٨٩، و«الأنساب»: ٥٩٩/٥ = (الوَزير)، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٤١٩/٢، و«طبقات الفقهاء الشَّافعيَّة» لابن الصَّلاح: ٤٤٦/١، و«وَفيات الأَعيان»: ١٢٨/٢، و«تاريخ الإِسلام»: ٥٤١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٩٤/١٩، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: =

عن أبي سَهلٍ - بعضَ الرِّواياتِ من كتاب «الجامع» ليُحدِّثَ بها في مَجالسِ الإملاءِ الَّتي يَعقِدُها للإفادة[١]، ولا يَبدو أنَّه قد تَفرَّغ لروايةِ الكتابِ وتَسميعِه للطَّلبةِ تامًّا، والله أعلم.

[٢]. الإمامُ الفقيهُ البارعُ عَليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدٍ النَّيسابُوريُّ، أبو القاسِمِ الصَّفَّارُ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٢)[٢]، وقد حدَّث بالكتابِ؛ فرَوَاه عنه أَبو عَبدِ الرَّحمنِ أَحمَدُ بنُ عَبدِ الصَّمَدِ بنِ حَمُّويَه الحَمُّويُّ القَزوينيُّ[٣].

[٣]. الإمامُ الفقيهُ مُحمَّدُ بنُ الفَضْلِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الفُراويُّ، أبو عَبدِ الله النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٠)، معروفٌ بسماعِ الكتابِ من الحَفصيِّ ومن غيرِه[٤]، وقد بقِيَت روايتُه للكتابِ -عن الحَفْصيِّ، وعن غَيرِه- في نِطاقِ التَّداوُل العِلميِّ؛ فنَقَل عنها كثيرٌ من أئمَّة العِلم واعتَمَدوها فيما انتَقَوه من نصُوصِ «الجامع» وروايَاتِه ليُودِعُوها في مصنَّفاتِهم[٥].

[٤]. عَبدُ الوَهَّابِ بنُ شاهِ بنِ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الله النَّيسابُوريُّ الشَّاذْيَاخِيُّ، أبو الفُتُوحِ الخَرَزيُّ

= ٣٠٩/٤، و(بَزْرُك) -بفَتح الباء، وضمِّ الزَّاي، وسكون الرَّاء- معناه: العظيم، انظر «توضيح المشتبه»: ٤٩٢/١، وقد أَفاد اليافعيُّ أنَّ أبا عليٍّ هو أوَّلُ مَن تلقَّب بالألقاب المُضافة إلى (الدِّين)، انظر «مرآة الجنان» (ط. دار الكتب العلميَّة): ١٠٣/٣، والله أعلم.

(١) انظر مَجلسَين من «أماليه»: (١٤)، و«مَشيَخة ابن البخاريِّ»: ١٣٠٣/٢-١٣٠٤.

(٢) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٣٩٧، و«تاريخ الإسلام»: ٣٨٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجَواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٥٦٠/٢.

(٣) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ١٩٠/٢.

(٤) انظر لترجمته «التقييد»: ١٠٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥١٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد) و«سير أعلام النبلاء»: ٦١٥/١٩-٦١٦.

(٥) انظر «الأربعون حديثًا من المساواة»: (٧ و٥٩)، وكتاب «الأربعين المستخرَجة من الصِّحاح من رواية المحمَّدين» لعبد الرَّزَّاق الطَّبسيِّ: (٣٤ و٤٣/جوامع الكَلِم)، و«تاريخ دمشق»: ٣٩/١-٤٠، و١٦٦/٦، و١١١/١٣-١١٢ و٤٦٦-٤٦٧، و١٣/١٦-١٤، و١٠٣/٢٢-١٠٤، و٣٦٩/٢٣، و٣٣٢/٣٥-٣٣٣، و٣٤١/٤٤ و٤٠٥، و٤٥٥/٤٦-٤٥٦، و٢٥٣/٥٥-٢٥٤، و٢٣٩/٦٠، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٢٢٥/١ و٤٦٦، و٤٤٠/٢، و٢١/٣ و٨٤، وكتاب «الأربعين في مناقب أمَّهات المؤمنين» لأبي منصور ابن عساكر: ص٧٦ = (الحديث السَّابع عشر)، و«مَلءُ العَيبة»: ١٣٥/٥، و«مشيخة ابن جَمَاعة»: ٥١١/٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٣/٦، و«إثارة الفوائد المجموعة» للعَلائيِّ: ١٢٨/١-١٣٠، و«تنزيل السَّكينة على قناديل المدينة» لابن السُّبكيِّ: ص٧-٨، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣-٣٠٥، و«فتح الباري»: ٧/١، و«المعجم المفهرس»: ص٢٦-٢٧، و«عمدة القاري»: ٥/١، و«برنامج المَجَاريِّ»: ص١٠٥-١٠٧، و«إرشاد السَّاري»: ٤٩/١، و«ثَبَت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٣٧-٢٣٨ و٢٦٤ و٣٧١.

العَزْرِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٥)، شَهِدَ مجالسَ سَماع كتاب «الجامع» علَى أبي سَهلٍ وهو في الثَّانيةَ عشرةَ من سنِيِّ عُمُرِه؛ فقَد وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وخَمسين وأربع مئةٍ[1]، وقد حدَّث بالكتابِ أكثرَ من مَرَّةٍ؛ فاشتُهرت روايةُ أبي سَهلٍ من طريقِه، وانتَشَرَت في الآفاق، وبقِيَت في حَيِّز التَّداوُل العِلميِّ حتَّى وَصَلت إلى المتأخِّرين[2].

[٥]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ الله بن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحمَّدِ بن أَحمَدَ بنِ مُحمَّد بن جَعفرٍ البَحِيريُّ، أبو بَكرٍ النَّيسابُوريُّ المُلْقَابَاذيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٠)، شَهِدَ مجالسَ سَماع كتاب «الجامع» علَى أبي سَهلٍ وهو في الثَّانيةَ عشرةَ من سنِيِّ عُمُرِه؛ فقَد وُلِدَ -هوَ الآخَرُ- سنةَ ثلاثٍ وخَمسين وأربع مئةٍ أيضًا[3]، ولا نَدري -علَى وَجه اليَقين- إن كان قد حدَّث بكتابِ «الجامع» عن أبي سَهلٍ أَمْ لا؛ فقد رَوَى عنه رَضِيُّ الدِّينِ أَبو الحَسَنِ المُؤَيَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ الطُّوْسِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٦١٧) بالإجازةِ حديثًا انتَقَاه من الكتاب[4]، فالله أعلم.

[٦]. الإمامُ الخَطيبُ المُسنِدُ الوَجِيهُ وَجِيهُ بنُ طَاهِرِ بنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ

---

(١) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٥٠١/١، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١١٤٤/٣، و«الأنساب»: ٣٧٣/٣ = (الشَّاذياخيُّ)، و«التَّقييد»: ١٤١/٢، و«تكملة الإكمال»: ١٣٦/٢، و٣٨٣/٣، و٤٢٢/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٦٣٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٥/٢٠، وهو مَنسوبٌ إلى (الشَّاذياخ)، وهي قريةٌ بباب مَدينة (نَيسابور)، وكان له دُكَّانٌ يبيعُ فيه الخَرَزَ بمحلَّة (باب عَزرَةَ) -بتقديم الزَّاي على الرَّاء- في نفس المدينة؛ فنُسب إليهما.

(٢) انظر كتاب «الأربعين عن المشايخ الأربعين» لرضيِّ الدين الطُّوسيِّ: ص١٣٧ (الشاذياخي عنه) = (الحديث التَّاسع والعشرون)، و«التَّقييد»: ٢٦٢/٢ و٢٦٦ و٣٢٦، و«ذَيل تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار (ط. دار الكتب العلميَّة): ١٥٥/٤، و«وَفَيات الأعيان»: ٣٤٥/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠١/١٣ و٤٣٥ و٥٣٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤/٢١-٤٩٥، و١٠٤/٢٢-١٠٥، و«إثَارة الفوائد المجموعة» للعَلائيِّ: ١٢٨/١-١٣٠، و«تنزيل السَّكينة على قناديل المدينة» لابن السُّبكيِّ: ص٧-٨، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣-٣٠٥، و«فتح الباري»: ٧/١، و«عُمدة القاري»: ٥/١، و«ثَبَت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٤.

(٣) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٣١٩، و«التَّحبير في المعجم الكبير»: ٣٩٤/١، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٩٨٥/٢، و«التَّقييد»: ٩٤/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢٩/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥٦/٢٠، وهو مَنسوبٌ إلى (مُلْقَاباذ)، وهي مَحلَّة من مَحَالِّ مَدينة (نَيسابور).

(٤) انظر كتاب «الأربعين عن المشايخ الأربعين» لرَضيِّ الدِّين الطُّوسيِّ: ص١٣٤ = (الحديث الثَّامن والعشرون)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٢٤٩).

يُوسُفَ الشَّحَّاميُّ، أبو بَكرٍ النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤١)، حَضَر مجالسَ سَماع الكتابِ -معَ مَن حَضَر من أَولاد المحدِّثين- على أبي سَهلٍ وهو في العاشرةِ من عُمُره؛ فقد وُلد سنةَ خَمسٍ وخَمسين وأربع مئةٍ[1]، وقد حدَّث بالكتاب مِرارًا، وهو قَرينُ أبي الفُتُوح الشَّاذْيَاخيِّ؛ من حيثُ شُهرةُ روايتِه للكتابِ عن أبي سَهلٍ، وعَديلُه من ناحيةِ انتشارِها في الآفاق من طَريقِهما، حتَّى اتَّصلَت للمتأخِّرين[2].

[٧]. الإمامُ الفَقيهُ الخَطيبُ الجَليلُ هِبَةُ الله بنُ عَبدِ الواحِدِ بنِ عَبدِ الكَريمِ بنِ هَوَازِنَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ المَلِكِ القُشَيريُّ، أبو الأَسْعَدِ النَّيسابُوريُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٦)، أُحضِرَ مَجالسَ سماعِ الكتابِ على أبي سَهلٍ وهو في سِنِّ الخامسةِ من عُمُره؛ فقد وُلدَ سنةَ سِتِّين وأربع مئةٍ[3]، وبذلك كان -لَاحِقًا- آخِرَ مَن حدَّث بالكتابِ عن أبي سَهلٍ وفاةً[4]، وقد رُويَ الكتابُ عنه في نِطاقٍ غيرِ واسعٍ[5]؛ لأنَّ كثيرًا من أهل العِلم -علَى ما يَبدو- قد استَصغَروا سِنَّه وقتَ

---

(١) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٧٢، و«التَّقييد»: ٢/٢٨٧، و«تاريخ الإسلام»: ٧٩٦/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠٩/٢٠، وهو وآباؤه منسوبون إلى مهنة بيع الشَّحم.

(٢) انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعَليِّ بن المُفضَّل المقدسيِّ: ص٢٨٤-٢٨٥، وكتاب «الأربعين عن المشايخ الأربعين» لرَضيِّ الدِّين الطُّوسيِّ: ص٧٥ = (الحديث الخامس)، و«التَّقييد»: ٢/٢٢١ و٢٦٢ و٢٦٦ و٣٢٦، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار (ط. دار الكتب العلميَّة): ١٥٥/٤، و«وَفَيات الأعيان»: ٣٤٥/٥، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠١/١٣ و٤٣٥ و٥٣٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤/٢١-٤٩٥، و٨٥/٢٢-٨٦ و١٠٤-١٠٥، و«إثارة الفوائد المجموعة» للعَلَائيِّ: ١/١٢٨-١٣٠، و«تنزيل السَّكينة على قناديل المدينة» لابن السُّبكيِّ: ص٧-٨، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣ -٣٠٥، و«فتح الباري»: ٧/١، و«عُمدة القاري»: ٥/١، و«ثَبَت أبي جعفرٍ البَلَويِّ»: ص٢٦٤.

(٣) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٧٩، أو «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٣٦٨/٢، و«المنتخَب من شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٨٢٧/٤، و«الأنساب»: ٥٠٤/٤ = (القُشَيريُّ)، و«التَّقييد»: ٢٩٨/٢، و«المُستَفاد من ذيل تاريخ بَغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص٢٥١، و«تاريخ الإسلام»: ٨٩٩/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨٠/٢٠، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣٢٩/٧، و«لسان الميزان»: ٣٢١/٨ (ط. أبي غدَّة)، وانظر «برنامج التُّجيبيِّ»: ص٢٠١.

(٤) انظر «الأنساب»: ٢٣٩/٢ = (الحَفصيُّ).

(٥) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣٢٣/١ و٣٥٠، و«مَشيَخة ابن البُخاريِّ»: ١١٢٣/٢-١١٢٤، و«مَشيَخة ابن جَمَاعة»: ٢٩٦/١-٢٩٧، و«إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٣-٣٠٥.

التَّلقِّي، والله أعلم.

وممَّن ادُّعي له السماع من أبي سهل الحفصي والعلماء بين مُسَلِّمٍ ونافٍ:

[*]. **الإمامُ الفقيه الجَليلُ الشَّهيرُ أبو حامِدٍ مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ الغزَّاليُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٥):** وُصِفَ بكَونِه قد سمعَ كتابَ «الجامع» من أَبي سَهلٍ الحَفصيِّ[١]، وقد زَعَم ابنُ الحَدَّادِ الفاسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٧٢٢) أنَّ الإمامَ الفَقيهَ أبا بَكرٍ مُحمَّدَ بنَ عَبدِالله ابنَ العَربيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٣) قد رَوَى كتابَ «الجامع» عن الإمامِ أبي حامدٍ؛ بسَماعِه من أبي سَهلٍ[٢]، وهذه دَعوَى خَاويةٌ؛ فابن الحدَّاد ليسَ من الثِّقات المُعتَمَدين[٣]، والله أعلم.

وممَّن ادعى السماع من الكُشْمِيهَنيِّ والعلماء بين مُسَلِّمٍ ونافٍ:

[*]. **مُحمَّدُ بنُ مُوسَى بنِ عَبدِ الله المَرْوَزيُّ، أَبو الخَيْرِ ابنُ أبي عِمْرانَ الصَّفَّارُ[٤].**

وُلِدَ بمدينة (مَرو)، سنةَ ثَمانٍ وسَبعينَ وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (نَيسابُور)، في شَهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ إحدَى وسَبعينَ وأربع مئةٍ.

زَعَم أنَّه أَدرَكَ السَّماعَ من أبي الهَيثَمِ وغَيرِه سنةَ ثَمانٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ، وهو في سِنِّ العاشِرةِ من عُمُرِه[٥]، وكان إعلانُ دَعواه هذا بعدَ وفاةِ أبي سَهلٍ الحَفصيِّ، في حُدُود سنةِ سَبعين

---

(١) انظر «تاريخ دمشق»: ٢٠٠/٥٥، و«تاريخ الإسلام»: ٦٨/١١-٦٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٣٤/١٩، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٩٧/٦، و«طبقات فقهاء الشَّافعيَّة» لابن كَثير: ٥١٢/٢.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر لترجمته «المُعجَم المختصّ» للذَّهبيِّ: ص٨٤، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤٩٦/٣، وانظر «نَفح الطِّيب»: ٤٨٦/٥، وقد صَرَّح رَفيقُه الإمامُ أبو الحَسَنِ عَبدُ الغافرِ بنُ إسماعيلَ الفارسيُّ بأنَّه سَمِعَ أنَّه سَمِعَ سنن أبي داود، وسمعَ من الأحاديث المُتفرقة اتفاقًا مع الفقهاء. والله أعلم. وانظر «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٧٤، و«تاريخ دمشق»: ٢٠٤/٥٥، و«تاريخ الإسلام»: ٦٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٢٦/١٩، ولبُطلان هذه الدَّعوى لم نُدرِج ذِكرَ أبي حامدٍ في التَّسلسُل الرَّقميِّ لهذا السَّرد.

(٤) انظر لترجمته «التقييد»: ١٠٨/١، و«تكملة الإكمال»: ٤٦٧/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٣٣٧/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٨٢/١٨، و«لسان الميزان»: ٥٤٠/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٥) والصفَّار هو مَصدَرُ هذه المَعلومات؛ حيث سأَله الأَميرُ ابنُ ماكُولا عن ذلك فأَجابَه، كما نُقل ذلك في ترجمته، وانظر «الجواهر المضية» (ط. الحلو): ٢١٦/٣.

وأربع مئةٍ[1]؛ ليكونَ بذلك -كما وَصَفه غيرُ واحدٍ- آخِرَ مَن رَوَى الكتابَ عن أبي الهَيثَم في الدُّنيا، وقد اختَلَفَت رُدُودُ أَفعالِ أَهلِ العِلمِ في استِقبالِ دَعوَاه هذه بينَ مُصَدِّقٍ ومُكَذِّبٍ.

أَمَّا مَن كَذَّبه -وهُم جَمعٌ من أَهلِ العِلمِ من أبناءِ بَلدتِه (مَرو)-؛ فذَكَروا أنَّه قد استَغَلَّ تشَابُهًا وَقَع بينَ اسمِه واسمِ الرَّجلِ الحَقيقيِّ الَّذي كان قد سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي الهَيثَم، والَّذي يَبدُو أنَّه قد توفِّي ولـم يُحَدِّث.

ويُؤَازِرُ مَوقفَهم هذا ويُرسِّخَه عَدَمُ اشتِهارِ أبي الخَيرِ في الأَوساط العِلميَّة -لا طَلَبًا ولا أَداءً[2]- طوالَ فَترَةِ حَياتِه قَبلَ إِعلانِ الدَّعوى، ويُضَافُ إلى ذلكَ عَدَمُ ضَبطِه لتاريخِ سَماع أبي الهَيثَم لكتابِ «الجامع» من الإمام الفَرَبريِّ؛ حيثُ كانَ أبو الخَير يزعُمُ أنَّه سمعَه يذكُرُ أنَّه قد سمعَه سنةَ سِتَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ[3]؛ مخالفًا ما نَقَلَه عنه كِبارُ الأَئمَّة من تَحديد تاريخ سماعِه بسنَة عِشرين وثلاث مئةٍ، ونَظَرًا لذلك مالَ الإمامُ الذَّهبيُّ مرَّةً إلى إطلاقِ القَولِ بتَضعِيفِه[4]، والله أعلم.

وأمَّا مَن صَدَّقه؛ فاستَنَدَ إلى ثَلَاث رَكائِزَ، اثنتَان ظاهِرتَان، وثالثةٌ خَفيَّةٌ.

أَمَّا الظَّاهِرتان؛ فالأُولَى: ثُبُوتُ اسمِه ضمنَ طِباقِ السَّماعاتِ المُسجَّلةِ على القَدْر المَوجودِ من نُسخة أبي الهَيثَم، وهذه رَكيزةٌ لا تَنهَضُ بالدَّعوَى؛ لأَنَّها غيرُ خارجةٍ عن دائرَةِ تأييدِ حُجَّةِ مَن كذَّبه؛ إذ اتَّهَموه باستِغلالِ تَشَابُهِ الأَسماءِ لتَمريرِ زَعمِه، بالتَّالي فهي رَكيزةٌ مُشتَرَكةٌ بينَ الفَريقَين، ولكنَّ المُنكِرينَ معَهم زِيادةُ عِلمٍ ترجحُ بكِفَّتِهم؛ إذ النِّزاعُ في تَعيينِ شَخصِ المُسمَّى

---

(١) استَنبطنا هذا التَّاريخ من تاريخ سماعِ الكتاب علَيه في مدينته (مَرو)، كما سيأتي بيانُه ص٣٩١، والله أعلم.

(٢) يجدُر بنا الإشارةُ إلى أنَّ قولَ الإمامِ ابنِ رُشَيدٍ في حقِّه أنَّه كان (شيخ الزَّمانِ في وَقتِه زُهدًا وعِلمًا ووَرعًا)، كما في «مَلء العَيبة»: ١/١٣٧، إنَّما هو اشتباهٌ ذِهنيٌّ منه رحمه الله؛ حيثُ ظنَّ أنَّ أبا الخيرِ هذا هو نفسُه الإمامُ أبو عَبدِ الله مُحمَّدُ ابنُ عَبدِ الله بن أَحمَدَ الأَصبَهانيُّ الصَّفَّارُ (المتوفَّى سنةَ ٣٣٩)، انظر لترجمته «الأنساب»: ٣/٥٤٦ = (الصَّفَّارُ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧/٧٢٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥/٤٣٧، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣/١٧٨، والله أعلم.

(٣) انظر «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٣/٢١٦.

(٤) انظر «المغني في الضُّعفاء»: (٦٠٢٦)، وأَدرَجَه في «ديوان أَسماءِ الضُّعفاء والمَتروكين» [برقم: (٤٠٠٨)] وقال: (ضُعِّف في رواية «الصَّحيح»).

في السَّماع، وليسَ في ثُبوتِ اسمِه فيه، والتَّعيينُ مَهمَّةُ أبناءِ البَلَد، وإِلَيهم المَرجِعُ فيه، فإن اختَلَفوا؛ كانت الغَلبةُ للأغلَب عَدَدًا[1]، والله أعلم.

والأُخرَى: ما رَأَوه في شَخصيَّتِه من سَدَادٍ في السِّيرة واضحٍ، وما شَاهَدوه في سُلُوكِه من صَلَاحٍ في الهَيئَةِ ظاهرٍ، وهذه رَكيزةٌ خارجةٌ عن مَوطِن النِّزاع؛ فإنَّ الاستِشكالَ حاصلٌ في صِحَّة السَّماعِ، وإن كانت هذه قَرينة أَوجَبَت الثِّقةَ في نُفُوس مَن صدَّقَه؛ بالاطمِئنان إلى أَقوالِه، لكنَّها لا تَنفي شَوائبَ الوَهمِ والغَلَط عنه، ولا تُبرِّئُ ساحتَه من رَغبةِ انتِشارِ الصِّيتِ وشَهوةِ ذيوع الاسمِ بالشُّهرة؛ فإنَّ المُجازَفَةَ بادِّعاءِ السَّماعاتِ أَوقَعَت كثيرًا من الأَفاضل المَشهُورين في حَبائلِها، فما بالُكَ برَجلٍ مَغمورٍ كابن أَبي عِمران؟!

أمَّا الرَّكيزةُ الثَّالثةُ الخَفيَّةُ؛ فشَهوةُ تَحصيل الإسنادِ العالي لَدَى الطَّالبِ النَّاشئِ المُبتَدئ، والَّتي سَيطَرَت وطَغَت علَى الغالبيَّة العُظمى من الرُّواة بعدَ عُصُور التَّدوين، والَّتي تَجعلُه يَتَغاضَى عن كَثيرٍ من مَطَاعن النَّقد ومَنافِذ التَّحرِّي؛ رَغبةً في الجَمع والاستِزادة، وحُبًّا في التَّرفُّع بالمَنزلةِ بتَكديسِ أَسماءِ الشُّيُوخ[2]، خُصوصًا إذا كان ما يُقرَأُ علَى الشَّيخ كتابًا -ككتابِ «الجامع» للإمام البُخاريِّ- مَشهُورًا مَعروفًا مُتَداوَلًا في الأَوساطِ العِلميَّة مَعلومَ الكِيانِ واضحَ المَعَالِمِ؛ حيثُ تُؤمَنُ مَغبَّةُ عَدَمِ الإتقانِ وقِلَّةِ الضَّبطِ لَدَى شَيخِ الرِّوايةِ، بَلْ ولا تُعتَبَرُ فيه أَصلًا في كَثيرٍ من الأَحيان، كما هو بيِّنٌ بشَكلٍ مَلحُوظٍ لَدَى مَن طالَعَ كُتُبَ التَّراجم، والله أعلم.

وعلَى أيَّةِ حالٍ؛ فإنَّ الكِتابَ قد قُرئَ بِتَمَامِه علَى الرَّجلِ مَرَّةً واحدةً فقَط[3]، وكان ذلك

---

(١) كان البيتُ السَّمعانيُّ في مدينة (مَرو) من أبرز المُدافِعين عن صِدق دَعوى هذا الرَّجل؛ فأَسمَعوا أولادَهم منه وأَحضَروهم إلى مجلس قراءة الكتاب عليه، وبالرَّغم من ذلك، فإنَّهم ما أُثِر عنهم أنَّهم قد حدَّثوا بالكتابِ أو رَوَوه عن ابن أبي عِمران، فكأنَّ نفوسَهم ما كانت مطمئنَّةً تَمامَ الاطمئنان إلى دَعواه، بل إنَّ أَحَدَ أبرَزِهم -وهو الإمامُ أبو بكرٍ مُحمَّد بن أبي المظفَّر مَنصُور بن مُحمَّد بن عبد الجبَّار، وكان في سنِّ الخامسة عندَ سماع الكتاب من أبي الخير- كان حريصًا أشدَّ الحرص على تَحصيلِه سماعًا من غيرِه، انظر «الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز» للسِّلَفيِّ: ص٨٤-٨٥، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦١/١٧-٥٦٢، فتأمَّل، والله أعلم.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٢٠.

(٣) انظر «التقييد»: ١٠٩/١.

بمدينته (مَرو) مِن قِبَل مَجموعةٍ مِن ناشِئِي طَلَبة العِلم مِن أهلِها ومن الغُرباء[١]، ويبدو أنَّ مجالسَ قراءة الكتاب علَيه قد استَغرَقت عِدَّةَ أشهرٍ؛ فقَد وَجدنا أنَّ بعضَ الرُّواة عنه يؤرِّخ سماعَه منه بسنة سَبعين وأربع مئةٍ[٢]، وبعضُهم الآخَر يؤرِّخه بسنة إِحدى وسَبعين وأربع مئةٍ[٣]، فيبدو أنَّ التَّبايُنَ بينَهم وقَع بسَبب اختلافِ القَصد في كلامِهم بينَ مَن أَرادَ تَحديدَ زَمَن ابتداءِ السَّماعِ، وبينَ مَن أرادَ تَحديدَ زَمَن انتهاءِ السَّماع، والله أعلم.

ثُمَّ انتَشَر خَبرُ أبي الخَير بَعدَ ذلك فبَلَغ طلبةَ العِلم في البُلدان المُجاوِرةِ؛ فرَاسلَهُ بَعضُهم طلَبًا للإجازةِ، فَفَعل[٤]، وأمَّا الوَزيرُ النَّبيلُ أبو عَليٍّ الطُّوسيُّ المُلقَّبُ بنِظَامِ المُلكِ؛ فاستَوفَدَه إلى مَدينة (نَيسابورَ)، كما فَعَلَ مع أبي سَهلٍ الحَفصيِّ مِن قَبلُ؛ ليَعقدَ له مَجالسَ إسماعٍ للكتاب في المَدرسة النِّظَاميَّة هناكَ، وقد كان ذلكَ، لكنَّ الأَجَلَ مِنجَلُ الأَماني؛ فما إِن شَرَع بعضُ طَلبةِ العِلم هناك بقراءةِ قسمٍ من الكتاب علَى أبي الخَير، حتَّى أَدركَته المَنيَّةُ؛ فسَقَط من علَى دابَّته سَقْطةً أَودَت بحياتِه، فانفَضَّ التَّجمُّعُ[٥].

وعلى ذلك؛ فقَد انفَرَد بروايةِ الكتابِ عنه أصحابُ التَّجمُّعِ الأوَّل المُنعَقِد بمدينة (مَرو)، وقد سَجَّلت لنا كتُبُ التَّراجم والأسانيدِ أسماءَ مَجموعةٍ منهم، وهم[٦]:

---

(١) سيُلَاحظُ المُطالعُ -في جَرْد الرُّواة عن أبي الخير الآتي سَرْدُه ص٣٧٩- أنَّ الَّذين سمعُوا الكتابَ منه كانوا في سِنِّ الحَدَاثة وقتَها، ولم يكن من بينِهم مَن أنضَجته التَّجاربُ، ولا مَن صَقَلته المعرفة، بل إنَّ كثيرًا منهم كانوا صغارًا!!

(٢) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٦٢٦/١.

(٣) انظر «الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢١٦/٣، و«التَّقييد»: ٦٩/١، و«سير أعلام النُّبلاء»: ٢٥٢/٢٠، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن كَثير: ٥٩٦/٢.

(٤) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣٩٨/٢.

(٥) من الجَدير بالمُلَاحَظةِ أنَّ أهلَ العِلم من أبناءِ مدينة (نيسابور) لم يَحتَفُوا بالصَّفَّار كما احتَفَوا بالحفصيِّ من قَبلُ، فكأنَّهم ما اقتَنَعُوا بصِدق دَعواه؛ فإنَّ الإمامَين الحاكمَ وعَبدَ الغافر الفارسيَّ لم يُترجما له في تاريخَيهما لمدينة (نيسابور)، ولا أَشَاداً له بِذِكرٍ، وهذا مُرجِّحٌ آخَرُ يقوِّي قَولَ مَن كذَّب دَعوى أبي الخير، فتأمَّل، والله أعلم.

(٦) رَتَّبنا الرُّواةَ علَى تَدرُّج أعمارِهم وَقتَ السَّماع من أبي الخير، فابتدأنا بالأكبر سِنًّا نُزُولًا إلى الأَصغَر، خلافًا =

[١]. مُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ الحَسَنِ بنِ القاسِمِ بنِ جَعفرٍ الهَمَذانيُّ، أبو جَعفرٍ ابنُ أبي عَليٍّ الطَّحَّانُ (المتوفَّى سنةَ ٥٣١)، وُلِدَ في حُدُود سنةِ أَربَعينَ وأربع مئةٍ؛ فقد رَحَل إلى العِراق طالبًا للعِلم سنةَ سِتِّين وأربع مئةٍ[١]، ولا يَكونُ هذا إلَّا لِمَن ناهَزَ العشرِينَ من العُمر، وهو الَّذي تَوَلَّى قراءةَ كتاب «الجامع» علَى أبي الخَير بمدينة (مَرو)[٢]، وهذا أمرٌ يدُلُّ -والله أعلم- علَى كَونِه أكبرَ المتجمِّعين وقتَها سِنًّا، وقد حدَّث بالكتابِ مِرارًا في مَدينته (هَمَذَان)، وعُرف بذلك وقُصِد لأَجلِه؛ فسمعَه منه الكثيرون، ورَوَوه عنه[٣].

[٢]. عَليُّ بنُ فَرُّخٍ الحماميُّ، أَبو مُحمَّدٍ المَرْوَزيُّ[٤]، رَوَى عنه الإمامُ الحافظُ أبو القاسِمِ ابنُ عَساكر بالإجازةِ حديثًا من روايتِه لكتاب «الجامع» عن أبي الخَير[٥].

[٣]. عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ الله بنِ عَبدِ الصَّمَدِ بنِ أَحمَدَ بنِ إبراهِيمَ بنِ إسحَاقَ بنِ جَعفرِ ابنِ إسحَاقَ بنِ أَحمَدَ بنِ شُرَحبيلَ بنِ سُرَاقَةَ بنِ مالكٍ الكِنَانيُّ التُّرابيُّ، أبو مُحمَّدٍ المَرْوَزيُّ

= لما دَرَجنا علَيه من ذِكر الرُّواة علَى ترتيب وَفياتِهم؛ لِتَوضيح ما سَبَقت الإشارةُ إلَيه من أنَّ الَّذين سمعوا من الصَّفَّار كانوا من الطَّلبة النَّاشئين، وقدَّمنا ذِكرَ مَن لم نَقِفْ علَى تَواريخ مواليدِهم، واقتصَرنا في هذا الجَرد على ذِكر مَن رَوَى الكتابَ وحدَّث به عن الصَّفَّار، وتنكَّبنا تسميةَ كلِّ مَن وُصف بسماعِه منه مُطلَقًا؛ لكونه كان يحدِّث بكتاب «الجامع» للإمام التِّرمذيِّ أيضًا.

(١) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٧٠، و«الأنساب»: ٥٢/٤ = (الطَّحَّان)، و«التَّقييد»: ٤٧/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥٥٤/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠١/٢٠.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٩٤١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٥٢/٢٠.

(٣) انظر «الأباطيل والمناكير» للجَوْرَقانيِّ (ط. الصميعيّ): الأحاديث (١١٤ و١١٥ و٢٤٥)، (٤٣٥ و٥٠٧ و٧٢٠)، وكتاب «الأربعين في إرشاد السَّائرين» [المسمَّى «بالأربعين الطَّائيَّة»]: ص٤٦ = (الحديث الثَّالث)، و«التَّقييد»: ٩٨/٢ و١٦٧-١٦٨، و«تاريخ الإسلام»: ٦٢/١٣-٦٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٣٤٩/٨.

(٤) لم نجد له ترجمةً، وفي الرُّواة عن الصَّفَّار رجلٌ اسمُه: (محمَّدُ بن فَرُّخ)، ترجمته في «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢١١/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيّ»: ١٥٨٢/٣، و«الأنساب»: ٢٣٨/٢ = (الحَفْصَويُّ)، فلعلَّه أخوه، والله أعلم، وضَبَط الإمامُ ابنُ عساكر اسمَ والدِه بخطِّه كما قيَّدناه: بفَتح الفاء، وتشديد الرَّاء المضمومة، وسكون الخاء المُعجَمة، انظر «تكملة الإكمال»: ٤٨٣/٤، و«توضيح المشتبه»: ٦٦/٧، و«تبصير المنتبه»: ١٠٧٣/٣.

(٥) انظر «مُعجَم ابن عساكر»: (٩١٩)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٤٣٨).

(المتوفَّى في حُدُود سنةِ ٥٣٠)[١]، وهو أحَدُ الشُّيوخ الَّذين سمعَ منهم الإمامُ الحافظُ أبو القاسِمِ ابنُ عَساكر رِوايةَ أبي الخَير للكتاب[٢].

[٤]. عُمَرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ حَيْذَرٍ البَرْمُوْيِيُّ، أبو حَفْصٍ المَرْوَزيُّ الصُّوفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٥)، كان رجُلًا أُمِّيًّا، وقد اعتنَى به أبوه -وكان من المحدِّثين الأجلَّاء- فأَحضَرَه مع باقي إخوتِه الصِّغارِ مَجالسَ السَّماع علَى أبي الخير بمدينتهم (مَرو)[٣]، وقد قرأَ عَليه الإمامُ الحافظُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ كتابَ «الجامع» كامِلًا، وحضرَ السَّماعَ بعضُ أقاربِ أبي سَعدٍ[٤]، وكذلك قرأه علَيه الإمامُ الحافظُ أبو القاسِمِ ابنُ عَساكر في جامع مدينة (مَرو)[٥].

[٥]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ الهِلَاليُّ، أبو عَبدِ الله الخَلُوقيُّ المَروَزيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣١)، شهِدَ سَماعَ الكتابِ على أبي الخيرِ بمدينة (مَرو) وهو في سِنِّ الثَّامنةَ عشرةَ؛ فقد وُلدَ سنةَ ثَلاثٍ وخَمسينَ وأربع مئةٍ[٦]، وقد قَرأَ عَليه الإمامُ الحافظُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ جُزءًا من الكتاب[٧].

[٦]. مُحمَّدُ بنُ مَنصُورِ بنِ أَبي زَيدِ بنِ أَبي عَطاءٍ المَرْوَزيُّ الشَّوَّاليُّ، أبو زَيدٍ الصَّفَّارُ (المتوفَّى

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٤٥٤/١ = (التُّرابيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٤٨٧/١، و«تاريخ الإسلام»: ٥٠٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى بيع الحبوب المطحونة الَّتي تُشبه التُّرابَ، وكان أبوه محدِّثًا معروفًا، توفِّي سنةَ أربعٍ وتسعين وأربع مئةٍ، انظر لترجمته «الأنساب» أيضًا، و«تاريخ الإسلام»: ٧٥٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، فلعلَّ عَبدَ الرَّحمن قد وُلد قُرابةَ سنة سِتِّين وأربع مئةٍ، والله أعلم.

(٢) انظر «مُعجَم ابن عساكر»: (٦٦٦)، و«تاريخ دمشق»: ٩٤/٢٢-٩٥، و٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠-٢٤٠.

(٣) انظر «الأنساب»: ٣٣٠/١-٣٣١ = (البَرْمُوييُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٦٣٧/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وجدُّه (حَيذَر) بالذَّال المُعجَمة، انظر «تكملة الإكمال»: ٣٢٦/٢، و«توضيح المشتبه»: ٣٩٢/٣، و«تبصير المنتبه»: ٤٧٣/١، وهو منسوبٌ إلى (بَرْمُوي)، وهي كلمةٌ فارسيَّة معناها: (علَى الشَّعرة)، وكانت لقبًا أطلَقه النَّاسُ علَى أبيه وعُرف به؛ لشِدَّة تَدقيقِه واحتياطِه في المسائل الشَّرعيَّة.

(٤) انظر «الأنساب»، و«المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٩١٨/٣.

(٥) انظر «مُعجَم ابن عساكر»: (٩٨٦)، وانظر «تاريخ دمشق»: ٩٤/٢٢-٩٥، و٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠-٢٤٠.

(٦) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١٥٤/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٤٩٣/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٥٥٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٢٥/٦.

(٧) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٤٩٥/٣.

سنةَ ٥٣٤)، شهِدَ سَماعَ الكتاب علَى أبي الخَير بمدينة (مَرو) وهو في سِنِّ الثَّالثةَ عشرةَ؛ فقد وُلِدَ سنةَ ثَمَانٍ وخَمسينَ وأَربع مئةٍ، وقد قرأَ علَيه الإمامُ الحافظُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ جُزءًا من الكتاب أيضًا؛ بعدَ أَن وَجَد اسمَه مسجَّلًا في بَعض طِباقاتِ السَّماع[1].

[٧]. مُحمَّدُ بنُ أَبي النَّجْمِ بنِ أَبي الحَسَنِ مُحمَّدِ بنِ أَبي سَهْلٍ المَرْوَزيُّ الشَّوَّاليُّ، أَبو طَاهرٍ البَزَّازُ الخَطيبُ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٣)، حَضَر سَماعَ الكتابِ على أبي الخَير بمدينة (مَرو) وقد تَجاوَزَ العاشرةَ من سِنيِّ عُمرِه؛ فقد وُلِدَ قَبلَ سَنةِ سِتِّينَ وأربع مِئةٍ، وقد سَأَلَه جماعةٌ من طَلَبة العِلم من أبناء مدينة (مَرو) أن يُضَيِّفوه؛ لِيَقرَؤُوا عليه كتابَ «الجامع»، ففَعَل، وتولَّى قراءَةَ الكتابِ علَيه تامًّا الإمامُ الحافظُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ[2]، وقد قَرأَ الكتابَ علَيه أيضًا الإمامُ الحافظُ أبو القاسم ابنُ عَساكر في قَريتِه (شَوَّالَ)[3].

[٨]. مُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ أَبي بَكرٍ المَروَزيُّ، أَبو بَكرٍ العَطَّارُ الصَّيدَلَانيُّ الطَّبيبُ، المعروفُ بابنِ نَدِيمَةَ، المتوفَّى سنةَ نيِّفٍ وثلاثينَ وخمس مئةٍ، حَضَر مَجالسَ سماع الكتابِ على أبي الخَير بمدينة (مرو) وهو في حُدُود العاشرةِ من عُمرِه؛ فقد وُلد في حُدُودِ سَنةِ سِتِّينَ وأَربع مِئةٍ، وقد قَرأَ الكتابَ عليه تامًّا الإمامُ أبو سعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ[4]، وابنُ النَّديمةِ أيضًا أَحدُ المشايخِ الَّذين قَرأَ عَليهم الإمامُ أبو القاسمِ ابنُ عَساكر روايةَ أبي الخَير للكتابِ[5].

---

(١) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢٤٠/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٦٣٢/٣، وهو منسوبٌ إلى (شَوَّال) -على اسم الشَّهر الكريم- وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مرو)، على بُعدِ ثلاثة فَراسخ منها، انظر «الأنساب»: ٤٦٦/٣، و«معجم البلدان»: ٣٧٠/٣.

(٢) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢٦٧/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٦٧٣/٣، و«الأنساب»: ٤٦٦/٣ = (الشَّوَّاليِّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٥٨١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وجاءَ في ترجمته في «الأنساب» أنَّه توفِّي سنةَ اثنتَين وثلاثين وخمس مئةٍ، وهو الَّذي اعتَمَده الإمامُ الذَّهبيُّ، فالله أعلم.

(٣) انظر «مُعجَم ابن عَسَاكر»: (١٣٧٩)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٦٨٩١).

(٤) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١١٢/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٤٢٩/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٧٤٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، ولضَبط اسمِ شُهرتِه انظر «تكملة الإكمال»: ٢٥٩/١، و«توضيح المشتبه»: ٣٩٨/١، و«تبصير المنتبه»: ٧١/١.

(٥) انظر «مُعجَم ابن عساكر»: (١١٤٣)، و«تاريخ دمشق»: ٩٤/٢٢-٩٥، و٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠-٢٤٠، وكنَّاه: (أبا الفَتح).

[٩]. مُحمَّدُ بنُ إسمَاعِيلَ بن أبي بَكرِ بنِ عَبدِ الجَبَّارِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ المَرْوَزيُّ السَّاسِيَانيُّ، أبو عَبدِ اللهِ النَّاقِدِيُّ الخَرَاجِيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤١ أو ٥٤٢)، حَضَر مَجالسَ سماع الكتابِ على أبي الخَير بمدينة (مرو) وهو في حُدُود العاشرةِ من عُمرِه أيضًا؛ فقد وُلد -هوَ الآخَرُ- في حُدُودِ سَنةِ سِتِّينَ وأَربع مِئةٍ، وقد قَرأَ الكتابَ عليه تامًّا الإمامُ أبو سعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ[١]، وهوَ أيضًا أَحدُ المشايخِ الَّذين قَرأَ عَليهم الإمامُ أبو القاسمِ ابنُ عَساكر روايةَ أبي الخَير للكتابِ[٢].

[١٠]. مُحمَّدُ بنُ أَبِي أَحمَدَ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ أَبي سَعِيدٍ المَروَزيُّ النَّوْسِيُّ، أبو الفَتحِ الحَصِيريُّ، المَعروفُ بالرَّحمةِ لَقبًا (المتوفَّى سنةَ ٥٤٧)، حضَر مَجالسَ سماع الكتابِ على أبي الخَير بمدينة (مرو)، وهو في التَّاسعةِ من عُمرِه؛ فقد وُلد سَنةَ اثنتَين وسِتِّينَ وأَرْبع مِئةٍ[٣]، وقد قَرأَ علَيه الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ جُزءًا من الكتابِ.

[١١]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ أَبي تَوبَةَ المَروَزيُّ الكُشْمِيهَنيُّ، أبو الفَتحِ الصُّوفيُّ الخَطيبُ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٨)، حَضَر مجالسَ سماعِ الكتابِ علَى أبي الخَير بمدينة (مَرو) وهو في التَّاسعة من عُمُره؛ فقد وُلد سنةَ اثنتَين وسِتِّين وأربع مئةٍ[٤]،

---

(١) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٩٧/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٤٠٩/٣، و«التَّقييد»: ١٦/١، و«تاريخ الإسلام»: ٧٩١/١١ و١٠٠٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو مَنسوبٌ إلى (سِكَّة سَاسِيَان) -بكسر السِّين الثَّانية- وهي محلَّةٌ من محَالِّ مدينة (مَرو)، أمَّا (النَّاقِدِيُّ)؛ فنسبةٌ إلى التَّعامل بالنَّقد، وهي مهنة الصَّيارفة، انظر «الأنساب»: ٤٤٨/٥، وما تقدَّم نَقلُه في تَرجمة (الخبَّازيِّ) [بالرَّقم: ص٣٥٧]، وأمَّا (الخَرَاجيُّ)؛ فنسبةٌ إلى جِباية الخَرَاج، انظر «تكملة الإكمال»: ١٣٥/٢، و«توضيح المشتبه»: ٣٢٨/٢، و«تبصير المنتبه»: ٣١٣/١.

(٢) انظر «مُعجَم ابن عساكر»: (١١٢١)، و«تاريخ دمشق»: ٩٤/٢٢-٩٥، و٥١/٥٢-٥٢، و٢٣٩/٦٠-٢٤٠.

(٣) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢٥٥/٢، أو «المنتخَب من مُعجَم السَّمعانيِّ»: ١٦٥٢/٣، و«الأنساب»: ٥٣٥/٥ = (النَّوْسيُّ)، «تاريخ الإسلام»: ٩١٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى (نَوْس)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرو)، ويقال لها: (نَوش) أو: (نَوج) أيضًا؛ بالجيم الأعجميَّة، انظر «تكملة الإكمال»: ٤٣٣/١، و«معجم البلدان»: ٣١١/٥، و«توضيح المشتبه»: ٦٥١/١، و«تبصير المنتبه»: ١٨٠/١.

(٤) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١٥٠/٢، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٤٨٧/٣، و«التَّقييد»: ٦٩/١، و«تاريخ الإسلام»: ٩٤٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٥١/٢٠، =

وانفَرَد في أَواخر أَيَّام حياتِه بروايةِ الكِتاب عن أبي الخَير؛ فكانَ آخِرَ مَن رَواه عنه في الدُّنيا، فأَقبَل النَّاسُ علَيه لذلك، وأَخَذُوه منه ورَوَوه عنه سَماعًا وإجازةً[١]، واشتهرت من طريقه ثلاثيات البخاري[٢].

[١٢]. الحَسَنُ بنُ عَبدِ الرَّحِيم بنِ أَحمَدَ المَروَزيُّ، أبو مُحمَّدٍ المُعلِّمُ البَزَّازُ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٦)، حَضَر سماعَ الكِتابِ علَى أبي الخير بمدينة (مَرو) وهو دُونَ العاشرة من سِنيِّ عُمره؛ فقد وُلدَ سنةَ نيِّف وسِتِّين وأربع مئةٍ[٣]، وهو أَحَدُ المَشايخِ الَّذين قَرأَ علَيهم كلٌّ مِن الإمامَين أبي سَعدٍ ابنِ السَّمعانيِّ وأبي القاسِمِ ابنِ عَساكِر -مُتَفرِّقين- روايةَ أبي الخَير للكتاب[٤].

[١٣]. عَبدُ الله بنُ أَبي مُطِيعٍ أَحمَدَ بن مُحمَّدِ بنِ المُظَفَّرِ، أَبو بَكرٍ الهَرَويُّ ثُمَّ المَروَزيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٧)، أُحضِرَ إلى مَجالسِ سماعِ الكتاب من أبي الخَير في مدينة (مَرو) وهو ابنُ خَمسِ سِنينَ؛ فقَد وُلدَ سَنَةَ سِتٍّ وسِتِّينَ وأربع مئةٍ[٥]، وقد سمعَ منه أكثَرَ الكِتاب الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ، وهو كذلك أَحَدُ الشُّيوخِ المَراوِزة الَّذين قَرأَ علَيهم الإمامُ أبو القاسِمِ ابنُ

= و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٦/١٢٤، و«طبقات الشَّافعيَّة» لابن كثير: ٢/٥٩٦، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٣/٢١٥، وقد أرَّخ الإمام أبو سعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ مَولدَه بسنة إحدى وسِتِّين وأربع مئةٍ، لكنَّه حدَّد سِنَّه وقتَ سماعِ الكتابِ بتِسع سَنواتٍ، وهذا -إن لم يكن فيه خطأٌ- يؤكِّد ما سَبَق أن استَنبطناه من كون السَّماع علَى أبي الخير قد امتدَّ من سنة سبعين وأربع مئةٍ إلى سنة إحدى وسبعين وأربع مئةٍ، والله أعلم.

(١) انظر كتاب «الأربعين في إرشاد السَّائرين» [المعروف بـ«الأربعين الطَّائيَّة»]: ص٦١ = (الحديث الخامس)، و«تاريخ دمشق»: ٢٢/٩٤-٩٥، و٥٢/٥١-٥٢، و٦٠/٢٣٩-٢٤٠، وكتاب «الأربعين عن المشَايخ الأربعين» لرَضيِّ الدِّين الطُّوسيِّ: ص١٦٣ = (الحديث الثَّامن والثَّلاثون)، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٤/٧٩، و«التَّقييد»: ٢/١١٧ و١١٩ و٣٢٥، و«تكملة الإكمال»: ٣/٤١٧، ومَلء العَيبة: ١/١٣٧.

(٢) للثلاثيات من طريق أبي الفتح محمد بن عبد الرحمن الكُشْمِيْهَنِيِّ عن الصفار نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية ضمن مجاميع العمرية (١١٣)، يعود تاريخ أقدم سماع عليها إلى سنة (٦٠٩)، مما يعني تقدُّم تداول سماع الثلاثيات من طريقه.

(٣) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٢٠٢، أو «المنتخَب من مُعجَم السَّمعانيِّ»: ١/٦٢٥، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٦٥٢ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «المنتخَب من مُعجَم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١/٦٢٦-٦٢٧، و«مُعجَم ابن عَساكِر»: (٢٨٧)، و«تاريخ دمشق»: ٢٢/٩٤-٩٥، و٥٢/٥١-٥٢، و٦٠/٢٣٩-٢٤٠.

(٥) انظر لترجمته «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/٩٣٣-٩٣٤، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٩٠٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

عَساكِر رِوايةَ أبي الخيرِ للكتابِ، قَرأَه عليه بجامع مدينة (مَرو)[1].

وممَّن يروي «الصحيح» من طريق أبي الخير الصفَّار:

[*]. حَمْدُ بنُ أَحمَدَ بنِ حَمْدِ بنِ الخَطَّابِ الخَطَّابيُّ الأَصبَهانيُّ، أبو شُكْرٍ الصَّيْدَلَانيُّ الدَّلَّالُ العَطَّارُ، لم يَذكُره أحدٌ ضِمنَ رواةِ الكتابِ عن ابنِ أبي عِمرانَ الصَّفَّار، بل ولا وُصِفَ بالسَّماع منه أو بالرِّوايةِ عنه مُطلَقًا، وقد كان -وَقتَ سَماعِ الكتابِ علَى أبي الخَير- دُونَ سِنِّ العاشِرة؛ لأنَّه قَد وُلدَ سَنةَ نيِّفٍ وسِتِّينَ وأربع مئةٍ[2]، وقد حدَّث بالكتابِ عن أبي الخَير، ولكنَّه رَواه عنه بصِيغة: (أنبأَنا)، فلعلَّه أَخذَه عنه بالإجازة، وقد سمعَه من أبي شُكْرٍ حُضُورًا الإمامُ الفقيهُ مُحِبُّ الدِّينِ أبو عَبدِ الله حامِدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حامدٍ الأَصبَهانيُّ الصَّفَّارُ (المتوفَّى بَعدَ سنةِ ٥٨٨)[3]، فالله أعلم.

وممَّن يحسنُ ذكرُهُ جماعة من أهل العلم تحمَّلوا «الصحيح» عن الكُشْمِيهَنيِّ، ولم يُحدِّثوا به، منهم:

[أ]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحِيمِ بنِ الحَسَنِ بنِ سُلَيمانَ الأُسْتُوَائيُّ الخَبُوشَانيُّ، أبو حَارِثٍ الأَثَريُّ[4].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ نَبيلٌ، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي بمدينة (نَيسابور)، سنةَ نَيِّفٍ وثلاثين وأربع مئةٍ.

رَحَل في طَلَب العِلم إلى سائر بُلدان إقليم (خراسان) وما حَولها، واجتَهَد في جَمعِه وتَحصيلِه؛

---

(١) انظر «مُعجَم ابنِ عَسَاكِرَ»: (٥٩٢)، و«تاريخ دمشق»: ٢٢/٩٤-٩٥، و٥٢/٥١-٥٢، و٦٠/٢٣٩-٢٤٠.

(٢) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٢٤٤، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/٧٤٠.

(٣) انظر كتاب «الأربعين المرتَّبة على الطَّبقات الأربعين» لعليِّ بن المُفَضَّل المقدسيِّ: ص٢٨٤-٢٨٥، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (١٠٩)، ولترجمةِ حَامدٍ انظر «ذَيل طبقات الحَنابلة» لابن رَجب (ط. العثيمين): ٢/٤١٥، و«المَقصَد الأرشد»: ١/٣٥٢.

(٤) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٤٧، و«الأنساب»: ٢/٣٢١ = (الخَبُوشَانيُّ)، و«معجم البلدان»: ٢/٣٤٤، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٦٠٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى (خَبُوشَان)، ويُقال لها: (خُوْجَان) أيضًا، وهي بلدةٌ قريبةٌ من مدينة (نَيسابُور)، وهي البلدةُ المَركزيَّةُ في مَنطقة (أُسْتُوَا)، انظر «معجم البلدان»: ١/١٧٥، و٢/٣٩٩، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٣٥.

فنَسَخ بيدِه المصنَّفات الطِّوال قبلَ غيرِها، وكان كتابُ «الجامع» في صَدارةِ قائمةِ مَسموعاتِه، فسمعَه من أبي الهيثم، ولم تذكر المصادر إن كان قد حدَّث بالكتابِ ورَواه أمْ لا، فالله أعلم.

[ب]. ذِمْرُ بنُ الحُسَينِ بنِ مُحمَّدٍ البَغداديُّ، أَبو الحُسَينِ ابنُ الكَبَّاشِ[1].

شَيخٌ مَقبولٌ، كان مَيَّالًا للعنايةِ بعِلم الكَلام.

وُلد بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ أربعٍ وستِّين وثلاث مئةٍ.

طلَبَ العِلم في حَداثتِه؛ فرَحل بسببٍ من ذلك متغرِّبًا إلى بُلدان ما وراء النَّهر، فمَكث هناك دَهرًا طَويلًا في التَّحصيل، ثمَّ عادَ إلى مدينة السَّلام بعدَ سنة ثلاثين وأربع مئةٍ، وكان كتابُ «الجامع» من ضمن ما حصَّله سَماعًا على أبي الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ بقريته (كُشميهَن)، لكنَّه -على ما يبدو من مصادر ترجمته- لم يحدِّث بالكتاب عنه ولا رَواه، فالله أعلم.

قال الإمامُ أبو بَكرٍ الخطيبُ البَغداديُّ: (إنَّما كَتَبنا عَنه مِن تَخريجٍ خرَّجَه له بَعضُ أصحابِ الحديثِ ببلاد العَجَم، وكان يَحفَظُ أَحاديثَ يَروِيها مِن حِفظِه ... سَمِعنا مِن ذِمْرٍ ببَغدادَ في سَنة سَبعٍ وثَلَاثينَ وأَربع مئةٍ، وخَرَج مِن عِندِنا إلى البَصرة في ذلك الوَقتِ، وغَابَ عَنَّا خَبرُه).

[ج]. عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ البَصريُّ ثمَّ البَغداديُّ، أَبو الحَسَنِ المالِكيُّ[2].

شَيخٌ مَقبولٌ، صَحيحُ السَّماعِ.

وُلدَ بمدينة (البَصرة)، قَبلَ سنة سَبعين وثلاث مئةٍ[3].

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بلدان إقليم (خُراسان) وما حولَه، فسمعَ كتابَ «الجامع» من أبي الهَيثَمِ، ثمَّ عاد إلى أرض العِراق فاستَوطَن مدينةَ السَّلام (بَغداد)، حتَّى وافاه الأَجلُ فيها، ليلةَ الأَربعاء، السَّادس من شَهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ تسعٍ وثلاثين وأربع مئةٍ.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣٧٩/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ١٥٩/٧، و«الأنساب»: ٢٥/٥ = (الكَبَّاش)، و«توضيح المشتبه»: ٢٨١/٧، واسمُه بكَسر الذَّال المُعجَمة، وسكون الميم، آخِرُه راءٌ، ومعناه: الرَّجلُ الشُّجاع الذَّكيُّ الشَّهم، انظر «تاج العروس»: ٣٨٨/١١ = (ذ م ر).

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٣٩/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) لم يُشر الإمامُ الخطيبُ إلى سنة ولادتِه، واستَنبطناها باحتمال كَونِ المالكيِّ في سِنِّ العشرين عندما رَحَل فسمعَ من أبي الهَيثم، والله أعلم.

ومن الواضح أنَّ الرَّجلَ كان ميَّالًا للعُزلة، خاملَ الذِّكر؛ فلم تنتشر الرِّوايةُ عنه، ولا ذَكَره أحدٌ إلَّا الإمامُ أبو بكرٍ الخطيبُ البَغداديُّ، والله أعلم.

[د]. أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ العَزِيزِ بنِ شَاذَانَ البَجَليُّ، أَبو مَسعُودٍ الرَّازيُّ ثُمَّ النَّيسابُوريُّ[1].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، رَفيعُ المَنزلة، متَّفقٌ علَيه.

وُلد بمدينة (نَيسابُور)، سنةَ اثنتَين وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة (بُخارَى)، في شهر (المُحرَّم)، سنةَ تسعٍ وأربَعينَ وأربع مئةٍ.

أَلزَمَه أبوه[2] مَحجَّةَ طَلَب العِلمِ وتَحصيلِه منذُ نُعُومة أَظفارِه، ثمَّ نَخَبَ البِلادَ بنَفسِه وجابَ الآفاقَ في سبيل ذلك؛ فثَرَّى بكَثرةِ ما حصَّله منه، وأَثرى من ذلك مَجالسَ العِلم الَّتي كان يَعقِدُها لنَشرِه وتَبليغِه في شَتَّى البُلدان الَّتي كان يَزورُها تاجِرًا بَعدُ، وقد كان كتابُ «الجامع» من بين أَهمِّ المصنَّفات الَّتي حازَها إلى خِزانتِه؛ حيثُ سمعَه من أبي الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ[3]، لكنَّ الرِّوايةَ عنه في هذا المَجال غيرُ مَعروفةٍ ولا مسجَّلةٍ في دَواوين التَّراجم، فلعلَّها اندَثَرت لاحِقًا ضمنَ ما اندَثَر من التُّراث، والله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ جُرجان» (ط. المُعلِّميِّ): ص٨٥، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٩٣-٩٤، و«الأنساب»: ٢٨٥/١ = (البَجَليُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٧٣٢/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٦٢/١٨، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٢٥/٣، وقد زادَ في نَسبه الإمام حَمزةُ السَّهميُّ في «تاريخ جُرجان» اسمَ رجلٍ؛ فقال في سياقِه: (... بن عَبد العَزيز بن أبي بكر بن شَاذان)، وزادَ الإمامُ ابنُ السَّمعانيِّ بدَلَها: (بن أبي عُمَر) [وفي نُسخةٍ: (أبي عَمرو)، كما في هامش طبعة العلَّامة المُعلِّميِّ: ٨٦/٢]، وأبو بَكرٍ هي كُنيةُ والدِ أبي مَسعُودٍ، فلعلَّه قد اشتَبَه على ذِهن السَّهميِّ، فالله أعلم.

(٢) كان واعظًا صُوفيًّا مُحبًّا للعِلم جَوَّالًا في طَلبِه ونَشرِه، علَى ضَعفٍ وقِلَّة ضَبطٍ وغَفلةٍ فيه؛ أَورَدَته مَظانَّ الرِّيبة والتُّهمة، توفِّي بمدينة (نيسابور)، سنةَ سِتٍّ وسَبعين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٤٩٥/٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ٢٤٢/٥ = (المُذكِّر)، و«تاريخ الإسلام»: ٤٣٣/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٦٤/١٦، و«لسان الميزان»: ٢٥١/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٣) ذَكَر ذلك عَبدُ الغافرِ الفارسيُّ في ترجمته من كتابه «السِّياق لتاريخ نَيسابور»، وذكَرَ أنَّ أبا مَسعُودٍ قد سمعَ أيضًا من أبي عَليٍّ ابنِ شَبُّويَه، دون أن يبيِّن إن كان قد سمعَ كتابَ «الجامع» منه أيضًا أَمْ لا، فالله أعلم.

[هـ]. **سَعِيدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ بَحِيرِ بنِ نُوحِ بنِ حَيَّانَ بنِ مُختَارٍ البَحِيريُّ، أَبو عُثمَانَ النَّيسابُوريُّ المُزَكِّي**[١].

ثقةٌ ثَبتٌ، وَجيهٌ فاضلٌ، نَبيلُ المَنزلة، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (نَيسابور)، في شَهر (ذي القَعدة)، سنةَ أربعٍ وسِتِّين وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، ليلةَ الثَّالثِ من شَهر (رَبيعِ الآخِر)، سنةَ إِحدَى وخَمسين وأربع مئةٍ.

نشأَ في عائلةٍ عِلميَّةٍ مَرموقةِ المَكانةِ؛ فتدَرَّج في مَدارجِها طالبًا للعِلم، جَوَّالًا في تَحصيلِه، رَحَّالًا في سبيلِه إلى الآفاق، وفي مدينة (مَرو) -خِلالَ ذلك التَّجوال- سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ، وقد اتَّخذ لنَفسِه من الكتابِ نُسخةً علَى سَنَن أهلِ العِلم في ذلك، وقد نَقَل عن هذه النُّسخة تلميذُه الإمامُ أبو بكرٍ البَيهَقيُّ[٢]، وشَحَّت المصادرُ بالبيان إن كانَ أبو عُثمانَ قد حدَّث بالكتاب ورَواه للطَّلبة أم لا، مع أنَّهم ذَكَروا أنَّه قد جَلَس للإملاءِ في مَجلسِ أَخيه عَمرٍو أبي عَبد الرَّحمنِ بعدَ وَفاتِه، فلعلَّه رَوَى الكتاب في هذا المجلسِ، فالله أعلم[٣].

[و]. **اللَّيثُ بنُ الحَسَنِ بنِ اللَّيثِ بنِ مُحمَّدِ بنِ زِيَادِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَحْمُوْيَه اللَّيثيُّ، أَبو الحَسَنِ السَّرخَسيُّ الشَّافعيُّ البزَّازُ**[٤].

ثقةٌ جَليلٌ، فَقيهٌ فاضلٌ، نَبيلُ المنزلةِ، رَفيعُ القَدر، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي بمدينة (سَرْخَس) -علَى ما يَبدُو- بعدَ سنةِ خَمسينَ وأربع مئةٍ؛ فإنَّ الإمامَ أبا سعدٍ ابنَ السَّمعانيِّ قد ذَكَر عددًا من الرُّواة عنه قد وُلدوا قُرابةَ سنةِ أَربعينَ وأَربع مئةٍ[٥]، فالله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «المنتخب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٢٣٢، و«الأنساب»: ٢٩١/١ = (البَحِيريُّ)، و«التقييد»: ١٨/٢، و«تكملة الإكمال»: ٣٧٢/١، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٤٥٧/٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٨/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠٣/١٨، وهو أخو أبي عَبدِ الرَّحمنِ عَمرٍو الَّذي تقدَّم ذِكرُه قريبًا بالرَّقم: [ع] ص٣٥٦.

(٢) انظر كتابه «بيان خطأ من أخطأ على الشَّافعيِّ»: ص٣٣٤.

(٣) ذَكَر الحافظُ ابنُ نُقطةَ أنَّ أبا عثمان قد حدَّث عن أبي الهَيثَم في فوائدِه، انظر «التقييد»: ١١٠/١، فكأنَّه لم يتبيَّن له سماعُ أبي عثمان لكتاب «الجامع» من أبي الهَيثَم، والله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابور»: ص٤٧٠ (ط. دار الفكر/ونصُّ الكتاب فيها أتمُّ).

(٥) انظر «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٩٣٦/٢ و١٢٢٩، و١٧٧٧/٣-١٧٧٨، أو «التَّحبير في المعجم =

لم يذكُره أحدٌ ضمنَ رواةِ كتاب «الجامع»، علَى أنَّه قد وُصفَ بالرِّحلةِ في طَلب العِلم وتَحصيلِه، وقد بَلَغ في تَجوالِه في سبيل ذلك إلى مدينةِ السَّلام (بَغداد)[١]، فدخُولُه إلى مدينة (مَرو) -حيثُ يُقيم أبو الهَيثَم- محتمل، وقد ذَكَر الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ ما يدُلُّ على سماعِه للكتابِ منه؛ فقد أَورَدَ من طريقه حديثًا يَرويه عن أبي الهَيثَم بإسنادِه إلى كتاب «الجامع»[٢]، وقد رَوَاه عن أبي الحَسَنِ الخطيبُ الإمامُ إسمَاعِيلُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ الزَّاهِريُّ، أَبو القَاسِمِ الدَّنْدَانَقَانيُّ (المولودُ سنةَ ٣٩٧ هـ، والمتوفَّى سنةَ ٤٨٨)[٣]، والله أعلم.

بقي أن نُنَبِّه إلى طريق عن الكُشْمِيهَنيِّ ذُكِرَ في أسانيد المتأخِّرين دون المُتقدِّمين ممَّا يعني احتمالَ الوهم وتركيب الإسناد فيه، وهو:

[*]. سَعِيدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ نُعَيمٍ النَّيسَابُوريُّ، أبو عُثمانَ الصُّوفيُّ العَيَّارُ.

توفِّي سنةَ سَبعٍ وخَمسينَ وأربع مئةٍ.

تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رواة كتاب «الجامع» عن (أبي عليٍّ الشَّبُّويِّ)[٤]؛ لاشتهارِه بذلك في الأَوساط العِلميَّة، أمَّا روايتُه للكتابِ عن أبي الهَيثَم الكُشْمِيهَنيِّ؛ فغيرُ معروفةٍ ولا مذكورةٍ في المُصنَّفات المختصَّة، إنما ذكره ابن المِبْرَد في «النِّهاية في اتِّصال الرِّواية» فيمن اتصل له الصحيح من طريقهم عن الكُشْمِيهَنيِّ[٥]، وإن كان سماعَه من الكُشْمِيهَنيِّ مُحتَمِلٌ، فالله أعلم.

= الكبير»: ١/٣٦٤، و٢/٣٣٥-٣٣٦، ولسماع بعض أهل العلم منه بمدينته (سَرخَس) انظر «الأنساب»: ٤/٣٣٦ = (الفَارُوْزيُّ)، و«تاريخ إربل»: ١/٢٠٥.

(١) ودَخَل مدينة (واسط) أيضًا، انظر «معجم ابن عساكر»: (٨٦٧).

(٢) انظر «القند»: ص٦٦٥، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٢٩٧٥ و٣٧٠٢).

(٣) انظر لترجمته «الأنساب»: ٣/١٢٦ = (الزَّاهِريُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٥٩٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، وهو منسوبٌ إلى (دَنْدانَقَان)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (مَرْو)، انظر «الأنساب»: ٢/٤٩٧، و«معجم البلدان»: ٢/٤٧٧، أمَّا (الزَّاهريُّ)؛ فهي نسبةٌ عُرِف بها أبوه؛ لأنَّه كان قد رَحَل إلى الفقيه أبي عَليٍّ زاهِر بن أَحمَدَ السَّرخسيِّ ولازمَه وتَفقَّه على يدِه.

(٤) انظر ص٣١٥.

(٥) «النِّهاية في اتِّصال الرِّواية» لابن المِبْرَد: ص٢٤٦ و٢٥٧ = (٤٠٥ و٤٢٤).

[٩]. رِوايةُ أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ (حوالي ٣٠٥-٣٩١)

(تاريخ السماع: ٣٢٠)

هُوَ إِسمَاعِيلُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ حَاجِبِ بنِ مُحمَّدِ [بنِ أَحمَدَ] بنِ خَمَانَةَ -ويُقالُ: ابنُ أبي خَمَانَة[1]- الخَمَانيُّ الحَاجِبيُّ، أبو عَليٍّ السُّغْديُّ الكُشَانيُّ الدِّهْقَانُ[2].

ثقةٌ صَدُوقٌ، نَبيلٌ فاضلٌ، جَليلُ القَدرِ.

وُلدَ بقرية (كُشَانِية)، في حُدُودِ سنةِ خمسٍ وثلاث مئةٍ؛ فقَد كان طالبًا للعِلم بقريتِه (كُشَانية) يَسمَعُ مِن مَشايِخها سنةَ سِتَّ عَشرةَ وثلاثِ مئةٍ[3]، بل إنَّه قد أَدرَكَ السَّماعَ بمدينة (سَمَرقَند) من نَصْرِ بنِ الفَتْحِ بنِ يَزيدَ بنِ سالمٍ العَتَكيِّ (المتوفَّى سنةَ ٣١٦)[4]، وكان بصُحبة أبيهِ في رِحلتِه إلى مدينة (بُخارَى) سنةَ سِتَّ عشرةَ وثلاث مئةٍ، وكان أبوه يَحملُه أَحيانًا[5]، وقد

---

(١) انظر «توضيح المشتبه»: ٤١٧/٢، وهي بفَتح الخاء، على وَزن (أَمانة).

(٢) انظر لترجمته «المُؤتَنِف تَكملةَ المُؤتَلِف والمُختَلِف» للخطيب البَغداديِّ: ق ١٢٨/أ = (باب الكِسَائي والكُشَاني)، و«الإكمال»: ١٨٥/٧، و«الأنساب»: ١٤٩/٢ و٣٩٦ = (الحاجبيُّ والخَمَانيُّ)، و٧٣/٥ = (الكُشَانيُّ)، و«تكملة الإكمال»: ٢٧٨/٢ و٣٥٧، و«تاريخ الإسلام»: ٦٩٨/٨ و٧١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٨١/١٦، و«توضيح المشتبه»: ٤١٧/٢، و٦/٣، و٣٣٢/٧-٣٣٣، وما بين المعقَّفتَين زيادةٌ ثابتةٌ في سِياق نسَبِه، كما في «الأنساب»: ٣٩٦/٢ = (الخَمَانيُّ)، و«اللُّباب في تَهذيب الأنساب»: ٤٥٩/١، وانظر «شرح السُّنَّة» للبَغَويِّ: ٣٢٧/١٤ = (٤١٤٠)، وهو منسوبٌ إلى (كُشَانيَة)، بضمِّ الكاف، وقيل: بفَتحها، وهو الَّذي استَظهَره ياقوتٌ الحَمويُّ، وهي بَلدةٌ مُحصَّنةٌ تابعةٌ لناحية (السُّغْد) الواقعة بين مدينتَي (سَمرقَند وبُخارَى)، وهي تَقَع علَى بُعد اثنَي عشرَ فَرسخًا من مدينة (سَمَرقند)، وعلى بُعد يومَين من مدينة (بُخارَى)، انظر «معجم البلدان»: ٢٢٢/٣-٢٢٣ و٤٠٩، و٤٦١/٤، و«نزهة المشتاق»: ٥٠٣/١، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٥٠٩.

(٣) انظر «القَند في ذِكر علماء سَمرقَند»: ص٢٥٥.

(٤) انظر لترجمته «الأنساب»: ٥٢٥/٥ = (المربِّعي)، و«تاريخ الإسلام»: ٣١٤/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«لسان الميزان»: ٢٦٥/٨ (ط. أبي غدَّة)، ولرواية الكُشَانيِّ عنه انظر «فضائل القرآن» للمُستَغفريِّ: (٤٩٨)، و«القَند»: ص٨٠.

(٥) انظر «الأنساب»: ١٦٣/١ = (الإِشْتِيْخَنيُّ)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٢١/١٦، وانظر ما تقدَّم تحقيقُه أثناءَ الكلام عن رواية ابنِ مَتٍّ الإشتيخَنيِّ للكتاب عن الإمام الفَربريِّ، ص٣٢٧.

أَدرَكَ بها السَّمَاعَ من مَهيبِ بنِ سُلَيمٍ الكَرْمِينيِّ (المتوفَّى قُرابةَ سنةِ ٣١٧)[١]؛ وهذا يَقتَضي أنْ يَكونَ وقتَها مُدرِكًا مُمَيِّزًا في العَاشرةِ أَو أَكثرَ من سِنيِّ عُمرِه، والله أعلم.

وقد توفِّي بقريتِه نَفسِها، سنةَ إِحدَى وتِسعِينَ وثَلَاثِ مئةٍ[٢]؛ فكَان بذلكَ -كمَا وَصَفه أهلُ العِلم- آخِرَ مَن حدَّث بكتاب «الجامع» عن الإمام الفَرَبريِّ في الدُّنيا وفاةً؛ وبسببٍ من ذلكَ كانَت الرِّحلةُ إِلَيه مُكَثَّفةً خِلَالَ السَّنتَين الأَخيرَتين من سَنَواتِ حياتِه، وإلَّا فإنَّه كان معروفًا بروايةِ الكتابِ قَبلَ ذلك التَّفرُّد بزَمَنٍ مَديدٍ؛ وقَد كان الكتابُ يُقرأُ عليه في حَياةِ كِبار أصحابِ الإِمام الفَرَبريِّ[٣].

وكان أبو عَليٍّ قد سمعَ الكتابَ من الفِرَبريِّ -بقريتِه (فَرَبر)- مرَّتَين[٤]:

الأُولَى: سنةَ سِتَّ عَشرةَ وثلاث مئةٍ، وكان فيها صَغيرًا بصُحبة أَبيه[٥]، وهذه هي نَوبةُ السَّماعِ الَّتي كانَ الفَقيهُ أبو بَكرٍ ابنُ مَتٍّ الإِشْتِيخَنيُّ يُشيرُ بها إلى ضَعفِ روايةِ أبي عَليٍّ للكتابِ؛ مُستَصغِرًا سِنَّه فيه[٦]، بَلْ إنَّ أبا عَليٍّ نَفسَه ما اعتَدَّ بسَماعِه للكتابِ في هذه المرَّةِ، ولا اعتَمَد علَيها، ولا اطمَئَنَّ للاتِّكاءِ عَليها في رِوايتِه للكتابِ؛ فما كَان يَذكُرُها ولا يُشيرُ إلَيها وَقتَ تَحديثِه به؛ لذلك فهي نَوبةٌ مَغمورةٌ غَيرُ مَشهورةٍ في الأَوساط العِلميَّة الَّتي تَناوَلَت رِواياتِ الكِتاب بالبَحثِ والتَّمحيصِ، والله أعلم.

---

(١) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ أصحابِ الرِّوايات المُندَثرة لكتاب «الجامع» عن الإمام البُخاريِّ ص١٤٩، ولرواية الكُشَانيِّ عنه انظر «فضائل القرآن» للمُستَغفريِّ: (٩٨ و٦٧٤ و٦٨٤ و١٠٨٧ و١٣٦٥)، و«دلائل النُّبوَّة» له أيضًا: (١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢١٨ و٥٣٥ و٥٩٧ و٦٣٧)، و«القَند في ذِكر علماء سَمَرقند»: ص٣٧٤، وقد سمعَ منه الكُشَانيُّ في قريتِه (خُدِيمَنكَن) بمدينة (بُخارَى)، كما في «القند»: ص٢٢٠.

(٢) هذا هو التَّاريخُ الَّذي سَجَّله تلميذُه الإمامُ أبو سَعدٍ الإدريسيُّ، وقد قيل: إنَّه توفِّي سنةَ اثنتَين وتِسعينَ وثلاث مئةٍ، وأبو سَعد أَدرى وأَخبَرُ بحال شيخِه، سِيَّما وقد آزَرَ قولَه السَّهميُّ، والله أعلم.

(٣) انظر «الأنساب»: ١/١٦٣ = (الإِشتِيخَنيُّ)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٥٢١؛ ففيهما حكايةٌ تدلُّ علَى كَون الكتاب كان يُقرأُ على الكُشَانيِّ قَبلَ سنةِ ثَمانينَ وثلاث مئةٍ، والله أعلم.

(٤) هذا التَّفصيلُ لم يتنبَّه إلَيه أحدٌ ممَّن تكلَّم عن روايات «الجامع» فيما نَعلَم، والله أعلم.

(٥) انظر «الأنساب»: ١/١٦٣ = (الإِشتِيخَنيُّ)، و٢/١٤٩ = (الحاجبيُّ).

(٦) تقدَّم نَقلُ الحكاية عنه في هذا الصَّدَد، أثناءَ الكلام عن روايتِه برقم: [٦].

والأُخرَى: سنةَ عِشرينَ وثلاث مئةٍ[1]، في السَّنة التي مات فيها الفِرَبريُّ، وهذه النَّوبةُ هي المَشهُورةُ المَعروفةُ في تَحديدِ سنةِ سَماعِه للكتابِ؛ لأنَّه كان يَعتمِدُ علَيها ويَستَنِدُ إلَيها مُستَجِيزًا بها رِوايةَ الكتابِ وتَبلِيغَه للطَّلبةِ.

وقد انفَرَد أبو عَليٍّ بنَقلِ زِيادَتَينِ في روايتِه عن الإمام الفِرَبريِّ لم ينقُلهما أَحدٌ غيرُه من رُواةِ الكتابِ[2]؛ ممَّا يدُلُّ علَى ضَبطِه وإتقانِه وتَيقُّظِه وَنباهَتِه وتَدقيقِه في المقابَلة بينَ النُّسَخ وَقتَ تَلقِّيه وسَماعِه للكتابِ[3]، والله أعلم.

وإلى ذلك؛ فإنَّ الألسُنَ قد اتَّفقَت علَى تَوثيقِ أبي عَليٍّ، واطمأَنَّت النُّفُوسُ إلى قَبولِ رِوايته للكتابِ واعتِمادِها؛ ما حَدَا بأَحَدِ المُجازِفين إلى ادِّعاءِ السَّماعِ منه؛ طَلبًا للشُّهرةِ والنُّبُوغِ في الأَوساطِ العِلميَّة[4]، وقد كان أبو عَليٍّ -عَلَى ذلكَ- دَؤُوبًا في نَشر العِلم، حَريصًا علَى تَبليغِه، مُواظِبًا علَى ذلك -رَغْمَ مَرضِه وضَعفِ جَسدِه- إلى أَواخِرِ أَيَّام حياتِه[5]، فسمعَه

---

(١) انظر «التقييد»: ٢٠٣/١.

(٢) للزِّيادة الأُولى انظر «تُحفة الأشراف»: ٤٤٦/٥ = (٧١٢٩)؛ حيثُ نَقَلَ إسنادَ حديثٍ لم ينبِّه إليه شُرَّاح «الجامع»؛ فلعلَّهم لم يَقِفوا علَى رواية الكُشَانيِّ للكتاب، أو لم يتبيَّن لهم مَوضعُه، والأشبَهُ أن يكونَ محلُّه بعَقب الحديث بالرَّقم: (٧١٣٨)؛ فقد ساقَه الإمامُ البُخاريُّ عن إسماعيلَ بنِ أَبي أُوَيسٍ عن مالكٍ عن عَبدِ الله ابن دِينارٍ به، ثمَّ ساقَه -كما في رواية الكُشَانيِّ- عن قُتَيبةَ بن سَعيدٍ عن إسماعِيلَ بنِ جَعفرِ بنِ أَبي كَثيرِ المَدَنيِّ عن عَبدِ الله بن دِينارٍ به؛ إذ غيرُ مُستَبعَدٍ أن يَكونَ الإمامُ البُخاريُّ ؒ قد أَشارَ مُعلِّقًا بهامش نُسختِه -أو مُنبِّهًا في مَجالسِ السَّماع- إلى روايةِ قُتيبةَ هذه؛ تَقويةً لها أو تَنويعًا للأسانيد، فنَقَل الإمامُ الفَربريُّ تلكَ الإشارةَ إلى هامش نُسختِه؛ فاعتَمَدها الكُشانيُّ في روايتِه؛ لكون الحديثِ مَشهورًا من رواية قُتَيبةَ بإسنادِه [أخرجه عنه الإمام مُسلمٌ: (١٨٢٩)، وغيرُه]، وأَعرضَ عن نَقلِها الباقونَ، كما مرَّ لذلك أَخَواتٌ، وهو تصرُّفٌ من الكُشانيِّ دالٌّ علَى ما استَنبطناه، والله أعلم، وللزِّيادة الأُخرى انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٤٦٦/٢، و«تغليق التَّعليق»: ٣٨١/٢، و«إرشاد السَّاري»: ٢٢١/٢؛ حيث زادَ نَقلَ عبارةٍ عَقبَ حديثٍ.

(٣) يُضافُ إلى ذلك ما حَكَاه هو عن الإمام الفَربريِّ في تَحديدِه لسَنوات سَماعِه للكتابِ من الإمام البُخاريِّ بقريته (فَربر)، وقد سبق ذكرها، وانظر «التقييد»: ١٣٢/١.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٥١٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٨٦/١٨، و«الجَواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٢٣/٣، و«لسان الميزان»: ٢٥٢/٦ و٥٣٩ (ط. أبي غدَّة).

(٥) كان في مدينة (بُخارَى) قبلَ أن يموتَ بيومٍ أو يومَين، انظر «الأنساب»: ١٥٠/٢ = (الحاجبيُّ)، وقد أَجازَ بجَميعِ مَسموعاتِه -بعدَ رجُوعِه من هناكَ مريضًا- أَحَدَ طَلبة العِلم من أبناء مدينة (بَلخ) الرَّاحِلين إلى (كُشَانية) للقائِه، =

منه -بسببٍ من ذلك- جَمعٌ غَفيرٌ من طَلبة العِلمِ وحَمَلتِه الَّذين رَحَلوا إلَيه من شتَّى الأَقطارِ، وانصَبُّوا عَلَيه من سائرِ الآفاقِ، وقد حَفِظَت لنا كتبُ التَّراجمِ والرِّواية أَسماءَ الكَثيرينَ منهم، وهم[1]:

[أ]. طَاهِرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ خُشْنَامَ بنِ الحُسَينِ بنِ مَعرُوفِ بنِ شُجَاعِ بنِ كِدَامٍ الخُشْنَاميُّ، أبو الحَسَن النَّسَفيُّ الصُّوفيُّ[2].

وُلدَ بمدينة (نَسَف)، في حُدود سنةِ خَمسٍ وسِتِّينَ وثَلاثِ مئةٍ[3].

وتوفِّي بها شَابًّا، لَيلةَ الجُمُعة، سَلْخَ شَهر (جُمَادَى الأُولَى)، سنةَ سَبعٍ وتِسعِينَ وثلاث مئةٍ.

وكان قد رَحَلَ في طَلب العِلم وتَحصيلِه إلى شتَّى بُلدان الشَّرق في رَيْعَانِ فُتوَّته سنةَ ثَلاثٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ، فسمعَ -ضمن ما سمعَ- كتابَ «الجامع» من أبي عَليٍّ بقريتِه (كُشَانية)، ويبدو أنَّه لم يَروِه عنه؛ فقَد عاجَلَته المنيَّةُ قَبلَ أَوانِ تصدُّره للرِّوايةِ، والله أعلم.

[ب]. عَطِيَّةُ بنُ سَعِيدِ بنِ عَبدِ الله [بن مَنصُورٍ] الأَندَلُسيُّ القَفْصِيُّ، أبو مُحمَّدٍ الصُّوفيُّ[4].

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، إمامٌ نَبيلٌ، زاهدٌ عابدٌ فاضلٌ، كبيرُ المَحلِّ، رَفيعُ المَكانةِ، متَّفَقٌ علَيه[5].

= وكان مُرابطًا بها في انتظارِه، انظر «الأنساب»: ٣٥٣/٤ = (الفَرَّاء)، ولضَعف جسدِه ومَرضِه انظر «الأنساب» أيضًا: ١٦٣/١ = (الإِشتِيخَنيُّ).

(١) اكتَفَينا في هذا الجَردِ بسَرد أسماءِ مَن صُرِّح بسمَاعِهم للكتابِ من أبي عَليٍّ الكُشانيِّ، أو مَن اقتَبَسُوا من روايتِه واعتَمَدوها فيما ينقُلونَ -بأَسانيدِهم- من نصوصِ كتابِ «الجامع» ورواياتِه ضمنَ مصنَّفاتِهم، ولم نَستَوعِب تسميةَ كلِّ مَن وُصفَ بالسَّماع منه مُطلَقًا؛ لكونِه كان واسعَ الرِّوايةِ كثيرَ المَشايخ غيرَ مُنحَصِر النَّقل بكتاب «الجامع» فقط، رَغمَ كَونِ الكتابِ أعلى مَرويَّاتِه ولا رَيبَ.

(٢) انظر لترجمته «القَند»: ص٢٨٢ = (٤٥٣)، و«الأنساب»: ٣٧٣/٢ = (الخُشْنَاميُّ).

(٣) قدَّرنا سنةَ مَولدِه استنباطًا من كَونِه قد مات شابًّا؛ أيْ قد جاوَز الثَّلاثينَ من عُمُره، والله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٢٧٥/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«جذوة المقتبس»: ص٤٦٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الصِّلة» لابن بَشكُوَال (ط. بشَّار عوَّاد): ٦٨/٢، و«بغية الملتمس»: ٥٦٦/٢ (ط. الأَبياريِّ)، و«التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ٣١٦/٣ [وما بين المعقَّفتَين زيادةٌ منه]، و«تاريخ الإسلام»: ١٢٢/٩ و١٣١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤١٢/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٠٨٨/٣، وهو منسوبٌ إلى مدينة (قَفْصَة) المَغربيَّة.

(٥) لا يؤثِّرُ في جَلالتِه وثِقتِه وعَدَالتِه ما ذَكَره العلَّامةُ ابنُ عِراقٍ من أنَّ الحافظَ ابنَ الجَوزيِّ قد اتَّهم عَطيَّةَ بسَرقةِ =

توفِّي في (مكَّة المُكرَّمة) مُجاوِرًا، سنةَ سَبعٍ وأربعِ مئةٍ[1].

طافَ الآفاقَ وجَابَ البِلَادَ في طَلَبِ العِلم وتَحصيلِه، فاجتَمَع لَدَيه من أُمَّهاتِ الرِّوايةِ والنَّقل الكثيرُ، وكان كتابُ «الجامع» من أَعيانِ ذلك الجَمعِ الوَفير؛ حيثُ سمعَه من أبي عَليٍّ بقريتِه (كُشَانية)، وقد حدَّث به عنه -ضمنَ ما حدَّث به[2]- أثناءَ استِقرارِه بـ(مكَّة المُكرَّمة) مُجاورًا في أَواخِرِ سِنيِّ حَياتِه[3]، وسمعَه منه طلبةُ العِلم هناكَ بقراءَة الحافظِ أبي العَبَّاسِ أَحمَدَ ابنِ الحَسَن بنِ بُنْدَار بنِ إبراهيمَ الرَّازيِّ، ولم تَحفَظ لنا كُتبُ التَّراجمِ ذِكرًا لرُواةِ الكتابِ عن أبي مُحمَّدٍ، والظاهر أنَّ شُهرةَ الحافظِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ وروايتَه للكتاب قد طَغَت فغَطَّت علَى الكَثيرين من رُواتِه في الحَرَم المكِّيِّ الشَّريف، هذا عِلَاوةً علَى ما ذَكَره أهلُ العِلم من تَجنُّبِ رُواةِ العِلم -المَغاربة خُصُوصًا- الأَخذَ والسَّماعَ من أبي مُحمَّدٍ؛ لاختلافِهم معَه في بعض المسائل الفقهيَّة، ممَّا أَدَّى بالنَّتيجة إلى قِلَّةِ الرِّواية عنه عُمُومًا بل اندثارِها، والله أعلم.

= الحديثِ ووَضْعِه، انظر «تنزيه الشَّريعة المرفوعة»: ١/ ٨٥؛ فإنَّ هذا من ابن عِرَاقٍ نَقلٌ غيرُ سَديدٍ، وتصرُّفٌ بعبارة ابن الجَوزيِّ غيرُ دَقيقٍ صارفٌ لها عن وَجهها؛ فقد أَورَدَ ابنُ الجَوزيِّ ﵀ في كتابه «الموضوعات» ٢/ ١٨٦-١٨٧ (ط. أضواء السَّلَف)] حديثًا ساقَه من رواية الإمام الحاكم النَّيسابُوريِّ، عن عَطيَّة، عن القاسمِ بنِ عَلقَمَة، عن عُثمانَ بن جَعفرٍ، عن إبراهيمَ بن عَبدِ الله الصَّاعِدِيِّ، عن ذي النُّون المصريِّ، بإسنادِه إلى عَليٍّ ﵁ مَرفوعًا بحديثٍ باطلٍ، ثمَّ قال: (هذا حديثٌ مَقطوعٌ مَوضوعٌ، أَحَدُ [تصحَّفت في المطبوع إلى: أُخِذ] مَن بَين الحاكم وذي النُّون قد وَضَعَه، أو سَرَقَه مِمَّن وَضَعَه، وإبراهيمُ بنُ عَبدِ الله مَتروكٌ) اهـ، فأنتَ تَرَى أن عبارتَه مُطلقةٌ تَدُلُّ علَى جَهلِه وقتَ التَّعليقِ بحال الرِّجال الثَّلاثة المذكورين في السَّنَد بينَ الإمام الحاكم وذي النُّون المصريِّ غيرِ إبراهيمَ الصَّاعديِّ، فقَد قالَها احتياطًا للبَحث والتَّدقيقِ في أحوالِهم، ونبَّه إلى مَوطن الرِّيبة عندَه بتَضعيف الصَّاعديِّ، فلا يصحُّ والحالُ هذه حَصرُ التُّهمة في أَحَد الأطرافِ دونَ تَمحيصٍ ونَظَرٍ، وقد تبيَّنت لنا ثقةُ عَطيَّةَ وجَلَالتُه، فأَصبَح إخراجُه من دائرة الاتِّهام هو التصرُّف الصَّحيح، فتأمَّل، والله الموفِّق.

(١) وقيلَ: سنةَ ثَمانٍ -وقيلَ: سنةَ تسعٍ- وأربع مئةٍ، وما ذَكَرناه هو الَّذي حَكاه رَفيقُه الإمامُ أبو عَمرٍو الدَّانيُّ.

(٢) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٤/ ٦.

(٣) يبدو أنَّه قد استَوطَنها في حُدُود سنة أربع مئةٍ؛ لأنَّ البَغداديِّين كانوا يظنُّون أنَّه قد توفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربع مئةٍ، وما تطرَّق ذلك الظَّنُّ إلَى أذهانِهم إلَّا لانقطاع أخبارِه عنهم في تلكَ السَّنة، وقد كانت مدينةُ السَّلام (بَغدادُ) محطَّتَه الأَخيرةَ قبلَ توجُّهه إلى البيت الحرام، والله أعلم.

[ج]. مُحمَّد بن أَحمدَ بن محمَّد بن سُلَيمانَ البُخاريُّ، المَعروف بـ(غُنْجَار)[1].

إمامٌ حافظٌ مشهورٌ، له كتابُ «تاريخ بُخَارَى»، توفِّي بها، سنةَ اثنتَي عشرةَ وأربع مئةٍ.

مَعروفٌ بسَماعِه من أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ[2]، رَوَى كتابَ «الجامع» عنه[3].

[د]. مُحمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ شُجَاعِ بنِ إسحَاقَ بنِ مُحمَّدِ بنِ شُنْجٍ الشُّجَاعيُّ الشُّنْجيُّ، أبو طَاهِرٍ البُخَاريُّ[4].

لم نجد له ترجمةً وافيةً، وقد توفِّي بَعدَ سنةِ خَمسَ عَشرةَ وأربع مئةٍ.

وهو مَعروفٌ بسَماعِه من أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ، رَوَى كتابَ «الجامع» عنه.

[هـ]. المُحسِّنُ بنُ الحَسَنِ بنِ عَبدِ الله بنِ عَليٍّ الرَّاشِديُّ، أَبو الفَتْحِ القَزْوِينيُّ[5].

من أَكابر الأئمَّة بمدينة (قَزوين)، وأَحَدُ أَبرَزِ مَناراتِها العِلميَّة الشَّامخة، بَقيَ مواظِبًا علَى نَشاطِه التَّعليميِّ والتَّدريسيِّ فيها إلى سنة اثنتَين وعِشرين وأربع مئةٍ[6]، فلعلَّه توفِّي فيها أو بَعدَها بيَسيرٍ، فالله أعلم.

وقد كان كتابُ «الجامع» من أبرَز المصنَّفات الَّتي تُقرأُ علَيه تكرارًا علَى مَدار السِّنين مِن قِبَل طَلَبة العِلم من أبناءِ المدينة أو من الوافِدين إلَيها علَى السَّواءِ، وكان قد حصَّله سمَاعًا من أبي الهَيثَم الكُشمِيهَنيِّ ومن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ[7]؛ فكان يَرويه عنهما في مَجالس العِلم الَّتي

---

(١) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ سَردِ رواةِ الكتاب عن أبي إسحاقَ المُستَملي ص٣٠٢.

(٢) انظر «التقييد»: ١٣٢/١، وقد سمعَ من أبيه أبي نصرٍ أيضًا.

(٣) ذَكَره الإمامُ الذَّهبيُّ ضمنَ مَن رَوَى كتابَ «الجامع» عنه، انظر «تاريخ الإسلام»: ٧١١/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٨١/١٦.

(٤) انظر لترجمته «الأنساب»: ٤٦٢/٣ = (الشُّنْجيُّ)، وقد اختُلف في ضَبط الحرف الأوَّل من اسمِ جدِّه (شنْج)؛ فضَبَطه الأميرُ ابن ماكُولا والمُستَغفريُّ في زياداته بالضَّمِّ، ووافقَهما الذَّهبيُّ مرَّةً، وضَبَطَه ابنُ السَّمعانيِّ بالفَتح، وضَبَطَه ابنُ الأثير بالكسر، ووافقَه الذَّهبيُّ مرَّةً، انظر «الإكمال»: ٩٧/٥ (مع الهامش)، و«اللُّباب في تهذيب الأنساب»: ٢١٢/٢، و«توضيح المشتبه»: ٣٤/٥-٣٥ و٣٩١، و«تبصير المنتبه»: ٧٢٠/٢ و٧٩٧.

(٥) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رواة الكتاب عن أبي الهَيثَم الكُشْمِيهنيِّ.

(٦) انظر «التدوين في ذِكر علماء قَزوين»: ١٧٩/١، و٢٤٧/٢ و٣٠٦ و٤٧٥، و٢٧/٣ و١٠٧ و٢٧١ و٣٠٦ و٣٧١، و٢٤/٤ و١٠١.

(٧) انظر «التَّدوين»: ٦٤/٤، و١٥/٣.

كان يعقِدها في المَسجِد الجامع بمدينته (قَزوين)، وبذلك فقد سمعَ الكتابَ منه جَمعٌ غَفيرٌ، وقد أَحصى كثيرًا منهم الإمامُ الرَّافعيُّ، وسجَّل أسماءَهم في تاريخِه للمَدينة[1].

[و]. **مُحمَّدُ بنُ إبراهِيمَ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ الأَصْبهانيُّ، أبو بَكرٍ الأَرْدَسْتَانيُّ[2].**

ثقةٌ ثَبتٌ، حافظٌ مُتقِنٌ، عابدٌ فاضلٌ، رَفيعُ القَدرِ، جَليلُ المَنزلةِ، متَّفقٌ علَيه.

توفِّي بمَدينة (هَمَذان)، سنةَ أَربعٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ[3].

رَحَل في طَلَب العِلم إلى شتَّى البُلدان، وطافَ الآفاقَ في سَبيل تَحصيلِه، وكان لَا يَكادُ يَقرُّ له قَرارٌ في بَلَدٍ؛ لعُلُوِّ هِمَّتِه، وصَلَابةِ عَزمِه[4]، وقد كانت له عِنايةٌ خاصَّةٌ واهتِمامٌ بَليغٌ بكتاب «الجامع»؛ حافظًا لما يَقِفُ علَيه من زياداتٍ في بعض النُّسَخ منه[5]، وقد حدَّث به ورَوَاه في أَكثرَ من بَلدٍ نَزَل فيه، وبالرَّغمِ من ذلك فإنَّ كُتبَ الرِّجال والرِّواية لم تَحفَظ لنا إلَّا أسماءَ عدَدٍ زَهيدٍ من رُواة الكتاب عنه، وهم:

[١]. الإمامُ الحافظُ الجَليلُ عَليُّ بنُ حُمَيدِ بنِ عَليِّ بن مُحمَّدِ بنِ حُمَيدِ بن خَالدٍ الذُّهْليُّ، أَبو الحَسَن الهَمَذانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٢)، قرأَ كتابَ «الجامع» على أبي بَكرٍ سنةَ موتِه، وكان

---

(١) تقدَّم نَقلُ تَفاصيل ذلك كلِّه أثناءَ الكلام عن رواية الرَّاشديِّ للكتاب عن أبي الهَيثَم ص٣٥٩؛ فأَغنى عن التَّكرار.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٣١٧/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأنساب»: ١٠٨/١ = (الأَرْدَسْتانيُّ)، و«التَّقييد»: ٥/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٦١/٩ و٤٠٠ و٤٢٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٨/١٧، وهو منسوبٌ إلى (أَرْدَستان)، وهي بلدةٌ قريبةٌ من مدينة (أصبَهان)، واختُلف في ضَبطِها، فقيل: بفَتح الهَمزة والدَّال المُهمَلة معًا، وقيلَ: بكسرهما معًا، وَقيلَ: بفَتح الهَمزة وكَسر الدَّال، والرَّاءُ ساكنةٌ في كلِّ ذلك، انظر «معجم البلدان»: ١٤٦/١.

* تنبيه: من الجدير بالذِّكر أنَّ الإمامَ الذَّهبيَّ رحمه الله قد خَلَطَ بينَ تَرجمةِ أبي بَكرٍ الأَردَستانيِّ هذا وبينَ تَرجمة أبي جَعفرٍ الأَردَستانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤١٥) في كتابه «سير أعلام النبلاء»، وفي الموضع الأوَّل من تَرجمته في «تاريخ الإسلام»؛ فظَنَّهما شَخصًا واحدًا، وهي سهوٌ من إمامٍ مُتيقِّظٍ، علَى أنَّه قد فرَّق بينَهما في تَرجمة أبي جعفرٍ، انظر «تاريخ الإسلام»: ٢٦١/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، وشأنُهما بيِّنٌ؛ لأنَّهما يتبايَنانِ في الكُنيةِ وفي سِياق النَّسَب؛ فإنَّ أبا جعفرٍ اسمُه: (مُحمَّد بن إبراهيمَ بن داوُدَ بن سُلَيمانَ).

(٣) وقيلَ: سنةَ سَبعٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ، فالله أعلم.

(٤) وهذا من أبرَزِ الأَسباب الَّتي أَدَّت إلى الاختلافِ في تَحديد سَنةِ وَفاتِه، والله أعلم.

(٥) انظر «فتح الباري»: ٥٥٩/٨، و«تغليق التَّعليق»: ٣٠١/٤.

أبو بَكرٍ نازلًا في ضِيافتِه، وفي بيت أبي الحَسَن أَدركَه أَجلُه[١]؛ فهو مِن أَواخِرِ مَن سمعَه منه.

[٢]. عَبدُ الغفَّارِ بنُ طَاهرِ بنِ أَحمَدَ بنِ جَعفرِ بنِ دُولينَ الهَمَذانيُّ، أبو أَحمَدَ البَزَّازُ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٣)[٢]، وقد حدَّث بالكتابِ عن أبي بَكرٍ في سَنة وَفاتِه.

[٣]. الإمامُ المُقرئُ المُسنِدُ الجَليلُ الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ مِهْرةَ الأَصبَهانيُّ، أبو عَليٍّ ابنُ الحَدَّادِ (المتوفَّى سنةَ ٥١٥)، غيرُ مَذكُورٍ ضمنَ الرُّواةِ عن أبي بَكرٍ، ولا مَعروفٍ بالسَّماع منه، علَى أنَّه قد ذَكَر أبا بَكرٍ في مَسْرَد مَشايخِه، ورَوَى عنه عن الكُشَانيِّ بإسنادِه إلى كتابِ «الجامع» ثلاثةَ أحاديثَ منه[٣]، وهذا يَقتَضي كَونَ ابنِ الحَدَّادِ قد أُحْضِر إلى مَجالسِ سَماعِ الكتابِ علَى أبي بَكرٍ وهو في الخامسةِ مِن عُمُره؛ فقَد وُلدَ سنةَ تِسعَ عَشرةَ وأربع مئةٍ[٤]، وعَلَى ذلك فإنَّ روايةَ الكُشَانيِّ به مُتَّصِلةٌ من هذا الطَّريقِ بالإجازة لَدَى المتأخِّرين؛ لاتِّصال أسانيدِهم إلى أبي عَليٍّ ابنِ الحَدَّادِ[٥]، ولله الحَمدُ.

[ز]. **الحُسَينُ بنُ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ عَليٍّ البَغدَاديُّ، أَبو عَبدِ الله المُؤَدِّبُ**[٦].

صَدوقٌ فاضلٌ.

توفِّي بمدينة السَّلام (بَغداد)، ليلَةَ الأَربعاء، السَّابعَ عَشَرَ من شَهر (جُمَادَى الأُولَى)، سنةَ ثَلَاثينَ وأربع مئةٍ.

---

(١) انظر «التقييد»: ٦/١، ولترجمة أبي الحَسَن ابن حُمَيدٍ انظر «تاريخ الإسلام»: ٣١/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٠٠/١٨، وقد وُلد سنةَ (٣٧٧)؛ فهو مُقارِبٌ في الطَّبقة لشيخه أبي بكرٍ، والله أعلم.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧٤٢/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، وانظر «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٨٩٣/٢.

(٣) انظر «مُعجَم أَسامي مَشَايخ ابن الحدَّاد» (نسخة دار الكتب المصريَّة/برقم: ٢٦ م/مصطلح): ق٧/ب، وقارن تِباعًا بما في «الجامع»، الأحاديث بالأرقام: (٨٠ و٨١ و١٠٠).

(٤) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١٧٧/١، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٥٧٨/١، و«التَّقييد»: ٢٨٤/١، و«تاريخ الإسلام»: ٢٣٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٣/١٩، و«معرفة القرَّاء الكبار»(ط. قولاج): ٩٠٦/٢، و«توضيح المشتبه»: ٢٩٤/٨.

(٥) انظر «فهرس الفهارس والأثبات»: ٦١١/٢.

(٦) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٠٨/٨ (ط. الفقي) = ٦٨٢/٨ (ط. بشار)، و«تاريخ الإسلام»: ٤٧٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٩٧/١٧.

وكان قد رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى بُلدان الشَّرق الأَقصى، وكان ذلك في سنة ثَمانٍ وثَمانينَ وثَلاث مئةٍ، أو قبلَها؛ لأنَّه كان في تلك السَّنة بمدينة (بُخَارَى)؛ يَكتُبُ عن مشايِخِها[1]، وقد بَقِيَ هناكَ لسنَواتٍ[2]، فكان من بينِ أَهمِّ ما حصَّله هناكَ سَماعًا كتابُ «الجامع»؛ حيثُ سمعَه من أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ، سنةَ تِسعٍ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ؛ إذِ التَقَاه بقريةِ (كُشمِيهَن) في مَدينة (مَرو)[3].

وقد حدَّث أبو عبدِ الله بالكتابِ في مدينة السَّلام (بَغداد) بَعدَ عَودَتِه، وكان من بين مَن سَمِعَه منه ورَوَاه عنه:

[١]. الإمامُ الحافظُ الجَليلُ أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَليِّ بن ثابتٍ الخَطيبُ البَغداديُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٣)، وقد اعتَمَد علَيه اعتمادًا تامًّا فيما يَنتَقيه من نُصوصٍ ورواياتٍ من رواية الكُشَانيِّ للكتاب ليُودِعَها في مصنَّفاتِه[4].

[٢]. عَليُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بنِ أَيُّوبَ البَغداديُّ المَرَاتِبيُّ، أَبو الحَسَنِ البَزَّازُ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٢)[5]، وقد حدَّث بالكتابِ عنه في مدينة السَّلام (بَغداد) أيضًا، وكان من بَينِ مَن سمعَه منه هُناكَ الإِمامُ الحافظُ أبو عَليٍّ ابنُ سُكَّرَةَ الصَّدَفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٤)[6]، والإمامُ الفقيهُ أبو

---

(١) انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٤٤٦/٧ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) كان سنةَ تسعين وثلاث مئةٍ في مدينة (سَمَرقَند) يَكتبُ عن مشايِخها، انظر «تاريخ مدينة السَّلام»: ٥٧١/٤ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) ذكر ذلك الإمامُ الخطيبُ البَغداديُّ في تَرجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٦٨٢/٨ (ط. بشار)، ونقلَه الإمامُ الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام»: ٤٧٤/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «المؤتنف تكملة المؤتَلف والمختَلف»: ١٢٨/أ= (باب الكُشَاني والكِسَائي)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي»: ٤٤٢/١ (ط. الخطيب)، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكَمة»: ص٢٦، و«الفَصل للوَصل المُدرَج في النَّقل» (ط. الزَّهرانيِّ): ١٦٤/١-١٦٥ و٤٤٨، و«مُوضح أوهام الجَمع والتَّفريق» (ط. المُعلِّميِّ): ٤٣٠/١، و٣٧٧/٢-٣٧٨، و«السَّابق واللَّاحق»: ص٦٧-٦٨، و«الكِفاية في مَعرفة أُصول عِلم الرِّواية»: (١١٠ و٨٢٦ و٩٣٩) (ط. الدِّمياطيِّ)، و«تلخيص المتشابه في الرَّسم»: ٤٣٢/١، و«طرق حديث تَرَائي الهلال»: (٢٣).

(٥) انظر لترجمته «المنتظم»: ٥١/١٧، و«تاريخ الإسلام»: ٧٢٥/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤٥/١٩، وهو منسوبٌ إلى (باب المَرَاتِب)، وهي محلَّةٌ شَهيرةٌ بمدينة السَّلام (بَغداد).

(٦) انظر كتابَه «أحكام القرآن»: ١٦٥/٣.

بَكرٍ ابنُ العَرَبيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٤٣)[1].

[ح]. **جَعْفَرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ المُعتَزِّ بنِ مُحمَّدٍ المُستَغفِريُّ، أبو العَبَّاسِ النَّسَفيُّ**[2].

إمامٌ حافظٌ مَشهورٌ، ولد بمدينة (نَسَف)، سنةَ خَمسِينَ وثلاث مئةٍ.

وتوفِّي بها، سَلْخَ شهر (جُمَادَى الأُولى)، سنةَ اثنتَين وثلاثين وأربع مئةٍ.

طافَ في طَلَب العِلم بُلدانَ إقليم (خُراسان) وما جاوَرَها، وحصَّل الكثيرَ، وكان كتابُ «الجامع» من جُملةِ المصنَّفات الَّتي تحصَّلَت لدَيه من عِدَّة طُرقٍ عن الإمام البُخاريِّ، وقد كان أبو عَليٍّ الكُشَانيُّ واحدًا من أبرَز حَلقاتِ وَصلِه بالكتابِ[3]، وقد اعتمَد أبو العَبَّاس على روايةِ أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ اعتمادًا رَكينًا فيما كان ينتَقيه من نصُوص كتاب «الجامع» ورواياتِهِ الَّتي كان يُودِعُها في مصنَّفاتِه[4]، وقد اتَّصلت روايتُه للكتابِ عن الكُشَانيِّ لَدَى المتأخِّرين[5].

[ط]. **عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ مِهْرَانَ الأَصبَهَانيُّ المَدِينيُّ، أَبو القَاسِمِ الصَّحَّافُ**[6].

شيخٌ جَليلُ القدرِ[7]، من الطَّوَّافين في طَلَب العِلم وتَحصيلِه، ومن المصنِّفين فيه.

وُلدَ بمدينة (أَصبَهَان)، سنةَ تِسعٍ وأَربَعينَ وثلاث مئةٍ.

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار»: ١/١٠، و«الغُنية» (فهرسة شيوخ عياض): ص٣٤.

(٢) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ رواةِ الكتاب عن أبي الهَيثَم الكُشْمِيهَنيِّ ص٣٦٤.

(٣) كان رفيقُه في رِحلة الطَّلب وقتَها عَبدُ الرَّحيم بنُ زَيدِ بنِ أَحمَدَ بنِ يُوسُفَ الدَّاريُّ النَّسفيُّ، وقد شاركَه السَّماعَ من شيوخِه، ولكنَّه توفِّي (سنةَ ٣٩٦) كَهلًا قبلَ أن يتصدَّى للرِّواية والتَّحديث، انظر «القَند»: ص٣٧٤ = (٦٢٣)، و«الأنساب»: ٢/٤٤٤ = (الدَّاريُّ)، وقد رَحَل الحافظُ أبو العبَّاسِ المُستَغفريُّ بَعدَ ذلك كَرَّةً أُخرَى بابنِه أبي ذَرٍّ مُحمَّدِ بن جَعفرٍ إلَى أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ؛ ليُسمعَه كتابَ «الجامع» وغيرَه منه، انظر «الأنساب»: ٥/٤٨٦-٤٨٧ = (المُستَغفريُّ).

(٤) انظر من مصنَّفاته «فضائل القرآن»: (١١٦ و٢٣٢ و٢٨٢ و٣٧٣ و٣٧٥ و٣٨٤ و٤٢٦ و٤٣٤ و٦٥٣ و٨١٩ و٩٠٣ و١٠٤٢ و١١٢٢)، و«دلائل النُّبوَّة»: (٤ و٨٢ و٩٣ و١٤٨ و١٦٦ و١٧٥ و١٨٥ و١٩٠).

(٥) انظر «إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٦-٣٠٧، و«توضيح المشتبه»: ٧/٣٣٣، و«فتح الباري»: ١/٦ و٧، و«إرشاد السَّاري»: ١/٥٠.

(٦) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٩/٥٥٦ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٧) انظر «إبطال التَّأويلات» لأبي يَعلى الفَرَّاء: (١٤٧)، و«بيان تَلبيس الجهميَّة» لشَيخ الإسلام: ٧/٢٢٦.

وتوفِّي بها، في شَهر (جُمَادَى الأُولَى)، سنةَ سِتٍّ وثَلاثينَ وأربع مئةٍ.

سمعَ كتابَ «الجامع» من أبي عَليٍّ أثناءَ تَطوافِهِ في بُلدان إقليم (خُراسان)، وقد حدَّث به عنه عِندَ رُجُوعِه إلى مدينتِه؛ فسمعَه منه ورَواه عنه جماعةٌ من أكابر أئمَّة العِلم، منهم:

[١]. الإمامُ الحافظُ الجَليلُ عَبدُ الرَّحمن بنُ مُحمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ مُحمَّدِ بن يَحيى بنِ مَنْدَهْ العَبْديُّ، أبو القاسِمِ الأَصبهانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٤٧٠)، ومن طريقِه اتَّصلَت روايةُ ابنِ مِهْرَانَ للكتابِ عن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ للحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمَشقيِّ[(١)].

[٢]. عَليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ فُوْرَجَةَ الفُوْرَجيُّ الأَصبهانيُّ، أبو الحَسَنِ الصُّوفيُّ التَّاجرُ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٦)[(٢)].

[٣]. مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ بنِ عَبدِ العَزيز بنِ عَبدِ الله بن أَحمَدَ الضَّبِّيُّ، أبو مُطِيعٍ الأَصبَهَانيُّ المَدينيُّ الصَّحَّافُ، المَعروفُ بالمِصْريِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٩٧)[(٣)].

[٤]. نُوْشِرَوان بنُ شِيرزَاذَ بن أبي الفَوَارِسِ الدَّيلَميُّ، أبو حَرْبٍ -ويقال: أبو مُحمَّد، أيضًا- الأَصبَهَانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥١١)[(٤)].

[٥]. عبَّاد بن محمَّد بن المحسِّن الجَعفَريُّ، أبو القاسم الأَصبَهانيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٤)[(٥)].

[٦]. طَلحة بن الحُسَينِ بنِ محمَّد بن إبراهيمَ بن عَليٍّ الأَصبَهانيُّ، أبو الطَّيِّب الصَّالْحَانيُّ

---

(١) انظر رسالتَه «إسناد صحيح البخاريِّ» (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٥-٣٠٦.

(٢) انظر لترجمته «تكملة الإكمال»: ٥٠٦/٤، و«تاريخ الإسلام»: ٧٨٠/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«توضيح المشتبه»: ١٢٤/٧، ولروايته انظر «فضائل رَمَضان» لعبد الغَنيِّ المَقدسيِّ: (٥٨)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٢٠٢١)، وقد ضَبَط ياقوتُ الحَمويُّ اسمَ (فُوْرَّجة) بفتح الرَّاء المشدَّدة، انظر «معجم الأدباء»: ٢٥٢٤/٦، فالله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٧٩٦/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧٦/١٩، ولروايته انظر «فضائل رَمَضان» لعبد الغَنيِّ المَقدسيِّ: (٥٥)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٣٥).

(٤) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٨٠٠/٣، أو «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٣٥١/٢، و«الوَفَيات» لأبي مسعودٍ الحاجيِّ: (٣٢)، و«تاريخ الإسلام»: ١٨٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٥١١/١، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١١٥٩/٢، وانظر «الوَفَيات» لأبي مَسعودٍ الحاجيِّ: (٥٣٢)، و«تاريخ الإسلام»: ١٧٥/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، وقد أرَّخ الإمامُ الذَّهبيُّ وفاتَه سنةَ (٥١١)، والله أعلم.

(المتوفَّى سنةَ ٥١٥)[1].

[ي]. **أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَليٍّ، أَبو سَهْلٍ الأَبِيْوَرْديُّ**[2].

إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، مُحدِّثٌ نَبيلٌ.

من أَكابر الفقهاء الشَّافعيَّة في مُدن الشَّرق الأَقصَى[3]؛ تخرَّج علَى يدِه جَمعٌ غَفيرٌ من نُبَلاءِ الفُقَهاءِ[4]، صاحبُ مصنَّفاتٍ[5]، وكانت له مَجالسُ إملاءٍ[6].

كان علَى قَيد الحَياةِ سنةَ سِتٍّ وأَربَعينَ وأربع مئةٍ؛ فقَد قُرئَ علَيه كتابُ «الجامع» في هذا التَّاريخ[7]، وهو مَشهُورٌ بسَماعِه وروايتِه عن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ[8]، وكان قد سمعَه منه سنةَ

---

(١) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/٣٥٠، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/٩٢٠، وانظر «تاريخ الإسلام»: ١١/٢٣٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) انظر لترجمته «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٤/٤٣، و(بن مُحمَّد) في نَسَبه زيادةٌ ثابتةٌ، كما في «ذيل تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار (ط. دار الكتب العِلميَّة): ٥/١١٤، وهو منسوبٌ إلى (أَبِيْوَرد)، وهي مدينةٌ من مدن (خُرَاسان) واقعةٌ بين مدينَتي (سَرْخَس ونَسَا)، انظر «الأنساب»: ١/٧٩، و«معجم البلدان»: ١/٨٦، و«بلدان الخلافة الشَّرقيَّة»: ص٤٣٦ و٤٧١، وقد يُقال فيه: (الأَبَاوَرْديُّ والبِيْوَرديُّ) أيضًا، انظر «الأنساب»: ١/٧٠ و٤٣٧.

(٣) كان يسكن مدينة (بُخَارَى)، كما هو مذكورٌ في أغلَب المصادر الآتي ذِكرُها في الهامش التَّالي، وانظر «دلائل النُّبوَّة» لإسماعيلَ الأصبَهانيِّ: (٣٠٢)، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٦١٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «طَبقات الفقهاء الشَّافعيَّة» للعَبَّاديِّ: ص١١٠، و«طبقات الفقهاء» للشِّيرازيِّ: ص١٣٣، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نيسابور»: ص٣٣٢، و«الأنساب»: ٢/٤٥٦ = (الدَّبُوسيُّ)، و٣/١٠٦-١٠٧ و٣٠٧ = (الرُّوْيَانيُّ والسِّمِنْجَانيُّ)، و«معجم السَّفَر» للسِّلَفيِّ (ط. الباروديِّ): ص٤٢، و«وفيات الأعيان»: ٣/١٣٤، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٤٢٢-٤٢٣ و٤٥٧ و٥١٢ و٥٢٥-٥٢٦، و١١/٣٨ و٥٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٤/١٢٤، و٥/١٠٦-١٠٧ و١١٥ و٢٣٩ و٢٩٦-٢٩٧، و٦/١٠١، و٧/٢١٢-٢١٣ و٢٢٧، و«توضيح المشتبه»: ٢/٨٤.

(٥) لبعض المسائل الفقهيَّة المنقولة عنه انظر «أدب المفتي والمُستَفتي» لابن الصَّلَاح: ١/٢٨٠، و«روضة الطَّالبين»: ٧/٥٣، و«كفاية النَّبيه في شَرح التَّنبيه»: ١٣/٨١، و١٧/١٨٩-١٩٠، و«أسنى المطالب»: ٢/٢٩٥، و٤/١٤٤ و٤٤٧ - ٤٤٨.

(٦) انظر «معجم ابن عساكر»: (٢٣٧).

(٧) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١/٤٨٨، و«الجَواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ١/٤٦٦، و«إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٦.

(٨) انظر «الأنساب»: ١/١٤٩-١٥٠ = (الحاجبيُّ)، و٢/٢٥٢ = (الحَمَّاديُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٨/٧١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٦/٤٨١، و«توضيح المشتبه»: ٧/٣٣٣.

إِحدَى وتِسعينَ وثلاث مئةٍ[1].

ولم نَقِف علَى روايتِه للكتابِ -فيما بَلَغنا عِلمُه- إلَّا من طَريقِ تِلميذِه الإمامِ الفَقيهِ أبي الفَضْلِ بَكرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَليٍّ بنِ الفَضلِ بنِ الحَسَنِ بنِ أَحمَدَ الأنصاريِّ الجَابريِّ البُخَاريِّ الزَّرَنْجَريِّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٢)[2]، فقد بقِيَت رِوايتُه للكتابِ عنه في حَيِّز التَّداوُل العِلميِّ[3]، علَى أنَّها لم تَسلَم من شَوائبِ الطَّعنِ[4]، فالله المُستَعَانُ.

[ك]. عُمَرُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَسَنِ بنِ شَاهِينَ الشَّاهِينيُّ الفَارِسيُّ، أَبو حَفصٍ السَّمَرقَنديُّ[5].

حافظٌ نَبيلٌ، وَجيهٌ فاضلٌ، كَبيرُ المَنزلة.

ولد بمدينة (سَمَرقَند)، في حُدُودِ سَنةِ سِتِّينَ وثَلَاثِ مئةٍ.

وتوفِّي بها، في العَشر الأَوَاخِرِ من شَهر (ذي القَعدَة)، سنةَ أَربعٍ وخَمسينَ وأربع مئةٍ.

مَعروفٌ بسماعِه من أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ، وقد حدَّث عنه بكتاب «الجامع» جَزْمًا؛ فقد رَوَى عنه أَكابرُ أَهلِ العِلم من أَبناءِ مَدينته (سَمرقند) نُصُوصًا بإِسنادِه إلى الكتاب تدلُّ علَى

---

(١) انظر «إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٦.

(٢) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ١/١٣٦، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١/٤٨٧، و«الأنساب»: ٣/١٤٨ = (الزَّرَنْجَريُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١١/١٨٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٩/٤١٥، و«الجَواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ١/٤٦٥، و«لسان الميزان»: ٢/٣٥٥ (ط. أبي غدَّة)، ونَسَبُه يعودُ إلى الصَّحابيِّ الجَليل جابر بن عَبد الله ﵄، وهو منسوبٌ إلى (زَرَنْجَر)، وجيمُها مجهورةٌ كافًا أعجميَّةً، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (بُخارَى)، وروايتُه للكتاب مذكورةٌ في عامَّة هذه المصادر.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٢/٧٨٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢١/١٧٢-١٧٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٢٥٧، و«إسناد صحيح البُخاريِّ» لابن ناصر الدِّين (ضمن مجموع رسائله): ص٣٠٦.

(٤) تكلَّم بعضُ العلماء في سماع الزَّرَنجريِّ من أبي سَهلٍ الأَبِيْوَرْديُّ، كما هو مذكورٌ في ترجمته من «لسان الميزان»، ولم يبيِّن المتكلِّمُ وَجهَ الطَّعن، فالله أعلم.

(٥) انظر لترجمته «القند في ذِكر علماء سَمرقَند»: ص٤٧٦ = (٨٢٠)، و«الأنساب»: ٣/٣٩٠ = (الشَّاهِينيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١٠/٥١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/١٢٧، وقد وُصف بـ(الحافظ) في ترجمته من «القند»، وانظر فيه أيضًا: ص٥٥٠.

ذلك[١]، والله أعلم.

[ل]. **مَنصُورُ بنُ إِسحَاقَ بنِ مُحمَّدٍ الأَنصَاريُّ الخَزْرَجيُّ، أَبو سَعْدٍ السَّرْخَسيُّ.**

لم نَجِد له ترجمةً فيما بَلَغنا من مصنَّفات التَّراجم والتَّواريخ، لكنَّه وُصفَ بكونِه حافظًا في كثيرٍ من الرِّوايات عنه[٢]، ويبدو أنَّه قد انتَقَل للعَيشِ في مدينة (بَلخ)، واتَّخذَها مَركزًا لنَشر العِلم الَّذي حصَّلَه[٣]، وكان علَى قَيد الحَياةِ في شَهر (رَجَب)، سنةَ سِتٍّ وخَمسين وأربع مئةٍ؛ إذْ قُرئَ علَيه كتابُ «الجامع» في هذا التَّاريخ[٤]، فلعلَّه توفِّي بَعدَ ذلك بقَليلٍ، فالله أعلم.

وقد حدَّث بالكتاب عنه -فيما بَلَغَنا عِلمُه- رَجُلَان من أهل مدينة (بَلخ)، وهما:

[١]. **عُبَيدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمن الحَصِيريُّ، أبو القاسِمِ البَلْخيُّ** (المتوفَّى سنةَ ٥٢٧)[٥].

[٢]. **عَليُّ بنُ أَحمَدَ بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدٍ السِّجْزيُّ ثمَّ البَلْخيُّ، أبو الحَسَنِ الإِسلَاميُّ** (المتوفَّى سنةَ ٥٢٨)[٦].

[م]. **الحَسَنُ بنُ عَليِّ بنِ المَكِّيِّ بنِ إِسرَافِيلَ بنِ حَمَّادٍ الحمَّاديُّ، أَبو عَليٍّ النَّسَفيُّ**[٧].

إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، نَبيلُ القَدرِ.

توفِّي بمدينة (نَسَف)، سنةَ سِتِّينَ وأربع مئةٍ.

---

(١) انظر «القَند»: ص٤٠٦ و٤٨٣، وقارن تِباعًا بما في «الجامع»، الأحاديث بالأرقام: (٨٥ و١٣٦٧).

(٢) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٣٠٩/١ و٥٦١، أو «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢٢٣/١، و٨٤٨/٢، و«أدب الإملاء والاستملاء»: ص٤٤.

(٣) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٨٢٠/٢، وسيأتي أنَّ رواةَ الكتابِ عنه هم من أبناء هذه المدينة.

(٤) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعاني»: ٩٧٢/٢.

(٥) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٣٨٦/١، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٩٧٢/٢، و«التَّقييد»: ١٢٣/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٦١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٦) انظر «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٥٦١/١، أو «المنتخَب من مُعجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ١٢٢٤/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٤٧٧/١١-٤٧٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ٥٣٧/٢، وانظر «سير أعلام النبلاء»: ٦٣٥/١٩-٦٣٦، وقد تقدَّم سَردُ اسمِه ضمنَ جَرد رواةِ الكتاب عن أبي عُثمانَ العَيَّار، أثناء الكلام عن رواية ابن شَبُّويَه أيضًا ص٣١٨.

(٧) انظر لترجمته «الأنساب»: ٢٥٢/٢ = (الحَمَّاديُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١١٨/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

سمعَ كتابَ «الجامع» من أَبي عَليٍّ الكُشَانيِّ بقريتِه (كُشَانية)، وكان ذلك سنةَ إِحدَى وتِسعينَ وثلاث مئةٍ[1]، ورَوَاه عنه في مدينته (نَسَف) خِلَالَ المَجالس العِلميَّة الَّتي كان مُواظِبًا علَى عَقدِها لإفادة الطَّلبة حتَّى أَواخرِ أَيَّام حَياتِه[2]، فسمِعَه منه جماعةٌ ورَوَوه عنه، منهم:

[١]. عُمَرُ بنُ أبي عَطَاءٍ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ، أبو حَفصٍ النَّسَفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٥)[3].

[٢]. الحُسَينُ بنُ الخَليلِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ، أبو عَليٍّ النَّسَفيُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٣)[4].

[ن]. عُمَرُ بنُ مَنصُورِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَنصُورِ بنِ مُوسَى بنِ أَفلَحَ بنِ عِمرانَ الخَنْبيُّ، أبو حَفصٍ البُخَاريُّ الدِّهْقَانُ البَزَّازُ[5].

إمامٌ جَليلٌ، حافظٌ نبيلٌ، فقيهٌ فاضلٌ.

كان علَى قَيد الحياة سنةَ إِحدَى وسِتِّين وأربع مئةٍ؛ فقد استَوفَدَه أهلُ مَدينة (سَمرقَند) في هذه السَّنة؛ لِيَسمَعوا منه كتابَ «الجامع» وغَيرَه، فقَرؤُوه علَيه بها في (مَسجد المَنَارة)[6]، ويبدو أنَّه قد توفِّي في السَّنة نَفسها بَعدَ عَودتِه إلى مدينتِه (بُخَارى)، فالله أعلم.

وكان مشهُورًا بالرِّوايةِ عن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ؛ فقَد بكَّر به أَهلُه إلى رِيَاض العِلم والمَعرفة؛ فأَحضَرُوه إلى مجالسِ العِلم وهو صَغيرٌ؛ فأَدرَكَ -فيما أَدرَكَ- السَّماعَ منه، ولعلَّه كان آخِرَ مَن حدَّث بالكتابِ عن الكُشَانيِّ وفاةً، والله أعلم.

---

(١) ذَكَر الإمامُ ابن السَّمعانيِّ في ترجمته أنَّه قد سمعَ من الكُشَانيِّ برِفقة الإمام أبي سَهلٍ الأَبِيوَرديِّ، وقد تقدَّم في ترجمة أبي سَهلٍ ص٤٠٠ أنَّه قد سمعَ من أبي عَليٍّ سنةَ إحدى وتسعين وثلاث مئةٍ.

(٢) سمعَ منه بعضُ الطَّلبة في سنة تسعٍ وخَمسين وأربع مئةٍ، انظر «القند»: ص٣٥٠.

(٣) انظر «القند»: ص٤٨٤، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٨٠).

(٤) انظر «تاريخ الإسلام»: ٥٩١/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الجواهر المضيَّة» (ط. الحلو): ١١٠/٢.

(٥) انظر لترجمته «القند»: ص٤٧٩ = (٨٢٨)، و«الأنساب»: ٤٠٥/٢ = (الخَنبيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ١٥٨/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤٨/١٨، وهو منسوبٌ إلى جدِّه والدِ أُمِّه المُحدِّث الجَليل النَّبيل (أبي بَكرٍ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ خَنبِ البُخَاريِّ)، المتوفَّى سنةَ خمسين وثلاث مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ١٢٦/٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ١٥٧/٢، و«الأنساب»: ٤٠٤/٢ = (الخَنبيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٨٩٥/٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٢٣/١٥، و«توضيح المشتبه»: ٤٦٤/٢.

(٦) كان هذا المسجدُ المُبارَكُ أَحَدَ أَهمِّ المَراكز العِلميَّة المَركَزيَّة للمُحدِّثين والفقهاء في مدينة (سَمَرقَند)، انظر «القند»: ص١٠٥ و٢٣٣ و٢٢٩ و٣٨٣ و٣٨٧ و٥٤٥ و٥٤٧ و٥٩٧ و٦٦٥، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ٤٠/٧.

وقد حَفِظَت لنا كُتبُ التَّراجم تسمية رَجُلَين مِمَّن رَوَى كتابَ «الجامع» عن الخَنْبيِّ، وهما:

[١]. عَليُّ بنُ عَقِيلِ بنِ المُظَفَّرِ بنِ الحُسَينِ بنِ المُظَفَّرِ بنِ جَعفَرِ بنِ المُظَفَّرِ بنِ جَعفَرٍ العَلَويُّ العُمَريُّ، أبو القاسِمِ السَّمَرقَنديُّ (المتوفَّى سنةَ ٥٢٦)، ويبدو أنَّه أحَدُ الَّذين شَهِدوا مَجالسَ سماعِ الكتابِ علَى أبي حَفصٍ الخَنْبيِّ في (مَسجِد المنارة) أثناءَ استِيفادِه إلى مدينة (سَمرقَند)؛ لأنَّه كان صَغيرًا عن الرِّحلةِ؛ في الرَّابعةَ عَشرةَ من سِنيِّ عُمُره وَقتَها؛ فقَد وُلد سنةَ سَبعٍ وأَربَعين وأربع مئةٍ[١]، والله أعلم.

[٢]. مُحمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ سَعِيدِ بنِ المُطَهَّرِ بنِ عَبدِ العَزِيزِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ جَابرٍ المُطَهَّريُّ، أبو الفَضلِ البُخَاريُّ، المَعروفُ بفَخرِ القُضَاةِ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٨)، وهو يَروي عن أبي حَفصٍ حُضُورًا أو إجازةً؛ لأنَّه كان صَغيرًا وَقتَ وَفاتِه؛ فقَد وُلدَ سنَةَ خَمسٍ وَخَمسينَ وأربع مئةٍ[٢]، والله أعلم.

وممَّن يحتمل سماعهم للكتاب من الكُشانيِّ:

[١]. أَبُو القَاسِمِ حَمزَةُ بنُ مُحمَّدٍ.

لم نجِد له تَرجمةً، ولا وَقَفنا له علَى ذِكرٍ في المصنَّفات التي تَنَاوَلَت قضيَّة رِوايات كتابِ «الجامع» بالبَحث والدِّراسة، إلَّا إشارةً أَلمَحَ بها ما نَقَله الإمامُ الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ في تَرجمة مَن رَوَى عن أبي القاسِمِ هذا؛ تدلُّ بفَحوَاها علَى احتمال روايتِه للكتاب عن أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ[٣]، فالله أعلم.

---

(١) انظر لترجمته «القند»: ص٥٦١ = (٩٨٥)، وروايته فيه، فقارنها بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٣٢٤٢).

(٢) انظر لترجمته «التَّحبير في المعجم الكبير»: ٢/١٧٧، أو «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٥٢٥، و«تاريخ الإسلام»: ١١/٦٩٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، وروايته للكتاب مذكورةٌ فيها، وقد صرَّح بكون روايته عن أبي حَفصٍ بالإجازة في «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٣/١٥٣٧، فالله أعلم.

(٣) انظر «توضيح المشتبه»: ٧/٢٣٦، وقد وقَفنا علَى روايتِه في كتاب «القَند في ذِكر علماء سَمَرقند»: ص٥٥٦، لكنَّ في المطبوع منه سَقطٌ في الإسنادِ أَخَلَّ بذِكر اسم أبي القاسِمِ منه، يمكن تَرميمُه ممَّا ذَكَره الإمامُ أبو سعدٍ ابنُ السَّمعانيِّ في تَرجمة الرَّاوي عنه، انظر «الأنساب»: ٤/٥٢٦ و٥٢٧ = (القطواني)، وقارن الرِّوايةَ المُشارَ إلَيها بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٦٠٦٦).

[٢]. عَليُّ بنُ شَاكِرٍ البُخَارِيُّ.

لم نَجد له تَرجمةً وافِيةً، ويبدو أنَّه كان مِن أكابر رُواة العِلم وحَمَلتِه في بُلدان الشَّرق الأَقصى؛ فقد وُصِفَ بـ(الإمام القَاضي) علَى لِسانِ الرَّاوي عنه -وهو الإمامُ الفَقيهُ عُبَيدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ مُحمَّدِ بنِ أَحْيَدَ الكُشَانيُّ، أبو القاسِمِ الخَطيبُ (المتوفَّى سنةَ ٥٠٢)- الَّذي رَوَى عنه عن أبي عَليٍّ بإسنادِه إلى كتاب «الجامع» حديثًا يدُلُّ على احتمال روايتِه للكتابِ عنه[١]، ويبدو أنَّ عَليًّا قد توفِّي في حُدُودِ سنةِ خَمسٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ؛ فإنَّ الرَّاويَ عنه قد وُلِدَ قُرابةَ سنةِ عَشرٍ وأربع مئةٍ[٢]، فالله أعلم.

[٣]. الحُسَينُ بنُ أَحمَدَ بنِ سَلَمَةَ[٣] بنِ عَبدِ الله الرَّبَعيُّ الأَسَديُّ، أَبو عَبدِ الله المالكيُّ[٤].

فقيهٌ قاضٍ فاضلٌ، محدِّثٌ نَبيلٌ، رَفيعُ القَدرِ، جَليلُ المَكانةِ[٥]، طافَ البُلدانَ في سَبيلِ العِلم تَحصيلًا وأَداءً[٦].

وُلد في حُدُود سنةِ ستٍّ وسِتِّين وثلاث مئةٍ؛ فقد كان طالبًا للعلم مُغتَربًا في مدينة (نَسَا) يسمع من مشايخها، في شهر (جُمَادَى الآخِرة)، سنةَ سِتٍّ وثَمانينَ وثلاث مئةٍ[٧]، ولا يَستَقيمُ هذا إلَّا لـمَن ناهَزَ العِشرينَ من سِنيِّ عُمُره، والله أعلم.

---

(١) انظر «القند»: ص٥٥٢ = (٩٦٩)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٥٠٢٨)، وما ذَكَرناه بَسطًا هو كلُّ ما ذَكَره الإمام نَجمُ الدِّين النَّسفيُّ إشارةً في ترجمته، وهو أمرٌ يُنبئُ عن أنَّ نُدرةَ مَعرفةِ أحوالِ هذا الرَّاوي -رَغمَ جلَالتِه- مُعضلةٌ قَديمةٌ، فالله المُستَعان.

(٢) انظر لترجمته «القَند»: ص٤٦٤ = (٨٠١)، و«الأنساب»: ٧٤/٥ = (الكُشَانيُّ)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٤/١١ و٣٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٦٨/١٩.

(٣) هكذا في مصادر ترجمته: (سَلَمة)، والذي في أصلين خطيين من «صحيح البخاري» من طريقه (تورهان سلطان: ٦٧) و(آيا صوفيا: ٧٧٣): (سلامة)، فالله أعلم.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السَّلام»: ٥٢٠/٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تاريخ الفَارقيِّ»: ص١١٦ و١٢٧ و١٤٦، و«تاريخ دمشق»: ١٦/١٤، و«تاريخ الإسلام»: ٤٦٠/٩ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٥) عُرِفَ هذا من تولِّيه لمَنصب قاضي القُضَاة بإقليم (دِيَار بَكرٍ) لمُدَّة عشرينَ سنةً علَى الدَّوام.

(٦) للبُلدان الَّتي دَخَلها طالبًا للعِلم -عِلَاوةً على ما ذُكر في مصادر ترجمته- انظر «الإكمال»: ٣٦٣/٢، و«تاريخ دمشق»: ٢٢٥/٥٤، و«بُغية الطَّلب»: ١١٧٣/٣، و٢٣٠٨/٥.

(٧) انظر «تاريخ دمشق»: ٤٦/٥١.

وتوفِّي بمدينة (مَيَّافَارِقِين)، سنةَ تِسعٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ[1].

ويبدو أنَّه قد سمعَ كتابَ «الجامع» أو جزءًا منه من أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ أثناءَ جَولتِه العِلميَّة في بُلدان إقليم (خُراسانَ) وما حَولَه؛ فقد رَوَى لَاحِقًا[2] عن أَبي عَليٍّ بإسنادِه إلى الكتابِ حَديثًا مِنهُ يدُلُّ علَى ذلك[3]، والله أعلم.

(١) وقيل: سنةَ ثَمانٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ، ولا يصحُّ.

(٢) وذلك خِلَالَ إقامتِه بمدينة (مَيَّافَارِقِين)، وكان قد تولَّى قَضاءَها سنةَ تسعٍ وأَربع مئةٍ، انظر «تاريخ الفَارِقيِّ»: ص١١٦.

(٣) انظر «معجم ابن عساكر»: (٩٩٤)، وقارن بما في «الجامع»، الحديث بالرَّقم: (٨).

الروايات المؤرخة عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري (ت٣٢٠)

[١]. روايةُ ابنِ ناقِبٍ
(قبل ٣٠٠-٣٨١)
(تاريخ السماع: ٣١٣)

[٢]. روايةُ المُسْتَمْلي
(قبل ٣٠٠-٣٧٦)
(تاريخ السماع: ٣١٤)

[٣]. رِوايةُ الحَمُّوْيِيِّ
(٢٩٣-٣٨١)
(تاريخ السماع: ٣١٥ و٣١٦)

[٤]. رِوايةُ الشَّبُّوْيِيِّ
(...-٣٧٨)
(تاريخ السماع: ٣١٦)

[٥]. رِوايةُ أبي نَصْرٍ الكُشَانيِّ
(...-٣٥٧)
(تاريخ السماع: ٣١٦)

[٦]. رِوايةُ الإِشْتِيْخَنِيِّ
(٢٩٤-٣٨٨)
(تاريخ السماع: ٣١٧)

[٧]. رِوايةُ أَبي زَيدٍ المَرْوَزيِّ
(٣٠١-٣٧١)
(تاريخ السماع: ٣١٨)

[٨]. رِوايةُ الكُشْمِيْهَنيِّ
(...-٣٨٩)
(تاريخ السماع: ٣٢٠)

[٩]. رِوايةُ أبي عَليٍّ الكُشَانيِّ
(حوالي ٣٠٥-٣٩١)
(تاريخ السماع: ٣٢٠)

الصَّغانيُّ ونسخته مِن «الصَّحيحِ»

يَحْسُنُ بنا قَبْلَ أن نُغَادِرَ دَوْحَةَ الفَرَبريِّ أَنْ نُعَرِّج على جهدٍ علميٍّ بُنيتْ لُحْمَتُهُ على نسخةٍ قُرِئتْ على الفَرَبريِّ، وعليها خطُّه، وفيها زياداتُه وفوائدُه، أَلَا وهو جُهدُ الإمامِ الصَّغانيِّ في خدمة «الجامع الصحيح».

فالصَّغانيُّ هُوَ رَضِيُّ الدِّينِ، أَبُو الفَضَائِلِ، الحَسَنُ بنُ محمَّدِ بنِ الحَسَنِ البغداديُّ الصَّغَانِيُّ العُمَريُّ، الفَقِيْهُ الحَنَفِيُّ المُحَدِّثُ، حاملُ لواءِ اللُّغةِ في زَمانِهِ.

وُلِدَ سنةَ (٥٧٧) بـ(لَاهُور).

قالَ ابنُ السَّاعيِّ: سألْتُهُ عَن نِسْبَتِهِ فقالَ: ولدتُ بصَغَانَ[١]، وَهِي بَلْدَةٌ مِن بِلادِ الهِنْدِ[٢].

نشأ بغزْنَة[٣] لِأُسْرةٍ عِلْميةٍ تُعْنَى بِالعِلْمِ، وكانَ والدُهُ عالِمًا، فتَلَقَّى الصَّغَانيُّ مِنْهُ عُلُومَهُ الأُولىٰ في اللُّغةِ والأَدَبِ والحَدِيثِ والفِقْهِ، وتابَعَ تَحْصِيْلَهُ على علماءِ غَزْنَةَ، ثمَّ رَحَلَ إِلى أماكنَ كثيرةٍ، فَرَحَلَ إلىٰ مَكَّةَ وعَدَنٍ سَنَةَ (٦١٠)، ثمَّ دَخَلَ بَغْدادَ سَنَةَ (٦١٥) أيَّامَ النَّاصرِ لدِينِ اللهِ الخليفةِ العبَّاسيِّ، ثُمَّ ذَهَبَ رَسُولًا مِنَ الخَلِيْفَةِ إلىٰ ملِكِ الهندِ شَمْسِ الدِّين إِلْتُتْمِش سَنَةَ (٦١٧)، فَبَقِيَ مدةً، ثُمَّ قَدِمَ منها سَنَةَ (٦٢٤) فَحَجَّ، وَدَخَلَ اليَمَنَ، ثُمَّ عادَ إلىٰ بغدادَ، ومنها أُعِيدَ رسولًا لسَنَتِهِ مِن حضرةِ المُسْتَنْصِرِ باللهِ العبَّاسيِّ إلىٰ رَضِيَّةَ بنتِ إِلْتُتْمِش مَلِكَةِ الهِنْدِ، فما رَجَعَ إلىٰ بَغْدادَ حتَّى سَنَةَ (٦٣٧)، فَأَقَامَ بِها إلىٰ أَنْ تُوفي ليلةَ الجُمعةِ لِتِسْعَ عَشْرَةَ ليلةً خلت مِن شعبانَ سَنَةَ (٦٥٠).

قالَ تلميذُهُ الدِّمْيَاطِيُّ: وحضرتُ دفنَهُ بِدارِهِ بِالحَرِيْمِ الطَّاهريِّ، ثُمَّ نُقِلَ بعدَ خُروجِي مِن بغدادَ إِلىٰ مكَّةَ فدُفِنَ بها، كانَ أوصَىٰ بذلكَ، وأعدَّ لِمَنْ يَحْمِلُهُ خَمْسينَ دينارًا، فَحُمِلَ ودُفِنَ

---

(١) بفتحِ الصَّادِ المُهْمَلةِ، وتَخْفِيفِ الغَينِ المُعْجَمةِ، والنسبة إليها على لفظين: صَغَاني وصَاغَانِي. انظر: «معجم البلدان»: ٤٠٨/٣، وذهبَ عبدُ الحيِّ بنُ فَخرِ الدِّينِ الحسنيُّ في «نُزْهة الخَوَاطِرِ وبَهْجَة المَسَامِعِ والنَّواظِرِ» (٩١/١) إلى أَنَّها مُعرَّبُ: «جاغان».

(٢) «الدُّرُّ الثَّمينُ في أسماءِ المصنِّفين» (ص٣٤٤)، ولاهور اليوم مدينة من مدن باكستان.

(٣) هي اليومَ مدينةٌ أفغانيةٌ، تقعُ جنوبَ غربي العاصمةِ كابولَ.

بِجِوارِ الفُضَيلِ بنِ عِياضٍ. اهـ[1].

وَقالَ ابنُ الفُوطيِّ: كانَ مِن أفرادِ العُلماءِ، وأولياءِ اللهِ الصَّالحينَ، سارَ ذِكْرُهُ مَسِيْرَ الشَّمسِ في الآفاقِ... وكانَ عَارِفًا بالأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ واللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ والمَعَانِي الأَدَبِيَّةِ والزُّهدِ والعِبادةِ[2].

وقالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ: كانَ إليهِ المُنْتهىٰ فِي اللِّسانِ العربيِّ[3].

للإمامِ الصَّغانيِّ شُيُوخٌ كُثُرٌ، نَذْكُرُ مِنْهم من أخذ عنه «الصَّحيح»، وهم:

١ - برهانُ الدِّينِ أبو الفُتُوحِ نَصرُ بنُ أبي الفَرَجِ محمَّدٍ البغداديُّ، المَعروفُ بـ«الحُصَريِّ» (المُتَوَفَّى سنةَ ٦١٨)، أحدُ الأئِمَّةِ الأثْباتِ المُشارِ إليهم بالحِفْظِ والإتْقانِ، أخذ عنْهُ الحديثَ بمكةَ المُكَرَّمةِ[4].

٢ - أبو محمَّدٍ عبدُ العَزيزِ بنُ أحمدَ بنِ مسعودٍ، المَعْروفُ بـ«ابنِ الجَصَّاصِ» (المُتَوَفَّى سنة ٦١٦)، أَخَذَ عنه الحديثَ ببغدادَ[5].

٣ - أبو سَعْدٍ ثابتُ بنُ مشرِّفِ بنِ أبي سَعدٍ الأَزَجِيُّ البغداديُّ، المعروفُ بِـ«ابْنِ البنَّاء» (المُتَوَفَّى سنةَ ٦١٩)، أَخَذَ عنه الحديثَ بِبَغْدادَ[6].

وَهَؤلاءِ الثَّلاثةُ سَمِعوا مِن الحافِظِ أَبي الوقتِ السِّجْزِيِّ.

وقد رحلَ الإمامُ الصَّغَانِيُّ إلىٰ بلادٍ كثيرةٍ، يُفيد ويَستفيدُ، فَنَشَرَ عِلْمَهُ في الهِنْد والسِّنْد وعَدَن والعِراقِ، ومن أشهر تَلامذَتِهِ:

١ - حافظُ زَمانِه الإمامُ المُحدِّثُ شَرفُ الدِّيْنِ عبدُ المُؤْمِنِ بنُ خَلَفٍ الدِّمياطيُّ (المُتَوَفَّى سنةَ ٧٠٥)، ناسخُ كُتُبِهِ ورَاوِيها عنهُ[7].

٢ - المُحدِّثُ المُؤَرِّخُ كمالُ الدِّينِ عبدُ الرَّزاقِ بنُ أحمدَ بنِ الفُوَطيِّ (المُتَوَفَّى سنةَ ٧٢٣)،

---

(١) «تاريخ الإسلام»: ٦٣٦/١٤.

(٢) «مَجْمعُ الآدابِ في معجمِ الألقابِ»: ٤٩٠/٥.

(٣) «تاريخ الإسلام»: ٦٣٦/١٤.

(٤) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «سير أعلام النبلاء»: ١٦٣/٢٢، و«ذيل التَّقييد»: ٢٩٤/٢ (ط. الحوت).

(٥) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «تاريخ الإسلام»: ٤٧٦/١٣، و«التَّقييد»: ٣٦٤ (ط. الحوت).

(٦) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «سير أعلام النبلاء»: ١٥٢/٢٢، و«التَّقييد»: ٢٢٥ (ط. الحوت).

(٧) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «طبقات الشَّافعية» للسبكي: ١٠٢/١٠ (ط. هجر)، و«ذيل التَّقييد»: ٣٤١/١ (ط. الحوت).

صاحب «الدُّرّ الثَّمين في أسماءِ المصنِّفين».[١]

٣ - المُحدِّث المُفسِّرُ مُحيِي الدِّينِ صالحُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ، ابنُ الصبَّاغِ الكُوفيُّ (المُتوَفَّى سنةَ ٧٢٧) أحَدُ رُواةِ «الصَّحيحِ» عن الصَّغَانِيِّ[٢].

* **نسخته من «الجامع»**

كَتَبَ الإمَامُ الصَّغَانِيُّ رحمه الله نُسْخَتَهُ مِنَ «الجامِعِ الصَّحيحِ» في بَغْدَادَ، واعْتَنَىٰ بِتَصْحِيحِها وضَبْطِها عَلَىٰ مَا تَيَسَّر لَهُ الوُقُوفُ عَليهِ مِن نُسَخِ الكِتابِ ورِوَاياتِه المُتْقَنةِ المَوْثُوقةِ، ومِن أهمِّها نُسْخَةٌ مَقْرُوءَةٌ على الفَرَبْرِيِّ صاحبِ الإمامِ البُخاريِّ، وعليها خطُّه، حيث أثبتَ الصَّغَانِيُّ رحمه الله في متنِ نُسختِهِ روايةَ أَبي الوَقْت -حسب سَماعِهِ-، ثمَّ قَابَلَه عَلى نُسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ على الفَرَبْرِيِّ وأَثْبَتَ ما فِيهَا مِن الهَوَامِشِ والزِّيَادَاتِ والسُّؤَالاتِ، كما قَابَلَها على نُسَخٍ وروايات مُتعددةٍ، واختارَ لها رموزًا، منها: (هـ) لأبي الهَيثمِ الكُشمِيهَنيِّ، و(حـ) للحَمُّوييِّ، و(سـ) للمُستَملي، و(فـ) لِمَا في «نُسْخَةِ الفَرَبْرِيِّ». واستَعْمَلَ النُّقَطَ (٠٠) ليُنَبِّهَ على الرِّوَاياتِ أو النُّسَخِ التي خَالفَتْ ما في رِوَايَةِ الفَرَبْرِيِّ والتي قدْ تَصِلُ إلى تِسع نِقَاطٍ[٣]، وما وافقتْ روايةَ الفَرَبريِّ جَعَلَ النُّقَطَ فوقَ مَدَّةِ الفاءِ (فـــ٠٠٠).

وقدْ تَلَقَّىٰ العُلماءُ عملَ الصَّغَانيِّ هذا بالقَبولِ، وذَكَروا فُرُوقَ نُسْخَتِهِ في أثناء شُروحِهم، وذكرها ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» واصفًا إياها بقوله: «النُّسْخَةُ الْبَغْدَادِيَّة الَّتِي صَحَّحَهَا الْعَلَّامَة أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ الصَّغَانِيِّ اللُّغَوِيُّ بَعْد أَنْ سَمِعَهَا مِنْ أَصْحَاب أَبِي الْوَقْت وَقَابَلَهَا علىٰ عِدَّة نُسَخ وَجَعَلَ لَهَا عَلَامَات»[٤].

---

(١) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «فوات الوَفَيَات» للسبكي: ٣١٩/٢ (ط. إحسان)، و«لسان الميزان»: ١٦٨/٥ (ط. أبي غدة).

(٢) يُنْظَرُ لِتَرْجَمَتِهِ: «الدُّرر الكامِنة» لابن حجر: ٣٥٦/٢ (ط. حيدر آباد)، و«طبقات المفسرين» للدَّاوودي: ٢١٩/١، ويُنْظَرُ الأصلُ الخطِّي لروايةِ الصَّاغانيِّ المحفوظ بمكتبة دارنده (٣٦٥).

(٣) إن المُراجع للأصول الخطية يَرىٰ تباينًا بينَ النُّسخِ في عددِ النقاطِ هذهِ، ما دفع بمحققي الطبعة الهندية أن يكتفوا بالرمز (ن) لِمَا كانَ فَوْقَهُ نُقط، مهما كانَ عددُها، بَينما نَرى طبعةَ لِيْدن قدْ تجاهلت كلَّ هذهِ الفروقِ، واكتفت بطباعة المتن مجرَّدًا عنها.

(٤) «فتح الباري»: ١٥٣/١، وقد استقرتْ هذه النُّسخةُ في المَدْرسةِ المُستَنْصِريةِ ببغدادَ، كما في الأصلِ الخطِّي لفرع «نسخة الصَّغانيِّ» المحفوظ بمكتبة دارنده (٣٦٥).

ومِنْ أَبْرزِ ما تَميَّزتْ بِهِ «النُّسخَةُ الصَّغَانِيَّةُ» الزِّيَاداتُ الَّتِي فِيها، والَّتِي تَنْقَسِمُ إلى نَوْعَين:

١ - **زِيادَاتٌ علىٰ مَتْنِ الصَّحيحِ** ليستْ في النُّسَخِ المُتداولةِ، وهذهِ علىٰ وجوهٍ:

أ- أسانيدُ لمتونٍ سَبَقَ أنْ ذَكَرَها البُخاريُّ:

كما جاءَ بعدَ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: «بَيْنَما نحنُ جلوسٌ معَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في المَسْجدِ دخلَ رجلٌ على جَمَلٍ ...»[1]، عقِبَ قَوْلِه: (رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ) مَا نَصُّهُ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ ...) وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ.

نقل ابنُ حجرٍ عن هَامِشِ «نُسخةِ الصَّغَانيِّ» ما نصُّهُ: (هَذَا الحَدِيثُ سَاقِطٌ مِن النُّسَخِ كُلِّهَا إِلَّا فِي النُّسْخَةِ الَّتِي قُرِئَتْ عَلَى الفِرَبْرِيِّ صَاحِبِ البُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ)[2].

ب- زيادةُ مُعَلَّقاتٍ ليستْ في النُّسخِ المُتَدَاوَلَةِ:

كما جاءَ بعدَ بابِ صَدَقَةِ الفِطْرِ عَلىٰ الصَّغيرِ والكبيرِ: (قالَ أَبو عَمرٍو: ورأىٰ عمرُ وعليٌّ وابنُ عمرَ وجابرٌ وعائشةُ وطاوسٌ وعطاءٌ وابنُ سِيرينَ أن يُزكّىٰ مالُ اليَتِيمِ. وقالَ الزُّهريُّ: يُزكّىٰ مالُ المجنونِ).

وهذهِ المعلَّقاتُ لا توجدُ إلَّا في «نسخةِ الصَّغانيِّ»، نقلها مِن «نُسْخةِ الفِرَبريِّ».

ج- وصلُ أحاديثَ جاءَت في النُّسخ المُتَداولةِ معلَّقة:

منها حديثُ أبي هُريرةَ المشهورُ «عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدُهُم ...» الحديث، جاءَ موصولًا في بابِ الكفالةِ في القروضِ، إذ قال فيه: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ).[3]

---

(١) انظر الحديث (٦٣).

(٢) «فتح الباري»: ١٥٣/١.

(٣) والحديث في نسخنا وقع موصولًا فِي «بَاب التِّجَارَة فِي الْبَحْر» في رواية أَبِي ذَرٍّ عن المستملي وَرواية أَبي الوَقْت (٢٠٦٣).

وهو في نُسَخنا: (قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ...).

د- زِياداتٌ مِنْ كلامِ الإمام البخاريِّ على الأسانيد، مِن بيانِ مبهمٍ أو تَتْمِيمِ إسنادٍ:

كقولِهِ في الحديثِ (٦٤٣٣) بعدَ أنْ ساقَ الحديثَ من طريقِ ابن أبانَ: قال أبو عبدِ اللهِ: (هو حُمْرانُ بنُ أبانَ).

وقولِهِ بعدَ الحديثِ (٥٧٦٨) في بيانِ المرادِ مِن قولِهِ: (وقال غيره: سبعَ تَمَراتٍ) زاد: (يعني حديثَ عليٍّ).

هـ - زياداتٌ في شرحِ الحديثِ:

كَمَا فِي صَدَقةِ الفِطرِ بعدَ حديثِ نافعٍ عن ابنِ عمرَ: (حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ)[1] زَادَ فِي «نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ»: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَعْنِي بَنِي نَافِعٍ).

و- زياداتٌ فقهيةٌ بعضُها مِن غيرِ طريقِ الفَرَبريِّ:

كما جاءَ آخرَ حديثِ أُمَّي المؤمنين عائشةَ وأمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما: (قالَ أبو جَعفرٍ: سألتُ أبا عبدِ اللهِ: إذا أَفْطَرَ يُكَفِّرُ مثلَ المُجامِعِ؟ قالَ: لا، أَلا تَرىٰ الأحاديثَ: لمْ يَقْضِهِ، وإنْ صامَ الدَّهرَ)[2].

وأبو جَعفرٍ هَذا هُو محمَّدُ بنُ أبي حَاتمٍ ورَّاقُ البُخاريِّ، نَقَلَ عنهُ الفَرَبريُّ في أكثرَ مِن مَوْضعٍ في نُسختِهِ مِن «الصَّحيح».

وكذا ما جاءَ بعدَ «بابِ التَّعجيلِ إلى الموقفِ»، جاءَ في «نسخةِ الصَّغانيِّ» زيادةُ: (قالَ أبو عبدِ اللهِ: يُزادُ في هذا البابِ هَمْ هَمْ[3] حديثُ مالكٍ عنِ ابنِ شهابٍ، ولكنِّي أُريد أَنْ أُدخلَ فيهِ غيرَ مُعادٍ).[4]

ز- زياداتٌ مِن «نُسخةِ الفَرَبريِّ» تُعضِّدُ تَفرُّدًا لراوٍ من الرُّواة للصَّحيح في النُّسخِ الَّتِي بأيدينا:

---

(١) انظر الحديث (١٥١١).

(٢) انظر الحديث (١٩٣١-١٩٣٢).

(٣) بمعنى أيضًا.

(٤) ونحو هذا الكلامِ نقلَهُ أبو ذرٍ في هامشِ نسختِهِ عنْ بعضِ النُّسخِ، لا عنْ شُيوخِهِ. انظر كلامَ الحافظ ابنِ حجرَ في «الفتح»: ٣/٥١٥.

ومثالُ ذلكَ ما وقع في روايةِ أبي ذَرٍّ عن المُسْتَمْلِي من زيادة بابٍ وحديثٍ في كتابِ الحجِّ بعدَ الحديثِ (١٧١١)، وهُمَا: (بابُ مَنْ نَحَرَ بِيَدِهِ. حدَّثنا سَهْلُ بنُ بَكَّارٍ: حدَّثنا وُهَيْبٌ، عن أَيُّوبِ، عن أَبِي قِلابَةَ: عن أَنَسٍ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ، قالَ: ونَحَرَ النَّبيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدْنٍ قِيامًا، وضَحَّى بِالـمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ. مُخْتَصَرًا).

والذي في «نُسخةِ الصَّغانيِّ» أنَّ في «نسخةِ الفِرَبريِّ» بعدَ البابِ قولَه: (في ذلكَ حديثُ سَهْلِ بنِ بَكَّارٍ عنْ وُهَيْبٍ). وهذا يُعضِّدُ ما رَوَاهُ المُسْتَمْلِي عن الفِرَبْرِيِّ.

٢- **زياداتٌ في الهوامشِ**، أَغْلَبُها في التَّوجيهِ اللُّغوي، مِنها ما جَاءَ في «باب مَنْ أَسْرَعَ ناقَتَهُ إذا بَلَغَ المَدِينَةَ» قالَ الصَّغانيُّ: (كذا وقعَ، والصوابُ: أَسْرَعَ بناقتِهِ، أَوْ: أَوْضَعَ ناقتَهُ).

ومِنها في بيانِ المُهْمَلِ مِنَ الرُّواة، كقولِهِ في بيانِ مَنْ هوَ (عمران أبي بكر) الواردِ في الحديثِ (٤٥١٨): هُو أَبو بكرٍ عمرانُ بنُ مُسْلِمٍ القَصيرُ المَنْقِريُّ البَصْريُّ.

وبناءً عليه نرى أنَّ «نسخةَ الصَّغانيِّ» قد حَفظتْ لنا نسخة من رواية الفِرَبريِّ بكامل ثمارها اليانعة، فحقيق أن تتوجه عناية الباحثين إليها، وستأتي تتمة الكلام عليها في كلامنا على رواية أبي الوقت[1].

---

(١) انظر ص ٧٢١٤.

(٣) مَلامِحُ النُّسْخَةِ اليُونِينِيَّةِ أَصْلًا وفُرُوعًا

أولًا: نَسَبُ النُّسخةِ

إذا كَانَت الأَسانيدُ أنسابًا للكُتُب[١]، فإنَّ أَنسابَ النُّسَخ هو التَّعريفُ بأَصحابِها وناسِخيها والقائِمينَ علَى ضَبطِ نَصِّها وتَحريرِه من الوَهم والخطَأ، وتَبيينُ مَلَامح تَكوينِهم وتَكوينِها المَعرفيِّ، وتوضيحُ أَركانِ تَشكيلِهم وتَشكِيلِها العِلميِّ، وإبرازُ مرسِّخاتِ مَكانتِهم ومَكانَتِها الثَّقافيَّة[٢]؛ للثِّقة بإِمكاناتِهم؛ تأسيسًا لدِعاماتِ مَوقف القَبُولِ أو الرَّفضِ لنِتاجِهم؛ فإنَّ العَمَل أَثَرُ العامِلِ، وظِلُّه الباقي بعد فَنائِه مُمتدًّا علَى وَجه الزَّمان بكلِّ تقلُّباتِه.

[أ]. صاحبُ النُّسخة

* اسمُه ونَسبُه وكنيتُه ونِسبتُه:

هُوَ عَليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الله بنِ عِيسَى بنِ أَحمَدَ بنِ عَليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ ابنِ مُحمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ الحُسَينِ بنِ إِسحَاقَ بنِ جَعفَرٍ الصَّادقِ بنِ مُحمَّدٍ البَاقِرِ بنِ عَليٍّ زَينِ العَابِدِينَ بنِ الحُسَينِ السِّبْطِ بنِ أَميرِ المُؤمِنينَ عَليِّ بن أَبي طالبٍ، الهَاشِمِيُّ العَلَوِيُّ الحُسَينيُّ الباقِرِيُّ الإِسْحَاقيُّ، أَبو الحُسَينِ[٣] البَعْليُّ اليُوْنِينيُّ، شَرَفُ الدِّينِ الحَنْبَليُّ[٤].

---

(١) انظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ١/٥.

(٢) ويشملُ ذلكَ فيما يَشملُ تبيانَ جذورِ النِّتاج العلميِّ الَّتي تغصَّن عليها، وتَجليةَ أعمدتِه الَّتي قامَ علَيها، وتوضيح دِعاماتِه الَّتي نَهَض بها للوُجود.

(٣) ضبط القَسطلَّاني كنيته: (أبو الحسن)، وهو وهم محضٌ.

(٤) انظر لترجمته «ذيل مرآة الزَّمان» لأخيه قُطب الدِّين اليُونينيِّ: ٢/٧١، و«تالي كتاب وَفَيات الأعيان»: ص٦٦، =

أَمَّا نَسَبُه؛ فهُو من السُّلَالة النَّبويَّة المُبارَكة، من ذرِّيَّة (إِسحَاقَ بن جَعفرٍ) الملقَّب بـ(المُؤْتَمَن)، وهو شَقِيقُ مُوسَى بنِ جَعفرٍ الملقَّب بـ(الكَاظِمِ)، ويُقَالُ لإسحَاقَ: (العُرَيْضِيُّ) أيضًا[1]؛ لأنَّه وُلدَ في (المَدينة المنوَّرة) بوادي (العُرَيْضِ)، وقد توفِّي بمصرَ قَبلَ سنةِ مئتَين تَخمينًا، وهو زَوجُ السَّيِّدة نَفيسَة بنتِ الحَسَن ﵂[2]، وقد انتَقَل ابنُه (الحُسَينُ) إلى بلَاد الشَّام فاستَوطَنَ مَدينةَ (حَرَّان)، وذُرِّيتُه مَشهورةٌ مَعروفةٌ بمدينتَي حَلَب والرَّقَّة؛ فقَد كانوا نُقباءَ السَّادةِ الأَشرافِ فيها لقُرُونٍ من الزَّمَن[3].

وكان جدُّ أبي الحُسَينِ الثامن (أَبو إِبراهِيمَ مُحمَّدُ بنُ أبي عَليٍّ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بن الحُسَين بنِ إِسحَاقَ) يُلقَّب بـ(المَمدُوحِ)، وكان عالمًا فقيهًا شاعرًا، وكانت تَجمَعُه -علَى ما

= و«نهاية الأَرب»: ٨/٣٢، و«المُقتَفي» للبِرْزَاليِّ: ٤/٨٣-٨٥ (ط: المحققة)، و«مشيخة ابنه مُحيي الدِّين اليُونينيِّ»: ص٨٧ - ٨٩، و«المعجم المختصَّ» للذَّهبيِّ: ص١٦٨، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ٢/٤٠، و«ذيل تاريخ الإسلام»: ص١٧-١٩، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٥٠٠، و«أعيان العصر»: ٣/٤٧٦، و«الوافي بالوَفيات»: ٢١/٢٧٨، و«مرآة الجنان» (ط. دار الكتب العِلميَّة): ٤/١٧٦، و«البداية والنِّهاية»: ١٨/١٣ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العُثَيمين): ٤/٣٢٩، و«ذيل التَّقييد»: ٣/١٧٢ (ط. المراد)، و«السُّلوك لمعرفة دُول المُلوك» (ط. دار الكتب العلميَّة): ٢/٣٤٩، و«طَبقات الأَولياء» لابن المُلقِّن: ص٥١٣، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٣/٩٨، و«عِقد الجُمان» (العَصر المَملُوكيُّ): ٤/١٩٩، و«المنهَل الصَّافي»: ٨/١٨١، و«الدَّليل الشَّافي»: ١/٤٧٦، و«المقصَد الأَرشد»: ٢/٢٥٩، و«شذرات الذَّهب»: ٨/٨، و«التَّاج المُكلَّل»: ص٢٥٠، ولسِياق نسَبه انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢/٥٧، و«تاريخ الإسلام»: ١٤/٨٩٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الرَّد الوافر»: ص٦٠، و«المقصد الأرشد»: ٢/٥٢١-٥٢٢، وقولنا في نسبه: (بنِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ) أثبتَه هو بخطِّه في سِياق نَسبِه وصحَّح علَيه، كما نقلَها عن خطِّه العلَّامةُ النُّويريُّ في آخِرِ نُسختِه من الكتاب، والله أعلم.

(١) انظر «الأَمالي الخَميسيَّة» لابن الشَّجَريِّ: ١/٢٢٣.

(٢) انظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٢/٤١٦، و«تاريخ الإسلام»: ٤/١٠٦٨ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تهذيب التَّهذيب»: ١/٢٠٠، وانظر: «المَجْديّ في أنساب الطَّالبيِّين»: ص٢٨٩، و«الفَخريّ في أنساب الطَّالبيِّين»: ص٩ و٢٦، و«الأَصيليّ في أنساب الطَّالبيِّين»: ص٢١٥، و«عُمدة الطَّالب في نسب آل أبي طالب» (ط. الحَجَر): ص١٨٣ و٢٣٨، ولقرية (العُرَيض) انظر «معجم البلدان»: ٤/١١٤.

(٣) انظر: «المَجديّ»: ص٢٩٠، و«الفَخريّ»: ص٢٦، و«الأَصيليّ»: ص٢١٦-٢٢٢، و«عمدة الطَّالب»: ص٢٣٩-٢٤١، وانظر «بغية الطلب»: ٥/٢٣٤٩، و٦/٢٩٤٦، و«تاريخ الإسلام»: ٩/٢١٦، و١٣/٥٩٦، و١٤/٧٤٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الوافي بالوفيات»: ٤/٢٣١، و٢٤/٥٥، و«الضَّوء اللَّامع»: ١/٢١٩.

يَبدو - مَعرفةٌ وَثيقةٌ بأبي العَلَاء المَعَرِّيِّ؛ فقد مَدَحَه أبو العَلَاءِ حيًّا وميِّتًا؛ فلُقِّبَ بـ(المَمدُوحِ) لذلكَ، وكان مُقيمًا بمدينة (حَرَّان)[١]، وهو من أكابرِ أَعيانِها ووُجهائِها، ثمَّ انتقَل للسَّكن بمدينة (حَلَب)، وفيها -علَى ما يَبدو- كانت وَفاتُه رحمه الله[٢]؛ فقد بَقِيَت ذرِّيَّتُه بها، والله أعلم.

وأمَّا مَوطِنُ أبي الحُسَينِ؛ فهو من أبناءِ مَدينة (بَعْلَبَك) اللُّبنَانيَّة، من أَهلِ بَلدَة (يُونِين) تَحديدًا[٣]، ولم تحدِّد لنا المصادرُ مَن كانَ أوَّلَ مَن انتقَل للعَيش في قرية (يُونين) من آبائِه، علَى أنَّ الَّذي يُستَفادُ مِن كُتب النَّسبِ أنَّ جدَّه (أبا الرِّجالِ أَحمَدَ بنَ أبي المَوَاهِبِ عَليِّ بنِ مُحمَّدٍ الثَّالثِ) كان أوَّلَ من انتقَل للعَيشِ خارجَ مَدينة (حَلَب)؛ فإنَّ سِياقَ أخبارِه وأخبارِ ذُرِّيَّتِه مُنقَطعٌ، بخِلَاف حالِ أَخيهِ (زُهْرَة)، الَّذي ورثَ نَقَابةَ السَّادة الأَشرافِ بمدينة (حَلَب) عن أبيهِ (عَليٍّ)، واستَمرَّت من بَعدِه في أَجيالِ أَبنائِه[٤]، فلعلَّ أبا الرِّجالِ كان زاهِدًا بقضيَّة تَولِّي نَقَابةِ الأَشرافِ؛

---

(١) كان والدُه أبو عَليٍّ حِجازيًّا، ثمَّ انتَقَل إلَى مدينة (حَرَّان) فاستَوطَنَها، ويبدو أنَّه قد توفِّي فيها رحمه الله، فالله أعلم.

(٢) انظر «المَجديُّ»: ص٢٩٠، و«الفَخريُّ»: ص٢٦، و«الأَصيليُّ»: ص٢١٧، و«عُمدة الطَّالب»: ص٢٣٩، و«الضَّوء اللَّامع»: ٢١٩/١، وانظر «سَقط الزَّند» للمَعرِّيِّ (ط. دار صادر): ص١٩ و١١٥ و١٤١.

(٣) يُقال لها: (يُونَان) أيضًا، كما في «معجم البلدان»: ٤٥٣/٥، و«تاج العروس»: ٣١٤/٣٦ = (ي و ن)، وهذه البَلدةُ تَقَعُ جغرافيًّا -بحَسب وَصف وَكالة الإعلام اللُّبنانيَّة لها- في القسم الشَّماليِّ من سَهل البِقاع الشَّهير، التَّابع إداريًّا لقَضاء (بَعْلَبك)، تَبلغ مساحتُها الإجماليَّة مئةً وأربَعينَ فَدَّانًا، دُونَ حِسَابِ ملحقاتها الزِّراعيَّة الممتدَّة حَولَها، يحدُّها من الشِّمالِ بَلدةُ (شَعَث)، ومن الجَنوبِ بَلدةُ (نَحْلة)، أمَّا من الشَّرقِ؛ فيَحدُّها أَسفلُ الجَبل الشَّرقيِّ المُحاذِي للحُدُود السُّوريَّة، حيثُ تتَّصلُ حُدُوديًّا ببَلدة (عِرْسال)، ومن جهة الغَربِ تَحدُّها بَلدةُ (مقنة)، وتَبعُدُ بلدةُ (يُونين) عن العاصِمَة (بَيرُوت) مئةً وخَمسةَ كيلو متراتٍ، وعن مَركَز المحافَظة (زَحْلَة) اثنَين وخَمسين كيلو مترًا، وعن مَركَز القَضَاء (بَعْلبك) سبعةَ عشرَ كيلو مترًا، وهي تَرتَفع عن سَطح البَحر بحَوَالي ألفٍ ومئتَي مترٍ، يَصِلُ قاصِدُها إليها اليومَ عبرَ طَريقِ (بَعْلبَك - حِمص) الدَّوليِّ، وقد كانت هذه البَلدةُ مَركزًا عِلميًّا ومَنارًا مَعرفيًّا واسعَ الطَّيفِ في القَرن السَّابع الهجريِّ؛ فقد أَنجبَت -عَلى صِغَر حَجمِها الجُغرافيِّ- جَمعًا غَفيرًا من أعلامِ المحدِّثين والفُقهاءِ من الرِّجال والنِّساءِ، يَفُوقُ تَعدادُهم عَدَدَ مَن أَنجَبته مِن أَمثالِهم كلٌّ مِن بَيروتَ وصَيدا وصُورَ معًا، انظر مقدِّمة تحقيق «مشيخة مُحيي الدِّين ابن اليُونِينيِّ»: ص١٥.

(٤) انظر الأَصيليُّ في «أنساب الطَّالبيِّين»: ص٢١٧-٢٢٠، و«بغية الطَّلب»: ٢٣٤٩/٥، و٢٩٤٦/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٥٩٦/١٣ و٨٢٠، و٨٢٩/١٤، و٤١٢/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الوافي بالوفيات»: ١٣/١٢، و٢٢٢/٢٠، و«البداية والنِّهاية»: ١٢٥/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«تكملة إكمال الإكمال»: ص٦٧، و«توضيح المشتبه»: ٣١١/٤.

فاختارَ العُزلةَ عن مَظانِّ الشُّهرةِ بالنَّسب وتَبعاتِه الدُّنيويَّة في ذلك الزَّمَن[1]؛ فنأَى بنفسِه وبأَهلِه بَعيدًا، فسَكَن قريةَ (يُونِينَ) بمدينة (بَعْلَبك)؛ ويساعِدُ علَى تَقبُّل هذا الاحتِمالِ ما ذُكِرَ في المصادر مِن أنَّ والدَ أبي الحُسَين (الفَقيهَ تَقيَّ الدِّينِ مُحمَّدًا) قد وُلد في هذه القَريةِ، وأنَّ له بها أبناءَ عُمُومةٍ[2]، فالله أعلم.

وربَّما يكونُ أبو الرِّجالِ هُوَ الَّذي أَورَثَ أَبناءَه عَادةَ كِتمانِ نَسَبِهم الشَّريفِ عن مَعرفةِ عَوَامِّ النَّاسِ به، ولقَّنَهم الاكتفاءَ بتَعليمِه لأَبنائِهم الكِبَارِ القائِمين بمسؤُوليَّة العائلةِ من بَعدِهم؛ ليَعرِفوا واجباتِهم الشَّرعيَّةَ المتعلِّقةَ بذلك، كتجنُّبِ أخذِ الصَّدَقاتِ المُحرَّمة على أهل البيتِ ونَحوِ ذلكَ، كما فَعَل والدُ أبي الحُسَين (تَقيُّ الدِّين مُحمَّدٌ) معَ أَبنائِه، رحمهم الله[3]، فالله أعلم.

وأمَّا مَذهَبُ أبي الحُسَين فهُو مِن أتباعِ مَدرسةِ الإمام الجَليلِ أبي عَبدِ اللهِ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ ابن حَنْبَلٍ الشَّيبانيِّ رحمه الله، وكان هذا المَذهَبُ هُو السَّائدَ في مَدينة (بَعْلَبك)[4] عُمُومًا -لا في قرية

---

(١) وُصف أبناءُ أَخيه (زُهرة) بكونهم يعتنقون مَذهبَ التَّشيُّع، الذي انتَشَرَ في المُجتَمَع الحَلبيِّ زَمَن (زُهرَة) هذا، انظر «الأَعلاق الخَطيرة في ذِكر أُمراء الشَّام والجَزيرة»: ص٢٤١، فلعلَّ هذا من الأسباب الرَّئيسةِ الَّتي حَدَت بأَخي زُهْرةَ (أبي الرِّجال) لمفارقة تلكَ البِلَاد أيضًا، ودَفَعته لمقاطعتها وهجرانها؛ تأسِّيًا منه بما فَعَله أكابرُ الصَّحابةِ من تَركِهم الإِقامةَ والسَّكَنَ في بَعض البُلدانِ الَّتي ظَهَر فيها سَبُّ أَمير المؤمنين عُثمانَ بنِ عَفَّان رضي الله عنه، انظر «التَّاريخ الكبير» للإمام البُخاريِّ: ٣٦/٣، و«سير أعلام النُّبلاء»: ١٦٥/٣، وكان أبناءُ مدينة (حَلَب) المتمسِّكين بمذهب أهل السُّنَّة والجماعة يَعرفونَ لأبناء أبي الرِّجال حَقَّهم ويُراعُون حُرمَتهم ويتأدَّبون معهم عندَما كانوا يزورونَهم في مدينة (بَعلَبك)، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢٣٢/٢-٢٣٤، ولعلَّ تمسُّكَ أبي الرِّجال وأبنائِه من بَعدِه بالمذهب الحَنبليِّ هو الَّذي جَعَل مُقيِّدي «أنساب الطَّالبِيِّين» يُحجِمون عن إيرادِ أَخبارِهم في مصنَّفاتِهم؛ لأنَّ غالبيَّةَ مَن تولَّى التَّأليفَ في هذا الباب كان من المتشيِّعين، فالله أعلم.

(٢) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٣٨/٢-٣٩ و٥٢، وستأتي قريبًا الإشارةُ إلى مصادر ترجمته رحمه الله ص٤٣٢.

(٣) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٥٦/٢-٥٧.

(٤) كان أهالي مَدينة (بَعلبَك) موصوفينَ بالنَّجدةِ مَشهورين بذلك حتَّى عندَ التَّتار، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٣٥٣/١، وكانوا مَعروفينَ بالتَّكافُل الاجتماعيِّ المَتينِ؛ حيثُ كانَ يتَّكلُ بعضُهم علَى بَعضٍ في تَأمين احتياجاتِ المَعيشةِ وتَوفيرِها، انظر «ذيل الرَّوضَتَين»: ص١٢٥، و«تاريخ الإسلام»: ٥٠١/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«مسالك الأبصار»: ٢١٢/٨، وهذه الصِّفاتُ من أهمِّ أَسبابِ العُمران بلا رَيبٍ؛ بما تحفِّزُه عادةً في نُفُوسِ الزُّوَّارِ من مَشاعر الأُنسِ والطُّمأنينةِ؛ فتَجذبُهم لتَكرارِ الرِّحلةِ إلى هذه البَلدة، بل ولاتِّخاذِها سَكنًا بَديلًا عن أَوطانِهم.

(يُونين) فحَسبُ - في ذلك الزَّمَن؛ فقَد كانت تشكِّلُ مَعْقِلًا لأَتباعِه.

ويبدو جَليًّا أنَّ أبا الحُسَين كان قد اعتَنَق هذا المَذهَبَ اعتناقَ اقتِناعٍ واختيارٍ، لا اعتِناقَ تَلقينٍ أو وِراثةٍ؛ يتَّضح ذلكَ من خِلَال عِنايتِه التَّامَّة بكتابِ «المُسنَد» للإمامِ أَحمَدَ؛ فقد كانَ يَحفظُهُ بتَمَامِه دُونَ سائر مصنَّفاتِ السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة المُعتَمَدة المَشهُورة، معَ كَثرةِ اهتِمامِه بهذه المصنَّفاتِ وبالِغِ عِنايتِه في تَحصيلِها وضَبطِها ونَشرِها سَماعًا وإسماعًا؛ وهو أمرٌ مُشعِرٌ بالوَلَاءِ والانتِماءِ لمؤلِّف الكتابِ، فقد سُئِلَ رحمه الله: أَنتَ تَحفَظُ «الكُتُبَ السِّتَّةَ؟» فقال: أَحفَظُها ومَا أَحفَظُها! فقِيلَ له: كَيفَ هذا؟! فقَالَ: أَنا أَحفَظُ «مُسنَدَ أَحمَدَ»، وَمَا يَفُوتُ «المُسنَدَ» مِن «الكُتُبِ السِّتَّةِ» إلَّا قَليلٌ، فأَنا أَحفَظُها بهذا الوَجهِ[1].

أمَّا والدُ اليونينيِّ فهو الإمامُ الفقيهُ (مُحمَّدٌ)؛ فقد كانَ رَجلًا عاقلًا معتَدِلًا؛ بَريءَ النَّفسِ من أَوضارِ التَّعصُّبِ المَقيتِ، فلم يُجبرْ أبناءَه -ولا غَيرَهم- علَى اعتناقِ مَذهَبه الحَنبليِّ ودِراسَته[2]؛ فلا نظنُّ أنَّ له يدًا جَبريَّةً في تمسُّكِ أَولادِه بهذا المَذهَب، إلَّا بدافعِ من التَّوجيه الأَبويِّ المَحضِ؛ إن وَجَد أنَّ مَصلحتَهم الدِّينيَّة -لا غَيرَ- كامنةٌ في ذلكَ، أو بقَدْرِ القُدوةِ السَّامية المُتَّبعَة الَّتي كانت متجسِّدةً في سيرتِه العَطِرة الشَّامخة لكلِّ مَن عاصَرَه وعاشَرَه من طَلبة العِلم عُمومًا، لا لأَولادِه خُصوصًا، والله أعلم.

* مَولِدُه ونَشأَتُه:

وُلِدَ أبو الحُسَين بمَدينة (بَعْلَبَك)، في الحادي عَشَرَ من شهر (رَجَب)، سنةَ إِحدَى وعِشرينَ وسِتِّ مئةٍ.

---

(١) انظر «المَصْعَد الأَحمد في خَتم مُسنَد الإمام أحمد»: ص١٢، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ والدَ أبي الحُسَين -وهو من أعيان المذهب الحَنبليِّ، كما سيأتي ص٤٣٢- لم يكن يَحفَظُ كتابَ «المُسنَد» بتَمامِه، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٤٠/٢ و٥٩ و٧١.

(٢) يظهر ذلك جَليًّا لا في علَاقتِه الوَطيدةِ والمَتينةِ معَ أكابر فُقهاء المذاهبِ الأُخرى فحَسبُ -كما يُستَفاد ذلك من كلام ابنِه قُطب الدِّين في كتابه «ذيل مرآة الزَّمان»: ٤٧/٢- بل في قصَّة الرَّجل البَعلبَكِّيِّ الَّذي جاءَ إليه ومعَه ابنُه الصَّغير طالبًا للعِلم، فطَلَب منه أن يدرِّسَ ابنَه المَذهَبَ الحَنبليَّ، فامتَنَع رحمه الله من ذلك، وأَشار عَليه بدراسة المَذهَب الحَنَفيِّ، وكذلك فَعَل مع بَعضِ الشَّافعيَّة، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٥٠/٢، و٩٥/٣، وكان يشبِّه المَذاهبَ الأَربعةَ بأبوابِ المسجِدِ الواحدِ المتعدِّدة، كلُّها تؤدِّي إلى داخلِه، انظر «ذيل مرآة الزَّمان» أيضًا: ٦٥/٢.

وقد أَحاطَه الله تعالى بأَسبابِ التَّوفيقِ؛ فأَنشَأَه في أَحضان أُسرةٍ عِلميَّة رَصينةِ المَقَامِ، رَفيعةِ الشَّأنِ، دِينيًّا ودُنيويًّا؛ فقد كان والدُه أبو عَبدِ اللهِ تَقيُّ الدِّين اليُونينيُّ سَيِّدَ بَلْدتِه عِلمًا وعَملًا وجَاهًا[1]، وقَد بَلَغ من رُسُوخِ سُؤدَدِه وفَخَامةِ مَرتبتِه فيها أنَّ السُّلطانَ المَلكَ الأَشرفَ مُظَفَّرَ الدِّينِ شَاه أَرمَن مُوسَى بنَ المَلِك العَادِلِ الأَيُّوبيَّ (المُتوفَّى سنةَ ٦٣٥) أَمَر بتَمليكِه قَريةَ (يُونينَ) برُمَّتِها، وكَتَب بذلك كتابًا ليُمضِيَه الخَليفةُ بتَوقيعِه، لكنَّ تَقيَّ الدِّين أَبَى ذلك؛ وسَعَى وَراءَ الكتابِ حتَّى مَزَّقَه بنَفسِه؛ زُهدًا في الدُّنيا ومَتاعِها[2].

وقد أَفَاقَ أبو الحُسَين في مَهدِ طُفُولتِه علَى أَصدَاءِ هذا الوَالدِ النَّبيلِ وجَلَالته الَّذي غَرَسَ المَجدَ العِلميَّ لعائِلتِه[3]؛ فقَد كانت دَارُهم في قرية (يُونِين) مَدارًا لأَقطابِ العِلم، ومَزارًا لأَكابر رِجَالاتِ الدَّولةِ[4]، ومَنارًا للطَّلبةِ والدَّارسِين، تَتَوافَدُ إلَيها الأَفواجُ النَّبيلةُ من كلِّ

---

(١) انظر لترجمته «ذيل الرَّوضَتَين»: ص٢٠٧، و«صِلة التَّكملة» للحُسَينيِّ: ١/٤٤٣، و«ذيل مرآة الزَّمان» لابنه قُطب الدِّين: ١/٤٢٩، و٢/٣٨، و«طبقات علماء الحديث»: ٤/٢٢٣، و«تاريخ الإسلام»: ١٤/٨٨٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٤٣٩، و«البداية والنِّهاية»: ١٧/٤١٦ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٤/٦٣، و«عِقد الجُمان» (العصر المَملُوكيُّ): ١/٢٧٥، و«المنهَل الصَّافي»: ٢/١٢١، و«المَقصَد الأَرشَد»: ٢/٣٥٦.

(٢) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢/٤٤-٤٥، وقد كان الملكُ الأَشرفُ هذا يخدمُ الإمامَ تَقيَّ الدِّين اليُونينيَّ بنَفسِه، ويقدِّم لَه مَدَاسَه بيدِه أحيانًا، ويُعطيه عِمامتَه ليتَنشَّف بها من بَقَايا ماءِ الوُضُوء، وله معَه -ومعَ غيرِه من السَّلاطين والمُلُوك- أخبار كثيرةٌ في هذا الصَّدَد، انظر «ذيل مرآة الزَّمان» أيضًا: ٢/٤٠-٤٦ و٦٧، وقد كان أبو الحُسين اليُونينيُّ شاهدًا على كثيرٍ من تلك المَواقفِ معَ وَالدِه، انظر «تاريخ الإسلام»: ١٤/٢٠٠ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) كان لتقيِّ الدِّين أخٌ اسمُهُ: (أَحمَدُ)، وقد شارَكَ أخاه سماعَ كتابِ «الجامع الصَّحيح» للإمام البُخاريِّ علَى الشَّيخ رَبيبِ الدِّين ابن مُلَاعِبٍ في مدينة (دِمشق)، سنةَ ثَلَاثَ عَشرةَ وسِتِّ مئةٍ، كما في السَّماعات المقيَّدة علَى نُسخة الإمام الحافظ عَبدِ الغَنيِّ المَقدسيِّ، كما تجدُه في مَسرَد السَّماعات المقيَّدة علَى النُّسخة اليُونينيَّة، ويبدو أنَّه لم يكن من أهل العِلم ولا من المُشتَغلين بنَشرِه؛ فهُو خاملُ الذِّكر جدًّا، فلم يذكره أحدٌ من مُؤرِّخي تلكَ الحِقبة الزَّمنيَّة، بما فيهم ابنُ أخيه (قُطبُ الدِّين اليُونينيُّ)، فالله أعلم.

(٤) كان السَّلَاطينُ فمَن دونَهم يزورونَه ويسلِّمون عليه، وقد زوَّج الإمامُ تَقيُّ الدِّين إحدى بناتِه من أحَد الأُمراء المتولِّين نيابةَ مدينته (بَعلَبك)، واسمه: (آيْ بَك بن عَبدِ الله الصَّالحيُّ)؛ لِما رأَى فيه من أَمَاراتِ الصَّلاح، =

حَدبٍ وصَوبٍ؛ للتَّزَوُّدِ من مَعينِ علمِ والدِه، والتَّأدُّب بخُلُقِه، والاستنارةِ بمَشُورتِه، والاستِعانةِ برأْيِه، جيلًا إثرَ جِيلٍ، حتَّى توفَّاه الحقُّ سبحانَه في شَهر (رَمَضانَ) المُبارَك، سنةَ ثَمانٍ وخَمسين وسِتِّ مئةٍ[1].

وكان والدُه من أكابرِ العُلماءِ القائِمين بأَعباءِ نَشرِ السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة وتَلقِينها عِلمًا وعَمَلًا[2]، ومن أعيانِ الأئمَّة الآمِرين بالمَعروفِ والنَّاهينَ عن المُنكَر، ومن أَماثِلِ الصَّالحينَ الَّذين لا يَخافُونَ في القِيامِ والصَّدح بالحَقِّ لله تعالَى لَومةَ لائِمٍ، ومن أَفاضِلِ الفُقهاءِ القامِعينَ للبِدَع والضَّلالاتِ والخُرافاتِ الفِكريَّة والانحرافات السُّلُوكيَّة الَّتي لَاقَت رَوَاجًا وانتشارًا خَطيرًا بينَ طَلَبةِ العِلمِ قَبلَ عَوَامِّ النَّاسِ في تِلكَ الحِقْبةِ الزَّمنيَّة المُحتَدِمةِ بالصِّراعاتِ الدَّمَويَّة المُنصَبَّة علَى نَسيجِ الأُمَّة الإسلاميَّة مِن الدَّاخلِ والخَارجِ علَى السَّواءِ[3].

= انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ١٣١/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٢٧٣/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الوافي بالوفيات»: ٢٦٧/٩-٢٦٨، و«المنهل الصَّافي»: ١٣٤/٣.

(١) كانت ولادتُه بقرية (يُونِين)، في السَّادس من شَهر (رَجَب)، سنةَ اثنتَين وسَبعينَ وخَمسِ مئةٍ؛ وتوفِّي قبلَ أن يُتمَّ الثَّمانينَ سنةً من عُمُره بشَهرَين، رحمه الله.

(٢) كان رحمه الله يقول مُستنكِرًا علَى الزُّهَّاد المَفتونين بقضيَّة الكَرامات وحكايتها والغلوِّ في تَرويجِها وتَعظيمِها: (واللهِ؛ إيرادُ حَديثٍ واحدٍ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم يَنتَفعُ به النَّاسُ أَحَبُّ إليَّ مِن مِلءِ الأَرضِ كَراماتٍ)، وقد سأَلَه المَلكُ الأَشرفُ مرَّةً أن يُريَه شيئًا من كَراماتِه، فأَجابَه منتَهِرًا: (إيْش يَكونُ هذا؟!)، وكان يَغضَبُ غضَبًا شَديدًا من كَلامِ مَن يصفُه بصِفات (القُطْبِ) ونَحوِها من العباراتِ المُحْدَثةِ، انظر «ذيل مرآة الزَّمان» -تِباعًا-: ٦٤/٢ و٦٧ و٦٦، وكان يقولُ: (إلهامُ الذِّكرِ أَفضلُ من الكَراماتِ، وأفضَلُ الذِّكرِ ما يتعَدَّى نَفعُهُ إلى العِبَادِ، وهُو تَعليمُ العِلمِ والسُّنَّةِ)، انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العُثيمين): ٢٨٧/٣-٢٨٨، علَى أنَّه كان يَحكي بَعضَ تلكَ الحكاياتِ ويَرويها عن مشايخِه وغيرِهم، فإنَّما كان يستَنكرُ الغلوَّ فيها والتَّباهي بروايتِها؛ فيقولُ رحمه الله: (كَما أَوجَبَ الله علَى الأنبياءِ -صلَّى الله عليهم وسلَّم- إظهارَ المُعجِزاتِ، أَوجَبَ علَى الأَولياءِ إخفاءَ الكَراماتِ)، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٦١/٢، والله أعلم.

(٣) كانت النِّزاعات مُحتدمةً داخليًّا بالمَكايِد الدَّمويَّة المتتابعةِ بينَ السَّلاطينِ وأعوانهم للسَّيطرةِ على زِمامِ السُّلطة، وخارجيًّا بالهَجَماتِ الصَّليبيَّة المشتدَّةِ المُتلاحقةِ من الغَرب، وبالزَّحفِ التَّتريِّ المُستَشري الَّذي كان يَلتَهمُ البُلدانَ من الشَّرق، ولتفاصيل تلك الأحداث انظر ما كتَبَه الأستاذ (إبراهيمُ الزَّيبق) في «أبو شامة مؤرِّخ دمشقَ في عَصر الأيُّوبيِّين»: ص٣١-٣٣ و٦٥-٨٣ و٩٦-١١٦ و١٢٣-١٣٠ و١٤٣-١٤٧ و١٥٧ و١٦٥ و١٧٧-١٨٤ و١٩٥-٢٧٨ و٣١٣-٣١٨ و٣٢٣-٣٣٥.

وكانَ قد تَلَقَّن هذه الطَّريقةَ النَّبيلةَ عن ثَلاثٍ من أكابرِ الأَئمَّةِ الأَعلَامِ الَّذينَ تَربَّى علَى أَيديهم، وتَدَرَّج في مَعارِجِ مَعارِفهم، وتَغَذَّى بلِبَانِ سُلُوكِهم الرَّفيعِ، واقتَفَى مَعالِمَ مَنهجِهم، وكانُوا من أَبرَزِ الشَّخصيَّاتِ العِلميَّة الرَّصِينةِ الشَّهيرةِ الذَّائعة الصِّيتِ الَّتي تَرَكت أَبلَغَ الأَثرِ في تَكوينِه النَّفسيِّ، وأسهَمَت في تَشكيلِ شَخصيَّتِه العِلميَّة، وكانت تَجمَعُه بهم علَاقةٌ وَثيقةٌ وَطيدةٌ؛ فقد كانُوا يبادِلُونَه -علَى صِغَرِ سِنِّه- التَّوقيرَ والاحترامَ والتَّعظيم، ألَا وهُم[1]:

[١]. الإمامُ الزَّاهدُ المُجَاهدُ عَبدُ الله بنُ عُثمَانَ بنِ جَعفَرِ بنِ مُحمَّدٍ اليُونِينيُّ، الملقَّب بـ(أَسَد الشَّامِ)، المتوفَّى سنةَ (٦١٧)[2].

علَى يدِه تَربَّى والدُ أبي الحُسَين، وتَحتَ ظِلِّ تَعليماتِه وتَوجيهاتِه تَرعرَعَ؛ فقد قرَّبه إلَيه وحَنَا علَيه، وعامَلَه كوَلدٍ من أَولادِه، وزوَّجَه رَبيبتَه، وكان تَقيُّ الدِّين يَقتَدي به في عامَّةِ سُلُوكِه وتصرُّفاتِه، وقد لَازَمَه منذُ صِغَرِه إلى آخِرِ أيَّامِ حياتِه ﵀ مُسافرًا ومُقيمًا، ولشدَّة اقتدائِه به رشَّحَه تلامذةُ (الأَسَد) -بَعدَ وفاتِه- ليأخُذَ مكانَه مُقدَّمًا لأكابر الزُّهَّادِ في بَلدتِهم، لكنَّه تَركَها لابنِ (الأَسَد) بسبب رُؤيا رآها[3]، وكانَ شيخُه هذا قد توسَّمَ في تَقيِّ الدِّين أَمَاراتِ النَّباهةِ والفَهم والنُّبُوغِ؛ فأَشَار علَيه أنْ يَتوجَّه إلى مدينة (دِمَشق)؛ ليُلَازمَ الإمامَ المُوَفَّق ابنَ قُدَامةَ ويتعلَّم منه الفقهَ، فأَطاعَه -علَى عادتِه- لذلك[4]، ثُمَّ كان (الأَسَدُ) ﵀ -بعدَ تمكُّن تَقيِّ الدِّين من أَزِمَّة الفقهِ- يَقتَدي بفَتَاويه ويَلتزمُها ويَخضَعُ لَها؛ ويَقولُ له: (أنا من الرُّهبانِ، وأَنتَ من الأَحبارِ)[5]، وقد كانَت هذه الحالُ من أَهمِّ الأَسبابِ الَّتي جَعَلت لَقَبَ (الشَّيخُ الفَقيهُ) مُلَازمًا

---

(١) ذَكَرناهم علَى تَرتيب مَعرفتِه ولقائِه بهم.

(٢) انظر لترجمته «ذَيل الرَّوضَتَين»: ص١٢٥، و«نهاية الأَرب»: ٧١/٢٩، و«تاريخ الإسلام»: ٤٩٨/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النُّبلاء»: ١٠١/٢٢، و«مسالك الأبصار»: ٢٠٨/٨، و«البداية والنِّهاية»: ١٠٢/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«عِقد الجُمان» (العصر الأيُّوبي): ٣٨/٤، وأخبارُ جَلَادته وصَلَابتِه في قضيَّة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر منثورةٌ وَفيرةٌ في هذه المصادر، ومنها ما هو مَرويٌّ عن تقيِّ الدِّين نفسِه.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ٧١٥/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٤) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٦٠/٢.

(٥) انظر «ذيل الرَّوضتَين»: ص١٢٥، و«مسالك الأبصار»: ٢١٥/٨.

لتَقيِّ الدِّين؛ حتَّى أصبَحَ عَلَمًا لشَخصِه -دُونَ اسمِه- بينَ أَبناءِ مَدينتِه (بَعْلَبك).

[٢]. الإمامُ الفقيهُ عَبدُ الله بنُ أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ قُدَامَةَ القُرشيُّ العَدَويُّ العُمَرِيُّ، أبو مُحمَّدٍ المَقْدِسيُّ الجَمَّاعِيليُّ ثُمَّ الدِّمَشْقيُّ الصَّالحيُّ، مُوَفَّقُ الدِّينِ الحَنبَليُّ، المتوفَّى سنةَ (٦٢٠)[1].

وقد وَجَد تَقيُّ الدِّين في الموفَّق قُدوةً أَكملَ وأُسوةً أَتمَّ مِمَّا كان يَرَى عندَ شيخِه ومربِّيه (أَسد الشَّام)؛ مُتمثِّلًا بانجِماع العِلمِ الرَّاسخِ معَ التَّقوَى الثَّابتةِ، ومُتَجسِّدًا بانضِمامِ الفقهِ الرَّصين إلى الوَرَع المَتين، ومُصَوَّرًا باكتمالِ السُّلوكِ النَّبيلِ بالمَعرفةِ الواسعةِ؛ فلَم تَجد نَفسُ الفَتَى بُدًّا من التَّعلُّق بهذا الشَّيخِ المعلِّم الَّذي ما رَأَى شَخصًا -كما حدَّث بذلكَ- حَصَلَ له من الكَمالِ في العُلُومِ والصِّفاتِ الحَميدةِ الَّتي يَحصُلُ بها الكَمالُ سِوَاهُ[2]، وبالمقابلِ فإنَّ الإمامَ الموفَّق قد توسَّم في هذا التِّلميذِ النَّجيبِ طَلَائعَ النُّبوغِ؛ فقرَّبه إلَيه وخصَّه بالنُّصحِ والتَّعليم[3]، فلا عَجَبَ عندئذٍ أن نسمعَ تَقيَّ الدِّين اليُونينيَّ وهو يَقُولُ -بعدَ وَفاةِ شيخِه الموفَّقِ رحمه الله مُعبِّرًا

---

(١) انظر لترجمته «التقييد»: ٧٨/٢، و«ذيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبَيثيِّ: ٤٣٨/٣، و«التَّكملة لوَفَيات النَّقَلة»: ١٠٧/٣، و«ذَيل الرَّوضتَين»: ص١٣٩، و«تاريخ الإسلام»: ٦٠١/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النُّبلاء»: ١٦٥/٢٢، و«البداية والنِّهاية»: ١١٧/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحَنابلة» (ط. العُثَيمين): ٢٨١/٣، و«ذيل التَّقييد»: ٤٠٩/٢ (ط. المراد)، و«عِقد الجُمان» (العصر الأيُّوبي): ٩٧/٤، و«المقصَد الأرشَد»: ١٥/٢، وكتاب «ابن قُدَامة وآثاره الأُصوليَّة» للدُّكتور عبد العَزيز السَّعيد: ٧٩/١-٩٨، وهو منسوبٌ إلى (جَمَّاعِيل)، وهي قريةٌ تابعةٌ لمدينة (نابُلُس) الفلسطينيَّة الشَّهيرة، وهي مُلحقةٌ بمدينة (القُدس) الشَّريف؛ ولذلك يُنسَب مَقدسيًّا، انظر «معجم البلدان»: ١٥٩/٢.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ٦٠٤/١٣-٦٠٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النُّبلاء»: ١٦٩/٢٢، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العُثيمين): ٢٨٧/٣-٢٨٨، ونُرجِّح أنَّ تَقيَّ الدِّين اليُونينيَّ قد التَقى بالإمام الموفَّق وهو في حُدُود الخامسةَ عشرةَ من عُمُره، أيْ: قُرابةَ سنةِ سَبعٍ وثَمانين وخمس مئةٍ، فالله أعلم.

(٣) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٥٨/٢، و«سير أعلام النُّبلاء»: ١٧١/٢٢، و«تاريخ الإسلام»: ٦٠٨/١٣ و٦٠٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، ومن الدَّلائل على عَظيمِ مَنزلةِ التَّقيِّ اليُونينيِّ عِندَ شيخَيه: الأَسد والموفَّق رحمهما الله: أنَّ بَعضَ رِفاقِه في السَّماع والطَّلَب عِندَهما كان يَخدِمُه بَعدَ ذلكَ ويُلازِمُه بعدَ وفاتَيهما؛ وما فَعَل ذلك إلَّا بما استَقرَّ في ضميرِه من تَعظيمهما للتَّقيِّ وإجلالِهما له، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٥٩/٤-٦٠، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٦/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ١٥٧/٤.

عن مَدَى ارتباطِه الرُّوحيِّ به-: (ومَعَ ما رأَيتُ منهُ، وسَمعتُ منهُ، ما أَعلَمُ أنَّه أَشكَلَ عَلَيَّ مَوضعٌ في أُصُولِ الدِّين وفُرُوعِهِ إلَّا رَأيتُهُ في المَنَامِ ورَفَع عنِّي الإشكالَ، مَرَّةً جاءَتني فُتيا مُشكِلةٌ؛ فتَحيَّرتُ في الجَوابِ، فرَأيتُهُ في المَنَامِ فقَالَ ليَ الجَوابَ)[1].

[٣]. الإمامُ الحافظُ عَبدُ الغَنيِّ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ بن عَليِّ بنِ سُرُورِ المَقْدسيُّ الجَمَّاعِيليُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، أبو مُحمَّدٍ تَقيُّ الدِّينِ الحَنبَليُّ، المتوفَّى سنةَ (٦٠٠)[2].

هُوَ ابنُ خَالِ الإمامِ المُوفَّقِ ابنِ قُدامةَ، وكانَ رَفيقَه في أوَّلِ الرِّحلة لطَلَب العِلم، ثُمَّ سَلَك كلٌّ مِنهما في سبيلٍ مُستَقلٍّ قَويمٍ، فكانَ ابنُ قُدامةَ فَقيهًا مُحدِّثًا، وكانَ عبدُ الغنيِّ مُحدِّثًا فَقيهًا، ونميل نحن إلى أنَّ الإمامَ الموفَّقَ هُوَ الَّذي عَرَّف تِلميذَه تَقيَّ الدِّين اليُونينيَّ بابن خالِه أبي مُحمَّدٍ[3]، وحثَّه علَى مُلَازمتِه لسَماعِ مصنَّفاتِ الحَديثِ منه؛ لِمَا رأَى من اهتِمامِه النَّابغِ بحِفظِ

---

(١) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٦٥/٢، ويمكن تخيُّل مدَى التَّعلُّق الرُّوحيِّ لتقيِّ الدِّين بشيخِه الموفَّق رحمه الله إذا علِمنا أنَّه كان يَشهَدُ لَه بالكَرامات، انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٢٩٠/٣-٢٩١.

(٢) انظر لترجمته «التقييد»: ١٣٨/٢، و«ذيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبيثيِّ: ٢٦٣/٤، و«المُستفَاد من ذيل تاريخ بَغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص١٦٨، و«التَّكملة لوَفَيات النَّقلة»: ١٧/٢، و«ذيل الرَّوضتَين»: ص٤٦، و«طبقات عُلماء الحديث»: ١٤٧/٤، و«تاريخ الإسلام»: ١٢٠٣/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النُّبلاء»: ٤٤٣/٢١، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٣٧٢/٤، و«مسالك الأبصار»: ٥٣٧/٥، و«البداية والنِّهاية»: ٧٣٢/١٦ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العُثيمين): ١/٣، و«ذيل التَّقييد»: ٥٨/٣ (ط. المراد)، و«المقصَد الأرشَد»: ١٥٢/٢، ولم نَجد مَن تعرَّض لقضيَّة تَحديدِ نَسَبه القَبَليِّ، إلَّا أنَّ المؤرِّخَ قُطبَ الدِّين اليُونينيَّ (وهو أخُو أبي الحُسَينِ) كانَ يظنُّ أنَّه عَلَويُّ النَّسَب؛ من أحفادِ (جَعفرِ الصَّادق)، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢٧٩/٣، فهذه قضيَّة جَوهريَّةٌ -إن ثَبَتت- تُرشدُنا إلى سَببٍ مَتينٍ من أسبابِ العلاقةِ الوَطيدةِ الَّتي جَمعت آلَ الفقيه اليُونينيِّ بالمَقادسة؛ فكلا العائلتَين كان يُخفي حَقيقةَ نَسَبِه الشَّريف عن عامَّة النَّاس، وَتسرَّبت إلى علم ابن الفقيه (قُطب الدِّين) مُنفردًا بذِكرِها دون سائر المؤرِّخين، والله أعلم.

(٣) من الواضح أنَّ الفقيهَ اليُونينيَّ قد جمَعته علَاقةٌ وَطيدةٌ مَتينةٌ بعائلة المَقادسة الفاضلة المُجاهِدة عُمُومًا؛ فقد قرأ القرآنَ الكَريمَ علَى الإمام عِمادِ الدِّين إبراهيمَ بنِ عَبدِ الوَاحِدِ، أخي الإمام عَبدِ الغَنيِّ، المتوفَّى سنةَ (٦١٤)، وكان لا يقلُّ -في عِلمِه ودينِه وورَعِه، ودَعوتِه للتمسُّكِ بالكِتاب الكَريمِ والسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة علَى مَنهَج السَّلَف الصَّالحِ، وقيامِه بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المُنكَر- مَقامًا ومنزلةً عن الإمامَين ابن قُدامةَ وأَخيه =

الحَديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ، ولِمَا لَمَسَه فيه من شِدَّة الحِرصِ وبالغِ العِنايةِ بذلكَ(١)، وكَانَ اللِّقاءُ، ثمَّ ما لبثَ الشَّيخُ أبو مُحمَّدٍ -الَّذي ما رَأَى مِثلَ نَفسِه(٢)- أن أُعجِبَ بذَكاءِ هذا التِّلميذِ وعَبقريَّتِه؛ فقرَّبه ورَفَع من مَكانتِه عندَه؛ فكانَ يُثني علَيه، ويُعزِّزُ ثقتَه بنَفسِه عن طَريقِ استشارتِه وتَقديمِ حُكمِه -بتأييدِ جَوابِه واعتِمادِ رَدِّه- عندَ وُرُود المسائلِ الحَديثيَّة علَيه(٣)، علَى ما جَرَت به سُنَّةُ الحافظ أبي مُحمَّدٍ مِن إكرامٍ لطَلَبةِ العِلمِ النَّابهِين، وبِرٍّ بهم، وإحسانٍ إلَيهم؛ وحَثٍّ لَهم علَى مُواصَلَة مَسيرَتِه ومَسيرةِ الأئمَّة السَّابقِين في حِفْظِ العِلم والعِناية به ورِعايَتِه روايةً ودِرايةً؛ حتَّى إنَّه في وَقتِ مَوتِه لَم يُوصِ ولَدَه إلَّا بهذا الشَّأنِ؛ فقال له: (لا تُضيِّعُوا هذا العِلمَ الَّذي تَعبنا عَلَيه)(٤).

وقد امتدَّت مُلازَمةُ تقيِّ الدِّين لشيخِه أبي مُحمَّدٍ، وتعمَّقَت جُذُورُها حتَّى تجاوَزَت حُدُودَ مدينة الشَّيخِ (دمشق) لتشملَ مدينةَ التِّلميذِ (بَعلبك)؛ حيثُ كان الحافظُ أبو مُحمَّدٍ

= عَبدِ الغَنيِّ، انظر لترجمته «ذَيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبَيثيِّ: ٤٦٢/٢، و«التَّكملة لوَفَيات النَّقَلة»: ٤١٣/٢، و«ذَيل الرَّوضتَين»: ص١٠٤، و«تاريخ الإسلام»: ٣٩٥/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النُّبلاء»: ٤٧/٢٢، و«البداية والنِّهاية»: ٦٤/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحَنابلة» (ط. العُثَيمين): ١٩٨/٣، و«عِقد الجُمان» (العصر الأيُّوبي): ٣٢٢/٣، و«المقصَد الأَرشَد»: ٢٢٦/١، وقد كان الموَفَّقُ ﵀ شديدَ الثَّناءِ على الحافظ عبد الغَنيِّ؛ حتَّى قال فيه: (كانَ جامِعًا للعِلمِ والعَمَل، وما كُنَّا نَستَبِقُ إلى خَيرٍ إلَّا سَبَقَني إلَيه إلَّا القَليلَ).

(١) جَمَع حفيدُ الإمامِ الموفَّق ابنِ قُدامةَ -واسمُهُ: (سَيفُ الدِّين أحمَدُ بن عيسى)- كتابًا سَرد فيه أسماء تَلامذةِ جدِّه، فذكَر فيه الفقيهَ اليُونينيَّ، ووصَفَه بكونِه سَريعَ الحِفظِ كَثيرَ المَحفُوظِ، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٧٠/٢-٧١، فهذا يدُلُّ علَى بُرُوز هذه الصِّفة فيه وتَميُّزها إلى حدِّ إثارةِ الانتباهِ بالعَجَب، وهي صفةٌ لازَمته إلى أواخر أيَّام حياتِه، كما هوَ مذكورٌ في تفاصيل تَرجمته، والله أعلم.

(٢) هكذا وصَفَه الإمامُ تاجُ الدِّينِ أبو اليُمْنِ زَيدُ بنُ الحَسَنِ الكِنْديُّ، وتاجُ الدِّين أحَدُ المشايخِ الَّذينَ لَازَمَهم تَقيُّ الدِّين اليُونينيُّ مُلَازمةً طَويلةً؛ فقد دَرَس علَيه علومَ العَربيَّة، وكان التَّاجُ مُعجَبًا بذكَائِه كحَال بقيَّة مشايخِه، ولا شكَّ أنَّ التَّقيَّ قد سمعَ شيخَه التَّاجَ وهو يُثني مِرارًا وتَكرارًا على الإمام عَبدِ الغَنيِّ بهذا الوصفِ الرَّفيعِ؛ فاطمأنَّت نَفسُه لمُلَازمتِه والاقتداءِ به ظاهرًا وباطنًا، والله أعلم، راجع مصادر الترجمة.

(٣) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٣٩/٢، وقد كان أبناءُ الحافظ عبد الغنيِّ كأَبيهم يعرفون للتَّقيِّ اليُونينيِّ فَضلَه ومكانتَه وحِفظَه ومعرفتَه وتقدُّمَه في العِلم، انظر المصدر نفسه: ٥٥/٢-٥٦.

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٥٠/٢١، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ١٢/٣ و٤٣.

يقُومُ بزيارةِ تلميذِه هُناكَ، ويَعقدُ مَجالسَ إسماعِ العِلم وتَدريسِ مصنَّفاته بقراءة تقيِّ الدِّين[1]، وقد لَجأَ أبو مُحمَّدٍ إلى هذه البلدة يومَ أن ضايقَه مخالفوه في (دمشقَ)، واتَّخذ من طلبتِه فيها حصنًا تَدرَّع به مِن سِهامِ مكايدِهم، قَبلَ أن يُغادرَ إلى أرض الكِنانة (مصر)، وقد بَقِيت أَواصرُ المودَّة والإخاءِ ممتدَّةً بينَ أبناءِ (أبي مُحمَّد) وتِلميذِه النَّجيبِ حتَّى بَعدَ وفاتِه رحمه الله؛ رِعايةً مِنهم لمَكانتِه عِندَه، ووَفاءً لعَهد أَبيهِم الوَثيقِ معَه.

وعلَى ذلك؛ فقَد اعتنَى والدُ أبي الحُسَينِ رحمه الله بتَنشِئةِ أَبنائِه -ذُكُورًا وإناثًا- نَشأَةً عِلميَّةً رَصينةً؛ فكان يصطحبُهم معَه لحضُور مجالس العِلم في كلِّ مكان يذهَب إليه خلالَ تنقُّلاتِه بينَ مُدُن الشَّام؛ فكثيرٌ منهم مذكورٌ ضمنَ طباقات السَّماعات لكثيرٍ من المصنَّفات المقروءة على المشايخ بمدينتَي (دمشق وبعلبك)[2]، وكان يحصِّل لهم الإجازات العِلميَّة من شتَّى بلدان العالَم بمراسلاتِه مع أكابر أئمَّة العِلم والرِّواية، وعلَى نَفَحاتِ هذا النَّبعِ المَعرفِيِّ النَّقيِّ تَرعرَعَ أبو الحُسَين ونَشَأَ ثالثًا؛ تاليًا في التَّرتيب الأُسَريِّ لأبناءِ الفقيه أَخَويه فاطمةَ وعبدِ القادر[3].

أَمَّا أُمُّ أبي الحُسين؛ فهي امرأةٌ تركمانيَّةٌ، تُدعَى: (ابنةُ الهُمَام)، وكان أبوه قد تزوَّج ستَّ زَوجاتٍ، لم يَجمَع بينَ زوجَتَين في عصمتِه، ولا طلَّق، وإنَّما كان يتزوَّج الواحدةَ بعدَ وفاةِ مَن في عِصمتِه، وقد أَنجبَت له ابنةُ الهُمَام أبا الحُسَين وأُختَيه خَديجةَ وآمنةَ[4]؛ ولا تُسعِفنا المصادرُ بشيءٍ عن تفاصيل حياتِها، إلَّا أنَّها -بلا شكٍّ- كانت قد انتقَلَت إلى رحمة الله تعالى

---

(١) قرأ عليه تقيُّ الدِّين في جمع كبيرٍ كتابَ «الأربعين» لمحمد بن أسلم الطُّوسيِّ بمسجد الحنابلة هناك بعدَ صلاة العشاء الآخرة، ليلة الأحد، تاسع عشر شهر صفر، سنة ٥٩٥ هـ، انظر «معجم السماعات الدِّمشقيَّة»: ص١٤٠، وقد افتخَر أبو الحُسين بكون والدِه الفقيه قد أخذ هذا الشَّأن (علم الحديث) عن الحافظ عبد الغنيِّ، انظر التَّعليق على الحديث بالرَّقم: (٣٥٢٠).

(٢) انظر «معجم السَّماعات الدِّمشقيَّة»: ص٣٨٤ و٤٦٦ و٥١٦ و٨١ و٩٩ و١٠٣ و١٤٠، وانظر «تاج العروس»: ٣١٤/٣٦.

(٣) توفِّي عامَّةُ أبناء الفقيه اليُونينيِّ في حياتِه، ولم يبقَ منهم في الأحياء بعدَه إلَّا أبو الحُسين وشقيقتاه خديجةُ وآمنة، وأخوه موسى وشقيقته أَمَةُ الرَّحيم، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٧١/٢-٧٢. وموسى هذا هو قطب الدين المؤرخ صاحب: «ذيل مرآة الزمان».

(٤) انظر المصدر السَّابق.

قبلَ سنة أربعين وستِّ مئةٍ؛ حيثُ وُلدَ أخو أبي الحُسين موسى قُطبُ الدِّين (المؤرِّخ) في هذه السَّنة بمدينة (دمشق) من أُمٍّ أُخرى، والله أعلم.

* **جُذُورُ الإمام اليونينيِّ العِلميَّة وتدرُّجُه المَعرفيُّ (رَحَلاتُه ومَشيختُهُ):**

ابتدأَ أبو الحُسين حُضورَ مجالس العِلم في سنٍّ مبكِّرةٍ جدًّا؛ فقد سُجِّل أوَّلُ حضُورٍ عِلميٍّ له بمدينته (بَعلبك) في مسجد الحنابلة برفقة أبيه وأُختِه فاطمة وأخيه عبد القادر، بتاريخ اليوم السَّابع واليوم السَّادسَ عشرَ واليوم الثَّاني والعشرين من شهر رجب سنة أربعٍ وعشرين وستِّ مئةٍ، حيثُ قرأَ أبوه الفقيه بعضَ مصنَّفات العِلم على البَهاء عبدِ الرَّحمنِ بن إبراهِيمَ بنِ أَحمدَ المقدِسيِّ[1]، وكان أبو الحُسين قد أتمَّ السَّنةَ الثَّالثةَ من سِنيِّ عُمُره.

وواصلَ أبو الحُسين بعدَ ذلكَ مَسيرةَ الطَّلَب والسَّماع؛ فسمعَ بمدينتِه أيضًا من القاضي عبدِ الواحِدِ بنِ أَحمدَ بنِ أبي المَضَاءِ مُحمَّدِ بن عَليٍّ بنِ الحَسَنِ بنِ مُحمَّد البَعْلَبَكِّيِّ شيئًا من مصنَّفات العِلم بقراءة الحافظ أبي موسى عبدِ الله ابن الحافظ عبد الغنيِّ المقدسيِّ، وذلك سنةَ خمسٍ وعشرين وستِّ مئةٍ، وكذلك في السَّنة الَّتي تَليها[2].

وقد كانَت رحلةُ أبي الحُسين الأُولى خارجَ حُدُود مدينتِه (بَعلبَك) في شَهر (رَمضان) المبارَك سنةَ ثلاثينَ وستِّ مئةٍ؛ حيثُ توجَّه إلى مدينة (دمشق) برِفقة والدِه الفقيهِ وأَخيه عبد القادر؛ تلبيةً لدَعوة صَديق والدِه الملكِ الأَشرَف، الَّذي كان قد أرسَل في طَلَب حُضُور (ابن الزَّبيديِّ) إلى قلعتِه معزَّزًا مكرَّمًا ليسمَع منه كتابَ «الجامع الصَّحيح» للإمام البُخاريِّ، وقد كان الفقيهُ والدُ أبي الحُسين علَى رأس العلماء المدعوِّين للقيام بمَهامِّ قراءة الكتابِ في هذا المَحفَل العِلميِّ، وسمع منه ولداه محيي الدين عبد القادر وأبو الحسين علي[3].

وفي (دمشق) اتَّسَعَت دائرةُ مَعارِف أبي الحُسين، وانفَتَحَت آفاقُ مَدَاركِه؛ بسببِ مِن لقائِه

(١) انظر «معجم السَّماعات الدِّمشقيَّة»: ص٨١ و١٠٣ و٩٩ [وفيه أنَّ السَّماع كان سنة ٦٢٣ هـ، ولعلَّه سبق قلم] و٥١٦.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٥٧٠، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ٢/٤٠، و«عوالي اليُونينيِّ» (ملحق بمشيخته): ص١٤٦.

(٣) كما سجَّل أبو الحُسين ذلك في (الرَّامُوز)، وفي محضر السَّماع المدوَّن بآخر نُسختِه.

وتعرُّفه على أكابرِ أئمَّة العِلم فيها -سواءً مِن أَبنائِها ومِن الوافدين إلَيها- مِن المعرُوفين بالرِّحلة الواسعة إلى سائر آفاق العالَم الإسلاميِّ طَلبًا للعِلم وجَمعًا لمصنَّفاتِه، كالحافظ ضِياءِ الدِّين المَقدسيِّ، والحافظ أبي إسحاقَ الصَّريفينيِّ، والحافظ زَين الدِّين النَّابُلُسيِّ، والحافظ ابن فَرْحٍ اللَّخميِّ، وأَمثالِهم مِن الأَفاضل الَّذين كانَت تَمُوجُ بهم مدارسُ (دِمشق) ومساجدها العامرة بمجالس الإقراء والإفتاء والتَّسميع لشتَّى صُنوف العُلُوم[1].

ثمَّ توجَّه أبو الحُسين قاصدًا لطَلَب العِلم في أرض الكِنانة (مصر)، فدخَلَها أوَّل ما دَخَلها سنةَ إِحدى وأربَعين وستِّ مئةٍ، ومِنها خَرَج متوجِّهًا إلى أرض الحِجاز لأَداء مَناسك الحجِّ في تلكَ السَّنة[2]، وكان قد أعاد الكرَّة بالدُّخُول إلى (مصر) خَمسَ مرَّاتٍ على امتدادِ سَنَوات حياتِه، فكان فيها بَعدَ ذلك سنةَ سَبعٍ وأربَعين وستِّ مئةٍ؛ حيثُ شهدَ في تلكَ السَّنة بالمدرسة الصَّالحيَّة في (القاهرة) دُرُوسَ الإمام العِزِّ بن عبد السَّلام[3]، ثمَّ توجَّه إلَيها بَعدَ وفاةِ والدِه سنةَ تسعٍ وخَمسين وستِّ مئةٍ برِفقة أَخيه مُوسى قُطب الدِّين، واجتازَا في طَريقِهما إليها بمدينة (القُدس) ثمَّ بمدينة (غزَّة هاشمٍ)[4]، ثمَّ دخَلَها سنةَ إِحدى وسِتِّين وستِّ مئةٍ؛ حيثُ قرأَ «الجامع الصَّحيحَ» للإمام البُخاريِّ على شيخِه كمال الدِّين الضَّرير بالجامع العَتيق في (القاهرة)[5]، ثمَّ دَخَلها في أَواخر أيَّام حياتِه إمَّا في أثناء سفره برِفقة ابنِه عبد القادر متوجِّهًا به لأَداء مَناسك الحجِّ، وكان ذلك سنةَ ستٍّ وثمانين وستِّ مئةٍ[6]. أو كان دخوله مصرَ في أثناء سفره برفقةِ ابنتِه البِكر أَمَة العَزيز للغَرَض نَفسِه، وكان ذلكَ سنةَ أربعٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ[7]، فالله أعلم.

---

(١) انظر «الرِّسالة المُغنية في السُّكوت» لابن البنَّاء: ص١٩، ومقدِّمة تحقيق «المحدِّث الفاصل»: ص٦٦ = السَّماع رقم: [٨].

(٢) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢٦٢/٤.

(٣) انظر «مشيخة شرف الدِّين اليُونينيِّ»: ص٦٨.

(٤) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ١٣٧/٣، و٥٧/٤ و١٢٧.

(٥) كما سجَّل ذلك في (الرَّاموز)، وانظر آخر كتاب «طبقات الفقهاء» للشِّيرازيِّ: ص١٨٤-١٨٥؛ حيث كَتَب بيدِه طَبق سماعِه للكتاب هناك بتاريخ الثَّاني عشرَ من شهر (جُمادَى) الآخرة من تلك السَّنة.

(٦) انظر مقدمة تحقيق «مشيخة محيي الدِّين اليُونينيِّ»: ص١٨-١٩.

(٧) انظر «الوفيات» لابن رافع: ٤٨٦/١، وانظر «المنهَل الصَّافي»: ٢٦٨/١٠.

وعلى هذا فإن أقدم شيوخ الشرف وفاةً هو الحسن بن إسحاق الجَوَالِيْقِي ومحمد بن عبد الله بن المبارك البَنْدَنِيْجِيُّ، المعروف بابن عُفَيْجَةَ، كلاهما توفي سنة (٦٢٥)، وآخرهم وفاة هو الحافظ الدِّمياطيُّ عبد المؤمن المتوفى سنة (٧٠٥)[1].

وفي أرض الكِنانة (مصر) التَقى بأكابر أئمَّة الرِّواية والدِّراية في شتَّى العُلُوم، وأَخَذ عنهم وتخرَّج بهم، لا سيَّما الإمام المقرئ رضي الدِّين الشَّاطبيُّ[2]، وكان على رأس أولئك الأَعلام الحافظُ النَّبيلُ الجَليل عبد العَظيم بن عبد القَويِّ المُنذريُّ، فقد لازَمَه أبو الحُسين، وواظَبَ على حُضُور مجالسِه ناهلًا مِن مَعين عِلمِه، وفي مَجلس شيخِه المُنذريِّ -على ما يبدو- كان قد تعرَّف رَفيقَه وصَديقَه الوَدُود الحافظ الكبير عبد المؤمن بن خَلَفٍ الدِّمياطيَّ[3]، الَّذي جَمَعَته به صَداقةٌ وَطيدةٌ مَتينةٌ، وبَقيَ أبو الحُسين إلى أَواخر أيَّام حياتِه يُراسلُ الدِّمياطيَّ للمُباحثة والنِّقاش حَول مَسائل العِلم المُشكِلة[4].

وكان في أثناء ذلكَ دائمَ الرَّحيل دائبَ التَّنقُّل بينَ بلدان الشَّام طالبًا للعِلم تارةً[5]، وقائمًا بأَعباءِ الحياة الاجتماعيَّة العامَّة تارةً أُخرى؛ فقد أسهمَ معَ غيرِه مِن الأثرياء المُوسِرين بشِراءِ أَسرى المسلمين وتَحريرِهم بالفِداءِ النَّقديِّ مِن أَيدي التَّتار الَّذين كانوا يَجلبُونهم للبَيع إلى ظاهر مدينة (دمشق) في حُدود سنة ثمانٍ وخَمسين وستِّ مئةٍ[6].

ويبدو أنَّ أبا الحُسين قد تزوَّج بعدَ مناهَزتِه لسنِّ الثَّلاثين، تَحديدًا بَعد رُجُوعِه من أرض الكِنانة (مصر) إثرَ وَفاةِ شَيخِه الحافظِ المُنذريِّ بها سنةَ ستٍّ وخَمسين وستِّ مئةٍ؛ فقد رُزق بابنتِه البِكر (أَمَة العَزيز) سنةَ سَبعٍ وخَمسين وستِّ مئةٍ، قَبلَ شُهُورٍ قَليلةٍ مِن السَّنة الَّتي مُنيَ

---

(١) يحسن بنا هنا أنْ نُذَكِّر بالرسالة التي أرسلها الإمام اليونيني للحافظ الدِّمياطي مستفهمًا ومستفسرًا عن بعض ما أشكل عليه من الحديث، وقد نقلها التقيُّ السُّبكيُّ رحمه الله في «طبقات الشافعية» (١٠/١٠٤) في ترجمة الشَّرف الدِّمياطيِّ.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٥/٥٣١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٣) انظر ذيل «تاريخ الإسلام»: ص٥٨، والمنهل الصَّافي: ٧/٣٧٠.

(٤) انظر «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٠/١٠٤-١٢٠.

(٥) انظر «مشيخته»: ص٤٩، و«معجم السَّماعات الدِّمشقيَّة»: ص٦٢ و١٠٩ مع ص٤٣٨.

(٦) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ١/٣٥١، و٣/٢٠٥.

فيها بفَقدِ والدِه ووفاتِه[١]، وكان أبو الحُسين قد تزوَّج بإحدى قَريبات أُمِّه[٢]، واسمُها: (تاجُ الشَّرَف بنت نَصر الله بن عَليٍّ بن هِبة الله بن سَنيٍّ الدَّولة الحَسَنِ بنِ يحيى بن مُحمَّد بن الخيَّاط)[٣]، وأَنجَبَ مِنها سائرَ ذرِّيَّته[٤].

غيرُ هذا، فقَد بَقيَ أبو الحُسين مُنغمسًا في رِباط العِلم متعلِّمًا ومعلِّمًا ومدرِّسًا ومُفتيًا قائمًا بأعباء حياتِه العامَّة والخاصَّة، ولَم يقصِّر في واجباتِه تجاه أُسرتِه الَّتي تولَّى عَمادتَها بَعدَ وَفاة أَبيه الفقيه، ولا تجاهَ بلدتِه الَّتي وَرثَ عن أَبيه رئاسةَ أهلِها وصَدارة المجتمع العِلميِّ فيها، ولا تجاهَ طَلبتِه الَّذين كانوا يَتقَاطَرُون إلَيه من كلِّ أنحاء العالَم للسَّماع والتَّعلُّم في مَجالس العِلم الَّتي كان يعقدها بمسجد الحنابلة تاراتٍ وببيته تارةً بمدينتِه (يُونين)، حتَّى وافاه الأَجلُ رحمه الله.

*** عِمَادتُهُ وصِفاتُه وآثارُه:**

لَم تَثنِ مَشاغلُ الحياةِ اليوميَّة العامَّةُ والخاصَّةُ أبا الحُسين عن الاضطلاعِ بأَداءِ حقِّ العِلم الَّذي تَعب وجَاهَد في تَحصيلِه؛ حيثُ واظَبَ علَى عَقد حَلقات التَّعليم والرِّواية لشتَّى أصناف العُلُوم بعدَّة مصنَّفاتٍ، كان يَتناوَبُ الطَّلبةُ على قراءَتها عليه وسماعِها منه، في مدينتِه (يُونين) وفي المُدن الَّتي كان يتنقَّل إلَيها لغَرض نَشر العِلم[٥].

---

(١) انظر «الوَفيات» لابن رافع: ٤٨٥/١-٤٨٦، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤١٢/١، وقد توفِّي والدُه في شَهر (رَمضان) سنةَ ثمانٍ وخَمسين وستِّ مئة، كما تقدَّم ص٤٢٣.

(٢) هي بنتُ ابن عمِّ أُمِّه، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٧١/٢.

(٣) انظر «فتاوى السُّبكيِّ»: ٤١/٢.

(٤) خلَّف أبو الحُسين من الأولاد ثمانيةً: ذَكَران (مُحمَّد وعبدُ القادر)، وستُّ بناتٍ (أَمَةُ العَزيز، وفاطمة أمُّ الخَير، وسُكَينةُ أمُّ مُحمَّد، وزَينَب، ونَابِلة، وكُتَبًا)، انظر مقدمة تحقيق «مشيخة» ابنه محيي الدِّين: ص١١، و«توضيح المشتبه»: ٢١/٩، وهوامش «ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٢٢/٥ و٤٩ و٧٣ و١٢٧ و١٣٣.

(٥) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٥٩/٤ و١٧٦، و«تاريخ الإسلام»: ٢٢٧/١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٧٠/٢٠، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ١٥٠٢/٣، و«معجم السَّماعات الدِّمشقيَّة»: ص٤٩ و٨٧، وقد سجَّلت كتُبُ الرِّوايةِ روايةَ كثيرٍ من مصنَّفات العِلم عَن طَريق أبي الحُسين في شتَّى العُلُوم، انظر «تهذيب الكمال»: ٥٤/٢٩، و«المقتفي»: ٨٣/٤-٨٥ (الطبعة المحققة)، و«تاريخ الإسلام»: ٩١٥/١٢، و١٩٥/١٤-١٩٦ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الأربعين في صفات ربِّ العالمين» للذَّهبيِّ: ص١١٠ = (١٠٦)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٥١/١ =

وقد كان طَلبةُ العِلم الأَكابر في كلِّ بلدٍ يَحتَفُون بأبي الحُسين ويتسارَعُون لحضُور مجالسه، لا سيَّما في مدينة (دمشق)؛ حيث تشرَّف بالجلوس كأُستاذ في المدرسة الظَّاهرية هُناكَ غيرَ مرَّةٍ لقراءة مصنَّفات العِلم عليه، وقد حَضَر السَّماعَ عليه هناكَ أكابرُ أئمَّة العِلم كالمزِّيِّ وشيخ الإسلام ابن تَيميَّة والبِرزاليِّ والذَّهبيِّ وأشباهِهم[(١)]، وكذلك الحالُ في مدينة (حَمَاة)؛ حيثُ دخَلَها عدَّةَ مرَّاتٍ للتَّسميع وعَقد مجالسِ الرِّواية في الخَانقاه النُّوريَّة[(٢)].

وقد اتَّفقت ألسنةُ أكابر أئمَّة العِلم مِن مُعاصرِيه على الثَّناءِ علَيه؛ فقال أخُوه قُطبُ الدِّين: (كان سيِّدًا كَبيرًا إمامًا عالِمًا حافظًا مُتقِنًا مُحقِّقًا)[(٣)].

وقال تلميذُه الحافظُ البِرْزَاليُّ: (كان شيخًا جَليلًا، حَسنَ الوَجهِ، بَهيَّ المَنظَر، لَه سَمتٌ حَسَنٌ، وعَلَيه سَكينةٌ، ولَدَيه فَضلٌ كَبيرٌ، يَحفَظُ كثيرًا مِن الأَحاديث بلَفظِها، ويَفهَمُ مَعَانيها، ويَعرفُ كَثيرًا مِن اللُّغة، وكَانَ فَصيحَ العِبارةِ، حَسَنَ الكلَامِ، وكَانَ لَه قَبُولٌ مِن النَّاسِ، وهو كَثيرُ التَّودُّدِ إلَيهم، قاضٍ للحُقُوق، ويُعظِّمُ النَّاسَ، ويُحسِنُ إلى مَن وَرَدَ بَلدَه ... دَخَلتُ إلى بَعلبكَّ أربعَ مرَّاتٍ وقرأتُ عليه فيها ... وكانَ يَقدَمُ دِمشقَ، وفي كلِّ نَوبةٍ نَسمَعُ مِنه، ونَستَفيدُ مِنه، وقدمَ علَينا في سَنة وَفاتِه مرَّتَين: في صَفَر وشَعبانَ، وأَسمَعتُ ابني علَيه فيهما نَحوًا مِن خَمسةٍ وعِشرينَ جُزءًا)[(٤)].

وقال تلميذُهُ الحافظُ الذَّهبيُّ: (شَيخُنا الإمامُ المُفتي المُحدِّثُ الحافظُ المُتقِنُ القُدوةُ

= و١٦٦-١٦٧ و١٦٩ و١٧٠ و١٧٥-١٧٦ و١٨٤، و٣/٢٨٣، و٦/٥٤ و٤٠٠، و٧/٢٢٢، و«إتحاف الخيرة المهرة»: ٨/٢٨٢، و«توضيح المشتبه»: ٩/٢٧٢، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١/١٧٦-١٧٧، و«إنباء الغُمْر»: ٤/٢٠٥، و«المعجم المفهرِس»: ص٢٠٠ و٣٠١، و«ذيل التقييد»: ٢/٩٢ و٥١٨-٥١٩ (ط. المراد).

(١) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٣/٢٩٤، و«تاريخ الإسلام»: ١٥/٢٠٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«عَقد الجمان» (العَصر المملُوكيُّ): ٢/١٩٩، ومقدمة تحقيق «كتاب المحدِّث الفاصل»: ص٦٨ = السَّماع رقم: [١٠]، و«معجم السَّماعات الدِّمشقيَّة»: ص٧٥.

(٢) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٤/١٦٩، ومَسرَد السَّماعات في آخر المجلد السادس.

(٣) انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢/٧١.

(٤) انظر «المقتفي»: ٤/٨٣-٨٥ (الطبعة المحققة).

بَرَكةُ الوَقتِ ... تَفقَّه ودَرَّسَ وأَفتَى، وعُنِيَ بالحَديثِ ولُغاتِه، وضَبَطَ كَثيرًا مِن أسماءِ رِجالِه، وذَاكَرَ به ... وكانَ دَيِّنًا عالِمًا، حَسَنَ البِشْرِ والتَّودُّدِ، جَمَّ المَحَاسن، عَديمَ النَّظيرِ في مَعناه)[1]، وقال أيضًا: (ولَقَد انتَفَعتُ وتَخَرَّجتُ بشَيخِنا الإمامِ العالِمِ المُحدِّثِ الحافظِ الشَّهيدِ أبي الحُسين ببعلبكَّ، ولَزمتُه نَيِّفًا وسَبعين يَومًا، وأَكثرتُ عَنه، وكان عارفًا بقَوانين الرِّوايةِ، حَسنَ الدِّرايةِ، جَيِّدَ المُشَاركة في الألفاظ والرِّجال ... وكانَ صاحبَ رِحلةٍ وأُصُولٍ وأَجزاءٍ وكُتُبٍ ومَحَاسنَ)[2]، وقالَ أيضًا: (شَيخُنا ومُفِيدُنا ... رَوَى الكَثيرَ، وكانَ شَيخًا مَهِيبًا مُنوَّرًا، حُلوَ المُجَالَسةِ، كَثيرَ الإفادةِ، قَويَّ المُشَاركةِ في العُلُومِ، حَسَنَ البِشْرِ، مَليحَ التَّواضُعِ)[3]، وقال أيضًا: (كان ذا عِنايةٍ بالغَريبِ والأَسماءِ وضَبطِها، مُدِيمًا للمُطَالَعةِ، كَثيرَ المَحَاسِنِ، مُنوَّرَ الشَّيبةِ، عَظيمَ الهَيبَة، سمعتُ مِنه الكَثيرَ ببَعلبكَّ ودِمشقَ)[4]، وقال أيضًا: (كانَ غَزيرَ الفَوائدِ، كَثيرَ التَّحرِّي فيما يُورِده، مُكرَّمًا بينَ المُلُوكِ والأئمَّة، مَهيبًا ... يُعطي كلَّ ذي فَضيلةٍ حَقَّه)[5].

وقال العلَّامةُ النُّويريُّ: (اجتَهَد في خِدمة الحديث النَّبويِّ وأَسمعَه كَثيرًا، واعتنَى بـ«صحيح البُخاريِّ» مِن سائر طُرُقِه، وحرَّر نُسختَه تَحريرًا شافيًا)[6].

وقال الحافظُ ابن كَثيرٍ: (أَسمَعَه أبوه الكَثيرَ، واشتَغَلَ وتفَقَّهَ، وكَانَ عابدًا عاملًا كَثيرَ الخُشُوعِ ... تأَسَّفَ النَّاسُ علَيه لِعلمِه وعَمَلِه وحِفظِه الأَحاديثَ وتودُّدِه إلى النَّاسِ وتَوَاضُعِه وحُسنِ سَمتِه ومُرُوءَتِه)[7].

---

(١) انظر «ذيل تاريخ الإسلام»: ص١٨.

(٢) انظر «تذكرة الحفَّاظ»: ١٥٠٠/٤، وكان لقاءُ الحافظ الذَّهبيِّ بشَيخه أبي الحُسين الأوَّلُ بمدينة بعلبك سنةَ ثلاثٍ وتسعين وستِّ مئةٍ، حيثُ كانت الرِّحلةُ الأُولى له في طَلَب العِلم خارجَ مدينتِه (دمشق)، انظر «تاريخ الإسلام»: ٨٢٤/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٧٠/٢٠، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ١٥٠٢/٣، وانظر كتاب «الذَّهبيُّ ومَنهَجُه في كتابه تاريخ الإسلام» للدكتور بشَّار عوَّاد: ص٨٨-٨٩.

(٣) انظر «معجم الشُّيوخ الكبير»: ٤٠/٢.

(٤) انظر «المعجم المختصِّ»: ص١٦٨.

(٥) نَقَله عنه ابنُ رَجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٣٣٢/٤.

(٦) انظر «نهاية الأرب»: ٨/٣٢.

(٧) انظر: «البداية والنِّهاية»: ١٣/١٨ (ط. التُّركيِّ).

وقال العلَّامةُ صلاحُ الدِّين الصَّفَديُّ: (عُنيَ بالحَديثِ وضَبطِه، وبالفِقهِ واللُّغة، وحصَّلَ الكُتُبَ النَّفيسةَ، وكانَ في وَقتِه عَديمَ النَّظيرِ في بابِه، لَيسَ لَه مُشَارِكٌ في عِشرتِه لأَصحابِه، حَسَنَ المَلقَى بلا مَلَقٍ، جاريًا في سَجيَّتِه علَى المَكَارِمِ كَم انطَلَى لمَّا انطَلَق، دِينُه مَتينٌ، وهَديُه مُبينٌ، كَثيرُ الهَيبةِ، يَحفَظُ أَصحابَه في الحُضُور والغَيبة، يَحفَظُ كَثيرًا مِن الأَحاديثِ بلَفظِها، ويَفهَمُ مَعَانيها، ويَعرفُ كَثيرًا مِن اللُّغة كأنَّه أَصمَعيُّ بَوَاديها، وكانَ فصيحَ العِبارةِ، لَطيفَ الإشارةِ، لَه قَبُولٌ كبيرٌ مِن النَّاس، وعَليه أُنسٌ زائدٌ ولِباسٌ عارٍ مِن الإلباس، ومِن جُملَة ما له مِن السَّعادة: أنَّه أَحرَزَ في شَهر رَمضان الشَّهادة ... وتوجَّهَ وقد تَوجَّه عِلمُه وعَملُه المَبرورُ بينَ يَدَيه ... وتأسَّفَ النَّاسُ علَيه)[1].

وعلَى ذلك تَلَاحَقَت شهاداتُ العلماءِ فيه جِيلًا بعدَ جِيلٍ، مُطبِقِينَ اتِّفاقًا علَى أنَّ أَعظَمَ ما ترَكَه أبو الحُسين من المآثر العِلميَّةِ[2] عمَلُه النَّبيلُ في ضَبط نصِّ كتاب «الجامع» للإمامِ البُخاريِّ وتَحقيقِهِ؛ متمثِّلًا في نُسختِه الَّتي جَنَّحَت شُهرتُها في الآفاقِ مُقترنةً باسمِه؛ جَزاءً مُستحقًّا لِما بَذَل فيه وإلَيه جُهدَه وعُمرَه، حيثُ اقتَصَرَ وقَصَر كلَّ طاقاتِه لهذا العَمَل الجَليل، وما ذُكر مَنسُوبًا إلَيه مِن المؤلَّفات لم يَقُم هُو في حَقيقةِ الحَال بتَأليفِه أو جَمعِه، وإنَّما صنَّفه له تلامذتُه الأبرارُ؛ وَفاءً مِنهم لحقِّ أستاذِهم، ومُحاولةً مِنهم لِتَرك بصمةِ انتماءٍ علَى جِدار عَمادتِه[3].

*** وَفاتُهُ:**

كان أبو الحُسين قد وَرثَ عَن أبيه الفقيهِ الوَجاهةَ العِلميَّة والصَّدارةَ الاجتماعيَّة والرِّئاسة الأُسريَّة بكلِّ أَعبائِها وتَبعاتِها، وكان سائرًا على مِنهاجِه في القِيام بمسؤوليَّة الأمر بالمعروف

---

(١) انظر «أعيان العصر»: ٣/٤٧٦.

(٢) كان أبو الحُسين مُربِّيًا نَبيلًا، من أهل الأَثَر والتَّأثير، لا مِن أهل التَّكاثر القَلَميِّ الأَجوف، انظر لهذا المعنى كتاب «جمال الدِّين القاسمي» لابنه ظافر القاسميِّ: ص٢٨٨.

(٣) لم تذكر المصادر لأبي الحُسين من المؤلَّفات إلَّا كتابَين: الأَوَّلُ: «مَشيختُه»، وقد جمعَها له تلميذُه وصِهرُه مُحمَّدُ ابنُ أبي الفَتح، والثَّاني: كتابٌ فيه رواياتٌ مِن عَوالي حَديثِه، جمعَه له تلميذُه الحافظُ الذَّهبيُّ، والكتابان قد طُبعا سويَّةً، أمَّا ما يُنسَبُ إلَيه من تأليفٍ في شَرح كتاب (الجامع الصَّحيح) للإمام البُخاريِّ؛ فكلامٌ غيرُ دَقيقٍ، وإنَّما اختَلَط أمرُ (الرَّامُوز) الَّذي شَرَح فيه معانيَ الرُّموز الَّتي استَخدَمها في ضَبط نصِّ الكتاب في نُسختِه، انظر مقدِّمة تحقيق كتاب «التَّوضيح لشَرح الجامع الصَّحيح» لابن الملقِّن: ١/١٢٦، والله أعلم.

والنَّهيِ عن المنكَر والدَّعوةِ إلى سَبيل العِلم والعَمل القَويمَين، كابحًا لجِماحِ الحكَّام الغاشمين، شَديدَ النَّكير علَى أهل الضَّلالِ ومُروِّجي الأوهام وتُجَّار الخُرافات مِن أَدعياء التَّدين الأَجوَف والزُّهد البارِد.

ويبدو أنَّ هذه المواقفَ النَّبيلةَ كانَت قد أَضجَرَت نُفُوسَ المتضرِّرين من الحُكَّام ورُؤُوس الطَّوائف المُنحَرفة، وأَوغَرَت قُلُوبَهم حِقدًا وكَراهيةً لأسرة الفقيه، وعلَى رأسِها زَعيمُها السَّديد أبو الحُسين[1]؛ فقامُوا بتَدبيرِ حِيلةٍ للتَّخلُّص مِنه وإزاحتِه عن سُدَّة الوُجُود، مستغلِّين بَعضَ الجَهلَة مِن مَكفُوفي الضَّمير والبَصيرة ليكونوا أداةً لذلك.

ففي نَهَار يومِ الجُمُعة الموافقِ للخَامس مِن شَهر (رَمَضان) المُبارَك، سنةَ إحدى وسَبع مئةٍ، كان أبو الحُسين قد دَخَل إلى خِزانة الكُتُب المُلحَقة بمَسجِد الحَنابلةِ في مدينتِه (يُونين) لغَرَضِ استِخلاصِ كُتُبه الخاصَّة مِن بين الكُتُب المُودَعة في الخِزانة علَى وَجه الوَقف، وكان معَه ليُعينَه علَى ذلكَ خادمُه المُلازِمُ له شُجَاعُ الدِّين عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَليِّ بن إبراهِيمَ البَعليُّ المُقرئُ[2]، وبَينما كانا مُنهَمِكَين في عَمَلهما مُرهقَين مِن الصَّوم هَجَمَ علَيهما شَخصٌ بهَيئةِ مَجاذيبِ الصُّوفيَّة وملابسِهم يُدعَى: (مُوسى المِصريُّ النَّاشف الفَقيرُ) وبيدِه عصا، وتوجَّه بعصَاه إلى رأس أبي الحُسين مُندَفعًا يضربُه بها، فجَعَل أبو الحُسين يتَّقي ضَرباتِه المتكرِّرةَ بيدَيه ويُدافعُه، فلمَّا استَعصَى علَيه أَخرَج ذلكَ المَدسُوسُ مِن جَيبِه سِكِّينًا صَغيرةً وجَرَح بها رأسَ أبي الحُسين ويَديه، ويبدُو أنَّ جَلَبةَ الصِّراع الَّذي دارَ بينَهم كان قد استَجلَبَ النَّاسَ مِن باحةِ المَسجدِ، فوَثَبُوا علَى هذا النَّاشف المَدسُوس وأَمسَكُوا به، ورَفَعُوه إلى حاكم البَلدةِ الَّذي سارَعَ إلى حَبسِه وضَربه وتَعذيبِه ليُقرِّرَه بأسماءِ مَن دَفَعُوه للقِيام بهذه الجريمة النَّكراء[3]،

(١) كان تعسُّف الحكَّام مع أبي الحُسين مُسجَّلًا بشَكلٍ رَسميٍّ عندَ القُضاة في بَلدتِه (يُونين)، وهذا يوضِّح للمُطالع مَدى عُمقِ العَدَاوة، انظر «فتاوى السُّبكيِّ»: ٢/١٥٨-١٦٥، و«طبقات الشَّافعية الكبرى»: ١٠/٣١٤.

(٢) وُلد بمدينة (بعلبك) سنةَ ستٍّ وسِتِّين وستِّ مئةٍ، وتوفِّي بها سنةَ ستٍّ -وقيلَ: سنةَ سَبعٍ- وخَمسين وسَبع مئةٍ، انظر لترجمته «ذيل العِبر» للحُسَينيِّ: ص١٦٨، و«الوفيات» لابن رافع: ٢/١٩٦، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٢/٣٣٥.

(٣) في تصرُّف الحاكم هذا ما يدلُّ المُطالعَ علَى رُسوخ قضيَّة تدبير هذه الجريمة في نُفُوس معاصري أبي الحُسين، فكأنَّ الأمرَ كان متوقَّعًا مِن قِبَله، فتأمَّل.

فأَظهَر لَهم الاضطرابَ النَّفسيَّ والجُنُونَ والاختلالَ العَقليَّ، وجَعَل يتكلَّمُ بكلامٍ غَيرِ مَفهُوم ولا مُنتظَمٍ ويَصيحُ: (كِسرةٌ وجُبَينةٌ!)، ثمَّ نُفِّذَ فيه القصاصُ وقُتِل!

أمَّا أبو الحُسين؛ فحُمل متأثِّرًا بجِراح رأسِه ويَدَيه إلى دارِه، وأتمَّ صومَه ولم يُفطِر، وأَقبلَ -بَعدَ أن هَدأَ به الأَلَمُ واطمأنَّ- على أصحابِه يحدِّثُهم ويُذاكِرُهم بالعِلم علَى جاري عادتِه بذلكَ مَعهم، ثمَّ أَصابته الحُمَّى، فعُولِجَ بما كانَ مُتعارَفًا علَيه لذلكَ في زَمَنِه من عِلاجاتٍ، فلَم يَنجَع الدَّواءُ؛ إذ كانت المنيَّةُ قد أَنشَبَت أَظفارَها، واستَحكَمَ قَضاءُ الله تعالى؛ ففارَقَ أبو الحُسين الحَياةَ في يومِ الخَميسِ الموافق للحادي عَشرَ مِن شهر (رَمضان)، بَعدَ الحادثةِ بستَّةِ أيَّامٍ فقط، ودُفن في اليَوم التَّالي بمَقبرة (باب سَطْحَا) في مدينتِه (بَعلبك)[1]، وصَلَّت علَيه يومَ دَفنه صلاةَ الغائب بمدينة (دِمشقَ) جُمُوعُ أحبَّائِه مِن أصحابِه وطلَّابِه، بأَرواحٍ مُستَبشرةٍ لَه بالشَّهَادة، مَخلُوطةٍ بدُمُوعِ الحُزن لفَقد هذا العَلَم الشَّامخ.

[ب]. ناسخ النُّسخةِ

هُوَ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ المَجِيدِ بنِ أَبي الفَضل بن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زَيدِ بنِ عَبدِ الباقي بنِ زَيدٍ الأَنصَاريُّ الخَزْرَجيُّ، أبو عَبدِ الله البَعْليُّ، بَدرُ الدِّين الحَنبَليُّ[2].

إمامٌ جَليلٌ، فقيهٌ فاضلٌ، مُفتٍ مُعتَمَدٌ، مُقرئٌ نَبيلٌ، كَبيرُ القَدر، متَّفقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (بَعْلَبَك)، سنةَ خَمسٍ وأَربَعين وسِتٍّ مئةٍ.

وتوفِّي بها، يومَ التَّاسعِ من شَهر (رَبيعِ الأَوَّل)، سنةَ اثنتَين وسَبع مئةٍ، بعد الإمام اليُونيني بسنة واحدة.

---

(١) تَقَعُ هذه المَقبرة في ظاهر باب (دمشق) من مدينة (بَعلبك)، انظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٧٤/٢ و٤٧٩، و٤٩/٣ و١٠١، و٢١٤/٤ و٢٨٠.

(٢) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٥٤٠/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد) [أرَّخ ولَادتَه فقط]، و«أعيان العصر»: ٥٤٥/٤، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٢٧/٤، و«السُّحب الوابلة»: ٩٩٠/٣، ولسِياق نَسَبِه كما ذَكَرناه انظر ترجمة حفيدِه (بَدر الدِّين مُحمَّد بن أَحمَدَ) في «ذيل التقييد»: ١٣٧/١-١٣٨ (ط. المراد)، و«الدُّرر الكامنة»: ٣٥٧/٣، و«الضَّوء اللَّامع»: ٧٦/٧، والله أعلم.

وُصفَ بكونِه جَميلَ الخَطِّ، وأنَّه كان يتولَّى كِتابةَ المَحاضِرِ والسِّجلَّات والشُّرُوط؛ مُتفرِّدًا بذلك مُبرِّزًا فيه؛ حتَّى قال عنه الصَّلاحُ الصَّفَديُّ: (لَيسَ في بَلدِه له نَظيرٌ)، وهذا -ولا رَيبَ- من أهمِّ الأَسبابِ الَّتي حَدَت بالإِمام اليُونينيِّ وشَجَّعَته علَى تَكليفِه بكِتابة نُسختِه من كتابِ «الجامع»، والله أعلم.

وكان بدرُ الدِّينِ ﷺ قد استَغرَق في نَسخِ نَصِّ الكتابِ فَترةً زَمنيَّة انقَضَت مُدَّتُها -كما جاءَ مقيَّدًا بخَطِّه في آخِرِ النُّسخة- يومَ الأَحَد، الموافق للثَّامنِ والعِشرِين من شهر (رَمَضان) المبارَك، سنةَ تسعٍ وسِتِّين وسِتِّ مئةٍ[١]، ثمَّ تابَعَ نَقلَ مُلحقاتِ النُّسخة من طِباقِ السَّماعاتِ المُقيَّدة في أَطراف النُّسخة وحَواشيها، لينتَهيَ عملُه تامًّا منها في اليومِ الخامسِ من شَهر شَوَّالٍ، من نَفس السَّنة المَذكورةِ آنِفًا[٢]، أَيْ: وهُوَ في سِنِّ الرَّابعة والعِشرين من عُمُره[٣].

وكانت النُّسخةُ الأَصلُ الَّتي اعتمَد ابنُ زَيدٍ علَى نَقل الكِتابِ عَنها -وقَابَلَ بها نُسختَه أكثرَ من مَرَّةٍ- هي النُّسخة المَقروءَة علَى ابنِ الزَّبيديِّ (شيخ اليُونينيِّ)، وهي نُسخةٌ مكتوبةٌ بخطِّ الإمامِ الحافظ الكَبيرِ عَبدِ الغَنيِّ بنِ عَبدِ الواحِدِ المَقدسيِّ، وهي مؤلَّفةٌ من سِتِّ مُجلَّداتٍ[٤]، فاختَزَل ابنُ زيدٍ بخطِّه حَجمَ الكِتابِ في نُسختِه إلى مُجلَّدَين اثنَين فَقَط[٥].

---

(١) كما هو في خاتمة النسخة التي عليها تملك العلَّامة عَبد الله بن سالمِ البَصريِّ، وكذلك هي في نسخة القَيصَريِّ، وسيأتي الكلام عن نُسختَيهما مفصَّلًا ضمنَ الأُصول المعتمَدة في التَّحقيق، إن شاء الله ص٥٢١-٥٢٧.

(٢) كما كَتبه بخطِّه، ونَقَله بحَرفه عَنه العلَّامةُ النُّويريُّ في آخِرِ نُسختَيه اللَّتين وقَفنا علَيهما من الكتاب، وسيأتي الكلام عنهما مفصَّلًا ضمنَ الأُصول المعتمَدة في التَّحقيق، إن شاء الله ص٥٣٣، أمَّا الأصلُ الَّذي نَقَل عنه نصَّ «الجامع»؛ فهي نُسخة الإمام عَبدِ الغَنيِّ المَقدسيِّ، وسيأتي الكلامُ عنها ضمنَ أَعمدة النُّسخة اليونينيَّة ص٤٦٣.

(٣) قد أدرَكَ بَدرُ الدِّين السَّماعَ من الإمام أبي عَبدِ الله اليُونينيِّ والدِ أبي الحُسَين أيضًا، كما جاء في السَّماعات المَنقولة في آخر النُّسخة؛ حيث وصَفَه بلفظة: (شيخنا)، وقد كان لبدر الدِّين ابنٌ اسمُه: (زَيدٌ تاجُ الدِّين)، وهو كأَبيه من تلامذة الإمام شَرَف الدِّين اليُونينيِّ أيضًا، وقد وَرِث عن أبيه كتابةَ السِّجلَّات والشُّروط، وكان -كأَبيه- من أكابر أعيان أهل بَلدته، توفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثين وسبع مئةٍ، انظر «الوَفيات» لابن رافع السَّلاميِّ: ٢١٥/١.

(٤) سيأتي -بإذن الله تعالى- الكلامُ عن هذا الأصل مفصَّلًا ص٤٦٣.

(٥) كما تُفيد ذلك السَّماعاتُ الَّتي نَقَلها العلَّامةُ النُّويريُّ في آخِر نُسختَيه اللَّتين وقَفنا علَيهما من الكتاب، وقد قيَّد النُّويريُّ في هامش نسختَيه ما يبيِّن أنَّ المجلَّد الأوَّل من النُّسخة اليونينيَّة ينتهي بنهاية الجزء السَّابع عشرَ بحسب التَّجزئة الحديثيَّة للنُّسخة الأُمِّ (نُسخة الحافظ عبد الغنيِّ)، أي: عندَ نهاية الحديث رقم: (٣٣٦٧).

وهذا الاختزالُ يُرشِدُ الباحثَ إلى أنَّ حَجمَ الوَرَق المستخدَم لكتابة النُّسخة اليُونينيَّة كان أكبرَ من حَجم الوَرَق المعتاد؛ مُلبِّيًا حاجةَ أبي الحُسين لوجودِ فراغٍ واسعِ الفَضاءِ في حاشية الورقة؛ ليكونَ كافيًا لاستيعاب تَعليقاته وهَوامشِه؛ فلا يُعتَقَدُ -والحالُ هذه- أنَّ الوَرَقَ المعتادَ بحَجمِه المتوسِّط -ولا حتَّى الكَبير- وافيًا بالغَرض، قائمًا بسدِّ الحاجَة، والله أعلم.

والَّذي يبدو أنَّ الإمامَ اليُونينيَّ كان قد كلَّف ابنَ زيدٍ رحمه الله بكتابة نُسختَين من الكتاب في الآوِنة الزَّمنيَّة نَفسها؛ ليتَّخذَ من إحداهُما نُسخةً عامَّةً مخصَّصةً لتَسميع الكتابِ وقراءَتِه في المَحافل العِلميَّة العامَّةِ، ويستأثر بالأُخرى خاصَّةً له؛ مكرَّسةً للبَحث والتَّدقيقِ والضَّبط والمُقابَلة بالنُّسَخ المُتاحة من الكتابِ بكلِّ التَّفاصيل، والله أعلم.

والَّذي دَلَّ علَى هذا أنَّ العلَّامةَ النُّوَيريَّ رحمه الله كان متخصِّصًا بنَسخ اليُونينيَّة وكتابتِها بالأُجرة؛ فقد نَسَخ عنها عدَّةَ نُسخٍ -كما سيأتي بيانُه- وقد وَقَفنا -بفَضل الله تعالى- علَى النُّسختَين الأُولى[1] والخامسةِ[2] من انتساخاتِه المتعدِّدة تلك، فوَجدناه يُسجِّل -نَقلًا عن الأصل المعتمَد لدَيه- نَفسَ تاريخ الانتهاءِ من كتابةِ النُّسخةِ علَى يد ابن زيدٍ، وهو: الخامسُ من شهر (شَوَّالٍ)، سنةَ تسعٍ وسِتِّين وستِّ مئةٍ، ووَجدنا -في المُقابلِ- بينَ النُّسختَين اختلافًا بيِّنًا وتَبايُنًا ظاهرًا في ضَبط اختِلافاتِ الرِّواياتِ المُشار إلَيها في الهَوامش، وفي إثبات التَّعليقات والحَواشي الَّتي كتَبها الإمامُ اليُونينيُّ بخطِّه علَى نُسختِه لتَوضيح بعض الإشكالات الواردة في النَّصِّ والاختلافاتِ المُلحقة به، وفي نَقل السَّماعات المُثبَتةِ في آخر النُّسخة اليونينيَّة.

والَّذي يظهَر من النَّظر والمُوازنةِ بينَ النُّسختَين النُّويريَّتَين أنَّ الأُولى منهما (وقد تمَّ نَسخُها سنةَ ٧٢٠) مَنقولةٌ عن النُّسخة اليُونينيَّة العامَّة المخصَّصة للتَّسميع والقراءة؛ فقد امتازَت عن أُختِها بكَثرة السَّماعات علَى الإمام اليُونينيِّ المقيَّدة علَيها[3]، وأنَّ الخامسةَ

---

(١) وهي المَرموز لها بالرَّمز: (و)، في هوامش نَشرتنا هذه، كما سيأتي بيانُه ص٥٤٩.

(٢) وهي المَرموز لها بالرَّمز: (ن)، في هوامش نَشرتنا هذه، كما سيأتي بيانُه ص٥٣٥.

(٣) سُجِّل فيها سماعُ ناسخِها (ابن زَيدٍ) للكتابِ من الإمام اليُونينيِّ، والسَّماعاتُ الأُخرى علَيه في كلٍّ من (بعلبك ودمشق وحَماة) خِلالَ سَنواتٍ متباعدةٍ، بخلافِ أُختِها الخالية تَمامًا من كلِّ ذلك، وقد صرَّح النُّويريُّ في كِلتا نُسختَيه أنَّه قد قام بنَقل كلِّ طِباق السَّماعات الَّتي وجَدها على الأصل المعتمَد لَدَيه في النَّسخ، فتأمَّل.

منهما (وقد تمَّ نَسخُها سنةَ ٧٢٥) مَنقولةٌ عن النُّسخة اليُونينيَّة الخاصَّة المُكرَّسة للبحث والدِّراسة المُوازنة؛ فقد امتازَت عن أُختها بالدِّقَّة والضَّبط وكثرة الحَواشي والتَّعليقات المسجَّلة علَيها من قِبَل الإمام اليُونينيِّ بخطِّ يدِه، كما امتازَت الأُولى بوجود ورقةِ (الرَّاموز) الَّتي شرح فيها الإمامُ اليُونينيُّ علاماتِ التَّرقيم الَّتي اصطَلَح على استخدامها في ضبط اختلافات النُّسخ والرِّوايات المهمَّشة في نُسخته وتَقييدها، الأمرُ الَّذي خَلَت منه النُّسخةُ الخامسةُ بَتاتًا[1].

ولا يُشكِلُ على صحَّةِ هذا الاستنتاجِ احتمالُ كونِ النَّاسخ للنُّسختَين (العلَّامة النُّوَيريِّ) قد اختَصَرَ في الخامسةِ فاقتصَرَ علَى الضَّروريِّ من السَّماعات والتَّقييدات المُلحَقةِ بالنُّسخة اليُونينيَّة؛ لأنَّه قد بيَّن صراحةً في آخِر النُّسخة الخامسة أنَّه سينقُلُ كلَّ ما وَجَده على الأصل الَّذي اعتمَده في النَّقل؛ فقال: (فإنَّني شاهَدتُ على كتاب الجامع الصَّحيح للإمام أبي عبد الله محمَّدِ بنِ إسماعِيلَ بنِ إبراهيمَ البُخاريِّ ﷺ -وهو الأصلُ الَّذي مِنه سَمعتُ، وبه قابَلتُ نُسختي هذه، وهو أصلٌ أصيلٌ في مُجلَّدَتَين ... ...- طِباقًا لسَماعاتِ المَشايخ ﷺ، وتَسميعاتِهم، وقد رأَيتُ أن أنقُلَها بجُملَتِها علَى أَصلِي هذا، لا أُخِلُّ منها بشيءٍ، ولا أَختَصرُ، ولا أُلَخِّصُ، بل أُورِدُها على نَصِّها، وأُراعي في إيرادِها أن أبتَدئَ بما كان مُتقدِّمَ التَّاريخِ، ويَلِيه ما بَعدَه على التَّرتيب، وأُنبِّهُ على ما كَرَّرَه في الأصل على كلٍّ مِن المجلَّدَتين ...)، ثمَّ نَقَل السَّماعاتِ المتعلِّقة بالأُصول الَّتي اعتمَدَها الإمام اليُونينيُّ في ضَبط الرِّوايات واختلافاتِها فقط (وهي السَّماعاتُ المقيَّدةُ على النُّسخة الأُمِّ ونُسخ الرِّوايات الأربع المُشار إليها في كلامه في الرَّاموز)، وما نَقَل شيئًا متعلِّقًا بسماع النُّسخة على الإمام اليُونينيِّ بتاتًا، وهذا تصرُّفٌ منه قاطعٌ للشَّكِّ في كونِ السَّماعات الزَّائدةِ المنقولة في النُّسخة الأُولى غيرَ موجودةٍ في الأصل الَّذي نُقلَت عنه

---

(١) من الجدير بالذِّكر أنَّ النُّويريَّ قد نَقَل في النُّسخة الخامسة (المرموز لها بالرَّمز: ن) من خطِّ الإمام اليُونينيِّ الإشارةَ إلى كونِه قد ذَكَر محتوى شرح رموزِه في فَرخةٍ مُلحقةٍ بالنُّسخة، لكنَّه لم ينقل محتواها، والفَرخةُ ورقةٌ صغيرةٌ لا تتَّسع لاحتواء الشَّرح الوافي الَّذي تضمَّنته أوراق (الرَّاموز)؛ فلعلَّه كان قد كتب فيها ملخَّص ما في (الرَّاموز)؛ فاستغنَى النُّويريُّ عن نَقلِها؛ لانعدام الفائدة منها للمُطالع، أو لعلَّه تكون قد سقطَت من الأصل، ولم يبقَ لها من الذِّكرِ إلَّا إشارةُ أبي الحُسين لوجودِها، وهذا يؤكِّد -في الحالَين- صحَّةَ ما استنتَجناه، والله أعلم.

النُّسخة الخامسة، والله أعلم[1].

ويؤكِّد ما قُلناه أنَّ النُّسخةَ النُّويريَّة الخامسةَ قد تَداوَلها العُلماءُ أكثرَ من أُختِها الأُولى، واعتمَدوا علَيها اعتمادًا رَكينًا في عَقد مَجالس تَسميع الكتابِ ورِوايتِه[2]، معَ كَونهما متاحَتَين معًا تحتَ أيدِي بَعضِهم، ممَّا يدُلُّ علَى رُسُوخ المَعلُومة الَّتي استَنبطناها في أذهانِهم وضَمائرِهم حَولَ النُّسختَين؛ فلذلك مالُوا واتَّكؤُوا علَى النُّسخة المَنقولةِ عن النُّسخة اليُونينيَّة الخاصَّة منهما؛ اطمئنانًا إلَى دِقَّتها وضَبطها، وإقرارًا بقيمتِها العِلميَّة العليا[3]، والله أعلم.

وكان أبو الحُسين رحمه الله قد أَوقَفَ النُّسخةَ اليُونينيَّةَ العامَّةَ بمكتبة جامع الحنابلة في مدينته (بَعلبك)، وكان يصطحبُها معَه لعَقد مجالس إسماع الكتاب في عامَّة المدن الَّتي يقصدُها -أو يُدعَى إلَيها- لذلك، وقد سُجِّلت عليها طِباقُ السَّماعات المختلفة في تلك المُدن، حيث امتدَّت أطرافُها الزَّمنيَّةُ من سنة إحدى وسَبعين وستِّ مئةٍ إلى سنة ثمانٍ وتسعين وستِّ مئة، واتَّسعَت رُقعتُها الجغرافيَّة لتشملَ مَدينتَي (دمشقَ وحَماةَ) علاوةً على مدينة (بَعلبك)[4].

[ج]. أعمدة النُّسخةِ وجُذورُها

شَغَلت قضيَّةُ ضَبط نَصِّ «الجامع الصَّحيح» ذِهنَ أبي الحُسَين اليُونينيِّ -على ما يَبدو-

(١) وسيأتي -بإذن الله تعالى- في الفصل التالي بسطٌ لمزيدٍ من الأدلَّة على هذا الاستنتاج.

(٢) كما تدلُّ عليه كثافةُ السَّماعات المسجَّلة والمقيَّدة عليها.

(٣) الَّذي يبدو جليًّا مِن خلال تفاصيل السَّماعات المتأخِّرة المثبتة على النُّسختَين النُّويريَّتَين: أنَّ الأُولى منهما -وهي المرموز لها في هوامش نشرتنا هذه بالرَّمز: (و)- قد استقرَّت بأيدي علماء الشَّام، وأنَّ الخامسةَ منهما -وهي المرموز لها في هوامش نشرتنا هذه بالرَّمز: (ن)- قد استقرَّت بيد علماء أرض الكنانة (مصر)، على الرَّغم من كون النُّسختَين قد كتبهما النُّويريُّ في (القاهرة)، وهذا مُشعرٌ بأنَّ اهتمام أهل العِلم في (مصر) قد انصَرَف إلى النُّسخة الأكثر دقَّةً وإتقانًا منهما؛ بحيث أمكَن الحصولُ على الأُخرى منهما بالاستغناء عنها من قِبَلهم، والله أعلم.

(٤) هذه السَّماعات قد انفرَدَت النُّسخة النُّويريَّة الأُولى (و) بنَقلِها، كما تجده مفصَّلًا في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

منذُ أوائل أيَّام طَلبه للعِلم، فقد لاحَظ بذَكائِه الأَلمعيِّ العنايةَ الفائقةَ الَّتي كان أكابرُ أئمَّة الرِّواية والدِّراية يبذلونَها في سَبيل ذلكَ؛ مُتمثِّلةً بتحرِّي أدقِّ النُّسخ للكتاب وأتقَنِها ضَبطًا للنَّصِّ عندَ قراءَتِه على المشايخِ في المَحافِلِ العِلميَّة العامَّة، ومتجسِّدةً بمُراجَعة النُّسخ والتَّدقيقِ في ألفاظِ الكتابِ وتَفاصيلِه أثناءَ مَجالس تَسميعِه الَّتي كان يشهَدُها في مختَلَف البُلدان الَّتي قَصَدَها طالبًا على تعاقُب الأزمانِ[1].

وقد كانت هذه القضيَّةُ هي المحوَرَ المركزيَّ لجُهُودِه العلميَّة الَّتي كرَّسَها لَها خلالَ مَسيرة حياتِه رحمه الله؛ فلم يكن له شُغلٌ يشغَلُه عن تَحقيقِها، ولم تكن هناكَ مَهمَّةٌ تَصرفُ هِمَّتَه بعيدًا عن دَربِ إدراكِها؛ فكانت نُسختُه من (الجامع) عُصارَةَ عُمُره، وخُلاصةَ وُجودِه؛ فلا عَجَب أن نَالَت ما نَالَته من الشُّهرة والمَكانةِ، متربِّعةً على عَرشِ العَمادةِ العِلميَّة في بابها بلا مُنازعٍ أو نَظيرٍ في كافَّة بلدان المَشرق[2].

وقد امتدَّ سَعيُ أبي الحُسَين الحَثيثُ -لتَحصيل نُسَخ (الجامع) المختلفة، وتَجميع أَشهَر رواياتِه المتعدِّدة، وتتبُّع أهمِّ أصول الكِتاب المُتقَنَة المعتمَدة؛ لمقابلتها وتَحرير اختلافاتِها- ليُغطِّيَ أربعةَ عُقُودٍ من الزَّمن (أيْ: ما يُعادِلُ نِصفَ عُمرِه كاملًا)؛ ابتداءً من سنة ثلاثين وستِّ مئةٍ[3] حتَّى سنة تسعٍ وسِتِّين وستِّ مئةٍ[4]؛ حيثُ استَقَرَّ عَزمُه على اتِّخاذ نُسخةٍ خاصَّةٍ به من الكتاب، جامعةٍ لأَشتاتِ ما تجمَّعَ عِندَه من اختلافاتِ نُسخِه المتنوِّعة، مُحتويةٍ لأَطرافِ ما تحصَّلَ لَدَيه من رواياتِه الكثيرةِ، قِوامُها التَّحقيقُ الدَّقيقُ القائمُ على ساقِ البَحثِ والتَّمحيصِ في تِلكَ الاختلافاتِ، والمؤسَّس على دِعاماتٍ مَتينةٍ من التَّحرِّي والضَّبطِ لاستيعابِ أَوجُه

(١) كان رحمه الله مواظبًا على سماع هذا الكتاب في كلِّ البلدان الَّتي دَخَلها؛ فسمعَه على عدَّة مشايخَ في دِمشقَ ومصرَ، بل قد سمعَه على بعضِ مشايخ بلدته بعلبَك مِن الَّذين شاركُوه السَّماعَ للكتاب نَفسه على نَفس المشايخ، كابن عَرَبشاه وابن جَوسَلِين وابن إلياس، كما تجده مبيَّنًا في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٢) انظر «التَّنبيه والإشادة»: ص٤٧، و«دائرة المعارف الإسلاميَّة»: ٤٢٥/٣.

(٣) وهي سنةُ سماعِه لكتاب (الجامع) على ابن الزَّبيديِّ، بمدينة دمشق، كما هو مبيَّنٌ في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٤) وهي سنةُ انتهاء ابن زَيدٍ من كتابة النُّسخة اليُونينيَّة، كما تقدَّم بيانُه ص٤٤٨.

تلكَ الرِّوايات[1].

وإنَّ الباحثَ ليَقرأ كلامه رحمه الله وهو يتحدَّثُ عن نُسخة الحافظ أبي القاسم ابن عساكر من كتاب (الجامع)، والَّتي تمثِّلُ أحَد أهمِّ أعمدةِ نُسختِه: (وأنا أُقابِلُ بأَصل الحافظ أبي ذرٍّ، والحافظ أبي مُحمَّدٍ الأَصيليِّ، والحافظِ أبي القاسم الدِّمشقيِّ، ما خَلَا الجُزءَ الثَّالثَ عَشَرَ والثَّالثَ والثَّلاثين؛ فإنَّهما مَعدُومان)[2]؛ فيُدركُ -بيَقينِه أنَّها شهادةٌ نابعةٌ عن عِلمٍ ودِرايةٍ وتثبُّتٍ- حَجمَ الجُهد الَّذي بذَلَه رحمه الله في السَّعي وَراءَ هذه الأُصول، ويتصوَّرُ مَدَى العَناءِ الَّذي تكبَّده في سبيل ذلك؛ فيَنقَطعُ عَجبُه من ذلكَ الارتباطِ الوَثيقِ الَّذي قَرَن اسمَ أبي الحُسَين رحمه الله في حَياتِه -بَلْهَ بَعدَ مَوتِه- باسم كتاب (الجامع)، فيَعلَمَ برُسُوخِ المَنبعَ الصَّادقَ الَّذي مَتَحَ منه مُعاصِرُه وتِلميذُه النَّجيبُ الإمامُ الذَّهبيُّ رحمه الله شَهَادتَه النَّبيلةَ في وَصفِه بكَونِه قد استَنسَخَ «صحيحَ البُخاريِّ»، وعُنيَ به وحرَّرَه على نُسخٍ كثيرةٍ، وبكونِه قد قابلَه وأَسمعَه إحدَى عَشرةَ مرَّةً في سَنةٍ واحدةٍ[3].

وكان أبو الحُسين رحمه الله قد غَربَل النُّسخ المتعدِّدة الَّتي وَقَف عليها وحصَّلها من كتاب (الجامع)، وقام بتَمحيصِها وعَرضِها على ميزان النَّقد العِلميِّ؛ معطيًا كلَّ نُسخةٍ منها قِيمةً تستحقُّها بحَسب دقَّتها وإتقانِها وضَبطها للنَّصِّ، وخَرَج من كلِّ ذلك بنتيجةٍ مَفادُها: الاعتمادُ على أفضل النُّسخ الَّتي وَصَلت إلَيه، متمثِّلةً باختيارِه لأربع نُسخٍ فقط، هي النُّسخ الَّتي

---

(١) اعتُبر منهجُ أبي الحسين رحمه الله في تحقيق نصِّ كتاب (الجامع) أُنموذجًا علميًّا فَريدًا مستحقًّا للإشادة والاتِّباع والاحتذاءِ بالنَّسج على مِنوالِه من قِبَل أكابر أئمَّة النَّقد عبرَ الأجيال اللَّاحقة له، انظر «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» للعراقيِّ: ٤٧١/١، و«النُّكت الوفيَّة» للبِقاعيِّ: ١٤٣/٢ و١٥٣ و١٧٥، و«فتح المغيث» للسَّخاويِّ (ط. الخضير): ٣٧/٣-٣٨ و٤٦، و«البحث الأدبي» لشوقي ضيف: ص١٨٥-١٨٦، و«منهاج المحدِّثين في القرن الأوَّل الهجريِّ وحتَّى عصرنا الحاضر»: ص٢٧٥.

(٢) انظر وَصفَ مَجلس الإسماع للنُّسخة اليُونينيَّة في حَضرة الإمام ابن مالكٍ، في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٣) انظر «المعجم المختصّ»: ص١٦٩، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ٤٠/٢، و«ذيل تاريخ الإسلام»: ص١٨، وانظر «نهاية الأرب»: ٨/٣٢، و«الأجوبة المرضيَّة» للسَّخاويِّ: ٧١٢/٢-٧١٣.

استقرَّت في غِربالِه النَّقديِّ حائزةً لسَبق الثِّقة والاطمئنان لمحتواها، وسجَّل قرارَه ذلك -مبيِّنًا حيثيَّاته- في وُريقاتٍ أَلحَقَها بنُسختِه العامَّة[1]، وقد أَهمَل في بيانِه ذاكَ -وبالأسف يُقالُ هذا- تسميةَ الأصول والنُّسخ الأُخرى الَّتي طاشَت بها غَربلتُه[2]، ولو أنَّه فَعَل لاكتمَلَت الصُّورةُ النَّقديَّة عند الباحثِ للمَنهجيَّة العِلميَّة الَّتي اختطَّها لتَحقيق النصِّ، ولكنَّ الله غالبٌ علَى أمرِه سبحانه.

وقد خَطَا أبو الحُسين رحمه الله في عَمَله خطوةً جبَّارةً تقدَّمَت به في مَجالِ التَّدقيق والتَّحقيق مَرتبةً أَعلَى وأَسمى؛ فقد قامَ -إتمامًا لهذا الجُهد الفَرديِّ النَّبيل في ضَبط نَصِّ (الجامع)- بعَقد مجالسَ لإسماع الكتابِ ومُقابلَتِه وبَحثِ إشكالاتِه العِلميَّة بشُهُود لَجنةٍ تضمُّ ثُلَّةً مِن أَفاضِل أَهلِ العِلم روايةً ودرايةً، مُستَصحِبين مع نظَرهم الدقيق نُسخَهم الخاصَّةَ من الكتاب، وكان على رأسِهم الإمامُ جَمالُ الدِّين ابن مالكٍ الطَّائيُّ النَّحويُّ رحمه الله، واختارَ مدينةَ دِمشقَ -بما كانت تمثِّله من مركزٍ علميٍّ مَركزيٍّ- لعَقد تلك المجالس الَّتي استَغرَقَت واحدًا وسَبعِين مَوعدًا، كان آخرُها بعد صلاةِ العَصرِ من يومِ الجمعةِ المُبارَك، وقد سجَّل الإمامُ ابنُ مالكٍ رحمه الله شَهادتَه بيدِه على نُسخة أبي الحُسين من الكتابِ لذلك المَحفل العِلميِّ الكريم[3] الَّذي تَشارَكَ رئاسَتَه العِلميَّة مع أبي الحُسين؛ فكان أبو الحُسين شيخَ الرِّوايةِ والقارئَ للكتاب معًا،

---

(١) وهي الوريقات الَّتي تسمَّى: (الرَّامُوز)، أو: (شرح رموز البخاريِّ)، وسنضعها في المجلد الأول، قبل «الجامع الصحيح».

(٢) هناك إشاراتٌ إلى بعض تلك النُّسخ، يمكن التقاطُها من هوامش أبي الحُسين وتعليقاته، وسيأتي بَسطُ البيان لها قريبًا ص٤٩٥.

(٣) وهذا تصرُّف منه مماثلٌ -في عصرنا الحديث- لقضيَّة الكتابة في سجلِّ التَّشريفات من قِبل أهمِّ وأبرز الشَّخصيَّات الزَّائرة للأماكن المهمَّة، ومن الجدير بالتنبيه إلَيه أنَّ الإمامَ ابن مالكٍ قد كَتَب شهادتَه على النُّسخة الخاصَّة من نُسخَتَي الكتاب، كما نقلَه من خطِّه النُّويريُّ في نُسخته الخامسة (ن)، أمَّا الَّذي نقلَه في نسخته الأُولى (و)؛ فهو من خطِّ ابن أبي الفَتح صِهر أبي الحُسين وشاهد المجلس، وهذا يرجِّح كونَ ابن أبي الفَتح كان مؤتَمنًا في ذلك المحفل على النُّسخة العامَّة من الكتاب، أمَّا النُّسخة الخاصَّة فكانت بيد الإمام أبي الحُسين؛ فإنَّ محضر الإسماع مقيَّدٌ عليها بخطِّه هو أيضًا، كما نقلَه عنه النُّويريُّ في (ن)، وهذا دليلٌ إضافيٌّ يؤكِّد صحَّةَ ما استنتجناه سابقًا في شأن النُّسخة اليُونينيَّة، والله أعلم.

وكان ابنُ مالكٍ شيخَ الدِّراية النَّحويَّة فيه[1].

وقد كان لهذا المجلس العِلميِّ الحافلِ أثرُه البليغُ في ضبط نصِّ كتاب (الجامع) -من حيثُ التَّدقيقُ النَّحويُّ- في نُسخة أبي الحُسين[2]؛ فقد كَتَب أبو الحُسين بخطِّه على نُسختِه تَقييدًا لهذا المجلس يقولُ فيه: (بَلَغتُ مُقابلةً وتَصحيحًا وإسماعًا بينَ يَدَي شيخِنا شيخِ الإسلامِ حُجَّةِ العَرب -مالِكِ أَزِمَّةِ الأَدَب- الإمامِ العَلَّامةِ: أبي عبد الله مُحمَّدِ بن عَبدِ الله بن مالكٍ الطَّائيِّ الجيَّانيِّ -أَمَدَّ اللهُ عُمرَه- في المجلس الحادي والسَّبعين، وهوَ يُراعي قِراءَتي،

---

(١) اقتصر ابن مالك في مجالس السماع على التصحيح دون التوجيه، قال ابن مالك -كما في لوحة السماعات آخر اليونينية-: فكلَّما مرَّ بهم لفظٌ ذو إشكالٍ بَيَّنْتُ أَمْرَهُ، وَضُبِطَ على ما اقتضاه علمي بالعربيةِ، وما كان من ذلك مُفتقرًا إلى بسطِ عبارةٍ وإقامة دلالةٍ أَخَّرْتُ الكلامَ عليه ليكون في جزءٍ جامع يَنْتَفِعُ به غيرنا إن شاء الله تعالى. اهـ.
وقد سجَّل الإمام ابن مالكٍ رحمه الله تعليقاته على المواضع المُشكلة في نصِّ كتاب «الجامع» الَّتي ظَهَرت له في تلك المجالس في كتابٍ مستقلٍّ سمَّاه: «شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمُشكلات الجامع الصَّحيح»، وهو كتابٌ شَهيرٌ؛ مطبوعٌ متداوَلٌ، أولى طبعاته بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، واعتنتْ به دارُ الكمال المتحدة، ونشرته دار البشائر الإسلامية.

(٢) انتشَر بين كثيرٍ من الباحثين القولُ بأنَّ أبا الحُسين قد تشارَك مع شيخه الإمام ابن مالكٍ في ضَبط نصِّ كتاب (الجامع) وتدقيق نُسخه ومُقابلَتها وغربلتها، والحقُّ أن في الأمر تفصيلًا، فأبو الحُسين أحضَرَ في تلك المجالسِ الأصولَ الأربعة الَّتي اعتمَدَها في بناء هَيكَل نُسختِه الخاصَّة من الكتاب التي قد قام بأعباءِ المقابلة عليها منفردًا لمدَّة سنواتٍ مترامية الأطراف، وقرأَ ما تمخَّض عنه جُهدُه المبارَك ذلك بين يَدَي شيخه ابن مالكٍ تتويجًا لعمَلِه الذي لم يتوقف بالقراءة بين يدي ابن مالك، كما سيأتي بيانُه في ص٤٥٧، ٥٠٣، وكان نقل السماعات فيما بعد، يؤكِّد ذلكَ ما نقلَه النُّويريُّ في آخر نسختَيه من خطِّ اليونينيِّ؛ حيث نَقَل طَبَقَ السَّماع الَّذي وجدَه مسجَّلًا على النُّسخة المقروءة على أبي الوقت (والَّتي اختار أن يرمز لها في حواشيه بالرَّمز: ظ، وسيأتي الكلام عنها مفصَّلًا، ص٤٧٢)، وكان نقلُه ذلك في مدينة (دمشق) بتاريخ الثَّاني والعِشرين من شهر (ربيع) الأوَّل، سنةَ سبعين وستِّ مئةٍ، أي: بعد أن عقد مجالسَ إسماع الكتاب بحضرة ابن مالك بسنوات، ولا شكَّ أنَّه ما نقلَ طبقةَ السَّماع هذه إلَّا بعدَ أن انتهى من مقابلة نُسختِه مع ذلك الأصل، وإقرائه لها، وكذلك نَقَل النُّويريُّ من خطِّ أبي الحُسين أنَّه قد انتهى من مقابلةِ نُسختِه بأصل ابن الحُطيئةِ من رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ (والَّذي اختار أن يرمز له في حواشيه بالرَّمز: ٥، وسيأتي الكلام عنه مفصَّلًا ص٤٧٧) مرَّتَين، وأنَّ الآخرةَ منهما كانت في مدينة (بَعلبَك) في شهر (شَعبان) من سنة إحدى وسَبعين وستِّ مئةٍ، وأنَّه كان قد ابتدأَ مقابلةَ نُسختِه بهذا الأصل في هذه النَّوبة الثَّانية في شهر (رمضان) من سنة سبعين وستِّ مئةٍ، أيْ: أنَّ مقابلتَه لنُسخته بهذا الأصل في النَّوبة الثَّانية برمَّتها كانت بعدَ سنوات من عَقدِه لمجالس إسماع الكتاب بين يدَي ابن مالك، فتنبَّه لذلك، والله أعلم، وانظر ما يؤيد ذلك قبل الحديث (٤٥٨٢).

ويُلَاحِظُ نُطقي، فما اختارَه ورَجَّحَه وأَمَرَ بإِصلاحِه؛ أَصلَحتُهُ وصَحَّحتُه علَيه، وما ذَكَرَ أنَّه يَجُوزُ فيه الإِعرابانِ أو ثَلاثةٌ؛ فأَعلَمتُ ذلكَ علَى ما أَمَرَ ورَجَّحَ ...)[١]، علَى أنَّ أبا الحُسين لم يَلتَزم التزامًا أجوفَ بتصحيحاتِ شيخِه، بل كانَ يُتابِعُهُ -ولا نَقولُ: يقلِّدُه- عَن قَناعةٍ وتدبُّرٍ واختيارٍ عِلميٍّ رَصينٍ؛ لأنَّه قد أثبَتَ في بَعضِ المواضعِ من نُسختِه خِلافَ ما رجَّحه شيخُه[٢].

وعملُ اليونينيِّ هذا يرسِّخ القناعةَ بأنَّ التحقيقَ وتوثيقَ النُّصوص في أعلى مستوياته وأبهاها منهج اتبعه المسلمون قديمًا[٣].

وقبلَ التفصيلِ في الحديث عن هذه النسخةِ لا بدَّ مِن التأكيد على نقطة بالغة الأهميَّة، وهي أنَّ «اليونينية» ثمرةُ جهودٍ متراكمةٍ لجماعاتٍ من العلماء، آخرُهم الحافظُ اليونينيُّ كما سيأتي بيانُه وتفصيلُه، ولا بدَّ قبل الحديث عن ذلك من التمييز مجملًا بين ثلاثة أمور:

الأمر الأول: النسخة التي نسخ عنها اليونينيُّ نسختَه هي نُسخةُ الإمام الحافظ أبي مُحمَّدٍ عبدِ الغنيِّ بن عَبد الواحد المقدسيِّ ﵀ الَّتي خطَّها بيدِه، وقرأَها المقدسيُّ على مُحمَّدِ ابن حَمْدٍ الأَرْتَاحيِّ (المتوفَّى سنةَ ٦٠١)[٤]، ذات المجلدات الست، وهي رواية أبي الوقت، ومتن اليونينية مطابق لها[٥].

---

(١) نقلَه النُّويريُّ في نُسخته الخامسة (ن)، انظر مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٢) انظر ما كتَبَه أبو الحُسين تعليقًا على الأحاديث بالأرقام: (٣٩٤٩ و٦٨٦٣ و٧٠٩٩)، وقبل الحديث رقم: (٤٥٨٢).

(٣) يقول الدكتور شوقي ضيف في كتابه «البحث الأدبي» (١٨٥-١٨٧) مؤكدًا على هذه النقطة: «لقد كانوا يعرفون القواعد العلمية التي نتبعها في إخراج كتاب، لا من حيث رموز المخطوطات فحسب، بل أيضًا من حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدقِّ صورة للنصِّ، ولعلَّ خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب إخراج اليونينيِّ حافظ دمشق المشهور في القرن السابع الهجري لصحيح البخاري» إلى أن قال ﵀: «وإخراج اليونينيِّ لصحيح البخاري على هذا النحو يدل بوضوح على أنَّ أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئا مما يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص». وانظر: «تحقيق النصوص ونشرها» للشيخ عبدالسلام هارون.

(٤) انظر لترجمته: «معجم البلدان»: ١/١٤١، و«التَّكملة لوفيات النَّقلة»: ٢/٧٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٣/٤٧ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢١/٤١٥، و«ذيل التَّقييد»: ١/٢٠٧ (ط. المراد)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٣/٦٧، و«المقفَّى الكبير»: ٥/٦٠٨، و«المقصد الأرشَد»: ٢/٤٠٢، وهو منسوبٌ إلى (أَرتَاح)، وهو حصنٌ تابعٌ لمدينة (حَلَب).

(٥) انظر ما سيأتي ص٤٥٦.

الأمر الثاني: النسخ التي قابل عليها الحافظ عبد الغني نسخته -وهي نسختا ابن الفَرَّاءِ الموصليِّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٩)، وأبي صادقٍ مُرشِدِ بن يحيى (المتوفَّى سنةَ ٥١٧)- هي من رواية أصحابها عن كريمة، وميَّز الحافظ عبد الغني هذه الخلافات بتسجيلها بالحمرة[١]، دون أن يقحم هذه الزوائد في نصِّ الرواية، ونقل هذه الفروق كما هي إلى نسخته الحافظ اليونينيُّ.

وهاتان النقطتان قام بهما الحافظ المقدسي، وكان دور اليونينيِّ النقل الحرفي لما في النسخة.

الأمر الثالث: أنَّه انصبَّ جهدُ اليونيني في عمله على:

١- إعادة ضبط المتن بقراءته على ابن الزَّبيدي الذي سمعه من أبي الوقت.

٢- المقابلة والتوثيق والتدقيق لنسخ أخرى من الأصول والفروع، وتسجيل فروقها على هامش نسخته[٢]، هذه النسخ هي: نسخة ابن السمعاني -وهي من رواية أبي الوقت-، ونسخة ابن الحطيئة -وهي من رواية أبي ذر-، ونسخة ابن عساكر، ثمَّ قابل هذا المولود بأصل أبي صادقٍ مُرشِدِ بن يحيى (المتوفَّى سنةَ ٥١٧)[٣].

٣- زيادات في هوامش نسخته تخدم النص، وهي على أوجه:

- منها ما كان من قبيل توجيه بعض مشكلات «الصَّحيح» في المتن أو الإسناد أو حلِّها، والترجيح بين الروايات استقلالًا[٤]، أو نقلًا عن أبي علي الجياني في «تقييد المهمل»[٥]، أو

---

(١) لم يتنبَّه القَسطلَّاني رحمه الله في «إرشاد الساري» إلى هذا الضبط بالحمرة، ولم يلتزم ببيانه أو بيان معناه، مع نقله لمحتوى الفرخة التي بيَّن فيها اليونيني اصطلاحه، ونقل فروق رواية كريمة من «فتح الباري»، انظر الضبط فقط دون بيان شروح الأحاديث: (٧) (٣٦) (٥٦) (قبل١٠٠٦) (١٨٢١) (٣٤٨٠) (٣٥٧٣) (٣٧٤٨) (٣٨٣٠) (٤٢١١) (٤٣٠٢) (٤٣٢٠) (٤٤٠٠) ....، وانظر لإهماله نقل الحمرة نسختنا من اليونينية: (٤) (٧) (١٨) (٣٩) (قبل٥١) (قبل٥٤) (٨٦) (١٦٤) (١٩٢) (٢٤٠) ...

(٢) من توفيق الله سبحانه وتعالى للحافظ اليونيني أنَّه أُلْهِم عدم التدخل في نص الرواية التي بين يديه حذفًا أو زيادة، واكتفى بالإشارة إلى ذلك في هوامش نسخته وحواشيها، انظر صنيعه البديع في الأحاديث: (١٧٣) (٦٤٦) (٧٥٨) (١٠٣٠) (١٧١٢) (٢٧٥٨) (٣٠٢٥) (٧١٢٥)، وقبل الحديث (٨٣٦).

وانظر نقله لخلاف ابن مالك لما في الأصل مع التزامه بنقل ما في الأصل، قبل الحديث (٤٥٨٢).

(٣) هذه النسخة كانت بين يديه أثناء المقابلة، كما نقل ذلك النُّويريُّ، انظر هامش الحديث: (٣٣٨٥).

(٤) انظر هوامشه في الأحاديث: (٥٠٠) (٥٥٩) (٨٠٢) (١٠٠٧) (قبل١٠٧١) (١٤٨٣) (١٥٢٣) ...

(٥) انظر هوامشه في الأحاديث: (٤٦٦) (٨٠٢) (٢٦٤٠) (٢٦٩٧) (٣٧٨٧) (٣٩٨٩) (٤١٢٢) (٤١٧٣) (٦٣٦٣) ...

«الجمع بين الصحيحين» للحُميدي[1].

- ومنها ما هو شرح لبعض غريب الألفاظ، سواءً نقلًا من «غريب الحديث» لأبي عبيد[2] أو «الصحاح» للجوهري[3] أو «المُحْكَم» لابن سِيْدَه[4] أو «المشارق» للقاضي عياض[5] أو «المطالع» لابن قُرقُول[6] أو «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير[7]، أو غيرهم[8]، أو استقلالًا[9].

- ومنها ما هو في بيان مبهمات متن أو إسناد[10].

ومن توفيق الله للحافظ اليونينيِّ أنَّ تحمُّله للصحيح أعادَ به نسق الرواية على أصولها ليعاد ضبطها وتدقيقها على رواية أبي الوقت، دون خلط، وإنَّك لتقفُ على قِمَّة العجب عندما ترى أحاديثَ[11] وأسماءَ كتبٍ[12] وتراجمَ أبواب[13] وبعض الفوائد[14] اتفقت الأصول التي بين يدي اليونيني على إثباتها، لكنها لم تكن في أصل اليونيني، فتبع اليونينيُّ أصلَه

(١) انظر هوامشه في الأحاديث: (٤٤٠)(٥٣٥)(٩٨٦)(١٢١٢)(١٣٥٠)(١٣٥١)(١٥٢٠)...

(٢) انظر هوامشه في الأحاديث: (٣٢٣)(٣٤٩)(٢٧٣٣)(٣٦٦٢).

(٣) انظر هوامشه في الأحاديث: (٤١٢)(قبل٣٨٠٧)(٤١٤١)(٤٧٥٧)(٥٤٩٢)(٧٠٤٧).

(٤) انظر هوامشه في الحديثين: (١٩)(٤١).

(٥) ومنه ينقل أكثر شرح الغريب، انظر هوامشه في الأحاديث: (٧)(٤١)(١٢٧)(٢٢٧)(٤٦٢)(قبل٤٧٢)(٤٨٩)(٥٦٧)(٩٣٨)(١١١٧)(١١٤٢)(١٢٣١)(قبل١٤٩٨)(١٩٠٩)...

(٦) انظر هوامشه في الحديثين: (٣٦٠٠)(٤٧٥٧).

(٧) انظر هوامشه في الأحاديث: (قبل١٩٣)(١١٧٥)(٢٦٤٠)(٢٩٢٥)(٣٥٧١)(٣٦٦٢)(٣٩٠٦)(٤٠٣٩)...

(٨) انظر هوامشه في الأحاديث: (١٠٣٠)(٥٦٧)(٢٧٦٩)(٣٠٤٥)(٣٦٦٢)(٤١٢٧)(٤١٧٩)(٦٥٧٧).

(٩) انظر هوامشه في الأحاديث: (٣)(٧)(٢٩٤)(٤٨٢)(٦٣٩)...

(١٠) انظر هوامشه في الأحاديث: (٢٠١)(٥٤٢)(١٢٦٢)(قبل١٢٩١)(٢٤٨٥)(٧٤٨٥)...

(١١) وهي ثمانية أحاديث، جاءت بهامش اليونينية: (١٧٣)(٦٤٦)(٧٥٨)(١٠٣٠)(١٧١٢)(٢٧٥٨)(٣٠٢٥)(٧١٢٥).

(١٢) انظر (كتاب التيمم) ثبت في النسخ الأربعة التي كانت عمدته في المقابلة، ومع ذلك لم يثبته في المتن لعدم وجوده في أصل المقدسي.

(١٣) انظر الهامش قبل الحديث: (١٥٦).

(١٤) انظر الهامش قبل الحديث: (٨٣٦).

وجعل ما في الأصول بهامش نسخته، والعكس بالعكس[1]، وترى تفاصيلَ في الرواية اتفقت الأصول الأربعة على خلاف ما في نسخة المقدسي، فترك ما فيها ووافق ما في أصله[2]، هذا الرسوخ الذي لم يهزه قوة النسخ التي بين يديه يُنبيك عن مدى ثقة اليونيني بالأصل المنقول منه -أي: أصل المقدسي-، وهو الذي دعا الأئمة -ومنهم الإمام السخاوي- إلى الثناء على عمله فقال: «وَعَلَى هَذَا فَمَنْ كَتَبَهَا -أي: ﷺ- وَلَمْ تكُنْ في الرِّوايةِ نَبَّهَ على ذلكَ أيضًا. وعليهِ مَشَى الحافظُ أبو الحُسينِ اليُونينِيُّ في نُسخَتِهِ بـ«الصَّحِيحِ» التي جمعَ فيها بين الرِّواياتِ التي وقعتْ لهُ حيثُ يُشِيرُ بالرَّمْزِ إليها إِثباتًا ونفيًا»[3].

وبناءً على ما سبق فهدفُ اليونينيِّ كان جمع تلك الروايات كلِّها في صعيد واحد؛ تيسيرًا لمن يريد الانتفاع بها من العلماء، وإغناء له عن التنقيب عليها في مختلف المظان، لا أن يرجح بينها، ولا أن يخرج منها صورة مختارة في نظره لـ«صحيح البخاري[4]»، وهذه نقطة غاية في الأهمية.

غيرُ هذا، فقد اختارَ أبو الحُسين لتقييد كثرةِ الاختلافات طَريقةَ التَّرميز؛ بأن يعبِّرَ عن كلِّ نُسخةٍ أو أصلٍ يطَّلع عليه من الأصول والنُّسخ الَّتي اعتَمَدها برمزٍ خاصٍّ بها، وكذلكَ فَعَل مع تفاصيل النصِّ إثباتًا وحَذفًا وتوضيحًا، وعلى ذلك اشتهَرَت نُسختُه بهذه الرُّموز، وعُرفَت بها، وهي -بحَسب استخدامِه لها- على نَوعَين:

الأوَّل- رموزٌ عامَّةٌ:

وهي الرُّموزُ الَّتي جَرَت عادةُ أهل العِلم -على تَعاقُب العُصُور- باستخدامِها في ضَبط النُّصُوص؛ كعلامات التَّصحيح والتَّمريض والتَّنبيه إلى وُجودِ إشكالٍ[5]، وعلامات التَّقديم

---

(١) انظر هامش الحديث: (١).

(٢) انظر هوامش الأحاديث: (٧) (١٨) (قبل٣٣) (٩٧).

(٣) انظر «فتح المغيث»: (٧٠/٣).

(٤) انظر «منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» لعلي عبد الباسط مزيد: (٢٧٥).

(٥) جَرَى الاصطلاحُ باستخدام لفظة: (صح) للتَّصحيح، وبرسم الضَّبَّة (صـ) على مواطن التَّمريض ووجود الإشكال، أو باستخدام لفظة: (كذا) لذلك.

والتَّأخير(١)، وعلامات بيان السَّقْط والنَّقص(٢)، وعلامات ضَبط اللَّفظ والنُّطق(٣)، وعلامةِ المقابلة(٤)، وهي رموزٌ شائعةُ الاستِعمالِ؛ مَعلومةُ الشَّكل معروفةُ المعنى واضحةُ الملامِح لَدَى عَوَامِّ الطَّلبة قَبلَ خَوَاصِّهم، مستغنيةٌ بشُهرتِها عن الشَّرح والبيان؛ ولذلك أَهمَلَ أبو الحُسين الكلامَ عنها في الوريقات الَّتي أَلحَقَها بنُسختِه، الَّتي شَرَح فيها جانبًا من حيثيَّاتِ مَنهَجِه في التَّرميز(٥).

الثَّاني- رموزٌ خاصَّةٌ:

وهي الرُّموزُ الَّتي اختارَها أبو الحُسين للدِّلالةِ على النُّسخ والأصول الَّتي اعتمَدها في ضبط نصِّ الكتاب وتقييد الاختلافات التَّابعة له في نُسختِه، وهي على نوعَين:

[أ]. رموزٌ مُبيَّنةٌ:

وهي رموزٌ قام أبو الحُسين بشَرح معانيها، وبيان مدلولاتِها، وأَودَعَ كلامَه في ذلك ضمنَ وريقاتٍ تسمَّى: (الرَّامُوز)، وأَلحَقَها دَرْجَ نُسختِه، وخلاصةُ كلامِه فيها: أنَّ هذه الرُّموزَ دالَّةٌ على النُّسخ والأُصول الَّتي وَقَع اختيارُه علَيها لتكونَ أَعمدةً يؤسِّسُ عليها بناءَ هَيكَل نصِّ

---

(١) جَرَى الاصطلاحُ باستخدام الحرف (م م) لبيان ذلك، وقد يصرِّح بالكلمة الدَّالَّة على المُراد كلفظة: (مقدَّم) أو: (مؤَخَّر).

(٢) جَرَى الاصطلاحُ باستخدام لفظة: (لا) على اللَّفظة السَّاقطة، وبتَكرارها في أوَّل الجُملة السَّاقطة وفي آخِرِها، أو باستخدام (لا-إلى)، فتكتب (لا) على أوَّل الجملة السَّاقطة، وتكتب (إلى) على آخِرِها.

(٣) جَرَى الاصطلاحُ باستخدام عدَّة رموزٍ لهذا الغَرَض بحسب الحاجة: فتستخدم كلمة: (خف) لبيان الحرف المخفَّف غير المشدَّد، وكلمةُ: (قَصر) للكلمة المقصورة غيرِ الممدودة، وكلمة: (معًا) للكلمة أو العبارة الَّتي لها وَجهان في الضَّبط، وكلمةُ: (جميعًا) للكلمة أو العبارة الَّتي لها أكثر من وجهَين في الضَّبط، وهناكَ غيرُ ما ذَكَرنا علاماتٌ واصطلاحاتٌ أُخرى مبسوطةٌ بتفاصيلها في مواضعها من كتب المصطلح.

(٤) جَرَى الاصطلاحُ باستخدام الحرف (خ) لبيان ما وَرَد من اختلافٍ في ضبط ألفاظ النَّصِّ وتفاصيلِه بينَ النُّسخ، ويكتَبُ عادةً فوقَ العبارةِ المهمَّشة، وقد يكتَبُ على عبارةِ المَتن، بحسب الحاجة والمقصود.

(٥) قام بعضُ أفاضل الباحثين في عصرِنا بشَرح هذه الرُّموز؛ معتبرًا إيَّاها من رموز النُّسخة اليُونينيَّة الَّتي أُهمِلَ التَّنبيهُ إلَيها وبيانُ مَغزاها، وهذا تصرُّفٌ منه يوشكُ أن يكونَ عَبثًا مَحضًا؛ لأنَّ الرُّموزَ الَّتي بسَطَ القَولَ في شَرحِها -واكتَفَينا بالإشارة إلَيها- معدودةٌ في بَديهيَّات ما يدرسُه طالبُ العِلم المبتدئُ ضمنَ علم المصطلح، والله المستعان.

الكتاب في نُسختِه، مسجِّلًا في هوامشِها كلَّ الاختلافات المهمَّة الَّتي وجَدَها خِلالَ مراجعتِه ومقابلتِه لنُسختِه معَ هذه الأصول[١]، ورموزُها الَّتي اصطَلَح عليها هي:

(ظ)[٢]: إشارةً إلى رواية الإمامِ أبي سَعدٍ السَّمعانيِّ عن أبي الوَقت السِّجْزيِّ.

(ص): إشارةً إلى رواية الإمام أبي مُحمَّدٍ الأَصِيليِّ.

(س)[٣]: إشارةً إلى رواية الإمام أبي القاسم ابن عَساكر الدِّمَشقيِّ.

(ه): إشارةً إلى رواية الإمام أبي ذرٍّ الهَرَويِّ.

(حـ): إشارةً إلى رواية أبي مُحمَّدٍ الحَمُّويِيِّ.

(سـ): إشارةً إلى رواية أبي إسحاقَ المُستَملي.

(هـ): إشارةً إلى رواية أبي الهَيثَم الكُشْمِيهَنيِّ.

ورُموز رواية أبي ذر تأتي غالبًا مركَّبةً؛ للدَّلالة على الاشتراكِ بينَ أكثر من راوٍ في ضَبط اللَّفظة أو العبارةِ المدوَّنة معَه، كالرَّمز: (سهـ)؛ للمُستَملي والكُشْمِيهنيِّ معًا، أو الرمز: (حسـ)؛ للحَمُّوييِّ والمُستَملي معًا.

على أنَّ أبا الحُسين استخدَم طريقةً عجيبةً للدَّلالة على الرِّواية المُختارة عند أبي ذر في متن روايته؛ وذلكَ بأن يكتب رمز شيوخه على مستوى رمز أبي ذر هكذا (ه سـ)، بينما يرفَع رَمزَ شيخ أبي ذر أعلى من مُستَوى رمز أبي ذر في السَّطر المكتوب عليه[٤]؛ للدَّلالة على أنها في هامش رواية أبي ذر هكذا: (ﮤ) على سَبيل المِثال لا التَّعيين.

[ب]. رموزٌ غير مبيَّنة:

وهي رموزٌ لم يتعرَّض أبو الحُسين إلى تبيان مغزاها، ولا إلى توضيح مَدلولاتِها، وهي:

---

(١) سيأتي -بإذن الله تعالى- الكلامُ عن هذه الأصول وعن سبب اختيار أبي الحُسين لهذه الرُّموز الدَّالَّة عليها مفصَّلًا بدْءًا من ص٤٧٢، وإنَّما اكتَفَينا هنا بالإشارة المجرَّدة إلَيها.

(٢) أهمل في نسخته من «الصحيح» إعجامها تخفيفًا، فجاءت فيها: (ط).

(٣) وقع في «الإرشاد» أنه رمز لها برمز (ش)، وهو موافق لما في بعض نسخ الفرخة، ولعله أهمل إعجامها في نسخته من الصحيح تخفيفًا أيضًا.

(٤) لم يصرِّح أبو الحُسين بأسلوب العَمل هذا، وإنَّما استشَفَّه فريقُ العَمَل في نشرتنا هذه أثناءَ تحقيق النُّسخة.

(عط)/(صع)/(ق)/(ع)/(ك)/(د)/(ر ز)[1].

ولا نستَطيعُ أن نَجزمَ بكون هذه الرُّموزِ من ابتكار أبي الحُسين؛ إذْ لو كان الحالُ كذلكَ؛ فما الَّذي عاقَ قلمَه عن تَوضيحِ مَغزاها في (الرَّامُوز)؟! إلَّا أن يَكونَ قد أَضَافَ الاختلافاتِ الَّتي وَجَدَها في النُّسخ المرموز لها بهذه الرُّموزِ بَعدَ كتابتِه لنصِّ (الرَّامُوز)، وعاقَه الأَجلُ عن استِدراكِ بيانِ مغزاها فيه، وهذا احتمالٌ لا يَنهَضُ في التصوُّر؛ لأنَّ نُسختَه كانت تُقرأُ عليه إلى أَواخر أيَّام حياتِه، فمِن المُستبعَد أن لا يكونَ أَحَدٌ مِمَّن قرأَها عليه -أو شهدَ مجالسَ القراءة- قد راوَدَه الفُضولُ المَعرفيُّ، فسأَل أبا الحُسين عن مغزى هذه الرُّموز، وطالبَه بتَوضيحِ مقصَدِه منها[2]؛ ليشكِّل دافعًا رَئيسًا له لمراجعة نصِّ (الرَّامُوز) وتنقيحِه وتهذيبِه والإضافة عليه، أو أن يكونَ هو قد تَغافَل عن بيانِها وتَجاهَلَ القضيَّةَ أصلًا؛ مخالِفًا أَصلَ تكبُّدِه عَناءَ ضَبط الكتاب وتَدقيقِ نُسخِه بتَقريبِ الاختلافات وتَجميعِها لطلَبة العِلم في صَعيدٍ عِلميٍّ واضحٍ واحدٍ، والله أعلم.

ومن وراء ذلكَ احتمالٌ يحتَمِلُه الافتراضُ العِلميُّ؛ مَفادُهُ[3]: أن تَكونَ هذه الرُّموزُ مَنقولةً لا مُبتكَرةً، بمعنى أنْ يكونَ أبو الحُسين قد نَقَلَها كما رآها من هوامش بعض النُّسخ الكثيرة الَّتي اطَّلَع عليها في خِضمِّ رِحلتِه المَديدةِ لِضَبط نصِّ كتاب (الجامع)[4] ولم يعرف هو معانيها.

وإلى ذلك، فقد حاوَلَ بعضُ أهل العِلم المعتَنين بكتاب (الجامع) عُمُومًا وبالنُّسخة اليُونينيَّة

(١) ورد هذا الرمز مرة واحدة في النسخة كلها، أول الحديث: (٣٦٣٨). كما أنَّ في كتاب التفسير أرقامًا على الفقرات تدل على ترتيب لها مغاير لترتيب اليونينية لم نعلمه لمن، وكذلك وضعُ علامة المدِّ على رمز أبي ذر هكذا: (ٓه).

(٢) لا سيَّما وبعضُ هذه الرُّموز تكرر ظهوره في هوامشه وتعليقاته لضَبط الاختلافات كالرَّمزَين: (عط) و(ق)، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا ص٥٠١.

(٣) أشارَ إليه الأُستاذُ مُحمَّد مصطفى الأعظميُّ ﵀ في مقدِّمة تحقيقه لكتاب «الموطَّأ» (رواية اللَّيثيِّ): ١/٣٢٣ و٣٧١-٣٧٢.

(٤) ممَّا يبعد أن تكون هذه الرُّموزُ منقولةً عن النُّسخة الأُمِّ (نُسخة الحافظ عبد الغنيِّ) الَّتي نُسخ عنها نصُّ النُّسخة اليونينيَّة: أنها قد وُصفَت بكونها مجرَّدةً من العلامات، كما كتب ذلك الإمامُ أبو حيَّان الأندلسيُّ في آخر النُّسخة النُّويريَّة الخامسة (ن)، انظر ص٥٣٦، والله أعلم.

خُصُوصًا فَكَّ هذه الرُّموز اجتهادًا وتَخمينًا؛ لإدراكِ مَدلولاتِها، فما جاؤُوا بشيءٍ قاطعٍ[1]، ولا رَيبَ؛ فإنَّ هذه سرٌّ أُدرِجَ في أَكفان أبي الحُسين ﵀، ولا كاشفَ له على وَجه اليقينِ دُونَ يَوم الدِّين، إلَّا أن يشاء الله تعالى.

أمَّا النُّسخ والأصول الَّتي اعتَمَد عليها أبو الحُسين ﵀ في بناء هَيكَل نُسخته من كتاب (الجامع)؛ فهي:

[١]. النُّسخة الأُمُّ:

وهي نُسخةُ الإمام الحافظ الكبير أبي مُحمَّدٍ عبدِ الغنيِّ بن عَبد الواحد المقدسيِّ ﵀ الَّتي خطَّها بيدِه، وهي نُسخةٌ تَقَع في ستٍّ مجلَّداتٍ[2]، وكانت محفوظةً -على وَجه الوَقف- في خزانة الكتب المُودَعة في المَدرسة الضِّيائيَّة الواقعة في جَبَل قَاسِيُون بمدينة (دمشقَ)[3]،

---

(١) كأن يكون (صع) رمزًا لـ«نسخة الصغاني»، و(ق) لـ«نسخة القابسي» مثلًا.

(٢) وهي مكوَّنةٌ من سبعةٍ وثلاثين جزءًا بالتَّجزئة الحديثيَّة، ينتهي المجلَّد الأوَّلُ بنهاية الجزء السَّابعِ [عند الحديث رقم: (١٤٦٣)]، والمجلَّدُ الثَّاني بنهاية الجزء الرَّابعَ عشرَ [عند الحديث رقم: (٢٧٥٨)]، والمجلَّدُ الثَّالث بنهاية الجزء الحادي والعشرين [عند الحديث رقم: (٤١٤٦)]، والمجلَّدُ الرَّابع بنهاية الجزء الثَّامن والعِشرين [عند الحديث رقم: (٥٥٠٦)]، والمجلَّدُ الخامسُ بنهاية الجزء الرَّابع والثَّلاثين [عند الحديث رقم: (٦٨٢٠)]، والمجلَّدُ السَّادسُ بنهاية الجزء السَّابع والثَّلاثين، وهو آخرُ الكتاب؛ كما قيَّد ذلك النُّويريُّ في هوامش نُسختَيه، وهو مبيَّنٌ في مواضعِه في هوامش نشرتنا، والله أعلم.

(٣) كما وصفَها بذلك ناسخُ النُّسخة اليُونينيَّة، والمدرسةُ الضِّيائيَّة إحدى أشهر المدارس والمراكز العلمية بمدينة (دمشق)، أنشأها الحافظ الإمام ضياء الدِّين مُحمَّد بن عبد الواحد بن أحمدَ المقدسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٦٤٣)، ووقفَ فيها مجموعَ ما تحصَّل له من مصنَّفات العِلم وأصولِه الَّتي جمعَها نَسخًا وشراءً بطُول الرِّحلة والتغرُّب في سبيل طلبِه، وكان الحافظ عبدُ الغنيِّ أحدَ أبرز مشايخِه الَّذين تخرَّج بهم، ويبدو أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ قد أَوصى بكُتبه أن تسلَّم إليه بعدَ موتِه، وبذلك دخلَت في جُملة مَوقوفات هذه المدرسة الكريمة، والتَحقت بتلك الثَّروة العِلميَّة الهائلة الَّتي -وبالأسف يُقال- قد تعرَّض مُعظَمُها للنَّهب والسَّلب خلالَ الفتن الَّتي عَصَفَت بأرض الشَّام قديمًا وحديثًا، انظر: «مختصر تنبيه الطالب وإرشاد الدارس لأحوال مواضع الفوائد بدمشق كدور القرآن والحديث والمدارس» المطبوع باسم: «الدَّارس في تاريخ المدارس»: ٧١/٢، ولترجمة الضِّياء انظر «تاريخ الإسلام»: ٤٧٢/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢٦/٢٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٤٠٥/٤، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٥١٤/٣، و«المقصد الأرشد»: ٤٥٠/٢.

على أنَّ ذلك التَّحبيسَ بالوَقف لم يمنَع القائمين على حِفظ تلك الخِزانة من إعارةِ هذه النُسخة لأبي الحُسين ووضعِها تحتَ تصرُّفِه المطلَق؛ ثقةً به، وتقديرًا لمكانةِ أبيه الفقيه، ورعايةً لحُرمة توقيرِه وكَرامةِ منزلتِه المقرَّبة الَّتي منحَها إيَّاه من قَبلُ صاحبُ النُّسخةِ[١]، فقد قام أبو الحُسين باصطحابِها معَه إلى مدينته (يُونين)، وهناكَ نَسَخَ نُسختَه عنها على يد محمَّد بن زيدٍ.

ولم نتبيَّن على وَجه الدِّقَّة واليقين تاريخَ نَسخ الحافظ عبد الغنيِّ لنُسختِه هذه، وهل كانت بخطه أم أمر ناسخًا بنسخها[٢]؟ ولا الأصل الَّذي اعتمَدَ علَيه في نَقلِها[٣]، لكنَّ المَعلومَ من شأنها أنَّها كانت في جَعبتِه العِلميَّة الَّتي نَقَلها معه أثناءَ هِجرتِه القَسريَّة إلى أَرض الكِنَانة (مصرَ)؛ فقد سجَّل بخطِّه عليها أنَّه قد قرأَها هناكَ على مُحمَّدِ بن حَمْدِ بن حامدٍ الأنصاريِّ الأَرْتَاحيِّ الحَنبَليِّ (المتوفَّى سنةَ ٦٠١)، وكان ذلكَ سنةَ تسعٍ وتِسعين وخمسِ مئةٍ[٤]، في اثني

(١) سبق أن بيَّنَّا ص٤٣٦ مدى قوَّة العلاقة الوَطيدة الَّتي جمَعَت بين الحافظ عبد الغنيِّ وبين تلميذه النَّجيب الفقيه اليُونينيِّ والد أبي الحُسين رحمه الله، وأنَّ أبناءَ الحافظ كانوا يعرفونَ ذلكَ للفقيه ويَرعَونَها حقَّ رعايتِها.

(٢) ظهر في الآونة الأخيرة قطعة نفيسة جدًا (المجلد الخامس) من صحيح البخاري مودعة في مكتبة برلين، عليها سماعات جماعة من المقادسة، وجزءًا من السماعات التي نقلها اليونيني في ذيل نسخته، وهي توافق في وصفها منهج المقدسي في كتابة فروق رواية كريمة، وبناء على هذه النقاط الثلاث وغيرها من القرائن نرى أنها قطعة من نسخة المقدسي، عسى أن يُكشف عن باقيها قريبًا بإذن الله.

(٣) كان الحافظ عبد الغنيِّ قد رَحَل في طَلَب العِلم إلى شتَّى الآفاق؛ فيصعُب -والحالُ هذه- تَحديدُ مصدره الَّذي اعتمَدَه في نَقل نُسختِه، على أنَّ النَّظرَ يميل بالنَّفسِ إلى اعتقاد كونِه قد انتسَخَها أثناءَ زيارتِه لمدينة السَّلام (بَغداد) وإقامتِه فيها سنةَ إحدى وستِّين وخمس مئةٍ، وأنَّه قد اعتمَد إحدى النُّسخ المتقَنة الَّتي قُرِئَت هناكَ على أبي الوَقت السِّجْزيِّ، إنْ لم يكن قد نَسخَها من أصل أبي الوَقت نَفسِه؛ فإنَّ أبا الوقت كان قد اصطَحَب معَه أُصولَه (مكتبتَه) عندَ قدومِه إلى مدينة السَّلام في شوَّال من سنة اثنتَين وخمسينَ وخمس مئةٍ، وبها كانت وفاتُه في السَّنة التَّالية كما في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار: ص١٥٠-١٥١؛ فغيرُ مستبعَدٍ اطِّلاعُ الحافظ عبد الغنيِّ على تركته العِلميَّة الَّتي بقيَت قَيدَ التَّداوُل هناكَ، بل هو الأقربُ للتصوُّر، وبتقدير هذا الاحتمالِ يتبيَّن الدَّافعُ الرَّئيسُ الَّذي لجأ بسببِه أهلُ العِلم الشَّاميُّون إلَى هذه النُسخة واعتَمَدوها ليُقرأَ منها الكتابُ على أصحاب أبي الوَقت الواردين إلى مدينة (دمشق)، وعلى بعض تلامذتِهم من أبنائِها، والله أعلم.

(٤) والأرتاحيُّ يَروي كتابَ (الجامع) عن ابن الفرَّاءِ الموصليِّ بالإجازة العامَّة، وقد وثَّق بخطِّه تاريخَ سماع الحافظ عبد الغنيِّ للكتاب عليه؛ فكتب بيده تصحيحَ السَّماع على الجزء الأخير من النُّسخة، كما نقلَه عنه ابن زيدٍ.

عشر مجلسًا[١]، وأنَّه قد قابَلَ نُسختَه هذه هناكَ بأصل ابن الفَرَّاءِ الموصلِيِّ (المتوفَّى سنة ٥١٩)، وبنُسخة أبي صادقٍ مُرشِدِ بن يحيى (المتوفَّى سنةَ ٥١٧)[٢] من الكتاب (الجامع)، وهذه الأَخيرةُ كانت موقوفةً بجامع عَمرو بن العاص ﷺ، وذَكَر الحافظُ عبدُ الغنيِّ أنَّه قد ميَّز زيادات هذين الأصلَين على ما في نُسختِه بكتابة علامة (لا) -وهي العلامةُ الدَّالَّةُ على السَّقط في اصطلاح المحدِّثين- على النصِّ الزائد فيهما، وأنَّه قد ميَّز ما نَقَص منهما وزادَته نُسختُه عليهما بكتابته باللَّون الأَحمر، وذَكَر أنَّ نُسختَه موافقةٌ لهذين الأصلَين قَليلةُ الاختلافِ معَهما إلَّا في شيءٍ يَسيرٍ متمثِّلٍ بتَقديم بعض النُّصوص وتأخير بعضِها، وأنَّه قد أشارَ إلى ذلك بالعلامة المتعارَف عليها لذلكَ عند أهل العِلم[٣].

وهذا النصُّ يعطي دلالةً لمدى تقارب أصل نصِّ كتاب (الجامع) في النُّسخة اليُونينيَّة -الذي هو رواية أبي الوقت[٤]، وبالتالي رواية الحمويي- مع رواية كَريمةَ -التي هي رواية الكُشْمِيهَنيِّ- لأنَّ كلًّا من ابن الفرَّاء وأبي صادقٍ يَرويان الكتابَ عنها، عن الكُشمِيْهَنيِّ، عن الفِرَبريِّ، عن الإمام البُخاريِّ، وسيأتي مزيدُ بيانٍ لتفاصيلِ ذلكَ قريبًا[٥].

وغيرُ مستبعَدٍ أن يكونَ اطِّلاعُ أبي الحُسين على هذه النُّسخة في أوائل تحصيلِه وطلبِه للعِلم هو الَّذي لَقَّحَ ذِهنَه وألهَمَ قريحتَه وشدَّ أسرَ عزيمتِه بضرورة العنايةِ بضَبط نصِّ كتاب (الجامع) وتدقيقِه مع شتَّى النُّسخ؛ حيثُ رأَى العنايةَ الفائقةَ الَّتي بذَلَها الحافظُ عبدُ الغنيِّ في هذا المجال؛ متمثِّلةً بما وَصفَه من طريقتِه في مقابلةِ نُسختِه مع نسختَي ابن الفرَّاء وأبي صادقٍ، فرسَمَت لأبي الحُسين طَريقًا عَلِق هواهُ بسُلُوكِه، وتاقَت نفسُه لاقتفاءِ أَثرِه فيه؛ فكرَّس له

---

(١) ذكر في مسرد السماعات أن كل مجلدة من مجلدات الست استغرقت مجلسين.

(٢) تقدَّم الإشارةُ إلى مصادر ترجمة ابن الفرَّاء وأبي صادق ضمن مَسرَد الرُّواة عن كَريمةَ بنت أحمد المروزيَّة ص٣٧٨-٣٧٩.

(٣) وهي علامة الميمَين (م. م)، وانظر مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس، وقد ذكَر ابنُ زيدٍ (ناسخُ اليونينيَّة) أنَّه قد نَقَل ما وجدَه في ذلكَ الأصل على حالِه الموصوفِ إلى النُّسخة دونَ أن يخلَّ بشيءٍ منه.

(٤) بالموازنة مع الأصول الخطية لرواية أبي الوقت والشروح، ويؤيد ذلك إسناد اليونينية أول النسخة.

(٥) انظر ص٤٦٨.

خُطى عُمره، والله أعلم.

غيرُ هذا، فقد اختارَ أبو الحُسين رحمه الله هذه النُّسخةَ لتكونَ الرَّكيزةَ الأَساسَ والعَمودَ الفقريَّ لنُسختِه من كتاب (الجامع) لعدَّة أسبابٍ مجتمعةٍ، لعلَّ من أبرَزِها -علاوةً على ما أَسلَفنا ذِكرَه آنفًا من احتمال كونِها القُدوةَ الحادي بأبي الحُسين لإنجاز هذا العمل برمَّتِه- ما يلي:

[أ]. جلالةُ النُّسخة وعظيمُ مكانتِها ومنزلتِها النَّابعة من جلالةِ صاحبها الحافظ عبد الغنيِّ رحمه الله في نُفوس طلبة العِلم المعاصرين له فهلُمَّ جرًّا؛ فقد كانت هذه النُّسخةُ عُمدةً لكثيرٍ من مجالس إسماع كتاب (الجامع) المنعَقِدة بمدينة (دمشق)، وكان من بين أَهمِّ العُلماءِ الَّذين تَداوَلُوها سماعًا وإسماعًا أكابرُ مشايخ أبي الحُسين، كأبيه الفقيه اليُونينيِّ، وأقارب الحافظ عبد الغنيِّ، والحافظَين المُنذريِّ وابن الصَّلاح[1].

[ب]. كونُها نُسخةَ السَّماع الأوَّل للكتاب بالنِّسبة لأبي الحُسين[2]؛ فقد سمعَها -برِفقةِ والدِه الفقيه وأخيه عبدِ القادر وجماعةٍ من الطَّلبة على رأسِهم الملكُ الأَشرفُ شاه أَرمَن مُوسى الأيُّوبيُّ- تُقرأُ على شيخِه سِراج الدِّين ابن الزَّبيديِّ في قَلعَة دمشقَ، وذلك في مجالس كان آخرُها يومَ الجمعةِ الموافق للثَّامن والعِشرين من شهر (رَمضان) المبارَك، سنةَ ثلاثينَ وستِّ مئةٍ[3].

---

(١) كان محضر سماع الكتاب من قِبَل الحافظ المنذريِّ على شيخِه أبي القاسم السُّلَميِّ مكتوبًا عليها بخطِّه، وكان ذلك بدمشق سنةَ أربعٍ وستِّ مئةٍ، وسمعَه أبناءُ الحافظ عبد الغنيِّ وأقاربه بها أيضًا على الشَّيخ نفسه سنةَ عشرٍ وستِّ مئةٍ، وقرأه بعضُهم بها أيضًا على ابن الزَّبيديِّ سنةَ ثلاثين وستِّ مئةٍ، وسمعَه والدُ أبي الحُسين بها أيضًا على ابن مُلَاعِبٍ سنةَ ثلاثَ عشرةَ وستِّ مئةٍ، وقُرِئَ على ابن الصَّلاح بدار الحديث الأشرفيَّة سنةَ ثلاثين وستِّ مئةٍ، وتجد ذلك كلَّه مفصَّلًا في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٢) هي بحسب تعبير أبي الحُسين نَفسِه: (أصلُ سماعِه)، وكان عمرُه يومَ سمعَها تُقرأُ على ابن الزَّبيديِّ تسعةَ أَعوامٍ؛ كما هو ظاهرٌ من تاريخ السَّماع المسجَّل أعلاه، وإنَّما المقصُودُ بقولنا: (السَّماع الأوَّل) هنا السَّماعُ العامُّ في مَحفلٍ عِلميٍّ، وإلَّا فمن المرجَّح أنَّ أبا الحُسين كان قد قرَأَ الكتابَ على والدِه قَبلَ ذلكَ في مجالسَ أُسريةٍ خاصَّةٍ، انظر تعليقه على الحديث رقم: (٤١)، والله أعلم.

(٣) ذكر أن المجلد السادس قرئ في مجلسين، وكان والدُ أبي الحُسين الفقيهُ وحفيدا الحافظ عبد الغنيِّ -(أحمدُ) =

[ج]. اتِّفاق النُّسخة من جهة إسنادِها معَ إسنادِ شيخِ أبي الحُسين فيها، وهو سِراجُ الدِّين ابنُ الزَّبيديِّ (المتوفَّى سنةَ ٦٣١)؛ فهو يَروي الكتابَ عن أبي الوَقت السِّجْزيِّ، ويبدو أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ قد ساقَ في أوَّل نُسختِه إسنادَه إلى الكتابِ من الطَّريق نفسه؛ لأنَّه يَروي كتابَ (الجامع) عن عدَّةٍ من أصحاب أبي الوَقت السِّجْزيِّ، عنه، بإسنادِه المعروفِ إلى الإمام البُخاريِّ[1]، ولا يَخفَى ما في ذلك من تَحصيلٍ لعلوٍّ في الإسنادِ يَحرِصُ عليه طَلبةُ العِلم النَّابهون عادةً؛ فإنَّ مَن سمعَ هذه النُّسخة على ابن الزَّبيديِّ يكونُ باعتبار العَدَد مُساويًا للحافظ عبد الغنيِّ من حيثُ المَرتبة الإسناديَّة.

[د]. ما تحتويه النُّسخةُ من مُوازنةٍ مَبدئيَّةٍ لنصِّ الكتاب بينَ رِوايتَي الحَمُّويِيِّ (من طريقِ الدَّاوُديِّ) والكُشمِيهَنيِّ (من طريق كَريمةَ المَروزيَّة)، على يد الحافظ عبد الغنيِّ، وهو إمامٌ من أكابرِ أئمَّة التَّحقيق والتَّدقيق والتَّحرِّي.

غيرُ هذا، فقد بقيَت هذه النُّسخةُ في حيِّز التَّداوُل العِلميِّ إلى وقتٍ لاحقٍ؛ فقد اطَّلَع عليها وأتمَّها قراءةً الإمامُ أبو حيَّان الأندلُسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٧٤٥) -في مَحفلٍ غَفيرٍ فَخمٍ ناهَزَ عَدَدُ الحاضرين فيه المِئتَي شَخصٍ، شهدَه الإمامُ عَليُّ بنُ عَبدِ الكَافي السُّبكيُّ ودوَّن بخطِّه مَحضرَ سماعِه على أحمدَ بن أبي طالبٍ الحجَّار (المتوفَّى سنةَ ٧٣٠)[2]، وعلَى سِتِّ الوُزَراء وَزيرةَ بنتِ عُمرَ التَّنُوخيَّة (المتوفَّاة سنةَ ٧١٦)[3]؛ بحقِّ سماعِهما للكتابِ مِن ابن الزَّبيديِّ- في تسعةِ

= وابن عمِّه (الحسَن)- هم مَن تولَّى مَهمَّة قراءةِ الكتاب على ابن الزَّبيديِّ في هذين المجلسَين، كما ذكر ذلك أبو الحُسين نفسُه في (الرَّامُوز)، وعليه فإن قراءة «الصَّحيح» استغرقت اثني عشر مجلسًا، وانظر «طبقات الشَّافعيَّة» لابن كثير (ط. المدار): ٢/٧٧١-٧٧٢.

(١) دخَل الحافظ عبدُ الغنيِّ مدينةَ السَّلام (بغداد) طالبًا للعِلم بَعدَ وفاة أبي الوَقت بها بثمانية أعوامٍ، وكان القصدُ إلَيها لسماع كتاب (الجامع) على أئمَّة العِلم فيها من أولويَّات طالب العِلم في ذلك الزَّمن.

(٢) انظر لترجمته ذيل «تاريخ الإسلام»: ص٣٤٤، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ١/١١٨، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١/١٤٢، و«المنهَل الصَّافي»: ٢/٢٤٩، و«ذيل التَّقييد»: ١/٣١٧ (ط. الحوت) = ٢/٥٨ (ط. المراد).

(٣) انظر لترجمتها ذيل «تاريخ الإسلام»: ص١٦٦، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ١/٢٩٢، و«الدُّرر الكامنة»: ٢/١٢٩، و«المنهَل الصَّافي»: ٥/٣٨٢، و«ذيل التَّقييد»: ٢/٣٧٦ و٣٩٦ (ط. الحوت) = ٣/٤٢٢ و٤٥٣ (ط. المراد).

وعِشرين مَجلسًا، آخرُها بتاريخ التَّاسع والعِشرين من شَهر (رَبيع الأوَّل) من سنةِ خمسَ عشرةَ وسبع مئةٍ[1]، وكان ذلكَ أثناءَ مُقامِ أبي حيَّانَ بأرض الكِنانة (مصرَ)؛ حيثُ ذَكر أنَّه قد قرأه علَيهما بقَلعة الجَبَل، وهي من المَعالم الشَّهيرة في مدينة (القاهِرة)[2]، ولا يُدرَى -وَراءَ ذلكَ- أين أَلقَت ببقيَّة هذه النُّسخةِ النَّبيلةِ أيادي الحَوادث، ولا أينَ استقرَّت بها أَمواجُ الأيَّامِ.

ويحسن بنا أنْ نذيِّل الكلام عن نسخة المقدسي بالكلام عن رواية كريمة التي قابل عليها المقدسيُّ نسخته مرتين:

[*]. روايةُ كَرِيمةَ:

حَظِيَت روايةُ كَريمةَ بنتِ أَحمدَ المَروزيَّةِ (المتوفَّاة سنةَ ٤٦٣) لكتاب (الجامع) بعناية أئمَّة الرِّواية منذُ عصرِها[3]؛ حيثُ شهدَ لها بصحَّة السَّماع الحافظُ أبو ذرٍّ الهَرَويُّ، وحثَّ أصحابَه على سماعِ الكتاب منها[4]، ورسَّخَ شهادتَه لها ما لَمَسَه الآخذُون عنها بأَنفسِهم مِن دقَّةٍ وانضباطٍ عِلميٍّ أباحَ لها تسنُّمَ ذُرى الثِّقة والاعتمادِ في ضمائرِهم؛ إذ كانت مواظبةً إلى آخِرِ أيَّام عمُرِها المَديد علَى إسماعِ الكتابِ، مُلتزمةً بمقابلةِ نُسَخ السَّماع معَ نُسختِها، مُشاركةً المُقتَبِسين عَنها مهامَّ الضَّبط والتَّدقيق والتَّصحيح؛ حتَّى استحَقَّت قولَ الإمامِ أبي المظفَّر السَّمعانيِّ في مَدحِها: (هَل رَأَى إنسانٌ مِثلَ كَريمةَ؟!)[5].

---

(١) قيَّد أبو حيَّان ذلك بخطِّه في آخر النُّسخة النُّويريَّة الخامسة (ن)، وفي مواضعَ أُخرى منها، وقيَّد السُّبكيُّ بخطِّه تفاصيلَ مَجالس السَّماع كلِّها في آخِرِ النُّسخة النُّويريَّة الأُولى (و)، كما هو منقولٌ بتَمامِه في مَسرَد السَّماعات آخر المجلد السادس.

(٢) كما بيَّن ذلك فيما كتبه بخطِّه في أغلبيَّة حواشي تقييد بلاغات مجالس السَّماع على النُّسخة النُّويريَّة الخامسة (ن)، انظر فيها -على سبيل المثال- ق ١٥٩/ب، و١٩٩/أ، و٢٣٠/ب، و٢٤٠/أ، و٢٤٨/ب، وقلعة الجبل (وتسمَّى: القَلعة الصَّلاحيَّة؛ نسبة إلى بانِيها السُّلطان صلاح الدِّين الأيُّوبيِّ) تقع عندَ جَبل المقطَّم في مدينة (القاهرة)، وبها تسمَّى منطقة (القلعة) هناك إلى يوم النَّاس هذا، انظر: «مسالك الأبصار»: ٤٧٨/٣، و«المواعظ والاعتبار»: ٣٥١/٣.

(٣) تقدَّم التَّعريفُ بها وذِكر الرُّواة عنها ضمن مَسرَد الرُّواة عن الكُشمِيهنيِّ، انظر ص٣٧٣.

(٤) انظر «التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ١٢٩/١، و«نفح الطِّيب»: ٦٠٥/٢-٦٠٦.

(٥) انظر «تاريخ الإسلام»: ٢٢٣/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٣٣/١٨-٢٣٤.

وقد أَدرَكَ أبو الحُسين مَكانةَ هذه الرِّواية وأَهمِّيَّتها منذُ بداياتِ عَمَله في ضَبط نُسختِه من الكتاب؛ حيثُ وَجَد أكابرَ أئمَّة العِلم مُعتَنين بضَبط اختلافاتِ نُسختِها معَ نُسخِهم من الكتاب وتَقييدها، ابتداءً بما وَجَده من ذلكَ لَدَى الإمام عبد الغَنيِّ المَقدسيِّ في نُسختِه الَّتي هي أُمُّ النُّسخة اليُونينيَّة، ثمَّ ما وَجَده من العِناية نَفسها في النُّسخة السُّمَيساطيَّة الَّتي ردَفَت نُسخة عبد الغنيِّ في تَغذية كِيان نُسخة أبي الحُسين.

والملاحظ في «اليونينية» بالإضافة إلى الإشارة إلى نسخة كريمة بالحمرة -تبعًا لعمل المقدسي- أنَّه يصرح بالرمز لها بـ(ك)[1] في مواضع قليلة، مما يرشح كَون أبي الحُسين اطَّلع على نُسخةٍ خاصَّةٍ من رواية كريمةَ، وإن لم يُشر صَراحةً في (الرَّامُوز) إلى ذلك[2]، والله أعلم.

[٢]. النُّسخةُ السُّمَيْسَاطِيَّةُ:

وهي النسخة الثانية التي اعتمدها اليونينيُّ في مقابلة نسخته، وهي نُسخةٌ خُراسانيَّةُ الأصل، وتَقَعُ في سَبعِ مجلَّدات[3]، وقد انتهَىٰ بها المَطافُ العِلميُّ أن استَقَرَّت محفوظةً بخِزانة

---

(١) هذا ما رجَّحه فريقُ العَمل في تحقيق نشرتنا هذه؛ موازنةً مع نُقول أهل العِلم في شروحِهم لكتاب (الجامع)، وعليه جرى فكُّ هذا الرَّمز في التَّعليقات، والله أعلم.

(٢) انظر التَّعليقات على الأحاديث بالأرقام: (٤ و٧ و٣٩ و٨٦ و٥٧٦ و٢٤٣٧ و٢٤٤١ و٢٤٦٨ و٢٤٨٢ و٢٤٨٤ و٢٤٩٠ و٢٥٠٤ و٢٥٠٥ و٢٦٧٠ و٤١٤٥ و٦٨٠٦)، وما قَبل الأحاديث بالأرقام: (٥٤٣ و٦٨٧ و١٨٠٥ و٢٤٤٠ و٢٤٨٣ و٣٩٥٢ و٦٢٢٨)، ونرى أنَّ قلَّةَ نَقل هذه الاختلافات عن رواية كريمة نابعٌ مِن قلَّة وجودِها فيها أصلًا؛ فقد وصَفَها الحافظُ عبدُ الغنيِّ -كما تقدَّم نَقلُه عنه- بكونها موافقةً لنُسختِه قليلةَ الاختلاف معها إلَّا في أشياءَ يسيرةٍ من التَّقديم والتَّأخير، والله أعلم.

على أن الأصول الخطية اختلفت أيضًا في ذكر رمز (ك) مفردًا، فقد تفردت نسختا البصري والقيصري بذكر بعضها دون نسختي النويري، وذلك في مواضع، انظر قبل الأحاديث (٥١ و٥٤ ...) والحديث (٢٨٣ ...)، ومما تفردت به نسخة القيصري الحديث (٢٤٦٤ ...).

(٣) هكذا يستفادُ من وَصف حالها في كتاب «ذيل التقييد»: ١٨٢/١ و٢٧٠ و٤٥٨ و٤٧٣ و٥١٧، و٢٢٥/٢ (ط. الحوت) = ١/٣١٠-٣١١ و٤٥٨-٤٥٩، و٢/٢٧٠-٢٧١ و٢٩١-٢٩٢ و٣٥٠-٣٥١، و١٩٤/٣ (ط. المراد)، وقد قصَّر بنا أبو الحُسين فلم يصف حجمَها خلالَ كلامِه عنها، ومما قُيِّد عنها من كلام غيره علمنا أنَّ المجلدة الثانية تبدأ من «باب ما جاءَ فِي سُجُودِ القُرْآنِ وَسُنَّتِها»، والثالثة تبدأ في اللُّقَطَةِ، والرابعة تبدأ من: «باب ما ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرائِيلَ»، والخامسة تبدأ بـ«كتاب التفسير»، ولم أجد من حدد بداية المجلدة السادسة والسابعة.

الكتب التَّابعة لخَانْقَاه أبي القاسم السُّمَيْسَاطيِّ بمدينة (دمشق)(١)، وهي نُسخةٌ نفيسةٌ جَليلةٌ مُتقَنةٌ مُعتمَدةٌ واسعةُ التَّداوُلِ(٢)؛ فقد قُرئَت على أبي الوَقتِ السِّجْزيِّ(٣) ببلاد (خُراسان) مِن قِبَل الإمام الحافظ أبي سَعْدٍ عَبدِ الكَريم بنِ مُحمَّدِ بن مَنصورٍ السَّمْعانيِّ (المتوفَّى سنة ٥٦٢)(٤)، وهذا يقتضي أنْ تكونَ قد نُسخَت سنةَ سِتٍّ وأَربَعين وخمسِ مئةٍ أو قَبلَها؛ لأنَّ

---

(١) هي الخانقاه الَّتي وَقَفها أبو القاسمِ عَليُّ بنُ مُحمَّدِ بن يَحيى السُّلَميُّ السُّميساطيُّ (المتوفَّى سنَةَ ٤٥٣)، وهو منسوبٌ إلى (سُمَيساط) قَلعة بشاطئ الفرات من جانبه الغَربيِّ [كما في «تاج العروس»: ٣٧٨/١٩]، وكانت هذه الخانقاه في الأصل دارًا لعبد العزيز بن مروان الأُمويِّ رحمه الله، وانتقلَت بالوراثة ثمَّ بالشِّراءِ حتَّى تملَّكها أبو القاسم؛ فوقَفَها لطلبة العِلم والمتزهِّدين، وقد دُفن فيها رحمه الله، وهي تقَع خارجَ الباب الشَّماليِّ الشَّرقيِّ للجامع الأُمويِّ، انظر: «مختصر تنبيه الطالب وإرشاد الدارس لأحوال مواضع الفوائد بدمشق كدور القرآن والحديث والمدارس» المطبوع باسم: «الدَّارس في تاريخ المدارس»: ١١٨/٢، و«خطط الشَّام»: ١٣١/٦-١٣٢، ولترجمة أبي القاسم انظر «الإكمال»: ١٤١/٥، و«تاريخ دمشق»: ٢١٥/٤٣، و«تاريخ الإسلام»: ٣٩/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٧١/١٨. وقد وقع في ضبط الدار «السُّميساطية» بعض التغيير والتبديل والتحريف في نطقها لدى العامة تسرب إلى بعض أهل العلم، وله أثر في الأصول الخطية، فقد قيل فيها: الشميساطية، والصميصاطية، والصميساطية.

(٢) أثارَت هذه النُّسخةُ إعجابَ أبي الحُسين نفسِه؛ فقال في معرض حديثِه عنها في (الرَّاموز) واصفًا جلالتَها: (وأمَّا الأصلُ المعزوُّ إلى الحافظِ أبي سَعدٍ السَّمعانيِّ؛ فإنَّه أصلٌ أَصيلٌ، وهو أَحَدُ أُصُول سماعات دمشق المَحروسة وخراسان ردَّها الله إلى المسلمين، وهو قد سُمعَ علَى جماعةٍ من الحفَّاظ، وسُمعَ بقراءة جماعةٍ من الحفَّاظ)، وقد بقيَ الاعتمادُ عليها قائمًا لعَقد مجالس إسماع كتاب (الجامع) إلى وقتٍ متأخِّرٍ بعْد زَمَن أبي الحُسين، انظر «ذيل التقييد»: ٧٢/١ و١٠٥ و١٥٤-١٥٥ و١٨٢ و١٩٣ و٢٠٣ و٢٧٠ و٢٧٢-٢٧٣ و٢٨٢ و٢٩٤ و٣٢٥ و٣٧٨ و٤٠٢ و٤١٨ و٤٢٢ و٤٢٥ و٤٥٨ و٤٧٢-٤٧٣ و٥٠٦ و٥١٣ و٥١٦-٥١٧ و٥٢٧، و٨٣/٢-٨٤ و١٨٣-١٨٤ و٢٠٣ و٢٢٤-٢٢٥ و٢٤٢ و٢٦٨-٢٦٩ و٣١٢ و٣٢٢-٣٢٣ و٣٤٥ (ط. الحوت) = ١٢٥/١ و١٨١-١٨٢ و٢٦٤ و٣١٠-٣١١ و٣٢٨ و٣٤٤-٣٤٥ و٤٥٨-٤٥٩ و٤٦٣ و٤٧٩، و١٨/٢ و٧٢-٧٣ و١٥٦-١٥٧ و١٩٣ و٢١٥ و٢٢٠-٢٢١ و٢٢٥ و٢٧٠-٢٧١ و٢٩٠-٢٩٢ و٣٣٤ و٣٤٦ و٣٥٠-٣٥١ و٣٦٤ و٤٨٨، و١٣٢/٣ و١٦١ و١٩٣ و١٩٤ و٢٢١ و٢٦١-٢٦٢ و٣٢٤ و٣٤٠-٣٤٢ و٣٧٢ (ط. المراد).

(٣) سيأتي الكلام عنه وعن روايته ص٤٧٤.

(٤) انظر لترجمته «تاريخ دمشق»: ٤٤٧/٣٦، و«المنتظم»: ١٧٨/١٨، و«التَّقييد»: ١٣٢/٢، و«ذيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبيثيِّ: ٢٠٢/٤، و«وفيات الأعيان»: ٢٠٩/٣، و«تاريخ الإسلام»: ٢٧٤/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٦/٢٠، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٣١٦/٤، و«البداية والنِّهاية»: ٤٢٦/١٦ (ط. التُّركيِّ)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٨٠/٧، ومقدمة تحقيق «المنتخَب من معجم شيوخه»: ٢١/١-٤٧.

أبا سَعدٍ سمعَ كتابَ (الجامع) مع ابنِه على أبي الوَقتِ بمدينة (هَرَاةَ) في ذلك التَّاريخ[1]، والله أعلم.

ويَصِفُ اليونينيُّ هذه النُّسخة في مَعرض حديثِه عنها بكونِها أصلَ سَماعِه[2]؛ وبذلك -علاوةً على إتقانِها وجلالةِ قَدْرِها العِلميِّ- حازَت الثِّقة من قِبَله لاعتمادِها أصلًا أصيلًا من أصول ضَبط نصِّ الكتاب في نُسختِه، مختارًا أن يرمز لها بالرَّمز: (ظ)؛ إشارةً إلى حِفظ وإتقان الإمام أبي سَعدٍ السَّمعانيِّ قارئِها، كما صرَّح أبو الحُسين في (الرَّاموز) بذلكَ.

وقد ذَكَر أبو الحُسين في أثناءِ كلامِه عن هذه النُّسخة في (الرَّامُوز) أنَّها هي الأُخرَى -كنُسخة الحافظ عبد الغنيِّ- قد قابلها مع رواية كَريمةَ المَروزيَّة للكتاب في بغداد[3]، وهذا أمرٌ زادَها ضَبطًا وإتقانًا، ورسَّخَ مكانتَها ووطَّدَ منزِلَتَها في نَفس أبي الحُسين للاعتمادِ، علاوةً علَى ما وفَّره له ذلكَ من متَّسعٍ في الوَقت وفائضٍ من الجُهد ليبذلَهما في مقابلة نُسختِه على سائر الرِّوايات والنُّسخ.

على أنَّ أبا الحُسين قد انتبَه إلى إشكاليَّةٍ عِلميَّةٍ مهمَّةٍ، بَزَغَ شَخصُها أمامَ باصرتِه النَّاقدة خِلالَ تدقيقِه لنُسختِه ومقابلتِها مع هذه النُّسخة الرَّصينة، تتمثَّل هذه الإشكاليَّةُ في الفُرُوق والاختلافات الكثيرة والمتباينة الواقعةِ بينَ نصِّ كتاب (الجامع) في نُسخةِ الحافظ عبد الغنيِّ (محتوى نُسختِه)، وبينَ نصِّ الكتاب في نُسخة السَّمعانيِّ هذه، معَ اتِّفاقِها التَّامِّ من حيثُ الإسنادُ؛ إذْ كلاهما مرويٌّ من طريق أبي الوَقت، بإسنادِه المَعروفِ إلى الإمامِ البُخاريِّ، وقد

---

(١) انظر «المنتخَب من معجم شيوخ السَّمعانيِّ»: ٢/٩٢٦، و«الأنساب»: ١٠/٣٢٦ (ط. أمين دمج)، وسيأتي التَّنبيه إلى احتمال كونِ هذه النُّسخة قد نُسخَت على منوال أصل أبي الوَقت نفسِه.

(٢) كذا قال رحمه الله في الفرخة الملحقة باليونينية، بينما لم يذكر اليونينيُّ ذلك في ملحق السماعات آخر نسخته، ممَّا يجعلنا أمام احتمالين: إمَّا أن تكون هذه النُّسخةُ قد أُحضرَت في مجالس سَماعِ كتابِ (الجامع) على ابن الزَّبيديِّ بمدينة (دمشق) الَّتي شهدَها أبو الحُسين برفقة والدِه الفقيه سنةَ ثلاثين وستِّ مئةٍ، أو أنَّ اليونينيَّ سمع «الصحيح» مرة أخرى من نسخة السمعاني هذه، وكلا الاحتمالين وارد.

(٣) لعلها مقابلة أيضًا على رواية أبي ذرٍّ أيضًا، فقد لمَّح بذلك في آخِر (الرَّامُوز)، وهو المفهوم من تعليق اليُونينيِّ على الحديث رقم: (٤٣٢٥).

اكتَفى أبو الحُسين في (الرَّامُوز) بالتَّنبيه إلى هذه الإشكاليَّة العِلميَّة، دونَ أن يَمنَحَ المُطالِعَ سببًا وَجيهًا يبرِّرُ وجودَها.

وإنَّما يَقَع مثلُ هذا التَّبايِنِ بينَ نُسَخ الكتابِ الواحدِ المَرويَّة عن شيخٍ واحدٍ -كأبي الوَقت السِّجْزيِّ، في قضيَّة البَحث هنا- بسببٍ من شُهرَة الكتاب المقروءِ عليه وسَعة انتشارِ نُسخه، بحيثُ يكونُ الكتابُ مَعلومَ الملامِح محدَّدَ الأَبعاد مَعروفَ المحتَوَى؛ ما يجْعلُه محصَّنًا حَصانةً تَقييديَّة قَلَميَّة في عامَّة أَوساط التَّداوُل العِلميِّ له مِن أَيِّ تغييرٍ؛ فيُحجَبُ بذلكَ أَهلُ العَبثِ والتَّزويرِ والتَّلَاعُبِ والتَّشويهِ عن نَفثِ سُمومِهم، ويُقطَعُونَ عن إدلاءِ دَلوِ الفَسادِ العِلميِّ في هذا الحوضِ المُشرَع المعمَّم المَورِد، وهذا يجعَلُ شيوخَ الرِّوايةِ مطمئنِّينَ إلى عامَّة النُّسخ الَّتي تُقرأُ علَيهم من الكتاب، ومِن ثَمَّ يُلجِئُهم هذا الاطمئنانُ إلى التَّغاضي عن بعض الاختلافاتِ الواردةِ في بعض النُّسخ، خاصَّةً إذا كان الكتابُ محتملًا لبعض التَّدخُّلات العِلميَّة المنضبطة، كما هو الحال مع كتاب (الجامع)[1].

[٣]. نسخة من رواية أبي الوقت:

وهي النسخة الثالثة من النسخ التي اعتمدها اليونيني:

ذكر هذه النسخة الحافظ اليونيني في مسرد سماعاته فقال: «شاهدتُ على مُصَحَّحٍ ظاهرٍ عليه مخايلُ الصِّحةِ -بل هو كذلكَ- ومقابلٍ به هذا الأصلُ..»[2]، ووصفَه أنه في ثلاث مجلَّدات.

ويبدو أنَّ الَّذي جَلَب هذا الأصلَ البغداديَّ إلى (دمشقَ) هو الحافظُ الإمامُ زَينُ الدِّين أبو البَقَاءِ خالِدُ بنُ يُوسُفَ بنِ سَعْدٍ النَّابُلُسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٦٦٣)؛ فقد كانَ -علَى ما وُصِفَ- صاحبَ رِحلةٍ وجِدٍّ واجتهادٍ في طَلَب العِلم وتَحصيلِ مصنَّفاته، وأنَّه قد حصَّلَ بذلكَ أُصولًا

(١) انظر ما تقدَّم بحثُه وبيانُه من منهجيَّة الإمام البخاريِّ في هذا الصَّدَد: ص٥٤.

(٢) وصفها في مسرد السماعات آخر المجلد السادس بأنها نسخة مُصححة، وعليها سماع شيخنا شرف الدين على أبي عبد الله الحسين بن المبارك الزبيدي بسماعه على الشيخ أبي الوقت السِّجْزي.

نَفيسةً[1]، وأبو البقاءِ من مشايخ أبي الحُسين[2]؛ فلعلَّه هو الَّذي نبَّه أبا الحُسين إلى هذه النُّسخة من الكتاب، وحثَّه على مقابلتِها والاطِّلاع على مُحتَواها[3].

وقد سجَّل أبو البَقَاءِ عليها بخطِّه -نَقلًا لا حُضُورًا- مَحضرَ سماعِ الكتاب على أبي الوَقت[4] بمدينة السَّلام (بَغداد) في دار الوزير ابن هُبَيرةَ، بحضور جماعات من أهل العلم في واحدٍ وأربعينَ مجلسًا، أوَّلُهَا بُكرةَ يومِ الأربعاءِ، الثاني والعشرينَ من شوالٍ، سنةَ اثنتينِ وخمسينَ وخمس مئةٍ، وآخرُهَا يوم السبتِ تاسعِ عشري ذي الحجَّةِ من السَّنةِ.

كما سمعه ابنُ الزَّبيدي على أبي الوقت خمس مرات في سنةِ ثلاثٍ وخمسينَ وخمسمئةٍ.

والَّذي يبدو لنا جليًّا أنَّ أبا الحُسين كان قد انتهَى من مُقابلةِ نُسختِه الخاصَّة بنصِّ هذه النُّسخة قَبلَ عَقدِه لمجالس إسماع نُسختِه بينَ يدَي شيخِه ابن مالكٍ؛ وإنما تأخر نَقْل مَحضرِ السَّماع المدوَّن عليها مِن قِبَل شيخِه النَّابُلُسيِّ؛ إذ أرَّخَ نَقلَه لذلك المَحضَر بتاريخ الثَّاني والعشرِين من شهر (رَبيع الأوَّل)، سنةَ سبعينَ وستِّ مئةٍ، بمدينة (دمشق).

يجدر هنا أن نتكلم بالتفصيل عن رواية أبي الوقت لصلتها بالنسخ الثلاث السابقة:

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ إربل»: ص٣٢٧، و«بغية الطَّلَب»: ٣٢١١/٧، و«ذيل مرآة الزَّمان»: ٣٢٦/٢، و«مشيخة ابن جَماعة»: ص٢٥١، و«تاريخ الإسلام»: ٨٤/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٤٤٧/٤، و«البداية والنِّهاية»: ٤٦٢/١٧ (ط. التُّركيِّ).

(٢) انظر «مشيخة اليونينيِّ»: ص٧٠.

(٣) الَّذي يبدو لنا أنَّ أبا الحُسين كان أوَّلَ مَن نبَّه عامَّةَ طَلبةِ العِلم الشَّاميِّين إلى أهمِّيَّة هذه النُّسخة الجَليلة النَّبيلة، وأنَّه صاحبُ لواءِ السَّبق في التَّنويه بها وإعلاء شأنها وتَجلية حقيقةِ أمرِها في الأوساط العِلميَّة؛ فإنَّ تواريخَ سماع هذه النُّسخة المذكورة في ذيل التَّقييد (في المواضع السَّالف ذِكرها) كلُّها متأخِّرةٌ عن عَصر أبي الحُسين، فالله أعلم.

(٤) لكنَّ أبا البقاء لم يقيِّد تاريخَ نَقلِه لهذا المحضر، كما تجده مفصَّلًا في مَسرَد السَّماعات، فلم يتبيَّن لنا تاريخُ التقاطِه لهذا الأصل النَّفيس، لكنَّه ذكَر أنَّ هذا المحضر مكتوبٌ على أصل أبي الوَقت بخطِّ الحافظ عبد المُغيثِ ابنِ زُهَيرٍ الحَرْبيِّ (المتوفَّى سنة ٥٨٣)، وقد نقَل ابنُ زيدٍ في المجلَّد الثَّاني من النُّسخة اليونينيَّة طبقةً لسماع عدَّةٍ من طلبة العِلم (منهم: ابنُ الزَّبيديِّ وأبوه وأخوه) للكتاب على أبي الوقت السِّجزيِّ في أماكنَ مختلفةٍ من مدينة السَّلام (بَغداد)، بتواريخِ عدَّة أشهرٍ من سَنتَي اثنتَين وثلاثٍ وخمسين وخمس مئةٍ، ومن المرجَّح أن تكونَ هذه الطَّبقة مدوَّنةً على الأصل نفسِه الَّذي قرأَه أبو سَعد السَّمعانيُّ، وهذا إنْ ثبَت يدلُّ على أنَّ أبا البقاءِ قد فازَ بنَيل هذا الأصل النَّفيس أثناءَ زيارته لمدينة السَّلام (بغداد)، ومن ثَمَّ زفَّه إلى (دمشق)، فالله أعلم.

* رِوايةُ أبي الوَقْت (٤٥٨-٥٥٣)

هو عبدُ الأوَّل بنُ عِيسى بن شُعَيبِ بنِ إبراهِيمَ، أبو الوَقت الهَرَويُّ السِّجْزيُّ[١].

مسنِد الدنيا[٢]، ثقةٌ جَليلٌ، متواضع، متين الدِّيانة.

والسِّجْزيُّ -بكسر السين- نسبةً إلى سِجِسْتَان[٣].

وُلدَ بمدينة (هَرَاة)، سنةَ ثمانٍ وخَمسين وأربع مئةٍ.

وتوفِّي بمدينة السَّلام (بَغداد)، في السَّادس من شهر (ذي القعدة)، سنةَ ثلاثٍ وخمسين وخمس مئةٍ.

كان والدُه من أكابر طلبة العِلم؛ فاعتنى به منذُ نعومة سِنِّه، وأحضرَه إلى مجالس سَماع المصنَّفات، وكان كتابُ (الجامع)[٤] أبرزَ تلك المصنَّفات الَّتي سمعَها من عبدِ الرَّحمن بن مُحمَّدٍ الدَّاوُديِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٧)، وكان ذلك سنةَ خمسٍ وسِتِّين وأربعِ مئةٍ، بمدينة (بُوْشَنْج)، وهو في السابعة من عمره.

ومن لطيف ما يحسن إيراده في ترجمته قصَّة رحلته لسماع «البخاري»، يحكيها عنه تلميذه يوسف بن أحمد الشِّيرازي: ... يا ولدي، تعلم أَنِّي رحلتُ أيضًا لسماع «الصحيح» ماشيًا مع والدي، من (هَرَاةَ) إلى الدَّاودي (ببُوْشَنْج)[٥]، ولي دون عشر سنين، فكان والدي

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٤٧/٧ (ط. أمين دمج)، و«المنتظم»: ١٢٧/١٨، و«التَّقييد»: ١٦٣/٢، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص١٥٠، و«وفيات الأعيان»: ٢٢٦/٣، و«إفادة النَّصيح»: ص١١٩، و«تاريخ الإسلام»: ٦٣/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٠٣/٢٠، و«البداية والنِّهاية»: ٣٨٦/١٦ (ط. التُّركيِّ).

(٢) هكذا لقَّبه الذهبي في «العِبر في خَبَر مَن عَبَر»: ٢٠/٣.

(٣) نسبة على غير القياس، انظر: «الإكمال»: ٥٤٩/٤ - ٥٥٠، «الأنساب»: ٨٧/٧، وسجستان تسمى اليوم: سِيستان، مدينة شرق إيران.

(٤) ممَّا سمعه كما في مصادر ترجمته: «منتخب عبد بن حميد» و«مسند الدارمي»، وجزء «ذم الكلام وأهله» للأنصاري.

(٥) بينهما مسافة مرحلة، والمرحلة هي المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم، وتقدر بمقادير زماننا ما يساوي ٤٥ كيلومترًا تقريبًا عند الحنفية والمالكية، و٩٠ كيلومترًا عند الشافعية والحنابلة. انظر: «البلدان» لليعقوبي: ص١٠٠، ولتقدير المسافات بالقياسات الحديثة انظر: «المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها منذ عهد الرسول ﷺ وتقويمها بالمعاصر» لمحمد الكردي.

يضعُ على يدي حجرين ويقول: احملهما، فكنتُ من خوفه أحفظهما بيدي، وأمشي وهو يتأمَّلني، فإذا رآني قد عَيِيْتُ، أمرني أنْ ألقي حجرًا واحدًا، فألقي، ويخفُّ عني، فأمشي إلى أنْ يتبينَ له تعبي، فيقول لي: هل عَيِيْتَ؟ فأخافه وأقول: لا، فيقولُ: لم تُقَصِّرُ في المشي؟ فأُسرعُ بين يديْهِ ساعةً، ثمَّ أعجزُ، فيأخذ الآخرَ فيُلْقيه، فأمشي حتى أَعْطَبُ، فحينئذٍ كانَ يأخذُني ويحمِلُني. وكنَّا نلتقي جماعة الفلاحين وغيرهم، فيقولون: يا شيخ عيسى، ادفع إلينا هذا الطفل نُرْكِبُهُ وإياك إلى بُوشَنْج. فيقول: معاذ الله أن نركبَ في طلبِ أحاديث رسول الله ﷺ، بل نمشي، وإذا عجزَ أركبتُهُ على رأسي إجلالًا لحديثِ رسول الله، ورجاءَ ثوابه. فكان ثمرةَ ذلك من حسن نيتِهِ أَنِّي انتفعتُ بسماعِ هذا الكتابِ وغيره، ولم يبقَ مِن أقراني أحدٌ سواي، حتى صارتِ الوفودُ ترحلُ إليَّ من الأمصار(١).

لازم شيخ الإسلام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري نيفًا وعشرين سنة، وكان اسم أبي الوقت محمدًا، فسماه الإمام الأنصاريُّ: عبد الأول، وكنَّاه بأبي الوَقْت، وقال له: الصوفي ابنُ وقته.

جاب الحافظ أبو الوقت بعدها الأقطار، وتتلمذ على جماعات من أهل العلم في العراق وخُوْزِسْتان، وحدَّث بخُراسان، وإصبهان، وكرْمان، وهَمَذَان، وبغداد، ومالِين، وبُوْشَنج، ويَزْد، والكَرْخ، وفارس، وقعد بين يديه الحفاظُ والوزراءُ.

قال ابن النجار: كان شيخًا صدوقًا أمينًا من مشايخ المتصوفة ومحاسنهم، ذا ورع وعبادة، مع علو سند، وله أصول حَسَنَة، وسَماعات صحيحة(٢).

وقال السمعاني: شيخنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السِّجْزي، من أهل القرآن والخير والصلاح، اشتهر بذلك، وكان مكثرًا من الحديث(٣).

وتعدُّ رواية أبي الوقت لـ«لجامع الصحيح» أشهر روايةٍ عند المشارقة، ولم تشتهر في بلاد

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٣٠٧.

(٢) انظر «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النَّجَّار» للدِّمياطيِّ: ص١٢٩.

(٣) انظر «الأنساب»: ٧/٤٧ (ط. أمين دمج).

المغرب، فالمغاربة لم يذكروها في أسانيدهم.

وأما الرواة عن أبي الوقت فجماعات لا يحصيهم العدُّ، فممَّن سمع منه:

١- الوزير أبو المظفر ابن هُبيرة، استدعاه وسمع عليه «صحيح البُخارِيِّ» سنة اثنتينِ وخمسينَ وخمس مئةٍ، في واحدٍ وأربعين مجلسًا.

٢- أبو القاسِمِ ابن عساكر عَليُّ بنُ الحَسَنِ الدِّمَشقيُّ، ثقةُ الدِّين[1].

٣- أبو سعد عبد الكريم بن محمد ابن السمعاني[2].

٤- أبو بكر المبارك بن محمد بن يحيى الرَّبَعِيُّ الزَّبيدي الأصل، سنة اثنتينِ وخمسينَ وخمس مئةٍ، بدار الوزير ابن هُبيرة.

٥- وابنه أبو عبد الله الحسين بن المبارك الرَّبَعِيُّ الزَّبيدي الأصل، البغدادي المولد والدار، سراج الدين، ويعرف بابن الزَّبيدي، مدرس مدرسة الوزير ابن هبيرة، وسمع عليه «صحيح البُخارِيِّ» سنة ثلاثٍ وخمسينَ وخمس مئةٍ، بقراءة أبي العزِّ عبد المُغيث بن زهير الحربي، وحدث عنه بـ«الصحيح»، وسمعه عنه جماعات منهم أبو الحسين اليونيني، وأحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الحجَّار المعروف بابن الشِّحنة، والملك الأشرف، وجماعات يصعب حصرهم[3].

ومما تتميز به رواية أبي الوقت أنها رواية حافظت على ضوابط السماع عند المحدثين بدقَّة متناهيةٍ، فلم يخلط راويها روايته عن شيخه برواية غيره، ولم ينتق ويقدم فيها حسب اجتهاده واختياره، ولم يتجاسر فيجتهد بالإضافة والتصحيح والحذف كما فعل ابن السَّكَن.

وبقي أن نشير إلى أنَّ «نسخة الصغاني» ما هي إلا صورة من صور رواية أبي الوقت مضافًا إليها زيادات الفربري وفوائده، كما سبق بيانه[4].

---

(١) انظر مسرد السماعات آخر المجلد السادس.

(٢) انظر «الأنساب»: ٤٧/٧ (ط. أمين دمج) = ٢٢٦/٣ (ط. الباروديِّ)، و«أدب الإملاء» ص: ١٣٧.

(٣) انظر مسرد السماعات آخر المجلد السادس.

(٤) انظر ص٤٢١.

[٤]. نسخة أبي ذرٍّ الهَرَويِّ:

وهي النسخة الرابعة من النسخ التي اعتمدها اليونيني:

هو عَبدُ بن أَحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ غُفَيرِ الأنصاريُّ الخَزْرَجيُّ، أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ ثُمَّ المكِّيُّ، ويُعرَفُ في عصره بلَقَب: (ابن السَّمَّاكِ)(١).

ثقةٌ نَبيلٌ، حافظٌ جَليلٌ، واسعُ الرِّحلة والمعرفة، كثيرُ التَّصانيف، راسخُ القَدَم والمنزلة، متَّفَقٌ علَيه.

وُلدَ بمدينة (هَرَاةَ)، سنةَ خَمسٍ -أو سِتٍّ- وخَمسينَ وثَلاثِ مئةٍ.

وتوفِّي في (مكَّة المكرَّمة)، لخَمس ليالٍ خَلَونَ من شَهر (ذي القعدةِ)، سنةَ أربعٍ -وقيلَ: سنةَ خَمسٍ- وثَلاثين وأربع مئةٍ.

رَحَل إلى الآفاقِ في سبيل طَلَب العِلم وتَحصيل مصنَّفاته، وكان كتابُ (الجامع) أهمَّ تلك المصنَّفات الَّتي اعتنَى بتَحصيلِها منذُ بَواكيرِ أيَّامِ تَرحالِه المبارَك؛ فقد تَلَقَّاهُ أوَّلًا بمدينة (هَرَاة) سَماعًا على أبي مُحمَّد الحَمُّويِيِّ، وذلكَ سنةَ ثلاثٍ وسَبعينَ وثَلاثِ مئةٍ؛ وهو ابنُ سَبعَ عَشرةَ سنةً (٣٧٣).

ثمَّ تلقَّاه بمدينة (بَلْخَ) سماعًا وقراءةً على أبي إسحاقَ المُستَملي، وابتدأَ سماعَه عليه في أَواخر سنةِ أَربعٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ، وانتهى من سماعِه عليه يومَ السَّبتِ الموافقِ لسِتٍّ ليالٍ خَلَونَ من شَهر (المحرَّم)، سنةَ خمسٍ وسَبعين وثلاثِ مئةٍ (٣٧٥).

ثمَّ تلقَّاهُ بَعدَ ذلكَ بأَربعَ عشرةَ سنةً بمدينة (كُشْمِيهَن) سماعًا وقراءةً على أبي الهَيثَم

---

(١) انظر لترجمته «تاريخ مدينة السلام»: ٤٥٦/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«الإكمال»: ٣٣٤/٣، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٤٠٠، و«ترتيب المدارك»: ٢٢٩/٧، و«تبيين كذب المفتري»: ص٢٥٥، و«التَّقييد»: ١٧٠/٢، و«إفادة النَّصيح»: ص٣٩، و«تاريخ الإسلام»: ٥٤٠/٩ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٥٤/١٧، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١١٠٣/٣، و«البداية والنِّهاية»: ٦٨٨/١٥ (ط. التُّركيِّ)، و«العقد الثَّمين»: ٥٣٩/٥، و«فهرس الفهارس والأثبات»: ٦١٠/٢، وجدُّه: (غُفَير) بضمِّ الغين المعجمة مصغَّرًا، انظر «تكملة الإكمال»: ٣٧٧/٤، و«تبصير المنتبه»: ١٠٤٧/٣.

الكُشمِيهَنيِّ، وكان انتهاؤُه من سماعِه عليه في شهر (المحرَّم)، سنةَ تسعٍ وثمانِينَ وثلاثِ مئةٍ (٣٨٩)[1].

وقد شاركَهُ سماعَ كتابِ (الجامع) من أبي الهيثَم في هذه المجالس جماعةٌ من طَلبة العِلم.

ممَّا يعني أنَّ الحافظ أبا ذر عاش بعد إتمام السَّماع خمسًا وأربعين سنة.

وقد أَدرَكَ أبو ذرٍّ رحمه الله قيمةَ هذا الكتابِ الجَليلِ، واستَيقَنَ مِقدارَ مسؤُوليَّة تحمُّلِه؛ فصَبَّ إلَى حِياضِ خِدمتِه جُهدَه، غَيرَ مُقصِّرٍ سَماعًا وبَحثًا وضَبطًا واستِدراكًا وإسماعًا ونَشرًا[2]؛ حتَّى استَحقَّ بذلكَ أن يَرتَبطَ اسمُه باسمِ هذا الكتاب الفذِّ عبرَ الأَجيالِ المعاصرةِ له واللَّاحقةِ به؛ ليصبحَ في دائرةِ تَداوُلِ الكتابِ العِلميِّ الحَلقةَ المركزيَّة الإسناديَّةَ الثَّانية بَعدَ الإمام الفِرَبريِّ؛ فكان بحقٍّ -كما وصفَه العلَّامةُ الكتَّانيُّ رحمه الله- (أَحَدَ الأَعلامِ الَّذين علَيهم مَدارُ رِواية «الصَّحيح» في الإسلام)[3].

وكان من أبرَز الخَدَمات الَّتي قدَّمها هذا الإمامُ الجَليلُ للأُمَّة تجاه هذا الكتاب ضَبطُه لنصِّه، وتَحريرُه مواضع الإشكال فيه، وبيانه لبعض مبهَماتِه إسنادًا ومَتنًا، وقد قام في سبيلِ إتقان ذلكَ بالمُوازنة بينَ الاختلافاتِ الَّتي قيَّدها تامَّةً عن شيوخِه الثَّلاثة، وهم يروُون الكتابَ عن شيخٍ مُشترَكٍ واحدٍ (وهو الفِرَبريُّ)، فقام بكتابة نسخة خاصة به[4] وفق الضوابط التالية:

١- نَسَّقَ النصَّ في نُسختِه الخاصَّةِ بناءً على ما اتَّفقَ عليه الحمُّويُّ والمُستَملي كأَساسٍ للرِّواية، ثمَّ إن اختلَفا اختارَ أَوفقَ القَولَين بالسِّياق العامِّ للكتاب الموافقِ لمَنهجيَّة الإمام

---

(١) انظر «فهرسة ابن خَير»: ص٨٢، و«إفادة النَّصيح»: ص٤١-٤٢، و«برنامج التُّجيبيِّ»: ص٧٥.

(٢) ذكَروا في ترجمته ضمنَ مَسرَد مؤلَّفاته الكثيرة كتابًا مُستَخرَجًا على مِنوال الصَّحيحَين، وكتابًا استدرَك فيه أحاديثَ صحيحةً على شَرط الصَّحيحَين.

(٣) «فهرس الفهارس والأثبات»: ١/١٥٧-١٥٨.

(٤) هذا الصواب في وصفها، أنها نسخة من «الصحيح» انتقى فيها أبو ذر رحمه الله من بين روايات شيوخه الثلاثة، واختار ما ارتضاه من ألفاظ، ضمن معيار دقيق ونظر سديد.

البُخاريِّ العامَّة فيه -الَّتي استَشَفَّها من مُطالعَتِه الخاصَّةِ وتتبُّعِه الشَّخصيِّ لمَلامِحها- فأَثبتَها في المَتنِ، وهمَّش الرِّوايةَ الثَّانيةَ.

قال ابنُ رُشَيد: قرأتُ بخطِّ أبي بكرِ ابنِ خَيْرٍ وأنا بهِ جِدُّ خَبيرٍ، مِمَّا نَقَلَهُ مِنْ خطِّ الشَّيخِ الرَّاويةِ أبي عبد اللهِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عِيسَى ابنِ منظورٍ ﵀: (أبو ذَرٍّ عنْ أشياخِهِ الثَّلاثةِ: أبي محمَّدٍ الحَمُّويِيِّ، وأبي إسحاقَ المُستملِي، وأَبِي الهيثمِ الكُشْمِيهَنِيِّ، غيرَ أنَّ سوَادَ الكتابِ على روايتِهِ عنْ أبي محمَّدٍ وأبي إسحاقَ، فإذا انفردَ أحدُهما أوِ اختلفا في شيءٍ، فعلامةُ الحمُّويِيِّ: حاء، وعلامةُ أبي إسحاقَ: الهمزةُ والسِّينُ[1]، فإذا اتَّفقا وخالفهما أبو الهيثمِ جَعلَ «صح» على موضِع الخِلافِ، وكُتِبَتْ روايةُ أبي الهيثمِ في الحاشيةِ، وعلامتُهُ: هاء، وكذلك علامَتُهُ فيما يَنْفَرِدُ بهِ)[2].

٢ - ثمَّ قارَنَ روايةَ أبي الهَيثَم بروايتَيهما على النَّمَط نفسه[3]، مستخدِمًا لبيان ذلك الرُّموزَ الحَرفيَّة الدَّالَّةَ على كلِّ راوٍ؛ فاختارَ رَمزَ: (حـ) للدِّلالةِ على رواية الحَمُّويِيِّ، ورَمزَ: (سـ) للدِّلالة على رواية المُستملي، ورَمزَ: (هـ) للدِّلالة على رواية الكُشْمِيهَنيِّ[4]، ولعلَّه كان أوَّلَ مَن ابتكَر هذه الطَّريقةَ الرَّمزيَّةَ في تقييد الاختلافات وضَبطِها في الأَوساط العِلميَّة، ولا ريبَ أنَّه قد كان من بين أبرَز الَّذين أَلْهَمُوا أبا الحُسين منهجَه المتَّبَع في ضَبط الاختلافات على هذه الشَّاكلة في نُسختِه، والله أعلم.

٣ - زاد الحافظ أبو ذر بعض الشُّروح والتعليقات والتصويبات بهامش نسخته، وهي تدلُّ على إمامته وتقدُّمه في النَّقد، وهذه الزيادات التي في الهامش على أوجه:

---

(١) هكذا قال، وسيأتي أنَّه رمز لها بـ(سـ).

(٢) «إفادة النَّصيح»: ص٤٥، ويؤيد هذا ما في نسخة ابن الحطيئة من رواية أبي ذر؛ إذ فيها أنَّ لفظ المتن الذي اختاره أبو ذر موافق لروايتي الحموي والمستملي، وعبَّر عن ذلك بقوله: «واللفظ لأبي محمد وأبي إسحاق»، انظر مخطوطتي مكتبة نور عثمانية (٦٨٩)، وآيا صوفيا (٨٠٠).

(٣) لكنَّه جَعَل روايةَ أبي الهَيثَم باختلافاتها مهمَّشةً في الغالب الأعمِّ، وهذا يدل على علو كعبه في النقد، وانظر «إفادة النَّصيح»: ص٤٥.

(٤) وهو في مواضع قليلة يختار ما في رواية الكُشمِيهني -انطلاقًا من كونه آخر شيوخه الثلاثة قراءةً على أبي ذر- ويهمِّش ما سواه، عندما يرى أنَّ ما في روايته هو الأولى، انظر الأحاديث رقم: (٣٢٢٧) (٤١٧٦).

[أ] - منها تصحيح للرواية التي اتفقت الأصول عن شيوخه الثلاثة على الوهم فيها، فتراه يثبت الرواية كما هي في متن نسخته، وينبه على الوهم بهامشها، وهذا الوهم على أنواع، منه ما كان في ضبط الرواية التي جاءت فيها الآيات القرآنية على خلاف التلاوة(١)، ومنه ما كان في ضبط أسماء الرواة(٢)، أو في إسناد(٣)، أو ضبط لفظة جاءت في المتن(٤).

[ب] - ومنها ما هو تصويب لإحدى الروايات الثلاث عن شيوخه(٥).

[ج] - ومنها ما هو في بيان الرواة المهملين في السند، سواء من شيوخ البخاري(٦) أو غيرهم(٧)، أو بيان أسماء من ورد في السند بكنيته(٨).

[د] - ومنها ما هو زيادة بيان في نسب الراوي(٩).

[هـ] - ومنها ما هو في بيان مبهمات المتن(١٠).

[و] - ومنها ما هو شرح مشكلاتٍ لبعض العبارات الواردة في «الصحيح»(١١)، أو شرح غريب(١٢)، أو ذكر فوائد لغوية(١٣).

---

(١) انظر على سبيل المثال في اليونينية الحديثين: (٣٣٣) (قبل ٦٠٦٣).

(٢) انظر على سبيل المثال في اليونينية الحديثين: (٣١٠٧) (٦٤٠٤).

(٣) انظر على سبيل المثال في اليونينية: الحديث (٣٤٣٨).

(٤) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٣٤٩٢) (٣٧٠٠) (٤١٠٢) (٤١٧٧) (٤٣٢٢) (٤٤٥٢) (٤٧٥٧) (٤٩٤١) (في تفسير سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾) (٥٥٦٨) (٥٨٠٨) (٦٨٦٨) (بعد: ٦٨٨٦) (٦٩٨٢).

(٥) انظر في اليونينية على سبيل المثال تنبيهه على الأحاديث: (٨٠٢) (٣٤٧٩) (٥٩٤٢) (٦٣٤٦).

(٦) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٩٧١) (٣٢١٠) (٣٤٦٤).

(٧) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٣٦٤٣) (٣٧٣٨) (٦٤١١) (٧١٤٠) (قبل ٧٤٨٥).

(٨) انظر على سبيل المثال في اليونينية الحديث: (٧٣٠٧).

(٩) انظر على سبيل المثال في اليونينية الحديث: (٤٧٦٢).

(١٠) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٣٦٨٨) (٤٥٦٣) (٦٣١٦) (٦٤٨٩).

(١١) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٤٠٠٢) (٤٠٠٤) (٤٢٠٨) (٤٣٥٠) (قبل٤٥٧٣) (٤٩٩٠) (٥٠٩٣) (قبل٥٤٩٣) (٥٨٣٢) (٥٨٧٦) (٦٠٦٣).

(١٢) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٤٠٢٤) (٤١٦١) (٤٣٥٩) (٤٩١٠) (قبل٤٩٣٦) (في تفسير سورة الغاشية) (٥٥٩٠) (٥٥٩٨) (٦٠٦٤) (٦٤٩٧) (٧٤٩٠).

(١٣) انظر على سبيل المثال في اليونينية الحديث: (٦٤٥٢).

[ز] - ومنها عزو أقوال لأصحابها[١].

[ح] - وقد ينبه أبو ذر على زيادة ليست عند شيوخه الثلاثة، معبرًا عنها بقوله: (في نسخة كذا)[٢]، مما يشير إلى اطلاع أبي ذر على نسخ من «الصحيح» زيادة على نسخ شيوخه الثلاث.

وقد تنافَس طَلبةُ العِلم مُنذُ عَصرِه على تَحصيل نسخته من الكتابِ واقتنائِها نَسخًا وسَماعًا، أَصلًا واقتباسًا[٣]، حتَّى أَصبحَت أَحَد أَمتَن الأَركانِ العِلميَّة في تَلقِّي الكتاب وتَداوُلِه روايةً ودِرايةً، لا سيَّما لَدَى أهل المَغرب، حتَّى عصر النَّاس هذا[٤].

أمَّا أبو الحُسين؛ فقَد احتَفَى واحتَفَل بهذه الرِّواية على ما تستحقُّه من العِناية والاهتمام، وحثَّه على ذلكَ -ولا ريبَ- ما كانت تتداوَلُه الأَوساطُ العِلميَّةُ الَّتي نشأَ في ظِلالِها من عباراتِ التَّبجيل والتَّوقير والإشادةِ بهذه الرِّواية، علاوةً على ما شاهَدَه بنَفسِه في النُّسخة السُّمَيساطيَّة (وهي من أَهمِّ أَركان أُصُول سماعاتِه للكتاب) من العِناية بتَقييد كلِّ ما يتعلَّق برواية أبي ذر من اختلافاتٍ على حواشيها.

ويبدو أنَّه قد حَرَص أبلَغَ الحِرص على تَحصيل أهمِّ النُّسخ لهذه الرِّواية منذُ خُطُواتِه الأُولى في طَريق ضبط نصِّ الكتاب، وسرعانَ ما امتَدَّت له يدُ التَّوفيق الربَّانيِّ، فأَرشدَته إلى نُسخةٍ جَليلةٍ مُتقَنةٍ، هي «نسخة ابن الحُطَيئة»، رسَّخ مكانتَها في نَفسِه ما سمعَه في مَدحِها والثَّناءِ علَيها على لِسان أَكابر مشايخِه؛ فقد نَقَل هو في (الرَّامُوزِ) عن شَيخِه الحافظِ الإمامِ أبي

---

(١) انظر على سبيل المثال في اليونينية الأحاديث: (٤٤٥٤) (٧٣٠٧) و(تفسير سورة الصف).

(٢) انظر في اليونينية الأحاديث: (١٠٢٨) (١١٩٦) (٦٥٤١).

(٣) انتقَلَت نُسخةُ أبي ذرٍّ الَّتي بخطِّ يده بعدَ موتِه إلى ابنِه أبي مَكتُوم عِيسى، ولم يَكن من أئمَّة الضَّبط والإتقان كأَبيه، وقد اشتَراها منه الأَميرُ مَيمونُ بنُ ياسِين الصَّنهاجيُّ -أَحدُ أُمراء المُرابِطين- بمبلغٍ جَزيلٍ، وذلكَ حينَ التقى به لسماع الكتاب منه في موسم الحَجِّ لسنة سبعٍ وتِسعين وأربع مئةٍ، ونقلَها معَه إلى بلاد المغرب، انظر «الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز» للسِّلَفيِّ: ص٨٥، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦١/١٧.

(٤) لم تَنل هذه الرِّوايةُ الجَليلةُ -وبالأَسف القَولُ- حقَّها من الخدمة العِلميَّة تَحقيقًا أو نَشرًا طباعيًّا حتَّى يومنا هذا، وما نشر منها محاولات في مراحلها الأولى لا تليق بها، وانظر «روايات الجامع الصَّحيح ونُسخه» للدكتور جُمعة فتحي: ٣٤٢/١-٣٨٦، و٧٢٣/٢-٧٥٩.

إِسحاقَ إبراهِيمَ بنِ مُحمَّدِ بن الأَزهَرِ الصَّرِيفِينيِّ[1] قولَه فيها: (هذه النُسخةُ من «صَحيح البُخاريِّ» مَفزعٌ يُلجأُ إلَيه؛ لِصحَّتِها وإتقانِها)، وقد ثبَّت هذا الحُكمَ الدَّقيقَ في قَرارةِ ضَميرِ أبي الحُسين ما رآه بطُول التَّتبُّع والبَحث والمُوازنة بينَ هذه النُسخة وغيرِها من النُّسخ الَّتي اطَّلَع عليها خلالَ سَنوات بَحثِه العِلميِّ المترامية الأَطراف الزَّمنيَّة والمكانيَّة[2]، ومِن ثَمَّ وصفَها -عن عِلمٍ ودِرايةٍ- بقولِه في (الرَّامُوز): (وهي نُسخةٌ صَحيحةٌ؛ مَعنِيٌّ بها، حُجَّةٌ).

وقد مَنَح أبو الحُسين هذه النُّسخةَ اهتمامًا خاصًّا فاقَ اهتمامَه بسائر الأُصول والنُّسَخ الَّتي اطَّلَع عليها؛ فقد عارَضَ ودقَّق نصَّها حَرفًا حَرفًا -كما حدَّث بذلكَ- مع مُحتَوى نُسختِه مرَّتَين: مرَّةً في طَور تَدقيق نصِّ نُسختِه الأَوَّليِّ، وكان ذلكَ قَبلَ عَقدِه لمجالس إسماعِ الكتابِ بمدينة (دمشق) بينَ يَدَي شيخِه ابن مالكٍ، وكانت المرَّةُ الثَّانية بَعدَ عَقدِه لتلك المجالس؛ حيثُ ابتدأَ بهذه المقابلة في شَهر (رَمضان)، سنةَ سبعين وستِّ مئةٍ، وانتهَى منها بمدينة (بَعلبك) يومَ الأَحَد الموافقِ للثَّالثَ عشرَ من شهر (شَعبان)، سنةَ إِحدَى وسَبعين وستِّ مئةٍ[3]، علاوةً على إحضارِها في مجالس تَسميعِه للكتاب بينَ يَدَي الإمام ابن مالكٍ.

وتَمتازُ هذه النُسخةُ بكَونِها قد قُرِئَت علَى الإمام أبي العبَّاسِ أَحمدَ بنِ عَبدِ الله بن أَحمدَ ابن هِشامٍ اللَّخميِّ الفاسيِّ، المَعروفِ بابن الحُطَيئَةِ (المتوفَّى سنةَ ٥٦٠)[4]، وكان الفَراغُ من

---

(١) هو أَحَدُ أكابر الحفَّاظ من أصحاب الرِّحلة الواسعة في طَلب العِلم وتَحصيلِه، وُلدَ بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ إحدى وثَمانين وخمس مئةٍ، وتوفِّي بمدينة (دمشق) سنةَ إحدى وأربعين وستِّ مئةٍ، وهذا يقتضي كَونَه من قُدماء مَشايخ أبي الحُسين؛ من الَّذين تَركوا بصمتَهم التَّربويَّة الخاصَّة على صَفَحات رُوحِه، انظر لترجمته «معجم البلدان»: ٤٠٤/٣، و«تاريخ إربل»: ص٤٠٥، و«صِلة التَّكملة» للحُسَينيِّ: ٦١/١، و«تاريخ الإسلام»: ٣٧٦/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٨٩/٢٣، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٤٣٣/٤، و«البداية والنِّهاية»: ٢٧٠/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٤٩٧/٣، و«المقصد الأَرشَد»: ٢٣٣/١.

(٢) يدلُّ على شدَّة تحرِّيه في البحث قولُه في آخِر (الرَّاموز) متحدِّثًا عن هذه النُسخة: (وإنَّما وَقع اختياري علَى هذه النُسخة المنسُوبة إلى الحافظ أبي ذرٍّ؛ لتحقُّق ضَبطِها وتَحريرِه، وما قالَه شيخُنا الحافظُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ الأزهَر الصَّريفينيُّ مِن جَودة ضَبطِها، وأنَّها مَفزَعٌ يُرجَعُ إلَيه).

(٣) كما دوَّن ذلك بخطِّه على أَواخر المجلَّد الثَّاني من نُسخته، ونقلَه عنه النُّويريُّ.

(٤) انظر لترجمته «إنباه الرُّواة»: ٧٤/١، و«وفيات الأعيان»: ١٧٠/١، و«تاريخ الإسلام»: ١٦٦/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٤٤/٢٠، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ١٠٠٣/٢.

قراءَتها عليه[1] في الحادي عشرَ من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ سَبعٍ وخَمسين وخمس مئةٍ، وقد كَتب ابنُ الحُطَيئةِ بخطِّه المُتقَن علَيها مَحضرَ القراءة الشَّاهد لصحَّة ذلك[2]، ويبدو أنَّ هذه النُّسخةَ منسوخةٌ بيَد ابن الحُطيئة نَفسِه؛ وهذا ما مَنَحها ذاكَ التَّميُّزَ في الضَّبط والإتقان؛ فإنَّه كان مشهورًا بذلك معروفًا به؛ حتَّى كانت الأُصُولُ الَّتي بخطِّه محطَّ اعتناءِ أهل العِلم تَحصيلًا واقتناءً عبرَ الأَجيال.

وقد اختار أبو الحُسين حَرفَ الهاء: (ه) رَمزًا؛ للدِّلالة على اختلافات هذه النُّسخة المقيَّدة على حَواشي نُسختِه؛ إشارةً إلى نَسَبِ أبي ذرٍّ الَّذي عُرِفَ به، وهو: (الهَرَويُّ)[3]، محافظًا -وَرَاءَ ذلك- على رموزِ أبي ذرٍّ الَّتي اختارَها بعَينِها للدِّلالة على الاختلافاتِ الوارِدة بينَ روايات شيوخِه الثَّلاثة، وهي: (ح) للحَمُّوييِّ، و(سـ) للمُستَملي، و(هـ) للكُشمِيهَنيِّ، ناقلًا عامَّةَ الفوائد والتَّعليقات الَّتي سجَّلها وأَضافَها أبو ذرٍّ في حَواشي روايتِه لبيان وتوضيح كثيرٍ من المواضع المُفتَقِرة إلَى ذلك في نصِّ الكتاب.

غيرُ هذا؛ فقد نبَّه أبو الحُسين في (الرَّامُوز) إلى السَّبب الرَّئيس الَّذي حَدَا به للمُبالَغة في تَدقيق نصِّ هذه الرِّواية معَ نصِّ نُسختِه؛ فبيَّن أنَّ ذلكَ كان بدافعَين -مَنشؤُهما غَرضٌ عِلميٌّ واحدٌ، هو التَّحرِّي النَّافذ بالتَّقييد الدَّقيق لكلِّ تفاصيل الاختلافات المُشتَرَكة المَنبَع- هما:

الأوَّل: التَّقاطُع في النَّقل لنصِّ الكتاب -مَتنًا وهَوامشَ- من طَريق الحَمُّوييِّ معَ رواية الدَّاوُديِّ عنه، متمثِّلًا بالاختلاف المُباشِر بينَ روايةِ أبي ذرٍّ وروايةِ أبي الوَقت (مجسَّدًا في مَتن

(١) تولَّى قراءتها عليه الرَّئيسُ أبو القاسم هبةُ الله بنُ يَحيى التَّميميُّ، المعروفُ بالمفضَّل الشَّافعيِّ (المتوفَّى سنةَ ٦٠٣)، كما هو مقيَّدٌ في محضر القراءة الَّذي نقلَه أبو الحُسين عنها، ولترجمة المفضَّل انظر «التَّكملة في وفيات النَّقلة»: ٢/١٠٦، و«تاريخ الإسلام»: ١٣/٨٨ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) وابنُ الحُطيئة يَروي الكتابَ عن شيخه أبي عبد الله مُحمَّد بن مَنصُور بن مُحمَّد بن الفَضل الحَضرَميِّ (المتوفَّى سنةَ ٥١٠)، عن أبي مُحمَّدٍ عَبدِ الجَليل بنِ مَخلُوفٍ المالكيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٥٩)، عن الحافظ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ.

(٣) كما صرَّح بذلك في (الرَّامُوز)، وذكَرَ أنَّ هذا الرَّمزَ قد رآه مستعملًا من قَبلُ في ضَبط اختلافات هذه الرِّواية على حواشي النُّسخة السُّمَيساطيَّة، مُشيرًا بكَونه قد صار شبهَ مَعروف المغزى في الأَوساط العِلميَّة للدِّلالة على رواية أبي ذرٍّ، فلم يخالف هوَ العُرفَ بذلكَ؛ فجَرَى على سَنَنه، والله أعلم.

النُّسخة اليُونينيَّة المَنقُول عنها مِن أَصلَين)، معَ أنَّ مَصدَرَهما في الرِّواية مُتَّفِقٌ، ومَنبعَهما النَّقليَّ مُتَّحدٌ، وهو الحمويي.

الثَّاني: التَّقاطُع في النَّقل من طريق الكُشْمِيهَنيِّ مع روايةِ كَريمة المَروزيَّة عنه، متمثِّلًا بالاختلاف الجَوهريِّ بينَ رواية أبي ذرٍّ وروايتِها المودَعَة ضِمنًا في هَوامش اليُونينيَّة (تَفريعًا من المقابلة الأَصليَّة معَها في أَصلَي النُّسخة اليُونينيَّة)[1].

وهذا غاية في التمييز، وقد اكتَفَى أبو الحُسين بالتَّنبيه المجرَّد إلى هذه الخلافات، غيرَ كارٍّ علَيها بالنَّظر والفَحصِ!

ويحسن بنا أن نذكر هنا أهم من عُرف بالرواية عن الحافظ أبي ذر رحمه الله:

١- عيسى ابن الحافظ أبي ذر، أبو مكتوم، الأنصاريُّ، الهَرَويُّ، ثم السرويُّ[2]، توفي بعد سنة سبع وتسعين وأربع مئة.

كان أبو ذر تزوَّج في العرب في سروات بني شَبَابة، وولد له عيسى سنة خمس عشرة وأربع مئة، نشأ في بيت علم ولازم أباه وسمع منه «الصحيح» وغيره، ووَرِثَ عن أبيه أصله من «الصحيح»، وسُمِعَ عليه منه، لكنَّه فرَّط فيه آخر الأمر.

قال أبو طاهر السِّلفي: «وقدْ كانَ مَيْمُونُ بنُ يَاسِينَ الصّنْهَاجِيُّ مِن أُمراءِ المُرابِطينَ رَغِبَ في السَّماعِ منهُ بمكَّةَ واستقدَمَهُ مِن سَرَاةِ بَنِي شَبَابَةَ، وبها كانَ سُكْناهُ وَسُكنى أبيه أبي ذرٍّ مِنْ قبلُ، فاشتَرَى منهُ «صحيحَ البُخاريِّ» أصلَ أبيهِ الذي سمعهُ فيهِ على أَبي إِسحاقَ المُسْتَمْلِي وأبي محمَّدٍ الحَمُّويي وأبي الهيثمِ الكُشْمِيهَنيِّ عنِ الفَرَبْريِّ عن البُخاريِّ ...»[3].

روى عنه «الصَّحيح» جماعاتٌ، منهم أبو طاهر السِّلفي بالإجازة.

---

(١) هما نسختا أبي الصادق وابن الفراء، مع العلم بأن سماع كريمة من الكُشمِيهني متقدِّمٌ على سماع أبي ذر، فسماع كريمة -كما في الأصول الخطية- كان سنة (٣٨٧)، وسماع أبي ذر من الكُشمِيهني كان سنة (٣٨٩).

(٢) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٧٩٤/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧١/١٩، و«التقييد»: ٣٩٢/١ (ط. الحوت).

(٣) انظر «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز»: ١٢٢.

وهذه الرواية كانت أشهر الروايات في بلاد المشرق والمغرب، وهي التي اتصلت لابن حجر[1].

٢- محمد بن أحمد بن منظور، أبو عبد الله القيسي، الإمام المحدِّث المُتقن، توفي سنة تسع وستِّين وأربع مئة[2].

قال ابن رُشَيد: اعتمدَهُ الأندلسيُّونَ، وعوَّلُوا عليهِ في «صحيح البخاريِّ»، راويةِ أبي ذرٍّ؛ لصحبتِهِ لهُ ومُجاورتِهِ معهُ، حتَّى كَتَبَ «الجامعَ الصَّحيحَ» للبخاريِّ وعارضَ فرعهُ بأصلهِ، وفرغَ مِن نَسْخِهِ بمكَّةَ في رجبٍ مِن سنةِ إحدى وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ، وقابلهُ مع أبي عبد الله الورَّاقِ محمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ محمودٍ ... وسَمِعَ «صحيحَ البخاريِّ» بمكَّةَ -شرَّفها اللهُ- على أبي ذَرٍّ الهرويِّ عند بابِ النَّدوةِ سنةَ إحدى وثلاثينَ في المُحرَّم، وانتهى في سماعهِ في هذه المرَّةِ الأُولى إلى بعضٍ من كتابِ الأَيمانِ والنُّذُورِ. ثمَّ سَمِعَه على أبي ذرٍّ، قال أبو عبدِ الله ابنُ مَنظورٍ: وقُرِئَ عليه أيضًا مرَّةً ثانيةً وأنا أَسمعُ، والشَّيخُ أبو ذرٍّ ينظُرُ في أصلِهِ وأنا أُصْلِحُ في كتابي في المسجدِ الحرامِ عندَ بابِ النَّدْوةِ. كان ابتداءُ هذا السَّماع الثَّاني الَّذي كَمُلَ فيه جميعُ الكتابِ في شهرِ شوَّالٍ منْ سنةِ إحدى وثلاثينَ المذكورةِ، وتمامُهُ في ذي القعْدةِ منها.

من أشهر تلامذته:

- أبو الحَسنِ شُرَيْح بن محمَّدٍ (ت: ٥٣٩).

- القاضِي أبو القاسمِ أحمد بنُ محمَّدٍ ابنُ مَنْظُورٍ، قاضي إشبيلية (ت: ٥٢٠)[3].

- أبو محمَّدٍ عبد الرَّحمنِ بنُ عبد اللهِ التُّجِيبِيُّ القَيْظِيُّ السَّرَقُسْطِيُّ المعروفُ بِمُلَّاطَش، وكتب عنه «صحيح البخاريِّ»، وقرأَهُ مرَّةً، وسمعهُ أُخْرى بقراءةِ أبي محمَّدٍ ابنِ العربيِّ. وكانَ

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٩/١ (ط. الرسالة).

(٢) انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٢٨٣/١٠، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٨٩/١٨، و«الثقات ممن ليس في الكتب الستة»: ١٤١/٨.

(٣) وهم جماعات في عدِّه ابنًا لأبي عبد الله بن منظور، منهم ابن بشكوال وأبو جعفر بن عَمِيْرةَ، نبَّه على هذا الذهبي في «السير»، وانظر ترجمته فيه: ٥١٨/١٩.

أَصْلُ القَيْظِيِّ هذا منَ الأُصولِ المُعتمدةِ في الأندلسِ[1].

٣- سُليمان بن خلفٍ أبو الوليد الباجيُّ[2] الإمامُ الحافظُ.

لازم أبا ذرٍّ ثلاثَ سنوات يخدِمُهُ، فأكثرَ عنه.

روى عنه أبو عمر بن عبد البر، والحميدي، وأبو عليٍّ الحسينُ بنُ سُكَّرَةَ الصَّدَفِيُّ، وعن الأخير صهره ابنُ سعادة أبو عمران موسى بن سعادة، والقاضي عياض.

توفي سنة أربع وسبعين وأربع مئة.

ومن هذه الطريق -طريق عياض عن أبي علي ابن سُكَّرَةَ عن الباجي- اتَّصَلَت روايةُ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ بأبي الحُسين مُرقَّعةً بالإجازاتِ، ولم يَتَسَنَّ له أن يقرأها من أصلٍ مُعتمَدٍ على شيخٍ مُعتمَدٍ على ما يَبدُو؛ حيثُ قال في آخِرِ (الرَّامُوز): (وقد أَخبَرَني نازلًا -بِرواية الحافظِ أبي ذَرٍّ- بدَرَجاتٍ الشَّيخُ المُقرئُ أبو [الفَضْلِ][3] جَعفرٌ الهَمْدَانيُّ إجازةً، عن الحافظِ أبي طَاهِرٍ السِّلَفيِّ إجازةً، عن الإمام أبي الفَضْلِ عِيَاضٍ إجازةً. قال القاضي عِياضٌ: أَخبَرَني القاضي الشَّهيدُ أبو عَليٍّ الحُسَينُ بنُ مُحمَّدٍ الصَّدَفِيُّ، عن القاضي أبي الوَليدِ سُلَيمانَ بنِ خَلَفٍ البَاجيِّ، عن أبي ذَرٍّ ﵀).

ولا يُدرَى -والحالُ هذه- إن كان أبو الحُسين قد تمكَّن من الاطِّلاع على نُسخة القاضي عِياضٍ من هذه الرِّواية، تلكَ النُّسخةُ الَّتي أَصبحَ مُحتوَاها مَعروفًا فيما تَلَا من الزَّمان باسم: (نُسخة ابن سَعَادَةَ)، وهي النُّسخةُ المركزيَّةُ المُعتمَدةُ لَدَى أهل العِلم ببلدان المغرب الإسلاميِّ لرواية كتاب (الجامع)، على أنَّ سِيَاقَ أبي الحُسين للإسنادِ إلَيها بهذه الشَّاكلة مُشعِرٌ بعَدَم

---

(١) انظر «إفادة النصيح»: ٤٦.

(٢) نسبة إلى باجة بليدة بقرب إشبيلية -وهي الآن جنوب البرتغال الحالي- لا باجة القيروان -تونس الآن-، وخالف في ذلك ابن عساكر، انظر لترجمته: «المستفاد من تاريخ بغداد»: ٩٢/١، و«تاريخ دمشق»: ٢٢٤/٢٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٣٥/١٨.

(٣) سقَط ما بين المعقَّفتَين من نصِّ (الرَّامُوز)، أي: لأبي جعفرٍ شيخان بالإجازة: أبو طاهر، والقاضي عياض، انظر لترجمته «التَّكملة لوفيات النَّقلة»: ٥٠٠/٣، و«تكملة الإكمال»: ٢٢٨/٦، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٧/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٦/٢٣، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ١٢٣٢/٣، و«ذيل التقييد»: ٣٢٠/٢ (ط. المراد).

اطِّلاعِه عليها، والله أعلم.

٤ - عبد الجليل بن أبي سعيد مخلوف، أبو القاسم الجذامي، الفقيه المالكيُّ(١)، سمع من أبي ذر بمكة، وروى عنه أبو عبد الله محمد بن منصور بن محمد الحضرميُّ، وعنه ابن الحُطيئة، وعلى نسخة ابن الحُطيئة اعتمد اليونينيُّ في تدقيق رواية أبي ذر.

توفي سنة تسع وخمسين وأربع مئة.

٥ - أحمد بن عمر بن أنس، أبو العباس العُذْرِيُّ(٢)، لازم أبا ذر، وسمع منه «الصحيح» سبع مرات بمكة، ورواه عنه الحسين بن محمد أبو علي الجيانيُّ، وعنه القاضي عياض.

توفي سنة ثمان وسبعين وأربع مئة.

٦ - أحمد بن محمد بن غلبون، أبو عبد الله الخولانيُّ، القرطبيُّ، ثم الإشبيليُّ(٣)، مسند الأندلس، أجاز له الحافظ أبو ذر الهَرَويُّ، وغيره، وعنه القاضي عياض في روايته رواية أبي ذر(٤).

قال ابن بشكوال: وكانت عنده أصول يلجأ إليها، ويُعوَّل عليها، حدَّث عنه أبو الوليد ابن الدَّباغ.

توفي في شعبان سنة ثمان وخمس مئة، وله تسعون سنة.

[٥]. روايةُ أبي محمَّدٍ الأَصِيليِّ:

كان أبو مُحمَّد الأَصيليُّ (المتوفَّى سنةَ ٣٩٢) مِن أوائلِ الَّذين اعتَنَوا بضَبط نصِّ كتاب

---

(١) ترجم الذهبي له وكناه أبا محمد، والمثبت موافق لما في مخطوطة مكتبة نور عثمانية (٦٨٩)، ومخطوطة آيا صوفيا (٨٠٠)، والسماعات في آخر نسخة النويري، وانظر «تاريخ الإسلام»: ١١٢/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«حسن المحاضرة»: ٤٥١/١.

(٢) انظر ترجمته: «جذوة المقتبس»: ١٣٦، «الصلة»: ٦٩، و«تاريخ الإسلام»: ٤١٧/١٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«حسن المحاضرة»: ٤٥١/١.

(٣) انظر ترجمته: «تاريخ الإسلام»: ١١٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: ٤٨/٢.

(٤) «مشارق الأنوار»: ٦٣/١ (ط. الكمال).

(الجامع) وتَحريرِه وبيان مُشكلاتِه[١]؛ فقَد قرَأَ الكتابَ على أبي زيدٍ المَروَزيِّ (راويه عن الفِرَبريِّ) مرَّتَين، وقرأَه على أبي أحمدَ الجُرجانيِّ (راويه عن الفِرَبريِّ أيضًا) مرَّةً، وضَبطَ في مَتن نُسخته وحَواشيها أدقَّ تفاصيل الاختلافات الَّتي انتبَه إلَى وُجودِها في كلِّ نَوبةٍ من نَوبات القراءة المتلَاحِقة تلكَ[٢]، وأَضافَ إلَيها كثيرًا من الفوائد؛ متمثِّلةً بتعليقاتِه الشَّخصيَّة على مواضع الإشكالات ومَواطِن البَحث والنَّظر في نصِّ الكتاب.

وبسببٍ من ذلكَ كلِّه نالَت نُسختُه وروايتُه مكانَ الصَّدارة في ضمائر طلبة العِلم المختصِّين بالرِّواية عُمومًا وبكتاب (الجامع) خصوصًا، وتبوَّأَت محلًّا رَفيعًا في الأَوساط العِلميَّة على تعاقُب الأجيال؛ حتَّى أَصبحَ تَحصيلُها من أولويَّات الطَّالب الجادِّ المُجِدِّ[٣].

وعلى ذلكَ لم يكن لأبي الحُسين إلَّا أن يُدرِجَ هذه الرِّوايةَ المَركزيَّةَ للكتاب طَيَّ قائمة البحث المعرفيِّ والتَّفتيش الخزائنيِّ عن نُسَخها المتقَنة أصلًا أو فُروعًا؛ ليُدرِج فَحوَى مُحتواها العِلميِّ الثَّريِّ في فَقار نُسختِه، ويَدمِجَ نُخالةَ رَحيقِها الصَّافي نقيَّةً إلى ضُمَامةِ مَجهُودِه؛ علَى ما كان يَرجُوه لها -ووُفِّق إلَيه مسَدَّدًا- من التِئامِ وُجوه أشهَر روايات كتاب (الجامع) من طَريق الإمام الفِرَبريِّ في صَعيدٍ واحدٍ للدَّارِسين.

وقد أتاحَت خِزانةُ الكُتُب الَّتي أسَّسها الحافظُ الفَذُّ ضِياءُ الدِّين مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الواحدِ المَقدسيُّ (المتوفَّى سنةَ ٦٤٣) -الَّتي جَمَعها وجمَّعَها بطُول الرِّحلة والاغترابِ في سبيل طَلب العِلم إلى شتَّى الآفاق، وأَودَعَها وَقفًا على طلبة العِلم في (المدرسة الضِّيائيَّة) الَّتي أَنشأَها خصِّيصًا لذلكَ الغَرَضِ النَّبيل[٤]- لأبي الحُسين ومَكَّنته -بتَوفيق الحقِّ سبحانَه له- من الوُقُوف والاطِّلاعِ علَى نُسخةٍ فَريدةٍ من رواية الأَصيليِّ للكتاب، وأَباحَت له الإفادةَ العَميقةَ مِنها في

---

(١) تقدَّم التَّعريفُ به ضمنَ مَسرَد الرُّواة عن أبي أحمد الجُرجانيِّ، وعن أبي زيد المَروَزيِّ: ص٢٥٤، ٣٣٢.

(٢) تقدَّم الكلامُ عن وَصف طريقتِه القَلَميَّة في ضَبط تلك الاختلافات ضمنَ مَسرَد الرُّواة عن أبي أحمد الجُرجانيِّ: ص٢٥٥.

(٣) كانت نُسختُه الشَّخصيَّةُ من كتاب «الجامع» الَّتي كتَبها -أصلًا وهوامشَ- بيدِه قد انتهَت إلى يد القاضي عياضٍ، وهو الَّذي أتحَف المتأخِّرين بوصفها الدَّقيق، انظر «الإلماع»: ص١٩٠-١٩١، ولا نَعلَم أين آل مصيرُها.

(٤) تقدَّم قريبًا التَّعريفُ بالحافظ الضِّياء وبمدرسته: ص٤٦٣، فانظره لطفًا.

رِحلةِ ضَبطِه لنصِّ الكتاب، كما سَجَّل ذلكَ أبو الحُسين نفسُه في (الرَّاموز) مُمتنًّا.

فقد وَجَد في هذه الخِزانة العامرة نُسخةً أندَلُسيَّةً نَفيسةً لهذه الرِّواية[1]، زَانَها وزَادَها فَرادةً وتفرُّدًا كَونُها مُتداوَلَةً بأَيدي أَكابر أئمَّة العِلم، وقد قيَّد بعضُهم -كالإمام الحافظ ابن عَبد البرِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٣)- بعضَ الهَوامش والفوائد عَلى حواشيها بخطِّه، وعلى ذلكَ وبه استَحقَّت وصفَها الَّذي حلَّاها به أبو الحُسين وهو يتحدَّث عنها في (الرَّامُوز) قائلًا: (وأمَّا الأصلُ المَعزوُّ إلى الأَصيليِّ؛ فإنَّه وَقفٌ في مَدرسة شَيخِنا الحافظِ ضِياءِ الدِّين أبي عَبدِ الله مُحمَّدِ بنِ عَبدِ الوَاحِدِ المَقدسيِّ[2] ... وهو أصلٌ صَحيحٌ؛ تَظهَرُ عَليه مَخايِلُ النَّباهَة والصِّحَّة).

وقد اختارَ أبو الحُسين حَرفَ الصَّاد: (ص) رَمزًا؛ للدِّلالة على اختلافات هذه النُّسخة المقيَّدة على حَواشي نُسختِه؛ إشارةً إلى لَقَب أبي مُحمَّدٍ الأَصيليِّ الَّذي اشتُهرَ به في الأَوساطِ العِلميَّة، كما صرَّح بذلكَ في (الرَّامُوز)؛ فقال: (وللأَصيليِّ: (ص)، هكذا؛ لأنَّه غَلَبَ عليه النِّسبةُ إلَى بَلَدِه، وهي: (أَزِيلَةُ)، فقُلِبَت إلى الصَّاد، وغَلَبَت على الزَّاي).

أمَّا من النَّاحية التَّوثيقيَّة الإسناديَّة؛ فإنَّ روايةَ الأَصيليِّ هي الأُخرى -كرواية أبي ذرٍّ- لم تتَّصل بأبي الحُسين إلَّا بالإجازات، فلَم يَحظَ بها سماعًا؛ حيثُ كَتَب في (الرَّامُوز) وهو بصدَد بيانِ ذلك قائلًا: (وقد أَخبرني بـ«الجامع الصَّحيح» -مِن رواية الإمام الحافظِ أبي مُحمَّدٍ الأَصيليِّ- فأَخبَرَني سيِّدي ومَولايَ وَالدي أبو عَبدِ الله مُحمَّدٌ ﵀ إذنًا: أخبَرَنا الشَّيخُ الثِّقةُ المُسنِدُ أبو طاهرٍ بَرَكَاتُ بنُ إبراهِيمَ بنِ طاهِرِ بنِ بَرَكاتٍ الخُشُوعيُّ إجازةً: أخبَرَنا الشَّيخُ الإمامُ

---

(١) لم يصرِّح أبو الحُسين بذلك في معرض كلامه عن هذه النُّسخة في (الرَّامُوز)، وإنَّما وصفَها بذلك في ثلاثة مواضع من تعليقاته، انظر التَّعليق على الأحاديث بالأرقام: (٦٧٢ و٣٥٧١ و٧٢٢٨)، لكن كون النسخة قد جرى عليها قلم ابن عبد البر (ت: ٤٦٣)، فلا يبعد أبدًا أن تكون مسموعة على الأصيلي (ت: ٣٩٢)، ومن الغرائب اللَّافتة للانتباه عَدَمُ نَقلِه للسَّماعات المدوَّنة على هذا الأصل في خِتام نُسخته، كما فَعَل مع سائر السَّماعات المدوَّنة على الأصول الأَربعة الأُخرى الَّتي بنى منها كيان نُسخته، فيبدو أنَّ هذه النُسخة غيرُ تامَّةِ النَّسيج، وأنَّ بَترًا اعترى آخرَها؛ حيثُ تدوَّن مَحاضرُ السَّماعات عادةً، ولم يَبقَ للدِّلالة عليها إلَّا مواضعُ بلاغات السَّماع والعَرض المقيَّدة في حواشيها عاريةً عن التَّاريخ، وعليها اتَّكأ أبو الحُسين فيما وصفَها به، والله أعلم.

(٢) هذه العبارةُ قد تُوحي للمُطالع بكون الحافظ الضِّياء هو مَن أرشَد أبا الحُسين إلى جَودة هذه النُّسخة ومكانها، والله أعلم.

أبو مُحمَّدٍ عَبدُ الرَّحمن بنُ مُحمَّدِ بن عَتَّابٍ إِذنًا: أَخبَرَني والدي، عن أحمدَ بن ثابتٍ الوَاسِطيِّ وغيرِه، عن الأَصيليِّ، عن أبي زَيدٍ مُحمَّدِ بن أَحمدَ المَروَزيِّ وأبي [أَحمدَ][1] مُحمَّدِ بن يُوسُفَ الجُرجانيِّ، كلاهُما عن الفِرَبريِّ. قال أبو مُحمَّدٍ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ بن عَتَّابٍ: وأَخبَرَني بـ«الجامع الصَّحيح» أبو عبدِ الله ابنُ نَبَاتٍ إجازةً، عن الأَصِيليِّ).

[٦]. نُسخةُ أبي القاسم ابن عَسَاكِر:

هو عَليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ هِبةِ اللهِ بنِ عَبدِ الله بن الحُسَين الدِّمَشقيُّ، أبو القاسِمِ ثقةُ الدِّين الشَّافعيُّ، المعروفُ بلَقَب: (ابن عَسَاكر)[2].

ثقةٌ ثَبتٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، حافظٌ نَبيلٌ، كبيرُ القَدر، جَليلُ المَكانة، رَفيعُ المَنزلة، من أَركان الرِّواية وأَساطِين الدِّراية، متَّفقٌ عليه.

وُلد بمدينة (دمشق)، في العَشر الأَواخر من شهر (المحرَّم)، سنةَ تِسعٍ وتِسعينَ وأربع مئةٍ.

وتوفِّي بها، في الحادي عَشرَ من شهر (رَجَب)، سنةَ إحدَى وسَبعين وخَمس مئةٍ.

جابَ الآفاقَ وَنَخبَ بُلدانها[3] طَالبًا للعِلم؛ جَمعًا لأَشتاتِه، وتَحصيلًا لأُصُولِه، حتَّى أصبحَ أَثرَى الطَّلبةِ مِن أبناءِ جِيلِه مَعرفةً، وأَغناهم فَهمًا، وأَرسخَهم قدمًا، وأَمكنَهم طَولًا، وأَعلاهم قَدرًا، وأرفعَهم شأنًا؛ فكان بحقٍّ شامةَ الشَّام الغَرَّاءَ، وعَينَ أعيانِ أَهل العِلم والتَّقوى فيها.

وقد كان كتابُ (الجامع) -ولا ريبَ- من أهمِّ أُصُول العِلم الَّتي حَرَص أبو القاسم على جمعها نَسخًا وسَماعًا وضَبطًا، فاتَّخَذ لنَفسِه منه نُسخةً على ما جَرَت به عادةُ الطَّلبة النَّابغين

---

(١) سقَط ما بين المعقَّفتَين من نصِّ (الرَّامُوز)، ولا بدَّ منه ليستَقيمَ الكلامُ، وهذه الأسانيدُ قد تقدَّم تفصيلُها.

(٢) انظر لترجمته ومصادرها كتابَ «الحافظ ابن عساكر، محدِّثُ الشَّام ومؤرِّخُها الكبير»، لمُحمَّد مُطيع الحافظ، نشر دار القلَم بدمشق، ضمن سلسلة (أعلام المسلمين)، برقم: (٨٨)، وكتاب «مَوَارد ابن عساكر في تاريخ دمشق» للدكتور طلال الدعجانيِّ: ١/٢٩-٧٠.

(٣) لم تذكر المصادرُ شيئًا يدلُّ على دخول أبي القاسم إلى أرض الكِنانة (مصر)، ناهيكَ عمَّا وراءَها من بلدان المغرب، ولا نظن أنَّ ذلكَ قد كان إلَّا فكرةً في ضميرِه مُجهَضةً؛ لاستيلاء الرَّوافض (العُبَيديِّين/الفاطميِّين) على مقاليد الحُكم في تلكَ البلاد إبَّانَ تلك الحقبة المظلمة من الدَّهر؛ لما عُرفوا واشتُهروا به من محاربتهم الصَّريحة وعدائِهم لأهل السُّنَّة وطَلبة العِلم. وانظر «تبيين كذب المفتري»: ص٤٣١، والله أعلم.

النَّابهِين، ثمَّ أَدارَها معَه في الآفاق نُصبَ عَينَيه حِلًّا وتَرحالًا؛ حتَّى سمعَها على عامَّة أئمَّة الرِّواية الَّذين التَقَى بهم، وقابلَها بشتَّى النُّسخ الَّتي وَقَف عليها في مُختَلف خِزانات الكُتُب خِلالَ تَطوافِه[١]، هذه المقابلات التي ظهر أثرها في هوامش نسخته[٢].

ويبدو أنَّ أبا القاسم كان قد انتَسَخ نُسختَه من كتاب (الجامع) أثناءَ مُقامِه بمدينة (نَيسابُور)، سنةَ تِسعٍ وعِشرينَ وخمس مئةٍ؛ حيثُ سمعَ الكتابَ تامًّا بها على شَيخِه -مُحفِّزِه للقِيامِ بهذه الرِّحلة[٣]- الإمامِ أبي عَبدِ اللهِ مُحمَّد بن الفَضل الفُرَاويِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٠)، بين سنتي (٥٢٩ -٥٣٠)[٤] من طريقين:

- عن الإمام أبي عَبدِ اللهِ الخبَّازيْ (المتوفَّى سنةَ ٤٤٩)، عن أبي سهل الحفصيِّ (المتوفَّى سنةَ ٤٦٦)، عن الكُشْمِيْهَنِيِّ، عن الفِرَبريِّ، عن البخاريِّ.

- عن أبي عثمان سعيد العيَّار (المتوفَّى سنةَ ٤٥٧)، عن أبي علي الشَّبويِّ (المتوفَّى سنةَ ٣٨٠)، عن الفِرَبري، عن البخاري.

وسمعَ قطعةً مِن أوَّلِه إلى «باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر؟» على شيخِه هِبةِ الله بن سَهلٍ البِسطاميِّ السَّيِّديِّ -(المتوفَّى سنةَ ٥٣٣)[٥]- سنة (٥٣٠)[٦]، بسنده عن الحَسَنِ

---

(١) لسماعات الحافظ ابن عساكر وقراءاته لكتاب (الجامع) على عدَّة مشايخَ في شتَّى البلدان انظر «معجم شيوخه»: (٢٨٧ و٥٧٥ و٥٩٢ و٦٦٦ و٨٣٢ و٩١٩ و٩٢٥ و٩٨٦ و٩٩٤ و١١٢١ و١١٤٣ و١٢٣٤ و١٣٧٩ و١٤٩٣)، و«الأربعين البلدانية»: (١)، وانظر «موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق»: ١/٥٢٧-٥٣١.

(٢) وقد نقل اليُونينيُّ هذه الفروق التي بهامش نسخة ابن عساكر، ورمز عليها بالرمز: (سخ) أو (سح).

(٣) يقول أبو القاسم: (وإلى الإمام مُحمَّدٍ الفُرَاويِّ كانت رِحلَتي الثَّانيةُ؛ لأنَّه كانَ المَقصُودَ في تِلكَ النَّاحيةِ؛ لِمَا اجتَمَعَ فيه مِن عُلُوِّ الإسنادِ، ووُفُورِ العِلم، وصحَّة الاعتقادِ، وحُسنِ الخُلُق، ولِينِ الجانب، والإقبالِ بالكُلِّيَّة على الطَّالبِ؛ فأَقَمتُ في صُحبتِه سنةً كاملةً ...)، انظر «تبيين كذب المفتري»: ص٣٢٤-٣٢٥.

(٤) انظر طبقة سماعه المنقولة في النسخة النويرية الخامسة (٢٩٦ب).

(٥) تقدَّم التَّعريف بشَيخي أبي القاسم ابن عساكر ضمنَ مَسرَد الرُّواة عن الكُشميهَنيِّ ص٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٥، وعن ابن شَبُّويَه ص٣١٨، ومن المرجَّح أن يكونَ اختلافُ النُّسخ المسجَّل على حواشي نُسخة ابن عساكر نابعًا مِن مقابلتِه وتدقيقِه لنصِّ نُسختِه مع نُسخ هذه الرِّوايات المتعدِّدة، والله أعلم.

(٦) انظر طبقة سماعه المنقولة في النسخة النويرية الخامسة (٢٩٦ب).

ابنِ أَحمَدَ السمرقندي (المتوفَّى سنةَ ٤٩١)، عن الإمام أبي عَبدِ اللهِ الخبَّازيْ (المتوفَّى سنةَ ٤٤٩)، عن الكُشْمِيْهَنِيِّ، عن الفِرَبريِّ، عن البخاريِّ.

وكان ذلكَ كلُّه بقراءة أبي المَحَاسِن عَبدِ الرَّزَّاق بن مُحمَّدٍ الطَّبَسيِّ (المتوفَّى سنةَ ٥٣٧)[1]، الَّذي دَوَّن بخطِّه مَحضرَي السَّماع على نُسخةِ أبي القاسمِ[2].

وقد كادتْ نُسَخُ المصنَّفات الَّتي حصَّلها أبو القاسم في رحلَتِه المَشرقيَّة هذه -وعلى رأسها نُسخةُ كتابِ (الجامع)- أَن يلتَهِمَها الضَّياعُ؛ ذلكَ أنَّه كان قد اتَّكَل في اقتناءِ نُسخِها علَى تَحصيلِ رِفاقِه لها، واعتَمَد في ذلكَ علَى مَنَاجلِ حَصادِهم النَّسخيِّ؛ مؤمِّلًا قُدُومَهم إلى أرض الشَّام مُحمَّلين بثَرواتِهم العِلميَّة المُشترَكة تلكَ، فلَم يفعَلُوا؛ مُؤثِرين البقاءَ والإقامةَ في بلدانهم؛ حتَّى كان يتندَّم على ذلك؛ مستشعِرًا فَدَاحة الخَسارة العِلميَّة؛ فيقولُ: (رَحَلتُ، وما كأَنِّي رَحَلتُ!)، وكان عازمًا على مُعاوَدة الرِّحلة للمرَّة الثَّالثة؛ لأَجل تحصيل نُسخ تلكَ المصنَّفات، لَولا أن أَغاثَه الفَرَجُ الربَّانيُّ بقُدُوم أَحَد رفاقِه محمَّلًا بتلكَ الكُنُوز، فشمَّر لها ساعدَ الجدِّ، وأَعانه أهلُه وأصدقاؤُه المقرَّبُون؛ فنَسخَ مُستحقَّاته السَّماعيَّة مِن تلك الثَّروة[3].

على أنَّ هذه النُّسخةَ إن كانَت قد نَجَت -بطَريقةٍ ما- من بَراثن لَهيب الاتِّكال ذاكَ، فإنَّها ما نَجَت من أن يُعكِّرَ صفوَها دَخَنٌ من رَمادِه؛ فقد وَصلَت إلى أبي الحُسين -يومَ أن اطَّلَع عليها- خَديجةَ الكِيان؛ يُقصِّرُ بها عن التَّمَام عَدَمُ وُجُودِ الجزأَين الثَّالثَ عَشرَ والثَّالثِ والثَّلاثين

---

(١) انظر لترجمته «الأنساب»: ٢١٠/٨ (ط. أمين دمج)، و«المنتخَب من السِّياق لتاريخ نَيسابُور»: ص٣٥٩، و«التَّقييد»: ١٠٩/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٦٧٠/١١ (ط. بشَّار عوَّاد).

(٢) كما نقلَهما عنها (مُحمَّدُ بنُ أبي الفَتح بن بركات) على أَواخر المجلَّد الأوَّل من النُّسخة اليُونينيَّة، وقد اكتفَى أبو القاسم بتسجيل سماعِه للكتاب على شيخه الفُراويِّ، ولم يدوِّن أسانيدَه الأُخرى الَّتي حصَّلها في تَطوافِه العِلميِّ؛ استغناءً به لكونِه أعلاها درجةً، واكتفاءً بجَلالتِه، على ما جَرَت به عادةُ العُلماء في سياق أعلى الأسانيد إلى الكتاب في أوَّل نُسخهم منه، كما هو الحالُ نفسُه في النُّسخة اليُونينيَّة نفسها؛ حيث اكتفَى أبو الحُسين بسياق إسنادِه إلى (الجامع) عن شيخه ابن الزَّبيديِّ فقط، معَ كونِه قد اتَّصل به، ووَصَل إلَيه من عدَّة أَوجه، كما هو بيِّنٌ أعلاه، والله أعلم.

(٣) انظر «تاريخ الإسلام»: ٤٩٩/١٢ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٥٦٤/٢٠، وكان على رأس معاونيه في النَّسخ الإمامُ أبو سَعدٍ السَّمعانيُّ رحمه الله.

مِنها، ويبدو جليًّا أنَّ مُحاولاتِ البَحثِ والتَّفتيشِ عنهما من قِبَل أبي الحُسين لزَمنٍ مَديدٍ كانت قد باءَت بالفَشَل المَرير؛ حتَّى ألجأَه ذلكَ إلى الأَسَف على هذَين الجُزأَين بعبارةٍ نامَّةٍ عن اليأس المُغلَق؛ حيثُ وَصفَهما بكونِهما مَعدُومَين!

وكان أبو الحُسين قد أَفاق في مَهدِ صِباه على أصداءِ دَويِّ مَجد ابن عساكر العِلميِّ؛ حيثُ سمعَها تتردَّد مجلجلةً في مجالس العِلم الكُبرى الَّتي شهدَها في شتَّى البُلدان الَّتي دخَلها طالبًا، وكفانا لإدراكِ مَدَى تلك الأَصداء أن نستَمعَ إلى الشَّهادة النَّبيلةِ الَّتي اقتَطَفها أبو الحُسين بأرض الكِنانة (مصر) من فم شيخِه وأُستاذه الحافظ أبي مُحمَّدٍ المُنذِريِّ؛ حينَ سمعَه يقولُ: (سأَلتُ شَيخَنا أبا الحَسَن عَليَّ بنَ المُفَضَّل الحافظَ عن أَربعةٍ تَعَاصَروا: أيُّهُم أَحفَظُ؟ فقال: مَن؟ قلتُ: الحافظُ ابنُ ناصرٍ وابنُ عَساكر. فقال: ابنُ عَساكر. فقلتُ: الحافظُ أبو مُوسى المَدينيُّ وابنُ عساكر. قال: ابنُ عَساكر. فقلتُ: الحافظُ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ وابنُ عَساكر. فقالَ: السِّلَفيُّ شَيخُنا! السِّلَفيُّ شَيخُنا!). قال الإمام الذَّهبيُّ معلِّقًا: (لَوَّح بأنَّ ابنَ عساكر أَحفَظُ، لكنَّه تأَدَّبَ معَ شَيخِه، وقالَ لَفظًا مُحتَملًا أيضًا لتَفضيل أبي طاهرٍ)، (يعني: أنَّه ما أَحَبَّ أن يُصرِّحَ بأنَّ ابنَ عساكر أَفضلُ مِن السِّلَفيِّ، ولوَّحَ بأنَّه شَيخُه، ويكفي هذا في الإشارةِ)[1].

وقد كان ذلكَ -ولا ريبَ- من الدَّواعي الكُبرى الَّتي حفَّزَت اهتمامَ أبي الحُسين الشَّديدَ واستنهَضَت حِرصَه البالغَ على تَحصيل نُسخةِ الإمام أبي القاسم ابن عساكر الخاصَّة من كتاب (الجامع)، ومِمَّا زادَ مكانتَها في نَفس أبي الحُسين رُسوخًا وجلالةً -يومَ أن مُكِّن من أُمنيتِه بالوقوفِ عليها- أن وجدَها مُطرَّزةً بالسَّماعات المتعدِّدة والقراءات المتَتابعة لها من قِبَل طلبة العِلم على صاحبها الإمام أبي القاسم ابن عساكر[2]؛ حدًّا لا يَدَعُ لنَفس المُطالع فيها مَناصًا من الاعتمادِ والثِّقة التَّامَّين بتفاصيل مُحتواها مَتنًا وهَوامشَ.

---

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: ١٢/٥٠٠ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٠/٥٦٧-٥٦٨، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٤/١٣٣٣، وقد كان الحافظُ المُنذريُّ شديدَ التَّعظيم والتَّوقير لأبي القاسم ابن عساكر، معتنيًا بالاطِّلاع على إرثه العِلميِّ، حريصًا على تحصيله، انظر «وفيات الأعيان»: ٣/٣١٠.

(٢) فقد وصفَها في (الرَّامُوز) بقوله: (أمَّا الأصلُ المعزوُّ إلى الحافظ أبي القاسِمِ مُؤرِّخِ الشَّام ...؛ فإنَّه أصلُ سماعِه، وقد سُمِعَ عَلَيه غيرَ مرَّةٍ).

وقد اختارَ أبو الحُسين حَرفَ السِّين: (س) رَمزًا؛ للدَّلالة على اختلافات هذه النُّسخة المقيَّدة على حَواشي نُسختِهِ؛ إشارةً إلى لَقَب أبي القاسم الَّذي اشتُهرَ به في الأَوساطِ العِلميَّة؛ وهو: (ابنُ عساكر)، كما صرَّح بذلكَ في (الرَّامُوز)؛ فقال: (وللحافظِ الدِّمَشقيِّ مُؤَرِّخ الشَّامِ: (س)، هكذا؛ لأنَّه لا يُقالُ لهُ إلَّا: ابنُ عَساكر)[1].

أمَّا من النَّاحية التَّوثيقيَّة الإسناديَّة؛ فإنَّ روايةَ أبي القاسم ابن عَساكر هي الأُخرى -كروايتَي أبي ذرٍّ والأَصيليِّ- لم تتَّصل بأبي الحُسين إلَّا بالإِجازات، فلَم يَحظَ بها سماعًا؛ حيثُ كَتَب في (الرَّامُوز) وهو بصدَد بيانِ ذلك قائلًا: (وأمَّا روايةُ الحافظِ أبي القاسِم مُؤَرِّخ الشَّام للجامع الصَّحيح؛ فحدَّثَني بها -إجازةً- الشَّيخُ السَّديدُ المَكِّيُّ ابنُ عَلَّانَ القَيْسيُّ[2]، وزَينُ الأُمَناءِ[3]، بحقِّ سَماعِ شَيخِنا زَينِ الأُمَناءِ مِن عَمِّه مُؤَرِّخ الشَّام).

[٧]. النُّسخ الفرعية المساعدة:

لا يُمكنُ للباحث -على وَجه اليَقين الجازم- تَقديرُ الرَّقم الإِحصائيِّ الدَّقيق لعَدَد النُّسخ الَّتي اطَّلَع عليها أبو الحُسَين خلالَ مَسيرةِ مشروع عمره -ضَبط نصِّ كتاب (الجامع) وإظهار نُسختِهِ الخاصة منه- تلكَ المسيرةُ الغَرَّاءُ المُضنيةُ الَّتي استَغرَقَت عامَّةَ أَعوامِ عُقُود عُمُرِه

(١) زَعَم بعضُهم أنَّ الرَّمزَ الَّذي اختارَه أبو الحُسين للدَّلالة على نُسخة ابن عساكر هو حرفُ الشِّين المعجمة: (ش)؛ على اعتبار أنَّه إشارةٌ إلى نِسبته؛ وهي: (الدِّمشقيُّ)-وهو واقع في بعض الأصول الخطية للرَّاموز- وهذا خطأٌ بيِّنٌ؛ يدلُّ عليه كلامُ أبي الحُسين الصَّريح، فتنبَّه.

(٢) هو الإمامُ سَديدُ الدِّين أبو مُحمَّدٍ مَكِّيُّ بنُ المُسَلَّم بن مَكِّيِّ ابن عَلَّانَ القَيسيُّ، توفِّي بدمشقَ، سنةَ اثنتَين وخَمسين وستِّ مئةٍ، وكان آخِرَ مَن حدَّث عن أبي القاسم ابن عساكر بالسَّماع وفاةً، انظر لترجمته «ذيل الرَّوضتَين»: ص١٨٨، و«صلة التَّكملة» للحُسَينيِّ: ٢٩١/١، و«تاريخ الإسلام»: ٧٣٤/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٦/٢٣، و«البداية والنِّهاية»: ٣٢٥/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«ذيل التَّقييد»: ٢٩٠/٢ (ط. الحوت) = ٢٩٥/٣ (ط. المراد).

(٣) هو الإمامُ أبو البَرَكات الحَسَنُ بنُ مُحمَّدِ بن الحَسَنِ بن هِبة الله الدِّمشقيُّ، ابن أخي الإمام أبي القاسم ابن عساكر، توفِّي بدمشقَ، سنةَ سَبعٍ وعِشرين وستِّ مئةٍ، انظر لترجمته «التَّكملة لوفيات النَّقلة»: ٢٥٨/٣، و«ذيل الرَّوضتَين»: ص١٥٨، و«تاريخ الإسلام»: ٨٣٣/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٢٨٤/٢٢، و«البداية والنِّهاية»: ١٨٢/١٧ (ط. التُّركيِّ)، و«طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»: ١٤١/٨.

الثَّمانية، والَّتي أَجالَ فيها أَيادِيَ البَحث والتَّفتيش في أَهَمِّ خِزانات الكُتُب العِلميَّة وأَشهَرها المنتشرة في بلدان الشَّام ومصرَ والحِجاز[1].

وبالرَّغم من الصَّمت النَّبيلِ الَّذي وَرَّع أبا الحُسين عن التَّبجُّح باستِعراضِ أُفُق بَحثِه أَمامَ نَظَر طلَّابِه ومَن لَحِق بهم عبرَ الأَجيال؛ مُؤثِرًا التَّسميةَ المُتواضعة لأَهمِّ النُّسخ والأُصول الَّتي اتَّكأَ عليها لصِياغَة هَيكَل نُسختِه، إلَّا أنَّ بإمكان الباحثِ التقاطَ وَمَضاتٍ من الإشاراتِ المُبعثَرةِ في أَرجاءِ حَواشي النُّسخة، نَدَّت مِن قَلَم أبي الحُسين عِندَ تَوثيقِ المَعلُومات، وفرَّت إلَينا لَدَى تسجيلِه للاختلافاتِ؛ فوفَّرت لنا نِطاقًا كافيًا -وإن كان ضيِّقًا بعضَ الشَّيء- لتلمُّس مَلامح بعض تلكَ النُّسخ المتمرِّدة على الإحصاء[2]!

ويُمكِنُ تقسيمُ تلكَ النُّسخِ الرَّديفة -الَّتي شكَّلت بتنوُّعها فِئةً للتَّحقيق أَوَى أبو الحُسين إليها خلالَ ثِقافِه لعُود نُسختِه- بحَسَب انتشارها الجُغرافيِّ إلى ثَلاثِ مجموعات، وهي:

[أ]. مجموعةُ النُّسخ الشَّامية:

كانت مُدُنُ الشَّام -حينَ وحَيثُ نَشأَ أبو الحُسين- رُبُوعًا عامرةً بأَهل العِلم، غَنيَّةً بالحصاد الثَّقافيِّ والمَعرفيِّ المتمثِّل بخِزاناتِ الكُتُب المُتخَمة بمصنَّفات العِلم على اختلاف أصنافِها وتنوُّع أشكالها، والَّتي جمعَ أشتاتَها أجيالٌ مِن الطَّلبة النَّابهين -مِن أبناءِ الشَّام خُصُوصًا- الَّذين نَبَغوا في ذلك الزَّمان؛ فَنَبغ بهم صفحة مُشرقة في جَبين التَّاريخ الإسلاميِّ النَّبيل الحافلِ بالعافية والثَّراء الإنسانيِّ؛ حيثُ انتشَرَ عَبَقُ رِحلاتِهم وامتدَّ أَريجُ أسفارِهم -طَلبًا للعِلم، وجَمعًا لأقانيمِه المدوَّنة، كبيرِها وصغيرِها- ليُغطِّيَ أَطرافَ الدُّنيا شَرقًا وغَربًا وشمالًا وجَنُوبًا.

وقد خَفَضَت هذه الخِزاناتُ العملاقةُ الفَحوَى لأبي الحُسين أَجنحةَ مُحتَوياتِها الدَّافئةَ-

---

(١) هذا هو النِّطاقُ الجُغرافيُّ لرحلات أبي الحُسين العِلميَّة، كما تقدَّم وصفُه على وَجه التَّفصيل، أمَّا مُدُنُ العراق وبلدانُ الشَّرق الأقصى؛ فكانت مغيَّبةً في أَتُون الرَّماد الَّذي خلَّفته نيرانُ العاصفة التَّتريَّة الَّتي التَهمت تلكَ الأَقاليم في ذلك الزَّمن، كما هو معلومٌ لدَى عامَّة النَّاس.

(٢) يكفي لتصوُّر كمِّيَّة النُّسخ الَّتي اطَّلع عليها أبو الحُسين تذكُّر ما تقدَّم نَقله عنه (فيما حكاه تلميذُه الإمام الذَّهبيُّ) من كونِه قد قابَلَ نُسختَه من كتاب (الجامع) في سنةٍ واحدةٍ فقَط إحدى عشرةَ مرَّةً!

تَردفُها روافدُ الخِزاناتِ الوافدةِ[1]-، وبَسَطَت عليه ظِلالَ أحضانِها الوارفةَ؛ فنَعَّمَت بَحثَه، وأكرمَت مَثوى ضميرِه العِلميِّ، مُشفَّعًا لدَى رُعاتِها، ومُمَكَّنًا عِندَ أربابِها بمكانةِ والدِه الجَليلة ومودَّته الوَثيقة في نفوسِهم أوَّلًا، وبدَماثة خُلُق أبي الحُسين ومَنزلتِه الكَريمةِ هو بينَهم ثانيًا[2]، فأُتيحَ له بسببِ مِن ذلكَ الاطِّلاعُ الواسعُ الطَّيفِ على ما كان يُريدُ ويأملُ أن يطَّلعَ عليه من نُسخ المصنَّفات المُختلفة، وعلى رأسِها -ولا ريبَ- نُسخُ كتاب (الجامع) مِحوَرُ حِواراتِه معَ شُيوخِه وأَقرانِه وتلامذتِه.

وإن كان الأمر يفتقر إلى نصٍّ صريحٍ يدعِّمُ دَعوى أنَّ عددَ النُّسخ الَّتي اطَّلع عليها أبو الحُسين هُو عددٌ موازٍ من حيثُ الكَمِّيَّة والنَّوعية -مساواةً أو مُقاربةً- لعدَدِ شُيوخِه وأقرانِه وتلامذتِه مُجتَمِعين[3]؛ فإنَّ القرائنَ المُتظاهرةَ مُتضافرةٌ علَى التَّلويح بأَماراتٍ تُوطِّنُ مَرابضَ هذا الاعتقادِ في الضَّمير، لا سيَّما وأنَّ بعضَ شيوخ أبي الحُسين -وبعضَ أقرانِه، بل حتى بعض تلامذتِه- كانوا من أكابر طلبة العِلم المعروفين بالرِّحلة الواسعة وأَعيانهم، المشهُورين بالعناية الفائقة بتَحصيل مَعالم الحديث الشَّريف روايةً ودرايةً، ابتداءً بوالدِه الفقيه اليُونينيِّ، ومُرورًا بابن الصَّلاح والضِّياء المَقدسيِّ وأبي البقاء النَّابُلُسيِّ وأبي إسحاقَ الصَّريفينيِّ وجَعفرٍ الهَمْدانيِّ وابن البُخاريِّ وابن الصَّابُونيِّ والنَّوَويِّ، وانتهاءً بالمزِّيِّ[4] وشيخ الإسلام ابن تَيمية والذَّهبيِّ والبِرْزاليِّ وابن المُهندِس، ناهيكَ عن إدراجِ الَّذين وَرثوا عن أسلافِهم تركةً

---

(١) متمثِّلةً بنُسخ المصنَّفات الَّتي كان يجلبُها معَهم أئمَّةُ العِلم والرِّواية الوافدون إلى مُدن الشَّام زائرين أو مُجتازين.

(٢) وَصفَه تلميذُه الإمامُ الذَّهبيُّ قائلًا: (كان إمامًا ... كثيرَ التَّحرِّي فيما يُورِدُه، مُكرَمًا بينَ المُلُوك والأئمَّة، مَهيبًا، كثيرَ التَّواضُع، حَسَنَ البِشْرِ، حُلوَ المُجالَسةِ، يُعطي كلَّ ذي فَضيلةٍ حقَّه)، ويقولُ تلميذُه الإمام البِرْزاليُّ: (وكان له قَبولٌ مِن النَّاس)، انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٣٣٢/٤ و٣٣١، وانظر «أعيان العصر»: ٤٧٦/٣.

(٣) يبلغ عددُ مشايخ أبي الحُسين بالإحصاء التَّقريبيِّ الأَدنى خمسةً وسبعين شيخًا، انظر مقدِّمة تحقيق «مشيخته»: ص٧-١٥، أمَّا عددُ أقرانِه وتلامذتِه؛ فيفوقُ ذلكَ العدَدَ بدرجاتٍ، ولا ريبَ.

(٤) وَرَد في هامشٍ لمصحِّحي النُّسخة السُّلطانية [١١/٩، هامش (٦)] ما يُوهِم أنَّ نُسخةَ الحافظ المزِّيِّ من كتاب (الجامع) كانت مَنسُوخةً عن نُسخة أبي الحُسين، لكنَّ السُّبكيَّ قد دوَّن في آخر نُسخة أبي الحُسين الَّتي نَسخ عنها النُّويريُّ نُسختَه الأُولى مَحضرًا للسَّماع نَقلًا عن خطِّ الحافظَين المزِّيِّ والبِرزاليِّ يُبيِّن أنَّهما قد نَسخا نُسختَيهما عن نُسخة الحافظ عبد الغنيِّ نفسها الَّتي نَسَخ عنها أبو الحُسين نُسختَه، فاقتضى التَّنبيه.

غنيَّةً من الخِزانات العِلميَّة -كالمَقادِسة وآل ابن عساكر- بقائمة الإحصاء.

وما كانت النُّسخُ الخمسةُ (الأعمدةُ) الَّتي اطمأنَّ أبو الحُسين إلى التَّنويه بشأنها في (الرَّامُوز)، والَّتي أسَّست صَرحَ نُسختِه جُملةً وتفصيلًا، إلَّا حصادَ ما تمخَّض عنه السَّبرُ والتَّفتيشُ الدَّائبَان في أَركان تلكَ الخِزانات، وجَنى ما اقتطَفَه صبرُ التَّدقيق من بُطُون تلكَ الضِّمامات.

[ب]. مجموعةُ النُّسخ المصريَّة:

شكَّلَت أرضُ الكِنانة (مِصرُ) رَكيزةً أساسيَّةً في تَكوين شخصيَّة أبي الحُسين العِلميَّة؛ فقَد دَخَلها طالبًا للعِلم خمسَ مرَّاتٍ على امتدادِ عقدَين من الزَّمَن[1]، وفيها وبها كان تخرُّجُه المعرفيُّ، وعلى أغصانِ مجالسِها العِلميَّة نَفَضَ عن جَسدِه الثَّقافيِّ زَغَبَ التَّطلُّع والطُّمُوح الفَتيِّ، ومِن مَعين أعيان مشايخِها راشَ جَناحَه؛ فحلَّق ناضجًا في حَلَقات العِلم نَجمًا.

وما يُقالُ في تَقدير عدَد النُّسخ الَّتي اطَّلَع عليها أبو الحُسين مِن نُسخ كتاب (الجامع) في أرض الكِنانةِ إلَّا ما قِيلَ آنفًا في وَصف المجموعة الشَّاميَّة، غيرَ أنَّ بعضَ الإشاراتِ الصَّريحة في تَعليقات أبي الحُسين قد تَرَكَت لنا وَمضةً مِن تسميةٍ لبعض تلكَ النُّسخ المهمَّة الَّتي رَفَدَت بَحثَ أبي الحُسين، وغذَّت مِدادَ تدقيقِه، وهذه النُّسخُ هي:

١- نُسخةُ أبي صادِقٍ:

تُعَدُّ روايةُ أبي صادقٍ مُرشِد بن يحيى (المتوفَّى سنةَ ٥١٧) لكتاب (الجامع) عن كريمةَ المروزيَّة من أهمِّ الرِّوايات الَّتي وصَلَت إلى أرض الكنانة (مصرَ)، وقد كانت نُسختُه الخاصَّةُ من الكتاب -الَّتي مِن المرجَّح أن تكونَ منسوخةً على مِنوال نُسخة كَريمةَ- مِن أشهَر أَركان الرِّواية هناك؛ لضَبط صاحبها وجلالة مكانته في الأوساط العِلميَّة، ولكونها مُتاحةً للرَّاغبين بالانتفاعِ مِنها؛ فقد كانَ أبو صادقٍ قد أَلحقَها -وَقفًا على طلبة العِلم- بخِزانة الكُتُب العامَّة المودَعة في جامع عَمرو بن العاص رضي الله عنه بالفُسطَاطِ (وهو المسمَّى بالجامع العَتيق)؛ حيثُ كان أبو صادقٍ يتولَّى مَنصِبَ إمامةِ النَّاس في الصَّلاة[2].

---

(١) تقدَّم ذِكرُ تفاصيل رحلات أبي الحُسين إلى (مصر)، انظر ص٤٤٠.

(٢) تقدَّم توثيقُ هذه الحقائق ضمنَ مَسرد الرُّواة عن الكُشمِيهَنيِّ، انظر ص٣٧٨.

ولا ريبَ أن يكونَ الاطِّلاعُ على هذه النُّسخة ومقابلة محتواها من حيثيَّات أبي الحُسين وأَولويَّات نَشَاطاتِه العِلميَّة حينَ دُخُولِه إلى (مصرَ) طالبًا وباحثًا، خلالَ نَوبات زياراتِه الخَمس لها؛ لما كان يعلَمه يقينًا من أهمِّيَّة هذه النُّسخة؛ حيثُ وَجَد الحافظَ الكبيرَ عبدَ الغنيِّ المقدسيَّ قد اعتنَى بها وبنُسخة ابن الفرَّاء الموصليِّ[1]، وقابلَهما مع نصِّ الكتابِ في نُسختِه الَّتي هي أصلُ سماع أبي الحُسين للكتاب، كما تقدَّم بيانُه.

وقد صرَّح أبو الحُسين باطِّلاعِه على هذه النُّسخة؛ حيث سجَّل في إحدى حواشي نُسختِه تعليقًا يقولُ فيه: (وَقَعَ في أَصلِ السَّماعِ: حدَّثَنا النَّضر، وهو غلَطٌ وتَصحيفٌ من البصريِّ، حُقِّق ذلك مِن أُصُول الحفَّاظ أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي القاسم الدِّمشقيِّ وأصل أبي صادقٍ مُرشدٍ وغير ذلك من الأُصُول)[2].

٢- نسخة ابن الأُقْلِيشيِّ:

هو أَحمدُ بنُ مَعَدِّ بن عِيسى بنِ وَكيلٍ التُّجِيبيُّ، أبو العبَّاسِ الأُقلِيشيُّ ثمَّ الدَّانيُّ[3].

رَحَل في طَلَب العِلم وتَحصيلِه إلى الآفاق، وتوفِّي -راجعًا من أرض الحجاز- بمدينة (قُوص) بصَعيد (مصرَ)، بعدَ سنةِ خَمسينَ وخمس مئةٍ.

ومن المرجَّح أن تكونَ كُتُبُ ابن الأُقْليشيِّ قد بَقِيت في مصر وَقفًا على طَلَبة العِلم، والله أعلم[4].

---

(١) لم نجد نصًّا صريحًا يدلُّ على اطِّلاع أبي الحُسين على نُسخة ابن الفرَّاء اطِّلاعًا مباشرًا، وإلَّا فإنَّ الظَّنَّ غالبٌ بكونِه قد فتَّش عنها حينَ دُخُوله لأرض (مصر)؛ فإنَّها تَوأَمُ نُسخة أبي صادقٍ بالنِّسبة إلَيه، من حيث الأهمِّيَّة، والله أعلم.

(٢) انظر التعليق على الحديث (٣٣٨٥)، وقد ثبتت هذه الحاشيةُ في نسخة الغزُوليِّ أيضًا كما نقلَها القَسطلَّانيُّ في «إرشاد الساري»: ٣٧٠/٥، ويبدو أنَّ الإمامَ اليُونينيَّ كان قد ضَرَب على هذه الحاشية بإشارةٍ تدلُّ على إلغاء اعتمادِها؛ فأَطاعَه النُّويريُّ وغيرُه حينَ نَسخُوا الكتابَ من نُسختِه، فتَجاهَلُوها ولم ينقلوها إلى حواشي نسخهم، وخالفه الغزُوليُّ وناسخو أصل (ب، ص) ونَقَلوها، فأَفادونا هذه المعلومة القيِّمة، والله أعلم.

(٣) انظر لترجمته «معجم السَّفر» (ط. الباروديِّ): ص٣٨، و«إنباه الرُّواة»: ١٧١/١، و«التَّكملة لكتاب الصِّلة»: ٥٦/١، و«تاريخ الإسلام»: ٩٨٢/١١ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٥٨/٢٠، و«العقد الثَّمين»: ١٨٢/٣، و«نفح الطِّيب»: ٥٩٨/٢، وهو منسوبٌ إلى (أُقْلِيش) بلدةٌ أندلسيَّةٌ تابعةٌ لمدينة (طُلَيطُلة).

(٤) انظر التَّعليق على الحديث بالرَّقم: (٤١).

٣- نسخة المُنذِريِّ:

كانت مجالسُ العِلم الَّتي يعقدُها الحافظُ زَكيُّ الدِّين المُنذِريُّ (المتوفَّى سنةَ ٦٥٦) -وقد شهدَها أبو الحُسين في فتوَّتِه- بمثابةِ الأُفقِ العِلميِّ الَّذي انطَلَق بأبي الحُسين خارجَ شَرنقةِ التَّقليد، وحرَّرَ جناحَيه ناضجَين في فضاءِ البحث المستقلِّ؛ فبها تَدَرَّج، ومِنها تخرَّج، وعلى عَتباتِها أَدرَكَ المعنى الحقيقيَّ للبلُوغ المعرفيِّ والنُّبوغ الثَّقافيِّ.

وقد كان كتابُ (الجامع) من أبرز المصنَّفات الَّتي قرأَها أبو الحُسين على شيخِه المنذريِّ، وقد ٱطَّلَع على نُسخة شيخِه الخاصَّة من الكتاب، ونَقَل عنها فوائدَ ألحَقَها بحواشي نُسختِه لاحقًا، وهي فوائدُ مهمَّة على قلَّة عدَدها[1].

٤- نسخة كمال الدِّين الضَّرير:

هو عَليُّ بنُ أبي الفَوَارسِ شُجَاعِ بنِ سالِمِ بن عَليٍّ الهاشميُّ العبَّاسيُّ، أبو الحَسَن المصريُّ المُقرِئُ، المعروفُ بلَقَب: (كمال الدِّين الضَّرير)[2].

وُلدَ بمصرَ، في السَّابع من شهر (شَعبان)، سنةَ اثنتَين وسَبعين وخمس مئةٍ.

وتوفِّي بها، في السَّابع من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ إحدى وسِتِّين وستِّ مئةٍ.

وكان متصدِّرًا للإقراءِ وتَعليم الطَّلبة بالجامع العَتيق (جامع عَمرو بن العاص ﷺ)، وهناكَ التقَى به أبو الحُسين، وقرأَ عليه ضمن ما قرَأَ كتابَ (الجامع) من أصل سماعِ كمال الدِّين، كما سجَّل ذلك أبو الحُسين في (الرَّامُوز) قائلًا: (قرأتُ جَميعَ «صحيح البخاريِّ» على الشَّيخ الإمامِ العالِم المحدِّثِ شيخِ القرَّاء وكَبيرِهم بالدِّيار المصريَّة أبي الحَسَن عَليِّ بن شُجاع بنِ سالمٍ الضَّريرِ، المنعوتِ بكمال الدِّين، في شُهُور سنةِ إِحدى وسِتِّين وستِّ مئةٍ، بـ«القاهرة» المحروسة، من أصل سماعِه ...)، ثمَّ ساقَ سندَ شيخِه في الرِّواية إلى كريمةَ وأبي الوَقت.

---

(١) انظر التَّعليق على الأحاديث بالأرقام: (٤١، ١٧٣ و٤٨٢، ١٠٨٠، ٤٠٨٦)، وانظر «فتح الباري» (ط. المعرفة): ٩٧/١٠.

(٢) انظر لترجمته «ذيل مرآة الزَّمان»: ٢٢٠/٢، و«صلة التَّكملة» للحُسينيِّ: ٤٩٢/١، و«تاريخ الإسلام»: ٤٢/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«معرفة القرَّاء الكبار» (ط. قولاج): ١٣٠٧/٣، و«ذيل التَّقييد»: ١٤٧/٣ (ط. المراد).

وإلى ذلك، فقد خَلَت حواشي نُسخة أبي الحُسين من أيِّ إشارةٍ أو تعليقٍ منقولٍ عن هذه النُّسخة، فكأنَّ نصَّها كان منسوخًا مِن أحَد الأصول الأُخرى الَّتي اعتمدَها أبو الحُسين؛ فاستغنى بذلك عن إدراجها ضمنَ الرُّموز، وغيرُ مُستبعَدٍ أن يكونَ أصلُ سماعِ كمال الدِّين المذكور هو نفسُه نُسخة أبي صادقٍ الموقوفة بـ«الجامع العَتيق»، الَّتي تقدَّم الكلام عنها، ويؤيِّد ذلك ما ذُكر في وَصف نُسخة كمال الدِّين مِن كونها -من حيثُ التَّجزئة الحديثيَّة- مُطابقةً لتجزئة نُسخة كريمة؛ حيثُ يبلُغُ عددُ أجزائِها أكثرَ من خمسةٍ وأربعين جزءًا حديثيًّا[1]، والله أعلم.

[ج]. مجموعةُ النُّسخ الحِجازيَّة:

ترشدُ المصادرُ إلى دُخُول أبي الحُسين إلى أرض الحجاز ثلاثَ مرَّات: الأُولى في فتوَّته لأداء مناسك الحجِّ، وذلك سنةَ إحدى وأربعين وستِّ مئةٍ، والثَّانيةُ في شيخوخته حاجًّا بابنه عبد القادر، وذلكَ سنةَ سِتٍّ وثمانين وستِّ مئةٍ، والثَّالثةُ حاجًّا بابنتِه البِكر أَمَة العَزيز، وذلك سنةَ أربعٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ[2]، ولم يذكرْ في جَرْد شيوخِه أحدًا مِن محدِّثيها المشهورين؛ ولذلك لم يكن من العَجَب أن تَخلُو حواشي نُسختِه من إشارةٍ تدلُّ على اطِّلاعِه على نُسخ كتاب (الجامع) الحجازيَّة، وعلى رأسِها نُسخةُ كَريمةَ المروزيَّة.

لكنَّ أبا الحُسين كان قد سجَّل في أحَد الهوامش تعليقًا يقولُ فيه: (مِن ها هُنا لم تتَّفق هذه النُّسخةُ علَى نُسخة السَّماع على الشَّريف يونس، إلى سورة التَّحريمِ)[3]، فهل هذا نقل من حاشية من حواشي الأصول السابقة، أم نصٌّ قاطعٌ على كونِه قد قابلَ نصَّ نُسختِه بنصِّ الكتابِ في نُسخة السَّماع على الشَّريف يونس الهاشميِّ؟ كلاهما محتمل.

ويونُسُ هذا هو ابنُ يَحيى بن أبي الحَسَن بن أبي البَركاتِ بن أَحمدَ العبَّاسيُّ، أبو الحَسَن

---

(١) انظر «ذيل التقييد»: ٢/١٧٦ (ط. المراد).

(٢) انظر «الوفيات» لابن رافع: ١/٤٨٦، وذكَر أنَّ حجَّه بابنته كان في سنة تملُّك الملك مُحمَّد بن قَلَاوُون النَّاصر لسُدَّة السَّلطنة، وقد كان ذلك في المحرَّم من سنة ثلاثٍ وتسعين وستِّ مئةٍ، انظر «الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤/١٤٤، و«المنهَل الصَّافي»: ١٠/٢٦٨، فالله أعلم.

(٣) انظر التَّعليق عند الحديث رقم: (٤٦٠٥)، عند تفسير سورة المائدة من كتاب التَّفسير.

القصَّار البغداديُّ الأَزَجيُّ.

وُلد بمدينة السَّلام (بَغداد)، سنةَ ثمانٍ وثلاثين وخمس مئةٍ.

وتوفِّي بمكَّة المكرَّمة، سنةَ ثمانٍ وستٍّ مئةٍ.

وكان قد سمع كتابَ (الجامع) من أبي الوقت ببغداد في شهرَي شوَّال وذي القعدة من سنةِ اثنتين وخمسين وخمس مئةٍ، وحدَّث به في مكَّة، وقد تكلَّم فيه ابن مَسْدي؛ لأنَّه حدَّث بـ«الصحيح» من نسخة من رواية أبي ذر، لا من رواية شيخه أبي الوقت، وإلى ذلك أشار ابنُ النَّجَّار حيثُ وَصفَه بالتَّساهُل في الرِّواية[1].

وإلى ذلك؛ فلم يتبيَّن لنا على وجه الدِّقَّة إن كانت نُسخةُ الشَّريف يونُس هذه مطابقةً من حيثُ محتواها لنُسخة أبي الوَقت، أم إِنَّها النُّسخةُ المطابقةُ لرواية أبي ذرٍّ، الَّتي تُكلِّم في الشَّريف يونُس بسبب إقرائِه للكتاب مِنها، فالله أعلم.

[٨]. النسخ الملحقات:

[أ]. نُسخِ الرُّموز الغامضة:

وهي النُّسَخُ الَّتي أَشارَ أبو الحُسين إلى اختلافاتها المقيَّدة في هوامش نُسخته برموزٍ لم يتعرَّض لبيان مَدلولاتِها، ولا توصَّل أحدٌ مِن الدَّارسِين والباحثين إلى نتيجةٍ حتميَّةٍ قاطعةٍ -مُدعَّمةٍ بالأَدلَّة والبَراهين- توضِّح ذلكَ[2]، على أنَّ الَّذي يبدو لنا -من خلال تتبُّع مواضعِ وُرُود هذه الرُّموز في النُّسخة، ومِن كمِّيَّتها أيضًا- أنَّها رموز لنُسخ غير كاملةِ الكِيان -من ناحية النَّصِّ- من الكتاب، وأنَّها دالَّةٌ على نُسخٍ مهمَّةٍ لم يستَطِع أبو الحُسين إهمالَها وتَجاهُلَ تفاصيلِها على الرَّغم من عَدَم اكتمالِ ما وَصَل إلى يدَيه منها؛ فسجَّل ما أَفادَه مِن الموجود مِنها، مؤَجِّلًا بيانَ مَغزى رُموزها إلى حِينٍ يَقفُ فيه على بقاياها المُتمِّمة، فحَالَ الأَجلُ دُونَ ذلكَ.

---

(١) انظر لترجمته «التقييد»: ٣١١/٢، و«ذيل تاريخ مدينة السَّلام» لابن الدُّبيثيِّ: ١٣٢/٥، و«التَّكملة لوفيات النَّقلة»: ٢٢٨/٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٠٦/١٣ (ط. بشَّار عوَّاد)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٢٢، و«ذيل التقييد»: ٣٥٨/٣ (ط. المراد)، و«العقد الثَّمين»: ٥٠٠/٧، و«لسان الميزان»: = ٥٧٨/٨ (ط. أبي غدَّة).

(٢) تقدَّمت الإشارةُ إلى ذلك، انظر ص٤٦١.

فالنُسخةُ المرموزُ لها بالرَّمز: (عط) -وهي أَكثرُ هذه النُسخ اعتمادًا لَدَى أبي الحُسين- يَظهَرُ النَّقلُ عنها على نحوٍ مكثَّف أول الكتاب كثيرًا في أَوَّل الكِتاب فقط، ثمَّ يضمحلُّ هذا الرَّمزُ وَيَختفي نهائيًّا[1]، وكذلكَ الحالُ مع النُسخة المرموز لها بالرَّمز: (ق)[2]، ويبدو أنَّ نصَّها منسوجٌ على مِنوال رواية كريمة المروزيَّة لنصِّ الكتاب، أو مُقابَلٌ علَيه[3]، أمَّا النُسخةُ المرموز لها بالرَّمز: (ع)؛ فالنَّقلُ عنها قليلٌ جدًّا، لا يتجاوَزُ خَمسةَ مواضعَ متفرِّقةً في أَوَّل الكتاب[4]، وكذلك الحالُ معَ النُسخة المرموز لها بالرَّمز: (صع)؛ حيثُ نُقلَ الاختلافُ عنها في أربعة مواضعَ فقط[5]، أمَّا النُسخةُ المرموز لها بالرَّمز: (د)؛ فقد نُقل الاختلافُ عنها في ثلاثة مواضعَ مِن آخِر الكتابِ فقط[6].

كلُّ هذا مع احتمال أنْ تكون هذه الرموز موجودًا بعضها في الأصول التي اعتمد عليها اليونيني، واليونيني فيها مجرد ناقل، لا مطلع على الأصل.

[ب]. نُسخ الرَّوافد:

لم يَكتَفِ أبو الحُسين في ضَبطِه لنصِّ كتاب (الجامع) بمُراجعة النُسخ المتاحة ومُقابلتِها

---

(١) ينتهي النَّقلُ لاختلافاتها مع سائر الأُصول نهائيًّا عندَ (باب إمامة العَبدِ والمَولَى)، قَبلَ الحديث رقم: (٦٩٢).

(٢) انظر هوامش الأحاديث بالأرقام: (٥٣٤ و٥٤٣ و٥٦٧ و٦٠٢ و٦١٠ و٦٧٧ و٧٧٣ و٨٣٨ و٨٤١ و٨٥٠ و١٥٤٢ و١٥٥٥ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٧٠ و١٦٧٩ و١٦٨٣ و١٦٩١ و١٦٩٣ و١٧٠٦ و١٧٠٧ و١٧١٦ و١٧٤٢ و١٧٦٨ و١٧٩٢ و١٨١٢ و١٨٢٣ و١٨٢٤ و١٨٤٧ و١٨٥٩ و١٨٦٦ و١٨٨٧ و١٨٨٩ و١٩٥٥ و٢٠٣٩ و٢٢٥٥ و٢٣٢١ و٢٣٥٨ و٢٤٢٥ و٢٤٤١ و٢٤٥٣ و٢٤٩٨ و٢٥٠٤ و٢٦٢٢ و٢٦٦١ و٢٨٦٣ و٢٩٠٦ و٢٩٤٥ و٣٠١٨ و٣٠٨٦)، وما قبلَ الأحاديث بالأرقام: (٨٤٥ و١٥٤٥ و١٥٤٦ و١٦٦٤ و١٨٢١ و٢٤٤٠ و٢٤٤٩ و٢٤٦٤ و٢٦٣٧ و٣٠٨٧).

(٣) انظر التَّعليق على الباب قَبل الحديث بالرَّقم: (٥٤٣).

(٤) انظر هوامش الحديث بالرقمين: (١٠٤ و١١٢)، وما قَبلَ الأحاديث بالأرقام: (٥٩ و٧١ و٧٦).

(٥) انظر هوامش الأحاديث بالأرقام: (٧٤ و١٥٤ و٨٥٥ و١٧٨٦).

(٦) انظر هوامش الأحاديث بالأرقام: (٦٠٨٦ و٧٣٢٣ و٧٤٣٢).

* تنبيه: أَلحَقَ بعضُ الباحثين بهذه الرُّموز حرف: (ح)، مدَّعيًا أنَّها علامةٌ دالَّةٌ على روايةٍ أو نُسخةٍ غير مَعلومةٍ، وليسَ الحالُ كما ادَّعى، وإنَّما هو حرفُ: (خ) الدَّالُّ على نُسخةٍ أُخرى دون تعيينها، وقد تقدَّم ذِكرُه ضمنَ الرُّموز العامَّة، وغايةُ ما فيه أنَّ النَّاسخَ لم ينقطه لشُهرة استخدامه لهذا المدلول، والله أعلم.

معَ نُسختِه، بل قامَ بتَدقيق النَّصِّ ومُراجعتِه أيضًا معَ المصادر والمَراجع المختصَّة بضَبط تفاصيل «الصَّحيحَين» وبيانِ إشكالاتِ نصِّهما، ككتاب (تَقييد المهمَل) لأبي عليٍّ الغَسَّانيِّ، وكتاب (مَشَارق الأنوار) للقاضي عِياض، وكتاب (مطالع الأنوار) لابن قرقول، وغيرِها من المصنَّفات الَّتي سمَّى كثيرًا منها في تضاعيف تعليقاتِه وهوامشِه الَّتي كان يقيِّد فيها الفوائدَ المهمَّة للمُطالعِ؛ فأدَّى به ذلكَ إلى إثراءِ اطِّلاعِه بما تضمَّنته هذه المصادر من نُقولٍ وتَقييداتٍ عن نُسخٍ أُخرى للكتاب لم يقف أبو الحُسين على شيءٍ مِنها، ولم يطَّلع اطِّلاعًا مباشرًا على تفاصيلِ ما فيها من المعلومات القيِّمة.

والمتحصَّل من كلِّ هذا: أنَّ أبا الحُسين قد تسنَّى له مِن خِلالِ جَولتِه التَّحقيقيَّة الفذَّة أن يطَّلع على أهمِّ الرِّوايات المنقُولةِ لكتاب (الجامع) عن أكابر أصحاب الفِرَبريِّ، من طُرقٍ وروايات شتَّى مختلفةٍ متنوِّعةٍ، فقامَ على أساسٍ مِن ذلكَ بجَمع أَشتاتِ هذه الاختلافاتِ في صَعيدٍ عِلميٍّ واحدٍ؛ تَمهيدًا لضَبطٍ أَوسَع وتَدقيقٍ أَشملَ لنصِّ الكتابِ من كلِّ أَطرافِ رواياتِه الأُخرى، وهو جُهدٌ عِلميٌّ لَم يَجد مَن يَحملُ لِواءَه منذُ ذلك الوَقت[1].

والخلاصة التي يصل إليها المُتَتَبِّع لتفاصيل النسخة اليونينية: أنَّها ثمرة جهود متراكمة من جماعات متتابعة من أهل العلم:

١- فهي حصيلة لجهد الإمام الحافظ الأَصيلي الذي نسخ نسخته عن رواية أبي زيد المروزي وضبطها وقابلها عليها، ثمَّ قابلها على رواية الجرجاني، لتقع هذه النسخة فيما بعد بيد الحافظ ابن عبد البر، فيجري فيها قلمه تدقيقًا وتعليقًا، ثم لتقع في يد أبي الحسين فيجعلها أحد أعمدة نسخته.

٢- وحصيلة لجهد الإمام الحافظ أبي ذر الذي بنى نسخته من سماعاته الثلاثة عن شيوخه، وحرَّر نسخته بعد البحث الدقيق، واتَّخذ لذلك رموزًا، اعتمدها أبو الحسين في نسخته.

٣- وحصيلة لجهد الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي الذي حرَّر نسخته من رواية أبي

---

(١) حاوَلَ العلَّامةُ الصَّاغانيُّ ﵀ ضَبطَ أشتاتِ الرِّوايات المختلفة لكتاب (الجامع) عن الإمام البخاريِّ في تفاصيل نُسختِه من الكتاب، تلكَ النُّسخةُ الَّتي لا تقلُّ أهمِّيَّةً -ولا شُهرةً- عن نُسخة أبي الحُسين في الأوساط العلميَّة.

الوقت، ثم اطَّلع على جهد المحدِّثين أبي الحسين الفراء وأبي صادق مرشد في ضبط رواية كريمة، فقابل نسخته على نسختيهما، مميزًا رواية كريمة فيما خالفت فيه بالحمرة.

٤ - وحصيلة لجهد الإمام الحافظ ابن عساكر الذي اعتنى بنسخته من «الصحيح» عناية فائقة منحتها الصدارة في نسخ «الصحيح».

٥ - وحصيلة لجهد الإمام الحافظ أبي سعد السمعاني ومقابلاته.

٦ - ليصب ذلك كله في نسخة الإمام اليُونيني، فيجمع شتات هذه الجهود ويقدِّمها لطلاب العلم ومحبي «الصحيح» مهذَّبة بأبهى حلة.

وخلاصة القول: أنَّ الله جمع لنسخة الإمام اليونيني أمرين:

الأول: الأصول النفيسة التي كانت بين يديه.

والثاني: قوة نظر القائم بالأمر -وهو اليونيني- ومساعديه ومنهم الإمام ابن مالك.

وقبل هذا وذاك توفيق الله عَزَّ وَجَلَّ الذي جنَّبه مسألة التلفيق بين النسخ.

وبهذا **يظهر لنا بجلاء أنَّ نسخته من رواية أبي الوقت غايةٌ في الإتقان**، فمن هاهنا ترسَّخت عنايةُ مَن جاء بعد الإمام اليونيني من طلَّاب العلم بنسخته؛ لأنها صارت في حقيقتها بعد هذه النوبة نسخةً صادرةً عن مَجمَعٍ علمي بأكمله، لا عن شخص منفردٍ.

ثانيًا: المسيرة العلْميَّة والقلميَّة للنُّسخة

[أ]. التَّداوُل العِلميُّ للنُّسخة

حَظِيَت نُسخةُ أبي الحُسين بالقَبُول التَّامِّ والتَّرحيب النَّبيل في الأوساط العِلميَّة منذُ أيَّام حياتِه فهلُمَّ جرًّا؛ فقد قُرِئَت علَيه في عدَّة محافل عِلميَّةٍ في مُدُنٍ شتَّى، فبَعدَ أن استقَرَّ قَرارُ أبي الحُسين إلى الإعلانِ الرَّسميِّ عَن نُسختِه في المَحافل العِلميَّة العامَّة، وتَمَّ له ذلكَ بالتَّوفيقِ لعَقدِ مَجالسَ لإسماعِ النُّسخةِ بينَ يَدَي شَيخِه الإمام النَّحويِّ الفذِّ ابن مالكٍ في مَدينة (دِمشق) بشَهَادة وحُضُور جَمعٍ غَفيرٍ مِن العُلماءِ، وتَحديدًا في شَهر (رَجب) من شُهُور سنةِ سبعينَ وستِّ مئةٍ[1]؛ بادَرَ الطَّلبةُ إلى سَماعِ الكِتابِ منه ونَسخِه عن نُسختِه في كلِّ مَدينةٍ مِن مُدُن الشَّام اللَّواتي كان يدخُلُ إلَيهِنَّ أبو الحُسين، وقد كان هو الآخَرُ حَريصًا علَى تَلبية رَغبة تلامذتِه، مواظبًا علَى تَدوين مَحاضر القراءة والإسماع مُلحقَةً بنُسختِه؛ شاهدَ عيانٍ مصدَّقٍ ودَليلَ إثباتٍ راسخٍ لهم بذلكَ.

وقد سجَّلَت محاضرُ السَّماع تلكَ بتَفاصيلِها الأَماكنَ والتَّواريخَ الَّتي تحرَّكَت في نِطاقِها نُسخةُ أبي الحُسين، ويمتدُّ الإطارُ الزَّمنيُّ متَّسِعًا إلى أَواخرِ أيَّام حياةِ أبي الحُسين[2]، أمَّا الإطارُ الجُغرافيُّ لذلكَ؛ فمُنحَصرٌ في ثلاث مُدُنٍ رَئيسة، وهي[3]:

---

(١) وقع في «الإرشاد» (١/٤٠) أنَّ ذلك كان سنة ستٍّ وسبعين وستِّ مئة، وهو وهم محض لا شكَّ فيه، إذ وفاة ابن مالك سنة اثنتين وسبعين وستِّ مئة، وتنبَّه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله إلى هذا الوهم في مقدمته التعريفية بالنسخة اليونينية، لكنه رجَّح أن يكون الصواب: ست وستين أو سبع وستين، وتبعه على هذا جماعة، وذلك لعدم اطلاعهم على مسرد السماعات آخر النسخة (ألحقناها آخر المجلد السادس).

(٢) الكلامُ منحصرٌ هنا عن نُسخة أبي الحُسين بعَينِها، أمَّا النُّسخ الفُرُوع فما يزَالُ نِطاقُها الزَّمنيُّ في اتِّساعٍ إلى يَوم النَّاس هذا.

(٣) لتفاصيل هذه المجالس انظر مَسرَدَ السَّماعات آخر المجلد السادس.

[١]. مدينةُ بَعلبك:

كان مَسجدُ الحَنابلةِ في مَدينة (بَعلبك) وَقتَ أبي الحُسين[1] مَعقلًا عِلميًّا كَبيرًا يقصدُه طَلبةُ العِلم مِن كلِّ أَنحاءِ المَعمُورة ليَشهَدُوا مَجالسَ العِلم والرِّواية الَّتي كانت تُعقَد فيه، وقد أسمعَ أبو الحُسين وأَقرأ كِتابَ (الجامع) -ضمنَ ما كان يُسمعِه من مصنَّفاتٍ هناكَ- مِن نُسخته أربعَ مرَّاتٍ:

الأُولى: في عدَّة مجالسَ كان آخرها بتاريخ السَّادس والعشرين من شهر (رَمضان)، سنةَ تسعٍ وثَمانينَ وستِّ مئةٍ، وشهد السَّماعَ جَمعٌ غَفيرٌ مِن الطَّلبة، وكان مِن بين الحاضرين ابنُ أبي الحُسين عَبدُ القادر، وقد سجَّل ذلكَ في مَشيختِه[2].

الثَّانية: في عدَّة مجالس كان آخرها بتاريخ الثَّاني والعشرين من شهر (رَمضان)، سنةَ خَمسٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ، وشَهد السَّماعَ جَمعٌ من الطَّلبة.

الثَّالثة: في عدَّة مجالسَ خاصَّةٍ؛ حيثُ قرأَ الكتابَ عليه الحافظُ شَمسُ الدِّين مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بن سَامَةَ بن كَوكَبٍ السَّوَاديُّ[3] لوَحدِه، وكان ذلكَ سنةَ ستٍّ وتِسعين وستِّ مئةٍ.

الرَّابعة: في عدَّة مجالس كان آخرها بتاريخ مُنتصَف شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ سَبعٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ، وقد شهدَ السَّماع ثلاثةٌ مِن طَلبة العِلم فقط.

[٢]. مدينةُ حَمَاة:

عَقَد أبو الحُسين فيها مجالسَ لإقراء الكتاب مرَّتَين في السَّنة نفسها:

---

(١) ما يزالُ هذا المسجد قائمًا إلى يوم النَّاس هذا، انظر مقدمة تحقيق «مشيخة محيي الدِّين اليُونينيِّ»: ص٨٨ هامش (٢)، و«خطط الشَّام»: ٥٨/٦.

(٢) انظر «مشيخة محيي الدِّين اليُونينيِّ»: ص٨٧-٨٨، لكن وقع في المطبوع من المشيخة أنَّ السَّماعَ كان سنةَ سَبعٍ وثَمانين وستِّ مئةٍ، وما أثبتناه هو المدوَّن في محضر السَّماع في آخر النُّسخة اليُونينيَّة كما نقلَه النُّويريُّ في آخر نُسخته.

(٣) وُلد بدمشقَ، سنةَ اثنتَين وستِّين وستِّ مئةٍ، وتوفِّي في القاهرة، سنةَ ثمانٍ وسبع مئةٍ، انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٨١/١٥ (ط. بشَّار عوَّاد) [أرَّخ مَولدَه فقط]، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٥٠١/٤، و«المعجم المختصّ»: ص١٠١ و٢٣٨، و«الوافي بالوَفيات»: ١٩٦/٣، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤٩٧/٣، و«المنهَل الصَّافي»: ١٠٢/١٠.

الأُولى: في عدَّة مجالس كان آخرها نهار يوم الأربعاء الموافق للتَّاسع والعشرين من شهر (رَمضان)، سنةَ إحدى وسَبعين وستِّ مئةٍ، وكان ذلك في الخَانقَاه النُّوريَّة، وشهدَ السَّماعَ جَمعٌ غفيرٌ مِن الطَّلبة.

الثَّانية: في عدَّة مَجالسَ كان آخرها بتاريخ الثَّالث والعشرين مِن شهر (شَوَّال)، من نَفس السَّنة، وكان ذلك في الجانب الشَّرقيِّ من المدينة في الجامع النُّوريِّ[1]، وشهدَ السَّماعَ جَمعٌ غَفيرٌ أيضًا.

[٣]. مدينةُ دِمشق:

عُقِدَ فيها مجالس السماع لأبي الحُسين في مَحفلٍ لإسماع الكِتاب مِن نُسختِه مرَّاتٍ، مرة بين يدي ابن مالك في واحد وسبعين مجلسًا، وذلك سنة ستٍّ وستِّين وست مئة، ومرة ثانية استغرَقَ أربَعين مَجلسًا، كان آخرها يومَ الأحد الموافق للثَّاني عَشرَ مِن شهر (جُمَادَى الأُولى)، سنةَ ثَمانٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ، وكان ذلك بالمدرسة الحَنبَليَّة[2]، وشهدَ السَّماعَ جَمعٌ غَفيرٌ مِن الطَّلبة، وكان من بينِهم ابنُ أبي الحُسين عبدُ القادر وسِبطُه مُحمَّدُ بنُ مُحمَّد بن أبي الفَتح، وخادمه شُجاعُ الدِّين، وقد احتَفَى الطَّلبةُ بهذا السَّماع؛ حيثُ أحضَرُوا له نُسخةَ الحافظ عبد الغنيِّ ونُسخةَ الإمام النَّوويِّ.

وقد استمرَّت حَفاوةُ طَلبة العِلم بنُسخة أبي الحُسين، واتَّسعَت دائرتُها الجُغرافيَّةُ بَعدَ وَفاتِه؛ حيث انتقَلَت النُّسخةُ بَعدَ وفاتِه بسَنواتٍ قَليلةٍ جدًّا بطَريقةٍ ما إلى أرض الكنانة (مصر)[3]، وهناكَ قامَت لها سُوقُ نَسخٍ عِلميَّةٍ علَى أيدي طَلبة العِلم النَّابهين، فكَثُرَت الفُرُوعُ المنقُولة عن نُسخة أبي الحُسين وانتشَرَت، وغطَّت بانتشارِها مجالسَ إسماعِ الكِتاب، وبَسَطَت أجنحتَها

---

(١) نسبة إلى بانيه وباني الخانقاه، وهو السُّلطانُ النَّبيل نُور الدِّين محمود زنكي، وتمَّ بناؤه سنةَ تسعٍ وخَمسين وخمس مئةٍ، انظر «خطط الشَّام»: ٢/٣-٤٣، و٦/٦٠، وانظر «ذيل مرآة الزَّمان»: ٤/١٦٩.

(٢) من أشهَر مَدارس دمشق، أنشأَها الفقيهُ عبدُ الوَهَّاب بنُ عبدِ الواحد بن مُحمَّدٍ الأنصاريُّ، المتوفَّى سنة ستٍّ وثلاثين وخمس مئة، انظر: «مختصر تنبيه الطالب وإرشاد الدارس لأحوال مواضع الفوائد بدمشق كدور القرآن والحديث والمدارس» المطبوع باسم: «الدَّارس في تاريخ المدارس»: ٢/٥٠.

(٣) سيأتي قريبًا -بإذن الله تعالى- البَحث في مُلابسات هذا الانتقال بعد صفحتين.

عليها في عامَّة المحافل العِلميَّة، وقد قُرِئَ الكتابُ اعتمادًا على نُسخة أبي الحُسين أو علَى فُرُوعِها المعتمَدة على أكابر أئمَّة الرِّواية والدِّراية هناكَ كالحافظ أبي الفضل العِراقيِّ، وابن المُلقِّن، والبلقينيِّ[1]، والحافظ ابن حَجرِ العَسقلَانيِّ[2]، وبقي التَّداوُلُ في اتِّساعٍ جيلًا بَعدَ جيلٍ حتَّى غطَّى الخافقَين[3].

---

(١) سُجِّلت محاضر السَّماعات على هؤلاء الحفَّاظ على النُّسخة النُّويريَّة الخامسة (ن)، وقد قُرئت هذه النُّسخة -النُّويريَّة الخامسة- ضمن ما قُرئَت على الحافظ العراقيِّ أكثر مِن عشرين مرَّةً.

(٢) انظر الضَّوء اللَّامع: ٢٨٧/٥، وانظر «هُدى الساري» (ط. المعرفة): ص٢٢٤، وفي هوامش نسخة البصري والقيصري ما يشير إلى اطلاع ابن حجر على النسخة اليونينية وتقييده عليها فائدة، فبعد (**بابٌ** مَنْ أَحْيا أَرْضًا مَواتًا) جاء بهامشهما: قال القاضي عياض في حرف العين المهملة من «المشارق»: في «إحياء الموات»: ويروىٰ عن عَمرو بن عوفٍ. كذا لهم، وعند الأصيلي: ويروىٰ عن عُمرَ وٱبن عوفٍ. بضم العين وفتح الواو للعطف، والأول الصواب، وهو عمرو بن عوف المزني. قلت: وقد ذكرت في «تعليق التعليق» أن إسحاق ابن راهويه أخرج الحديث المذكور في «مسنده» من طريق عَمرو بن عوف المزني، والله أعلم. من اليونينية. اهـ. زاد في نسخة البصري: بخط الحافظ ابن حجر. اهـ.

وجاء في نسخة علي بن محمد بن أحمد بن يوسف الهيثمي الطبناوي (ت: ٨٨٨) من اليونينية -المحفوظة بمكتبة قليج علي، تحت الرقم ٢٦٣- ما لا يدع مجالًا لشكِّ شاكٍّ باطلاع الحافظ ابن حجر على اليونينية؛ إذ ذكر صاحب النسخة في أولها النسخ الثلاث التي بنى عليها نسخته من الصحيح وقابل بها -وهي: فرع البرماوي من اليونينية، ونسخة الحافظ الدمياطي، ونسخة الحافظ اليونيني- ثمَّ قال: «ثمَّ إنَّ نسختي هذه صار الاعتماد عليها، والتصحيح على ما نسب إليها -وإن كان الفضل للنسخ المذكورة عليها أولى- لقراءتي إياها على الإمام أحمد بن علي بن حجر، بطريقة اليونيني، مع الترجيح لصواب الأعاريب والتصحيح...».

أما اطلاع السخاوي عليها وتقييده لبعض الفوائد عليها فسيأتي الإشارة إليه.

(٣) انظر «أعيان العصر»: ١٩٧/٥-١٩٨، و«المصباح المضي» لابن حُديدة: ٣٢٥/٢، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٢٠٨/١، و١٩٠/٣، و١٢٥/٤ و٢٢٦، و«إرشاد السَّاري»: ٤٠/١ و٤٩-٥٠، و«سبل الهدى والرَّشاد»: ١٢٩/٦، و«تاج العروس»: ٣١٥/٥، و١١٦/٢٦ و٢٣٥، و«كشف اللِّثام شرح عُمدة الأحكام»: ٢٠٩/٤ و٣٦٤ و٤٦٠، و٩٥/٧، و«ثبت البَلَويِّ»: ص٢٦٨، و«التنبيه والإشادة»: ص٤٧، و«فهرس الفهارس والأثبات»: ٦٧٧/٢.

[ب]. المَسيرةُ القَلَميَّة للنُّسخة
أَصلًا وفُروعًا

* مَصيرُ النُّسخة:

كان أبو الحُسين شديدَ الحرصِ على كُتبِه ومقتنياتِه العِلميَّة الَّتي حصَّلها بطُول الرِّحلة في طلب العِلم وتتبُّع آثارِه، وكان قد أَودَع تلكَ الثَّروةَ العِلميَّة في خِزانةٍ للكتُب خاصَّةٍ في مسجد الحنابلة بمدينتِه (يُونين)، وكان يحملُ مفتاحَها معَه حيثُما ذَهَب، فلم يكن لأحدٍ أن يطَّلع على شيءٍ من تلك المقتنيات إلَّا بعِلمه وبَعدَ استئذانِه، بل إنَّه كان لا يتوانَى عن إيقاع العُقُوبة المؤلمة بكلِّ مَن يُخطئُ فيُسيءُ التَّصرُّفَ في تعامِله مع مفرداتِ تلكَ الثَّروة[1]، ولا شكَّ أن تكونَ نُسختُه الخاصَّة من كتاب (الجامع) أحَدَ أبرز تلك المحفوظات في الخِزانة.

وكان من المفتَرَض أن يَؤُولَ أمرُ هذه الخِزانة إلى حِفظِ ورعايةِ أمين مِن قِبَل ورثتِه؛ فقد كان عامَّةُ أبنائِه طلبةً للعِلم، وهذا شأنٌ يقضي بالعَجَب حينَ يُعلَم أن نُسخةَ أبي الحُسين من كتاب (الجامع) قد استقرَّت بعدَ وفاتِه بمدَّة قصيرةٍ من الزَّمن في غير مقرِّها المفترَض؛ حيثُ كانت سنةَ خمسَ عشرةَ وسبع مئةٍ -أيْ: بعدَ مُرور أربعَ عشرةَ سنةً على وفاة أبي الحُسين فقط!- في مُتناوَل يد طلبة العِلم بمدينة (القاهرة)، مستقرَّةً بالمدرسة النَّاصريَّة هناكَ، يقرؤُونها على مشايخ الرِّواية بمنطقة القَلعة[2]، وقد بقِيت علَى حالِها ذاكَ مدَّةً مَديدةً من الدَّهر، وهُناكَ اطَّلَع عليها العلَّامةُ النُّويريُّ رحمه الله ونَسَخ عَنها عدَّةَ نُسخٍ من الكتاب[3].

---

(١) انظر «معجم الشُّيوخ الكبير»: ١/٤٤١-٤٤٢.

(٢) كما سجَّل ذلك النُّوَيريُّ وغيرُه على حواشي النُّسخة في غير ما موضعٍ، والمدرسة النَّاصرية هذه بناها الأمير آقبُغا عبدُ الواحد النَّاصريُّ بجوار الجامع الأزهر، وتسمَّى بالمدرسة الآقبُغاويَّة أيضًا، انظر «الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١/٣٩١، و«المواعظ والاعتبار»: ٤/٢٣٢، و«المنهَل الصَّافي»: ٢/٤٨٠، و«الخطط الجديدة» لعلي مبارك: ٢/٩١ و٦/٣.

(٣) كما سجَّل ذلك في آخر النُّسخة الأُولى (و)، الَّتي انتهى من نسخها في المدرسة النَّاصرية بالقاهرة بتاريخ ذي الحجَّة سنةَ عشرين وسبع مئةٍ.

ويبدو أنَّ نُسخةَ أبي الحُسين قد انتقَلَت إلى (القاهرة) بطريقٍ شَرعيٍّ غَيرِ مُريبٍ؛ فلا أحدَ من وَرَثة أبي الحُسين أو مِن ذوي قرابتِه (وعلى رأسهم أخوه قُطبُ الدِّين) استنكر وجودَها هناكَ، ولا طالَب باسترجاعِها، والسَّببُ لذلكَ في تصوُّرنا واردٌ باحتمالَين:

الأوَّل: أن يكونَ ابنُه عبدُ القادرِ قد تصرَّف بهذه النُّسخة، فباعَها لأحَد الأُمراء المصريِّين[١] عندَ دُخولِه إليها، كما فَعَل أبو مَكتومٍ بنُسخة أبيه الحافظ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ؛ فإنَّ الإمامَ الذَّهبيَّ لمَّا تَرجَم لعبد القادر قال: (رَحَل وسمع بمصرَ، وله إلمامٌ بالفنِّ، ومعرفةٌ بالفقه، وجَلَالةٌ ببلَدِه، سمعتُ منه، وبَلَغَني عنه أُمُورٌ، فالله يُصلِحُه وإيَّانا ويُحسِنُ إلَيه)[٢]، فلعلَّ هذا من بين تلك الأُمور الَّتي أَلمَح إلى استنكارِها الذَّهبيُّ، وهذا احتمالٌ لا تَنهَضُ به الأدلَّةُ الكَافية، والله أعلم.

الثَّاني: أن يكونَ أبو الحُسين قد أَوصى بثَروتِه العِلميَّة (مكتبتِه) هِبةً لِتلميذِه وصِهرِه (مُحمَّد بنِ أبي الفَتح) قَيِّمِ النُّسخة والمُؤتمَنِ على حِفظِها[٣]، ويكونَ (ابنُ أبي الفَتح) قد اصطَحَبَها معَه في رِحلتِه إلى (مصرَ)؛ فقَد ذُكر في تَرجمتِه أنَّه قد أَصابَته في أَواخرِ أيَّام حياتِه فاقةٌ وعَوَزٌ؛ فارتَحَل إلى (القُدس) الشَّريف ثمَّ إلى أرض الكِنانة (مصرَ) مُستَرزِقًا، ونَزَل فيها بالمدرسة المَنصُورية المجاوِرة للمدرسة الآقبُغَاويَّة[٤]، ثمَّ ما لَبث أن وافَته المنيَّةُ في المارِسْتَان

---

(١) لعلَّه الأمير (آقبُغا علاءُ الدِّين عبدُ الواحدِ النَّاصريُّ)؛ لِما سيأتي بيانُه قريباً، والله أعلم.

(٢) انظر «المعجم المختصّ»: ص١٤٩.

(٣) كان مقرَّبًا محبَّبًا إلى أبي الحُسين، وكان أبو الحُسين معجَبًا به؛ ويقولُ فيه: (هو جَبلُ عِلمٍ يَمشي)، وقد كانت له مُساهَمةٌ في العَمَل بتَحقيق نُسخة أبي الحُسين؛ فقَد قامَ بنَقل السَّماع المدوَّن على نُسخة الحافظ أبي القاسم ابن عساكر إلى نُسخة أبي الحُسين، كما هو مدوَّنٌ في آخِرها بخطِّه، وكان أَحَدَ شُهُود مَجالس الإسماع للكتاب بين يَدَي شَيخه ابن مالك؛ فهو الَّذي قيَّد مَحضرَ السَّماع على النُّسخة العامَّة للكتاب، انظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ٥٤٠/١٤ (ط. بشَّار عوَّاد) [أرَّخ ولَادتَه فقط]، و«تذكرة الحفَّاظ»: ١٥٠١/٤، و«ذيل العِبر»: ص٢١، و«ذيل تاريخ الإسلام»: ص٩٢، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ٣٢٤/٢، و«المعجم المختصّ»: ص٢٧٢، و«أعيان العصر»: ٥١/٥، و«ذيل طبقات الحنابلة» (ط. العثيمين): ٣٧٢/٤، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١٤٠/٤، و«المقصد الأرشد»: ٤٨٥/٢، و«بغية الوعاة»: ٢٠٧/١.

(٤) انظر «المواعظ والاعتبار»: ٢٢٨/٢، و١٧٦/٣، و٢٢٦/٤، وللمارستان المَنصُوريِّ انظر فيه: ٢٦٨/٤.

الملحَق بها سنةَ تسعٍ وسبع مئةٍ؛ فغَيرُ مُستبعَدٍ أن يَكون الأميرُ (آقبُغا النَّاصريُّ) قد استَغَلَّ حاجةَ (ابن أبي الفَتح) فأَغراه ببَيع نُسَخةِ الكِتاب لَه ليُودِعَها وَقفًا في خِزانةِ المدرسة، فَفَعل، وهذا احتمالٌ أَقوَى في التصوُّر، والله أعلم.

وعلى كلٍّ، فالَّذي يبدو أنَّ النُّسخةَ قد بقِيت في حيِّز التَّداوُل العِلميِّ في المدرسة النَّاصريَّة دَهرًا طَويلًا[1]، إلى أن تعرَّضت للسَّرقة بالإهمال وسُوءِ الإشرافِ عليها؛ فإنَّ الكلامَ عنها في المصادر التَّاريخيَّة معدومٌ تمامًا، ولا يَظهَرُ الكلامُ عن عَينها إلَّا على لسان العلَّامة القَسطلَّانيِّ (المتوفَّى سنةَ ٩٢٣) ﵀، الَّذي اعتمَد نصَّ النُّسخة اليُونينيَّة لكتاب (الجامع) مَتنًا نَسَج عليه شرحَه للكتاب المسمَّى: (إرشاد السَّاري)، وقد أتمَّ عمَلَه في ذلك الشَّرح معتمدًا على نُسخةٍ منقولةٍ عن النُّسخة اليُونينيَّة، ثمَّ اتَّفَق له أن وَقَف على النُّسخة بعَينِها، فقارَن محتواها بنصِّ النُّسخة المعتمدَة أوَّلًا؛ فتبيَّن له إتقانُ النُّسخة المنقولة وضبطُها حتَّى وصَفَها بأنها لعلَّها تفوقُ أَصلَها، ولا يُمكنُ في تصوُّر الباحث أن يكونَ الفَرعُ متفوِّقًا على الأصلِ إلَّا على المعنى الَّذي أَشرَنا إلَيه آنفًا من إرادةِ التَّنسيق التَّامِّ، والخلوِّ من التَّشويش والاضطرابِ، والله أعلم.

ويحدِّثنا العلَّامةُ القَسطَلَّانيُّ ﵀ عن قضيَّة عثورِه على النُّسخة اليُونينيَّة؛ فيذكُر أنَّ الجزءَ الثَّاني من هذه النُّسخةِ (المكوَّنة من جزأين) كان مُتاحًا لطَلَبة العِلم في عَصرِه؛ حيثُ كان مُدرَجًا في مَوقوفات خِزانة الكُتُب المُلحَقة بمدرسة (آقبُغَا آص) الكائنة بسُوَيقة العِزِّيِّ الواقعةِ خارجَ (باب زُوَيلة) بمدينة (القاهرة)[2]، وذَكَر أنَّه قد قرأَ على ظَهر بعض النُّسخ أنَّ (آقبُغا) كان

---

(١) في هوامش نسخة البصري والقيصري ما يدلُّ على اطلاع الحافظ ابن حجر على أصلهم من النسخة اليونينية وتعليقه على هامشها بخطه، انظر هامش معلقات الباب قبل الحديث (٢٣٣٥)، كما تدل الهوامش في النسختين على اطلاع السخاوي عليها أيضًا انظر هوامش الحديثين: (قبل٥٤٩٣) (٥٥٦٨)، وهو المراد بقوله: (شيخنا) في حواشي هذه النسخة، انظر: (٣٩٥٢) (بعد٤٦٩٦) (٥٨٣٠) (٥٨٤٣) (٧٠٨٧) (٧٥٣٧)، مما يعني أن الفترة التي تعرضت فيها للسرقة تقع بين (٨٥٠) وهي أوائل فترة تصدر السخاوي، و(٩١٦) وهي السنة التي اطلع فيها القَسطلَّاني على الجزء الثاني من اليونينية -إن صحَّ ذلك-، كما ذكر في «الإرشاد» (٤١/١).

(٢) هي المدرسة النَّاصرية الآقبُغاويَّة الَّتي تقدَّم الكلامُ عنها ص٥٠٨.

قد بَذَل في تَحصيل هذه النُسخة نحوًا من عشرةِ آلاف دينارٍ، ويذكُر العلَّامةُ القسطلَّانيُّ أنَّه في يوم الاثنين الموافق للثَّالث عشر من شهر (جُمادَى الأُولَى)، سنةَ ستَّ عشرةَ وتسع مئةٍ وَقَف على الجزء الثَّاني هذا، واطَّلَع على محتواه وقارَنَه بنُسختِه مرَّتَين[١]، ثمَّ ذكَر أنَّ الجزءَ الأوَّلَ منه قد وُجدَ يُنادَى علَيه للبَيع في سُوق الكُتُب، وأنَّه قد أُحضِرَ إلَيه، وأنَّه كان قد مرَّ على فَقدِه والبَحث عنه خمسون سنةً[٢].

ثمَّ انتَقلَت هذه النُسخةُ إلى حَوزَة العلَّامة مُحمَّد بن مُحمَّد بن سُلَيمانَ المغربيِّ الرُّوْدَانيِّ (المتوفَّى سنةَ ١٠٩٤)، ومنه إلى حَوزةِ الشَّيخ مُحمَّد أَكرَم بنِ مُحمَّد بن عَبدِ الرَّحمن الهِنديِّ نَزيل مكَّةَ المكرَّمة، ومن هذا الأَخيرِ كان أهلُ العِلم يستَعيرُونَ هذه النُسخةَ للنَّسخ والتَّسميع، كالشَّيخ عبد الله بن سالم البصريِّ وغيرِه[٣].

أما بعد ذلك فالمفهوم -كما يقول الشيخ أحمد شاكر- من التقرير الذي كتبه شيخ الإسلام الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر[٤] في (٢٠ صفر١٣١٣) -وهو المطبوع في

---

(١) انتهى من المقابلة الأُولى بتاريخ العشر الأخير من شهر (المحرَّم)، سنةَ سبعَ عشرةَ وتسع مئةٍ.

(٢) انظر «إرشاد الساري»: ١/٤٠-٤١.

(٣) من الجدير بالتَّنويه أنَّ كلامَ المتأخِّرين في غالبيَّته لم يميِّز بينَ الحديث عن عَين النُسخة اليُونينيَّة والحديث عن النُسخ المنسوخة عنها؛ فاختَلَط على الباحثين شأنهما، وصارَ الكلامُ في عامَّته موجَّهًا إلى النُسخ المنقولة عنها، ويُطلَق عليها اسم (اليُونينيَّة) بقَصد المحتوى، ومن شواهد ذلك قول الكتاني رحمه الله في «فهرس الفهارس» ٢/٦٧٧: اشتهر في كتب المتأخرين أن الشيخ المترجم أدخل النسخة اليونينية للمغرب، وكنا نفهم ونسمع من الناس أنه أدخل الأصل اليونينيَّ بنفسه، ثم تحقَّق أنَّه أدخل بعض فروعه المقابلة على الأصل اليونيني». انتهى. ثمَّ ذكر أنه وقف على هذا الفرع وهو نسخة من نسخ القيصري.

أمَّا معرفةُ مصير نُسخة أبي الحُسين بعَينِها؛ فغيرُ ممكنٍ الآنَ على وجه الدِّقَّة واليقين، وانظر «روايات الجامع الصَّحيح ونُسخه»: ص٦٩٣، والله أعلم.

(٤) هو حسُّونة بن عبد الله النواوي الحنفي الأزهري، فقيه مصري، ولد في نواي (من قرى أسيوط بمصر) سنة (١٢٥٥)، وتعلم في الأزهر، وتولى تدريس العلوم الشرعية في مدرسة الحقوق المصرية، وتنقل في مناصب القضاء، ثم ولي إفتاء الديار المصرية ومشيخة الجامع الأزهر مرتين (١٣١٣ -١٣١٧) و(١٣٢٤ -١٣٢٧) له كتب، منها (سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين -ط). توفي في القاهرة سنة: (١٣٤٣)، أشرف على طباعة «صحيح البخاري». انظر «الأعلام»: ٢/٢٢٩، ومقدمة الطبعة السلطانية من «صحيح البخاري»: ص٣.

مقدمة الطبعة السلطانية - أنَّ أصل اليونيني محفوظ في «الخزانة الملوكية بالآستانة العلية»، وأنه أُرسل إلى مشيخة الأزهر للتصحيح عليه، على يد «صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي».

يقول الشيخ أحمد شاكر: والذي أرجحه أنَّ هذا الأصل أعيد بعد التصحيح عليه إلى مقره في «الخزانة الملوكية بالآستانة العلية»(١).

غيرُ هذا، فإنَّ الخُمُولَ يُلقي بظِلالِه على أخبار هذه النُسخةِ علَى امتدادِ عقودٍ متتابعةٍ من الزَّمن انتهاءً بعَصرنا الرَّاهن، والَّذي أدَّى إلى ذلك -على الرَّغم من شُهرة النُّسخة وذَيعُوعَة شَأنِها في الأَوساط العِلميَّة- كونُها شبهَ المسوَّدة؛ بسبب كثرة الهوامش المقيَّدة بخطِّ أبي الحُسين على حواشيها، الأمرُ الَّذي حَدَا بطلبة العِلم إلى اعتمادِ النُسَخ المُتقنَة المنقولة عنها كنُسخ النُّويريِّ وغيره؛ لخلوِّ هذه النُّسخ من تشويشات التَّصحيحات والإلحاقات، واتِّساق نصِّها وتنظيمِه، والله أعلم.

ويجدر بنا أن نذكِّر بأمرٍ قد سبق أن تعرضنا له بالشرح والبيان، وهو أنَّ الإمامَ اليُونينيَّ قد انتسخ نُسختَين من الكتاب في الآونة الزَّمنيَّة نَفسِها؛ ليتَّخذَ من إحداهُما نُسخةً عامَّةً مخصَّصةً لتَسميع الكتابِ وقراءَتِه في المَحافل العِلميَّة العامَّةِ، ويستأثر بالأُخرى خاصَّةً له؛ مكرَّسةً للبَحث والتَّدقيقِ والضَّبط والمُقابَلة بالنُّسَخ المُتاحة من الكتابِ بكلِّ التَّفاصيل، والله أعلم،

---

(١) انظر مقدمة الشيخ أحمد شاكر التعريفية بالنسخة اليونينية: ص١٥، و«مقدمة الطبعة السلطانية»: ص٢، كذا قال الشيخ رحمه الله، والذي تميل إليه النفس بعد الانتهاء من مقابلة «الصحيح» كاملًا ومراجعة فروعه التي سيأتي وصفها أنَّ النسخة التي وصفت بأصل اليونينية ما هي إلا فرع عبد الله بن سالم البصري، ومما يرجِّح هذا ما جاء في آخر الطبعة السلطانية ١٦٣/٩: في هامش اليونينية بخط الأصل ما نصه: عدد ما فيه من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا. اهـ كذا بهامش نسخة عبد الله بن سالم. انتهى. ويقولُ العلَّامة عبدُ الحيِّ الكتَّانيُّ في «فهرس الفهارس»: ١٩٩/١: (رأَيتُ في المدينة المنوَّرة عندَ الحَكيمِ المُسنِد الشَّيخِ طاهر سُنبُل نُسخةَ عَبدِ الله بن سالمِ البصريِّ بخطِّه مِن الصَّحيح ثُمانيةَ -أي: في ثمانية أجزاء-، وهي نهايةٌ في الصِّحَّة والمُقابَلة والضَّبطِ والخطِّ الواضحِ، وأَخبَرَني أنَّه أحضَرَها إلى الآسِتانة؛ ليصحِّح علَيها النُّسخةُ الأميريَّة الَّتي طُبعَت هناكَ مِن الصَّحيح، وفرَّقَها السُّلطانُ عبدُ الحَميدِ علَى المساجدِ والآفاقِ، وعلَيها ضُبطَت، ولا أدري مِن أَينَ اتَّصلَت بسَلَفِه).

وأنَّ أبا الحُسين رحمه الله قد أَوقَفَ النُّسخةَ اليُونينيَّةَ العامَّةَ بمكتبة جامع الحنابلة في مدينته (بَعلبك)، وكان يصطحبُها معَه لعَقد مجالس إسماع الكتاب في عامَّة المدن الَّتي يقصدُها -أو يُدعَى إلَيها- لذلك، وقد سُجِّلت عليها طِباقُ السَّماعات المختلفة في تلك المُدن، والَّتي امتدَّت أطرافُها الزَّمنيَّةُ من سنة إحدى وسَبعين وستٍّ مئةٍ إلى سنة ثمانٍ وتسعين وستٍّ مئة، واتَّسعَت رُقعتُها الجغرافيَّة لتشملَ مَدينتَي (دمشقَ وحَماةَ) علاوةً على مدينة (بَعلبك)[1].

(١) هذه السَّماعات قد انفرَدَت النُّسخة النُّويريَّة الأُولى (و) بنَقلِها، كما تجده مفصَّلًا في مَسرَد السَّماعات، وقد سبق التنبيه عليه.

ظلال العمادة

إنْ كان مصيرُ نُسخة أبي الحُسين اليُونينيِّ رحمه الله من كتاب (الجامع) لم تصل إلى الباحث المعاصِر بعَينِها إلى الآن، فإنَّ ظلالَها قد أَحاطَت به من كلِّ جهةٍ؛ فقد اعتمَدَ طلبةُ العِلم وأئمَّةُ الرِّواية على نُسخة أبي الحُسين منذ عصرِه وهلمَّ جرًّا؛ فكانوا ينسَخُون عنها النُسخةَ تلوَ الأُخرى، وقد سدَّ ذلكَ الفَراغَ العِلميَّ بفُقدانِها، وشَغَل محلَّه.

وقد عُرفَت النُّسخُ الَّتي نُسخَت عن نُسخة أبي الحُسين باسم: (فُرُوع اليُونينيَّة)، وقد تنوَّعت وتعدَّدت هذه الفُرُوعُ، وانتَشَرت على مَدى شتَّى الأزمان والبلدان، ولعلَّ أشهَر هذه الفُرُوع ما يلي[١]:

[١]. نُسَخ النُّويريِّ:

هو أَحمَدُ بنُ عَبدِ الوَهَّابِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبد الدَّايمِ البَكْريُّ[٢] التَّيميُّ، شِهَابُ الدِّين النُّويريُّ[٣].

---

(١) ذكرنا في هذا الجَرد النُسخ الَّتي عُرفَت بكونِها قد نُقلَت ونُسخَت مباشرةً عن نُسخة أبي الحُسين، وحافظتْ على ذكر فروق النسخ التي أوردها اليونينيُّ في هوامش نسخته، أمَّا النُسخ الفرعيَّة الَّتي نُسخت عن الفروع -كنسخة البقاعيِّ الآتية الذِّكر-، أو لم تحافظ على هوامش اليونينية، أو نقلتْ هوامش اليونينية دون مطابقة المتن لها -كنسخة القرشيِّ الآتية الذِّكر-؛ فغيرُ ممكنٍ إدخالُها في الإحصاء الدَّقيق؛ لكثرتها وانتشارها الواسع، والله أعلم.

(٢) يعودُ نسبُه إلى الخليفة أبي بكرِ الصِّدِّيق رضي الله عنه، كما ساقَه هو بخطِّه في آخر النُسخة الخامسة من اليونينيَّة (ن)، وفي كتابه «نهاية الأرب»، وأورد فيه رؤيا استأنس بها في إثبات نسبه البكري، انظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب» ٢٤٨/٣٠ و٢٨٦/٣٣. (ط. قمحية).

(٣) انظر لترجمته «البداية والنهاية»: ٣٥٩/١٨ (ط. التركي)، و«الطَّالع السَّعيد» للأُدْفُوِيِّ: ص٩٦ (ط. تراثنا)، و«السُّلوك»: ١٧٠/٣، و«المنهل الصَّافي»: ٣٨٢/١، و«الدَّليل الشَّافي»: ٥٨/١، و«المقفَّى الكبير»: ٥٢١/١، و«أعيان العصر»: ٢٨١/١، و«الوافي بالوفيات»: ١١٠/٧، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١٩٧/١، و«الأعلام»: ١٦٥/١، وكتاب «مَنهَج النُّوَيريِّ في كتابه نهاية الأَرَب» للدُّكتور عبدِ الحليم النَّدَويِّ: ص١٥.

أمَّا النُّوَيريُّ؛ فنسبة إلى (النُّوَيرة) وهي إحدى القرى التابعة لمركز أهناسيا في محافظة بني سويف في (مصر).

وُلدَ بمدينة (قُوص) بصَعيد (مصرَ)، في سنةِ سَبعٍ وسَبعين وستِّ مئةٍ[1].

وتوفِّي في (القاهرة)، يومَ الحادي والعِشرين من شهر (رَمضان)، سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وسبع مئةٍ، وهو مِن أبناء الخمسين.

كان جامعًا لشتَّى فُنونِ العِلم والمعرفة، جَميلَ الخطِّ، فقيهًا عالمًا، مؤَرِّخًا أديبًا بارعًا، نَبيلَ القَدر، جَليلَ المَكانةِ.

اعتنَى بسماع «صحيح البخاريِّ» فسمعه على المعمَّر أحمدَ بن أبي طالبٍ الحجَّار (المتوفَّى سنةَ ٧٣٠)[2]، وعلَى سِتِّ الوزَراء وَزيرةَ بنتِ عُمرَ التَّنُوخيَّة (المتوفَّاة سنةَ ٧١٦)[3]؛ بحقِّ سماعِهما للكتابِ مِن ابن الزَّبيديِّ، وذلك في واحد وعشرين مجلسًا متتاليًا، بالمدرسة المنصورية، بخط بين القصرين بالقاهرة المُعِزِّية، كان أولها في يوم الأربعاء الرابع من جمادى الأول سنة خمس عشرة وسبع مئة، وآخرها في يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من الشهر والسنة نفسها[4].

كما اعتنى بكتابة (الجامع) ومقابلته، فقد نَسخ كتاب (الجامع) نَقلًا عن نُسخة أبي الحُسين؛ حتَّى اشتُهر بذلكَ، وكان يتكسَّب قُوتَ عَيشِه مِن ذلكَ النَّسخ، فكان يتأنَّق في ضَبط

---

(١) ضبط تاريخ الولادة النويريُّ نفسه في كتابه: «نهاية الأرب في فنون الأدب» ٢٤٨/٣٠، ٢٥٥/٣١؟ (ط. قمحية).

(٢) انظر لترجمته «ذيل تاريخ الإسلام»: ص٣٤٤، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ١١٨/١، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ١٤٢/١، و«المنهَل الصَّافي»: ٢٤٩/٢، و«ذيل التَّقييد»: ٥٨/٢ (ط. المراد).

(٣) انظر لترجمتها ذيل «تاريخ الإسلام»: ص١٦٦، و«معجم الشُّيوخ الكبير»: ٢٩٢/١، و«الدُّرر الكامنة»: ١٢٩/٢، و«المنهَل الصَّافي»: ٣٨٢/٥، و«ذيل التَّقييد»: ٤٢٢/٣ و٤٥٣ (ط. المراد).

(٤) ستأتي تقييدات مجالس السماع وتاريخها والمقرئ فيها، ولم يذكر النويريُّ سماعًا له من الإمام اليونيني، بل ذكر أنه سمع من نسخة اليونيني التي نقل منها نسخته، انظر النسخة الخامسة الصفحة (٣٩٦ب)، واكتفى في «نهاية الأرب» بقوله: وقد نقلتُ «صحيح البخاريِّ» من أصله مرارًا سبعة، وحرَّرته كما حرَّره، وقابلتُ بأصله، وهو أصل سماعي على الحجَّار ووزيرة. انتهى. ومعلوم أنَّ سماعه كان سنة (٧١٥) أي: بعد وفاة اليونيني بأربع عشرة سنة، وما ذكره في اللوحة الأولى من النسخة الخامسة بأنَّه رواية عن اليونيني فلعلها وجادة -وهو الأقرب والأقوى وهي من طرق التحمل- أو إجازة عنه، خاصةً أو لأهل العصر، وكانت هذه الإجازة شائعة في عصر اليونيني، وممَّن أجاز بها الحجار ووزيرة، كما في مسرد السماعات آخر المجلد السادس.

النُّسخة ويُتقِنُ كتابتَها، فيَكتُبُ في اليوم الواحدِ ثلاث كَراريسَ، فإذا أتمَّ النُّسخةَ باعَها بألف دينارٍ، ثمَّ يَشرَعُ في نَسْخ الأُخرى، وقد كَتَب على هذا المِنوال ثماني نُسَخٍ[1]، نُرجِّح أنَّها لجَودتِها وإتقانِها غَطَّت على النُّسخة اليُونينيَّة الأمِّ، ووازتها في حيِّز التَّداوُل العِلميِّ؛ حيثُ اعتمد أهلُ العِلم وطَلبتُه على نُسخِه المُتقَنة المُجوَّدة تلكَ، نيابةً عن استخدامِ الأصلِ في مَحافلِ التَّسميع والرِّواية[2]، والله أعلم.

والحقيقة أن نَسْخ النُّويري لليونينيَّة كان على صورتين:

الأولى: مثَّلتها نسخته الأولى، حيث نَقَلَ المتنَ من نسخة المقدسيِّ، ونقل فروق الروايات من نسخة اليُونينيِّ.

الثانية: مثَّلتها نسخته الخامسة، حيث نقل المتن والهوامش كاملة من النسخة اليُونينيَّة، ولم يكتف النُّويري بالركون إلى نسخة اليُونينيِّ -مع غاية إتقانها وجودتها- بل قابل على أصلها[3]: نسخة المقدسيِّ، وهي أصل سماعه على الحجَّار وست الوزراء وزيرة.

وتُظهِرُ الموازنةُ بينَ النُّسختَين الأُولى والخامسة أنَّ النُّويريَّ اطَّلَع على نُسخَة أبي الحُسين من الكتاب؛ ونسخة أصله -وهي نسخة المقدسيِّ- فإنَّ الاختلافَ في تفاصيل المتن بينَ النُّسختَين واضحٌ للمُطالِع[4].

بل إنَّ الحواشي التي جاءت في النسخة الخامسة نقلًا عن خط اليُونينيِّ لا وجود لها في

---

(١) ذكر النُّويريُّ -كما مرَّ قبل قليل- أنَّه قد نَسَخ من (الجامع) سبعَ نُسخٍ، انظر «نهاية الأرب»: ٨/٣٢، لكنَّ المؤرِّخين كابن كثير وابن تَغري بَردي وابن حجر اتَّفقُوا على كونِه قد نَسَخ ثماني نُسخٍ، فيبدو أنَّ النُّويريَّ لم يُدرِج في حسابِه حسابَ نُسختِه الأولى التي نقل متنها من نسخة المقدسيِّ، ونقل هوامش اليونينية عليها، وأدرَجَها الباقُون في الحِساب، أو أن الثامنة كانت بعد تصنيفه كتابه: «نهاية الأرب» -الذي ذكر فيه أنه نسخ من اليونينية سبع نسخ- الذي انتهى منه سنة (٧٣١)، قبل وفاته بسنتين.

(٢) ويظهر ذلك واضحًا من حشُود البلاغات ومحاضر السماع الَّتي غصَّت بها حواشي النُّسختَين النُّويريَّتَين الأُولى والخامسة.

(٣) سيأتي تفصيل لذلك في وصف النسخ الخطية ص٥٣٦.

(٤) وسيأتي بيانُ كثيرٍ من أوجه التَّباين والاختلاف بينَ تفاصيل النُّسختَين ص٥٤٩، وانظر الحديث (٥١٩٦) في النسخة الخامسة من نسخ النويري، ووازن ذلك بهامش نسخة القيصري التي سيأتي الحديث عنها ص٥٥٤.

النسخة الأولى(١).

كما أن المُدَقِّق في نسختي النويري من اليونينية يرى التطور الكبير في فهم العلَّامةِ النويري لمنهج العلامة اليونيني في نسخته من «الصحيح» وإدراكه، يتجلى طرفٌ منه في دقة نقل رموز النسخ وإثبات الفروق.

وقد كانَت جَودةُ نَسخ العلَّامة النُّويريِّ للكتاب نابعةً من شَغَفه ووَلَعِه البالِغَين بأصل أبي الحُسين، ومنبثقةً مِن إعجابِه البَليغ بجُهدِه وعَملِه الَّذي تجسَّد في تفاصيل نُسختِه، ويبدو ذلك جليًّا في أثناءِ حديثِه عن هذا الأصل؛ حيثُ كَتَب في آخرِ النُّسخة الخامسة في وصفِه قائلًا: (هو أصلٌ أصيلٌ ... وقد اعتنَى بمُقابلة هذا الأصل -الَّذي نَقلتُ منه وقابَلتُ به- وتَحريرِه وضَبطِه وإتقانِه الشَّيخُ الإمامُ العلَّامةُ شَرَفُ الدِّين أبو الحُسَينِ ... اليُونينيُّ أثابَه الله الجنَّةَ، حتَّى صارَ مَفزعًا يُلجَأُ إليه، وأصلًا يُعتَمَدُ عَلَيه).

ويبدو أنَّ النُّويريَّ كان يقُومُ بنَسخ نُسخةٍ واحدةٍ في كلِّ عامٍ؛ فقد انتَهَى مِن نَسخ النُّسخةِ الأُولى يومَ الخميس الموافق للَيلَتَين بقِيتا من شهر (ذي الحجَّة)، سنةَ عِشرين وسبع مئةٍ، بينما انتَهَى مِن نَسخ النُّسخة الخامسة يومَ السَّبت الموافق للتَّاسع عشر من شهر (جُمادَى) الأُولى، سنةَ خَمسٍ وعشرين وسبع مئةٍ(٢).

[٢]. نُسخةُ الغزُوْليِّ:

هو مُحمَّدُ بن أَحمدَ بنِ صَفِيِّ بن قاسِمٍ الصُّوفيُّ، شَمسُ الدِّين الغزُوليُّ(٣).

وُلدَ في (القاهرة)، في الرَّابع عشرَ من شهر (رَمضان)، سنةَ سَبعٍ وتِسعين وستِّ مئةٍ.

وتوفِّي بها، أوائلَ سنة سَبعٍ وسَبعين وسبع مئةٍ.

---

(١) انظر هوامش الأحاديث: (٤١)(٤٨٢)(٩٣٩)(١٠٨٠)(بعد١٤٤٧)(١٩٠٩)(٢٥٧٠)(٢٥٧٢)(٢٦٤٠)(٢٦٦١)...

(٢) ستأتي تتمة الحديث عنها في الكلام على النسخ المعتمدة في التحقيق ص٥٢٤.

(٣) انظر لترجمته «ذيل التَّقييد»: ٧١/١ (ط. المراد)، و«دُرر العُقُود الفريدة»: ١٧٨/٣ و٣٩٤، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٣١٩/٣، و«إنباء الغُمْر»: ١١٩/١، والغزُوليُّ نسبة إلى صناعة المغازل، ولم نر نقلًا في ضبط الغين، أهي بالفتح أم الضمِّ، وانظر «الضَّوء اللَّامع»: ٢١٧/١١.

كان معرُوفًا بحُسن الخطِّ وجَودتِه، وقد نَسَخ كتابَ (الجامع)[1]، منها نسخة نسخها معتمدًا على نُسخة أبي الحُسين، وقد كانت نُسخةُ الغزُوليِّ هذه موقوفةً ضمنَ محفوظات خزانة الكتب المُلحَقة بالمدرسة التَّنْكزيَّة[2] الواقعة بباب المَحرُوق خارجَ مدينة (القاهرة)، وهناك وَقَف عليها العلَّامةُ القسطَلَّانيُّ، واعتمدَها أصلًا بَنى علَيه شَرحَه لكتاب (الجامع)، مُحتفيًا بها قائلًا في وصفِها: (ولَقد وَقَفتُ على فُرُوعٍ مُقابَلةٍ عَلَى هذا الأَصلِ الأَصيلِ، فرَأيتُ مِن أَجلِّها الفَرعَ الجَليلَ الَّذي لعلَّه فاقَ أَصلَه، وهو الفَرعُ المَنسُوبُ للإمام المحدِّث شَمسِ الدِّين مُحمَّد بن أَحمدَ الغزُوليِّ، وَقفَ التَّنكَزيَّة بباب المَحروقِ خارجَ القاهرة، المقابَل على فَرعَي وَقفِ مَدرسة الحاجِّ مالكٍ، وأَصلِ اليُونينيِّ المذكور غَيرَ مرَّةٍ، بحيث أنَّه لم يغادِر منه شيئًا كما قيل).

ولقد وقفنا -بحمد الله- على قطعة من هذه النسخة التي نسخ منها العلَّامة القسطلَّاني متن شرحه[3]، وهي تضمُّ الجزء الثالث من الكتاب، وتشمل الأحاديث: (٢٠٣٨) إلى: (٣٠٣٥).

---

(١) الغزُولي رحمه الله امتهن نسْخ «الصحيح»، وله في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم (٢٤١) بتركيا نسخة كاملة من رواية أبي ذر بخط يده، تَقَعُ في خمس مئةٍ وخمس وسَبعين ورقةً، وقد انتهَى الغزُوليُّ منها سنةَ إحدى وستين وسَبع مئةٍ، وقطعة من نسخة أخرى محفُوظة بدار الكُتُب المصريَّة، تحت رقم (٨٥ حديث)، تَقَعُ في مئةٍ وسَبعٍ وسَبعين ورقةً، وقد انتهَى الغزُوليُّ منها سنةَ خمسٍ وثلاثين وسَبع مئةٍ، وما تفضَّل به أحد الأفاضل من أنَّ هذه القطعة النِّصفُ الثَّاني من نُسخة الغزُوليِّ من اليونينية وَهْم لا أساس له فتنبه، قارن بـ«روايات الجامع الصَّحيح ونُسخه»: ص٦٩٦، نقلًا عن «فهرسة الكتب العربيَّة الموجودة بالكُتُبخانة الخِديويَّة»: ٣٠٢/١.

(٢) نسبة إلى بانيها الأمير (تنكز الحُسَاميِّ سَيف الدِّين النَّاصريِّ)، وله أكثر من مدرسة في دمشق والقدس الشَّريف، انظر لترجمته «الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٥٢٠/١، و«المنهَل الصَّافي»: ١٥٦/٤، وانظر «الدَّارس»: ٩١/١، و«الأنس الجليل»: ٣٥/٢.

(٣) هي قطعة في (١٦٤) لوحة محفوظة الآن في مكتبة الإسكندرية، وعليها وقف مؤرخ سنة (١١٤٢) على جامع لاجين السَّيفي من قِبَل آمنة بنت حسن آغا جمليان كان، وهذه القطعة هي جزء ممَّا وقف عليه القَسطلَّاني؛ إذ قيَّد بخطه في آخرها: الحمد لله، أنهاهُ كتابةً -يقصدُ نقلًا منها- لأجل الشرحِ الذي جمعه أحمد بن القَسطلَّاني في ربيع الأول سنة ٩٠٩.

بقي أن نشير إلى أنَّ السِّمة العامة لشرح القَسطلَّاني التزامه بمتن اليونينية، لكنه أخلَّ في بعض المواضع بذلك. انظر على سبيل المثال: الحديث (٧٠٨٧).

وتُظهِرُ مُراقبة تفاصيل نُسخة الغزُولي مَتنًا وحواشي ورموزًا أنَّه نَسَخ نُسختَه عن النُّسخة اليُونينيَّة العامَّة الَّتي كانت موقوفةً بالمدرسة النَّاصرية الآقبُغَاويَّة؛ لاتِّفاقِها شبه التَّامِّ في كلِّ ذلكَ معَ النُّسخة النُويريَّة الأُولى[1].

[٣]. نُسخةُ ابنِ السَّرَّاج:

هو أَبُو بَكر بنُ أَحمَدَ بن أبي الفَتحِ بنِ إِدرِيسَ بن سَامَةَ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ الصُّوفيُّ، عمادُ الدِّين ابن السَّرَّاج[2].

ولد في الشَّام، سنةَ خمس وسبع مئةٍ.

وتوفِّي بها، في شوَّال، سنةَ اثنتَين وثمانين وسبع مئةٍ.

سمع على الحجَّار والمزِّي «صحيحَ البخاريِّ»، وكان يقرئه كثيرًا بجامع دمشق في رمضان في سنين كثيرة، ويجتمع الجمُّ الغفيرُ من الطَّلبة لذلك، وكان فقيهًا فاضلًا، وكان معروفًا بجَودة الخطِّ، قال الذَّهبيُّ: (نَسَخَ جَماعةَ كُتُبٍ)، وكان كتاب (الجامع) من بين أهمِّ تلك الكتُب الَّتي نَسخَها وأبرزها.

يقولُ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيُّ عنه: (قارئُ الحَديثِ بجامع دِمشقَ الأَعظمِ، وَهُوَ الَّذِي أَتقَنَ نُسْخَة «صَحِيح البُخَارِيِّ» وَقفَ الجَامِع وَأَحكَمَ، حَتَّى صَارَت عُمْدَةً يُعْتَمدُ عَلَيْهَا، وأُمَّا فِي القِرَاءَة وَالسَّمَاع وَالنَّقْل يُرجَع إِلَيها، وكان مِن خَوَاصِّ أصحاب المزِّيِّ البارِعين)[3].

ولم يتَسَنَّ لنا الوقوفُ المُباشرُ على هذه النُّسخة الجَليلة، إلَّا أنَّنا اطَّلَعنا على نُسخةٍ ذَكَرَ ناسخها أنَّها نُقلَت بحَذَافيرِها عن نُسخة ابن السَّرَّاج، وقُوبلتْ عليها، وهي نُسخةُ أبي الخَيرِ إِسماعيلَ بن عَليٍّ بن مُحمَّدٍ البِقَاعيِّ النَّاسخِ (المتوفَّى سنةَ ٨٠٦)[4]، وقد جاءَ في آخِرِ نُسخة

---

(١) انظر ضبط الأحاديث: (٢٠٨٧) (٢٠٩١) (٢٠٩٤) (بعد٢٠٩٦) (٢٠٩٧) ... ومحصَّل الكلام أنَّ النسخة النويرية الخامسة يبقى لها موقع الصدارة، ولو وقع عليها القسطلَّانيُّ لقال فيها فوق ما قال في نسخة الغزُولي.

(٢) انظر لترجمته «المعجم المختصُّ»: ص٣٠٤، و«ذيل التقييد»: ٣٥٩/٣ (ط. المراد)، و«الدُّرر الكامنة» (ط. الجيل): ٤٣٧/١، و«إنباء الغُمْر»: ٢٢٢/١، و«الدَّليل الشَّافي»: ٨١٤/٢.

(٣) انظر «الرَّد الوافر»: ص١٣٤.

(٤) كذا ترجح لدينا أن يكون كاتب هذه العبارة التي في هامش آخر النسخة هو البقاعي نفسه ناسخ النسخة، وسيأتي تفصيل ذلك، مع العلم أنَّ البقاعي هو مَن أَكْمَل السَّقط في النسخة النويرية الخامسة، كما سيأتي في =

البِقَاعيّ نَقلًا عن نُسخة ابن السَّرَّاج ما يدلُّ بشَكلٍ قاطعٍ على أنَّه كان قد نَسَخ نُسختَه عن النُّسخة اليُونينيَّة[1]، وتُظهِرُ تفاصيلُ النُّسخة -مِن حيثُ المتن والحواشي والرُّموز- أنَّها منسُوخةٌ عن النُّسخة اليُونينيَّة؛ وتتفق في كلٍّ ذلكَ معَ النُّسخة النُّويريَّة الخامسة، والله أعلم.

[٤]. نُسخةُ البَصْريِّ:

هو عَبدُ الله بن سالِم بن مُحمَّد بن سالِم بن عِيسَى البصريُّ الأصل، جَمَالُ الدِّين المكِّيُّ الشَّافعيُّ[2].

وُلد بمكَّة المكرَّمة، يومَ الأربعاء الموافق للرَّابع من شهر (شَعبان)، سنةَ ثمانٍ وأربَعينَ بعدَ الألف.

= وصف النسخ الخطية ص٥٣٩، فهل كان بين يدي البقاعي نسختا النويري وابن السراج، أم أنَّ اطلاعه على نسخة النويري جاء متأخرًا؟ هذا ما لا نستطيع الجزم به، وانظر لترجمة البقاعي «دُرر العُقُود الفريدة»: ١/٤٠٨، و«المَجمَع المؤسِّس»: ٣/٩٠، و«إنباء الغُمْر»: ٢/٢٧٣، و«الضَّوء اللَّامع»: ٢/٣٠٣، وقد أثنى المؤرِّخ ابن حجِّي على نُسختِه هذه فقال في «تاريخه» ٢/٥٩٣: (وكتب من «صحيح البخاري» نسخةً في مجلد معدومة النظير، أُخرجت من الحريق وقد لَسَع ظاهرها وورقات يسيرة فيها، بِيْعت بعد موته بخمسمئة أو ستمئة فضة، ولم تُصْلَح ويُكتَب بدلَ ما احترق منها). ونقل نحوه الحافظُ ابنُ حَجَر في «إنباء الغُمْر»: ١/٢٩٥، وكان البِقاعيُّ قد انتهَى مِن نَسخ نُسختِه في المدرسة الأمينيَّة جوارَ الجامع الأُمويِّ بمدينة (دمشق)، وذلك يومَ الجمعة الموافق لثمانٍ خَلَون من شهر (رَبيعٍ الأوَّل)، سنةَ ثَمانِ مئةٍ. والناظر في صورة هذا الأصل ص٥٩٥ الذي وصل إلينا يرى أثر الحريق ظاهرًا على هوامش النسخة كما وصف ابن حجر رحمه الله.

(١) نَقَل في آخرِها ملخَّصًا لشَرح رُمُوز اليونينيَّة المتعلِّقة بالأُصُول الأربعة وملحقاتها، وتوضيحًا لمعنى المكتوب فيها بالمداد الأحمر، وهو مُحتوى الفَرخة الَّتي أَلحَقَها أبو الحُسين بنُسختِه لذلك الغَرَض، وقال في آخرِ التَّلخيص: (وما عَدَا ذلكَ مِن الرُّمُوز المرقُومة في هذه النُّسخة؛ لم أَجد ما يدلُّ عليها، لكنَّني نَقلتُها كما رأيتُها، فليُعلَم ذلك. نقلتُه من خطِّ عماد الدِّين ابن السَّرَّاج كهَيئتِه من نُسخة الجامع)، ونبَّه بالهامش أن الكتابة بالأزرق من اصطلاح البقاعي في نسخته، وليست في الأصل المنقول منه، على أنَّ الجَديرَ بالمُلَاحظة أنَّ نُسخةَ أبي الحُسين كانَت -يَومَ أن نشأَ ابنُ السَّرَّاج ونَسَخ نُسختَه- قد استقرَّ بها القَرارُ في (القاهرة) كما تقدَّم بيانُه ص٥٠٩، فيبدو أنَّه قد نَسَخَ نُسختَه عن فَرعٍ مُعتَمَدٍ مِن فُرُوع النُّسخة اليُونينيَّة؛ فقَد أَدرَك جماعةً مِن أعيان تلامذة أبي الحُسين في (دمشق) وعلى رأسهم الحافظ المزِّيُّ، ولم يُذكَر في ترجمتِه أنَّه قد رَحل أو دَخَل إلى (مصر)، فالله أعلم.

(٢) انظر لترجمته «عجائب الآثار»: ١/١٥١، و«النَّفس اليماني»: ص٧٨، و«هدية العارفين»: ١/٤٨٠، و«فهرس الفهارس والأثبات»: ١/١٩٣، و«الأعلام»: ٤/٨٨.

وتوفِّيَ بها، يومَ الاثنَين الموافق للرَّابع من شهر (رَجَب)، سنةَ أَربعٍ وثلاثين ومئةٍ بعدَ الألف.

ثقةٌ ثَبتٌ، إمامٌ حجَّةٌ، جمَّاعٌ لشتَّى أصناف العُلُوم، متَّفقٌ عَلَيه، انتَهَت إلَيه رياسة العِلم درايةً وروايةً في أرض الحجاز، حتَّى لُقِّب بأمير المؤمنين في الحديثِ؛ جَريًا علَى سَنَن أئمَّة هذا الشَّأن الكِبار جِيلًا بَعدَ جِيلٍ.

قال عنه الشيخ العلامة أحمد بن محمد بن سعيد المدني رحمه الله (ت:١١٩٠): (أمير حديث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، إمام الحرمين، وضياء المسجدين، العالم، التقي، الشيخ عبد الله البصري المكي)[١].

اعتنَى بضَبط الكُتُب الأُصول وتصحيحها، يقولُ تلميذُه العلَّامةُ ابنُ عَقِيلة رحمه الله (ت: ١١٥٠): (تفرَّد في مكَّة بإقراءِ جَميعِ «الكُتُب السِّتَّة»، فكثُرَت النُّسَخُ بإقرائِه، وانتَشَرَت بأَيدي النَّاس بكِتابتِهم واستِكتابِه لها، وشَرَح البُخاريَّ ... وأَقرأَ «الموطَّأ» وغيرَه، وانتَهَت الرِّياسةُ في ذلكَ إلَيه)[٢].

ويقول العلَّامة ولي الدين الدِّهلوي رحمه الله (ت:١١٧٦): (كانَ حافظَ الحديثِ في عصرِه، قامَ بتصحيحِ «الكتبِ الستةِ»، واستَخْرَج من النسخةِ اليونينية نسخةً فرعيةً أجودَ من الأصل)[٣]. كذا قال رحمه الله.

ويقولُ العلَّامةُ عبدُ الرَّحمن الأَهدَلُ رحمه الله (ت:١٢٥٠): (الشيخ، العلَّامة، المحدِّث، عبد الله ابن سالم البصري المكي، قارئ «صحيح البخاري» في جوف الكعبة المشرفة، له شرح على «صحيح البخاري» عزَّ أن يَلقى في الشروح له مثال، لكن ضاق به الوقت عن إكماله سماه: (ضياء الساري) ... ومِن مَناقبِه تصحيحُهُ للكُتُب السِّتَّة؛ حتَّى صارَت نُسختُه يُرجَعُ إلَيها مِن جَميع الأَقطارِ، ومِن أَعظَمِها «صحيحُ البُخاريِّ»؛ الَّذي وُجدَ فيه ما في اليُونينيَّة وزِيادةٌ، أَخَذَ في

(١) «فيض الجواد بعلو الإسناد»: ل ٤.

(٢) انظر «فهرس الفهارس والأثبات»: ١/١٩٧.

(٣) انظر «إتحاف النبيه»: ص١٠٥.

كِتابتِه وتصحيحِه نَحوًا مِن عشرين سنةً)[1].

والدَّارس لنسخةِ البصري تتَّضح له معالم مهمة:

أولها: أنَّ الحافظ عبد الله بن سالم البصري كان بين يديه النسخة اليُونينيَّة جزمًا، فهو ينقل في نسخته نوعين من الهوامش مميزًا بينها، فتارة يقول: حاشية بخط اليُونينيِّ[2]، وتارة يطلق فيقول: بهامش اليُونينيَّة، وينقل بدقة خلاف الضبط بين ما في اليُونينيَّة وغيرها[3]، بل ينقل للباحث تفاصيل ما جرى على اليُونينيَّة من تعديل بتوجيه اليُونينيِّ[4]، وما تُوهِمُهُ اليُونينيَّة من قراءةٍ للنَّص والاحتمالاتِ في ذلك[5].

وجاء في خاتمتها: (نقله محمد بن عبد المجيد في مدة آخرها يوم الأحد ثامن عشري شهر رمضان المعظم سنة تسع وستِّين وست مئة)، وهذا التاريخ قريب من تاريخ نقل محمد بن عبد المجيد للسماعات كما في النسخة الأولى والخامسة من نسخ النويريِّ[6]، فالله أعلم.

ثانيها: أنَّ الحافظ عبد الله البصري قامَ بزيادة عَمَلٍ وتَحقيقٍ علَى عَمَل أبي الحُسين في نُسختِه، فراجَعَ نُسختَه على عدَّة فُرُوعٍ من فُرُوع اليُونينيَّة، علاوةً على ضَبط ما جاءَ في أصلِها بحذَافيرِه، وهما فرعان عنها على الأقل، يشير لأحدهما بقوله: (الفرع المكي)[7] ويطلق الثاني بلا قيد فيقول: (في الفرع)[8]، هذان الفرعان يستعين بهما البصريُّ رحمه الله في المواضع المُشْكِلة، كما يستعين بنُسخٍ من البخاري لا علاقة لها باليُونينيَّة، وينقل ما فيهما من خلاف

---

(١) انظر «النَّفس اليماني»: ص٦٨ - ٧٩، ووازن هذا بما في كتاب العربي الدائز الفرياطي عن «الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي»: ص١٩٢.

(٢) انظر هوامش الأحاديث: (٤١)(٤٨٢)(٩٣٩)(١٠٨٠)(بعد١٤٤٧)(١٩٠٩)(٢٠٧٢)(٢٤٨٨)(٢٥٧٠)(٢٥٧٢).

(٣) انظر هوامش الأحاديث: (٤٦)(٩٤٨)(١١٧٦)(١٥٥٨)(٣٦٥٧)...

(٤) انظر هوامش الأحاديث: (١٨١٩)(بعد: ٢٤٩٤)(٢٧٣٣)(٢٩٤٢)(٤٥٥٠)(قبل٤٧٠٧)(٤٧٢٧)(٦٨٣٠).

(٥) انظر هوامش الأحاديث: (٢٥٤٥)(بعد: ٢٤٩٤)(٤٦٥٠)(٤٧١٧)(قبل٦٢٤١)(٧١٤١).

(٦) نقول هذا لأن تاريخ نسخ محمد بن عبد المجيد لنسخته لم ينقله النويري رحمه الله في نسختيه.

(٧) انظر هوامش الأحاديث: (٢٢٧٦)(٢٦١٨)(٢٨٥٦)(٢٩٠٥)(٣٣٦١)...

(٨) انظر هوامش الأحاديث: (قبل٥٩) (١٧٨) (٦٣٢) (٧٣٣) (٧٥٣) ... ويحتمل أن يكون هذا هو الفرع المكيُّ ذاته، لكنه يقتصر على تسميته بـ«الفرع» أحيانًا.

لأصل اليُونينيِّ[1].

الثالث: مما يُميِّز هذه النسخة أيضًا أنَّ نسخة اليُونينيَّة التي نُسخت عنها مرَّت على يد الحافظ السخاوي، فعلَّق عليها في مواضع منها، نقلًا عن شيخه ابن حجر رحمه الله، ونقل هذه التعليقات الحافظ البصري في نسخته[2].

الرابع: أنَّ الحافظ البصري استعان على فهم رموز اليُونينيَّة ومنهج اليُونينيِّ فيها بالشُّروح المهمَّة للكتاب كـ«فَتح الباري» لابن حجر و«إرشاد السَّاري» للقَسطَلَّانيِّ، ونَقَل فوائدَ كثيرةً منهما إلى هوامشِ نُسختِه ممَّا أدَّى إلى ثَراء حَواشي نُسختِه واتِّساعِها عمَّا احتَوَته اليُونينيَّة، حتَّى صارَت نُسختُه نُسخةً معدَّلةً ومطوَّرةً مِن النَّاحية العِلميَّة عن نُسخة أبي الحُسين.

أما المسيرة القلمية لنسخة البصري فيقول العلَّامةُ صدِّيق حسن خان (ت:١٣٠٧) عنها: قال السَّيِّد آزَادُ (ت:١١٩٤) في «تَسلية الفُؤاد»: والنُّسخةُ الَّتي نَسَخَها الشَّيخُ بيدِهِ الشَّريفةِ[3] -وهي أَصلُ الأُصول للنُّسخ الشَّائعة في الآفاقِ- رأَيتُها عندَ مولانا مُحمَّد أسعَد الحَنَفيِّ المكِّيِّ (المتوفى بعد١١٨٠)، مِن تَلامذةِ الشَّيخ تاج الدِّين المكِّيِّ ببَلدة آركَات؛ أَخَذَها الشَّيخُ عن وَلَد المصنِّف بالاشتراءِ، فقلتُ للشَّيخ مُحمَّد أسعَد: هذه النُّسخةُ المبارَكةُ حقُّها أن تَكونَ في الحَرَمَين المكرَّمَين، ولا يَنبَغي أن تُنقَلَ مِنها إلى مَواضعَ أُخرى، سيَّما إلى الدِّيار الشَّاسِعة! فقال الشَّيخُ: هذا الكلامُ حَقٌّ، ولكنْ ما فارَقتُها لفَرطِ محبَّتي إيَّاها! ثمَّ أَرسَلَ الشَّيخُ كُتُبَه مِن آركات إلى أُورنَق آباد احتياطًا؛ لِما رأَى مِن هَيَجان الفتنةِ بتلكَ البلاد، فوَصَلَت النُّسخةُ إلى أُورنَق آباد، وهي موجُودةٌ بها الآن، حفظَها الله تعالى[4].

---

(١) انظر هوامش الأحاديث: (٧) (١٥٦٠) (بعد١٩٤٤) (٢٧٠٨) (٢٧٣٢) (٣٠٧١) (٣٢٤٤) (٦٦٣٣) (٧٣٥٣).

(٢) انظر هوامش الأحاديث: (قبل٥٤٩٣) (٥٥٦٨)، وهو القائل: (قاله شيخنا) في حواشي هذه النسخة، انظر: (٣٩٥٢) (بعد٤٦٩٦) (٥٨٣٠) (٥٨٤٣) (٧٠٨٧) (٧٥٣٧)، بل إن في هامش نسختي البصري والقيصري ما يشير إلى اطلاع ابن حجر على النسخة اليونينية كما سبق بيانه في مبحث التداول العلمي للنسخة اليونينية ص٥٠٨.

(٣) هكذا قال رحمه الله أنها بخط يده، وما وقع بأيدينا -ممَّا عليه تملك الشيخ محمد أسعد الآتي ذكره- ليست بخط يده.

(٤) انظر: «الحطَّة في ذِكر الصِّحاح السِّتَّة»: ص٣٥٠-٣٥١.

أما مآلها بعد ذلك فقد استقرت في مكتبة يوسف آغا بمدينة قونية التركية، وحصلنا على صورة منها اعتمدناها في تحقيقنا للصحيح، وسيأتي الحديث عن تفاصيلها[1].

أما ما ذكره العلَّامة عبدُ الحيِّ الكتَّانيُّ (ت:١٣٨٢) في «فهرس الفهارس» (١/١٩٩): (رأيتُ في المدينة المنوَّرة عندَ الحَكيمِ المُسنِدِ الشَّيخِ طاهر سُنبُل (ت:١٣٤٣) نُسخةَ عَبدِ الله ابن سالمٍ البصريِّ بخطِّه مِن «الصَّحيح» ثُمانيةً -أي: في أجزاءٍ ثمانية-، وهي نهايةٌ في الصِّحَّة والمُقابَلة والضَّبطِ والخطِّ الواضحِ)، فكلامه هذا عن فرع من فروع نسخة الحافظ عبد الله بن سالم البصري ﵀؛ إذ نسخة البصري التي بين أيدينا ليست ثُمانية، وإنَّما في مجلد واحد.

ومن اللطيف في الأمر أنَّ الشيخ طاهر سنبل ﵀ -صاحب الفرع المشار إليه- لم تطب نفسه أن تغادره نسخةُ البصري، فسافر بها إلى الآستانة وحضر المقابلات عليها ثمَّ عاد بها، ورأى الشيخ عبد الحي عنده لما زاره في المدينة في حجته سنة (١٣٢٤) هذه النسخة، ومعلوم أنَّ مكتبة الشيخ طاهر غرقت في السيل الذي اجتاح المدينة بعد وفاته، إذ كانت في الغرفة التحتية، كما أخبر بذلك أحد أحفاده وهو الشيخ أحمد عاشور، وعليه فإنَّ مصير هذا الفرع الثُّماني ممَّا نجهله الآن.

[٥]. نُسخة القَيْصَريِّ:

هو إبراهِيمُ بنُ عَليٍّ القَيصَريُّ المكِّيُّ الحَنَفيُّ[2].

انتهَى مِن نَسخِ نُسختِه في (مكَّة) المكرَّمة، تجاه الكعبة المعظَّمة، صُبحَ يومِ الجُمُعة الموافقِ للخامسَ عَشرَ من شهر (ربيعٍ) الآخِر، سنةَ سَبعَ عشرةَ ومئةٍ بَعدَ الألف، وكان قد نَسخَها بتكليفٍ من خَطيب الحَرَم المكِّيِّ القاضي (عبد الله أَفَنْدي المُلَقَّب بالماهر)[2].

وجاءت في جزءين، بخط مشرقي نقي[3].

وقد كان العلَّامةُ أبو العبَّاس أَحمدُ بنُ مُحمَّد بن ناصرٍ الدَّرْعيُّ (المتوفَّى سنةَ ١١٢٩) قد

(١) انظر ص٥٥٢.

(٢) لم نجد له ترجمةً.

(٣) كما وصفها بذلك العلَّامة الكتاني في «فهرس الفهارس»: ٦٧٨/٢.

اقتَنَى هذه النُّسخةَ واشتَراها بثمانين دينارًا ذَهبًا أثناءَ رِحلتِه إلى (مكَّة) المكرَّمة، وحمَلَها معَه إلى دياره المغربيَّة؛ فكان بذلكَ أوَّلَ مَن أَدخَلَ النُّسخةَ اليُونينيَّة إلى المغرب.

وقد اطَّلعنا على نسخة تتفق مع ما ذُكر في وصف هذه النسخة من كل الجهات عدا ما ذكره الكتَّانيُّ من أنَّ نُسخةَ القيصريِّ الَّتي أدخَلَها ابن ناصر الدِّرعيُّ إلى المغرب مكتوبٌ عليها تملُّكُه لها[1].

والَّذي يتتبَّع تفاصيلَ هذه النُّسخة ويقارنها بنُسخة العلَّامة عبد الله بن سالم البصريِّ يكاد يصل إلى قناعة بأنَّهما قد نُسختا مِن نُسخةٍ واحدةٍ بعَينِها[2]؛ فإنَّهما متَّفقتان -تقريبًا- في كلِّ ذلك اتِّفاقًا شبه تامٍّ، حتى في ما زاد فيهما على اليُونينيَّة، مِن مقابلة على نسخ فرعيةٍ[3] أو تنبيهات وتعليقات توضيحية[4]، وهما متَّفقتان من حيث المتن والهوامش والرُّموز مع النُّسخة النُّويريَّة الأُولى، ممَّا يدلُّ على كونِهما نُسختا من أصل واحد[5]، والله أعلم.

وبالمُوازنة بين نسخة القيصري هذه ونسخة العلَّامة البصريِّ رحمه الله[6] نجد فوق ما ذكر اتفاقًا في الهوامش الدَّالة على المقابلة على عدة فروع غير اليُونينيَّة، ومقابلة النسخة على شروح «الصحيح» كـ«الفتح» و«الإرشاد»، فهل يعني هذا أنَّها مأخوذة عن نسخة البصري؟

---

(١) انظر «فهرس الفهارس والأثبات»: ٢/٦٧٧-٦٧٨، والنُّسخةُ الَّتي اطَّلعنا عليها واعتمدناها في نَشرتنا بخطِّ القيصريِّ مملوكةٌ لشخصٍ اسمه: (عبد الرَّحيم الشَّهير بمحمود أَفَندي زَادَه)، فلعلَّ القيصريَّ كان يتكسَّب من نَسخ الكتاب، فنَسَخ أكثرَ مِن نُسخةٍ في السَّنة نَفسها، والله أعلم.

(٢) انظر تفردهما في نقل فروق الروايات في هوامش الأحاديث: (٥) (٢٧) (٣٩) (٤٩) (قبل ٥١) (قبل ٥٤) (٦٠)...، وانظر اتفاقهما على ضبطٍ مُخالف لما في غيرهما في هوامش الأحاديث: (٢) (٢٣) (٣٤) (بعد٥٨) (٥٩)...

وانظر اتفاقهما على ضبطِ متن اليونينية بخلاف ما في فرع النويرية الخامس في هوامش الأحاديث: (٦٣) (٧١) (٧٨) (٧٩) (٨٦)...

(٣) انظر هوامش الأحاديث السابق ذكرها في نسخة البصري ص٥٢٣، الهامش (٧).

(٤) منها اطلاع ابن حجر على الأصل المنقول منه، وتعليق السخاوي على مواضع منها كما سبق بيانه في نسخة البصري.

(٥) انظر هوامش الأحاديث: (٤) (٥) (بعد٥٨) (٩٥) (٩٨) (١١٢) (١٢٢) (١٢٨) (١٣٤) (١٣٨) (١٤٥)...

(٦) من خلال النسخة السلطانية التي اعتمدت على نسخة البصري اعتمادًا شبه تام، بحيث يمكن اعتبارها صورة عنها، والنسخة التي عليها خط سالم البصري السابقة الذكر ص٥٢١.

ما نجزم به أنَّ نسخة القيصري لم تنسخ عن نسخة البصري كأصل، وإنَّما نسخت عن اليُونينيَّة؛ وذلك لعدة فروق وزيادات تدلُّ على ذلك[1]، لكن ربما تمت مراجعتها ومقابلتها على نسخة البصري، ونسخت الفوائد الجانبية منها[2]، والله أعلم[3].

[٦]. الطَّبعةُ السُّلطانيَّة ومُشتقَّاتُها:

لعلَّ من فريد القول أن نقولَ: إنَّ الطبعة السُّلطانية من فروع النُّسخة اليُونينيَّة؛ إذ في سنة (١٣١١)[4] أصدَرَ السُّلطانُ عبدُ الحَميدِ الثَّاني ﵀ أمرًا سُلطانيًّا بطِباعة كتاب (الجامع) اعتمادًا على النُّسخة اليُونينيَّة منه، وتوجَّه الأمرُ إلى مَشيخة الجامعِ الأَزهَر الشَّريف بتَولِّي قراءة المطبُوعِ وتَدقيقِه بعدَ الانتهاءِ مِن تَصحيحِه في المَطبعة، وبأَن تَكونَ المُراجعةُ علَى يد جَمعٍ مِن أَكابرِ علماءِ الأَزهَر الأَعلام الَّذين لَهم في خِدمة الحديث النَّبويِّ الشَّريفِ قَدَمٌ راسخةٌ.

والمُتتبع للعمل تاريخيًّا يُلاحظ ما يُشير إلى أنَّ العمل بالنسخة اليُونينيَّة ومقابلتها كان

---

(١) منها زيادات في متن اليونينية انظر الأحاديث: (معلق بعد٢٧٨٢) (٢٧٤٧).

وزيادات في ضبط الروايات أو ضبط الشكل، انظر هوامش الأحاديث: (٩) (٤١) (٥٣) (٧٩) (٨٧) (قبل ح ٢٣٨) (٢٥٦) (٢٧٤) (قبل ح٢٩٤) (ح٣٣٣) (٣٤٩) (قبل ح٣٥٤) (٧٢٤) (٧٦٩) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٢٧٥١) (باب قبل ح٢٧٦٧) (المعلق قبل ح٢٨١٨)...

اختلافات في ضبط الروايات، انظر هوامش الأحاديث: (٤) (٥٣) (١٢٢) (١٨٣) (قبل٢٨٣) (٢٩٤) (٩٥٥) (٩٧٧) (٩٨٦) (١٠١٩)...

زيادات في هوامش النسخة ليست في نسخة البصري، انظر هوامش الأحاديث: (٢٠٧٤) (٣٩٧٣) (٤٣٧٣) (٤٤٧٦) (٤٧٧٢) (قبل٤٩٥٩) (٥٤٩٨) (قبل٥٥٠٨) (٥٦٧٩) (٥٦٩٨) (٥٨٧٨)...

(٢) مع ملاحظتنا لوجود بعض الفروق في ذلك أيضًا.

(٣) مما وقع تحت أيدينا ونحن نعمل في اليونينية نسخة جاء في أولها إسناد الحافظ أبي زرعة العراقي ﵀، وناسخها نقل أولها -ضمن ما نقل من أسانيد- إسناد النويري في نسخته من اليونينية، ونقل بهامشها فروق الروايات التي في اليونينية، لكننا لم نذكرها ضمن فروع اليونينية ولم نتحدث عنها مع ما سبق؛ لعدم محافظة الناسخ على متن اليونينية، واجتهاده في الزيادة والنقصان في فروق الروايات، ممَّا جعلها نسخة خاصة قائمة بذاتها مقطوعة الصلة عن اليونينية.

(٤) هذا تاريخ صدور الأمر السُّلطاني، كما في مقدمة الطبعة ص٣، لا تاريخ تبليغ الأمر مشيخةَ الأزهر كما في ص؟ من تقرير الشيخ حسونة، ولم أجد من حدَّد الشهر الذي صدر فيه هذا الأمر.

قد قطع شوطًا كبيرًا قبل صدور الأمر السُلطاني من السُّلطان عبد الحميد رحمه الله[1]، وأنَّ هناك أيادٍ علمية خبيرة قامت على الأقل بتقديم الصورة الأولى للعمل، وهي المقابلة على فروع مُتْقَنَةٍ من اليُونينيَّة، عُرِف منهم محمد بك بن علي المكاوي[2]، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى، ونصر العادلي[3].

ثمَّ قام الشيخ حَسُّونة النَّوَاويُّ رحمه الله -وكان في ذلكَ الوَقت كبيرَ المَشيخة في الجامع الأَزْهَر- بانتِدابِ ستَّةَ عشرَ عالمًا مِن جَهَابذة العُلَماءِ مِن مُختَلف المَذَاهب للقِيامِ بمهمَّة قراءة المطبوع -بعد تصحيحه في المطبعة الأميرية[4]- على النسخة اليُونينيَّة نفسها، لا على فروعها.

وقد سمَّى حَسُّونة النَّوَاويُّ رحمه الله هؤلاء الأعلام فقال[5]:

«أما حضراتُ العلماءُ الأعلامُ الذين خدموا صحيح هذا الإمام فهم:

١- حضرة الأستاذ الشيخ سَليم البِشري، شيخ السَّادة المالكية.

---

(١) يشهد لهذا أنَّ تاريخ طباعة الجزء الأول والثالث -في نسخة الوقف الأصلية لا نسخة الشيخ زهير ناصر- من الكتاب -كما في لوحتهما الأولى- كان سنة (١٣١١)، والأجزاء الباقية كان سنة (١٣١٢)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ تاريخ وصول الأوامرِ السُّلطانيَّةِ لمشيخة الأزهر بتشكيل تلك اللَّجنةِ كان في التَّاسع عشرَ من شهر رمضانَ المُبارَك، سنةَ (١٣١٢)، وتاريخ الانتهاء من القيام بذلك التكليف كان يوم الأحد في العشرين من صفر سنة (١٣١٣)، كما ذكَرَ الشَّيخ حَسُّونة النَّواويُّ -شيخُ الجامع الأزهر، وكبيرُ اللَّجنة المُشرفة على قراءة المطبُوعِ وتَدقيقِه بعدَ الانتهاءِ مِن تَصحيحِه في المَطبعة- في تقريرِه المنشور في صدارة هذه النُّسخة، فالأشهر القليلة هذه التي كانت بين تكليفهم وطباعة الكتاب تضيق عن عمل علمي مُتقنٍ متينٍ كهذا.

(٢) محمد المكاوي ممَّن كان لهم تجربة سابقة في خدمة الصحيح، فقد قام بطبعه قبل ذلك سنة (١٢٨٦) في أجزاءٍ أربعة، وطبعه في مطبعة بولاق. انظر: «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: ٥٣٥/٢.

(٣) ذُكِرت أسماؤهم في كتاب: «الإمام البخاري وجامعه الصحيح»: ص٥٥، وجاء في آخر الجزء الرابع من الطبعة السلطانية ٢٠٨/٤: تمَّ بحمد الحكيم الودود الجزء الرابع والأول والسادس والسابع مُصحَّحًا بقلم ابن مصطفى محمود مرافقًا في تصحيحه مَن هو بمنزلة بصري أو ساعدي الفهَّامة الدَّراكة حضرة الشيخ نصر العادلي.

(٤) ذكَرَ الشَّيخ حَسُّونة النَّواويُّ -شيخُ الجامع الأزهر، وكبيرُ اللَّجنة المُشرفة على قراءة المطبُوعِ وتَدقيقِه بعدَ الانتهاءِ مِن تَصحيحِه في المَطبعة- في تقريرِه المنشور في صدارة هذه النُّسخة أنَّهم أقاموا احتفالًا بخَتم الكتابِ في العشرين من شهر صَفَر، سنةَ (١٣١٣)، وذكَرَ أنَّ اللَّجنةَ التي شكَّلها هو قامت خلالَ هذه المدَّة -وهي خمسة أشهر- بالمقابلة على النسخة اليونينية المرسلة من الآستانة وعلى النسخ التي طبعها صاحب السعادة (عبد السلام باشا المويلحي) من الصحيح؛ ممَّا يؤكد ما أشرنا إليه من إعداد العمل قبل صدور الأمر السلطاني.

(٥) نص تقرير الشيخ حسُّونة رحمه الله ص٣.

٢ - حضرة الأستاذ السيد علي الببلاوي، من علماء السادة المالكية بالأزهر، ونقيب السادة الأشراف بالدِّيار المصرية.

٣ - حضرة الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعي، من علماء السادة المالكية بالأزهر، وشيخ رواق السادة الفِيَمَةِ بالأزهر.

٤ - حضرة الأستاذ الشيخ إسماعيل الحامدي، من علماء السادة المالكية بالأزهر، وشيخ رواق السَّادة الصعايدة بالأزهر.

٥ - حضرة الأستاذ الشيخ أحمد الجِيْزاوي، من علماء السادة المالكية بالأزهر، شيخ الجيزاوية بالأزهر.

٦ - حضرة الأستاذ الشيخ حسن داود العِدْوِي، من علماء السادة المالكية بالأزهر، وإمام راتب بالجامع الأزهر.

٧ - حضرة الأستاذ الشيخ سليمان العبد، من علماء السادة الشافعية بالأزهر.

٨ - حضرة الأستاذ الشيخ يوسف النابلسي، شيخ السادة الحنابلة بالأزهر.

٩ - حضرة الأستاذ الشيخ بكري عاشور الصِّدْفي، من علماء السادة الحنفية بالأزهر، مفتي بيت مال مصر والمجلس الحسبي.

١٠ - حضرة الأستاذ الشيخ عمر الرافعي، من علماء السادة الحنفية بالأزهر، مفتي مديرية الجِيزة.

١١ - حضرة الأستاذ الشيخ محمد حسين الأبريري، من علماء السادة الشافعية.

١٢ - حضرة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي، من علماء السادة المالكية.

١٣ - حضرة الأستاذ الشيخ هارون عبد الرازق، من علماء السادة المالكية.

١٤ - حضرة الأستاذ الشيخ حسن الطويل، من علماء السادة المالكية.

١٥ - حضرة الأستاذ الشيخ حمزة فتح الله، مفتش اللغة العربية بالمعارف المصرية.

١٦ - حضرة السيد محمد غانم، من أهل العلم الشافعية بالأزهر الذين لهم دراية بعلم الحديث».

وبعد أن اكتمل العَمَل وأُنجِز علَى أَكمَل وَجهٍ أرسلت النُسخة إلى الآسِتانة، وعُقِدَ لها

لجنة علمية لمراجعتها برئاسة شيخ الإسلام محمد جمال الدين، وعضوية كلٍّ من:

١ - السيد عبد القادر راشد، عضو مجلس مصالح الطلاب.

٢ - إسماعيل حقي، عضو مجلس مصالح الطلاب.

٣ - أحمد عاصم، وكيل الدرس.

٤ - حسن حلمي، عضو مجلس مصالح الطلاب.

٥ - السيد أحمد نظيف، عضو مجلس مصالح الطلاب.

٦ - السيد إبراهيم نوري، عضو مجلس مصالح الطلاب.

وصدرت الموافقةُ على طباعة صحيح الإمام البخاري بعد إجراء التدقيق اللازم له[1].

وكان الانتهاءُ مِن طِباعة الكِتاب كاملًا في أوائل الرَّبيعَين سنةَ (١٣١٣) في مَطبعة (بُولاق) المصريَّة المعرُوفة باسم (المطبعة الأَميريَّة)؛ لِما اشتهرَت به مِن جَودةٍ في العَمَل ودقَّةٍ في الطِّباعة وتمكُّنٍ في التَّصحيح.

فالعمل في الطَّبعة السُّلطانية جاء على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلةُ المقابلةِ، تم الاعتماد فيها على نُسخٍ مُتْقَنةٍ من «الجامع الصحيح»، منها فرعٌ نفيسٌ مُتقَنٌ من النُّسخة اليُونينيَّة، جاء ذكر ذلك في تقرير الشيخ حَسُّونة النَّوَاويُّ رحمه الله إذ قال[2]: «وعلى ذلكَ جَمَعنا أيضًا ما أمكنَ جمعُهُ مِن نُسخِ هذا الصَّحيح القديمةِ من المكاتِبِ العامةِ والخاصةِ، ممَّا عُنِيَ به المُتقدِّمونَ ضبطًا وتصحيحًا...».

وَذَكرَ القائمونَ على الطبعةِ في مُقدِّمتِها اعتمادَهم على فرعِ اليُونينيَّة إذ قالوا[3]: «وأن يعتمدوا في تصحيحِهِ على نُسخةٍ شديدةِ الضَّبط بالغةِ الصِّحَّةِ من فروع النُّسخة اليُونينيَّة المعوَّلِ عليها في جميع روايات الصَّحيح».

وهؤلاء عُرف منهم محمد بك بن علي المكاوي، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى،

---

(١) قُيِّد ذلك بوثيقة أُرفقتْ أول الطبعة، ومضمونها: الموافقة على مضمون الطبعة والإشادة بتمام أمر المقابلة والتدقيق على المطبوع على أحسن وجه، دون زيادة ولا نقصان. بقي أن أشير إلى أنَّ مَن تكرم بترجمة الوثيقة هو فضيلة الدكتور عبد الله بن محمد المنيف جزاه الله خيرًا.

(٢) نص تقرير الشيخ حسُّونة رحمه الله ص٣.

(٣) مقدمة الطبعة السلطانية ص٣.

ونصر العادلي، كما سبق.

المرحلة الثانية: مرحلةُ التدقيق مِن قبلِ اللَّجنةِ العلميَّةِ المُشرفةِ على الطَّبعة، هذه اللَّجنة التي ترأَّسها الشيخُ حسُّونةَ النواويُّ رحمه الله، وكانتِ المُراجعةُ فيها على أَصْلِ اليُونينيَّةِ، كما جاءَ التصريح بذلكَ في نصِّ تقريرِ الشيخِ حسُّونةَ رحمه الله[1] حين قالَ: «.. وبأنْ يكون طَبْعُ هذا الكتاب في هذه المطبعة على النُّسخةِ اليُونينيَّةِ المحفوظةِ في الخزانةِ المُلُوكيَّة بالآسِتانةِ العليَّةِ؛ لِمَا هي معروفةٌ بهِ مِن الصِّحَّة القليلةِ المثالِ في هذا الجيلِ وما مَضى مِن الأجيالِ...»[2].

المرحلة الثالثة: مرحلةُ المُراجعةِ التي قامت بها لجنة علمية برئاسة شيخ الإسلام محمد جمال الدين.

وقد انتَشَرت هذه النُّسخةُ واشتَهرَت بين النَّاس باسم (النُّسخة السُّلطانيَّة)، وأَصبحَت المَرجعَ الأَساس لكلِّ مَن قامَ بِطباعة الكتابِ ونَشْرِه في شتَّى بُلدان المُسلِمين فيما بَعدُ، حتَّى إنَّنا لا نُخطئُ القَول إن ادَّعَينا أنَّ كلَّ المَطبوعات لكتاب (الجامع) بَعدَ (السُّلطانيَّة) لم تَكن إلَّا نَسخًا مُطابقًا أو معدَّلًا تَعديلًا طَفيفًا عنها[3].

بيدَ أنَّ المُحقِّقين من العلماء لم يمنعهم ذلك النَّجاح الباهر، ولا ردَّهم ذلك الانتشار الواسع للطبعة السُّلطانية بين خاصة أهل العلم وعامتهم من إعادة النظرِ بين الفَيْنةِ والأُخرى في ضبط نصِّ اليُونينيَّة[4]، أو ضبطِ رموزِ الرِّوايات التي لا تخلو من وقوع بعض الاشتباه

---

(١) نص تقرير الشيخ حسُّونة رحمه الله ص٣.

(٢) وبهذا البيان ينتفي الاضطراب في الكلام على النسخة المعتمدة في الطبعة السلطانيَّة، إذ الحديث في مراحل العمل مختلفة عن العمل.

(٣) منها «الطبعة الفكهانية» التي طبعت بعد توزيع الطبعة السلطانية، على نفقة محمد حسين عيد الفكهاني سنة (١٣١٤-١٣١٥)، حيث جعلت الطبعة السلطانية أساسًا لها مع مراعاة التصحيحات والملاحظات التي وجهت إليها، وهذه «الطبعة الفكهانية» كتب السيدُ محمد بك المكاوي تعقيبًا عليها أيضًا في ستِّ ورقات، موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم: (٢٧٣ حديث تيمور)، وبعدها نزلت الطبعات عن المستوى العلمي الدقيق.

(٤) أوّل من نبَّه على بعض أوهام «الطبعة السلطانية» العلَّامة محمَّد المَكَّاوي إذ قدَّم لمشيخة الأزهر تصحيحات وملاحظات في تسع ورقات شملت (٢٨٩) تصحيحٍ، أغلبها ممَّا له وجهان صرفيان كمنع مصروف أو صرف ممنوع، أو ضبط لعَلَمٍ، أو ما له وجهان إعرابيان، ولم تكن تصحيحاته ترقى إلى مستوى الأخطاء الحقيقية.

في قراءتها أو في تحديد مواطن ورودها، أو إبداءِ بعضِ الملاحظات وتوجيهِ بعض الانتقادات إلى الطبعة السلطانية، معتمدينَ في ذلك على نسخ جديدة يقِفون عليها، لم يكن محققو السلطانية قد اعتمدوا عليها، أو لم يرَوها أصلًا حالَ مباشرتهم العمل، كما في الطبعة التي أشرف عليها العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله[1]، أو معتبِرين لبعض الفوائد العلمية المُتمِّمة لجهود محققي السلطانية التي لا دخلَ لها بضبطِ اليُونينيَّة؛ كالإحالة إلى مَن وافق البخاريَّ في تخريج الحديث مِن باقي أصحاب «الكتب الستة» أو ربط الكتاب بأهم شروحه، كما في الطبعة التي قدَّم لها الشيخ الفاضل محمَّد زهير الناصر، أو مراعِين لتنسيقِ الكتب والأبواب ممَّا أخلَّ به مَن سبقهم إلى تحقيق «الصحيح»، كما في الطبعة التي قدَّم لها العلَّامة عبد الغني عبد الخالق رحمه الله.

ولكن -والحق يُقال-: إنَّ كلَّ هذه الأعمال الطَّيبة والجهود المباركة لم تَرُدَّ الانتقاداتِ، ولا حلَّت أبرز الإشكالات في الطبعة السلطانية التي تمثَّلت بما يأتي[2]:

[١]. التَّعتيمُ شبهُ التَّامِّ علَى المعلومات المفصَّلة للنُّسخ الخطِّيَّة المعتمَدَة في ضَبط نصِّ الكتاب، إلَّا بالإشارات المتفرِّقة في الهَوامش المترامية الأَطراف، الَّتي تُظهِرُ اعتمادَهم بالدَّرجة الأَساس على نُسخة العلَّامة عَبدِ الله بن سالم البصريِّ[3]، وعلَى نُسخٍ أُخرى أقلَّ مِنها جَودةً وضَبطًا[4].

[٢]. عَدَم الالتزام برَقْم عنوان «الجامع» كما سمَّاه مؤلِّفه رحمه الله على واجهةِ النُّسخةِ، وهذا

(١) تكلَّم العلَّامة أحمد محمَّد شاكر على جملة منها لخَّصناها في المَسْرَد الآتي، وزدنا عليه.

(٢) من نافلة البيانِ القولُ بأنَّ هذه الانتقادات لا تقلِّل من قيمة الجهد العلميِّ الذي بذَلَه محقِّقو (النُّسخة السُّلطانيَّة)؛ فإنَّ عملَهم مِن أبرَز الإنجازات المستحقَّة للتَّقدير والإشادةِ في هذا المَجال، انظر كتاب «الموسوعة الحَديثيَّة بينَ الواقع والمأمُول»: ص١٠٧-١٠٨.

(٣) انظر -على سبيل المثال لا الحَصر- السُّلطانية (ط. طوق النَّجاة): ٩٤/٢ هامش ٧، و١٤٢ هامش ٧، و١٤٨ هامش ٣، و١٦٤/٤ هامش ١، و٩/٢ هامش ١٣، و١١ هامش ٦، و٥٣ هامش ٧، و٧٩ هامش ٧، و٨١ هامش ٣، و٨٤ هامش ٢، و٩٦ هامش ٣، و١٠١ هامش ١، و١٠٩ هامش ١٢، و١١٤ هامش ١، و١٢٠ هامش ٥، و١٢٤ هامش ٥، و١٣٥ هامش ٤، و١٤٨ هامش ١٠، و١٥٢ هامش ٩، و١٥٣ هامش ٦، و١٦٠ هامش ٢، و١٦٣ هامش ١.

(٤) انظر-على سبيل المثال لا الحَصر- السُّلطانية (ط. طوق النَّجاة): ٦٨/١ هامش ٨، و١١٢ هامش: ١، و٦/٣ هامش ٦، و١٦٨/٥ هامش ٨.

أمرٌ مُخلٌّ بمُرادِ المؤلِّف من إيداعِ خطَّتِه ومنهجِه طيَّ العنوان، وهذه مسألةٌ أشارَ أهلُ العِلم إلى ضرورةِ مراعاتِها والتمسُّك بها[1].

[٣]. التوسُّع في الهَوامش الزَّائدة حدَّ الخُرُوج عن ضَبط هَوامش اليُونينيَّة بإضافة الزِّيادات الدَّخيلة المُلحقَة من الشُّرُوح -كإرشاد السَّاري- والنُّسَخ الأُخرى التي يعبرون عنها بالفروع، تَبعًا لنُسخة العلَّامة عبد الله بن سالم البصريِّ، بَل والقِيام بالتَّعديل المتعمَّد لبَعض أخطاءِ النُّسخة الأَصيلةِ[2].

[٤]. عدم معالجة موضوع الحمرة التي اعتمدها المقدسيُّ -وتبعه عليها اليُونينيُّ- لتمييز رواية كريمة، وهذا أدَّى إلى إهمال ذكر فروق رواية كريمة في النسخة كاملة، إلَّا في المواضع التي رمز لها اليونيني بالرمز [كـ]، وهي مواضع قليلة جدًّا.

[٥]. مخالفة منهج الدِّقة في نقل الرموز التي استخدمها الحافظ اليُونينيُّ في ضبط اختلاف الروايات، ووقوعهم في أخطاء ليست بالقليلة في هذا الباب[3].

[٦] إهمال كلِّ النُّقول النفيسة التي ذكرها الإمام اليونيني بهامش نسخته، التي منها ما كان في توجيه بعض مشكلات «الصَّحيح» في المتن أو الإسناد أو حلِّها[4]، ومنها ما هو شرح لبعض غريب الألفاظ[5]، ومنها ما هو في بيان مبهمات متن أو إسناد[6] إلى غير ذلك من الفوائد

---

(١) انظر «حياة البخاريِّ» للقاسميِّ: ص٢٩.

(٢) انظر -على سبيل المثال لا الحَصر- السُّلطانية (ط. طوق النَّجاة): ١/٤٩ هامش ٣-٧-٨-١١ هذا في صفحة واحدة، و٥٤ هامش ٣-٧-١١ هذا في صفحة واحدة أيضًا، ٩/٨٥ هامش ٤، و٩/١٠٧ هامش ١٢، و٩/١٥٧ هامش ٤.

(٣) انظر -على سبيل المثال لا الحَصر- السُّلطانية (ط. طوق النَّجاة): ١/٥٤ السطر ٤، و٧٥ هامش ١٧، و٨٠ هامش ٤، و٨٤ هامش ١٠، و٨٨ هامش ٥، و١٠٨ هامش ١٤، و١١٢ هامش ٢١، ١١٨ هامش ٢، ١٢٧ هامش ٣، ١٣٣ هامش ١٦، ١٣٦ هامش ١٩، ١٤١ هامش ١، ١٦٧ هامش ٧...

(٤) انظر هوامشه في الأحاديث: (٤٤٠) (٤٦٦) (٥٠٠) (٥٣٥) (٥٥٩) (٨٠٢) (٩٨٦) (١٠٠٧) (قبل١٠٧١) (١٢١٢) (١٣٥٠)(١٣٥١)(١٤٨٣)(١٥٢٠)(١٥٢٣)(٢٦٤٠)(٢٦٩٧)(٣٧٨٧)(٣٩٨٩)(٤١٢٢)(٤١٧٣)(٦٣٦٣)

(٥) انظر هوامشه في الأحاديث: (٣) (٧) (١٩) (٤١) (١٢٧) (٢٢٧) (قبل١٩٣) (٢٩٤) (٣٢٣) (٣٤٩) (٤١٢) (٤٦٢) (قبل٤٧٢) (٤٨٢) (٤٨٩) (٥٦٧) (٦٣٩) (٩٣٨) (١١١٧) (١١٤٢) (١١٧٥) (١٢٣١) (قبل١٤٩٨) (١٩٠٩) (٢٦٤٠)(٢٧٣٣)(٢٩٢٥)(٣٥٧١)(٣٦٠٠)(٣٦٦٢)(قبل٣٨٠٧)(٤١٤١)(٤٧٥٧)(٥٤٩٢)(٧٠٤٧)....

(٦) انظر هوامشه في الأحاديث: (٢٠١)(٥٤٢)(١٢٦٢)(قبل١٢٩١)(٢٤٨٥)(٧٤٨٥)...

الجليلة التي أُغفلت في الطبعة السلطانية.

[٧]. تَركُ طِباعةِ نصِّ (الرَّامُوز) تامًّا كاملًا وإِلحاقِه بمَوضعِه اللَّائق به مِن النُّسخة، وهو عبارةٌ عن الوَرقاتِ الَّتي كَتَبها أبو الحُسين وجَعلَها كالمقدِّمة لبيان مَنهجِه المُعتمَد وتَوضيح اصطلاحِه الخاصِّ في استخدامِ الرُّمُوز في حواشي نُسختِه، ولسَرد أهمِّ أسانيدِه المتَّصلة بكتاب (الجامع)، ولتسمية أبرَز النُّسخ والأُصُول الَّتي استَنَد إلى مُحتَواها ليضبط نصَّ نُسختِه.

[٨] خلو الطبعة من الترقيم للكتب والأبواب والأحاديث وخدمات التنسيق، ممَّا تم استدراكه في طبعتنا هذه ولله الحمد.

وبسبب هذه الثَّغرات في المقابلة والتحقيق فإنَّ كثيرًا مِن الباحثين والنُّقَّاد لم يُخطِئُوا كَبدَ الحَقيقةِ حين اعتبَرُوا أنَّ نُسخةَ أبي الحُسين من كتاب (الجامع) كما تَركَها لَم تَلقَ العِنايةَ اللَّائقةَ بها في مِضمار النَّشر، وأنَّها ما تَزالُ بحَاجةٍ إلى تَحقيقٍ وضَبطٍ يُوازِيانِ قَدرَ الإمكانِ مُستَوى الجُهد الفذِّ الَّذي بَذَلَه أبو الحُسين في تَحقيقِه للنَّصِّ.

وبهذا تكرَّرت نِداءاتُ أهلِ الاختصاص العِلميِّ للقِيام بهذا العَمَلِ(١)، وما كان منَّا إلَّا الاستجابة لهذه الدَّعوات المُحِقَّة، فأقبلنا لسدِّ هذه الثغرة بما تيسَّر لنا من إمكانات، بعد وضع الخطوط العريضة لهذا العمل، واستشارة المئات من أهل الاختصاص -جزاهم الله خيرًا- في أنجع الطرق المؤدية لوفاء هذا الدَّين، وجمع المئات من القطع الخطية للجامع الصحيح.

ونَرجُو أن تَكونَ نَشرتُنا هذه تَلبيةً حَقيقيَّةً لهذه الدِّعاية، (والله المسؤُول أن يَهدِيَنا سواءَ الطَّريق، وأن يَسلُكَ بنا مسالكَ أُولِي التَّحقيق، وأن يَرزقَنا التَّسديدَ والتَّوفيق، وأن يَجعَلَنا في الَّذين أنعَمَ عَلَيهم مع خير فَريق، وأَعلَى رَفيق)(٢).

---

(١) انظر: «روايات ونسخ الجامع الصحيح» للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد حفظه الله، و«الإمام اليونيني وجهوده في ضبط صحيح الإمام البخاري» للشيخ نزار ريان رحمه الله.

(٢) اقتباسٌ من كلام الحافظ ابن حجرٍ، انظر «الإصابة في تمييز الصَّحابة»: ١/١٤ (ط. البجاوي).

(٤) وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَةِ وَمَنْهَجُ العَمَل

أولًا: وصف النسخ الخطية المعتمدة في هذا التحقيق

سبق أنْ ذكرنا أنَّ مِنْ أهمِّ الأسبابِ الدَّاعيةِ إلى إعادةِ طباعةِ «الجامعِ الصَّحيحِ» الوقوفَ على بعض فروع اليُونينيَّة العاليةِ الجودة والبالغةِ الدقة والفائقةِ الضبط والإتقان -بفضل الله ومَنِّه-، هذه النسخ قمنا بدراستها وتقويمها وغربلتها، إلى أنْ ترشَّح لدينا مِن هذا العدد ستُّ نسخ، كانت عمدتنا في هذا التحقيق، رتبت حسب أهميتها ومتانتها على مراتب، وبيانها المجمل كالآتي:

المرتبة الأولى: النسخ الأصول:

وهما نسختا المحدِّث النويري (ن، و).

اتخذنا إحداهما -هي الخامسة للنويري- أصلًا معتمدًا، لا نخالفه إلَّا في مواضع قليلة جدًّا، عند الخطأ البيِّن الواضح، أو اتفاق الأصول على خلافه مع وجود مرجِّح يظهر أن ما في باقي الأصول أصوب ممَّا فيه[1]، ورمزنا له بالرمز (ن).

واتخذنا الأخرى -وهي الأولى للنويري- نسخةً عاضدةً لهذا الأصل أيضًا؛ تُكمِّله وتسُدُّ النَّقص وتوضِّح المراد.

المرتبة الثانية: النسخ الرديفة المساعدة:

وهما اثنتان:

---

(١) سيأتي ذكر مواضع الوهم في النسخة (ن)، ومن الصور التي قدَّمنا فيها ما في باقي الأصول: أنْ تتفرد (ن) بضبط لم يذكر في النسخ الأخرى ولم يذكره المعتنون بالصحيح أيضًا، انظر نماذج لذلك في الأحاديث (٧) (٥٧١) (٨٠٤) (٩٠١) (٩١٧) (١١١٥) (قبل ١٣٦١) (١٤١٢) (١٤٩٠) (١٧٥٨) (١٧٨٥) (١٨٩٥) (١٩٤٠) (قبل٢٠٩٧) (٢٢٤٠) (٢٢٤٤) (قبل٢٦٠١) ...

نسخة المحدِّث البصري التي رمزنا لها بالرمز (ب).

ونسخة العلَّامة القيصري التي رمزنا لها بالرمز (ص).

المرتبة الثالثة: النسخ الفروع:

وهما اثنتان:

نسخة العلَّامة البقاعي، ونسخة العلَّامة القرشي، ورمزنا لهما: (ع) للبقاعي، و(ق) للقرشي.

بالإضافة إلى عشر نسخ خطية لروايات مختلفة استعنًا بها في تدقيق الرموز وبيان المراد منها، والتوثُّق من عزو الروايات المفروشة بهامش اليُونينيَّة، وهي نسخ عن روايات كريمة وأبي ذر وأبي الوقت والصغاني.

وأما تفصيل هذه النسخ الست فهو الآتي:

أولًا: النسخة الأصل: نُسْخة النُّويريِّ الخامسة[1]:

أصل خطِّيٌّ نفيس؛ منقول عن نسخة اليُونينيِّ، في غاية الجودة والإتقان.

ناسخها: المؤرخ الأديب أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت:٧٣٣)، أنهى كتابتها سنة (٧٢٥)، برسم الخزانة العالية المولوية السَّيدية المالكية المخدُومية الصَّاحبية.

عليها قَيْدُ تملك علي بن سليمان الإبشادي[2].

وهي محفوظة الآن في مكتبة الوزير أبي العباس أحمد ابن الوزير أبي عبد الله محمد كوبريلي[3]،

---

(١) صرَّح المصنف بآخر النسخة بأنها النسخة الخامسة من نسخه من الصحيح.

(٢) في طرف الصفحة الأولى، وأوضح منه في طرف اللوحة (١٤٨أ)، وقد أوقف علي بن سليمان الإبشادي أبو الطيب المنوفي المالكي (ت: ٩١٩) منزله ومكتبته الخاصة بما فيها من كتب وأدوات على رواق الفوات التابع لرواق الريافة بالجامع الأزهر، انظر دراسة المؤرخ مجاهد توفيق الجندي لوثيقة وقفيته تحت عنوان: «وثيقة العلامة علي بن سليمان الإبشادي» المنشورة بمجلة الأزهر، عدد ربيع الأول سنة (١٤٠٣هـ)، ودراسة عبد اللطيف إبراهيم علي في «دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية»: ص ٤٩.

(٣) أحمد كوبريلي ابن الصدر الأعظم محمد كوبريلي، خلف والده في منصبه بعد وفاته، ولد سنة (١٠٤٥)، وكان أصغر مَن تولى منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية، وقد استطاع بحسن إدارته أن يسوس البلاد، وأعلى راية الجهاد، وتوجَّه على رأس الجيش لقتال النمسا، وقد تمكَّن عام (١٠٧٤) من فتح أعظم قلاع النمسا قلعة =

تحت رقم (٣٦٢)، وعليها ختماه[1].

رمزنا لهذا الأصل في هوامش نشرتنا بالرمز: (ن).

والنسخة في جزء واحد، في (٢٩٨) لوحة، منها ثلاث لوحات في آخرها ضمَّت مسرد السماعات[2].

عدد أسطر الصفحة الواحدة (٣٥).

كُتبت بخط نسخ، وشُكِلَ المُشْكِل من الكلمات بطريقة دقيقة محكمة.

والنُّسخة الخطية في حالة ممتازة.

● **ميزات النسخة (ن):**

١ - مِن أهم ميزات هذه النسخة أنَّها منقولة من نسخة اليُونينيِّ مباشرة، النُّسخة التي كتبها محمد بن عبد المجيد بأمر أبي الحسين اليُونينيِّ، وتحت إشرافه، ولم يتدخل النويريُّ في نسخه هذا بالتغيير أو الإصلاح لما يجده، بل تَبِعَ النُّسخةَ الأصل في كلِّ شيء، حتى في التَّمييز بما كُتب بالحمرة[3]، وبنقل حواشيها كما وجدها.

= نوهزل شرقي فيينا، ولقي ربه بعد أن أعاد للدولة العثمانية مجدها وهيبتها. توفي سنة (١٠٨٧). انظر: «تاريخ الدولة العثمانية» لمحمد فريد بك: ص٢٩٤.

(١) الأول ختم مكتبته، وفيه: هذا ممَّا أوقفه الوزير أبو العباس أحمد ابن الوزير أبي عبد الله محمد، عرف بكوبريلي، أقال الله عثارهما، ثم تاريخ الختم (١٠٨٨)، أي: بعد وفاته، والآخر ختمه الخاص الذي كتب عليه: (إنَّما لكلِّ امرئ ما نوى)، وتكرر هذا الختم الثاني في عدة صفحات: (٩٩أ)... (٢٠٨أ) (٢٤٤أ) (٢٦١أ) (٢٨٣أ) و(٢٩٥ب)...

(٢) ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله أنَّ مقاس الصفحة فيها (٢٣×٣٢)، انظر مقدمته لمصورة هذه النسخة: ص٢.

(٣) سبق أنْ ذكرنا ص٤٥٧ أنَّ ما كتب بالحمرة هو لبيان رواية كريمة، عدا ما جاء في متنها من أسماء كتب ولفظة (باب) فإنَّه كتبها بالحمرة عمومًا، وهو أمر لا علاقة لرواية كريمة به، أما رُقُوم الكتب والأبواب فلا علاقة للنويري بها، بل هو ترقيم طارئ متأخر غير دقيق، لم يميز القائم به بين الكتاب والباب، والقائم بهذا العمل كما جاء في الصفحة (٢٩٥ب): بعد أن أمرنا ... الشريف أمير اللواء الشريف السلطاني والصنجق المنيف الخاقاني صاحب العِلْم والعَلَم محب الفقراء والعلماء مولانا صالح بيك أصلح الله أحواله ... طالعت فيه من أوله إلى آخره بروح وريحانَ وتيمنت بمشاهدته، ثم إنَّني فرهَسْتُ أبوابه بالرقم الهندي كما يُرى، وهي ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون بابًا، غير أنَّه في كتاب التفسير لم نستوعب أبوابه؛ اكتفاء بترتيب السور، وأمليت فهرست الأبواب المذكورة في جدول مستقل في كراستين، والتزمتُ في الفهرست أن يكتب ما اشتمل عليه الباب إلى: «حدثنا»، إلَّا ما ندر لضيق الجدول، فمن اتخذ الجدول المذكور علم ما عانيتُ وفانيتُ، وعلم أنَّه اشتمل =

٢ - ولم يكتف النويريُّ بذلك، بل قابلها على أصل نسخة اليُونينيِّ، وهي نسخة الحافظ المقدسيِّ، وهي أصل سماع الناسخ النويري على الحجَّار وست الوزراء وزيرة[١].

بل إنَّه شَرَعَ في مقابلة نسخته هذه مرة ثانية على أصل المقدسيِّ، ووصل فيها إلى: «باب ذكر الجنِّ وثوابهم وعقابهم» من «كتاب بدء الخلق»[٢].

٣ - وتميزت هذه النسخة أيضًا بأنَّها نقلت سماعات نسخة الحافظ المقدسيِّ، وهي الأصل الذي نُسختْ منه النسخة اليُونينيَّة.

جاءت أغلب هذه السماعات في آخر النسخة، وقيَّد الناسخ بما لا يدع للشك مجالًا تفاصيل نقله لها من النسخة الأم، لكن من هذه السماعات ما نُثِرَ في هوامش النسخة ممَّا سبب إرباكًا للباحثين؛ إذْ فيها سماعات مؤرخة قبل تاريخ الانتهاء من نسخ النسخة، منها سماع أبي حيان الأندلسي على الشيخين وزيرة والحجَّار، وقيد قراءة ابن المارديني، فتاريخ نسخ النسخة (٧٢٥)، وسماع أبي حيان الأندلسي وقيد قراءة ابن المارديني مرتين كلُّ ذلك مؤرَّخ آخر النسخة سنة (٧١٥) بقلعة الجبل المحروسة، أي: قبل الانتهاء من نسخ النسخة بعشر سنوات، فبتحليل محتواه يتبيَّن لك وجه الحقِّ أبلجَ، إذ فيه: بلغتُ قراءة من أصله -أي: أصل المقدسيِّ- وهو المُجَرَّد من العلامات في الميعاد التاسع والعشرين يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ربيع الأول سنة خمس عشرة وسبع مئة. كتبه أبو حيان.

كذلك الأمر في قيد قراءة ابن سيِّدِ النَّاس مرتين على شيخه ابن الشحنة سنة (٧٢٣).

وكذا سماع أحمد بن أبي الفرج المعروف بابن البابا.

= على ما في البخاري إجمالًا، والذي أمليتُ له هذا الجدول وكتبه بخطه ووضع رقومه بقلمه وضبطه أخونا في الله طريقةً الدرويش أحمد الكلشني الكاتبي، والمسؤول ممَّن طالعه أن لا ينساني من دعائه الصالح. كتبه العبد العاجز خادم الشريعة المطهرة صالح بن محمد غفر الله له ولوالديه. آمين. اهـ. والجدول الذي ذكره موجود أول النسخة (ن)، قارن هذا بمقدمة الدكتور الأعظمي رحمه الله ص٣٦، فقد ذكر ما يفهم منه أنَّ الفهرسة هذا من فعل النويري.

(١) قال النويريُّ في كتابه «نهاية الأرب»: «وقابلتُ بأصله -أي: أصل نسخة اليونيني، وهي نسخة المقدسي باتفاق- وهو أصل سماعي على الحجار ووزيرة»، وجاء في خاتمة النسخة الخامسة (٢٩٦/أ): «بلغتُ مقابلة بأصله المسموع على الشيخين، فصحَّ صحته، والحمد لله وحده».

(٢) انظر تقييد ذلك في هامش النسخة (١٣٠/ب).

كل هؤلاء كان سماعهم من نسخة المقدسيِّ -أصل نسخة اليُونينيِّ-، كما صرَّحوا هم بذلك في قيود سماعهم أو قراءتهم.

ممَّا يعني أنَّ النويري قد أخذ نسخته هذه إليهم، فنقلوا سماعاتهم إليها بخطهم إكرامًا لاهتمام النويري، وإقرارًا منهم بجهده الجليل.

٤ - أنَّ ناسخ هذه النسخة لم يكن مجرد ناسخ للكتاب، بل تَحَمَّل «الصحيحَ» مقروءًا على الحجَّار وست الوزراء وزيرة، من الأصل الذي انتسخ منه اليُونينيُّ نسخته، في المدرسة المنصورية بخط بين القصرين بالقاهرة المُعِزِّية، في واحدٍ وعشرين مجلسًا، بدأت في يوم الأربعاء الرابع من جمادى الأولى سنة خمس عشرة وسبع مئة[1]، وانتهت في يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من الشهر والسنة ذاتها، وفيما يلي تفاصيل مجالس السماع:

المجلس	القارئ	نهاية المجلس
١	نور الدين الهاشمي	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء
٢	نور الدين الهاشمي	باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة
٣	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ	باب الصَّلاة في كسوف الشمس
٤	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ - علاء الدين ابن المارديني	باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد
٥	أثير الدين أبو حيان	باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة
٦	علاء الدين ابن المارديني	باب الربط والحبس في الحرم

(١) سماع الناسخ لـ«الصحيح» عن نسخة المقدسي سابق لتاريخ نسخ النسخة، وقد صرح النويري في مسرد السماعات -المطبوع آخر المجلد السادس في نسختنا- أن نسخة المقدسي هي أصل سماعه، وسبق أن ذكرنا أنَّ النويريَّ ليس له سماع من الإمام اليونيني، بل ذكر في النسخة الخامسة الصفحة (٣٩٦ب) أنه سمع من نسخة اليونيني التي نقل منها نسخته، واكتفى في «نهاية الأرب» بقوله: «وقد نقلتُ «صحيح البخاريِّ» من أصله مرارًا سبعة، وحرَّرته كما حرَّره، وقابلتُ بأصله، وهو أصل سماعي على الحجَّار ووزيرة»، ومعلوم أَنَّ سماع النويري كان سنة (٧١٥) أي: بعد وفاة اليونيني بأربع عشرة سنة.

المجلس	القارئ	نهاية المجلس
٧	تقي الدين السُّبْكي	كتاب الوصايا
٨	فخر الدين عثمان بن بلبان المقاتلي	باب من أخذ بالركاب ونحوه
٩	علاء الدين ابن المارديني	باب: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾
١٠	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ	باب ذكر أسامة بن زيد
١١	فخر الدين عثمان بن بلبان المقاتلي	باب فضل من شهد بدرًا
١٢	علاء الدين علي ابن المارديني	باب غزوة مؤتة من أرض الشام
١٣	جمال الدين ابن الصابوني - علاء الدين ابن المارديني	كتاب التفسير
١٤	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ	سورة الفتح
١٥	علاء الدين ابن المارديني	باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها
١٦	شهاب الدين ابن البابا	كتاب العقيقة
١٧	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز من اللباس والبسط
١٨	علاء الدين ابن المارديني	كتاب الدعوات
١٩	علاء الدين ابن المارديني	كتاب الحدود
٢٠	علاء الدين ابن المارديني	باب يأجوج ومأجوج
٢١	فتح الدين ابن سيِّد النَّاس اليَعْمريُّ	آخر الصحيح

وبمطالعة أسماء القارئين في المجالس تعرف مدى قوة المجالس ومتانتها؛ إذ دار الإقراء على ثمانية مشايخ كلهم قرؤوا على الحجَّار وست الوزراء وزيرة معًا:

- علاء الدين علي ابن المارديني[1]، قرأ ثمانية مجالس.

---

(١) هو علي بن عثمان بن مصطفى المادريني الأصل، علاء الدين ابن التركماني، ولد سنة (٦٨٣)، وتفقه وتمهر وأفتى ودرس، وصنف التصانيف، سمع «صحيح البخاري» على الحجَّار ووزيرة بنت المنجا بالقاهرة، بقراءته =

- فتح الدين أبو الفتح ابن سيِّد الناس اليَعمريُّ[1]، قرأ خمسة مجالس ونصف مجلس.

- نور الدين الهاشمي[2]، قرأ مجلسين.

- فخر الدين عثمان بن بلبان المقاتلي[3]، قرأ مجلسين.

- شهاب الدين ابن البابا[4]، قرأ مجلسًا.

- تقي الدين السُّبْكي[5]، قرأ مجلسًا.

= وقراءة غيره، وسمعه عليه الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، وولي القضاء سنة (٧٤٨)، مات سنة (٧٥٠)، له: «بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب»، و«الجوهر النَّقي»، و«تخريج أحاديث الهداية»، و«المنتخب في علوم الحديث»، وغير ذلك. انظر: «ذيل التقييد» ٢/٢٠٢، و«الدرر الكامنة» ٤/١٠٠، و«رفع الإصر» ص: ٢٧٧.

(١) هو فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس الشافعي، الإمام الحافظ المحدِّث اليعمري الأندلسي، ولد سنة (٦٧١)، وسمع الجمع الغفير، وتفقه وأخذ علم الحديث عن والده وابن دقيق العيد، ولازمه سنين كثيرة وتخرج به، وله التصانيف المفيدة المشهورة، منها شرحه على الترمذي، ولم يتمَّه، وكتب بخطه المليح كثيرًا، وخرج وصحح وعلل، وفرّع وأصّل، مات سنة (٧٣٤). انظر: «فوات الوفيات» ٣/٢٨٧، و«شذرات الذهب» ٨/١٨٩.

(٢) هو علي بن جابر بن علي أبو الحسن الهاشمي اليمني المصري، شيخ الحديث بالمنصورية، ولد بمكة حوالي سنة (٦٤٧) سمع جماعات من أهل العلم، وكانَ فَاضلًا جوادًا حسن المخالطة، مليح الْقِرَاءَة، جَهورِي الصَّوْت، توفي فِي سنة (٧٢٥)، يُقَال: إِنَّه خلف سِتَّة آلَاف مجلدة. انظر: «الوافي بالوفيات» ٢٠/١٧١، و«الدرر الكامنة» ٤/٤٣.

(٣) هو عثمان بن بلبان الرومي المقاتلي الكفتي الدمشقي، ولد سنة (٦٦٥)، وسمع الغسولي وأبا الفضل ابن عساكر والدمياطي وغيرهم، وعني بالرواية فارتحل وكتب الطباق، وحصَّل ونسخ وخرّج، وكان حلو المحاضرة، وولي إعادة درس الحديث بالمنصورية، قال الذهبي: كان رفيقنا، محدثًا رئيسًا، مات سنة (٧١٧). انظر: «الدرر الكامنة» ٣/٢٤٩، و«شذرات الذهب» ٧/٨/٨٤.

(٤) هو أحمد بن أبي الفرج عبد الله أبو العباس النَّجِيْبِي، المعروف بابن البابا الشافعي، الإمام العلامة الحافظ، سمع من الدمياطي وابن دقيق العيد والأبرقوهي، كان جامعًا لعلوم شتى كالحديث والفقه والأصول، قرأ السبع، ودرَّس الحديث بالقبة من خانقاه بيبرس، ودرَّس بالأزهر، وقرأ عليه الحافظ أبو الفضل العراقي «الإلمام» لابن دقيق العيد، مات سنة ٧٤٩. انظر: «لحظ الألحاظ» ص: ٨٧-٨٨، و«توضيح المشتبه» ٢/٢٨، و«طبقات المفسرين» للداودي ١/٥١.

(٥) هو علي بن عبد الكافي السُّبْكيُّ قاضي دمشق، الإمام الفقيه المحدِّث المفسر الأصولي، ولد بـ«سبك العبيد» من أعمال المنوفية سنة (٦٨٣)، أخذ الحديث عن الشرف الدمياطي، وولي مشيخة الحديث الأشرفية، والشامية =

- أثير الدين أبو حيان[1]، قرأ مجلسًا.

- جمال الدين ابن الصابوني[2]، قرأ نصف مجلس.

٥ - ومن ميزات هذه النسخة أيضًا أنَّها نسخة تامة، لكن نابها سقطٌ طارئٌ قديم، استُدرك بخط العلَّامة إسماعيل بن علي بن محمد البقاعي (ت:٨٠٦)، صاحب النسخة المشهورة من «صحيح البخاري»[3]، ومقدار السقط: أربع لوحات[4].

٦ - تميزت النسخة بأنها قُرئت على جماعات من العلماء[5]، وازدانت بخطوط بعضهم، ومنهم:

= البرانية، والغزالية، والعادلية الكبرى وغيرها، وانتهت إليه رياسة العلم بمصر، له مصنفات جليلة، منها: «السيف المسلول على من سبَّ الرسول ﷺ»، توفي بجزيرة الفيل على شاطئ النيل، سنة (٧٥٦). انظر: «ذيل التقييد»: ١٩٨/٢، و«طبقات الشافعية»: ١٢٤/٩.

(١) هو محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، الإمام الشيخ الحافظ العلامة، إمام النُّحاة، ولد سنة (٦٥٤)، قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بالأندلس وبلاد مصر والحجاز وغيرها، وحصل إجازات من الشام والعراق، واجتهد وطلب وحصَّل وكتب، ثَبْتٌ فيما ينقل ويحرر، له اليد الطولى في التفسير والحديث والتراجم والفقه، له مصنفات جليلة، منها: «البحر المحيط» في التفسير، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» وغيرها كثير، مات بمصر سنة (٧٤٥). انظر: «فوات الوفيات» ٧١/٤، و«أعيان العصر» ٣٢٥/٥، و«الدرر الكامنة» ٥٨/٦.

(٢) هو أحمد بن يعقوب بن أحمد الحلبي الأصل، الدمشقي المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، المعروف بابن الصابوني كوالده، لتربية الشيخ الصابوني لوالده يعقوب، نزيل القاهرة، ولد بدمشق حوالي سنة (٦٧٥) بدار الحديث النورية، وسمع وكتب وحصَّل الأصول، رحل وتميَّز، وكان حسن المذاكرة طيِّب السريرة، وولي مشيخة الحديث بالمنكوتمرية بالقاهرة، مات سنة (٧٣١). انظر: «المعجم المختصّ» ص٤٦، و«الدرر الكامنة» ٣٩٩/١.

(٣) لم نعرف النُّسخة التي نقل منها البِقاعيُّ هذا السقط، فمتنها ليس بمتن اليونينية، وإن نقل بعض فروق النسخ بهامشها، ولم يكمل البقاعيُّ النقص من الأصل الذي نسخ منه نسخته الشهيرة، لاختلاف المتن والهوامش في مواضع السقط، والعجيب في الأمر أنَّ البقاعي لم يثبت على نسخته الخاصة ما يدل على اطلاعه على نسخة النويري، وكذلك الأمر في مواضع استدراكه للسقط الواقع في نسخة النويري، وإنَّما توصلنا لذلك بالموازنة بينهما، ولعلَّ سبب هذا أنَّ وقوفه على النويرية كان متأخرًا، بعد نسخه لنسخته المذكورة، والله أعلم.

(٤) هي اللوحات: (٥٤)(٧٨)(٧٩)(٨١).

(٥) لم تقرأ النسخة على ناسخها، وهذا لا يعيبها؛ إذ عصره -وهو القرن الثامن- العصر الذهبي لعلم الحديث، وفيه كان سادة هذا العلم، بل إن هذا شهادة تزكية لأهل ذلك العصر؛ إذ كان في هذا الباب مَن هو أعلى كعبًا في علم الرواية من النويري رحمه الله.

أ. عبد الرحمن بن علي ابن الثعلبي[1] (ت: ٧٧٦)، قرأ عليه محمد بن محمد بن عبد الرحمن الدُّجوي[2].

ب. بهاء الدين عبد الله ابن خليل المكي[3] (ت: ٧٧٧)، قُرئ عليه بخلوته بسطح جامع الحاكم محمد بن عمر الشرابيشي[4] سنة (٧٧٦).

ج. بهاء الدين أبو البقاء[5] (ت: ٧٧٧)، قرأ عليه الحافظ زين الدين العراقي[6] مرة تامة،

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج الثعلبي، المعروف بابن القاري، مسند القاهرة، ابتدأ السماع في سن الخامسة، وطاف في طلبه، مات سنة (٧٧٦) وقد جاوز الثمانين. انظر: «إنباء الغُمر» ١٢١/١، و«الدرر الكامنة» ٢٣٧/٥، و«شذرات الذهب» ٤٣٧/٨.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حيدرة الدُّجوي- بضم الدال وسكون الجيم نسبة إلى دُجْوة على شط النيل- تقي الدين أبو بكر، ولد سنة (٧٣٧)، وسمع من ابن عبد الهادي والميدومي والعرضي، وتفقه واشتغل، حافظًا للعربية واللغة والغريب والحديث، كثير الاستحضار، دقيق الخط، حدَّث بمسلم مرارًا، قال ابن حجر: سمعت منه، وكتب لي تقريظًا حسنًا على بعض تخاريجي، مات سنة (٨٠٩). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣٧٤/٢، و«الضوء اللامع» ٩١/٩، و«شذرات الذهب» ١٢٩/٩.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر عبد الله بن خليل العسقلاني، ثم المكي، العثماني، ولد (٦٩٤)، وطلب العلم بمكة وارتحل للشام ومصر، وأخذ عن أبي حيان والعديمي والقونوي، مهر في العربية واللغة والفقه والحديث، قال الذهبي: كان شيئًا عجيبًا في الزهد والانجماع وقول الحق -ووصفه بأوصاف عديدة- لم يُحدِّث بجميع مسموعاته لكثرتها، مات سنة (٧٧٧)، وشهد جنازته من لا يحصون كثرة. انظر: «إنباء الغُمْر» ١١٤/١، و«أعيان العصر» ٧٢٠/٢، و«الوافي بالوفيات» ٣٢٠/١٧.

(٤) هو محمد بن عمر بن أبي بكر تاج الدين ابن الشرابيشي القاهري، ولد في حدود سنة (٧٥٥)، وسمع الكثير من بهاء الدين ابن خليل، وقرأ «البخاري» عليه سنة (٧٧٠)، وأخذ عن مغلطاي وابن الخشاب وابن الكويك، وطلب الفقه وكتب الكثير بخطه الحسن المتقن، ولازم ابن الملقن وأكثر عن العراقي، ودار على الشيوخ، كثير الفوائد الحديثية والفقهية، تصدى للإسماع، وأكثر عنه الطلبة بعد سنة (٨٠٣) إلى أن مات سنة (٨٣٩).

انظر: «إنباء الغُمْر» ٣٥/٤، و«الضوء اللامع» ٢٤١/٨.

(٥) هو محمد بن عبد البر بن يحيى السُّبكيُّ، بهاء الدين، أبو البقاء، ولد سنة (٧٠٨)، وأخذ عن أبي حيان، ولازمه والجلال القزويني والمزي والبرزالي والجزري، وسمع من وزيرة والحجار والواني والختني وغيرهم، وحدث وناب في الحكم، مات سنة (٧٧٧). انظر: «إنباء الغُمْر» ١٢١/١، و«الدرر الكامنة» ٢٣٧/٥، و«شذرات الذهب» ٤٣٧/٨.

(٦) هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي، زين الدين حافظ العصر، ولد سنة (٧٢٥)، واشتغل بالفقه والقراءات، ولازم شيوخ الرواية، وأكثر السماع ورحل وصنَّف وخرَّج، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح =

وقيَّد بدايات الثانية[1].

د. ابن الخشَّاب[2] (ت: ٧٩١)، قرأ عليه أبو زرعة أحمد ابن العراقي[3] سنة (٧٧٨).

هـ. الحافظ زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦)، اتخذ هذه النسخة أساسًا للقراءة عليه، فقرأ عليه منها جماعات، منهم:

- ابنه أبو زرعة سنة (٧٧٨).
- الأشموني[4]، قرأ عليه «البخاري» من هذه النسخة ست مرات، آخرها سنة (٧٨٨).
- الأمير أبو المعالي يلبغا السالمي، وابنه أبو الخير محمد، سنة (٧٩٨).
- عثمان بن إبراهيم البرماوي، وأخوه عبد الغني[5]، سنة (٧٩٩).

= في ألف بيت، ثم شرحها، وصار المنظور إليه في هذا الفن، وتخرج به كثير من أهل عصره، مات سنة (٨٠٦). انظر: «إنباء الغُمْر» ٢/٢٧٥، و«رفع الإصر» ص ٦٠، و«الضوء اللامع» ٤/١٧١.

(١) انظر اللوحة (١٥/أ).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عمر بن خالد بن الخشَّاب المصري، سمع «الصحيح» من وزيرة والحجار وحدث به، وولي نيابة الحسبة، وأضر قبل موته، ومات في شعبان (٧٩١). انظر: «إنباء الغُمْر» ١/٣٤٤، و«الدرر الكامنة» ٥/٣٣٣.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة ولي الله العراقي، ولد سنة (٧٦٢)، بكر به أبوه فأسمعه الكثير، واستجاز له خلقًا كثيرًا، وحفظ القرآن وعدة مختصرات من الفنون، ونشأ يقظًا، طلب بنفسه واجتهد، وقرأ الكثير، وتدرب بوالده في الحديث وفنونه، وكذا في غيره من فقه وأصول وعربية، وعادت بركة تربيته عليه، واستمر يترقى لمزيد ذكائه حتى ساد، وظهرت نجابته ونباهته، واشتهر فضله وبهر عقله، مع حسن خُلُقه وخَلْقه ونور خطِّه ومتين ضبطه، وشرف نفسه وتواضعه، له المصنفات المفيدة المنتشرة، مات سنة (٨٢٦). انظر: «الضوء اللامع» ١/٣٣٦، و«البدر الطالع» ١/٧٢.

(٤) هو أحمد بن محمد بن منصور بن عبد الله، الشيخ شهاب الدين الأشموني الحنفي النحوي، كان فقيهًا فاضلًا، بارعًا في النحو، له فيه تصانيف جيدة. قال ابن حجر: كان فاضلًا في العربية، مشاركًا في الفنون، نظم في النحو لاميةً آذن فيها بعلو قدره في الفن، وشرحها شرحًا مفيدًا، وكان يقرأ على شيخنا العراقي في كل سنة في رمضان، فسمعت بقراءته، مات سنة (٨٠٩) عن نحو ستين سنة. انظر: «المنهل الصافي» ٢/١١٣، و«الضوء اللامع» ٢/٢٢٧، و«بغية الوعاة» ١/٣٨٤.

(٥) هو عبد الغني بن إبراهيم بن أحمد بن عبد اللطيف، أبو البركات البرماوي، أخو الفخر عثمان، ولد سنة (٧٨٩)، واعتنى به أبوه فأسمعه على العراقي والتنوخي والهيثمي ومريم الأذرعية وغيرهم، وسمع مع أخيه =

- شمس الدين البَسْقاقي الحلبي[1].
- شرف الدين قاسم النويري[2].
- أحمد بن عثمان الكُلوتاتي.
- سراج الدين عمر بن محمد بن علي الحلبي[3].
- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الشهير بابن عون النيني[4].
- إبراهيم بن محمد بن حجاج بن محرز الإِبْناسي[5].

= على ابن حجر، وأجاز له خلق كثير، كان فاضلًا خيرًا منجمعًا عن الناس، مقبلًا على التلاوة، مات سنة (٨٥٦).
انظر: «الضوء اللامع» ٢٤٥/٤.

(١) هو محمد بن مبارك بن عثمان البسقاقي الحلبي الحنفي، شمس الدين، قرأ «الهداية» على التاج ابن البرهان، وأخذ عن شمس الدين محمد بن عثمان بن الأقرب، وحجَّ معه ولازمه، ودخل القاهرة وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى حلب فأقام بها يُفتي ويُدرِّس، مع الخير والسكون والوقار، مات في سنة (٨٠٠). انظر: «الدرر الكامنة» ٤١٤/٥ و«الضوء اللامع» ٣٠٣/٥.

(٢) هو قاسم بن محمد بن إبراهيم بن علي النويري المالكي الشيخ زين الدين، تفقه وتصدَّر بالأزهر، وكان صالحًا دينًا متواضعًا، سمع بقراءته الكثير على الشيوخ، مات سنة (٧٩٩). انظر: «إنباء الغُمْر» ٥٣٨/١، و«شذرات الذهب» ٦١٤/٨.

(٣) هو عمر بن محمد بن علي بن أبي بكر بن محمد سراج الدين أبو حفص الحلبي الأصل، الدمشقي الشافعي، ولد سنة (٧٨٦) بدمشق حفظ القرآن وسمع من الشيوخ، وحدَّث فسمع منه الفضلاء، كان خيرًا كريمًا، مات سنة (٨٤١).
انظر: «الضوء اللامع»: ١٢٠/٦.

(٤) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن سعد بن مسافر بن إبراهيم، الشهاب الدمشقي النيني الشافعي، نزيل مسجد القصب، ويعرف بابن عون، مات في أواخر شعبان سنة (٨٤١)، ودفن بمقبرة باب الفراديس، أرَّخه ابن اللبودي ووصفه بالشيخ الفقيه. انظر: «الضوء اللامع» ١٠٢/٢.

(٥) هو إبراهيم بن حجاج الإبناسي، برهان الدين، ولد بعد سنة (٧٨٠)، وسمع عن العراقي والبرهان إبراهيم بن موسى الإبناسي والبيجوري، وابن جماعة والبوصيري، واشتغل كثيرًا، وانتفع به الطلبة، قال البقاعي: كان علّامة وقته، ومحقّق زمانه، ملازمًا لابن حجر، ومعظِّمًا له، ونفعه كثير، وكان إمامًا، عالمًا بالمعقولات، فقيهًا، نحويًا، مفوهًا، جريئًا في قوله، قرأ على ابن حجر «شرح النخبة» ولازمه مدة، فكان الحافظ يقدمه ويجلسه عن يمينه، مات سنة (٨٣٦). انظر: «إنباء الغُمْر» ٥٠٢/٣، و«الضوء اللامع» ٣٧/١، و«شذرات الذهب» ٣١٤/٩.

- سليمان بن عبد الناصر الأبشيطي[1].
- حافظ الدين عبد الغني بن محمد المقدسيُّ[2].

و. سراج الدين ابن الملقن[3] (ت:٨٠٤)، قرأ عليه أحمد بن عثمان الكُلوتاتي، سنة (٧٨١).

ز. البرهان الإِبْنَاسي[4] (ت:٨٠٢)، قرأ عليه أبو العباس أحمد بن عثمان الكُلوتاتي[5]

---

(١) هو سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم الأبشيطي القاهري الشافعي، ولد قبل سنة (٧٣٠)، واشتغل قديمًا، وتفقه وقرأ السبع، وكتب الخط الحسن، وبرع في الفقه وغيره، وجمع ودرس وأفاد، وأفتى وخطب، وناب في الحكم بالقاهرة، وكان من الصالحين، أخذ عنه الحافظ ابن حجر وغيره، وجاوز الثمانين، مات سنة (٨١١). انظر: «إنباء الغُمْر» ٤٠٩/٢، و«ذيل التقييد» ٩/٢، و«الضوء اللامع» ٢٦٥/٣.

(٢) لم نقف له على ترجمة.

(٣) هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي ثم المصري، سراج الدين ابن الملقن، ولد سنة (٧٢٣)، وحفظ القرآن، وسمع ابن سيِّد النَّاس والقطب الحلبي ومغلطاي، وأخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام وابن الصائغ، وسمع «الصحيح» على الزين أبي بكر الرحبي، وأكثر من الشيوخ وتفقه، واعتنى بالتصنيف في الفقه والحديث، حتى فاقت مؤلفاته الثلاث مئة، واشتهر اسمه وطار صيته وعلت مكانته، احترقت مكتبته وذهبت مسوداته وأصوله، مات سنة (٨٠٤). انظر: «إنباء الغُمْر» ٢١٩/٢، و«الضوء اللامع» ١٠٠/٦.

(٤) هو إبراهيم بن موسى بن أيوب، أبو إسحاق الإِبْناسي المصري، أحد أعيان شيوخ الشافعية بالقاهرة، ولد سنة (٧٢٥)، سمع بمكة على الفقيه خليل بن عبد الرحمن المالكي «صحيح البخاري»، و«الموطأ» لمالك رواية يحيى بن يحيى، قرأ على الفقيه الحرازي ومحمود بن خليفة المنبجي «سنن النسائي» رواية ابن السني، ورحل إلى دمشق فقرأ بها على ابن أميلة «جامع الترمذي» و«سنن أبي داود» في ثمانية أيام، وخرَّج له الحافظ ولي الدِّين ابن العراقي «مشيخة»، وكان بارعًا في الفقه والأصول والعربية، درَّس كثيرًا وأفتى وصنَّف، مع الخير والديانة، ومات في الثامن من المحرم سنة (٨٠٢) وهو قافل من الحج، ودفن بعيون القصب. انظر: «ذيل التقييد» ٤٥٦/١، و«الضوء اللامع» ١٧٢/١، و«شذرات الذهب» ١٢/٩.

(٥) هو أحمد بن عثمان بن محمد بن عبد الله، المسند المعمَّر المحدِّث، شهاب الدين الكلوتاتي، الحنفي، له عناية تامة بالحديث، وسمع الكثير، وقرأ من سنة تسع وسبعين بنفسه على المشايخ فأكثر، وقرأ «البخاري» أكثر من ستين مرة، وشيوخه فيه خمسة وخمسون كما في خاتمة نسخة النويري الخامسة، إلى غيره من الكتب الكبار والمعاجم والمشيخات والمسانيد والأجزاء مما لا ينحصر، وأخذ علوم الحديث عن العراقي وولده وابن حجر، ودأب وحصل، وأفاد الطلبة، وحدث سنين بالقاهرة، إلى أن توفي سنة (٨٣٥). انظر: «المنهل الصافي» ٣٨٨/١، و«الضوء اللامع» ٣٧٨/١.

سنة (٧٨٥)، وأبو المعالي يَلْبُغا السَّالمي[١]، وابنه أبو الخير محمد[٢]، وشهاب الدين أحمد ابن السِّمسار[٣] سنة (٧٩٨).

ح. نجم الدين ابن رزين[٤] (ت:٧٩١)، قرأ عليه ابن ظهيرة[٥].

ط. محمد بن محمد بن عبد الرحمن الدُّجوي (ت: ٨٠٩)، قرأ عليه أبو المعالي يلبغا السالمي، وابنه أبو الخير محمد، سنة (٧٩٨).

ي. أبو بكر الهيثمي[٦] (ت: ٨٠٧)، قرأ عليه أبو المعالي يلبغا السالمي، وابنه أبو الخير

---

(١) هو أبو المعالي السالمي الظاهري الحنفي، الأمير، لازم الاشتغال بالعلم، وأكثر من التعبد والأذكار والصدقات، وتشدَّد في الحكم، وفيه مروءة وهمة عالية، لازم سماع الحديث مدة، وكتب الطِّباق، وقرأ بنفسه، وسمع من أبي هريرة ابن الذهبي بدمشق، وجماعة بمكة والمدينة، وأقدم العلاء بن أبي المجد من دمشق حتى أسمع «البخاري» مرارًا، قتل يوم الجمعة بعد العصر صائمًا، سنة (٨١١). انظر: «إنباء الغُمْر» ٢/٤١٧، و«الضوء اللامع» ١٠/٢٨٩، و«شذرات الذهب» ٩/١٤٢.

(٢) لم نقف له على ترجمة.

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد بن عثمان، شهاب الدين أبو العباس الأموي العثماني القاهري الشافعي، يعرف بابن المحمرة، وابن السمسار، ولد سنة (٧٦٧)، وحفظ القرآن و«العمدة» و«المنهاج»، ولازم ابن الملقن والبلقيني والعراقي، وطلب الحديث، ودار على الشيوخ كابن رزين وابن الخشَّاب، ثم صحب السَّالمي فصار يقرأ له على الشيوخ كابن أبي المجد والتنوخي وابن الشيخة، وكان فصيحًا مفوهًا سريع القراءة جيدها، قرأ «صحيح مسلم» في ستة مجالس، وقال له التَّقي الدُّجوي لما قرأ عليه: لقد قرأت قراءة لو قرأها العلم البرزالي لتحدى بها، وله فضائل كثيرة وأوراد وفصاحة وطلاقة، مات سنة (٨٤٠). انظر ترجمة مطولة له في «الضوء اللامع» ٢/١٨٦، وانظر: «ذيل التقييد» ١/٣٦٨.

(٤) هو عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن عبد الرحيم، أبو محمد بن رزين، نجم الدين الحموي الأصل القاهري، سمع الصحيح من وزيرة والحجَّار وابن الشِّحنة وغيرهم، عُمِّر، وحدَّث، وأخذ عنه ابن حجر فمن دونه، مات سنة (٧٩١). انظر: «إنباء الغُمْر» ١/٣٨٦، و«الدرر الكامنة» ٣/١٥٢.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد المخزومي المكي الشافعي، جمال الدين أبو حامد، ولد سنة (٧٥١)، ورحل إلى دمشق وحلب وحماة ومصر والقدس، وحصل الأجزاء والنسخ، وكتب بخطه الدقيق الحسن، وبرع في الحديث والفقه، وأفاد الناس أكثر من أربعين سنة بمكة، لازم العراقي بمصرَ، وأخذ عن البلقيني والأذرعي والسُّبْكيُّ، وسمع ابن أميلة وابن الهبل وابن أبي عمر صلاح الدين وأصحاب الفخر وغيرهم، كثير العبادة والتلاوة، مات سنة (٨١٧). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣/٤٥، و«شذرات الذهب» ٩/١٨٥.

(٦) هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح، نور الدين الهيثمي، ولد سنة (٧٣٥)، صحب الإمام العراقي وسمع معه على الميدومي وابن الخباز وابن الحموي، ورحل معه جميع رحلاته، وحج معه جميع =

محمد سنة (٧٩٨).

ك. علاء الدين ابن خطيب ثرما[1] (ت: ٨٠٠)، قرأ عليه أبو زرعة العراقي، وعبد الرحمن الفارسكوري[2]، وعثمان البرماوي، وأبو المعالي يلبغا السالمي، وابنه أبو الخير محمد.

ل. أبو زرعة العراقي ابن أبي الفضل (ت: ٨٢٦)، قرأ عليه الكُلوتاتي سنة (٨٠٩).

م. جمال الدِّين عبد الله بن علاء الدين الحنبلي[3] (ت:٨٢٠)، قرأ عليه أحمد بن عثمان الكُلوتاتي.

ن. جلال الدِّين البُلْقيني[4](ت: ٨٢٤)، قرأ عليه الكُلوتاتي سنة (٨٢١).

= حجاته، ولم يفارقه حضرًا ولا سفرًا، وتخرج به في الحديث، وقرأ عليه أكثر تصانيفه، سمع «البخاري» من المظفر، وسمع «صحيح مسلم» من ابن عبد الهادي وابن الخباز، وخرج الزوائد وصنف وأفاد، وأصبح كثير الاستحضار للمتون جدًا، هينًا لينًا خيِّرًا ديِّنًا، قرأ عليه ابن حجر واستفاد منه، مات سنة (٨٠٧). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣٠٩/٢، و«الضوء اللامع» ٢٠٠/٥، و«شذرات الذهب» ١٠٥/٩.

(١) هو علي بن محمد بن محمد بن أبي المجد بن علي الدمشقي المحدث، يعرف بابن الصائغ وبابن خطيب ثرما، ولد سنة (٧١٠)، وسمع الحجار وابن تيمية والقاسم بن عساكر وخلقًا كثيرًا، وتفرد بالسماع، وظهر سماعه من ست الوزراء بأخرة، فأكثروا عليه في دمشق والقاهرة، قرأ عليه ابن حجر «صحيح البخاري»، و«سنن ابن ماجه» و«مسند الشافعي» وكتب كبيرة وصغيرة كثيرة، عُمِّر مع صحة في السمع والبصر، ومات سنة (٨٠٠). انظر: «إنباء الغُمْر» ٢٧/٢، و«شذرات الذهب» ٦٢٢/٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن علي بن خلف الفارسكوري الشافعي العلامة زين الدين، ولد سنة (٧٥٥)، وقدم القاهرة ولزم الاشتغال وتفقه بالكبار، وسمع الحديث فأكثر، مُصنِّف عابد ذو مروءة ظاهرة، قال الحافظ ابن حجر: كان يودُّني وأودُّه، وسمعت بقراءته وسمع بقراءتي، وأسفت عليه جدًّا، مات سنة (٨٠٨). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣٣٩/٢، و«شذرات الذهب» ١١٣/٩، و«الضوء اللامع» ٩٦/٤.

(٣) هو علي بن محمود بن أبي بكر، القاضي علاء الدين الحموي، المعروف بابن المُغْلِي الحنبلي، ولد سنة (٧٧١)، كان يتوقد ذكاءً فحفظ الكثير من الكتب والشعر، حدَّث بـ«البخاري» عن السراج البلقيني سماعًا إلَّا اليسير فإجازة، ولي قضاء حماه ثم حلب، ثم الديار المصرية، لم يشتغل بالتصنيف، مات سنة (٨٢٠). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣٥٧/٣، و«الضوء اللامع» ٣٤/٦.

(٤) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني العسقلاني، أبو الفضل جلال الدين ابن البلقيني، ولد سنة (٧٦٣)، وتفقه بأبيه، وحفظ القرآن، وطلب الحديث، وله أكثر من مئة إجازة، مفرط الذكاء سريع الفهم، وله تصانيف حديثية وفقهية، منها: «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، مات سنة (٨٢٤). انظر: «رفع الإصر» ٢٢٦، و«الضوء اللامع» ١٠٦/٤.

س. شمس الدين البوصيري[1] (ت: ٨٤٠)، قرأ عليه أحمد بن عثمان الكُلوتاتي سنة (٨٢١).

ع. محب الدين القلقشندي[2] (ت:٨٢١)، قرأ عليه صلاح الدين محمد بن محمد بن إسماعيل بن الدوادار.

ف. أقضى القضاة عماد الدين الشَّارِمْساحِيُّ[3]، قرأ عليه البرماوي[4].

٧ - كما كان لهذه النسخة حظها من مطالعة جماعات من العلماء، بل إنَّ الحافظ ابن سيِّد النَّاس لا تراه لكثرة مطالعته لها على أوراقها إلَّا حالًّا ومرتحلًا.

٨ - من ميزات هذه النسخة أيضًا -التي تدلك على بلوغها الغاية في الدقة والعناية- أنَّ أخطاء النويري فيها لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة، هذا في كتاب كبير ودقيق -يبلغ مطبوعًا في مجلدات ستٍّ- جامع لفروق الروايات ممَّا لا يكاد تجد له مثيلًا[5].

وفي حديثنا عن النسخة يحسن التنبيه إلى أمور:

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن جامع البوصيري شمس الدين الشافعي، كان خيِّرًا ديِّنًا، كثير النفع للطلبة، يحج كثيرًا، ويقصد الأغنياء لنفع الفقراء، وربما استدان للفقراء على ذمته ويوفي الله عنه، وكانت له عبادة، وتؤثر عنه كرامات، مات في سادس ربيع الآخر سنة (٨٤٠). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣/٢٦٣، و«الذيل التام على تاريخ الإسلام» ١/٥٢٤، و«شذرات الذهب» ٩/٢٤٣.

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله القلقشندي، ثم القاهري الشافعي، ولد سنة (٧٥٦)، واشتغل بالفقه، وسمع على ابن الشيخة ومن في وقته، وكان أحد الفضلاء، برع في الفقه والأدب، وسمع الحديث، ونظم ونثر، وله: «صبح الأعشى»، مات سنة (٨٢١). انظر: «إنباء الغُمْر» ٣/١٧٨، و«الضوء اللامع» ٢/٨.

(٣) لم نقف له على ترجمته.

(٤) هو عثمان بن إبراهيم بن أحمد فخر الدين البرماوي، ولد بعد سنة (٧٦٠)، وقال ابن حجر: اشتغل كثيرًا ومهر في القراءات، وولي تدريس الظاهرية فيها بعد الشيخ فخر الدين إمام الجامع الأزهر، وكان نبيهًا في العربية، وسمع الحديث كثيرًا، ورافقنا في بعض ذلك، واستملى بعض مجالس عند شيخنا العراقي، وناب في الحكم، مات فجأة سنة (٨١٦)، ولم يكمل الخمسين. اهـ. وكان يقرأ «البخاري» في القلعة. انظر: «إنباء الغُمْر» ٣/٢٦، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٤/٣٤، و«الضوء اللامع» ٥/١٢٣.

(٥) هذا دون حساب ما وقع للبقاعي من أخطاء في صفحاته الأربع التي تمم بها النسخة، وانظر مخالفتنا لما فيها في الأحاديث (٨٢٩) (٨٤٣) (٨٧٨) (قبل ١٣٦١) (١٤١٢) (٧٣٢٢).

الأول: أنَّ هذه النسخة من نسخ النويري رحمه الله ليس فيها الفرخة التي كتبها اليُونينيُّ للتعريف بنسخته ورموزها، فلا ندري هل أهمل كتابتها أم سقطت من النسخة على تعاقب الأزمان؟

الثاني: أن النويري رحمه الله نهج في الأسماء الممنوعة من الصرف نحو (غندر) طريقين، فمرة يصرفها، وأخرى يمنعها من الصرف، وفي حال الهمز والإبدال نحو (عائشة) ثلاث طرق، فمرة يقول: (عائشة) ومرة يبدل همزتها ياء فيقول: (عايشة)، ومرة يجمع بينهما: (عائِشة)، ومن المؤكد أنَّه تبع في ذلك الأصل الذي نقل منه، لبيان جواز الوجهين وصحتهما روايةً.

الثالث: أنَّ تسمية «صحيح البخاري» جاءت على اللوحة الأولى من هذه النسخة كما يأتي:

«الجامع الصحيح المُختصر المُسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِه وأيَّامه».

والمشهور المتداول الذي جرى عليه الكلاباذِيُّ وابن خير وعبد الحق الإشبيلي وابن الصلاح وجماعات بعدهم منهم العيني:

«الجامع المُسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنه وأيامه».

بتقديم لفظ: «المسند» على «الصحيح المختصر».

وسماه ابن حجر في «هُدى الساري» -وتبعه القاسمي[1]-:

«الجامع الصحيح المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»

بحذف وصف «المختصر».

ثانيًا: نُسخة النُّويريِّ الأولى:

أصل خطِّيٌّ نفيس، ناسخه هو ناسخ الأصل الخطي السابق نفسه -أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت: ٧٣٣)-، أنهاه كتابة سنة (٧٢٠)، وهو معتنى به قريبًا من اعتناء سابقه.

ليس عليه قيود تملك، وإنَّما عليه قيد الوقف دون ذكر الواقف[2].

---

(١) سبق الحديث عن هذا ص٢٨.

(٢) على اللوحة الثانية من المخطوط (٢/أ) (٣٣/أ) (٧٣/أ) (١٢٥/أ) (١٦٩/أ) ...

محفوظ في مكتبة ولي الدين بن مصطفى الحنفي بتركيا، تحت رقم: (١٠٤٢).

وقد رمزنا له بالرمز (و).

وهي نسخة تامة في جزء واحد، عدد لوحاته (٣١٩)، منها (١٥) لوحة في آخره خاصة بسماعات النسخة وأصولها.

وقع فيها سقط طارئ للوحتين منها هما (١٠٥) و(١٢٠).

عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٣٣)، وهي بحالة ممتازة.

ويحسن التنبيه إلى أنه لم يقع التصريح في النسخة بأنها النسخة الأولى التي كتبها المحدِّث النويري، وعدم التصريح هو الذي اتخذناه دليلًا على أنها الأولى؛ لتعدد النسخ التي كتبها بعدها، مع ظهور منهجه في التصريح بترتيب النسخة في النسخة الخامسة، إذ صرَّح بأنَّها الكتبة الخامسة للصحيح.

● ميزات النسخة (و):

١- تتميَّز هذه النسخة بأنَّ متنها منقول من نسخة الحافظ المقدسيِّ، وهي أصل نسخة اليُونينيِّ، كما صرَّح النويري بذلك في هوامش نسخته إذ قال في موضع منها وهو ينقل تجزئة النسخة: آخر المجلدة الأولى من أصل السماع الذي كتب منه أصله، وهو أصل المقدسيِّ[1].

وهذا أمرٌ بغاية الأهمية لاحظنا أثره في النسخة أثناء المقابلة، وهو ما يُفسِّر التمايز اليسير بين النسختين الخامسة وهذه، ولا شك أن لهالة الإجلال والإكبار التي تمتع بها الحافظ عبد الغني لجهوده المضنية في خدمة العلم وأهله، والقَبول الذي ألقاه الله له في قلوب الناس دورهما في لفت أنظار النويري إلى ذلك في أول مرة، فجعل نسخته الأولى منقولة المتن من أصل المقدسيِّ، ثمَّ لمَّا خَبَرَ نسخة اليُونينيِّ واطلع عن قرب على مقدار الجهد المبذول في تدقيق النسخة ومقابلتها وتصحيحها عاد في نسخه التالية -الخامسة على الأقل ممَّا في أيدينا- فاتخذ نسخة اليُونينيِّ إمامًا له متنًا وهوامش.

---

(١) الصفحة (٤٩أ) من هذه النسخة، بينما نرى النويري يقول في الموضع ذاته في نسخته الخامسة (٥٧/ب): آخر المجلدة الأولى من أصل أصل نسخة اليونيني. انتهى.

ولنضرب لهذا مثالًا توضيحيًا:

في حديث أُسَامَةَ[1] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَكَانَ عَامَّةَ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ ...».

هكذا ضُبِطت الجملة في النسخة الخامسة (ن)، «عَامَّةَ ... الْمَسَاكِينُ»، وفي النسخة الأولى (و) ضُبِطت: «فكان عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينَ»، فتتبعنا النسخ فوجدنا بهامش نسخة القيصري -التي سيأتي الحديث عنها- تنبيهًا قال فيه: كانت تاء «عامة» مضمومة في اليونينية، فأزيلت الضمة، وكان «المَسَاكِين» مفتوحة، فصُلِّحت بضمة. اهـ.

ولم يتدخل النَّاسخ النُّويري -كعادته- بالتغيير أو الإصلاح لما يجده، بل تَبِعَ الأصل في كلِّ شيء، حتى في التَّمييز بما كُتب بالحمرة.

أما هوامش هذه النسخة الأولى من نسخ النويري فهي هوامش اليُونينيِّ.

٢- تميزت هذه النسخة أيضًا بأنَّها نقلت سماعات نسخة الحافظ المقدسيِّ[2]، وهي الأصل الذي نسخت منه النسخة اليونينية، كما سبق بيانه.

٣- أنَّ أغلبها مقابل بعد النَّسخ على نسخة الحافظ المقدسيِّ[3].

٤- أنَّ ناسخ هذه النسخة تحمَّل «الصحيح» مقروءًا على الحجَّار وست الوزراء وزيرة، من الأصل الذي انتسخ منه اليُونينيُّ نسخته، قبل أن يشتغل بنسخ نُسَخِه من «الصحيح»، مما يعني درايته بالكتاب المنسوخ، كما سبق ذكره.

٥- ممَّا تميزت به هذه النسخة أيضًا تنقلها بين أيدي جماعات من أهل العلم كابن سيِّد النَّاس[4] وأحمد بن أبي الفرج المعروف بابن البابا[5]، وزيَّنوا هوامشها بتقييد سماعاتهم،

---

(١) وهو الحديث: (٥١٩٦).

(٢) جاءت هذه السماعات في آخر النسخة، وقيَّد الناسخ بما لا يدع للشك مجالًا تفاصيل نقله لها من النسخة الأم، وسيأتي مسرد السماعات آخر المجلد السادس.

(٣) قيود المقابلة مثبته إلى الصفحة (٢٩١أ)، ويقابلها الحديث: (٧٢٧٣).

(٤) قرأ «الصحيح» مرتين: مرة على الحجار ووزيرة، وشاركه في السماع ابنته أم أيمن بركة، والثانية بقلعة الجبل في واحد وعشرين مجلسًا، وقيَّد سماعه هذا محمد الفاروقي.

(٥) في خمسة وعشرين مجلسًا، آخرها يوم الجمعة في الحادي والعشرين من رمضان، عام (٧٢٣).

وإن كان هذا لا يقارب فيه مستوى النسخة الخامسة.

٦- أنَّ هذه النسخة وَقَعَ عليها عالمٌ، وهو العلَّامة محمد بن أحمد الحنفي الشاذلي الأَدِرْنوي الشهير بالحافي باشا سنة (١٢٢٥)[١]، وقرأها وأجرى قلمه في تقييد أصنافٍ من الفوائد بخطه في مواضع منها:

تصحيح لوهم الناسخ[٢]، أو استكمال سقط في النسخة، أو إيضاح ضبط رواية[٣]، أو شرح غريب وضبطه[٤]، والتعريف ببعض الأعلام[٥] والأماكن[٦].

وقابلها على أكثر من نسخة، ونَثَرَ بعض فروق هذه النسخ المقابَل عليها على هوامش النسخة[٧]، منها نسخة لرواية أبي ذر[٨]، وقارن في مواضع منها بما في القسطلَّاني[٩]، وضبط تعقيبات الصفحات[١٠]، وأصلح ما وقع فيها من خرم لبعض كلماته؛ بسبب التآكل[١١]، وذلك في المسجد العتيق بأَدِرْنَه[١٢].

٧- ومما تتميز به هذه النسخة أيضًا وجود فرخة الإمام اليُونينيِّ فيها، وهو مما لم نجده في نسخته الخامسة.

---

(١) لعله هو صاحب طبقات الحنفية، وهو فقيه لم يعرف عنه شيء لذلك سأسرد جوانب من خدمته للتعريف ببعض جهوده.

(٢) انظر اللوحة (١٦١/ب).

(٣) انظر اللوحة (ا/ب) (٢/أ) (١٢/أ) (١٣/ب) (١٤/أ) (١٤/ب)..(١٣٠/ب) (١٨٣/ب) (٢٤٦/ب).

(٤) انظر اللوحات: (١/ب) (١٤/أ) (١٦/أ) ...

(٥) انظر اللوحتين: (١٢/أ) (١٣/ب).

(٦) انظر اللوحتين: (٢/أ) (١٢/ب).

(٧) جعل الناسخ هوامشه على النسخة على الجانب الداخلي للورقة؛ لئلَّا تختلط بفروق النسخة الأصل، وانظر اللوحات: (١٦/ب) (١٢٦/أ) (١٨٤/أ) (١٨٦/أ) (١٩٤/ب) (٢٠٦/أ) ...

(٨) انظر اللوحات: (١٦٢/أ) (١٦٧/أ) (١٩٤/أ).

(٩) انظر اللوحتين: (١٦٣/ب) (١٩٢/ب).

(١٠) التعقيبة كلمة يلحقها الناسخ في ذيل الصفحة تكون أول الكلمة في الصفحة التالية، تدل على تتابع الأوراق بشكل سليم في حال انفراط المخطوط.

(١١) انظر اللوحات: (٣٠/أ) (٣٧/ب) إلى (٤٩/ب).

(١٢) كما جاء في آخر النسخة من «الصحيح» (٣٠٤/ب).

ومما يُؤخذ على هذه النسخة عدم نقلها لكامل فروق اليونينية، فنرى إهمالًا لبعض الفروق، ولعلَّ هذه النسخة كانت المحاولة الأولى للنويري في نسخ «صحيح البخاري»، فنالها ما ينال المحاولات الأولى من بعض الوقفات.

وهاتان النسختان النويريتان (الخامسة والأولى) اعتبرناهما النسختين الأصليتين، وكانت لهما الصدارة وعليهما مدار العمل.

ثالثًا: نُسخة البصري:

هذه النُّسخة الجَليلة -التي سبق الحديث عنها[1]- عليها خط الشيخ سالم ابن المحدِّث عبد الله بن سالم البصريِّ (المتوفَّى سنة: ١١٦٠)[2]، وخاتمة ناسخها تدلُّ على أنَّها منسوخة عن النُّسخة اليُونينيَّة، وهي أحد أهم الأصول المعتمَدة من قِبَل محققي الطبعة السلطانية، لم نعرف اسم ناسخها[3]، كما أننا لم نعرف تاريخ نسخها، لكن خط سالم بإجازته، وتملك محمد أسعد الحسيني المؤرخ في لوحتها الأولى سنة (١١٨٠) مع ما نقله صديق حسن خان عن «تسلية الفؤاد» يجعلنا نميل إلى أنَّها نسخة البصري.

وهذه النسخة محفوظة الآن في مكتبة يوسف آغا بتركيا تحت رقم: (٥٥٥٥).

وقد رمزنا لها بالرمز (ب).

وهي نسخة تامة في جزء واحد، عدد لوحاته (٦٠٠).

عدد الأسطر في الصفحة الواحدة يتراوح بين (٣٣-٣٦)، كتبت بخط نسخي واضح، وهي بحالة ممتازة، أصاب اللوحة الأخيرة منها تمزق.

---

(١) انظر: ص٥٢١.

(٢) قيل في وصف مكتبته: (جمع مِن الكتب العظيمة إلى كتب والده ما لا يحصى، وكانت كتُبُهُ في غاية من الحُسن والضبط والمقابلة، والخط الحسن، ما لا يوجد عند غيره). انظر: «فهرس الفهارس»: ٩٧٩/٢، و«أعلام المكيين» لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي: ٢٩٣/١-٢٩٤.

(٣) هي ليست بخط عبد الله بن سالم البصري، كما يظهر بموازنة بسيطة بين خطه وبين خط النسخة، وقد ذُكِرَ أن عبد الله بن سالم خط نسخة بيده، كما قال الأهدل، وأنَّ ذلك أخذ منه عشرين سنة، واستكتب نسخًا كما سبق في كلام ابن عَقِيلة.

وسبق أن ذكرنا ميزات هذه النسخة عند حديثنا عن نسخة البصري باعتبارها فرعًا من فروع اليونينية.

ويؤخذ عليها إهمالها لذكر تاريخ النسخ واسم الناسخ، وإهمالها لفرخة اليُونينيِّ التعريفية.

أما أسانيد الشيخ سالم بن عبد الله بن سالم البصريِّ فإنه ذكرها مطولًا في «ثبته»، لكن جاء في اللوحة الأولى من نسخته هذه:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد أخذت «صحيح» الإمام الحافظ الحجة الجِهْبِذ الناقد أمير المؤمنين في الحديث أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري عن شيخي وأستاذي وبركتي بل وخاتمة المحققين سيدي ووالدي الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكيِّ، قال:

وقد أخذتُه عن جملة من الشيوخ، ومنهم العلامة المحقق إبراهيم بن حسن الكورانيُّ المدنيُّ، وهو أخذه عن جملة من الشيوخ ومن جملتهم السند العالي قال:

عن العبد الصالح المعمَّر عبد الله بن منلا سعد الله اللَّاهوريِّ نزيل المدينة المنورة،

عن الشيخ قطب الدين محمد بن أحمد النهروانيِّ،

عن والده علاء الدين أحمد بن محمد النهروانيِّ،

عن الحافظ نور الدين أبي الفتوح أحمد بن عبد الله بن أبي الفتوح الطاوسي،

عن الشيخ المعمَّر بابا يوسف الهرويِّ،

عن الشيخ المعمَّر محمد بن شاذبخت الفرغانيِّ،

عن الشيخ المعمَّر أبي لقمان يحيى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني[1]،

عن الفربري، عن مؤلفه رحمه الله.

قال المنلا إبراهيم: فبيننا وبين البخاري ثمانية، وأعلى أسانيد ابن حجر أن يكون بينه وبين البخاري سبعة، فباعتبار العدد كأنِّي سمعته من الحافظ ابن حجر وصافحته، وكأنَّ

---

(١) سبق أن تكلمنا على هذا الإسناد، فانظره ص٢١٩، وللمحدِّث البصري أسانيد محررة من طريق الثقات إلى «الجامع الصحيح» انظرها منثورةً في «الإمداد إلى علو الإسناد»، وانظر على سبيل المثال فيه ص٥٤، ٩٦.

شيخنا اللَّاهوريَّ سمعه من التنوخيِّ وصافحه، وبين وفاتيهما مئتان وبضع وثمانون سنة، فإنَّ اللَّاهوريَّ توفي بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وألف، والتنوخي سنة ثمان مئة، وهذا عال جدًّا، وأعلى أسانيد السيوطي أن يكون بينه وبين البخاري ثمانية، فساويتُ فيه السيوطي، ولله الحمد. انتهى.

وكتبه الفقير إليه سبحانه: سالم ابن الشيخ عبد الله البصريُّ المكيُّ، غفر الله له ولوالديه وسامحهما بمنه وكرمه.

رابعًا: نسخة القيصري:

وهي نسخة مُتقنة نفيسة -سبق الحديث عنها[1]-، مكتوبة بخط إبراهيم بن علي القيصريِّ المكيِّ الحنفيِّ، فرغ من نسخها سنة (١١١٧).

وهي منقولة من أصل اليُونينيِّ ومقابلة على شرحي ابن حجر والقسطلَّاني، وعليها هوامش نافعة كحال نسخة البصري.

تقع في أصلها في جزأين[2] مفرقين في عشر مجلدات؛ لعلَّه لتيسير حملها وتداولها.

عدد لوحاتها: المجلد الأول: (٣٨٥) يضاف إليها (٢٤) لوحة لجزء من الفهرس ضمَّ ثلثي المجلد الأول منها، ولم يتممه الناسخ. والمجلد الثاني: (٥٠٧).

عدد الأسطر في كل صفحة: (٢٥).

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة يازمه، بتركيا، تحت الأرقام: (٤٢٢) إلى: (٤٣١).

وحالة المخطوط جيدة، وهي نسخة تامة نابها سقط يسير يقدر بتسع لوحات، استُدرك أكثره بخط متأخر لناسخ ضعيف[3] يعود للقرن الثاني عشر تقريبًا.

وبدراسة النسخة ومقارنتها بنسخة النويري الخامسة ونسخة البصري وجدناها نسخة تستحق ما قيل فيها، لا تنزل عن نسخة البصري في الرتبة، بل قد تعلوها أحيانًا، وقد سبق ذكر

---

(١) ص٥٢٥.

(٢) انتهى الجزء الأول في أثناء كتاب أحاديث الأنبياء، عند الحديث (٣٣٦٨).

(٣) وهي تسع لوحات، انظر في المجلد الأول اللوحات: ٢٣١-٢٣٨، أما ما لم يستدرك فهي اللوحة (٢٣٥) من الجزء الثاني.

قيمتها وما دُفِعَ في ثمنها من كلام العلَّامة الكتاني رحمه الله[١].

وقد رمزنا لها في حواشينا بالرمز: (ص).

وجاء في اللوحة الأولى تملك لعبد الرحيم الشهير بمحمود أفنْدي زاده، وختمه.

وبخط حسن فهمي تقييد لمولد البخاري ووفاته بحساب الجمل، أما مولده: صدق = ١٩٤، ولوفاته: نور = ٢٥٦.

وله على اللوحة الأولى أيضًا:

سنام البرق يجلو من مباديه يَحِيْمُ الخلقَ طرًّا مِن مناديه

يقول الفهمي مذعنًا بما فيه فبشرى لمن يأتي لطور ناديه

وقد جاء بعد اللوحة الأولى فهرس مُطوَّل لكتب «صحيح البخاري[٢]» وأبوابه استغرق أربعًا وعشرين لوحة، ختمت بترجمة لليونيني أخطأ فيها كاتبها؛ إذ ترجم فيها لعبد الله بن العماد اليُونينيِّ (ت:٦١٧) بدل الترجمة لأبي الحسين رحمهم الله جميعًا.

وهاتان النسختان (البصري والقيصري) جاءتا في المرتبة الثانية بين النسخ المعتمدة في التحقيق؛ إذ استعملتا نسخًا رديفة مساعدة.

خامسًا: نسخة البقاعي:

سبق أن ذكرنا[٣] أن نُسخةَ أبي الخَيرِ إسماعيلَ بن عَليٍّ بن مُحمَّدٍ البِقَاعيِّ (المتوفَّى سنةَ ٨٠٦) قد نقلت من نُسخة ابن السَّرَّاج التي نقلت بدورها عن النُّسخة اليُونينيَّة.

كما نقلنا أنَّ المؤرِّخ ابن حجِّي في «تاريخه» أثنى على نُسختِه هذه وأشاد بها؛ فقال في «تاريخه»: (وكتب من «صحيح البخاري» نسخةً في مجلد معدومة النظير، أُخرجت من الحريق وقد لَسَع ظاهرها وورقات يسيرة فيها، بِيْعت بعد موته بخمسمئة أو ستمئة فضة، ولم تُصْلَح ويُكْتَب بدلَ ما احتُرق منها)[٤]، والبِقاعيُّ كان قد انتهَى مِن نَسخ نُسختِه في المدرسة الأَمينيَّة

---

(١) ص٥٢٦.

(٢) وهذا مما يميز نسخة القيصري عن نسخة البصري؛ إذ حوت الأولى هذا الفهرس، بينما وضعت الجداول في نسخة البصري، وخُطِّطت لنقل الفهرس ولم ينقل.

(٣) ص٥٢٠.

(٤) «تاريخ ابن حجِّي»: ٥٩٣/٢، ونقل نحو ذلك ابنُ حجر في «إنباء الغُمر»: ٢٩٥/١، وينظر: «الضوء اللامع»: ٣٠٣/٢.

جوارَ الجامع الأُمويِّ بمدينة (دمشق)، وذلك يومَ الجمعة الموافق لثمانٍ خَلَون من شهر (رَبيعٍ الأوَّل، سنةَ ثَمانِ مئةٍ.

وهذه النسخة تامة لا سقط فيها.

محفوظة في مكتبة الوزير أبي العباس كوبريلي بتركيا، تحت رقم (٣٥٥).

عدد لوحاتها (٢٩٦) لوحة.

في اللوحة ما بين (٢٧-٣٥) سطرًا.

كتبت بخط نسخي واضح.

رمزنا لها في هوامش نسختنا بالرمز: (ع).

مما تميزت به هذه النسخة أن ناسخها أضاف هوامش شارحة ليست في اليونينية، وأهمل بعض فروق اليونينية، ولعلَّ إهماله هذا تابعَ فيه ناسخ أصله، كما قابله على نسخة أخرى تَظْهر فروقها بهامش الأصل.

ومن الأمور التي تُؤخذ عليها أنَّ ناسخها اجتهد في إثبات ما رآه صوابًا في المتن، ممَّا جعلها نسخة معدَّلة عن اليونينية، وليست طبق الأصل؛ ممَّا دفعنا لعدم اعتمادها أصلًا في المقابلة، وإنَّما عُدنا لها لحلِّ مُشْكِلٍ وبيان موضع مُوهِمٍ.

سادسًا: نسخة القرشي:

من النسخ الفرعية المساعدة التي استعنَّا بها في عملنا أيضًا نسخة بخط العماد الكاتب يوسف بن عمر القرشيِّ، أنهى نسخها سنة (٧٤٦).

وهذه النسخة نالت حظًّا وافرًا من التداول بين أيدي العلماء، وحفلت بخطوط جماعة منهم، وبحواشي بعضهم.

كما أنَّ عليها عدة تملُّكات مطموسة.

وهي محفوظة بمكتبة شيخ الإسلام فيض الله أفندي، بتركيا، تحت رقم (٤٧٧).

وهي نسخة تامة، وقع فيها سقط متقدِّم زمنيًّا، مستدرك بخط موفق الدين سبط ابن العجمي (ت: ٨٨٤)، كما أن الزمن قد ترك آثاره على هوامشها فتآكلت، ورممت ترميمًا سقيمًا طمس

بعض هوامشها النفيسة.

تقع في جزء واحد، في (٣٧٨) لوحة، في كل لوحة (٣١) سطرًا، بخط نسخي واضح.

رمزنا لها في هوامش نسختنا بالرمز: (ق).

وهذه النسخة هي صورة عن رواية أبي ذر[1]، قُرِئتْ على الحافظ أبي الفضل العراقي، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة.

وأثبت أحد الحاضرين -وهو عز الدين الحاضري- خطَّه في مواضع ناقلًا فيها حواشي الحافظ الدِّمياطيِّ، خاتمًا لها برمز (د).

كما أنَّ عليها خط البرهان سبط ابن العجمي، وخط ابنه أبي ذر.

أما الداعي لجعلها نسخة مساعدة فهو أنها قوبلت بالكامل على نسخة قُوبلت على فرع لليونينية مقابل على نسخة اليُونينيِّ، وظهر لنا من خلال تتبع ذلك أنَّ الأصل المقابل عليه في غاية الدِّقة، كما أنَّ المقابلة بلغت درجات عليا، وقد نقلتْ هوامش اليونينية وفروق الروايات، بل تعدَّى مقابلها على اليونينية أحيانًا على النصِّ بالتصحيح والتقويم على وفق ما في اليونينية.

كما استعنَّا بها في قراءة فروق رواية أبي ذر، بما أن النصَّ فيها موافق لنصِّ أبي ذر.

وهاتان النسختان (البقاعي والقرشي) جاءتا في المرتبة الثالثة في عملنا هذا؛ إذ اعتبرت كنسخ فروع للاستئناس.

فهذه النسخ الخطية الأساسية في المقابلة، إضافةً إلى الطبعة السلطانية، وإلى عشر قطع خطية رديفة رجعنا إليها في بعض جزئيات العمل لفهم تفاصيل الروايات أو حلِّ إشكال وارد فيها، مع الرجوع أيضًا إلى شرح القسطلاني: «إرشاد الساري».

بقي أن نشير إلى أنَّنا استعنَّا بفرع من اليونينية جيد متأخر محفوظ في المكتبة الزاهدية بباكستان رمزنا له بالرمز (ز)، وقع لنا منه ثمانية أجزاء في مجلدتين، ينتهي عند الحديث (٢٢٥٩).[2]

---

(١) الإسناد في أول النسخة لرواية أبي الوقت لا اعتبار له، فمتنها موافق لرواية أبي ذر بجلاء.

(٢) انظر الأحاديث (٧٩) (٧١٣) (٨٠٢) (١٣٨٤) (١٤٨٥).

وصف النسخ الخطية المعتمدة

في تحقيق «الفرخة»[1] الملحقة بالنسخة اليونينية

سبق أن ذكرنا أنَّ الحافظ أبا الحسين اليُونينيَّ رحمه الله سجَّل تفاصيل النسخ التي اعتمدها في مقابلة نسخته وشيئًا عن منهجه في المقابلة والترميز في وُريقاتٍ أَلحَقَها بنُسختِه من «الصحيح»، وهذه الورقات لم يلحقها كل نسَّاخ نسخته من «الصحيح»، بل إنَّ أكثر النُّساخ اختصر محتواها في لوحة العنوان أو الخاتمة، وقد ساقها تامة في نسخته الأولى، ولما لها من الأهمية فقد ألحقناها بطبعتنا هذه، معتمدين في إخراجها على النسخ الآتية:

١ - النسخة الأولى: النسخة الأصل (و):

نسخة خطية نفيسة، ناسخها هو أحمد بن عبد الوهاب النويري، أنهاه كتابة سنة (٧٢٠)، ألحقها الناسخ بنسخته الأولى من «الصحيح»، وقد سبق الحديث عنها.

محفوظة في مكتبة ولي الدين بن مصطفى الحنفي بتركيا، تحت رقم: (١٠٤٢).

واتخذناها أصلًا، لا نغادره إلا عند الخطأ المحض، أو السقط؛ وذلك لقِدمها، واكتمالها، وتنصيص النويري في مقدمتها على أنه نقلها من نسخة المؤلف بالحرف، حيث قال: «وجدتُ على الأصل المنقول منه هذا الكتاب ما مثالُه حرفًا بحرفٍ».

ورمزنا له بالرمز (و).

وهي في لوحة واحدة، في الوجه الأول: (٣٣) سطرًا، وفي الوجه الثاني (٢٨) سطرًا.

وهي بحالة ممتازة.

٢ - النسخة الثانية: النسخة الفرع (م):

نسخة خطية جيدة، ناسخها هو محمد عيسى العشماوي المالكي، أنهاها كتابة سنة (١١٨٦)،

---

(١) وضعنا «الفرخة» في فاتحة المجلد الأول من «الصحيح».

ألحقها الناسخ بنسخته من «الصحيح»، وهي نسخة لفق فيها بين الروايات، وأولها سند الحافظ أبي زرعة العراقي، وسبقت الإشارة إليها[1]، وهذه النسخة (م) متفقة مع النسخة الأصل التي في (و).

محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز (٤١٠ عارف حكمت).

اتخذناها فرعًا قابلنا عليه، ورمزنا له بالرمز (م).

وهي نسخة في لوحتين، على اللوحة الأخيرة من هذه الفرخة سند محمد مرتضى الزَّبيدي الحسني إلى «صحيح البخاري» بخطه، وعلى اللوحة الأخيرة من نسخة «الصحيح» قيد قراءة للصحيح على محمد مرتضى الزَّبيدي الحسني أيضًا.

وهي بحالة ممتازة أيضًا.

٣- النسخة الثالثة: النسخة الفرع (ج):

محفوظة في مكتبة قليج علي (٢٦٣).

وهي نسخة خطية نفيسة منسوخة من نسخة نسخت من اليونينية، كما صرَّح بذلك ناسخها في آخرها إذ قال: «نقله كما شاهده من خط ابن زيد من اليونينية محمد بن أحمد المزي الحريري حامدًا ومصليًّا ومسلِّمًا، في حادي عشر شعبان سنة (٧٥٧). علَّقه أفقر العباد لمولاه الغفار محمد عمار، في آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة ألف ومئة وواحد بعد المئة من الهجرة النبوية».

وهي نسخة في لوحتين، من نسخة خزائنية تامة من «صحيح البخاري»[2].

ورمزنا له بالرمز (ج).

---

(١) انظر ص٥٢٧، الهامش (٤) من هذه المدخل.

(٢) جاء في أول هذه النسخة العناوين الرئيسة في البخاري (٩٢) كتابًا، تحت اسم: فهرست البخاري، في صفحة واحدة، ثم رسالة: «الدراري في ترتيب أبواب صحيح البخاري»، وهي من زيادات الناسخ على النسخة المنقول عنها، إذ مؤلفها من أهل القرن الحادي عشر، والنسخة المنقول عنها من نسخ القرن الثامن، ثم نسخته من الصحيح، والتي تعد فرعًا من فروع اليونينية، وختم نسخته من الصحيح برسالة الحمُّويي: «عدة أحاديث الجامع الصحيح».

٤ - النسخة الرابعة: النسخة الفرع (ع):

وهي محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز (٤١٠ عارف حكمت)، وهي نسخة مختصرة في بعض المواضع، وفي آخرها زيادة مهمة فيها شرح لكثير من الرموز التي لم تفسر في الأصل ولا في (م).

كتبَ هذه النسخة عبد الله ميرغني، وقال في آخرها: «اعلم -يا أخي- أن الشيخ ابن سالم وغيره ينسبون إلى اليونينية نسخًا لم يذكرها القسطلاني وغيره، وضبطًا كثيرًا على غير القواعد النحوية واللغوية، لا يمكن توجيهه، ولم يذكره أيضًا، مع كونهم متصدِّين لذلك!!! ولغيره، فعدم إثباته ذلك يدل على أن ذلك لم يكن بها، بل لُحِق، وما لُحِق بغير توجيه فردٌّ على ملحقه، وما له وجه فلا بأس به، ولا عبرة بخلاف ذلك».

ورمزنا له بالرمز (ع).

وقد اتخذنا نسخة النويري أصلًا لا نجاوزه، وذكرنا فروق النسخ الفرعية.

ثانيًا: منهج العمل في تحقيق النسخة اليونينية

اتبعنا في تحقيق النسخة اليونينية منهجًا علميًّا دقيقًا وفق الخطوات الآتية:

أولًا: تدقيق المتن ورموز الروايات التي اصطلح عليها الحافظ اليُونينيُّ في نسخته وضبطها؛ وذلك باتباع الخطوات الآتية:

١- اعتماد نسخة النويريِّ الخامسة (ن) أصلًا[١]، لا نخالفه إلَّا فيما يتبيَّن لنا فيه خطأ واضح جلي وقع به الناسخ[٢].

فإن وقع فيها خطأٌ نظرنا في بقية الأصول (و، ب، ص)، فإن اتفقت الأصول الأربعة عليه أبقيناه كما هو حفاظًا على خصوصية اليونينية أصلًا وروايةً، ونبهنا على الخطأ في الهامش، مع بيان وجه الصواب فيه.

مثالُ ذلك: ما جاء في الحديث (١١٦٨): حدَّثنا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ: حدَّثنا سُفْيانُ: قالَ أَبُو النَّضْرِ: **حدَّثني أَبِي**، عن أَبِي سَلَمَةَ ...

هكذا جاء في الأصول الخطية الأربعة (ن، و، ب، ص): (حدَّثني أَبِي)، ورمز على قوله: «أبي» أنَّه ليس في رواية أبي ذر والأصيلي ولا في رواية السَّمعاني عن أبي الوقت، وهذا خطأ في اليونينية أصيل، اتفقت الأصول الخطية الأربعة عليه، وهو خطأ قديم، له أصل في الرواية، نبَّه عليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» فقال: وقوله: «أبي» زيادة لا أصل لها، بل هي غلط محضٌ حمل عليها تقديم الاسم على الصفة، فظنَّ بعض مَن لا خبرة له أنَّ فاعل «حدَّثني» راوٍ غيرُ سالم، فزاد في السند لفظ: «أبي». اهـ[٣].

---

(١) إلَّا في مواضع البتر الواقع في (ن)، والمستدرك بخط البقاعي، ففي هذه المواضع أهملنا ما في (ن) إهمالًا كاملًا عند المخالفة، وجعلنا اتفاق نسختين من النسخ الثلاث الباقية أصلًا يثبت في متن اليونينية، وما في الثالثة فرقًا؛ لأن المتن المستدرك منسوخ من غير اليونينية.

(٢) انظر الأحاديث: (٣٤٤)(٣٤٨)(٨٢٩)...

(٣) انظر توجيهًا آخر لذلك في موضعه من الصحيح.

كذلك الأمر فيما اتفقت عليه (ن، و) وتبيَّن لنا من خلال البحث أنَّه خطأٌ أصيل في اليونينية أو خلافٌ محتملٌ، التزمنا ما في الأصلين، وإن خالفته (ب، ص)، ونبَّهنا على ذلك في الهامش.

ومثالُ الخلاف المحتمل الذي يصحُّ فيه أكثر من وجهٍ: ما وقع في باب: إذا حاضَتْ في شَهْرٍ ثَلاثَ حِيَضٍ ... وَيُذْكَرُ عن عَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ: إِنِ امْرَأَةٌ جاءَتْ ...

هكذا ضبط النصُّ في (ن، و)، وضبط في (ب، ص): «إنَّ امرأةً»، فأثبتنا في المتن ما في (ن، و)، ونبَّهنا في الهامش إلى ضبط (ب، ص).

أما إذا اتفقت (ن، و) على خطأٍ وتبيَّن لنا من خلال البحث أنَّه خطأٌ دخيل على اليونينية من خطأ النَّاسخ، فعند ذلك نتجاوز ما في النسخة (ن) إلى ما جاء على الصواب في النسخ الأخرى[1]، ونُنَبِّه على ذلك في الهامش، مثالُ ذلك:

ما جاء في الحديث (٥٨٣٨): حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أخبَرَنا عَبْدُ اللهِ: أخبَرَنا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ، عن أَبِي الشَّعْثَاءِ ...

هكذا في (ن، و): (أَشْعَثَ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ)، وضبَّب على (عن) في (ن) بخط مغاير، وكتب بهامشها: صوابه: «ابن»، وهو الصواب، وهو المثبتُ في (ب، ص، ق، ع)، وهو الذي في الإرشاد والسلطانية وباقي الشروح، ولم يُشَر إلى هذا الخطأ روايةً في الشروح؛ ممَّا يؤكد أنَّ هذا من خطأ النُّسَّاخ.

وهذه المواضع في اليونينية نادرةٌ جدًّا[2].

فمتن (ن) هو متننا في هذه النسخة، كما التزمنا ما في (ن) من المد والقصر، والصرف والمنع، وفي الهمز والإبدال[3] في نحو (عائشة) و(عايشة)، وألفاظ التعظيم والصلاة والترضي،

---

(١) انظر الأحاديث: (٥٨٥٠) (٦٢٤٠) (بعد ٦٢٤٥) (٧٠٩٧) (٧١٩٨) (٧٥١٠).

(٢) انظر الأحاديث: (٧٢٤٠) (٧٣٥٠).

(٣) هذه المسألة غفل عنها عامَّة مَن حقَّق ونشرَ كتب الحديث، مع تنبيه العلماء عليها، وممَّن نبَّه عليها القاضي عياض رحمه الله، ونقله عنه اليونيني بهامش نسخته هذه، إذ قال بهامش الحديث (٤١٧٣): قال عياض: (مَجْزَأَة) بفتح الميم، وكسرها بعضهم، قال الحافظ أبو عليٍّ: وهو مهموز، وقال غيره: لا يهمز. قال أبو علي: (مَجْزَأَةُ) بفتح الميم وجيم ساكنة، وبزاي بعدها همزة، على مثال مَسْلَمَة، والمحدثون يسهلون الهمزة، ولا يلفظون بها. اهـ.

لا نخالفها أبدًا إلَّا فيما يظهر الخطأ الصريح فيها.

وبناء على هذا فإنَّ التصريح بـ(قال) قبل لفظ التحديث أو الإخبار التزمنا فيه بما في (ن)، فما ذكرته ذكرناه، وما حذفته حذفناه، ولم ننبِّه على ما في (ب، ص)؛ لأنَّ التصريح منهج عام فيهما، أما (و) فهي غالبًا ما توافق (ن) في هذا.

وإنما كان هذا انطلاقًا من قناعة راسخة مرتكزة على الاستقراء لجميع النسخ التي بأيدينا بأنَّ (ن) هي أصح صورة لليونينية.

وقد نبَّهْنا في هامش نشرتنا إلى أماكن انتهاء صفحات المخطوطة (ن)، على المنهج العام المتبع في ذلك؛ لتسهيل المراجعة للباحث.

٢ - اعتمدنا النسخة النويرية الأولى (و) أصلًا ثانيًا، نعتمد عليه ونرجِّح به عند الخلل والإشكال، ونسدُّ به مشكلة إهمال الهمز أو الصرف أو القصر الواقع في (ن) أحيانًا.

٣- استعملنا النسختين (ب، ص) نسخًا فرعية في المقابلة، وأثبتنا ما اتفقتا عليه من فروق، وكذا ما كان فيهما من هوامش منقولة عن اليونينية، وأهملنا من هوامشهما ما يتعلق بخلاف ضبط لا علاقة لليونينية به، فهما عادة ينقلان بعض الفروق ويميزان ذلك بقولهما: (من غير اليونينية).

وإنما فعلنا هذا بعد التتبع والاستقراء، مستأنسين بقول عبد الله ميرغني في آخر نسخته من فرخة اليونيني: «اعلم -يا أخي- أن الشيخ ابن سالم وغيره ينسبون إلى اليونينية نسخًا لم يذكرها القسطلَّاني وغيره، وضبطًا كثيرًا على غير القواعد النحوية واللغوية، لا يمكن توجيهه، ولم يذكره أيضًا، مع كونهم متصدِّين لذلك ولغيره، فعدم إثباته ذلك يدل على أنَّ ذلك لم يكن بها، بل لَحقٌ، وما لُحِقَ بغير توجيه فردٌّ على مُلْحِقِهِ، وما له وجه فلا بأس به، ولا عبرة بخلاف ذلك»[1].

كذلك أهملنا كل فرق تفردتْ به إحداهما إنْ ثبت أنَّ هذا الفرق من سهو الناسخ أو من خطأ في قراءته.

---

(١) انظر نسخته من فرخة اليونيني المحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز: (٤١٠ عارف حكمت).

٤ - موازنة المتن والرموز مع الطبعة السلطانية، وتتميم الرموز التي أَهْملَ بعضَها مصححو السلطانية، كالرمز لرواية كريمة الذي اصطلح اليونيني -تبعًا للمقدسي- على كتابته بالحمرة.

وقد نبَّهْنا في هامش نشرتنا إلى أماكن انتهاء صفحات الطبعة السلطانية بالعزو إلى الجزء والصفحة؛ مراعاةً لشهرتها وما حظيت به من القَبول والعَمَادَة في الأوساط العلمية، وحِفظًا لمرجعيتها عند الكثير من العلماء والباحثين والمحققين الأفاضل بعَدَم تفويت فائدة ما دَرَجوا عليه من الإحالة إليها على القارئ.

٥ - التنبيه المجرَّد إلى الاختلافات التي تقع بين الأصول في ضبط المتن والرموز فيما لم يتبيَّن لنا فيه وجه الصواب.

٦ - استعنَّا بالفرعين (ع، ق) عند مواضع الإشكال للبيان والترجيح.

وهنا يجدر أن نبيِّن منهجنا في الضبط إجمالًا عند اختلاف النسخ:

- إذا اختلفت (ن) و(و) في الضبط، وجاءت في باقي الفروع بالضبطين معًا، ونقلوا ذلك عن اليونينية، أثبتنا الضبطين في المتن دون إشارة.

- عند إهمال الضبط في الأصلين (ن، و)، واتفاق (ب، ص) على ضبط، فإنَّنا نضبط النصَّ على ما فيهما.

- عند إهمال الضبط في (ن، و) واختلاف (ب، ص) ننظر في بقية الفروع، ونضبط على ضبط الأكثر، وننبِّه في الهامش على هذا.

- عند إهمال الضبط في (ن) واتفاق (ب، ص) على ضبط، فإنَّ اتفاقهما حسب الاستقراء أقوى من تفرد (و)، فيضبط النص على ما فيهما، وينبَّه في الهامش على ما في (و).

هذا كله فيما عدا إبدال الهمز في نحو (عائشة ...) فإن إهمال الضبط في الأصلين يعني: جواز الوجهين، وإذا أهمل الضبط في (ن) وقيِّد في (و) اتبعنا تقييد (و)، وإن أهمل في الأصلين وكانت في (ب، ص) بالحالتين -الهمز والإبدال- أو أحدهما كتبناها بالحالتين.

٧ - بعد مراجعة المتن والرموز الواردة في (ن، و) مع فروع اليونينية (ب، ص) والسلطانية، والنسخ المذكورة سالفًا (ع، ق)، راجعنا المتن مع أهم شرحين للصحيح:

- «فتح الباري» لابن حجر.

- و«إرشاد الساري» للقسطلَّاني.

وكان هذا زيادة في الاحتياط ومراعاة للطبيعة البشرية التي تصيب الناسخ بالكلل والضَّعف أثناء نسخه لكتاب طويل ودقيق كنسخة اليُونينيِّ من «صحيح البخاري»[1].

٨- عالجنا موضوع الحمرة التي اعتمدها المقدسيُّ -وتبعه على ذلك اليُونينيُّ- لتمييز رواية كريمة كما يأتي:

- اعتمدنا في الحمرة على (ن، و) فقط[2]، إلَّا إنْ أَشْكَل ذلك علينا لعدم وضوح الحمرة، فعندها استعنَّا بـ(ب، ص)، ولم نذكر ما تفردت به (ب، ص)؛ لأنهما في بعض المواضع يسهبان في ذكر الفروق بالحمرة، دون أن تذكر كل هذه الفروق في (ن، و) والشروح عن كريمة.

- كل ما كُتب بالحمرة في متن اليونينية أثبتناه في متنها، وقلنا في الهامش: هكذا في رواية كريمة أيضًا، وإن أضاف رموزًا فوق ما كُتِبَ بالحمرة، أضفنا بصريح الاسم مَن شاركه في ذلك.

مثال ذلك:

في الحديث (١٩٧) وهو حديث عَبْدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ: «أَتانا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...» كتبتْ لفظة: (أَتانا) بالحمرة، ووضع عليها رموز: (ص هـ عط ط) فأثبتنا نحن: لفظة: (أتانا) في المتن، وعلَّقنا بالهامش عليها: «هكذا أيضًا في رواية الأصيلي والكُشْمِيْهَنِيِّ وكريمة و[عط] ورواية السَّمعاني عن أبي الوقت».

- كل ما كتب بالحمرة بهامش اليونينية دون رموز، ذكرناه بالهامش، وقلنا: في رواية كريمة كذا ... أو في رواية كريمة زيادة كذا ...

---

(١) ترى ذلك في مخالفتنا لـ(ن) في بعض المواضع لا تتجاوز أصابع الكفين، وذلك لقرينة رَجَّحَت لدينا أن ما في غيرها هو الأقرب لليونينية، ونبَّهنا على ذلك في الهوامش، وتراه في النويرية الخامسة في مواضع السقط المستدركة.

وتراه في النويرية الأولى في مواضع متناثرة، وفي نسخة القيصري في مواضع السقط، وفي نسخة البصري لاحظنا ذلك في أثناء كتاب الأشربة.

(٢) فيما سوى أسماء الكتب والأبواب، فسبق أن ذكرنا أنها كتبت بالحمرة في كل من (ن، و)، وأضاف في (ب، ص): (حدثنا) أو (أخبرنا) في أوَّل كلِّ حديث.

- ما رمز عليه بـ(لا) أو (لا ... إلى) بالحمرة فهو ممَّا ليس في رواية كريمة.

٩- ميَّزنا بين اللَّحق المصحَّح عليه، واللحق المجرَّد، أما الأول فألحقناه بالمتن، وأما المجرد فجعلناه في التعليق زيادة في نسخة بهامش اليونينية، على منهج أهل الحديث، وهذا من الأوهام التي لم تسلم منها أكثر النسخ.

١٠- الإشارة إلى وقوع الخطأ أو الوهم في «السلطانية» أو في «إرشاد الساري» بعبارة: قارن بـ«الإرشاد» أو بـ«السلطانية» أو بهما معًا.

١١- التَّنبيه على خصوصية اليونينية بضبط الكلمة بأكثر من ضبط بالحروف أو الحركات، ومنهجنا في ذلك أنَّ كل ما ضُبط في الأصول بأكثر من وجه، وأمكن رسمه بهما دون إشكال رسمناه، وإلا أثبتنا وجهًا واحدًا، ونبَّهنا في الهامش على الوجه الثاني.

مثال ذلك:

في الحديث (٢٣)، وهو حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁: «بَيْنا أَنا نايمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وعليهم قُمُصٌ، منها ما يَبْلُغُ الثَّدْيَ ...» ضبطت: (الثدي) في متن اليونينية بضبطين: بفتح الثاء وسكون الدال وتخفيف الياء، كما هو مثبت، والثاني: «الثُّدِيَّ» بضم الثاء وكسر الدال وتشديد الياء المفتوحة، فلما كان الجمع بينهما مُشْكِلًا فرقنا بينهما.

بينما في الحديث (٦٤٨)، وهو حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «تَفْضُلُ صَلاةُ الجَمِيعِ صَلاةَ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةٍ (بَخَمْسٍ) وَعِشْرِينَ جُزْءًا ...»، كان الجمع بين الضبطين مُمكنًا وغير مشكل فحافظنا عليه.

وكذلك فعلنا في الحديث (٦٧٢٤)، وهو حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا ...».

١٢- حافظنا على القراءات التي اختارها البخاري في «صحيحه»، وضبطنا مواضع الخلاف في القراءات على ما يوافق (ن، و) دون مراعاة لأصول القراءات التي لم تثبت في أصولنا من نحو قصر منفصل أو صلة ميم أو نقل همزة أو غير ذلك، لعدم وجوده في أصولنا، وهذا ممَّا تفضل الله بالتميُّز فيه أيضًا، وعزونا الآيات إلى موضعها في المصحف.

وما تكرر وروده في المصحف عزوناه إلى أول موضع ذكر فيه ما لم يكن سياق الكلام يدل على غيره، وهذا في غير كتاب التفسير، ففيه بخصوصه إذا كانت الآية الواردة مندرجة ضمن تفسير السورة لا نذكر اسم السورة وإنَّما نقول: [الآية:٧]، وإذا كانت الكلمات المفسَّرة لأكثر من آية في الحديث الواحد نخرِّج الآيات في آخر جزء من الآية في الحديث، مثال ذلك:

الحديث (٤٩٢٩)، وفيه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ قال: عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، وَقُرْآنَهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦- ١٩].

ورسمنا الآيات الواردة بالقراءات المتواترة برسم المصحف، وبيَّنا بالهامش مَن قرأ بها من قراء المتواتر، وما كان من القراءات من غير المتواتر لم نرسمه برسم المصحف، وميزناه بأقواس خاصة تنبِّه القارئ على أنَّ القراءة شاذة، هكذا: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾.

هكذا جاءت في البخاري: ﴿أُوتُوا﴾ على قراءة أُبيِّ بنِ كعب ﵁، وأبي عبد الرحمن السُّلمي عن علي ﵁، وقراءة سعيد بن جبير، وقراءة العامة: ﴿أَتَوا﴾، وآثرنا ذكر التخريج في آخرها «[آل عمران: ١٨٧-١٨٨]»؛ ليستبين القارئ موضع المتواتر منها في المصحف.

١٣- المحافظة على رموز الضبط التي دَرَج على استعمالها أئمة العلم في نسخهم؛ كالتضبيب (ــــ) والتصحيح (صح) وكتابة: (خ) و(معًا) و(كذا) و(صح) ونحوها في كتبهم، ورسمناها في المتن كرسمهم، وكان عمدتنا في هذا ما جاء في أحد الأصلين (ن) و(و) أو كليهما.

كما حافظنا على تفريق اليُونينيِّ بين حاء التحويل (ح) التي يستعملها المحدِّثون للانتقال من سند إلى سند، وبين (خ) التي استعملها اليُونينيُّ في أول الحديث بمثابة قولنا: (قال البخاري).

ووضعنا علامة الدائرة غير المنقوطة[1] آخر كل حديث؛ إحياءً لسنة المحدِّثين، ومَدًّا

(١) آثرنا عدم نقطها ليتسنى لقارئ النسخة نقطها عند تحمل الكتاب عن شيخه، تأسيسًا لجعل هذه النسخة نسخة سماع بإذن الله تعالى.

لظلال طريقتهم المباركة في إتقان الكتب.

١٤- تبعنا أصل النويري في تمييز «ثلاثيات البخاري» بكتابة رقم ٣ فوق أول الحديث هكذا: «حَدَّثَنَا»، وكتابة: (ثلاثي) بالهامش المقابل بدل الرقم (٣) حتى لا يختلط بفصل صفحات المخطوط و«السلطانية».

ثانيًا: فكُّ الرموز التي استخدمها الحافظ اليُونينيُّ في ضبط اختلاف الروايات، وذِكرُها مفروشةً؛ تسهيلًا وتيسيرًا على القارئ من معاناة مراجعة مقاصد الرموز حالَ الحاجة إلى ذلك.

ومن المعلوم أنَّ في اليونينية رموزًا لم يُبيِّن الحافظ أبو الحسين مراده منها[1]، ولم نستطع حلها، وهي: [عط] [صع] [طع] [ق] [ع] [د]، فتركناها كما هي، ولم نتجاسر على الجزم بالمراد منها إذ لم نصل في ذلك إلى برد اليقين، وتقصدنا جعلها بين معقوفين [] بدل القوسين () تمييزًا لها عن رموز نسخنا.

ثالثًا: اعتماد ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي للأحاديث، وكذلك الحال في ترقيم الكتب والأبواب؛ لاشتهار ترقيمه بين الناس، واعتماد أغلب المحققين العَزوَ إليه، مع إدراكنا لمشكلات هذا الترقيم، وقد حاولنا حل هذه المشكلات في الحديث الذي يقطعه الأستاذ فؤاد ويعطي لكل جزء منه رقمًا، وذلك بأن نضع علامة الجذر على موضع بدء الترقيم الثاني للحديث (√) في المواضع غير الواضحة.

مثال ذلك:

٢٧٢-٢٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدانُ، قالَ: أخبَرَنا عَبْدُ اللهِ، قالَ: أخبَرَنا هِشامُ بنُ عُرْوَةَ، عن أَبِيهِ: عن عائِشَةَ قالَتْ: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا اغْتَسَلَ مِنَ الجَنابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعَرَهُ، حَتَّىٰ إذا ظَنَّ أَنَّه قَدْ أَرْوَىٰ بَشَرَتَهُ أَفاضَ عَلَيْهِ الماءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سايرَ جَسَدِهِ.

√وقالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ إناءٍ واحِدٍ، نَغْرِفُ منه جَمِيعًا.

---

(١) سبق أن ذكرنا احتمال أن يكون اليونيني نقلها كما وجدها في أصوله، وليست من إنشائه.

بل من عجائب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي رحمه الله ترقيمه أحيانًا للمعلقات عن الصحابة كما في معلق ابن عباس بعد: بابُ ما يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِها مِنْ كُتُبِ اللهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

٧٥٤١- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا تُرْجُمَانَهُ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَىٰ هِرَقْلَ، وَ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ٦٤]».

ومراعاة منا لخصوصية اليونينية التي قد يقع فيها تقديم أو تأخير لبعض الأحاديث أو الأبواب بعضها عن بعض، أو نقص بعض الأحاديث روايةً[1]، فقد رمزنا برمز التصحيح (ٌ) فوق أرقام الأبواب والأحاديث للتنبيه على صحة الترتيب في هذه النسخة، وأنَّ النقص في الأبواب أو الأحاديث أو التقديم والتَّأخير من أصل الرواية.

رابعًا: ذِكرُ مَن شارَكَ الإمامَ البخاريَّ تخريجَ الحديث من باقي أصحاب «الكتب الستة»، بمُراعاة اسم الصحابي، وموطِن الشاهد في الحديث والمتعلِّق بمقصد الإمام البخاري في تبويبه، فلم نراع اختلاف الأسانيد والألفاظ بينهم إذا اتفقوا على الصحابي، مع الإحالة على «تحفة الأشراف» للحافظ المزي لِمَن أراد تقصِّي ذلك الاختلاف، وعلَّمنا على مَن وافق البخاري في إخراجه لموطن الشاهد بأن جعلنا رقمه بالخط العريض:

مثال ذلك: بابُ مَنْ أَشارَ إلى الرُّكْنِ إذا أَتَىٰ عَلَيْهِ

الحديث ١٦١٢- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّىٰ: حدَّثنا عَبْدُ الوَهَّابِ: حدَّثنا خالِدٌ، عن عِكْرِمَةَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قالَ: طافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالبَيْتِ على بَعِيرٍ، كُلَّما أَتَىٰ على الرُّكْنِ أَشارَ إِلَيْهِ.

---

(١) وهي ثمانية أحاديث جاءت في هامش اليونينية، وقد تخبط محققو السلطانية فمن بعدهم في بعضها، فألحقوه بمتن اليونينية، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (١٧٣) (٦٤٦) (٧٥٨) (١٠٣٠) (١٧١٢) (٢٧٥٨) (٣٠٢٥) (٧١٢٥).

قلنا في تخريجه: أخرجه مسلم (١٢٧٢) وأبو داود (١٨٧٧، ١٨٨١) والترمذي (**٨٦٥**) والنسائي (٧١٣، ٢٩٥٤، **٢٩٥٥**) وابن ماجه (٢٩٤٨)، وانظر تحفة الأشراف: ٦٠٥٠.

فالحديث أخرجه من ذكرنا، لكنَّ موضع الشاهد منه في حديث ابن عباس: «كُلَّما أَتَى على الرُّكْنِ أَشارَ إِلَيْهِ» لم يخرجه إلَّا الترمذي والنسائي في إحدى رواياته؛ لذلك جعلنا رقمه بالخط الغريض للتنبيه على ذلك.

وهذا العمل يعرف مشقته البالغة وأهميته الكبيرة أهل الحديث والمهتمون بهذا الأمر.

خامسًا: عَزو الأحاديث والآثار المعلَّقة عن غير شيوخه باعتبار مَن خرجها:

١- فما كان منها مخرجًا في «الصحيح» نفسه في موضع آخر أحلنا إلى رقم الحديث الذي وصله فيه البخاري، فإن كان البخاري قد وصله في أكثر من موضع في «الصحيح» فإننا نذكر الموضع الذي يخدم ما سيق المعلَّق من أجله.

مثال ذلك:

وقالَ أبو الدَّرْداءِ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صاحِبُ النَّعْلَيْنِ والطَّهُورِ والوِسَادِ؟! (٣٧٤٢)

وكذلك فعلنا في المتابعات والشواهد، مثال ذلك:

١٤٢- حَدَّثَنا آدَمُ، قالَ: حدَّثنا شُعْبَةُ، عن عَبْدِ العَزِيزِ بنِ صُهَيْبٍ، قالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كانَ النَّبِيُّ ﷺ إذا دَخَلَ الخَلاءَ قالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ والخَبائِثِ».

تابَعَهُ ابْنُ عَرْعَرَةَ، عن شُعْبَةَ. (٦٣٢٢)

٢- وما كان منها مخرجًا في بقية «الكتب الستة» ذكرنا بالهامش من أخرجه مع الإحالة على رقمه.

مثال ذلك: وقالَتْ عايشَةُ: نِعْمَ النِّساءُ نِساءُ الأَنْصارِ؛ لَمْ يَمْنَعْهُنَّ الحَياءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ في الدِّينِ.

قلنا في الهامش: مسلم (٦١) وأبو داود (٣١٦) وابن ماجه (٦٤٢).

ولم نبدأ أسماء المخرجين بقولنا: (أخرجه)؛ ليُميِّز القارئ الكريم بين تخريج المسندات وتخريج المعلقات.

٣- وما كان منها مخرجًا في غير «الكتب الستة» أحيل على كتاب «تغليق التعليق»؛ ليتسنَّى لمَن شاء من الباحثين الاطلاعُ على مَن وصَلَ هذه الآثارَ من أصحاب الكتب والمصنَّفات، فإن كان ممَّا فات ابن حجر في «تغليق التعليق» وتكلم عليه في «هُدى الساري» أو «فتح الباري» عزونا إليهما، وإلَّا بأن لم يكن فيهما أو قال فيه ابن حجر: لم أجده، ووجدناه نحن، تكلمنا عليه في موضعه، وعدد ذلك قليل جدًّا.

سادسًا: تقييد الفوائد العلمية المهمَّة الواردة في هوامش اليونينية أو في حواشي نسخنا الخطية المعتمَدة، مضافًا إليها بعض ما ورد من التنبيهات والفوائد في شروح «الصحيح» المشهورة.

سابعًا: شرحنا غريب ألفاظ «الصحيح» بالرجوع إلى المراجع المعتمدة كـ«مشارق الأنوار» للقاضي عياض، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، و«هُدى الساري» لابن حجر، ووضعنا الشرح بعد تخريج الحديث، وقد نعيد سبك شرح الغريب بعبارة أوضح إذا اقتضت الحاجة لذلك.

ثامنًا: بما أنَّ اليونينية نتيجة لعمل مَجْمَع علمي كان أحد أعمدته ابن مالك الجَيَّاني، وبحكم كون كتابه: «شواهد التوضيح» نتيجة علمية لهذه المجالس ألحقنا جُملًا من كلامه على المواضع المشكلة لغويًّا بهامش نسختنا هذه وفي موضعها.

تاسعًا: ذكرنا مواضع تكرار كلِّ حديث في أول موضع يذكر فيه بأن نقول في آخر الحديث (١٨٧) مثلًا: [ط: ٣٧٦، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٦٣٣، ٦٣٤ ...] إشارة إلى أطرافه، وأحلنا في الأحاديث اللاحقة على السابقة بأن نقول في مثل الحديث (٣٧٦) [ر: ١٨٧] إرجاعًا للقارئ لأول موضع فصلنا له فيه أطراف الحديث، ولا شك أن من دقق في أطراف «صحيح البخاري»

التي ضبطها الأستاذ فؤاد عبد الباقي -التي كانت عمدة لكلٍّ من بعده- سيجد مئات من الأخطاء قد تمَّ تلافيها في عملنا هذا[1]، ولله الحمد.

عاشرًا: اعتنينا فوق ذلك أيضًا بمسألة الإخراج الطباعي، ومحاولة استعمال التنسيق فيما يخدم القارئ، فبحكم كون «الحديث المسند المتصل» هو هدف البخاري الأَجَلُّ في «الصحيح» قمنا بفصل المتن عن الإسناد قبل الصحابي، وبكتابة اسم الصحابي صاحب الحديث المسند بالخط العريض، وكذلك فعلنا في معلقات البخاري عن شيوخه تماشيًا مع ما رجَّحه ابن حجر من أنَّ حكمها الاتصال.

أمَّا إن كان الحديث من قبيل الموقوف فسردنا الحديث سردًا، دون فصل بين الإسناد والمتن، ودون كتابة اسم صاحب الأثر بالخط العريض.

مثال ذلك من المرفوع المسند:

١٠- *حَدَّثنا* آدَمُ بنُ أَبِي إِياسٍ، قالَ: حدَّثنا شُعْبَةُ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي السَّفَرِ وإِسْماعِيلَ، عن الشَّعْبِيِّ:

عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عن النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسانِهِ ويَدِهِ، والمُهاجِرُ مَنْ هَجَرَ ما نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

ومثاله من الموقوف المسند:

٦٦٦٣- *حَدَّثَنِي* مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ: حدَّثنا يَحْيَىٰ، عَنْ هِشَامٍ، قالَ: أخبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَايِشَةَ رضي الله عنها: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قالَ: قالَتْ: أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَىٰ وَاللَّهِ.

هذا من قبيل الموقوف؛ لذا لم نفصل المتن عن الإسناد، ولا كتبنا اسم الصحابي صاحب الحديث بالخط العريض.

حادي عشر: حافظنا على خصوصية النسخة اليونينية، فكلُّ تنبيه على روايةٍ لا علاقة لها باليونينية يهمل.

---

(١) ينظر على سبيل المثال الأحاديث ذات الأرقام: (١٠٢) (٢٩٥) (٤٥٤) (٨٨١) (٨٩٧) (٩٢٩) (٩٤٩) (١١٠٤).

وبناء عليه أهملنا ما تفردت به إحدى النسخ (و، ب، ص)، إن كان تفردها تصحيفًا أو تحريفًا، ولم يكن لتفردها وجه، أو نقلًا لروايات لا علاقة لليونينية بها، كالخلافات المثبتة من الفرع المكي.

وأهملنا مجموعة من الهوامش والحواشي التي زادها نساخ النسختين (ب، ص) الناشئة عن خطأ في قراءة النص، مثل قولهم: (ميم الصمد ضبطت في اليونينية بسكون الميم)، وهو ما لا أصل له في كتب اللغة، وإنما منشؤه وهم في قراءة النص.

واستعملنا تقنيات الإخراج الفني في التمييز بين الكتب الثابتة في نسختنا من «الصحيح» والكتب التي ذكرها الأستاذ فؤاد عبد الباقي في نسخته تبعًا لـ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» بأن جعلنا ما ثبت في نسختنا مكتوبًا في ترويسة الصفحة بخط أسود غامق، وجعلنا ما لم يثبت في نسختنا بلون رمادي، بحيث يستطيع القارئ التمييز بينهما لأول وهلة.

ثاني عشر: اعتنينا بعلامات الترقيم، وسلكنا فيها منهجًا وسطًا في استعمالها، وتبعنا في وضعها سياق النص ومعناه.

ثالث عشر: قدمنا لعملنا هذا بمقدمة، وسميناها باسم: «المدخل إلى الجامع المسند الصحيح والنسخة اليونينية»، ضمت في طياتها الموضوعات الآتية:

١ - مقدمة عامة في بيان مكانة السنة النبوية، ودافع الهجمة عليها.

٢ - مَعالِم «الجامع الصَّحيح»، وتضمنت التعريف بـ«الجامع الصَّحيح» من خلال الاسم الذي ارتضاه البخاريُّ له.

٣ - مَعَارج «الجامع الصَّحيح»، وتضمنت التعريف المُفَصَّلَ برواة «الجامع الصحيح»، ورواياته المختلفة، والكلام على أغصان رواية الفربري، مع تمييزنا في ذلك كله بين الروايات الصحيحة والباطلة، والروايات المؤرخة التي عرف تاريخ تحملها، والروايات غير المؤرخة، مع التمييز بين المندثرة منها والمتداولة إلى عصرنا، لندخل من خلالها إلى المبحث الثالث وهو:

٤ - مَلَامِحُ «النُّسخة اليُونِينِيَّة» أصلًا وفُروعًا، وعرَّفنا فيه بصاحبها ونشأته العلمية ومكانته ووفاته، وعرَّفنا بناسخها، والأعمدة التي قامت عليها، وحرَصنا على بيان أنها كانت نتيجة جهود علمية متراكمة، ثم تكلمنا عن فروع اليونينية المستنسخة منها، ومن الفروع ولجنا إلى الحديث عن النسخة المعتمدة في التحقيق، ومنهج العمل، ووضعنا نماذج للنسخ الخطية المعتمدة.

٥ - وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، وبيان منهج العمل.

٦ - ولما كانت عادة جماعات من أهل العلم افتتاح إقراء «الصحيح» بذكر نبذة تعريفية عن الإمام البخاري و«صحيحه»، ورأينا أنَّ أجمع ما كُتب في هذا الباب هو رسالة الحافظ ابن حجر رحمه الله: «هداية الساري لسيرة البخاري»؛ تعمدنا ترك الكلام في طليعة نشرتنا هذه عن الإمام البخاري رحمه الله، والاعتماد على ما سطرته يراعة الحافظ ابن حجر رحمه الله، فألحقنا رسالته تلك بمقدمتنا هذه لاختصارها وإحاطتها.

رابع عشر: ولما كانت اللوحات الإرشادية التي ذكر اليُونينيُّ فيها أصول نسخته ومنهجه في المقابلة -التي عرفت بالفرخة أو الراموز- ممَّا له علاقة وثيقة بالنسخة؛ فقد قابلناها على أصول خطية سبق التعريف بها، ووضعناها في بداية المجلد الأول مقدمةً تعريفية بنسخة اليونيني رحمه الله.

خامس عشر: اتِّباعًا لسنة المحدِّثين أردفنا «الجامع الصحيح» بذكر مسرد السمَّاعات المُلحق في آخر الأصلين المعتمدين (ن، و).

سادس عشر: ذيلنا العمل بمجلَّد فيه فهارس متعددة على النحو التالي:

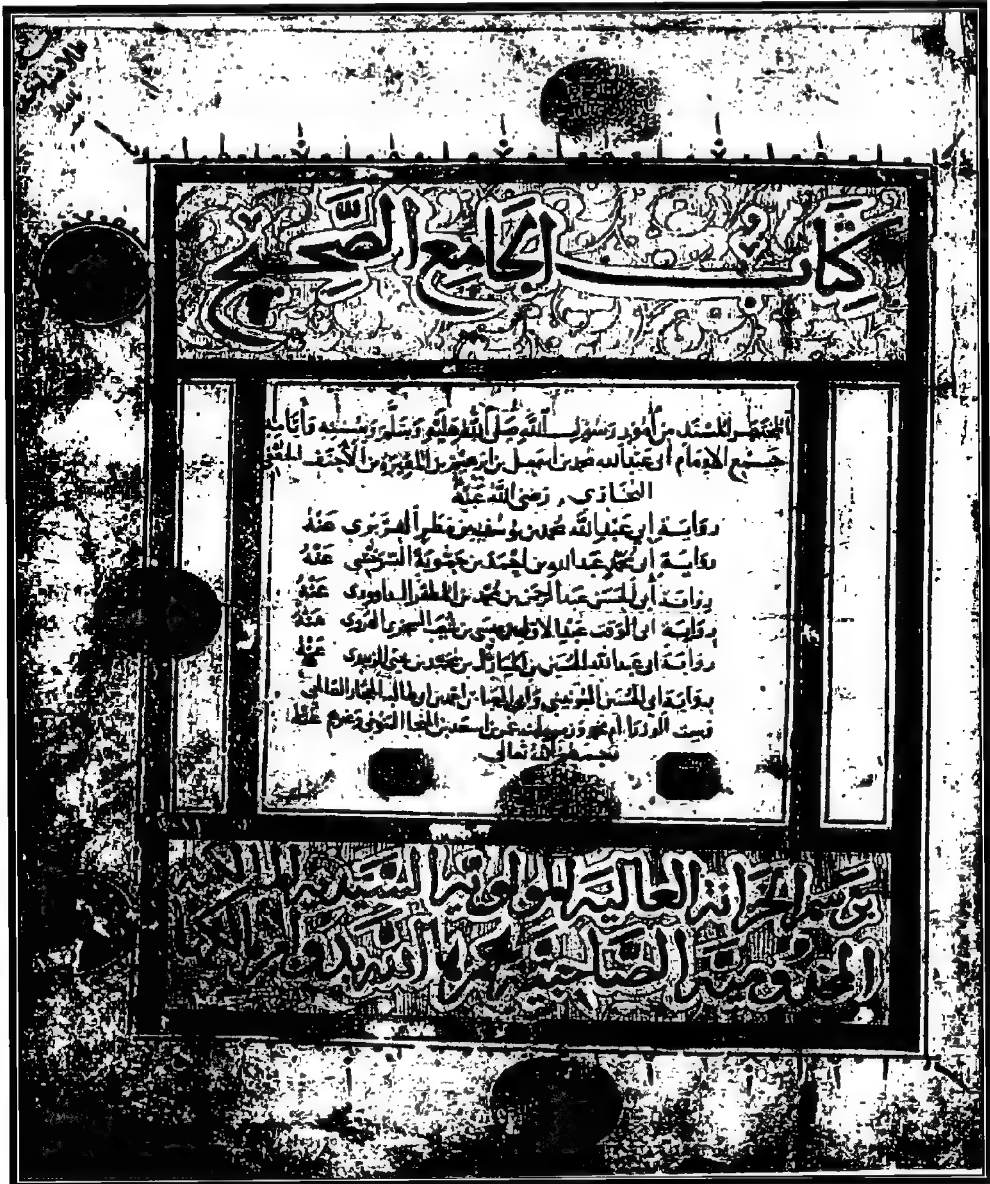
- فهرس الآيات القرآنية وقسمناه إلى قسمين:
  - فهرس القراءات العَشْرية.
  - فهرس القراءات غير العَشْرية.
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار.
- فهرس المسانيد والموقوفات على الصحابة.

- فهرس الأشعار.
- فهرس كتب وأبواب البخاري.

هذا، ونسأل الله تعالى أن يتقبَّلنا بقَبولٍ حسَنٍ خُدَّامًا مُحرَّرين للدفاع عن حِياض شريعته، وأن يجعل عَملنا هذا سببًا لبلوغ أيدينا إلى يد رسوله الكريم ﷺ عندَ ورودنا حَوضه، إنه هو البَرُّ الرحيم، وأنْ يجزي عنا سيدنا محمدًا ﷺ خير ما جازى نبيًّا عن أمته، وأن يرحم الإمام البخاري وكلَّ مَن خدم هذا الكتاب -ونخصُّ منهم الإمام أبا الحسين اليُونينيَّ-، وأن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

ثالثًا: نماذج للنسخ الخطية المعتمدة

١- نماذج من النسخة النويرية الخامسة (ن)، وهي الأصل الذي تم اعتماده:


كتاب الجامع الصحيح

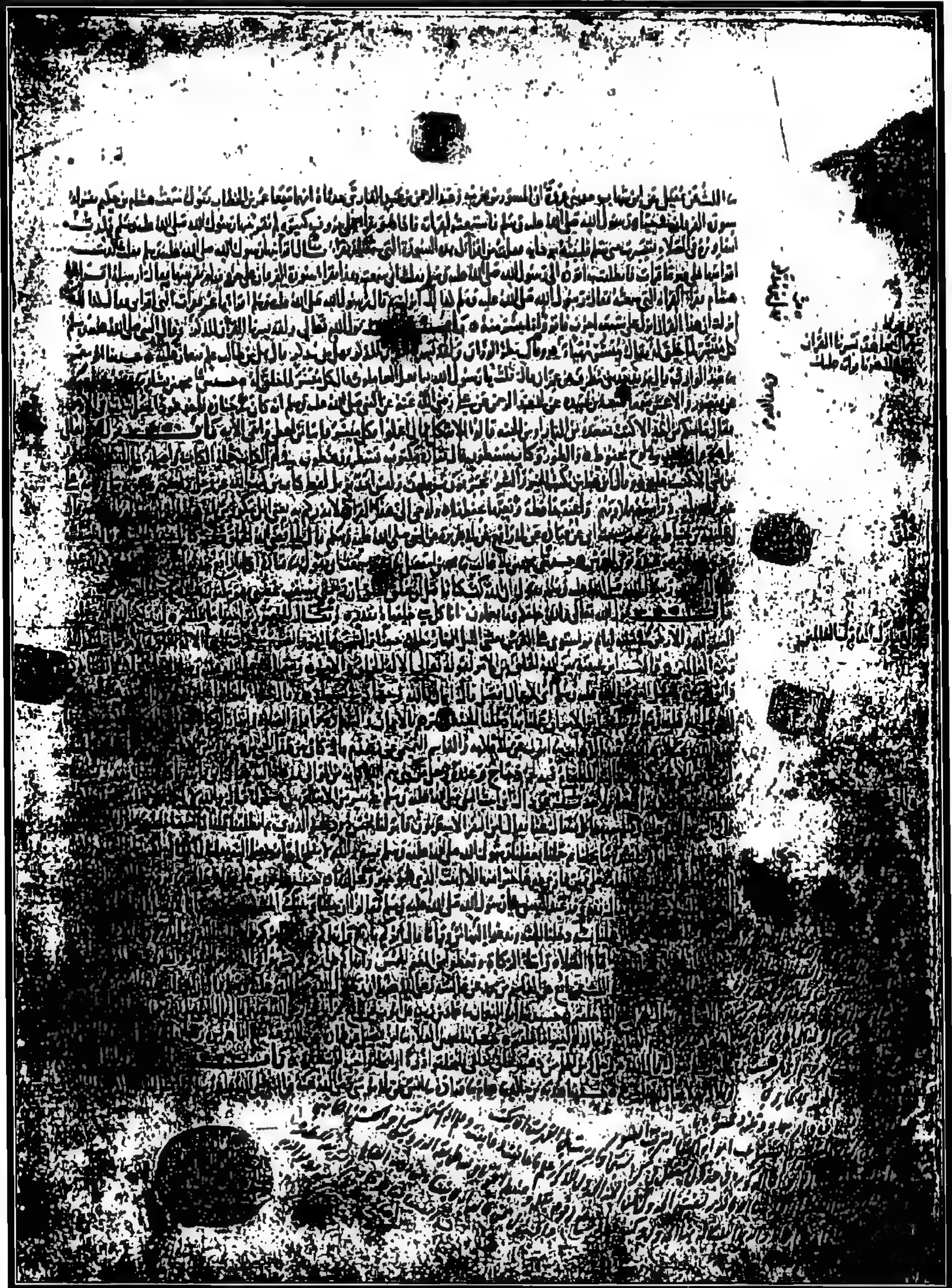
الجامع المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه
جمع الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي
البخاري رضي الله عنه
رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري عنه
رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي عنه
رواية أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي عنه
رواية أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي عنه
رواية أبي عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي عنه
برواية أبي الحسن اليونيني وأبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الصالحي

برسم الخزانة العالية المولوية السيدية ...
المخدومية الصاحبية ...

لوحة العنوان، ويظهر فيها: اسم الصحيح -سند النويري- وقف الخزانة المولوية السيدية المخدومية -خط علي الإبشادي- وختما الوزير كوبريلي حيث مستقر النسخة

الصفحة الثانية من النسخة النويرية الخامسة (ن)، ويظهر فيها سنده إلى الجامع الصحيح، وطريقة تحمله له، وبيان شيوخه، وتاريخ السماع ومكانه، كما تظهر حواشي نسخة اليُونينيِّ

صورة لصفحة من الصفحات التي استدرك فيها العلامة البقاعي السقط الواقع في النسخة اليونينية (ن)، ويظهر خلوها من فروق النسخ ومن السماعات عليها



الصفحة التي يظهر من خلالها بيان من رقم كتب النسخة وأبوابها

وأنَّ ذلك ممَّا لا علاقة للنويري به

اللوحة الأخيرة من النسخة الخامسة (ن)، ويظهر فيها تاريخ النسخ واسم الناسخ وقيود المقابلة، كما يظهر فيها تزاحم السماعات، وقيد المجلس الأخير الذي سمع فيه النويري «الصحيح»

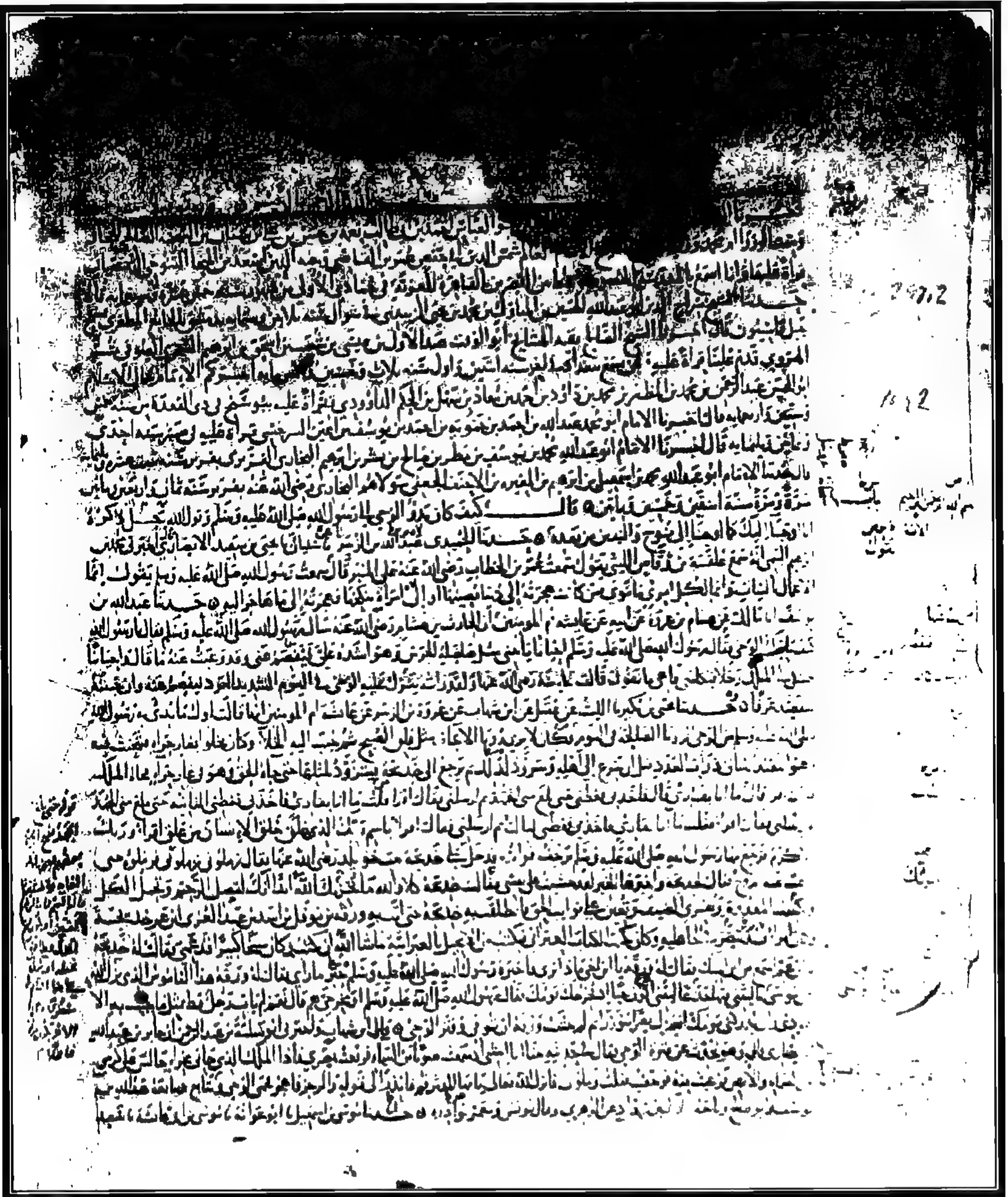
صورة من قيود السماع التي نقلها النويري من نسخة اليُونينيِّ والتي نقلها من النسخة الأصل التي نسخ عنها متن نسخته

نماذج من خطوط الأئمة على هوامش النسخة النويرية الخامسة (ن):

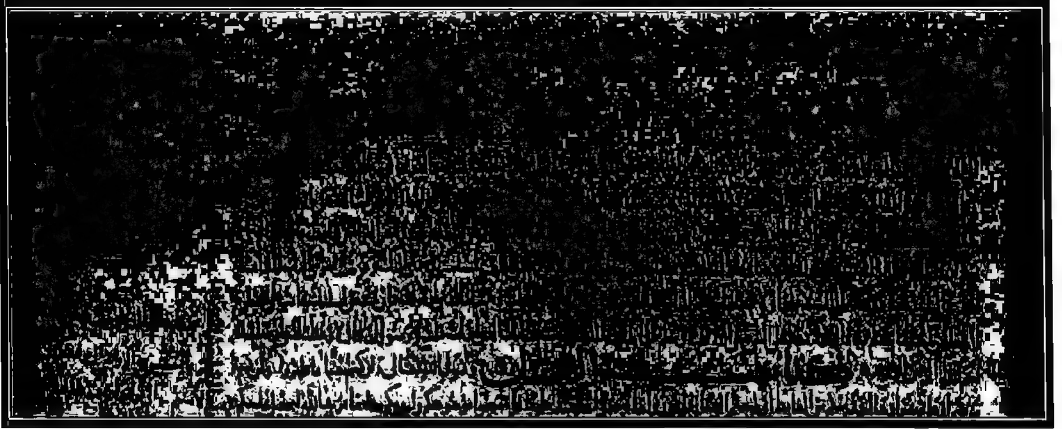
بلغ احمد بن منصور قراءة في المرة الثالثة
على الشيخ الامام العلامة زين الدين عبد الرحيم
العراقي احسن الله اليه في الدنيا والآخرة
امين في اربعين مجلسا اخرها يوم الاثنين

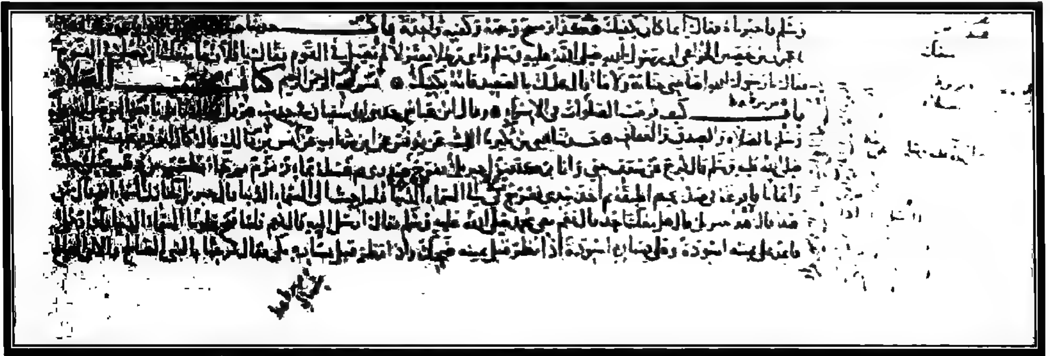
صحيح ذلك
كتبه عبد الرحيم بن الحسين

٢ - نماذج من النسخة النويرية الأولى (و)، وهي الأصل الثاني الذي تم اعتماده:

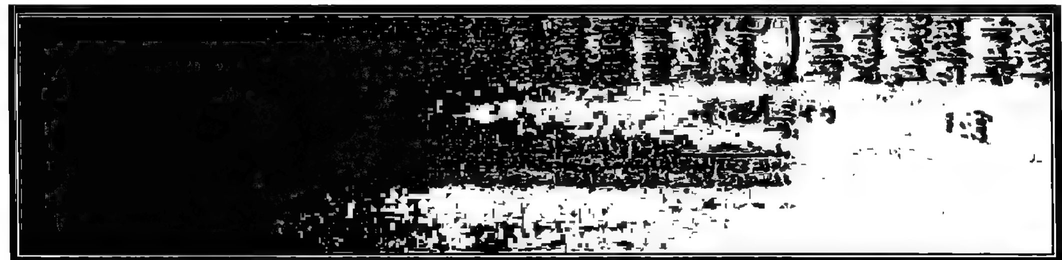


صورة الصفحة الأُولى من نسخة النويري الأُولى، ويظهر فيها سنده إلى الصحيح، وخط الفقيه الأدرنوي الذي أعاد مقابلة النسخة على أصول أخرى، والفوائد التي أضافها في الهامش الداخلي للصفحة

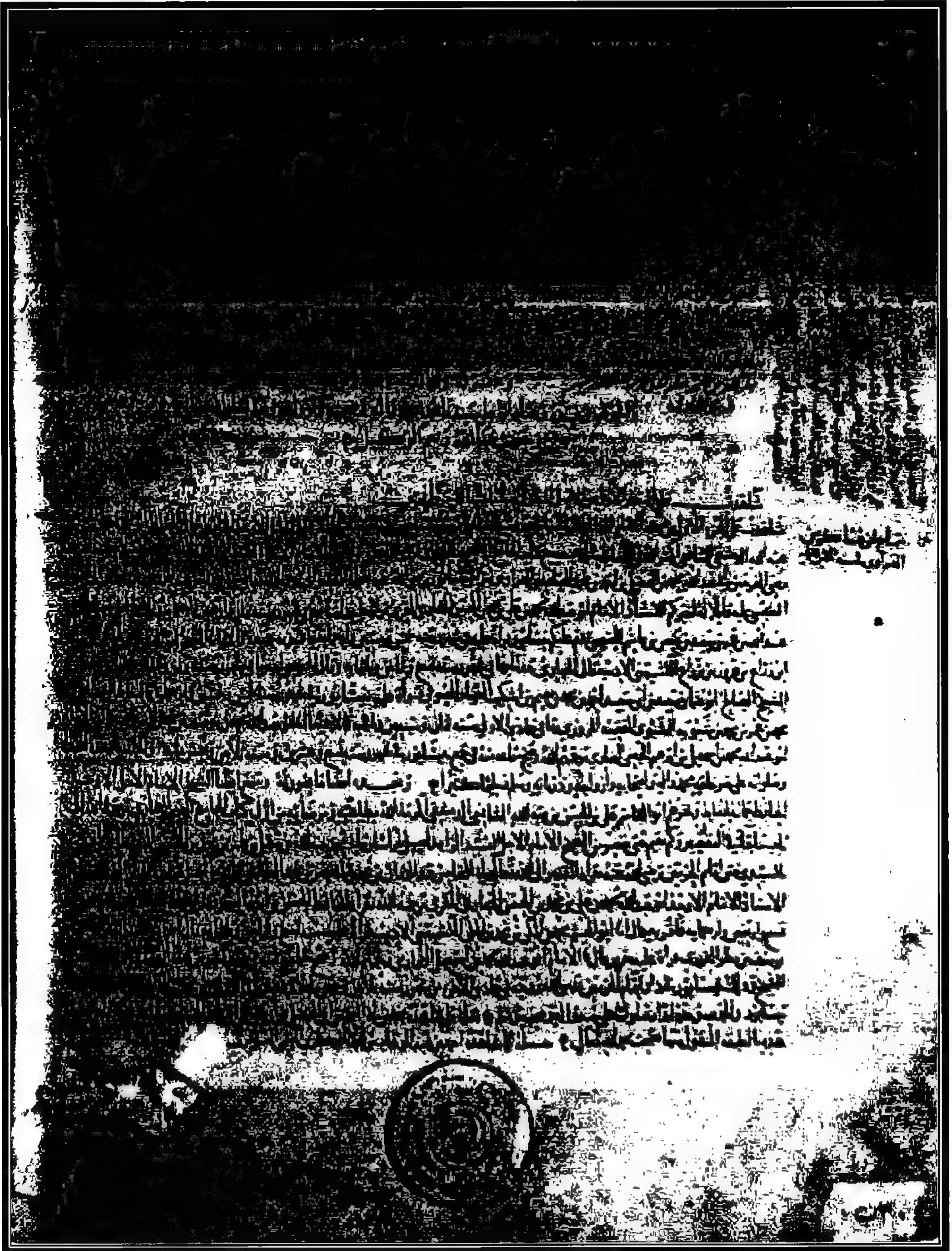






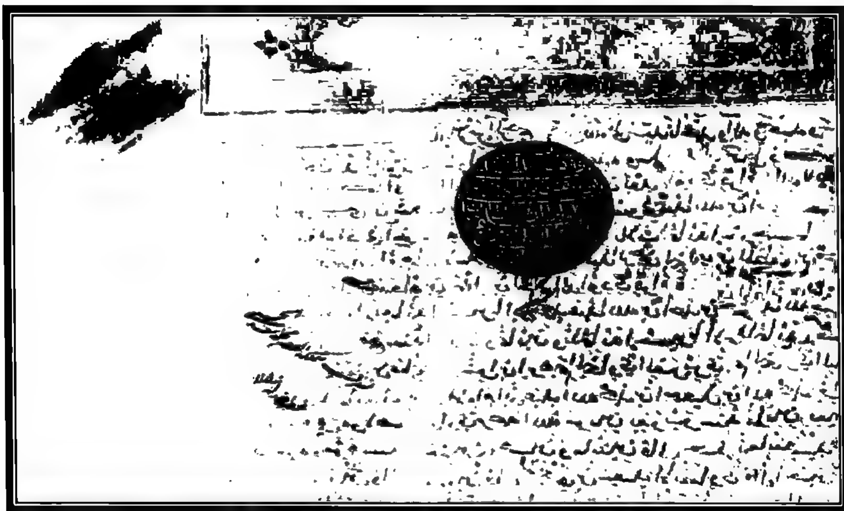


نماذج من سماعات متعددة قيدت على هذه النسخة



اللوحة الأخيرة من النسخة (و) ويظهر فيها تاريخ النسخ ومكانه واسم الناسخ، كما يظهر فيها مجموعة من محاضر السماع والبلاغات، منها المحضر الأخير لسماع النويري والأدرنوي

٣- نماذج من نسخة عبد الله بن سالم البصري (ب):

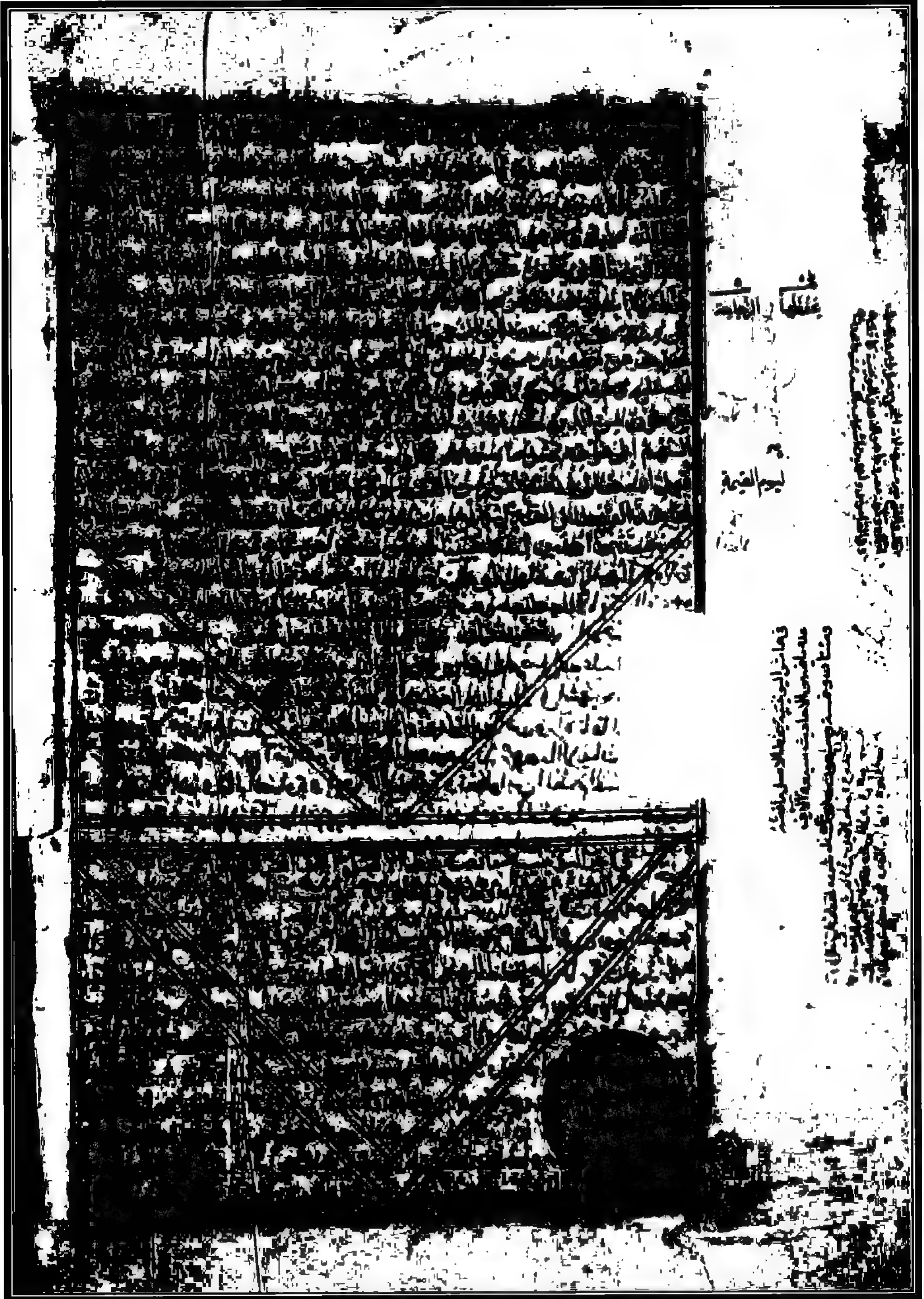


الصفحات الأولى، يظهر في الأعلى سند سالم بن عبد الله بن سالم البصري، وفي الأسفل تملك محمد أسعد الحسيني، سنة (١١٨٠)، مع قيد التملك بالشراء الشرعي، وقد طمس



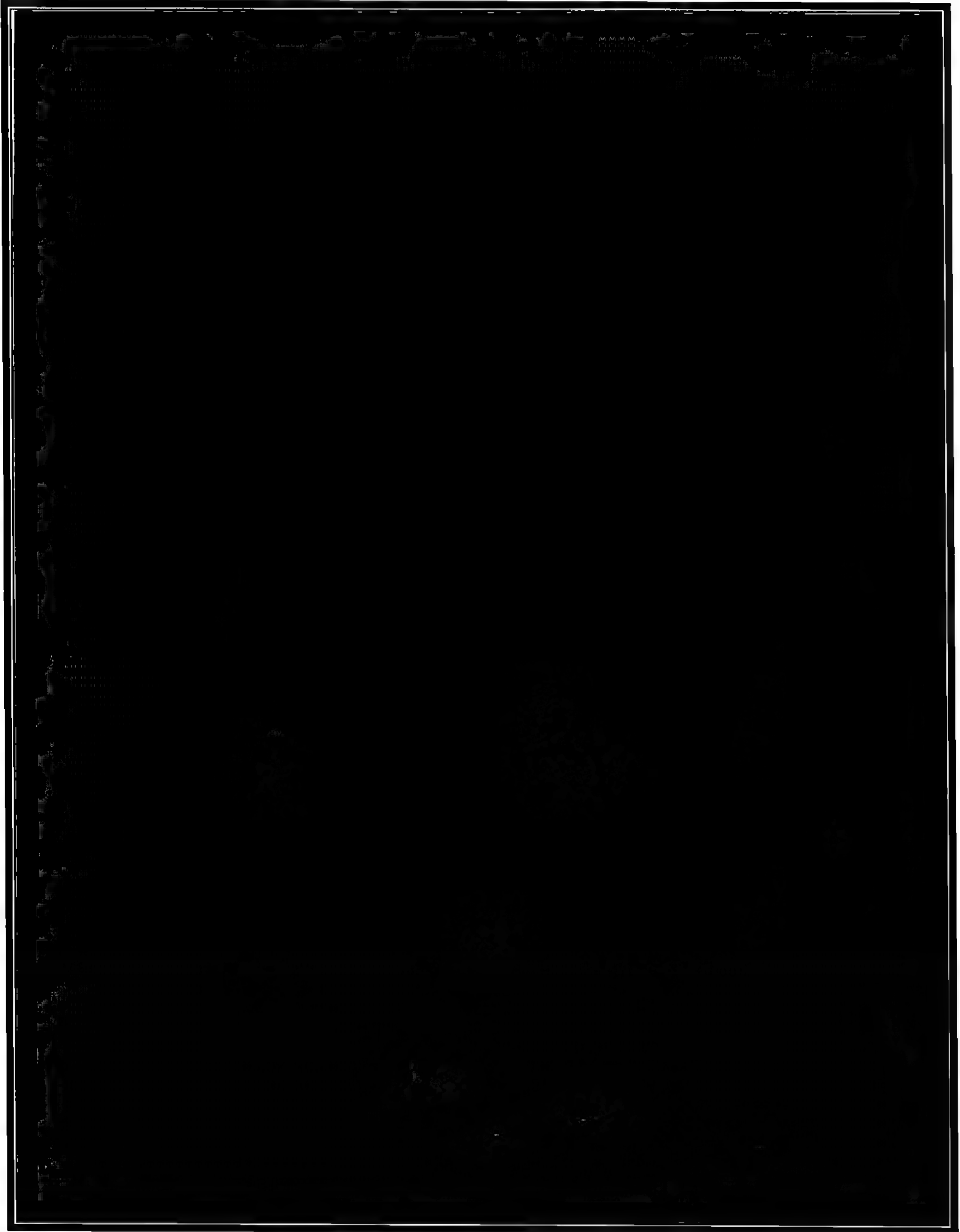
الصفحة الأولى من نسخة البصري (ب)، ويظهر بدؤها بمتن «الصحيح» مباشرة دون سند اليُونينيِّ، كاليونينية تماماً

صورة تُظْهِر موطنًا ضَعُفَت فيه همة الناسخ، فأهمل بعض الفروق، وفاتته الدِّقة في النسخ



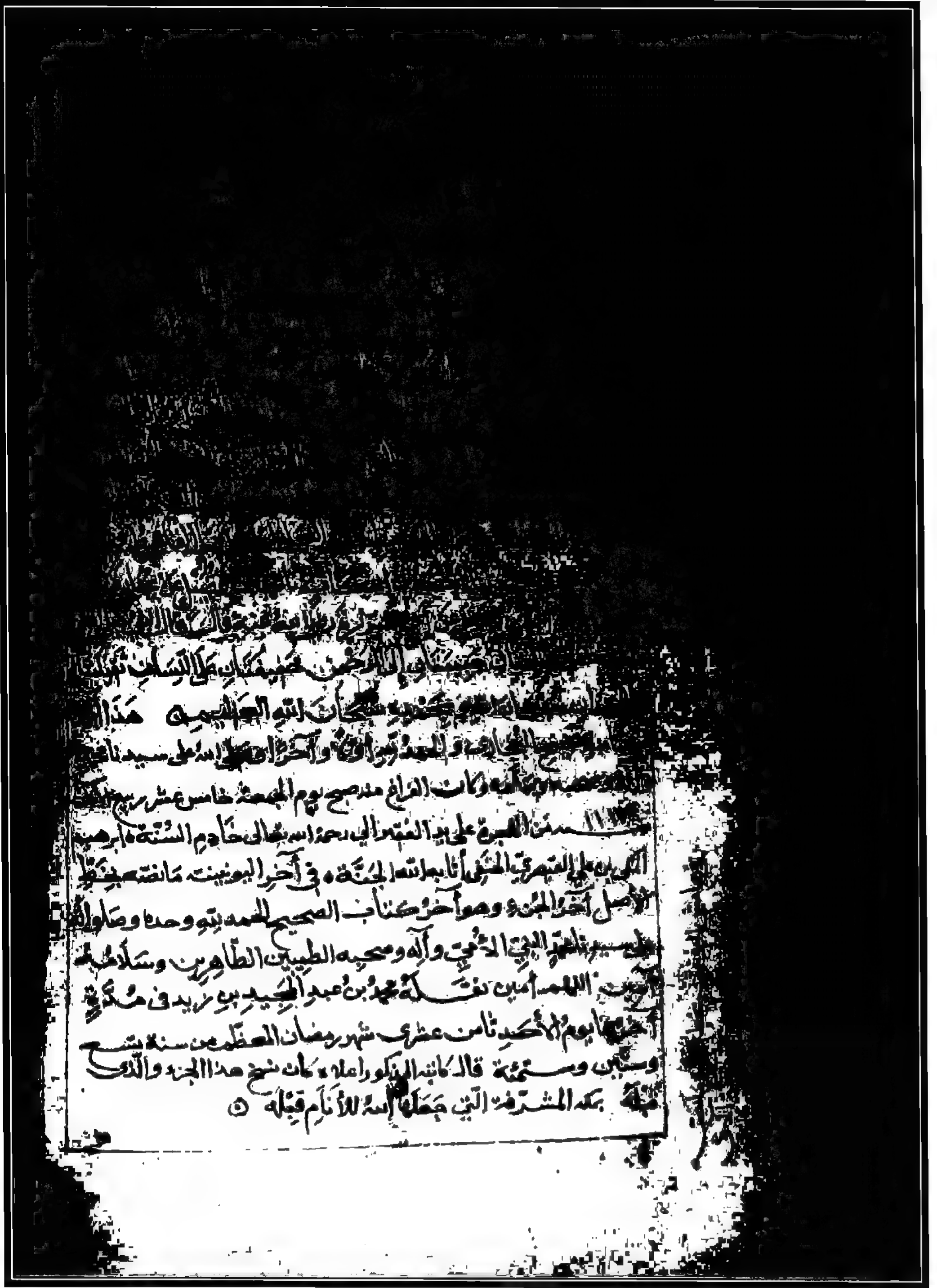
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة البصري، ويظهر فيها اسم ناسخ اليونينية الأصل، وتاريخ نسخها

٤ - نماذج من نسخة القيصري (ص):



الصفحة الأولى من النسخة (ص)، ويظهر فيها اسم الآمر بالنسخ، وتملك عبد الرحيم الشهير بمحمود أفندي، وتهميشات السيد حسن فهمي

نموذج لإتمام سقط النسخة بخط متأخر ضعيف، أهمل المُتمم فيه تقييد فروق النسخ



[illegible] سبحان الله العظيم ○ هذا [illegible]
[illegible] الصحيح [illegible] والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا [illegible]
[illegible] وكان الفراغ منه صبح يوم الجمعة خامس عشر ربيع [illegible]
[illegible] من الهجرة على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى خادم السنة إبراهيم
[illegible] بن علي القيصري الحنفي أثابه الله الجنة ○ في آخر اليونينية ما نصه [illegible]
الأصل آخر الجزء وهو آخر كتاب الصحيح الحمد لله وحده وصلواته
على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه
[illegible] اللهم آمين نقله محمد بن عبد المجيد بن زيد في [illegible]
[illegible] يوم الأحد ثامن عشر شهر رمضان المعظم من سنة تسع
وستين وستمائة قال كاتبه المذكور أعلاه وكان نسخ هذا الجزء والذي
[illegible] بمكة المشرفة التي جعلها الله للأنام قبلة ○

الصفحة الأخيرة من نسخة القيصري (ص)

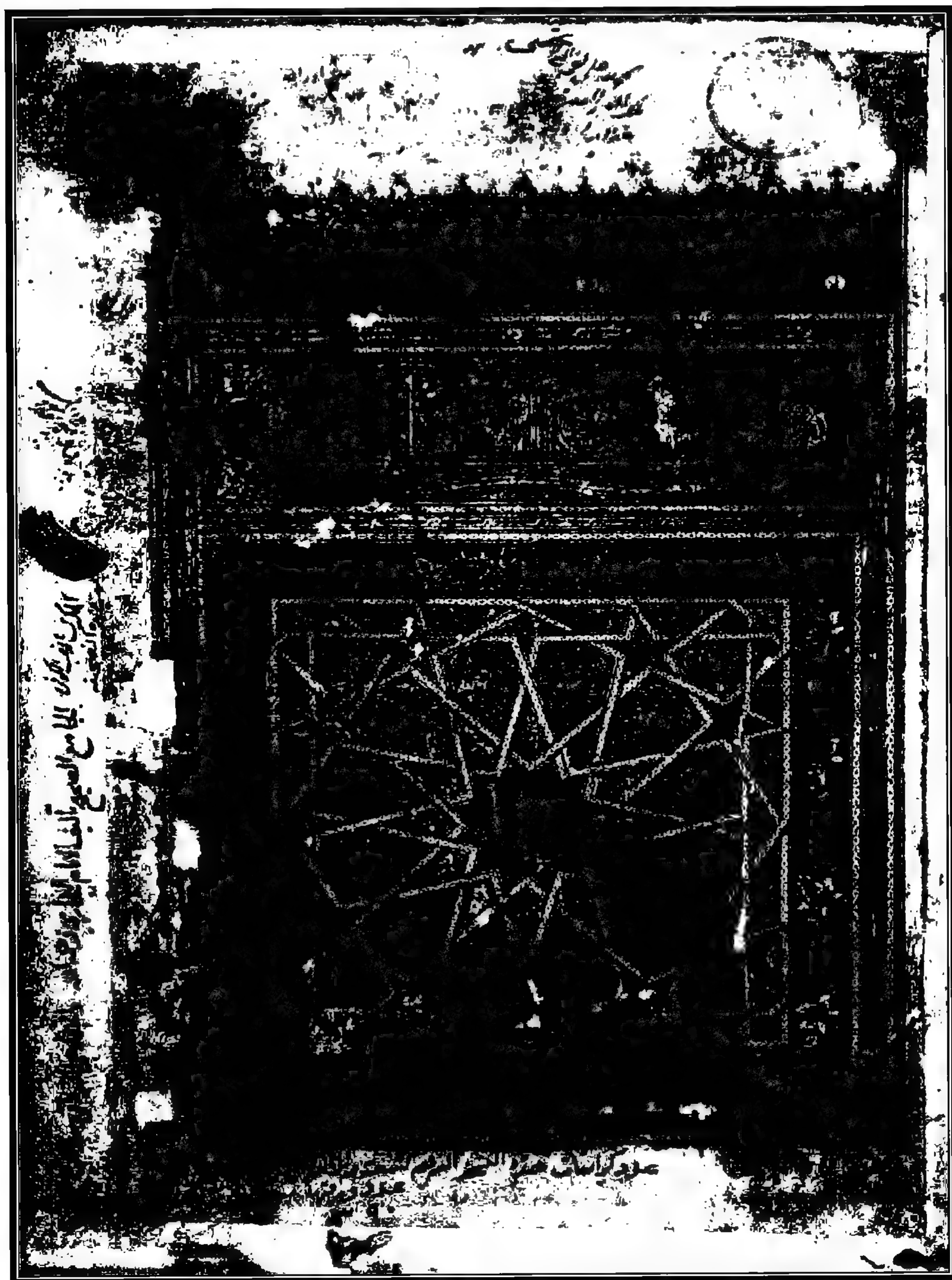
ويظهر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه، واسم ناسخ الأصل وتاريخ النسخ

٥ - نماذج من نسخة البقاعي (ع):

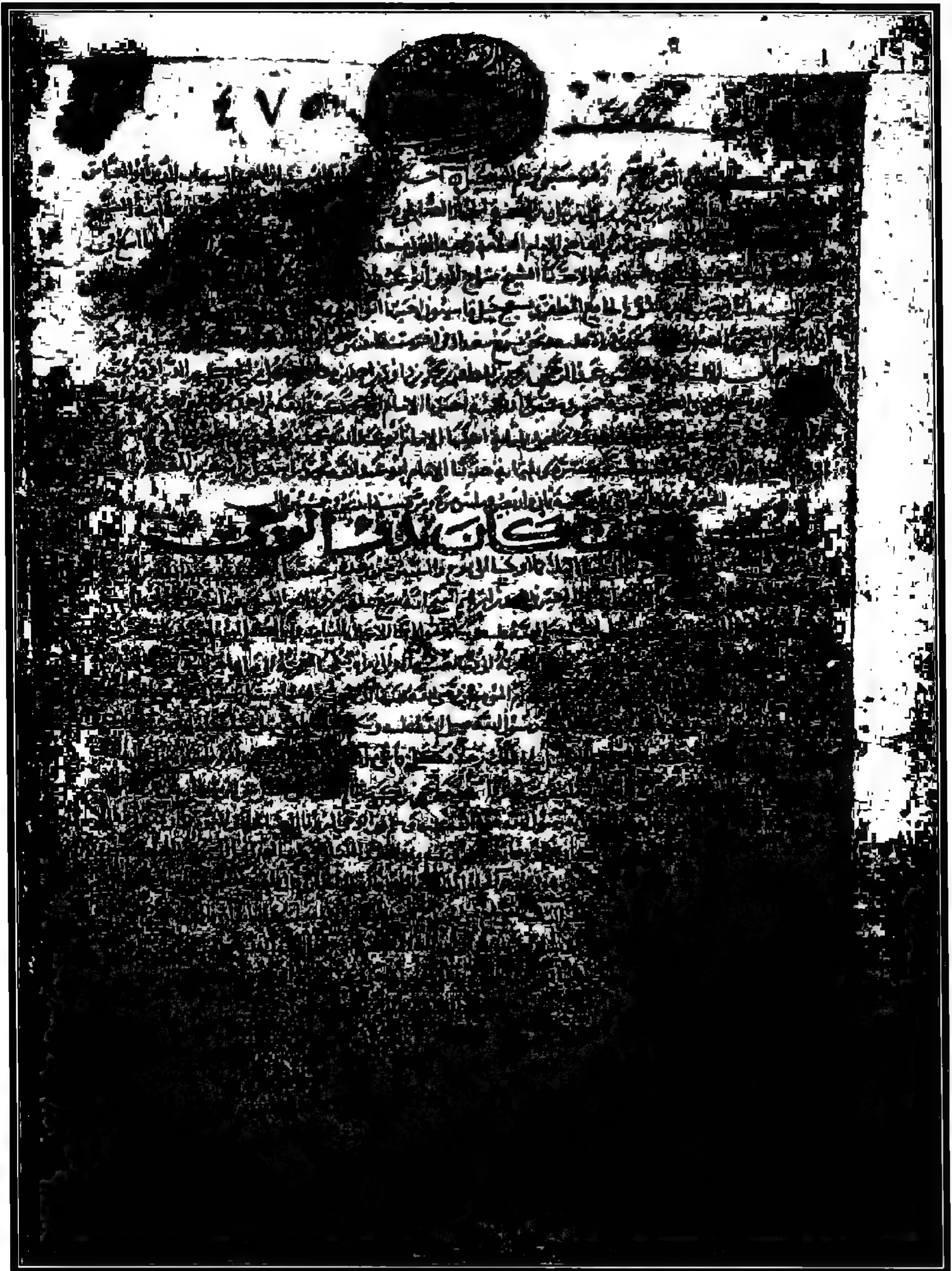
الصفحة الأولى من النسخة (ع)، ويظهر فيها السند المشابه لحدٍّ كبير لسند النويرية، وأثر التآكل في ذيل الصفحة ظاهر لم يبق من شرح كلمة «الجهد» إلَّا حروفًا

الصفحة الأخيرة من النسخة (ع)، ويظهر فيها اسم الناسخ، وسنة النسخ، وقيد المقابلة بالأصل المنقول منه، وأثر الحريق في ذيل الصفحة الأيمن ظاهر

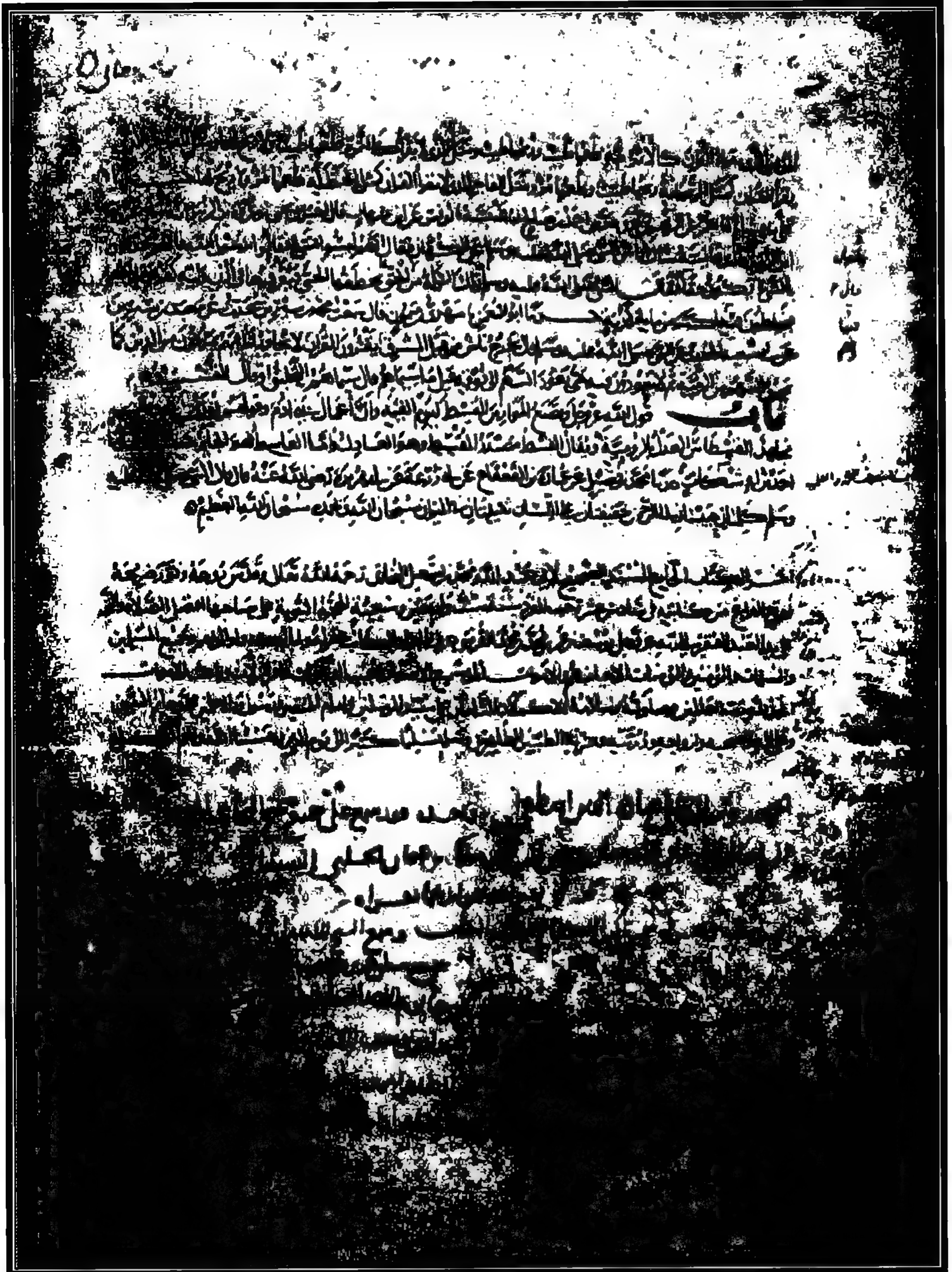
٦ - نماذج من نسخة القرشي (ق):



الوجه الأول من النسخة (ق)، ويظهر فيه الطمس المتعمد للتملكات

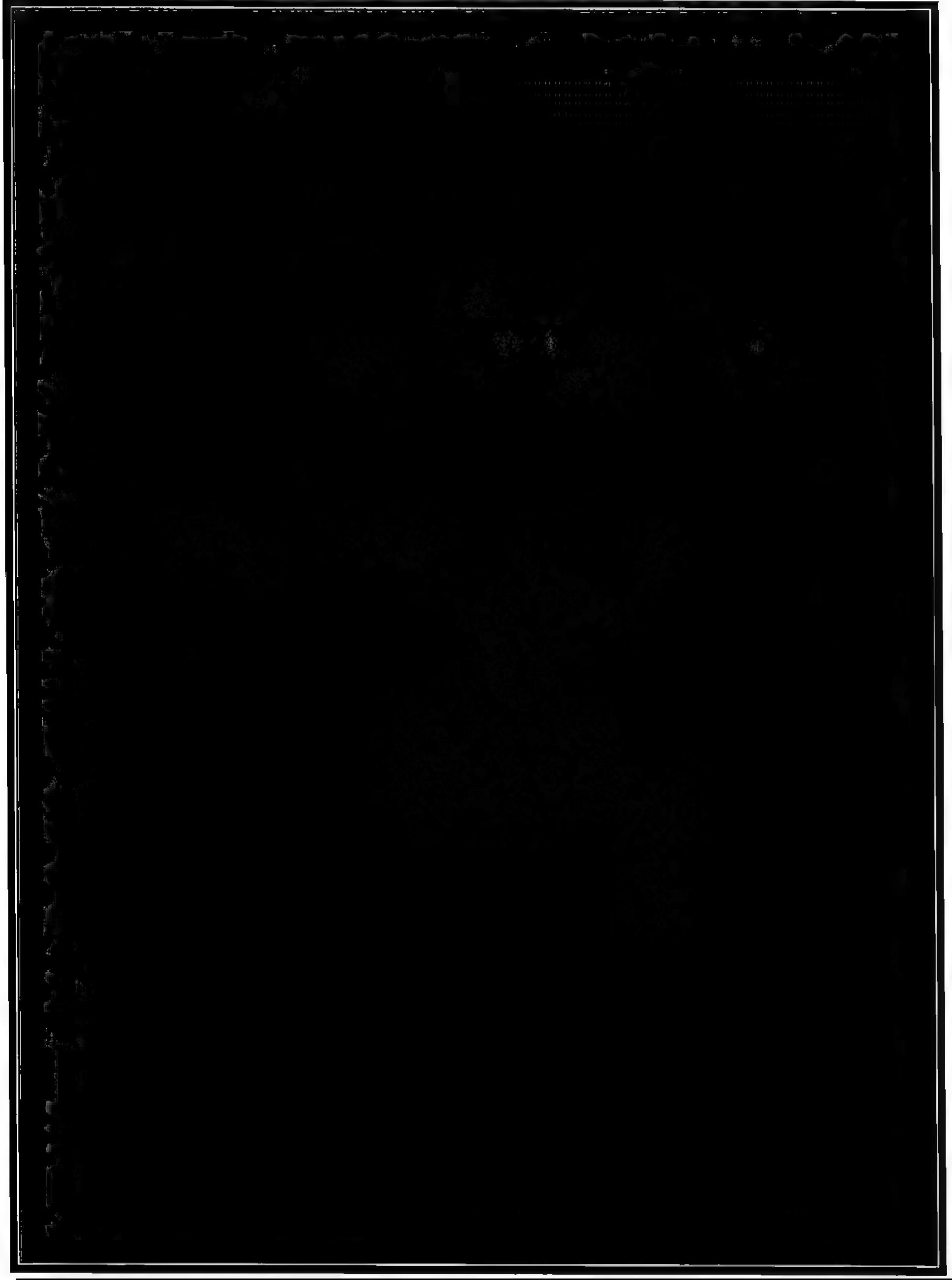


الوجه الثاني من اللوحة الأولى من النسخة (ق)، ويظهر فيه السند والتآكل الذي أصاب النسخة فحرمنا من بعض هوامشها



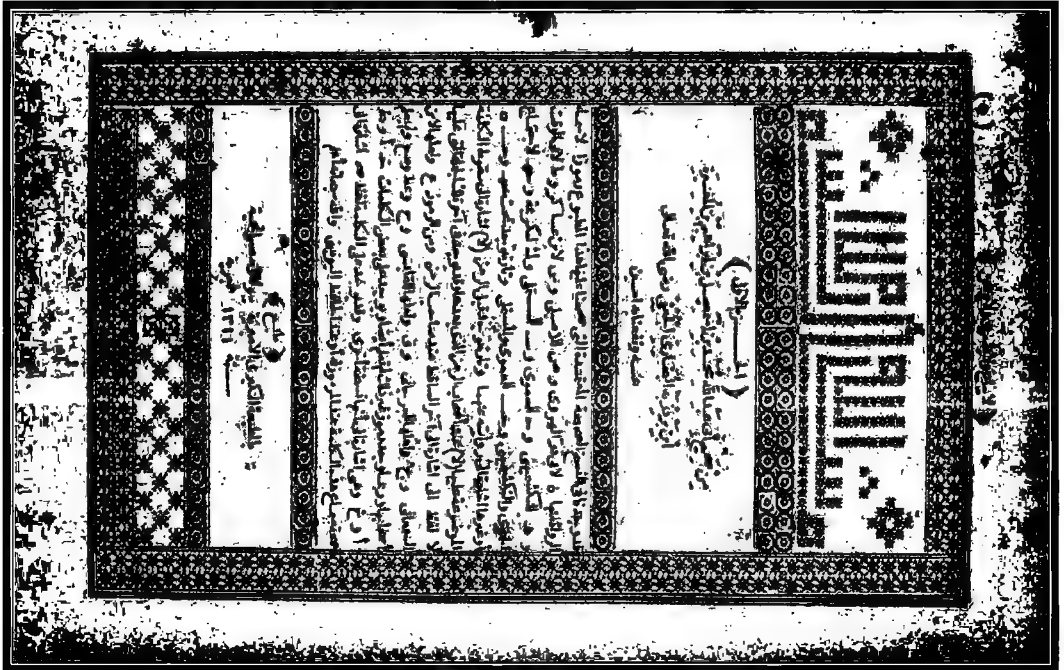
الصفحة الأخيرة من النسخة (ق)، ويظهر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وجملة من قيود القراءات النفيسة التي طمس بعضها

٧ - نماذج من النسخة السلطانية المطبوعة عن اليونينية:

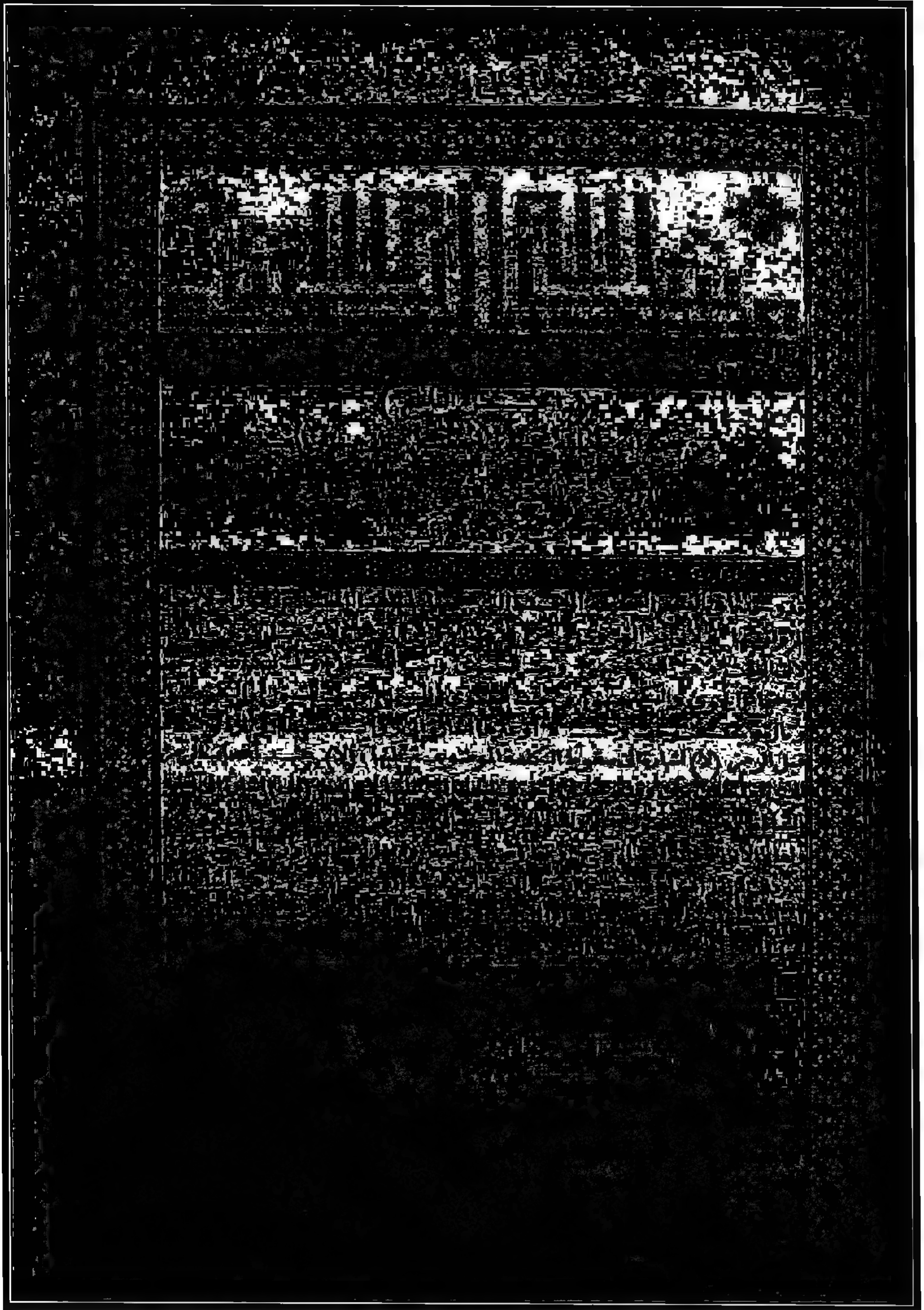


صورة وقف النسخة السلطانية، وقد وضع على الصفحة الأولى

من تقرير شيخ الأزهر حسونة النواوي

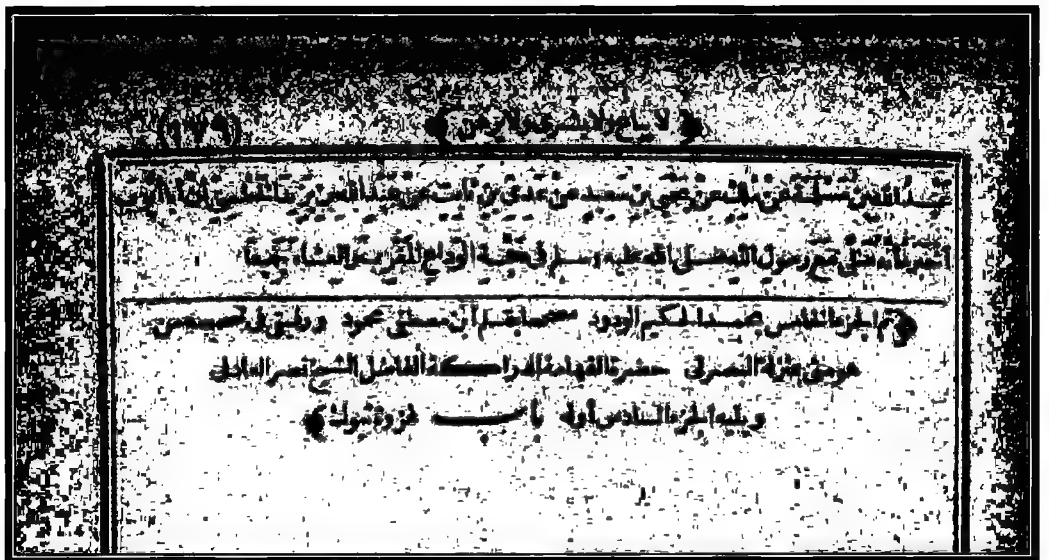


لوحة الجزء الأول والثاني من السلطانية، وفيها يظهر تاريخ الطباعة قبل تاريخ صدور الأمر السلطاني



لوحة الجزء التاسع، وهو الأخير من السلطانية، وفيها يظهر تاريخ الطباعة قبل

تاريخ صدور الأمر السلطاني



حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن أبا أيوب

أخبره أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعا

[illegible]

[illegible]

ويليه الجزء السادس أوله باب غزوة تبوك

خاتمة الجزء الرابع والخامس، ويظهر فيها أسماء مصححي النسخة السلطانية

ممن لم يذكرهم كل من تحدث عن النسخة السلطانية

٣

﴿هذا جدول الخطأ والصواب الوارد من جانب مشيخة الجامع الازهر الجليلة﴾

جزء ثاني

صحيفة	سطر	
١٣	٢١	رقم (١) ولا وجود له في الاصل ولا الزوجه
١٨		هامش انا النبيُّ والصواب فتح الباء
٢٠	٣	وقال في ابن عباس والصواب حذف في
٣٠		هامش عند رقم ١٤ فكلمت والصواب فكنت
٣١		« رمز ص عند رقم ١ والصواب وضع هذا الرمز فوق الانصاري عند رقم ٢ كما في الاصل
٣٤	٢١	بالصلاةِ جامعةٌ لا وجه لسكون تاء الصلاة ولا لنصبها وان كان في الاصل وانما تفتح أو تضم
٥٢		هامش عنده كان كلُّ عقدة والصواب حذف الفتحة التي على اللام
«	١٨	فوق لفظ باب رمز لا ص والصواب حذف لا ووضع رأس سين بدل السين بعد الفلباب وعند الى قوله في اذنه لثبوت ذلك عند المستملي فقط وأما لفظ باب فثابت عند الكل كما في الشراح
٥٨	١٥	هو ابن فروخ والصواب منعه من الصرف لانه أعجمي كما في شرح القاموس ونبه عليه في الاصل
٥٩	٢١	فَأَشْرِتُهُ صوابه فَأَشَرْتُهُ
٨٠	٧	لعائشةُ صوابه لعائشةَ
٩٧	١٠	كَتَبَ صوابه فتح الباء
١٤٠	٩	رائج صوابه رائج بهمزة فوق الياء بلا نقط
١٧٣	١٨	سعيد بن جبير صوابه حذف تنوين سعيد

نموذج من جدول الخطأ والصواب الوارد من مشيخة الأزهر بعد الانتهاء من عمل المصححين



الصفحة الأخيرة من السلطانية، وفيها تاريخ الانتهاء من الطباعة

آثار حيات شعاري حضرت علاقپناهي يه علاوة فائقه اولمق اوزره
معارف طبعيه سي جيب همايون ملوكانه دن تسويه ايله مصرده طبع اولنان
ومطالعه سي بالارادة سنيه مجلس داعيانمزه امر وحواله بيورلان اشبو
صحيح بخاري نام كتاب قدسيتمآب جزء بجزء نظر مطالعه وتدقيقدن
كچورلدكده اصلنه موافق بولنديغي وزياده ونقصاندن عاري اولديغي تصديقاً
تحرير قلندي



مقرر ينجدن
ومجلس مصالح طلبه اعضاسندن
السيد عبد القادر راشد



مقرر ينجدن
ومجلس مصالح طلبه اعضاسندن
اسماعيل حقي



درس وكيلي
احمد عاصم



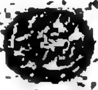
مقرر ينجدن
ومجلس مصالح طلبه اعضاسندن
حسن حلمي

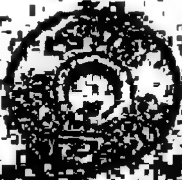


مجلس مصالح طلبه اعضاسندن
السيد احمد لطيف



مجلس مصالح طلبه اعضاسندن
السيد ابراهيم [illegible]



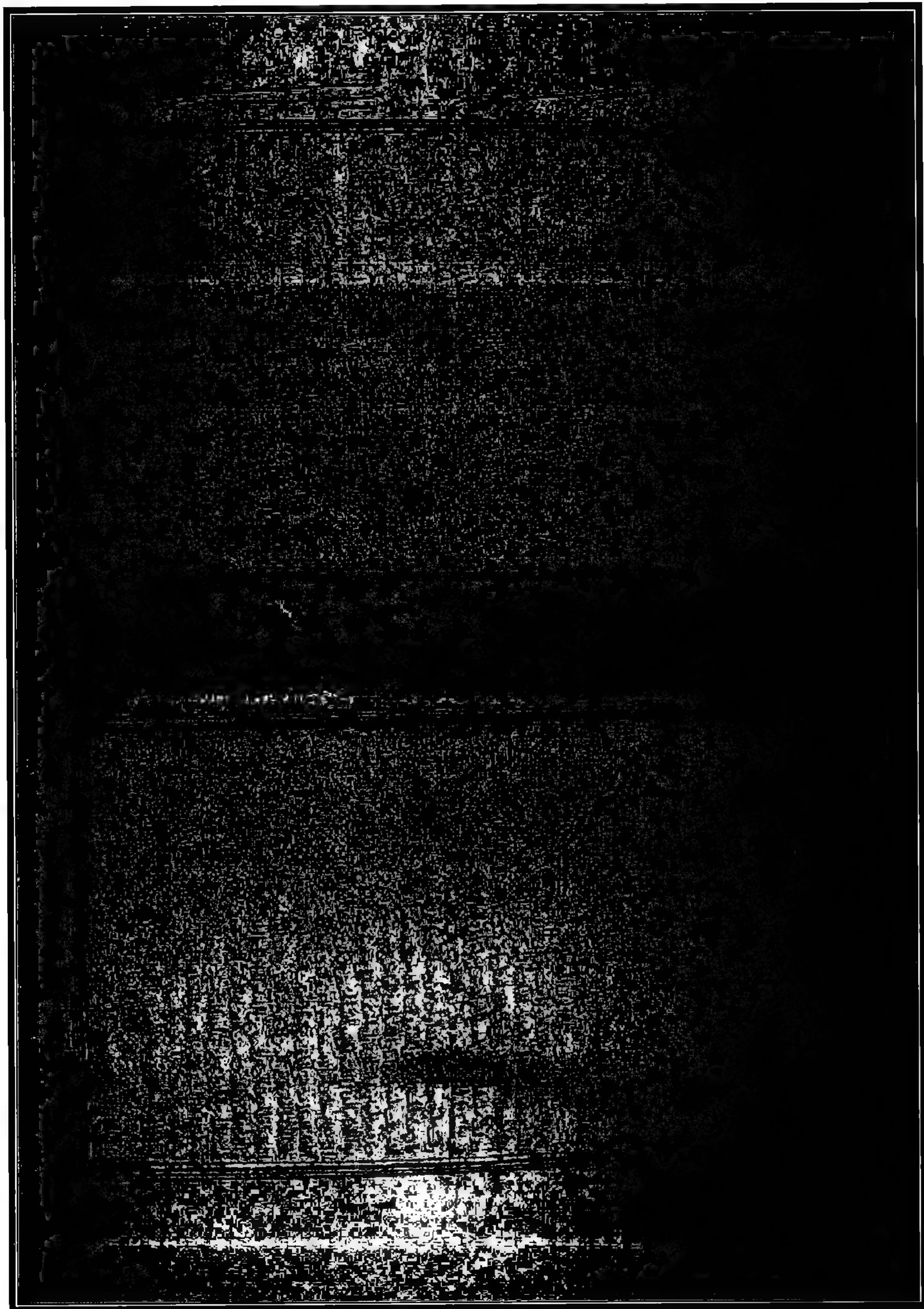


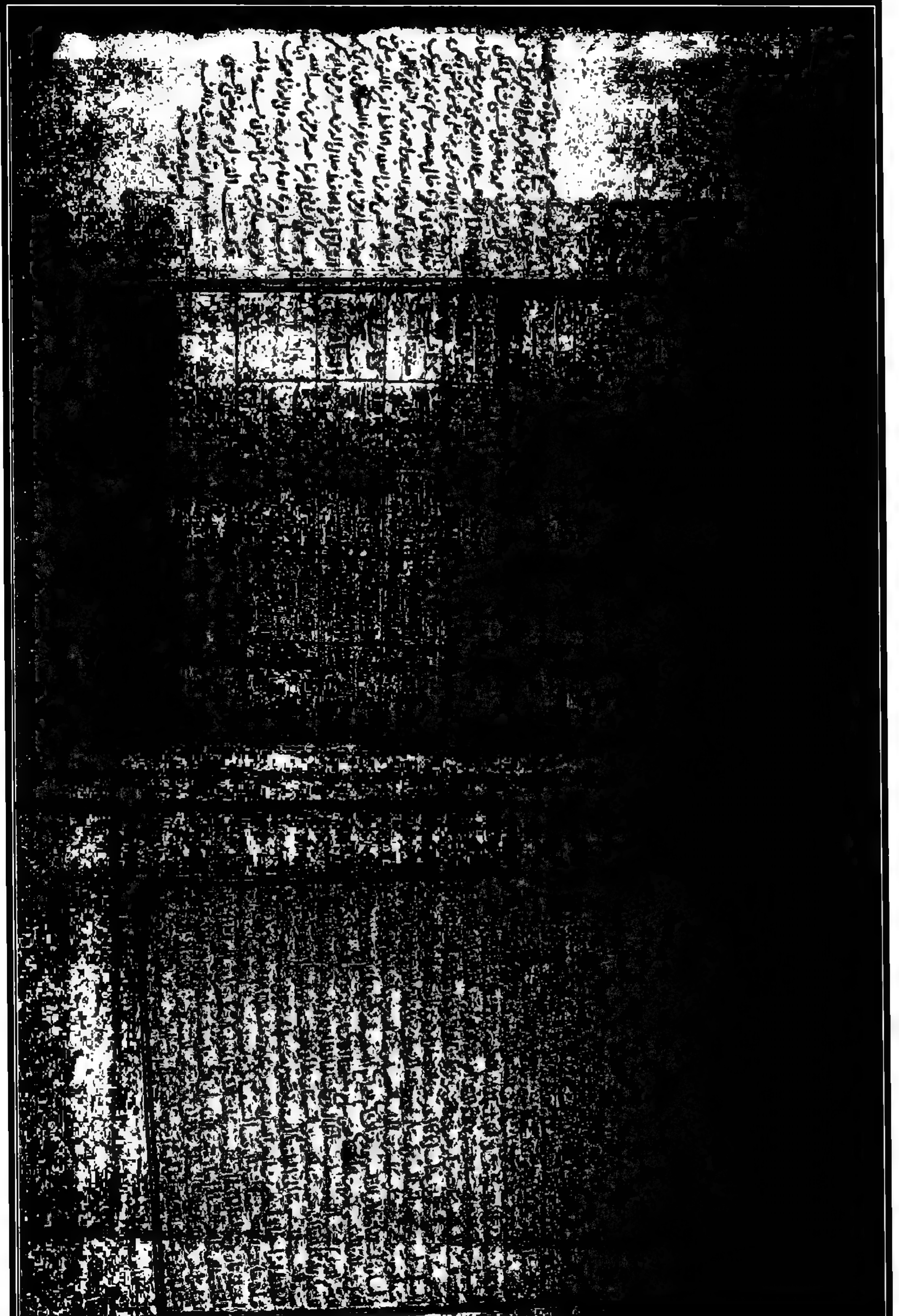
صورة عن أسماء اللجنة التي شكلت في الأستانة لمراجعة النسخة السلطانية

صور النسخ المعتمدة من فرخة اليُونينيِّ:

النسخة الأولى: نسخة النويري الأصل (و):

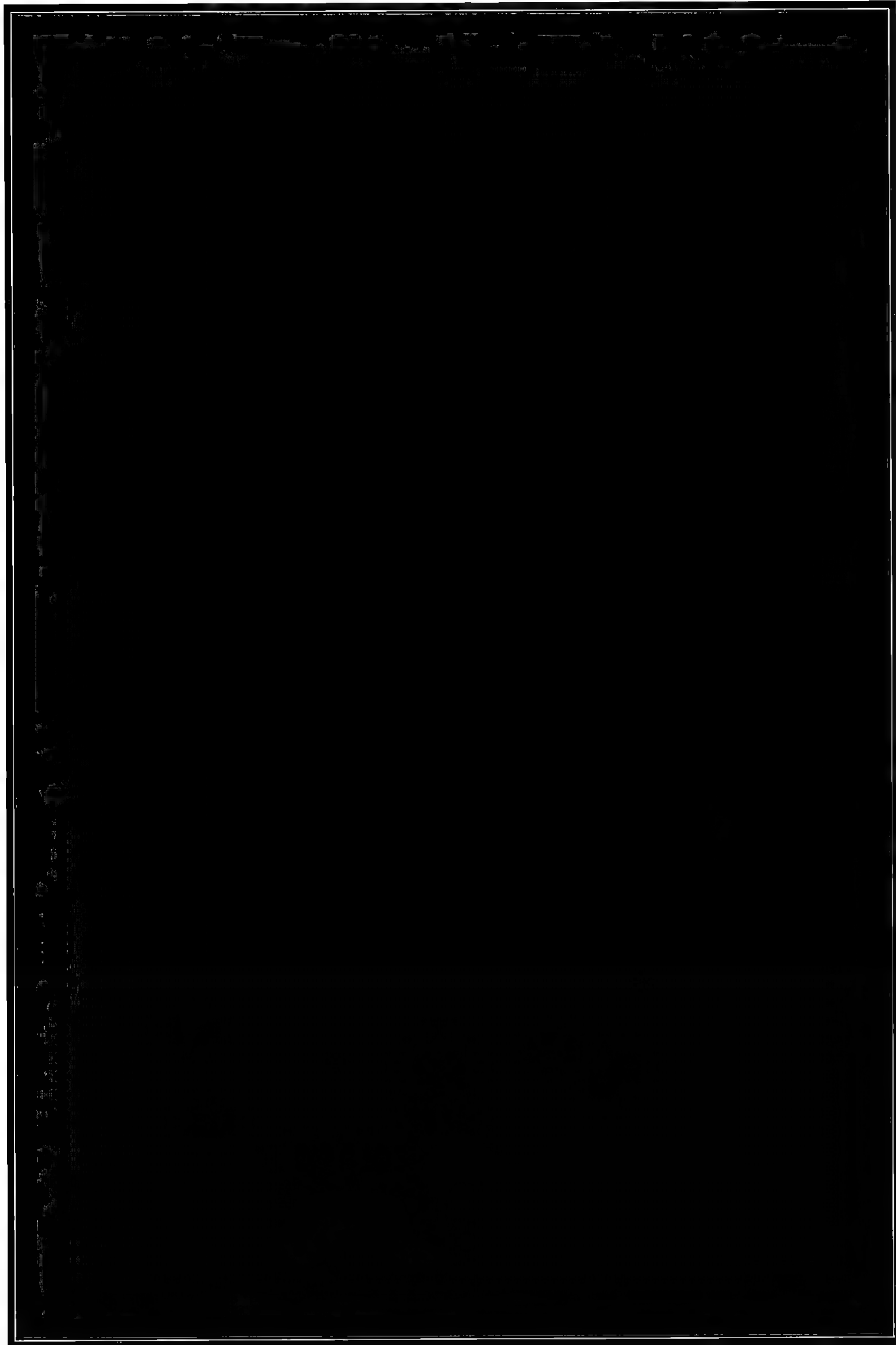
النسخة الثانية: نسخة المنوفي الفرع (م):

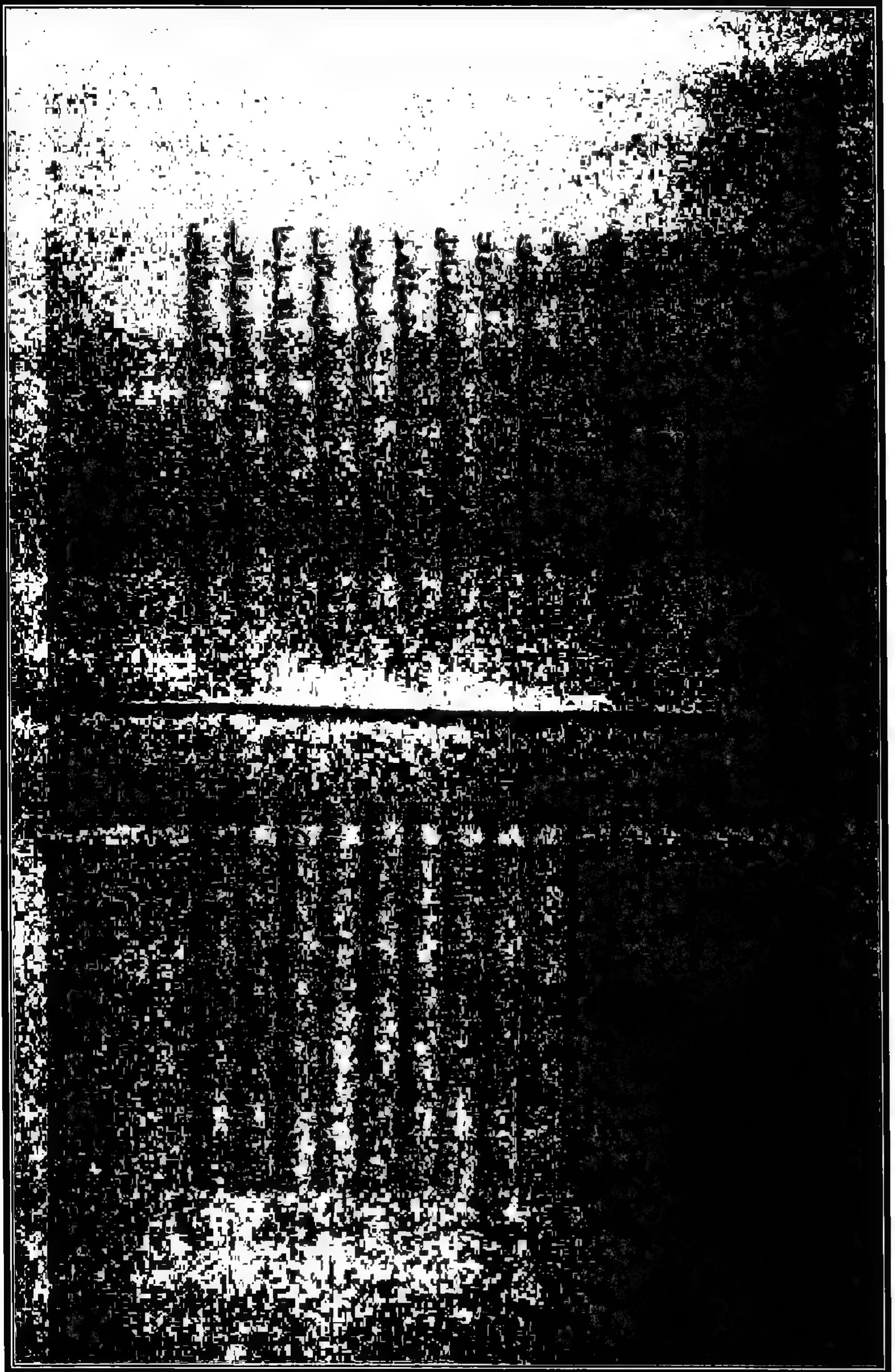




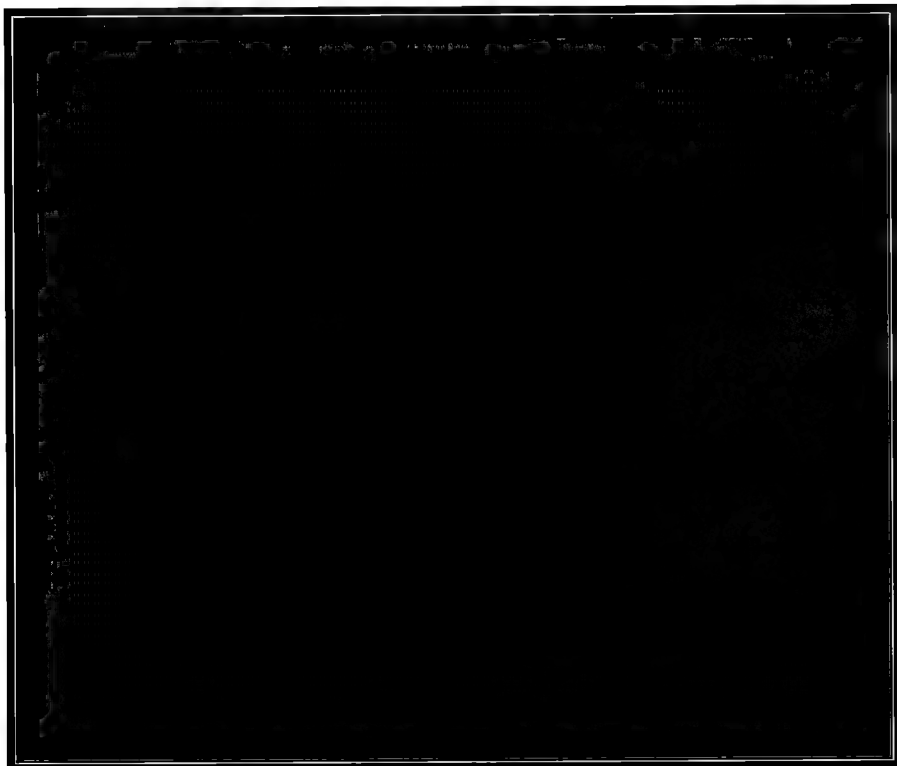
النسخة الثالثة: نسخة قليج علي الفرع (ج):

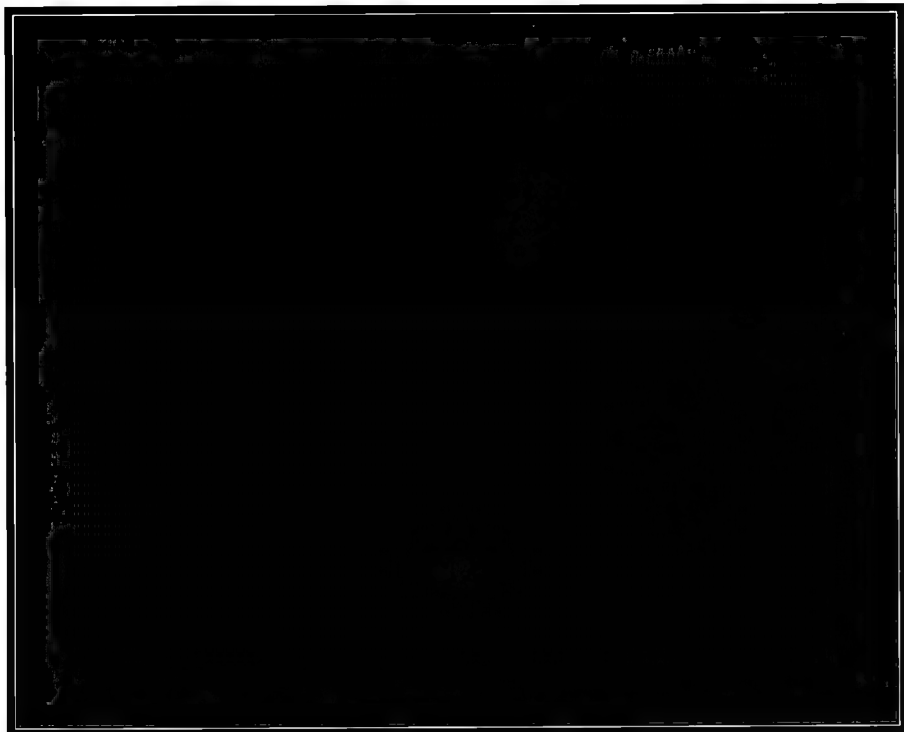
النسخة الرابعة: نسخة عبد الله الميرغني الفرع (ع):





أول وآخر صفحة من مخطوطة المكتبة الزاهدية المرموز لها بالرمز (ز)





هداية الساري
لسيرة البخاري

تأليف

الحافظ ابن حجر العسقلاني

شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني

(٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ)

عُنِيَ به

حسين سلمان مهدي رحمه الله

الأصلُ الخَطِّيُّ المعتَمَدُ في التحقيق[1]

اعتمَدنا في تحقيق الكتاب على نسخةٍ خطِّيةٍ غيرِ مفهْرَسةٍ تَقَع ضِمنَ مَجموعٍ مَحفوظٍ في مَكتبة (بايَزيد) في تُركِيَّا برقم: (٩/٧٩٥١)، يشغَل الكتابُ فيه الأوراقَ (٢٢٤ أ-٢٥٥ ب)، في كلِّ ورقةٍ منها واحدٌ وعشرونَ سَطْرًا، خَطُّها نَسْخيٌّ مَقروءٌ، والنصُّ خالٍ من الشَّكْلِ في غالبِه إلَّا في بعض الكلمات.

وهي نسخةٌ منقولةٌ -على ما يبدو- من نسخةٍ بخطِّ المؤلِّفِ[2]، نسَخَها تِلميذُه صَدْرُ الدِّين أحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ أحمَدَ بنِ عَبدِ المُحْسِنِ الكِنانيُّ الزِّفْتَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ[3]، وذلك في اليومِ التاسِعِ من شَهرِ رَبيعٍ الآخِرِ سنةَ خمسٍ وتِسْعِينَ وثمانِ مئةٍ.

وفي النُّسخَةِ من الإِصْلَاحاتِ ما يدُلُّ على أنَّها مقابَلَةٌ ومصحَّحةٌ على أصلِها المَنقُولَة عنه، لكنَّها -عَلَى مَا وُصِفَ به ناسخُها مِن الفَضْل والعِناية بتَحصيلِ العِلم- لَم تَخْلُ من التصحيفات الواضحة والتحريفات البَيِّنة والأَخطاء الصَّريحةِ؛ والتي أُرى -والله أعلم- أنَّ سبَبَ ورودِها راجعٌ إلى ثلاثة أسبابٍ التَأَمَتْ سَوِيَّةً:

الأوَّل: ضَعْفُ الناسِخ جَسَديًّا؛ فقد نسَخها قبلَ موتِه بشهرَين تقريبًا وهو ابنُ تِسْعٍ وسِتِّينَ سنةً، فقد أخطأَ -في دَرْجِ ما أَخطأَ فيه- في كتابة نِسْبَةِ نَفْسِه (الزِّفْتاوي) في آخر الكتاب!

---

(١) طبعت هذه الرسالة مستقلة في «دار الكمال المتحدة»، ونشرتها دار البشائر الإسلامية، وقد اكتفينا هنا بالتعليقات الضرورية، وعدَّلنا بعض الملاحظات.

(٢) لعلَّها هي النسخةُ التي ذَكَرَ الحافظُ السَّخَاوِيُّ في «الجواهر والدرر»: ٣/ ١٢٦٠ أنَّه رآها بخطِّ المؤلِّفِ وأنها تقع في نَحوِ كُرَّاستَين؛ وهو تقديرٌ يُقارِبُ عَدَدَ أوراق نسختنا الخطية المعتَمَدة (٣٢ ورقةً)، فالله أعلم.

(٣) هو أحَد تلاميذ الحافظ ابن حَجَرٍ النُّجَباء، وُلد حوالي سنةَ (٨٢٦) بالقاهرة، وسمع العلومَ بأنواعها، وجمَع وحصَّل، وكتَب بخطِّه الكثيرَ من المصنَّفات، وتوفِّي بالقاهرة سنة (٨٩٥)، تنظر ترجمته في «الضوء اللامع»: ١٨٢/٢. والزِّفْتاويُّ -بكسر الزاي وسكون الفاء- نسبةً إلى بُلَيْدةٍ من بَحْريِّ الفُسْطاط بمصرَ، ينظر «تاريخ الإسلام»: ٤٥/ ٣٨٨، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٨/ ١٥٢، و«الضَّوء اللامع»: ١١/ ٢٠٤.

والثاني: صُعوبة قراءة خَطِّ المؤلِّف، فإذا انضافَ إليه أنَّ الناسخَ نقلَ نسختَه عن نُسخة المؤلِّف القَديمة والوحيدة؛ استَحْكَم الخَطْبُ وصارَ وجودُ تلك الأخطاء أمرًا طَبيعيًّا لا مَفرَّ منه!

وربَّما لأجل ذلك تركَ الناسخُ كثيرًا من الفراغات أثناءَ النصِّ، والله أعلم.

والثالث: عَدَمُ تخصُّصِ الناسِخ وقِلَّةُ تَبَحُّرِهِ في مَجَالِ عِلم الحديث الشَّريف وفروعِه على العَكسِ تَمامًا من حال شيخِه المؤلِّف.

منهج العمل في التحقيق:

[١]. اعتَمَدنا في انتِساخ النصِّ عَلَى الصِّيَغ الإملائيَّة الحَديثَةِ.

[٢]. رَمَّمنا الفراغاتِ التي وَقَعت في الأصل المعتَمَد، وصحَّحنا ما وقع فيه من تصحيف أو تحريف اعتمادًا على مصدرين:

- كتب الحافظ ابن حَجَرٍ الأخرى؛ فقد استَخدَم المؤلِّف نفسَ المادَّةِ العِلميَّةِ في آخِر كلٍّ من كِتابَيه: «تَغْليق التعليق» و«هُدى السَّاري»، وكذلك فَعَل في زياداته على ترجمة الإمام البخاريِّ في كتابه «تهذيب التهذيب»؛ فاعتَمَدنا -بسببٍ من ذلك- على تلك المؤلَّفات[1] كنُسَخٍ مسانِدَةٍ للنُّسْخَة اليَتيمةِ المُعتمدة، والحمدُ لله على توفيقِه.

- رسالةُ تلميذِ المُصنِّفِ المُحدِّث عليِّ بن عبدِ المُحسنِ بن عبدِ الدَّائم الحنبليِّ الشَّهيرِ بابنِ الدَّواليبيِّ (٧٧٩-٨٦٢) المَوسومةِ بـ«ترجمة البُخاريِّ» فهي حاويةٌ لمُجْمَلِ هذه الرسالةِ واعتبرناها كنسخةٍ مساعدة، رمَّمنا النقصَ من خلالها ورجَّحنا بها حين الاختلاف.

هذا بالنسبة لكلام المصنف، وأمَّا ما يتعلَّق بالنصوص المنقولة؛ فبالرجوع إلى ما نقله المؤلف منه في مصنفاته الأخرى وخصوصًا «تغليق التعليق» و«مقدمة فتح الباري» و«تهذيب التهذيب»، أو بالرجوع إلى مصادر الرواية التي اعتمَدها المؤلف في نَقْلِه.

[٣]. ضَبَطنا النصَّ بالرجوع إلى المراجع المختَصَّة في كلِّ فَنٍّ تمرُّ كلمةٌ لها تعلُّقٌ به.

---

(١) كان الاعتماد على «تغليق التعليق» أكثر من غيره؛ لأن المؤلف نفسه قد صرَّح في «التهذيب» بأنه قد لخَّص مقاصدَ مادَّة «هداية الساري» العِلمية في «التغليق».

وقد ارتأَيتُ أَنْ أَشْكُلَ النصَّ شَكْلًا شِبهَ تامٍّ؛ مراعاةً للخَدَج العِلميِّ الذي تعانيه الأوساطُ المثقَّفةُ في مجتَمَعاتِنا قبلَ غيرِها ! وبالأَسف البالِغِ أَقُولُ هذا!

[٤]. عَزَوتُ النُّصوصَ المَنقُولَةَ إلى مَصَادِرِها المُصَرَّحِ بها في الكتاب نَصًّا عليها أو اكتفاءً بتسمية مؤلِّفِها أَوَّلًا، وإلى المَصادِرِ التي رَوَت تلك النُّصوصَ بالإسنادِ أوأَورَدَتها بدونِه مِمَّا غَلَبَ على ظَنِّي اعتمادُ المُؤَلِّف في نَقلِه عَلَيها ثانيًا، متَقَيِّدًا في ذلك كلِّه بأنْ أُحيلَ على المؤلَّفات التي صُنِّفَت قبلَ عَصرِ المؤلِّف حَقيقةً أو حُكْمًا، إلَّا في النُّصوص التي لم أَجِدْها في ما بينَ يَدَيَّ من تلك المصادر فأَحَلتُ على مؤَلَّفات المؤلِّف الأُخرى.

ويلتَحِقُ بهذا العَزوِ: تَخريجُ الأحاديثِ النبويَّة الشَّريفةِ الوارِدة في أثناءِ النُّصوصِ المَنقولَة؛ تَخريجًا غيرَ مطوَّلٍ إلَّا بِمَا يَخدُمُ غَرَضَ وُرودِها ضِمنَ سِياقِ تلك النُّصوص.

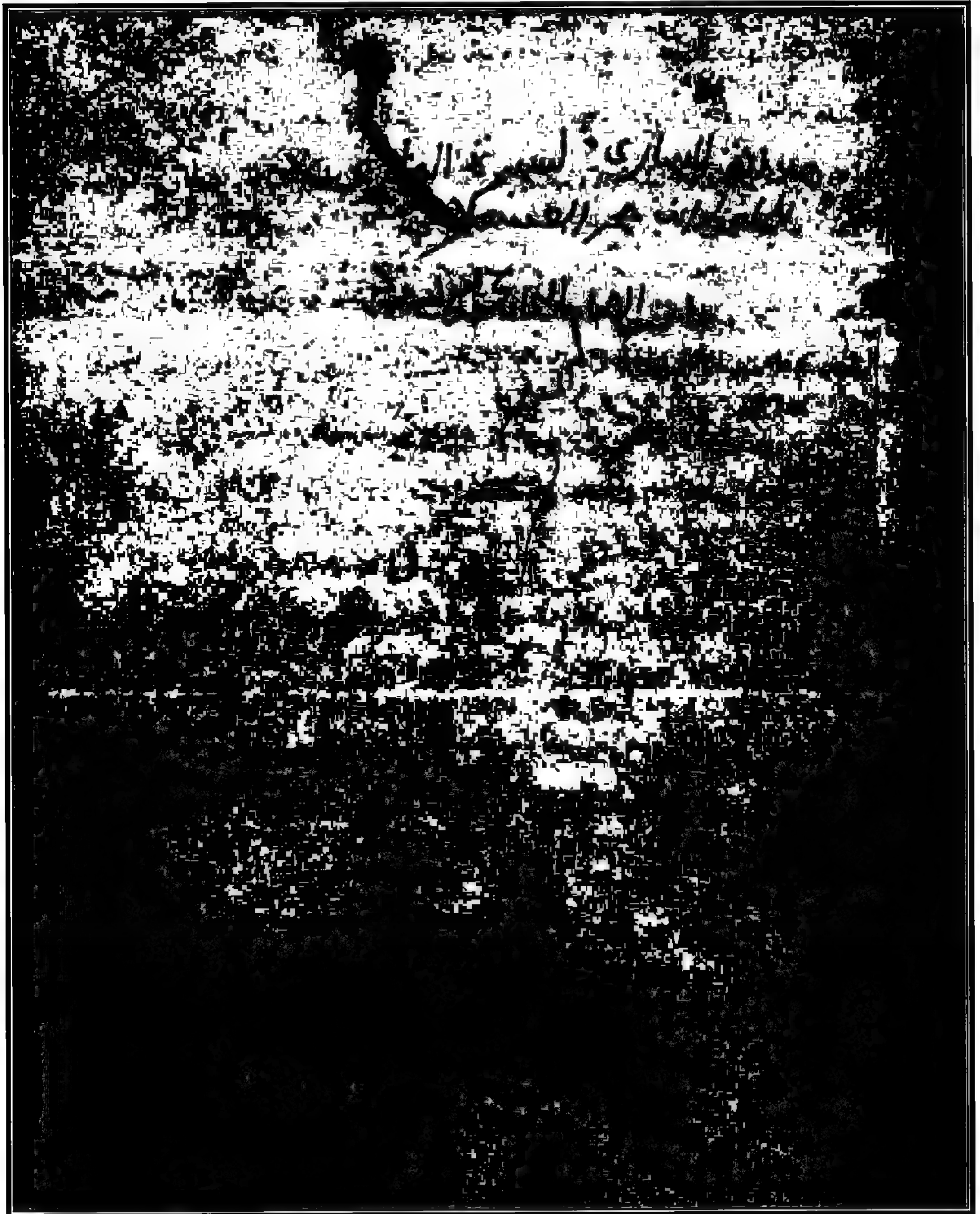
[٥]. تَرجَمتُ للأَعلامِ الوارِدِ ذِكْرُهم في النُّصوص من الَّذينَ تَخْفَى تراجمُهم على القارئ العاديِّ، أو قد يكونُ في تَعيِينِهم صُعوبَةٌ على الباحِث المُخْتَصِّ قَبلَ المُطالِع العابِرِ، وذلك بالإحالَة على المصادِرِ التراجُمية المَركزيَّة الجامعة كـ«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ، و«سِيَر أعلام النبلاء» للإمام الذَّهَبيِّ، و«لِسان الميزان» للمؤلِّف وغيرِها.

هذا، واللهُ تعالى هو المَسؤُولُ بِفَضْلِه ومَنِّه، وهو المَرْغُوبُ إلى رَحمتِه، وهو المَقصودُ إلى رأْفَتِه: أنْ يَتَقبَّلَنا في حُرَّاس حَوض شريعَتِه، وأنْ يَرتَضينا في خُدَّام حَرَم صِراطِه، وأنْ يُلْحِقَنا -عَقيدةً وضَميرًا وسُلُوكًا ومَنْهَجًا ومَصيرًا- بالرَّفيق الأَعْلى مَعَ الَّذين أَنْعَمَ علَيهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصالِحين، وحَسُنَ أولئك رَفيقًا.

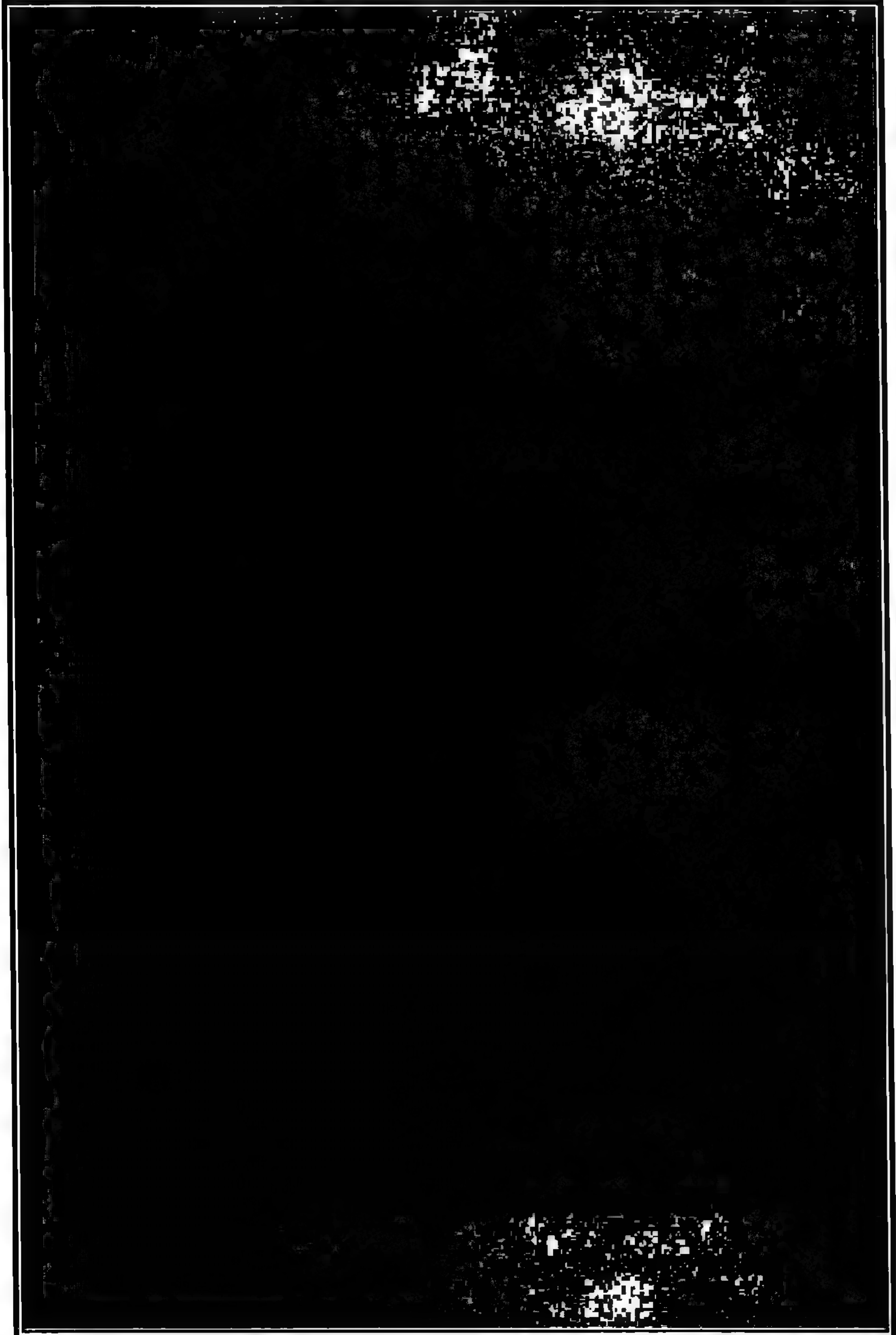
اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ ومِيكائِيلَ وإِسْرافِيلَ، فاطِرَ السَّمواتِ والأَرضِ، عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادةِ، أنتَ تَحكُمُ بينَ عِبَادِكَ فيما كانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِني لِمَا اخْتُلِفَ فيه مِن الحَقِّ بإِذْنِكَ؛ إنَّكَ تَهْدي مَن تَشاءُ إلى صِراطٍ مُستَقيمٍ.

سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِكَ، أَشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا أنتَ، أَستَغْفِرُكَ وأتوبُ إليكَ.

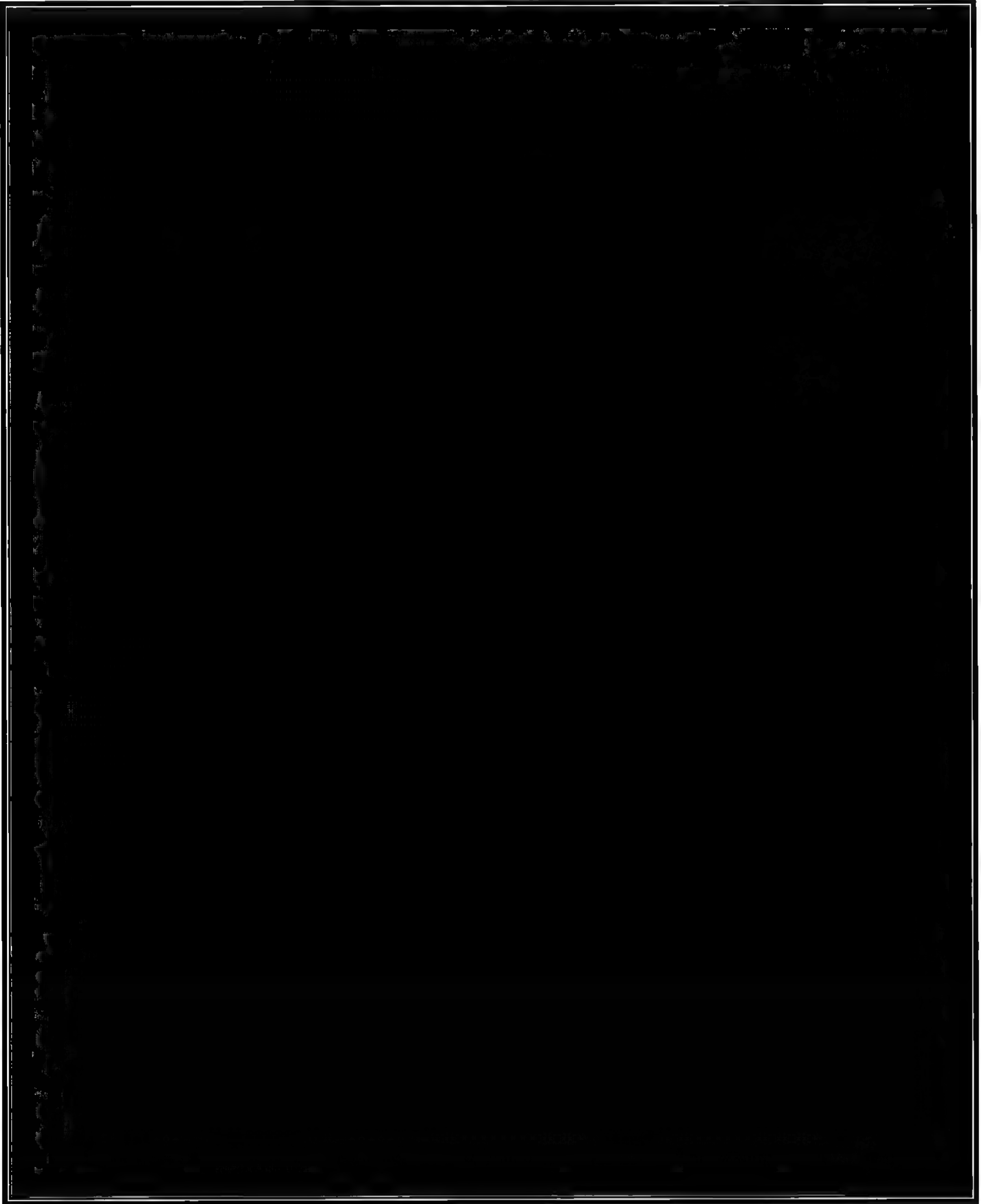
صورة عن الصفحة الأولى وفيها عنوان الكتاب



صورة عن الصفحة الثانية مقدمة الكتاب



صورة عن الصفحة الأخيرة خاتمة الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾

وَهُوَ حَسْبِي وَعَوْنِي

الحمد للهِ الَّذي له الحَمْدُ في الأُولَى والآخِرَة، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً وُجُوهُ قَائِلِيها نَاضِرَة، إلى رَبِّها نَاظِرَة، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ وَرَسُولُهُ، المَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْعَالمِينَ بَاطِنَةً وَظَاهِرَة، صَلَّى اللهُ عَلَيه وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولي المَنَاقِبِ البَاهِرَة، وَالآثَارِ الزَّاهِرَة.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ نُبْذَةٌ مِنْ أَخْبَارِ الإِمَامِ أبي عَبدِ اللهِ البُخَارِيِّ، مُنَبِّهَةٌ عَلَى قَدْرِهِ وَتَفْخِيمِ أَمْرِهِ، وَإِنْ كان أَمْرُهُ شَهِيرًا، وَقَدْرُهُ أَثِيرًا، لَكِنَّ في المُفَصَّلِ ما لَيسَ في الجُمْلَةِ، وَقَدْ أَوْرَدْتُها مُخْتَصَرَةَ الإِسْنَادِ غَالبًا.

وَأَكْثَرُ ما أَوْرَدْتُهُ فمِنْ كِتَابِ «شَمَائِلِ البُخَارِيِّ» تَأْلِيفِ وَرَّاقِه الإِمَامِ أبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أبي حَاتِمٍ البُخَارِيِّ.

وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِجَمِيعِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المَكِّيُّ إِذْنًا مُشَافَهَةً، [عَن كِتَابِ سُلَيمانَ ابنِ حَمْزَةَ][1]، عَن عَبدِ العَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَاقَا، عَن أَبِي زُرْعَةَ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ، عَن

(١) في الأصل بَدلَ ما بين المعقَّفتين: [عن عَلِيٍّ...] وبعده بياضٌ بقدر كلمتين، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه موافقًا لسِياق المؤلف لإسناده إلى الكتاب المذكور في «تغليق التعليق»: ٣٨٦/٥، وهو: تقيُّ الدِّين أبو الفَضْلِ سُلَيمانُ بنُ حَمْزَةَ بنِ أحمدَ ابنِ قُدَامَةَ المَقْدِسيُّ الحَنْبَليُّ القاضي، ثقةٌ فاضلٌ فَقيهٌ متَّفَقٌ عليه، انتهى إليه علوُّ الإسنادِ في عَصْرِه، توفي سنةَ خمسَ عشرةَ وسبع مئةٍ، ينظَر لترجمته «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رَجَب: ٣٩٨/٤، و«الدرر الكامنة»: ١٤٦/٢.

أَبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الشِّيرَازِيِّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبدِ اللهِ ابْنُ مَهْرَوَيْه؛ قَالَ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِـرَبْرِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنا جَدِّي؛ قَالَ: أَخْبَرَنا أَبُو جَعْفَرٍ.

وَهُوَ جُزْءٌ ضَخْمٌ.

وَأَوْرَدْتُ كَثِيرًا مِنْ «كِتَابِ نَيْسَابُورَ» لِلْحَاكِمِ [أَبي عَبدِ اللهِ][1]، وَمِنْ «كِتَابِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ، وَمِنْ «كِتَابِ دِمَشْقَ» لابْنِ عَسَاكِرَ، وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الكُتُبِ.

فَما قُلْتُ فيهِ: (قَالَ فُلَانٌ) بِصِيغَةِ الجَزْمِ؛ فَهُوَ مِمَّا لا أَعْلَمُ بِالإِسْنَادِ إِلى قَائِلِهِ [مَقَالًا][2].

[٢٢٤/ب] وَرُبَّما أَسْنَدْتُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَاللهُ المُوَفِّقُ./

---

(١) بياضٌ في الأَصْلِ بقدر كلمتين، والمثبَتُ هو الأَلْيَقُ بالسِّياق؛ لِمَا جَرَت عليه عادَةُ المحدِّثين من التَّمييز بينَ الحاكِمَين -أبي أحمدَ وأبي عَبد الله- بالكُنية.

(٢) بياضٌ في الأصل بقدر كلمة، والمثبَتُ -أو ما يُماثله في المعنى مثل: ضَعْفًا، مَطْعَنًا- هو اللائقُ بالسِّياق، والله أعلم.

[١]. فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ نَسَبِهِ وَمَوْلِدِهِ وَصِفَتِهِ

هُوَ الإِمَامُ السَّيِّدُ، العَلَمُ الفَرْدُ، تَاجُ الفُقَهَاءِ، عُمْدَةُ المُحَدِّثِينَ: أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ المُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَه بْنِ الأَحْنَفِ الجُعْفِيُّ.

وَبَرْدِزْبَه: بِفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، ثُمَّ رَاءٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ زَايٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ هَاءٌ، هَكَذا قَيَّدَهُ الأَمِيرُ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُولَا[١].

وَقِيلَ فيهِ: بَذْدِزْبَه، كَما مَضَى، لَكِن بَدَلَ الرَّاءِ ذَالٌ مُعْجَمَةٌ[٢].

وَكَانَ مَجُوسِيًّا، فَأَسْلَمَ ابْنُهُ المُغِيرَةُ عَلَى يَدَيِ اليَمَانِ وَالي بُخَارَى، وَكان اليَمَانُ جُعْفيًّا؛ فَنُسِبَ البُخَارِيُّ إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أحمَدَ[٣] بْنِ خَلَفٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: سَمِعَ أَبِي[٤] مِنْ مَالكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ قَدْ صَافَحَ ابْنَ المُبَارَكِ بِكِلْتا يَدَيْهِ.

وَقَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ الحُسَيْنِ البَزَّازَ يَقولُ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ شَيْخًا نَحِيفَ الجِسْمِ، لَيسَ بِالطَّوِيلِ وَلا بِالقَصِيرِ، وُلِدَ يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ

---

(١) في هَامِشِ الأصل: (اَسْمُ العَطَّارِ بِلُغَةِ بُخَارَى)، وهذا التفسير غير منقولٍ في مصادر ترجمة الإمام البخاري، وإنما اكتفى الناسُ بما نقله الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» -٦/٢- عن بَكْر بن مُنِير البخاريِّ أنَّ معنى «بَرْدِزْبَه» هو: الزَّرَّاع بلغة أهل بخارى.

(٢) حكى ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» أنَّ هذا الضَّبطَ قد قيَّدَه عن بعض المتقِنين، وبيَّن في «تحفة الأَخْباري» (ص٨) أنَّه أبو جَعفرٍ العَبْدَرِيُّ. وقد نُقِلَ فيه قولان آخران، وانظر كلام ابنُ السُّبْكِيِّ في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/٢١٢).

(٣) تصحَّفَ في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٨٤/٥، و«ترجمة البخاري» لابن الدواليبي، وسيأتي ذكرُ «إسحاق بن أحمد بن خلف» في هذا الكتاب على الصَّواب في عِدَّة مواضع.

(٤) في الأصل: (سَمِع المغيرةُ)، وهو وهمٌ، والمثبَت على الصواب موافقٌ لما في مصدر النقل ومصدر تخريج الرواية، فكلام الإمام البخاري مُتعلِّقٌ بوصفِ حَال والده إسماعيل لا في وصف حال جدِّه الأعلى المغيرة، والذي لعلَّه قد توفِّي قبلَ أن يُعرَف الإمامُ مالكٌ، وقد نقلَ المؤلفُ النصَّ على الصواب في «تغليق التعليق»: ٣٨٤/٥- ٣٨٥، وفي «فتح الباري» (ط. الفيحاء): ٦٧/١١، وفي «ترجمة البخاري» لابن الدَّواليبي، فتبيَّن أنَّ الوهمَ ها هنا من الناسخ، والله أعلم.

لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ بِبُخَارَى.

وَكَذا حَكَاهُ المُسْتَنِيرُ بْنُ عَتِيقٍ[1]: أَنَّ البُخَارِيَّ أَخْرَجَ لَهُ بِهِ خَطَّ أَبِيهِ.

وَقَالَ الخَلِيلِيُّ[2] في «الإِرْشَادِ»: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ أبي مُسْلِمٍ الفَارِسِيَّ الحَافِظَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ الفَضْلِ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبا حَسَّانَ مَهِيبَ بْنَ سُلَيْمٍ يَقولُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: وُلِدْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ/ بَعْدَ الصَّلَاةِ، لِثِنْتَيْ عَشَرَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ. [١/٢٢٥]

(١) أي: من رواية الوراق عنه، وهو موافق لما في «تغليق التعليق»: ٥/٣٨٥، و«ترجمة البخاري» لابن الدَّواليبي.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: (الخلالي)، وهو في «ترجمة البخاري» لابن الدَّواليبي على الصواب، والنص في «إرشاده»: ٣/٩٥٩.

[٢]. فَصْلٌ: في نَشْأَتِهِ وَطَلَبِهِ لِلْحَدِيثِ

قَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ: قُلْتُ لأَبي عَبدِ اللهِ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ أَمْرِكَ في طَلَبِ الحَدِيثِ؟ قَالَ: أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحَدِيثِ وَأَنا في الكُتَّابِ. قُلْتُ: وَكَمْ أَتَى عَلَيْكَ إِذْ ذَاكَ؟ فَقَالَ: عَشْرُ سِنِينَ أَوْ أَقَلُّ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنَ الكُتَّابِ بَعْدَ العَشْرِ، فَجَعَلْتُ أَخْتَلِفُ إلى الدَّاخِلِيِّ[1] وَغَيْرِهِ، فَقَالَ يَوْمًا في ما كان يَقْرَأُ لِلنَّاسِ: سُفيانُ، عَن أَبي الزُّبَيْرِ، عَن إِبْرَاهِيمَ. فَقُلْتُ: يا أَبا فُلَانٍ! إِنَّ أَبا الزُّبَيْرِ لَمْ يَرْوِ عن إِبْرَاهِيمَ! فَانْتَهَرَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: ارْجِعْ إلى الأَصْلِ إِنْ كان عِنْدَكَ. فَدَخَلَ وَنَظَرَ فيه، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِي: كَيْفَ هُوَ يا غُلَامُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ: الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عن إِبْرَاهِيمَ. فَأَخَذَ القَلَمَ وَأَصْلَحَ كِتَابَهُ، فَقَالَ: صَدَقْتَ. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: ابْنُ كَمْ كُنْتَ إِذْ رَدَدْتَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً.

قَالَ: فَلَمَّا طَعَنْتُ في سِتَّ[2] عَشْرَةَ سَنَةً حَفِظْتُ كُتُبَ ابْنِ المُبَارَكِ وَوَكِيعٍ، وَعَرَفْتُ كَلَامَ هَؤُلاءِ[3]، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَ أُمِّي وَأَخِي أَحْمَدَ إلى مَكَّةَ، فَلَمَّا حَجَجْتُ رَجَعَ أَخِي وَتَخَلَّفْتُ بِها في طَلَبِ الحَدِيثِ، فَلَمَّا طَعَنْتُ في ثَمَانِي عَشْرَةَ جَعَلْتُ أُصَنِّفُ قَضَايا الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَقاوِيلَهُمْ، وَذَلِكَ في أَيَّامِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، وَصَنَّفْتُ كِتَابَ «التَّارِيخِ» إِذْ ذَاكَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ في اللَّيَالِي المُقْمِرَةِ. قَالَ: وَقَلَّ اسْمٌ في «التَّارِيخِ» إِلَّا وَلَهُ عِنْدِي قِصَّةٌ، إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ تَطْوِيلَ الكِتَابِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ/ خَلَفٍ: رَحَلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إلى العِرَاقِ في آخِرِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِئَتَيْنِ. [٢٢٥/ب]

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كُنْتُ عِنْدَ أَبي حَفْصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ[4]

---

(١) انظر كلام المؤلف في «تغليق التعليق» (٣٨٦/٥).

(٢) في الأصل: (ستة) مؤنثة، وهو لحن.

(٣) قال المؤلف في «هُدى الساري» مقدمة «فتح الباري» ص٦٦٩: (يعني أصحابَ الرأْيِ). اهـ.

(٤) هو: أحمد بن حَفص أبو حفص الكبير، إمام الحنفية في عصره في البلاد الشرقية، توفي سنة سبعَ عشرةَ ومئتين، =

أَسْمَعُ كِتَابَ «الجَامِعِ» لِسُفيانَ الثَّوْرِيِّ مِنْ كِتَابِ وَالِدِي، فَمَرَّ أَبُو حَفْصٍ عَلَى حَرْفٍ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي ما ذَكَرَ، فَرَاجَعْتُهُ، فَقَالَ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ، فَرَاجَعْتُهُ، فَسَكَتَ، وَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابنُ إِسْمَاعِيلَ[1]. فَقَالَ: هُوَ كَما قَالَ، وَاحفَظُوا؛ فَإِنَّ هَذا يَصِيرُ يَوْمًا رَجُلًا.

وَقَالَ الوَرَّاقُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلى الفُقَهَاءِ بِمَرْوَ وَأَنا صَبِيٌّ، فَقَالَ لِي مُؤَدِّبٌ مِنْ أَهْلِهَا: كَمْ كَتَبْتَ اليَوْمَ؟ فَقُلْتُ: آيَتَيْنِ[2]. فَضَحِكَ مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ، فَقَالَ شَيْخٌ مِنْهُمْ: لا تَضْحَكُوا؛ فَلَعَلَّهُ يَضْحَكُ مِنْكُمْ يَوْمًا.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السِّمْسَارُ المُوَقِّتُ: سَمِعْتُ شَيْخِي[3] يقولُ: ذَهَبَتْ عَيْنا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي صِغَرِهِ، فَرَأَتْ وَالِدَتُهُ فِي المَنَامِ إِبْرَاهِيمَ الخَلِيلَ، فَقَالَ: يا هَذِهِ! قَدْ رَدَّ اللهُ على ابنِكِ بَصَرَهُ؛ لِكَثْرَةِ دُعَائِكِ، أَوْ: لِكَثْرَةِ بُكَائِكِ. قَالَ: فَأَصْبَحَ وَقَدْ رَدَّ اللهُ عليه بَصَرَهُ.

وَقَالَ غُنْجَارُ فِي «تَارِيخِ بُخَارَى»: حدَّثَنا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ الفَضْلِ البَلْخِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقولُ: ذَهَبَتْ عَيْنا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي صِغَرِهِ. وَذَكَرَ مِثْلَهُ.

وَرَوَاها الحَافِظُ أَبُو القَاسِمِ اللَّالَكَائِيُّ فِي كِتَابِ «كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ» لَهُ، عن شَيْخٍ لَهُ عن غُنْجَارَ.

أُنبِئْتُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ ابنِ الشِّيرَازِيِّ، عَن جَدِّهِ أَبِي نَصْرٍ: أَنَّ الحَافِظَ أَبا القَاسِمِ الدِّمَشْقِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا الحُسَيْنُ بْنُ عَبدِ المَلِكِ: أَخْبَرَنا أَبُو طَاهِرٍ ابنُ مَحْمُودٍ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ ابنُ المُقْرِئِ؛

= تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ١٠/١٥٧، وفي ترجمته ما يدلُّ على وجود آصرة مودَّةٍ بينه وبين إسماعيلَ والد الإمام البخاريِّ ﷺ، وسيأتي ما يؤكِّد ذلك في أول الفصل الرابع من هذا الكتاب (ص: ٦٣٠).

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (ابن السمعاني)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٥/٣٨٧، و«ترجمة البخاري» لابن الدَّواليبي.

(٢) في «السِّيَر» زيادةٌ مهمَّةٌ من كلام الإمام البخاريِّ؛ قال: (وأرَدتُ بذلك حديثَين)؛ فهذه الزيادة توضِّح سببَ ضحك الحاضرين؛ أنه عبَّر عن الحديث النبوي بلفظ (الآية).

(٣) لم أعرف مَن هو، ولعلَّه محمَّد بن الفَضْل البَلْخيُّ الآتي ذِكْرُه، والله أعلم.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ/ النَّيْسَابُورِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ السُّلَمِيَّ؛ قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ [٢٢٦/أ] ابْنَ إِسْمَاعِيلَ فِي مَجْلِسِ مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ لَهُ: ما يُبْكِيكَ؟ قَالَ: لا يُمْكِنُنِي أَنْ أَكْتُبَ وَلا أَنْ أَضْبِطَ[١]. ثُمَّ جَعَلَ اللهُ مُحَمَّدَ بنَ إِسْمَاعِيلَ كَما رَأَيْتُمْ!

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ السَّرِيِّ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالمَدِينَةِ وَالبَصْرَةِ وَوَاسِطٍ وَبَغْدَادَ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، لَقِيتُهُمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ. وَذَكَرَ أَنَّهُ رَحَلَ إِلى الشَّامِ وَمِصْرَ وَالجَزِيرَةِ مَرَّتَيْنِ، وَأَتَى البَصْرَةَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَأَقَامَ بِالحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ. قَالَ: وَلا أَدْرِي كَمْ دَخَلْتُ الكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي خُرَاسَانَ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: دَخَلْتُ بَلْخَ، فَسَأَلَنِي أَصْحَابُ الحَدِيثِ أَنْ أَنْتَقِي[٢] عَلَيْهِمْ لِكُلِّ مَنْ لَقِيتُ حَدِيثًا عَنْهُ، فَأَمْلَيْتُ أَلْفَ حَدِيثٍ لأَلْفِ شَيْخٍ مِمَّنْ كَتَبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: كَتَبْتُ عن أَلْفٍ وَثَمَانِينَ نَفْسًا ليس فيهِمْ إِلَّا صَاحِبُ حَدِيثٍ.

وَقَالَ أَيْضًا[٣]: كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفْسٍ مِن العُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَنْ مَن قَالَ: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ القَطَّانُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ أَوْ أَكْثَرَ، ما عِنْدِي حَدِيثٌ إِلَّا أَذْكُرُ إِسْنَادَهُ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُ هَانِئَ بْنَ النَّضْرِ يَقولُ: كُنَّا[٤] عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ -يَعْنِي الفِرْيَابِيَّ- بِالشَّامِ، وَكُنَّا نَتَنَزَّهُ، وَكان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَعَنَا، وَكان لا يُزَاحِمُنا فيما نَحْنُ فيهِ، بَلْ يُكِبُّ على العِلْمِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَمْ تَكُنْ كِتَابَتِي الحَدِيثَ كَما كَتَبَ هَؤُلاءِ، كُنْتُ إِذا كَتَبْتُ عن رَجُلٍ سَأَلْتُهُ عَن اسْمِهِ/ وَكُنْيَتِهِ وَنَسَبِهِ، وَعِلَّةِ الحَدِيثِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فَهِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَأَلْتُهُ أَنْ [٢٢٦/ب]

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (أحفظ)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٨٨/٥، و«ترجمة البخاري» لابن الدّواليبي.

(٢) في «تغليق التعليق»: ٣٨٩/٥، و«ترجمة البخاري» لابن الدّواليبي: «أُمْلِيَ»، ومعناهما قريبٌ.

(٣) رواه الورّاق عنه، وذَكَر أنّه قال هذا قبلَ موتِه بشهرٍ واحدٍ، ينظر «سير أعلام النبلاء»: ٣٩٥/١٢.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (انا)، والتصويب من مصدر النقل موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٨٩/٥.

يُخْرِجَ لِي أَصْلَهُ وَنُسْخَتَهُ، فَأَمَّا الآخَرُونَ فَلا يُبَالونَ ما يَكْتُبُونَ وَلا كَيْفَ يَكْتُبُونَ.

قَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُ العَبَّاسَ الدُّورِيَّ يَقولُ: ما رَأَيْتُ أَحْسَنَ طَلَبًا لِلحَدِيثِ مِن مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ كان لا يَدَعُ أَصْلًا وَلا فَرْعًا إِلَّا قَلَعَهُ[1]. ثُمَّ قَالَ لَنَا: لا تَدَعُوا شَيْئًا مِنْ كَلامِهِ إِلَّا كَتَبْتُمُوهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَعْيَنُ: سَمِعْنا على مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ أَمْرَدُ، على بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ.

قُلْت: كان سِنُّ البُخَارِيِّ إِذْ ذَاكَ بِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَالأَعْيَنُ المَذْكُورُ مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَدَ المَشْهُورِينَ، وَالفِرْيَابِيُّ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ البُخَارِيِّ.

قَالَ ابنُ طَاهِرٍ: قَدِمَ البُخَارِيُّ بَغْدَادَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِئَتَيْنِ، وَعَزَمَ على المُضِيِّ إلى عَبدِ الرَّزَّاقِ بِاليَمَنِ، فَالتَقَى بِيَحْيَى بنِ جَعْفَرٍ البِيكَنْدِيِّ فَاسْتَخْبَرَهُ، فَقَالَ: مَاتَ عَبدُ الرَّزَّاقِ. ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ، فَسَمِعَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبدِ الرَّزَّاقِ مِنْ يَحْيَى بنِ جَعْفَرٍ.

قُلْتُ: وَيَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ، وَما أَعْتَقِدُ أَنَّهُ افْتَرَى وَفَاةَ عَبدِ الرَّزَّاقِ، بَلْ حَكَاهُ لإِشَاعَةٍ لَمْ تَصِحَّ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يَدْعُو لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَيُفْرِطُ في مَدْحِهِ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الخَطِيبُ[2]: أَخْبَرَنا أَبُو حَازِمٍ العَبْدَوِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ العَبَّاسِ الضَّبِّيَّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عبدِ اللهِ بْنِ[3] مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ يَقولُ: سَمِعْتُ جَدِّي يَقولُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: دَخَلْتُ بَغْدَادَ ثَمَانِي مَرَّاتٍ، في كُلِّها أُجَالِسُ أَحْمَدَ ابنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لِي: يا أَبا عبد اللهِ، تَدَعُ العِلْمَ وَتَصِيرُ إلى خُرَاسَانَ؟!/ قَالَ: فَأَنا أَذْكُرُ قَوْلَهُ الآنَ. [٢٢٧/أ]

---

(١) أي: سَمِعَهُ وأَدْرَكَهُ، وعبارة «تغليق التعليق»: ٣٨٩/٥: (إلَّا بَلَغَه)، وما في الأصل موافق لما في «سير أعلام النبلاء».

(٢) في «تاريخ بغداد»: ٢٢/٢، ونقلها الإمام الذهبيُّ -في «سير أعلام النبلاء»: ٤٠٣/١٢، وفي «تاريخ الإسلام»: ١٩/ ٢٤٤- عن الورَّاق عن الإمام البخاريِّ، فلعلَّ في إسناد الخطيب البغداديِّ سَقْطًا؛ لأنَّ الفربريَّ هو راوي كتاب الورَّاق كما تقدَّم، والله أعلم.

(٣) تصحَّفَت في الأَصْلِ إلى: (أَنَّ).

وَقَالَ الوَرَّاقُ عن حَاشِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: كان البُخَارِيُّ يَخْتَلِفُ مَعَنا إِلى مَشَايِخِ البَصْرَةِ وَهُوَ غُلَامٌ، فَلا يَكْتُبُ، حَتَّى أَتَى عَلَى ذَلِكَ أَيَّامٌ، فَلُمْنَاهُ، فَقَالَ لَنا بَعْدَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا: قَدْ كَثَّرْتُمْ عَلَيَّ، فَاعْرِضُوا عَلَيَّ ما كَتَبْتُمْ، فَأَخْرَجْنَاهُ، فَزَادَ على خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا، فَقَرَأَها كُلَّها عن ظَهْرِ قَلْبٍ، حَتَّى جَعَلْنا نُحْكِمُ كُتُبَنا مِنْ حِفْظِهِ، فَعَلِمْنا أَنَّهُ لا يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ، فكَانَ أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِالبَصْرَةِ يَعْدُونَ خَلْفَهُ في طَلَبِ الحَدِيثِ، فيكْتُبُونَ عَنْهُ -وَهُوَ شَابٌّ- حَتَّى يَغْلِبُوهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَيُجْلِسُونَهُ في بَعْضِ الطَّرِيقِ، فيجْتَمِعُونَ عَلَيه أُلُوفٌ، أَكْثَرُهُمْ مِمَّنْ يُكْتَبُ عَنْهَ، وَكان إِذْ ذَاكَ شَابًّا لَمْ يَخْرُجْ وَجْهُهُ[1].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الأَزْهَرِ السِّجِسْتَانِيُّ: كُنْتُ بِالبَصْرَةِ في مَجْلِسِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ وَالبُخَارِيُّ مَعَنا يَسْمَعُ لا يَكْتُبُ، فَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: ما له لا يَكْتُبُ؟! فَقَالَ: يَرْجِعُ إِلى بُخَارَى فيكْتُبُ مِنْ جَوْفِهِ[2].

وَقَالَ الوَرَّاقُ[3]: كان شَدِيدَ الحَيَاءِ في صِغَرِهِ، حَتَّى قَالَ شَيْخُنا[4] مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ: أَتَرَوْنَ البِكْرَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنْ هَذا الغُلَامِ؟!

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: كُنْتُ في مَجْلِسِ الفِرْيَابِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنا سُفيانُ، عن أبي عُرْوَةَ، عن أبي الخَطَّابِ، عن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَطُوفُ على نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ. فَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ في المَجْلِسِ أَبا عُرْوَةَ وَلا أَبا الخَطَّابِ، فَقُلْتُ: أَمَّا أَبُو عُرْوَةَ؛ فَمَعْمَرٌ، وَأَمَّا أَبُو الخَطَّابِ؛ فَهُوَ قَتَادَةُ. قَالَ: وَكان الثَّوْرِيُّ فَعُولًا لِهَذَا؛ يَكْنِي المَشْهُورِينَ.

---

(١) أي: لَم تَنبُتْ لِحيَتُهُ.

(٢) عبارة «تغليق التعليق»: ٣٩١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٠: (مِنْ حِفْظِه).

(٣) ينظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٠١/١٢ و٤١٨، وقد لخَّص المؤلف عبارة الورَّاق في الموضعين وتصرَّف بها؛ اعتمادًا منه على عبارة الإمام الذهبيِّ المقتضبة في جزءٍ فيه «ترجمة البخاريِّ»: ص٤٧، والله أعلم.

(٤) عبارة «تغليق التعليق»: ٣٩١/٥: (شَيْخُهُ)، وهو الأشبَهُ؛ فنصُّ عبارة الورَّاق في «السِّيَر» تدل على أنَّه لم يسمع هذه العبارةَ من البِيْكَنْدِيِّ وإنَّما حدَّثه بها بعضُ أصحابه، ولفظة (الغلام) في آخر قول البِيْكَنديِّ ليست في «السِّير».

[٢٢٧/ب]

[٣]. فَصْلٌ: في مَرَاتِبِ شُيُوخِهِ الَّذينَ أَدْرَكَهُمْ وَحَدَّثَ عَنْهُمْ في «الجَامِعِ»/ وَغيْرِهِ

وَهُمْ على خَمْسِ طَبَقَاتٍ[١]:

الطَّبَقَةُ الأُولَى: مَنْ حَدَّثَهُ عن التَّابِعِينَ، مِثْلُ: مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، وَأبي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، وَأبي نُعَيْمٍ المُلَائِيِّ، وَأبي المُغِيرَةِ الخَوْلَانِيِّ، وَخَلَّادِ ابْنِ يَحْيَى، وَغيْرِهِمْ.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ: مَنْ كَانَ في عَصْرِ هَؤُلاءِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُمْ، مِثْلُ: آدَمَ بنِ أبي إِيَاسٍ العَسْقَلَانِيِّ، وَأبي مُسْهِرٍ عَبدِ الأَعلى بنِ مُسْهِرٍ، وَأَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَحَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وَسَعِيدِ بنِ أَبي مَرْيَمَ، وَثَابِتِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ أبي ذِئْبٍ وَالثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَمَالكٍ.

الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ: أَوْسَاطُ مَشَايِخِهِ الَّذينَ شَارَكَهُ[٢] في الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، كَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أبي شَيْبَةَ وَقُتَيْبَةَ وَابْنِ المَدِينِيِّ وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ[٣]، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَاللَّيْثِ، ثُمَّ مِنْ أَصْحَابِ هُشَيْمٍ وَابْنِ المُبَارَكِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَنَحْوِهِمْ.

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ: رُفَقَاؤُهُ في الطَّلَبِ وَقُرَنَاؤُهُ في الحَدِيثِ، كَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ، وَأبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَأبي يَحْيَى صَاعِقَةَ، وَالدَّارِمِيِّ، وَعَبدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ البُوشَنْجِيِّ، وَجَمَاعَةٍ، وَفيهِمْ مَنْ هُوَ أَقْدَمُ سَمَاعًا مِنْهُ قَلِيلًا.

الطَّبَقَةُ الخَامِسَةُ: قَوْمٌ في عِدَادِ طَلَبَتِهِ في السِّنِّ وَالإِسْنَادِ، سَمِعَ مِنْهُمْ لِلْفَائِدَةِ[٤]، كَعَبدِ اللهِ[٥]

---

(١) هذا الفَصلُ استفادَ المؤلِّفُ مادَّتَه من كلام الحافظ أبي الفضل ابن طاهر [نقله عنه الإمام النَّوَويُّ في شرح صحيح البخاريِّ: ص ١٢- ١٣] -ولَهُ في هذا البابِ كِتابانِ: «معرفةُ مشايخِ الإمامَيْنِ الذينِ أَخرَجا عَنهم فِي الصَّحِيْحَين»، و«جَوابُ المُتَعَنِّتِ عَلى البُخَارِيِّ» وكِلاهُما عَلى حَسَب عِلْمِنا فِي حَيِّزِ العَدَمِ- ومن كلام الإمام الذَّهبيِّ رحمه الله في «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٣٩٥- ٣٩٦، لكنَّه أحكَم الترتيبَ وأتقَنَ التقسيمَ، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (شاركهم)، والمثبَت على الصواب موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٥/٣٩٢.

(٣) نُعَيمٌ من شيوخِه الذين لَم يشاركه في الرواية عنهم أحَدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة.

(٤) في الأصل: (الفائدة)، والمثبَت موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٥/٣٩٣، و«هُدى الساري»: ص ٦٧١.

(٥) في الأصل: (منهم: عبدُ الله)، وهو يستَلْزِم أن تكونَ الأسماءُ المذكورةُ مرفوعةً، والمثبَت على الصوابِ موافقٌ =

ابْنِ حَمَّادٍ الآمُلِيِّ، وَحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَبَّانِيِّ، وَعَبدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ القَاضِي، / وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ [٢٢٨/أ] السَّرَّاجِ، وَأبي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى التِّرْمِذِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدْ رُوِيَ عن البُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لا يَكُونُ المُحَدِّثُ كَامِلًا حَتَّى يَكْتُبَ عن مَنْ[1] فَوْقَهُ، وَعن مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعن مَنْ هُوَ دُونَهُ.

وَأُنبِئْتُ عن أبي الفَضْلِ ابْنِ حَمْزَةَ، عن عِيسَى بْنِ عبد العَزِيزِ: أَنَّ السِّلَفِيَّ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنا أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو الفَرَجِ الطَّنَاجِيرِيُّ: أَخْبَرَنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبي سَعِيدٍ: حَدَّثَنا الحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنا عُثْمَانُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يقولُ: لا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يُحَدِّثَ عَن مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَن مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعَن مَنْ هُوَ دُونَهُ.

= لما في «تغليق التعليق» و«مقدمة الفتح»، وكُنيةُ التِّرْمِذيِّ الآتية دلَّت على خطأ الناسخ، والله أعلم.

(١) في «تغليق التعليق»: ٣٩٤/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٧١ زيادة: (هو)، وينظر «شرح صحيح البخاريِّ» للنَّوَويِّ: ص١٣.

[٤]. فَصْلٌ: في سِيرَتِهِ وَشَمَائِلِهِ وَزُهْدِهِ وَفَضَائِلِهِ

قَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ خِدَاشٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَفْصٍ يَقُولُ: دَخَلْتُ على إِسْمَاعِيلَ وَالِدِ أَبِي عبد اللهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَقَالَ: لا أَعْلَمُ مِنْ مَالي دِرْهَمًا مِنْ حَرَامٍ، وَلا دِرْهَمًا مِنْ شُبْهَةٍ.

قُلْتُ: وَكان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ وَرِثَ مِنْ أَبِيهِ مَالًا جَلِيلًا، فَكان يُعْطِيهِ مُضَارَبَةً، فَقَطَعَ لَهُ غَرِيمٌ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا، فَقِيلَ لَهُ: اسْتَعِنْ[1] بِكِتابِ الوَالي. فَقَالَ: إِنْ أَخَذْتُ مِنْهُ[2] كِتَابًا طَمِعُوا، وَلَنْ أَبِيعَ دِينِي بِدُنْيَاي. ثُمَّ صَالَحَ غَرِيمَهُ على أَنْ يُعْطِيَهُ كُلَّ سَنَةٍ[3] عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، نَزْرًا يَسِيرًا، وَذَهَبَ ذَلِكَ المَال. حَكَاها وَرَّاقُهُ وَطَوَّلَهَا.

[٢٢٨/ب] وَقَالَ البُخَارِيُّ: ما تَوَلَّيْتُ شِرَاءَ شَيْءٍ قَطُّ، وَلا بَيْعَهُ،/ كُنْتُ أُكْفَى ذَلِكَ. فَقِيلَ لَهُ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِما فيه مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَالتَّخْلِيطِ. فَسَأَلُوهُ عن شِرَاءِ الحِبْرِ وَالكَوَاغِدِ، فَقَالَ: كُنْتُ آمُرُ إِنْسَانًا فيشْتَرِي لِي[4].

وَقَالَ غُنْجَارُ في «تَارِيخِ بُخَارَى»: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئُ؛ قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو سَعِيدٍ بَكْرُ بْنُ مُنِيرٍ[5]، قَالَ: كان حُمِلَ إِلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِضَاعَةٌ أَنْفَذَها إِلَيْهِ أَبُو حَفْصٍ، فَاجْتَمَعَ بَعْضُ التُّجَّارِ إِلَيْهِ [بالعَشِيَّةِ][6]، فَطَلَبُوها مِنْهُ بِرِبْحِ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُمُ: انْصَرِفُوا اللَّيْلَةَ. فَجَاءَهُ مِنَ الغَدِ تُجَّارٌ آخَرُونَ، فَطَلَبُوا مِنْهُ تِلْكَ البِضَاعَةَ بِرِبْحِ عَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ،

---

(١) هكذا في الأصلِ، ويؤيده ما في بعض نسخ «تغليق التعليق» كما في هامش تحقيقه: ٣٩٤/٥ = (هامش: ٨)، وللمثبَت وجهٌ في العربية، وكأنَّ المرادَ التنبيهُ إلى أنَّ الذي نَصَحَه بذلك أحَدُ العَوامِّ من الناس، والله أعلم.

(٢) هكذا في الأصل بالإفراد، وفي «تغليق التعليق»: ٣٩٤/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧١: (منهم).

(٣) في «تغليق التعليق» و«مقدمة الفتح»: (شَهْرٍ)، والمثبَت موافقٌ لمصادر الرواية.

(٤) القصة لخَّصها المؤلف من مجموع حكايتَين منفصِلَتين رواهما عن الإمام البخاريِّ وَرَّاقُه وبَكْرُ بن مُنِيرٍ، تنظر رواية الورَّاق في «سير أعلام النبلاء»: ٤٤٦/١٢، ورواية بكرٍ في «تاريخ بغداد»: ١١/٢، و«تَارِيخ دِمَشْقَ»: ٥٢/ ٨٠ - ٨١.

(٥) تحرَّفت في الأصْلِ إلى: (نصر).

(٦) بياضٌ في الأصل بقدر كلمة، رَمَّمناه من مصادر الرواية.

فَرَدَّهُمْ؛ وَقَالَ: إِنِّي نَوَيْتُ البَارِحَةَ أَنْ أَدْفَعَ إِلَيْهِمْ ما طَلَبُوا. يَعْنِي الَّذينَ طَلَبُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ وَدفَعَها إِلَيْهِمْ؛ وَقَالَ: لا أُحِبُّ أَنْ أَنْقُضَ نِيَّتِي.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: خَرَجْتُ إِلى آدَمَ بْنِ أَبي إِيَاسٍ، فَتَأَخَّرَتْ نَفَقَتِي حَتَّى جَعَلْتُ أَتَنَاوَلُ حَشِيشَ الأَرْضِ، فَلَمَّا كان في اليَوْمِ الثَّالِثِ أَتَانِي رَجُلٌ لا أَعْرِفُهُ، فَوَهَبَنِي عَشَرَةَ دَنَانِيرَ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: كُنْتُ أَسْتَغِلُّ[١] في كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَأُنْفِقُها في الطَّلَبِ، وَما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى.

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّارِفِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ أبي عبد اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في مَنْزِلِهِ، فَجَاءَتْهُ جَارِيَتُهُ وَأَرَادَتْ دُخُولَ المَنْزِلِ، فَضَرَبَتْ[٢] عَلَى مِحْبَرَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ تَمْشِينَ؟! قَالَتْ: إِذا لَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ كَيْفَ أَمْشِي؟! فَبَسَطَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اذْهَبِي؛ فَقَدْ أَعْتَقْتُكِ. فَقِيلَ لَهُ: يا أَبا عبد اللهِ، أَغْضَبَتْكَ الجَارِيَةُ. قَالَ: إِنْ كانتْ أَغْضَبَتْنِي/ فَقَدْ أَرْضَيْتُ نَفْسِي بِما فَعَلْتُ. [٢٢٩/أ]

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: رَأَيْتُهُ اسْتَلْقَى وَنَحْنُ بِفَرَبْرٍ في تَصْنِيفِ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَكان أَتْعَبَ نَفْسَهُ في ذَلِكَ اليَوْمِ في التَّخْرِيجِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تَقُولُ: ما أَتَيْتُ شَيْئًا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَما الفَائِدَةُ في الاسْتِلْقَاءِ؟ قَالَ: أَتْعَبْتُ نَفْسِي اليَوْمَ، وَهَذا ثَغْرٌ، خَشِيتُ أَنْ يَحْدُثَ حَدَثٌ مِنْ أَمْرِ العَدُوِّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَرِيحَ وَآخُذَ أُهْبَةً، فَإِنْ غَافَصَنَا[٣] العَدُوُّ كان فِيَّ[٤] حَرَاكٌ.

قَالَ: وَكَانَ يَرْكَبُ إِلى الرَّمْيِ كَثِيرًا، فَما أَعْلَمُنِي رَأَيْتُهُ في طُولِ ما صَحِبْتُهُ أَخْطَأَ سَهْمُهُ الهَدَفَ إِلَّا مَرَّتَيْنِ، بَلْ كَانَ يُصِيبُ في كُلِّ ذَلِكَ وَلا يُسْبَقُ.

قَالَ: وَرَكِبْنا يَوْمًا إِلى الرَّمْيِ وَنَحْنُ بِفَرَبْرٍ، فَخَرَجْنا إِلى الدَّرْبِ الَّذي يُؤَدِّي إِلى الفُرْضَةِ[٥]،

---

(١) أي: يأتيني من غَلَّتِها، والغَلَّة: الدَّخْلُ الذي يَحصُلُ من الزَّرعِ والثَّمَرِ.

(٢) هكذا في الأصل، والذي في «سير أعلام النبلاء»: ٤٥٢/١٢، و«تغليق التعليق»: ٣٩٥/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٢: (فَعَثَرَتْ).

(٣) بالغين المعجمة؛ أيْ: فاجَأَنا وهَجَم علَينا على حين غَفلةٍ مِنَّا. ينظر تاج العروس: (غ ف ص).

(٤) عبارة «سير أعلام النبلاء»: ٤٥٢/١٢، و«تغليق التعليق»: ٣٩٦/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٢: (كان بِنَا).

(٥) فُرْضَة النَّهر: بضم الفاء: حَزُّه والثُّلْمة التي يستقي الناسُ منها الماء. ينظر تاج العروس: (ف ر ض).

فَجَعَلْنا نَرْمِي، وَأَصابَ سَهْمُ أَبي عَبدِ اللهِ وَتِدَ القَنْطَرَةِ التِي على النَّهْرِ، فَانْشَقَّ الوَتِدُ، فَلَمَّا رَآهُ نَزَلَ عن دابَّتِهِ، فَأَخْرَجَ السَّهْمَ مِنَ الوَتِدِ، وَتَرَكَ الرَّمْيَ، وَقالَ لَنا: ارْجِعُوا. فَرَجَعْنَا، فَقالَ لِي: يا أَبا جَعْفَرٍ، لِي إِلَيْكَ حاجَةٌ. وَهُوَ يَتَنَفَّسُ الصُّعَداءَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقالَ: تَذْهَبُ إلى صاحِبِ القَنْطَرَةِ، فَتَقُولُ لَهُ: قَدْ أَخْلَلْنا بِالوَتِدِ، فَنُحِبُّ أَنْ تَأْذَنَ لَنا في إِقامَةِ بَدَلِهِ، أَوْ تَأْخُذَ ثَمَنَهُ، أَوْ تَجْعَلَنا في حِلٍّ مِمَّا كانَ مِنَّا. وَكانَ صاحِبَ القَنْطَرَةِ حُمَيْدُ بْنُ الأَخْضَرِ، فَقالَ لِي: أَبْلِغْ أَبا عَبدِ اللهِ السَّلامَ، وَقُلْ لَهُ: أَنْتَ في حِلٍّ مِمَّا كان مِنْكَ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ مُلْكِي لَكَ الفِداءُ. فَأَبْلَغْتُهُ الرِّسالَةَ، فَتَهَلَّلَ وَجْهُهُ وَأَظْهَرَ سُرُورًا كَبِيرًا، وَقَرَأَ ذَلِكَ اليَوْمَ لِلْغُرَباءِ/ خَمْسَ مِئَةِ حَدِيثٍ، وَتَصَدَّقَ بِثَلاثِ مِئَةِ دِرْهَمٍ. [٢٢٩/ب]

قالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ لِأَبي مَعْشَرٍ الضَّرِيرِ: اجْعَلْنِي في حِلٍّ يا أَبا مَعْشَرٍ. فَقالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟ فَقالَ: رَوَيْتُ حَدِيثًا يَوْمًا، فَنَظَرْتُ إِلَيْكَ وَقَدْ أُعْجِبْتَ بِهِ، وَأَنْتَ تُحَرِّكُ رَأْسَكَ وَيَدَكَ، فَتَبَسَّمْتُ مِنْ ذَلِكَ. قالَ: أَنْتَ في حِلٍّ رَحِمَكَ اللهُ يا أَبا عبد الله.

قالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: دَعَوْتُ رَبِّي مَرَّتَيْنِ فَاسْتَجابَ لِي، فَلَنْ أُحِبَّ أَنْ أَدْعُوَ بَعْدُ؛ فَلَعَلَّهُ يَنْقُصُ حَسَناتِي.

قالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لا يَكُونُ لِي خَصْمٌ في الآخِرَةِ. فَقُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْقِمُونَ عَلَيْكَ «التَّارِيخَ»؛ وَيقولونَ: فِيهِ اغْتِيابُ النَّاسِ! فَقالَ: إِنَّما رَوَيْنا ذَلِكَ رِوايَةً، لَمْ نَقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنا؛ قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ».

قالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: ما اغْتَبْتُ أَحَدًا قَطُّ مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ الغِيبَةَ تَضُرُّ أَهْلَها.

قُلْتُ: البُخارِيُّ في كَلامِهِ عن الرِّجالِ في غايَةِ التَّحَرِّي وَالتَّوَقِّي، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلامَهُ في الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلِمَ وَرَعَهُ وَإِنْصافَهُ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ ما يَقولُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ، سَكَتُوا عَنْهُ، فيه نَظَرٌ، تَرَكُوهُ، وَنَحْوُ هَذا، وَقَلَّ أَنْ يَقولَ: فُلانٌ كَذَّابٌ، أَوْ: يَضَعُ الحَدِيثَ، بَلْ إِذا قالَ ذَلِكَ عَزاهُ إلى غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: كَذَّبَهُ فُلانٌ، رَماهُ فُلانٌ بِالكَذِبِ، حَتَّى إِنَّهُ قالَ: مَنْ قُلْتُ فيهِ: في حَدِيثِهِ نَظَرٌ؛ فَهُوَ مُتَّهَمٌ[1]، وَمَنْ قُلْتُ فيهِ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ؛ فَلا تَحِلُّ الرِّوايَةُ عَنْهُ.

---

(١) عِبارةُ البُخاريِّ كَما نَقَلَها الإمامُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»: ١٨/٢٦٥ عن الحافظِ ابنِ يَرْبُوع أنَّ الإمامَ البخاريَّ =

أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبا الفَتْحِ الشَّيْبَانِيَّ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ:/ أَخْبَرَنا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الحَافِظُ: أَخْبَرَنِي أَبُو الوَلِيدِ الدَّرْبَنْدِيُّ[1]: أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الحَافِظُ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئُ: سَمِعْتُ أَبا سَعِيدٍ بَكْرَ بْنَ مُنِيرٍ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلا يُحَاسِبُنِي أَنِّي اغْتَبْتُ أَحَدًا. [٢٣٠/أ]

وَبِالسَّنَدِ إلى بَكْرٍ؛ قَالَ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُصَلِّي ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَسَعَهُ الزُّنْبُورُ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: انْظُرُوا إِيْش هَذا الَّذي آذَانِي في صَلَاتِي؟ فَنَظَرُوا، فَإِذا الزُّنْبُورُ قَدْ وَرَّمَهُ في سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ.

قُلْتُ: وَرَوَاها وَرَّاقُهُ بِالمَعْنَى، وَزادَ: قَالَ: كُنْتُ في آيَةٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُتِمَّهَا.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: كُنَّا بِفَرَبْرَ، وَكان أَبُو عَبدِ اللهِ يَبْنِي رِبَاطًا مِمَّا يَلِي بُخَارَى، فَاجْتَمَعَ بَشَرٌ كَثِيرٌ يُعِينُونَهُ على ذَلِكَ، وَكان يَنْقُلُ اللَّبِنَ، فَكُنْتُ أَقُولُ لهُ: يا أَبا عبدِ اللهِ، إِنَّكَ تُكْفَى ذَلِكَ. فيقول: هَذا الَّذي يَنْفَعُنِي.

قَالَ: وَكان ذَبَحَ لَهُمْ بَقَرَةً، فَلَمَّا أَدْرَكَتِ القُدُورُ دَعا النَّاسَ إلى الطَّعَامِ، وَكان مَعَهُ مِئَةُ نَفْسٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجْتَمِعُ ما اجْتَمَعَ، وَكُنَّا أَخْرَجْنا مَعَهُ مِنْ فَرَبْرَ خُبْزًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، وَكان الخُبْزُ إِذْ ذَاكَ خَمْسَةَ أَمْنَاءٍ بِدِرْهَمٍ، فَأَلْقَيْنَاهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَأَكَلَ جَمِيعُ مَنْ حَضَرَ، وَفَضَلَتْ أَرْغِفَةٌ صَالِحَةٌ.

قَالَ: وَكان قَلِيلَ الأَكْلِ جِدًّا، كَثِيرَ الإِحْسَانِ إلى الطَّلَبَةِ، مُفْرِطَ الكَرَمِ.

قُلْتُ: وَحَكَى أَبُو الحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ أَبي ذَرٍّ البُخَارِيُّ: أَنَّ البُخَارِيَّ مَرِضَ، فَعَرَضُوا/ مَاءَهُ على الأَطِبَّاءِ، فَقَالُوا: إِنَّ هَذا المَاءَ يُشْبِهُ مَاءَ بَعْضِ أَسَاقِفَةِ النَّصَارَى؛ فَإِنَّهُمْ لا يَأْتَدِمُونَ. فَصَدَّقَهُمْ [٢٣٠/ب]

= قال في «تاريخه»: (كُلُّ مَن لَم أُبَيِّنْ فيه جُرْحَةً؛ فهو على الاحتِمالِ، وإذا قلتُ: فيه نَظَرٌ؛ فلا يُحْتَمَلُ) اهـ. وينظر «تحرير علوم الحديث» للجُدَيع: ٦٠٣/١.

(١) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (الدَّرْدنْدي)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٩٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٢ - ٦٧٣، وهو الحافظ الجَوَّال الحَسَن بن محمَّد بن علي البَلْخيُّ، توفي سنةَ ستٍّ وخمسين وأربعِ مئةٍ، ينظر لترجمته «سير أعلام النبلاء»: ٢٩٨/١٨.

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: لَمْ أَئْتَدِمْ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً. فَسَأَلُوا عن عِلَاجِهِ، فَقَالُوا: عِلَاجُهُ الأُدْمُ. فَامْتَنَعَ حَتَّى أَلَحَّ عليه المَشَايِخُ وَأَهْلُ العِلْمِ إلى أَنْ أَجَابَهُمْ أَنْ يَأْكُلَ بَقِيَّةَ عُمُرِهِ في كُلِّ يَوْمٍ سُكَّرَةً مَعَ رَغِيفٍ.

وَقَالَ الحَاكِمُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنا مُسَبِّحُ بْنُ سَعِيدٍ؛ قَالَ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ إذا كان أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَصْحَابُهُ، فيصَلِّي بِهِمْ، ثُمَّ يَقْرَأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ عِشْرِينَ آيَةً، وَكَذَلِكَ إلى أَنْ يَخْتِمَ القُرْآنَ، وَكان يَقْرَأُ في السَّحَرِ ما بَيْنَ النِّصْفِ إلى الثُّلُثِ مِنَ القُرْآنِ، فيخْتِمُ عِنْدَ السَّحَرِ في كُلِّ ثَلَاثِ لَيَالٍ، وَكان يَخْتِمُ بِالنَّهَارِ في كُلِّ يَوْمٍ خَتْمَةً، وَيَكُونُ خَتْمُهُ عِنْدَ الإِفْطَارِ كُلَّ لَيْلَةٍ، وَيقولُ: عِنْدَ كُلِّ خَتْمَةٍ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: كان أَبُو عبد اللهِ إذا كُنْتُ مَعَهُ في سَفَرٍ يَجْمَعُنا بَيْتٌ وَاحِدٌ إِلَّا في القَيْظِ أَحْيَانًا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يَقُومُ في لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً إلى عِشْرِينَ مَرَّةً، في كُلِّ ذَلِكَ يَأْخُذُ القَدَّاحَةَ، فَيُورِي نَارًا[1] بِيَدِهِ وَيُسْرِجُ، وَيُخْرِجُ أَحَادِيثَ فيُعَلِّمُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ، وَكان يُصَلِّي في وَقْتِ السَّحَرِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْها بِوَاحِدَةٍ، وَكان لا يُوقِظُنِي في كُلِّ ما يَقُومُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ تَحْمِلُ على نَفْسِكَ كُلَّ هَذا وَلا تُوقِظُنِي! قَالَ: أَنْتَ شَابٌّ، فَلا أُحِبُّ أَنْ أُفْسِدَ عَلَيْكَ نَوْمَكَ.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ السُّلَيْمَانِيُّ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقولُ: كُنَّا في مَجْلِسِ/ أَبِي عَبدِ اللهِ البُخَارِيِّ، فَرَفَعَ إِنْسَانٌ مِنْ لِحْيَتِهِ قَذَاةً[2]، فَطَرَحَها إلى الأَرْضِ. قَالَ: فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَنْظُرُ إِلَيْها وَإِلى النَّاسِ، فَلَمَّا غَفَلَ النَّاسُ رَأَيْتُهُ مَدَّ يَدَهُ، فَرَفَعَ القَذَاةَ مِنَ الأَرْضِ، فَأَدْخَلَها في كُمِّهِ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ رَأَيْتُهُ أَخْرَجَها فَطَرَحَها عَلَى الأَرْضِ. [٢٣١/أ]

---

(١) في الأصل إلى: (نورًا)، والمثبت من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٩٩/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٣.

(٢) في الأصل: (قذر)، والمثبَت من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٣٩٩/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٣.

قُلْتُ: وَهذا في نِهَايَة الوَرَعِ وَالاحْتِيَاطِ، فَكَأَنَّهُ تَورَّعَ أَنْ تُنَزَّهَ لِحْيَتُهُ مِنْ شَيْءٍ وَلا يُنَزَّهَ عَنْهُ المَسْجِدُ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[1]: كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْـرِ النَّبِيِّ ﷺ في مَلْبُوسِهِ، أَظُنُّ في خُفِّهِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ -وَقَدْ سُئِلَ عَن خَبَرِ حَدِيثٍ-: يا أَبا فُلَانٍ! تُرَانِي أُدَلِّسُ؛ وَقَدْ تَرَكْتُ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ لِرَجُلٍ لِي فيه نَظَرٌ؟!

وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَخْصُوصًا بِثَلَاثِ خِصَالٍ: كَانَ قَلِيلَ الكَلَامِ، وَكَانَ لا يَطْمَعُ فيما عِنْدَ النَّاسِ، وَكَانَ لا يَشْتَغِلُ بِأُمُورِ النَّاسِ.

قُلْتُ: وَكَانَ صَاحِبَ فُنُونٍ وَمَعْرِفَةٍ بِاللُّغَةِ والعَرَبِيَّةِ وَالتَّصْرِيفِ، وَمِنْ شِعْرِهِ:

اغْتَـنِمْ في الفَـرَاغِ فَـضْلَ رُكُـوعٍ ... فَعَـسَى أَنْ يَكُـونَ مَوْتُـكَ بَغْتَـهْ

كَمْ صَحِيحٍ رَأَيْتَ مِنْ غَيْرِ سُقْمٍ ... ذَهَبَـتْ نَفْـسُهُ الـصَّحِيحَةُ فَلْتَـهْ

رَوَاها الحَاكِم في «تَارِيخِهِ».

وَلَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ أَطْرَقَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَهُوَ يَبْكِي، وَأَنْشَدَ:

إِنْ عِـشْتَ تُفْجَـعْ بِالأَحِبَّـةِ كُلِّهِـمْ ... وَبَقَاءُ نَفْسِكَ -لا أَبا لَكَ- أَفْجَعُ

(١) عبارة الورَّاق كما نقلَها الإمام الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»: ٤٥٣/١٢: (دَخَلَ أبو عبد الله بفِرَبْرَ الحَمَّامَ، وكنتُ أنا في مَسْلَخِ الحَمَّامِ، أَتَعَاهَد عليه ثِيَابَه، فلَمَّا خَرَجَ ناوَلْتُه ثِيابَه، فلَبِسها، ثم ناولته الخُفَّ، فقال: مَسِسْتَ شَيئًا فيه شَعَرُ النبيِّ ﷺ. فقلتُ: في أيِّ مَوضعٍ هو من الخُفِّ؟ فلم يُخْبِرني، فتَوَهَّمتُ أنه في سَاقِهِ بينَ الظِّهَارة والبِطَانة).

[٥]. فَصْلٌ: فِي ثَنَاءِ مَشَايِخِه عَلَيْهِ

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ -وَنَظَرَ إِلَيْهِ يَوْمًا-: هَذا يَكُونُ له صِيتٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُهُ لأَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ.

[٢٣١/ب] وَقَالَ البُخَارِيُّ: /كُنْتُ إِذا دَخَلْتُ على سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ يقولُ: بَيِّنْ لَنا غَلَطَ شُعْبَةَ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يقولُ: كانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي أُوَيْسٍ إذا انْتَخَبْتُ مِنْ كِتَابِهِ نَسَخَ تِلْكَ الأَحَادِيثَ لِنَفْسِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ أَحَادِيثُ انْتَخَبَها مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ حَدِيثِي.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: اجْتَمَعَ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، فَسَأَلُونِي أَنْ أُكَلِّمَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أبي أُوَيْسٍ لِيَزِيدَهُمْ في القِرَاءَةِ، فَفَعَلْتُ، فَدَعا الجَارِيَةَ وَأَمَرَها أَنْ تُخْرِجَ صُرَّةَ دَنَانِيرَ، وَقَالَ: يا أَبا عبد اللهِ، فَرِّقْها عَلَيْهِمْ. قُلْتُ: إِنَّما أَرَادُوا الحَدِيثَ. قَالَ: قَدْ أَجَبْتُكَ إلى ما طَلَبْتَ مِنَ الزِّيَادَةِ، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ أَنْ تَضُمَّ هَذا إلى ذَاكَ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ[١]: قَالَ لِي ابْنُ أبي أُوَيْسٍ: انْظُرْ في كُتُبِي، وَما أَمْلِكُهُ لَكَ، وَأَنا شَاكِرٌ لَكَ ما دُمْتُ حَيًّا.

وَقَالَ حَاشِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٢]: قَالَ لِي أَبُو مُصْعَبٍ أَحْمَدُ بنُ أبي بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ المَدَنِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَفْقَهُ عِنْدَنا وَأَبْصَرُ مِنْ[٣] أَحْمَدَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: جَاوَزْتَ الحَدَّ! فَقَالَ أَبُو مُصْعَبٍ: لَوْ أَدْرَكْتَ مَالكًا وَنَظَرْتَ إلى وَجْهِهِ وَوَجْهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ لَقُلْتَ كِلَاهُما وَاحِدٌ في الحَدِيثِ وَالفِقْهِ.

---

(١) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (النحاس)، والحكاية رواها الورَّاق عنه، ينظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٢٩/١٢.

(٢) رواها الورَّاق، وقوله: (حاشِد بن إسماعيلَ)، كذا هو في «تغليق التعليق»: ٤٠١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٤، والذي في مصادر الرواية أنَّ راوي هذه الحادثةِ هو (حاشِدُ بن عَبد الله)، وهو الأولى والله أعلم، ينظر «تاريخ بغداد»: ١٩/٢، و«تاريخ دمشق»: ٨٦/٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٥٥/٢٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٢٠/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٦/١٩ و«تحفة الإخباري»: ٣٤.

(٣) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (بن)، والمقصود بالذِّكر الإمامُ أحمدُ بنُ محمَّد بن حَنْبَلٍ الشَّيْبانيُّ ﷺ صاحبُ المذهب.

وَقَالَ عَبْدانُ بْنُ عُثْمَانَ: ما رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ شَابًّا أَنْضَرَ(١) مِنْ هَذَا. وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: جَالَسْتُ الفُقَهَاءَ وَالزُّهَّادَ وَالعُبَّادَ، وَما رَأَيْتُ مُنْذُ عَقِلْتُ كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ فِي زَمَانِهِ كَعُمَرَ فِي الصَّحَابَةِ.

وَعن قُتَيْبَةَ؛ قَالَ: لَوْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي الصَّحَابَةِ لَكَانَ آيَةً.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الهَمَذَانِيُّ: كُنَّا عِنْدَ قُتَيْبَةَ، فَجَاءَ رَجُلٌ شَعْرَانِيٌّ(٢) يُقَالُ لَهُ: أَبُو يَعْقُوبَ، فَسَأَلَهُ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ فَقَالَ: يا هَؤُلاءِ! نَظَرْتُ فِي الحَدِيثِ، وَنَظَرْتُ فِي الرَّأْيِ، وَجَالَسْتُ الفُقَهَاءَ وَالزُّهَّادَ وَالعُبَّادَ، ما رَأَيْتُ مُنْذُ عَقِلْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ الفَرَبْرِيُّ(٣): كُنَّا عِنْدَ/ قُتَيْبَةَ، فَسُئِلَ عن طَلَاقِ السَّكْرَانِ؛ فَقَالَ: هَذا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ المَدِينِيِّ قَدْ سَاقَهُمُ اللهُ إِلَيْكَ. وَأَشَارَ إِلى البُخَارِيِّ. [٢٣٢/أ]

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُتَيْبَةَ البُخَارِيُّ(٤): [كُنْتُ] عِنْدَ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، فَرَأَيْتُ عِنْدَهُ غُلَامًا، فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: مِنْ بُخَارَى. قُلْتُ: ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ إِسْمَاعِيلَ. فَقُلْتُ: أَنْتَ قَرَابَتِي! فَقَالَ لِي رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَاصِمٍ: هَذا الغُلَامُ يُنَاطِحُ الكِبَاشَ.

يَعْنِي: يُقَاوِمُ الشُّيُوخَ.

---

(١) في مصادر الرواية وفي «تغليق التعليق»: ٤٠١/٥ و«هُدى الساري»: ص ٦٧٤: (أَبْصَرَ)؛ من البَصَرِ: يعني المعرفةَ والفَهم، والذي في الأصل أشبهُ، وهو مشتقٌّ من النَّضَارَة؛ وكان الأئمة المتقدِّمون يستخدمون هذا الوصفَ على إرادة الثَّناء والمَدح؛ نَظَرًا لقوله ﷺ: «نَضَّرَ الله امرءًا سَمِع مِنَّا حَديثًا فحَفِظَه حتَّى يُبَلِّغَه؛ فرُبَّ مُبَلَّغٍ أحفظَ له مِن سامعٍ»، أخرجه الإمام أحمد: ٤٣٦/١ = (٤١٥٧/ط الرسالة) وغيرُه، والله أعلم.

(٢) أي: ذو شَعرٍ طويلٍ، ولعلَّ الرجلَ المذكورَ هو: إسحاق بن إسماعيل بن عبد الله بن زَكريَّا الرَّمْلِيُّ، توفي سنةَ ثمانٍ وثمانين ومئتين، يُنظر «الأنساب» للسَّمعانيِّ: ١٠٨/٨ = (الشَّعْراني).

(٣) كذا في الأصل، و«تغليق التعليق»: ٤٠٢/٥، وهو وهمٌ؛ فَلِقاءُ الفَرَبريِّ بقُتَيبةَ غيرُ مُحتَمَلٍ، والصوابُ أنَّ راويَ هذه الحادثةِ هو محمَّدُ بنُ يوسُفَ الهَمَذانيُّ راوي الحكايةِ السابقةِ، رواها عنه الوَرَّاقُ كما في «سير أعلام النبلاء»: ٤١٨/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٩/ ٢٥٥، لكنَّه سَمَّاه: (محمَّد بن يوسف) ولم ينسبه، وانظرها على الصواب في «هُدى الساري»: ص ٦٧٤.

(٤) رواها عنه الورَّاق، ينظر «تاريخ بغداد»: ١٨/٢، و«تاريخ دمشق»: ٨٥/٥٢.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ: كان الرُّتُوتُ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ -مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ أبي مَرْيَمَ، وَالحَجَّاجِ بنِ مِنْهَالٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أبي أُوَيْسٍ، وَالحُمَيْدِيِّ، وَنُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ، وَالعَدَنِيِّ، وَالخَلَّالِ، وَمُحَمَّدِ بنِ مَيْمُونٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بنِ المُنْذِرِ، وَأَبي كُرَيْبٍ، وَأبي سَعِيدٍ الأَشَجِّ، وَإِبْرَاهِيمَ ابنِ مُوسَى- يَقْضُونَ لأبي عبد اللهِ البُخَارِيِّ على أَنْفُسِهِمْ في النَّظَرِ وَالمَعْرِفَةِ.

قُلْتُ: الرُّتُوتُ -بِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ، وَالتَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقٍ، وَبَعْدَها وَاوٌ، وَبَعْدَها تَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ فَوْقٍ أَيْضًا- هُمُ الرُّؤَسَاءُ. قَالَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ: ما أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَقِيهُ هَذِهِ الأُمَّةِ.

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ مِثْلَهُ.

وَقَالَ بُنْدَارُ: هُوَ أَفْقَهُ خَلْقِ اللهِ في زَمَانِنَا.

وَقَالَ مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ لِلْبُخَارِيِّ: يا أَبا عَبدِ اللهِ، انْظُرْ في كُتُبِي، وَأَخْبِرْنِي بِما فيها مِنَ السَّقْطِ. قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: دَخَلْتُ على الحُمَيْدِيِّ وَأَنا ابْنُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتِلَافٌ في حَدِيثٍ، فَلَمَّا بَصُرَ بِيَ الحُمَيْدِيُّ قَالَ: قَدْ جَاءَ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَنَا. فَعَرَضا عَلَيَّ، فَقَضَيْتُ لِلْحُمَيْدِيِّ؛ وَكان الحَقُّ مَعَهُ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ البِيكَنْدِيُّ: انْظُرْ في كُتُبِي، فَما وَجَدْتَ فيها مِنْ خَطَأٍ/ فَاضْرِبْ عَلَيْهِ. [٢٣٢/ب]

وَقِيلَ: كان مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ يَقولُ: كُلَّما دَخَلَ عَلَيَّ البُخَارِيُّ تَحَيَّرْتُ، وَلا أَزَالُ خَائِفًا مِنْهُ.

وَقَالَ سُلَيْمُ بْنُ مُجَاهِدٍ: كُنْتُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ، فَقَالَ: لَوْ جِئْتَ قَبْلُ لَرَأَيْتَ صَبِيًّا يَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ.

وَقَالَ حَاشِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ جَالِسًا على المِنْبَرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَعَهُ، فَأَنْكَرَ عليه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ شَيْئًا، فَرَجَعَ إلى قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: يا مَعْشَرَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، انْظُرُوا إلى هَذا الشَّابِّ وَاكْتُبُوا عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كان في زَمَنِ الحَسَنِ بنِ أبي

الحَسَنِ لاحْتَاجَ إِلَيْهِ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِالحَدِيثِ وَفَهْمِهِ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: أَخَذَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ كِتَابَ «التَّارِيخِ» الَّذِي صَنَّفْتُهُ[1]، فَأَدْخَلَهُ على عبد اللهِ بْنِ طَاهِرٍ، وَقَالَ: أَيُّها الأَمِيرُ، أَلا أُرِيكَ سِحْرًا؟!

وَقَالَ البُخَارِيُّ: سُئِلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَمَّنْ طَلَّقَ نَاسِيًا، فَسَكَتَ طَوِيلًا مُتَفَكِّرًا، فَقُلْتُ أَنَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عن أُمَّتِي ما حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، ما لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ»، وَإِنَّما يُرَادُ مُبَاشَرَةُ هَؤُلاءِ الثَّلاثِ: العَمَلُ وَالقَلْبُ أو الكَلَامُ، وَهَذا لَمْ يَعْتَقِدْ بِقَلْبِهِ. فَقَالَ إِسْحَاقُ: قَوَّيْتَنِي. وَأَفْتَى بِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ المَدَنِيُّ: كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَاضِرٌ، فَمَرَّ إِسْحَاقُ بِحَدِيثٍ وَدُوْنَ صَحَابِيِّهِ عَطَاءٌ الكَيْخَارَانِيُّ، فَقَالَ له إِسْحَاقُ: يا أَبَا عبدِ اللهِ، إِيْش هِيَ كَيْخَارَانُ؟ قَالَ: قَرْيَةٌ بِاليَمَنِ، كان مُعَاوِيَةُ بَعَثَ هَذا الرَّجُلَ الصَّحَابِيَّ إلى اليَمَنِ، فَسَمِعَ مِنْهُ عَطَاءٌ حَدِيثَيْنِ. فَقَالَ له إِسْحَاقُ: يا أَبَا عبد اللهِ، كَأَنَّكَ شَهِدْتَ القَوْمَ!

وَقَالَ البُخَارِيُّ: ما اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ، وَرُبَّما كُنْتُ أُغْرِبُ عَلَيْهِ[2].

قَالَ حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ: ذُكِرَ لِعَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ قَوْلُ البُخَارِيِّ، فَقَالَ: / ذَرُوا قَوْلَهُ؛ هُوَ ما رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ. [٢٣٣/أ]

وَقَالَ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي فَتْحُ بْنُ نُوحٍ النَّيْسَابُورِيُّ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيَّ ابْنَ المَدِينِيِّ، فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ جَالِسًا عن يَمِينِهِ، وَكان إذا حَدَّثَ التَفَتَ إِلَيْهِ؛ كَأَنَّهُ يَهَابُهُ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: كان عَلِيُّ ابْنُ المَدِينِيِّ يَسْأَلُنِي عن شُيُوخِ خُرَاسَانَ، فَكُنْتُ أَذْكُرُ له مُحَمَّدَ ابْنَ سَلَامٍ، فَلا يَعْرِفُهُ، إلى أَنْ قَالَ لِي يَوْمًا: يا أَبَا عبد اللهِ، كُلُّ مَنْ أَثْنَيْتَ عليه فَهُوَ عِنْدَنا الرِّضَى.

---

(١) في الأصل: (صنفه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٥/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٧٦.

(٢) الأصل: (عنه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٦/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٦.

وَقَالَ أَبُو عَمَّارٍ الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ: لا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ مِثْلَهُ، كَأَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ إِلَّا لِلْحَدِيثِ.

وَقَالَ رَجَاءُ بْنُ مُرَجَّى: فَضْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ على العُلَمَاءِ كَفَضْلِ الرِّجَال على النِّسَاءِ.

وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ آيَةٌ مِنَ الآيَاتِ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: ذَاكَرَنِي أَصْحَابُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الفَلَّاسِ بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ: لا أَعْرِفُهُ. فَسُرُّوا بِذَلِكَ، وَصَارُوا إِلى عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالُوا لَهُ: ذَاكَرْنا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بِحَدِيثٍ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدِيثٌ لا يَعْرِفُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لَيسَ بِحَدِيثٍ.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَبدِ اللهِ بْنِ مُنِيرٍ إِلى بُخَارَى، فَلَمَّا رَجَعَ، قَالَ لَهُ: لَقِيتَ أَبا عبد اللهِ؟ فَقَالَ: لا. فَطَرَدَهُ؛ وَقَالَ: ما فيكَ خَيْرٌ؛ إِذْ قَدِمْتَ بُخَارَى وَلَمْ تَصِرْ إِلى أبي عَبدِ اللهِ!

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ عَبدِ اللهِ بْنِ مُنِيرٍ، فَقَالَ له لَمَّا قَامَ: يا أَبا عبد اللهِ، جَعَلَكَ اللهُ زَيْنَ[1] هَذِهِ الأُمَّةِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: فَاسْتُجِيبَ له فيهِ.

وَقَالَ الفَرَبْرِيُّ[2]: رَأَيْتُ عبدَ اللهِ بْنَ مُنِيرٍ يَكْتُبُ عن البُخَارِيِّ، وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: أَنا مِنْ تَلَامِذَتِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ في «الصَّحِيحِ»، وَقَالَ: لَمْ أَرَ مِثْلَهُ[3]، وَمَاتَ مَعَ الإِمَامِ أَحْمَدَ في سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.

---

(١) في الأصل: (من)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٦.

(٢) رواه الورَّاق عنه، ينظر «سير أعلام النبلاء»: ٤١٥/١٢ - ٤١٦ و٤٢٤. والفربريُّ راوي الحكاية اسمه: جعفر بن محمَّد، وهو راوي الحكاية قبل السابقة، وليس هو محمدَ بن يوسف صاحب الإمام البخاريِّ المشهور، فاقتضى التنبيه.

(٣) في الأصل: (لم أَرَ فيه نقلا)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٧، وقول الإمام البخاريِّ هذا منقولٌ في ترجمة ابن مُنِيرٍ من «تهذيب الكمال»: ١٧٩/١٦، وتعليقُ المؤلف برُمَّته مقتَبَسٌ بنصِّه من كلام الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ٤١٦/١٢.

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الـمُسْنِدِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِمَامٌ، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ/ إِمَامًا فَاتَّهِمْهُ. [٢٣٣/ب]

وَقَالَ أَيْضًا: حُفَّاظُ زَمَانِنا ثَلاثَةٌ. فَبَدَأَ بِالبُخَارِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الضَّوءِ: سَمِعْتُ أَبا بَكْرٍ ابْنَ أَبي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ عبد اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ يقولَانِ: ما رَأَيْنا مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَكان[1] أَبُو بَكْرٍ ابنُ أَبي شَيْبَةَ يُسَمِّيهِ: البَازِل.

وَقَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ جَعْفَرٍ البِيكَنْدِيَّ يقولُ: لَوْ قَدَرْتُ أَنْ أَزِيدَ في عُمُرِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ لَفَعَلْتُ؛ فَإِنَّ مَوْتِي يَكُونُ مَوْتَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَمَوْتُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ذَهَابُ العِلْمِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَوْلا أَنْتَ ما اسْتَطَبْتُ العَيْشَ بِبُخَارَى.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ ثَلَاثَةً: البُخَارِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالدَّارِمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبْصَرُهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ أَيْضًا: لا أَعْلَمُ مِثْلَــهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ إِسْحَاقَ السُّرْمَارِيُّ[2]: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلى فَقِيهٍ بِحَقِّهِ وَصِدْقِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ إِلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ حَاشِدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الوَاحِدِ: رَأَيْتُ عَمْرَو[3] بْنَ زُرَارَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ رَافِعٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُما يَسْأَلَانِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عن عِلَلِ الحَدِيثِ، فَلَمَّا قَاما قَالا لِمَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ: لا تُخْدَعُوا عن أَبي عبد اللهِ؛ فَإِنَّهُ أَفْقَهُ مِنَّا وَأَعْلَمُ وَأَبْصَرُ.

قَالَ: وَكُنَّا يَوْمًا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ -وَعَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ ثَمَّ- وَهُوَ يَسْتَمْلِي على أَبي

---

(١) في الأصل: (وقال)، والمثبت من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٦.

(٢) السُّرْمارِيُّ: بضم السين وسكون الراء هكذا ضُبطت في الأصل مجوَّدةً وهو موافقٌ لضَبط السَّمْعانيِّ والمِزِّيِّ، وهي نسبةٌ إلى (سُرْمَارَى) قريةٌ من قُرى بُخارَى، ينظر «الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ١٢٥/٧، و«تهذيب الكمال»: ٢٦١/١.

(٣) في الأصل: (محمَّد)، والتصويبُ من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٨/٥.

عبد اللهِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ يَكْتُبُونَ عَنْهُ، وَإِسْحَاقُ يَقولُ: هُوَ أَبْصَرُ مِنِّي. قَالَ: وَكان مُحَمَّدٌ يَوْمَئِذٍ شَابًّا./ [٢٣٤/أ]

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الفِرِهْيانيُّ(١)؛ قَالَ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ ابْنِ إِشْكَابَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ -ذَكَرَ اسْمَهُ- مِنَ الحُفَّاظِ فَقَالَ: ما لَنا بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ طَاقَةٌ؟! فَقَامَ ابنُ إِشْكَابَ وَتَرَكَ المَجْلِسَ؛ غَضَبًا مِنَ المُتَكَلِّمِ في حَقِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الكَرْمَانِيُّ(٢): سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ الفَلَّاسَ يَقولُ: أَبُو عبد اللهِ صَدِيقِي، ليس بِخُرَاسَانَ مِثْلُهُ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الكَرْمَانِيُّ(٣): حَكَيْتُ لِمِهْيَارٍ بِالبَصْرَةِ، عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رُحِلَ إِلَيَّ مِنْ شَرْقِ الأَرْضِ وَغَرْبِهَا، فَما رَحَلَ إِلَيَّ مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ. فَقَالَ مِهْيَارٌ: صَدَقَ؛ أَنا رَأَيْتُهُ مَعَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهُما جَمِيعًا يَخْتَلِفَانِ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَرَأَيْتُ يَحْيَى يَنْقَادُ له في المَعْرِفَةِ.

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ: لَمَّا مَاتَ أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ النَّيْسَابُورِيُّ، رَكِبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقُ يُشَيِّعَانِ جِنَازَتَهُ، فَكُنْتُ أَسْمَعُ أَهْلَ المَعْرِفَةِ بِنَيْسَابُورَ يَنْظُرُونَ وَيقولونَ: مُحَمَّدٌ أَفْقَهُ مِنْ إِسْحَاقَ.

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل مجوَّدةً، والأقربُ لضَبط ابن الأثير في «اللباب»: ٤٢٧/٢: (الفَرْهَيَانِيُّ)، ويقالُ فيها أيضًا: (الفَرْهَاذَانيُّ)؛ وهي نسبةٌ إلى قريةٍ من قُرى نَسَا بخُراسان كما في «معجم البلدان»: ٢٥٨/٤، وتنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ١٤٦/١٤.

(٢) كتبتْ في الأصل: (الكِرماني)، ثم أصلحت إلى: (الجُرجاني)، والمثبَت من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٠٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٦.

(٣) كتبت في الأصل: (الجرجاني) تبعًا للتصحيح السابق، والمثبَت من مصدر الرواية نفسه.

[٦]. فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ ثَنَاءِ أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ عليه فَمَنْ بَعْدَهُمْ

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: لَمْ يَخْرُجْ مِنْ خُرَاسَانَ قَطُّ أَحْفَظُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَلا قَدِمَ مِنْها إلى العِرَاقِ أَعْلَمُ مِنْهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حُرَيْثٍ: سَأَلْتُ أَبا زُرْعَةَ عن ابْنِ لَهِيعَةَ؟ فَقَالَ: تَرَكَهُ أَبُو عَبدِ اللهِ.

وَقَالَ عُبَيْدٌ المَعْرُوفُ بِالعِجْلِ الحَافِظُ: ما رَأَيْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، ومُسْلِمٌ حَافِظٌ لَكِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ. قَالَ: وَرَأَيْتُ/ أَبَا زُرْعَةَ وَأَبا حَاتِمٍ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْهِ، وَكان أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ، دَيِّنًا فَاضِلًا، يُحْسِنُ كُلَّ شَيْءٍ، وَكان أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ بِكَذا وَكَذَا. [٢٣٤/ب]

وَقَالَ عبدُ اللهِ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: قَدْ رَأَيْتُ العُلَمَاءَ بِالحَرَمَيْنِ وَالحِجَازِ وَالشَّامِ وَالعِرَاقَيْنِ، فَما رَأَيْتُ فيهِمْ أَجْمَعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ أَعْلَمُنا وَأَفْقَهُنا وَأَغْوَصُنا وَأَكْثَرُنا طَلَبًا.

وَسُئِلَ الدَّارِمِيُّ عن حَدِيثٍ قِيلَ له: إِنَّ البُخَارِيَّ صَحَّحَهُ، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ أَبْصَرُ مِنِّي، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَكْيَسُ خَلْقِ اللهِ، إِنَّهُ عَقَلَ عن اللهِ تَعَالى ما أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ في كِتَابِهِ وَعلى لِسَانِ نَبِيِّهِ، إذا قَرَأَ مُحَمَّدٌ القُرْآنَ شُغِلَ قَلْبُهُ وَبَصَرُهُ وَسَمْعُهُ، وَتَفَكَّرَ في أَمْثَالِهِ، وَعَرَفَ حَرَامَهُ وَحَلالَهُ.

وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ حَاتِمُ بْنُ مَنْصُورٍ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ في بَصَرِهِ وَنَفَاذِهِ في العِلْمِ.

وَقَالَ أَبُو سَهْلٍ مَحْمُودُ بْنُ النَّضْرِ الفقيهُ: دَخَلْتُ البَصْرَةَ وَالشَّامَ وَالحِجَازَ وَالكُوفَةَ، وَرَأَيْتُ عُلَمَاءَهَا، فَكُلَّمَا[1] جَرَى ذِكْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَضَّلُوهُ على أَنْفُسِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو سَهْلٍ أَيْضًا: سَمِعْتُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ عَالِمًا مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ يقولونَ: حَاجَتُنا في

---

(١) في الأصل: (فلمَّا)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٥/٤١٠، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٨.

الدُّنيا النَّظَرُ في «تَارِيخِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ».

وَقَالَ صَالِحٌ جَزَرَةُ[1]: ما رَأَيْتُ خُرَاسَانِيًّا أَفْهَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ أَيْضًا: كان أَحْفَظَهُمْ لِلْحَدِيثِ.

[٢٣٥/أ] وَقَالَ أَيْضًا: كُنْتُ أَسْتَمْلِي له بِبَغْدَادَ، فَبَلَغَ مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ عِشْرِينَ أَلْفًا./

وَسُئِلَ الحَافِظُ الفَضْلُ بْنُ العَبَّاسِ المَعْرُوفُ بِفَضْلَكَ الرَّازِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَحْفَظُ أَمْ أَبُو زُرْعَةَ؟ فَقَالَ: لَمْ يَكُنِ التَقَيْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فاسْتَبَقَنِي[2] ما بَيْنَ حُلْوَانَ وَبَغْدَادَ. قَالَ: فَرَجَعْتُ مَعَهُ مَرْحَلَةً، وَجَهِدْتُ كُلَّ الجَهْدِ على أَنْ أَجِيْءَ بِحَدِيثٍ لا يَعْرِفُهُ فَما أَمْكَنَنِي، وَأَنا أُغْرِبُ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ عَدَدَ شَعْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ الدَّغُولِيُّ: كَتَبَ أَهْلُ بَغْدَادَ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

المُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ ما بَقِيتَ لَهُمْ وَليس بَعْدَكَ خَيْرٌ حِينَ تُفْتَقَدُ

وَقَالَ إِمَامُ الأَئِمَّةِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: ما رَأَيْتُ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَعْلَمَ بِالحَدِيثِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: لَمْ أَرَ أَعْلَمَ بِالعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الأَسَانِيدِ مِنَ البُخَارِيِّ.

وَقَالَ له مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ: أَشْهَدُ أَنَّهُ ليس في الدُّنيا مِثْلُكَ، وَلا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ.

وَقَالَ الإِمَامُ الفَقِيهُ الحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ[3] المَرْوَزِيُّ في «تَارِيخِهِ»: وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ، طَلَبَ العِلْمَ، وَجَالَسَ النَّاسَ، وَرَحَلَ في الحَدِيثِ، وَمَهَرَ فيهِ، وَكان حَسَنَ المَعْرِفَةِ، حَسَنَ الحِفْظِ، وَكان يَتَفَقَّهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كان يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ إذا ذَكَرَ البُخَارِيَّ يَقولُ: ذَلِكَ الكَبْشُ النَّطَّاحُ.

وَقَالَ الإِمَامُ الرَّئِيسُ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الخَفَّافُ: حَدَّثَنا التَّقِيُّ النَّقِيُّ العَالِمُ الَّذي لَمْ

---

(١) جَزَرة: لقبٌ أطلقَه عليه شيخُه الإمام يحيى بن مَعين بسبب حديثٍ أخطأ فيه؛ حيث قرأ صالحٌ لفظةَ: (خَرَزَة) خطأً؛ فقال: (جَزَرة)، تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ٢٣/١٤.

(٢) هكذا في الأصل، وفي مصادر الرواية و«تغليق التعليق»: ٤١١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٨: «فَاسْتَقْبَلَنِي».

(٣) في الأصل: (شباب)، والتصويب من مصادر النقل موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤١٢/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٧٨.

أَرَ مِثْلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ/ إِسْمَاعِيلَ. [٢٣٥/ب]

قَالَ: وَهُوَ أَعْلَمُ بِالحَدِيثِ مِنْ إِسْحَاقَ وَأَحْمَدَ [وَ]غَيْرِهِما بِعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَ[مَنْ] قَالَ فيه شَيْئًا فَعليه مِنِّي أَلْفُ لَعْنَةٍ(١).

وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ دَخَلَ مِنْ هَذا البَابِ لَمُلِئْتُ(٢) مِنْهُ رُعْبًا.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَمَّادٍ الآمُلِيُّ: وَدِدْتُ أَنِّي شَعْرَةٌ في جَسَدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ سُلَيْمُ بْنُ مُجَاهِدٍ: ما رَأَيْتُ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً أَحَدًا أَفْضَلَ(٣) وَلا أَوْرَعَ وَلا أَزْهَدَ في الدُّنيا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الأَنْصَارِيُّ: لَمْ تَرَ عَيْنِي مِثْلَهُ(٤).

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو العَبَّاسِ ابنُ عُقْدَةَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا كَتَبَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ لَما اسْتَغْنَى عن «تَارِيخِ البُخَارِيِّ».

وَقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ الحَمَّالُ: عِنْدِي لَوْ أَنَّ أَهْلَ الإِسْلَامِ اجْتَمَعُوا على أَنْ يَنْصِبُوا مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ آخَرَ ما قَدَرُوا عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ العُلَمَاءَ بِالبَصْرَةِ، يقولونَ: ما في الدُّنْيا مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في المَعْرِفَةِ وَالصَّلَاحِ.

---

(١) ما بين المعقَّفات سقط من الأصل، وهو في مصادر الرواية موافقًا لما في «تغليق التعليق»: ٤١٢/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٨.

(٢) ضبطت في الأصل بفتح التاء؛ على إرادة المخاطَب، وهو خطأ؛ فقد جاء في مصادر الرواية زيادةٌ في آخر النصِّ توضِّح المقصودَ، وهي: (يعني: أنِّي لا أَقْدِرُ أنْ أُحَدِّثَ بينَ يدَيهِ)، فتبيَّن أنَّ مرادَ الخَفَّاف الكلامُ عن نفسه، ينظر: «تاريخ بغداد»: ٢٨/٢، و«تاريخ دمشق»: ٧٨/٥٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٥٠/١٩.

(٣) الذي في مصادر الرواية: (أفقَهَ)، وهو الذي في «تغليق التعليق»: ٤١٢/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٧٨.

(٤) لم أَجِد هذا القول فيما بين يديَّ من المراجع، ولا نقلَه المؤلفُ في غير هذا الكتاب، وأُرى أنَّ لفظةَ: (حبيب) مصحَّفةٌ من (حُرَيث)، وابن حُريث هو: محمَّد بن حُرَيْثِ بن عَبد الرحمن بن حاشِدِ بن مُجاشِعٍ الأنصاريُّ أبو بَكْرٍ البخاريُّ، لقبُه (حُمَّ)، ثقةٌ حافظٌ، صنَّف المسنَدَ والتفسيرَ والتاريخَ، توفي سنةَ اثنتين وثلاث مئة، كذلك نعَتَه الحافظ ابن ماكُولا في إكماله ٥٤١/٢، فلعلَّه هو المنقولُ عنه؛ فقد ثَبَتَ لقاؤه للإمام البخاريِّ كما في «تاريخ بغداد»: ٢٣/٢، و«تهذيب الكمال»: ٤٥٨/٢٤، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٣٤/١٢، والله أعلم.

قَالَ عبد اللهِ: وَأَنا أَقُولُ قَوْلَهُمْ.

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي «الكُنَى»: كان أَحَدَ الأَئِمَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ وَجَمْعِهِ، وَلَوْ قُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَرَ تَصْنِيفَ أَحَدٍ يُشْبِهُ تَصْنِيفَهُ فِي المُبَالغَةِ وَالحُسْنِ، رَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ صَادِقًا فِي قَوْلِي.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَوْلا البُخَارِيُّ ما رَاحَ مُسْلِمٌ وَلا جَاءَ.

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ فِي كِتَابِ «نَيْسَابُورَ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِمَامُ أَهْلِ الحَدِيثِ بِلا خِلَافٍ أَعْرِفُهُ بَيْنَ أَئِمَّةِ النَّقْلِ، إِلَّا[1] أَنْ يَكُونَ كَما قَالَ القَائِلُ:/ [٢٣٦/أ]

فَحَسْبُكَ أَنِّي لا أَرَى لَكَ عَائِبًا   سِوَى حَاسِدٍ وَالحَاسِدُونَ كَثِيرُ

وَقَالَ الخَطِيبُ: إِنَّما قَفا مُسْلِمٌ طَرِيقَ البُخَارِيِّ، وَنَظَرَ فِي عِلْمِهِ، وَحَذا حَذْوَهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ -وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ- بَعْدَ أَنْ سَاقَ تَرْجَمَتَهُ مُخْتَصَرَةً فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ»: فَهَذِهِ أَحْرُفٌ مِنْ عُيُونِ مَنَاقِبِهِ وَصِفَاتِهِ، وَدُرَرِ شَمَائِلِهِ وَحَالَاتِهِ، أَشَرْتُ إِلَيْها إِشَارَاتٍ؛ لِكَوْنِها مِنَ المَعْرُوفَاتِ الوَاضِحَاتِ، وَمَنَاقِبُهُ لا تُسْتَقْصَى؛ لِخُرُوجِها عن أَنْ تُحْصَى، وَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلى حِفْظٍ وَدِرَايَةٍ، وَاجْتِهَادٍ فِي التَّحْصِيلِ وَرِوَايَةٍ، وَنُسُكٍ وَإِفَادَةٍ، وَوَرَعٍ وَزَهَادَةٍ، وَتَحْقِيقٍ وَإِتْقَانٍ، وَتَمَكُّنٍ وَعِرْفَانٍ، وَأَحْوَالٍ وَكَرَامَاتٍ، وَغَيْرِها مِنْ أَنْوَاعِ المَكْرُمَاتِ؛ وَيُوَضِّحُ ذَلِكَ ما أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ أَقْوَال عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، أُولِي الفَضْلِ وَالوَرَعِ وَالدِّينِ[2]، وَالحُفَّاظِ وَالنُّقَّادِ المُتْقِنِينَ؛ الَّذِينَ لا يُجَازِفُونَ فِي العِبَارَاتِ، بَلْ يَتَأَمَّلُونَها وَيُحَرِّرُونَها وَيُحَافِظُونَ على صِيَانَتِها أَشَدَّ المُحَافَظَاتِ؛ وَأَقَاوِيلُهُمْ بِنَحْوِ ما ذَكَرْتُهُ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ، وَفِيما أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَبْلَغُ كِفَايَةٍ لِلْمُسْتَبْصِرَةِ.

---

(١) في الأصل: (وإلَّا)، وهو سبق قلم.

(٢) في الأصل: (فيها الدين)، وهو سبق قلم.

[٧]. فَصْلٌ: في سَعَةِ حِفْظِهِ وَسَيَلَانِ ذِهْنِهِ سِوَى ما تَقَدَّمَ في أَثْنَاءِ الفَصْلَيْنِ مِثْلُهُ

أَخْبَرَنا أَحْمَد بْن عُمَرَ فيما قَرَأْتُ عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبا الفَتْحِ الشَّيْبَانِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا زَيْدُ[١] بْنُ الحَسَنِ: أَخْبَرَنا عبد الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الخَطِيب -(ح): وَأَخْبَرَنِيه عَالِيًا أَحْمَدُ بنُ أَبي بَكْرٍ/ المَقْدِسِيُّ في كِتَابِهِ، عن عُمَرَ بْنِ [٢٣٦/ب] عبدِالعَزِيزِ بْنِ رَشِيقٍ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الحُسَيْنِ ابْنَ المُقَيَّرِ أَنْبَأَهُ، عن الفَضْلِ بْنِ سَهْلٍ، عن الخَطِيبِ- قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ أبي الحَسَنِ السَّاحِلِيُّ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الرَّازِيُّ: سَمِعْتُ أَبا أَحْمَدَ ابنَ عَدِيٍّ[٢] يقولُ: سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايِخَ يقولونَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ قَدِمَ بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمَدُوا إلى مِئَةِ حَدِيثٍ، فَقَلَبُوا مُتُونَها وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذا الإِسْنَادِ لإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذا المَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَدَفَعُوها إلى عَشَرَةِ أَنْفُسٍ، لِكُلِّ رَجُلٍ عَشَرَةُ أَحَادِيثَ، وَأَمَرُوهُمْ إذا حَضَرُوا المَجْلِسَ يُلْقُونَ ذَلِكَ على البُخَارِيِّ، وَأَخَذُوا المَوْعِدَ لِلْمَجْلِسِ، فَحَضَرَ المَجْلِسَ جَمَاعَةٌ مِنَ الغُرَبَاءِ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ وَغَيْرِها وَمِنَ البَغْدَادِيِّينَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ بِأَهْلِهِ انْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ العَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عن حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الأَحَادِيثِ، فَقَالَ البُخَارِيُّ: لا أَعْرِفُهُ. فَسَأَلَهُ عن آخَرَ، فَقَالَ: لا أَعْرِفُهُ. فَما زَال يُلْقِي عليه وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالبُخَارِيُّ يقولُ: لا أَعْرِفُهُ. فَكان الفُقَهَاءُ مِمَّنْ حَضَرَ المَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ، وَيقولونَ: فَهِمَ الرَّجُلُ. وَمَنْ كان مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ يَقْضِي على البُخَارِيِّ بِالعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَقِلَّةِ[٣] الفَهْمِ، ثُمَّ انْتَدَبَ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ العَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عن حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الأَحَادِيثِ المَقْلُوبَةِ، فَقَالَ البُخَارِيُّ: لا أَعْرِفُهُ. فَسَأَلَهُ عن آخَرَ، فَقَالَ: لا أَعْرِفُهُ. فَلَمْ يَزَلْ يُلْقِي عليه وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالبُخَارِيُّ يقولُ: لا أَعْرِفُهُ. ثُمَّ انْتَدَبَ/ لَهُ الثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ، إلى تَمَامِ العَشَرَةِ، حَتَّى فَرَغُوا كُلُّهُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ المَقْلُوبَةِ، [٢٣٧/أ]

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (بزيد)، تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/٣٤.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (علي)، والتصويب من مصادر النقل.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (ودلة).

وَالبُخَارِيُّ لا يَزِيدُهُمْ على: لا أَعْرِفُهُ. فَلَمَّا عَلِمَ البُخَارِيُّ أَنَّهُمْ قَدْ فَرَغُوا، التَفَتَ إلى الأَوَّلِ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَمَّا حَدِيثُكَ الأَوَّلُ فَهُوَ كَذَا، وَحَدِيثُكَ الثَّانِي فَهُوَ كَذَا. وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ على الوِلَاءِ، حَتَّى أَتَى على تَمَامِ العَشَرَةِ، فَرَدَّ كُلَّ مَتْنٍ إلى إِسْنَادِهِ وَكُلَّ إِسْنَادٍ إلى مَتْنِهِ، وَفَعَلَ بِالآخَرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَدَّ مُتُونَ الأَحَادِيثِ كُلَّها إلى أَسَانِيدِها وَأَسَانِيدَها إلى مُتُونِهَا؛ فَأَقَرَّ النَّاسُ له بِالحِفْظِ، وَأَذْعَنُوا له بِالفَضْلِ.

قُلْتُ: هُنا يُخْضَعُ لِلْبُخَارِيِّ؛ فَما العَجَبُ مِنْ رَدِّهِ الخَطَأَ إلى الصَّوَابِ، بَلِ العَجَبُ مِنْ حِفْظِهِ الخَطَأَ على تَرْتِيبِ ما أَلْقَوْهُ عليه مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

[وَقَد رُوِّينَا] عن أبي بَكْرٍ الكَلْوَذَانِيِّ: [مَا] رَأَيْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ [كَانَ] يَأْخُذُ الكِتَابَ مِنَ العُلَماءِ، [فيطَّلِعُ] إِلَيْهِ اطِّلَاعَةً، فيحْفَظُ أَطْرَافَ الأَحَادِيثِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ[1].

أَنْبَأَنا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ العِزِّ ابْنِ أبي عُمَرَ ابْنِ جَمَاعَةَ، عن أبي نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ، عن جَدِّهِ أبي نَصْرٍ: أَنَّ الحَافِظَ أَبا القَاسِمِ ابْنَ عَسَاكِرَ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا أَبُو الحَسَنِ ابْنُ البَقْشَلَانِ: أَخْبَرَنا أَبُو المُظَفَّرِ النَّسَفِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو عبد اللهِ الغُنْجَارُ: سَمِعْتُ أَبا القَاسِمِ مَنْصُورَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عبدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّاغُونِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ يُوسُفَ ابْنَ مُوسَى المَرْوَرُّوذِيَّ يقولُ: كُنْتُ بِالبَصْرَةِ في جَامِعِهَا، إِذْ سَمِعْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي:/ يا أَهْلَ العِلْمِ، لَقَدْ قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ. فَقَامُوا في طَلَبِهِ، وَكُنْتُ مَعَهُمْ، فَرَأَيْنا رَجُلًا شَابًّا لَمْ يَكُنْ فِي لِحْيَتِهِ بَيَاضٌ، فَصَلَّى خَلْفَ الأُسْطُوَانَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ أَحْدَقُوا بِهِ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَعْقِدَ لَهُمْ مَجْلِسَ الإِمْلَاءِ، فَأَجَابَهُمْ إلى ذَلِكَ، فَقَامَ المُنَادِي ثَانِيًا يُنَادِي في جَامِعِ البَصْرَةِ: لَقَدْ قَدِمَ أَبُو عبدِ اللهِ محمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَسَأَلْنَاهُ بِأَنْ يَعْقِدَ مَجْلِسَ الإِمْلَاءِ، فَأَجَابَ بِأَنْ يَجْلِسَ غَدًا في مَوْضِعِ كَذَا. فَلَمَّا أَنْ كان بِالغَدَاةِ حَضَرَ الفُقَهَاءُ وَالمُحَدِّثُونَ وَالحُفَّاظُ وَالنَّظَّارَةُ، حَتَّى اجْتَمَعَ قَرِيبٌ مِنْ كَذا وَكَذا أَلْفِ نَفْسٍ، فَجَلَسَ أَبُو عبد اللهِ لِلإِمْلَاءِ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ في الإِمْلَاءِ: يا أَهْلَ البَصْرَةِ، أَنا شَابٌّ، وَقَدْ سَأَلْتُمُونِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِأَحَادِيثَ عن أَهْلِ بَلَدِكُمْ

[٢٣٧/ب]

---

(١) ما بين المعقَّفات في النصِّ بياضٌ في الأصل، رَمَّمناه من «تغليق التعليق»: ٥/ ٤١٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٠.

تَسْتَفيدُونَها -يَعْنِي لَيْسَتْ عِنْدَكُمْ- قَالَ: فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ قَوْلِهِ، فَأَخَذَ في الإِمْلَاءِ، فَقَالَ: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ بنِ أبي رَوَّادٍ العَتَكِيُّ بَلَدِيُّكُمْ: حَدَّثَنا أَبِي، عن شُعْبَةَ، عن مَنْصُورٍ وَغَيْرِهِ، عن سَالمِ بنِ أبي الجَعْدِ، عن أَنَسِ بْنِ مَالكٍ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ... الحَدِيثَ. ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذا ليس عِنْدَكُمْ، إِنَّما عِنْدَكُمْ عن غَيْرِ مَنْصُورٍ. قَالَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: وَأَمْلَى عَلَيْهِمْ مَجْلِسًا على هَذا النَّسَقِ، فيقول في كُلِّ حَدِيثٍ:/ رَوَى فُلَانٌ هَذا الحَدِيثَ عِنْدَكُمْ كَذَا، فَأَمَّا مِنْ رِوَايَةِ فُلَانٍ -يَعْنِي التِي يَسُوقُهَا- فَلَيْسَتْ عِنْدَكُمْ. [٢٣٨/أ]

وَقَالَ حَمْدُويَة بنُ الخَطَّابِ: لَمَّا قَدِمَ البُخَارِيُّ قَدْمَتَهُ الأَخِيرَةَ مِنَ العِرَاقِ، وَتَلَقَّاهُ مَنْ تَلَقَّاهُ مِنَ النَّاسِ، وَازْدَحَمُوا عَلَيْهِ، وَبَالَغُوا في بِرِّهِ، فَقِيلَ له في ذَلِكَ، فَقَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَيْتُمْ يَوْمَ دُخُولِنا البَصْرَةَ؟!

أُنْبِئْتُ عن أبي نَصْرٍ، عن جَدِّهِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبا القَاسِمِ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي صَالحٍ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ خَلَفٍ: أَخْبَرَنا الحَاكِمُ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو حَسَّانَ مَهِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ[1]: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ يقولُ: اعْتَلَلْتُ بِنَيْسَابُورَ عِلَّةً خَفيفَةً، وَذَلِكَ في يَوْمِ[2] رَمَضَانَ، فَعَادَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ في نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لِي: أَفْطَرْتَ يا أَبا عبد اللهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: خَشِيتُ أَنْ تَضْعُفَ عن قَبُولِ الرُّخْصَةِ. فَقُلْتُ: أَخْبَرَنا عَبْدانُ، عن ابْنِ المُبَارَكِ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيِّ المَرَضِ أُفْطِرُ؟ قَالَ: مِنْ أَيِّ مَرَضٍ كان؛ كَما قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ [البقرة:١٨٤]. قَالَ البُخَارِيُّ: لَمْ يَكُنْ هَذا عِنْدَ إِسْحَاقَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أبي حَاتِمٍ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: لَوْ نُشِرَ بَعْضُ أُسْتَاذِي هَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا كَيْفَ صَنَّفْتُ «التَّارِيخَ» وَلا عَرَفُوهُ. ثُمَّ قَالَ: صَنَّفْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ./ [٢٣٨/ب]

---

(١) في الأصل: (مسلم)، والتصويب من مصدرَي الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤١٧/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٨٠.

(٢) في مصدر الرواية: «شَهْرِ»، وهو موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري».

وَقَالَ أَحْيَدُ[1] بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ وَالِي بُخَارَى: قَالَ لِي مُحَمَّدُ[2] بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَوْمًا: رُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالبَصْرَةِ كَتَبْتُهُ بِالشَّامِ، وَرُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ كَتَبْتُهُ بِمِصْرَ! فَقُلْتُ لَهُ: يا أَبا عبد اللهِ، بِتَمَامِهِ[3]؟ فَسَكَتَ.

وَقَالَ سُلَيْمُ بنُ مُجَاهِدٍ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: لا أَجِيءُ[4] بِحَدِيثٍ عن الصَّحَابَةِ أَوِ التَّابِعِينَ إِلَّا عَرَفْتُ مَوْلِدَ أَكْثَرِهِمْ وَوَفَاتَهُمْ وَمَسَاكِنَهُمْ، وَلَسْتُ أَرْوِي حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ -يَعْنِي مِنَ المَوْقُوفَاتِ- إِلَّا وَلِي فِي ذَلِكَ أَصْلٌ أَحْفَظُهُ حِفْظًا عن كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَاصِمٍ البِيْكَنْدِيُّ: قَدِمَ عَلَيْنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ له رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا[5]: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ يَقولُ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابِي! فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَوَتَعْجَبُ مِنْ هَذَا؟! لَعَلَّ في هَذا الزَّمَانِ مَنْ يَنْظُرُ إلى مِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابِهِ! وَإِنَّما عَنَى نَفْسَهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدُويَة: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَأَحْفَظُ مِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ.

وَقَالَ لهُ وَرَّاقُهُ: تَحْفَظُ جَمِيعَ ما أَدْخَلْتَ في المُصَنَّفِ؟ فَقَالَ: لا يَخْفَى عَلَيَّ جَمِيعُ ما فيهِ، وَصَنَّفْتُ جَمِيعَ كُتُبِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَقَالَ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ شَرِبَ البَلَاذُرَ، فَسَأَلْتُهُ خَلْوَةً: هَلْ مِنْ دَوَاءٍ لِلْحِفْظِ؟ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ. ثُمَّ

---

(١) في الأصل: «أحمد»، والتصويب من مصادر الرواية موافقًا لما في «هُدى الساري»: ص٦٨١، وهو: أَحْيَدُ بن أَحْمَدَ بنِ محمَّد بن اللَّيث اليَشْكُرِيُّ، كان أبوه واليًا على بُخارَى، وتوفي هو سنةَ تسعين ومئتين، تنظر ترجمته في «الإكمال»: ٢٢/١.

(٢) في الأصل: (قال لمحمَّد)، وهو سبق قلمٍ.

(٣) في مصادر الرواية: (بِكَمالِه)، وما في الأصل موافقٌ لِمَا في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري».

(٤) في الأصل: (ألا جيء)، وهو سبق قلمٍ، والتصحيح من «تغليق التعليق»: ٤١٧/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨١، والذي في مصادر الرواية: (لا أجيئُكَ)، وقولُه هذا قالَه في صِباه!

(٥) في مصادر الرواية -غير السِّيَر- زيادة: (أُراه حامدَ بنَ حَفْصٍ)، ولقول ابن رَاهَوَيْهِ ينظر «الكامل» لابن عَدِيٍّ: ١٢٧/١، و«تاريخ بغداد»: ٣٥١/٦ - ٣٥٢، و«تهذيب الكمال»: ٣٨٤/٢.

أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ شَيْئًا أَنْفَعَ لِلْحِفْظِ مِنْ نَهْمَةِ[1] الرَّجُلِ وَمُدَاوَمَةِ النَّظَرِ./ [٢٣٩/أ]

وَقَالَ: أَقَمْتُ بِالمَدِينَةِ -بَعْدَ أَنْ حَجَجْتُ- سَنَةً جَرْدَاءَ أَكْتُبُ الحَدِيثَ.

قَالَ: وَأَقَمْتُ بِالبَصْرَةِ خَمْسَ سِنِينَ، مَعِي كُتُبِي أُصَنِّفُ، وَأَحُجُّ في كُلِّ سَنَةٍ، وَأَرْجِعُ مِنْ مَكَّةَ إلى البَصْرَةِ. قَالَ: وَأنا أَرْجُو أَنَّ اللهَ تَعَالى يُبَارِكُ لِلْمُسْلِمِينَ في هَذِهِ المُصَنَّفَاتِ.

وعن البُخَارِيِّ؛ قَالَ: تَذَكَّرْتُ يَوْمًا أَصْحَابَ أَنَسٍ، فَحَضَرَنِي في سَاعَةٍ ثَلَاثُ مِئَةِ نَفْسٍ، وَما قَدِمْتُ على شَيْخٍ إِلَّا كان انْتِفَاعُهُ بِي أَكْثَرَ مِنِ انْتِفَاعِي بِهِ.

وَقَالَ وَرَّاقُه: عَمِلَ كِتَابًا في الهِبَةِ فيه نَحْوُ خَمْسِ مِئَةِ حَدِيثٍ، وَقَالَ: ليس في كِتَابِ وَكِيعٍ في الهِبَةِ إِلَّا حَدِيثَانِ مُسْنَدَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، وَفي كِتَابِ ابْنِ المُبَارَكِ خَمْسَةٌ أَوْ نَحْوُهُ.

وَقَالَ أَبُو الأَزْهَرِ: كان بِسَمَرْقَنْدَ أَرْبَعُ مِئَةِ مُحَدِّثٍ، فَتَجَمَّعُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُغَالِطُوا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَأَدْخَلُوا إِسْنَادَ الشَّامِ في إِسْنَادِ العِرَاقِ، وَإِسْنَادَ اليَمَنِ في إِسْنَادِ الحَرَمِ، فَما تَعَلَّقُوا مِنْهُ بِسَقْطَةٍ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: ما نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى عَدَدْتُ كَمْ أَدْخَلْتُ تَصَانِيفي مِنَ الحَدِيثِ، فَإِذا نَحْوُ مِئَتَيْ أَلْفٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ قِيلَ لِي شَيْءٌ، لَما قُمْتُ حَتَّى أَرْوِيَ عَشَرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ في الصَّلَاةِ خَاصَّةً[2].

وَقَالَ وَرَّاقُهُ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: ما جَلَسْتُ لِلتَّحْدِيثِ حَتَّى عَرَفْتُ الصَّحِيحَ مِن السَّقِيمِ، وَحَتَّى نَظَرْتُ في كُتُبِ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَما تَرَكْتُ بِالبَصْرَةِ حَدِيثًا إِلَّا كَتَبْتُهُ.

وَقَالَ: سَمِعْتُهُ يقولُ:/ لا أَعْلَمُ شَيْئًا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ في الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. قَالَ: فَقُلْتُ [٢٣٩/ب]

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (فهم)، وهو مخالِفٌ للمنقول؛ والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤١٨/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨١، والمرادُ بالنَّهْمَة: الوَلَعُ بالعِلم والحرصُ على تَحصيلِه.

(٢) أصلُ هذهِ العِبارةِ قالهَا البخاريُّ دِفاعًا عن نفسِه في سِياق قصةٍ وقعَت له مع والي نَيْسابُورَ حيثُ مَنَعَه من عَقْد مَجلسٍ للتحديث متَّهِمًا إيَّاه بعَدم ضَبطِه لصَلاتِه، وقد رواها ورَّاقه عنه -كما في «سير أعلام النبلاء»: ٤١٢/١٢- قال الإمام البخاريُّ: (كنتُ بنَيْسابُورَ أَجْلِسُ في الجامع، فذَهَبَ عَمرُو بن زُرَارَةَ وإسحاقُ بن رَاهَوَيْهِ إلى يَعقوبَ بنِ عبد الله والي نَيْسَابُورَ، فأخبَروه بمكاني، فاعْتَذَرَ إليهم؛ وقال: مَذهبُنا إذا رُفِع إلينا غَريبٌ لم نَعرِفْه حَبَسْناهُ حَتَّى يَظْهَرَ لنا أمرُه. فقال له بعضُهم: بَلَغَني أنَّه قال لكَ: لا تُحْسِنُ تُصَلِّي؛ فكَيفَ تَجْلِسُ؟! فقال: لو قِيلَ لي شَيءٌ مِن هذا ما كنتُ أَقُومُ مِن ذلك المجلسِ حتَّى أَرويَ عَشرةَ آلافِ حديثٍ في الصلاةِ خاصَّةً)!

لَهُ: يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ الفِـرَبْرِيُّ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: نَظَرْتُ في كَلَامِ اليَهُودِ وَالنَّصارَى وَالمَجُوسِ، فَما رَأَيْت أَحَدًا أَضَلَّ في كُفْرِهِمْ مِنَ الجَهْمِيَّةِ. وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدُونَ الحَافِظُ: رَأَيْتُ البُخَارِيَّ في جِنَازَةٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ يَسْأَلُهُ عن الأَسْمَاءِ وَالعِلَلِ، وَالبُخَارِيُّ يَمُرُّ فيه مِثْلَ السَّهْمِ، كَأَنَّهُ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

قُلْتُ: وَكِتَابُهُ «الجَامِعُ» يَشْهَدُ له بِالتَّقَدُّمِ في اسْتِنْبَاطِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ، وَبِالاطِّلَاعِ على اللُّغَةِ وَالتَّوَسُّعِ في ذَلِكَ، وَبِإِتْقَانِ العَرَبِيَّةِ وَالصَّرْفِ، وَبِما يَعْجِزُ عَنْهُ الوَاصِفُ، وَمَنْ تَأَمَّلَ اخْتِيَارَاتِهِ الفِقْهِيَّةَ في «جَامِعِهِ» عَلِمَ أَنَّهُ كان مُجْتَهِدًا، وَإِنْ كان كَثِيرَ المُوَافَقَةِ لِلشَّافِعِيِّ، وَقَدِ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ في مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ:

أَحَدُهُما في الزَّكَاةِ عُقَيبَ قَوْلِهِ: «بَابٌ في الرِّكَازِ الخُمُسُ: وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرِّكَازُ دِفْنُ الجَاهِلِيَّةِ، في قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الخُمُسُ[١]، وَليس المَعْدِنُ[٢] بِركَازٍ».

وَقَالَ في بَابِ تَفْسِيرِ العَرَايا مِنَ البُيُوعِ: «وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: العَرِيَّةُ لا تَكُونُ إِلَّا بِالكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لا تَكُونُ بِالجِزَافِ. قَالَ البُخَارِيُّ: وَمِمَّا يُقَوِّيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أبي حَثْمَةَ: بِالأَوْسُقِ المُوَسَّقَةِ».

[٢٤٠/أ] قُلْتُ: وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ عَبدَ اللهِ بْنَ إِدْرِيسَ الأَوْدِيَّ/ الكُوفِيَّ؛ فَإِنَّ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ مَنْصُوصَتَانِ لِلشَّافِعِيِّ بِلَفْظِهِما في كُتُبِهِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ في كِتَابِ تَخْرِيجِ تَعْلِيقِ البُخَارِيِّ الَّذي سَمَّيْتُهُ: «تَغْلِيقَ التَّعْلِيقِ»[٣].

وَأَمَّا عَدَمُ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ لِلشَّافِعِيِّ في «الجَامِعِ»؛ فَقَدْ تَوَلَّى الجَوَابَ عَنْهُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ، وَبَسَطَ[٤] القَوْلَ فيه في جُزْءٍ مُفْرَدٍ، مِمَّا حَاصِلُهُ: أَنَّ الإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رحمه الله لَمْ يَتَّسِعْ له

---

(١) في الأصل: (الزكاة)، وهو تردُّد نظرٍ من الناسخ، والتصحيح من «الصحيح».

(٢) تحرَّفت في الأصل إلى: (العين)، والتصحيح من «الصحيح».

(٣) «تغليق التعليق»: ٣/٢٥٨-٢٥٩.

(٤) في الأصل: (وبسطتُ)، والمثبَت أَليَقُ بالسِّياق؛ فالكلام عن جزء الخطيب البغداديِّ المسمَّى: «مسألة الاحتجاج بالشافعيِّ فيما أُسنِدَ إليه، والردُّ على الطاعِنينَ بعِظَم جَهلهم عليه»، ولم نجد في مصنَّفات الحافظ ابن حَجَرٍ كتابًا له تعلُّق بالموضوع، وقد طُبع جزءُ الخَطيب البغداديِّ، وينظر الكلامُ الملَخَّصُ منه ها هنا فيه: ص ٣٨-٤٦.

الوَقْتُ في طَلَبِ الحَدِيثِ بِتَحْصِيلِ الغَرَائِبِ وَالطُّرُقِ، وَإِنَّما كانتْ هِمَّتُهُ تَحْصِيلَ أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ، وَأَعْلَى مَنْ لَقِيَهُ مَالكُ بْنُ أَنسٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ وَسُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَالبُخَارِيُّ فَقَدْ لَقِيَ العَدَدَ الكَثِيرَ مِنْ أَصْحَابِهِمْ، وَكانتْ وَفَاةُ الشَّافِعِيِّ سَنَةَ طَلَبَ البُخَارِيُّ الحَدِيثَ، وَكِبَارُ شُيُوخِهِ الَّذينَ أَدْرَكَهُمْ وَحَمَلَ عَنْهُمْ في مَرْتَبَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَيْثُ العَدَدُ أَحْيَانًا:

فَإِنَّهُ رَوَى في «الصَّحِيحِ» عن مُحَمَّدِ بْنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ عن حُمَيْدٍ، وَحُمَيْدٌ فَمِنْ شُيُوخِ مَالكٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَرَوَى فيه عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَهِشَامٌ مِنْ شُيُوخِ مَالكٍ وَالدَّرَاوَرْدِيِّ.

وَرَوَى فيه عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى عن إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبي خَالدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ مِنْ شُيُوخِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

إلى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَوْسَاطُ مَشَايِخِهِ فَهُمْ في العَدَدِ كَالشَّافِعِيِّ؛ فَقَدْ حَدَّثَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِالكَثِيرِ عن مَالكٍ.

وَأَمَّا/ مَنْ حَدَّثَهُ عن ابْنِ عُيَيْنَةَ فَلا يُحْصَوْنَ. [٢٤٠/ب]

وَأَمَّا مَنْ عَدا هَؤُلاءِ؛ فَإِنَّما يُخَرِّجُ عَنْهُمْ ما عِنْدَهُمْ مِنَ الغَرَائِبِ وَالطُّرُقِ وَزِيَادَاتِ الأَلْفَاظِ مَعَ تَعَذُّرِ [وُقوعِهِ] لَهُ بِعُلُوٍّ، أَوْ [لأجلِ] التَّصْرِيحِ[1] بِالسَّمَاعِ إذا كان الإِسْنَادُ العَالي مُعَنْعَنًا.

فَلَوْ أَخْرَجَ مَثَلًا عن أَحْمَدَ بْنِ صَالحٍ عن الشَّافِعِيِّ عن مَالكٍ حَدِيثًا، هُوَ عِنْدَهُ عن يَحْيَى ابْنِ بُكَيْرٍ وَالتِّنِّيسِيِّ وَالقَعْنَبِيِّ وَقُدَمَاءِ أَصْحَابِ مَالكٍ؛ لَنَزَلَ فيه مِنْ غَيْرِ مَعْنًى؛ فَإِنَّ هَؤُلاءِ حُفَّاظٌ أَثْبَاتٌ مَعَ عُلُوِّ الإِسْنَادِ؛ وَقَدْ قَالَ شَيْخُ المُحَدِّثِينَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الإِسْنَادُ النَّازِلُ قَرْحَةٌ في الوَجْهِ، وَالإِسْنَادُ العَالي قُرْبَةٌ إلى اللهِ وَرَسُولِهِ. وَعَنْهُ قَالَ: النُّزُولُ شُؤْمٌ.

قُلْتُ: وَإِنَّما يُقَدَّمُ النُّزُولُ على العُلُوِّ إذا كان رِجَالُ الإِسْنَادِ النَّازِلِ ثِقَاتٍ وَالآخَرُ ضُعَفَاءَ؛ فَإِنَّهُ إِنِ اجْتَمَعَ العُلُوُّ وَالثِّقَةُ فَذَلِكَ هُوَ المُرَادُ.

وَأَخْبَرَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ البَعْلِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ: أَنَّ عبدَ اللهِ بْنَ الحَسَنِ الأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ:

---

(١) ما بين المعقَّفات بياضٌ في الأصل، ورمَّمناه بما يُلائِمُ السِّياقَ، والله أعلم.

أَخْبَرَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ العِرَاقِيُّ، عن الحَافِظِ أبي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السِّلَفِيِّ فيما أَنْشَدَ لِنَفْسِهِ:

ليس حُسْنُ الحَدِيثِ قُرْبَ رِجَالٍ   عِنْدَ أَرْبَابِ عِلْمِهِ النُّقَّادِ

[٢٤١/أ] بَلْ عُلُوُّ الحَدِيثِ عِنْدَ أُولِي الْـ   ـحِفْظِ وَالإِتْقَانِ صِحَّةُ الإِسْنَادِ/

فَإِذا مَا[1] تَجَمَّعا في حَدِيثٍ   فَاغْتَنِمْهُ فَذَاكَ أَقْصَى المُرَادِ

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (به)، وهو مُخِلٌّ بالوَزن، والتصويب من المصادر السابقة.

[٨]. فَصْلٌ: في سَبَبِ تَصْنِيْفِهِ «الجَامِعَ الصَّحِيحَ» وَوَصْفِ الأَئِمَّةِ لَهُ

أَخْبَرَنا أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ[1] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ يُوسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنا الخَطِيبُ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ: أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ: سَمِعْتُ خَلَفَ بْنَ مُحَمَّدٍ البُخَارِيَّ -بِبُخَارَى- يَقولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْقِلٍ النَّسَفِيَّ يقولُ: قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، فَقَالَ لَهُ[2] بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِسُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَوَقَعَ ذَلِكَ في قَلْبِي، فَأَخَذْتُ في جَمْعِ هَذا الكِتَابِ. يَعْنِي «الصَّحِيحَ».

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: ما أَدْخَلْتُ في كِتَابِ «الجَامِعِ» إِلَّا ما صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ كَيْ لا يَطُولَ الكِتَابُ.

أُنبِئْتُ عَمَّنْ سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنا السِّلَفِيُّ: أَخْبَرَنا الرَّازِيُّ: حَدَّثَنا عَبدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ بُنْدَارَ: حَدَّثَنا ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ الحُسَيْنِ البَزَّازَ يَقولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْقِلٍ [يَقولُ ذلِكَ][3].

وَقَالَ أَبُو الفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ الحَافِظُ: كان البُخَارِيُّ عَمِلَ قَبْلَ كِتَابِ «الصَّحِيحِ» كِتَابًا يُقَالُ لَهُ: «المَبْسُوطُ»، وَجَمَعَ فيه جَمِيعَ حَدِيثِهِ على الأَبْوَابِ، ثُمَّ نَظَرَ إلى أَصَحِّ الحَدِيثِ على ما يَرْسُمُهُ، فَأَخْرَجَهُ بِجَمِيعِ طُرُقِهِ، فَرُبَّما صَحَّ الحَدِيثُ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقٍ، فَأَخْرَجَهُ بِجَمِيعِ طُرُقِهِ/ [٢٤١/ب] الصَّحِيحَةِ، فَلَوْ أَخْرَجَ طَرِيقًا وَاحِدًا مِنْها اسْتُدْرِكَ عليه الثَّانِي[4]، وَلَوْ أَخْرَجَها كُلَّها في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ احْتَاجَ في البَابِ الآخَرِ إلى حَدِيثٍ مُوَافِقٍ لِذَلِكَ المَعْنَى الَّذي سَطَّرَ له البَابَ، فَكَأَنَّهُ رَأَى

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمّد)، والتصويب من «تغليق التعليق»: ٤١٩/٥ و٤٦٥، و«هُدى الساري»: ص ٩.

(٢) قارن بما في «هُدى الساري»: ص٩.

(٣) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من «تغليق التعليق»: ٤٢٠/٥.

(٤) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (استُدل عليه للثاني).

أَنْ يُورِدَهُ[(١)] على المَعَانِي التِي فيها في كُلِّ بَابٍ يَدْخُلُ ذَلِكَ الحَدِيثُ فيه.

وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ أَيْضًا: وَعِنْدِي أَنَّ إِعَادَتَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّا يَدُلُّ على فَضْلِهِ وَفِقْهِهِ وَكَثْرَةِ حَدِيثِهِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَخْرِجُ مِنَ الحَدِيثِ الوَاحِدِ المَعَانِي الكَثِيرَةَ الفِقْهِيَّةَ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ بِكُلِّ مَعْنًى في[(٢)] بَابٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ بِالحَدِيثِ عن شَيْخٍ غَيْرِ الشَّيْخِ الَّذي حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ في البَابِ المُتَقَدِّمِ، وَقَلَّ ما يُورِدُ في كِتَابِهِ حَدِيثًا في مَوْضِعَيْنِ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّما يُكَرِّرُهُ على هَذِهِ القَاعِدَةِ التِي ذَكَرْتُهَا.

وَقَالَ الشَّيْخ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ -وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ-: اعْلَمْ أَنَّ البُخَارِيَّ كان بِالغَايَةِ المَرْضِيَّةِ مِنَ التَّمَكُّنِ في أَنْوَاعِ العُلُومِ، وَأَمَّا دَقَائِقُ الحَدِيثِ وَاسْتِنْبَاطُ اللَّطَائِفِ مِنْهُ فَلا يَكَادُ أَحَدٌ يُقَارِبُهُ فيهَا، وَإِذا نَظَرْتَ كِتَابَهُ جَزَمْتَ بِذَلِكَ بِلا شَكٍّ، ثُمَّ إِنَّهُ ليس مَقْصُودَهُ «بِالجَامِعِ» الاقْتِصَارُ على الحَدِيثِ وَتَكْثِيرُ الطُّرُقِ وَالمُتُونِ، بَلْ مُرَادُهُ الاسْتِنْبَاطُ مِنها وَالاسْتِدْلالُ لأَبْوَابٍ أَرَادَها مِنَ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ وَالزُّهْدِ وَالآدَابِ وَغَيْرِها مِنَ الفُنُونِ.

وَقَالَ أَبُو الهَيْثَمِ الكُشْمِيْهَنِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الفِرَبْرِيَّ يَقولُ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: ما وَضَعْتُ في كِتَابِ «الصَّحِيحِ» حَدِيثًا إِلَّا اغْتَسَلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ/ وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ. [٢٤٢/أ]

وَقَالَ عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رشا[(٣)]: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: صَنَّفْتُ كِتَابَ «الصَّحِيحِ» في سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخَرَّجْتُهُ مِنْ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً فيما بَيْنِي وَبَيْنَ اللهِ.

وَعَنْهُ؛ قَالَ: خَرَّجْتُهُ مِنْ زُهَاءِ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: رَأَيْتُ في المَنَامِ النَّبِيَّ ﷺ كَأَنَّنِي وَاقِفٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبِيَدِي مِرْوَحَةٌ أَذُبُّ عَنْهُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ بَعْضَ المُعَبِّرِينَ، فَقَالَ لِي: أَنْتَ

---

(١) هكذا في الأصل: (يورده)، وفي «تغليق التعليق»: «يوردها»، والمقصودُ في الكلام الطُّرُق.

(٢) تحرَّفت في الأصل إلى: (لا)، والتصويب من «تغليق التعليق».

(٣) كذا ضُبط في الأصل، والذي في مصادر الرواية: (بن رسائن)، والذي في «طبقات الحنابلة» لابن الفرَّاء ٢/٢٥٥: (بن رَسَّاس)، ولم نجِد مَن ضَبَطَه، لكنَّ كلامَ الإمام الذهبيِّ في «تذهيب تهذيب الكمال»: ٣٣/٨ يُفيدُ أنَّ (رسائن) هو الضبط الصحيح، فالله أعلم.

تَذُبُّ عَنْهُ الكَذِبَ. فَهُوَ الَّذي حَمَلَنِي على إِخْرَاجِ «الصَّحِيحِ».

وَقِيلَ: إِنَّهُ صَنَّفَهُ بِمَكَّةَ؛ فَقَالَ أَبُو سَعْدٍ الإِدْرِيسِيُّ: أَخْبَرَنا[1] سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ [المهْرَوِيُّ][2] بِسَمَرْقَنْدَ: سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدِ بْنِ هَاشِمٍ يَقولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: صَنَّفْتُ كِتَابَ[3] «الجَامِعِ» في المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَما أَدْخَلْتُ فيه حَدِيثًا حَتَّى اسْتَخَرْتُ اللهَ تَعَالى وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَتَيَقَّنْتُ صِحَّتَهُ.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: الأَصَحُّ أَنَّهُ صَنَّفَهُ بِبُخَارَى.

قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ الرَّجُلُ أَنَّهُ أَقَامَ في تَصْنِيفِهِ سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، فَما المَانِعُ أَنْ يَكُونَ صَنَّفَه في البِلَادِ التِي يَرْحَلُ إِلَيْهَا؟!

وَقَالَ الفِرَبْرِيُّ: سَمِعْتُ وَرَّاقَ البُخَارِيِّ يَقولُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: صَنَّفْتُ «كِتَابَ الاعْتِصَامِ»[4] في لَيْلَةٍ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ وَرَّاقَ البُخَارِيِّ يَقولُ: رَأَيْتُهُ[5] في المَنَامِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي، كُلَّما رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَدَمَهُ وَضَعَ أَبُو عبد اللهِ قَدَمَهُ في ذَلِكَ المَوْضِعِ.

أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبَا/ الفَتْحِ الشَّيْبَانِيَّ[6] أَخْبَرَهُمْ: [٢٤٢/ب] أَخْبَرَنا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ: أَخْبَرَنا أَبُو سَعْدٍ المَالِيْنِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ الفِرَبْرِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ نَجْمَ بْنَ فُضَيْلٍ -وَكَان

---

(١) في الأصل: (عن)، وهو منافرٌ للسِّياق، والتصويب من «تغليق التعليق»: ٤٢١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٣.

(٢) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من «تغليق التعليق»، والذي في «هُدى الساري»: (الهروي)، ولم يتحرَّر لي الصوابُ، فالله أعلم.

(٣) في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»: (كتابي).

(٤) هو كتابٌ مُفْرَدٌ مستَقِلٌّ عن الكتاب المُدْرَج طَيَّ «الجامع الصحيح»، أشارَ إليه الإمامُ البخاريُّ، وأحالَ عليه في «صحيحه» (بعد الحديث: ٧٢٧١)؛ فقال: (يُنْظَرُ في أصل كِتاب الاعتصام) اهـ.

(٥) كذا في الأصل -وهو موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٢١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٣- أنَّ رائيَ المنامِ هو الورَّاقُ نفسُه، والذي في السِّيَر أنَّ الورَّاقَ روى الرؤيا عن النَّجْم بن الفُضَيل شيخِ الفَرَبْريِّ في الحكاية التالية، والذي في باقي مصادر الرواية أنَّ الفَرَبْريَّ يرويها عن محمَّدٍ البخاريِّ، فعسى أنْ يكون هو الورَّاق، والله أعلم.

(٦) في الأصل: (الشيبي)، وهو خطأ، وقد تقدَّم ذكرُه في الكتاب على الصواب مِرارًا.

مِنْ أَهْلِ الفَهْمِ[1]- يَقولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في المَنَامِ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ وَالبُخَارِيُّ يَمْشِي خَلْفَهُ، فَكانَ النَّبِيُّ ﷺ إذا خَطا خُطْوَةً يَخْطُو مُحَمَّدٌ وَيَضَعُ قَدَمَهُ على خُطْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَبِهِ إلى الخَطِيبِ؛ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ الجُرْجَانِيُّ مِنْ أَصْبَهَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبا مُحَمَّدٍ ابْنَ مَكِّيٍّ[2] يَقولُ: سَمِعْتُ الفَرَبْرِيَّ يَقولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في النَّوْمِ، فَقَالَ لِي: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: أُرِيدُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ. فَقَالَ: أَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ.

قَرَأْتُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ ابْنِ عَبدِ الهَادِي بِسَفْحِ قَاسِيُونَ: أَخْبَرَكُمْ أَحْمَدُ بنُ أبي طَالِبٍ، عن عَبدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ابنِ اللَّتِّيِّ[3]: أَنَّ أَبا الوَقْتِ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنا شَيْخُ الإِسْلَام أَبُو إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيُّ في كِتَابِ «ذَمِّ الكَلَامِ» لَهُ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الهَرَوِيُّ: سَمِعْتُ خَالدَ بْنَ عَبدِ اللهِ المَرْوَزِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبا سَهْلٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ المَرْوَزِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبا زَيْدٍ المَرْوَزِيَّ الفَقِيهَ يَقولُ: كُنْتُ نَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالمَقَامِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في المَنَامِ، فَقَالَ لِي: يا أَبا زَيْدٍ! إلى مَتَى تَدْرُسُ كِتَابَ الشَّافِعِيِّ وَلا تَدْرُسُ كِتَابِي؟! فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، وَما كِتَابُكَ؟ قَالَ: جَامِعُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

قُلْتُ: حَكَاها الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ في تَصَانِيفِهِ، وَرَأَيْتُها بِخَطِّهِ، لَكِنَّهُ قَالَ: (إلى مَتَى تَدْرُسُ الفِقْهَ؟) هَكَذا حَكَاهَا؛ وَكَأَنَّهُ تَأَدَّبَ مَعَ الشَّافِعِيِّ،/ [٢٤٣/أ] فَقَد رَأَيْتُها في عِدَّةِ أَمَاكِنَ كَما ذَكَرْنا أَوَّلًا، [وَإِسْنادُ هذهِ][4] الحِكَايَةِ صَحِيحٌ، وَأَبُو زَيْدٍ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ؛ له وَجْهٌ في

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (اليمن)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٢٢/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٣، والذي في «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» ص ٥١: (وكان من أهل المعرفة والفضل)، وهو بمعنًى.

(٢) كذا هو في «تغليق التعليق»: ٤٢٢/٥ أيضًا، وهو خطأٌ؛ والذي في مصادر الرواية: (أنه سمعَ أبا أحمَدَ محمَّدَ بنَ محمَّدِ بنِ مَكِّيٍّ)، والذي في «هُدى الساري»: ص ٦٨٣: (محمَّدَ بن مَكِّيٍّ)، بحذف لفظة: (أبا)، وهو الصواب، تنظر ترجمته في لسان الميزان: ٣٦٣/٥ (ط. الهند) = ٤٧٨/٧ (ط. أبي غدَّة).

(٣) تصحَّف في الأصل إلى: (البكري)، والذي في «تغليق التعليق»: ٤٢٢/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٣: (عبد الله ابن عُمَر بن عَليٍّ)، وهو نفسُه، والمثبَت أقرَبُ إلى الرسم المتوقَّع في أصل أصلِنا المعتمَد وهو موافقٌ لِسياق إسنادِ المؤلِّف إلى كتاب «ذمِّ الكلام» المذكور في «المعجم المفهرس»: ص ٥٦ = (٧٧).

(٤) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من «تغليق التعليق»: ٤٢٢/٥.

المَذْهَبِ[1]، وَقَدْ سَمِعَ «الصَّحِيحَ» مِن الفِرَبْرِيِّ، وَهُوَ أَجَلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِهِ بَقِيَّةُ المَغَارِبَةِ: عن الأَصِيلِيِّ، عَنْهُ.

وَقَالَ أَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ: ما في هَذِهِ الكُتُبِ كُلِّها أَجْوَدُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ.

وَقَالَ العُقَيْلِيُّ: لَمَّا أَلَّفَ البُخَارِيُّ كِتَابَهُ «الصَّحِيحَ» عَرَضَهُ عَلَى عَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِهِمْ، فَاسْتَحْسَنُوهُ وَشَهِدُوا له بِالصِّحَّةِ، إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ. قَالَ العُقَيْلِيُّ: وَالقَوْلُ فيها قَوْلُ البُخَارِيِّ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ.

---

(١) هو: محمَّد بن أحمَدَ بنِ عَبدِ الله بن محمَّد الفاشانيُّ أبو زَيدٍ المَرْوَزيُّ، توفي سنةَ إحدى وسبعين وثلاث مئة، تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ١٦ / ٣١٣، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٣ / ٧١، وصاحبُ الوجه في المذهَب: الذي يجتَهد في المسائل بانيًا على أصل إمامِه ومستَنبِطًا من قواعِده، وقد يَستَقِلُّ بنَفْسِه في بعض المسائل، ينظَر «المجموع» للنَّوويِّ: ١ / ٦٥.

[٩]. فَصْلٌ: في شَرْطِهِ فيه

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: اعْلَمْ أَنَّ البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَأَبا دَاوُدَ وَغَيْرَهُمْ لَمْ يُنْقَلْ عَن وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: شَرَطْتُ أَنْ أُخَرِّجَ في كِتَابِي ما يَكُونُ على الشَّرْطِ الفُلَانِيِّ. وَإِنَّما يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ سَبْرِ كُتُبِهِمْ، فَيُعْلَمُ بِذَلِكَ شَرْطُ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ. وَاعْلَمْ أَنَّ شَرْطَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَنْ يُخَرِّجا الحَدِيثَ المُتَّفَقَ على ثِقَةِ نَقَلَتِهِ إلى الصَّحَابِيِّ المَشْهُورِ، مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ، وَيَكُونُ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا غَيْرَ مَقْطُوعٍ، فَإِنْ كان لِلصَّحَابِيِّ رَاوِيَانِ فَصَاعِدًا فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ وَصَحَّ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ أَخْرَجَاهُ.

قُلْتُ: وَأَمَّا [مَا][1] حَكَاهُ الحَاكِمُ أَبُو عبدِ اللهِ في «المَدْخَلِ» مِنْ بَيَانِ شَرْطِ البُخَارِيِّ في «صَحِيحِهِ»؛ فَقَد قَرَأْتُ على عبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الغَزِّيِّ: أَخْبَرَكُمْ يُونُسُ بنُ أبي إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[2] إِذْنًا، عن المُبَارَكِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عبدِ العَزِيزِ الأَنْصَارِيِّ؛ قَالَ: قَالَ أَبُو الفَضْلِ/ ابْنُ طَاهِرٍ الحَافِظُ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الشِّيرَازِيُّ؛ قَالَ: قَالَ الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ: [٢٤٣/ب]

القِسْمُ الأَوَّلُ مِنَ الصَّحِيحِ: اخْتِيَارُ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُوَ الدَّرَجَةُ الأُولَى مِنَ الصَّحِيحِ، وَمَثَلُهُ: الحَدِيثُ الَّذي يَرْوِيهِ الصَّحَابِيُّ المَشْهُورُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ التَّابِعِيُّ المَشْهُورُ بِالرِّوَايَةِ عن الصَّحَابِيِّ، وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ الحَافِظُ المُتْقِنُ المَشْهُورُ، وَلَهُ رُوَاةٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ، ثُمَّ يَكُونُ شَيْخُ البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ حَافِظًا مُتْقِنًا مَشْهُورًا.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: وَهَذا الشَّرْطُ حَسَنٌ لَوْ كان مَوْجُودًا في كِتَابَيْهِمَا، إِلَّا أَنَّ قَاعِدَتَهُ مُنْتَقَضَةٌ بِأَنَّ البُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ المُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ سَعِيدٍ، وَحَدِيثَ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ فَبَانَ أَنَّ القَاعِدَةَ انْتَقَضَتْ على الحَاكِمِ.

---

(١) ما بين المعقَّفتَين سقَط من الأصل، واستدركناه من «تغليق التعليق»: ٤٢٣/٥، وبه تستقيم العبارةُ.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (الحسن)، والتصويب من «المعجم المفهرس» للمؤلف: ص ١٥٤ = (٥٥٤).

قُلْتُ: وَأَعْجَبُ مِنْ هَذا أَنَّ الحَاكِمَ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ قَاعِدَتُهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ فِي تَخْرِيجِ «المُسْتَدْرَكِ»، فَأَخْرَجَ أَحَادِيثَ مَنْ لَيس له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ أَخْرَجا حَدِيثَ فُلَانٍ وليس له رَاوٍ إِلَّا فُلَانٌ، فَهَلَّا اسْتَحْضَرَ هَذِهِ القَاعِدَةَ هُنَاكَ؟!

قُلْتُ: وَمِمَّنْ أَخْرَجَ له البُخَارِيُّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَليس له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ:

- مِرْدَاسٌ الأَسْلَمِيُّ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسِ بنِ أبي حَازِمٍ على الأَصَحِّ.
- وَزَاهِرُ بْنُ الأَسْوَدِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ مَجْزَأَةُ ابْنُهُ.
- وَحَزْنٌ وَالِدُ المُسَيَّبِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ ابْنُهُ المُسَيَّبُ.
- وَعبدُ اللهِ بْنُ هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، تَفَرَّدَ عَنْهُ حَفيدُهُ/ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدٍ. [٢٤٤/أ]
- وَعبدُ اللهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، تَفَرَّدَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ.
- وسُنَيْنٌ أَبُو جَمِيلَةَ[1]، تَفَرَّدَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا.
- وَأَبُو سَعِيدٍ ابنُ المُعَلَّى، تَفَرَّدَ عَنْهُ حَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ.
- وَسُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ.
- وَخَوْلَةُ بِنْتُ ثَامِرٍ[2]، تَفَرَّدَ عَنْها النُّعْمَانُ بْنُ أَبي عَيَّاشٍ.

فَهَذا جَمِيعُ ما في «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» في هَذا الفَنِّ، اسْتَوْعَبَتْهُ هَذِهِ الفَائِدَةُ.

أَخْبَرَنا أَبُو الحَسَنِ بنُ أبي المَجْدِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الحَافِظَ العَلَّامَةَ تَقِيَّ الدِّينِ عُثْمَانَ ابْنَ الصَّلَاحِ أَخْبَرَهُ فِي كِتَابِ «عُلُومِ الحَدِيثِ» لَهُ؛ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ أَبُو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الجُعْفِيُّ، وَتَلَاهُ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ، ومُسْلِمٌ مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عن البُخَارِيِّ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ شُيُوخِهِ، وَكِتَابَاهُما أَصَحُّ الكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ العَزِيزِ، وَأَمَّا ما رُوِّينَاهُ عن الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمه الله؛ أَنَّهُ قَالَ: (ما أَعْلَمُ في الأَرْضِ كِتَابًا في العِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَذا اللَّفْظِ، فَإِنَّما قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (حميد)، وتنظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ١٦٥/١٢، وحديثه في صحيح البخاري: (٤٣٠١).

(٢) تصحَّف في الأصل إلى: (ثابت)، والتصويب من المراجع، وهي نفسها: خولة بنت قَيسٍ الأنصارية.

كِتَابَي البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ البُخَارِيِّ أَصَحُّ الكِتَابَيْنِ صَحِيحًا وَأَكْثَرُهُما فَوَائِدَ، وَأَمَّا ما رُوِّيْنَاهُ عن أبي عَلِيٍّ الحَافِظِ النَّيْسَابُورِيِّ أُسْتَاذِ الحَاكِمِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: (ما تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ)، فَهَذا وَقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ مِنْ شُيُوخِ المَغْرِبِ كِتَابَ مُسْلِمٍ على كِتَابِ البُخَارِيِّ، إِنْ كان المُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّه لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ -فَإِنَّهُ [٢٤٤/ب] ليس فيه بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا/ الحَدِيثُ مَسْرُودًا غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ ما في كِتَابِ البُخَارِيِّ في تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الأَشْيَاءِ التي لَمْ يُسْنِدْها على الوَصْفِ المَشْرُوطِ في الصَّحِيحِ- فَهَذا لا بَأْسَ بِهِ، وَليس يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ -فيما يَرْجِعُ إلى نَفْسِ الصَّحِيحِ- على كِتَابِ البُخَارِيِّ. [قَالَ][1]: وَإِنْ كانَ المُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحًا، فَهَذا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يقولُهُ.

وَقَالَ العَلَّامَةُ أَبُو زَكَرِيَّا النَّوَوِيُّ رحمه الله في كِتَابِ «تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» -وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ-: وَاتَّفَقَ الجُمْهُورُ على أَنَّ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» أَصَحُّهُما صَحِيحًا وَأَكْثَرُهُما فَوَائِدَ، وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ وَبَعْضُ عُلَمَاءِ المَغْرِبِ: (صَحِيحُ مُسْلِمٍ أَصَحُّ)، وَأَنْكَرَ العُلَمَاءُ عَلَيهِ ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ تَرْجِيحُ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»، وَقَدْ قَرَّرَ الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ تَرْجِيحَ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ».

قُلْتُ: لَمْ يُصَرِّحْ أَبُو عَلِيٍّ وَلا غَيْرُهُ أَنَّ «كِتَابَ مُسْلِمٍ» أَصَحُّ مِنْ «كِتَابِ البُخَارِيِّ»، بَلِ المَنْقُولُ عن أبي عَلِيٍّ هَذا الَّذي قَدَّمْنَاهُ بِلَفْظِهِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْهُ ذَلِكَ، غَايَتُهُ أَنْ تَلْزَمَ مِنْهُ المُسَاوَاةُ، وَلَعَلَّ مُرَادَ أبي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ هُوَ الَّذي تَخَيَّلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، مَعَ أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِقَوْلِ رَفِيقِهِ الحَافِظِ أبي أَحْمَدَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الكَرَابِيسِيِّ الحَاكِمِ أُسْتَاذِ الحَاكِمِ أبي عبد اللهِ أَيْضًا، قَالَ -فيما أَخْبَرَنِي عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيدِ اللهِ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن أَحْمَدَ بْنِ بَيَانٍ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُمْ في كِتَابِهِ: أَخْبَرَنا أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ: أَخْبَرَنا القَاضِي أَبُو الفَتْحِ إِسْمَاعِيلُ [٢٤٥/أ] ابْنُ عَبدِ الجَبَّارِ لَفْظًا: سَمِعْتُ الحَافِظَ أَبا يَعلى الخَلِيلِيَّ/ يَقولُ: سَمِعْتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَالَةَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبا أَحْمَدَ الكَرَابِيسِيَّ الحَافِظَ يَقولُ-: رَحِمَ اللهُ الإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّهُ الَّذي أَلَّفَ الأُصُولَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ فَإِنَّما أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِهِ،

---

(١) بياضٌ في الأصل بقَدر كلمة، والمثبَت هو اللائق بالسِّياق، والله أعلم.

كَمُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ، فَرَّقَ أَكْثَرَ كِتَابِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَجَلَّدَ فيه حَقَّ الجَلَادَةِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَيْهِ -يَعْنِي: وَلا ذَكَرَهُ فيه وَلا أَخْرَجَ عَنْهُ فيه حَرْفًا- قَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: وَمِنْهُم[1] مَنْ أَخَذَ كِتَابَهُ فَنَقَلَهُ بِعَيْنِهِ إِلى نَفْسِهِ، كَأَبي زُرْعَةَ وَأَبي حَاتِمٍ -يَعْنِي كِتَابَ «الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لابْنِ أبي حَاتِمٍ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ كِتَابُ «التَّارِيخِ» لِلْبُخَارِيِّ[2]- قَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: فَإِنْ عَانَدَ الحَقَّ مُعَانِدٌ فيما ذَكَرْتُ، فَليس يَخْفَى صُورَةُ ذَلِكَ على ذَوِي الأَلْبَابِ.

قُلْتُ: وَمِمَّا يُرَجَّحُ بِهِ «كِتَابُ البُخَارِيِّ» اشْتِرَاطُهُ اللُّقِيَّ فِي الإِسْنَادِ المُعَنْعَنِ، وَهُوَ رَأْيُ شَيْخِهِ عَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ، وَعليه اسْتَقَرَّ عَمَلُ المُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَمُسْلِمٌ قَدْ ذَكَرَ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِإِمْكَانِ اللُّقِيِّ بِالمُعَاصَرَةِ، وَنَقَلَ فيه الإِجْمَاعَ، وَهُوَ مُنْتَقَضٌ عليه بِزَعْمِهِ أَنَّ الَّذِي شَرَطَ اللُّقِيَّ اخْتَرَعَ شَيْئًا لَمْ يُوَافِقْهُ عليه أَحَدٌ، وَليس كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ المُتَعَيَّنُ، وَمِنْهُ يَظْهَرُ أَنَّ شَرْطَ أبي عبدِ اللهِ أَضْيَقُ مِنْ شَرْطِ أَبِي الحُسَيْنِ، فَلِذا كَانَ كِتَابُهُ أَقْوَى تَحَرِّيًا وَأَشَدَّ اتِّصَالًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ الحَافِظُ النَّاقِدُ -الَّذِي لَمْ تُخْرِجْ بَغْدَادُ مِثْلَهُ- أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الشَّيْخَيْنِ: لَوْلا البُخَارِيُّ لَمَا/ رَاحَ مُسْلِمٌ وَلا جَاءَ. [٢٤٥/ب]

قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ ما أَخْبَرَنا عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ[3] ابْنِ أبي طَالِبٍ، عن أبي الفَضْلِ الهَمْدَانِيِّ: أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الحَافِظَ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا أَبُو الفَتْحِ المَاكِّيُّ: أَخْبَرَنا الخَلِيلِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ[4] فِي كِتَابِهِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنا أَبُو حَامِدٍ الأَعْمَشِيُّ الحَافِظُ؛ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ بِنَيْسَابُورَ، فَجَاءَ مُسْلِمُ بْنُ

---

(١) في الأصل: (ومنه) بالإفراد، والتصحيح من مصدر النقل موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٢٥/٥.

(٢) انظر «موضح أوهام الجمع والتفريق»: ٨/١، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٧٣/١٦، و«تذكرة الحفاظ»: ٩٧٨/٣.

(٣) في الأصل: (عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ)، والتصويب موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٢٨/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٨٢، وقد تقدَّم قريبًا سِياقُ هذا الإسناد إلى كتاب «الإرشاد» للخليليِّ عند المؤلف، وينظر «المعجم المفهرس»: ص١٧٦=(٦٩٣).

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (البخاري)، وهو تردُّد نظرٍ من الناسخ، والتصويب من «الإرشاد» موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»، تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ٥٣٩/١٦.

الحَجَّاجِ، فَسَأَلَ عن حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ[1] بْنِ عُمَرَ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ؛ قَالَ: (بَعَثَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ في سَرِيَّةٍ، وَبَعَثَ أَبُو عُبَيْدَةَ...) -الحَدِيثَ بِطُولِهِ- فَقَالَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنا أَخِي أَبُو بَكْرٍ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ[2] أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ. وَذَكَرَ الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ[3]. قَالَ: فَقَرَأَ عليه إِنْسَانٌ حَدِيثَ الحَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، [عَنِ][4] ابْنِ جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صَالِحٍ [عَن أبيهِ][5] عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ وَاللَّغْوِ إذا قَامَ العبدُ أَنْ يقولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»، فَقَالَ مُسْلِمٌ: في الدُّنْيا أَحْسَنُ مِنْ هَذا الحَدِيثِ: ابْنُ جُرَيْجٍ، عَن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلٍ[6]! تَعْرِفُ بِهَذا الإِسْنَادِ في الدُّنْيا حَدِيثًا؟! فَقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ. قَالَ مُسْلِمٌ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَارْتَعَدَ- أَخْبِرْنِي بِهِ! قَالَ: اسْتُرْ ما سَتَرَ اللهُ، هَذا حَدِيثٌ جَلِيلٌ رَوَاهُ النَّاسُ عن ابْنِ جُرَيْجٍ. فَأَلَحَّ عَلَيْهِ، وَقَبَّلَ رَأْسَهُ، وَكَادَ أَنْ يَبْكِي؛ فَقَالَ: اكْتُبْ إِنْ كان لا بُدَّ: حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ/ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ[7]، عن عَوْنِ[8] بْنِ عبدِ اللهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ...». فَقَالَ له مُسْلِمٌ: لا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَيسَ في الدُّنْيا مِثْلُكَ. [٢٤٦/أ]

[قُلتُ][9]: هَذا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ في «كِتَابِ نَيْسَابُورَ» عن المَخْلَدِيِّ هَذا، وَقَدْ وَقَعَ لَنا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بِسِياقٍ آخَرَ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَهُ لِزِيَادَةِ الفَائِدَةِ:

---

(١) تصحَّفت في الأصل -في الموضِعَين- إلى: (عَبد الله) مكبَّرًا.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (بن).

(٣) أخرجه أبو الشَّيخ في العَظَمة: ١٣٩٦/٤ = (٩١٣)؛ من طريق الإمام البخاريِّ بهذا الإسناد.

(٤) سقط ما بين المعقَّفتين من الأصل، واستدركناه من مصادر الرواية السالفة الذِكْر.

(٥) ما بين المعقَّفتين سقط من الأصل، واستدركناه من مصادر الرواية موافقًا لما في «تغليق التعليق» و«مقدمة الفتح».

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (وسهل).

(٧) كذا في الأصل، وانظر: «تحفة الأخباري»: ص٢٧.

(٨) تصحَّفت في الأصل إلى: (نون)، تنظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٤٥٣/٢٢.

(٩) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من «تغليق التعليق».

قَرَأْتُ على أبي مُحَمَّدٍ ابْنِ قُدَامَةَ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أبي الهَيْجَاءِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبا عَلِيٍّ البَكْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا القَاسِمُ بْنُ عبد اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَخْبَرَنا وَجِيهُ[1] بْنُ طَاهِرٍ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلَفٍ.

(ح): وَأُنْبِئْتُ عن أبي نَصْرٍ ابْنِ الشِّيرَازِيِّ، عن جَدِّهِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبا القَاسِمِ ابْنَ عَسَاكِرَ أَخْبَرَهُ[2]: أَخْبَرَنا أَبُو المَعَالي المَقْدِسِيُّ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ؛ قَالَا: حَدَّثَنا الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ الحَافِظُ[3]: سَمِعْتُ أَبا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الوَرَّاقَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ وَجَاءَ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، فَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ: دَعْنِي حَتَّى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ، يا أُسْتَاذَ الأُسْتَاذِيْنَ، وَسَيِّدَ المُحَدِّثِينَ، وَيا طَبِيبَ الحَدِيثِ في عِلَلِهِ، حَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الحَرَّانِيُّ: أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلٍ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَحَدَّثَنا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ[4] وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صَالحٍ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ في كَفَّارَةِ المَجْلِسِ: «أَنْ يقولَ/ إذا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وَبِحَمْدِكَ...». [٢٤٦/ب]

فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذا حَدِيثٌ مَلِيحٌ، وَلا أَعْلَمُ بِهَذا الإِسْنَادِ في الدُّنْيا حَدِيثًا غَيْرَ هَذا، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ؛ حَدَّثَنا بِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا وُهَيبٌ: حَدَّثَنا سُهَيْلٌ، عن عَوْنِ ابْنِ عبد اللهِ، قَوْلَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذا أَوْلَى؛ لا نَذْكُرُ لِمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُسْنَدًا عن سُهَيْلٍ[5].

---

(١) تحرفت في الأصل إلى: (أبو حيه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٢٩/٥، وينظر لترجمة وَجِيهٍ «سير أعلام النبلاء»: ١٠٩/٢٠.

(٢) في «تاريخ دمشق»: ٦٨/٥٢ - ٦٩.

(٣) في «معرفة علوم الحديث»: ص ١١٣ - ١١٤، ومن طريقه رواها الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد»: ١٠٢/١٣.

(٤) في «مسنده»: (١٠٤١٥/ط الرسالة)، وأخرجه والتِّرْمِذيُّ: (٣٤٣٣)، والنَّسائيُّ في «سننه الكبرى» (١٠٢٣٠) وغيرهم، وانظر «مسند أحمد»: (٨٨١٨/ط الرسالة)، والطبَرانيُّ في «الدعاء»: (١٩١٣)، أبا داود: (٤٨٥٨).

(٥) ينظر «التاريخ الكبير» للإمام البخاريِّ: ١٠٥/٤، و«تاريخه الصغير»: ٤٠/٢، وابن حِبَّانَ في «صحيحه»: =

قُلْتُ: الحِكَايَةُ الأُولَى أَصَحُّ إِسْنَادًا؛ وَفِي هَذِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدُونَ -وَهُوَ القَصَّارُ[1]- مُتَكَلَّمٌ فيهِ[2].

وَقَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الحَافِظَ يَقولُ: لَمَّا اسْتَوْطَنَ البُخَارِيُّ نَيْسَابُورَ أَكْثَرَ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ الاخْتِلَافَ[3] إِلَيْهِ، فَلَمَّا وَقَعَ بَيْنَ الذُّهْلِيِّ وَالبُخَارِيِّ ما وَقَعَ في مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَمَنَعَ النَّاسَ؛ انقَطَعَ عَنْهُ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ؛ فَقَالَ الذُّهْلِيُّ: أَلا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلا يَحِلُّ له أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَنَا. فَأَخَذَ مُسْلِمٌ رِدَاءَهُ فَوْقَ عِمَامَتِهِ وَقَامَ على رُؤُوسِ النَّاسِ، وَبَعَثَ إِلى الذُّهْلِيِّ ما كَتَبَ عَنْهُ على ظَهْرِ حَمَّالٍ[4].

قُلْتُ: وَإِنَّما ذَكَرْتُ هَذِهِ الحِكَايَةَ هُنا اسْتِطْرَادًا، وَسَيَأْتِي بَاقِي قِصَّةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ مَعَ البُخَارِيِّ في فَصْلٍ مُفْرَدٍ.

وَقَالَ القَاضِي العَلَّامَةُ نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ المُنَيِّرِ الإِسْكَنْدَرِيُّ في كِتَابِ «المُتَوَارِي[5] عَلَى أَبْوَابِ البُخَارِيِّ»: سَمِعْتُ جَدِّي[6] يَقولُ: كِتَابَانِ فِقْهُهُما في تَرَاجِمِهِمَا: كِتَابُ البُخَارِيِّ في

= ٢/٣٥٤ = (٥٩٤)، وكذلك أعلَّه الإمام أبو حاتم الرازيُّ برواية وُهَيبِ بن خالدٍ [كما نقل عنه ابنه في «علل الحديث»: ٢/١٩٥ -١٩٣] وكذلك العُقَيليُّ في «ضعفائه»: ٢/١٥٥، وكذلك أعلَّه الإمام أحمد والدارقطني وغيرهم، ينظر «تفسير ابن كثير»: ٤/٢٤٦ = تفسير ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨].

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (القصد)، والمقصود أنَّ حَمْدُونَ هو الملقَّبُ بالقَصَّار.

(٢) أحمدُ بن حَمدونَ القَصَّار هذا الذي أعلَّ به هذه الروايةَ هو نفسُه أبو حامدٍ الأَعْمَشِيُّ راوي الحكاية السابقة، وقد تنبَّه المؤلفُ رحمه الله إلى هذا الوهم؛ فأعرَضَ عن هذا التعليق عندما نقلَ الحكايةَ في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»، بل أشارَ في «مقدمة الفتح» إلى الصواب عندما ورَد ذِكرُ أحمد بن حَمدونَ القَصَّارِ فقال: (وهو أبو حامدٍ الأَعْمَشيُّ)، فتَبَيَّن أنَّ ما ها هنا غيرُ مُحَرَّرٍ.

أمَّا الكلامُ في الأَعْمَشيِّ فينظر «تذكرة الحُفَّاظ»: ٣/٨٠٦، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٥٥٣، و«لسان الميزان»: ١/١٦٤ (ط. الهند) = ١/٤٤٨ (ط. أبي غُدَّة).

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (الإحسان)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٥/٤٣٠.

(٤) ينظر «تاريخ بغداد»: ١٣/١٠٣، و«تاريخ دمشق»: ٥٨/٩٤، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٥٩-٤٦٠ و٥٧٢، و«تاريخ الإسلام»: ١٩/٢٧٠ و٢٠/١٨٨.

(٥) تصحَّف في الأصل إلى: (السراري).

(٦) هو جَدُّه لأُمِّه: الصاحبُ نَجيبُ الدِّين أحمدُ بن فارسٍ، كما في ترجمة ابن المُنَيِّر في «تاريخ الإسلام»: ٥١/١٣٧.

الحَدِيثِ، وَكِتَابُ سِيبَوَيْهِ فِي النَّحْوِ.

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ: فَلَمَّا قُدِّرَ لِي أَنْ أَتَصَفَّحَ «كِتَابَ البُخَارِيِّ» لَاحَ لِي عَلَى قُرْبٍ/ فَقَرَاتُهُ، [٢٤٧/أ] فَأَلْفِيتُ[١] أَنْوَاعًا:

مِنْها ما يَتَنَاوَلُهُ الحَدِيثُ بِنَصِّهِ أَوْ ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الجَلِيَّةُ.

وَمِنْها ما يَتَنَاوَلُهُ؛ أَيْ: يَصْدُقُ عليه إِطْلَاقُهُ، وَالأَصْلُ نَفيُ القُيُودِ.

وَمِنْها ما يَكُونُ الحُكْمُ فيه بِطَرِيقِ الأَوْلَى بِالنِّسبةِ [إلى] المَنْصُوصَةِ.

وَمِنْها ما يَكُونُ حُكْمُ أَكْثَرِ حَدِيثِهِ مَقِيسًا على حُكْمِ الحَدِيثِ قِيَاسًا مُسَاوِيًا.

وَقَدْ يَعِنُّ لَهُ نَصُّ التَّرجَمَةِ، فيعْدِلُ عَنْهُ؛ اكْتِفَاءً بِظُهُورِهِ، وَيَعْمَدُ إلى حَدِيثٍ آخَرَ تُتَلَقَّى مِنْهُ التَّرْجَمَةُ[٢] بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ لَطِيفٍ فيذْكُرُهُ.

وَمِنْها ما لا ذِكْرَ له في الحَدِيثِ الَّذي يُثْبِتُهُ، لَكِن قَدْ يَكُونُ الحَدِيثُ ذا طُرُقٍ، أَثْبَتَهُ مِنْ بَعْضِها لِمُوَافَقَتِهِ شَرْطَ الكِتَابِ، وَلَمْ يُثْبِتْهُ مِنَ الطَّرِيقِ المُوَافِقَةِ لِلتَّرْجَمَةِ لِخَلَلِ شَرْطِهَا، فيأْتِي بِالزِّيَادَةِ التِي لَمْ تُوافِقْ شَرْطَهُ في التَّرْجَمَةِ، [وَقَدْ يُنَبِّهُ في بَعْضِ التَّراجِمِ][٣] على مَوَاضِعِ الخِلَافِ.

وَقَدْ يُتَرْجِمُ على صُورَةٍ وَيُورِدُ فيها الأَحَادِيثَ المُتَعَارِضَةَ، ثُمَّ قَدْ يُنَبِّهُ على الجَمْعِ إِنْ سَنَحَ لَهُ، وَقَدْ يَكْتَفِي بِصُورَةِ المَعَارَضَةِ تَنْبِيهًا على أَنَّ المَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةٌ[٤].

إلى غَيْرِ ذَلِكَ[٥].

---

(١) كذا العبارة في الأصل، والذي في «المتواري على أبواب البخاري»: (لَاحَ لي عَن قُربٍ وكَثَبٍ مَغْزَاهُ فيها، فأَلْفيتُها...).

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (التردد)، والتصويب من أصل النقل.

(٣) ما بين المعقَّفتين سَقط من الأصل، واستدركناه من أصل النقل؛ فلا تستقيم العبارةُ إلَّا به.

(٤) ينظر «المتواري على أبواب البخاري» (ط. المكتب الإسلامي): ص ٣٧ - ٣٨.

(٥) يعني مِن أوجه التصرُّفات في سِياق التراجم والأبواب التي ذكرَها ابنُ المُنَيِّر، وقد ذكَرَ العلَّامةُ محمَّد زكريًّا بن يحيى الكانْدَهْلَويُّ سَبعينَ أصلًا لتوجيه تصرُّفات الإمام البخاريِّ في تراجم أبوابه، فأجاد وأفاد فيما لخَّصه وبما زاد، فانظر -غيرَ مأمورٍ- الفائدةَ الثالثةَ في مقدمة كتابه الفَذِّ «الأبواب والتراجم لصحيح البخاريِّ»: ١/ ١٢ - ٥٧.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ الوَاحِدِ الدَّقَّاقُ: أَنْشَدَنا أَبُو عَامِرٍ الفَضْلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الجُرْجَانِيُّ لِنَفْسِهِ:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ لَوْ أَنْصَفُوهُ ... لَمَا خُطَّ إِلَّا بِمَاءِ الذَّهَبْ

بِهِ قَامَ مِيزَانُ دِينِ النَّبِيِّ ... وَدَانَتْ بِهِ العُجْمُ بَعْدَ العَرَبْ

حِجَابٌ مِنَ النَّارِ لا شَكَّ فيهِ ... يُمَيِّزُ بَيْنَ الرِّضَى وَالغَضَبْ

وَسِتْرٌ رَقِيقٌ إِلى المُصْطَفَى ... وَنُورٌ مُبِينٌ لِكَشْفِ الكُرَبْ/ [٢٤٧/ب]

فيا عَالِمًا أَجْمَعَ العَالِمُونَ ... على فَضْلِ رُتْبَتِهِ في الرُّتَبْ

سَبَقْتَ الأَئِمَّةَ فيما جَمَعْتَ ... فَفُزْتَ على رَغْمِهِمْ بِالقَصَبْ

وَأَبْرَزْتَ في حُسْنِ تَرْتِيبِهِ ... وَتَبْوِيبِهِ عَجَبًا لِلْعَجَبْ[1]

---

(١) الأبياتُ من البحر المُتقارب، والقصيدةُ منقولةٌ في «تاريخ دمشق»: ٧٤/٥٢، وفيها زيادةُ أبياتٍ أخرى، وتنظر ترجمة قائلها في «معجم الأدباء» (ط. دار الكتب العلمية): ٥٥٠/٤.

[١٠]. فَصْلٌ: في ذِكْرِ الرُّوَاةِ عَن البُخَارِيِّ

قَدْ أَسْلَفْنا أَنَّ النَّاسَ كَتَبُوا عَنْهُ على بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ وَهُوَ أَمْرَدُ، وَلَمْ يَزَالُوا يَكْتُبُونَ عَنْهُ وَيَسْتَفيدُونَ مِنْهُ إلى أَنْ مَاتَ، وَإِنَّما نَذْكُرُ هُنا رُوَاةَ كُتُبِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَشَاهِيرَ الحُفَّاظِ وَمَنْ وَقَعَتْ لَنا رِوَايَتُهُ عَنْهُ في المَسَانِيدِ وَالأَجْزَاءِ.

فَأَشْهَرُهُمْ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرِ بْنِ صَالحِ الفِرَبْرِيُّ، رَاوِي «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» عَنْهُ، وَكِتَابِ «خَلْقِ أَفْعَال العِبَادِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ طَرِيقِهِ وَقَعَتْ لَنا رِوَايَةُ «الجَامِعِ»، وَرِوَايَتُهُ أَتَمُّ الرِّوَايَاتِ وَأَكْمَلُهَا؛ لأَنَّ البُخَارِيَّ كان يُلْحِقُ في «جَامِعِهِ» ما يَقَعُ له مِنَ الأَحَادِيثِ عَلَى شَرْطِهِ، وَكَانَ سَمَاعُ الفِرَبْرِيِّ عَلَيه مَرَّتَيْنِ: الأُولَى بِفَرَبْرٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، وَالأُخْرَى بِبُخَارَى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ[١].

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ «الصَّحِيحَ»: حَمَّادُ بْنُ شَاكِرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، وَمَهِيبُ[٢] بْنُ سُلَيْمٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ البَزْدَوِيُّ[٣] النَّسَفِيُّ، قَالَ جَعْفَرٌ[٤] المُسْتَغْفِرِيُّ: هُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عن البُخَارِيِّ.

قُلْتُ: ليس ذَلِكَ على إِطْلَاقِهِ؛ فَإِنَّهُ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَبَقِيَ بَعْدَهُ المَحَامِلِيُّ[٥]

---

(١) سبق في هذه المدخل الكلام مطولًا حول هذه النقطة، والحاصل أنَّ الفربريَّ قد سَمِع «الصحيحَ» من الإمام البخاريِّ ثلاثَ مَرَّاتٍ:

الأولى: سنةَ ثَمانٍ وأربعين ومئتين، في بلدة فربر، وهو ابنُ سبعَ عَشْرةَ سنةً.

والثانية: سنةَ اثنتين وخمسين ومئتين، في مدينة بُخارى، وهو ابنُ إحدى وعشرينَ سنةً.

والثالثة: في مدَّة ثلاث سنواتٍ؛ من سنة ثلاثٍ وخمسين إلى سنةِ خمسٍ وخمسين ومئتين، في بلدة فربرَ أيضًا.

(٢) في الأصل: (محمَّد)، والتصويب من «تغليق التعليق»: ٥/٤٣٥، وينظر لترجمته «الإرشاد» للخليليِّ: ٣/٩٧٣.

(٣) في الأصل: (الداوودي)، والتصويب من كلام المؤلف الآتي موافقًا لما في «تغليق التعليق»، وقد سبق الكلام على البزدوي.

(٤) في الأصل: (حفص)، والتصويب من «تغليق التعليق»، وتنظر ترجمة المُسْتَغْفِرِيِّ في «تذكرة الحفاظ»: ٣/١١٠٢، و«سير أعلام النبلاء»: ١٧/٥٦٤.

(٥) انظر في الكلام على روايته هذا المدخل ص١١٩، و«الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ١٢/١٠٥، و«سير أعلام النبلاء»: ١٥/٢٥٨، وانظر «تغليق التعليق»: ٥/٤٣٥.

بِبَغْدَادَ وَغَيْرُهُ.

[٢٤٨/أ] وَأَمَّا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ/ الفَرَبْرِيِّ: سَمِعَ «الجَامِعَ» مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ تِسْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ، فَما بَقِيَ أَحَدٌ يَرْوِيهِ عَنْهُ غَيْرِي. فَكَأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِبَقَاءِ البَزْدَوِيِّ المَذْكُورِ[١].

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ البَزْدَوِيَّ خَاتِمَةُ مَنْ رَوَى عَنْهُ «الصَّحِيحَ»: الحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُولَا، وَتَبِعَهُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «التَّقْيِيدِ» وَغَيْرُهُ[٢].

وَمِنَ الرُّوَاةِ عن البُخَارِيِّ:

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الجَلِيلِ -بِالجِيمِ- البَزَّازُ[٣]، رَوَى عَنْهُ كِتَابَ «الأَدَبِ المُفْرَدِ»، سَمِعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ[٤].

- وَمَحْمُودُ بْنُ إِسْحَاقَ الخُزَاعِيُّ، رَوَى عَنْهُ «رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ» وَ«القِرَاءَة خَلْفَ الإِمَامِ»، سَمِعْنَاهُما مِنْ طَرِيقِهِ أَيْضًا[٥]، وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِبُخَارَى[٦].

- وَيُوسُفُ بْنُ رَيْحَانَ بْنِ عَبدِ الصَّمَدِ البُخَارِيُّ، رَاوِي «خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ» عَنْهُ[٧].

---

(١) أُرى -والله أعلم- أنَّ الفربريَّ قال ذلك على قَصد الرواية المتقَنَة والسَّماع الصحيح غير المتكلَّم فيه؛ لأنَّ البَزْدَويَّ -كما في مصادر ترجمته الآنفة الذِّكْر- قد تُكُلِّم في سَماعِه من الإمام البخاريِّ، وضُعِّف بسبب صِغَر سِنِّه حينَ سَمِعَه، ولم يكُن عندَه أصلٌ للصحيح أصلًا، وإنَّما قرأ الناسُ عليه من أصل حَمَّاد بن شاكرٍ، وأين يبلُغ هذا من الفربريِّ الذي كان عنده أصلُ الإمام البخاريِّ بخطِّه ولازَمَه دَهرًا؟! ينظر «التعديل والتجريح» للباجي: ٢٨٧/١.

(٢) ينظر «الإكمال»: ١٨٧/٧، و«التقييد»: ٢٥٨/٢ - ٢٥٩، و«توضيح المشتبه»: ٤٥١/١.

(٣) ينظر «تاريخ بغداد»: ٤٢٨/٤، و«الإكمال»: ١٧٩/٣، و«توضيح المشتبه»: ٤٤٥/٣، و«تبصير المنتبه»: ٥٣٦/٢.

(٤) ينظر «المعجم المفهرس»: ص ٨٤ = (٢٣٢)، و«المجمع المؤسس»: ٥٥٣/١ = (٤٦٨).

(٥) ينظر «تاريخ بغداد»: ٣٥٠/١، و«المعجم المفهرس»: ص ٦١ =(١٠٦و١٠٥)، و«المجمع المؤسس»: ١٩٠/٢و١٨٩ = (٧٦١ و٧٦٠).

(٦) ينظر «الإرشاد» للخليلي: ٩٦٨/٣.

(٧) الرواية المتداوَلة لهذا الكتاب -وهي التي طُبع عنها الكتاب- هي رواية محمَّد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، وأوَّلُ من ذكر روايةَ ابنِ رَيْحان ابنُ حجر في «تغليق التعليق»: (٤٣٦/٥)، و«هُدى الساري»: ص٤٩٢، ونقله عنه الدَّاودي في «طبقات المفسرين»: ١٠٧/٢، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (٧٢٢/١)، ولم أظفَر له بترجمةٍ، فالله أعلم.

- وَمُحَمَّدُ بْنُ دِلُّوْيَةَ[1]، رَاوِي كِتَابِ «بِرِّ الوَالِدَيْنِ» لَهُ، سَمِعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ عَالِيًا[2].

- وَأَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ[3]، رَاوِي «التَّارِيخِ الكَبِيْرِ» عَنْهُ، سَمِعْنا مِنْ طَرِيقِهِ قِطْعَةً مِنْهُ[4].

- وَعَبدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ السَّلَامِ الخَفَّافُ[5]، رَاوِي «التَّارِيخِ الأَوْسَطِ» عَنْهُ.

- وَعبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الأَشْقَرِ[6]، رَاوِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» عَنْهُ[7].

- وَآدَمُ بْنُ مُوسَى[8]، رَاوِي كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» عَنْهُ.

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ:

شَيْخُهُ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ[9]، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفٍ الحَافِظُ وَهُوَ أَسَنُّ مِنْهُ، ومُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ فِي غَيْرِ «صَحِيحِهِ»، وَأَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»، وَأَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ

---

(١) هو: أبو بكر محمَّد بن أحمدَ بن دِلُّوْيَةَ الدَّقَّاق النَّيسابُوريُّ، ثقةٌ فاضلٌ، توفي سنةَ تسعٍ وعشرين وثلاث مئة، ينظر لترجمته «الإرشاد» للخَليليِّ: ٣/٨٣٤، و«الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ٥/٣٧٠ = (الدقَّاق).

(٢) ينظر «المعجم المفهرس»: ص ٨٣ = (٢٣١)، و«المجمع المؤسس»: ٢/٣٩٢ = (١٠٤٠).

(٣) قَرَأَ على الإمام البخاريِّ من أول «التاريخ» إلى (باب فُضَيل)، وكان التَمَس من الإمام النزولَ عليه في داره بنَيْسابُورَ فأجابَه لذلك، توفي سنةَ اثنتَي عشرةَ وثلاث مئةٍ، ينظر لترجمته «الإرشاد» للخليليِّ: ٣/٨٥٨، و«الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ٥/٤٣١ = (الدلَّال).

(٤) ينظر «المعجم المفهرس»: ص ١٦٦ = (٦٣٠)، و«المجمع المؤسس»: ٢/٥٥ = (٥٥٢).

(٥) ينظر لترجمته: «تاريخ الإسلام»: ٢٢/١٧٥، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٨٨.

(٦) ينظر لترجمته «الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ١/٢٦٩ = (الأشْقر)، و«سير أعلام النبلاء»: ١٤/٣٠٣.

(٧) جَرَت عادةُ الناسِ -منذُ زَمنٍ- في جردهم لمصنَّفات الإمام البخاريِّ على التفريق بين تواريخه الثلاثة المذكورة أعلاه، والواقعُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يصنِّف إلَّا تاريخَين اثنين فقط، أحدُهما مرتَّبٌ على حروف الهجاء وهو المعروف بـ«التاريخ الكبير»، والثاني مرتَّبٌ على الطبقات والسِّنين وهو الذي وقع الاختلاف في تسميته فبعضهم يسمِّيه «التاريخ الأوسط» وبعضهم يسمِّيه «الصغير»، والصوابُ أنَّهما تاريخٌ واحدٌ، والذي أوجب الاختلافَ فيه اختلافُ رواياته عن الإمام البخاريِّ.

(٨) هو الخُوَارِيُّ؛ نسبةً إلى قريةٍ من قُرى الرَّيِّ، لم نجد له ترجمةً وافيةً، توفي في رجب سنةَ خمسٍ وثلاث مئةٍ، ينظر «تكملة الإكمال» لابن نُقْطَةَ: ٢/٢١٧، و«تاريخ الإسلام»: ٢٣/١٥٦، ورواية آدم هي المطبوعة المتداوَلَة بين أيدينا اليوم.

(٩) تصحَّفت في الأصل إلى: (السندي)، ينظر لترجمته «الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ١٢/٢٦٥، و«تهذيب الكمال»: ١٦/٥٩.

[٢٤٨/ب] النَّسَائِيُّ في «سُنَنِهِ»، وَفي تَصْحِيحِ سَمَاعِهِ مِنْهُ قِصَّةٌ أَذْكُرُها آخِرَ هَذا الفَصْلِ إِنْ شَاءَ اللهُ[١]،/ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الحَرْبِيُّ الفَقِيهُ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ أبي عَاصِمٍ النَّبِيل صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ الخَالِقِ البَزَّارُ صَاحِبُ «المُسْنَدِ» الشَّهِير، وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ[٢]، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ الفَقِيهُ الكَبِيرُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قُتَيْبَةَ البُخَارِيُّ قَرَابَتُهُ وَهُوَ أَسَنُّ مِنْهُ، وَأَبُو عَمْرٍو الخَفَّافُ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى النَّيْسَابُورِيَّانِ، وَالحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ غَانِمٍ المَعْرُوفُ بِالعِجْلِ، وَالحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّد بْن زِيَادٍ القَبَّانِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَسَدِيُّ المُلَقَّبُ جَزَرَة[٣] وَكان مُسْتَمْلِيهِ بِبَغْدَادَ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أبي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أبي الدُّنْيَا، وَإِمَامُ الأَئِمَّةِ أَبُو بَكْرِ بنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَمُطَيَّنٌ الحَضْرَمِيُّ، وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ، وَالحَافِظُ البُجَيْرِيُّ[٤]: عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ، وَأَبُو مَعْشَرٍ الفَضْلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ النَّسَفِيُّ الحَافِظُ، وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ ابْنُ الأَخْرَمِ، وَالحُسَيْنُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ المَحَامِلِيُّ وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِبَغْدَادَ، وَأُمَمٌ لا يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ، يَكْفِي مِنَ التَّنْبِيهِ على كَثْرَتِهِمْ حِكَايَةُ الفِرَبْرِيِّ المُتَقَدِّمَةُ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ أبي عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ عَنْهُ: فَحَكَى الحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ المِزِّيُّ: أَنَّ في رِوَايَةِ ابْنِ السُّنِّيِّ «السُّنَنَ» عن النَّسَائِيِّ في الصَّوْمِ حَديثًا قَالَ فِيهِ: (حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ[٥] حَمَّادٍ، عن مَعْمَرٍ وَالنُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: ما لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ لَعْنَةٍ/ تُذْكَرُ...) الحَدِيثَ[٦]. [٢٤٩/أ]

---

(١) قد جزَم بسماع الإمام النَّسائيِّ من الإمام البخاريِّ أيضًا: الحافظُ ضياءُ الدِّين المَقْدِسيُّ في «جزءِ تعقُّباته لأوهام ابن عساكر في المشايخ النُّبَّل»؛ حيث قال متعقِّبًا ذِكرَ التِّرمذيِّ فقط في الرواة عن الإمام البخاريِّ ص ٥٨: (وقد روى عنه النَّسائيُّ في كتاب الصِّيام؛ رأيتُه في غير نُسخةٍ من «السُّنَن»، وهو مَذكورٌ أيضًا في الأطراف...) اهـ، وسيأتي قريبًا النقلُ في المسألة عن الإمام النَّسائيِّ نفسه.

(٢) تركا الروايةَ عنه أخيرًا بسبب ما جرى بينَه وبين الذُّهْليِّ، ينظر «الجرح والتعديل»: ١٩١/٧.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (جرزره).

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (البحتري)، ينظر «الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ٩٦/٢.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (بن).

(٦) ينظر «المجتبى»: ١٢٥/٤= باب الفَضْل والجُود في شَهر رَمضانَ، وهو الباب الثاني في كتاب الصِّيام.

قَالَ المِزِّيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الكِنَانِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الأُسْيُوْطِيُّ، وَأَبُو الحَسَنِ ابْنُ حَيُّوِيَةَ، عن النَّسَائِيِّ: (عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ) فَقَطْ، لَمْ يُبَيِّنُوهُ[١].

قَالَ: وَفِي أَصْلِ الصُّورِيِّ بِخَطِّهِ: عن عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّحَّاسِ، عن حَمْزَةَ، عن النَّسَائِيِّ: (حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ الطَّبَرَانِيُّ).

قَالَ المِزِّيُّ: وَلَمْ نَجِدْ لِلنَّسَائِيِّ عَنْهُ رِوَايَةً سِوَى هَذا الحَدِيثِ، إِنْ كَانَ ابْنُ السُّنِّيِّ حَفِظَهُ، وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ الكَثِيرَ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةَ، وَهُوَ يُشَارِكُ البُخَارِيَّ في بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَرَوَى في كِتَابِ «الكُنَى» عن عَبدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ السَّلَامِ الخَفَّافِ عن البُخَارِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ[٢]. قَالَ: فَهَذِهِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ في أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ[٣] البُخَارِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. انْتَهَى كَلَامُ المِزِّيِّ[٤].

وَتَبِعَهُ على ذَلِكَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ الذَّهَبِيُّ، بَلْ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ[٥].

وَقَدْ تَمَّ عَلَيْهِما الوَهْمُ وَعلى مَنْ تَبِعَهُمَا؛ فَقَدْ قَالَ الحَافِظُ الكَبِيْرُ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَه في كِتَابِ «الإِيمَانِ» مِنْ تَأْلِيفِهِ - الَّذِي قَرَأْتُهُ جَمِيعَهُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ الهَادِي بِسَفْحِ قَاسِيُونَ؛ قُلْتُ لَهَا: أَخْبَرَكُمْ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ هِبَةِ اللهِ في كِتَابِهِ، عن مَحْمُودِ[٦] بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابنِ مَنْدَه: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ العَبَّاسِ الفَقِيهَ الرُّسْتُمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنا أَبُو عَمْرٍو عَبدُ الوَهَّابِ ابْنُ الحَافِظِ أبي عَبدِ اللهِ ابْنِ مَنْدَه[٧]؛ قَالَ: أَخْبَرَنا أَبِي؛

---

(١) ينظر «سنن النَّسائي الكبرى»: ٦٤/٢ = (٢٤٠٦).

(٢) قال المؤلف في ترجمة الإمام البخاريِّ من «تهذيب التهذيب»: ٤٧/٩: (وكَونُه رَوَى عن الخَفَّافِ عنه لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكونَ لَقِيَهُ، بل الظاهرُ أنَّه لم يُكْثِرْ عَنه فاحْتَاجَ أَنْ يَأْخُذَ عَن بَعضِ أَصحابِهِ، والله أعلم) اهـ.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (يكن)، والتصويب من «تهذيب الكمال»، و«تذهيب تهذيب الكمال» للذهبيِّ: ٣٤/٨.

(٤) ينظر «تهذيب الكمال»: ٤٣٦/٢٤ - ٤٣٧، و«تحفة الأشراف»: ٩٧/١٢ = (١٦٦٧٣).

(٥) ينظر «تذهيب تهذيب الكمال»: ٣٣/٨، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٩٧/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٤١/١٩، و«جزءٌ فيه ترجمة البخاريِّ»: ص ٣٧.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من «المعجم المفهرس»: ص٥٢ = (٥٥)، و«المَجْمَع المؤسس»: ٣٦٩/٢، وينظر لترجمته «تاريخ الإسلام»: ١٢٥/٤٦، و«سير أعلام النبلاء»: ٣٨٢/٢٢.

(٧) تحرَّفت في الأصل إلى: (ريذه).

قَالَ - : أَخْبَرَنا حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ: أَخْبَرَنا النَّسَائِيُّ أَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ يَقولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ (مُحَمَّدٌ) هُوَ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ؛/ وَلا أَعْرِفُ مُحَمَّدًا، وَهِمَ شُعْبَةُ في اسْمِهِ[1]. [٢٤٩/ب]

يُشِيرُ إِلى حَدِيثِ شُعْبَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ[2] بْنِ عَبدِ اللهِ بْنِ مَوْهِبٍ، عن مُوسَى بنِ طَلْحَةَ، عن أبي أَيُّوبَ، في حَدِيثِ: (أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ...) الحَدِيثَ، فَخَالَفَ شُعْبَةَ يَحْيَى القَطَّانُ[3] وَخَالِدٌ الطَّحَّانُ[4] وَأَبُو نُعَيْمٍ[5] وَإِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ[6] وَجَمَاعَةٌ؛ فَقَالُوا: عَمْرُو ابْنُ عُثْمَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ[7].

فَتَبَيَّنَ بِهَذا أَنَّ ابْنَ السُّنِّيِّ حَفِظَ عن النَّسَائِيِّ رِوَايَتَهُ عن البُخَارِيِّ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الأَحَادِيثِ التِي أَخْرَجَها النَّسَائِيُّ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَعن أبي نُعَيْمٍ، وَعن جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِ البُخَارِيِّ، أَنْ يَكُونَ البُخَارِيُّ شَيْخَهُ فيهَا، لا كَما ظَنَّ المِزِّيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ عُلَيَّةَ[8]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَتَلَخَّصَ لَنا بِهَذا أَن ثَلاثَةً مِنَ الأَئِمَّةِ الخَمْسَةِ حَمَلُوا عن البُخَارِيِّ، فَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَقَدِ اجْتَمَعَ بِهِ بِالبَصْرَةِ، لَكِنْ لَمْ تَقَعْ لَنا عَنْهُ رِوَايَةٌ، وَأَمَّا ابْنُ مَاجه فَما أَظُنُّهُ لَقِيَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) ينظر «الإيمان» لابن مَنْدَه: ٢٦٦/١ = بعد (١٢٤)، وكلامُ الإمام البخاريِّ قد قالَ نحوَه في «تاريخه الصغير»: ٤/٢، وقال نَحوَه أيضًا في «صحيحه» بعد أن أخرج الحديثَ من طريق شعبةَ برقم: (١٣٩٦).

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (عمر)، والتصويب من «الإيمان» لابن مَنْدَه؛ فقد أخرجه قبلَ الكلام المنقول عنه آنفًا.

(٣) أخرج روايتَه الإمام أحمد في «مسنده»: ٤١٧/٥ = (٢٣٥٣٨/ط. الرسالة).

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (القطان)، وهو تردُّد نظرٍ من الناسخ، ينظر لترجمة خالدٍ «تهذيب الكمال»: ٩٩/٨، وروايتُه المُشارُ إليها أخرجها أبو عَوَانَةَ في مسنده «المستخرَج على صحيح مسلم»: ١٠٧/١ = (٩٢).

(٥) أخرج روايتَه الإمام البخاريُّ في «الأدب المفرَد»: (٤٩).

(٦) أخرج روايتَه -مع الروايات السابقة - الحافظُ ابنُ مَنْدَه في كتاب «الإيمان»: ٢٦٥/١ = (١٢٣).

(٧) قيلَ: إنَّ محمَّدًا الذي روى عنه شعبةُ هو أخو عَمرٍو، فلا يلزَمُه الوهمُ بذلك، ينظر «علل الحديث» لابن أبي حاتمٍ: ١٨١/٢ - ١٨٢، و«تهذيب الكمال»: ٨٩/٢٦، فالله أعلم.

(٨) ينظر: كلام المُصَنِّف في «تهذيب التهذيب»: ٤٦/٩.

تَنْبِيهٌ: بَيْنَنا وَبَيْنَ الإِمَامِ البُخَارِيِّ في «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» سَبْعَةُ أَنْفُسٍ، وَقَدْ سَاوَيْنا في ذَلِكَ عَامَّةَ شُيُوخِنا مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ وَسَطِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وهَلُمَّ جَرًّا.

وَوَقَعَ لَنا جُمْلَةُ أَحَادِيثَ خَارِجَ «الصَّحِيحِ» بِمِثْلِ هَذا العَدَدِ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ صَاعِدٍ وَالمَحَامِلِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الحَضْرَمِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا بَاقِي الكُتُبِ السِّتَّةِ؛ فَبَيْنَنا وَبَيْنَ أَصْحَابِها بِالسَّمَاعِ المُتَّصِلِ ثَمَانِيَةُ أَنْفُسٍ.

إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ/ وَقَعَ لَنا أَكْثَرُهُ عَالِيًا بِإِجَازَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَبَيْنَنا وَبَيْنَهُ سَبْعَةُ أَنْفُسٍ. [٢٥٠/أ]

وَكَذا «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» وَ«سُنَنُ ابْنِ مَاجَه»، لَكِنْ بِإِجَازَتَيْنِ.

وَأَمَّا «سُنَنُ أبي دَاوُدَ»؛ فَلَمْ يَقَعْ لَنا عَالِيًا إِلَّا بِإِجَازَةٍ عَامَّةٍ.

وَأَمَّا «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»؛ فَلَمْ يَقَعْ لَنا عَالِيًا إِلَّا بِأَجَايِزَ كَثِيرَةٍ[1]؛ وَالسَّمَاعُ رِزْقٌ.

وَ«صَحِيحُ البُخَارِيِّ» -مَعَ ذَلِكَ- أَعْلَى الكُتُبِ السِّتَّةِ سَنَدًا إِلى النَّبِيِّ ﷺ في شَيْءٍ كَثِيرٍ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ أَسَنُّهُمْ وَأَقْدَمُهُمْ سَمَاعًا، وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِهِ إِنَّما يَرْوِي البَاقُونَ حَدِيثَهُمْ بِوَاسِطَةٍ، وَقَدْ أَفْرَدْتُ الأَحَادِيثَ التِي بِهَذِهِ المَثابَةِ في جُزْءٍ ضَخْمٍ مُفْرَدٍ[2]، وَهُوَ نَوْعٌ يُسَمِّيهِ المُحَدِّثُونَ: الإِبْدَالُ، وَلَكِنَّها عَالِيَةٌ بِدَرَجَتَيْنِ، وَهُوَ نَوْعٌ حَسَنٌ عَزِيزٌ.

---

(١) ينظر في كل ذلك «المعجم المفهرس»: ص٢٧-٢٩.

(٢) ذكره السَّخاوي في «الجواهر والدرر»: ٦٦٧/٢، وقال: سمَّاها: «بغية الداري بأبدال البخاري»، وهو إلى الآن في حيِّز العدم حسب علمنا.

[١١]. فَصْلٌ: في دُخُولِ البُخَارِيِّ نَيْسَابُورَ على نِيَّةِ الاسْتِيطَانِ وَما امْتُحِنَ بِهِ بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَخُرُوجِهِ مِنْهَا

قَالَ الحَاكِمُ: قَدِمَ البُخَارِيُّ نَيْسَابُورَ سَنَةَ خَمْسِينَ[١] وَمِئَتَيْنِ، فَأَقَامَ بِها خَمْسَ سِنِينَ يُحَدِّثُ على الدَّوَامِ.

قَالَ: فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَامِدٍ البَزَّازَ يَقولُ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقولُ: اذْهَبُوا إلى هَذا الرَّجُلِ الصَّالِحِ العَالِمِ فَاسْمَعُوا مِنْهُ. قَالَ: فَذَهَبَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَأَقْبَلُوا على السَّمَاعِ مِنْهُ، حَتَّى ظَهَرَ الخَلَلُ في مَجْلِسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، فَحَسَدَهُ؛ فَتَكَلَّمَ فيه بَعْدَ ذَلِكَ[٢].

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودٍ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ يَقولُ: لَمَّا قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَيْسَابُورَ، ما رَأَيْتُ وَالِيًا وَلا عَالِمًا/ فَعَلَ بِهِ أَهْلُ نَيْسَابُورَ ما فَعَلُوهُ بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، اسْتَقْبَلُوهُ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ في مَجْلِسِهِ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ غَدًا فَلْيَسْتَقْبِلْهُ، فَإِنِّي أَسْتَقْبِلُهُ. فَاسْتَقْبَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ نَيْسَابُورَ، فَدَخَلَ البَلَدَ، فَقَالَ لَنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: لا تَسْأَلُوهُ عن شَيْءٍ مِنَ الكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أَجَابَ بِخِلَافِ ما نَحْنُ عليه وَقَعَ بَيْنَنا وَبَيْنَهُ، وَشَمِتَ بِنا كُلُّ نَاصِبِيٍّ وَكُلُّ رَافِضِيٍّ وَكُلُّ جَهْمِيٍّ وَكُلُّ مُرْجِئٍ بِخُرَاسَانَ. قَالَ: فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَى البُخَارِيِّ حَتَّى[٣] امْتَلأَتِ الدَّارُ وَالسُّطُوحُ[٤]، فَلَمَّا كان في اليَوْمِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ مِنْ قُدُومِهِ قَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفْظِ

[٢٥٠/ب]

---

(١) في الأصل: (خمس)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣٠/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٤.

(٢) ينظر «تاريخ بغداد»: ٣٠/٢، و«تاريخ دمشق»: ٩١/٥٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٣/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٦٦/١٩.

(٣) في الأصل: (يعني)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٤.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (النطوع)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري».

بِالقُرْآنِ، فَقَالَ: أَفْعَالُنا[1] مَخْلُوقَةٌ، وَأَلْفَاظُنا مِنْ أَفْعَالِنَا. قَالَ: فَوَقَعَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَقُلْ. فَوَقَعَ بَيْنَهُمُ اخْتِلَافٌ، حَتَّى قَامَ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضِهِمْ، فَاجْتَمَعَ أَهْلُ الدَّارِ فَأَخْرَجُوهُمْ[2].

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ[3]: ذَكَرَ لِي جَمَاعَةٌ[4] مِنَ المَشَايِخِ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمَّا وَرَدَ نَيْسَابُورَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ حَسَدَهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ مِنْ مَشَايِخِ نَيْسَابُورَ؛ لِما رَأَى مِنْ إِقْبَالِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَاجْتِمَاعِهِمْ[5] عَلَيْهِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الحَدِيثِ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: اللَّفْظُ بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَامْتَحِنُوهُ. فَلَمَّا حَضَرَ النَّاسُ مَجْلِسَ البُخَارِيِّ، قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يا أَبا عَبدِ اللهِ، ما تَقُولُ بِاللَّفْظِ فِي القُرْآنِ، مَخلُوقٌ هُوَ أَمْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ/ [٢٥١/أ] البُخَارِيُّ وَلَمْ يُجِبْهُ -ثَلَاثًا- فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ البُخَارِيُّ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، وَالامْتِحَانُ بِدْعَةٌ. فَشَغَّبَ الرَّجُلُ وَشَغَّبَ النَّاسُ، وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ.

وَقَالَ الحَاكِمُ: أَخْبَرَنا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبي الهَيْثَمِ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الفِرَبْرِيُّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: أَمَّا أَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ؛ فَقَدْ حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ عَبدِ اللهِ: حَدَّثَنا مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنا أَبُو مَالِكٍ، عَن رِبْعِيٍّ، عَن حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»[6].

---

(١) في الأصل: (أفعاله)، والمثبت من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى السَّاري».

(٢) ينظر «تاريخ دمشق»: ٥٢/٩٢-٩٣، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٨/١٢، و«تاريخ الإسلام»: ٢٦٩/١٩.

(٣) في «أسامي مَن رَوى عنهم البخاريُّ في الصحيح»: ص ٥٤ - ٥٦، والحكاية منقولةٌ من طريقه في «تاريخ دمشق»: ٩١/٥٢ - ٩٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٣/١٢ - ٤٥٤، و«تاريخ الإسلام»: ٢٦٦/١٩، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٢٢٨/٢.

(٤) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (ذكرت الجماعة)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣٢/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٤.

(٥) في الأصل: (واجتماعه) بالإفراد، والتصويب من مصادر الرواية.

(٦) أخرجه في كتابه «خَلْق أفعال العِبَاد»: ص ٤٦، والنصُّ منقولٌ من طريق الحاكم في «الأسماء والصفات» للبَيْهَقيِّ: ٦/٢ = (٥٧٠)، و«القضاء والقدر» له: ص ٣٤٥ = (٩٢)، وغيرهما.

والحديث المرفوع أخرجه الحاكم في «المستدرك» (ط. عطا): ٨٨/١ = (٨٥)، والبَيْهَقيُّ في «شُعَب الإيمان»: ٢٠٩/١ = (١٩٠)؛ من طريقَين آخَرَين عن عليِّ بن عَبدِ الله ابن المَدينيِّ، به.

وَبِهِ؛ قَالَ[1]: وَسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ[2] بْنَ سَعِيدٍ يَقولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقولُ: ما زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنا يَقُولُونَ: إِنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ.

قَالَ البُخَارِيُّ: حَرَكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَاكْتِسَابُهُمْ[3] وَكِتَابَتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ، فَأَمَّا القُرْآنُ المُبِينُ المُثْبَتُ فِي المُصْحَفِ المَسْطُورِ، المُوعَى[4] فِي القُلُوبِ؛ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٩].

قَالَ: وَقَالَ [إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: أَمَّا الأَوْعِيَةُ؛ فَمَنْ يَشُكُّ أَنَّها مَخْلُوقَةٌ؟!][5].

وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ ابْنُ الشَّرْقِيِّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقُولُ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ زَعَمَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ؛ لا يُجَالَسُ وَلا يُكَلَّمُ، وَمَنْ ذَهَبَ بَعْدَ هَذا إِلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ فَاتَّهِمُوهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ.

قُلْتُ: لَقَدْ ظَلَمْتَ البُخَارِيَّ؛ فَهَذِهِ المَسْأَلَةُ -وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ الإِمْسَاكُ عَنِ الخَوْضِ فيهَا؛ كَما قَرَّرَ لَكُمْ إِمَامُكُمْ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَعَادَى الحُسَيْنَ الكَرَابِيسِيَّ[6] بِسَبَبِها وَهَجَرَهُ؛ لِكَوْنِهِ تَكَلَّمَ فيهَا-/ [٢٥١/ب] فَمَنْ ذا الَّذي يَزْعُمُ أَنَّ حَرَكَةَ اللِّسَانِ قَدِيمَةٌ؟! وَمَنِ الَّذي يَلْتَبِسُ عَلَيه الأَمْرُ [...][7] بِالتَّلَفُّظِ؟!

---

(١) في كتابه «خَلْق أفعال العِبَاد»: ص ٤٧، والنصُّ منقولٌ من طريق الحاكم في «القضاء والقدر» للبَيْهَقيِّ: ص ٣٤٥= (٩٢)، و«تاريخ بغداد»: ٢/٣٠-٣١، و«تاريخ دمشق»: ٩٣/٥٢، و«سير أعلام النبلاء»: ٤٥٤/١٢.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى (عَبد الله) مُكبَّرًا، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣٢/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٨٥، وهو: عُبَيد الله بن سَعيد بن يحيى بن بُرْدٍ اليَشْكُريُّ مولاهم أبو قُدَامَةَ السَّرخسيُّ، ثقةٌ حافظٌ جَليلٌ، توفي سنةَ إحدى وأربعين ومئتين، ينظر لترجمته «تهذيب الكمال»: ٥٠/١٩.

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (وألقابهم)، والتصويب من مصادر النقل موافقٌ لما في «التغليق» و«مقدمة الفتح».

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (للوعي).

(٥) ما بين المعقَّفتين بياضٌ في الأصل، ورَمَّمناه من «تغليق التعليق» و«مقدمة الفتح» موافقًا لما في مصدر الرواية.

(٦) هو: الحُسَين بن عَليِّ بن يَزيدَ الكَرابِيسيُّ أبو عليٍّ البغداديُّ، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، توفي سنةَ خمسٍ وأربعين ومئتين، وقيل: بعدَها، ينظر لترجمته «سير أعلام النبلاء»: ٧٩/١٢، وينظر تعليق الإمام الذهبيِّ على قضية الإمام البخاريِّ في «السِّيَر» أيضًا: ٥٠٩/١١ - ٥١١.

(٧) بياضٌ في الأصل بقدر كلمةٍ، ولعلَّ العبارةَ الصحيحةَ: (بحُدُوثِ التلَفُّظِ)، فالله أعلم، وينظر كلام المؤلف في هذا الصدَد في أثناء ترجمة نُعَيم بن حَمَّادٍ من «تهذيب التهذيب»: ٤١٢/١٠.

وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَمْ يُصَرِّحِ البُخَارِيُّ قَطُّ بِقَوْلِهِ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ؛ لأَنَّها لَفْظَةٌ مُبْتَدَعَةٌ، بَلْ كان يُخْبِرُ فيتَبَرَّأُ مِنهَا، وَيُكَذِّبُ مَنْ عَزَى إِلَيْهِ أَنَّهُ قَالَهَا:

قَرَأْتُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنَجَّا بِدِمَشْقَ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ: أَنَّ الضِّيَاءَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبدِ الوَاحِدِ الحَافِظَ خَبَّرَهُمْ، عَنِ الحَافِظِ أبي طَاهِرٍ السِّلَفِيِّ؛ قَالَ: [أَخْبَرَنَا][1] المُبَارَكُ بْنُ عَبدِ الجَبَّارِ: أَخْبَرَنا هَنَّادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنا أَبُو عَبدِ اللهِ الغُنْجَارُ[2]: حَدَّثَنا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: سَمِعْتُ أَبا عَمْرٍو أَحْمَدَ بْنَ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ الخَفَّافَ بِبُخَارَى يَقولُ: كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ أبي إِسْحَاقَ القُرَشِيِّ[3] وَمَعَنا[4] مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ، فَجَرَى ذِكْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: مَنْ زَعَمَ أَنِّي قُلْتُ: لَفظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ. فَقُلْتُ لَهُ: يا أَبَا عبد اللهِ، قَدْ خَاضَ النَّاسُ في هَذا وَأَكْثَرُوا فيهِ!؟ فَقَالَ: ليس إِلَّا ما أَقُولُ [لَكَ. قَالَ][5] أَبُو عَمْرٍو الخَفَّافُ: فَأَتَيْتُ البُخَارِيَّ[6]، فَنَاظَرْتُهُ في شَيْءٍ مِنَ الأَحَادِيثِ حَتَّى طَابَتْ نَفْسُهُ، فَقُلْتُ[7]: يا أَبَا عَبدِ اللهِ، ها هُنا أَحَدٌ يَحْكِي عَنْكَ أَنَّكَ تَقُولُ: لَفظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ! فَقَالَ: يا أَبَا عَمْرٍو[8]، احْفَظْ ما أَقُولُ لَكَ، مَنْ زَعَمَ مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ -وَسَمَّى بِلَادًا[9] كَثِيرَةً- أَنِّي قُلْتُ: لَفظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ، إِلَّا أَنِّي قُلْتُ: أَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ.

قُلْتُ: فَانْظُرْ كَيْفَ بَيَّنَ البُخَارِيُّ في هَذِهِ المَقَالَةِ/ تَوَرُّعًا عَنْهَا؛ لأَنَّهُ لَفظٌ لَيسَ لَهُ فِيهِ سَلَفٌ، [٢٥٢/أ]

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركناها من «تغليق التعليق»: ٥/٤٣٣.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (النجار)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «هُدى الساري»: ص ٦٨٥.

(٣) في الأصل: (القدسي)، والمثبَت من «تاريخ دمشق» موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»، والذي في «تاريخ بغداد» و«طبقات الحنابلة» و«السِّير» و«تاريخ الإسلام»: (القيسي)، فليُحرَّر.

(٤) في الأصل: (ومعه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «التغليق» و«هُدى الساري».

(٥) تحرَّف ما بين المعقَّفتين في الأصل إلى: (المحال)!

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (النحاس)!

(٧) في الأصل: (فقال).

(٨) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمد).

(٩) تصحَّفت في الأصل إلى: (عددا).

وَأَجَابَ بِما لَاحَ له مِنَ البَرَاهِينِ بِأَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، حَتَّى إِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ سَيَّارٍ [المَرْوَزِيَّ][١] سَأَلَهُ أَنْ يَكُفَّ عن الجَوَابِ بِذَلِكَ، وَقَالَ لَهُ: نَحْنُ لا نُخَالِفُكَ، وَلَكِنَّ العَامَّةَ لا تَحْتَمِلُ هَذَا. فَقَالَ: إِنِّي أَخْشَى النَّارَ؛ أَنْ أُسْأَلَ عَن شَيْءٍ أَعْلَمُهُ حَقًّا أَنْ أَقُولَ غَيْرَهُ.

قُلْتُ: فَحَمَلَ الذُّهْلِيَّ حُبُّ الرِّئَاسَةِ عَلَى أَنْ آخَذَ البُخَارِيَّ بِلَازِمِ قَوْلِهِ، وَهَجَرَهُ إِلَى أَنْ أَوْجَبَ لَهُ الخُرُوجَ مِنْ نَيْسَابُورَ.

وَقَالَ الحَاكِمُ أَيْضًا: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ يقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ يَقولُ: دَخَلْتُ عَلَى البُخَارِيِّ[٢]، فَقُلْتُ[٣]: يا أَبَا عبد اللهِ، إِنَّ هَذا رَجُلٌ -يَعْنِي الذُّهْلِيَّ- مَقْبُولٌ بِخُرَاسَانَ، خُصُوصًا في هَذِهِ المَدِينَةِ، وَقَدْ لَجَّ في هَذا الحَدِيثِ حَتَّى لا يَقْدِرَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يُكَلِّمَهُ فيه، فَمَا[٤] تَرَى؟ فَقَبَضَ على لِحْيَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤] اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أُرِدِ المُقَامَ بِنَيْسَابُورَ أَشَرًا وَلا بَطَرًا، وَلا طَلَبًا لِلرِّيَاسَةِ، وَإِنَّمَا أَبَتْ عَلَيَّ نَفْسِي -يَعْنِي[٥]- الرُّجُوعَ إِلى الوَطَنِ؛ لِغَلَبَةِ المُخَالِفِينَ[٦]، فَقَدْ قَصَدَنِي هَذا الرَّجُلُ حَسَدًا لِما آتَانِي اللهُ لا غَيْرَ. ثُمَّ قَالَ: يا أَحْمَدُ، إِنِّي خَارِجٌ غَدًا؛ لِتَتَخَلَّصُوا مِنْ حَدِيثِهِ لأَجْلِي.

قَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ أَبا الوَلِيدِ حَسَّانَ بْنَ مُحَمَّدٍ الفَقِيهَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ نُعَيْمٍ يَقولُ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ -لَمَّا وَقَعَ في شَأْنِهِ ما وَقَعَ- عن الإِيمَانِ؛ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَفْضَلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ/ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ [٢٥٢/ب]

---

(١) بياضٌ في الأصل بقدر كلمةٍ، رَمَّمناه بما يلائِمُ السِّياقَ، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (النحاس)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣٤/٥، و«هُدى الساري»: ص٦٨٥.

(٣) في الأصل: (فقال).

(٤) في الأصل: (كما)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٣٤/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٥.

(٥) كذا في الأصل، وليست في مصادر الرواية ولا في «تغليق التعليق» ولا في «مقدمة الفتح»، وأُراها تردُّدَ نظرٍ من الناسخ مع الهامش الآتي نقلُه من الأصل، والله أعلم.

(٦) في هامش الأصل: (يَعْنِي أَهْلَ الرَّأْيِ) اهـ، ومرادُ الإمام البخاريِّ: أنَّه عادَ إلى بلادِهِ لِيَنْشُرَ فيها العِلمَ النافعَ من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وآثار السَّلَف الصالح؛ رَدْعًا لمخالِفي أهل الحقِّ المنتشرين في بلاده، والله أعلم.

عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ، عَلَى هَذا حَيِيتُ، وَعَلَيه أَمُوتُ، وَعَلَيه أُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ ابْنُ الأَخْرَمِ: لَمَّا قَامَ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ عن مَجْلِسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ بِسَبَبِ البُخَارِيِّ، قَالَ الذُّهْلِيُّ: لا يُسَاكِنُنِي هَذا الرَّجُلُ في البَلَدِ. فَخَشِيَ البُخَارِيُّ وَسَافَرَ[١].

(١) ينظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/٤٦٠، وفيه أنَّ ابنَ الأَخْرَمِ قال: (سمعتُ أصحابَنا يقُولُونَ: لَمَّا قَامَ...).

[١٢]. ذِكْرُ رُجُوعِ البُخَارِيِّ إلى بُخَارَى وَمِحْنَتِهِ مَعَ أَمِيرِها خَالِدِ بْنِ أَحْمَدَ وَإِخْرَاجِهِ مِنْهَا، وَوَفَاتِهِ غَرِيبًا

قَرَأْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنَجَّا، عَن أَبي الرَّبِيعِ[١] ابنِ قُدَامَةَ: أَنَّ أَبا عَبدِ اللهِ الحَافِظَ[٢] أَخْبَرَهُ، عن السِّلَفِيِّ: أَخْبَرَنا أَبُو عَلِيٍّ البَرَدَانِيُّ: أَخْبَرَنا هَنَّادٌ النَّسَفِيُّ: أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ سُلَيْمَانَ الحَافِظُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبا سَعِيدٍ بَكْرَ بْنَ مُنِيرٍ[٣] يَقولُ: بَعَثَ الأَمِيرُ خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ الذُّهْلِيُّ وَالي بُخَارَى[٤] إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَن: احْمِلْ إِلَيَّ كِتَابَ «الجَامِعِ» وَ«التَّارِيخِ» وَغَيْرَهُمَا؛ لأَسْمَعَ مِنْكَ. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لِرَسُولِهِ: أَنا لا أُذِلُّ العِلْمَ، وَلا أَحْمِلُهُ إلى أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ، فَإِنْ كانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إلى شَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَحْضُرْنِي في مَسْجِدِي أَوْ في دَارِي، فَإِنْ لَمْ يُعْجِبْكَ هَذا فَأَنْتَ سُلْطَانٌ، فَامْنَعْنِي مِنَ المَجْلِسِ؛ لِيَكُونَ لِي عُذْرٌ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ لِأَنِّي لا أَكْتُمُ العِلْمَ. قَالَ: فَكانَ ذَلِكَ سَبَبَ الوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الشِّيرَازِيُّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو عَبدِ اللهِ البُخَارِيُّ بُخَارَى نُصِبَتْ لَهُ القِبَابُ عَلَى فَرْسَخٍ مِنَ/ البَلَدِ، وَاسْتَقْبَلَهُ عَامَّةُ أَهْلِ البَلَدِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَذْكُورٌ، وَنُثِرَ عَلَيه الدَّنَانِيرُ وَالدَّرَاهِمُ، فَبَقِيَ مُدَّةً. قَالَ: ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَمِيرِ، فَأَمَرَهُ بِالخُرُوجِ مِنْ بُخَارَى. قَالَ: فَتَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يا أَبا عَبدِ اللهِ، كَيْفَ تَرَى هَذا اليَوْمَ مِنَ اليَوْمِ الَّذي نُثِرَ عَلَيْكَ ما [٢٥٣/أ]

---

(١) هكذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في «لسان الميزان»: ١٢٢/٣ (ط. الهند) = ٢٠٦/٤ (ط. أبي غُدَّة)، والذي في «تغليق التعليق»: ٤٣٩/٥ (عن أبي الفضل)، وهو الأَشْهَرُ في كُنية قاضي القضاة تقيِّ الدِّين سُلَيمانَ بن حَمْزَةَ بن أحمد ابن عُمَرَ ابن قُدامةَ الصالحيِّ، فلعلَّه كان يُكنى بهما معًا، ينظر لترجمته «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رَجَب: ٣٩٨/٤، و«الدرر الكامنة»: ١٤٦/٢.

(٢) هو الحافظ الكبير: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الضِّياءُ المقدسيُّ، ينظر لترجمته «سير أعلام النبلاء»: ٢٣/ ١٢٦.

(٣) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (أبا سعد بكر بن نمير)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»: ص ٦٨٧، وينظر لترجمته «الإكمال»: ٢٩٣/٧.

(٤) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد»: ٣١٤/٨، و«سير أعلام النبلاء»: ١٣٧/١٣.

نُثِرَ؟! فَقَالَ: لا أُبَالِي إذا سَلِمَ لِي دِينِي. قَالَ: فَخَرَجَ إِلى بِيكَنْدَ[1].

قُلْتُ: وَرَجَعَ مِنْها إِلى سَمَرْقَنْدَ، فَأَقَامَ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُراها يُقالُ لَهَا: خَرْتَنْكَ.

وَكَانَ الَّذي أَعَانَ الأَمِيرَ على إِخْرَاجِهِ أَنَّهُ كَاتَبَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الذُّهْلِيُّ: أَنَّهُ تَكَلَّمَ عِنْدَنا في مَسْأَلَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ نَيسَابُورَ. فَأَمَرَ الأَمِيرُ أَهْلَ البَلَدِ أَنْ يَنْقَطِعُوا عن البُخَارِيِّ، فَأَبَوْا، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ كِتَابَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، فَقَصَّرُوا عَنْهُ، وَتَعَصَّبَ عليه حُرَيْثُ بنُ أَبي الوَرْقَاءِ إِمَامُ أَهْلِ الرَّأْيِ بِبُخَارَى بِسَبَبِ المذْهَبِ إِلى أَنْ أُخْرِجَ مِنَ البَلَدِ.

قَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ العَبَّاسِ الضَّبِّيَّ: سَمِعْتُ أَبا بَكْرٍ ابْنَ أبي عَمْرٍو الحَافِظَ يَقولُ: كانَ سَبَبَ مُفَارَقَةِ أبي عَبدِ اللهِ البَلَدَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ أَحْمَدَ -أَمِيرَ بُخَارَى نِيَابَةً عن الطَّاهِرِيَّةِ- سَأَلَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَنْزِلَهُ فيقْرَأَ «الجَامِعَ» وَ«التَّارِيخَ» عَلَى أَوْلَادِهِ، فَامْتَنَعَ، فَرَاسَلَهُ أَن: اجْمَعْ أَوْلَادِي مَجْلِسًا لا يَحْضُرُهُ[2] غَيْرُهُمْ، فَامْتَنَعَ؛ فَقَالَ: لا يَسَعُنِي أَنْ أَخُصَّ[3] بِالسَّمَاعِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، فَاسْتَعَانَ خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ[4] بِحُرَيْثِ بنِ أبي الوَرْقَاءِ/ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ بُخَارَى حَتَّى تَكَلَّمُوا [٢٥٣/ب] في البُخَارِيِّ، فَنَفَاهُ عن البَلَدِ. قَالَ: فَدَعا عَلَيْهِمْ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَرِهِمْ ما قَصَدُونِي بِهِ في أَنْفُسِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَهَالِيهِمْ. فَأَمَّا خَالِدٌ؛ فَلَمْ يَأْتِ عَلَيه إِلَّا أَقَلُّ مِنْ شَهْرٍ حَتَّى وَرَدَ أَمْرُ الطَّاهِرِيَّةِ بِأَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ، فَنُودِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى أَتَانٍ، فَأُخْرِجَ عَلَى إِكَافٍ[5]، ثُمَّ صَارَ أَمْرُهُ إِلى ما اشْتَهَرَ

---

(١) ينظر «سير أعلام النبلاء»: ٤٦٣/١٢ - ٤٦٤، و«تاريخ الإسلام»: ٢٧٠/١٩ - ٢٧١.

وقد دَمَجَ المؤلف فيما نَقلَه مُلَخِّصًا ها هنا سِياقَ حكايَتَين معًا؛ فإنَّ حكايةَ الشِّيرازيِّ عمَّن حدَّثَه تنتهي عندَ قولِه: (بالخُروج مِن بُخارى)، أمَّا تتِمَّةُ الحكاية فهي من كلام إبراهيمَ بنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ، وقد تنبَّه المؤلف إلى هذا الخطأ فحَذَف العِبارةَ من قولِه: (قال: فتقدَّمتُ إليه) إلى قوله: (إذا سَلِم لي دِيني) من النصِّ حينَ نقلَه في «تغليق التعليق»: ٤٣٩/٥، وفي «هُدى الساري»: ص ٦٨٧، قال الإمامُ الذَّهبيُّ عن هذه الحكاية: (هذه حكايةٌ شاذَّةٌ مُنْقَطِعةٌ).

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (ليحضره)؛ فقلَبَت المعنى، والعبارة في مصادر الرواية: (أنْ يَعقِدَ مَجْلِسًا لأولادِه...)، وهي بمعنًى.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (أحضر)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «هُدى الساري»: ص ٦٨٨.

(٤) انقلَب اسمُه في الأصل إلى: (أحمد بن خالد)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٤٠/٥، و«هُدى الساري».

(٥) الإِكَافُ: ما يوضَعُ على ظَهر الحِمار عندَ ركوبه، كالسَّرْج للخَيل، ينظر «تاج العروس»: (أ ك ف).

-يَعْنِي مِن الذُّلِّ وَالحَبْسِ- إِلى أَنْ مَاتَ بِبَغْدَادَ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ. وَأَمَّا حُرَيْثُ بنُ أبي الوَرْقَاءِ؛ فَإِنَّهُ ابْتُلِيَ بِأَهْلِهِ، فَرَأَى فيها ما يَجِلُّ عن الوَصْفِ. وَأَمَّا فُلَانٌ- أَحَدُ القَوْمِ، وَسَمَّاهُ- فَإِنَّهُ ابْتُلِيَ بِأَوْلَادِهِ، فَأَرَاهُ اللهُ فيهِمُ البَلَايَا.

[قَالَ وَرَّاقُهُ: وَكانَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يقولونَ لَهُ][1]: إِنَّ فُلَانًا يَقَعُ فيكَ، فيَقولُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٧٦]. وَيَقولُ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣].

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لَنا أَحَدٌ قَطُّ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ[2] إِلَّا رُمِيَ بِقَارِعَةٍ وَلَمْ يَسْلَمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ عَبدَ القُدُّوسِ بْنَ عَبدِ الجَبَّارِ السَّمَرْقَنْدِيَّ يَقولُ: خَرَجَ البُخَارِيُّ إِلى خَرْتَنْكَ -قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى سَمَرْقَنْدَ- وَكَانَ لَهُ فِيها أَقْرِبَاءُ، فَنَزَلَ عِنْدَهُمْ، فَسَمِعْتُهُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالي -وَقَدْ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ- يَدْعُو، يَقولُ في دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ الأَرْضُ بِما رَحُبَتْ، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ. قَالَ: فما تَمَّ الشَّهْرُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَقَبْرُهُ بِخَرْتَنْكَ.

قُلْتُ: هِيَ بِفَتْحِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقٍ، وَإِسْكَانِ النُّونِ، وَبَعْدَهَا/ كَافٌ. [٢٥٤/أ]

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ أبي حَاتِمٍ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ: سَمِعْتُ أَبا مَنْصُورٍ غَالبَ بْنَ جِبْرِيلَ -وَهُوَ الَّذي نَزَلَ عَلَيه أَبُو عَبدِ اللهِ البُخَارِيُّ بِخَرْتَنْكَ[3]- يَقولُ: إِنَّهُ أَقَامَ أَيَّامًا، فَمَرِضَ، وَاشْتَدَّ بِهِ المَرَضُ، حَتَّى وُجِّهَ إِلَيْهِ رَسُولٌ مِنْ سَمَرْقَنْدَ لِيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ[4]، فَلَمَّا وَافَى تَهَيَّأَ لِلرُّكُوبِ، وَلَبِسَ خُفَّيهِ وَتَعَمَّمَ، فَلَمَّا مَشَى قَدْرَ عِشْرِينَ خُطْوَةً أَوْ نَحْوَهَا، وَأَنا آخِذٌ بِعَضُدِهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ مَعِي؛ نَقُودُهُ إِلى الدَّابَّةِ لِيَرْكَبَهَا، فَقَالَ رحمه الله: أَرْسِلُونِي؛ فَقَدْ ضَعُفْتُ. فَدَعا بِدَعْوَاتٍ، وَاضْطَجَعَ، فَقَضَى، فَسَالَ مِنْهُ عَرَقٌ لا يُوصَفُ، وَكانَ أَوْصَانا أَنْ نُكَفِّنَهُ في ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيسَ فيها قَمِيصٌ

---

(١) ما بين المعقَّفتين سَقَطَ من الأصل، ولا تستقيمُ العبارةُ إلَّا به، وقد استدركناه من «سير أعلام النبلاء»: ٤٦١/١٢.

(٢) أيْ: مِن عَوامِّ الناسِ ومَغْموريهم، ينظر «الصِّحاح»: ٢٤٥٧/٦ = (فنى).

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (بخراسان)، والتصويب من «تغليق التعليق»: ٤٤٠/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٨.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (إليه)، والتصويب من «هُدى الساري».

وَلا عِمامَةٌ، فَفَعَلْنَا، فَلَمَّا دَفَنَّاهُ فَاحَ مِن تُرابِ قَبْرِهِ رَائِحَةُ غَالِيَةٍ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، فَدَامَ ذَلِكَ أَيَّامًا، ثُمَّ عَلَتْ سَوَارِيٌّ بِيضٌ في السَّمَاءِ مُسْتَطِيلَةٌ بِحِذَاءِ قَبْرِهِ، وَجَعَلَ النَّاسُ تَجِيءُ إلى القَبْرِ وَيَرْفَعُونَ مِنْ تُرَابِهِ إِلى أَنْ حَوَّقْنَا[1] عَلَيهِ خَشَبًا مُشَبَّكًا، وَأَمَّا رِيحُ الطِّيبِ فَدَامَ أَيَّامًا كَثِيرَةً، وَظَهَرَ عِنْدَ مُخَالِفِيهِ أَمْرُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَأَظْهَرُوا النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ.

قَالَ الوَرَّاقُ: وَلَمْ يَعِشْ أَبُو مَنْصُورٍ غَالبٌ[2] بَعْدَهُ إِلَّا القَلِيلَ، وَأَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ إلى جَانِبِهِ.

وَقَالَ الوَرَّاقُ: سَمِعْتُ أَبا أَحْمَدَ[3] يقولُ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَاتِمٍ الخُلْقَانِيَّ في النَّوْمِ، وَأَنا أَعْرِفُ أَنَّهُ مَيِّتٌ، فَسَأَلْتُهُ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ: رَأَيْتُهُ. وَأَشَارَ إِلى السَّمَاءِ إِشَارَةً كَادَ أَنْ يَسْقُطَ مِنْهَا؛ لِعُلُوِّ ما يُشِيرُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّيٍّ/ الجُرْجَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبدَ الوَاحِدِ بْنَ آدَمَ الطَّوَاوِيسِيَّ يَقولُ: [٢٥٤/ب] رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في النَّوْمِ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُوَ وَاقِفٌ في مَوْضِعٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلامَ، فَقُلْتُ: ما وُقُوفُكَ يا رَسُولَ اللهِ هُنَا؟ قَالَ: أَنْتَظِرُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ. فَلَمَّا كان بَعْدَ أَيَّامٍ بَلَغَنِي مَوْتُهُ، فَنَظَرْتُ[4] فَإِذا هُوَ قَدْ مَاتَ في السَّاعَةِ التِي رَأَيْتُ فيها النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ مَهِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ الكَرْمِينِيُّ[5]: مَاتَ البُخَارِيُّ لَيْلَةَ السَّبْتِ، لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَهَكَذا قَالَ الحَسَنُ بْنُ الحُسَيْنِ البَزَّازُ في تَارِيخِ وَفَاتِهِ، قَالَ: وَعَاشَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً إِلَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَفي هَذِهِ السَّنَةِ أَرَّخَهُ ابْنُ قَانِعٍ وَابْنُ زَبْرٍ وَغَيْرُهُمَا.

---

(١) الذي في مصادر الرواية: (فنَصَبْنا)، والذي في «تغليق التعليق» و«هُدى الساري»: (جَعَلْنا)، والمعنى واحدٌ.

(٢) في الأصل: (غالبًا)، وهو خطأ، وينظر لترجمة غالبٍ «المتَّفق والمفترِق» للخطيب البغداديِّ: ١٧٦٤/٣.

(٣) كذا في الأصل، والذي في مصدر الرواية: (أبا ذرٍّ)، ولم يتحرَّر لي الصوابُ.

(٤) في الأصل: (فسرت)، والتصويب من «سير أعلام النبلاء» موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٤١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٨، والذي في سائر مصادر الرواية: (فنظرنا).

(٥) في الأصل: (منهب بن سلم الكرابيسي)! والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في «تغليق التعليق»: ٤٤١/٥، و«هُدى الساري»: ص ٦٨٨.

وَنَقَلَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ الاتِّفَاقَ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ ظَفِرْتُ بِشَارِدَةٍ بَارِدَةٍ: ذَكَرَ مَسْلَمَةُ بْنُ[1] قَاسِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ: أَنَّ البُخَارِيَّ تُوُفِّي يَوْمَ السَّبْتِ مُسْتَهَلَّ رَجَبٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَهُوَ خَطَأٌ فَاحِشٌ، لَمْ أَذْكُرْهُ إِلَّا لِغَرَابَتِهِ.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ الغَسَّانِيُّ فِي كِتَابِ «تَقْيِيدِ المُهْمَلِ»: أَخْبَرَنَا أَبُو الفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الحَسَنِ التُّنْكُتِّيُّ[2] السَّمَرْقَنْدِيُّ -قَدِمَ عَلَيْهِم بَلَنْسِيَةَ عَامَ أَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ- قَالَ: قَحِطَ المَطَرُ عِنْدَنا بِسَمَرْقَنْدَ فِي بَعْضِ الأَعْوَامِ، فَاسْتَسْقَى النَّاسُ مِرارًا فَلَمْ يُسْقَوْا، فَأَتَى رَجُلٌ صَالِحٌ مَعْرُوفٌ بِالصَّلَاحِ إِلَى قَاضِي سَمَرْقَنْدَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي رَأَيْتُ/ رَأْيًا، أَعْرِضُهُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: [٢٥٥/أ] وَما هُوَ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَخْرُجَ وَيَخْرُجَ النَّاسُ مَعَكَ إِلَى قَبْرِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، وَتَسْتَسْقِي عِنْدَهُ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَسْقِيَنَا. قَالَ: فَقَالَ القَاضِي: نِعْمَ ما رَأَيْتَ، فَخَرَجَ القَاضِي وَالنَّاسُ مَعَهُ، وَاسْتَسْقَى القَاضِي بِالنَّاسِ، وَبَكَوْا عِنْدَ القَبْرِ، وَتَشَفَّعُوا بِصَاحِبِهِ، فَأَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى السَّمَاءَ بِمَاءٍ عَظِيمٍ غَزِيرٍ، أَقَامَ النَّاسُ مِنْ أَجْلِهِ بِخَرْتَنْكَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ نَحْوَهَا؛ لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ الوُصُولَ إِلَى سَمَرْقَنْدَ مِنْ كَثْرَةِ المَطَرِ وَغَزَارَتِهِ[3].

هَذِهِ سِيرَةٌ يَسِيرَةٌ، وَإِنْ كانتْ فِي القَدْرِ أَمِيرَةٌ، وَحَدِيقَةٌ نَضِيرَةٌ، يَجْلُو فيها [القَارِئُ ضَميرَه]، وَقَطْرَةٌ مِنْ غَيْمٍ وَابِلٍ، فِي مَنَاقِبِ هَذا الإِمَامِ الكَامِلِ، دَالَّةٌ عَلَى عَظِيمِ مَرَاتِبِهِ فِي الدَّارَيْنِ، وَجَلالَةِ قَدْرِهِ فِي الخَافِقَيْنِ، [وَهِيَ وإِنْ قَيَّدْتُ ما جاءَ فِيها] عَفْوًا، [إِلَّا أَنِّي] لَمْ أَرَ لَهُ مِثْلَها [كُفُوًا]،

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (أن).

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (التشكتي)، وهي نسبةٌ إلى بَلْدةٍ من أعمال الشَّاش، ينظر لترجمته «الأنساب» للسَّمْعانيِّ: ٨٨/٣، و«سير أعلام النبلاء»: ٩٠/١٩.

(٣) قبور الأولياء والصالحين وسائر المسلمين تزار الزيارة الشرعية، للعبرة والعظة، وللدعاء لهم، ولا تزار الزيارة الشركية ولا الزيارة البدعية، فلا يستغاث بالله عند قبورهم، ولا تسأل الحاجات عندها، فضلًا عن أن يُسألوا هم أو يستغاث بهم، وما يروى من القصص والحكايات الواقعة عند قبورهم إن صحّت فإنها لا تدلُّ على مشروعية الدعاء عند قبورهم، ولا الاستشفاع بهم؛ فالعبرة بما دلّ عليه الكتاب والسنة، وما قرّره أئمة الأمّة وفقهاء الملّة، وللتوسع ينظر «اقتضاء الصراط المستقيم» ٦٧٧/٢-٧٤٠ (ط. العقل).

وَجَعَلْتُها تَذْكِرَةً [لِي وَلِمَن قَبِلَها مِن الإِخْوان][1]، فَوَالَى اللهُ عَلَيه الغُفْرَانَ وَالرِّضْوَانَ، وَسَقَى ضَرِيحَهُ السَّحَابَ الثَّمِينَ ما اخْتَلَفَ الجَدِيدَانِ، وَاتَّفَقَ الفَرْقَدَانِ[2].

آخِرُ «هِدَايَةِ السَّارِي لِسِيرَةِ البُخَارِي»

قَالَ مُؤَلِّفُهَا:

عَلَّقَهَا جَامِعُها أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ العَسْقَلَانِيُّ، وَكان تَأْلِيفُها وَتَبْيِيضُها في الجُمُعَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِ مِئَةٍ، وَالحَمْدُ للهِ الَّذي هَدَانا لِهَذَا، وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) ما بين المعقَّفات بياضٌ في الأصل، رَمَّمناه بما يقارب قصدَ المؤلف، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (العرضان)، والتصويب بالسياق.

الفهرس

المحتوى: الصفحة: